

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفضولا بينهما بجدول وجملت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ ووجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأذن من الناشر محمد بن عبد الله

لناصف مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى

بَابُ مَوَاجِبِ الدِّينِ

﴿ بَابُ مَوَاجِبِ الدِّينِ وَالْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةِ ﴾

(قوله غير ماسر) في البابين قبله ما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وهو كصور الخطا وشبه العمد يادى ومعنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في العربية سم على حج أى من أن المعاطيف المكررة يعطف كلها على الأول ما لم يكن بحرف مرتب أه عش (قوله وجناية القتل الخ) عطف على موجبات، غنى (قوله) ومرار (الزيادة الخ) أى فلا يرد على المتن أنه لم يذكر جنابة الرقيق والغرة في الترجمة مع أنه ذكرها في الباب أه عش (قوله بنفسه) إلى قوله تنبيهاً في النهاية (قوله أوبالة) ومنها نائبه الذى يعتد وجوب طاعته مثلاً أه عش (قول المتن على صي الخ) أى وإن تعدى بدخوله ذلك المحل أه نهاية (قول المتن لا يميز) أى أصلاً أو ضعيف التمييز أه معنى (قوله أوجنون الخ) أى بالغ مجنون الخ أه معنى (قوله أومعتوه) نوع من الجنون أه عش (قوله أوضعیف عقل) عبارة عن الضعف أو امرأه ضعيفة العقل أه (قوله) ولم يحتج الخ (أى المصنف (قوله مثلهم) الأولى الأفراد (قوله) وهو الخ) أى كل بمن ذكر أه معنى (قوله) أو شفير بخر الخ أى ونحو ذلك أه أسنى ومعنى (قوله) وحذف تنقيده أصله الخ) أى سم في ما حاصله أن المصنف لم يحذف من أصله شيئاً إذ لا يفهم من قوله بذلك إلا بسبب الصباح بل عبارة المصنف أصرح من عبارة أصله أه رشیدی (قوله) تنبيهاً على الخ) عبارة عن النهاية أكتفاء بقوله بعدولو صاح على صيد فأضطرب صي لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الأعلى الأحالة على السبب إذ لو لا ذلك لا احتمل كونه موافقاً لقدر أه و عبارة المغنى فوقع بذلك الصباح بأن ارتعابه فئات منه كفى الروضة ولو بعد مدة مع وجود لاله أه وفي شرح المنهج

﴿ بَابُ مَوَاجِبِ الدِّينِ ﴾

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في العربية (قوله) وحذف تنقيده أصله بالارتعاد الخ) أقول يمكن أن يكون

(باب موجبات الدية)
غير ماسر (والعاقلة)
عطف على موجبات
(والكفارة) للقتل يصح
عطفه على كل وجناية القتل
والغرة ومرار (الزيادة على
ما في الترجمة غير معيب إذا
صاح) بنفسه أوبالة معه
(على صبي لا يميز) أو مجنون
أو معتوه أو نائم أو ضعيف
عقل ولم يحتج لذكرهم
لأنهم في معنى غير المميز بل
المميز غير المشقة مثلهم كما
أفهمه قوله لآتى ومرار
متيقظ كبالغ وهو واقف
أو جالس أو مضطجع أو
مستلق (على طرف سطح)
أو شفير بئر أو نهر صريحة
منكرة (فوقع) عقبا
(بذلك) الصباح وحذف
تنقيده أصله بالارتعاد تنبيهاً

على ان ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة
لا لكونه شرطاً للمدار على
ما يغلب على الظن كون
السقوط بالصباح (فات)
منها وحذفها لدلالة فاء
السببية عليها لكن القورية
التي اشعرت بها غير شرطان
يقى الالم إلى الموت (قديفة)
شبه عمداً لا قود لا تنفأ غلبة
افضاء ذلك إلى الموت لكنه
لما كثر افضاؤه إليه احلنا
الهلاك عليه وجعلناه شبه
عمداً ولو لم يمت بل ذهب مشيه
او بصره او عقله مثلاً ضمنته
العاقلة كذلك أيضاً بارشه
المارقة وخرج بقوله على
صبي صياحه على غير الاتي
وبطرف سطح نحو وسطه
إلا ان يكون الطرف الخفض
منه بحيث يتدحرج الواقع
به إليه بما يظهر (وفي قول
قصاص) فان عني عنه قديفة
مغلظة على الجاني الغلبة
تأثيره واجب يمنع ذلك
(ولو كان) غير المميز ونحوه
(بارض) ولو غير مستوية
فصاح عليه فأت (اوصاح)
على بالغ (متباسك في نحو
وقوفه على ما يحجب البلقيني
وهو محتمل ويحتمل الاخذ
باطلاقهم لان التصدير منه
حيث لا يمن صاح (بطرف
سطح) او نحوه فسقط ومات
(فلادية في الاصح) لندرة
الموت بذلك حيث قد تكون
موافقة قدر وافاد سياه

والروض ما يوافقه قال الرشيدى قوله اكتفاء فيه الخ فحقه توقف اه وقال ع ش قوله اذ لو لا ذلك الخ وعليه
لو اختلاف في الارتعاد وعدمه صدق الجاني لان الاصل عدم الارتعاد وبرامة الذمة كسايما (قوله) على ان
ذكره لكونه الخ (اي الارتعاد) (قوله) لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمنى وشرى المنهج والروض كاسر
انفاذ انهاء ما مضى ولو ادعى الولي الارتعاد والصالح عدمه صدق الصالح بيبه اه اى فلاتنى عليه ع ش
(قوله) منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله) منها) اى الصيحة (قوله) وحذفها) اى لفظه منها (قوله)
لدلالة لقاء السببية) اى المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سماع قوله فوق بذلك اويقال وقوعه
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه ع ش (قوله) ان بق الخ) قيد
لعدم اشتراط القورية عبارة الاسنى امالو مات بعدما ذكر بمدة بلا تالم او عقبه بلا سقوط او بسقوط بلا
ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن قديفة مغلظة الخ) سواء اغافسه من ورائه ام واجهه اسنى زاد المعنى
وسواء اكان في ملك الصالح ام لا اه (قول المتن مغلظة) اى بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وع ش
(قوله) ولو لم يمت) إلى قوله إلا أن يكون الطرف في المعنى (قوله) بل ذهب مشيه او بصره الخ) الظاهر ان هذا
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشيدى عبارة ع ش قوله ضمنته العاقلة ذكر هذه في لوصاح
عليه بطرف سطح يقتضى انه لو صاح عليه بالارض او على بالغ متيقظ فال عقله يضمن وقد يقال الصباح
وان لم يثر الموت لكنه قد يثر زوال العقل فانه كثير اما يحصل منه الانزعاج للمضى الى زوال العقل ويأتى
عن سم والمعنى التقيد بالصبي (قوله) وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصباح عليه مالو صاح
على غيره فوق من الصباح فهل يكون هدراً أو كالموصاح على صيد قال الاذعى والاقر ب الثاني اه (قوله)
الائى) اى يقول المتن اوصاح على بالغ او لصاح على صيد الخ (قوله) اخفض منه) اى من الوسط (قوله)
بحيث يتدحرج الخ) اى يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) به إليه) اى بالوسط إلى
الطرف (قوله) يمنع ذلك) اى الغلبة وقوله فأت اى من الصيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)
اى متيقظ اه ع ش (قوله) باطلاقهم) اى سواء كان متباسكاً او غير متباسك اه كردى (قوله)
منه) اى من البالغ (قول المتن فلادية الخ) ثم ان فعل ذلك بقصد اذية غير عز ورو لا فلا اه ع ش (قوله)
فيكون) اى موتهما اه نهاية (قوله) موافقة قدر) يؤخذ منه انه لا كفارة على الصالح ع ش (قوله) اذا
مات) خبر ان اه سم (قوله) فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ ايضا وان احتل قوله فاشترط الخ
خلافه عبارة الانوار ولو صاح على صغير فال عقله وجبت الدية مغالطة على عاقلة اه عبارة كثر الاستاذ
ولو صاح على ضعيف العقل فال عقله وجبت دية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو
اوجه وان يفرق بان تأثير الصباح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الاصل لبيان ان السقوط تسبب عن الصباح إذ عيار ته مع تركوه فارتد وسقط
عنه لا تقيد ذلك بتأثيره على الهامق منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصباح ومن للتعليل
فبعد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما تقرر واما عبارة المصنف فهي ظاهرة او صريحة في ان السقوط
تسبب عن الصباح إذ لا يفهم من قوله فوق بذلك اى الصباح إلا معنى تسبب الصباح فلذا حذف ذلك القيد
لاستغنائه عنه ولذلك احتاج فيها إلى انفاذ ذكر الاضطراب الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يغنى
عنه فتامل (قوله) لدلالة لقاء السببية عليها) فيه انه لا دليل هنا على ان هذه للسببية حتى يدل عليها إلا ان
يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سماع قوله فوق بذلك اويقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى
تقديره دليل كونه للسببية (قوله) إذ امات) خبر ان (قوله) فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ
ايضا وان احتل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله) ايضا فلو ذهب عقله) عبارة الانوار ولو صاح على صغير
فزال عقله وجبت دية مغالطة على عاقلة اه وعبارة كثر الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فال عقله
وجبت الدية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو اوجه وان يفرق بان تأثير الصباح

كما قررته فيه ان سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديبته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير العدة في زواله أشد منه في الهلاك فاشتراطه فهو سطح (وشهر سلاح) على بصير رأه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومرأته متيقظ كالخ) فيما ذكره فهو استفيد من متيقظ المدار على قوة التمييز دون المراهقة (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (ع) فاضطر بصبي غير قوى التمييز ونحوه ممن مروه على طرف سطح الارض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله جئت خطا ولو زال عقله وجبت ديبته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وافهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم يجوز في الانوار ومن تبعه بأنه لو صاح بدابة انسان أو هيجها بثوبه فسقطت في ماء أو وهذه فهلكت ضمنها في ما لو إن كان على ظهرها انسان فسقط ومات فبلى عاقلة اه ولم يبينوا انه خطا أو شبه عمد والوجه انه شبه عمد ثم ظهر كلامهم من انه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وان لا لكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وقودا فتخسها انسان فالتقت شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان اه ومنخس كالصباح بل اولى كباياتي فالقاتل بالضمان به يشترط ان يكون الاتلاف متصلا بالنخس وان يكون طبعها ففعله يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح ان النخس يلحق في آثارها من الصباح والقاتل بعدمه مع هذين يقول هنا بعدمه اولى فاطلاق الانوار

المعنى لو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغ الفلاح (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تابد بشديد اه معنى (قوله على بصير اه) قد يقال او على اعلى إذا مسه على وجهه يؤثر ويرعب اه سم على حج اه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما يصيرح به اه سم أي في شرحه ولو تبع بسيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من انه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمعنى (قوله دون المراهقة) في الاستفادة الدونية نظر اه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه ممن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ اه معنى (قوله ولو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المعنى وعش عن فتاوى البغوي واقراه (قوله بدابة انسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الانوار ومن تبعه (قوله ثم ظهر كلامهم أي الاصحاب هنا) أي في صياح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بان السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون امر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لامر زائد بخلاف ان لاها غيرا كبايل ليس لازما لتخسها ولا لتفاريها بواسطته فجاز ان يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعيا ويعتبر ذلك هنا اه سم (قوله متصلا الخ) أي اطلاق متصلا الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كباياتي) أي انفا (قوله به) أي للنخس (قوله وان يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقاتل بعدمه) أي بعدم الضمان في مسئلة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر اه سم (قوله بولي كما تقرر) فيه توقف (قوله باقي الانوار) أي من الضمان (قوله انما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله او نحوه) إلى قوله كآلو فرعا في النهاية وقوله كذا في المعنى لا لاقوله أو لحضار نحو ولداه وقوله واعتراه إلى المتن (قوله او نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد اه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله او برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا بمهددا وحصل الاجهاض يزياده فقط تعلق بالضمان به كآلو لم يطلبها السلطان اصلا فلو جهل الحال بان لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض او كلام السلطان فيه نظروا الاقربان الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جهل هل زاد او لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لان الاصل عدم الزيادة اه عش (قوله او كاذب عليه) عطف على سلطان اه كرده عبارة المعنى بل لو كذب شخص وامرها بالحضور

زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو اه (قوله على بصير) قد يقال او على اعلى إذا مسه على وجهه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المراهقة) في الاستفادة الروية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بان السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون امر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها ليس لازما لتخسها ولا لتفاريها بواسطته فجاز ان يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعيا ولا يعتبر ذلك هنا وبعبارة الانوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت ديبته مخففة على عاقلة اه وبعبارة كذا الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فالعقل وجبت الدية ولم يقيده بأنه على طرف سطحه ويحتمل التقيده به وهو اوجه وان يفرق بان تأثير الصباح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو اه (قوله بل لا يصح

ومن تبع فيه نظر بل لا يصح لانه إن قال بالضمان في مسئلة النخس لومه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر او بعدمه مهم اهم لومه القول بعدمه هنا بالاولى والعجب عن جزمه بما في الانوار وحيك ذينك الوجهين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الاخر والام سمعة ذلك فان قلت الذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ضم الضمان بقيدته فكذا هنا وكون النخس ابلغ من الصباح انما هو حيث وجد قيده لا مطلقا فتأمل (ولو طلب سلطان) او نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضيا بنفسه او برسوله او كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو الغالب فلا يرد عليه أن مثله ما تذكر به كان طلبت بدين قال الباقين وهي مخدرة مطلقا وغيرها وهو من يخشى سطوته أو لاحضار نحو ولدها أو طلب من وقوعها (فاجهضت) أى ألقيت جنيئا فزعمانه (هـ) واعتراضه بان الاجهاض يخص

بالابل لغة يرد بأن عرف

الفقهاء بخلافه فلا ينظر

إليه (ضمن) يضم أوله

(الجنين) بالغرة المغلظة

ای ضمنتها عاقلته کماله فز عیا

انسان شهر نحو سف

لأن عمر فؤاد قام وعما

رض الله عنه ما بذل الموفقوا

رأى الله عهده بديك لعل
 راقبنا أنشج - واليت

وَأَمْرُهُ أَخْزَبَ الْبَيْهَاتِ
فِي الْأَرْضِ

وخرج باجهت موها
فانزلنا لانا

فزعاً فلا يصعبها ولا ولد لها

الشارب للبيها بعد الفزع

لأنه لا يعطى إليه عادة

نعم إن ماتت بالاجهاض

ضمنت عاقلته ديتها كالغرة

لان الاجهاض قد يفضي

للموت ولو قذفت

فأجهضت فعلى عاقلة

لِقَاذِفٍ أَوْ مَاتَ فَلَا لَذَّكَ

ولو جا آھا برسول الحاکم

تدلهما على أخيها فاخذاها

فاجہضت من غیر أن

بوجود من واحد منهما

نحو إفزاع مما يقتضى

الاجهاض عادة فهدر

وَيَتَعَيْنُ حَمَلَهُ عَلَيَّ مِنْ لَا يَتَأَثَّرُ

مجرد رؤية الرسول أما

من هم كذلك لاسيما

الفرض، أنهما أخذاهما

فتضمن الغرة عاقلتهما كما

هو واضع و ينفذ لحاكم

تطال منہام اقلان بسال

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تدينه بالاطالب اه **(قوله كذلك)** اى بنفسه او برسول يحنى لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه او برسول ان الامام يامر باحضار ما فان اجبضت فالضمان على عاقلة الكاذب بحد كرى **(قوله هو)** اى قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء **(قوله هو)** عذرة الخ اى من طلبت بدین **(قوله مطلقا)** اى تخشى سطوته ام لا عرش **(قوله او غير الخ)** عبارة المغنى او غير عذرة لكنها تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته هو غير عذرة فلا ضمان اه **(قوله هو)** اى غير المخدرة من يخشى ببناء الفاعل سطوته اى نحو السلطان **(قوله يخشى)** عبارة النهاية يخشى اه بالمشاة القوية **(قوله)** او لاحضار الخ عطف على قوله بدین **(قوله او طلب الخ)** عطف على قوله طلب الخ عبارة المغنى وطلبها ايضا ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلا اعتدها فاجبضت كان الحكم كذلك على النص اه **(قوله اى خشيتم عاقلته)** اى عاقلة السلطان او عاقلة الرسول لان كان الرسول كاذبا على السلطان عبارة سم على المنهج واعتمد مر فيما لو طلبها الرسل كذا ان الضمان على الرسل وقالوا وطلبها رسل السلطان بامرهم مع عليهم بظلمه خشيتموا إلا أن يكرمهم فكما في الجلاء كما هو ظاهر اه عرش **(قوله)** كالو فرعوا الخ من باب التفعيل **(قوله وخرج)** لى قوله ولو لو قد فتى المغنى والى المتن فى النهاية **(قوله فلا يضمنها الخ)** اى كالى فرع انسانا فاقدها فحدث فى ثيابه معنى ونهاية **(قوله واولدها)** اى ولا يضمن ولدها اه عرش **(قوله بعد الفزع)** لعله متعاقب بقدر اى مات بعد الفزع لفقد غير لبنها ويحتمل انه متعلق بالشارب يعنى الشارب لبنها الفاسد بالفزع **(قوله اليه)** اى الموت **(قوله عادة)** اى ولا نظار اليها بخصوصها لان اطردت عادتيا بذلك اه عرش **(قوله بالايجابض)** اى بسببه اه عرش **(قوله فلى عاقلة القاذف)** اى خشيتم عاقلة القاذف ضمان شبه عرش **(قوله ولو جازاها برسول الحاكم الخ)** اى بلا رسال من الحاكم لقوله الاتى تضمنن الفرقة عاقلتها ما اذا كان بارسالة فقد تقدم فى قوله بنفسه او برسوله اه عرش **(قوله لتدلها)** اى الرسول ومن جاء به **(قوله على اخيها)** اى مثلا اه نهاية **(قوله ويشتين حملها على الخ)** يؤخذ منه حكم حادثة سئل عنها هو ان شخصا تصور بصورة سبع ودخل فى غفلة على نوبة مبيتة مفزع عادة فاجبض امرأة منهن وهو ان عاقلة تضمن الفرقة بل وتضمن دية المراتان ماتت بالايجابض بخلاف ما اذا ماتت بدونه اه عرش **(قوله ويبنى لحاكم)** اى قوله ولو قول بعضهم فى النهاية **(قوله ويبنى لحاكم الخ)** اى يجب اه عرش **(قوله فسكون)** اى ففتح وجوز فى المحكم ضم الميم وكسر الموحدة اه معنى **(قوله غاب عنها)** سيذكر محترزه **(قوله ومن ثم الخ)** عبارة المغنى بخلاف مالو وضع الصبي او البالغ فى ذية السبع وهو فيها والى السبع على احدهما او اقله على السبع فى مضيق او حبسه معه فى بيت او بئر او حذفه له حتى اضطر الى قتله والسبع ما يقتل غالبا كاسد ونمرود وب قتله فى الحال او جرحه جرحا يقتل غالبا فعليه القود لانه الجالس السبع اى قتله فان كان جرحه لا يقتل غالبا فيه عرش وهذا بخلاف مالو القاء على حيا او القاه عليه او قوده وطرحه فى مكان فيه حيات ولو ضيقا فانه لا يضمنه لانها

(الح) في نبي الصحة عنه نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا رد عليه الح) اقول الايراد يدفع ايضا بان الضمان بغير ماله نحو ذكره باسوء نظرا لظهور عذر في طلبها حيث قد التقيد هنا يستحسن لذلك (قول المتن ولو وضع صبي في مسبة الح) قال الزركشي تخصيص الحكم بالصبي يقتضي ان لو وضع بالغ في العالم يجب الضمان قطعاً به، صرح به في الروضة هنا لكن الرافعي انما ذكر من كلام الغزالي ثم اشار الى مخالفته فقال ويشبه ان يقال الحكم منوط بالقوة الضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذي يحتمر شيدي يقول الماوردي والروايي والشيخ في المذهب لو ربط يدي رجل ورجليه القاف في مسبة فهو شبه عداء اعتبر واضعته بالشد ولم يعتبروا كرهه اه (قوله في المتن فالحكم سعي فلا ضمان الح) نعم لو كفته وقده ووضعه في المسبة ضمنه كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صديا) والتقيده بجرى ان الوجه الآتى حرا (فى مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زية سبع غاب عنها (فاكلم سبع فلاضيان) عليه لان الوضع ليس باهلا لولم يلجى السبع اليه ومن ثم لوالى أحد هاعلى الاخر فى زية مثلا ضمنه

بالقود والدية لانه ينفذ الضيق وينفر بطبعه من الادبى المتسع (وقيل إن لم يكن انتقال) عن الملك من محله (ضمن) لانه اهلاك له عرفا فان يمكنه فتركه او كان بالغا و وضعه بغير مسبعة فاتفق ان سبعا كاله دهر قطعا كالمو فصدقه فلم يصعب جرح حتى مات اما القن فيضمنه باليد مطلقا و قول بعضهم ان استمرت الى الاقراس بالتكليف ونحوه غير صحيح لما مر في الغصب ان من وضع يده على قن ضمنه حتى يعود اليه مال ك (ولو تبع يسيف) ونحوه (هـ) (هـ) (هـ) منه فرى نفسه بماء او نار او من سطح) او عليه فانكسر بشقه وقع ومات (فلا ضمان) عليه

فيه لانه باشر اهلاك نفسه عمدا قطع سببية تابعة لانه اوقع نفسه ما خشيه منه فهو كما لو اكرهه على قتل نفسه ففعل اما غير المميز فيضمنه تابعه لان عمده خطأ (فلو وقع) بشئ مما ذكر (جاءلا) به (لمنى او ظلة) مثلا و وقع في نحو بشر مظاة (ضمنه) تابعه لاجتماعه الى الحرب بالمضى لولا كونه ثم لم عاقلة دية شبه العمد (وكذا لو انخفض به سق) لم يرم نفسه عليه (في مر به) لضغط السقف وقد جعله الحارب فذلك فان تابعه يضمنه (في الاصح) لما ذكر (ولو سلم صبي) ولو لم امره من وليه او اجنبى وبحت الزر كشي مشاركه للسباح مردود بان السباح مباشر ومسئله متسبب (الى سباح ليعلمه) السباحة اى العوم فقتله بنفسه لا يثابته واخذ من غير أن يسلمه له أحد كما هو ظاهر فعله او عليه الولي بنفسه (ففرق وجبت ديته) دية شبه عمدا على عاقلة لتقصيره باهماله له حتى غرق مع كون المأمور شانه

بطبعها تنفر من الادبى بخلاف السبع فانه ينفذ عليه في المضيق دون المتسع والمجنون الضارى كالسبع المجرى في المضيق ولو القاه مكتوفين يدى سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو السعجة مثلا فقتله فان كانت بما يقتل غالبا فعمد والا فشيبهه (هـ) (قوله بالقود) اى ان لم يعف عنه وقوله او الدية بان كان خطأ او عنى عنه بمال (قوله من محله) انظر اى حاجة اليه مع قوله عن الملك اه رشيدى اى الاولوى اسقاطه كما فعله (المضى) (قوله او كان) اى الموضوع فى مسبعة (قوله دهر قطعا) نعم لو كشفه اى الحرو وقيدوه وضعه فى المسبعة ضمنه كما قاله الماوردى لانه احدث فيه فعلا شرح مر اه سم قال عرش قوله عن ضمنه اى ضمان شبه عمدا (هـ) (قوله اما القن الخ) محترز قوله حر المدهش (قوله ميزا) عبارة (قوله المضى) مكلفا بصيرا او ميزا (قوله المتن بماء او نار) او نحوه من الملكات كبر اه معنى (قوله المتن او من سطح) اى او شاقق جبل اه معنى (قوله ومات) اى او لقيه لص فى طريقة فقتله او وسع فافترسه وسلم بليته اليه بمضيق سواء كان المطلوب بصيرا او عجمي اه معنى (قوله كالمو اكرهه الخ) تبع فيه الرافعى هنا والمتمم كما ذكره ابن المقرئ تبعا لاصله فى اوائل كتاب الجنائيات انه عليه اى المكروه بكسر الراء نصف الدية اه نهيه اى دية عمدا (هـ) (قوله اما غير المميز) الى قول المتن ولو سلم فى المضى (قوله لان عمده) اى غير المميز صبيا او مجنونا اه معنى (قوله بشئ مما ذكر) الى قول المتن ويضمن فى النهاية (قوله المتن او ظلة) فى نهار او ليل اه معنى (قوله او وقع الخ) او الجاه الى السبع بمضيق اه نهاية اى وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق بينه وبين ماسر ظاهر رشيدى (قوله لاجلته الخ) اى ولم يقصد المتبع اهلاك نفسه نهاية ومعنى (قوله المتن به) اى بالهارب صيا كان او بالغا اه معنى (قوله وقد جعله) اى ضيف السقف اه عرش (قوله مشاركه) اى الاجنبى اه عرش (قوله مردود) وفاقا للنهيه وخلافا للمضى (قوله اى العوم) الى قوله وبحث فى المضى (قوله لا يثابته) اى بخلاف ما اذا تسلمه يثابته اى وعله النائب كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او عليه الولي) عطف على قول المتن سلم صبي (قوله على عاقلة) اى عاقلة المعلم من الولي او غيره رشيدى وعرش (قوله ولو امره) الى المتن فى المضى (قوله ولو امره السباح) اى او الولي اخذنا من التعليل (قوله ضمنه) اى دية شبه العمد اه عرش (قوله عند العرايين) عبارة النهاية اى كاله للعرايين اه (قوله لا لزامه الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظهر فى تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد انتهى وقد يقال انه يتسلسله من الاجنبى او بنفسه ملزم للحفظ شرعا وان لم يكن هناك تسليم معتبر اه (قوله مختارا الخ) فان اختلف السباح والوارث فى ذلك فالصدق السباح لان الاصل عدم الضمان اه عرش اى يتسلسله الماوردى لانه احدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل ان لم يكن انتقال ضمنه اذ هو مفروض فيمن عجز لضغطه لصغر او نحوه بلاربط ونحوه لا قول الشيخ فى شرح منتهى جرح لا مكتوف اى لتكسبه من الحرب وكلامنا فى مكتوف مقيد بشر (قوله او كان بالغا) نعم ان كشفه وقيدوه ضمنه لانه احدث فيه العجز مر فليراجع (قوله فهو كما لو اكرهه الخ) وقول بعضهم فاشبهه ما لو اكرهه انسانا على ان يقتل نفسه فقتله لاضمان على المكروه تبع فيه الرافعى هنا والمتمم كما ذكره ابن المقرئ تبعا لاصله فى اوائل كتاب الجنائيات انه عليه نصف الدية بشر (قوله وبحث الزر كشي مشاركه للسباح مردود) كذا مر (قوله بل الوجه خلافا) كذا مر (قوله لا لزامه الحفظ) هذا لا يظهر فى تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد

الاهلاك وبه فارق الوضع فى مسبعة لانها ليس من شأنها الاهلاك وبحث أن الولي إذا سلمه يكون كما قلته طريقا في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه اذا فعل ذلك لمصلحة وكذا لغيره على ما مر فى الاجنبى على ان جمعه مع عاقلة ولا وجه لان الجنائية فى هذا الباب كاله على العاقلة ولو امره السباح بدخول الماء فدخل مختارا ففرق ضمنه ايضا عند العرايين لا لزامه الحفظ ولو رفع مختارا يده من تحت ولو بالغا لا يحسن السباحة ففرق لزمه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقا الا فى رفع يده من تحت كما تقر

اياه اه عش قوله لزمه القود اى ان قصد رفع يده اغراقه فان قصد اختيار معرفته أوم يقصد شيئاً فلا قصاص وعليه دية حتى جلي اه بجرى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يقدر بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجرح صفة حفر ويجوز التصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) اى قوله لو اذن له المالك فى النهاية اى قوله كذا فبى المعنى الا قوله ويضمن آلفن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) اى اوفى مشترك بغير اذن شريك اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتهت وقوله وكذا اى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه عش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله ببقده الاتى) اى انفا قيل المتن الاتى (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلة) كقوله عليه متعلق بضمين فى المتن وخبرهما للحافر وعبرة المعنى فضمن ما تلف به من آدمى او غيره ولكن الا دى يضمن بالدية وان كان حراً بالقيمة ان كان رقيقاً على عاقلة الحافر حياً او ميتاً وان غير الا دى كهيمة او مال اخر فضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الالية اه (قوله لتعديه) المراد به ما يشمل الاقيتات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان ردها فى البئر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله ولو عليه) اى تعدد الوقوع (قوله ما يحته العز الى) عبارة النهاية ما فى الانوار اه الخ (قوله ودوام التعدى) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منعها وان لم يحضر الحفر لملك المنفعة كسابق اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بيته باذنه اسنى ومعنى نهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لان كان اذن له قبل فظاهروا وان لم يكن اذن عدهذا اذنا فاذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه عش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تنقيد ضمان الحافر عدواً بما اذالم يتعد الواقع بالدخول اه عش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبئر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى

(قوله او واسع لمصلحة نفسه) التثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبرة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا اى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة^(١)) اى وان لم يكن الحفر لملك المنفعة كسابق (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رأيت ما يأتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذن) ويحتاج الحافر الى بيته باذنه شرح الروض (قوله كان مهدراً الخ) هذا هو واحد وجهين فى الروض صححه البلقين وغيره وعبارته مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بئر حفرته عدواً فلهل يضمنه الحافر لتعديه او لا لتعدي الواقع فيها بالدخول وجهان صحح منهما البلقين وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بيته اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه) فيها ضمن هو لا الحافر عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخولها فان عرفه بالبئر فلا ضمان والا فلهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقين والوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسياً فلهل الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجهها انه على الحافر خلافاً للبلقين مر ويفرق بين كونه على الحافر وما يأتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه
(ويضمن بحفر بئر عدوان)
بان كانت ملك غيره بغير
اذهنه او بشارع ضيق او
واسع لمصلحة نفسه بغير
اذن الامام ما تلف به ليللا
ونهار امن مال عليه وحر
او قن ببقده الاتى على عاقلة
وكذا فى جميع المسائل
الالية والسابقة لتعديه
ويشترط أن لا يعتمد
الوقوع فيها ولا أهدر
وعليه يحمل ما يحته العز الى
واعتمده الزكشى أنه اذا
كان بصيرا نهارا والبئر
مفتوحة لا يضمن ودوام
التعدي فلوزال كان رضى
المالك ببقائها أو ملك البقعة
فلا ضمان لزوال التعدي
نعم لا يقبل قول المالك
بعد التردى حفر باذن ولو
تعدى الواقع بالدخول كان
مهدراً ولو اذن له المالك
ولم يعرفه بها ضمن هو
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم
قوله المنفعة نسخ الشرح
التي بايدينا البقعة اه من
هامش الاصل

مالم ينسها فعل الحافر كما
 يأتي ويضمن القن ذلك في
 رقبته فان عتق فن حين
 العتق على عاقله ولو عرض
 للواقع بها مره ولم يؤثر
 فيه الوقوع شيئا لم يضمن
 الحافر شيئا لا تقطاع سببته
 (لا محفورة في ملكه) وما
 استحق منفعته وقف او
 وصية مؤبدة كذا قيد به
 شارح وهو محتل ويحتمل
 خلافه وهو ما اطلقه غيره
 نظرا الى انها وان اقتت
 بصدق عليه انه مستحق
 للنفعة وان كان متديا
 بالحفر لاستعماله ملك غيره
 فيالم يؤذن له فيه اذا انتفاع
 لا يشمل الحفر كما هو ظاهر
 وكذا يقال في الاجارة
 (وموات) تلك اوارتفاق
 لا عبثا على ما جزم به بعضهم
 وفيه نظر فلا يضمن الواقع
 فيها لعدم تعديده وعلى
 الموات حمل الخبر الصحيح
 البرجر حجابا ولو تعدى
 بالحفر في ملكه لكونه
 وسعه بقرب جدار جاره ضمن
 ما وقع بحمل التعدي كما قاله
 البلقيني واطلق ان الحفر
 ملكه المروهن المقبوض
 او المستاجر غير تعدد خالفه
 غيره في الاول اذا انقص
 الحفر قيمته ويرد بان التعدي
 هنا ليس لذات الحفر بل
 لتنقيص الرهن بخلاف
 توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسها) عبارة الاسنى والمغني فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتي) أي قيل قول المتن أو ملك غيره
 (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام في النهاية (قوله ذلك) أي ماتف بالحفر عدوا ماداميا وغيره
 (قوله فن حين العتق) أي ضمان الوقوع بعد العتق على عاقله اه سم ولعله مختص بما اذا كان
 الواقع بعد العتق ادما وما اذا كان غير الادى كبيعة او مال آخر فضا على ماله اخذنا من عن المغني
 (قوله ولو عرض للواقع بها مره) أي كحية نهشته او حجر وقع عليه مثلا او ضاق نفسه من امر عرض له
 فيها ولو بواسطة ضيقها اه ع ش (قوله ولم يؤثر فيه الخ) فلو تردت ببيعة في بر ولم تتأثر بالصدمة وبقيت
 فيها اياها ما ماتت جو عا او عطشا فلا ضمان على الحافر اه معنى (قوله لا محفورة) الاولى ولا يضمن محفر
 بر كافي المغني (قول المتن لا في ملكه) عبارة الروض مع شرحه وان حفر في ملكه ودخل رجل داره بالاذن
 واعله ان هناك بر او كانت مكشوفة والتحرز منها يمكن فهلك بالم يضمن اما اذا لم يعرفه بها والدخل اعنى
 او وضع مظلم أي او البرر مغطاة في التهمة انه كالودع ا على طعام مشوم فأكله فيضمن فلو حفر بر ا في
 دهايزه الخ اه وسيأتي عن المغني منه (قوله وما استحق منفعته الخ) فهو من المستعير يضمن ما تاتف
 بالحفر فيها استداره اه ع ش (قوله او وصية مؤبدة الخ) عبارة النهاية او وصية وان لم تكن مؤبدة فيها
 يظهر كما هو مقتضى كلامهم اه (قوله كذا قيد به شارح) وكذا قيد المغني الوصية بالمؤبدة (قوله انها) أي
 الوصية (قوله يصدق عليه) أي على الموصي له (قوله لاستعماله الخ) نال للتعدي وقوله اذا انتفاع الخ علة
 لقوله لاستعماله الخ قوله لا يشمل الحفر أي وان توقف تمام الانتفاع عليه اه ع ش قال سم قوله اذا الانتفاع
 الخ قضيته امتناع الحفر في المؤبدة ايضا اه (قوله وكذا يقال) الى قوله بحمل التعدي في المغني (قوله وكذا
 يقال الخ) أي من انه لو حفر بر فيها استجاره لا يضمن ما تاتف بها وان تعدى بالحفر اه ع ش (قوله لا عبثا
 الخ) عبارة النهاية او عبثا فيها يظهر اه و عبارة المغني فان حفر في الموات ولم يخطر بباله ملك ولا ارتفاق فهو
 كالحفر المار لارتفاق كما قاله الامام اه (قوله فيها) أي في بر محفورة في ملكه او الموات (قوله لعدم تعديده)
 عبارة المغني ولا يضمن محفر بر في ملكه لعدم تعديده ومخلة اذا عرف المالك ان هناك بر او كانت مكشوفة
 والدخل أي بالاذن متمكن من التحرز فاما اذا لم يعرفه والدخل اعنى فانه يضمن كما قاله في التهمة وقوله اه
 (قوله جبار) أي غير مضمون اه معنى عبارة ع ش الجبار بالضم والتخفيف المحدث الذي لا طلب فيه ولا قود
 ولادية اه (قوله ولو تعدى الخ) عبارة المغني والروض فان وسعه أي الحفر على خلاف العادة او قربها من
 جدار جاره خلاف العادة او وضع في اصل جدار غير مسرجينا ولم يطو بره ومثل ارضها بنهار اذا لم يطو
 ضمن في الجميع ما هلك بذلك لتقصيره اه (قوله وسعه) عبارة النهاية وضعه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أي
 مالم يتعد الواقع بالدخول اخذنا ما تقدم اه سم (قوله بحمل التعدي) وهو ما حفره بزيادة على الحفر المتداد
 اه ع ش (قوله واطلق) أي البلقيني (قوله وخالفه غيره الخ) بل يصرح في النهاية نعم اشارة الرد بما
 أقاده الاشارع بقوله ويرد الخ اه سيدعمر (قوله وخالفه غيره الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي مع ان حاصل
 ما في الروض وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعديا كان حفره فيه هو مؤجر او مروهن بغير اذن المكسرى
 ولو حفر بدهليز الخ هنا متديا غير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتي) انظره
 مع ان الآتي ما قبل مالم الخ فقط (قوله فن حين العتق) أي ضمان الوقوع بعد العتق على عاقله (قوله اذا
 الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر في الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أي مالم يتعد
 الواقع بالدخول اخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم بالتعدي هنا مع ان حاصل ما في الروض
 وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعديا ان اعلم الدخول بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز زمن لم يضمن والا
 ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المروهن الخ) في فرش الروض وان حفر في ملكه ولو متديا كان
 حفره فيه هو مؤجر او مروهن بغير اذن المكسرى او المروهن ودخل رجل داره بالاذن واعله الخ (قوله ويرد
 بان التعدي هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بر ا قريبة العتق متديا فعلمها غيره تعلق الضمان بها

ملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بشر حفرها بملك في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدلهيزه) بكسر الدال (بئر) أو كان به محل من الدار غيره بشر لم يتعد حافرها (وعاد رجلا) أو صيما بين إلى داره أو إليه قد دخل باختياره وكان الغالب انه يمر عليها (فيسقط) فيها جملها لنحو ظلمة أو نطفة لها فذلك (فلا ظهر ضئانه) ياء مدية شبه العمد لانه غره ولم يقصدهو اهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ما غير الممن يقتل به كالمكره كذا اطلقه البلقيني ويشتمل حمله على ما إذا كان الواقع بها مهلكا غالوا علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حيث يقع فيها غالبا أو اما إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقا وكذا ان دعاه وأعله بها وإن كانت مظاوع خرج بالبشر نحو كلب عقور بدلهيزه فلا يضمن من دعاه فالتفه لانه يفتسر باختياره مع كونه ظاهرا يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الاخراج إلا مع التعيير بالدلهيز لانه شبه البشر حيث إذا ما على ما جمعا به بين قولهما في الجنائيات لاضمان وفي اتلاف الهائم بالاضمان من أن الاول في مربوط يابه لانه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الاخراج إلا لان يحمل الدلهيز على أوله الملاصق للباب لانه حيث بمنزلة مربوط يابه وبقوله حفر مالو حفرت عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لانه المقصر بعدم اعلامه من ثم لم نسي كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعديه أو لا لتعدى

أو المرتن ان أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة أو التجرز يمكن لضمن والاضمن اه سم (قوله بملك الحافر) لعلمه من تحريف الكتبة واصله الموافق لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملك في الحرم) أي أو يموت فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) إلى التنبيه على النهاية (قوله به) أي في الدلهيز وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) أي فان تعدى فقد سر وياتي حكمه (قوله أو إليه) أي محل البئر من الدلهيز أو غيره (قوله باختياره) فلوا كرهه على الدخول فظاهر انه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) أي أو كان اعمى اه معنى (قوله حمله) أي اطلاق البلقيني (قوله وعلم) أي الداعي (قوله وكذا ان ادعاه وعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعبسه وقال المالك اعلمته فالتدعي يظهر تصديق المستحق لان الاصل عدم الاعلام اه ع (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاول اه ع (قوله مع التعيير) أي في مسألة الكلب وقوله بالدلهيز لا بالباب (قوله لانه) أي الكلب (قوله حيثن) أي حين كون الكلب بالدلهيز (قوله من أن الاول) أي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهرا الخ (قوله والثاني) أي الضمان (قوله فيما إذا كان) أي الكلب (قوله إلا ان يحمل الدلهيز) أي في المتن (قوله لانه) أي الكلب حيث إذا كونه باول الدلهيز (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالبشر الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج مالم لو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مبهرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمنه ولا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالبشر وقوله صحيح منهما البلقيني الخ افقه المصنف كسر وخالفه النهاية فقال ولا ي و إن لم يعرفه بالبشر ضمن الحافر في اوجه الوجهم خلا للبلقيني اه (قوله الثاني) أي ضمان المالك (قوله لانه المقصر الخ) أي فلو اعلمه البئر فلا ضمان اه نهاية (قوله وإن لم يدعه) إلى قول المتن ومسجد في النهاية للإقوله وقول شارح إلى المتن (قوله الثاني) أي عدم الضمان (قوله عنه) أي البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله أو ان كلامه) أي البلقيني (قوله فعليه) أي حيث كان التالف غير ادمى وعلى عاقله أي حيث كان ادميا ولو رقيقا اه ع (قوله وهذا) أي الضمان في المستلتم (قوله وإن علم الخ) هذا الاعتراض بتوجهه ايضا على قوله أو بطريق ضيق الخ ويجب ايضا بانه مبدا للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقا ويضمن بحفر بشر عدوانا لكان أولى لانه مثال له اه معنى (قوله من هذه) أي من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بشر اقية العمق متعديا فعمها غيره تعاق الضمان بهما بالسوية كالجرحات اه أي تعميها له دخل في الاهلاك وإن قل بالنسبة للتعمية الاول ع (قوله وغيره) أي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تدى (قول المتن يضرم المارة) وليس بما يضرم ما جرت به العادة من حفر الشوارع للاصلاح لان مثل هذا لتعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه ع (قوله وبسابق قبيل قول المتن من جناح ما يواقفه بالسوية كالجرحات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج مالم لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مبهرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا) الوجه الاول مر قال في شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض بتوجهه ايضا على قوله أو بطريق ضيق الخ ويجب

(٢) — شرواني وابن قاسم — تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو حفر بشر) (بملك غيره أو) (في مشترك) بينه وبين آخر (بلا اذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فضمون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقله بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عدوه وهذا وإن علم ما قبله فقد ذكره للايضاح على ان التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحا إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذلك هذه اصلا ولو تعدى بحفر وغيره بتو معته فالضمان عليهما لتصفين لا بحسب الحفر (أو حفر) بطريق ضيق يضرم المارة

الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو حفر بشر) (بملك غيره أو) (في مشترك) بينه وبين آخر (بلا اذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فضمون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقله بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عدوه وهذا وإن علم ما قبله فقد ذكره للايضاح على ان التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحا إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذلك هذه اصلا ولو تعدى بحفر وغيره بتو معته فالضمان عليهما لتصفين لا بحسب الحفر (أو حفر) بطريق ضيق يضرم المارة

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المعنى لإقوله وإنما يتجه إلى المتن (قوله لتعديها) أي الحافر والامام
 اه ع ش أقول الأولى أي الحافر في ملك غيره كالأول وبعضاً بلا إذن والحافر بطريق ضيق يضطر المارة (قول المتن
 وأذن الامام) أي وأقره بعدم الحفر كما باقي (قوله وهي غير ضارة) يعني عنه العطف (قول المتن فان حفر
 لمصلحة فاضيان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفر آبار فز من الصيف للاستقاء
 منها في المواضع التي تجرت عادتهم بالمرور فيها ولا انتفاع بها إن كان في محل ضيق يضطر المارة ضمن عاقلة
 الحافر ولو باذن الامام وإن كان محل وأسع لا يضربهم فان فعل لمصلحة نفسه كسقي دوابه منها وأذن له
 الامام أو لمصلحة عامة كسقي دواب اهل القرى وإن لم يباذن له الامام فلا ضيان وإن كان لمصلحة نفسه ولم يباذن
 له الامام ضمن وإن انتفع غيره وتعاو المراد بالامام من لم يولاه على ذلك المحل والظاهر ان منه ملتزم بالبدلانه
 مستاجر للارض فله ولا ية التصرف فيها اه ع ش (قول المتن لمصلحة) أي فقط اه معنى أي ولو اتفق ان
 غيره انتفع بها ع ش (قوله واجمع ماء المطر) أي اجتماعه (قوله ولم ينه الامام) افهم انه لو نهاه الامام
 امتنع عليه الفعل وضمن اه ع ش عبارة المعنى ومحله إذا لم ينه عنه الامام ولم يقصر فناه فحفر ضمن
 كما قاله الفرج الزا لفتياته على الامام حيث إذا قصر كان كان الحفر في ارض خور أو قلم بطوا هو ومنها
 ينهار إذا لم يطواه أو خالف العادة في سعتها ضمن وإن اذن له الامام به عليه الرافعي في الكلام على التصرف
 في الاملاك اه (قوله وقيد الماوردى الخ) أي الخلاف اه معنى (قوله بما إذا احكم راسها) هل من
 احكامه اعلاؤه مقدار يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعلمه فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع
 الوقوع العادي الخ (قوله ضمن مطلقاً) فلو احكم راسها عتسب ثم جاء ثالث وفتحه فعلق الضيان به اه
 نهاية أي الثالث ع ش (قوله له) أي للقاضي (قوله حيث لا يضرب) أي ما ذكر من المسجد والسقاية
 (قوله ولما يتجه) أي ما قاله العبادي والمروى (قوله بالنظر الخ) أي بسببه فاهاه داحلة على
 المقصور (قوله غيره) أي غير القاضي فمفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضرب الخ) وفاقا
 للمعنى والاسنى وخلافاً للنهية عبارة بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنة مطلقاً فالتشبيه من حيث
 الجلة اه (قوله إن لم يضرب بالمسجد الخ) عبارة المعنى وإذا قلنا يجوز أن له ضمن ما تعلق به وإن بحث الزركشي
 الضيان لعدم تعدي به معلوم إذا قلنا يجوز أن له لا بد ان يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة اما السعة

أيضاً بأنه مبدأ التقسيم (قوله فكذلك هو مضمون وإن اذن فيه الامام) قال الزركشي وقضيته أنه لا فرق بين
 ان يكون فيه مصلحة للسليدين وإن لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف والأفان حفر لمصلحة
 فاضيان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذلك حفرها في ذلك أي
 الشارع الواسع وإن لم يباذن فيه الامام ولكنه يضمن اه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد
 في الشارع وحفر يثر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضرب الناس أي
 وإن لم يباذن الامام كما في شرحه ثم قال لانه فعله لمصلحة المسلمين ثم قال فان بني أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه
 فعدوا وإن أضرب بالناس أولم يباذن له الامام اه قوله أولم يباذن فيه الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه
 وإن لم يضرب إذا لم يباذن الامام وهو خلاف ما تقدم عن حفر البشر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر
 البشر وبناء المسجد لنفسه إلا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضيان فيستويان (قوله ولم ينه الامام) كما نقل عن
 الوالد شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويوجب ان يكون فيما لو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة
 المسلمين والمصلين كما قضاء كلام البغوي والمتولى وغيرهما فان فعله لمصلحة نفسه فعدوا وإن أضرب بالناس
 وإن اذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنة مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بني مسجد في موات
 فهلك به لإنسان لم يضمنه وإن لم يباذن الامام اه الماوردى ش م ر (فيجوز لمصلحة نفسه) خوف م ر
 (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضي توقف جواز الحفر في الطريق
 لمصلحة نفسه إذ لا ضرر ولا تساع على اذن الامام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافاً

فكذلك هو مضمون وإن
 أذن فيه الامام لتعديها
 (أو حفر بطريق (لا يضرب)
 المارة (استعيا أو لا تخاف
 البئر عن الجادة (وأذن له)
 (الامام) في الحفر (فلا
 ضيان) عليه ولا عاقلة
 للتالف بها وإن كان الحفر
 لمصلحة نفسه (والا يباذن
 له وهي غير ضارة (فان حفر
 لمصلحة فاضيان) عليه أو
 على عاقلة لفتياته على
 الامام (أو مصلحة عامة)
 كالاستقاء واجمع ماء المطر
 ولم ينه الامام (فلا ضيان
 في الاظهر) لما فيه من
 المصلحة العامة وقد تسر
 مراجعة الامام وقيد
 الماوردى واعتمده
 الزركشي بما إذا احكم
 راسها فان لم يحكمها وتركها
 مفتوحة ضمن مطلقاً لتقصيره
 وتقرر بالامام بعد الحفر
 بغير اذنه رفع الضيان
 كتنوير المالك السابق
 وألحق العبادي والمروى
 القاضي بالامام حيث قال له
 الاذن في بناء مسجد واتخاذ
 سقاية بالطريق حيث
 لا يضرب المارة وإنما يتجه ان
 لم يخص الامام بالنظر في
 الطريق غيره (ومسجد
 كطريق) أي الحفر فيه
 كهو فيها فيجوز لمصلحة
 نفسه إن لم يضرب بالمسجد
 ولا بمن فيه

وأذن فيه الامام والمصلحة العامة ان لم يضركا ذكر وان لم يأذن فيه الامام ويمتنع ان ضر مطلقا او لم يضرك لمصلحة نفسه بلا اذنه ويوافق هذا طلاق الروضة عن الصمري في احكام المساجد كرامة حفرها فيه وبه يرد قول البلقيني وان اخذ الزركشي بقضيته الجواز في الاولى لا يقول احدون اعز في الثانية ويصح حمل المتن بتكليف على ان وضع المسجد ومثله سقاية بطريق كالحفر فيها فياتي هنا تفصيله وفي الروضة وأصلها في مسجد بني شارع لا يضر المارة ضحان لمن يعثر به ان اذن الامام والا فعلى ما مر ﴿ فرع ﴾ استأجره لجذاذ أو حفر نحو بر أو معدن فقط أو انهارت عليه لم يضمنه ويبحث بعضهم انه لو علم المستأجر فقط انها تنهار بالحفر ضمنه ويرد بانه لا تغير بولا الجافا فالقصر هو الاجير وان جهل الانهار (وما تولد) من فعله في ملكه العادة لا يضمنه كجرة سقطت بالرجح او بيل محلها وحطب كرهه عليه فطار بعضه فالتلف شيئا ودابة ربطها فيه فمرت انسانا خارجا وان لم ياذن فيه الامام لانه لا نظير له في الملك الا لا

(وأذن فيه الإمام) كقوله الآتي أو لم يضر لمصلحة نفسه بلا إذنه صريح في توقف جواز الحفر في المسجد على إذن الإمام إذا كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضر وهو ظاهر ما في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض فرع بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن أن لم يضر الناس إماماً نصفه فني أو حفر ما ذكر فعُدَّ أن أن اضر الناس أو لم يأذن فيه الإمام اهـ لكنه صرح قبل ذلك بجواز حفر البئر في الشارع الواسع وأن لم يأذن فيه الإمام ولكنه يضمنه الخ وقد حمل قوله فعُدَّ أن على معنى التضمنين فقط ولا يخاف هذا وقد يفرق بين الشارع والمسجد (قوله أن أذن الإمام) بهذا مع قوله السابق في الحفر وأن لم يأذن فيه الإمام ومع ما تقدم في المتن آخر الصفحة السابقة عن شرح الروض يعلم الفرق بين الحفر وبناء المسجد وقد يقال قوله لا يفعل ما هر يقيد بجواز بناءه وعدم الضمان وإن لم يأذن الإمام إذا كان لمصلحة عامة فهو على طريق ما في الحفر فيتأمل (وقت هبوب الريح) بخلافه ما لو

كالعادة كالمولد من نار أو قدها بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في إيقادها العادة.

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه بالطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

غطايمهم لمصالح تتعلق بهم وجرت العادة بها يدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطباً بشارع ضيق وقوله وإن امكنه الخ أى ونهى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على قوله من نار وقوله ارضه أى ارضاً بملك منفعتها (قوله شق الخ) أى يخرج منه الماء اه ع (قوله او من رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقاً) أى ان لم يجاوز العادة اه ع (قوله او للمسلمين الخ) والضامن المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحسب تجاوز العادة تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة فى الرش تعلق الضمان بالارمولو جهل الحال هل نشأت الزيادة على العادة من السقاء او الامر وتجاوزاً فالقرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم امره بالمجاوزة كالمو انكر اصل الامر اه ع (قوله او من رشه الخ) ان السقاء ظاهر اطلاقه ولو لم يعتقد وجوب امتثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وإن لم يباذن الامام فيه كاقضاء كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزكشى عن الأصحاب وجوب الضمان إذا لم يباذن الامام اه نهاية ومال المعنى إلى ما نقله الزكشى عن الأصحاب من وجوب الضمان إذا لم يباذن الامام وإن لم يجاوز العادة (قوله) إن قصد به مصلحة المسلمين الخ أى وذلك لا يلزم الا انه فيصدق دفعه او مفهوم انه إذا قصد مصلحة نفسه او اطلق ضمنه والظاهر خلافه فى الاطلاق لان هذا الفعل مأور به فيحمل فعله على امتثال امر الشارع بفعله فيه مصلحة عامة اه ع (قوله ولو باذن الامام) أى ولا ضرر ومعنى ونهاية (قوله فى شارع ضيق) اهم انه لا ضمان لما تعلق بتكسيه بشارع واسع لا تنفاد تعدي به بفعل ما جرت به العادة اه ع (قوله بلا قائد) مفهومه انه إذا كان بقائد لضمان لكن نقل عن الشيخ حдан فى ملقى البحرين انه مع القائد يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منبج على اتلاف الدواب ان لو ركب دابة قتلت شيئاً ان الضمان عليه اعنى او غيره دون مسيرهما كاجزم بهم رانتهى اه ع (قوله لكنه فى الجناح) الى المتن فى المعنى الاقوله اما اذا لم يسقط إلى لو سقط (قوله من ضمان الكل) أى كل ما تعلق بالخارج أى من الجناح والنصف أى ضمان نصف التالف بالكل أى كل الجناح (قوله لان الارتفاق النجس) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة وادلائها فى هاء الشارح او فى دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فضمنوا وضع الجرة اه ع (قوله وبه) أى بذلك التعليل (قوله لو تهاى النجس) أى بالغ فيه وقوله فلست ارى النجس أى بل اقول بعدم الضمان اذا لتقصير منه اه ع (قوله وفارق النجس) عبارة المعنى فان قيل لو حفر بئر لمصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذنه معتبراً حيث لا ضرر بخلاف الهواء لا ولاية له عليه فلو يثر اذنه فى عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة النجس) أى ان الاحتياج إلى ارتفاع المياه ونحوه يكثر فى الشوارع قبلما يغلو عنه بيت فلو اضر بالمارة بكثرة الجنايات الغير المضمونة بخلاف البئر اذا حفره فالتفقه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادى فى الشوارع كما هو مشاهد اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافاً للمعنى (قوله ما انصدم به) أى تلقى به اه ع (قوله وان سبل النجس) غاية أى سبله بعد الاشراع وقوله او إلى ما سبله النجس أى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) أى وليس

ولم يعتمد المثلث عليه مع عليه به يضمنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور فى الرش ان تحية اذى الطريق كحجر فيها ان قصده مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولى منه وهو ظاهر والترك الناس هذه السنة المتأكدة او (من جناح) أى خشب خارج من ملكه (الى شارع) ولو باذن الامام فسقطوا تالف شيئا او من تكسير حطب فى شارع ضيق او من شئى اعنى بلا قائد وان احسن المثلث بالمصا كما اقتضاء اطلاقهم او من عجن طين فيه وقد جاوز العادة او من حط متاعه به لاعلى باب حانوته كالعادة (فضمون) لكنه فى الجناح على ما يأتى فى الميزاب من ضمان الكل بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تهاى فى الاحتياط فحرت حادثة لا تتوقع او صاعقة فسقط بها وتلف شيئا فلست ارى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر فى البئر بان الحاجة هنا اغلب واكثر فلا يحتمل اهداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما انصدم به ونحوه كالمو سقط وهو خارج الى ملكه وإن سبل ما تخطى شارعا

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحل) للسلطان الذي بالنسبة لشوارعنا (أخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم يأذن الامام لعموم
الحاجة اليه وصح أن عمر
قلع ميزابا للباس رضى الله
عنهما فقطر عليه فقال له انقلع
ميزابا بصبه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
والله لا ينصبه إلا من يرقى
على ظهري وانحنى للباس
حتى رقى عليه وأعاد له لمحله
(والتالف بها) وبما فطر
منها (مضمون في الجديد)
لما رقى الجناح وكما وضع
نرايا بطريق لطين به سطحه
مثلا فان واضعه يضمن
من يزل به أى ان خالف
العادة ليوافق ما مر ودعوى
أن الميازيب ضرورى ممنوعة
بانه يمكن اتخاذها أو أخذود
في الجدار لما السطح (فان
كان بعضه) أى ماذكر من
الجناح والميازيب (في الجدار
فسقط الخارج) أو بعضه
فالتلف شيئا (فكل الضمان)
على واضعه أو عاقلته
لوقوع التلف بما هو مضمون
عليه خاصة وخرج بقوله
بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه
بان سمره فيه فضمن السكك
بسقوط بعضه أو كلوه ما لو
كان كله فيه فلا ضمان بشيء
منه كالجدار (وان سقط
كله) أو الخارج وبعض
الداخل أو عكسه فالتلف
شيئا بلكه أو باحد طرفه

فيها مسجداً ونحوه ما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كانه عليه الاذرع وغيره معنى وروض
(قوله بأذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن الشارع من أهلها ولا الأفاضل من يابعه أو مقابله كما مر في باب
الصلح (قوله للسلطان) أى قوله أو شك في المعنى إلا قوله إلى أى ودعوى وكذا في النهاية لا لقوله أو صح أن عمر
إلى المتن (قول المتن إخراج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمزة في مفردة وهو
ميزاب وهي لغة قبطية والألف في جمعه مازيب همزة ومد جمع ميزاب همزة ساكنة ويقال فيه مرازب
بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلفظا حيثما رجع اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا
أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو إفكشارع أو ملك غيره بلا
إذن وإن كان عاليا اه وقال في شرحه لعديه بخلافه بالأذن اه سم على حج اه عش (قوله وإن لم
يأذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذنا بما سقى اه عش (قوله وصح الخ) عبارة المعنى أى ولما روى
الحاكم في مستدركه أن عمر الخ (قوله أن عمر قلح الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله فقال) أى الباس
له أى لعمر رضى الله تعالى عنه (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما فطر منها)
مثله وأولى ما يقتر من السكك ان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حج
اه عش (قوله لطين به سطحه الخ) أى أو ليجمعهم ينقله إلى الميزلة مثلا اه عش (قوله لمار) أى
من أن الارتقاء بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله مامر) أى في شرح وماتولد الخ (قوله
ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بشر) أى في الدار اه معنى (قوله لما السطح) متعلق
بالإتخاذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هواء الملك كالا يتخفى بخلاف الجدار
المركب على الروس في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميازيب
مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليتبعه اه رشيدى
(قوله أى ماذكر الخ) عبارة المعنى أى الميازيب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضا بتأويل ماذكر اه
(قوله من الجناح والميازيب) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع انه انبأ في قوله السابق لكنه
في الجناح على ما يأتي في أليزاب الصريح فى أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميازيب اه رشيدى
(قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله
على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والا فعلى الأمر بالوضع اه عش (قوله منه) أى
الميازيب وقوله فيه أى الجدار اه عش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره
سم وقد يصور بما إذا كان المطرف من الخارج مسمر فى خشبتين مركزتين في الجدار مثلا اه سيد عمر
عبارة عش وقد يمكن تصويره بما لا انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار
فانكسر وسقط بعضه من جميع الداخل اه (قوله أيضا) أى كالخارج وقوله وهوى التلف الحاصل
بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميازيب أو الجناح وقوله وانكسر أى
نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا
على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما رآه قال الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن
أى لعذره وإن كان لتقلبه في نومه ضمن أى بديه الخطأ لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من عش
انه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض
وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد والا فكشارع أو
ملك غيره بلا إذن وإن كان عاليا اه قال في شرحه لعديه بخلافه بالأذن اه (قوله وبما فطر منها) مثله وأولى
ما يقتر من السكك ان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(نصفه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل أيضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير
نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان أصابه الخارج ضمن أو الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا يضافيا يظهر لان الأصل (١٤) برادة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجا ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الأصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغني إلى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية لا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أي ماء الميزاب عش ورشدي عبارة المغني ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أي ثم تلف به انسان نهاية معنى (قوله وقياس ذلك) أي قول البغوي ولو ألتف ماؤه شيئا فالتف الخ (قوله ان ماء ما ليس منه) أي ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه ام لا عش (قوله ويوجه) أي ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله لتغير خارجه الخ) أي خارج محل الماء (قوله يينه) أي ماء ما ليس منه الخ (قوله كسره بملكه) أي حيث لا ضمان مع ان لا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغني لا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله ما تالا) أي كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ختمته عاقلة البائع كإفلاعه عن البغوي وأقره وقال البلقيني الأصح عندى لزوم للمالك أو لمقاتله حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعني انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسلبه) أي عن البيع اه عش (قوله براء) أي وان لم يتعرض للبرادة منه لا نه دخوله في ملكه صار يستحق ابقاءه ولا يكلف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغي ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساء له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك اه رشدي أي فكان ينبغي ان يذكر ما قدمناه عن المغني آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أي بالباقي مثلا اه رشدي عبارة عش أي الأمر وظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بني جداره) أي بعضه اخذ من كلام الشارح الآتي آنفا وعكس المغني فقد رهننا لفظة كله ثم قال ان بني بعض الجدار مثلا والبعض الآخر مستوفى باسقاط المائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارع) أي أو مسجد اه نهاية (قوله أو ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقذه أو اصلاحه كاغصان شجرة انقشرت إلى هو اه ملكه فله طلب إلى التالكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغني والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إلى التالكن فله لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يفرع على النقض ثم رابت الدمى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناء ما تالا إلى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أي الحاكم فللمارين نقضه كما قاله في الانوار اه أي بخلاف ما لو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما استدعينا به عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغني ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أي ملك الغير (قوله ومنه) أي ملك الغير السكك غير النافذة أي إذا لم يكن فيها مسجد أو بئر مسبل والافكا لشارع معنى وآسنى (قوله كاسر) أي قيل قول المتن ومحل الخ (قوله فيضمن) أي وان اذن فيه الامام اسنى ومعنى (قوله بالمائل) أي يسقط المائل فقط وقوله بالكل أي يسقط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أي من المتن (قوله لو بناء) أي الجدار كله (قوله مطلقا) أي سواء اتلف ب كله أو بعضه اه عش (قوله فيه) أي كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقا للاسنى وخلافا للنهية والمغني

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوي وقياس ذلك ان ماء ما ليس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيره اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه به انه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء لتغير خارجه وداخلة بخلاف الماء بمجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لاسباب مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تالا براء من حطب كسره بملكه ولا براء واضح جناح وميزاب وباني جدار ما تالا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناء ما تالا لملك الغير عدوانا وباعه منه وسلبه لى برى وهو المراد بالواضع والباقي المالك الامر لا الصانع نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غير هايوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وان بني جداره ما تالا إلى شارع) أو ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكك غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناء ما تالا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر او الى ملكه او موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف

شاء نعم ان كان ملكه مستحق للمنفعة للغير باجارة مثلا ضمن كاجته الاذرى

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلا على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لاستعمال مضمّن (أو) بناءه (مستويا) فالإلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئا حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك

الهدم والإصلاح وانصر

له كثيرون وعليه فيظهر

انه لا فرق بين أن يطلب

هدمه أو رفعه ولا (أو) لو

سقط (ما بناه مستويا

ومال بالطريق فعثر به

شخص أو اتلف به (مال

فلا ضمان) وإن أمره الوالي

برفعه (في الأصح) لان

السقوط لم يحصل بفعله

نظير ما مر نعم أن قصر في

في رفعه ضمن كإقاله جمع

متقدمون واعتمد

الأذرعى وغيره لتعديه

بالتأخير ويفرق بينه وبين

ما مر فيما يمكنه هدمه بأن

ذاك لم يحصل فيه انتفاع

بالطريق بخلاف هذا

فاشترط فيه عدم تقصيره

به ولو استهدم الجدار

لم يطلب بنقصه ولم يضمن

ما تولد منه وإن مال كإمر

ويوجه بأن الميل نشأ من

غير فعله ولم يأس من

إصلاحه غالبا وبه يفرق

بينه وبين ما ذكر فيمن

قصر بارتفاع وفي وجه

قوى مدركا للجار والمار

المطالبة به (ولو طرح

قامات بضم القاف أى

كناسات (وقشور) نحو

(بطيخ) ورمال (بطريق)

أى شارع (فضنون)

والشهاب الرملى (قوله) لانه استعمال الهواء الخ) قديقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله) وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله) أو بناءه مستويا) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى لا قوله ولو انتصر له كثيرون (قول المتن قال) الأولى ومال بالو أو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غير مبغى رادنه (قول المتن فلا ضمان) (تنبيه) لو اختل جداره فظلع السلخ فدفقه لإصلاح فسقط على إنسان فمات قال البغوى في فتاويه إن سقط وقت الدق فعلى عاقلته الدية أه معنى وفي عرش بعدد كرمته عن سم على المنج مناصته وأما بعده فإن كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والأفلا (قوله) ما بناه مستويا الخ) أى بخلاف ما بناه مثالا لا نحو شارع فإن ما تلف به مضمون كالجنح أه شرح المصح (قول المتن فعثر) بتثليث المثلة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله) ضمن) وفاقا لاسنى وخلافاً للمعنى (قوله) كإقاله جمع الخ) والصحيح خلافه مر أه سم (قوله) أو اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وأن لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله) ولو استهدم الخ) هذا يفيد أنه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه إن كان قوله لا فى وإن مال راجعاً لىضالته لم يطلب بنقصه لكن قد ينفع هذا قوله كإمر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة أه سم عبارة المعنى ولو استهدم الجدار ولم يعل لم يلزمه نقضه كما فى أصل الروضه ولا ضمان ما تولد منه لأنه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لومه ذلك وليس مراده أه (قوله) ولو استهدم الجدار) أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناه مستويا أه كردى (قوله) وبه يفرق الخ) أى بقوله ولم يأس الخ (قوله) بالرفع) كذا فى أصله رحمه الله تعالى قال به معنى فى أه سيد عمر (قوله) المطالبة به) أى بالنقص أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه معنى (قوله) بضم القاف) أى قوله بل لا يصح فى النهاية الاقوله ما لم يقصر إلى وفى الأحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة مغنى وبكى (قوله) بالنسبة للجاهل) أى فأن مشى عليها أقصدا فلا ضمان قطعاً مغنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كافى الروضه وأصلها طرحها فى غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والأفيشبه أن يقطع بنى الضمان أه معنى (قوله) لما مر الخ) أى من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولأن فى ذلك حرار على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه معنى (قوله) لأن هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله) فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله إليه أه نهاية فضيته أنه لم يعدل إليه اختياراً بل لحرصه راحة الجاهات إليه ضمن وقضية إطلاق قوله لا أو لا نعم إن كانت فى منعطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه عرش وقوله وقضية إطلاق الخ إلى محل تأمل (قوله) ملكه والموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه معنى (قوله) مطلقاً) أى جاهلاً كان أو علماً وظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد يمنع هذا كإمر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله) لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قديقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله) وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله) نعم أن قصر في رفعه ضمن كإقاله جمع متقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء بالطريق زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله) ضمن كإقاله جمع متقدمون) الصحيح خلافه مر (قوله) بنقصه) أى فلا ضمان وان قصر في رفعها مرش ولو بناه مثالا إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فأن لم يفعل فللبارين نقضه ش مر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر فى الجناح نعم إن كانت فى منعطف عن الشارع لا تحتاج إلى المارة أصلاً فلا ضمان على الأوجه لأن هذا وإن فرض عدمه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبقي هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيها مطلقاً وبطرحها

مالو وقت بنفسها بريح او نحوه فلا ضمان مالم يقصر في رفعها أو أخذ أعمار وفي الأحياء أن ما يترك بارض الحمام من نحو سد يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحامى (١٦) في ثانيه لا اعتداد بتنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال أن نهي الحامى عنه ضمن الواضع وكذا إن

العقور اه عش **(قوله)** مالو وقت بنفسها الخ او يصدق في ذلك المالك مالم تدل قرينة على خلافه اه عش **(قوله)** مالم يقصر في رفعها قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي أن هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذا بما قدمناه اه **(قوله)** وفي الأحياء الخ عبارة المغنى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر الزلقين بارضه او روى فيها نخامة فوالى بذلك إسدان فوات وانكسر قال الرافعى فان التالى نخامة على الممر ضمن ولا فلا يوقاس بالنخامة ما ذكر معناه وهذا كما قال الزركشى ظاهر وقال الغزالي في الأحياء إنه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فلا ضمان متردد بين تاركه والحامى والوجه ان يجاب به على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامى الخ **(قوله)** من نحو سدر الخ اى كالصابون والنخامة اه عش **(قوله)** وخالفه في فتاويه الخ قد يقال لا تخالفة لا مكان ان يكون مائى الفتاوى تقييدا لما فى الأحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى **(قوله)** ضمنه الواضع اى ولو في اليوم الثانى اه عش **(قوله)** لكن جاوز في استكثاره العادة اى بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامى حينئذ والظاهر لا وسكت عماد اذ أنه الحامى فانظر حكمه اه رشيدى أقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا ام يمكن التجرزه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع قول المتن سببا هلاك بحيث لو اتفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرطاه **(قوله)** اى هو اى إن كان التالف مالا وقوله او عاقلة اى إن كان التالف نفسا اه عش **(قوله)** راجع لهذا ايضا قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافر اه سم **(قوله)** اهلا للضمان الى قوله وبهذا يعلم في المغنى **(قول المتن)** ووقع العاثر اى بغير قصد اه اى البئر فلور اى العاثر الحجر فلا ضمان كما في حفر البئر ذكره الرافعى بعد هذا الموضوع اه معنى قوله الملاقى بفتح القاف **(قوله)** الضمان مبتدا مؤخر **(قوله)** فسباق اى انفا **(قوله)** وفارق اى ما فى المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة فى الارض فتعثر بهامار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فلا ضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اى فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتقد عش **(قوله)** فان الحافر الخ بيان للحجج الى الفرق وقوله بان الواضع الخ متعلق بفارق الخ **(قوله)** ووضع آخر اى ولو تعدى كما يأتى اه عش **(قوله)** فيها سكنيا اى وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اى ويكون الواقع هدرا اه عش **(قوله)** وما مالو الواضع فلان السقوط الخ وفي قسم بعد ان ناقش في ذلك ما نصه فالوجه صحة الحل وان له وجه احساناه **(قوله)** وبهذا الخ اى بقوله اما المالك فظاهر الخ **(قوله)** انه لا يحتاج الى الجواب الخ هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول وافتح اى الشيخ المغنى **(قوله)** بحمل ما هنا اى مسألة السكنين **(قوله)**

لم ياذن ولا نهي لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه ولو تماقب سببا هلاك فعلى الاول اى هو او عاقلة الضمان لانه المالك بنفسه او بواسطة الثانى (بان حفر) واحد بشرأ عدوانا ولا لكن قوله الاقنى فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو مائى اصولو ولا يحذوره لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل الحفر او بعده (حجرا) وضعا عدوانا نعم لمصدر محذوف كافتدته او حال بتأويله بتمتعدا (فتعثر به) بضم أوله (ووقع العاثر بها) فهلك (فعلى الواضع) الذى هو السبب الاول لان المراد به الملاقى ولا للتالف لا المفعول ولا الضمان لان التعثر هو الذى وقع فكان واضعه اخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسباق (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فتعثر رجل ووقع بها فالتقول تضمن الحافر لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او حربى

(قوله) مالم يقصر في رفعها جزم بهذا القيد في شرح الروض **(قوله)** عدوانا راجع لهذا ايضا قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافر **(قوله)** وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل الخ قد تشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة فى الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فلا ضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به او بان البقلعة كانت بعيدة التأثير في القتل زال أثرها بخلاف الحجر شمر **(قوله)** واما الواضع فلان السقوط في البئر (النخ) قد يناقش في تأثير هذا فان التعثر بالحجر في مسألة المتن هو الذى أفضى الى الوقوع فيها المهلك ومع ذلك فلم يمنع تضمن الحافر فكذا بمنح فيه فالوجه صحة الحل المشار اليه وان له وجه احسانا **(قوله)** وبهذا يعلم انه

فان الحافر المتعدى لا يضمن هنا بان الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصيح تضمن شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافى المتن مالو حفر بشرأ بملكه ووضع آخر فيها سكنيا فانه لا ضمان على احدا ما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذى أفضى الى السقوط على السكنين فكان الحافر كالبشر والآخر كالتسبب وبهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متدبل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوانا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجرا) كذلك بحسبه (فغير) ما فالضيان
أثلاث (وان تفاوت فعلهم نظرا إلى رؤسهم كالواحد نصف على الآخر نظرا
للحجرين لانهما المملكان وانتصره البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوانا (فغير به رجل فدرجه (١٧) فغير به (آخر) فهلك (ضمته المذحرج)
الذي هو العاشر الاول لان

أو كان الناصب (أي للسكين (فروع) لو كان بيد شخص سكين فالتى رجل رجل عليهما فهلك ضمه هو أى
جذب معه الدافع فسقط ما مات الملقى لأصاحب السكين إلا أن يلقاه به أو ولو وقف اثنان على بشر فدفع أحدهما
الآخر قال الصيرى فان جذب معهما في التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه
وإن جذب به لا لذلك بل لثلاث الجذب ولو لا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ماضى من الآخر كما
لو تجارحا وما تمنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا أنه اعتمد في الجذب طمعاً في التخلص الخ انها
ضامان خلافاً للصيرى (قول المتن حجرا) أى مثلاً ما معنى (قوله عدوانا بطريق) إلى قوله ومر في الأحياء
في المعنى إلا قوله هو أو كذا في النهاية إلا قوله وانتصره البلقيني (قوله عدوانا) عبارة المعنى سواء كان متعددا
أو لا وه عبارة الأسي و قوله أى الروض عدوانا من زياده ولو تركه كان أولى وإن كان حكم الوضع بلا
عدوان مفهومه بالاولى اه (قوله إلى رؤسهم) أى رؤس الجناة (قوله لان انتقاله لهما الخ) قد يخرج مالو
تدحرج الحجر إلى محل ثم رجى إلى موضع الاول ويبنى أن يقال فيه إن كان رجوعه للبلح الاول ناشئاً من
الدحرجة كان دفعه إلى محل مرتفع فرجع منه فالضيان على المذحرج وإن لم يكن ناشئاً منه كان رجوعه نحو هرة
أو ربيع فلا ضمان على أحدهما عش (قول المتن وما نا) أى العاثر والمعشوراه معنى (قوله أو كان) أى
الطريق عطف على قوله لم تنصرخ الخ (قوله فيضن هو الخ) اسقط النهاية لفظة هو عبارة المعنى وتضمن
وضع القامة والحجر والحافر والمذحرج والعاثر وغير المراد به وجوب الضان على عاقلتهم بالدية أو بعرضها
لا وجوب الضان عليهم كائنص عليه الشافعى والأصحاب اه فينبى أن يحمل كلام الشارح هنا وفي شرح
لأعابهم على ما يدم كون المعشور بهيمة (قوله ولا يتبع الطريق كذلك) أى بأن كانت تنضر المارة
بنحو النوم فيعلم تكن يموت (قوله لغرض فاسد) عبارة المعنى والقائم في طريق واسع أو ضيق لغرض
فاسد كسرة أو أذى كفا عدى ضيق اه (قوله وه) أى بما مر وقوله مع ما هنا أى فى المتن (قوله وانه
يجب الخ) عطف على قوله أن المراد الخ (قول المتن فالذهب اهدار قاعدونائم) ومحل اهدار القاعد ونحوه
كما قاله الأذرى إذا كان فى متن الطريق أى وسطه أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعدد ولا
تقصير فلا اه نهاية أى يهدر الماشى عش (قول المتن اهدار قاعدونائم) أى وواقف لغرض فاسد وكان
الاولى ذكره اه عش (قوله لان الطريق) إلى الفصل فى النهاية والمعنى (قوله بل عليهما) أى فيما إذا
كان العاثر نحو عبد أو بهيمة اه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تأمل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب أو
سماع كلام أو انتظار رفيق أو نحو ذلك اه معنى (قوله فاصابه فى انحرافه الخ) بخلاف ما إذا انحرف
عنه فاصابه فى انحرافه أو انحرف إليه فاصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالو كان واقفاً لا يتحرك
(فروع) لموقع عدى بشر فارس رجل جلا فسده العبدى وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمه كما
قاله البغوى فتأويله اه معنى (قوله وما نا) أى ومات أحدهما أخذنا بعده (قوله لا يتره المسجد الخ)
أى لا يضمن عنه كاعتكاف ونحوه اه عش (قوله وهدر) أى العاثر سواء كان اعشى أو بصيراً

الجواب للشيخ فى شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على أحد بما ذكره الشارح بقوله أما المالك
فظاهر الخ (قوله فلا ضيان) عبارة المنهج وهدر عاثر قال فى شرحه بخلاف المعشور به لا يهدر وهذا مافى
الروضة كالشرحين ووقع فى الأصل أنه يهدر فلم يفرق بينهما اه أى لان قول الأصل فلا ضيان مع التفصيل
فيما بعده يفيد عدم الضمان هنا لكل من العاثر والمعشور به فقد دل على اهدار المعشور به فلذا أوله الشارح
بقوله يعنى على المعشور به الخ ويجوز أن يؤول على معنى فلا ضيان للعاثر أى لا يضمنه المعشور به (قوله

(٣) - شروانى وابن قاسم - تاسع) عاقلتهما بدله (وضيان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيراً
فهو من مرافق الطريق (لأعابته) لانه لا يحركه منه فالحال حصل بحركه الماشى نعم أن وجد من الواقف فعل بان انحرف للماشى
لما قرب منه فاصابه فى انحرافه وما تأفهما كاشيين اصطدا وسبأى ولو عثر بجبالى بمسجد لا يتره المسجد عنه ضمه العاثر وهدر

اه ع ش (قوله) ملكه أى أو يستحق منفعة اه معنى (قوله) من دخله أى دخل ملكه (قوله) بغير إذنه) أى فإن دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ماضيه فإن أراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفضل فيه وإن أراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله) معتكفا) ينبغي أن يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الا منه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبيه) لو وقع فى بشر ونحوه فوقع عليه آخر عمدا بغير جذب فقتله أقص منه أن قتل مثله غالبا لضخامته أو عمق البئر أو نحو ذلك كالأورماه بحجر فقتله فإن مات الآخر فالضمان فى ماله وإن قتل مثله غالبا فشبّه عمد وأن سقط عليه خطا بأن لم يختار الوقوع أو لم يعلم وقوع الاول ومات بثقله عليه أو بانضداه بالبشر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الآخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وإن لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الآخر وإذا غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجعوا بأغرموه على عاقلة الحافر لأن الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر إليه فهو كالملك له مع المكروه على أن لا ينفذ مال إلى لا تفتاقه قصده هنا بالكلية ولونزل الاول فى البئر ولم يتصدم ووقع عليه آخر فقتله فكل دية على عاقلة الثانى فإن مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدي بنحوه لأن التى لنفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) إلى قول المتن ولو أراهما أجنبي في النهاية لإلا قوله لا يأتي هنال إلى المتن وقوله فهو كقول أى حنيفة إلى أما المملوك وكذا فى المعنى لإلا قوله مال كل إلى المتن وقوله وهو مبالغة إلى وأما المملوكه وقوله ذهب إلى لومى (قوله) ونحوه) أى كحجر المتجنّب اه ع ش (قوله) وما يذكر مع ذلك) أى كشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله) أى (كاملان) أى بان كانا بالدين عاقلين حريّن اخذ من قول المصنف الاق وصيان الخ اه ع ش عبارة المعنى أى حران كاملان الخ واستيفد تعقيد الاصطدام بالحريّن من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله) أو مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كالأبغى اه رشيدى (قوله) أو مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المعنى أى أو أحدهما راكب أو الآخر ماش أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) يقيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدائبان وسيات مختزته فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها اه وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله) لنحو ظلة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين أن يعمد منكبين أو مستلقين أو أحدهما منكباً والآخر مستلقياً اتفق المروكان جنسا وقوة كفرسين أم لا كفرس وبغير اتفاق سيرهما أو اختلاف كان كان أحدهما يعمد والآخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغفلة) أى بالثبوت اه ع ش (قوله على عاقلة كل الخ) أى لورثة الآخر اه معنى (قوله) لعدم إفضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذا مات أحدهما دون الآخر اه معنى (قوله) ولو ضعف الخ) بغير رجوع لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فقتل به من دخله بغير إذنه وناتم به معتكفا كجالس وجالس لما يترده عنه وناتم غير معتكف كفاتم بطريق ففصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه مما وجب الاشتراك فى الضمان وما يذكر مع ذلك إذا (اصطدام) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلة فانا (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما هلك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالأو جرح نفسه وجرحه آخر فأت بهما ووجبت مخففة على العاقلة لانه خطأ محض (وإن قصد) الاصطدام (فنصفها مغفلة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم إفضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلة دية الضعيف

(فصل فى الاصطدام)

نظير ما ياتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلكل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية منطلقة وغير نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا الاصح أن الكفارة لا تنجز أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن ما تماع مع مركوبها فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاش أو لا فني (تركة كل منهما) إن كانا مملكين (١٩) للراكين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف

لا مملعي لا ياتي هنا (دابة) (الآخر) أي مركوبه وإن غلباها والباقي ماسر لا شترا كهما في إتلاف الدابتين فوزع البدل عليهما وإن كانت أحدهما فيلوا الأخرى كشفا كافى الام وتعين حمله على كبس لحركته تأثير مافي القتل وإلا لم يتعلق بحركته حكم كغزاة بمجلة عقب مع جرح عظيم أو هو مبالغ في القتل إذا الكبش لا يركب فهو كقول اني حنيفة تمثيلا للقتل لوقته بابوقيس لم يقتل به اما المملوكة لغير الركب ولو مستأجرة فلا يهدر منها شيء وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجنبي نظير ما ياتي في السفينة ولو تجاذبا حبالا فاقطع فسقطا وماتا فعلى عاقلة كل نصف دية الآخر نعم إن كان الحبل لأحدهما هدر الآخر لا نه ظالم على عاقلة نصف دية المالك ولو ارغاه أحد المتجاذبين فسقط الآخر ومات فعلى عاقلة نصف دية الميت ولو وقطعه غيرهما فعلى عاقلة

غيره خطأ اه عش (قوله نظير ما ياتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أى على عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف اليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أى سواء قصد الاصطدام أم لا عش (قوله لا تنجزا) كذا في أصله رحمه الله مالى والقياس تنجز اه سيد عمر (قول المتن وفي تركة كل نصف قيمة الخ) وقد يجيى التفاسير في ذلك ولا يجرى في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الابل اه اسنى ومعنى (قول المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضى حل الواو في وفى على الاستئناف أو العطف على جملة وإن مات الخ لا على فكذلك كاهو المتبادر إذا لا يتأق مازاد مع فرض موتها مع مركوبها إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الأولى تأنيث الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للتن عبارة النهاية والمغنى وعلى ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغزاة البراءة الخ (قوله حمله) أى الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أى كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة والمعنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فإن كانتا لغيرهما كالمعاريين والمستأجرين لم يهدر منها شيء لان المعاري ونحوه مضمون وكذا المستأجرون ونحوه إذا تلفه ذو اليد أو فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أى من الراكين (قوله نصف ماعلى الدابة الخ) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجنبي اه سم (قوله من مال الاجنبي) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين يرضى وهو ما يجعل على الرأس فسكرت في البحر ان الشافعي رضى الله عنه قال على كل منها نصف قيمة يرضى الآخر اه معنى (قوله حبالا) أى لهما أو لغيرهما نهاية ومعنى (قوله نصف دية الآخر) أى دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآية اه عش (قوله وإن كان الحبل لأحدهما) أى والآخر ظالم اه معنى (قوله وعلى عاقلة) أى الظالم اه عش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو اركه الاجنبي فاصطدم هو بالغ وماتا نصف دية الصبي على عاقلة الفضولى ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد للحكمة البالغ ذكر او يظهر ان نصفها على عاقلة الفضولى ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله اوصى) أى في قوله وهو مافى النهاية والمعنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركبنا بنفسهما وكذا إن اركبهما وليهما لمصلحةهما وكانا بمن يضبط المركوب اه معنى (قوله لان الاصح ان عمدما الخ) هذا لا ينافي ان الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المعنى محل الخلاف كما نقله عن الامام ورافقه ما إذا اركبهما الزينة أو لحاجة غير مهمة فإن ارقت الى اركبهما حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضى حل الواو في وفى على الاستئناف أو العطف على جملة وإن مات الخ لا على فكذلك كاهو المتبادر إذا لا يتأق مازاد مع فرض موتها مع مركوبها إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله في تركة كل منهما) نصف قيمة دابة (الآخر) قال في شرح الروض قد يجيى التفاسير في ذلك ولا يجيى في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الابل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجنبي) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتضح التقيد بالاجنبي (قوله لان الاصح ان عمدما حيد عمد) هذا لا ينافي ان الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فامله (قول المتن وقيل ان اركبهما الولى الخ) قال في العباب ولو اركه الاجنبي فاصطدم هو بالغ وماتا نصف دية الصبي على عاقلة الفضولى ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد

دية كل منها ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بثوبه ليقدمت مرق بفعلها لم يزد نصف قيمته وكذا المشى على نعل ماش فاقطع بفعلها كما ياتي (وصبيان أو مجنونان) اوصى ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية منطلقة ان كان لهما نوع مميز لان الاصح ان عمدما حيد عمد (وقيل ان اركبهما الولى) لغير ضرورة (تعلق به) أو باقلته (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع ان اركبهما لمصلحةهما والا لا تمتنع الاولياء عن غمطي مصالح المولى

نعم أن أركبه ما يعجز عن ضبطها عادة (٣٠) لكونها جوارحاً ولو كونه ابن سته مثلاً فتمت وهو هنا ولي الحضانة لئلا كره لولي المال على ما بعده

البقيتي وخالفه تليذه
الزركشي في شرح المناج
فقال يشبه أنه من له ولاية
تأديبه من أب وغيره حاض
وغيره وفي الخادم فقال
ظاهر كلامهم أنه ولي المال
أه وهو الأوجه (ولو
أركبها أجنبي) بغير إذن
الولي ولو لمصلحة أجنبيتهما
ودأبتهما إجماعاً لتعديبه
فتضمنهما عاقلته ويضمن
هو دأبتهما في ماله وهذا
ظاهر فله لا يعترض به نعم
أن تعدد الاصطدام وهما
يبران مثلها بضبط الدابة
أحيل الهلاك عليهما لأن
عدهما عمد (أو) اصطدم
حاملان واسقطنا وماتتا
(فالدابة كسابق من أن على
عاقلة كل نصف دابة الأخرى
(وعلى كل أربع كفارات
على الصحيح) واحدة لنفسها
وأخرى لجنيتها وأخرى
لنفس الأخرى وجنيتها
لأنهما اشتركا في إهلاك
أربعة أنفس (وعلى عاقلة
كل نصف غرقي جنيتيهما)
لأن الحامل إذا جنت على
نفسها فاجتضت لرم عاقلتها
الغرة كالو جنت على أخرى
ولأنها لم يدر من الغرة شيء
لأن الجنين أجنبي عنهما
ومن ثم لو كانتا مستولتين
والجنينان من سيدهما
سقط عن كل منهما نصف

كنقلهما من مكان إلى مكان فلا ضمان عليه قطعاً اه (قوله نعم أن أركبها ما يعجز الخ) قال البقيتي
ويبنى أن يضاف إلى ما ذكر أن لا ينسب الولي إلى تقصير في تركه من يكون معهما ممن جرت العادة بأرساله
معهما اه معنى (قوله مثلاً) أي أو ستنين اه معنى (قوله ضئنه) أي ولزمه كفارتان مر اه ع
(قوله على ما بعده البقيتي) وهو الأوجه اه معنى (قوله أنه من له ولاية تأديبه) اعتمدته النهاية اه سيد
عمرو ع (قوله من أب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقير اه ع
(قول المتن ولو أركبها أجنبي الخ) قال في الروض وأجنيان كل واحد فاعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى
كل نصف قيمة الدابتين وما أنقلته دابة من أركبه اه ويبنى أن يكون كالأجنيين في هذا التفصيل
الوليان حيث أركبهما لمصلحة أجنبيتهما اه سم (قول المتن أجنبي) ومنه الولي إذا أركبها لغير مصلحة كاهو
ظاهر بما مر اه رشدي عبارة ع ش ولو كان أي الأجنبي صيا اه (قوله بغير إذن الولي) إلى قوله
وهذا ظاهر في المعنى وكذا في النهاية الأقوله إجماعاً (قوله ولو لمصلحة أجنبيتهما) عبارة المعنى وأن وقع الصبي
فمات ضئنه المركب كما قاله الشيخان وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون أركبه لغرض من فروسية ونحوها ولا
وهو كذلك في الأجنبي بخلاف الولي فإنه إذا أركبه للغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمنه اه
(قوله وهذا) أي استعمال ضئنهما ودأبتهما في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله أحيل الهلاك
عليهما) خالفه المعنى والنهاية فقال لا وشم إطلاقاً أي المتن تضمنين الأجنبي ماله تعدد الصبيان الاصطدام
وهو كذلك وإن قال في الوسيط يحتمل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عدهما عمدوا واستحسنه الشيخان لأن
هذه المباشرة ضئيفة فلا يعمل عليها كما قاله الشيخ وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب بذلك ثابت وإن
كان الصبيان ممن يضبطان المركب هو كذلك وإن كان قضية نص الام إجماعاً أن كانا كذلك لهما فهما كالأ
ركباً بانفسهما وجزم به البقيتي اه (قوله وماتتا) إلى قوله ومن ثم في المعنى وإلى قوله فإن أثرت في النهاية إلا
قوله وأرتموا لا يرت مع غيرها (قوله من أن عاقلة الخ) أي وإن هدر النصف الآخر لأن الهلاك منسوب
اليهما اه معنى (قوله وأتألم يهدر من الغرة شيء) أي بخلاف الدابة فإنه يجب نصفها ويهدر نصفها كامر
اه معنى (قوله عنهما) أي الحاملين (قوله ومن ثم لو كانتا مستولتين الخ) فإن جنايتهما على سيدهما اه
سم (قوله عن كل منهما) أي السيدين اه ع ش (قوله وإرتموا) صفة جدة (قوله ولا يرت مع غيرها) أي
لا يتصور ارت غيرهما اه رشدي (قوله معهما) أي السيد (قوله قيمة كل) أي من المستولتين (قوله يحتمل
نصف غرة) أي فإن لم تحتمل ذلك لم يلزمه إلا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة أقل من سدس الغرة ما على
سيد بنتها منه أقل من نصف السدس سم ورشدي (قوله أركبها أجنبيتهما) أي على نفسها (قوله

الحكمة بالذبح ذكر اه ويظهر أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر اه (قوله وخالفه تليذه
الزركشي في شرح المناج الخ) عبارة مر قال الزركشي في شرح المناج يشبه أنه من له ولاية تأديبه
من أب وغيره حاض وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولي المال والثاني أوجه اه (قول المتن ولو
أركبها أجنبي الخ) قال في الروض وأجنيان كل واحد فاعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف
قيمة الدابتين وما أنقلته دابة من أركبه اه ويبنى أن يكون كالأجنيين في هذا التفصيل الوليان
حيث أركبهما لمصلحة أجنبيتهما (قوله أحيل الهلاك عليهما الخ) كافي الوسيط واستحسنه الشيخان قال في
شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب كذلك ثابت وإن كان الصبيان ممن
يضبطان المركب وقضية نص الام إجماعاً أن كانا كذلك لهما فهما كالأركباً بانفسهما وبجزم به البقيتي أخذ
من النص المشار إليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط وخلاف ما جزم به البقيتي
(قوله ومن ثم لو كانتا مستولتين) فإن جنايتهما على سيدهما (قوله غرة الخ) أي فإن لم تحتمل ذلك لم
يلزمه إلا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة أقل من سدس الغرة ما على سيد بنتها أقل من نصف السدس

غرة جنين مستولته لأنه حقة إذا كان للجنين جدة لام وأرتموا لا يرت مع غيرها أو كانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فأكثر فيتم
إذ السيد لا يلزمه الفداء بالأقل كما يأتي فلها السدس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيد بنتها أركب جنايتها

فيتم لها السدس من ماله قبل أو هم الماتن تعين وجوب نصفه لهذا ونصفه لهذا قال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فادجواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا و لك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفه على كل منهما والى الصدق نصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أو ماتا (فهدر) لان جنانية

الفن تتعلق برقبته وقد فانت نعم أن امتنع بينهما كستولدين أو موقوفين أو منذور عتقهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارش جنانيته على الآخر لانه ينحو الايلاد منع من البيع أو كان ثم موصى به أو موقوف على ارش مانجبه الفن اعطى سيد كل نصف قيمة قته أو كان موصو بين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامرين اموالهما احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقصا تتعلق غرمه بذلك النصف وتقاص فيه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب تركه الحر نصف قيمة الفن كذا عبره شارح ولا ينافيه تعبير غيره يوجب على العاقلة ما ياتى ان الجاني يلاقه الوجوب أو لا ثم تتحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه يبدل الرقبة التى هي على التعلق فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاص الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتم لها السدس) أى لان جنانيتهما تماثلان بالنسبة لانه لا يجب عليهما شئ ولا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى و عش (قوله قبل أو هم الماتن الخ) بواقفه المغنى (قوله تعين وجوب فن) اى على عاقلة كل اه سم (قوله ولك ان تقول الخ) نازع فيه ان قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) اى بان اتفق دينهما اه عش (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكدا الا بهام مادفعه اه سم (قوله على كل منهما) اى من الصورتين (قوله فلا إيهام الخ) نظر فيسم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول الماتن أو سفيثان فى المغنى إلا قوله ولا تقاص الى أو الفن (قوله وماتا) اى معاً أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اه معنى (قوله كستولدين) استثناء هذه إنما يأتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اه معنى (قوله كستولدين الخ) عبارة النهاية والمغنى كائى مستولدين أو موقوفين أو منذور عتقهما اه (قوله أو موقوفين الخ) انظر مالهو كان الواف ميتا ولا تركه اه سم على المنع اقول والظاهر انه هدر اه عش (قوله من نصف قيمة كل) لا يثنى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتأمل اه سم (قوله لانه) اى السيد (قوله أو كان الخ) وقوله أو كان الخ عطفان على قوله امتنع الخ (قوله معصوبين) اى مع غاصبين اثنين كاللا يثنى اه رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما) راجع اه سم اقول ومثله فى المغنى وبواقفه تعبير النهاية فذا وهما اه قال الرشيدى و ظاهر انه يلزمه أيضاً تمام قيمة كل منهما السيد اه (قوله ولو اصطدم حر وقن) الى الماتن فى النهاية الا ما سابه عليه والا قوله ولا تقاص الى الواقفه (قوله وجب تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة البعد على عاقلة الحر اه (قوله ويتعلق به) اى بنصف قيمة العبد اه رشيدى (قوله نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوق بها اه نهاية (قوله منه) اى النصف (قوله للورثة) اى ورثة الحر اه عش (قوله فخصف قيمته الخ) اى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجرى بان الخ) سعى بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اه معنى (قول الماتن كرا كين) ولو كان الملاحان صبيين واقامهما الولى أو اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق بهى الولى أو الاجنبى ضمان

(قوله فيتم لها السدس) لان جنانيتهما تماثلان بالنسبة لانه لا يجب عليهما شئ ولا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب فن) اى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكدا الا بهام المذكور مادفعه (قوله صدق نصفهما على كل منهما) اقول لا يثنى عدم اندفاع الا بهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير الثانية فى قوله على كل منهما الغرتين أو الصورتين اعنى قتا نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذن لازم صدقه نفس لهذا ونصفه و لاخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للا بهام الا ذلك وقوله والى الصدق نصف حقيقة الخ لا يثنى منه اذ لا يخفان اعلى الغرتين يصدق عليهما حقيقة أدنى الغرتين اذ الزيادة على أقل ما يجب لا تمنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيث قد يصدق على أعلى القئين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اى نصف غرتى الجنيتين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الا بهام فالظن مع ذلك قوله ولو الا بهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يثنى إشكال المغنى مع ذكر كل هذه فتأمل وهو كان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتأمل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما الخ) يراجع (قول الماتن والملاحان كرا كين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليها قبل الطلب أو للفن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية برقبة الفن (أو) اصطدم (سفيثان) و غرتا (فكدا) بين والملاحان) فيهما وهما المجرى بان لهما اتحاداً أو تعدداً والمراد بالمجرى لهما من له دخل فى سيرها ولو باسالك نحو حل أخذها عامر فى صلاة المسافر (كرا كين) فيما مر (ان كانتا) أى السفيثان وما فيها (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الأخرى إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مهدروما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (فإن كان فيها مال أجنبي لزوم كلا) من الملاحين (نصف (٢٢) ضمانه) وإن كان يدمالك الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم ما بقي أن تخير بين أخذ جميع

بدل ماله من أحد الملاحين
فم هو يرجع بنصفه على
الآخرين يأخذ نصفه منه
ونصفه من الآخر (وإن
كانت لاجني) وهما جيرا
المالك أو أمثاله (لزم كلا
نصف قيمتهما) لأن مال
الاجني لا يدر منه شيء
ولمالك كل أن يأخذ جميع
قيمة سفينته من ملاحه ثم
يرجع هو بنصفه على الملاح
الآخر أو نصفاً من هذا
ونصفاً من هذا ولو كانا قنين
تعلق الضمان برقيتهما هذا
كله إذا اصطدما فليعلم
أو تقصيرهما كما كان قصرافي
الضبط مع مكانه أو سيرا
في ربح شديدة لا تسير في
مثلهما السفن أو لم يكلا
عنديهما والابان غلبتهما
الربح ويصدقان فيه
بيمينهما لم يضمنا لتعذر
الضبط هنا لا في الدابة لا مكان
ضبط اللجام وعمل كونهما
كالراكبين مالم يقصدا
الاصطدام بما بعده الخيارات
مفضيالهلاك غالباً والألزم
كلا نصف دية كل دية عمدة
في مال الآخر ومن ثم لو بقي
أحدهما قتل بالميت أو بقيا
وغرق راكب قتل به أو
راكب قتلوا بحد بقرعة
لم يترتبوا إلا في الأول
ووجب في مال كل نصف
دية الباقي فإن كان ليهلاك

غالبه دية شبه عمده على عاقلتهما (ولو أشرفت سفينة) بهما متاعورا كب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جواز) قوت
عند تهم النجاة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يفد الا لقاؤه الا على تدور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا
نوع خوف غير قوي (طرح متاعها) حفظ للروح يعني ما يندفع به الضرر في ظنه من الكل أو البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف ولم يطرح وينبغي أي المالك إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاها غيره كالملاح. لأنه العام له فأن دفع المالك للبقية هنا تقديم الاخف قيمة ان أمكن ويجب التأمين ان يضال الظن تجاه أدى أي يحترم فالحذر كحرف وزان محصن لا يلحق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلحقه مال ولا لاجل المال ويؤيده بحث الأذري أنه لو كان ثم أسرى وظهر للإمام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المنة بما حلت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا لاخل الجواز على القاء

متاعها كله لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رايته من اعتراضه بما يتدفع بما ذكرته وحاصله أن قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فان جعل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس للوجوب لرجاء نجاته الراكب مطلقا لأن كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب له والقاعدة أغلبية على اتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس مانع فيه من هذه القاعدة ثم رايته الباقية صرح ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الالتقاء لرجاء النجاة وإن غلب الهلاك مع ظن السلامة بال طرح وجب ثم رجح الاحتياج لأن المالك ككل من له بالعين تعلق حق كالمهرن وغرامة الفس في حالة الجواز فيمتنع حينئذ القاء ما يحجور إلا إذا التوى إلى بعض أمتته لسلامة باقيه اخذنا مما مر أنه لو خاف ظاهرا على ماله جاز له بذل ما يتدفع به عنه

قررت في المعنى الإقوله أي المالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلحق من لومه الالتقاء حتى حصل الفرق وهلك بعضه أو أتم ولا ضمان نهاية معنى (قول المتن لرجاء نجاته) (الراكب) أقول وينبغي أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع أصوص على سفينة وهو وقع كثيرا فتنه له أن عس وقوله على سفينة أو نحو عبارة في البر (قوله وينبغي الخ) أي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بالاخص دون غيره فغاية الامر أنه اتلف الاشراف لفرض سلامة غيره المتعلق بغرضه اه سم على المنهج اه عس (قوله أو تولاها غيره الخ) حق العبارة ولغيره كالملاح إذا تولاها مائة (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء حيوان الخ) أي ولو محتر ما وإن لم يذم مالكه أي مع الضمان عند عدم الإذن عس (قوله أيضا) أي كغير الحيوان ولا يجوز القاء الأرقام الإسلامية الأحرار معني ونهاية أي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وإن انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ذلك للملك وإن كان عادلا لا يثبتك الجميع في كل أذى محترم عس (قوله كحرفي الخ) أي ومرد (قوله لظن نجاته الخ) أي إن لم يمكن دفع الفرق بغير القائه وإن أمكن لم يجوز الالتقاء معني ونهاية (قوله مطلقا) أي حيوانا ولا (قوله بحث الأذري الخ) أقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للإمام الخ) أي أو لم يظهر له شيء اه عس (قوله على فرضه) أي المتن (قوله ولا) أي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعمل نائب فاعله (قوله متاعها) أي السفينة (قوله أو بعضه) أي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايته الخ) جواب (قوله من اعتراضه) أي المتن وافقه المعنى (قوله وحاصله) أي الاعتراض (قوله بدونه) أي رجاء السلامة (قوله فالقياس للوجوب الخ) قد يقال على سبيل التزول لا محذور في كلام المصنف على هذا التقدير أيضا لأن تصريحه بالوجوب بعد التعبير بالجواز من قبيل التصريح بمعامل التزاول لا محذور فيه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أي اشتد الخوف أو لا إذن مالكه أو لا قوى الرجاء أو لا (قوله اه) أي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) أي كل ما كان ممنوعا (الخ) (قوله فقال) إلى المتن في المعنى (قوله أن حصل منه) الأولى إسقاط لفظه منه كإفعله المعنى (قوله خيف منه) أي من الهول (قوله ثم رجح) إلى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال أنه يحتاج إلى إذن لما لك في حال الجواز دون الوجوب فلما كانت محجورين لم يجز القاء ما في محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت موهنة أو محجور عليه فليس أو لم يكتب أو لعباد مذنون عليه دون وجب القاء ما في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز إلا باجماع الرهن والعرضن أو السيدو المكاتب أو السيد والمأذون والعرض ما في الصور المذكورة اه وفي النهاية نحو ما قال الرشيدى قوله إلا باجماع الرهن الخ أي ولا فيضمن وأنظر لوضناه حيث ذم تفك الرهن باداه أو ابرامو الظاهر أنه يفك الضمان وليس للرهن أخذه شيء منه لأنه لا ذم حتى لو أخذه شيئا منه إليه فليراجع اه (قوله في حالة الخ) متعلق بمرجح (قوله فلا فرق) أي في عدم الاحتياج إلى الإذن (قوله فيها) أي حالة الوجوب (قوله ملاح) إلى قوله ولا أضمنه في النهاية (قوله ما مر اننا) أي من عدم الاحتياج إلى الإذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كما مر) أي انفا (قوله المستدعي)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلاما يستعمل بالانحلاف وليس إلى الابداه أمانة وقد فرط فيه فلم يوجب بالنصف الآخر إلا أن يريد بالاختلاف ملاحه ويفرض أن الابداه أو يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا بنا فيه ما مر آنفا لأن الائمه وعدمه يتسامع فيها ما لا يتسامع في الضمان لأنه من باب خطاب الوضع (بلاذن) منه له فيه (ضمنه) كما كل مضطر طعام غيره بغير إذنه (ولا) بأن طرحه باذن مالكه المعتبر الإذن (فلا) يضمنه ولو تعلق بحق للغير كمرتهن أو شرط إذنه أيضا كما مر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق أو القرب منه (التي متاعا في البحر) وعلى ضمانه أو على أي ضامن (اه) أو على أي ضامن ونحو ذلك قالاه وتلق (ضمنه) المستدعي

وان لم تحصل النجاة لانه التماس اذ مضى (٢٤) صحيح بوضوئه فلهذا كاعتق عبدك عن بكذا او طلق زوجك بكذا او اطلق الاسير او

اعف عن فلان او اطعمه الى قوله لم يمان سبي في المعنى (قوله) وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن للمتمسك فيها شيء اذ معنى (قوله) او ادفع عن فلان) كذا اطلقه الذى صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشارع اى والنجاة صادق بالعفو عن حد القذف والتهرب او غيرهما من بقية الحقوق فليتأمل وايراجع اه سيدعمر (قوله) عن فلان) عبارة المعنى عن القصاص اه (قوله) وعلى كذا) اى وعلى ان اطلق كذا معنى واسنى ولو اقتصر على اتي متاعك في البحر ونحوه واسقط نحو قوله وعلى الخ لم يضمنه من بهج واسنى وباقي في الشارح مثله (قوله) ليس المراد بالضيان) اى والالم يصبح لانه ضمان للشيء قبل وجوده وانما حقيقة الاقتداء من الهلاك معنى وسيدعمر (قوله) حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب ذمة الغير اه عرش (قوله) والاضمنه بالقيمة الخ) اعتمد المتنى والنهاية فاقال شهاب الرمل وجوب المثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله) قبل هيجان الموج) اذ لا مقابل له بعده ولا يجعل قيمته في البحر كقيمته في الفراعنة في ضمانه ما يقابل به قبل هيجان البحر نهاية اى في ذلك المحل الذى وقع فيه اشراق السفينة كالوفرض انه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن كذا عرش (قوله) مطلقا) اى مثنا كان او متقوما اه عرش (قوله) ولو قال لعمرى الى قوله لم يمان سبي في المعنى الى المتنى في النهاية لا قوله ولو قال لما وردى انه يملكه قوله فان لم يلزم له وفى قوله انا (قوله) ان عمله اى محل كونه يرد جميع ما اخذ او جميع بدله اى فلا يلزمه في صورة التمسك الارد ماعدا قدر النقص اه رشيدى (قوله) قال البلقينى الخ) عبارة النهاية ولا بد كاقال البلقينى من ان يشير الخ (قوله) قال البلقينى الى قوله لم يحضره فهذا امر دود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شيء من ذلك اه معنى (قوله) او يكون الخ) عطف على الاشارة (قوله) والى وان اتى كل من الاشارة ومعلومة المتاع (قوله) لم يحضره) اى التمسك اه عرش (قوله) ومن ان ياتي) الى قوله فان لم يعلم في المعنى (قوله) ومن ان ياتي الخ) وقوله ومن استمراره وعطف على قوله من الاشارة (قوله) فلو القاءه غيره) اى بعد الضمان اه معنى (قوله) بلا اذنه) اى صاحب المتاع (قوله) لم يلزمه شيء) اى بما القاه بعد الرجوع وقوله او في اتائه الخ كان اذن له فى رضى احوال عنها فاقنى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغي ان ياتي فيه الخ ولو اختلفا في الرجوع او في وقت صدقة الملقى لان الاصل عدم وجوع التمسك اه عرش (قوله) ما مر في رجوع الضرة) اى من ان ما قات قبل علم الزوج برجوعه لا يقضى (قوله) وفى قوله انا والركاب الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لآخر اتي متاعك في البحر انا ضامن له وركاب السفينة او على اتي ضامن انا وركابها او انا ضامن لهم هم ضامنون او انا وركاب السفينة ضامنون لكل من اعلى الكسال او على اتي ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه او قال انا وركاب السفينة ضامنون لزمه كسطله وان لم يقل مع كل من ضامن بالحصص او اراده الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدوقه فيه لزمهم وان انكروا صدقوا وان صدقه بعضهم فكل حكمه وان قال اشأت عنهم الضامن نقض رضاهم لم يلزمهم وان رضوا لان العقود لا ترقف وان قال انا وركابهم ضامنون صدقت عنهم بانهم طوب بالجميع فان انكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وركابهم ضامنون له او اصحابهم اخلصه من المالم او من مالى لزمه الجميع وان قال انا وركابهم ضامنون لهم بآشر الالتقاء باذن المالك ضمن الجميع في احدى وجهين حكاها الرافعى عن القاضي ابي حامد وقال الاذرى انه نص الامام وفى النهاية ما وقفها الا في المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط لا الجميع في وجهه او جبال وجهه اه (قوله) عليه حصته) اى لا تجعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير فلهذا ما التزم دون غيره موقفا بعد ما جعل نفسه ضامنا للجميع متعلق بهو المالى بنسبه لغيره اه عرش (قوله)

(قوله) كما رجحه البلقينى) وقال الاذرى يجب المثل في المثل فان قلت يشكل عليه ان الاخذ ان كان للحيلة فالتأمين وجوب القيمة مطلقا والقيصوله ينافى ما ياتي ان البحر لو لفظه كان لما كره ما اخذ قلت تجاب بانه للقيصول لان العرف بعده اتلا فاذا انفسخ البيع بوقوع البيع قبل القبض في البحر لكن اذا لفظه

اعف عن فلان او اطعمه وعلى كذا فعمل انه ليس المراد بالضمان هنا حقيقة السابقة بانه ثم ان سبي التمسك عوضا حالا او مؤجلا لزمه والاضمنه بالقيمة قبل هيجان الموج مطلقا كما رجحه البلقينى لتعذر ضمانه ما يثل اذا لا مثل اشرف على الهلاك الا مشرف عليه وذلك بعيد ولو قال لعمرى اتي متاع زيد وعلى ضمانه فاقالاه ضمن الملقى لانه المباشر للالتزام نعم ان كان المأمور أجمعيًا يعتقد وجوب طاعة أمره ضمن الأمر لان ذلك آله ونقل الشيخان عن الامام وقرأه ان التمسك لا يملك الملقى فلو لفظه البحر فهو لما لك ويرد ما أخذه بعينه ان بقى والا قبله ويظهر أن محله ان لم ينقصه البحر والاضمن التمسك نقضه لانه السبب فيه ثم رأيت الاسنوى وغيره صرحوا به وقال الماوردى انه تملكه قال البلقينى ولا بد في الضمان من الاشارة فليتحقق قول هذا او يكون المتاع معلوما للتمسك والا لم يضمن الاما القاه يحضرته ومن ان ياتي المتاع صاحبه فلو القاه غيره بلا اذنه او

سقط بنحو رجح لضمينه التمسك ومن استمراره على الضمان فلو رجع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء اى في اتائه ضمن ما قبله فان لم وكذا يعلم بالرجوع فينبغي ان ياتي فيه ما مر في رجوع الضرر ومبيح الثمرة ونظائرهما السابقة وقوله انا والركاب ضامنون او ضمانه عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بوقوله وتصدا الاخبار عنها فان أراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا تؤلف وحيث لم يمتد الحصة قط فاشترى الاقامة بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على ان اشتهى انا والركاب اناضامن له وهم ضامنون بزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (ان) متناك ولم يقل وعلى ضمانه أو على ضمانتي (فلا) يضمه (على المذهب) لعدم الاتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتضاء ديني بانه بالضمان يرى قطعاً والاقامة نافذة لا ينفعه (وإنما يضم من ملئ من خوف غرق) فلو قال في الاذن القوم على ضمانه لم يضمه اذ لا غرض ويظهر ان خوف القتل بمن يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يخص نفع الاقامة (٣٥) بالمالي) بان اخص بالملتس أو به وبالالك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتس واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف مالو اخص بالمالك وحده بان أشرفت سفينته وبها متاعه على الغرق فقال له من بالسطر أو سفينته أخرى اتى متاعك وعلى ضمانه فلا يضمه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق بعوضا

(ولو عاد حرج من جنين) يفتح الميم والجميع في الاشرى يذكر ويؤت وهو فارسي معرب لان الجميع والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلاً (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عدواني أموالهم ولا قود لانهم شركاء بخفي قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصده خطأ قتلهم له

وكذا عليهم) أى على الركاب (قوله) وقد صدخ (جملة حالية (قوله) بالاذن) أى اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل (الخ) وفاقا لمعنى والاسنى وخلافاً لثابتة كإبرافا (قوله) متناك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ويظهر الى المتن وقوله لان الجميع الى المتن وقوله ومنه يؤخذ الى المتن (قوله) وفارق (الخ) أى عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله) لم يضمه) أى كالو قال ادم دارك او احرق متناك ففعل ولو يو جد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشى ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله) ان خوف القتل (الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عربية (قوله) اذا غلب) أى القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله) لانه وقع (الخ) أى في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الاقامة لحفظ نفسه فلا يستحق بعوضا كالو قال للضرر كل طعامك وانا ضامن له فأكله فلا شيء له على الملتس اه (قوله) في الاشهر) وحكى كسر الميم الله يرى بها الحجارة اه معنى (قول المتن الباقي) وهو تسعة اعشار ما على كل منهم عشرها اه معنى (قوله) وغلبت اصابته) وان لم تغلب فشيء بعد كاهو ظاهر اه سم (قول المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كالإيجنى اه رشيدى (قوله) بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله) فان عني عنه) أى على مال (قوله) فان لم يغلب) بان غلب عمدها أو استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله) دون واضعه) أى الحجر (قوله) اذا دخل لهم (الخ) الجميع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فظاهر التثنية

(فصل في العاقلة) (قوله) في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الاقوله اجماعاً الى لما كانت الجاهلية (قوله) وكيفية تحملهم) أى وما يتبع ذلك كحكم من مات في اثنا سنة اه عرش (قوله) لعقلهم) أى ربطهم اه كردى (قول المتن دية الخطأ وشبه العمدة) أى في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القتيل نفسه وكذا الحكم ومات والغرة اما اذا نزلت نفسه فاشهور انه لا يجب على القاتلة شيء اه معنى (قوله) ثم العاقلة تحملاً) أى حيث ثبت القتل بالينة أو بأقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله) في الثاني) أى شبه العمدة اه كردى (قوله) وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله) وهذا) أى تخريم غير الجاني اه معنى (قوله) لما كانت الجاهلية (الخ) أى لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويتعمون أو ليلاء الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة بذي المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمدة لانهما بما يكثر لاسياً في متعاطى الأسلحة خفست اعانته لثلاث تضرب بما هو معذور فيه واجلت الدية برفقاهم اه نهاية (قوله) تلك (الخ) فيه ادخال الباء في حين الابدال بالمتروك

تنبينا عدم التلف فرب تنابعله حكمه (قوله) فاشترى بالاذن) أى اذن المالك (قوله) لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله) او اناضامن له وهم ضامنون) ثم باشر الاقامة باذن المالك ضمن القسط لا للجميع في وجه وجهين ش مر (قوله) وغلبت اصابته) فان لم تغلب شبه عمد كاهو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤) — شرواني وابن قاسم — (تاسع) ففيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) لان غلبت الاصابة ففيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لم يغلب فشيء بعد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشرون دون واضعه وماسك الخشب اذ لا دخل لهم في الرمي أصلاً ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنتوا أيضاً وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سواء بذلك لعقلهم الا بال بقاء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أى الدية أو لمتعمد عنه والعقل المنع (دية الخطأ) وشبه العمدة تلزم (الجاني) أولاً على الاصح ثم (العاقلة) تحملاً اجماعاً ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تتبع أخذ النار بالمثلثة أبدهم الشارع بثلث النصرة الباطلة المال رقفاً بالجاني

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذنك) أي في الخطأ وشبه العمد (قوله ولو أقر الخ) عبارة المغنى وأما إزارهم ذلك إذا كانت بينة بالخطأ وشبه العمد واعترف به فصدقه وإن كذب لم يقبل أقره عليهم لكن يحفظون على نبي العلم فإذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيث ذهب مستقن من كلام المصنف ولا يقبل أقره على بيت المال اه (قوله وهذا) أي مافي المتن وقوله وإن قدمه أي في أول كتاب الديات لكنه وطأ به أي ذكره هنا توطئة اه معنى (قول المتن وهم عصبة) أي وقت الجنابة وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجنابة فليزاجع اه ع (قوله بنسب أو لاء) قد يقال قضية قوله الاتي ثم معتنى الخ ترك أو لاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله أو لاء هنا غير مناسب لسباق المتن أو لاء واخرا كما يعلم بتتبعه فيما باقى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب اه (قوله الآية) أي في المتن (قوله وتضرب على الغائب) أي حيث ثبتت الجنابة بالبينة أو صدقت العاقلة ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق أو تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه ع (قوله قد دخل الفاسق) أي بقوله ولو بالقوة اه ع (قوله لنتمكن الخ) قد يقال المراد يتمكن كذلك سم على حجب أقول وقد يقال خلفه امرأه أو غيره اه ليس من أهل المناصرة للجنابة لاختلاف الدين اه ع (قوله من حين الفعل) متعلق بقوله إن تكون سالحة اه ع (قوله إلى القوات) أي قوات الروح والطرف أو المعنى (قوله وجبت الدية في ماله) أي الجنابة لا تنفاد الأهلية قبل الإصابة اه ع (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف على لو تتحمل الخ فهو من مقترعات الشرط المذكور (قوله ففتق هو أو ابوه) أي ففتق هو أو ابوه عتق أو ففتق هو عتق أيضا ابوه اه كرى (قوله ففتق هو أو ابوه) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يورم تصوير المسئلة الثانية أي قوله أو عتق ابوه بما إذا استمر هو رقيقا فإن ذلك هو المفهوم من أو في قوله ففتق أو عتق ابوه لكن يمنع من ذلك أن الرقيق لا أولاد عليه وأنه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتق ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة اه ملخصا اه رشيدى وسياق في شرح فكله على الجنابة في الظاهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه) أي الابن بعقن ابيه (قوله ضمنه الحافر) أي من القن والذى لعدم صلاحية عاقلته ما لولاية النكاح وقت الفعل اه ع وشوفه بالنسبة للقتن تأمل إذ لا عاقلة له وقت الفعل أصلا كما رافا الان يرجع التني للعقيد ايضا (قوله ولو جرح) وأن جرح قن رجلا خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للفداء فإيهما أي السيدان مات الأقل من أرش جراحته وقيمته على العتق باقى الدية اه نهاية (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساو بالعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما سم على حجب ع (قوله فان بقى شيء ففى ماله) أي الباقي من الدية فيما

في ذنك فقط لكثيرتهما من متعاطى الأسلحة مع عذره في الخطأ ولو أقر باحدهما فكذبته عاقلة وحلفوا على نفى العلم لزمته وحده وهذا وإن قدمه لكنه وطأ به لقوله (وهم عصبة) الذين يرثونه بنسب أو لاء إذا كانوا ذكور مكلفين بشروطهم الآية فلا شيء على غير هؤلاء وإن أيسروا وتضرب على الغائب الأهل حصته فإذا حضر أخذت منه وشرط تحمل العاقلة أن تكون سالحة لولاية النكاح أي ولو بالقوة قد دخل الفاسق لتكنه من إزالة مانعه حالا من حين الفعل إلى القوات فلم تتخل بين الرمي والإصابة ردة أو اسلام وجبت الدية في ماله ولو حفر قن أو ذى برأعدونا ففتق هو أو ابوه وانجر ولاؤه لموالى ابيه أو اسلم ثم تردى رجل في البئر ضمنه الحافر في ماله ولو جرح خطأ فارتدت فمات الجرح فالأقل من أرش الجرح والدية على عاقلة المسلين فان بقى شيء ففى ماله فان أسلم قبل موت الجرح

لزم عاقلته أرش الجرح والزائد في ماله على المعتد (إلا الاصل) للجاني وان علا (والفرع) له وإن سفل لانهم باعضاه فاعطوا حكمه وصح انه ^{عليه السلام} ^{عليه السلام} برأ زوج القائلة وولدها وانه برأ الوالد (وقيل يعقل ابنه وان ابن عمها) أو معتقها كإبلى نكاحها وردوه بان البنوة فتامنة لما تقرراته وبعضه ما منع لا أثر لوجود مقتضى معه ونم غير مقتضيه لان المحظوظ دفع العار وهي لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى آخر اثر (ويقدم الاقرب) منهم على الابدنى التحمل كالارث وولاية النكاح فينظر في الاقربين آخر الحول والواجب (فان) وفواه لقلته أو لكثرتهم فذاك وإن (بقى) منه شيء فن يله) أي الاقرب يوزع عليه ذلك الباقي (و) تقدم الاخوة فقروهم الاب قروهم كالارث (ومد بابون) على مدل باب في الجديد كالارث (والقديم النسوية) لان الانوثة لا تدخل لها في التحمل وبجواب منع ذلك الا ترى انها مرجحة في ولاية النكاح مع انه لا دخل لها فيه ولا لتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد ما الباقي من أرش الجرح أيا كان أكثر فانه لا يلزمه عبارة الروضة والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني أه رشيدي عبارة سم قوله فان بقي شيء أي من الدية بان كان الأقل أرش الجرح عبارة الروض وشروها الباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعل عاقلته نصف الدية والباقي في ماله قطع يده ورجله فلعلم الدية ولا شيء عليه اه (قوله) لزم عاقلته أرش الجرح لم يعبر هنا بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله عبارة العاقل يقتضي التسوية بين المسلمين وكذا قول الشارح والزائد اعلم فانه يفيدان الارش اقل من الدية ولا يمكن ثم زائد وحيد فانه مساوية لما قبلها في وجوب الاقل سم وعش ورشيدي (قوله في ماله الخ) أي لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارمة للتحمل ومقابل المعتد ان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين سم على حجج اه عش (قول المتن) (إلا الاصل) أي من الاب وإن علا قوله والفرع أي من ابن وإن سفل اه معنى (قوله لانهم) أي أمام الجاني وأبنائه (قوله) برا زوج القائلة الخ أي من العقل اه معنى (قول المتن) يعقل أي عن المرأة القائلة اه معنى (قوله) أو معتقها إلى قوله واستشكل في المعنى الاقوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله) أو معتقها أي أو هو ابن معتقها اه معنى (قوله هنا) أي في تحمل الدية (قوله أنه) أي الابن بعضه أي الجاني (قوله) لوجود مقتضى الخ صلة لآثر (قوله) ثم اه في النكاح عطف على قوله هنا (قوله) وهي أي البنوة لا تقتضيه أي دفع العار (قوله) آخر (قوله) لاجابة اليه (قوله) منهم أي العصبة (قوله) آخر (الحول) متعلق بالاقرب بينه وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله) وفواه أي الاقربون بالواجب (قول المتن) فن يله) أي ثم من يله وهكذا اه معنى (قوله) يوزع الخ خبر فن يله (قوله) ويقدم الاخوة عبارة المعنى والاقرب الاخوة بنوهم وإن نزلوا ثم اعمامهم بنوهم وإن نزلوا ثم اعمام الاب بنوهم وإن نزلوا ثم اعمام الجد ثم بنوهم وإن نزلوا وهكذا اه (قوله) في الجديد) معتمد (قوله) ويجب يمنع ذلك الخ المفهوم من العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى ان تسلم ان لها دخلا فلعلم كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ سم ورشيدي اقول وقد يدعي ان المشار اليه لازم ما عليه الشارح القديم كتنى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا تدخل لها في التحمل العاقلة فلا تصلح لتجميع اه (قوله) إلا إذا ورثناهم أي بان لم ينظم امر بيت المال كما في الفرائض

من الدية وعبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعل عاقلته نصف الدية والباقي في ماله ولو قطع يده ورجله فلعلم الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلته المسلمين والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يده ورجله فقدرد الدية وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله) فان بقي شيء) كان كان الأقل أرش الجرح (قوله) لزم عاقلته أرش الجرح لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله عبارة العاقل يقتضي التسوية بين المسلمين فانه غير بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارثته مات الجريح فعلى عاقلته المسلمين أرش الجرح إن كان كالدية أو أكثر إلا الباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح اه لكن ينظر قوله أو أكثر فان الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتناقض انه محرف عن اقل لانه يصير معنى قوله ولا إن يكون أكثر فلا يتناقض قوله في باقي الدية فليتامل فانه مع السراية للنفس لا يجب زيادة على الدية (قوله) أرش الجرح هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون أكثر ولا يلزم إلا قدر الدية فلا عبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضي فرض الارش اقل من الدية (قوله) والزائد في ماله على المعتد لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارمة للتحمل ومقابل المعتد ان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله) ويجب يمنع ذلك المفهوم من العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ سم تسلم ان له لا دخل لها فلعلم كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ فليتامل (قوله) فيجمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبه أو عدم وفاتهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الاخ لم للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبه السب لفقدهم أو عدم وفاتهم (معنى) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المعتد خلاصه له وفروعه واستشكل بانهم إنما يعملوا ثم تنزلا لهم منزلة الجاني وهو لا يعمل وهنا المعنى يعمل فلم يعملوا وقد يجب بان ذلك غير معار دلان الجاني يعمل عند قديت المال دون اصوله وفروعه حيثذا لنذى يتجه في معنى ذلك ان اخل من اساق في النسب للجاني وفي الولا من المعنى للجاني ومن عصبته للمعنى لانه الواسطه وهى في الاصول والفروع من أو جهه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الاوجه مفقوده في حقهم فخصوا بهذه الواسطه وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من ياتي وايضا فخير الوال لانه كاحمه

النسب صريح في ان الايوه والبنوة في عدم التحمل بالولا كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معنقه) اى المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معنى معنقه معنقه ثم عصبته وهكذا (والا) يوجد من له ولا على الجاني ولا عصبته (فمعنق اى الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معنق معنق الابو عصبته) الامن ذكر والواو هنا معنى ثم اى باصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (ابدا) فاذا لم يوجد له ولا على اى الجاني فمعنق جده فعصبته وهكذا فان لم يوجد معنق من جهة الآباء فمعنق الام فعصبته الامن ذكر ثم معنق الجدات للام والجدات للاب ومعنق ذكر ادلى بانى كائى الام ونحوه (وعتقها) اى المرأة (يعقله عاقلها) كما زوج عتقها من يزوجها لاهى لان المرأة لاتعقل اجماعا (ومعتقون كمعنى) لا شتر اكم في الوال فلهم

وليس المراد ان قلنا بانهم عش ومعنى (قوله) لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر اغبر اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبه اى من النسب والولا وهى رشيدى (قوله) خلاصه له وفروعه) اى كافر فى اصول الجاني وفروعه وهى معنى (قوله) واستشكل اى استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المعنى وصحح البلقين انها يدخلان قال لان المعتق يتحمل فمعنا كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقين بان اعتناق المعتق منزله منزلة الجاني ويكفي هذا اسناد النقل فان المنقول مشكل اه وكذا اجاب النباهة هذا الجواب قال عش قوله منزلة الجاني اى جناية المعتق وهى اى اصوله وفروعه لا يتحملون عنه اذا جنى اه (قوله) ثم) اى عصبه النسب قوله وهى اى عصبه المعتق (قوله بان ذلك) اى التنزيل المذكور (قوله) حيثذا) اى حين فقديت المال (قوله) فى معنى ذلك) اى فى حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله) لانه) اى للمعتق وهى اى الواسطه اه سم (قوله) عن ياتى) اى فى قول الامن ثم معنقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معنق من جهة الآباء الخ (قوله) كما) اى كالبو وقوة البوة (قوله) اى المعتق) الى قوله لم يوجد جدى للمعنى والى التنبيه فى النهاية (قوله) الامن ذكر) اى اصوله وفروعه (قوله) ثم عصبته) اى الاصوله وفروعه (قوله) الامن ذكر) اى غير اصله وفروعه (قوله) المذكور) بالجر نعت لاسم الاشارة وقوله لىكون الخ خبر كذا (قوله) بعده) اى المذكور فى المتن (قوله) فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله) من له ولا الخ) اى او لعصبته اه معنى (قوله) فان لم يوجد الاولى التعبير بالواو (قوله) ثم معنق الجدات للام والجدات للاب) ظاهر انه لا ترتيب فى ذلك سم على حجه اه عش (قوله ونحوه) اى كافى ام الاب (قوله) لاهى) عطف على قول المتن عاقلها اى لا يعقله معنقه لان الخ (قول المتن ومعنقون) اى فى تحملهم جناية عتقهم كمعنى اى واحد فاعليه كل سنة من نصف دينار اوربها اه معنى (قوله) لا شتر اكم الخ) عبارة المعنى لان الوالاء لىجميعه لىلكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) اى فى حياته اه معنى (قوله) فان اتحد) اى المعتق (قوله) والفرق) اى بين المعتق وعصبته عبارة المعنى فان قيل ملاوزع عليهم ما كان الميت يحمله اوجب بان الوالاء لا يتوزع عليهم توزع على الشركاء ولا يرون الوالاء من الميت بل الخ (قوله) لانهم) اى العصبه (قوله) انتقل له الوالاء كاملا) اى فيما اذا كان المعتق واحدا او الفجيع حصه مورثه اه رشيدى (قوله) لعين ربع او نصف) اى او الحصة منهما (قوله) النصف) اى اذا اتحد المعتق والافصه مورثه من النصف على فرض غناء (قوله) ولم ار الخ) عبارة فى النهاية كما هو

لم يدل باصل ولا فرع الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر اغبر اصل ولا فرع اه (قوله) وهى فى الاصول) اى المساواة (قوله) الجدات للام والجدات للاب) ظاهر انه لا ترتيب فى ذلك (قول المتن) فان فقد العاقل) المراد اعم من فقده مطلقا وفقد الموصوف بشر وط التحمل بان لم يوجد الا الفقر او عبارة

ربع دينار او نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعلى النصف حصته من النصف لو فرض الكل اغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا للرؤس (وكل شخص من عصبه كل معنق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق ان الوالاء يتوزع على الشركاء لا لعصبه لانهم لا يرونه بل يرونه فكل منهم انتقل له الوالاء كاملا فلم يلا قدر اصله ومعلوم ان النظر فى الربع والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله اى من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع او نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته اغنياء ضرب على كل النصف لانه الذى يحمله لو كان منهم وعكسه ولم أر من به على هذا لكنه واضح (ولا يعقل عتق فى الاظهر) كما لا يرد ولا

عصبت قلعها ولا عتيقه واطال البقيتي في الانتصار المقابل الاظهر (فان فقد العاقل) عن ذكر (اولم ينف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انا وارث من لا وارث له اقل عنه وارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال فينا لا وارثا والمراد لا عاقلة له فواجب بجنائيه خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم رد هاليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولي جوارقها يظهر ثم راي البقيتي

ظاهر اه (قوله ولا عتيقه) أي عتيق العتيق وانظر ما فائدة نه هل فيه خلاف وقضية ضعيه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغني والثاني يعقل ووجهه البقيتي لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق والى بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملم لعقر او صغر او جنون نهاية وروض وسم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغني عقل ذو الارحام اذ لم ينتظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغراض و فروع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عرش (قوله الكل) إلى التنبيه في المغني (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغني لاعتن ذى وسرته ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغني بل يجب الدية في ما لم يؤخذ فان ما توأملت كسائر الديون اه فتذكر الشارح الفعل باعتبار المال الواجب بالجنانية (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير حر) أي ذميا او مرتدا ومعاهد اه مغني (قوله لان ماله) أي غير الحربي (قوله بجنائيه) أي في زمن الرداء اه عرش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه مغني (قوله منه) أي من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد في شيء او لم يبق اه مغني زاد النهاية اركان ثم مصرف اه اه (قوله ثم راي البقيتي الخ) عبارة النهاية كما صرح به البقيتي فان تعد ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه لا ياتهم وارثون حيث نزع عرش (قوله لا بعضه) أي لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغیره) أي غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوى الارحام (قوله يعود صلاحيته له) أي صلاحية الغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبران (قوله مثلا) انظر ما فائدة نه بعد ذكر التحول (قوله والا) أي لا يعود (قوله حيثن) أي حين اذ خوطب الجاني باءاد المال الواجب بجنائيه (قوله والثاني) أي عدم العود (قوله لا يلزم الخ) ادعى ما صححه النووي خلافا للرأى (قوله ثم) أي في الفطرة (قوله هنا) أي في الدية وقوله فانه أي التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أي العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحيثن) أي حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أي عادت صلاحيتهم ولا (قوله من اهل التحمل) خبران (قوله وهذا) أي يحتمل المذكور (قوله لما رجعت الخ) أي من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أي بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أي من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن في النهاية (قوله علم بما قدمته) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة ولو لاية النكاح الخ اه عرش أي مع قوله فان لم يوجد متفق من جهة ابا مفتق الام (قوله ولو جرح) إلى المتن في المغني (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أي وهو جرح وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله آخر مفعول جرح (قوله خطأ) أي أو شبه عمد اه مغني (قوله وانجر) أي بعق الاب وولاه أي الابن لمو اليه الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أي بعد العتق (قوله ارش الجرح) أي فقط اه عرش (قوله فان شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفي المغني بعد ذكر مثل ما في الشرح الخ ما نصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفوا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقي شيء فعل الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما في بيت المال فاخذ من الجاني ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة انكروا الجنانية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انعاما اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير يعود صلاحه واتي في الموت في الانشاء الفرق بينه وبينهم بما صرح بما ذكرته (فرع) علم بما قدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن آخر خطأ مفتق ابوه وانجر ولاؤه لمو اليه ثم مات الجريح بالسر اقمز مو الى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقي شيء فعل الجاني دون مو الى امه لا انتقال الولاء عنهم قبل وجوبه مو الى امه لا تقدم سبه على الانجرار وبيت المال

لوجود جهة الولاء بكل حال (وتوجل) يعنى تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال والجانى (دية نفس كاملة)
باسلام وحرية وكورة (ثلاث سنين (٣٠) فى) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعى رضى الله عنه

والاصح أن المعنى فى ذلك
كونه دية نفس كاملة لا يدل
نفس محترمة فدية الذى
والمرأة لا تكون فى ثلاث
على الاول كما يأتى واذا وجبت
على الجانى مؤجلة فأت
اثناء الحول سقط واخذ
الكل من تركته لانه واجب
عليه اصالته وانما لم تؤخذ من
تركته من مات من العاقلة
لانها مواساة (و) توجل
عليهم دية (ذى) او نحو
يجوسى (سنة) لانها ثلث او
أقل منه (وقيل) توجل
(ثلاثا) لانها بدل نفس
(و) دية (امرأة) مسلمة
وخثنى مسلم (سنين فى)
السنة (الاولى ثلث) للدية
السكاملة والباقى آخر السنة
الثانية (وقيل) توجل
(ثلاثا) لانها بدل نفس
(وتحمل العاقلة العبد) أى
قيمتها اذا نلته من غير وضع
يده عليه خطأ أو شبه عمد
وأراد به ما يشمل الامرة فى
الاظهر) لانها بدل نفس
(فى كل سنة) يجب (قدر
ثلث دية) زادت على الثلاث
أم نقصت فان وجب دون
ثلث أخذ فى سنة أيضا
(وقيل) يجب (فى ثلاث)
من السنين نقصت عن دية

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (فى ثلاث) من السنين تجب ديتهم باختلاف المستحق (وقيل) تجب فى (ست)
من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدين وعكس ذلك او قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة
كل واحد ثلث دية توجل عليه فى ثلاث سنين فظر الاتحاد المستحق وقيل فى سنة (والامارات) والمعانى والاروش والحكومات (فى كل سنة

ثلاثية) فان كانت نصف دية في الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثا رابعها في الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين ففى ست سنين (وقيل) يجب (كلها في سنة) بالغة ما بدلت لانها ليست تبدل نفس او ربع دية ففى سنة قطعاً (و) اجل واجب (الفلس من) وقت (الزوق) للروح بمذقة او سراية جرح لا نهال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون الموجبة (و) اجل واجب (غير هامن) حين (الجناية) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعرض

اه معنى (قول المتن ثلاثية) وفي نسخة المحلى والنهابة والمغنى من المتن قدر ثلثية (قوله فان كانت الخ) الى الاطراف وما عطف عليه اى واجبا عبارة المغنى فان كان الواجب اكثر من ثلث دية ولم يدعى ثلثها ضرب فى ستين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد اى الواجب على الثلثين ولم يدعى دية نفس ضرب فى ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع الدين والرجلين ففى ست سنين اه (قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة المغنى محل الخلاف اذا كان الارش زائداً على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب فى سنة قطعاً اه (قوله او سراية جرح) اى او غيره كضرب ورم البدن وادى للوت سم على حجة اه ع (قوله لانها) اى حالة الجناية (قوله ومحل ذلك) اى كون ابتداء اجل الغير من حين الجناية (قوله استقر عليه الخ) اى وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله وواجب) اى تلك السنة (قول المتن ببعض سنة) الباب بمعنى فى معنى وعش (قوله المامر) اى انفا (قوله انها الخ) اى تحمل الدية (قوله وبه) اى بسكوها مواساة (قوله لا يبال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان دل عليه السياق الا في الاستثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكتفى في اضمار الفاعل دلالة السياق وفرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما سم على حجة اه رشيدى (قوله) لا ندل عليه السياق) اى وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالملفوظ اه ع (قوله على انه يصح كونه الخ) امتصر عليه المغنى وقال الرشيدى قد يقال ان هذا هو الاول مع انه ظاهر المتن فقدم ذلك واتى بهذه العلالة اه (قوله لئذ الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه (قوله كذلك) اى كالرفيق اه نهاية عبارة المغنى والحق البلقنى المبعض بالمكاتب لنقصه بالرق اه وهى الموافقة لاصيد الشارح (قوله وان معتق بعضه الخ) عطف على ان المبعض الخ وظاهر انه استطر ادى (قوله يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبة من النسب ولا فاهى مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام سم على منجه اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخنى) اى لا يعقلان اه ع (قوله بان) اى الخنى (قوله حصته التى اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اى غير الخنى (قوله) وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كمال الاذرى الوجوب فيها اذا كان يحسن في العالم به ما واحد ليس هو اخر السنة فان هذا العبارة به اه معنى (قوله بخور من) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله) رابا وقولا) اى نصرة بالزى والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبا) لعل مراد حصته من واجب تلك السنوة عليه كان الاول واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله ولو مضت الخ ولكن فى علم التوافق فى الدين والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) مدخوف على ذى وكان ينبغي تأخير ذى عن يهودى ليظهر الطعاب اه رشيدى (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا نقصت عنها وهو ظاهر وماسواتها تقديماً للبالغ على المتقضى اسى ومعنى (قوله ولم تنقطع) اى مدة عهده او امانه (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سراية جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره والذراية لا تحصر في الجرح بل تحصل من غيره كضرب ورم البدن وادى للوت (قوله لا يبال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق لا في الاستثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق وفرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرضى بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأياً وقولاً ولو مضت سنة ولم يحسن فيها تحمل من واجبا كما بحثه الاذرى وبه يعلم انه يعتبر الكمال بالتكليف والتوافق فى الدين والحرية فى المتحمل من الفعل الى مضى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذى (يهودى) امعاها او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضى الاجل نعم يمكن فى تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (عن) ذى (نصرانى) او معاهد او مستامن (وعكسه فى الاظهر) كالارث

ومن ثم اخص ذلك بما إذا (٣٢) كانوا ابدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا تقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار) اى متغال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة ومرا ان التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لاشئ عليه والغنى الذى عليه نصف فالخافه باحدهما غريبط او افراط والتاقت عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به ساقه ولا يمتنع الذهب ولا الدرهم بل يكفي مقدار احدهما لان الواجب هو الابل ان وجدت عند الادام بالنسبة لو اوجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ بصرف اليه لوزاد عددهم وقد استووا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالحمل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الراعى واستنبط ان الرفة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين دينارا اخر الحول فاضلا عن كل مالا يكلف يسه فى الكفارة غنى ومن ملك اخره فاضلا عن ذلك دون العشرين وفوق ربع الدينار لتلا بصير فقيرا باخذه منه متوسط

فيه نظير ما مر آتقاع الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته ان يتزوج نصرانية ويهودية وعكسه ويحصل بينهما ما لا يدفعنا بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اخص ذلك) اى يحمل الذى ونحوه سم ومعنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الداران بعد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى ما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عر به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه عش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية ومعنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره درهم على اهل الفضة وهوسمة منها اه معنى عبارة عش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومتى زاد سعره وانقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وان صار يساوى مائتي نصف فاكثر (قوله اى متغال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى متغال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المعنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقود والزيادة عليه لا ضابط لها اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تقرط) اى تساهل وقوله او افراطى تجاوز عن الحد اه عش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالنقص عن الربع (قوله لانه وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء للبال تعينت وان لم توجد قبل الاداء ولا عند ما لمعتير بقيمتها بنقد البلد وان وجدت بعده لم يؤثر امره مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاولى حذفه كما فى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلاث فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشتري ذلك بما اخذ من العاقلة وان لم توجد الابل عند الاداء فالمعتير بقيمتها بنقد البلد فان بلغ بمثل بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر الا بالنسبة الى قيمة الابل وفى وقت ادائه اه وقوله لوجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قوميتا ومثلا واخذتية تاولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المعنى وما يؤخذ بعد تمام الحمل من نصف او ربع يصرف اليه وليس متعلق ان لا يأخذ غيرهما من والدعى بالدية الماخوذة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة اه عش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله بالزكاة) اى ما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة انما هو فى مطلق الفضل ولا لافا لولا ان لا يعتبر فى غنيها فضل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمم الغالب كما يدل عليه التشبيه ونه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وعش (قوله عن كل مالا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لتلا بصير فقيرا الخ) فان قيل يلزم ان يقاس بالغنى لتلا بيق متوسطا اوجب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله لحده هنا) كان المراد حدا مستقلا

منفصلا

ومن عداهما فقير فلا يحتاج لحده هنا ودان الرفة له باله من لا يملك ما يفضل عن كفايته على الدوام

موم إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد التوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مأساة تتعلق بالحول فتكررت
بتكر موم وتجاوز الثلاث للنصف كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف ورع (وقيل هو) أى

النصف والرابع (واجب
الثلاث) فيؤدى الغنى آخر

كل ستة سدسا والمتوسط

نصف سدس (ويعتبر ان

أى الذنى والمتوسط آخر

الحول) كالزكاة فالمعسر

آخره لا شئ عليه وان كان

أوله أو بعده غنيا وعكسه

عليه واجبه وقضية كلامه

ان غيرهما من الشروط

لا يعتبر باخره وهو كذلك

فالكافر والفقن والصبي

والجنون أول الاجل لا

شئ عليهم مطلقا وان

كلوا قبل آخر السنة الأولى

وفارقوا المعسر بانهم

ليسوا أهلا للنصرة ابتداء

فلا يكلونها في الانتاء

خلافه (ومن أعسر فيه)

فى آخر الحول (سقط)

عنه واجب ذلك الحول

وان أيسر بعده ولو طرأ

جنون اثناء حول سقط

واجبه فقط وكذا الرق

بان حارب الذى ثم ائترق

(فصل فى جناية الرقيق

مال جناية العبد) أى

الرقيق الخطأ وشبه العمد

والعمد اذا عفى عنه على

مال وان فدى من جنبايات

سابقة (يتعلق برقبته)

اجماعا ولانه العدل اذ

السيد لم يحسن والتأخير

الى عتقه فيه تقويت على

مفصلا ولا لقوله من عداها فقير حمله إذ الحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقا وهذا كذلك اه سم
(قوله موم) إن كان وجه الإهم صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى أحوال الدية فقط أو فى بعضها فقط
مع أنه غير فقير فقوله إلا إلخ كذلك اه سم (قوله لأنها مأساة) إلى قوله ولو طرأ جنون فى المغنى وإلى الفصل
فى النهاية (قوله كامر) أى فى شرح ثلاث سنين فى كل سنة ثلث (قوله أى النصف إلخ) عبارة المغنى أى ما ذكر
من نصف أو ربع اه (قوله وعكسه إلخ) فلوا يسر آخره ولم يؤد ثم اعسر ثبت نصف دينار فى ذمته اه
مغنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقا) أى لا فى ذلك الحول ولا فيما بعده اه مغنى
(قوله وإن كلوا إلخ) أى كاعلم بامرأه رشيدى أى فى شرح وصبي وحنون (قوله للنصرة) أى بالدين
اه مغنى (قوله فلا يكلونها فى الانتاء) عبارة المغنى فلا يكلون النصره بالمال فى الانتاء اه (قوله بخلافه)
أى المعسر فإنه كامل أهل النصره وإلغا يعتبر المال لتمكن من الاداء فيعتبر وقته اه مغنى (قوله فقط)
أى دون ما قبله اه ع ش أى إذا طرأ فى أثناء الحول الأخير وإما إذا طرأ ثم زال فى أثناء الحول الأول
فدون ما بعده اه وفى أثناء الحول المتوسط فدونهما معا

(فصل فى جناية الرقيق) (قوله فى جناية الرقيق) إلى قوله ومغنى يتعلق فى النهاية إلا لقوله أو عاقلته مولى
قوله وهو مشكل فى المغنى إلا لقوله وإن فدى إلى المتن وقوله أو عاقلته وقوله واستشكل إلى بخلاف امر السيد
(قوله فى جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جانيته فساقى فى باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ إلخ) صفة
الجناية (قوله والعمد) الوأوبعنى أو كاعسر بهم النهاية والمغنى قال ع ش قوله أو عمدا وعنى على مال أى
أو عمدا الاقصاص فيه أو لا فلا يملك غير سيده اه (قوله وان فدى إلخ) هذه النافعة تعلم من قول المصنف
ولو فداء ثم جنى إلخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المتن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة
سيده أنها وردت فى الحر على خلاف الأصل (فرع) حل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به
الارش سواء كان موجودا يوم الجناية ام حدث بعدها فلا يتابع حتى تضع اذ لا يمكن اجبار السيد على بيع
الحمل ولا يمكن استنائه فان لم يفد ما بعد وضها بيعا معا واخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ الجنى
عليه حصته اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا يتابع إلخ تغذر
بيعه معها للسيد اذ لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليزوع الثمن (قوله اذ السيد إلخ) عبارة النهاية وشرح المنهج
اذا لا يمكن الزامه لسيداه لانه اضار به مع برائه ولان يقال ببقائه فى ذمته لانه عتقه لانه تقويت للضمان
او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تقويت إلخ أى فيما اذا مات ولم يعتق وقوله
أو تأخير إلخ أى ان اعتق اه (قوله بخلاف إلخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاء
أى الغير (قوله وإنما ضمن مالك الهمة) اذ أقصر اه مغنى وكالمالك كل من كانت يده اه ع ش (قوله
جنايتها) أى على ادى كما هو ظاهر لان جنايتها على المال لا تلزم العقالة سم وسلطان (قوله لانه لا
اختيار لها إلخ) أى وجنايته العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقا وهو كذلك (قوله موم) ان كان وجه الإهم صدقه بمن ملك الفاضل
المذكور فى أحوال الدية فقط أو فى بعضها فقط مع أنه غير فقير فقوله إلا إلخ كذلك
(فصل فى جناية الرقيق) (قول المتن يتعلق برقبته) ساقى فى باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب
سيده فلأمره قصاص فان عفى على دية أو قتل خطأ اخذها مما معه فان لم يكن فله تعجيزه فى الاصح أو قطع
طرفه فاقتصاصه والدية كاسبق ولو قتل أجنبيا أو قطعه فعفى على مال أو كان خطأ أخذ مما معه أو بما
سيكبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شئ وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضي وبيع بقدر الارش
فان بنى منه شئ بقيت فيه الكتابة إلخ اه فعمل ان المكاتب ليس كثيره فليتامل (قوله جنايتها) على ادى كما

بالجناية لزمه او عاقلته
 ارشها بالقامات لم تتعلق
 بالرقبة وكذا لو امره
 اجنبى يلزم الاجنبى ايضا
 واستشكل بان امره بالسرقة
 لا يقطع ود بان الاكثر من
 على قطعه لانه لا تعلق
 امر السيد او غيره للمميز
 فانه لا يمنع التعلق برقبته
 لانه المباشرو من لم يتعلق
 الجناية بغير الرقبة من مال
 الامر ولو لم يامر غير المميز
 احد تعلفت برقبته فقط
 لانه من جنس ذوى الاختيار
 بخلاف الهيمة ومعنى
 التعلق بها نه يباع ويصرف
 ثمنه للجنى عليه ولا ملكه
 هو ولا وارثه لثلاث بطل
 حق السيد من الفداء
 ويتعلق بجمعيها وان كان
 الواجب جبة وقيمتها ألفا
 ولو ابر المستحق من بعضها
 أى المميز انفق منه بقسطها
 كذا صححناه فى الوصايا
 وهو مشكل فان تعلق
 الرهن دونها تقدمها عليه
 ولو ابر المميز من البعض
 لم ينفك منه شئ بقياسه انه
 لا ينفك منه شئ هنا وقد
 يفرق بان التعلق ثم انما
 هو بالذمة اصالة واما
 بالرهن فهو لكونه كالنائب
 عنها اعطى حكمها من
 شغله كله مادامت مشغولة
 كلها اذ لا يتصور فيها
 التجزى واما التعلق هنا فهو
 بالرقبة وهو موجود
 محسوس يمكن تجزئه فعملوا
 بقضية كل فى بابه (ولسده)
 الفرق بين العبد والهيمة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر) الخ أى
 غير المميز أو الامعى وكذا ضمير لو امره (قوله يلزم الاجنبى) أى واقفاته (قوله واستشكل) أى لزوم
 أرش جناية القن الغير المميز أو الامعى على امره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الامعى
 (قوله بان الاكثر من الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آله أى الامر (قوله
 بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله
 فريابو ان اذن له فى الجناية حاصلة انه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريبا انه لو لم يتنزع لقطعة
 عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر امواله ايضا فاثر مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلا
 من الامر بالجناية والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزاع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه
 سم اقول وقد يتعنى بان كلامهما لا يؤدى الى الاتفاق اذ الفرض انه يميز غنثار وان عدم النزاع يؤدى الى
 التلف بيده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يربطه منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى يعذر
 كلامهم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القول قبل الاطلاع على التنبيه الا ترى أو لعل التنبيه
 ساقط من نسخه فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى امر (قوله لانه المباشرو) أى وله اختيار
 اه عرش (قوله فلا ملكه) أى القن الجاني (قوله هو الخ) أى الجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال
 الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست متمسكة (قوله من بعضها)
 أى مال الجناية والثابت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول
 قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى
 بقسطه اه أى البعض (قوله هو) أى الاتفاق كذا هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه
 سم عبارة المغنى دون تعلق الجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابر المميز الخ) جملة حالية (قوله من
 البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان
 التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق الجملى اقوى من الشرعى وعبارة سم ويشارك المروون بان الراهن
 حجير على نفسه فيه مرعش اه (قوله واما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاول حذف البابا وزيادة
 الفام فى قوله الا ترى اعطى الخ فهو لكونه أى بالرهن كالنائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة
 (قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله
 موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التانيث ولعل التذكير نظر لكونه تام بمزلة حرف البناء كالمرقة
 والنكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) لى قول المتن بالاقل فى النهاية وقولى قوله
 وهذه ان كان فى المغنى الاقوله ولا مانع وقوله السيدو ثم مانع الى العبد (قول المتن ولسده) يعنى ظاهر
 اطلاعه انه يباع ويصرف ثمنه للمستحق حالا بلا تأجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انه لم يفرقوا بين العبد وغيره
 عرش (قوله بنسبة حريته) يتامل سم لم يظهر وجهه فليتامل سيد عمر اقول لعل وجه التامل الاحتياج الى التاويل
 بان المراد مقدار نسبتها الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية المبيع الى مجموعه (قوله
 هو ظاهر لان جنايتها على المال لا تترام عاقلة (قوله فامر سیده الخ) بقرى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو
 نظير جناية الهيمة ثم رأيت ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله فريابو ان اذن له فى
 الجناية حاصلة انه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريبا انه لو لم يتنزع لقطعة عليها بيده فتلقت ولو
 بغير فعله ضمنها فى سائر امواله ايضا فانه مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلام الامر بالجناية
 والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزاع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله
 ولو ابر المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب
 انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويشاركه المروون بان الراهن
 حجير على نفسه فيه مرعش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حريته) يتامل

بنفسه او نائبه (يعنى) او بيع ما يملكه منه اذا كان مبعضا اذ الواجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته وما فيه من الرق يتعلق

يتعلق به باقى واجب الجناية (ها) اى لاجلها باذن المستحق وتسليمه ليلىع فيها (٣٥) (وفداؤه) كالمزبون ويقتصر على البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد
بيع الجميع أو يتعذر وجود
راغب في البعض وإذا
اختار فداؤه لم يلزمه إلا
(بالاقل من قيمته) يوم
الفداء لأن الموت قبل
اختياره لا يلزم السيد به شيء
فاولى النقص نعم ان منع
من بيعه ثم نقصت قيمته عن
وقت الجناية اعتبرت قيمته
وقتها (وارشها) لان
الارش إن كان أقل فلا
واجب غيره وإلا لم يلزم
السيد غير الزبة قبل منه
قيمتها (وفي القدم بارشها)
بالعالم بالغ (ولا يتعلق)
مال الجناية الثابتة بالينة
او اقرار السيد ولا مانع
(بذمة) ولا يكسبه وحدها
ولا (مع رفته في الاظهر)
وان أذن له سيد في الجناية
فابقى عن الرقة يضيغ على
الجنى عليه لانه لم يتعلق بالذمة
لما تعلق بالريقة كديون
المعاملات أما لو أقر بها
السيد ثم مانع كرهن
فانكر المهرن وحلف فانه
يباع في الدين ولا شيء على
السيد أو العبد وكذا السيد
ولا يئنه فتتعلق بذمة فقط
كإمر في الاقرار ولا يزد
على المتن ما لو أقر السيد بان
الذى جنى عليه فته قيمته ألف
وقال القن بل الفان فانه
وان تعلق ألف بالريقة

يتعلق به باقى واجب الجناية) فيفديه السيد باقل الامرين من حصتي واجبا والقيمة نهاية ومعنى وأسن
قال سم وفي الباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها) اى الجناية
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع
عطف على يبه في المتن وقد يفتى عنه قوله الماروا بنائه ثم رابت ان المحل اقتصر على ما هنا وشرح المنهج
على ماسر (قول المتن وفداؤه) قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سله باع القاضى وصرف الثمن
للمجنى عليه ولو باع بالارش جاز ان كان نقدا وكذا ابلا وقتنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض
وإنما يباع الجاني بالارش التقدلا لابل ولو من الجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) اى البائع اه عش
(قوله على قدر الحاجة) اى قدر ارش الجناية اه معنى (قوله إلا بالاقل) استثناء من الضمير المستتر
في لم يلزمه الرجوع لفداء شيء (قوله يوم الفداء) وفاقا للاسنى والمعنى ورجع النهاية اعتبار وقت الجناية
مطلقا وقال عش هو المتمدن (قوله نعم ان منع من بيعه) الخ) ينبغي ان يراود وقت الجناية حتى يتجه اعتبار
قيمة وقتها وإلا فلما تجر اعتبار قيمة وقت المنع وانه اعلم ثم رأيت الفاضل المحشى نه على ذلك فقال قوله عن
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منه اختيارا او لا على
تأمل والظاهر الاول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عر اقول وقول المصنف الا ترى
إلا اذا طلب منه صريح فيما استظهره (قوله وإلا) اى بان كانت القيمة أقل (قوله منها) اى بدل الرقة
(قوله بالعالم بالغ) اى لانه لو تسله وجميع باكثر من قيمته والجبد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قول
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه عش (قوله مال الجناية) اى لى قوله وهذه إن كان في النهاية (قوله ولا
مانع) سيدكر يحترزه (قوله وان أذن له الخ) غايته في التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقة) لعل
صوابه عن الارش (قوله يضع على الجنى عليه) اى ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لانه
الخ) لتليل للثمن (قوله امالو اقرها الخ) اى الجناية يحترز قوله ولا مانع اه عش (قوله فانكر
المهرن) اى الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يباع الخ) اى ويتعلق مال الجناية بذمة قطعاً
اه معنى (قوله والعبد) اى وأقرها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه عش (قوله والف
بالذمة) معتمداه عش (قوله جهة التعلق) اى فالف السيد لتصديقه على تعلقها بالريقة وآلف العبد
لانكار السيد هلاو اعتراف القن بها اه عش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقى واجب الجناية) قال في شرح الروض فيفديه السيد باقل الامرين من حصتي واجبا
والقيمة اه وفي الباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها
باذن المستحق) الخ) قال في الروض وشرحه وحل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء
كان موجودا يوم الجناية ام حدث بعدها فلا يتابع حتى تضع إذ لا يمكنه اجبار السيد على بيع المحل ولا
يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها يبيعها ما واخذ السيد ثمن الولد اى حصته واخذ الجنى عليه حصته
اه وكان وجه اطلاق قوله فلا يتابع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليزوع
القن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه) الخ)
قال في الروضة لو لم يفد السيد الجاني ولا سله للبيع باع القاضى وصرف الثمن للجنى عليه ولو باع بالارش
جاز ان كان نقدا وكذا ابلا وقتنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وإنما يباع الجاني بالارش التقيد
لا لابل ولو من الجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره الفقهاء وحل النص على اعتبار يوم الجناية
على ما إذا منع من بيعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو
لم ينزع لفظة عليها يده الخ) ذكر مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال في باب الافظق ولو أقرها في يده سيده
واستحفظه عليها لم يقرها أو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو متعدي لا اقرار فانه اخذها منه ثم ردّها اليه
اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لفظة عليها الخ)

والف بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لفظة عليها يده فتلفت ولو يغير فعله تعلق بريقته وسائر اموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبه) من المشكل جدا على ما هنا ان واجب جناية القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره به هذه المستلوق ولم لور أى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد يتحمل للفق بأن الامر بالجناية لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطه يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

لكونه اكل من القن إنما تنسب حقيقة التعدي اليه فساور بقية أمواله رقية العبد فيا يتعلق بها فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا بجنى فسكت ضمن وثم لو أمره فانلف في غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم في البابين ذلك وله وجه علم بما قررته حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف واقرار اللقطة يده لجاز ان يؤثر هذان مالا يؤثر الاول فنأمله (ولو فداه ثم جنى سلمه للبع) أى لبيع أو باعه كامر (وفداه) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه لا يمتنع به غير هذه الجناية (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلمه لبيع (فيهما) ووزع الثمن على أرض الجنائين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنائين موجبة للقود أو عفا مستحقه على مال وإلا فهو محل نظر لانه لا يمكن الاشتراك حيث وجد تقديم البيع لذى المال بفوت القود والقود بفوت البيع ولو قبل حيث تقدم ذى المال

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيد واستحفظه عليها لغيرها هو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه اخذها منه مجرد ماليه اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها لغيرها اه سم (قوله) وهذه) أى مسئلة اللقطة (قوله) ان كان التلف فيها بفعله ترد (الخ) قد يقال كلامه في الجناية على الاذى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله) بفعله) أى العبد (قوله) عليه) أى المثل (قوله) من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله) ان واجب جناية القن (الخ) بيان لما هنا (قوله) بمال السيد) أى غير الرقة (قوله) هذه المسئلة) أى مسئلة ترك اللقطة يدين (قوله) وقولهم (الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله) ضمن) أى السيد فيتعلق برقية العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد أى يتبع بعد العتق ان لم ينف بذلك مال السيد او امتنع من ادائه هذا ما يظهر من الواقع اعلم (قوله) فضمنوا) أى اصحابنا (قوله) بان الامر (الخ) متعلق بيبتمحل (قوله) الوقوع) أى وقوع الجناية (قوله) فيه) أى الامر (قوله) تركه) أى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله) يده) أى القن وكذا ضمير دفعه (قوله) على ذلك) أى الفرق المذكور (قوله) انه) أى السيد (قوله) هنا) أى في مسئلة الجناية (قوله) ضمن) أى بماله مطلقا (قوله) ويوم) أى في مسئلة الاتلاف ذلك أى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله) لا يضمن) أى بغير الرقة (قوله) فى البابين) أى فى باب الجناية وباب الاتلاف (قوله) حاصله) أى الوجه (قوله) دون مشاهدة (الخ) خبر ان (قوله) واقرار اللقطة) عطف على مشاهدة (الخ) (قوله) هذان) أى الماشهدة والاقرار وقوله الاول اه مجرد الامر (قوله) أى لبيع) الى قوله ولا إنما يتجه فيها بقا (قوله) او باعه) عطف على سلمه (قوله) كما (مر) أى فى شرح وسليده (قوله) الان) أى حين جنىته بعد الفداء (قوله) المثل فيهما) أى الجنائين اه معنى (قوله) ذلك) أى البيع فى الجنائين (قوله) على مال) الاول إسقاطه كفى المعنى (قوله) وإلا) أى بان كانت إحدى الجنائين موجبة للقود ولم يعرف مستحقه (قوله) الاشتراك) أى اشتراك المستحقين (قوله) والقود) أى او تقدمه (قوله) حيثئذ) أى حين إذ كانت إحدى الجنائين موجبة للقود ولم يعرف مستحقه (قوله) ولم يوجد (الخ) عطف على استمر (الخ) (قوله) مع تعلق القود به) أى فيستوفيه ذو القود ثم شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري (قوله) وحيثئذ) أى حين التعمم المذكور وقوله لا ينافيه أى تقديم ذى المال اه كردى (قوله) إنما شرطناه) أى عدم وجوده من يشتره به (الخ) (قوله) ليقدم) ببناء المفصول من الاقدام (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) قد يخالف ذلك) عبارة المعنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنائين محله ان تتحدافا جنى خطا ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد فى فروع ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كجنى خطا ثم ارتد فانما ينعم به فقتله بالردة ان لم يقب قال المعلق عنه فلم نجد من يشتره بتعلق القود به فعبدى ان القود يسقط لا تاقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبق فلوقد منكم لا بطنا حقه فاعدل الامور ان يشتركا فيه ولا سلب اليه الا بترك القود كذا نقله الزركشى واقره وفيه كما قاله ابن شبة نظر اه اقول وكذا ذكره الزايدى واقره (قوله) مامر

أى حيث استمر ذلك القود على طلبة ولم يوجد من يشتره به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود يتدارك ولو بعد عتقه وحيثئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد (الخ) لاننا شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذو القود على حقه لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعد عتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فأنمله فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا تقدمت الجناية عليه قتلته وان فات حق من بعده كمن قتل جعما ثم ياقبل باولهم قلت يفرق بان قتله ثم لا يفوت حق من بعده
لبقاء المال متعلقا بتركه وضمنه بخلافه ان لا يتعلق الا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالكلية (٣٧) فكان الاعل عفو ذي القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصيره

(او فداءه بالاقل من قيمته

والارشرين) على الجديد

(وفي القديم) يفديه

(بالارشرين) ومحل الخلاف

ان لم يمنع من بيعه مختارا

للفداء والا لزمه فداء كل

منهما بالاقل من ارشها

وقيته ولو اعقته أو باعه

وصحانها) بان اعقته

موسرا أو باعه بعد اختيار

الفداء (أو قتله فداء)

وجوبا لانه فوت محل

التعلق فان تعذر الفداء

لنحو افلاسه أو غيبته أو

صبره على الحبس فسح

البيع وبيع في الجناية وفداؤه

هنا (بالاقل) من قيمته

والارش جزما تعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضا

(القولان) السابقان (ولو

هرب) العبد الجاني (او

مات) قبل اختيار سيده

الفداء (برى سيده) من

علقته لقوات الرقة (الا

اذا طلب منه لبيع) (فدعه)

لتعديه بالمنع ويصير بذلك

مختارا للفداء بخلاف ماله

لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه

فانه لا يلزم وبان علم محله

وقدر عليه فيما يظهر خلافا

لزركتي وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مر وقوله إذا تقدمت الجناية عليه أى على
مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعا الخ) فيه ان هذا
داخل فيما مر فاعني التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله
وضمنه المتناسب حذفه أو قلب العطف (قوله على الجديد) إلى قوله وإن علم محله في المعنى وإلى قول المتن
وفديه أم ولده في التباينة قول المتن وفي القديم (بالارشرين) لما مر من أنه لو سله ربما يبع أكثر من قيمته
والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله إن لم يمنع من بيعه) أى للجناية الأولى قبل وقوع الثانية
كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنابتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنابتين فكان الأولى
التذكير (قول المتن ولو اعقته) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان اعقته موسرا) أى على الراجم
اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المروج مع وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه
عش (قوله فسح البيع) أى بخلاف الاعتاق رشيدى وسع وعش (قوله السابقان) أى الجديد
والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق قيمته لأن الاصل عدم المنع وعدم
طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله محله)
أى العبد المار بوقوله عليه أى ردوه وتسليمه (قوله خلافا لزركتي) كذا في النهاية كما مر ولكن أقر
المعنى قول الزركشي (قوله وقوله) أى الزركشي (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل في
المعنى لا قوله ويفرق إلى من الارش (قوله بالقول الخ) أى لا بالفعل إذ الخ اه معنى (قول المتن وتسليمه)
منصوب عطفا على اسم ان والمعنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطفا على ضمير خبر ان لأن التسليم عليه
لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان اللهية نظر المجموع الاسرين لا لكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله
ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لو مات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل
ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع
جزما انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والازامه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيته) عبارة شرح الهجة وإن منع بيعه واختار
الفداء الجنى ثانيا ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جناية بالاقل من ارشها وقيته ذكره في الروضة
واصلها وقضيته انه لو تكرم مع البيع على الجناية لم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جناية الخ لعل محله مادام
مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على
الظاهر المذكور وان رجوع عن ذلك وسله للبيع مع غرم نقص القيمة إن نقصت كان كذلك اخذا بما ساق في
قوله فالاصح ان له الرجوع وتسليمه فلو اختار بعد ذلك ايضا الفداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالاقل من
ارشها وقيته أو لا يلزمه إلا الفداء بالاقل من قيمته والارشرين لقوط امر المنع والاختيار الأول بالرجوع
عن ذلك فيه نظر فليتأمل في كل ذلك (قوله أو قتله) قال في الروض وشرحو ان قتل الجاني خطأ أو شبه عمد
تعلقت جنايته بقيته لانه لا بد له فاذا اخذت سلبها السيد أو بدلها من سائر أمواله أو عمد أو اقصد السيد هو
حائز لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقصد السيد لانه لا مانع له من قتله والواجب
ابتداء ما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمته لعدم وجوبها فلزمه الفداء (قوله فسح البيع) ظاهره ان العتق
يستمر (قول المتن والشرح اذا اطلب منه فتمه) ويصير بذلك مختارا للفداء (عبارة الروض الا ان
كان منع منه فهذا اختيار للفداء فيفديه أو يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح في
جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجناية مع

تسليمه يرد بانه لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء)
بالقول اذا لم يحصل بفعل كوطه الامه (فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) لبيع لأن اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من
بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جرمه وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع متأخر تاخر اضر المجنى عليه والسيد أموال غيره فيلزم بالقدام حذر من ضرر المجنى عليه ذكر ذلك
البقي (ويقدى أم ولده) حتماً لمنعه يبعها (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بدمتها خلافاً للركشي بل بدمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

وان تأخر الاحبال عنها
كما اقتضاه اطلاقهم ومحل
ان منع يبعها يوم الجناية
والا فالنفوت ائنا وقع
بالاحبال المتأخر فليعتبر
دون ما قبله كما بحث و يفرق
بينه وبين المنع من يبعها فيما
مر من المنع ليس مفقوداً للبيع
فلم يمتد من الارش قطعاً
لامتناع يبعها (وقيل) فيها
(القولان) السابقان في
الغن لجواز يبعها في صور
ومن ثم لو جاز لكونه
استولدها مرهونة وهو
معسر لم يجب فداءها بل
يقدم حق المجنى عليه على
حق المرتين ومثلها فيما
ذكر الموقوف والمندور
عتقه ومران نحو الايلاد
بعد الجناية ائنا ينفذ من
الموسر دون المعسر
(وجناباتها كواحدة في
الاطهر) فيلزم للكل فداء
واحدلان الاستيلاء بمنزلة
الاتلاف وهو لو قتل الجنائي
لم يلزمه الاقيمة واحدة
يقسمها جميع المستحقين
فهي كذلك بالاولى فيشترك
المستحقون فيها بقدر
جناباتهم ومن قبض ارشاً
حوصل فيه كغير ما اقلست
اذا اقتصموا ثم ظهر غيرهم
وكلما تجددت جناية تجدد
الاسترداد فاذا كانت
قيمتها الفا وارش الجناية

الف أخذها المستحق فاذا جنت ثانياً الارش ألف استرد خمسة ياخذها المستحق فاذا جنت ثالثاً الارش ألف استرد من كل أو
ثلث ما معه وهكذا الف وارش الجناية الاولى خمسة فاخذها ثم جنت والارش الف استرد خمسة الباقية عند السيد وثلث الخمسة التي
اخذها الاول (فصل) في النقرة (في الجنين) الحر الموصوم عند الجنائية وإن لم تكن امه معصومة عندها ذكر اكلان ونسبها او تمام الحلقة
يفسخ القيد ويسله لبيع وقوله وكذا امتنع أي الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أي بعد الرجوع
(قوله يتأخر) أي ائنا لم يمتد من رغبت في شرائه اه عش (قوله والسيد الخ) الواحية (قوله فيلزم)
ببناء المفعول من الا لازم (قوله من ضرر المجنى عليه) أي بتأخير البيع (قوله ذكر ذلك البقي) عبارة الهاية
والمفتي كما ذكره البقي اه وقضية صنيع الثاني ان المشار اليه بذلك قوله وكذا ونقصت إلى هنا
(قول المتن ويقدى) بفتح اوله اه مفتي عبارة عش عن سم على المنهج والجبري عن الشويري يقال فداءه
إذا دفع مالاً واخذ رجلاً واقدى إذا دفع رجلاً واخذ مالاً وقادى إذا دفع رجلاً واخذ رجلاً (قوله
حتماً) أي وان ماتت عقب الجناية بقية معنى (قوله عنها) أي الجناية (قوله كاقضاه اطلاقهم) اعتمده
الهاية (قوله) ومحل اه اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أي وقت الاحبال
(قوله كما بحث) أي في شرح البهجة معنى (قوله بينه) أي الاحبال المتأخر (قوله وبين المنع من يبعها)
أي حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أي في شرح وفداءه بالاف من قيمته وتقدم
هناك عن السيد عمر ما يفيد انه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فله يعتبر) أي وقت المنع (قوله ومن
الارش) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل في النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة
المفتي وعميرة وعمل وجوب فداها على السيد إذا امتنع يبعها كاقضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أي أم الولد وكان الانسب تأخير ما ذكره في شرح وجناباتها الخ كافي المفتي
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الوارث وله تركه فقيل يلزم الوارث فداءه و ترد فيه صاحب العباب
اه عش ومرعاه عش اعتمد الاول وعبارة الجبري ما كان الوارث موقفاً ميتاً وله تركه في الجر جانيات
ان الفداء على الوارث زبدي فان لم يكن تركه في كسبه او على بيت المال ان لم يكن كسب حر رجلي اه (قوله
والمندور عتقه) واما المكتاب فذكر المصنف جانيات في باب الكتابة اه مفتي (قوله ان نحو الايلاد)
أي كالوقفاى والنذر اه عش (قوله وهو) أي السيد لو قتل الجنائي أي جناية متعددة (قوله فبي
كذلك) استثنى البقي من ذلك ام الولد التي تباع بان استولدها وهي مرهونة وهو معسر إذا جنت جناية
تتعلق برقبته فان حق المجنى عليه يقدم فلا يكون جناباتها كواحدة لانه يمكن يبعها بل هي كالغن يجنى جناية
بعد اخرى فيأتي فيها التفصيل المار اه مفتي (قوله استرد الخ) أي المستحق الثاني (قوله وثلث الخمسة
الخ) أي يصير معه ثلثا الف ومع الاول ثلثها يقوم معنى (قوله الباقية عند السيد) أي بعد اخذ الاول
ارش جنابته الذي هو خمسة

الف أخذها المستحق فاذا جنت ثانياً الارش ألف استرد خمسة ياخذها المستحق فاذا جنت ثالثاً الارش ألف استرد من كل أو
ثلث ما معه وهكذا الف وارش الجناية الاولى خمسة فاخذها ثم جنت والارش الف استرد خمسة الباقية عند السيد وثلث الخمسة التي
اخذها الاول (فصل) في النقرة (في الجنين) الحر الموصوم عند الجنائية وإن لم تكن امه معصومة عندها ذكر اكلان ونسبها او تمام الحلقة

اومسلا او ضدكل ولكون الحبل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الخيار واصلا يياض في

وجه الفرس واخذ بعض
العلماء منها اشتراط يياض
الريق الا في وهو شاذ
ولما يجب (ان انفصل
ميتا بجنابة) على امه الحية
تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد
او طلب ذي شوكة لهما ولو لم
عندها كما مر او تجويع
اثر اسقاطا بقول خيرين
لانحو لطمة خفيفة (في
حياتها او) بعد (موتها)
متعلق بانفصل لا بجنابة الا
على ما قاله جمع من انه لو
ضرب ميتة فاجهضت
ميتا لزمته غرة لكن قال
اخررون لا غرة فيه وادعى
المالودي فيه الاجماع
ورجحه باليقين وغيره لان
الاصل عدم الحياة بقربضا
فالظاهر موته بموتها ولا عالم
تختلف الغرة بذلك كونه
وانوته اطلاق خبر
الصحيحين انه صلى الله عليه
وسلم قضى في الجنين بغرة
ولعدم انضباطه فهو كالجن
في المصراة قدره الشارع

بصاع لذلك وخرج بتقيد
الجنين بالعصمة ما لو جنى
على حرية حامل من حرق
او مرتدة حملت بولد في حال
رديها فاسلت ثم اجهضت
او على امه الحامل من غيره
فنفقت ثم اجهضت والحل
ملكه فانه لا شيء فيه لا هداره

او مسلا) الاولى حذفه لما رافعا عن المعنى (قوله او ضدكل) افاد ان الكافر غرة وهو كذلك غاية ان
الغرة في المسلم تساوي نصف عشر الدية وفي الكافر تلك غرة المسلم كما ياتي اه عش (قوله والاجتنان
الاستتار ومنه الجن) اعتراض بين الجار ومعلقة (قول المتأخر) (فرع) من معه طعام ذو راحة يؤثر
الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك سحلا وجب عليه ان يدافع منه لهما ما يمنع الاجهاض ان طلبت
وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع بما يخالف ما لا يعلم حال الطعام
او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الراحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن
لوعلت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه
ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الركاب مع
الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) اي في الاصل وقوله واصلا الخ اي قبل هذا الاصل اه رشدي
(قوله يياض الخ) اي فوق الدرهم اه عش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاة
الفا كبا في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه معنى (قوله فيه) اي الانفصال (قوله ولو نحو تهديد
الخ) كان يضربها او يوجر هادوا او غيره فتلقي جنينا اه معنى (قوله كافر) اي في اوائل باب موجبات
الدية (قوله او تجويع الخ) عبارة للمعنى كان يمنعها الطعام او الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة
تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اي ولو بتجويعها نفسها او كان في صوم واجب وقوله خيرين
اي رجلين عدلين فلو لم يوجد او وجدوا واختلفا فينبغي عدم الضمان لان الاصل براءة الدالة فلا يكتفي اخبار
النساء ولا خبر غير العدل وقوله لانحو لطمة يحترز قوله تؤثر فيه عادة اه عش (قوله جمع) عبارة للمعنى
القاضي ابو الفليب والرواني اه (قوله لكن قال اخر الخ) عبارة للنهاية لكن المتمدن رجحه باليقين
وغيره وادعى المالودي الخ عبارة للمعنى وقال البغوي لا شيء عليه به قال المالودي وادعى فيه الاجماع
ورجحه باليقين ولم يرجع الشيخان شيئا اه (قوله وبفرضا) اي حياة الجنين (قوله بموتها) اي بموت امه
قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اي الجنين (قوله انه عليه السلام قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به
انظرا لقرري الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على
ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حج وقد يجاب بان الاستدلال بالناس ليس بمجرد الحديث بل به
مع ما فهمه الصحابة من وروده في جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه عش (قوله بصاع) اي من التمر
(قوله لذلك) اي لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اي من مرتدة او غيره لكن بزنا ولو لم يكن في اصوله مسلم
من الجانبين في الاولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله والحل ملكة) اي السيد الجاني (قوله
لا شيء فيه الخ) اي الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اي العصمة وقوله لها اي للام (قوله جنينها
الخ) اي الجنين عليها (قوله في الاولين) هما قوله حرية او مرتدة اه عش (قوله ولغيره) عطف على مسلم
والضمير للسيد الجاني على ملكه (قوله في الاخرية) هي قوله او مملوكة اه عش (قوله لا شيء فيه) اي

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذو راحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك سحلا وجب
عليه ان يدفع منه لهما ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم
لا يجب عليه الدفع بما يخالف ما لا يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الراحة
فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لوعلت هي في الحال ولم تطلب حتى اجهضت
فليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة
على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الركاب مع الضمان (قوله لكن قال اخرن لا غرة فيه) كتب
عليه مر (قوله اطلاق خبر الصحيحين انه عليه السلام قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما تقرر
في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردودا لايامه انه لو جنى على حرية او مرتدة او مملوكة جنينها مسلم في الاولين او لغيره في الاخرية

لاشيء فيه وليس كذلك لعصته فلا نظراً لهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها
تخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع ٥) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فخرج آخر

رقبته قبل انفصاله قتل به على
المعتمد لثبوت استقرار
حياته (ولا) ينفصل ولا
ظهر بعضه (فلا غرة) وإن
زالت حركة البطن وكبرها
لعدم ثبوت وجوده ولا
لإيجاب مع الشك (أو)
انفصل (حياً) بالجناية على
أمه (ويبقى زماناً بلا الم ثم
مات فلا ضمان) لأن الظاهر
موته بسبب آخر (وإن مات
حين خرج إى تم خروجه
أو دام الله) وإن لم يكن به
وورم (فانت دية نفس)
فيه إجماعاً لثبوت حياته وإن
لم يستهل لأن الفرض أنه
وجد فيه إماراة الحياة
كنفس وأعضاء تدعى
وقبض يدوسها وحيث
لا فرق بين انتهائه لحركة
المدبوحين وعدمه لأن حياته
لما علت كان الظاهر موته
بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصال
لدون ستة أشهر وإن علم أنه
لا يعيش فن قتلوه وقد انفصل
بلا جناية قتل به كقتل
مريض مشرف على الموت
فإن انفصل بجناية وحياته
مستقرة فكذلك ولا أعور
الثاني فقط ولا عبرة بمجرد
اختلاج ويصدق الجاني
بيمينه في عدم الحياة لأنه
الاصل وعلى المستحق البينة
(ولو القت) المرأة بالجناية
عليها (جنينين) ميتين
(ففرتان) أو ثلاثاً ثلاث

الجنين جواباً لـ (قوله لعصته) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لهدارها) أي الام (قوله على مامر)
أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتاً معني (قوله ومات) قال في الرض ولو علم موته تخرج
رأس ونحوه فكان لئلا يفتقر إلى شرحه سواء جنى عليها بعد خروجه رأسه أم قبله سواء مات الأم أم لا
لتحقق وجوده وذكر الاصل موت الام تصويراً لا تقيداً به سم (قوله لتحقق وجوده) إلى الفرع في
المعنى لا لقوله وحكى عن النص أنه كتعدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي
بعد أن ضرب أمه كإبائتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن
قد ينافيه قوله لثبوت استقرار حياته وكذا ينافيه قوله لا في فن قتلوه وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن
مفهومه من فن قتلوه وقد انفصل بجناية لا يقتل به وبانفصاله في هذه بجناية فليتام أم عرش (قول المتن فلا
ضمان) أي على الجاني سواء أزال أم الجناية عنه أم قبل القاتلة أم لا نهاية ومعني (قوله أي ثم خروجه) أخرج
مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فخرج شخص لزمه القود أو الدية أو
فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الفرة أو بعده فالدية أهمل على حجج لينظر الفرق بين مالومات قبل
تمام خروجه حيث وجبت الفرة وبين مالومات أخرج رأسه ثم صاح فخرج آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص
مع كون جناية قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ماتت جناية على ما لصاح بزل منزلة الجناية على
المنفصل تنظيلاً على الجاني بأقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه
فالجنين ليس مقصوداً بها تخفيف أمره أم عرش (قوله وإن لم يستهل لأن) هذا راجع للمدبوحين فقط
كما هو صريح صنيع المعنى (قوله وحيث) أي حين يثبوت حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق
(قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلا يسقط بذلك عرش ورشدي (قوله فن قتل) أي الجنين
المنفصل جابدين ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به أم عرش (قوله والأي) وإن لم يكن حياته
مستقرة عبارة المعنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له مالومات على أمه لا شيء
على الجاني إلا التزبراه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله
وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني بيمينه الخ) ولو أقر بجناية أو أنكر الاجهاض أو خروجه حياً صدق المسكر
بيمينه وتقدم بيته الوارث ويقل هنا أي في الاجهاض وفي أنه انفصل حياً التمسوا على أصل الجناية رجل
وأمر أن كان قاله الماوردي وإن ادعى أن الاجهاض أو موت من خرج حياً بسبب آخر فإن كان الغالب
بقاء الام إليه صدق الوارث ولا فلا ويقل رجل وأمر أن نظير ما مره نهاية ياتي عن المعنى والاسنى
ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو القت جنينين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الفرة كافي
الدية معني وروض (قوله ميتين) إلى قوله فإن القتة ميتا في النهاية لا لقوله وحكى عن النص أنه كتعد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات
ولم ينفصل) قال في الرض ولو علم موته تخرج رأس ونحوه فكان لئلا يفتقر إلى شرحه سواء جنى عليها بعد
خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أيضاً لم لا لتحقق وجوده وذكر الاصل موت الام تصويراً لا تقيداً
به (قوله أي ثم خروجه) خرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه
وصاح فخرج شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الفرة أو بعده فالدية
أم (قوله أيضاً أي ثم خروجه) أخرج مالومات حين أخرج رأسه فقط أو دام أمه فقات (قوله أو متعدداً
من ذلك) قال في شرح الرض وظاهره أنه يجب للمعدن الثالث فأكثر حكومة أمه وخالفه شيخنا الشهاب
الرملي فقال لا يجب غير الفرة أمه ووجهه ظاهره فإن الفرة بمنزلة الدية فكذلك لا يجب للجملة غير الدية وإن
كثرت ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجناية ثم الجملة لا يجب للجملة غير الفرة وإن كثرت ما فيها

الراس

وهكذا تعلق الفرة باسم الجنين أو ميتاً وحياتاً
فانت فرة في الميت ودية في الحي (أو) القت (يدا) أو رجلاً أو راساً أو متعدداً من ذلك وإن كثرت ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فقرة) واحدة للعلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدبان بالجناية وتعدما ذكر لا يستلزم تعدده فتدو جدر اسان لبدن واحد نعم او ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان محال وحكى عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا

الرأس (قوله و مات الام) عطف على ألفت بدا الخوسيد كبحترزه بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فقرة) وظاهره انه يجب للعوض الزائد حكمة اهمنى وفيه سم بعد ذكر مثله عن شرح الرض ما نصو مخالفه شيخنا الشهاب الرملى قال لا يجب غير الفرة ووجه ظاهر فان الفرة منزلة البدية فكما لا يجب للجملة غير البدية وان كثر ما فيها من الأبدى والارجل وان تلفت أو لا بجنائته ثم الجملة كذلك لا يجب للجملة غير الفرة وان كثر ما فيها بما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو البدن وحكمه للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل اه أقول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة الشاب الرملى في عدم وجوب الحكومة للعوض الزائد (قوله بان) أى انقطع ادمش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعى رضى الله تعالى عنه أخبر بأمر أهل طارأسان فكسها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمنى زاد عرش عن الديرعى على ذلك وان امر أو ولدت ولدها رأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكس سكس بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلولم يكن الرأس فجميع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمنى (قوله تعددت) أى الفرة قوله بعده أى البدن ادمش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقراء هو المعمول به حتى يتحقق خلافه اه رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة (قوله فان ألفت الخ) أى بعد القاء البدن الاندمال اهمنى (قوله ميتا) اما إذا تلفته حيا حكمه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم ومعنى (قوله وانتمحق اثرها) كان المراد بانتمحق أثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين اسم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القائمة بأكمل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) أى لان الظاهر ان اليد مبانة منه اهمنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التى ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانتمحق أثرها اهمنى (قوله أى اربع) الى الفرع فى التباية (قوله أى اربع منهن) وحضورهن منوط بالجنحى عليهن ولو احضرهن ولو من مسافة بعدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه ادمش (قول المتن فيه صورة الخ) (فائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمنى (قوله ولونحو عين الخ) أى اواصب او ظفر اهمنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء الطفلة بعد استقرارها في الرحم فراجع اه سم (قوله فى الكامل) الى قول المتن والاصح فى النهاية الاما سأنبه عليه (قوله فى الكامل) أى بالحريه والاسلام والذكور (قوله كاتقضى) الى قوله وبفارقى المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه عليه السلام قضى فى الجنين بغرة عبد او امه معنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة فى ذلك الى الغارم وبجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمنى (قوله وبحث الزركشى الخ اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

ما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو البدن وحكمه للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله و مات الام) بخلاف ما لو عاشت وسياق (قوله وجبت حكومة فى البدن لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب فى الجنين شيء (قوله وانتمحق اثرها) كان المراد بانتمحق اثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين وقوله الا فى هذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليدا موته بعده يقتضى عدم دخول واجب البدن فى الغرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه فى دية فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الغرة فى الكامل وغيره (عبد او أمه) كما نطق به بالخبر بخيرة الغارم للمستحق وببحث الزركشى ومن تبعه أخذنا من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكرا ولا أنثى أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنوة تعيب كافر في البيع (عيز) بلغ سبع سنين على مانص عليه في الام واعتمده البلقني فلا يلزم قبول غيره لانه لا احتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٢) لخلل والفرقة الخيار ومقصود ما جبر الخل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما ترق فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كاملة حامل وخصي وكافر بمحل نقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانهما حق آدمي لو حفظ فيه مقابلة ما فات من حقه فقلب فيها شائئة المالية فائق فيها كل ما يؤثر في المال وهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز عن شيء من منافع (هرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الفرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشر دية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجحاض

عبارة النهاية والديمري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للبعني وخلفا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقني لها تبع للنص جرى على الغالب اه (قوله على مانص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز ومقصود ما هي المقصود بالفرقة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه عرش (قوله لانه) أي غير المذكور (قوله مطلقا) أي بمنزلة اه عرش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافر يتمتع وطؤها وتجسده ونحوه اه معنى (قوله نقل الرغبة) أي الكافرية اه في ذلك الخل اه معنى (قوله لانه) أي الملعوب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله متبينة على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقا ادبيا (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حج وقديفغ النظر بانه اذا عجز بغير الهرم كان معيبا بما تشاء العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء الملعوب اه عرش (قوله بخلاف ما اذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال عرش قوله بخلاف الكفارة لعدم اجزاء الهرم هنا ثم اه وقال الرشيدى قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزبائدي على شرح المنهج ان يفسق قلم اذا الفرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سيق (بان صار كطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن انما افاد التفصيل في الهرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل بشرط عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه ضرر بعجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الفرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية الا لقوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سانه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ما كانه على اللغة القليلة اه سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه عرش (قوله فعشر دية الام) وتفرض مسئلة اذا كان الاب مسلما وهي كافرة اه عرش (قوله والتعبير به) أي بعشر دية الام وقوله أولى أي لشموله لولد لان انا اه رشيدى (قوله في الكامل) أي بالحريه والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجحاض وظاهره ولو بعد الجنابة وهو ظاهر لانه معصوم في حال الجنابة والاجحاض وما كان معصوما في الحالين فالعبرة في قدر ضما نيه بالانتهاء اه عرش (قوله فرضت مثله) بتأمل فان الظاهر فرض اه سيد عمر اقول وتعبر المنهج والنهاية كتعبير الشارح ووجه بان الاولى كأمرا انفا اعتبار دية الام بفرض دينها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره وقوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم أي فكان اجماعا اه معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنابة كأمرا أي في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى الا لقوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) ليرى الشارح المحلى الذي فقدت منه هو مساة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد ابل الدية انه هنا مساة القصر اه عرش (قوله الا لاكثر الخ) أي او الاما يساوى دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أو لو غير متناول اه عرش (قوله عشر دية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقني لها تبع للنص جرى على الغالب مر (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن انما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل بشرط عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذالاب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبرة كإروى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم باعتبار قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجنابة شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجحاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر اول الباب (فان فقدت) حسا أو شرعا بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الاب فان كان

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما ترق فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كاملة حامل وخصي وكافر بمحل نقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانهما حق آدمي لو حفظ فيه مقابلة ما فات من حقه فقلب فيها شائئة المالية فائق فيها كل ما يؤثر في المال وهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز عن شيء من منافع (هرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الفرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشر دية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجحاض بأن أسلست أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد بين كناية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيه رقيق

كاملا (خمس أبعرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (فعلية) (للفقد) تجب (قيمتها) بالغمة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الحسن تؤخذ حقة ونصف وجدة (٤٣) ونصف وخلفنا فان فقدت الابل

فكأمر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المخصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وفقد بدل الدية في كفارة جماع النسل لأن البدل ثم لا اصاله له بخلاف هنا (وهي) أي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو تسببت الام لا جاحض نفسها كان صامت أو شرب دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعدد) الجناية بان قصدها بما يجزئ غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلة بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصور له لوقوعه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم تجب فيه قود وان خرج حيواته (والجنين) المصوم (اليهودي أو النصراني) أو المتولد بين كنانتي ونحوه (وقيل كسمل) لعدم الخبر (وقيل هدر) لتعدد التسوية والتجزة وتنازع الأذرع في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والأصح) انه يجب فيه (غرة كسمل غرة مسلم) قياسا على البدق في الجحوى ونحوه ثلاث عشرة غرة مسلم عطف على الجنين أول الفصل

عارة النهاية نصف عشر دية الابل وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر أي لما مر ان التعبير بعشرية الام أولى (قوله كاملا) أي بالحري والاسلام (قوله) لا يشترط بلوغها نصف عشر الدية أي بل متى وجدت سليمة مميزا وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر أي اطلاق العبد والامة في الخبر اه معنى (قوله فعلية) أي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) أي الغرة (قوله بالغمة ما بلغت) أي كما لو غصب عبدا فأت (نتبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاتياض عن الدية اه معنى (قوله) وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت هذا غير مكررم قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لأن ذاك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشدي (قوله) فكأمر في الدية أي فتجب قيمتها سم ورشدي وعش عبارة المغنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كافي فقد أبل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود نتيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاتياض عن الدية اه (قوله) لأنها الاصل أي الابل (قوله) عند فقد المخصوص عليه أي العبد والامة اه سم (قوله) وبه يفرق أي اصاله الابل في الدية (قوله) وفقد بدل الدية الخ أي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حجج اه عش أي في الحجج من انه ان يجز عن البدنة فيقرة فان يجز فسبح من الغنم فان يجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان يجز صام بدد الامدادا ياما (قوله) كان صامت أي ولو صاموا اجاباه عش عبارة المغنى ولو دعتا ضرورة إلى الشرب دواء فينبغي كإقال الزركشي أنها لاتضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجاحض فاذا فعلته فاجهضت تضمن كإقاله الماوردي لأنها قاتلة اه (قوله) والغرة على عاقلة الجاني وكذا دية الجنين عليهم إذا انفصل حيائهم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصره على العاقلة يقتضى تحمل عصبته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على ما مر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان تلفت العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله) بأن قصدها أي الحامل (قوله) في أي الجنين والجناية عليه (قوله) والمذهب عدم تصوره أي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ وشبه عمد لتوقفه أي العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل ألا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم أي من أجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه أي الجنين قود الخ لأنه إنما يجب في العمد اه معنى (قوله) ومات الأنسب فات بالفاء (قول المتن اليهودي أو النصراني) أي بالتبع لا يوجبها الجنين الحربي والجنين المرتد بالتبع لا يوجبها فدران اه معنى (قوله) في وجود هذا الوجه أي وقيل هدر وتحرير ما قبله أي قيل كسمل (قوله) أنه يجب فيه أي في الجنين المذكور (قول المتن كسمل غرة مسلم) وهو بعير وثلاثا بعير اه معنى (قوله) وفي الجحوى الخ عطف على قوله فيه (قوله) ونحوه أي كما بدون ونحو شمس وزنديق وغيرهم لأن أماننا (قوله) ثلاث عشرة الدية الخ عبارة المغنى ثلاث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث بعير اه (قوله) بالجر إلى قوله ويدخل في النهاية (قوله) بالجر عطف على (الجنين) تقدير الجنين هنا إنما يناسبه العطف على وصفه أي الحرف فامله اه سم (قوله) والتقدير فيه عشر قيمة اه أي على آخره والريق قوله قياسا إلى قول المتن وتحمله في المغنى (قوله) وسواء فيه الخ أي الجنين (قوله) والائتي عبارة المغنى وغيره اه (قوله) وفيها أي الام عطف على فيه (قوله) وغيرهما أي كالدبيرة اه معنى (قوله) ان كانت هي أي الام (قوله) لم يجب فيه أي فيما اذا كانت هي الجانية الخ (قوله) أي السيد

(قوله) فكأمر في الدية أي فتجب قيمتها (قوله) عند فقد المخصوص أي العبد أو الامة (قوله) وفقد بدل الدية في كفارة جماع النسل حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه (قوله) بالجر عطف على (الجنين) تقدير الجنين هنا إنما يناسب العطف على وصفه أي وصف الجنين بالحكمة أي الحرف فامله

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة اه) قياسا على الجنين الحرفان غرته عشر دية اه وسواء فيه الذكر والائتي وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجاض) لانه وقت الاستقرار والاصح كما في أصل الروضة اعتباراً أكثر القيم من يوم الجنابة إلى الاجاض مع تقدير اسلام الكافرة وسلامة المعية ورق الحرة بأن يعتقها مالكوها الجنين لاخر بنحو وصية وذلك تغليظ عليه كالغاصب مالم ينصل حيائهم يموت من أثر الجنابة والا ففيه قيمة يوم الانفصال قطعاً والقيمة في القن (لسيدها) ذكر لان الغالب أن من ملك حلاً ملك أمه فالراد مالكة سواء أكان مالكة أم غيره (فان كانت) الام الفتنه (مقطوعة) أطرافها يعني زائلها ولو خلقه وهذا مثال والا فإلذار على كونها ناقصة (والجنين سليم) أو هي سليمة والجنين ناقص (قومت سليمة في الاصح) لسلامته أو سلامتها وكالو كانت كافرة وهو مسلم تقوم مسلمة ولان نقصه قد يكون من أثر الجنابة والاتق الاحتياط والتغليظ (وتحمله) أى يدل الجنين القن (العاقلة في الاظهر) لمامرتها تحمل العبد ويدخل أرش الالم لا الشين في الغرة

(قوله عليه) أى الجنين (قوله وقت الاستقرار) أى استقرار الجنابة (قوله والاصح) كالأخى اخلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجنابة مطلقاً سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه معنى (قوله بأن يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً اه سم (قوله لاخر) أى لغیر مالک الالم (قوله وذلك) أى اعتبار أكثر القيم (قوله مالم ينصل) الخ ارجع لقول المصنف والرفيق عشرين اه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المعنى هذا كله إذا انفصل ميتا كما علم من التغليل السابق فان انفصل حياً ومات من اثر الجنابة فان فيه قيمة يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشرين قيمته اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا ففيه قيمة الخ) أى تمام قيمته أى الجنين يوم الانفصال عش ومعنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أى تمام قيمة الجنين يوم الانفصال اه عش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أى مالک الحل (قوله وهذا) أى كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أى ولو بيعت في غير الاطراف اصلاً اه رشيدى (قوله او هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أى فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيسار من الاعتبار بالسلم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا ما أخذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أو مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البيهقي فقال اما لو كانا معينين فنقض الام سليمة أيضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم مالوكا نا معينين (قوله لما رآه) أى في الفصل الثاني من هذا الباب (تتمه) سقط جنين ميت قادعى ورأته على انسان انه سقط بجنائيه وانكر الجنابة صدق بيمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشهاد رجلين فان أقر بالجنابة وانكر الاسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق ايضاً وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة النساء لان الاسقاط ولادة وان أقر بالجنابة والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنائيه نظر ان اسقطت عقب الجنابة أو بعد مدة يغلب بقاء الالم إلى الاسقاط صدق لوارث يمينه لان الظاهر معه والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنها لم تزَل متألماً حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط المتولى المدة المتخللة بما يزول فيها الم الجنابة واثراً غالباً وإن انفقا على سقوطه بجنائيه وقال الجاني سقط ميتاً فالواجب الغرة وقال الوارث بل حيا ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه من استهلاكه وغيره وقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلاك لا يطلع عليه غالباً إلا النساء ولو أقام كل بينة بما يدعيه فينبه الوارث اولى لان معها زيادة علم اه معنى وروى مع شرحه

(قوله بأن يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً (قوله أيضاً بأن يعتقها مالكة والجنين لاخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوى بأن عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان الجنين كافراً أو هي مسلمة وحررة إذا كانت رقيقة وهو حر مردود بأن الاول مردود بشرع والثاني لا يتأتى لان الواجب في الحراى وان كانت امه رقيقة الغرة لا عشر القيمة فثل مدين لا يرد انتهى وصرح في شرح البيهقي مضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص) قومت سليمة في الاصح قال في الارشاد لان نقص انتهى أى فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيسار من الاعتبار بالسلم منها وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا ما أخذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أم مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البيهقي فقال اما لو كانا معينين فنقض الام سليمة ايضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد) تدارك ما فرط من التقصير وهو الخط الذي لا يتم فيه ترك الشئ مع خطر النفس (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربي الذي لا أمان له والجلاد الذي لم يعلم خطأ الإمام أجماعاً للآية ويجب الفور في العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركاً لأثمها بخلاف الخطأ يخرج بالقتل معاداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وإن كان القاتل) المذكور (صيا ٤٥) أو مجنوناً (لأن غايته قطعها لانه خطأ

وهي يجب فيه) وإنما لم يرد
كفارة وقاع رمضان لأنها
مرتبطة بالتكليف وليسان
أهلها بها بالأزهاق احتياطاً
للحياة فيقتل الولي عنها
من مالها فإن فقد فصاماً
وهما يريان أجرهما وكذا
من ماله إن كان أباً أو جداً
وكذا وصي وقيم وقديل
لها القاضي التليك (وعدا)
فيكفر بالصوم (وذيما) قتل
مسلباً أو غيره نقض العهد
أولاً ومعاداه ومستامناً
ومرئداً ويتصور اعتاق
الكافر للسلم بأن يرثه أو
يستدعي عتقه ببيع ضئ
وسفهاً ولا يجوز تغيره عتق
الولي عنه أن يسر (وعامداً)
كالخطيئة بل الولي لانه أوجب
إلى الجبر ولما في الخبر الصحيح
من إيجابها بقتل استوجب
صاحبه البار وهو لا يكون
الاعداء (وشبهه) (ومخطئاً)
إجماعاً ولم يتعرض لشبهه
العمد لانه معلوم ماذ كره
لاخذه شبهاً منها وما ذواله
من المقتول (ومقتبياً)
ككره وأمره لغير ميز
وشاهد زور وحافر عدواناً
وأن حصل التردى بدموت
الحافر فالمراد بالتسبب
ما يشمل صاحب الشرط أما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد) إلى قول المتن وصائل في النهاية لا أقوله إجماعاً وقوله وشبهه وقوله
ولما في الخبر إلى المتن وما سابه عليه (قوله وهو) أي التقصير (قوله غير الحربي الخ) صفة القاتل
(قوله والجلاد) عطف على الحربي (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله معاداه) أي من
الأطراف والجروح أه معنى (قوله فيه) أي فبا عد القتل (قوله لانه) أي معاداه أي الكفارة
فيه (قول المتن صيا) أي وإن لم يكن ميز أو تقدم إن غير المميز لوقت بامره غيره ضمن أمردوه فهو قضيتان
الكفارة كذلك كانه عليه الأذرع أي نهاية قال عرش قوله كانه عليه الخ معتمداً (قوله وإنما لم يرد
كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز أه رشدي عبارة عرش قوله لأنها مرتبطة بالتكليف
الخ قد يقال لأحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج
للجواب عنه أه (قوله لأنها) أي هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدور عبارة النهاية في المدارع أنها على الأزهاق
أه (قوله فيقتل الولي) إلى قوله وعكسه في المعنى لا أقوله ومعاداه ومستامناً مرئداً أو قوله ولا يجوز ثم إلى المتن
وقوله وأشبهه وقوله نعم إلى المتن وقوله لم يرد إلى المتن (قوله فيقتل الولي الخ) أي سواء كانت الكفارة على
الغورام على التراخي وهذا هو المعتمد كأي دل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه
فاذ كره الشيخ في باب الصدق ضعيف أه رشدي (قوله فإن فقد) أي مالها (قوله فصام الخ) عبارة النهاية
وصام الصي المميز أجزأ أه وزاد المعنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على أن صومه لا يبط
بطريان جنونه ولا لم تتصور المسئلة أه (قوله وكذا من ماله) أي يعتق عنها من مال نفسه فكانه
ملكها ثم ناب عنها في الاعتاق أه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) أي يتقن عن الصي والمجنون
إذا قبل القاضي تملكها عن الصي والمجنون فيدخل في ملكها ويصير من جملة أموالها فيعتقان
عنها بولايتها عليها (قوله وقديل الخ) أي فلا ينقض اعتاقها عن موليتها لأن تولى الطرفين خاص
بالأب والجد أه عرش (قوله لها) أي للصي والمجنون وقوله التليك أي تملك الوصي والقيم (قوله)
قتل مسلماً أو غيره الخ) عبارة المعنى ولا فرق بين أن يقتل مسلماً وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم أو لا وذا
ويتصور اعتاقه مسلماً في صورته أن يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لمسلم أعنت عبدك عن كفارتك أه
(قوله وسفهاً) عطف على صيا (قوله وهو الخ) أي استحباب النار (قوله لانه الخ) أي ولأن الخطأ يطلق على
شبه العمداً كإتي (قوله ماذ كره) وهو قول المصنف وعامداً ومخطئاً (قوله وما ذونا) أي في القتل فهو عطف
على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم أوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة أه معنى
(قوله لعدم التزام الأول) أي الحربي وقوله ولأن الثاني أي الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير أه عرش
(قوله معصوم عليه) أي على القاتل (قوله أول الباب) أي كتاب الجراح أه سم (كعامداً الخ) مثال لنحو
الذي (قوله بالنسبة لئله) أي في الأعداء وإن لم يكن بصفته كالزاني المحصن إذا قتله تارك الصلاة وعكسه فعليه
الكفارة أه عرش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه أه معنى (قوله لا بد فيه من إذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وإن كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصدق من عدم
جواز اعتاقه عن الصي حله بعضهم على ما إذا كانت على التراضي وما هنا على ما إذا كانت على الفور أو على
ما إذا كان العتق تبرعاً والجواز على الواجب مر (قوله أول الباب) أي كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربي الذي لا أمان له والجلاد القاتل بامر الإمام ظلالاً وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الأول ولأن الثاني سيف الإمام وآلة
سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وإن لم يجب فيه قود لاداية في صورته السابقة أول الباب لقوله تعالى فإن كان
من قوم عدو لكم الآية أي فيهم وذئ كعامداً مستامن كافي آخر الآية كره تدبان قتله مر مثله لما مر انه معصوم عليه يقاس به بخوزان حصن
وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لئله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لا هادهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدية (وجنبت) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك لان الكفارة حق لله تعالى (ونفسه) فخرج من تركته لذلك ايضا ومن ثم هو دكر الزاني المحصن لم يجب فيه على ما استظهره شارح انهم يقتل نفسه كالمقتل غيره اذ ائتمار على الامام (وفي) قتل (نفسه وجه) انها لا تجب فيها كالا ضمان ويرد موضوع الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امرأة) وصي حريين وان احرما لانه ليس لعصمتها بل لتفويت ارقامهم على المسلمين والصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدارهما بالنسبة لانهما حيثنذ (ومقتض منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لانه مهدر بالنسبة اليه وان اثم بتفوت يقتضي غير هو لا يجب على عاتن (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعد ملكا عادة على أن التأثير يقع عند هدارها حتى بالنظر للظاهر

الامام) أى قبل القتل سم اه عش (قوله ولا اوجب كالدية) قال في شرح الروض بناء على ما ياقم من ان المغلب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البايين اه سم (قوله لذلك) اى لانه ادى معصوم (قوله لم يجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره لانه لا منزلة قتل مثله له والاوجب فليتامل وجه التزليل سم على حج وجه التامل الذى اشار اليه ان معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فقدمها بخلاف لما قد مفي التيمم من ان الزاني المحصن معصوم على نفسه فيشر بالماء لعكسه ويقيم اه عش (قوله على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وبارة المغنى كما قال الزركشى اه (قوله وقلته غيره اذ ائتمار على الامام) اى فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله لانه) اى المنع من قتله اه معنى (قوله قتلته من صال) الى قوله على ان التأثير في المغنى الا قوله وان اثم الى ولا يجب والى قوله ووجب ذلك بعض العلماء في الهاية الا قوله وقل وركيه وقل ماذا كره (قوله من صال عليه) وكان ينبغي ابراز الضمير اه رشدي اى لجرى ان الصلة على غير من هى له (قوله لا هدارهما) اى الباغي والصائل اه عش (قوله ولو لبعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل ابيهم قاله المتولى وخالفه ان الرفعة وقال الزركشى انه المتجه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقي وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصريح صنيع الشارح كالهاية حل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقي (قوله ولا يجب على عاتن) اى الكفارة كالا يجب قتل قود لاديه عليه ومثل العاتن الولي اذا قتل بحاله فلا شىء عليه معنى وعش (قوله وقل تنبعت) عبارة النهاية من ثم قيل الخ وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله وبديه) اى كفيه فقط دون الساعد وقوله داخل ازاره اى ما بين السرة والركبة اه عش (قوله اى ما يلي جسده) كذا في الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما لى ازاره بما اه (قوله واذ اطلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير في المعيوب وطلب منه اى لافيه نظر والاقرب الثاني لعدم تحقق دفع ذلك اه وفيه ما فيه اذ لا يقبل كلامه في مخالفة النوى والشارح لاسيما عند استدلالها بالحديث (قوله وعلى السلطان) الى قوله وقد يجب في المغنى (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله ووجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يدعو الخ (قوله له) اى للعين بفتح الميم بالماثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله قال القاضي ويسن الخ) وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثروا اه معنى (قوله لا هنا حق) الى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله كالفصاص الخ) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) اى في قتله (قوله والاوجب كالدية) قال في شرح الارشاد بناء على ما ياقم من المغلب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البايين اه (قوله لم يجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتل نفسه منزلة

وقيل تنبعت منها جواهر لطيفة غير منبهة تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عند هدا ومن ادبها المجربة التي امرها ﷺ أن يتوضأ العاتن أى يغسل وجهه وبديه ومرفقيه واطراف رجله وداخل ازاره اى ما يلي جسده من الازار وقل وركيه وقل ماذا كره ويصعب على رأس المعيون ووجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردى وفي شرح مسلم عن العلماء اذ اطلب من العاتن فعل ذلك لومه لخبر واذا استغسلتم فاعسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس وبرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجنود الذى منعه عمر رضى الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العاتن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسى بالحق القويم الذى لا يموت ابد ودفعت

عنها السوء بالف لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي ويسن لمن راي نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والعين لا تؤثر من نفس شريفة لانه استعظام للشىء واعتراض بمارواه القاضي أن نيبا استكثروا قومه فوات منهم في ليلة ما ألفه تشكك ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فاعتنتهم فها لا حنتهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنهم قال تعالى يقول حصنكم بالحق القويم الخ وقد يجب بان ما ذكره الرازى هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك الذى ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيه ليسأل فيعلم فهو كالصا بالعين لانه عان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح) لانها حق يتعلم بالقتل فلا يتبعص كالفصاص وبه فارقت الدية ولا هنا وجبت هلك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهى ك) كفارة (ظان) في جميع ما مر فيها يعق من يحرم به يصوم شهرين متتابعين كامر ثم ايضا للاية (لكن لا اطعمها فيها) عند العجز عن الصوم (في الاظهر) اذ انص فيه والمتبع في الكفارات

لألّياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالاطعام (٤٧) هنا وعلمنا في الصوم انه لو مات

قبله اطعمه

﴿كتاب دعوى الدم﴾
عبر به عن القتل للزومه له
غالباً (والقسامة) بفتح القاف
وهي لفظة اسم لا لإيلاء الدم
ولا بآمنهم وأصطلاحاً اسم
لا بآمنهم وقد تطلق على
الآيمان مطلقاً والقسم البين
ولاستيعاب الدعوى للشهادة
بالدم لم يذكرها في الترجمة

وان ذكرها فيما يأتي
(يشرط) لصحة دعوى الدم
كغيره وخص الأول بقرينة
ما يأتي لأن الكلام فيه ستة
شروط الأول (أن) تعلم
غالباً بان (يشعل) المدعى
ما يدعي بما يختلف به الغرض
في فصل هنا مدعى القتل
(ما يدعيه من عمد وخطأ)
وشبه عمد ويصف كلامها
بما يناسبه ما لم يكن قتيلاً
مواظف المذهب القاضي على
ما يأتي بما فيه أو آخر الشهادات
وحذف الأخير لأن الخطأ
يطلق عليه (وإن أرادوا شركة)
بين من يمكن اجتماعهم
وعدد الشركاء أن وجبت
الدية ولو بان يقول أعلمهم
لا يزيدون على عشرة مثلاً
فتسعى ويطلب بحصة المدعى
عليه فان كان واحداً طالبه
بشر الدية لاختلاف

الأحكام بذلك ومن ثم لم يجب
ذكر عدد الشركاء في القود
لأنه لا يختلفوا استثنى ابن
الرقة كالما ورد في السحر
فلا يشترط تفصيله لحقائه
واعترض بأنه مخالف
لاطلاقهم أي لكه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولأن فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة
لا تنبض اه معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعها القياس أبو حنيفة في الحدود
والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى أن الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز
للقياس في الكفارات اه سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قد أخذ وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات
قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اه كرهى (قوله اطعمه) أي بدلا عن
الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه عر عبارة سم أي جاز الاطعام عنه اه وقضية قول المعنى
والأسمى اطعم من تركته كفارة صوم رمضان اه الوجوب فينا في كلام سم لأن يحمل كلامه على
عدم التركة أو يقال انه جاز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم
﴿كتاب دعوى الدم﴾

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لأنه لا شمله على شروط الدعوى وبان الآمان المعترضة وما يتعلق بها شبه
بالدعوى والبيات وليس من الجنابة اه عر (قوله عبره) إلى قوله واعترض في النهاية (قوله لزومه له)
أي لزوم الدم للقتل (قوله وهى) أي لفظة القسامة (قوله ولا بآمنهم) أي الآمان التي تقسم على أولياء
الدم اه معنى (قوله وقد تطلق) أي القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً أي للدم أو لا اه عر (قوله ولا استيعاب
الدعوى الخ) اشار به إلى أن الزيادة على الترجمة ولو قلنا هي عيب فعله اذ لم يوجد من يستبعض اه عر
(قوله لم يذكرها) أي الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) أي القتل اه سم (قوله كغيره) أي كدعوى غير
الدم كغصب وسرقه وافتلاف اه معنى (قوله وخص الأول) أي في الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي من قوله
من عمد الخ اه عر (أن يعلم) ببناء المفعول نائب فاعله ضمير المدعى به وكان الأول الثاني كافى النهاية
والمعنى (قوله غالباً) أخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدوره وصية بشئ من مورثه
فتسمع دعواه وان لم يبين الموصى به أو على آخر صدور اقرار منه له بشئ سم على المنهج ومنه دعوى المتعة
والنفقة والحكومة والرضخ اه عر (قوله وحذف الأخير) أي شبه العمدة (قوله يمكن اجتماعهم)
فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه امتد دعواه وروض وسياق في الشرح مثله (قوله وعدد
الشركاء) إلى قوله واعترض في المعنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله تقسم) أي ادعواه (قوله
ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الأحكام) تعليل للثبوت وما زاده الشارح (قوله لم
يجب ذكر عدد الشركاء الخ) أي ولا ذكر أصل الشركة ولا أنفراد كما ذكره سم على المنهج عن م راه عر (قوله
لأنه لا يختلف) أي حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرقة الخ) من وجوب التفصيل
السحر فلا يشترط الخ وظاهره نهاية معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسأل الساحر ويعلم بمقتضى
بأنه اه معنى وسياق ما يتعلق به في آخر الباب (قوله أي لكه الخ) أي الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) أي
ما يدعيه كقوله هذا قاتل (قوله ندبا) أي قوله وجهان في النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عدداً
أو خطأ وشبه عمد فان بين واحدتها استقصاه عن صفته والظاهر أن المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال كان
وحداه مع غير غير قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحيداً يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والواجب فليتأمل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع
الجوامع ومنعها القياس أبو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى أن الصحيح
عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله انه لو مات قبله اطعمه) عن
أي جواز الاطعام عنه

﴿كتاب دعوى الدم والقسامة﴾
(قوله لصحة دعوى الدم) أي القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان اطلق) المدعى (استغفله القاضي) ندبا بما ذكره لتصح دعواه لو ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) (ووجوبه بالانه نوع من

التلفين ورد به بان التلفين ان يقول له قل قتله عددا مثلا لا كيف قتله عددا ام غيره والحاصل ان الاستصاف عن وصف اطلقه سائق عن شرط اغفله متنع وفي الاكتفاء بكتابه رقمه بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجبان والذي يتجه منها انه لا يكتفى بالبعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم ايت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك اذ اقرها القاضي او قرنت عليه اى بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في اشهاد على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكتفى بقوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

عليه بالجو اوبن يادى ام يجبرى (قوله) له أى للقاضى أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه أى معنى (قوله) لا كيف قتله (الخ) أى لا أن يقول كيف (الخ) (قوله) عن وصف اطلقه (الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله) لا بعد معرفة القاضي (الخ) اى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه عش (قوله) قال الظاهر منهما (الخ) اعتمده النهاية (قوله) اى بحضرة الخصم اى اوعيته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) من قراءتها اى بنفسه عليهم اى الشهود (قوله) الثانى الى قوله وفهم فى النهاية والمضى (قوله) الى اى اذا كان رشيدا وقوله اولى اى اذا كان سفها (قوله) وفهم شارح اى حمل (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهره (الخ) قد ينع أن هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط طهحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنى صحة الدعوى اه سم (قوله) فرع الدعوى اى سمعتها (قوله) لوقال اى المدعى (قوله) مبنى (الخ) خبران (قوله) لانه اى التحليف فرعها اى الدعوى وسماعها (قوله) نعم إن كان هناك لوث سمعت وحلفهم اه نهاية عبارة المغنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحد منهم عن التعيين فذلك لوث فى حقه لان نكله يشعر بانه القائل فلولو ان يقسم عليه فلو نكلوا كلمه عن العين او قال عرفته فله تعينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل فى حقهم جميعا وقد يظهر بعد الاشتباه ان القائل هو الذى عينه اه (قوله) كذا قيل اعتمده النهاية والمغنى والشهاب الرمل (قوله) لان تحليفهم إنما ينشأ (الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة اه سم (قوله) اى الاصح الى قوله والشرط السادس فى النهاية والمغنى (قوله) نحو غضب (الخ) يعنى عن التحو قوله وغيرها (الخ) (قوله) من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه اى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد (الخ) بالسبب الذى ادعى لاصله كالغضب اه رشيدى (قوله) لانه (الخ) عبارة الدميى اى والمغنى لأن المباشر لهذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المغنى اذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتمان فاشبه الدم (تنبيه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى يتفرده المدعى عليه فيفسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ (الخ) (قوله) حيثذ اى حقة مباشرة (قوله) فيعسر اى على المدعى وقوله التعيين اى تعيين المدعى عليه (قوله) بخلاف نحو البيع اى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله) لانه ينشأ عن اختيار العاقدن (الخ) (قوله) فرع لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله وعبده الماذون وما ناز صورته عن مورثه قال البقنى احتمل اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجرى لان اصلها معلوم قال ولم ارم من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله) والاربع والخامس (الخ) عبارة المغنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع (الخ) ثم قال وخامسها ان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على ماسر فيه الثانى ان تكون ملازمة فى دعوى هبة شىء لا بد من واقتضيه او قبضته باذنه ويع او اقرار لا بد من ويلزمه التسليم الى الوالى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال فى دعواه على حاضر بن قتله احدهم) او قتله هذا او هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي فى الاصح) لان بهام المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلا كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف فى اصل سماع الدعوى واستحسنه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة واصلها لو قال القائل احدهم ولا عرفه فله تحليفهم فان نكل احدهم كان لوثا فى حقه فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

لأن الكلام فى الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله) ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى (الخ) كتب عليه مر (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهره (الخ) قد ينع أن الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنى صحة الدعوى (قوله) نعم ان كان هناك لوث سمعت كذا قيل فان كان اى هناك لوث سمعت وحلفهم مر ش (قوله) لان تحليفهم إنما ينشأ عن دعوى مسموغة (الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة

لوث سمعت كذا قيل وليس فى محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم إنما ينشأ عن دعوى مسموغة وقد تقرر انها لا تسمع (و) بجران اى الاصح ومقابلة (قوى) نحو غضب وسرقة واتلاف وغيرهما من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حيثذ يقصد كتمه فيفسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لان بهام لا ينشأ عن اختيار العاقدن فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهية كل من المتداعيين للخطاب ورد

الجواب فحينئذ (إنما نسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ملازم) ولو لم يرض إلا أحكام كالمهاد والمستامن (على مثله) ولو محجوراً عليه بسفه أو قلنس أو ورق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الآخر هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى للعلاء عبارة تهاق تسمع من الولي أو عليه وحري لا أمان (٤٩) له مدعيًا كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما أتى في السير وذلك لعدم التزامه لشيء من الأحكام وسر قبول أقراره عليه بموجب قود ومثله تكوله وحلف المدعي لا مال لكن تسمع الدعوى عليه لأقامة البينة لا غير لحلف مدعيه نكل لأن التناول مع البينة كالأقرار وأقراره به لغو كما تقرّر (و) الشرط السادس أن لا يناقضها دعوى أخرى فحينئذ (لو ادعى) على شخص (أنفراد) بالقتل ثم ادعى على آخر (أن تسمع) أنفراداً أو شركة (لتم تسمع) الثانية لتكذيب الأولى لها نعم أن صدقه الثاني أو أخذ أيضاً لأن الحق لا يعدوهما ويحتمل كذبه في الأولى وصدقه في الثانية وخرج بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك بأخذه لبطان الأولى أو أبعده مكن من العود إليها فإن قال إن الأولى ليس بمقاتل رد عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه ففيه تردد للبقيتي قال وقياس الباب أنه لا يرد القسط فقط بل يرتفع ذلك من أصله وينشئ وقسامة على الاشتراك الذي ادعاه آخر انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال طلبته لا أخذت شل قال طلبته بالاختصاص

يكون المدعي على مدعي عليه مثله أي المدعي (قول المتن من مكلف) أي بالغ غافل حالة الدعوى ولا يضر كونه صدياً أو مجنوناً أو جنيحاً حالة القتل إذا كان بصحة الكفاية عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامح ويمكنه أن يحلف في مظنة الحائفة إذا عرف بالحلف عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كما لو اشترى عتيقاً وقبضها فأدعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتماداً على قول البائع أو مدعي (قوله) أو سكران) أي متعدّد أو مدعي (قول المتن على مثله) أي المدعي في كونه مكلفاً ملازماً أو مدعي (قوله) الأول أي المحجور عليه بسفه (قوله) تسلم المال الخ) الأول تسلم المال (قوله) على الآخر أي المحجور عليه بالرق (قوله) أو عليه أي الولي بل أن توجهه إلى الصبي أو المجنون حتى مالى ادعى مستحقه على وليهما فلم يكن ولي حاضر فالدعوى عليها كالمدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بينة الاستظهار أو مدعي (قوله) وسر قبول أقراره بسفه الخ) عبارة المعنى تنبيهه دخل في المكلف المحجور عليه بالسفه والقلنس والرق فيسمع الدعوى عليهم فيصاح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لو تسمت مطلقاً أو إذا كان عمداً لم خطا أم شبه عمداً وإن لم يكن لو تسمت فان ادعى بما يوجب القصاص سمحت لأن أقراره به مقبول وكذلك بدل الغدق فان أقر أمضى حكمه وإن نكل حلف المدعي وأقضى وإن ادعى خطاً أو شبه عمداً لم تسمع إذ لا يقبل أقراره بالاذن أو عا (قوله) لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أنف سبأه أو عا (قوله) والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في التأني يقول أنه قد بان صريحاً في المعنى لا لأفعله ويحتمل إلى وخرج (قوله) أنفراداً أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه أو مدعي (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأولى ومضى الحكم فيهم لا أو مدعي (قوله) ثم إن صدقه الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنع المعنى والروض أيضاً (قوله) أو أخذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى أداى لامع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه عا (قوله) أيضاً) الأولى استقاطه كافتله النهاية والمعنى (قوله) لا يعدوهما أي المدعي والمدعي عليه الثاني (قوله) فان ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله له أي للبدعي وقوله ياخذ المال أي من الأول (قوله) لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله) مكن من العود الخ) لعله فإذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنع المعنى والروض وفيه كلام الجبيري (قوله) البها) أي الدعوى الأولى عبارة الاستئني إلى الأول أو (قوله) أنه ليس أي الأول (قوله) بأنه) أي الثاني (قوله) أنه لا يرد أي المدعي (قوله) ذلك) أي الحكم يحتمل ما دعه أو لا (قوله) وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرهته أن قال بعد دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلاً أو ما أخذه تهرام على أو نحوه مثل قال ليس بمقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى عليه يميني وأنا نحي لا اعتقد أخذ المال يميني المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم كإلى اعتقاد الخصم من (قوله) وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الاستئني (قوله) من شبه) إلى قوله على ما طاف في النهاية لا أقوله ويكتفي فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله) بخلاف صبي أو مجنون أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليها أي إن لم يمكن ثم بينة فيها يظهر أخذاً مما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار مرش (قوله) أو بعده مكن من العود) عبارة مخرج الروض فيمكن من العود إلى الأول أو (قوله) وفي الروضة لو قال طلبته بالاختصاص) عبارة الروضة فرع ادعى قتلاً فأخذ المال ثم قال طلبته بالاختصاص وأخذته باطلاً أو ما

(٧ -) شرواني وابن قاسم - (تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعي فلا لأن العبرة بعقده الحاكم وبحث البقيتي أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمداً أو صفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تاويله (في الاظهر)

بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن مالم يس بعد عددا وقضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يطل منه ذلك للتفاضل لكنهم علوه ايضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق (٥٠) في الاصل وعليه فلا فرق (و) لئلا تثبت القسامة في القتل دون غيره كآيات وقوافع النص

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضى حكمه اه أسنى وعبرة المغنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه الى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله علوه) اى الاظهر (قوله فى الوصف) يعنى فى العدد اه رشيدى (قوله فى الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) اى التعليل الثانى (قوله لا فرق) معتمداه عن (قوله القسامة) وهى بفتح القاف اسم للإيمان التى تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله دون غيره) اى من جرح وانلاف مال اه معنى (قول المتن بمحل لوث) اى يعتبر كون القتل بمكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اى وهى سبب لها فكان ضعيفا اه عش (قوله وشرطه) اى شرط العمل بمقتضى اللوث اه عش (قوله أو علم قاض) اى حيث ساء له الحكم به اه نهاية اى بان رآه مثلاً وكان يجتهدا عش وظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كآياتى فى فصل آداب القضاء (قول المتن قرينة) اى حالية او مقالية نهاية ومعنى (قوله) ويشترط ثبوت هذه القرينة) اى لان اليمين يسببها تنقل الى جانب المدعى فيحتاج طها سم على المنهج اه عش (قوله) ويكنى فيها) اى فى القرينة (قوله علم القاضى) ولا يخرج على الخلاف فى قضائه بعلمه لانه يقضى بالايمان اه أسنى (قوله عما يحله اللوث) اى لما يحله الخ وقوله من الاحوال الخ يان لما (قوله وابعضه) اى كراسه (فرع) وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتيل ولو كانت ملطخة بالدم اه عش (قوله وتحقق موته) قيدى البعض اه عش (قوله لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلوق القرينة (قوله فان طرقها) اى المحلة او القرينة برماوى اه يجزى (قوله فان طرقا غيرهم) اى بان كانت المحلة او القرينة على قارة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله لاعداؤه اعداء قبيلته) اى حيث كانت العداوة تحمل على الانتقام بالقتل نهاية ومعنى (قوله ولم يخالطهم غيرهم) اى فلو كان هناك ذلك اتنى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه عش (قوله على ما طال به الاسنوى الخ) عبارة المغنى وهل يشترط ان لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرينة على قارة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشترط وجوب احصائهم فى الشرح والروضة الثانى لكن المصنف فى شرح مسلم حتى الاول عن الشافعى وصوبه فى المهمات وقال البلقنى انه المذهب المعتد اه (قوله فى الانتصار له) اى لاشترط ان لا يخالطهم غيرهم (قوله ورد قولها) اى الشيخين عطف على الانتصار (قوله وهو) اى قولها المعتد خلافاً لشيخ الاسلام وظاهر النهاية والمغنى (قوله بنسبته) اى القتل اليهم اى اهل المحلة او القرينة (قوله ربه) اى قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) اى مالو يخالطهم غيرهم (قوله الى الكل) اى كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) اى قوله وجوده فى النهاية ولى قوله وخرج فى المغنى والروض مع شرحه لا فوله الى والى (قوله على كلا القولين) اى القول باشرط عدم مخالطة الغير المراجع عند الشارح والقول بعدم اشترطه المراجع عنده (قوله بينهما) اى بين القتيل واهله وبين الغير (قوله والا) اى بان ساكنهم من علت صداقته للقتل او علم كونه من اهله ولا عداوة بينهما اه عش (قوله فاللوث موجود) اى فى حق الاعداء وذوى المحلة او القرينة اه سم (قوله) ووجوده اى القتيل وقوله بقرها اى المحلة او القرينة المذكورتين اه رشيدى (قوله الذى ليس به

بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويله اليين الجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل بنية او اقرار او علم قاض (وهو) اى اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقة فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكنى فيها علم القاضى (تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الانية فالعبر به اما للعقاب او مجاز اعما يحله اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتيل) وابعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرينة صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهله اصدقاءه لان كلامهما حينئذ كدار او مسجد تفرق فيه جمع عن قتيل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعدائه) أو اعداء قبيلته دينا او دنيا ولم يخالطهم غيرهم على ما أطال به الاسنوى وغيره فى الانتصار له ورد قولهما

أخذته حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن مالم يس بعد عددا قال فى شرح الروض فيبين بتفسيره انه مخطىء فى اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اى بمحل (قوله او علم قاض) حيث ساء له الحكم به م ر ش (قوله) ولا عداوة بينهما) اى بين الغير العدو والقتيل وهذا للاحتاجة اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فهو من مجلتهم وداخل فيهم وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لافراد بالذكر (قوله) والا فاللوث موجود) اى فى حق الاعداء اى ذوى المحلة او القرينة

هو لوث وان يخالطهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عدوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق مالو ساكنهم مبرهم فانه غير لوث لان المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة بالمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كاه ظاهر والا فاللوث موجود ووجوده بقرها الذى ليس به

عقار ولا معة ولا جادة كثيرة الطروق كم فيها ولو تفرق في ثلاثين مثلاً عن الولي احداً اهلها وكلها ما قدم وخرج بالصخرة الكبيرة فلا
لوث ان وجد فيها قاتل فيما يظهر لان المراد به ان اهل غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدوتهم فلم توجد قربة فان عين احدا
منهم وادعى عليه حلف المدعى عليه وبقى بين هؤلاء وتفرق الجمع الا في بان اولئك علم قتل احدهم له فثبت اماراة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخبر يروى صلح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القاتل فقال صلى الله

عليه وسلم لا ياتيه ان تحلفون
وتستحقون دم صاحبكم
أو قاتلكم قالوا كيف
تحلفون ولم تشهدوا نزال
فتبرئكم يهود بنحسين
بينما قالوا كيف تأخذ بيمان
قوم كفار فقله صلى الله
عليه وسلم من عدده اى
درم الفتنة وقولهم كيف
استطاع ليان الحكمة في
قول أمانهم مع كفرهم
المؤيد لتكذيبهم ولم يبينها
صلى الله عليه وسلم لهم
انتكالا على وضوح الامر
فيها (أو تفرق عنه جمع)
ولو غير أعدائه في نحو دار
أو ازدحوا على الكعبة
أو برى ويشترط تصور
اجتماعهم عليه والام
تسمع دعواه ولم يجب
لاحضارهم حتى يعين
محصرين منهم ويدعى
عليهم وحيث يمكن من
القسمه كالأول ثبت لوث على
محصرين فخص بعضهم
وشرط وجود أثر قتل وان
قتل والا فلا قسامة وكذا
في سائر الصور واطال
الاستوى في خلافه وعلى

أى القرب عماره الخ) اى لو كان هناك ذلك اتنى اللوث فلا تسمع الدعوى به اء عس (قوله ولو تفرق)
عبارة المعنى والروض من شرحه ولو وجد بعض القاتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لا عادله آخرين
فلو لى ان يمين احدا ما يدعى عليها ويتم وله ان يدعى عليها ويتم ولو وجد قاتل بين قريتين وقبيلتين
ولم يعرف بينهما وبين احدا ما عدوا لم يجعل قربه من احداها لولا ان العادة جرت بان يعدد القاتل
القاتل عن فئاته وينقله إلى بقعة أخرى دفما للتمتع عن نفسه اء (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية
(قوله فيها) اى الكبيرة (قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اء سم (قوله غير
محصرين الخ) والمراد بالمحصرين من يسئل عدوهما الا حاط بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر
وبغير المحصرين من يعثر عدم كذا كء عس (قوله حلف المدعى عليه) اى على الاصل اء سم (قوله
ويتفرق الخ) جواب سؤال من شؤه قوله فان عين احدا منهم الخ (قوله بين هؤلاء) اى غير المحصرين
هنا حيث لو عين محصرين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله الا فى) اى آتفا في المتن (قوله
علم قتل الخ) من اين ذلك اء سم وء يقال المراد بالعلم الظن القوى كما عبر به المعنى (قوله واصل ذلك)
اى مشروعية القسامة (قوله قتل بخبر) قد يقال خير خبرية كبيرة اء سم (قوله وبعض اولياء
القاتل) عبارة النهاية واخوة القاتل اء (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استطاع) اى سؤال وهو
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) اى الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) الى قوله وعلى الاول في النهاية
والمعنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المعنى كان ازدحوا على برى او باب الكعبة ثم تفرقوا عن قاتل اء (قوله
أو ازدحوا) عبارة النهاية وازدحوا على الكعبة أو برى (قوله تصور اجتماعهم الخ) اى ان يكونوا محصورين
بحيث تصور اجتماعهم على القاتل معنى ونهاية (قوله ولم يجب) بناء المفعل من الاجابة (قوله وشرط طالح)
عبارة المعنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح اصلا ان القاتل يحصل
بالخنق عصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره فام مقام الدم فلم يوجد اثره اصلا فلا قسامة على الصحيح
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصرص وقول الجمهور بوثب القسامة اء (قوله
في سائر الصور) اى الى يقسم فيها اء عس (قوله واطال الاستواخ) عبارة النهاية خلافا للاستوى
اى (قوله وعلى الاول) اى قول الشيخين المعتمد (بموجدة) الى قوله وقيد الماوردى في
النهاية الا قوله لكن كان اللى (قوله لكن يتكلف) اى كان يقال المراد بالقتال شروعه فيه ولا يلزم
منه الانحدام اء عس (قوله لا ياتى قوله الا الخ) اى لا قوله ان قتال اء رشيدى (قوله بتفرق الجمع)
اى المار آتفا (قوله من قاتل) اى من احد حمارى كما قاله بعض المتأخرين اء معنى (قوله بان وصل
سلاح احدهما الخ) شامل لرصاص البندق والمدافع (قول المن فلو ث في حق الصف الخ) سواء وجد بين
الصفين اى في صف نفسه اى في صف خصمه اء معنى (قوله ان ضموا) عبارة المعنى ان كان كل منهما
يلزمه ضمان ما تلفه على الاخر كما قاله الفارقى اء (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) اى وعكسه لما ياتى في

(قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصرين) هل المراد المحصر
المذكور في نحو الكاح (قوله حلف المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخبر)

الاول فقول الدارى لو اصابه اعداؤه فخرج من عدوهما مات قبل ترده كان لو ثالان الظاهر انهم سمعوا ضعيف لما تقرر انه لا بد من وجود اثر
فعل ومن ثم لم يهرى مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموجدة قبل الام (صفان) لقتال ويصح بفوقه لكن يتكلف اذ مع القتال بالقوية
لا ياتى قوله الا الى آخره ولا لاجل هذا ضبط شيخنا عبارة منهجه بالفوقه وحذف الا وما بعد ما لكان كان ينبغي ذكره مستعلاً الا ان يقال انه
استثنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لوثاً في حقهم فقط (وانكشروا عن قاتل فان التجم قتال) ولو بان
وصل سلاح احدهما للاخر (فلو ث في حق الصف الاخر) ان ضموا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلن نه (الا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تأله حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جبهة ذي السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر يذني أنه لو ثبث حقهما مالم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده في حقه فقط وظاهر

كلامهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده سلاح معه ولا تطلق وإن كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه ويجرد وجود هذا عنده لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير الضمائم قرينة إليها لا نظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلان قتله (لوث) لأفادته غلبة ظن الصدق وقبده الماوردي بالعمد الموجب للقود في غيره يحلف معه ميمناً واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي أن اليمين التي مع الشاهد الواحد خمسون وكلام البلقيني الآتي صريح في ذلك وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقيهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما يدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثاني وعبر غيره

يقيم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى ذكر الوسيلة ومن ذكر الأقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الأقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة إذ مفادها قتل أحدهما مبهما لا كليهما إلا أن يجب بأن هذا الإبهام لما قوى الظن في حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للأقسام عليهما بالعدم المرجح

كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما تلفه في القتال على العادل على الراجح أعش (قوله لأن الظاهر الخ) لتعليل للث (قوله يصل السلاح) عبارة المعنى والنهاية بأن لا يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر اه (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجروح رحى فلان أو قتلى أودى عنده أو نحوه فلو ثبوت لانه مدع فلا يعتد بقوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد اهلا كداسي ومعنى قال عش ومثل ذلك الماوردي الوارث في مناهم أن فلا تقتل مورته ولو بأخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتيادا على ذلك بمجرد موهم معلوم بالاولى لعدم جواز قتله قصاصا لظن به خفية لا لم يتحقق قتله بل ولا ظنه لانه يتقدر صحوة المعصوم في المنام فالراي لا يضبط ما رآه في مناهم اه (قوله إشاعة قتل فلان له) أي على السنة الخاص والعام نهاية معنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له باقراره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه أعش (قوله واستمر تأله الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أي من بعد معنى وروض (قوله عنده) كان الأولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره في المعطوف أيضا عبارة المعنى أو رؤى في موضعه رجل من بعدهم كيد كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره مالم تكن قرينة تعارضه كأن وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهروه أو غير مول كما في الأنوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمعنى أنه راجع إلى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أي بقرب القتل وروض معنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس يلوث في حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث في حقه كان وجده جراحات لا يكون ملثما من غيره بمن وجد ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبرا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم وما رافقا عن الروض وشرحه صريح في اعتبار ما ذكره ولعلمه يرجع هنا (قوله في غير جبهة ذي السلاح) راجع لأثر ترشش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أي بالقتل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تطلق (قوله أي إخباره الخ) عبارة الاستي والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة هو مراد به بتعين لفظها وأنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الإخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد ظن ما ليس يلوث لو تذكره في الطلب (قول المتن لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كإدائه بغير لفظ فلا ينافي ما يأتي من أن الحق يثبت بالشاهد واليمين وإن ذلك ليس يلوث أعش (قوله لأفادته) أي إخبار العدل (قوله وقبده الماوردي الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد الماوردي بالكيفية سيد عمر بن كلامه في شرح لو ظن لوث الخ صريح في عدم التقييد وقال للشارح وخلافا للمعنى عبارة تنبيه أي ما يكون شهادة العدل لو تافى القتل العمد الموجب للقصاص فإن كان في خطأ أو شبهه عدل مالم يكن لو ثا بل يحلف معه ميمناً واحدة ويستحق المال كما صرح به الماوردي وإن كان عدل الأيو بوج قصاصا كقتل المسلم الذي حشكه حكم قتل الخطأ في أصل المال لافي صفة اه (قوله يحلف) أي الولي (قوله وشهادته) إلى قوله مع كونهما الخ في النهاية الأوفى كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله هو الولي المتن في المغنى الإمام وقوله مع كونهما الخ بخلاف قوله (قوله فله) أي الولي (قوله إلا الثاني) أي قوله وله أن يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أي غير شيخ الإسلام قد يقال خير قرينة كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبرا وفيه أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل

(قوله)

يقيم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى

ذكر الوسيلة ومن ذكر الأقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الأقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة إذ مفادها قتل أحدهما مبهما لا كليهما إلا أن يجب بأن هذا الإبهام لما قوى الظن في حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للأقسام عليهما بالعدم المرجح

بمخلاف قوله قتل أحد هذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه نائياً في حق كل ومن ثم لو اتحد الولي كان لولثا كالاول (وكذا عبيد ونساء) يعني اخبار اثنين فأكثر ان فلا نافلة لان ذلك بغلبة الظن ايضا لان القرض عدالتهما (وقيل يشترط نفرهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتضاره لاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصبيان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فأكثر وفارقوا أولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لوث في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) لو ثلث مسقطات منها (ولو ظهر لوث) في

قتيل (فقال أحد ابنة) مثلا

قتله (فان كذبه) الابن

(الآخر) صريحا (بطل

اللوث) فلا يحلف المستحق

لا تخبر ظن الصدق

بالتكذيب الدال على انه لم

يقتله لان جلبة الوارث

التشفي فنيقه اقوى من

إثبات الآخر بخلاف ما إذا

لم يكذب كذلك بان صدقه

اوسكت اوقال لا اعلم انه

قتله وبحث الباقي انه لو

شهد عدل بعد دعوى

احدهما خطأ او شبه عمد

لم يبطل اللوثة بتكذيب

الآخر قطعاً واعترض بما

مران شهادة العدل إنما

تكون لو ثا في قتل العمد

ويجب بان هذا التقيد

ضعيف كأمروا بان مراده

لم تبطل شهادته بتكذيب

الآخر فلن لم يكذب ان

يحلف معه تحسین ويستحق

(وقول لا) يبطل كسائر

الدعوى ويجب عنه بما

مر من الجلبة هنا (وقيل

لا يبطل بتكذيب فاسق)

ويرده مأمراً إذ الجلبة

لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أى القاتل (قوله كالاول) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعنى اخبار اثنين) وفى الوجهان القياس ان قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحاوى الصغير فقال وقول راو وجرم به فى الانوار وهو المعتمد هنا ومعنى وزادى (قوله ثلاثة فأكثر) يقتضى عدم الاكتفاء باثنين كافى العياب وقال ابن عبد الحق يكفى باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما ما عرش (قوله منها لو ظهر لوث) عبارة المغنى ذكر منها ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقول ولو ظهر (قوله في قتل) الى قوله وما يجب في المغنى والى قوله وما يتقرر راندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيذكر محترزه (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اى صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة عرش بنينى او عمدا اه (قوله واعترض) اقره المغنى (قوله بمأمر) اى فى شرح وشهادة العدل لوث (قوله فلن لم يكذب) اى فاللوثة الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اى المقسم نصف الدية اه عرش (قول الماتن فى قول لا) قال الباقين عمل الخلاف فى الماتن لا فى ادله حلقه ونحوه ثبت في حقهم لوث فحين احد الوارثين واحد منهم وكذبه الاخر وتبين غيرهم ولم يكذب به اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعاً البقاء اصل اللوثة وانحرأه إنما هو فى ذلك المدين الذى تكاذب فيه اه معنى (قوله من غير تعرض) اى صريحا (قوله اقسام كل) الحسنى (الخ) عبارة الروض مع شرحه وإذا تكاذب الوارثان فى متهما بين وعين كل منهما غير من يراه الاخر اقسام كل (الخ) عبارة الروض مع شرحه وإذا تكاذب الوارثان فى من عينه على الاصل من ان البين فى جانب المدعى عليه اه وهذه كاترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه على المدعى عليه وقال عرش قوله على ما عينه اى من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهمة) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اى كل منهما رابع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى اجهته هو الذى عينه آخرى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر وبأخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما فى المرة الثانية تحسین مينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ مما سياتى ترجيح الثانى ولو قال لكل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخبر كل منهما ما اخذه لتكذيب ما ولو لكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا فاقا ما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو ولا ان اخاه كذبه فى الشر كدو الاول تحليف عمرو وفيما يبطل فيه القسامة والثانى تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعتراضه) الى قوله ولو يؤخذ منه فى المغنى (قول وحصة) اى كل منهما (قوله منه) اى من النصف اه عرش (قول الماتن فقال) اى قبل ان يقسم المدعى اه معنى (قوله او كنت غائبا) (الخ) ودعوى وجود الحبس او المرض يوم القتل كدعوى القسبة اه اسنى (قوله على راسه) اى وانف على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بيعة تقدم بيعة الغيبة لزيادة عملها كفى التهذيب قال فى

قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وبغيره ولو عين كل غير معين الاخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الحسنى على من عينه وأخذ حصته (ولو قال احدهما) وقد ظهر اللوثة (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندى لم يبطل اللوثة بذلك (وحيث ذكر حلف كل) تحسین (على من عينه) لاحتمال ان مبهمة كل هو معين الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوثة فى حقه فقال لم اكن مع المضرقين عنه) اى القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى رؤى معه سكنى ملطخ على راسه او نحو ذلك مأمراً (صدق بيئته) لان الاصل عدم حضوره وبراهمة فعل المدعى عدلان بالامارة التى ادعاها فان لم يوجد

أما المدعى عليه على نفيها وساطة اللوث وني أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخط) كان أخيراً عدل بأصله بدد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الأصل) لا تهاجنت (ع) لا تفيد ما بالآثار ولا عاتلة وؤذنه أنه ليس له الحلف مع شاهده لا نال طاق دعواه وبما تقرر

ان دفع قول غير واحد
تصوره هذا الخلاف بشكل
فان الدعوى لا تسمع الا
مفصلة ومن ثم اجاب عنه
الرافى بان صورته ان
يدعى الولي ويفصل ثم يظهر
الامارة في أصل القتل دون
صفته وساق شارح قول
الرافى وهذا يدل على ان
القسامة على قتل موصوف
تستدعى ظهور اللوث في
قتل موصوف وقد يفهم
من إطلاق الاصحاب انه اذا
ظهر اللوث في أصل القتل
كفى في تمكن الولي من القسامة
على القتل الموصوف وليس
يبعد إذ لو ثبت اللوث في
حق جمع جاز له الدعوى على
بعضهم واقسم فكلا يعتبر
ظهور اللوث فارجع إلى
الانفراد والآثار كالا
يعتبر في صفتي العمد والخطا
ثم تأيد البلقيني له وقوله ففي
ظاهر لوث وفصل الولي
سمعت الدعوى وأقسم بلا
خلاف ومتى لم يفصل لم
تسمع على الاصح ثم قال
ومن هذا يعلم ان قول المصنف
فلا قسامة في الاصح غير
مستقيم وليس في محله
لان الممتد كلام الاصحاب
الموافق له المتن المحمول على
وقوع دعوى مفصلة ويترك
بين الانفراد والشركة
والعمد وضده بان الاول
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصلا هذا عند افتائها على ضرورة من قبل ولم يبدأ الحكم بعدم الاتفاق وكما التماس
مغنى واسنى (قوله حذف على المدعى عليه) يخمين بمخاطبة ما قاله بعضهم وعينوا واحدة على ما عتده
الزيادة كذا بهامش ونقل في الدرر عن الزبدي انها حسن وعن العباب الاكتفاء بين واحدة وهو
الا قرب لان يمنة ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور مثلا لان الاستدلال ذلك سقوط الدم
عش وقوله على ما قاله بعضهم وله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة الدل لوث ونقل الجبري عن
الشوري مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بين واحدة وعن سم ما يؤيد (قول المتن وخطا) اى
وشبه عمد اى معنى (قوله باصله) اى بمطلق قتل (قوله لا تهاجنت) اى لان القسامة حين ظهور اللوث
بمطلق القتل عبارة المتي لان مطلق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة
بل لا بد ان ثبت كونه نكحاً او شبه عمد اه (قوله منه) اى من التعليل (قوله لانه) اى شاهده (قوله
وبما تقرر) اى من قوله كان اخبر الى المتن (قوله فهو هذا الخلاف) الى قوله ومن ثم مقول القول
(قوله ومن ثم) اى من اجل اندفاعه بما تقرر لا تسمع الخ (قوله عنه) اى الاشكال (قوله بان صورته)
اى الخلاف (قوله دون صفته) اى من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا
يدل) الى قوله ثم تأيدنا الخ مقول الرافى كردى وسيدعراى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم
القسامة في دعوى مفصلة مع ظهور اللوث في أصل القتل دون صفته (قوله تستدعى ظهور اللوث الخ)
اى ولا يكتفى بظهوره في أصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) الى المتن في النهاية عبارة تدعى ان المفهوم من
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلمة لان المتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل بدل (قوله
جاز له) اى الولي (قوله ثم تأيد البلقيني الخ) عطف على قول الرافى اه كردى (قوله له) اى قول
الرافى وليس يبعد وقوله ففي الخ عطف تفسير على تأيد الخ وقوله ثم قال اى ذلك الشرح وقوله
ومن هذا اى من تأيد البلقيني بقوله ففي ظاهر الخ اه كردى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول
الرافى وقول البلقيني (قوله انتهى) اى ما ساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) اى ما ذكر من
قول الرافى وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره من قول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان
المتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافى وقد يفهم من إطلاق
الاصحاب الخ فليتأمل اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله وبقر الخ) جواب عن قول الرافى فكلا
يعتبر الخ (قوله خلاف هذا) اى فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق ان الواجب بالقسامة الدية ولو في
العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فيعد تسام
ان هذا جهل في المدعى به يتوجه ان نظيره ثابت في الاول إذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه
وعلى شركائه ان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) اى في قطعه ولو بلغ
دية نفس اه معنى (قوله وجرح) الى قوله واهم في المتن لا قوله لكنهما الى المتن والى قوله وانما استؤثقت
في النهاية لا قوله بل جاء الى وقوة جانب (قوله ولحمة النفس) عبارة المتن لان النص ورد في النفس
لحمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه معنى (قوله ولو مديرا الخ) هو

(قوله لان المتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافى وقد
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتأمل (قوله بخلاف) اى فانه يقتضى جهلا في الدعوى به وسياق ان الواجب
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره
على العاقلة فيعد تسام ان هذه جهل في المدعى به فيتوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه على شركائه ان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور (قوله

بغلاف هذا ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوف اعم النص ولحمة النفس فيصدق المدعى
بمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون تخمين (الافى عبد) ولو مديرا أو مكتابا أو أم ولد (فى الاظهر) فاذا قتل عبدا وجدلوث

أقسم فيه بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يحلف المدعى) غالباً (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاء) ولو لنحو امرأة

وكافر وجنين لأن منعه
تينة للحياة في معنى قتله
(خمسين تيناً) للخبر السابق
في قصة خبر وهو مخصص
لعموم خبر التينة على المدعى
والجنين على المدعى عليه بل
جاء هذا الاستثناء مصرحاً
به في خبر لكن في إسناده لين
ولقوة جانب المدعى بالوث
وأفهم قوله على قتل ادعاء
أنه لا قسامة قد المفوف
لأن الحلف على حياته كإسراء
فأراد سهو وأنه يجب
العرض في كل عين إلى عين
المدعى عليه بالأشارة إن
حضر وإلا فيذكر اسمه
ونسبه وإلى ما يجب يأنه في
الدعوى وهو المعتد لتوجه
الحلف إلى الصيغة التي حلفه
الحاكم عليها أما الإجمال
فيجب في كل عين اتفاقاً فلا
يكتفي تكرير والله خمسين
مرة ثم يقول لقد قتله أما
حلف المدعى عليه ابتداء
أو لتكول المدعى أو حلف
المدعى لتكول المدعى عليه
أو الحلف على غير القتل فلا
يسمى قسامة ومرفوعاً في اللعان
بعض ما يتعلق بتقليظ
اليمين ويأتى في الدعوى
بقية وكان حكمة الحسين
أن الدية مقومة بالقد دينار
غالباً ومن ثم أوجبها القديم
كأمر والقصد من تعدد
الإيمان بالتقليظ وهو إنما
يكون في عشرين ديناراً
فاقتضى الاحتياط للنفس
أن يقابل كل عشرين يمين
منفرة دعا يقتضيه التقليظ

غاية في جريان الخلاف أه رشيدى (قوله أقسم) أي السيد وبعد الإقسام أن اتفقاً على قدر القيمة
أو ثبت بينة فذاك والافيني تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لأن القيمة تجب عليه أولاً ثم
بتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه أه عرش (قوله بناء على الأصح الخ) والثاني لا قسامة
فيه بناء على أن بدله لا يتحملها العاقلة فهو ملحق بالثأمة أه معنى (قوله غالباً) احتراز عن نحو مسألة المستولدة
الائتافان الحالف فيها غير المدعى أه سيد عمر أي قبل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن
قوله الآتي أو حلف المدعى لتكول المدعى عليه أه سم (قول المتن على قتل ادعاء) أي مع وجود بالوث
أه معنى (قوله وجنين) أي وعيد لما مرته يقسم في دعوى قتله أه عرش (قوله لأن منعه تينة للحياة
الخ) والجنين قد تحصل قتله حقيقة أه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة
القتيل ابتداء وما أكتفى بهامن المدعى عليه إلا بعد تكول المدعى أه عرش (قوله على المدعى عليه) عبارة
الهاية على من أتكراه ولعلها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر
أه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله أنه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي يميناً واحدة فقط ووجه
إيراده أنه لو لم يدع القتل صريحاً لكنه لازم لدعواه أه عرش (قوله أنه لا قسامة في قد المفوف) خلافاً
للمعنى عارته وأورد عليه قد المفوف فإنه لا يقسم فيه مع أنه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة وأوجب
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجلة وقد تحققت قبل ذلك أه (قوله لأن الحالف على حياته) لعل
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل أه سم (قوله فأراد) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد
نظر إلى المعنى فإن الولي مدعى في المعنى أن القاد قتله بقده لأنه كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى
بفي الظاهر الحياة أه سم (قوله وأنه الخ) عطف على أنه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي
واحداً كان أو أكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل عين أنهم قتلوا مورثه أه عرش (قوله فيذكر
اسمه ونسبه) أي أو غيرهما كقبيلته وحرفته ولقبه أه معنى (قوله وإلى ما يجب يأنه) أي من عمد
أو شبه عمد ورض وعرش (قوله وهو المعتد) وفاقاً للناية وخلافاً للفتى بعبارة وهل يشترط أن
يقول في اليمين قتلوه حده أو مع زيد وعمداً أو خطأ أو شبه عمد أو لا وجهاً أو وجهاً الثاني بل هو مستحب أه
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تقريبه نظر (قوله أما الإجمال الخ) محترز ما يجب يأنه مفصلاً من عمد أو
خطأ أو غيرهما أه عرش (قوله أما حلف المدعى عليه) محترز قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث
لا وث وقوله أو لتكول المدعى أي مع اللوث أه معنى (قوله أو حلف المدعى الخ) أي وجد لوث أو لا (قوله
أو الحلف على غير القتل) محترز قول المتن على قتل قال عرش اقتضاه على ما ذكر يقتضى أن اليمين مع
الشاهد تسمى قسامة ووجه بانها حلف على قتل ادعاء أه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح
وإتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسأل الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتى في الدعوى الخ) أي فيأتي جميعه
هنا أه عرش (قوله غالباً) احتراز به عن دية المرأة فإنها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فإنها على
الثالث من ذلك أو أقل والحاصل أن الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم إطرادها (قوله كل عشرين) أي
من الألف دينار أه عرش (قوله مما يقتضيه التقليظ) متعلق بمنفرة أي يمين مجردة عن الأشياء التي يقتضيه
التقليظ وهي التي مرت في اللعان أه كردى ويظهر أن مراد الشرح من الانفراد عما ذكر الزيادة عليه

غالباً) خرج عين الرد الائتاف (قوله أيضاً غالباً) إشارة إلى أنه قد يكون الحالف غير المدعى كالأوصى
لمستولدة بقيمة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها أن تقسم وإنما يقسم الوارث
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحهم رأيت الشارح ذكر ذلك قبل الفصل (قوله لأن منعه تينة
للحياة كافي معنى قتله) أي الجنين وقد تحصل قتله حقيقة (قوله لأن الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فأراد سهو) كان المورد نظر إلى المعنى فإن الولي مدعى في المعنى أن انفاذ
قتله بعده لا كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى بفي الظاهر الحياة

(ولا يشترط . والاتهام) أي الإيذان (على المذهب) لحصول المذهب ودفع تفرقة ما كاشدها بخلاف الاعتان لانه احتيط له أكثر مما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب (٥٦) وشيوخ الفاشدة وذلك العرض (فلو تلها جنونا أو غاما) أو عزلا قاض وعادته بخلاف

اعادة غيره (بني) إذا فاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وانما استؤنفت لتولي قاض ثان لانها على الالبات فهي بمنزلة حجة تامة وجيد بعضها عند الاول بخلاف إيمان المدعى عليه (ولومات) الولي المقسم في أثناء الإيذان (لم ين وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها كحجة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد إقامة شاهد لانه مستقل فلوارثه نصم آخر اليه وموت المدعى عليه فينبى وارثه لما مر (ولو كان للقتيل ورثة وتوزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالبا لانهم يقسمون ماوجب بها بحسب ارثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير انما وقع خطا بالاختصاص وعنه تجعلا في الخطاب والا فالمراد اخوه فقط وخرج يغالبا زوجة مثلا ويبت المال فانها تحلف الحسين مع انها لا تأخذ الاربع كما لو نكل بعض الورثة أو غاب وزوجة وبنت تحلف الزوجة عشرة والبت الباقي توزيعا على سهامها فقط

بالتعدد كما يفده كلام المتن وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط والاتهام) ولو حلله القاضي بخسين مبنيا في خسين يوماصح معنى ونهاية أي فتلها ما زاد عليها وان طال ما بينهما عش (قوله) أي إيمان (إلى قول المتن والمذهب في المعنى) الإقوله ويحلزون إلى وخرج وقوله وإيمان بكيف إلى ولومات (قوله) أو عزلا قاض وعادته أي بناء على أن الحاكم يحكم ببله اه معنى (قوله) لا تقرر أي من قوله لحصول المذهب ودفع تفرقة ما كاشدها بخلاف الاعتان لانه احتيط له أكثر مما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب (٥٦) وشيوخ الفاشدة وذلك العرض (فلو تلها جنونا أو غاما) أو عزلا قاض وعادته بخلاف المعنى إيمان على عدم اشتراط الوالدة فظاهر وإما على اشتراطها فليقام العذر اه (قوله) لا يمان أي إيمان المدعى (قوله) بخلاف إيمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغنى وخرج بالمعنى المدعى عليه فله البناء فلو تحلل إيمانه عزل القاضي أو موته فمولى غيره أو الفران يمينه للفتى فتفقد بنفسها وبين المدعى للالبات فتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول اه (قوله) الولي المقسم إلى قول المتن ويجب بالقسامة في النهاية (قوله) الولي أي الولي وهو المستحق اه عش (قوله) في أثناء الإيذان) إماما تأملت إيمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأقوام بينة فممتا اه معنى (قوله) فاذا بطل بعضها بطل كلها) عبارة المغنى وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا يمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآية (قوله) لانه مستقل) يعني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل انها إذا انقضت إيمانها لا يفتقد يحكم بها بخلاف إيمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل ان لو انقضت إليه شهادة شاهد لا يحكم بها اسنى ومعنى (قوله) وموت المدعى عليه) أي وبخلاف موت المدعى عليه في أثناء إيمانه اه كردى (قوله) لما مر) أي من قوله وانما استؤنفت الخ اه عش (قوله) غالبا) سبكه كعترته (قوله) ماوجب الخ) وهو المال اه عش (قوله) كالأقوام بطل بعض الورثة أو غاب) أي فيحلف الباقي والحاضر خسين (قوله) وزوجة وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كردى (قوله) فتحلف الزوجة الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر انه يراد الباقي على البت فقط اذ لا رد على الزوجة وتقسيم الإيذان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة إيمان المنكسر إذ ثمن الحسين ستة ورابع ويخص البنت اربعة واربعون كذلك إذ الباقي وهو سبعة إيمان الحسين ثلاثة وأربعون وثلاثة اربعين فيكل وقس على ذلك فظانته اه سم وفي الجيرى عن الشورى عن الطبراني ومثله قول عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله) وهي خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية الزوجة الثمن واحد والبت النصف اربعة فجسوع ما لم يخس فكون الإيذان بينهما الخماسين وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الاول وحدها مع البنت في الثاني اه عش (قوله) بل ينصب) ببناء المفعول (قوله) مدع عليه) أي من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشر فهو خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الحسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمسان والاختين

(قوله) بخلاف إيمان أي فقيها البناء وان عزل القاضي ومولى غيره لا يمان للفتى فتفقد بنفسها وإيمان المدعى للالبات فتوقف على حكم القاضي (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح ان انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر انه يراد الباقي على البنت فقط إذ لا رد على الزوجة وتقسيم الإيذان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة إيمان المنكسر إذ ثمن الحسين ستة إيمان ورابع والبت اربعة واربعون كذلك إذ الباقي ثلاثة وأربعون مبنيا وثلاثة اربعين وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الاول وحدها مع البنت في الثاني اه عش (قوله) بل ينصب) ببناء المفعول (قوله) مدع عليه) أي من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشر فهو خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الحسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمسان والاختين

للام وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هتاي ميم من معه بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما ياتي قبل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها من ستة وعول لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لاب عشرة ولا م خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لأن اليمين الواحدة لا تتبع بعض فلو خلف

تسمعو أربعين أبنا حاف كل ابن يمين وفي ابن وخشي ملايوزع بحسب الارث المحتمل لا الناجز فيحلف الابن ثلثها وياخذ نصف والخشي نصفها وياخذ الثلث ووقف السدس احتياطاً للحاف والأخذ (وفي قول بحلف كل) من الورثة (خمين) لأن المددنا كمين واحدة واجاب الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) الى الوارثين حلف الاخر خمسين واخذ حصته (٥٧) (او غاب) احدهما او كان صغيراً او

مجنونا (حلف الآخر خمسين واخذ حصته) لأن شيئاً من الدية لا يستحق باقل من خمسين واحتمال تكذيب الغائب المبطل لاث على خلاف الاصل فلم ينظروا اليه (والا) يحلف (صير للغائب) ليحلف كل حصته ولا يبطل حقه بشكوله عن الكل فعلم انهم لو كانوا ثلاثة اخوة حضر احدهم واراد الحلف حلف خمسين فاذا حضر ثان حلف خمسة وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر وانما يكف بالاثمان من بعضهم مع انها كالبيتة لصحة النيابة في إقامتها بخلاف العيين ولو مات نحو الغائب أو أوصى بعد حلف الاخر وورثه حلف حصته او بان انه عند حلقه كان ميتاً فلا كالو باع مال ايه يظن حياته فيان ميتاً (والمذهب ان يمين المدعي عليه) القتل (بلا لوث) وان تعدد (خسون) كالو كان لوث لان التعدد ليس لوث بل حرمة الدم والوثة انما يفيد البداة بالمدعي وفارق التعدد هنا التعدد في المدعي بان كلا منهم هاتين عن نفسه القتل كائنيهما المنفرد

اللام خمس وحصة الام نصف خمس اه عرش (قوله) تسمعو أربعين (الخ) أو ثلاثة تبين حاف كل منهم سبعة عشر اه معنى (قوله) بوزع) الظاهر التانيث (قوله) ثلثها) وهو أربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله نصفها وه خمس وعشرون (قوله) ووقف السدس) الى الصالح أو البيان اه حاي (قوله) الحلف) اي بالاكثر وقوله والاخذ اي بالاث (قوله) هنا) اي في القسامة وقوله كمين واحدة اي في غيرها (قوله) هنا) اي في القسامة اي لا في غيرها (قوله) الماتن واخذ حصته) اي في الحال اه معنى (قوله) لأن شيئاً من الدية) اي وما سبق من توزيع الايمان فبعدم ضرور الوارثين وكلمه اه معنى (قوله) واحتمال تكذيب الغائب) اي والثاقص بعد الركال اه معنى (قوله) المابطل) اي تكذيب الغائب (قوله) على خلاف الاصل (الخ) اي فان وجد اي التكذيب على مقتضاه اه معنى (قوله) الماتن والاولا) اي وان لم يحلف الحاضر أو الاصل صير الغائب أي حتى يحضر والصبي حتى يبلغ وللجنون حتى يفيق اه معنى (قوله) ولا يبطل حقه) اي الخاص اه عرش (قوله) بشكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل ماله اه سم (قوله) في إقامتها) اي البيتة اه عرش (قوله) نحو الغائب (الخ) اي المجنون (قوله) وورثته) اي الاخر اه عرش (قوله) حاف حصته) اي ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقاً له حيث اه معنى (قوله) او بان (الخ) حلف على جملات الخ (قوله) القتل) اي والعارف او الجرح كما تقدم في شرح ولا يقسم في طرف الخ اه عرش عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان بين الجراحات كالنس فشكون خمسين سواء اقتضت بدلها من الدية كالحكومة وبذل اليد اوزادت كبذل البدن والرجلين اه (قوله) وان تعدد) الى قول الماتن وفي القديم في المغنى لا لاقوله وبه يتجه الى ولو نكل المدعي (قوله) وان تعدد) اي المدعي عليه خسون ولورد احد المدعي عليهم حلف المدعي خمسين واستحق ما مضى المدعي عليه من الدية إذا وزعت عليهم اه عرش (قوله) وفارق التعدد هنا) اي حيث طلب من كل خمسون مينا التعدد في المدعي اي حيث وزعت الايمان على عدد المدعين بحسب ارثهم اه عرش (قوله) لا يثبت لنفسه ما يثبت الخ) اي بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر حصته اه معنى (قوله) من المدعي عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعي عن القسامة فردت على المدعي عليه فكل فردت على المدعي مرة ثانية اه معنى (قوله) لانها اللازمة للراد) فيه فيما إذا كان رد البين من بعض المدعين فقط نظر (قوله) ومن ثم لو تعدد المدعي عليهم (الخ) لا موقع له هنا فكان حقه ان يسقط كافي النهاية والمغنى اي يقدم على قوله أو المردودة من المدعي كالاضحى (قول الماتن) والدين مع شاهد خمسون) انظر ماذا يتصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ومجاها به أن وجد شرط الشهادة كان آتى بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن آتى بغير لفظ الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عرش (قول الماتن خسون) راجع للجمع كما تقرر والاحسن في المردود في العيين نصهما عطفاً على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه معنى (قوله) وبه يتجه (الخ) عبارة النهاية في الاوجه كاتقضاء اطلاقها عدم الفرق الخ (قوله) انه لا فرق

(٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد فوزعت عليهم بحسب ارثهم (و) ان العيين (المردودة) من المدعي عليه القتل (على المدعي) خسون لانها اللازمة للراد (او) المردودة من المدعي (على المدعي عليه معلوث) خسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لو تعدد المدعي عليهم حلف كل الحسين كاملة (و) ان (العيين مع شاهد) بالقتل (خسون) احتياطاً للدم وبه يتجه ما اطلقا المقتضى انه لا فرق بين المدعو وغيره كامر ولو نكل المدعي عن يمين القسامة أو العيين مع الشاهد ثم نكل المدعي عليه

ردت على المدعى وان نكل لان بين الرديغ بين القسامة لان سب تلك النكول وهذه اللوث والشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه المدة على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا ينبغي عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافا لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة على خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقيم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لما فيه من التقسيم المقضى للحصر فيها وعدم ثالث غيرها ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى بضم أوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعا بين الدليلين والقسامة تشمل لغة بين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل فديكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسام عليه خمسين واخذ تلك الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناوله

(الخ) خلافا للبنى عبارته واطلق الشبان تعدد اليقين مع الشاهد وينبغي ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتجوز مع الشاهد ميتا واحدة كما مر عن أقصر بيع الماوردى في الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل) وليس لنا بين ردت ولا هنا بجري (قوله) لان سب تلك) أى بين الرديغ وله وهذه هى بين القسامة اه ع (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمالو - لاف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عدوانه ثبت بها القود لانها كالاقرار او كالينة والقود يثبت بكل منهما معنى وزبادى وأق فى شرح وفى القديم قصاص ما يوافقه (قول المتن على العاقلة) أى مخفية فى الاول مغلفة فى الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) أى قوله وروى أبو داود فى النهاية لا قوله وهو لما فيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لثلاثتهم ان القسامة ليست كالينة فى ذلك كما هنا ليست كالينة فى العمد اه معنى (قوله) دية) أى حاله اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أى تطوا وقوله او تاذنوا الخ أى تلبوا بحرب من الله مخالفة لكم بهاه ع (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى بضم (الخ) الاولى اسقاط أى (قوله) واجابوا) عبارة المغنى والنهاية واجاب الجديده (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة الخ هذا جواب خبر أى داود وقوله والدفع بالحبل الخ هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمدا بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين ميتا فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم ع (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) والمتعدد فى هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم ولو كانوا ثلاثة أخوة الخ المتعدد المدعى اه ع (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعددعوها فى المغنى لا قوله وعجب إلى المتن والى الفصل فى النهاية لا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى فى شرح وهو الاصح بما مضى وسكت عن حكم الثالث إذ حضر وهو كالثانى فيما مر اه وقال ع ش بعد ذكر مثله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين ميتا ان لم يكن ذكره فى حلفه ولا ولا فلا يحتاج إلى حلف اصلا اه (قوله) فانكر) أى وان اعترف اقتص منه اه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) عبارة المغنى فان اعترف بالقتل اقتص منه وان انكر اقسام (الخ) (قوله) كالو حضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورها لمها لان لكل خمسة وعشرين سم على حجاج اه ع (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن الخ قيد لا قسم لالقول المرجوح كما يوجهه صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة المغنى أى الغائب اه (قوله) بمخه الرافعى) أى فى المحرراه معنى (قوله) وعجب (الخ) قد يقول ذلك الشارح لا عجب فان ينبغي نستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل بين المدعى) هذا جواب خبر أى داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين ميتا فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كالو حضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهم لمها لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجب (الخ) قد يقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغي نستعمل للتدوب كما فى قوله فى الوصية ينبغي ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله

وأخذ تلك الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمس وعشرين) للفقول كالو حضر امعا ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (فى الايمان) السابقة (ولا) بان ذكره فيها (فبني) وقامسا بمخه الرافعى (الاكتفاء) بناء على صحة القسامة فى غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياسا على سماع البينة فى غيبته وعجب مع قوله ينبغي

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان ذمامة قول (ون استحق بدل الدم اقسام) ولو كافرا عجزوا (هـ) عليه وسيد اقول فله بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قربة
لان ماله فيه نعم لو اوصى
لمستولدة ببقية فته بعد قتله
ومات قبل الاقسام والتكول
قسم الورثة بعد دعواها
أودعواهم إن شأوا لانهم
الذين يتخلفونه والقيمة لها
علما بوصيته فان نكلوا سمعت
دعواها التحليف الحصر ولا
تحلف هي ويقسم مستحق
البذل (ولو) هو مكاتب
لقتل عبده) لانه المستحق
فان عجز قبل نكله اقسام السيد
أو بعده فلا كالوارث وهذا
كمسئلة المستولدة المذكورة
آتفا يعلم ان قوله اقسام جرى
على الغالب إذا الحالف فيها
غير المدعي وظاهر أن ذكر
المستولدة مثال وانه لو
اوصى بذلك لآخر اقسام
الوارث ايضا واخذ
الموصى له الوصية بل قال
جمع لو اوصى لآخر بعين
فادعاهما اخرج حلف الوارث
كأن مسألة المستولدة وقيل
يفرق بان القسامة على خلاف
القياس احتياطا للدماء
قال ابن الرفعة هذا لأن كانت
العين بيد الوارث فان كانت
بيد الموصى له حلف جزما
(ومن ارتد) بعد موت
مورثه) فالأفضل تأخير
اقسامه ليسلم) فمقسم لانه
لا يتورع عن اليمين الكاذبة
(فان اقسام في الردة صرح على
المذهب) وأخذ الدية لانه
عليه السلام اعتد بايمان اليهود

للتقول كافي قوله في الوصية يقتضي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اهـ سم **(قوله)** اعتراض شارح (الخ) واقفه
المعنى **(قوله)** بانه اى كلام المصنف وقوله ان هذا اى قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والاقتبى (الخ) **(قوله)**
منقول) اى عن الاصحاب اهـ معنى **(قوله)** بخلاف مجروح ارتد) عبارة المعنى احتجز بن استحق (الخ) عا
جرح شخص مسلما فارتد (قوله) ولو اوصى) اى السيد **(قوله)** بهد قتله) متعلق بأوصى اهرشيدى ويجوز
تعلقه ببقية فته عبارة الرضا فان اوصى لمستولدة بعد قتل حالف السيد وبطلت الوصية او ببقية عبده
إن قتل بحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته او يوافى الاول فقط قول المعنى ببقية عبده المقتول اهـ
(قوله) ومات) عبارة المعنى فالوصية صحيحة فادامات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صر فيها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقق مراده كانه يقتضى دينه اهـ **(قوله)**
اقسم الورثة) فهنا اقسام غير مستحق بدل الدم اهـ سم **(قوله)** بعد دعواها) اى المستولدة وقوله اودعواهم
أى الورثة **(قوله)** إن شأوا) قيد لقوله اقسام الورثة عبارة الرضا وعرض مع طرحه ولا يلزمهم القسامة وإن يتقوا
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكلوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا تباي القيمة
وهي للسيد فتخصص بخلفته بل لما للدعوى على الحصر بالقيمة والتحليف لانه الملك لها فظاهر او لا تحتاج
في دعواها التحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الحصر عن
اليمين حلفت بين الردها **(قوله)** ولا تحلف هي) اى لانها ليست بخليفة المورث فلو نكل الحصر حلفت
اليمن المردودة اهـ عش **(قوله)** ويقسم (الخ) دخول في التثنية **(قوله)** لانه المستحق) اى ليدله ولا يقسم سيده
بخلاف العبد الماذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم ليدله دون الماذون له لانه
لاحق له معنى واسى **(قوله)** فانه عجز) اى المكاتب عن ادائه النجوم **(قوله)** قبل نكله (الخ) اى وقيل اقسامه
واما العجز بعد اقسام اخذ السيد القيمة كالومات الولي بعدما اقسام اهـ معنى واسى **(قوله)** او بعده فلا
اى فلا تحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعي عليه اهـ اسنى **(قوله)** كالوارث) اى كما
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اهـ اسنى **(قوله)** وبهذا) اى مسالة عجز المكاتب **(قوله)** إذا الحالف فيها (الخ)
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسامه وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا إنما يخرج
منه مسألة المستولدة دون مسألة الكتبة فتأمل على ان اطلاق ان الحالف غير المدعي في مسألة المستولدة
لا يجمع قوله اودعواهم اهـ سم **(قوله)** غير المدعي) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اهـ **(قوله)**
هذا) اى الخلاف **(قوله)** حلف جزما) اى الموصى له **(قوله)** بعد موت مورثه) عبارة المعنى بعد استحقاقه
البذل بان يموت المجروح ثم يرتد قبل ان يقسم اهـ اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم
لانه لا يرتد بخلاف ما إذا قتل العبد او ارتد سيده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه
بالمالك لا بالارث اهـ (ثم يقسم) الى الفصل في المعنى (قول المتن ص) اى اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان
الاخذ لا يتأني وقف ملك المرء تدسم على حجاج اهـ عش **(قوله)** اعتد بايمان اليهود) اى فدل على ان يمين الكافر
صحيحة اهـ معنى **(قوله)** اعتد بها) اى بايمانه حال الردة **(قوله)** لتعذر بيت المال) لان دينه العامة للمسلمين
وتحليفهم غير ممكن اهـ معنى **(قوله)** والاحبس) اى وان طال الحبس اهـ عش

(قوله) اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم **(قوله)** إذا الحالف فيها غير المدعي) انما يتجه
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسامه وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا إنما يخرج من مسألة
المستولدة دون مسألة الكتبة فتأمل على ان اطلاق ان الحالف غير المدعي في مسألة المستولدة لا يجمع قوله
أو دعواهم **(قوله)** بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليه م **(قوله)** واخذ الدية) يقتضى ان لاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للبال كالاخطاب ولو أسلم اعتد بها قطعا) ومن لا وارث له) خاصا) (لا قسامة فيه)
معلوم لو ثلث تعذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيا فان حلف المدعي عليه فواضح ولا احبس حتى يقرأ ويحلف

(فصل فيما ثبت به موجب القود والمال بسبب الجناية) كثره باتى في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعاً للشافعى رضى الله عنه (إنه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس أو غيرهما من قتل أو جرح أو أزاله (بأقرار) صحيح من الجاني (أو) شهادة (عدلين) أو يعلم القاضي أو يتكول المدعى عليه مع حلف المدعى كإعلان ما سمى ذكره على أن الأخير لا لاقرار وما قبله كالنية وسياق أن السحر لا يثبت إلا بالأقرار فلا يرد عليه (و) إنما يثبت موجب (المال) بما مر (بذلك) أي الأقرار أو شهادة العدلين وما في معناها

(فصل فيما ثبت به موجب القود) (قوله فيما ثبت) إلى قول المتن ولصرح في النجاسة وكذا في المغنى إلا قوله مفردة أو متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مرفوع فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك أم رشيدى (قوله) (وأكثره) أي أكثر ما في هذا الفصل (قوله) (وقدم) أي انصف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله) (أو جرح) بفتح الجيم مصدر وأما بالضم فهو الأثر الحاصل به وقوله أو أزاله أي لمعن من المعاني كالسمع والبصر أو أزاله عن إقرار الرعي والجنون أم رشيدى (قوله) (أو يعلم القاضي) أي حيث سأله القضاء به وإن كان يجتهد أو عدل في اختيار النجاسة باتى في الشارح خلافاً (قوله) (كأيهما كان الخ) جواب عن إيراد علم القاضي وبين الرد على حصر النصف وحاصله أنه سكت عنهما هنا ابتكالا على علمهما ما سبكه (قوله) (على أن الأخير) أي العين المردودة وقوله ومما قبله الخ أي علم القاضي أي فلا يردان على حصر النصف (قوله) (لا يرد عليه) وجه ورود أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت بالأقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالأقرار خاصة وحاصل الجواب أنها إنما يترخص له بالإنسان سبكه أم رشيدى (قوله) (بما مر) أي من قتل أو جرح أو أزاله (قوله) (وما في معناها) وهو علم القاضي والدين المردودة أم رشيدى (قوله) (كأيهما كان الخ) أي في ذلك في النسبة المردودة ولذى مر به منه أن جميع ما كان الدم متعددة رشيدى وسمو وسالغان (قوله) (تأخره) أي في قوله ويجب بالقصاص الخ (قوله) (وشرط ثبوته) أي المال وقوله بالحجة النافذة وهي رجل وأمر أنان أو رجل وبين أم رشيدى (قوله) (به) أي المال (قوله) (ولاً) أي أن ادعى القود وأقام الحجة النافذة (قوله) (لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود أصلاً كما هو الموجود في كلامهم وكأيهما لم يرد قول الله فبه ولو غفان القصاص الخ فالظاهر هو كلام الشارح قل الرشيدى وفيه نال (قوله) (بها) أي بالحجة النافذة كما أنها ثابت بها ثلاث وقوله وإما وجب أي المال وقوله بها أي بالحجة النافذة أم رشيدى (قوله) (لأنها) أي السرعة يعني إقامة الحجة النافذة فيها (قوله) (توجبها) أي المال والقطع واجب عن ذلك أيضاً بأن المال هنا يدل عن القود وأما المال والقطع بكل منهما حق من أصل لا يدل كإفاده لأنها توجبها أم رشيدى (قوله) (غير المدعى) بفتح الدين أي غير المدعى به (قوله) (المستحق) أي مستحق قصاص في جنابة توجبها أم رشيدى (قوله) (قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بهما (قوله) (وبين) أي خذون أم رشيدى (قوله) (لم يثبت الخ) أي لم يحكم بذلك إلا مقام بينة بعد ثبوتها بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لأن العفو غير معتبر أو لا لأنه أسقط حكمه لمن تعرض له والظاهر الأول أم رشيدى (قوله) (لا يثبت القود) أي ولم يثبت (قوله) (أما بهما الخ) أي بعد الدعوى والشهادة عبارة المغنى أمالو ادعى المدد وأقام رجلاً وأمر أنين جميعهما عن القصاص على مال وقصد الحكم بذلك الشهادة لم يحكم بها قطعاً أم رشيدى (قوله) (فاذا اشتملت) عبارة المغنى وإذا اشتملت الجناية أم بالواو (قوله) (لم يثبت) الأولى التانيث كافي المغنى (قوله) (وبه) أي اتحاد الجناية هنا (قوله) (مرق منه) أي مر السهم من زيد (قوله) (فان الثاني) أي الخطأ الوارد على غير زيد (قوله) (لأنهما) أي رمى زيد بسهم ومروراهته إلى غيره (قوله) (في الأولى) أي هاشمة قبلها إيضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معاً (قوله) (بها) أي بالحجة

لا ينافى وقف ملك المرتد

(فصل) (أنما يثبت موجب القصاص بأقرار أو عدلين الخ) (قوله) (مفردة أو متعددة) كأم رشيدى (قوله) (لم يثبت) ذلك بالنسبة للمفردة وعبارة الزكشي وقوله أو بين صوابه أو بين يزيد أو لا أن يريد المال في غير القسامة فإنه يثبت بالعين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه أن العين في الجراح كلها متعددة على الأظهر ولا توزع على مقدار الدية أم رشيدى (قوله) (وأما وجب في السرقة) أي بالنافذة (قوله)

على موجب قود لم يثبت إلا بحجة كاملة وبه فاروقى سهم ليدمر مرق منه لغيره فإن الثاني يثبت بالنافذة لأنها جنايتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثاني أو الضربة في الأولى ثبت المشيم بها لانفراده حيثنذ (وإصرح)

النافذة

وجوبها (الشاهد بالمعنى) الذى هو إضافة الزائد لمل (قوله) أشد منه غرضه بـ (ي) فى حـ فوات لم يثبت (المعنى) وهو المرات الأولى،
عن قوله (حق قول فوات منه) (أى من جرحه أو قتله) وأوقات مكانه لانه لما احتمل أنه متبـ (ب) آخر غير جرحه تميزت إضافة المرات إليها
دفع ذلك لاحتسابه بكونه أشد منه فلو أن لم يذكر ضربا ولا جرحا خلاصا لما يتوهم من العبارة (ولو قال غرضه) راسه فادماه أو فاسال
دعه ثبوت نامة) لتبرج كلامهما بخلاف حاله لاحتتمال حمل السيلان بسبب آخر (٣١) (ويشترط لوضحة) أى لانهما هما

قول الشاهد (ضربه) فواضح
عظم راسه) إذ لا احتمال
حيث (وقيل بكنى فواضح
راسه) وهو المعتمد لفهم
المقصود منه عرفا وما قيل
ان الموضحة من الايضاح
ولا تختص بالعظم فلا بد
من التعرض له ولم ينزىل
لفظ الشاهد الغير الفقيه على
اصطلاح الفقهاء لوجهه
رده البقنى بان الشارع
اناط بذلك الاحكام فهو
كسائر اطلاق بعض
بها مع الاحتمال فاذا شهد انه
سرحم قضى بطلاقا وان
احتمل تسريح راسها
فكذا إذا شهد بالايضاح
قضى به وإن احتمل انه لم
يوضح العظم لانه احتمال
بعيد جدا وفيه ما فيه فى
شاهد على ما يعرف مدلول
نحو الايضاح شرعا فالوجه
هنا وفيما قاس عليه انه
لا بد من الاستفصال فان
تعدروا قف الامر هنالى
البيان او الصلح (ويجب
بيان محلها) أى الموضحة
الموجبة للقود (وقد رها)
فيما إذا كان على راسه
مواضع وتعيينها بالاشارة اليها
سواء كان على راسه موضحة

النافعة (قوله) رجى (أى) قوله وما قيل فى المبنى الاول قوله بكنى إلى المتن وإلى التذيير إلى النهاية الاول قوله خلافا
إلى المتن (قول المتن بالمعنى) بفتح الميم أى بالمعنى به معنى ونهايته (قوله) فوات مكانه) امل وجه الاكتفاء
بذلك ان المتبادر منه ان مرته بسبب الجناحة لا يوجب مع ذلك ان مرته بسبب آخر كسقوط جدار ومثل
ذلك ما قال فوات حالاه ع (قوله) (أى) لم يذكر غرضه ولا جرحا) افا لا يتصور عن نفي ما ذكره ذكر
شروط الدعوى كقوله قتله عمد او خطأ إلى غير ذلك على ما مر فى الدعوى بالدم والسمانه ع (قوله)
بخلاف حاله (أى) رقباس ما قال فوات مكانه او حاله لو كان هناك فوات مكانه او حاله فوات هـ ع (قوله)
(قول المتن) فواضح عظم راسه) ولو اقتصر على قوله وصدقه لم تسع لصدقه بغير الراس ولو جمع ان
الواجب فيه الحكمة من زيادة هـ ع (قوله) من الايضاح (أى) وهو لانه لا يكشف البيان وليس فيه تخصيص
بعظمه بجرى (قوله) (أى) لا لعظم (قوله) على اصطلاح الفقهاء (أى) من اختصاصه بالعظم (قوله) رده
البقنى (الخ) خرو ما قيل (الخ) (قوله) بذلك (أى) بالايضاح (قوله) وفيه) (أى) فى كلام البقنى (قوله) هنا (أى)
فى نحو الايضاح من الشاهد المعنى قوله وفيما قاس عليه أى من نحو التسريح من المعنى (قوله) الموجبة
للقود) سيذكر بحزمه باختلاف قدرها (الخ) جرحا باقى البدن (قوله) فيما إذا كان على راسه مواضع
توقف ابن قاسم فى هذا التمييز فقل عبارة شرح المنهج الصريحة فى عدم اعتبارها وانه لا بد من بيان الموضحة
محلها ومساحتها وان كان براسه موضحة واحدة أو شريدي أو قول وكذا عبارة المعنى صريحة فى اشتراط بيان
الموضحة بمحلا ومساحة او الاشارة اليها وان كان براسه موضحة واحدة (قوله) لم يبينوا ذلك (أى) ولم
يعينوها بالاشارة اليها (قوله) بل يتعين الارش) عبارة بالمعنى فهم قوله لم يكن قصاصا انه بالنسبة الى وجوب
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص (قوله) لا يختلف (أى) باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها
هـ ع (قوله) ومنه) (أى) من قوله لانه لا يختلف (الخ) (قوله) لا بد (أى) فى وجوبها (قوله) من تعيينها (أى) تعيين
موجبها على حذف المضاف وجوز ارجاع الضمير إلى الباقي بتأويل البقية وفى بعض نسخ النهاية من
تعيينها هـ بالنتية أى المحل والقدرة (قوله) لا تختلف (أى) الحكمة (قوله) حقيقة) الى التنية فى المعنى
(قوله) وهو يقتل غالبا) من مقول الساحر (قوله) تابا) أى كنانا ساحرين ثم تابا هـ معنى (قوله) او نادرا
راجع لكل من المثالين (قوله) (أى) لاسمه (قوله) وهما) أى دية شبه العمد والخطا على حذف المضاف (قوله)
(عليه) (أى) الساحر (قوله) ولم يمت) (أى) به هـ ع عبارة بالمعنى وان قال امرضت به عزرفان مرض به
وتالم حتى مات كان لو ثابته ثابته نالهم حتى مات ثم تحبب الولي انه مات بسحره وما يخذل الية فان ادعى
الساحر برأه من ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضط مديحتمل برؤه فيما صدق بيمينه هـ (قوله) ولكنكوله
(الخ) هذا هو الاقرار بالحكى هـ رشيدى (أى) فهو عطف على قوله كفتلته (الخ) عبارة بالمعنى وبثبت السحر

أومواضح (ليكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن براسه الام موضحة واحدة لاحتتمال انها وسعت بل يتعين الارش
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان حكمه باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للمال والام يجب حكمها لا يختلفا باختلاف قدرها ومحلها
(ويثبت القتل بالسحر بأقاره) به حقيقة وقول حكما كفتلته بسحرى وهو يقتل غالبا او بنوع كذا وشهد عدلان تابا به يقتل غالبا فعدمه بالقود
او نادر افسد عمد او اخطأ من اسم غير له فخطا وهما على العاقلة ان صدقوه والا فقبله او مرض بسحرى ولم يمت أقسم الولي لا نلوثو كنكوله

مع بين المدعى (الابنية) لتعذر مشاهدة (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (نتية) تعلم السحر وتعليمه حرامان مطلقا على

الاصح ومحل الخلاف
حيث لم يكن فعل مكفرو ولا
اعتقاد ويحرم فعله ويسقط
به ايضا ولا يظهر إلا على
فاسق اجماعا فيها نعم سئل
الامام احمد عن يطلق
السحر عن المسحور فقال
لا بأس به وأخذ منه حل
فعله لهذا الغرض وفيه نظر
بل لا يصح إذا بطله لا يتوقف
على فعله بل يكون بالرقى
الجائز ونحوها مما ليس
بسحر وفي حديث حسن
النشرة من عمل الشيطان
قال ابن الجوزي هي حل
السحر ولا يكاد يقدر عليه
إلا من عرف السحر اه
أى فالنشرة التي هي من
السحر محرمة وإن كانت
لنقص حله بخلاف النشرة
التي ليست من السحر فانها
مباحة كما بيناه في الاثمة وذكرنا
لها كيفيات وظواهر المنقول
عن ابن المسيب جواز حله
عن الغير ولو بسحر قال لانه
حيث لا صلاح لاضرر لكن
خالفه الحسن وغيره وهو
الحق لانه داه خبيث من
شان العالم به الطبع على
الافساد والاضرار به فقطم
الناس عنه اساو بهذا يرد
على من اختار حله إذ تعين
لرد قوم يخشى منهم قال كما
يجوز تعلم الفلسفة المحرمة
وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرق ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب برمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمرقة موافقة الضرب

ما يفعله منه لما كان يفعله انى الذى عليه وانى بطل ذلك فضلا عن عدمه وشيروى وحى وشوذبو والتفرج على فاعل شىء من ذلك كما هو ظاهر لانه
إعانة على معصية ثم رابت فتاوى المصنف ما يصرح بذلك والخبر الصحيح من اى اعاقام تقبل له عملة اربعين وما يشمله رنى القول فيه نرى
للتواب للصحة ومقبول هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن تعدده ونقل الزركشى عن بعض المتأخرين أنه أتى بأن لولى الدم
قتل لولى بنى مورته بالخلاف لانه فيه اختيارا كالمأخوذ وحيد فينبى ان يأتى فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذى يتجذبه خلافه لان غايته انه
كأن تعدد وقد اعتد منه دائما قتل من تعدد النظر اليه على أن القتل بالخال حقيقة إنما يكون (٦٣) للمهر ادم نفوذ حله في محرم إجماعا

(ولو شهد مورته) غير اصل

وفرع (بحرج) يمكن

افضاه للهلاك (قبل

الاندمال لم يقبل) وان كان

عليه دين مستغرق لنهته

اذ لومات كان الارش له

فكانه شهد نفسه ولا نظر

لوجود الدين لانه لا يمنع

الارش وقد يرى الدائن

او يصلح وكونه لمن لا

يتصور اراؤه كركاة نادر

لا يلتفت اليه والعبرة بكونه

مورته حال الشهادة فان

كان عنده ما يحجب ما زال

المانع فان كان قبل الحكم

بالشهادة بطلت او بعده

فلا (وبعده يقبل) اذ لا

تهمه (وكذا تقبل) شهادته

لمورته (بما لم يرض

موته في الاصح) لا تلم

يشهد بالسبب الناقل

لشاهد بتقدر الموت بخلاف

الجرح ولأن المال يجب

هنا حالا ويتصرف فيه

المريض كيف أراد وهم

لا يجب الا بالموت فيكون

لوارث (ولا تقبل شهادة

العاقلة بفسق ثهود قتل)

الضرب برمى وكذا اخبر منه وخبر عليه (قوله) ما يفعله) ببناء المفعول (قوله) عليه) ببناء المفعول من التعليل
(قوله) ذلك) اى الموافقة نأبى فاعل بظن (قوله) وشمير اخ) الجرح عطا على رمى (قوله) وشعر بدة) عطف
على كناية (قوله) والتفرج اخ) عطف على فعل الخ عبارة عرش عن الدميرى ويحرم المشى الى اهل هذه
الانواع وقد يصحهم وكذلك تحرم العاقلة والطير الطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله) بذلك)
اى محرمة التفرج (قوله) عرافا) مر تفسيره انما (قوله) وشمير اخ) اى المتفرج (قوله) ونقل الزركشى) الى
قوله لان غايته الخ فى المعنى (قوله) لانه) اى الى فى اى فى الحال او القتل بها (قوله) وفيه نظر اخ) اى فى
فتوى البعض عبارة المعنى والصواب انه لا يقبل بولا بالعدم عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف اه
(قوله) لان غايته الخ) اى الى المذكور (قوله) منه) اى العائن (قوله) غير اصل وفرع) اى يعلم من باب
الشهادات لان شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعض اه معنى (قوله) يمكن (افضاه) الى قوله كذا قيل فى المعنى
لا لافوله فى المجلس او بعده الى قوله لولا يتأفى مراجعة الاولى الى النهاية لا لافوله لا نظر الى ما قيل لا يحملونه
(قوله) يمكن (افضاه) للهلاك) اى لو كان ذلك الجرح ليس من شأنه ان يسرى لانه قد يسرى سم على المنهج
اه عرش (قوله) وان كان عليه) اى على مورته وكذا اخبر مات (قوله) وقد يرى الدائن) يؤخذ منه ان مثل
ذلك مالوا وصى بارش الجناية عليه لاخر فان الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عرش
(قوله) من لا يتصور اخ) اى والمجروح عليه يصار جنون معنى عرش (قوله) كركاة) اى وقف عام اه
معنى (قوله) لا يلتفت اليه) لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال مورته كان خفيًا قال الرافعى وشاهدتهم
بترك الشهادة كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله) فان كان) اى الزوال (قول المتن وبعده) اى الاندمال
(قوله) لا تلم يشهد اخ) عبارة الجلال فى تعليل مقابل الاصح نصها وفرق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل
للحق اليه بخلاف المال اه رشيدى زاد المعنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد
بالسبب الذى ثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله) وانحوه) اى كقطع طرف خطأ اوشبهه عمد اه معنى
ويحتمل ان الضمير للفسق (قوله) وكذا لم يحمله لفقرهم) اى لا تقبل اه عرش (قوله) بخلاف الموت)
اى موت القريب (قوله) كينة باقراره) اى كشهادة العاقلة بفسق بينه افراره بالقتل العمدا معنى (قوله)
اذلا تهمه) اى اذلا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المعنى واعلم انه يشترط فى الشهادة
السلامة من الكاذب وحيد ولو شهد اخ (قول المتن بقتله) اى شخص اه معنى (قوله) اى المدعى به)
تفسير لقتله (قوله) على الاولين) او على غيرهما معنى واسنى (قوله) لان طلبه) اى المدعى اه عرش (قوله)
ان سأل) اى الحاكم (قوله) فيه) اى الحكم وعبارة المعنى لان دعواه القتل على المشهود عليها وطلبه
الشهادة كاف الخ (قوله) فالمراد سكت عن التصديق) اى مراد القيل بسكوت لولى سكوته عن

التعيين فى معنى العفو عنه فلا يشكل بان الواجب القود عينا (قوله) وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون
الافريقين الخ) بقى ما لو كان لا بعدون اغنياء والافريقون فقرا فمقل ترد شهادة الا بعدين لانهم المتحملون

أو ونحوه (يحملونه) أو بترك الشهادة بفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون الاقربى بين يفون بالواجب
لان الغنى قريب فى الفقير بخلاف الموت ولا نظر الى تحمل البعيد لفقر غيره لان الانسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره
غنى وفقر فالتهمة المبنية على تقدير غنى نفسه اظهر من التهمة المبنية على فقر غيره الغنى اما قتل لا يحملونه كينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل
شهادتهم بنحو قسمهم اذلا تهمه (ولو شهد اثنان عن اثنين بقتله) اى المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين فى المجلس او بعده
(فان صدق لولى) المدعى (الاولين) يعنى استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لان طلبه منهما الشهادة كاف فى جواز
الحكم بها كذا قيل ويرده ما صرحوا به فى القضاء انه لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده الا ان سأل المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمها) لانتهاء التهمة عنهم وتحققه في الآخرين لانها صار ادعون الاولين بشهادة الاولين عليهم اولاً لانها يدعونها عن أنفسهم
والتمثيل الاول مشكل اذ المأثر العدواة الدينية وليست الشهادة منها فالذي يتجهو التعليل الثاني (او) صدق (الآخرين او) صدق (الجميع)
او كذب (الجميع بطاناً) اي الشهادة انما في تكذيب الكل فواضح انما في تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر
لاقتضائهم من الشهادتين ان لا قائل غير المشهود عليهم او انما في تصديق الآخرين فلا يستلزمه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة
لما مر ولا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القائل فيها لان تلك المبادر والمقوت اورث

رية فراجع لينظر ايستمر
على تصديق الاولين فيحكم
له او لا فقد دعواه كذا
قاله جمع محبين عن اعتراض
تصوير المسئلة بان الشهادة
بافتل يشترط لسماعها
تقدم الدعوى وتعيين
القائل فيها فكيف يشمدان
ثم يراجع الولي واقول
لما يتوجه هذا الاعتراض
حتى يحتاج للجواب عنه بما
ذكر اذا قلنا ان الحاكم
يراجع الولي وجوباً ونهياً
وهو الاصح اما اذا قلنا بما
مر ان معنى تصديقه لا لاولين
استمراره على تصديقهما
فلا اعتراض اصلاً غاية
الامر ان تسمية ما وقع من
المشهود عليهم شهادة تجوز
لان المبادر بالشهادة
تطلبها وان الولي وان لم
يجب سؤا لكنه قد يتعرض
لما يطل حقه وظاهر كلام
بعضهم ان ندب سؤا له محله
ان يادر في مجلس الدعوى
لا في مجلس بعده اي لان
مبادرهما يجلس الدعوى
قد تقرب ظن صدقهما
بخلافها بعده وبما تقرر
علم انه لا يحتاج لقول بعضهم
صورة ذلك ان يوكل الولي

التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحديثه فانه لان طلبه منهما الشهادة
كافي اي عن التصديق تأنيذاً شديد وعش (قول المتن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل مي
ادعى على احد قائل غير مبادر بل انا الذي فعلته بما ذكره من التفصيل اه عش (قوله او لانهما
يدفعان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) اي من العدواة الدينية اه عش (قوله
فالذي يتجهو التعليل الثاني) ولذا اقتصر عليه المعنى (قوله اي الشهادتان) إلى قوله كذا قاله جمع في المعنى
(قوله لما مر) اي من التعليل (قوله مراجعة الولي) اي مراجعة الحاكم لولي (قوله لان تلك المبادر
الخ) علة لعدم النافاة (قوله اورث رية) اي للحاكم وكيفية فراجع اي فراجع الولي ويساله احتياطاً
انتهى معنى (قوله لينظر) اي الحاكم ايستمر اي الولي (قوله او لا) اي او يعود إلى تصديق الآخرين
او الجميع او يكذب الجميع انتهى معنى (قوله وهو الاصح) اي التنب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله
وان الولي الخ) عطف على قوله ان تسمية الخ (قوله سؤا له) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان يادر)
الى المشهود عليهما (قوله وبما تقرر) اي من الجوابين عن استشكل تصوير مسئلة المتن (قوله صورة ذلك)
إلى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما افهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ)
اي الولي (قوله على الاولين) اي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) اي
المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) اي الوكيل بسبب من اسباب الزل المارة في الوكالة
وهو عطف على قوله ان يوكل الخ (قوله وظاهر قوله) إلى قوله او قال احدهما قتل في الهابة وإلى الكتاب
في المعنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه اي فليس له ان يدعى مرة اخرى ويقم البيئة
اه عش (قوله ولو مبهما) اي سواء اعين العاني ام لا (قوله فكأنه اقر بسقوط حقه الخ) اي فيسقط
حق الباقي (قوله منه) اي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واحرز
يسقط القصاص عن الدية فانها لا تسقط بل ان لم يعين العاني فللورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك
ويصدق يمينه انه لم ينف فان نكل حلف المعنى وثبت العفو يمين الروان اقر بالفغو مجانا وطلقاً فقط
حقه من الدية بقول الباين حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط
لائبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لاعتصاصه من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال ولا
يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطها اما اثبات العفو عن حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال ولا
وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذلك اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقا
او لم يعين العاني فكذلك اقر وان كان عدلاً وعين العاني وشهد بان عفا عن القصاص والدية جميعاً بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة او لا لا احتال في الاقرارين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فجب
له كالتقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء اعين العاني ام لا نعم ان اطلق العاني العفو او عفا مجانا فلا
حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالتقية) عبارة الروض وشرحه فلجميع الدية ان لم يعين العاني
وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

في المطالبة بدم موثره فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعي الوكيل على اثنين به
ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل والبعض اي الآخرين فينزل فيدعي الولي على الاولين فيشهد
عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة ظاهر قوله بطاناً بقائه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو
بعض) عن الفرد ولو مبهما (سقط القصاص) لتعذر تبعضه فكأنه اقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالتقية لا يقبل قوله على
العاني إلا ان عينه وشهد وضم له مكل الحجة (ولو اختاب شاهدان في زمان او مكان أو آلاو هيشة) للفعل كقتله بكرة

أو يحمل كذا أو يسيف أو
 حرز رقبته وخالفه الآخر
 (لغت) شهادتهما للتناقض
 (وقيل) هي (لوث) لا
 لتناقضهما على أصل القتل
 ويرد بان التناقض ظاهر في
 الكذب فلا قرينة بثبت
 بها اللوث وخرج بالفعل
 الاقرار فلو قال احدهما
 اقر به يوم السبت وقال
 الآخر يوم الاحد فلا
 تناقض لاحتياطه اقر به
 في كل من اليومين نعم ان
 عينان متافئتان يستحيل
 عادة الوصول من احدهما
 للآخر فيكون كان شهدا احدهما
 انه اقر بقتله بمكة يوم كذا
 والآخر بانه اقر به بمصر
 ذلك اليوم لغت شهادتهما
 وقال احدهما قتل وقال
 الآخر اقر بقتله لغت
 لعدم اتفاقهما وهو لوث
 حيث

(كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظم وجاوز
 الحد لكن ليس البغي اسم
 ذم على الاصح عندنا
 لانهم انما خلفوا بتأويل
 جائز في اعتقادهم لكنهم
 مخطئون فيه فلم لما
 فهم من اهلية الاجتهاد
 نوع عذر وما ورد من
 ذمهم وما وقع في كلام
 الفقهاء في بعض المواضع
 من عصيانهم أو فسقهم
 محمولان على من لا اهلية
 فيه للاجتهاد أولا وتأويل

لأوله تأويل قطعي البطلان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهدان العاقي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن القصاص
 لان القصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العاقي وان شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط قصاص
 الشاهد اه (قوله يحمل كذا) اي كالمجدو قوله وخالفه الآخر اي كان قاتله في العشي أو في الدار
 أو برح أو بشقة نصفين اه معنى (قوله لغت شهادتهما الخ) اي ولا لوث بها اه معنى (قوله
 لتناقضهما على أصل القتل) اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً أو نسياناً اه معنى (قوله فلو
 قال احدهما اقر به الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان أو فيهما معا
 كان شهدا احدهما بانه اقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بانه اقر به يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في
 القتل وصفته بل في الاقرار معنى وروى مع شرحه (قوله زمان في مكانين) عبارة للمعنى وما أو نحوه في
 مكانين متباعدين اه (قوله ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياها تحيل العادة بجيئ فيها وقوله لغت
 شهادتهما ظاهره وان كانا أوليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة
 لا معمول عليها في الشرع اه عش (قوله او قال احدهما قتل الخ) عبارة للمعنى مع شرحه ولوشهد
 احدهما على المدعي بالقتل والآخر بالاقرار به فوث ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يتفقا على
 شيء واحد فان ادعى عليه الوارث قتل عمدا اقسم وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع احد الشاهدين فان
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة أو مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وإن ادعى عليه عمد فشهد احدهما
 باقراره بقتل عمدا والآخر باقراره بقتل مطلق أو شهدا احدهما بقتل عمدا والآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل
 لتناقضهما عليه حتى لا يقبل من المدعي عليه انكاره وطالب بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل
 ناكلاً وحلف المدعي بين الرد ان قتل عمدا أو اقص منه وان بين فقال قتلته عمدا اقص منه أو عني على مال
 أو قتله خطأ فللمدعي تخليفه على نفى العمدية ان كذبه فاذا حلف لومدة خطأ باقراره فان نكل عن البيان
 حلف المدعي واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيدا وآخر انه قتل عمرا اقسم ولياها حصول
 اللوث في حقهما جميعاً اه (قوله وهو لوث) اي شهادتهما التذكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الحوارج والكلام على شروط الامام اه يجزى قال عش ولعل
 الحكمة في جعله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضمناً اه (قوله جمع باغ الخ) سواء بذلك
 لظلمهم ومجاوزتهم الحد أو الاصل فيه أي قرآن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكر الخروج على
 الامام صريحاً لكانها تشمله لعدمها أو تنقضه لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلبني على الامام
 أو لى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديقين رضي الله تعالى عنه
 وقاتل البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله ليس البغي) الى قوله أو طنية في النهاية لا لقوله
 على الاصح عندنا (قوله ليس البغي اسم ذم) اي على الاطلاق ولا فقد يكون مذموماً اه عش (قوله
 لما فهم من اهلية الاجتهاد الخ) قد يشعر بانهم لو لم يكونوا اهلاً للاجتهاد لا يحكم بينهم والظاهر انه ليس
 بحر ادما يان الحد المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فاعلم المراد بالاجتهاد في عبارة الاجتهاد للغوي أو جرى
 على الغالب اه عش (قوله وما ورد من ذمهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق
 الجماعة قد شرع فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فبئته جاهلية
 اه معنى (قوله محمولان على من لا اهلية له الخ) ينبغي ولم يذم بمجمله سم وعش (قوله على من لا اهلية فيه
 الخ) قد يقال ان اعتد جواز الخروج على الامام باجتهاد أو تقليد صحيح أو جعل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعاً بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان العاقي عفا من
 الدية لا عنها وعن القصاص لان القصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العاقي اه

(كتاب البغاة)

(قوله محمولان على من لا اهلية فيه) ينبغي ولم يذم بمجمله (قوله ايضا محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد غر موعا لقتالنا أخذنا بما بقى فى الخوارج وظنة لأهلته للاجتهاد لكن خرجوا لجل جور الامام بعد استقرار الامر لما بقى فيه المعلوم منه ان أهلية الاجتهاد إنما تمتع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

ذلك الجهل فلائهم ولائهم فليتأمل سيد عمر وس (قوله اى وقد غر موعا الخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة (قوله اخذ الخ) راجع لقوله اى وقد غر موعا الخ (قوله بما بقى الخ) اى فى شرح ولو اظهر قوم رأى الخوارج (قوله لما بقى) اى انفا فيه اى الخروج على الامام لجوره (قوله ان أهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دأى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه اثر لاجتهاد مخالف الاجماع الا ترى نقله اى سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكره اى سم وقد يقال وجه ما افاده كلامه من ان البنى قسبان مذموم وغير مذموم وإن التأويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط او قوله اى وقد غر موعا الخ من ان اشتراط التأويل انما هو فيما دأى اليه قائلو اختلاف ما اذا قتلوا فلا يشترط فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع (قوله يشترطون التأويل) اى الغير قطعى البطلان (قوله الى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعل الخ) لعله من قوله لكن ليس الى قوله وما ورد (قوله ولو جازوا) وفاقا للنهاية وشرحى المنهج والروض والمغنى عبارة عن قوله لو جازوا وهم عدول كما قاله الثقال وحكاها ابن القشيري عن معظم اصحاب ما فى الشرح والروض من التعيد بالا امام عادل وكذا فى الامم والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اى (قوله عليه) اى الامام ولو جازوا (قوله المتأخر) اى استقرار الامر (قوله فلا يرد) اى على التعليل المذكور (قوله ومعهم كثير الخ) جملة حالية (قوله على يزيد وعبد الملك) نثر على ترتيب اللف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منافاة قوله اى لا مطلقا لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الاثم قاطعهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا افسدة ظالمين والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن على وابن الزبير (قوله انما اراد) اى المصنف بالاجماع المذكور (قوله وحيثئذ) اى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) اى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) اى غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) اى التعيد بعد الانقياد له وظاهر انه غير شرط وفاقا للمغنى والنهاية عبارة عن ما سبق منهم انقيادهم لا كما هو ظاهر اطلاقهم اى (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة عن المغنى والروض مع الاسى بكثرة او فوقه ولو لم يحصن يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج فى رد هم الى الطاعة لكفنة من بدل مال وتحصيل رجاله (قوله ويؤيده) اى قول بعضهم (قوله انهم بغاة بائناق) مقول الامام (قوله بما ذكر) اى من الشوكة المقيدة بالحيشة المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم يحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسو ابغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزبائدى على قوله ولو لم يحصن استولوا بسببه على ناحية اى اقول وكذا اقتصر على الشارح والروض والمغنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اى سيد عمر (قوله غير قطعى البطلان) الى قوله اما اذا خرجوا فى المغنى الا قوله كذا قيل الى وتاويله الى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطلان)

الى الان وهم مصرحون باقطاعه من نحو ستمائة سنة فلم ان الاحكام الالية انما تثبت للبغاة الذين هم مسلمون فالمرتبون اذا خرجوا لا تثبت لهم تلك الاحكام بل يقتلون من غير استتابة كما يعلم بما بقى فى الردة (مخالفو الامام) ولو جازوا حرمة الخروج عليه اى لا مطلقا بل بعد استقرار الامر المتأخر عن زمن الصحابة والسلف رضى الله عنهم فلا يرد خروج الحسين بن على وابن الزبير رضى الله عنهما ومعهما كثير من السلف على يزيد وعبد الملك ودعوى المصنف الاجماع على حرمة الخروج على الجائر انما اراد الاجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الامور اى وحيثئذ فلا فرق فى الحرمة بين المجتهد الذى له تأويل وغيره (مخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد كذا وقع فى عبارة بعضهم وظاهر انه غير شرط (او منع حق) طلبه منهم وقد توجه عليهم الخروج منه كركاة او حداوقه (بشرط شوكة لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

يقال ان اعتمد جواز الخروج وعذر فى ذلك الجهل فلائهم ولائهم فليتأمل (قوله المعلوم منه ان أهلية الاجتهاد انما تمتع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دأى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه لا اثر لاجتهاد مخالف الاجماع الا ترى نقله اى سم (قوله فاندفع ما يقال الخ) انظرو وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شوكة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم يحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسو ابغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول اى الامام فى قليلين لم فضل قوتهم بغاة بالانفاق ولما يتحقق فضل قوتهم بما ذكر أو بتحصنهم يحصن استولوا بسببه على ناحية وكان المراد بالقليلين الذين هم محل الاتفاق احدث عشر فاكثر بدليل حكاية ابن القطان وجهين فى اى لو كانوا نحو خمسة وستة (وتأويل) غير قطعى البطلان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجه على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم وينعمهم منهم
لما طاته إياهم كذا قيل والوجه أخذنا من سيرهم في ذلك أنه رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر عن يده بل لا يرى من ذلك حاشاء الله من تاوليل
بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته تسكن لهم وهو (٦٧) التي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خرجوا بلا تاوليل كانوا
حق الشرع كالزكاة عنادا
أو بتاويل يقطع يطلاته
كتاويل المرتدين أولئك
لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة
كما يأتي بتفصيله (ومطاع
فيهم) يصدر عن رأيهم
وإن لم يكن منصوبا إذا لا
شوكة لكن لا مطاع لهم فهو
شرط لحصولها لا أنه
شرط آخر غيرها (قيل و)
المطاع وإن كان شرطا
لكن لا يكفي في قيام شوكتهم
بكل مطاع بل لا توجد
شوكتهم إلا إن وجد
المطاع وهو (امام) لهم
(منصوب) منهم عليهم
للحكم بينهم وردوا هذا
الوجه بأن عليا كرم الله
وجهه قاتل أهل الجمل ولا
امام لهم وأهل صفين قبل
نصب امامهم ولا يشترط
على الأصح جعلهم لأنفسهم
حكما غير حكم الاسلام ولا
انفرادهم بنحو بلد (ولو
أظهر قوم رأي الخوارج)
وهم صنف من المبتدعة
(كترك الجماعات) لأن
الائتماء لأقربوا على المعاصي
كفروا بزعيم فلم يصلوا
خلفهم (وتكفير ذي كبيرة)
أي قاعلا فحبط عمله ونخلد

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغني يعتقدون
به جواز الخروج عليه أو منع الحق المنزج عليهم اه (قوله وينعمهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة
عثمان عبارة النهاية والمغني ولا يقتض منهم اه وهي أنسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اه يجزى
(قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي تقول منعها عبارة عث أي التي عليناها وقتلنا منعها وعليه فيقتدر أن ثم
مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر عن يده) أي من الخارجين عليه وقوله لانه
يرى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لأن هذا تاوليل باطل قطعاً ويشترط في التاويل أن لا يكون
قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي
لا إله إلا هو ما قتل ولا مالات ولقد نيت فقصوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا
(قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وتطمئن قلوبهم اه يضارون (قائمة) هـ قال في الباب بحرم الطعن
في معاوية ولعن ولده يزيد رواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فإنها تبث على ذمهم وهم
أعلام الدين فأطاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول وما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه عث (قوله
كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فإن ذلك باطل قطعاً لما أوضح أدلة الاسلام اه
عش (قوله يصدرون) أي تصدر أفعالهم اه عث (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا انفراهم في
المغني لا لقوله المطاع إلى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي
لحصول الشوكة (قوله المطاع هو) الأول لا يخصر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله
ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه عث (قوله ولا انفراهم اه) خلافاً للمغني عبارة تسكت المصنف
عن شرط آخر وهو انفرا البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن
جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل
البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو
صنف) إلى قوله ويؤخذ من المغني وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله
فلا تعرض لهم) (سواء كانوا أينا ما امتازوا بموضع عن السكك لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الأذري
مغني ونهاية (قوله مالم يقاتلوا) أي فإن قاتلوا فاستقوا أهل وجهانهم لا شبهة لهم في القتال وتقديرها فهي
باطلة قطعاً اه عث (قوله نعم أن تضررتنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو
بقتلهم اه عث (قوله أن صرحوا الخ) أي لأن أعرضوا في الأصل لأن علياً رضي الله تعالى عنه سمع
رجلاً من الخوارج يقول لا حكم إلا لله وسوله ويعرض بخطبته في التحكيم فقال كلمة حتى أريد بها
باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجدنا أن تذكروها ولا يمنعكم ألبانكم معنا ولا نبذوكم
بقتال مغني وإسنو وكذا في النهاية لا لقوله لكم علينا الخ قال عث قوله في التحكيم أي بينه وبين
معاوية اه ديمري اه (قوله بعض أهل العدل) أي اماما وغيره اه مغني (قوله ولا يفسقون) مقول

يألي تعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) أي كوا فلا تعرض لهم الخ
عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا لم يكونوا في قبضة الامام
فيقاتلون ولا يتحتم قتلهم فيقاتل منهم كما سيأتي قال في الأصل هذا وأطلق البغوي انهم ان قاتلوا فهم فسقة
وأصحاب نهب تخشعهم حكم قطع الطريق وبه جزم في المنهج وأصله وعمله اذا قصدوا اخافة الطريق اه
(قوله كما يعزرون أن صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما إذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م ر

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تعرض لهم إلا لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم
على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم أن تضررتنا بهم تعرضت لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون أن صرحوا
بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببعدهم

ويؤيده ما يأتي من قول شاهدتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم وعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقسمهم لانهم لم يفعلوا

عمرما في اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد قطعاً كما عليه أهل السنة وإن خالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعارض الكبيرة يقتضي فسقهم لوعيدهم الشديد وقلنا أكثر آثم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لا نقرر أنهم لم يفعلوا عمرما عندهم كأن الحنفى يحسد بالثبوت لصعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل عمرما عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما نقرر (والأبأن قائلوا أنهم كانوا في غير قبضتنا) هم قطعاً طريق في حكمهم الآتي في بابهم لإبغاة وإن أطال البلقيني في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يمتحن قتلهم لأنهم لم يقصدوا أخافة الطريق ومن ثم لم يوصدوها تحتم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لمواقفهم كما يأتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضاً (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضيه) لا في غيره كتحالف النص أو الإجماع

قولهم وقوله إننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله) ويؤيده أي المأخوذ المذكور (قوله) لانهم لم يفعلوا عمرما (الخ) قال سم قديقال لأثر لهذا التعليل مع قوله وأثموا به من حيث الخ مع أنه آثم غير معذور أه رشیدی (قوله) وإن أخطأوا وأثموا به (الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لأنه عن تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتام (قوله) لم يفعلوا عمرما عندهم قديقال لأثر لهذا مع قوله وأثموا به من حيث إثم قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا اثم ولم يعدر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله) أو كانوا في غير قبضتنا أي وقائلناهم قائلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الهاشم وإلا فلا معنى للحكم بانهم قطعاً مجرد أنهم في غير قبضتنا فليتام (قوله) ومن ثم لم يوصدوها تحتم هذا يقتضي أنهم قطعاً وأن لم يقصدوا هاتين مع ما في الهاشم عن شرح الروض من قوله وحله إذا فصدوا (الخ) (قوله) ولا ينفذ قضاؤهم لم يقيد ذلك بقوله لمواقفهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجز شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا أن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا وما لم يكونوا خطائيه أو قال في شرحنا وما إذا كانوا خطائية فيمتنع من ذلك أيضاً وإن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كسبائى في الشهادات نعم لو يبنوا في شهادتهم السبب قبل لا تنفأ التهمة حينئذ كسبائى فليتام (قوله) فلا ينافيه ما يأتي قريباً (قوله) ويرقى بان الإلغاء أي رد الحكم (قوله) بخلافه أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله)

أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله) فيباوق اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويرقى بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الام) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتال بان لم يدركه انه يستحل أولا (دما) أو أموال فقد عتده حبيثا ويؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وبالإفعل البغاة يستحلون ناهة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الا هوامو القاضي كالشاهد وريان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل احتملا وما هنا على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابا بالحكم) إلينا جواز ا لصحته بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع) البينة في الاصح) لصحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حيثنذ الوجوب ثم رأيت الادعى بحقه فإذا كان الحق لواحد متاعلى واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله يقيد المذكور كما اقتضاه عموم ما قررته (ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخراجا وفروا سهم المرتزة على جندهم صح) فننفذه إذا عاد إلينا ما استولوا عليه وفعلوا فيه ذلك تاسيا بعل كرم الله وجهه ثلاثين بالرية ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائمهم وبحث البلقيني أن حله إذا كان فاعل ذلك هو مقاطعهم لا آحادهم ولا

(قوله للامرين إلخ) أى الشهادة والقضاء ع ش (قول المتن إلان يستحل إلخ) أى شاهد البغاة أو قاضيهم وينبغي كقائه الزركشى أن يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه معنى (قوله ولو على احتال) إلى المتن في المعنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفذ قضائه إذا استحل دما نأمو النأه معنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا إلخ) جزم به النهايقو المعنى والاسنى (قوله يحتملا) أى إذا احتال وكانه احتار ا عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه معنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المعنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماع (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك) أى فى التنفيذ والحكم (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) أى إلى قوله وبحث البلقيني فى النهاية لإقوله تاسيا إلى ثلاثين (قول المتن وأخذوا) فى النهايقو المعنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المعنى لإقوله ولا فرة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث إلى العطف كفى المعنى (قوله وعى البلقيني أن حله إلخ) عبارة المعنى إاما إذا أقام الحد وغير ولاهم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداده به فى الزكاة كقالب البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت إلخ (قوله ولا فرة فمعت إلخ) قد يقال هؤلا ليسو إبانة فخرجون من أصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظر يظهر براجعة تعريف البغاة وتقسيمها فيه إلى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة إلخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقاسمهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبية فى النهاية (قوله بل فباعدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ماعد الاوول اه سيد عمر (قوله عند الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المعنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه لا لضرورته اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المعنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغى اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهى منهم) أى أو لا فلا ضمان سم معنى (قوله وبه يعلم) أى يقول الماوردى لا اضعافهم وهى منهم (قوله ضعف إلخ) عبارة النهاية جواز عقروا بهم إذا قاتلوا إلخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يثر البقر فى اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قاتلوا اضعاف الدواب لا ظر لتعقرى الدواب التى يقاوتن عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يقيد بان حله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض أن اتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جوازى الماوردى

لفقد عتده حبيثا فيه نظر فى صورة كون الاستحلال على الاحتال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل احتملا وما هنا على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن حله فى الاولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا ناليتو صلو إلى ارافة دما نأمو اتلاف اموالنا وما ذكره كاصلة فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكرين من يستحل الدما و الاموال وغيره حله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقاسمهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني مر (قوله لا اضعافهم وهى منهم) أى أو لا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله إلخ) قد يقال لاحاجة لتضعيفه لانه يمكن حله على

فرة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعتلة مستمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد بقضيمه لالانهم عند الوجوب غير متأملين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فباعدا الحد (وجه) انه لا يعتد به ثلاثين قوا به علينا (وما أنلفه باغ على عادل وعكسه ان يمكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا يقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشنى والانتقام لا اضعافهم وهى منهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لانه إذا جواز اتلاف اموالهم خارج الحرب لإجل اضعافهم

فهذا جواز الضرورة اليه كدوا الاضغاف فيه اشد (والا) بان كان في قتال حاجته او عارجه وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولان الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم بعضا بشئ فظار التأويل (تنبية) ذكر المديري أن من قتل في الحرب

ولم يعلم قاتله لم يرتبه قربة الذي في الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتل وفيه نظر واضح وان نقله غيره واقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفي قول يضمن الباغي) لتفسيره ولو وطى واحدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لومه الحد وكذا المهران اكرهما والودل رقيق (و) المسلم (التاويل بلاشوكه) يثبت له شئ من احكام البغاة فيقتل (يضمن) ما اتلفه ولو في القتال كقطاع الطريق وثلاث يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكه لا تاويل (كياغ) في عدم الضمان لما أنلفه في الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافي تنفيذ قضاء واستيفاء حتى أوحد أمار تدون لهم شوكه فهم كقطاع مطلقا وان تابوا أو أسلوا الجنائيتهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من في حكمهم (و) لكن لا يقتل البغاة أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا)

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلفو غيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لان الاصل عدم الضمان اه عش (قوله لحاجته) عبارة المعنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام وقرأه اه (قوله او خارجا الخ) كما اذا اتسروا ابنيهم فيجوز ان تلافه قبل الحرب اه زبادي (قوله من ضرورته) قال الشيخ عن الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغي باحاجة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحر في فاته حرام غير مضمون معنى وزبادي وعش (قوله لامر العادل) أي اهل العدل عبارة المعنى وشرح المنهج والروض لا نامام ورون بالقتال فلا تضمن ما يتولد منه وهم انما اتلفوا بتأويل اه (قوله ولان الصحابة الخ) علة لكل من الاصل وعكسه والاول علة للاحول فقط (قوله ولو وطى) الى قوله أمار تدون في النهاية واولى قوله وكذا من في حكمهم في المعنى (قوله ان اكرهما) أي او ظنت جواز التمكن اه عش (قوله وهو مسلم له شوكه الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه عش (قوله لوجود معناه) أي حكمة عدم ضمان الباغي عبارة المعنى لان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو وجود هنا اه (قوله لافي تنفيذ قضاء الخ) أي فلا يعتد بها منهم لان تنفاد شرطهم معنى واسنى (قوله واستيفاء حق أوحد) سكت عن قبول الشهادة وعنده اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمعنى وشيخ الاسلام وخلافه في عبارته فهم كالباغاة على الاصح كما في به الوالد رحمه الله تعالى أي في عدم الضمان خاصة ورشدي (قوله مطلقا) أي في الضمان وغيره (قوله) ويجب على الامام الخ) أي وعلى المسلمين إعادته عن قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه عش (قوله في حكمهم) أي البغاة (قوله أي لا يجوز) إلى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله أي عدلا) وينبغي الاكتفاء بفاسق ولو كافر حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يشقون به فيقبلون ما يقول اه عش (قوله والحروب الخ) فائدة معرقتها انه بينهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب وطرقه ليوقع العرب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه عش (قوله ما يمتقونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله أي يكرهونه) إلى قول المتن أو شبهة في المعنى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهران) بفتح نون سكوت الهاء بلد يقرب بغداد اه عش (قوله فرجع بعضهم الخ) أي وابي بعضهم

ما إذ لم يؤثر العقر اضعا فهم (قوله فهذا يجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهما) شرح مر (قوله لافي تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعنده (قوله أمار تدون لهم شوكه الخ) اتى الشهاب الرملي في مر تدن لهم شوكه بان الاصح انهم كالباغاة لان القصد اتلافهم على العود إلى الاسلام مر ش (قوله ايضا أمار تدون لهم شوكه فهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو ارتدت طائفة لهم شوكه فالتفوا ما لا او نفسا في القتال ثم تابوا واسلوا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردي عن النص في اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسودى انه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذري أنه الوجه وحكي الاصل في ذلك وجهين بلاترجيح اه واعتمده شيخنا الشهاب الرملي عدم الضمان كالباغاة بل اولى للاحتياج إلى تالفهم للاسلام كالا احتياج إلى تالف البغاة للطاعة والضمان مفر عن ذلك وما اعتمده ابو افقه قول الروض في باب الرد ما فاضه فصل امتنع مر تدون بنحو حصن بدار باقتالهم وابتعاد مدبرهم ودفنناجر بهم واستتبنا أسرهم وضمانهم كالباغاة اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

أي عدلا (فتنا) أي ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما يمتقونه اعتبر كونه فطنا فيه فقط فيما يظهر (ناحما) لاهل العدل (يسألهم ما يمتقونه) على الامام أي يكرهونه منه تاسيا ليعلى بعنه ابن عباس رضى الله عنهم إلى الخوارج بالنهران فرجع بعضهم إلى الطاعة وكون المبعوث عارفا فطنا واجبا ان يثبت للمناظرة ولا فتدوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم إلا من بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلة ويصح عود الضمير على الإمام فزالته للشبهة بتدبيره إن لم يكن عارفاً بالمظلة برفعها (وإن أصروا) على بلغيهم بعدد ذلك (نصحهم) ندباً كما هو ظاهر بأعطاء ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كل الدين وعدم شناعة الكافرين (ثم) أنصروا وادعاهم للناصرة فإن امتنعوا أو ألقوا أو كانوا (آذنتهم) بالمدى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاحيات القتال هذا إن كان بمسكرة وقوة ولا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يهرم

ويورى وعند القوة قال الماوردي يجب القتال إن تعرضوا الحرم أو أخذ مال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار بسببهم أو منعوا واجبا أو تظاهروا على خلع إمام انعقدت بيعته أي أو ثبتت بالاستيلاء فما يظهر فإن اختل ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا لأن يقاومهم وإن لم يوجد شيء عاذر كتر تولد مفاسد قد لا تتدارك (فإن استعملوا في القتال اجتهد في الإمهال) (وفعل ما آتوا صواباً) فإن ظهر له أن غرضهم إضاح الحق أمهلهم ما يراه ولا يتقدم به وأحتياهم لنحو جمع عسكر بادرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالادنى فلا بد في قتاله الإمام وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مراد أن القصد إزالة شوكتهم ما أمكن (ولا يقاتل) إذا وقع القتال (مدرهم) الذي لم يتحرف لقتال ولا تحيز إلى فتنة قريبة لا بعيدة لأن غائلته فيها ويؤخذ منه أن المراد بها هنا هي

أه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة أعمنى (قوله بكسر اللام) إلى التنبيه في النهاية الأقول له أي أو ثبتت بالاستيلاء فما يظهر وقوله واقتدأ إلى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدرا مميلا لكن الفتح هو القياس فالنكير شاذ فإن كان اسمها المالم يظلم به فالنكير فقط معنى وزيد زاد الرشيد المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على النكير الشارح الجلال أه (قوله وعر أراجعة الإمام الخ) لعل محله ما لم يفوض له ذلك ابتداء أه سيد عمر (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فقام له سم أقول هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب استنباط الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلة متسبب لا دافع أه سيد عمر (قول المتن فإن أصروا) أي ولم يذكروا شيئاً أه معنى (قوله بعد إزالة) إلى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد ذلك) لعله في ظنه لا مع اعترافهم بالزوال واللام يظهر قوله لا أتى ثم إن أصروا الخ إذا التعريف بزوالم شبهته في تناظر قاله السيد عمر أقول ويغني عنه حل الأزالة على ذكر ما هي شأنه (قوله فإن امتنعوا) عبارة للمعنى فإن لم يجيبوا أو اجابوا أو غلبوا في المناظرة وأصروا (قول المتن آذنتهم) أي وجوباً به شيخنا (قوله أسر) أي في قوله وإن طافتان الآية (قوله بالصلاحيات ثم القتال) أي فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي إعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوباً به عرش (قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حقوق بيت المال وليس لهم أه معنى (قوله أي أو ثبتت) أمامته (قوله) فإن اختل ذلك كله) أي إن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة أنها نهاية أو وجب كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فإن استعملوا الخ) وإن سألوا أترك القتال أبدأ لم يجهم أعمنى (قوله في الإمهال) أي وعدمه أه معنى (قوله) فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المعنى (قوله أن غرضهم إضاح الحق) عبارة غير أن استمهالهم للتأمل في إزالة الشبهة أه (قوله أمهلهم) أي وجوباً به يجزى (قوله أمهلهم ما يراه) أي ليضغ لهم الحق أه معنى (قوله بادرهم) أي ولم يملهم وإن بذلوا أمالاً أو هو أذراً لهم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا أسرا وأبذلوا بذلك رهائن قبلنا هاهنا قتلوا الأسارى لم يقتلوا رهائن بل نطقهم كسارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقهم مطلقاً أه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل مبه ويجوز أن الثاني هو الخبر والأول متعلق به (قوله فيها) أي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) أي المراد المذكور (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهما تتاحصل بالنصرة للبيعة في ذلك الحرب وما لا تتحصل أه عرش (قوله على كونه) أي المتحيز (قوله يبد) بصيغة المضارع المبني للفعول من العد وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من التي سلاحه) أي تاركاً للقتال روض ومعنى (قوله أو أغلق بابها) أي أعراضا عن القتال أه عرش (قول المتن وأسيرهم) أي إذا كان الإمام يرى أن يافهم أما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه أه معنى (قوله عن على يوم الجبل) أي من أنه أمر مناديه فتأدى لا يتبع مدره ولا يدفع على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابها فهو آمن ومن التي سلاحه فهو آمن أه معنى (قوله له نعم) إلى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوباً به أه عرش

شيخنا إنما أخذ اعتماداً من هذا المذهب كور في باب الردة (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فقام له (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه مر

التي يؤمن عادة بجيشها بهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن بجيشها إليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حيث تدنو الخال بشرط نظير ذلك فيما يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعبد الجيش أو لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وإن لم يلحق سلاحه ولا (منخبرهم) يفتح الخاء من أخته الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق بابها (و) لا (أسيرهم) لخبر الحاكم واليهي بذلك واقتداء بما جافى ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجبل نعم لو لولو اجتماعين تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يتفرقوا

ولا فود بقتل اجدمه ولا لشبهة اى حنيفة رضى الله عنه وين ان يتجنب قتل رحمه ما مكنته فبكره ما لم يقصد قتله (تنبيه) استعمل يقتل مريدا به حقيقة المقاتلة فيمن يتأني منه كالمدبر واصل الفعل فيمن لا يتأني منه كالمنجز ولا محذور فيه بل فيه نوع بلاغة فلا اعتبار ارض عليه (ولا يطلق) اسيرهم ان كان فيه منعة (ولان كان (٧٢) صدياً أو امرأة) وقنا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) تقرأ لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حرو وكذا في مرأى وامر أو قن قالوا والاطلاق لا بمجرد اقتضاء الحرب (الا ان يطبع) الحر الكامل الامام بتابعته له (باختياره) اى وتقوم قرينة على صدقه فيما يظهر فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره (ويرد) وجوب المأوى وسلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت غائلتهم اى ثمهم بعدوهم للطاعة او تفرق سلمهم تفرقا لا يلتمس نظائر ما مر في إطلاقهم (ولا يستعمل) ما اخذ منهم من نحو سلاح وخيل (في قتال) او غيره اى لا يجوز ذلك (الضرورة) كخوف انهم اهل العدل أو نحو قتالهم لو لم يستعملوا ذلك نعم تلزمهم اجرة ذلك ما اقتضاه كلام الروضة كعصا اكل طعام غيره يلزمه قيمته وقضية كلام الانوار انها لا تلزم ولا يرد عليه المضطر لان الضرورة لم تنشأ من المالك بخلاف ما هنا ومع ذلك فالذي يتجه ان استعماها ان كان في القتال او ضرورته لم يضمنها ولا منعها كما علم عامر ولا ضمنها (ولا يقاتلون بعظيم) يعم

(قوله ولا فود الخ) اى بل فيه دية عمداه عرش (قوله لشبهة اى حنيفة) اى فانه يرى قتل مدبرهم واسيرهم ومخنهم اه بجري (قوله ما لم يقصد قتله) اى فيباح قتله اه عرش (قوله استعمل) اى المصنف (قوله مريدا الخ) حال من فاعل استعمل (قوله فيمن يتأني الخ) اى القاتل (قوله واصل الفعل الخ) اى القاتل عطف على حقيقة المقاتلة الخ (قوله ولا محذور فيه) اى في الجلب بين الحقيقة والمجاز (قوله فلا اعتبار ارض) جرى عليه اى الاعتراض المعنى عبارة عن المدبر في الحر في المدبر بالتأني والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير المصنف لان الخنثى والاسير لا يقاتلان اه (قوله اسيرهم) اى قوله نعم في المعنى الا قوله اى وتقوم قرينة على صدقه فيما يظهر والى قول الماتن الا الضرورة في النهاية الا قوله المذكور (قوله منعة) بفتح عين وقد تسكن النون اه عرش (قول الماتن وان كان الخ) غاية اه عرش (قول وهذا) اى استمرار حبس اسيرهم اه غنى (قوله في رجل حر الخ) اى متاهل للقتال اه معنى (قوله وكذا في مرأى الخ) اى وشيخ فان اه معنى (قوله والاطلاق الخ) اى وان خفنا عودهم معنى واسى (قوله الحر الكامل) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا يبيعهم اه معنى (قول الماتن ويرد سلاحهم وخيلهم الخ) وقوة خيلهم وحفظ سلاحهم وذريرة مما اخذ منهم على بيت المال ما استولى عليها يد عادية بقصد اقتنائه لها تعديا وقوة تعاطيه مادامت تحت يده وكذا عليه اجرة استعماها وان لم يستعملها اه عرش (قوله اى لا يجوز ذلك) اى استعماله (قوله نعم يلزمهم اجرة ذلك الخ) وعلية فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظرا والا قرب الاول اخذ من قوله كعصا اكل طعام غيره اه عرش ولعل الاقرب هو الثاني نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يثبت الاول (قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) اعتمده النهاية والرياض خلافا للشرح والمعنى والاسنى كاي (قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم) اعتمد الاسنى والمعنى وسيد الشارح ما يوافقه (قوله ولا يرد عليه) اى ما يفتضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله (قوله لان الضرورة) اى في مسألة المضطر بخلاف ما هنا (اى فان الضرورة نشأت في مستثنان من جهة المالك (قوله ومع ذلك) اى مع الفرق بين المستثنين (قوله مما مر) اى من انه لا ضمان لما يتأني في القتال اه معنى (قوله ولا يقاتلون بعظم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشرب معنى ونهاية (قوله نعم) الى قوله وضاراه في المعنى الا قوله قال البغوي اى قال المتولى الى قوله قال الماوردي في النهاية الا قوله واسراء والتذيق على جريحهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم (قول المتز ومنجنيق) هو آلة رعى الحجارة (قوله والقاء حبات) وارسال اسود ونحوهما من المهلكات اه معنى (قوله ولم يندفعوا) راجع لكل من المصوتين (قوله الاب) فان امكن دفعهم بغيره كقتالنا لموضع اخر لم تقا تلزم به (تنبيه) لو تحصنوا ببلد أو قلعة ولم يقاتلوا الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتالهم به لما مر ولا يجوز قطع اشجارهم وزرعهم ودار البنى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حدا فانه الامام اذا استولى عليها ولو سى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استغنائهم لزوم ذلك اه معنى (قوله بقصد الخلاص) يبنى او لا بقصده اه عرش (قوله ويظهر) عبارة النهائية ويجه (قوله ان هذا) اى قصد الخلاص منهم (قوله قال المتولى ويلزم) عبارة النهائية والمعنى ويلزم الواحد منا قال المتولى مصابرة الخ (قوله وظاهره) اى ما قاله المتولى (قول المتن ولا يستعان الخ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المعنى والنهاية تنبيه (قوله ولا يستعان عليهم)

(كنار ومنجنيق) وتزريق والقاء حبات لان القصد ردعهم للطاعة وقدير جمعون فلا يجدون للنجاسة سبيلا (الضرورة) ظاهر بان قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحرفا أو متجيزا وظاهره جريان الاحكام الاتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم)

بکافر) ذی او غیره الا ان اضطررنا لذلك (ولا بن بری قتلهم مدبرین) او اسراء او التذقیف علی جریهم اعداؤه او اعتقاد کالجفی ای لایجوز لنحو شافعی الاستعانة باولئك لان القصد ردهم للطاعة واولئك يتدينون بقتلهم نعم ان (۷۳) احتجنا لذلك جازان کان لهم نحو

جرامة وحسن اقدام
وامكننا دفعهم لو ارادوا
قتل واحد من ذكر قال
الماوردي ويشترط ان
يشترط عليهم الاستئذان من
ذلك ويثق بوفائهم به انتهى
ويظهر ان ذلك باق في
الاستعانة بالكافر ايضا
الا ان الجات الضرورة
اليهم مطلقا ولا تخالف
ما هنا جواز استئذان
الشافعي الحنفی مثلا لان
الخليفة مستبد براه
واجتهاده وهؤلاء تحت
راية الامام فقتلهم منسوب
له فوجب كونهم علی
اعتقاده (ولو استعانوا
علينا باهل الحرب وآمنوهم)
بالمداي عقدوا لهم امانا
ليقاتلوا معهم (لم ينفذ امانهم
علينا) للضرر فنعاملهم
معاملة الحربين (ونفذ)
الامان (عليهم في الاصح)
لانهم امنوهم من انفسهم
ولو قالوا قد اعانوا هم ظننا
انه يجوز اعانة بعضكم علی
بعض او انهم المحقون ولنا
اعانة الحق وانهم استعانوا
بنا علی كفر او امکن صدقهم
بلغانهم الامان واجبرنا عليهم
فيما صدر منهم احكام البغاة
هذه هي العبارة الصحيحة

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة اليه لكنه في التهمة صرح بجواز الاستعانة به ای الكافر عند الضرورة وقال الاذرعی وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) ای لانه يحرم تسليطه علی المسلم نهاية ومنه جازد المغنی ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يوكل كافرا في استيفائه ولا للامان ان يتخذ جلادا كافرا لاقامة الحدود علی المسلمین اه وقال عرش بدتقل ما ذكر عن الزبایدي اقول وكذا يحرم نصبه فی شيء من امور المسلمین نعم ان اقتضت المصلحة توليته فی شيء لا يقوم به غیره من المسلمین او ظهر فيمن يقوم به من المسلمین خيانة وامنت فی ذی ولو خوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصلحة ما ولی فيه ومع ذلك يجب علی من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمین بما فيه استعلاء علی المسلمین اه (قوله ذی) ای الی المتن فی المغنی الا قوله ای لا يجوز لی نعم وقوله ويظهر لی ولا يخالف (قول المتن مدبرین) ای حال كونهم مدبرین اه معنى (قوله ای لا يجوز لنحو شافعی الخ) راجع للمعطوف والمعطوف علیه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك يتدينون بقتلهم) هذا لما يناسب قوله او اعتقاد الخون قوله له ادواء (قوله لذلك) ای للاستعانة بمن یرى قتل واحد من ذكر (قوله جاز ان كان لهم الخ) عبارة المتن قال الشبخان يجوز بشرطین احدهما ان يكون لهم حسن اقدام وجراؤه الثاني ان يمكن دفعهم عنهم الخ زاد الماوردی شرط ثالثا وهو ان يشترط الخ (قوله قال الماوردی ويشترط ان يشترط الخ) والوجه انه ليس بشرط اذ قد تناعل دفعهم غنية عن ذلك اه نهاية قال السید بعد ذكر مثله عن سم ماضيه يتوقف في ذلك لانه قد يغفل عنه وان امکن دفعه لعل شعوره به اه (قوله ان ذلك) ای ما قاله الماوردی (قوله الا ان الجات الخ) راجع لی کل من قوله نعم الخ وقوله ويظهر الخ (قوله اليهم) ای الكافر ومن یرى قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) ای فيجوز الاستعانة بهم بدون وجود شيء من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) ای قوله لا يجوز لشافعی الخ (قوله لان الخليفة علة لعدم المخالفة (قوله مستبد) ای مستقل (قوله وهؤلاء) ای المستعان بهم (قوله بالمد) لی قوله هذه هي العبارة فی النهاية والمعنی (قوله بالمد) ای همزة معدودة وقصر ماع تشدید الميم لحن كقوله ابن مكي اه معنى عبارة عرش قوله بالمداي وبالضرورة مع التشديد كما یؤخذ من قوله الا ان تاميننا مطلقا ولعل اقتصار الشارح علی ما ذكره لكونه الاكثر لكن فی الشيخ عميرة ماضيه في كلام المتولی ضبط امهم بالمد كما فی قوله تعالى ومنهم من خوف وحكي ابن مكي من اللحن قصر الهمزة والتشديد اه (قوله ليقاتلونا معهم) ای ليعينوهم علينا (قوله فنعاملهم الخ) ای وحینئذ فلنا غم او اھم واسترقاقهم وقتل اسیرهم ومدبرهم وتذقیف جریهم اه معنى (قوله انه يجوز) ای لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله علی بعض ای منك (قوله انهم الخ) ای الباغون (قوله وامکن صدقهم) راجع لكل من المعاطيف (قوله واجبرنا عليهم) ای قبل تلبيغهم الامان اه عرش (قوله فيما صدر منهم) ای قبل تلبيغ الامان اه رشیدی (قوله احكام البغاة) ای فلا نستطيعهم الامان مع عذرهم اه معنى (قوله هذه هي العبارة الصحيحة الخ) عبارة شيخنا من وهذا مراد من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة اه ای فليس قوله ولو قاتلناهم كالبغاة مر تباعلی تلبيغهم الامان لانه قبله فالعبارة مقبولة وبه یرد ما اطال به فی التحفة شوری وقال سم وقاتلناهم قبل تلبيغهم الامان فی حال اختلافهم بالبغاة كقتال البغاة فنظرنابه منهم ببلغه الامان فيكون

بكافر) ای يحرم ذلك (قوله ولا بن بری قتلهم مدبرین) قال فی الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام وجراؤه امکن دفعهم ای لو اتبعوهم بعد انهم امهم قال فی شرحه زاد الماوردی وشرطنا عليهم ان لا يتدبوا مدبر او لا يقتلوا جريحا ويثق بوفائهم بذلك اه ما فی شرح الروض وقد يقال لاحاجة لهذا الزيادة مع قولهم وامکن دفعهم فليتأمل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله فی الكفاية وإذا حاربوا معهم لم يطل منهم في حقهم

(۱۰ - شروانی وابن قاسم - تاسع) لان قتالهم بكفاة ان كان بعد تلبيغ الامان فغير صحيح لانهم

بعد بلوغ الامان حربون فليقاتلوا الحربين وقيل بلوغه لا يقاتلون اصلا قالو جهانهم لعذرهم يبلغون الامان وبه يقاتلون كحربين

أما لو آمنوه تامينا مطلقا فينفذ علينا (٧٤) أيضا فان قالوا نعمهم انتقض الامان في حقنا وحقهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أو معاهدون

أو مستأمنون مختارين
(عالمين بحريم قتالنا انتقض
عهدهم) حتى بالنسبة
للبيعة كانوا انقردوا بالقتال
فيصرون حريين يقتلون
ولو مع نحو الامتحان والادبار
(أو مكرمين) ولو بقرطهم
بالنسبة لاهل الذمة وبينة
بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض
عدهم لشبهة الاكراه
(وكذا) لا ينتقض عدهم
(لو) حاربوا البيعة لانهم
حاربوا من على الامام بحاربه
او قالوا اغتناجوا زاده اى
ما فعلوه من اعانة بعض
المسلمين على بعض (أو)
ظننا (انهم) استعانوا باتباع
كفار او انهم (محقون) وان
لنا اعانة الحق وامكن جعلهم
بذلك (على المذهب) لانهم
معذرون قبل وقضية
كذا انه لا خلاف في الاكراه
وليس كذلك بل فيه
الطريقان مع عدم انتقاض
عدهم (وبقاتلون كغداة)
لا كحريين لحقن دماهم
ولا يلحقون بهم في عدم ضمان
ما يتلف في الحرب فيضنون
المال ويقتلون ان قتلوا لانه
ثم لردهم للطاعة لئلا يفرهم
الضمان وهذا غير موجود
في نحو الذمين
(فصل في شروط الامام
الاعظم وبيان طرق الامامة
هي فرض كفاية كالقضاء
فأتى فيها أقسامه الآتية
من الطلب والقبول وعقب

في كلام الشارح أى شيخ الاسلام تقدم وتأخير وقال شيخنا العريزي وقالناهم كالبيعة التشبيه في أصل
القتال لأن كل وجهه اه بجرمى (قوله اما لو آمنوه) إلى قوله يقتلون ان قتلوا في النهاية لا قوله قبل
والى الفصل فى المعنى لا قوله قبل قوله مع عدم انتقاض عدهم (قوله اما لو آمنوه الخ) محترز لقاتلونا
معهم اه سم (قوله آمنوه تامينا) تدكر ما من ابن مكي (قوله مطلقا) اى بدون شرط قتالنا
اه معنى (قوله فان قالوا نال الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض امانهم حينئذ في
حقنا كما نص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله
يقتلون) ببناء المفعول (قوله بالنسبة لاهل الذمة الخ) يعنى ان الاكراه لا يكتفاه بقولهم انهم مكروهون في اهل
الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراهه إلا بينة اه معنى (قوله لغيرهم) اى من المعاهدين
والمستأمنين اه عرش (قول المتن وكذا قالوا الخ) محترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله وامكن جعلهم
الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قبل الخ) واقفه النهاية والمعنى (قوله وليس الخ) من مقول القيل عبارة
المعنى وليس مراد الخ (قوله بل فيه) أى في الاكراه (قوله مع عدم انتقاض عدهم) انظر ما موقعه اه
رشدي اقول ولعلمه من تصرف الكتبة وكان في الاصل مؤخر اعان المتن عبارة المعنى ويقاتلون اى حيث قلنا
بعد انتقاض عدهم في المسائل الثلاث كغداة اى كقتالهم اما اذا انتقض عدهم لحكمه مذكور في
الجزية اه (قوله لحقن دماهم) اى بالامان (قوله ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج
وخرج بقتالهم الضمان فلو اتلفوا اعلمنا نفسا او مالا ضمنوه اه قال عرش اى بغير القصاص اه وقال الحلبي
المعتمد وجوبه اه (قوله ما يتلف) اى ما يتلفونه (قوله ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة توهل يجب عليهم
القصاص وجبان في الروضة كاصلها بل ترجيح ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي
اه (قوله لانه) اى عدم الضمان ثم اى في البيعة (قوله غير موجود في نحو الذمين) اى لانهم في قصة
الامام (فرع) لو اقتتل طائفتان باغتيان متعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن
متعهما قاتل اشدهما بالاخرى التي اقرب الى الحق وان رجعت من قتالها الى الطاعة لم يفاجى الاخرى
بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانهما صارت باستعانتها في امانه فان استوت القاتل الماوردى ضم اليه اقلهما
جمعاهم اقر بهما دارهم يتجهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد ادفع
الاخرى ولو غزت البيعة مع الامام مشركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم
السب كغيره من اهل العدل ولو عاهد البيعة مشركا اجتنبناه بان لا نقصد ما يقصد به الحربي
الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص
للعذر ولو تتمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتض منه وان
كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروض مع شرحه
(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله في شروط الامام) الى قول المتن يتجهد في المعنى الا قوله وياتي الى
وعقب وقوله من ثم الى المتن وقوله او للبيعة قط وقوله لا تضع عقل الاثني وقوله وور الى التتمه والى
قول وتعتقد في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البغي وقوله استأذنه الى فكنتاى وقوله وور الى فجسمى
وقوله قال الاذرى الى وسلبا وقوله وور يمكن فيه من اموره (قوله وبيان طرق الامامة) اى وما يتبع ذلك مما
لو ادعى دفع الزكاة الى البيعة اقر عرش (قوله هي فرض كفاية) اذلا بدلالة من امام يقيم الدين وينصر السنة
وينصف المظلوم من الظالم يستوفى الحقوق ويضعها موضعها معنى واسنى (قوله وعقب البيعة) اى هذا اه
نهاية معنى وقدم ما في الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البيعة ما في الكتاب اولى لان الاول

بخلاف ما لو امن شخص مشركا فقصده مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما نه بجاهدته لان تأمينه للكف عن
المسلمين فانتقض بقتال احدهم بخلاف الحربي مع البيعة شرح الروض (قوله تأميننا مطلقا) محترز
ليقاتلون معهم
(فصل في شروط الامام الاعظم)

البيعة لكون الكتاب عقدهم والامامة لم تذكر الا تبعا

بهذا لان البنى خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كمال (شرط الامام
كونه مسلما) ليراعى مصلحة
الاسلام والمسلمين (مكفا)
لان غيره في ولاية غيره
وحجبه فكيف يلي امر الامة
وروى احمد خبر نعوذ بالله من
امارة الصبيان (حر) لان من
يفرق لاهاب وخبر اسمعوا
واطيعوا وان ولي عليكم عبد
حبيي يحول على غير الامة
العضى وللبالغة فقط
(ذكر) اضعف عقل الاثني
وعدم مخالفتها للرجال
وصح خبران يفلح قوم ولوا
امرهم امرأة والحق بها
الحنث احتياطا فلا يصح
ولايته وان بان ذكرها
كالقاضي بل اولي (قرشيا)
لخبر الامة من قريش اسناده
جيد لاهاشيا اتفاقا فان
فقد قرشي جامع للشروط
فكناني فرجل من ولد
اسماعيل صلى الله على نينا
وعليه وسلم ومرفي ذلك كلام
في النفي والكفارة فعجمي
كذا في التهذيب وفي التتمة
بعد ولد اسمعيل غرهي لان
جرهما اصل العرب ومنهم
تزوج اسمعيل فن ولد
اسحاق صلى الله على نينا
وعليه وسلم (بجتهدا)
كالقاضي بل اولي بل حكي
فيه الاجماع ولا ينافيه قول
القاضي عدل جاهل اولي
من فاسق عالم لان الاول
يمكنه التفويض للعلماء فيما
يفتقر للاجتهاد لان محله
عند فقد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله هذا) اي بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البنى الخ) علة للتبعية
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله وبنيه وهو
موافق لما في الديمري انه قيل لاني بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلافت في الارض اه والاصح عدم الجواز
كافي الباب وسم على المنهج اه عش عبارة المعنى والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوي وان كان فاسقا واول من سعى به عمر بن الخطاب رضى
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يتستخف من يذنب ويوت والله تعالى بهزء من ذلك
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وداود عليهم السلام وعن ابن ابي شيبة ان رجلا
قال لاني بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انما خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وانما راض بذلك اه (قول
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فعلم كل شرط اي شرط حال عقد الامة او العهد بها امور احداها
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانیها كون مكلفا فلا تصح امامة عصى وتجوز بالاجماع
معنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامة لا تنتهك الكافر وعلى انه
لو طرأ عليه الكفر انزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والدعاء اليها قال وكذلك عند جهر رهم البدة قال وقال
بعض البصريين تتعدله وتستمد له لانه متاول قال القاضي فلو طرأ عليه كفر وتغير للشرع او بدعة خرج
عن حكم الولاية سقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان مكتم ذلك فان
لم يقع ذلك الاطاعة ووجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا ظنوا القدره عليه فان تحققت
المعجز لم يجب القيام بهاجر المسلم عن ارضائى غير هاءو يقر بدنه اه (قول خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة
الاعم الى الاخص (قوله او للبالغة) اى فى وجوب بذل الطاعة للامام قال عث والبجيرمي ومحمول
على المتعبد الاقاي (قوله وان بان ذكرها) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خفى ثم اوضح
ذكر اهل تامل فليراجع والظاهر ان الثانى هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول
الرشيدى اى فيحتاج الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله لاهاشيا اتفاقا فان الصديق وعمر وعثمان
رضى الله تعالى عنهم لم يكونا من بنى هاشم اه معنى (قوله فان فقد الخ) اى بان لم يجدوا من بعدت مسافة
جدا اه عث (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) مثل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه
عش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كافي الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المعنى
فان عدم فرجل جرهي كافي التتمة وجرهما اصل العرب الخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم
ثم غيرهم اه (قوله وفي التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجملة اه عث (قول المتن
بجتهدا) اى ولو فاسقا اخذنا من قول الشارع لان محله الخ اه عث (قوله ولا ينافيه) اى قول المتن بجتهدا
(قوله لان محله) (قد يقال ينافي هذا الحل قوله اى القاضي فيما يفقر للاجتهاد فليتأمل ثم رأت الفاضل
الحشنى به على ذلك اه سيد عمر ثم قال اى الحشنى الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط
(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفي التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التتمة
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الراعى ولك ان تقول قريش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه
ابن مدركة فكما قالوا اذا فقد قرشي ولى كناني هلا قالوا اذا فقد كناني ولى خزيمي وهكذا يرتقى الى اباب بعد
حتى ينتهي الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا ذكره مثالا يقاس عليه قال الاذرى
وفي كلام الراعى الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شىء مولا يمكن حفظ النسب
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على
الاخر تقتضى وجودهما اذ لم فقد احدهما لمعنى لا اولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد
لكن قوله لان الاول الى فيما يفقر للاجتهاد يقتضى وجود المجتهدين فينافي قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولي أمر الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتأنيهم فلا يرد (شجاعاً) ليغزو بنفسه ويدبر الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الأعداء (ذاري) يسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الحروري وأدناه أن يعرف أقدار الناس (وسيع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يجمع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعور أو أعشى (ولطف) فيهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتأتى منه فصل

الأمر وعدلاً كالقاضي بل أولى فلا يضطر لولاية فاسق جازون من ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الأمة والحكام قدما أقلمهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضي ويلحق بها الشهود فإذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلمهم فسفا على ما يأتي وسليمان نقص منع استيفاء الخركو سرعة التنبؤ وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضاً إلا العدالة فقد مر في وصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من أموره إلا قطع بدو رجل فيفتقدوا ما لا ابتداء بخلاف قطع الدين أو الرجلين لا يفتقر مطلقاً (وتعتقد الإمامة) بطرق أحدها (باليعة) كما بايع الصحابة بأبكر رضى الله تعالى عنهم (والأصح) أن المعتز هو (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) حالة البيعة بأن لم يكن في كلفة عرفاً فيها يظهر لأن الأمر ينظمهم ويتبهم سائر الناس ويكنى

الإمامة اه (قوله) وكون أكثر من ولي (الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فلا يرد أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعاً) بتثنية المعجمة والشجاعة قوة القلب عند البأس معنى وعش (قوله) يسوس على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله) ان يعرف أقدار الناس أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه عش (قوله) فيهم) بناء الفاعل ويجوز كونه للرفع (قوله) وإن فقد الذوق (الخ) عبارة المعنى وفهم من اقتصره على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد شتم وذوق وهو كذلك كجرم به في ذنوبه والروضة ولا يشترط كونه معصوماً للعصمة للأنبياء ولا يضطر قطع ذكر وأنثيين اه (قوله) وذلك أى اشتراط سمع وما بعده (قوله) وعدلاً (عطف على مسلمات المتن) (قوله) لو تعذرت العدالة في الأئمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل اه رشيدى (قوله) ويلحق بها الشهود) ضعيف اه عش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله) من نقص يمنع (الخ) كالنقص في اليد والرجل اه معنى (قوله) انه لا ينزل بالفسق أى في الأصح اه معنى (قوله) والالجنون (الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من أموره) أى فلا ينزل به اه عش (قوله) ولا يقطع يد أو رجل (الخ) وعلم من ذلك أنه ينزل على الصمم والخرس والمرضى بنسبه العلوم اه معنى (قوله) فيفتقدوا ما أى فلا ينزل به اه عش (قوله) مطلقاً) أى لا ابتداء ولا دوماً (قوله) بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماماً بفرد بشرط الإمامة بل لا بد من أحد الطرق كحكماء الماوردي عن الجمهور وقيل يصير اماماً من غير عقد حكماء القمولى قال من الفقهاء من الحق القاضي بالإمام في ذلك وقال الإمامون خلا الزمان عن الإمام انتقلت احكامه إلى اهل ذلك الزمان اه معنى (قوله) احدها بالبيعة) لاحسن في هذا المزج كالانحى (قول المتن بالبيعة) بفتح الواو اه معنى (قول المتن ووجوه الناس) من ططف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء هم بامارة أو علم أو غيرهما اه عش (قوله) حالة البيعة) إلى قوله ما يأتي في النهاية (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد من سائر الاطراف بل إذا وصل الخبر إلى الاطراف البعيدة لمهم الموافقة والمتابعة اسنى ومعنى (قوله) ويكنى بيعة (واحد) (الخ) عبارة المعنى ولا يشترط تعدد كما هو مكره بل لو تعلق الحل والعقدوا أحد مطاع كفت بيعته اه (قوله) ويشترط قبوله (الخ) عبارة النهاية والأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله) من العدالة) إلى قوله ويشترط في المعنى (قوله) قال وكونه (الخ) عبارة المعنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كاصلها من أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهداً أن اتحدوا أن يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشرط الإمامة لأن يكون مجتهداً مطلقاً كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اه (قوله) وكونه أى المبايع وكذا اختيار التحد (قوله) وإلا فمجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله) ورد) أى قولهما المذكور وكذا ضمير بانه (قوله) على ضعف) وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى ناية (قوله) وإنما يتجه) أى الرد انتهى رشيدى (قوله) ما إذا اراد (الخ) أقول أن كلامه ماصر يحى في ترجيع ما حكمه الشارح ضمها بقوله قال وكونه (الخ) على

المراد فقد المجتهدين المتصفين ببيعة شروط الإمامة (قوله) ويتبهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد سائر البلاد والأوضاع بل إذا وصل الخبر إلى اهل البلاد البعيدة لمهم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله) ورد بانه مفرع على ضعف) كتب عليه مـ

يعقوا أحداً انحصر الحل والعقد فيه أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله ليعتبرهم كذا قيل ولوقيل الوجه الشرط عدم الرد بعد دفان متبجح بل لا بد من صلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العداء وغيرهما ما يأتي أول الشهادات قالوا وكونه مجتهدان اتحدوا لإفجهتد فيهم ورد بانه مفرع على ضعف وإنما يتجه أن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد بدو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح

بذلك في شرح الوجز ويشترط شاهدان إن اتحاد المباح أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد اى لقبول شهادتهم باحتياط فلا يحذور وشهادة الانسان بفعل نفسه مقبولة حيث لاهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أرضعت هذا وهذا الذي

يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يتدفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الامام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويعبر عنه بعده اليه كما عدا أبو بكر الى عمر رضى الله عنهما وانعقد الاجماع على الاعتداد بذلك وصورته ان يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته فقيه شبه بوكالة تجز وتعلق تصرفها بشرط وبهذا يتدفع ما هنا من الترددات وما يؤيد ما ذكرناه انه خليفة حالا وانما المنتظر تصرفه وانه غير وصاية قوهم وقت قبول المعين الذي هو شرط من العهد الى الموت وقضيته انه لو اقره الى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لان ذلك خلاف قضيه العهد وبشيء يهمل له بالوكالة اندفع قول البلقيين ينبغي ان يجب الفور في القبول وقوهم لا بد من وجود شروط شروط الامامة فيه وقت العهد فان لم توجد الاعتد موت العاهد احتاج للبيعة ^(تنبيه) ظاهر كلامهم هنا انه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبهه

الوجه الضعيفه وحيد فلا محل لقوله ولم يأتية الخان حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتها ببناء على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر ^(قوله) بذلك اي المراد الثاني ^(قوله) ويشترط الى قوله وشهادة الانسان في النهاية ^(قوله) عقد الخ) نائب فاعل ادعى ^(قوله) بها اي بالامامة او المباحية ^(قوله) وبهذا اي باشرط شاهدين عند اتحاد المباح وعدمه عند تعدده ^(قوله) اعتراض التفصيل اي المذكور اه سم اي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحاد المباح لان تعدد قول المتن باستخلاف الامام خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه ع ^(قوله) واحدا بعده اي قوله وصورته في المعنى ولى قوله وبهذا يتدفع في النهاية ^(قوله) واحدا بعده عبارة المعنى شخص اعينه في حياته ليكون خليفة بعده اه ^(قوله) ويعبر عنه اي عن الاستخلاف ^(قوله) كما عدا أبو بكر الى عمر بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عدا أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند اخراجه بالدنيا واول عهده بالاخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتيق فيها الفاجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان برع عدل فذاك على ورائي فيه وان جار وبدل فلا علمي بالغيب والخير اردت ولكل امرئ ما كتب وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون معنى وع ^(قوله) في حياته متعلق بالخلافة اه رشيدى ^(قوله) وبهذا اي التصوير المذكور ^(قوله) انه خليفة بيان للوصول ^(قوله) قوهم فاعل يؤيد ^(قوله) من العهد الخ خبر وقت قبول المعين ^(قوله) وقضيته الى قوله وقوهم في النهاية ^(قوله) وقضيته انه الخ عبارة المعنى والروض مع شرحه ولا بد ان يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاء كلام الروضة وان بحث البلقيين اشترط الفور فان اقره عن الحياة رجع ذلك الى الايصاء وسياتي حكمه اه ^(قوله) لو اقره اي عقد الخلافة ع ^(قوله) ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح وامر انفا عن المعنى والاسنى صريحان في ان مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيا ياتي عنه ^(قوله) لو اقره الخ الذي في شرح الروض مانصه فان اقره اى القبول عن حياته رجع ذلك كما يظهر الى الايصاء وسياتي حكمه اه ^(قوله) وهو متجه كذا في النهاية وظاهره انه يلغو العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه لكن امر انفا عن المعنى والاسنى انه يرجع الى الايصاء ثم رايت نعليه سم بما نصه قوله اندفع الى قول البلقيين ينبغي الخ يوم اشترط اصل القبول وقد مر خلافه رشيدى وع ^(قوله) ما مر انما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما ياتي ^(قوله) وقوهم الخ عطف على قوله وقت الخ ^(قوله) فبه أى المعهود اليه ^(قوله) هنا أى في الاستخلاف ^(قوله) ان يفرق أى بين الامامة والوكالة ^(قوله) وعلى الاول اي اشترط القبول لفظا ^(قوله) بينه اي الاستخلاف ^(قوله) ما قدمته الخ اي من استقر ابدع ام شرائط القبول وانما الشرط هو عدم الرد ^(قوله) ويجوز العهد الى قوله وظاهر كلامه في النهاية ^(قوله) ويجوز العهد الخ عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه ان يتحرى الاصلح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولو جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمر ثم بعده ليكره وتنقل على ما رتب كارتب ^(قوله) امره جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أى المعاهد فبالخلافة لثاني وان مات الثاني ايضا فهي الثالث وان مات وبقي الثلاثة احياء وانتصب الاول للخلافة كان له ان يعهد بها

^(قوله) يتدفع اعتراض التفصيل أى المذكور ^(قوله) وقضيته أنه لو اقره الخ الذي في شرح الروض مانصه فان اقره اى القبول عن جناية رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاء وسياتي حكمه اه ^(قوله) وهو متجه كذا شرح مدر ^(قوله) جمع مترتبين قال في شرح الروض وتنقل اليهم على ما رتب اه ^(قوله) نعم الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم عبارة الروض وله تبديل عهد غير له بعده اه ^(قوله)

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاكتفاء للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتبين نعم الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم لانه لما استقل صار امالك بها

ولو أوصى بهما الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعبران بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شوري بين جمع فكاستخلاف) في الاعتدال وهو وجوب (٧٨) العمل بقضيته (فيرضون) بعد موته أو في حياته باذنه (احدم) لان عمر جعل الامر شوري بين ستة على عثمان والوزير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابراهيم وعطلة فاففقوا بعد موته على عثمان رضي الله عنهم واما متعوا من الاختيار لم يجبروا كالواضع المأمور اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شوري وظاهر كلامه ان الاستخلاف بضميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه من ثم اعتمد الاذرعى وقد يشكك عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلاء وغيرهم لعهد خلفاء بني العباس مع عدم استجاءهم للشروط بل نفذ السلف عهد بني امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشركة وخشية الفتنة للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثها (باستئلاء جامع الشروط) بالشوكة لانتظام الشمل به هذا ان مات الامام وكان متغلبا أي ولم يجمع الشروط كاهو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصي بما فعل حذرا من شئت الامر وثوران الفتنة (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان تبايننا تعين الاول والابلا ولا

إلى غير الآخرين لانها لما انتبت اليه صار ملك بها بخلاف ما إذا مات ولم يعهد إلى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني وبمقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعد موته بل لا يظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاورة أحداه (قوله) ولو أوصى (الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو أوصى بهما جاز كالواضع لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه الموت يخرج عن الواجب ويعين من اختياره للخلافة بالاستخلاف او الوصية مع القبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى يعنى وبوجده غيره فان وجد غيره جاز استعفاؤه واغناؤه وخرج من العهد باستجاء عماء الامتنع وبقي العهد لازما اه (قول المتن شوري) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن) فيرضون احدم (اي فليس لهم العدول إلى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهرا ان فوض لهم ليختاروا واحدا منهم ففوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم أي أو مطلقا هل الحكم كذلك فيختاروا من شاءوا أو لا وكان لا عهديه نظر والا فرب الاول اه ع (قوله) بعد موته (إلى قوله) وقد يشكك في المغني (قوله) بين ستة (الخ) اعلم انما خصهم لعلمه بانها لا تصلح لغيرهم بكرة اه ع (قوله) والاولى لعلمه بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله) ولو امتنعوا (اي اهل الشورى) وقوله لم يجبروا إلى على الاختيار ظاهر وان لم يصلح غيرهم ولا غير المأمور اليه اه سم اقول قد يقال بنا في عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغني فان لم يصلح للامامة الا واحد له طلبها راجر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله) وكان (يظهر انها منخفضة من المثقلة حذف اسمها) وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للقاء على خبره عبارة المغني وقوله لم يعهد الخ عبارة الاسنى بل يكون الامر كالواضع لجمعا شوري اه (قوله) يختص بالامام الجامع (الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومعنى (قوله) وقد يشكك عليه (اي على الاختصاص المذكور (قوله) هذا (اي كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للمهد (قوله) بالشوكة) الى الفرع في النهاية والى قوله ان استحسنه في المغني (قوله) هذا ان مات الامام (الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه بعد موت الامام اما الاستئلاء على الخي فان كان الخي متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اماما ببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله) او كان متغلبا (اي الامام الذي اخذته ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع (قوله) اي ولم يجمع (الخ) انظر هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناعن المغني والروض مع شرحه (قوله) وغيرهما (الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدن لو استولى الكفار على اقليم فولو للقضاء رجلا مسلما فالذي يظهر انعقاده ليس بظاهر اهوا الا قرب ما قاله الخطيب اه ع (قوله) كلها (اي الا الاسلام) اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المتدع كالكافر هنا عند الجهور (قوله) لا يجوز عقدها لاثنتين (الخ) (اي) فاكثروا باقليم ولو تابعت معنى وروض مع شرحه (قوله) والابلا (الخ) عبارة المغني فان جعل سبق او علم لكن جعل سابق فكما في نظيره من الجملة والشكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقت بالمسلمين عقد لاحدها لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما سبق وان اقر به احدهما الاخر بطل حقة ولا يثبت الحق للآخر الا ببينة اه (قوله)

نزاع البلقيني فيه وإن استحسن وقوع اختلاف التأليف لبعض مشايخنا بقا خلافة المتولي من بني العباس بطريق العهد المتسلسل فهم إلى الآن قليل نعم لما اجتمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الاكراد أو الأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقبل لا يولي شوكة من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهاهوه وحبسوه أخذوا أكثر أقطاعه وما زال متهمراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا ضرورة بمعهذ غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضاها إن سمحت ولا يته لا يبطلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً أو يخلع (سبب ٧٩) ولا ينزل بأمر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا لهم ينزل وإن أيس من خلاصه لانه نادر قلت لو ادعى من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة (دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين على المعتد وإن اتهم لبنائها على التخفيف ويسن أن يستظهر على صدقه إذا اتهم (يمينه) خروجاً من الخلاف في وجوبها (أو ادعى) (دفع جزية فلا يصدق) (على الصحيح) لأنها كالاجرة أذى عوض عن سكنى دار أو بارها فارتقت الزكاة (وكذا خراج في الاصح) لانه اجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذمي جزماً (ويصدق في) إقامة (حد) أو تعزير عليه قال الماوردي بلا يمين لأن الحدود تدبر بالشبهات (الان) ثبت ببينة ولا اثر له في (البدن) أي وقد قرب الزمن بحيث لو كان لوجد أثره فيما يظهر فلا يصدق (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدها لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما أه أسنى (قوله) وإن استحسن) أي نزاع البلقيني وعن استحسنه شيخ الاسلام في شرح الروض (قوله) السلطان مفعول لا يولي وقوله لا يولي المتولي من بني العباس فاعله (قوله) مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله) حتى انعدم) أي شوكة (قوله) وقد قدمت) أي انفا في شرح فيرتضون احدهم (قوله) من انه (الخ) يان لما يبطل (الخ) (قوله) بعد غير (الخ) بالاضافة (قوله) ولا نظر للضعف (الخ) رد لدليل الثاني مع قوله نفسه (قوله) لان عروضاها) إلى المتن في الروض والغنى (قوله) مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله) إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل لا يؤثر عهده لغيره بالامامة وتعقد لغيره بخلاف ما لو عهده لغيره قبل اليباس لبقائه على إمامته وإن خلاص بعد اليباس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولى عهده مغنى وروض مع شرحه (قوله) ولا) أي وإن لم يكن للغاة إمام (قوله) لم ينزل (الخ) ويستنب عن نفسه إن قدر على الاستقامة والاستتباب عنه فلو خلع الامام نفسه أومات لم يصير المستتاب اماماً مغنى وروض مع شرحه (قوله) من لزمته) إلى قوله و آخر هذه الاحكام في المغنى لإقوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق والى قوله فائدة في النهاية (قوله) امامهم أو منصوبه) انما اقتصر عليهم لان الكلام فيما يتعلق بالامام والافلاو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً اه (قول المتن يمينه) متعلق يستظهر (قوله) أو ادعى) أي ذى اه منى (قوله) وبه) أي يكون الجزية كالاجرة (قوله) وكذا خراج (الخ) أي لارض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة اه مغنى (قوله) أو ثمن) يتأمل اه رشيدى عبارة عرش يتأمل كون الخراج ثمناً لعل صورته أن يصلحهم على أن الارض لهم بعد استيلائها عليهم ويقدر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بشئ مؤجل بمجول واغتر للحاجة ولا يسقط ذلك باسلامهم والا فرب تصور ذلك بالوضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا إليه المتولى بيت المال فان ما قبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج اه (قول المتن ولا اخرج) جملة حاله اه مغنى (قوله) لو كان) أي وجد الحدادى أقام عليه (قوله) وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالبيئة عرش ورشيدى (قوله) بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه اه عرش (قوله) وانكار بقاء الحداد (الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله) هذه الاحكام) أي التي زادها اه (قوله) تأخيره) أي نحو قتال البغاة اليها أى في هذه الاحكام المزيدة (قوله) هذه) أي الاحكام المزيدة (قوله) بانه) أي مانته الديمري عن شرح للسلم وقوله فيه أي فى شرح مسلم (قوله) تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه الجزية الواصلة اليه

(كتاب الردة)

انما ذكرها هنا لاجابة على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها اه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الاحكام إلى من تعلقها بالامام فان قلت وقتال البغاة نحو متعلق به أيضاً فكان الانسب تأخيرها اليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق مع وجود البني وعدمه فكانت انسب به من غيرها (فائدة) عن ابى حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضى بين خصمين واما ذلك نائبه الخاص قال الديمري وهو مذهبنا كإقتله في شرح مسلم واعترض بأنه ليس فيه في مظانهم يعترض أيضاً بأن ثبوت ذلك لثابتهم وبعيد لا يوافقه قياس إلا ان يرد به نقل صريح لا يقال قد يستغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا تمنع ذلك بان وصول جزية اليه لطلب حكمه فيها نادر الا يشغل عن ذلك ويفرض عدم تدوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعاننا الله تعالى منها (هـ)

لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كالمعنى الزكاة في زمن الصدق رضي الله عنه وشرا (قطع) من يصح طلاقه دوام

عش (قوله لغة) الى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أى عن الشيء الى غيره اه معنى (قوله) وقد تطلق (اي مجازا لغويا) قوله كالمعنى الزكاة الخ أى فانهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقه) أى بقرض الاثنى ذكر اقاله الرشيدى وقال البجيرى بان يكون مكلفا مختارا او تدخل فيه المرأة لا نه يصح طلاقها نفسها بتقوى الله والى طلاقه غير ما هو كالتأويل اه (قوله دوام الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فاعني قطعوه ايضا به لا بقضاء اعراب المتن وان قال ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) الى قوله وزعم الامام في المعنى لا لقوله وكذا آية المائدة الى فلا تحجب (قوله ومن ثم كانت الخ) انظر ما وجه التفرع عبارة المعنى وهى الخش الخ (قوله افحش انواع الكفر الخ) لا ليقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقيم من انى جهل وانى لهب واضرارهم من الذين عاندوا الحق وذآوه ^{عليه السلام} واصحابه با انواع الاذيقه صدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم با نوع لعذيب الى غير ذلك من القبايح لان اقبية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد لدلول اقبية من كل فرد للثاني كما نقرر في محله اه عش (قوله وأغلظها حكا) أى لان من احكام الردة بطلان التصرف في امواله بخلاف الكافر الاصلى ولا يقرب بالجزية ولا يصح تامينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله فلا تحجب اعادته الخ) أى فلو خالفوا عادلم تعتدوا عش (قوله قبل الردة) أى الواقعة قبل الردة اه عش (قوله ان هذا) أى احباط الثواب وقوله به اى بالتأني (قوله عند الجمهور) اى وما عند غيرهم فيها ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع محبتها) اى واسقاطها لقضاء اه معنى (قوله وزعم الامام الخ) مبتدأ خبره وقوله غريب (قوله وان فعل) أى العمل (قوله لان شرطه) أى عدم العقاب (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا رد على الامام اه عش (قوله وخرج) الى المتن في النهاية لا لقوله إذ القطع الى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) اى بقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح الاقوى ومن حيث اضافته للاسلام الخ في كلام الغزالي تسمح (قوله الكفر الاصلى) اى فليس ردة اه عش (قوله ويردان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن ويرد بالاخراج عدم الدخول وهذا الثاني اولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقه بالحيوان في قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية (قوله لان فيه قطع مو الاله الخ) فيه ان قطع المو الاله الذى هو الزالتا بعدوا غير متحقق في الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك مو الاله ثم أزيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله وهذا) اى كرون الاخراج بحجية الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بمافسان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى

(قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا رد على الامام (قوله يشمل الكفر الاصلى) فيه نظرا لاذلهموم من قطع الاسلام اذ لا تتحقق فلا يشمل الكفر الاصلى الذى لم يتحقق قبله اسلام قط فان ارد الاخراج بقطع فلاخراج به فرع الدخول في غيره ولا دخول للكفر الاصلى او بقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج بقطع اللهم لان يكون الغزالي تسمح كما يشير اليه كلام الشارح وكان يكتفى في الجواب عن الغزالي انه اراد ان خروج الاصلى بالقطع باعتبار عدم شموله له فتأمل (قوله قطع مو الاله ورسوله) فيه ان قطع المو الاله الذى هو الزالتا بعدوا غير متحقق في الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك مو الاله ثم أزيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله واخراج الخ) فيه ما لا يخفى فان المراد بخروجه بنفس الردة انه خارج بجملة تعريفها لعدم صدقه عليه وما قوله والكلام قبله فشى غريب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي انا اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى خارج بنفس الردة فاما اولاهو ايضا ممنوع واما ثانيا فليست لكن قوله وهى حيث جئت ممنوع اذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

الاسلام) ومن ثم كانت افحش انواع الكفر واغلظها حكا وانما تحجب العمل عندنا ان اصلت بالموت آية البقرة وكذا آية المائدة اذ لا يكون خاسرا في الآخرة لان مات كافرا فلا تجب اعادته عبادته قبل الردة وقال ابو حنيفة رضى الله عنه تجب اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فحل وفاق وظن الاسنوى ان هذا ينافى عدم احباطها للعمل فاعترض به وليس ظن اذ احباط العمل الموجب للاعادة غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة في المغصوب لا ثواب فيعاند الجمهور مع محبتها وزعم الامام عدم احباطها للعمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه في الآخرة غريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلما والاصار كالمفعول فيعاقب عليه ويخرج بقطع الكفر الاصلى قاله الغزالي واعترضه ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصلى خارج بنفس الردة ويردان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار اذ القطع الاع يشمل الكفر الاصلى لان فيه قطع مو الاله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث اضافته للاسلام مخرج له وهذا هو مراد

الغزالي واخراج الردة له انما هو بعد تعريفها والكلام قبله

خارج بنفس الرد أو لا فهو أيضا متعوز وأما ثانياً فسلمنا لكن قوله وهي حينئذ الخ متعوز إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الرد أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اهـ (قوله وهي) أي الرد حينئذ أي قبل تعريفها (قوله والخافه) أي المناقش اهـ ع (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه لم يتقدم ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هناك إلا لا تسلم أنه لم يتولد في حكمه فلا يرد على التعريف أصلاً ولك أن تقول إذا سلم أنه لم يتدل لا يتدفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جاعية التعريف رشدي وسم (قوله مرفق كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة عنها في مذكور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على أن المرجح إجابته لتبليغ مأمته الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القول أن حكمه من حيث أنه لا يقبل منه الإسلام وأنه لا بد من قتله مالم يسلم لكن في الجملة فلا ينافي ذلك وجوب تبليغه المأمأن لا بعد بلوغه المأمأن إذا غفرنا به قتلناه وإن بدل الجزية فلا تقبل منو لا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق اهـ سم (قوله أنه يجاب) أي المتنقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وأن امتنع أمر بالحق لمأمته وأن امتنع منهما فقل به الإمام ما برأه من قتل أو غيره وإن قتله كان فينا اهـ ع (قوله ووصف) إلى المتن في المتن (قوله ولد المرتد) عبارة المتن ومن علق بين مرتد على الأصح عند المصنف وهذا لا يرد على التعريف فإنه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكماً اهـ (قوله على ما نحن فيه) أي لأن الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يعزم الحكمة اهـ سم (قوله لكفر) إلى قوله لكن شرط في النهاية (قوله حالاً الخ) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو لا عبارة المتن وذكر التسمية يدعى المحرور والشحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فإنه يكفر حالاً لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي أن التنية قصد الشيء مقترناً بفعله فإن قصد وتراخى عنه فهو عزم وسياق في كلام المصنف التعبير بالعزم اهـ (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من التنية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقيده على قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله في قطعه) أي الإسلام (قوله الآتي) وصف لتردده اهـ رشدي (قوله ملحق بقطعه الخ) أي فلا يرد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالتنية فيما ينبغي اهـ سم

تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الرد أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره لأن التنية أنا فقطع بأن معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكرت تعريف الإنسان أو لا لأن التنية أنا لو سكتنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وانجذب من أمره باتمام ما ذكره بقوله فتأمل (قوله أنه لم يوجد منه الإسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) أن كان المتنقل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يتدفع ورود عليه بمروره في كلامه لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا نك في عدم دخوله ومروره في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وإن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كما هو المتبادر فلا يرد عليه وإن لم يعرف في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المرتد فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم ورود عليه بأنه مرفق في كلامه ومشاركته للمرتد في حكمه لو سلبت لا دخل لها في الإيراد أو عدمه لأن كثيراً ما يتشارك المختلفان في الأحكام وبعضها إذا فهمت ذلك علمت أنه لا يجوز في هذا الإيراد ولا في جوابه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القول إما حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ولا بد مالم يسلم لكن في الجملة ولا ينافي ذلك في وجوب تبليغه المأمأن لا بعد بلوغه المأمأن إذا غفرنا به قتلناه وإن بدل الجزية فلا تقبل منو لا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق (قوله فلا يرد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردة الحقيقية لا للحكمة (قوله ملحق بقطعه)

وهي حينئذ مجهول لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كفر المناقش لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه وإلخافه بالمرتد في حكمه لا يقتضي إيراد على المتن خلافاً لمن زعمه والمتنقل من كفر لكفر مرفق في كلامه فلا يرد عليه وإن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل وليس في محله لأن الصحيح أنه يجب لتبليغ المأمأن ولا يجبر على الإسلام بخلاف المرتد فليس حكمه حكمه فلا يرد أصلاً ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكيم فلا يرد على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام أما (بنية) لكفر ويصح عدم تنويه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كصنف وثلاث درهم حالاً أو لا فيكفر بها حالاً كما يأتي وتسمية العزم نية بناء على ما يأتي أنه المراد منها غير بعيد وتردده في قطعه الآتي ملحق بقطعه تعليلاً عليه (أو قول كفر) عن قصد

وروية كما يفهمه قوله الاتي استخرج فلا أثر لسبق لسان أو كراهة واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط النزول أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكاية مصلحة جازت وشطح وحال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهل فلا يعترض (٨٢) عليهم بخالفته لاصطلاح غيرهم كما حققه أئمة الكلام وغيرهم ومن ثم زال كثير من التحويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلهذا أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد أعش (قوله فلا أثر) إلى قوله إذ اللفظ في المعنى الإجمالي أو قوله واجتهاد وقوله لكن شرط إلى وشطح وإلى (قوله) واجتهاد أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كقوله نحو القائلين يقدم العالم معناه بالاجتهاد رشدي وسع وعش (قوله) واجتهاد (الخ) الوادعني أو (قوله) وحكاية كقوله (الخ) عبارة المعنى وخرج أيضا ما إذا حكي الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الأحياء أنه ليس له حكاية إلا في مجلس الحكم فليفظ له اه (قوله) ان لا يقع أي حكاية الكفر (قوله) وشطح (و) عطف على قوله سبق لسان (قوله) أو تأويله عطف على غيبته (قوله) ومن ثم أي لأجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله) زال كثير من (الخ) وجري ابن المقرئ تبعاً لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهره من جهة الصوفية فإنه يعرف أن استمرار ذلك بعد معرفته صار كافراً وسيأتي الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله) لأن فيه أي التكم بكلامهم المشكلة (الخ) (قوله) ولا ينافي ذلك أي قوله أنا الله (قوله) والا) إن لم يكن غائباً ولا مؤولاً بمقبول (قوله) ويمكن حمله على (الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله) على ما إذا شككنا (الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستفصل منه ولا تلحظ عن شيء فليتامه اه سيدعمر (قوله) أو قول القشيري (الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولا يعدم الولاية (الخ) (قوله) مغرور (الخ) عبارة المعنى فهو مغرور بخادع فالولي الذي تواتر إفاؤه على الموافقة اه (قوله) مراده أي القشيري من قوله ذلك (قوله) للتصل منه أي التبري منه اه كردي (قوله) للنتهم جواب ولي (قوله) ولما يتجه إن لم يكن (الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل لأن بقاء العلم يتصور بالانقضاء إلى التماثل لهو التدوين وإن كان المبلغ في حفظ العلم وبقاؤه كاصحوا به لكن هذه الأولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن دره المفاسد مقدم على جلب المصالح وأما قول الشارح وتلك الحال فحل تأمل لأن قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لادرؤها وإزالة التماسها في زماننا الذي عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة أنه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وإن تمنحنا سلوك أقوم طريقه اه سيدعمر (قوله) خشية اندراس اصطلاحهم أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو فخر خال ظاهر أعين التصوف الصادق ودفع نزاعهم فيها بل اختلف علماءه فيمن تكلمهم أم قال بعضهم بكفره بناء على أنها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على أنها منها وبه يدفع ما مر اتقا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله) قبل إلى قوله ويجب في المعنى الإجمالي أو عكسه (قوله) الكفر الأصلي قد يقال أو المطلق اه سم لأن الجنس إنما يتوقف على أنواعه وأفراده في التحقق والوجود الخارجي لا في التصور والوجود الذاتي (قوله) بان تقديمه أي بان يقول بنية كفر أو قول أو فعل (قوله) أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر

أي بالية فيما ينبغي (قوله) واجتهاد أي لا مطلقاً كما هو ظاهر لما سبق من نحو كفر القائلين يقدم العالم مع أنه بالاجتهاد الاستدلال (قوله) ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ الخطر (قوله) الكفر الأصلي قد يقال أو أطلق أو كان مراده

على محقق الصوفية بما هو برئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم فأصله مع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل يمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلامهم المشكلة إلا مع نسبتها إليهم غير معتقد لظواهرها لم يعد لان فيه مفاسد لا تخفى وقول ابن عبد السلام يعزير ولي قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولا يته لانه غير معصوم فيه نظر لانه كان غائباً فهو غير مكلف لا يعزير كالأول بمقبول ولا فو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزير فظما له ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا يعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما أن من شرط النبي العصمة فشكل من للشرع عليه اعتراض مغرور بخادع مراده أنه إذا وقع منه مخالف على التذرة بادر للتصل منه فوراً إلا أنه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً (نتيجه) قال بعض مشايخ

مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم العقلية والو أدركت أرباب تلك الكلمات للنتهم على تدوينها مع اعتقادى لحقيقتها (قوله) لانهما زلة للعوام الأغبياء المدعين للتصوف اه ولما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها خشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد بدورها هامة للشرع فلا نظر إليها قيل في المتدور فإن الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف إليه الكفر الأصلي واعتراض أيضاً توسطه لكفر بان تقديمه ليحذف ما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجب

يمنع ذلك بل له حكمة تاتى قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متاخر وما بعده متقدم فظاهر ما مر في الوقت (تبيينه) يدخل في قول الكفر تعليق ولو بمحال عاوى وكذا شرعى أو عقلى على احتمال لا نه قد يناق عقد التصميم المشترك في الاسلام ويشكل على ذلك ما في البخارى من عدة طرق ان خبا براضى الله عنه طلب من العاص بدو ائى السهمى دينه له عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر، بعد فقال اكفر به حتى يبتك الله ثم يبعثك فهذا تعليق للكفر يمكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بانه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعاً وإنما أراد تكذيب ذلك للعين في انكاره

ذلك للعين في انكاره البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تاتى، بمعنى الا المتقطعة فتكون بمعنى لكن التى صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام والخضر اوى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون آواه يهودانه أو لكن آواه قال وقد ذكر التحوين هذا في اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظاناً انه إنما قالها بنية أنه صلى الله عليه وسلم حتى قال تنبت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التنبى يقتضى الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفورا له فقامل كلام من هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخارى قال لا يقابل مفهوم

(قوله يمنع ذلك) أى أولوية التقديم أو التأخير (قوله بله) أى للتوسط (قوله تاتى الخ) أى في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أى ما يفيد التقديم أو التأخير (قوله تعليق) أى الكفر (قوله لانه) أى التعليق بالمحال (قوله لا نه قد يناق عقد التصميم) انظر هل هذا المحتمل أو أعم انتهى سم اقول ظاهر صنيعه الاول (قوله على ذلك) أى الدخول (قوله ولا ينافيه) أى عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أى لكن (قوله وعليه) أى على حتى بمعنى لا الخ (قوله قال) أى ابن هشام (قوله هذا) أى كون حتى بمعنى لا الخ وقوله بله لا يقول خباب اه كرى (قوله نظير ذلك) أى ما وقع لخبا براضى الله تعالى عنه (قوله تنبى) أى خوفه ان يقتله المسلمون اه كرى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائباً إذا لامة انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أى من تخى استمراره على الكفر وقوله بل أن ذلك الفعل أى القتل (قوله من هذين القولين) أى قول خباب وقول اسامة رضى الله تعالى عنهما اه كرى (قوله لم يوضحوه) أى شرح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أى فى قول خباب رضى الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لنى القول والمشار الى الكفر بعد الموت (قوله فى ان ذكره) أى الاستثناء (قوله ان أراد) أى البعض بقوله بعد الموت وقوله لا نه قال الخ أى خبا براضى الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصى ثم يبعث حتى يرد عليه ما أورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعنى ان مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى أورده فان قلت من اين يحتتمل الكلام هذه الغاية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة) اقول إذا أراد خبا ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب اوجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خبا بفيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خبا ب بل موت الخلق لانهم يستلزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقته) أى حالاً (قوله وخبا بحتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كرى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالخ الخ (قوله وقد علمت) أى فى اول التبيين التعليق بمثل هذا يقتضى الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعنى العاوى والشرعى والعقل اه كرى (قوله على انك قد علمت الخ) لا بما يرد لو ثبت الاجماع على ما تقرر قبل صدور ذلك من خبا وبأنيابه عسر من خطر القناد فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما في هذه العلوة اه (قوله لكفر) إلى قوله محتجافى التباية لا لا قوله فان قلت الى المتن (قوله) وسيفصل

تأخير (قوله لا نه قد يناق عقد التصميم) انظر هذا في المحتمل وأعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصى ثم يبعث حتى يرد عليه ما أورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعنى ان مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى أورده ثم يرد عليه العلوة الآتية وهو شىء آخر وقد لا يسلم البعض ما في تلك العلوة فان قلت من اين يحتتمل الكلام يعنى ان مات مسلماً لا يتصور كفره بعد بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة الخ) اقول ان أراد ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب وجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خبا بفيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خبا ب بل موت

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك حال فكانه قال لا اكفر أبداً كما فى لا يذوقون فيها الموت الا المواته الاولى فى أن ذكره للتاكيد انتهى وفيه نظر لانه ان أراد بعد موت نفسه كان غلطاً لانه قال حتى يبعثك الله ثم يبعثك أو بعد موت العاصى ثم يبعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما تقرر فان قلت بل هو محال لان خبا ب بعد بعث العاصى يكون قد مات فكانه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلاً وعادة ان الله يبعث العاصى ثم يبعثه لوقته وخبا بحتى فلو استحالة بوجه فالخ ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضى الكفر (أو فعل) لكفر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة مقدماً القول لانه أغلب من الفعل

وظاهر يشاهد بخلاف التية وكان (٨٤) هذا وحكمة إضافته لكفر دون الاخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

التقسيم فيه فان قلت فلم قدم التية فيما مر قلت لانها الاصل والمقومة للقول والفعل فقدمها في الاجمال لذلك القول في التفصيل لما مر فهو صنيع حسن (سواء) في الحكم عليه عند قوله الكفر (قوله استهزاء) كان قيل له قص اظفارك فانه سنة فقال لا افعله وان كان سنة وكان قال لو جاني التي ما قبلته لما مر بد المبالغة في تعبد نفسه عن فعله او يطلق فان المتبادر منه التبعيد كما قاله بعضهم يحتاج عليه بانه لو لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم في حياته في شيء كما وقع لبريرة رضى الله عنها لم يكفر ولك ان تقول لاحجة له في ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة مجردا عما يشعر باستخفاف وقوله لو الخ فان في هذا من الاشعار بالاستهتار ما لا يخفى على احد فالذي يتجه في حالة الاطلاق الكفر فان قلت يؤيد ما قاله قول السبكي ليس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جاني جبريل او التي ما فعلته لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيد لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا بخلاف ما قبلته فامله وافتى الجلال البلقيني فيمن قبل له اصبر

(الخ) أى في قوله فان نفي الخ اه عش (قوله) وظاهر يشاهد (الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه رشيدى (أقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف التية فانها لا تدرك بالوجدان (قوله بخلاف التية) هلا زادوا الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد اى انه ليس اغلب مع ان قوله دون الاخرين يقتضى ما ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله وكان هذا) اى مزية القول على الفعل بالا هليلجوعلى التية بالمشاهدة (قوله فاندفع الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله) لان (التقسيم) اى الى الاستهزاء والعناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كردى (قوله والقول الخ) اى وقدم القول (قوله لما مر) اى فى قوله لانه اغلب الخ (قوله فى الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله فقال لا افعله) لان كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك فاصوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى كالتهاية ما لم ير المبالغة الخ راجع لكل من المثلين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح هذا السياق ان هذا مجرد استهزاء ولو لم يقصد به استهزاء فليراجع اه (قوله وكان قال الخ) وكأ لو قيل له كان التي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعن اصابعه الثلاثة فقال ليس هذا باب أو قال لو امرنى الله او رسوله بكذا ما افعل او لو جعل الله القبلة هنام اصل الهالو واتخذها فلانا نيا لم اصدق اه وشهد عندى نبى بكذا او ملك له اقبله او قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا لا ادرى التي انسى او جنى او قال اه جن او صغر عضو من اعضائه احتقار او صغر اسم الله تعالى او قال لا ادرى ما الايمان احتقار او قال لمن حوّل لاحول لا يغنى من جوع او لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظالمى او قال المظلم هذا بتقدير الله فقال الظالم انا اقبل بغير تقديره او سمي الله على شرب خمر او زنا استخفافا باسمه تعالى وقال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى وكذب المؤمن فى آذانه كان قال له تكذب او قال قصعة من ثريد خير من العلم او قال لمن قال او دعت الله ما لى او دعت من لا يبيع السارق اذ سرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى او قالون فتى ان شئت مسلما او كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك في كفرهم او قال اخذت مالى وولدي فاذا تصنع ايضا وما بقى لم تفعله واعطى من اسلم ما لا فقال مسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى ما لا او قال معلم الصبيان مثلا اليهود خير من المسلمين لانهم يصفون معلمى صبيانهم معنى وأسنى مع شرحه (قوله) ما لم ير المبالغة (الخ) فلا كفر حيث نزلوا حرمة ايضا اه عش (قوله على فعله) اى وقوله (قوله) كما قاله بعضهم) وافتى بذلك شيخنا الشباب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكي فى انه ليس من التنقيص نهاية وسمو وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله كما وقع) اى عدم القول (قوله فان في هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله بالاستهتار) اى الاستخفاف اه كردى (قوله ما قاله) أى اليهض (قوله لو جاني الخ) مقول القول (قوله على تعظيمه الخ) أى عظمة جبريل او التي (قوله) قلت لا يؤيد لما هو ظاهر الخ) اطال سم في رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله وكان) بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الاقتاء ومأخذه (قوله فقال) اى الآخر له للامر (قوله) الخالق لانهما يستلزمانه تأمله (قوله) وكان هذا وحكمة الخ) يتأمل حاصله (قوله فان المتبادر منه التبعيد كما قاله بعضهم) وافتى به شيخنا الشباب الرملى (قوله فان في هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه فرق عظيم (قوله لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا الخ) اقول لا يخفى ان قول القائل لو جاني جبريل او التي ما فعلته انما يريد به المبالغة في تعبد نفسه عن الفعل ومعلوم ان هذا القول انما يفيد المبالغة المذكورة ان اراد لو جاني جبريل او التي امر ايهذا القول او طالبه ما فعلته لا ذلوا اراد احدهما غير أمر بهو لا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقا وحيث فلا فرق بين قوله لو جاني او التي ما قبلته وبين قوله لو جاني التي اى طالب ايهذا الفعل ما فعلته فاذا عناه من الفرق ووصفه بالظهور وليس بشئ وما بين ايضا ان المراد لو جاني التي امر او طالبه اقول السبكي لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده لذل كان المراد

انه
على يدنك فقال لو جاني ربي ما صبرت فان الظاهر عدم الكفر
وكان مادة هذا كما ذكر عن السبكي حكاية الرافعي فيمن امر آخر بتنظيف بيته فقال له نظف بيتنا مثل والسياء والطارق

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبالغ الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف حقائق التشبيه المانعة من الاستخفاف نظرا إلى أن المبالغة تمنع قصد تحقيق المعنى بخلاف المعنى لان هذه العبارة منه تدل على عظيم هور واستخفاف ولم يرجع الراجح شيئا من هذه الاحتمالات ورجح غيره عدم التكفير به بتأديما عن السبكي والجلال (أو عناد) بان عرف بباطنه انه الحق وأنى أن يقربه (أو اعتقاد) وهذه الثلاثة تأتي في النية أيضا كاللعل الآتي وحذف همزة التسوية والعطف بالنعو الافصح ذكرها والعطف بام ونقل الامام عن الاصوليين ان إضمار التورية اى فيما لا يحتمل كما هو ظاهر لا يفيد فكيفر باطنا أيضا حصول التهاون منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا (فن نى الصانع) أخذوه من الاجماع الناطقي به ان سلم ولا فن قوله تعالى صنع الله لكن على مذهب من يرى ان ورود الباقى أو الغزالي كما أشرت اليهما أول الكتاب واستدل بعضهم بالخبر الصحيح أن الله صانع كل صانع وصنعت ولا دليل فيه لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر الخ) متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييه وقوله المقصودة لصفة المبالغة كافي تضييه أيضا وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثانى وقوله ان العالم لا يكفر الخ هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى قول المصنف فن نى في النهاية الاقوله كاللعل الآتى (قوله) وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات العبد اه سم (قوله) أى فيما لا يحتمل اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله) وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فن نى الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فن نى الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال قال الله كذا مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر ا فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد عدم مطابقة فعله تعالى بذلك الشيء الواقع بل وجود عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلى الخوف من العذاب بحيث انه لولا الخوف ماضى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع ذلك استحقاؤه تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وإن لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة عنهم فبقية نظر ولا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله اخذوه) اى اطلاق الصانع على الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع الناطقي (قوله) فن قوله تعالى) إلى قوله وبأى آخر الحقيقة في النهاية الاقوله على مذهب إلى اولى مذهب الباقى ونقوله كما أشرت اليهما في أول الكتاب وقوله فتامله (قوله على مذهب من يرى الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدوانى في شرح العقائد المضدية ذهب المعتزلة والكرامية إلى انه دل العقل على انصافه بهماز الاطلاق عليه سواء ورد بذلك الاطلاق إذن الشرع اولى برد وقال القاضي ابو بكر من صحبنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه تعالى بلا توقيف إذ لم يكن إطلاقه موهما بل لا يلقى بكبريائه وقد يقال لا بدع نى ذلك الاهام من الاشعار بالتعظيم وذهب الشيخ الاشعرى ومنايعه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالي إلى جواز إطلاق ما علم انصافه به على سبيل التوضيف دون التسمية اه بخلاف (قوله) على مذهب الباقى) اى انه يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله او الغزالي اى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم ترد وهذا حكمه العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) اى في ذلك الخبر (قوله ثم) اى في أول الكتاب

التعليق على مجيئه مجرد ادع الامر والطلب يمكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا ان يكون ذلك الفعل عملا لا يلقى فعله محضرة النى بالادب معه و اراد لوجه ما فعلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام قطعا فتأمل بعد ذلك قوله فتامله تحريضا على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم (قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييه وقوله المقصودة لصفة المبالغة كافي تضييه أيضا (قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثانى (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات العبد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى (قوله فن نى الصانع الخ) (فرع) الوجه فيمن قال قال الله كذا مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر ا فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد عدم مطابقة فعله تعالى بذلك الشيء الواقع بل وجود عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول فلا استخفاف واما في الثانى فلان فيه نسبة الجمل إليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا أولى من إطلاق الجواهر الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلى الخوف من العذاب بحيث انه لولا الخوف ماضى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع ذلك استحقاؤه تعالى العباد فلا كفر لان غاية الامر انه لولا الخوف عصى وبجرد العصيان وقصد ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم تزرعونوه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الحديث

من هذا القليل وإيضاح الكلام في الصانع (٨٦) بال غير إضافة الذي الخبر بالإضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله **صلى الله عليه وسلم**

يا صاحب كل نحوى أنت
الصاحب في السفر لم
يأخذوا منه ان الصاحب
من غير قيد من اسمائه تعالى
فكذا هو لا يؤخذ منه ان
الصانع من غير قيد من
اسمائه تعالى فتأمله وفي خبر
مسلم يعزم في الدعاء فان
الله صانع ما شاء لا مكره له
وهذا أيضا من قبيل
المضاف او المقيّد نعم صح
في حديث الطبراني والحاكم
انقواله فان الله فاتح لكم
وصانع وهو دليل واضح
للفقهائنا إذ لا فرق بين
المسكر والمعرف وبأنى
آخر الحقيقة أن الواهب
توقيف بما فيه فراجه او
اعتقده حذوته او قدم العالم
او نفي ما هو ثابت للقديم
إجماعا كاصل العلم مطلقا
أو بالجزئيات أو أثبت له ما
هو منفي عنه إجماعا كاللون
أو الاتصال بالعالم أو
الانفصال عنه فمدعى
الجسمية أو الجهة ان زعم
واحدان هذه كفر وإلا
فلأن الاصح أن لازم
المذهب ليس بمذهب ونوزع
فيه بما لا يجدى وظاهر
كلامهم هنا الاكتفاء
بالإجماع وإن لم يعلم من
الدين بالضرورة ويمكن
توجيه بان الجمع عليه هنا
لا يكون لإلزامه ريبا وفيه
نظر والوجه انه لا بد من

(قوله من هذا القليل) أى من المذكور على جهة المقابلة (قوله) وأيضا الكلام في الصانع بال (الخ) لا موقع
لذكر هذا مع قوله الا أنى إذ لا فرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتي في المعرفة والمسكر وما هنا في المقيّد
المطلق فلا منافاة (قوله وهو) أى الخبر (قوله على غيره) أى غير المضاف اه عش (قوله كل نحوى)
أى كلام حتى لا يطلع عليه اه عش (قوله منه) أى من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أى يصمم الداعى اه
عش (قوله من قبيل المضاف) أى إن لم ينون صانع او المقيّد أى ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن
منه بأن هذا من المقيّد حذف قيده دلالة الاول (قوله هنا) أى في إطلاق الصانع عليه تعالى اه عش (قوله)
إذ لا فرق بين المسكر والمعرف) أى لان تعريف المسكر وعكسه لا يغير معناه اه عش (قوله وبأنى) أى قوله
او اعتقدهم يظهر على فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقده الخ) عطف على قول المتن في الصانع (قوله او قدم العالم)
لأى قوله لأن الاصح في المعنى (قوله مطلقا) أى بالكلية والجزئيات جميعا (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا
يقضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالإجماع والا لكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مذكروا ان
يجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس بخبر او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالاجسام اه سم (قوله)
ان زعم واحد) أى اعتمد اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز
ان لا يعتد باللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد زعمه فان اعتقده فهو مذهبه ويرتب
عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أى في الاصح المذكور او في قوله وإلا فلا (قوله هنا) الإشارة
راجعة للإجماع في كل من قوله ما هو ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو منفي عنه إجماعا كافى تضييقه اه سم (قوله)
وان لم يعلم) أى أجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن المجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا الوجه للوجه
فان الموجه معناه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة وتوجيه حصره في العلم المذكور فتأمله اه سم (قوله)
والوجه انه لا بد من التقيد الخ) هل يقيد به أيضا في قوله الا أنى واحد الانبياء المجمع عليه او جحد حر فاجمعا
عليه الخ لكن سياق ان لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجده ولا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها
لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أى بالعلم المذكور وقوله أيضا كالنقيض بالاجماع (قوله ومن
ثم) أى من أجل التقيد بها بالعلم المذكور (قوله ويفتر نحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا معه شيئا ما
ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعلمه من مقول القيل (قوله مع ذلك) أى
اعتقادهم نحو الجسمية (قوله او اعتقده الخ) عطف على قول المتن في الصانع (قوله) واستشكل بقول المعتزلة

عنها فقه نظر ولا يبعد عدم الكفر (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه
بالاجماع وإلا لكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مذكروا ان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس
بخبر او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالاجسام فلا يزعم اعتقاد الوزم المخدور للاجسام المعروفة
(قوله ان زعم واحد) بان اعتقده (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان
لا يعتد باللازم وان كان بينا وقد صححو اعدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها
لزوم بين وفي النقد به ذاشىء وقوله ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد زعمه فان اعتقده فهو مذهب
ويرتب عليه حكمه اللائق به (قوله وظاهر كلامهم هنا) الإشارة راجعة للإجماع في كل من قوله ما هو
ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو منفي عنه إجماعا كافى تضييقه (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم
مطابقة هذا الوجه للوجه فان الموجه معناه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم
المذكور فتأمله سم (قوله) والوجه انه لا بد من التقيد) هل يقيد أيضا في قوله الا أنى واحد الانبياء المجمع
عليه او جحد حر فاجمعا عليه الخ لكن سياق ان لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجده لا يخفى ان صفات
الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان العبد يخلق فعل نفسه الخ)
قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلق الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك اعنى ان الله خلق فيه

التقيد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية وفتر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك
على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق قول نفسه ويجاب

بان ذالك الكوكب يعتقد فيه نوعان من التأثير الذي يعتقد الاله ولا كذلك المعتزلى غايته انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها له تعالى عن نسبة الفعيل اليه (أو) نقي (الرسول) واحدهم واحد الانبياء المجمع عليه واجد (٨٧) حرفا مجمعا عليه من القرآن كالمؤذنين

أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها وزاد حرفا فيه مجمعا على نفيه متفعدا انه منه ونقص حرفا مجمعا على انه منه (أو كذب رسولاً) أو نبيا ونقصه باى متقص فان صغر اسمه من يد التحقيره أو جوز نبوة أحد ببد وجود نبينا وعيسى نبى قبل فلا يرد ومنه تمت النبوة ببد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كتمنى كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه ومنه أيضا لو كان فلان نبيا امتنت أو ما امتنت به ان جوز ذلك على الاوجه وخرج بكذبه كذبه عليه وقول الجوينى انه على نبينا صلى الله عليه وسلم كفر بالغ ولده امام الحرمين في تزيعه وانزله (أو حل محرم بالاجماع) وعلم تحريمه من الدين بالضرورة ولم يجز ان يخفى عليه (كانا) والواو - وشرب الخمر والمكس وسبب التكفير بهذا كالاتى سواء في ذلك ما فيه نص وما لا نص فيه ان انكار ما ثبت ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) اى حرم حلالا مجمعا عليه وان كره كذلك كالبيع والتكاح (أو نقي وجوب جمع عليه) معلوما كذلك كسجدة من الجنس (أو عكسه)

الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقا الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله تعالى خلق فيه منشأ التأثير يبنى ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المعنى بان صاحب الكواكب اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو نقي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه معنى (قوله أو احدهم) إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى أو زاد (قوله كالمؤذنين) بكسر الواو المشددة وفيه رمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه ع ش (قوله أو نقص من حرف الخ) اى معتقدا ان ليس منه ويبنى عن هذا قوله السابق واجد حرفا الخ (قوله أو نبيا) إلى قوله أو قول الجوينى في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله إن جوز ذلك على الارجح (قوله أو نقصه الخ) عبارة المعنى أو سبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله أو امره أو نبيه أو وعده أو وعيده اه (قوله مر يد التحقيره) قيد اه ع ش (قوله أو جوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود أو امر د أو غير قرشى أو قال النبوة مكتسبة أو تتأثر بها بصفاء القلوب أو وحى الى وان لم يبدع النبوة أو قال انى دخلت الجنة فأكث من ثمارها وعانت حورها وروض مغنى (قوله وعيسى نبى قبل) مبتدا وخبر (قوله فلا يرد) اى عيسى على قوله أو جوز نبوة الخ (قوله ومنه) اى من التجويز المذكور (قوله تمتى النبوة الخ) اى أو ادعاهما بظاهر القطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه ع ش (قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التشبيه مطلق الردة لافى الردة بالتجويز المذكور (قوله لا التشديد عليه) اى لكونه ظله ومثلا يؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قيل كتاب الطهارة من جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه ع ش (قوله ومنه أيضا) اى من التجويز المذكور (قوله إن جوز ذلك الخ) اى أو لم يرد بالمبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بان تفاها اه ع ش (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) اى فلا يكون كفرا بابل كبيرة فقط اه ع ش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في المعنى الاقوله لو ان كرموقه ولو المنكر إلى وبعد عن العلماء الى التنبيه في النهاية لإلا قوله لو ان كره (قوله) ولم يجز ان يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجبل به اما باطنا فان كان جاهلا به حقيقة فهو معذور اه ع ش (قوله والواو) اى والظلم اه معنى (قوله كالاتى) اى فى قول المصنف وعكسه الخ (قوله فى ذلك) اى فى التكفير بهما (قوله ان انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) اى علم حله من الدين بالضرورة ولم يجز ان يخفى عليه اه ع ش (قوله معلوما كذلك) اى من الدين بالضرورة ولم يجز ان يخفى عليه (قوله من الجنس) اى الصلوات الخمس (قوله اما ما لا يعرفه الخ) يحتمز قوله معلوم من الدين بالضرورة وظاهره ان عليه ثم انكره وهو المعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه ع ش وقوله وهو المعتمد سياق عن المعنى والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) يشكل على ذلك قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا ان يفرض في وجوه يعرفها غير الخواص ايضا اه ع ش (قوله وكفرة نكاح المعتدة) اى فلا يكفر منكرها للعدو بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولا انه لا بد أن

منشأ التأثير يبنى ان لا يكفر (قوله اما ما لا يعرفه إلا الخواص الخ) يشكل على ذلك قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا ان يفرض في وجوه يعرفها غير الخواص ايضا (قوله فلا كفر بجحده) ان شمل بالنسبة الاول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان الجاحد من الخواص فقولاه لا نه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أى أو جب بمجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادسة أو نقي مشروعية جمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعيد كما صرح به البغوى اما ما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما مر في السكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بمجرد لانه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهر ثم يجب منع ضروريته إذ المأزج بالضروري ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (نتيجه أول) من أفراد قولنا أو لمثبت الخ إيمان فرعون الذي رجمه قوم قاتله لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والفق فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ ومشائخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند باب الحياة بان وصل الآخر مق كالفرقة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لما نزع فيه لا يقبل كإصرارهم أن لا يقبل كإصرارهم وهو صريح بقوله تعالى فليكن ينفعهم إيمانهم لما رواه (٨٨) بأسانوا بما تقرر على خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لا تأويلنا أن اعتقدنا بطلان هذا القول

ليكن أن وردت به أحاديث

يعرفه الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه معني عبارة ع ش أى مع اعتدائه باصل العدة وإلا فانكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالصل وعليه بالضرورة اه (قوله وما نكره الخ) عطف على مالا يعرفه الخ ولعله محرز بقوله ولم يحز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أى أو قرب عهده بالإسلام اه معني (قوله فلا كفر بمجرد الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو مالا يعرفه إلا لأحواس مالو كان الجاحدين من الخواص فقولاه لا الخ مشكل وإن خص بما إذا كان الجاحدين يخفى عليه ذلك فمأله بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أقول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا إشكال فيه لأنه إذا اتفق العلم الضروري القطعي فعليه على يجوز معه عدم صدور ذلك عنه ^{بطلان} فليست الخالفه فيه عذر في التكذيب بخلافه في الضرورى فإن الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتام له سيد عمر (قوله بشهرته) أى شهرته تحرر على حذف المضاف وكذا قوله منع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أى فلا يكون إنكاره كفراً مطلقاً اه ع ش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أى وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أى أكثر مواضع هذا التاليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد قوله عليه أى على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والاشارة إلى الوصول الآخر مق أو إلى ياس الحياة (قوله فيه) أى في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قولنا أن الإيمان الخ (قوله وهو) أى عدم القبول عند اليأس (قوله وما تقرر) أى بقوله من أفراد قولنا أو لمثبت الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أى القول بإسلام فرعون (قوله ليكنه) أى كفر فرعون وكذا خبره (قوله أو لها الخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضرورى خبر ليكنه (قوله انه) أى كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله مجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أى الخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبارة (قوله عما توسع الخ) لعل عن معنى (قوله أكثرها ويخالفونهم) أى كتب الفتاوى وقوله هو لأى مشايخهم (قوله ولم يخبروها) أى الفتاوى (قوله انتبى) أى قول الزركشى (قوله ما عدلت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللفظ (قوله فيها) خبر مبتدأ محذوف أى هو أى قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أى لا جمل ارتداده ما ذكر (قوله وعلم) أى ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث حصوله الخ أى من سبيل حصوله الخ (قوله بقتله الخ) أى في قتل الخضر (قوله الذى ذكره الغزالي) أى سبق ذكره عنه أنفاً

وتبادر من آيات أولها الخالفون مالا ينفع غير ضرورى وأن فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبارة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (نتيجه ثان) ينبغي للفق أنه يتحاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سبباً من العوام وما زال امتناعاً على ذلك قدما وحدنا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قولها التأويل بل مع تبادره منها ثم رأيت الزركشى قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقل عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخبروها على أصل أن حنفية لانه خلاف عقيدته

إذ منها أن معنا أصلاً محققاً أو إيمان فلا ترفعه إلا ييقن فليتبته لهذا وليحذر من يبادر إلى التكفير في هذه المسائل مناوهم (قوله فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسداً اه ملخصاً قال بعض المحققين مناوهمهم وهولام نفيس وقد اتفقوا بوزعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجز في أن يقال هجرتك لأف الله بأنه لا يكفر أن اراد لا لفسبب أو هجرة الله تعالى ولم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقناً للدم بحسب الامكان لأساناً لم يعرف قائله بعبدة سيئة لكن يؤدب على اطلاعه لشناعة ظاهره (نتيجه ثالث) قال الغزالي من زعم أن له مع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وإن كان في الحكم بخلافه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لا ضرره أكثره ولا أنظر في خلوه لانه لم يرد لا يستحل ما عدلت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوه ضرورية فيهما من ثم جزم في أنوار بخلوده ووقع للباقي مع جلالة روضه لو أن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً وعلم الأذن بقينا فليس له يكن منتهك كالشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للسلام إذ هو لى لا نبي على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذى ذكره الغزالي

وبفرض ان اليافعي لم يرد مبتلا بالامام هو الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم عليه ضرورة فان اراد بدم انتهاك للشرع ان له نوع عذرون
 كمنافض عليه بالامم بل والفسق ان ادم ذلك فله نوع اتجاه او انه لاحرمه عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك البقين
 إنما يكون بالالهام وهو ليس بحجة عند الأئمة إذ لا ثقة بظاهر من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شد بالقول به أن لا يعارضه نص
 شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ من لا يعتد بخلافه فيه وبتسليم أن الحضرو ولوالا فالصحيح أنه في نفي أن لنا أن الالهام
 لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فلا نيباء في زمنه موجودون ففعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا
 أن عيسى صلى الله على نينا وعليه وسلم أو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحرير جازله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشرعية

نينا عليه السلام وقد استقر فيها

تحريم الحرير على كل مكلف
 لغير حاجة او ضرورة فلا
 يغيره ابدا لا يقال تناول
 لليافعي بان الاذن في الحرير
 وقع تدوايا من علة عليها
 الحق من ذلك العبد كما تأول
 هو وغيره ما وقع لولى انه
 لما اشترت ولايته بتدخا ف
 على نفسه الفتنة فدخل
 الحمام وليس ثياب الغير
 وخرج مترقا في مشيه
 ليدركه فأدركه أو أوجوه
 ضربا وسماه لص الحمام
 فقال الآن طاب المقام
 عندهم بان فعله ذلك إنما
 وقع تدوايا كما يتداوى بالخر
 عند الغص ومفسدة لبس
 ثياب الغير ساعة اخف من
 مفسدة العجب ونحوه من
 قبائح النفس لا تناقول ذلك
 الاذن الذي للتدوى ليس
 بالالهام وقد اوضح بطلان
 الاحتجاج به بفرق واضح بين
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي
 فان الحرير لا يتصور حله
 لغير حاجة واستعمال مال
 الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذر الخ) لك ان تقول ما فادته مع تفسيقه لا يقال فادته نفي التكفير لا نا تقول ذلك
 لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) اى كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) اى من
 الأئمة وقوله الا من شذ الخ مستثنى من هذا المخوف (قوله وبتسليم ان الحضرو ولوالا) جواب سؤال مقدر
 كان قائل يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع ان الحضرو ولوالا قتل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو
 سلنا انه لى فن ان لنا العلم ان الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمننا عليه اه كرى (قوله
 وبفرض انه غير حجة) اى في ذلك الزمن (قوله في زمنه) اى الخضر (قوله قضية هذا) اى قوله فعل الاذن
 الخ (قوله قلت هذا) اى الاجاب المذكور (قوله تناول هو) اى اليافعي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تناول
 هو الخ (قوله لا نا تقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد يمنع المحصر يجوز انه لا ارتكاب
 اخف المحذورين الذى لا مندوحة له عن احدهما بمجرد ظنه بدون الالهام وكشف كما ياتى في الشارح (قوله
 هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطع عليه يجوز
 اه سم (قوله وان كان من كان) اى ولو كان ائجل الناس (قوله مثلا) لى قوله وكذا من أنكر في المعنى ولى
 التنبه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه معنى (قوله لما فادته الخ) عبارة بالمعنى
 لطر بان شك يناقض جزم التنبه بالاسلام فان لم يناقض جزم التنبه بالى به كالذى يجرى في المكفر فهو بما يبتلى به
 الموسوس ولا اعتبار به كما قاله الامام اه (قوله وكذا من أنكر حجة اى بكر) ظاهره ان انكار حجة غيره
 كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان محبتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) اى
 ضعيف ع ش وسم عبارة التنبه بقوله لا يكفر بسبب الشيوخين والحسن والحسين الا في وجه حكا القاضى اه
 (قوله الشيوخين) اى اى بكر وعمر اه ع ش (قوله او عتاد) الى التنبه في النهاية لا لقوله وسحر الى لانه وقوله
 ذلك فقابلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله
 قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يرد او لو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نيباء في ذلك الزمان
 (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطع
 عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا او تردد فيه كفر) قال الشارح في الاعلام بقوا طاع الاسلام وفارق
 ذلك عزم العدل على مقارفة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة
 على العدالة فانها ليست شرط فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو متلف مع العزم والعدالة
 اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصى والنية لا تنافي في ذلك اه ولما عدى في الرض من المكفرات قوله او عزم
 على الكفر او علقه او تردد هل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولهذا فارق
 عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردد فيه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكا الخ) يفيد
 ان الصحيح خلافه (قوله او عتاد اه) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يتحول عن

(٩٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض حمله به هو يظن
 رضا بفرض اطلاعه على انه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومرفى الوليقة ان ظن رضا
 الغير يبلغ ما فهمى واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الحضرو ومسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو
 عزم على الكفر غدا) مثلا (او تردد فيه) ابقعه او لا (كفر) في الخالفى كل ما مر لما فادته للاسلام وكذا من أنكر حجة اى بكر اومى ابنته
 عائشة رضى الله عنهما بما رآها الله منه وكذا في وجه حكا القاضى من سب الشيوخين والحسن والحسين رضى الله عنهم (فتنبه) ذكر مسئلة
 العزم لبيان انه المراد من النية في كلامهم لانه قصد الشيء بمقتضى ما فعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله) أو عناده قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء
 اهـ (قوله) أو اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل
 جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر في
 فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الآخر الى رعى
 المعزى فقال له ذلك تنسبني الى رعى المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو المعزى أو ما من نبي الارعى
 المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكم فسلت ما ذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بهم
 في هذا المقام فاجبت بأنه يعز التعزيز البالغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاجاد الناس ثم ذكر
 ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا
 لا انكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرفة او نقص ينسب اليها هو واغیره وهذا محل الانكار
 والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض والسب والقذف ونحو ذلك ولكل
 مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من
 بعض العواظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتعلة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجربات
 هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيق في حزين من يرحم لامن يعظم
 ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمه رغب في رضاعه
 شفقته ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنائه سار الحبيب الى المرعى • فياجذا راع فؤادى له يرعى

وفيه • فاحسن الاغنام وهو يسوقها • فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر ما يروم
 في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى وأطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقيلة
 ومعنوية يتعين استفادتها اهـ (قوله) أو من الحديث) الى المتن في المعنى (قوله) أو من الحديث) ظاهره

استهزاء (قوله) بل أو اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف
 حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر
 في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقدف احدهما عرض
 الآخر فنسب الآخر الى رعى المعزى فقال له ذلك تنسبني الى رعى المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو
 المعزى أو ما من نبي الارعى المعزى وذلك بسوق الغزل بجوار الجامع الطولوني بحضرة جمع كثير من العوام
 فترافعو الى الحكم فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكى فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسلت ما ذا يلزم الذي
 ذكر الانبياء مستدلا بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعز التعزيز البالغ لان مقام الانبياء اجل
 من ان يضرب مثالا لاجاد الناس ثم ذكر ان المستدل اى بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء
 والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لا انكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرفة او نقص
 ينسب اليها هو واغیره وهذا محل الانكار والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي
 التفاوض والسب والقذف ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام
 حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض العواظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتعلة على
 الخاص والعام من الرجال والنساء مخرجات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيق
 في حزين من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمه رغب في
 رضاعه شفقة عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنائه سار الحبيب الى المرعى • فياجذا راع فؤادى له يرعى

وفيه • فأحسن الاغنام وهو يسوقها • فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر
 ما يروم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحرفه • وأطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

أو عناده (أو وجوده)
 كالتقاء مصحف) أو نحوه
 مما فيه شيء من القرآن بل
 أو اسم معظم أو من
 الحديث قال الرويانى

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان القائمة استخفافا من نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع **(قائده)**
وقم السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب يديه بالانغماس والجواب عنه كما
اجاب به شيخنا الشورى انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعذر ان لا يقرأه لان الاجزاء ان يقدر على الحالة
السكاملة وينقل عنها الى غير ما هو هذا ليس كذلك اه عش **(قوله)** او من العلم الشرعي هل المراد به هنا
ما يشمل آياته اسم **(قوله)** وقضية قوله كالغالب الخ اي قضية آياته بالكاف في الالتقاء نهاية **(قوله)**
وفي اطلاقه الخ اي اطلاق الكفر بجمع ما ذكر في المتن والشرح هنا **(قوله)** ولو قيل الخ اعتمده
المعنى تعالى ان المقرى وقد يصرح بذلك قول المصنف استزاه صريحا الخ **(قوله)** لا بد من قرينة تدل
الخ وعليه فاجرت العادة بمن البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة ايضا
ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما على قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن التجاسق وبني
ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلون منه بالواحهم هل ذلك كفر ام لا
وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعار بعدم التعظيم كما قاله في الروح بالكراسة على وجهه اه
عش **(قوله)** لم يبعد معتمده اه عش **(قوله)** او مخلوق آخر الى قوله وخرج بالسجود في المعنى **(قوله)**
او مخلوق آخر قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجملة الصالحين من السجود بين يدي المشايخ حرام
قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه في بعض صورته
ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفر ابا ان قصده عبادة
مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصده تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد
والعلماء اه كردى **(قوله)** لانه ثبت لله تعالى **(تنبيه)** يكفر من نسب الامة الى الضلالة او الصحابة الى
الكفر وانكر انجاز القرآن او غير شيئا منه وانكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان
قال ليس في خلقه مادية لاله عليه تعالى وانكر بعث الموق من قبورهم بان يجمع اجزاهم الاصلية ويبعد الارواح
اليها وانكر الجنة والنار والحساب والثواب والعقاب أو أقربها لكن قال المراد بغير معانيها وقال
الائمة افضل من الانبياء هذا علم معنى ما قاله لان جعل ذلك لقرب اسلامه او بعده عن المسلمين فلا يكفر
لعذر هو لان قال مسلم سلم سلبه الله الايمان والكافر لازقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشديد الامر
والعقوبة عليه ولا يدخل دار الحرب وشرب معهم الخ واكل لحم الخنزير ولا قال الطالب لعين خصمه
وقدار اد الخضم ان الحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق ولا قال رؤيى اياك كروية
ملك الموت ولا قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم التيب فقال نعم وأخرج لسفر فصاح
العقرب فرجع ولا ان صلى بغير وضوء معتمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمخى حل
ما كان حلالا في من قبل تمخى ان لا يحرم الله الخروا المناكحة بين الاخ والاخت والظلم والزنا
او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنا على وسطه او وضع قلنوسة المجوس على راسه ودخل دار الحرب
للتجارة ولتنخيل الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال
لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخرة انه يكفر
والاوى كما قاله الاذرى انه ان قال ذلك استخفافا واستغناء كقوله اطلق فلما غنى واسنى **(قرينة قوية)**
عبارة النهاية قرينة على عدم الاستزاه لم يبعد اه وهى اولى **(قوله)** محضرتهم عبارة النهاية محضرة كافر
خشية منه اه **(قوله)** فانه لا شك في الكفر حيث ذى اي حين قصد تعظيم مخلوق فلم يقصد ذلك لم يكن كفرا ابل

حيث ذى

واحتجاجات نقلية ومعنوية يعنى استفادتها **(قوله)** او من العلم الشرعي هل المراد به ما يشمل آياته
(قوله) او قدر ظاهر كخطا وبصاق الخ اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المعلم بالبصاق فاقى
بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان يصب على القرآن ثم مسحه ويحله ان يصب على

(تنبيه) وقع في متن الموافق وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفرا بانه يدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكنا بعدم ايماننا لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالوهية لم يسجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجرى عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من لبس الغيار بخيار الانه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا الظن الصادر عنه باختيار علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكنا عليه بانه (٩٣) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمدناه اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكينا عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اتضح ما ذكرناه انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس دخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التى هي طريقة المتكلمين له حيثان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورى المصحف بقاؤده وغير ذلك من الصور التى حكم الفقهاء بانها كفر فالتنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطرا لم يرد انه ترك حقيق ولا لم يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراما ايضا كما يشعر به قوله لان صورته الخ لكن عبارته على الشائيل صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للخلوق حرام اه اما ما جرت به العادة من خفض الراس والانحناء الى حد لا يصل به الى اقل الركوع فلا كفر به ولا حرامة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن الموافق الخ) انما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطا لما ياتى في شرحه وقبل لا يقبل الخ من اعتياده كالنهاية والمنفى اشتراط اللفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى جميعه (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فلذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تنريع على النفي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح الموافق وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته به ضرورة فان قيل فساد الزانو لا لبس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل اجماعا فلما جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة التكذيب فحكنا عليه بذلك اى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزانو لا لتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سيد عمر اى وبه يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح الموافق اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح الموافق واللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعه انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكنا الخ) تنريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تنريع على قوله فحكنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثانى ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لاعلى سبيل التعظيم واعتقاد الالوهية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية الخيتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر اذا لا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله اذ لا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطرا اراد انه شطر مجازى ومن جعله شطرا اراد انه شطر لاجراء الاحكام لا كراه كردى (قوله قبل يلزم) اى على عدم كون النطق شطرا ولا شطرا (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى بان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التى هي التصديق اذ لا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرط الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قبل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط او شرط وأوجب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالمعاصى التى تتجمع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا في اخذ النووي بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا غلظا أبدا في النار سواء اقلنا انه شطر وهو واضح او شرط لان بانتفائه تنتفى الماهية لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء الاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شطرا لاجراء الاحكام لاصحة الايمان بين العبد وربه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه الماتريدى اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شطر لما رمى معناهما للاتي بذهب المتكلمين لا الفقهاء فامل ذلك فانه مهم لا أهم منه وبقى من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الأئمة الاربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فليكن به فان هذا الباب أخطر الابواب اذا الانسان بما فرط منه كلفه قيل بانها كفر فيتجنبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام يثبتها فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد اذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بدمهما (ردة ٩٣) صبي مجنون (لرفع القلم عنهما ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن
بالايمان للاية وكذا ان
تجرده قلبه عنهما فيها يتجه
ترجيحه لاطلاقهم أن المكروه
لا تلزمه التورية (ولو اراد
فحين) أمهل احتياطاً لانه قد
يعقل ويعود للاسلام (لم
يقتل في جنونه) ندبا على
ما اقتضاه كلامهما وقيل
وجوباً واعتمده جمع لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب
التأخير الى الاقامة عليهما
لاشيء على قاتله غير التعزير
لافتياً نه على الامام ولغوته
الاستتابة الواجبة وخرج
بالقاء مالو تراخي الجنون
عن الردة واستتب فلم يثبت
ثم جفت قاتله لا ياتي في وجوب
التأخير على القول الثاني
(والمذهب صحة ردة
السكران) المتعدى بسكره
وان كان غير مكلف كطلافه
تغليظاً عليه وقد اتفق
الصحابه رضوان الله عليهم
على مواخذته بالذف وهو
دليل على اعتبار أقواله
يسن تأخير استنابته

عليه) أي الاول وقوله لما رمى متعلق بقوله لا يشكل (قوله) أشياء كثيرة) وقدمنا في أوائل الباب عن
المخني والاسني جملة منها (قوله فرط) أي سبق (قوله) يعني توجد) إلى قول المتن لم يقتل في النهاية) إلى قول
المتن والمذهب في المخني الاقوله لافتياً نه على الامام (قوله) لا توصف بصحة (الخ) اذا الصحة كأي جمع الجوامع
موافقة ذى الوجهين من العبادة أو العقد الشرع (قوله) المتن ردة (ص) أي ولو ميزا اه معنى (قوله) قلبه
مطمئن) فان رضى بقلبه فرتد اه معنى (قوله) وكذا ان تجرد (الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر
اه بجريسي (قوله) عنهما) أي عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله) لاطلاقهم (الخ) عبارة
المخني لان الايمان كان موجوداً قبل الاكرام وقول المكروه ملغى مالم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالو
اكرهه على الطلاق اه (قوله) وقيل وجوباً) اعتمده المخني وكذا النهاية عبارة وجوباً وقيل ندبا اه
(قوله) وعليهما) أي قولى الوجوب والندب إلى المتن في النهاية (قوله) لاشيء على قاتله (الخ) قد يشكل
التعزير على الاول اه سم (قوله) لافتياً نه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله واسباحث ايس من
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب اه سم اقول القلب إلى الاول أميل ومعلوم
ان كلام الاحالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله) فانه لا ياتي فيه (الخ) عبارة المخني فانه يجوز قتله
اه عبارة النهاية فانه يقتل حتى اه (قوله) المتعدى) إلى قوله وجوباً عليه في النهاية الاقوله كذا قاله إلى
ومرو فوله وخطر امر الردة إلى ومن ثم (قوله) المتعدى) إلى قوله وتأخير الاستتابة في المخني الاقوله تغليظاً
إلى ويسن (قوله) كطلافه) أي وسائر تصرفاته اه معنى (قوله) وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله)
وأولى منه (الخ) استحسنة الرشيدى (قوله) ثم بعد (الخ) أي ثم استنابته ثانياً بعد افاقته (قوله) من منعها) أي
منع صحة استنابته في حال سكره اه معنى (قوله) ومن ثم (الخ) أي من اجل ذلك الخلاف (قوله) مع وجوب
الرد) أي رد المغصوب إلى مالكه (قوله) فهذا (الولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر اولى من تأخير
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حتى آدمى اه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس في وسعنا
مخلاف وضع اليد (قوله) اما غير المتعدى) إلى قول المتن وقيل في المخني الاقوله كالجنون فوله فله يحتاج إلى
واذ اعرض (قوله) فلا يحتاج (الخ) خلافاً للمخني عبارة نفعية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج إلى
تجديده بعد الاقامة وليس مراد ائمة حكي ان الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه
كان مسلماً من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر (الخ) (قوله) لصحة اسلامه) وما تقرر من صحة اسلام
السكران المتعدى اذا وقع سكره في ردته هل يجري مثله في الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله) وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله) لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير (الخ) على الاول يجاب بان محل وجوب الاستتابة اذا أمكنت في الحال
(قوله) لاشيء على قاتله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لافتياً نه على الامام لو اعرض الامام ونوابه
عن قتله واسباحث ايس من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب (قوله) وتأخير
الاستتابة الواجبة مثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً (الخ) قال في الروض ويهمل أي السكران بالقتل
حتى يفيق اه وقوله ويهمل قال في شرحه احتياطاً لوجوباً كما نص عليه الشافعي والغبوي في تعليقه اه

لا فاقته وإن صح اسلامه في السكر لا ياتي باسلام يجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة مثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد كذا
قاله وأولى منه استنابته في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها ومن ثم لم يجب الا بعد افاقته
ومر آخر الوكاله لا يفتقر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للاشهاد فهذا اولى قاتل في سكره فلا شيء فيه اما غير المتعدى
بسكره فلا تصح ردة كالجنون (واسلامه) سواء ردت في سكره ام قبله لا تقرر أنه يعتد باقواله كالمصالح فلا يحتاج لتجديده بعد الاقامة
والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحمل على الندب واذا اعرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقاً) كما صححاه في الروضة واصلها ايضاً فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها لا تخطر لها لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مز يد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبه وان (٩٤) لم يقل عالماً مختاراً خلافاً لما هو كلام الرافعي لاختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

بنفو ذذلك منه لتعديه بالسكرا لانه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولاً لا تانقره على شرب المنكر ما لم يظهره بمعنى ان لا تنقم عليه الحدو لا تعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول اه عش وقه وقتة فليراجع (قول المتن مطلقاً) اي على وجه الاطلاق ويقتضي بهان غير تفصيل معنى ورشيدى عبارة عث اي ايشهاد مطلقاً فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقاً لان لفظ الشهادة مؤث فتجب المطابقة بينه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضاً الخ هذا هو المعتمد انه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمغنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما ياتي (قوله) الا بعد مز يد ثمر يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه عث (قوله) وهذا هو القياس الخ عبارة المغنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا واجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثير من الخ عبارة المغنى قال الاذرى هذا اي وجوب التفصيل هو المذهب الذي يجب القطع به وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً وتقليداً وقال ما نقل عن الامام بحث له وقال الدميرى والذي صححه الرافعي اتبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد وانما هو من تحريجه اه (قوله مطلقاً) اي قولاً او فعلاً مع التصديق الباطنى وبدونه (قوله) وقد يقرب الاول اي قبول الشهادة بالرادة مطلقاً (قوله) ان سكوت اه اي المشهود عليه بالارتداد (قوله) عن الاسلام اي النطق بكلمتي الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة اي الحكم بالرادة فسكان الاول ان يعبر بالدفع بالادل المهمة (قوله) قال البلقيني الخ اعتمده المغنى دون النهاية عبارة هو اقضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فوم من محل الخلاف خلافاً للبلقيني اه (قوله) اي لاحتتماله اي المعنى اللغوى (قوله) ظاهر المتن الاتى وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر الخ (قوله) وهو مشكل اي ظاهر المتن الاتى من الاكتفاء وكذا اخبر ولا يحتمل الخ (قوله) على ما ياتي الخ رابع للحمل وقوله لان الالفاظ الخ راجع لنفيه (قوله) الاتفاق اي بين الشهود والقاضى (قوله) مطلقاً اي سواء ما لا ارتد عن الايمان او كفر بالله او قال ارتد او كفر ويحتمل ان المراد سواء كانا فقيهين موافقين للقاضى او لا بل هو الاقرب من حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قبو لهامطلقاً (قوله) لو شهدوا المراد اثنين فاكثر على شخص بردة ولم يفصلوا اي معنى (قوله) انشاء الى قوله وكذا على الثانى في النهاية الى قوله ويرد في المعنى لا قوله فظاهر كلامهم انه كالاول (قوله) انشاء سيذكره بحره قوله اما لو شهدوا باقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة فروع) لو ارتد اسير وغيره مختار اثم صلى في دار الحرب حكمه باسلامه لان اولى في داره لان صلته في دار ناقد تكون تقية خلافاً في دارهم لا تكون الا عن اعتقاد صحيح ووصلى كافر اولى في دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المرتد لان علة الاسلام باقية فيه والعودا هون من الابتداء فومع فيه الا ان يسمع تشهده في الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره امير او غيره على الكفر ببلا دار الحرب لم يحكم بكفره كاسر فان مات هناك ورثه وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالاحتمال انه كان مختاراً اكلوا كرهه على الكفر بدارنا فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه بدل على انه كان كافراً من حيث ذلك فومات قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كالمات قبل قدومه علينا معنى وروض مع شرحه ويظهر اخذاً من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافراً حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم ينظر لانكاره لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كالمات البينة باز نأفكده او كذبهم لم يسقط عنه الحداه معنى (قوله) فيستتاب الخ فان اتى بما يصير به مسلماً قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالرادة كما

وهذا هو القياس لاسيما في العامى ومن رايه يخالف رأى القاضى في هذا الباب ومن ثم اطال كثيرون في الاتصافه وتقلاد معنى وجربا عليه في الدعوى وذكرنا في مسائل ما يؤيده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب ويتعين ترجيحه في خارجى لا اعتقاده ان ارتكاب الكبيرة ردة مطلقاً وقد يقرب الاول ان سكوت عن الاسلام الذى لا كلفة فيه بوجه دليل على صدق الشهود فلم يجب التفصيل لسهولة رفع اثر الشهادة بالمبادرة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فانه لما لم يمكنه رفع اثر الشهادة او جينا تفصيلها حتى لا يقدم على مؤاخذته الا بعد اليقين قال البلقيني ومحل الخلاف ان قال ارتد عن الايمان او كفر بالله اما مجرد ارتد او كفر فلا يقبل قطعا اي لاحتتماله لكن ظاهر المتن الاتى الاكتفاء بقولهما لفظ لفظ كفر وهو مشكل ولا يحتمل على فقيهين موافقين للقاضى في هذا الباب على ما ياتي او اخر الشهادات لان الالفاظ والافعال المكفرة كثر الاختلاف فيها لاسيما

(قوله) كما صححاه في الروضة واصلها كتب عليه مر (قوله) قال البلقيني ومحل الخلاف الخ ما قاله البلقيني منوع وما ذكر من محل الخلاف ايضاً مر ش (قوله) حكم بالشهادة ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يعلم الخ قال في الروض ولو ارتد اسير مختار اثم صلى في دار الحرب حكمه باسلامه لا في دارنا ولو صلى حربى في

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور ههنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بانه مطلقاً (فعلى نص الاول ولو شهدوا بردة) انشاء (فانكر) بان قال كذباً او ما ارتدتدت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يعلم وكذا

على الثاني إذا فصلوا فافتكر اموالهم وشهدوا باقراره بها فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرقعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فافتكره
 ويرد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لانها لا يفرق بسبب الة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فولم ينكره وانما قال كنت مكرها
 واقتضته قرينة كاسر كفا) له (صدق بيمنه) تحكيما للقرينة وحلف لاحتمال انه مختار فان قتل قبل العين لم يضمن لوجود مقتضى الاصل
 عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم ببينونة زوجته التي لم يبطاها ويطالب (٩٥) بالاسلام فان اى قتل (ولو قال لا لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (قاعى
 لكرها صدق) يمينه (مطلقا)
 أى مع القرينة وعدمه لانه
 لم يكذبها إلا كراهة انما
 ينافى الردة دون نحو التلفظ
 بكلمتها لكن الحزم أن يجدد
 كلمة الاسلام ولما لم يصدق
 في نظيره من الطلاق حيث
 لا قرينة لانه حتى آدمى
 فيحاطه فان قلت الفرق
 بين الشهادة بالردة والتلفظ
 بلفظها مثلا انما يتجه بناء على
 عدم التفصيل اما عليه فلا
 يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما
 فرق لانها إذا قال ارتد
 لتلفظه بكذا حكما بالردة
 وبيناسبها فكان في دعوى
 الاكراه تكذيب لها وأما
 إذا قال ابتداء لفظ بكذا
 فليس في دعوى الاكراه
 تكذيب لها ولو شهدا
 بكفاره وفصلاه لم يكف
 قوله أنا مسلم بل لا بد من
 الشهادتين مع الاعتراف
 بطلان ما كفراه والبرائة
 من كل ما يخالف دين الاسلام
 (ولو مات معروف بالاسلام
 عن ابنتين مسلمين فقال
 احدهما ارتد فمات كافرا
 فان بين سبب كفراه) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم بما يترتب عليها من يتوجه ان إذا قبل كمال الدخول
 بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائفه التي يعتبر فيها الاسلام او لا خلاف والظاهر الاول اه
 معنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانها اقرت به بحد نصم اه
 رشيدى (قوله ويحث ابن الرقعة الخ) اعتمد المعنى والرشيدي (قوله ويرد) اى يحثه (قوله ومنه) اى
 الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لانها) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى
 بالنطق بالشهادتين (قوله فلولم ينكره) ولما تعابرة المعنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال
 الخ (قوله لم ينكره) لى قوله فان قلت فى المعنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه
 الآية مستحبة اه معنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله مخلى اه معنى (قوله
 فيحكم ببينونة زوجته التي لم يبطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لا لفظ)
 اى ولو لم يقل الشاهد ان ارتد ولكن قال الخ اه معنى (قوله دون نحو التلفظ الخ) عبارة المعنى ولا ينافى
 التلفظ بكلمة الردة ولا للفعل المكفر ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل العين فهل يضمن لان الردة
 لم تثبت او لا لان لفظ الردة وجوده الاصل الاختيار قوله لان وجهها كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن
 الحزم) اى الراى وهو بالحال الماهمة بالزنا اه ع (ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله
 ما كفراه) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود
 لصم) الى قوله لكن فى قول فى النهاية لا لقوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المعنى لا
 قوله لكن فى قول الى وان لم يذكر (قوله لانه مرتدا الخ) اى المرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا
 هو المتمدن بها ومعنى (قوله واغيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه
 المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمعنى خلا فالله بالنهاية عبارة فلا وجه عدم حرمانه من ارثه اه
 (قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كفى تضييه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة
 بالردة (قوله واما لاحظ) اى الرافى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين
 الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) اى فى الفرق

دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حرجى قال فى شرحه المراد كافرا اصل ولا ينافيه قوله فى
 دارهم (قوله ولو قال لا لفظ لفظ كفر قاعى) اه (الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وفيما ذكرنا
 دلالة على انها لو شهدا بردة اسير ولو بدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكى عن الفقهاء انه لو ارتد اسير مع
 الكفار ثم احاطهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله لو ان لم يدع
 ذلك ومات فظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعي انها لو شهدا بالتلفظ رجل بالكفر وهو محسوس او
 مقيد لم يحكم بكفراه وان لم يتصر صلا كره او فى التهذيب ان من دخل دار الحرب فمسجد لصم او تلفظ بكفر ثم
 ادعى اكرها فان قتل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل
 قبل العين فهل يضمن قولان قال فى شرحه او وجهها الثاني وعلمه بان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار (ما كفراه)
 به) اى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة
 وغيره انه يستفصل) كتب عليه مرقوله فاما هو مفرغ الضمير راجع للاظهر كفى تضييه وقوله ويتجه

لصم (لم يرثه ونصبيه فيه) لبيت المال لانه مرتد بزعمه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة
 المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة ففى او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف الى لكن
 فى قول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذكر شيئا وقف فاما هو مفرغ على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان
 ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن الميت بحسب ظنه مالا يتساعه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفوت ارثه ويترتب عليه عار مورثه المستلزم له اعادة فلا يقدم عليه الا بعد مزيد تحرر اكثر من الشاهد يعارضه انه كثير ما يغفل عن ذلك (وتجرب استقامة المتردد ارادة) لاحترامهما بالاسلام قبل ورماعرضت شبهة بالغالبا انها لا تكون عن عبث محض وروى الدارقطى خبر أنه عليه السلام أمر في امرأة اردت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا اقلت وانما لم يستتب العريين لانهم حاربوا والمراد ان ذأحارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستتابة حتى فيمن حارب لان تحم قله لا يمنع طلب استتابته لينجو من الخلود في النار وحيث (٩٦) فالذى يتجه في الجواب انها واقعة حال محتملة أنه عليه السلام علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قبل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفى قول يستحب) كالكفر الاصل (وهى) على القولين (في الحال) للخبر الصحيح من بدل دينة فاقتلوه مرنديب تاخيرها إلى نحو السكران (وفى قول ثلاثة ايام) لانه فيه عمر رضى الله عنه (فان اصرا) الى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعموم من فيه والنبي عن قتل النساء محمول على الحرىات للسيد قتل قته والقتل هنا بضرب العتق دون ماعده ولا يتولا إلا الامام وانائبه فان افاقت عليه أحد عزر ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فازيلوها لا توب ناظر نامو جوب بالمال يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاول او قبله على الاوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغتفر هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كافى تضييه أيضاً اه سم (قوله في الحى) أى في الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدأ خبره قوله يعارضه الخوالجة استتابة قول المتن وجب استتابة المتردداً فلو قتله احد قبل الاستتابة عزز فقطر لا شئ عليه لا هداره اه ع (قوله لاحترامهما) الى قوله كذا قيل في المعنى (قوله ورماعرضت) عبارة المعنى في مالم بالخام (قوله لا تكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله في امرأة) يقال لها امرؤمان اه معنى (قوله ولا تالم يستتاب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانا) أى قصة العريين (قوله واعلم أنهم الخ) او كان قبل نزول وجوب الاستتابة اه سيد عمر (قوله قبل كان الخ) واقعة المعنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة الى خلاف ابي حنيفة لكن كان الاول اى يعبر كافى المحرر يقتل المتردداً لم يتب رجلا كان او امرأة لان خلاف ابي حنيفة في قتلها لافي استتابتها فانه قال تحبس وتضرب إلى ان تموت او تسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله صرح به) اى يقتل المرأة (قوله وهى) اى الاستتابة (قوله من بدل دينة فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته القامع من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفى قول ثلاثة ايام) أى وفى قول عمل فيها على الاولين ثلاثة ايام اه معنى (قوله والنبي) الى قوله وجوباً في النهاية والمعنى (قوله والقتل هنا الخ) اى واما فيما عداه فقد يكون بغير ضرب العتق كان كان القتل قصاصاً عن قتل بغير ضرب العتق فيقتل مثل فعله للنسابة اه ع (قوله ولا يتولا إلا الامام الخ) اى في الحرسم ومعنى (قوله او نائبه) هذا ان لم يقاتل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظر نامو جوب الخ) تديقاً لمقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقد يوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله مالم يظهر منه تسويق قيد في المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله مالم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد لوجوب المناظرة مطلقاً بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويفه مطلقاً ووجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر نامو كفى تضييه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمعنى فقال ناظر نامو بعد الاسلام لا قبله وان شكي جوعا قبل المناظرة اطعمه او اياه اى وجوباً ع (قوله فانه اخس منهم) فلا مانع من دفنه في مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) اى يموت كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة ذكر اكان او انشئ صح و ترك اى وان تكررت ردته مرار الكثرة لا يزعل اول مرة كما يأتى وظاهره انه لا فرق في قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه لا يأسلم بعد الردة تقيّة أو لا اه ع (قوله اسلامه) الى قوله لكن اختير في النهاية وكذا في المعنى لا قوله والخبر الى وشمل (قوله يسبه الخ) اى او قذفه اه معنى (قوله وهو المعتمد) اى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقاً) اى تاب ام لا (قوله عليه) اى الفارسى (قوله والسبكي هنا) اى فيما اذا اسلم يسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) الى المتن في النهاية (قوله في الضمير ارجع للفرق في قوله واما لا حظ فيه فرقاً كفى تضييه ايضاً (قوله ولا يتولا إلا الامام) اى في الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضاً بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر نامو كفى تضييه

يدفن في مقابر الكفرة ولا في مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه اخس منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (وإن اسلم صح) اسلامه (وترك) لقوله تعالى قال للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخير الصحيح فاذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم وشمل كلامه من كفر يسبه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غيره وهو المعتمد مذهباً لكن اختير قتله مطلقاً ونقل الفارسى والخطا من امتنا الاجماع عليه في سب هو قذف لا مطلقاً هذا هو صواب النقل عن الفارسى وعن بالغ في الرد عليه الغزالي والسبكي هنا ما اعترف بخبر وجهه عن المذهب فليحذر ايضاً ولم يحتج هنا للتثنية

الاشارة للخلاف فاندفع
ما قيل الاحسن أسلسا
ليوافق ما قبله (وقيل لا
يقبل اسلامه ان ارتد الى
كفر حتى كرا ناقة و باطنية)
لان التوبة عند الخوف
عين الزندقة والزنديق من
يظهر الاسلام ويحكي الكفر
كذا ذكره في ثلاثة مواضع
وذكر في آخر أنه من
لا يتحل ديناً ورجحه
الاسنوي وغيره بان الاول
الناطق قد غايروا بينها
والباطني من يعتقد أن للقرآن
باطناً غير ظاهر وأنه المراد
منه وحده أو مع الظاهر
وليس منه خلافاً وهو فيه
اشارات الصوفية التي في
تفسيرهم كنفس السلي
والقشيري لان أحداهم
لم يدع انها مرادة من لفظ
القرآن وانما هي من باب
ان الشيء يتركب كرماله
به نوع مشابهة وان بعدت
ولا بد في الاسلام مطلقاً
وفي النجاة من الخلود في النار
كاحكي عليه الاجماع في شرح
مسلم من التلطف بالشهادتين
من الناطق فلا يكتفي ما قبله
من الايمان وان قال به الغزالي
وجميع محققون لان تركه
للتلفظ بهامع قدرته عليه
وعليه بشرطية وأشطرته
لا يقصر عن تحريم مصحف
بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتج) أى المصنف هنا فى أسلم وترك (قوله لقوات المعنى السابق الخ) أى وللأشارة بالمغايرة إلى
الخلاف ولو نفي هنا أيضاً فانت هذه الأشارة كالأختي فاصنه المصنف أحسن مما أشار إليه المعترض وان
قال الشهاب ابن قاسم ان ما ذكره امامه مصحح العبارة بتكلف لا دفع لاحسنة ما اشار اليه المعترض اه
رشيدى (قوله وهو الاشارة للخلاف) أى لان فى قوله فتلا اشارة الرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفى قوله
السابق والنبى عن قتل النساء الخ قصر بربطه على قوله اه عش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسم (قوله
لان التوبة) لى قوله كذا ذكر اه فى النهاية (قوله والزنديق) لى قوله اومع الظاهر فى المعنى (قوله فى ثلاثة
مواضع) أى فى هذا الباب وبأى صفة الاثمة والفرأض وقوله فى آخرى فى اللعان معنى وشرح المنهج (قوله
من لا يتحل ديناً) أى من لا ينتسب إلى دين اه عش (قوله اومع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود فى
كلام بعض الأئمة قصر الباطنية على الاول وتجوز الثانى لئلا وفيه اه سيدعرا قول ومن قصرهم على
الاول المعنى (قوله وليس منه) أى من الباطن (قوله لم يدع انها مرادة الخ) ان اردت فاعلم لكن ذلك
جارى فى كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقاً محل تأمل وقوله وانما هي الخ محل تأمل لانه مسلم فى
بعضها اما كثير منها فما يحتمله اللفظ احتياطاً لظاهره بالنسبة إلى مصطلحهم بل ربما يكون اقرب إلى اللفظ
من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيدعرا (قوله ولا بدنى الاسلام) لى قوله خلافاً لما يفعله فى
النهاية والمعنى لا لقوله وفى النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق الى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى
بترتيبها (قوله مطلقاً) أى سواء كان من ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للرب وغيره او ينكرها
لغيره خاصة قوله عش وبعبارة الروض مع شرحه لا بدنى اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا
التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أى ولو ضمنا على ما يأتى ويسن امتحان الكافر بعد
الاسلام بترتيبه بالبحث بعد الموت ولو قال بديل محمد رسول الله فى الشهادتين احداً او ابى القاسم رسول الله
كفاهما ولو قال الذى بديل رسول الله كفاهما لا الرسول فانه ليس كرسول الله وقال آمنت بمحمد الذى كنى
آمنت بمحمد الرسول لان الذى لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم
بالاولى وغيره سوى وما عدا ونحوها فى الاستثناء كالافى الا كفاهما كقوله لا اله الا الله او سوى الله او
ماعد الله او ما خلا الله ولو قال كافر انما تمكروا مسلم اوولى محمد او حبه او اسلمت وامنت لم يكن اعترافاً
بالاسلام لانه قد يرد انتمكم او مثلكم فى البشرية او نحو ذلك من التاويلات فان قال امنت او اسلمت او
انام من او مسلم مثلكم اونا من امة محمد ﷺ او دينكم حتى او قال انابرىء من كل ما يخالف الاسلام
او اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه ففيه طريقان احدهما هو ما علمه الجمهور وهو الرجعة
لا يكون ذلك اعترافاً بالاسلام والثانية ونسبها الامام للحققين انه يكون اعترافاً به ولو قال انابرىء من
كل ملة يخالف الاسلام لم يكفى على الطريقين لانه لا يلقى التعطيل الذى يخالف الاسلام وهو ليس علة
ومن قال امنت بالذى لا اله الا الله غيره لم يكن مؤثماً بالله لانه قد يرد لو نؤمن وكذا لا اله الا الله والرزاق لانه
قد يرد السلطان الذى يملك امر الجند ورتب ارزاقهم فان قال امنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار
مؤثماً بالله فى الشهادتين الاخرى وإن كان مشركاً لم يصرفه من ناحيته حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به
ومن قال بدم غير الله كنى للإيمان بالله ان يقول لا قدم إلا الله كنى ليقول به ومن لم يقل به بكيفية ايضا الله رضى
معنى وروض مع شرحه (قوله وعلية الخ) مفهوماً ان سكوت المكلف عنه لجله باعتبارها فى الايمان شطراً
او شرطاً لا يصير فهو مؤثم فى الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطراً او شرطاً من خطاب الوضع وهو
لا يؤثره الجبل فتاير الجبل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجمع محققون من ان الايمان
التصديق فقط وجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فهمي بوجوب تركه الاشم لا الكفر والله
اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بلسان اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وبأشارة
(قوله فاندفع الخ) فى اندفاعه نظر لا يخفى اذ لاشبهة فى أحسنة ما ذكره أو ما التوجه الذى ذكره فغايته

الاخرس نعم لم ولن العجبى الكلمة العربية فقالها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله) ولو بالجمجمة أى
عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما اذا انطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه
وبنفعه ذلك عند الله فلا يخلف النار ثم اذا شهدت بينه بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لم عرفها بلسانه دون
القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لا نه قتل مسلمان نفس الامر وظن كفره انما يسقط القصاص للشبهة
اه ع (قوله بينه) أى التلظ بالشهادتين (قوله جل) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله صلى الله عليه وسلم
صلاوا كما رايتونى هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله) بترتيبها (الخ) فضية ضيعه عدم
اعتبار الموالاة بينهما وبصرح المعنى عبارته ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان
عكس لم يصح كفى المجموع فى الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط
فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على
اعتبارها عبارته ويعتبر ترتيبها وهو الاتهما وجزم به الوالد رحمه الله تعالى فى شروط الامامة اه (قوله)
ثم الاعتراف (الخ) عطف على التلظ بالشهادتين وقوله او البراءة (الخ) عطف على الاعتراف وقوله وبرجوعه
عطف على قوله برسالته (قوله) وبرجوعه عن الاعتقاد (الخ) أى كان يقول برئت من كذا فبرأته ظاهر
وأما نفس الامر فالعبرة بما فى نفسه اه ع (قوله) ولا يعزمر تدان (الخ) عبارة المعنى نعم يعزمر من
تكرر ذلك منه لزيادة تهاونه بالدين فيعزى فى المرة الثانية فابعد هالوا يعزى فى المرة الاولى اه (قوله) فقد
قال) إلى قوله وفى الاحاديث فى النهاية (قوله) فقد قال الشافعى (الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط
عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين
مع ان الاذان لا عطف فى شهادتيه سمع ع (قوله) ويؤخذ من تكريره (الخ) عبارة المعنى قال ابن النقيب
فى مختصر الكفاية وهما اشهدان لا إله إلا الله واشهدان محمدا رسول الله وهذا يؤيد من اقنى من بعض
المناخرين بأنه لا بد ان يأتى بلفظ اشهد فى الشهادتين وإلا يصح اسلامه وقال الزنكونى فى شرح التنبيه
وهما لا إله إلا الله محمدا رسول الله وظاهره ان لفظة أشهد لا تشترط فى الشهادتين وهو يؤيد من اقنى بعدم
الاشتراط وهى واقعة حال اختلف المفتون فى الافتاء فى عصرنا فيها وهى الذى يظهر لى ان ما قاله ابن النقيب
محمول على الكمال وما قاله الزنكونى محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله لا محمدا رسول الله ورواه البخارى ومسلم اه (قوله) انه لا بد منه) أى من تكريره
أى وعليه فلا يصح اسلامه بدونه وإن أتى بالواو قاله ع وش قال سم يبنى ان يغنى عنه العطف اه (قوله)
وهو ما يدل عليه (خ) معتمد كذا فى ع ش لكن الموافق للادلة عدم اشتراطه كمال الى الشارح بل عدم
اشتراط لفظة اشهد من اصلا كما مر آتفا عن المعنى استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول
المتر وولد المتردان (خ) وفى سم بعد ذكر عبارة الروض مانصه وهى صريحة فى ان المنقذ قال ردها
مسلم فقول المصنف واحداً بوجه مسلم انما يحتاج اليه فى المنقذ بعد هذا من لازم المنقذ قبلها أن احداً بوجه
مسلم اه سم (قول المتران انقذ قبلها) يتأمل المراد بالانقذ ولا يبعد ان يراد به حصول الماء فى الرحم
ويعرف ذلك بالقرائن كالوطئها مرة وانت بولد ستة اشهر من الوطئ فينظر هل الردة قبل الوطئ فقد
انقذ بعد هالوا ويعد فقد انقذ قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل
ان الانقذ من كل منهما ولم يكن فى آياته مسلم اه سم عبارة المعنى وسكت الاحصاء هنا عما اشكل علوه
هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميرى انه على الاقوال لان الاصل فى كل حادث تقديره باقرب

تصحيح العبارة بالتكلف (قوله) بترتيبها) أى ومو الاتهما مر (قوله) فقد قال الشافعى رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل (الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه
قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف فى شهادتيه (قوله) انه لا بد
منه) أى من تكريره يبنى ان يغنى عنه العطف (قوله) وولد المتردان انقذ قبلها (خ) يتأمل ما المراد

بينه وبين تكبيرة الاحرام
جلى بترتيبها ثم الاعتراف
برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير
العرب من يذكرها أو
البراءة من كل دين يخالف
دين الاسلام ويرجوعه
عن الاعتقاد الذى ارتد
بسببه ولا يعزى مرتد
تاب على أول مرة خلافا لما
يفعله جملة القضاة ومن
جهلهم ايضا أن من ادعى
عليه عندهم بردة أو جاءهم
يطلب الحكم باسلامه
يقولون له تلفظ بما قلت
وهذا غلط فاحش فقد قال
الشافعى رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل انه ارتد
وهو مسلم لم تكشف عن
الحال وقتله قل أشهد
أن لا إله إلا الله أشهدان
محمدا رسول الله وانك
برىء من كل دين يخالف
دين الاسلام ويؤخذ
من تكريره رضى الله عنه
لفظ أشهد أنه لا بد متفق
صحة الاسلام وهو ما يدل
عليه كلام الشيعين فى
الكفارة وغيرها لكن
خالف فيه جمع وفى
الاحاديث ما يدل لكل
(وولد المتردان انقذ قبلها)

أى الردة (أو بعد ما واحد أبويه من جهة الأب أو الأم وان علا ومات (مسلم فسلم) تنظيلا للإسلام (أو) أبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه المسلم ويجزى عتقه عن الكفارة أن كان قابلياً بعتقه (٩٩) الإسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أى الردة) إلى قوله ندماً في المعنى وإلى قوله هذا ما ذكره في النهاية (قول المتن أو بعد ما) أى فيها أه مفى وهذا يفتى عما في عرش عن شيخه الشورى أى أو مقارنهما (قوله وان علا) غايه قوله ومات أى ولو قبل الحمل به يستين عديده وقوله وليس في أصوله الخ أى وان بعد لكن حيث يعد منسوباً إليه بحيث يرث منه أه عرش (قوله اسلاما) الاولى ردة كفى المعنى (قوله حتى ينظ الخ) متفرع على قوله مباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم مباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بأنه كافر لا بخصوص الردة كايعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المعنى وفي تعبير المصنف برتد وكافر أصلي تسمح الأولى ان يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل العراقيون) أى القاضي حسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم أه معنى (قوله أى امامهم القاضي أبو الطيب) مراده هذا الجواب عن نقل المصنف حكايه الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان الناقل له إنما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب انما نقله امامهم وهم اتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكوت غير امامهم وليس كذلك عبارة المعنى تنبيه مادعاء من نقل الاتفاق اعتمد فيه قول القاضي أبو الطيب انه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بان الصيرى شيخ الماوردى من كبارهم وقد جزم بأنه مسلم ولم يحك ان المنذر عن الشافعى غيره وقال البغوي ان نصوص الشافعى قاضيه به وطال في يانه وذكر نحو الزور كشى أه (قوله ولا يقتل) أى ومع ذلك لا يخمان على قاتله الحكم برده مالم يسلم أه عرش (قوله وان بعد) أى حيث يعد منسوباً إليه أه عرش (قوله مرتد قوله كافر) كان الاولى نصبهما (قوله قاتله البغوى) وجزم به في الروض أه سم (قوله من اولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الامه كاتفله الشورى وصرح به المناوى أه يجزى وفي هامش النهاية بلا عزم ومانضه هذا في كفارة امته صلى الله عليه وسلم تشير فيلهم أمأ ولاد كفار غير امته في النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشورى عن بعض العلماء أه (قوله في الجنه) أى ومستقلون على المعتمد أه يجزى (قوله أى الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المعنى لا لقوله محل الخلاف وقوله وفي مال معرض للزوال (يزول مطلقاً) أى لوال العصمة برده وقوله لا مطلقاً أى لان الكفر لا ينافى الملك كالكافر الاصلى أه معنى (قوله لانه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرفومة بالخرقة في نسخ التحفة وليست من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتداً الخ) عبارة المعنى أظهرها الوقف كبضع زوجته سرام التحق بدار الحرب أم لا فليهن هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى والنهاية والمعنى زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعنى حازه فيها أه رشيدى (قوله أوباق على اباحتها) أى فان عاد إلى الإسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو اتزح منه قبل اسلامه مصادفه في الردة فالقرب انه يملكه

بالافتقار ولا يعد ان راد به حصول المام في الرحم ويرف ذلك بالفرائ كالأوطنها مروات بولد لسة أشهر من الوطه فيظن هل الردة قبل الوطه وقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها وبقي الكلام فما إذا حصل وطه قبل الردة وطه بعدها أو احتمال الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم (قوله أيضاً) ولد المرتدان انعقد قبلها الخ عبارة الروض فعلم ارتد الزوجان وهى حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلي فكالأصلي أه وهى صريحة في ان المنعقد قبل ردهما مسلم فقول المصنف راداً أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها اذ من لازم المنعقد قبلها ان أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قاتله البغوى) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف في غير مالكة في الردة بنحو اصطلاحه) أمأى أوباق على اباحتها الخ عبارة الروض والاى وان مات مرتداً بان ان ملكه فيه وما يملكه أى في الردة بنحو احتطاب على الاباحة أه

ان هلك مرتداً بان زوال ملكه وان أسلم بان أنه لم يزل) لأن بطلان عمله يتوقف على موته مرتداً فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف في غير مالم ملكه في الردة بنحو اصطلاحه) أمأى أوباق على اباحتها وفي مال معرض للزوال لانحوه مكابؤام ولد

و ظاهر كلامه انه بمجرد الردة يهرجور عليه وهو وجهه الاصح انه لا بد من ضرب الحاكم الحجر عليه وانه كحجر النفس لانه لا جرح في
النفس هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتد ان لا يقبل الوقف يبطل مطلقا وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والوقف (وعلى الاقوال)
كلها يقضي منه دين لانه قبلها) أي الردة بانلاف او غيرها وفيها بانلاف كاسيد كرهه ما على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهي لا تزيد
على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق النفي واولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى في مظاهر كلامهم ان

الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده بعد الاسلام وقوله لا يحرم مكاتب وأم ولد أي
امامهما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتق لها قبل رده ا ع ش (قوله و ظاهر كلامه الخ)
عبارة التاثير الاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجور بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه
خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه اه قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اه (قوله وانه) أي
الحجر المضروب عليه اه ع ش (قوله كحجر النفس) وقبل كحجر السفه وقبل كحجر المرض اه معنى (قوله هذا
ما ذكره شارح) اعتمده التاثير والمغنى (قوله لا يقبل الوقف) أي التعلق كالبيع (قوله مطلقا) أي حجر
عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) أي كالتعلق (قوله كبا) الى قول المتن انه يلزم في المغنى والى الكتاب
في النهاية الا قوله اما على الوقف الى المتن وقوله وقوله وقوله على المعتد نحوها (قوله اما على
بقاء ملكه) أي او انه موقوف اه معنى (قوله وفي) ببناء المفعول من الوفاء (قوله كانه لا يمنع) أي الدين
(قوله وهو اوجه ما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تطهير في فوائد التركة ففى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد
وعلى الثاني يتعلق بها اه ع ش (قوله في مدة الاستتابة) أي إذا اخرت لغد رقام بالفاضى او المرشد كجنون
عرض عقب الردة اه ع ش ويظهر ولو لغير عدل لتسأل الفاضى في الاستتابة (قوله بناء على زوال
ملكه) سيد كرهه ويغنى بهذا الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اه
رشيدى (قول المتن فيها) أي الردة حتى لو ارتد وجع وامتنوعا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فانفقوا في
القتال إذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرر الاشارة اليه في الباب الذى قبل هذا اه معنى وفي الاسنى
ما يوافقه (قوله نفقة المورسين) في نسخة من التحفة المعسرين فليحرر اه سيد عمر (قوله اما على الوقف) أي
او بقاء ملكه اه معنى (قول المتن وإذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مرر اه معنى (قوله فيها) أي الردة
(قول المتن وإلا) أي بان مات مرتدا اه معنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضا اه
رشيدى (قوله على المعتد) عبارة المغنى ما ذكره في الكتابة من انها على قولى وقف العقود حتى تبطل على
الجديد والمعتد كاذ كره في المحرر هار في الكتابة وصوبه في الروضة هار رجحان الشرحين والروضة في
باب الكتابة بصحتها ورجحه البلقنى اه (قوله ونحوها) أي اى الوقف كافي شرح الروض اه سم (قوله
مقصود العقد الخ) أي العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) أي عنده يحفظه (تبيينه) قد يفهم
كلامه انه يكتفى بالجل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد ابل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما
نص عليه الشافعى اه معنى (قول المتن ويؤجر ماله) أي من جهة الفاضى اه ع ش (قوله يبعه الخ) أي
الحيوان كالا يخفى اه رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب يبع عليه حيوانه بحسب المصلحة اه
(قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال الفقهاء ينبغي ان لا تسقط

المال انتقل جميعه لبيت
المال متعلقا به الدين كما انه
لا يمنع انتقال جميع التركة
للوارث وهو اوجه ما
افهمه ظاهر كلام بعضهم
انه لا ينتقل اليه الا ما بقى
(وينفق عليه منه في مدة
الاستتابة كايجهز الميت من
ماله وان زال ملكه عنه
بالموت والاصح) بناء على
زوال ملكه (انه يلزمه
غرم انلافه فيها) كمن حفر
بئرا عدوانا يضمن في
تركته ما تلف بها بعد موته
(ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات
وقف نكاحين) نفقة
المورسين (وقريب) اصل
او فرع وان تعدد وتجدد
بعد الردة وم ولد لنقدم
سبب وجوبها اما على
الوقف فيجب ذلك قطعا
كنفقة القن (وإذا وقفنا
ملكه فنصرفه) فيها
(ان احتمال الوقف) بان
يقبل قوله ومقصود فعله
التعليق (كعتق وتديير
وصيصة وموقوف ان اسلم
نفذ) أي بان نفوذهم (والا
فلا ولو اوصى قبل الردة
ومات مرتدا بطلت وصيته
ايضا (ويبعه) ونكاحه
(ورهنه وهبته وكاتبته)

على المعتد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قبوله للتعلق (باطلة) في الجديد لطلان وقف العقود
ولكن
ووقف التبيين إنما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده هناليس كذلك لما تقر ان الشرط احتمال العقد للتعلق وهو متنفذ
وان احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي القديم وقوة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى
الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بنير الاول (يجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امارة نفقة) او محرم (ويؤجر ماله) كفقاره وحيوانه
صيانة له عن الشيعاء وللفاضى يبعه ان هرب وراه له لمة (ويؤدى مكاتبه التبعوم الى الفاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالتجنون

وذلك احتياطاً له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداه (كتاب الزنا) هـ الماد والفص وهو الافصح واجمع الملل على عظيم
تريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقبل هو اعظم من القتل (١٠١) لانه يرتب عليه من مفساد انتشار الانساب

واختلاطها ما لا يرتب على
القتل وهو (ايلاج) اى
ادخال (الذكر) الاصل
المقتل ولو أشل اى جميع
حشفته المتصلة به ولزائد
والمشقوق ونحوهما هنا
حكم النسل كما هو ظاهرهما
وجب به حد هو مالا فلا
وقول الزركشى فى الزائد

ولكن نص الشافعى على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اعني (قوله وذلك الخ) راجع للجعل
الذكر وما بعده (قوله لاحتمال موته مرتداً) (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأ بقتالهم دون
غيرهم لان كفرهم لا غطوا لانهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مذهبهم ووقفنا جريحهم واستتبنا اسيرهم
وعليهم ضمان ما انفقوه في حال القتال كآمر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الديه حيث لزمته في
ماله مطلقاً لا لعاقلة له معجلة في العدم مؤجلة في غير مكان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل
الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهه أو استخدمت المرتدة والمرتدة كرها
فوجب المهر والاجرة موقفاً ولو اتى في ردته بما يوجب حداً كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر
حد ثم قتل معنى وروض مع شرحه

(كتاب الزنا)

الحد كما تجب العدة بايلاج
مردود بتصریح البغوى
بانه لا يحصل به احصان
ولا تحليل فاولى ان لا يوجب
حداً ووجوب العدة
لاحتياطاً لاحتمال الاحوال
منه كاستدخال المني هذا
والذى يتجه حل اطلاق
البغوى المذكور في الاحصان
والتحليل على ما ذكرته
فتأتى فيها ايضا التفصيل
فى النسل او قدرها من
فانعدامها مطلقاً خلافاً لقول
البلقينى لو تى ذكر هو ادخل
قدرها منه ترتبت عليه
الاحكام ولو مع حائل وان
كفف من آدمى ووضح ولو
ذكر نائم استدخلته امرأة
مخلاف ما لا يمكن انتقاره
على ما يحتمل البلقينى وايد
بان هذا غير مشتبه وفيه
ما فيه ثم رايت بعضهم
حكى ذلك قال وفيه نظر
وهو كما قال (تبيه) هـ
صرحوا بانه لا غسل ولا
غيره بايلاج بعض الحشفة
وظاهره انه لا فرق بين ان

(قوله وهو) اى القصر (قوله من مفساد انتشار الانساب الخ) وهو من جملة الكليات الجنس النفس
والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحدود وحفظ هذه الامور فاذا علم القاتل مثلاً انه اذا قتل قتل
انكف عن القتل شرع القصاص حفظاً للنفس وقتل الردة حفظاً للدين وحد الزنا حفظاً للانساب وحده
الشرب حفظاً للعقل وحده السرعة حفظاً للمال زيادى وشرع حد القذف حفظاً للعرض فاذا علم الشخص
انه اذا قذف حداً امتنع من القذف اهيجرى (قوله وهو ايلاج) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة
الا ان يراد بالايلاج الاغم من كونه مصدر اولع مبني الفاعل ومصدر اولع مبني المفعول اهـ (قوله
الاصلى) الى المتن في النهاية قوله وللزائد اى قوله فواجب (قوله ولو أشل) اى او غيره منشتراسى ومعنى
زاد الحلبي ولو من طفل اهـ وفيه وقفة (قوله وللزائد الخ) اى الذى ذكر الزائد اعمش (قوله فواجب) اى
الغسل به الخ وهو الزائد العامل والمسماة وان لم يكن عاملاً كامراً هنا اهرشيدى زاد عش وقضية قوله
فواجب الخ انه لما دألت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته في فرجها مع تمككه من رفعها واجب الحد ولو
الغسل حيثن ويوجه بان تمككه لها من ذلك كفعله اهـ (قوله مردود) يعنى بالنسبة لا لطلاق الزائد ولا
في بعض افراده محده بكامر اهرشيدى عبارة عش ويمكن حل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاج
اهـ (قوله لا يحصل به) اى بالزائد (قوله على ما ذكرته) اى مالا يجب الغسل به اهـ نهاية اى بان لا يكون
عاملاً ولا مسماءه للاصل (قوله او قدرها) اى قوله ولو ذكر نائم في المعنى (قوله او قدرها) معطوف على
قوله جميع حشفته وقوله ولو مع حائل الخ غايه فيها مرشيدى وعش (قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكانها
اهـ وقال عش قوله من آدمى اى اوجنى تحققت ذكرته اخذاً ما ذكره في المولع فيه فيجب على المرأة
الحد اذا مكنته اهـ ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الآق وقياسه عكسه (قوله
مخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقينى خلافه اهـ ومن
عن المعنى ما يؤاقت (قوله تبيه الخ) عبارة النهاية وقد علم ما قرأناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل
نعم يتجه انه لو قطع من جانبها فلقه يسيرة بحث تسمى حشفة مع ذلك وبحس ويلتذ بها كالكاملة وجب
بها اهـ (قوله ثم يرى) (الاولى التائب (قوله وبحس الخ) اى صاحبها (قوله بها) تنازع فيه الفعلان قول
المتن بفرج) اى ولو فرج نفسه كان ادخل ذكر في دبره كاتقل بالدرس عن البلقينى ثم اطلاق الفرج يشمل

(كتاب الزنا) هـ

(قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفاً وهذا الى الراطى هـ لو كان موطوء اهل هو كالآدمى او البهيمه فيه
نظر ثم رأيت اوجنية (قوله على ما يحتمل البلقينى) الاقرب خلاف ما يحتمل فانه الذى كتب عليه مر (قوله

يكون البعض الاخر موجوداً ومقطوعاً قليلاً او كثيراً لكنه مشكل فيما اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم يرى وصارت تسمى
مع ذلك حشفة وبحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه في هذه انها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدمته فيه فى الغسل (بفرج)

أى قبل آدمية واضح ولو غورا كجانبه الزركشي وهو ظاهر قياسا على إيجابه النسل وإلغاؤه في التحليل لأن التمسك به التفسير عن الثلاث وهو لا يعجل بذلك أوجنية تشككت بشكل الآدمية كما يحتمل بوزرة وقياسه عكسه لأن الطبع لا ينفر منها بحيثن وعمله كما هو واضح ان قلنا عمل نكاحهم ومصر (١٠٢) ما فيه (عمر لعينه خال عن الشبهة) التي يعتد بها كوطء أمة بيت المال وان كانت من سهم

المصالح الذي لا فيحق لانه لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء وعلوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الزمن ومران ما نقل عن عطاف ذلك لا يعتد به أو انه مكذوب عليه (مشتهى طبعا) راجع كالذي قبله لكل من الذكرو الفرج وإن أوهم صنيعه خلافه (تنبيه) لم يبين ان معنى الزنا نالغى ما ذكر من حده شرعا ولو نالغى له لعدم بيان أهل اللغة له انكالا على شهرته لكن من المحقق ان العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكرنا فظاهر انه عندهم مطلق الايلاج من غير نكاح وهذا اعم منه شرعا فهو كغيره اذ معناه شرعا اخص منه لغة (تنبيه ثان) صرحوا بان الصغيرة هنا كالكبيرة فيجب بوطها وفي نواقض الوضوء بعدم التقص بلبسها وإيجاب بان المحظ مختلف إذ المداثرم على كون الملبوس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالمتى لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتيال

إدخال كره في ذكر غيره فالراجح أه عرش (قوله أى قبل آدمية) الى قوله قياسا في المني والى التنبيه في النهاية الا قوله وإلغاؤه في التحليل الى أوجنية وقوله وقياسه الى المثنى (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة اه سمى اى كما ياتي في الشارح (قوله ولو غورا) مراده وإن لم يزل بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كما في إيجاب النسل اه كرى (قوله على إيجابه) اى الايلاج فرج الغوراء (قوله وإلغاؤه في التحليل) اى الايلاج فرج الغوراء (قوله بذلك) يعنى بايلاج فرج الغوراء بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل منها الجنى أولا فالافتراق اه رشدي وفيه يدل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الآدمية) عبارة النهاية تحققت انوثتها اه قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الآدمية اه ومال اليه سم فقال ويحتمل ان لا يشترط ذلك اى التشكل بشكل الآدمية حيث علم انها جنية اه واستوجهه الحلالي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر ان المراد به آدمية تشككت بشكل جنية اه سم اقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد العتاليل (قول المتن محرم لعينه) قال الزركشي يرد عليه من تزوج خامسة اه أى فانه يحسد بوطها مع انها ليست محرمة لعينها بل لو ابدت على العدد الشرعى وقد إيجاب بانها ما زاد من العدد الشرعى كانت كجنية لم يتفق عقد عليها من الواطء فجعلت محرمة لعينها اه عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخال عن الشبهة اه رشدي زاد عرش اى وان خاف الزنا فاما يظهر اخذان قوله لانه لا يستحق الخ اه (قوله وحرية) عطف على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) اى فان وطئها بقصد هما لا يحد دخولا في ملكه وظاهره لو كان مقهورا فكيدوه وظاهره لان الحد يدبر بالاشبهة اه عرش اى وان أهم من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) اى الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) اى من ان له وطئ والمرتين المرونة بلا شبهة فزان لا يقبل قوله جعلت تحريرا الا ان يقرب إسلامه وينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الزنا من قبل دعواه جهل التحريم في الاصح فلاحد بخلاف ما إذا علم التحريم اه سم (قوله ومصر) اى في الزمن (قوله في ذلك) اى وطء مملوكة غيره باذنه اه عرش (قول المتن مشتهى طبعا) بان كان فرج آدمى حتى اه معنى عبارة الجبري ولو باعتبار نوحه فدخل الصغير والصغيرة اه (قوله كالذى قبله) اى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوهم الخ) اى حيث اخره عن وصف الفرج اه عرش وقال الكردى اى ايراد احدهم معرقه والآخر نكرة فانه يومهم انهما ليسا متجدين في الحكم ولكهما امتحان فيه اه (قوله ولعله) اى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله انكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته اى معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) اى من القيود (قوله وهذا) اى الزنا نالغى أعمره من اى من الزنا (قوله أن معناه) اى فى الخ (قوله بان الصغيرة) اى التى لا تشتهى اه يجبرى (قوله إذ المداثرم) اى في نقص الوضوء (قوله فخرج المحرم) اى بقوله إذ المداثرم على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله وهنا) اى والمداثر في إيجاب الحد (قوله لا ينفر) يضم الفاء وكسرها (قوله فدخلت الصغيرة) في إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة الزوجة يوجب التقص لالحد (قوله لان الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد ياتي على النفس اى يؤدى الى تلقها يقينا اى فى الرجم أو طنائى فى الجلد اه كرى (قوله فاحتيط له) اى للوجوب هنا (قوله عذرها) اى النفس

أى قبل آدمية شامل للصغيرة (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر ان المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق في الزمن الخ)

(قوله)

أن لا يوجد فرج المحرم وهنا على كون الموطوء

لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرة الاحتياط لما هنا لكونه اغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لاثم قلت لان الموجب هنا ياتي على النفس يقينا وطنا فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما في نفس الامر ولم ليس كذلك كما فاطم بما في نفس الامر لانه الحق وهذا علم سر حديث ادرو والحدود بالشبهات

وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (بوجوب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

(قوله وحكم هذا الإيلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف وجوب الحد خبر قوله إيلاج الخ كما صرح به
المغني (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومر في النهاية (قوله محرمات
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الغسل) أي بان أو بوجوبه (قوله وإلا) أي بان أو بوجوبه (قوله لا يوجب
فيه فقط اه) ع (قوله قبل) عبارة المغني قال إن شبهة (قوله إذا أصبح) حاصله أن قول المصنف محرم
لعبته يفهم أن غير المحرم كذلك لا حد فيه ومنه وطء الشبهة لأنه لا يوصف بحل ولا حرمة لكن نازع ابن
قاسم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة اه رشدي عبارة سم قوله إذا أصبح الخ يتأمل
وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة المالم يوصف بحل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعبته
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعبته يصدق مع الشبهة إذا الفرج مع الشبهة محرم لعبته وإن لم يحرم
لعارض ثم اعلم أن الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة حائض أو صائمة أو محرمة أو ما لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء اجنبية ظننا وجهه وأمه وشبهة الجبهة كافي وطء من تزوجها بالزنى أو بلا شهود ولا
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحيد فلقائل أن يقول أن قوله أن وطء الشبهة لا يوصف
الخ غير مسلم فيها اه وقوله اعلم الخ في المغني مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله أن الشبهة
أيضا يتصف فيها الفرج بأنه يجرم لعبته ومع ذلك لا حد فيه الشبهة فتبين ذلك اه رشدي (قوله فلم
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعني عن قيد الحلو عن الشبهة (قول المتن وإني) أي اجنبية اه معنى
وكان ينبغي أن يذكره الشارح ايضا حتى يظهر قوله الآتي وأما الحليلة الخ لأنه محترمة عبارة ع (قوله وإني
أي غير حليلة كإبائى حرمة أو أمه) (قوله ففيه رجم) إلى قوله لا خبر في النهاية الا قوله وروى
البيهقي إلى وقبله إلى قوله وهو مشكل في المغني (قوله ففيه الخ) أي الإيلاج في كل من الدبرين المسمى
باللواط اه معنى (قوله وجدلوه تغريبه) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا اه رشدي
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والا فالكلام هنا في الفاعل فقط كإبائى فاضمير راجع للمحصن
للا فاعل المحصن (قوله وإن كان) أي دبر ذكر قوله مطلقا أي محصنا كان أولا اه نهاية (قوله
وهو يشك) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل اه كردى (قوله وفارق) إلى قوله قبل في
النهاية الا قوله من ثم لو وطئها في دبر واحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع (قوله دبر البعد انتهى
قوله لو وطئها) أي محرمه المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلافه لما في المغني ومال سم

المذكور في الرهن قول المصنف ولو وطئ المرتن المهرونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا
أن يقرب اسلامه أو ينشأ بيادية بعيدة عن العلماء أو وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح
فلا حد اه قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما إذا علم التحريم لا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذا أصبح
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتأمل وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة المالم يوصف بحل ولا حرمة لم
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعبته فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعبته يصدق مع الشبهة إذا الفرج
مع الشبهة محرم لعبته وإن لم يحرم لعارض (قوله أيضا إذا أصبح الخ) أن وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا
حرمة (اعلم أن وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو ما لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء اجنبية ظننا وجهه وأمه وشبهة الجبهة كافي وطء من تزوجها بالزنى أو بلا شهود ولا شك
في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحيد فلقائل أن يقول أن قوله لا يوصف بحل ولا حرمة غير
مسلم فيها فاطلاق دعواه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذا التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار
اعتقاد الراضى وكذا في الثانية فيما يظهر لأن الظاهر أن عدم الوصف فيها بالحرمة إنما هو باعتبار الإطلاق
وأما مع التقيد بالعين فبوصف بذلك وحيد فلقائل أن يقول له خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عن الشبهة بالنسبة
اليهما بخلاف الأولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي عارضة بقوله لعبته فليتأمل (قوله حد) هو ما نقله
ابن الرفعة عن البحر المحيط واه وظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وأن اختار الأول (قوله

أتان القلب في الجملة ولا يبيح هذا المحل محال ومن ثم لو وطئها في دبر واحد

هذا حكم الفاعل اما الموطوء
فدبره فان اكره او يكلف
فلا شيء له ولا عليه وان كان
مكلفا بخيار اجلد وغرب ولو
محصنا امرأة كان او ذكرا
لان الدبر لا يتصور فيه احسان
وقيل يقتل المفعول به مطلقا
الخبر السابق وقيل ترجم
المحصة وفي طرد به الحيلة
التعزير في ماعد المرة الاولى
وعبر بعضهم بما يعد منع
الحاكم الاول اوجه (ولا
حد بمخافذة) وغيرها مما
ليس فيه تغيب حشفة
كالسحاق لعدم الايلاج
السابق ومن ثم لا حد
بتمكنها نحو قرد وايلاجها
ذكره بفرجها ولا ايلاج
مبان وكذا زائد لكن
ينفصله في الفسل كما مر
(ووطء زوجته) بهما الضمير
او بالناء اى له (وامته)
يظنها اجنبية او (في) نحو
دبره (حيض) او نفاس
(وصوم واحرام) لان
التحريم ليس لعينه بل لامر
عارض كالاذى وفساد
العادة ومثله ووطء حليلته يظن
انها اجنبية فهو وان اشم اشم
الزنا باعتبار ظنه كما مر او اثل
العدد لا يحد لان الفرج
ليس محرما لعينه (وكذا)
امته المزوجة والمعتدة
لعمروض التحريم هنا ايضا
(وكذا علو كنهه المحرم) بنسب

الى ما قاله وسكت عليه ع ش وقال البرماوى والمعتداه (قوله) وأما الحليلة) الى قوله وقيل في المغنى
لا لقوله وامته الى هذا كله (قوله) وأما الحليلة) شامل لامته والمآورد على قوله فساتر جسدها الخ امته
المزوجة اجاب عنه بقوله الاق وامته المزوجة الخ اهمم (قوله) فان اكره او لم يكلف الخ) قضية العطف
ان المكروه مكلف وليس كذلك كما في جمع الجوامع وعبارة المغنى فان كان صغيرا او مجنوناً او مكرها فلا حد
عليه ولا مهر له لان منفعة بضم الرجل غير متقومة اه (قوله) فلا شيء له) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو
كانت الموطوءة قاتنه اشيدى اقول قضية التعليل المآر عن المغنى خلافة فليراجع اشم اثل قال ع ش قوله
فلا شيء له ظاهره انه اذا اكره الاثني على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له اى فلا يجب له
مال اه والظاهر انه غير مراد لنسبهم بين القبل والدبر الا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه
(قوله) مطلقا) اى محصنا او لا (قوله) وفي وطء دبر الحليلة الخ) عبارة المغنى اما لو وطئ زوجته وامته في دبرها
فالمذهب ان اوجه التعزير ان تكررت منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرويانى والروضة
والامة في التعزير بر مثله اه (قوله) وعبر بعضهم الخ) وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير ان عاد له بعد
نهى الحاكم عنه اه قال ع ش قوله ان عاد الخ انهم انا لا تعزير قبل نهى الحاكم بل تكرار وطئ اه (قول)
المتن ولا حد بمخافذة) ولا بايلاج بعض الحشفة ولا بايلاج في غير فرج كسرة اه معنى (قوله)
وغیرها) الى قوله ولا بايلاج في النهاية (قوله) كالسحاق) عبارة المغنى ولا بايلاج المرأة قبل تعزير ان ولا
بأستمنائه باليد بل يعزير ما يمد من محل الاستمتاع بها ففكره ولا نفى معنى العزل اه (قوله) ومن ثم لا حد الخ)
اى وتعزير وان لم يتكرر اه ع ش (قوله) ولا بايلاج مبان) بل يعزير به اه (قوله) اى له) راجع
للمعطوف فقط (قوله) يظنها اجنبية) قد يغنى عنه قوله الاق ومثله وطء حليلته الخ (قوله) او في نحو دبر) الى
قوله ويصدق في النهاية الا قوله كما مر او اثل العدد وقوله غير المحرم (قول المتن واحرام) اى واستبراء معنى
وروض ع ش (قوله) لان التحريم الخ) لا يتأتى في قوله او في نحو دبر اشيدى وسم اقول ولا في قوله ووطء
زوجة وامته يظنها اجنبية لكن الشارح كثير اما يقتصر على تعليل ما في المتن دون ما زاده (قوله) ومثله) اى
وطء نحو دبر زوجته (قوله) وطء حليلته) اى في قبلها وقوله وهو وان اشم الخ اى فيسقط بهو تسقط شهادته
رسلب الاليات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) اى من غيرهم والمشركون والخمسية والوثنية والمسلمة وهو
ذمى معنى وروض (قول المتن) وكذا علو كنهه المحرم) وظاهر كلامهم ان وطء امته المحرم في دبرها لا يوجب
الحد وهو كذلك لشبهة الملك معنى ونهاية تقدم في الشارح عن شيخ الاسلام خلافة (بنسب) الى قوله على
انه يتصور في المغنى (قوله) او مصاهرة) كوطء ابيه او ابنته اه معنى (قوله) ولا يرد عليه نحو ما الخ) كان
صورة الايراد انه لو ملك امته موطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

واما الحليلة) شامل لامته والمآورد على قوله فساتر جسدها مباح امته المزوجة اجاب عنه بقوله الاق
تحريمها لعارض (قوله) فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله) ما بعد منع الحاكم) يشمل المرة الاولى اذا
سبقها منع الحاكم بر بما عيروا بان عاذنى الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الاولى المذكورة وقد يشملها
لان العود قد يراد به الصيرورة او يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهي الحاكم الاولى (قوله) ايضا
ما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعه وان تكرر وكثر مر (قوله) ولا بايلاج مبان) هل يعزير بالبيان
ينبغي نعم (قوله) لان التحريم ليس لعينه) انظره في قوله او في نحو دبر (قوله) وكذا امته المأزوجة والمعتدة)
وكذا بامه المحرم قال في الارشاد عطف على ما لا حد فيه ولا قبل لم لو كرهت بنحو محر يقو شركة وامه الفرع
قال الشارح في شرحه وحوط ظاهر كلامه وجوب الحد بالا يلاج في دبر بنحو المشركون وامه الفرع والوثنية وفيه نظر
وان قلنا بوجوبه بالا يلاج في دبر المملوك محرم وبقرق بان تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات
اه ويتحصل من هذا ما ذكره من عارض الوضوء وغيرها انه لا حد بوطء من ملك بعضها فقط او كلها وهي محرم
في قبلها وفي الوطء في دبرها وفي قبل اجنبية ظنها هي ما تقرر (قوله) ولا يرد عليه نحو ما الخ) كان صورة الايراد

لزوالمملكة بمجرد ملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها باقيا فلا اعتراض (١٥) أيضا وكذا من ظاهرا حليلته كما بأصله

أو مملوكة غير المحرم كلا
لا بعضا كما في الروضة وقال
أخرون لا فرق وعارض
بان ظن ملك البعض لا
يفيد الحل فليس شبهة كمن
علم التحريم وظن أنه لا أحد
عليه وأوجب بان الأول
مسقط لو وجد حقيقة
فاعتقد مسقطا بخلاف
الثاني لا يسقط بوجه فلم
يؤثر اعتقاده ويرد بان لا
عبرة باعتقاد المسقط
مطلقا لأنه حيث لم يظن
الحل فهو غير معذور
وليس هذا نظير ما يأتي في
نحو السرقه لأنهم توسعوا
في الشبهة ثم مالوا بتوسعوا
فيه هنا ويصدق في ظنه
الحل يمينه وان كذبه
ظاهر حاله كما هو ظاهر
(ومكره في الأظهر) لشبهة
الأكراه مع خبر أدروا
الحدود بالشبهات ورفع
القلم عنه كما في الحديث
الصحيح ولان الأصح
تصور الأكراه في الزنا
لان الانتشار عند نحو
الملاسة أمر طبعي لا اختيار
لنفس فيه ولولم يحصل
انتشار فلا حد قطعاً كما إذا
كان المكره امرأة قبل
الأظهر جاريما بعد كذا
الأولى أيضا فیرد عليه ذلك
اه ويرد بان جبريانه
طريقة ضعيفة لم يرضها
وكان كذا الأولى لبيان
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أمان لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهو زان قطما كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)
ای كبتنه (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً أو مجبوراً عليه واشتراها
في الذمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أمه الخ اه ع ش (قوله فليست ملكة الخ) ای فلم تصر حینئذ
مملوكة المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) ای وحینئذ فلا حد سم ورشیدی (قوله فلا اعتراض) ای
لندخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) ای زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله او
مملوكة بان كان ملكاً جميعاً وقوله لا بعضاً يشمل من يملك بعضها وبعضاً الآخر حر ويشمل المشتركة
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضاً) معتمد اه ع ش عبارة المغني فرع لو وطئ امرأة على ظن أنها امته
المشتركة فبانت اجنبية حد كآجر وجهه في الروضة اه (قوله بان الأول) ای ملك البعض وقوله بخلاف الثاني
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع ش (قوله وليس هذا) ای وطئ من ظنها مملوكة غير المحرم بعضاً (قوله ما يأتي
في نحو السرقه) ای البال المشترك اه ع ش (قوله في ظنه الحل) ای حل من يملك بعضها مطلقاً اه سيد عمر
وفيه نظر بل الظاهر ای في ظن موطوءة تملك حليلته أو مملوكة غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من
الأكراه المسقط للحد مالوا اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأقن صاحبها إلا أن تمكث من نفسها فكشنته لدفع
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجر لها ذلك لانه كالأكره وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد
لشبهة اه ع ش وفي المغني مثله لا أقوله وإن لم يجر الخ (قوله لشبهة الأكراه) إلى قوله قبل في المغني لا أقوله
ولو لم يحصل لي كذا (قوله ولان الأصح الخ) الأولى حذف لان (قوله قبل الأظهر جارا الخ) واقفه
المغني عبارة ثم أعير المصنف يوم عدم الخلاف في امته المازوجة والمعتدة وليس مراد بال الخلاف الذي في
المحرر جاريما (قوله ايضاً) ای مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فیرد عليه) ای على المصنف ذلك ای
جریان الخلاف فيه ای حيث يشعر حينئذ به المدبر ان جریان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله وبرد الخ)
ويمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة الى الخلاف وكذا الثانية إشارة إلى ضعفه حيث خص التصريح
به بتأييد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشد النون وكان الأولى الفاء بدل الواو
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سياق عن سم أنه
المعتمد (قوله لا يلحقه) ای المكروه بفتح الراء (قول المتن وكذا كل جهة باح الخ) ای فانه لا يحد بالوطء
بها ولا يعاقب عليها في الآخرة اه ع ش وقوله لا يعاقب الخ ای اذا قلده الفاعل تقليداً صحيحاً اخذاً عما
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولي ولاشهود فلا حد فيه كما في والد رحمه
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ ای وبائمه وقوله كما في قوله بالدالخ ای لقول داود بصدته وأن حرم
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الأصل) إلى قوله فينبغي في النهاية (قوله واختر الوطء) ای قد ضمير

أنه لو ملك أمه ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ مملوكة المحرم (قوله على أنه يتصور
ملكها) ای فلا حد (قوله فلا اعتراض) ای لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) ای
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارته شرحة للارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية
ظنها مملوكة غير المحرم أو المشتركة فيحد كما في الروضة اه وقوله كذا تمييز عن قوله او مملوكة بان كان ملكاً
جميعاً وقوله لا بعضاً يشمل من يملك بعضها وبعضاً الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقه وإن ادعى من شهد عليه أربعة بنات امرأة أن
الموطوءة زوجته وامته سقط عنه الحد لا احتمال صدقه اه وفي العباب خلافة حيث قال في هذا الباب فرع
من قامت عليه بينة بانها بامرأة فقال هي زوجتي وأمتي باعتبارها مالكم لم يسقط عند الحد كن قطع بدانسان
وقال اذن لي في قطعها فانه بقاد اذالم يقر له بذلك اه (قوله قبل الأظهر جاريما بعد كذا الأولى ايضاً
فیرد عليه ذلك اه يراد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة الى الخلاف وكذا الثانية إشارة

يعد بخلافه الشبهة باحثة وإن لم يلد الفاعل (كنكاح بلاشود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعرف من مذهبه أنه لا بد منهم أو من الشبهة حالة الدخول فينبغي إذا اتفقا بين الحدوم رأيت القاضي صرح به وعله بانفاه شبهة اختلاف العلماء والحق به ما إذا وجد الإعلان وفقد الولي وبعضهم (٦٠٦) اعترضه بأن الذي في الروضة في اللعان أنه لا يجدون اتني الولي والشهود ويردو بوجوب

حل ما فيها على أن الوأوفيا
بعض أو يدل عليه أن ما فرغ
عليه ذكر حكم انتفاؤه عن
الولي فقط ولم يذكر
حكم انتفائه عن
الشهود للعلم به من تعلمه
بالخلاف في إباحته أو لا
ولي كذهب أني حنفية رضى
الله عنه أومع التائيت وهو
نكاح المنته ولو لغيره مضط
كذهب ابن عباس رضي الله
عنه ما قبل من رجوعه
عنه لم يثبت بخلافه بلاولي
وشهود أومع انتفاء أحدهما
لكن حكم بإبطاله أو بالفرقة
بينهما من يراه وقع الوطء
بعد علم الواطء به إلا
شبهة جئتسلا لا يعتد بخلاف
الشبهة في إباحة ما فوق
الأربع ولا في غيره كما في
الجموع (ولا بوطء ميتة)
ولو اجنبية بخلاف ما وقع في
بعض كتب المصنف (في
الاصح) لأنه ما ينفر الطبع
عنه فلا يحتاج للزجر عنه
فهو غير مشتبه بلعلا (ولا
بهيمة في الظاهر) لأنها غير
مشبهة كذلك ولا يجوز
قتلها ولا يجب ذبح المأكولة
فإن ذبحت أكلت هذا هو
المذهب بخلاف لمن هو فيه
لكن في حديث صحيح من
أتى بهيمة فأنكره وأقتلها
معه والجواب عنه مشكل
لذا يتأنيق إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله) يعتد بخلافه (الخ) والضابط في الشبهة قوة المدرك كما صرح به الروايات وغيره لا عين الخلاف
كما ذكره الشرحان أمعنى (قوله) أنه لا بد (الخ) عبارة النهاية اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت
العقد اه (قوله) وألحق به (هـ) أى بنكاح اتني فيه الشهود والإعلان في وجوب الحد (قوله) اعترضه (هـ) أى
المتن (قوله) بأن الذي (الخ) اعتمده النهاية عبارة أنه لا يلاولي وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف في
شرح مسلم وأقوى بذلك أن الدرر حله الله تعالى أو عبارة وشيخا وكألو نكح امرأه بلاولي ولا شهود فإن ذلك
يقول بجعله داود ولا يجوز تقليده إلا للضرورة لكن إذا وطئ امرأة هذه الطرقة لم يعد الشبهة اه وعبارة
المعنى ويجب في الوطء في نكاح بلاولي ولا شهود وقال القاضي إلا في البهيمة فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اه
ولعل صوابه بخلاف داود عبارة الجبري وكذا بلاولي ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في التائب خلافا
للشارح بمعنى شيخ الإسلام حلي وسلطان اه (قوله) على أن الوأوفيا بمعنى (الخ) ما للمانع من بقائها بمقتضاها
ويكون ما فيها الإشارة إلى إراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولي ولا شهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله
التاج السبكي وأن نقل عن باب اللباس من شرحه لم يخلو عنه وقد اتفق شيخنا الشهاب الرمي بدم الحدم إراعاة
لنحو خلاف داود والشارح ما شى على وجوب الحد كما ترى اه (قوله) حكم انتفاؤه (الخ) أى حكم خلو النكاح
عن الولي من عدم وجوب الحدود قوله حكم انتفاؤه عن الشهود أى والولي جميعا من وجوبه (قوله) أو بلاولي
إلى قوله وما قبل في المعنى والنهاية إلا قوله ولو لغيره مضط (قوله) أو بلاولي (قوله) أومع التائيت معطوفان
على بلاشود (قوله) بخلافه بلاولي وشهود (مر ما فيه من الخلاف أومع انتفاء أحدهما (الخ) عبارة المعنى محل
الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن إيقارنه حكم كان حكم شافى بطلان أحد قطعا أو حنفى
أو مالكي بصحته لم يعد قطعا اه (قوله) بعد علم الواطء (هـ) أى بالحد المذكور (قوله) ولا في غيره (هـ) أى غير
إباحته ولو اجنبية إلى قوله وهذا المذهب في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ولا يجوز قتلها (قوله) في بعض
كتب المصنف) عبارة المعنى في نكحت الوسيط اه (قوله) لأنه (هـ) أى وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) لكنه
يعز فيها نهاية ومعنى أى الميتة والبهيمة ولو في أول مرة عرش (قوله) ولا يجوز قتلها) بمعنى بغير الذبح
الشرعى أخذنا ما بعده (قوله) مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الذبح وقتلها على ذبحها اه
سم عبارة المعنى وفي التناهي عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد مثل هذا لا بقوله إلا عن توقف
اه (قول المتن في مستأجرة) أى في وطنها اه معنى وقوله لنا إلى قوله هذا ما أورده في النهاية والمعنى
(قوله) لعدم الاعتداد (الخ) علة لانتفاء الشبهة (قوله) أنه (هـ) أى الاستتجار اه عرش (قوله) ينفيه الإجماع
على (الخ) مما يمنع هذه المناقاة أن الإكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به ما بعد الثانية فتأمله فإنه حسن دقيق (قوله) لا يجرم (الخ) فيه نظر ظاهر
(قوله) ليان أن الأحسن (فيه) نظر ويكون ما فيها الإشارة إلى إراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولي
ولا شهود بناء على أن الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وأن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم بخلافه
وقد اتفق شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحدم إراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شى على وجوب الحد كما ترى
(قوله) على أن الوأوفيا بمعنى (أو) ما للمانع من بقائها بمقتضاها (قوله) وهو نكاح المتعة (جعل في شرح مسلم من
أمثلة نكاح المتعة الذي لا حد فيه جريانه مؤقدا يلاولي وشهود فاذا اتني وجود التائيت مقتضى لضعف
الشبهة فلان ينبغي مع انتفاءه بالاولى وقد اتفق بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله) والجواب عنه مشكل)
كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الذبح وقتلها على ذبحها (قوله) ينفيه الإجماع على عدم ثبوت
النسب) مما يمنع هذه المناقاة أن الإكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها إلا لشبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة الوسيط
أنه شبهة ينفيه الإجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركهم إراعه خلافه بخلافه في نكاح بلاولي وهذا ما أورده شارح

عليه وهو لا يتم الا لاقوال ان شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بان شبهة في رد المحدثا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر واما الذي يرد عليه

اجماعهم على انهم اشترى حرة فوطئها او خرافتها حد ولم تعتبر صورة العقد الفاسد نعم الذي يصرح به قول الامام الشافعي في حنفى شرب النبيذ اُمدّه واقبل شهادته انه لو رفع لشافعي حنفى فله حده خلافا للرجائي لانه اذا حدى بما يعتد بإباحته فاولى ما يعتد بحرمه (وهيجة) لان الاباحه هنا لئو (وحرم) ولو بمصاهرة ومحرمة ثوثى او لنحو يثبتونه كبرى ولو في عدته أو لعل ان أوردته (وان كان) قد تزوجها خلافا لافى حنفية ايضا لانه لا عبرة بالعقد الفاسد نظير ما مر في الاجارة فبأن في حد الشافعي للحنفى به وفي خبر صحيح قتل فاعله واخذ ماله وبه قال الامام احمد وإحقى اما مجوسية تزوجها فلا يحد بوطئها للاختلاف في حل نكاحها (وشرطه) التزام الاحكام فلا يحد حربي ومستأن من خلاف المرتد لا التزامه لها حكا

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله عليه) أى على أى حنفية قوله نعم الى قوله وفي خبر صحيح في النهاية لا لقوله لانه إذا حدى الى الماتن (قوله فاعله) أى الوطء بالاستتجار اه عش (قوله حده) أى حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حدى) أى الحنفى (قول الماتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة سم على المنهج اه عش عبارة للمنفى وتحديده ايضا للمستثنين اه فى وطء المستنطرة والمبيحة (قوله ولو بمصاهرة) الى قوله اما مجوسية فى المنفى لا لقوله نظير ما مر الى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحدنى وطء أخذت نكاحها على اختها ووطء من ارتهنها ووطء مسلمة نكحها وهو كافرو وطئها وهو عاقر ووطء معتدة لغيرة ولو زنى مكف مجنون وانما عوامرة حدود لو مكنت مكفة مجنونا او امرأه قالوا استندخلت ذكرنا ثم حدثت ولا تحمد خليفة حبل لم تقرب بالزنا او ولدت ولم تقرب لانه الحد لا يجاب بيينة او إقرار كاسياتى ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة للمنفى لانه وطء صادف غلا ليس فيه شبهة وهو موقوف ببحر منه فيتعلق به الحداه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فساد له عدم قابلية الحل كما هنا وإلا فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حمله على ان من اعتد الحل لانه ردة اه سم (قوله فاعله) أى وطء المحرم اه (قول الماتن وشرطه) أى إيجاب حد الزنا رجما كان او جلدا فى الفاعل او المفعول به اه معنى والاولى إيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) الى قول الماتن لا الاسكران فى المنفى ولى قوله على ما تقي به فى النهاية لا لقوله نعم الى الماتن (قول الماتن التكليف) ولو اوجب لصى او مجنون او مكروه فزال الصبا والجنون والاكراه حال الابلاخ واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام راهم (قوله غير مكف) أى صبي ومجنون ولكن يؤدبهما ولهما بما يجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكف) الخ أى وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه اه عش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه الماهى في شرطه وعادت للزاني اه سم (قوله فلا يحد جهاله الخ) أى من جهل تحريم الزنا لقرب عهده بالاسلام او بعد من المسلمين لكن لا يقبل منه يمينه كما هو قضية كلام الشيخين في الدعاوى فان ثاب بينهم وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة عش أى حيث قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء (فرع) فى الباب ولو قالت امرأة لبنى وفاة زوجى فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أى وان لم تقم قرينة على ذلك اه (قوله او بعد الخ) عبارة للمنفى والنهية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم الموطوءة بنسب لم يصدق بعد الجهل بذلك قال الاذرى ان الجهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه والظاهر تصديقه او بتحريمها برضاع فذلك لان ظاهرهما كمال الاذرى تصديقه لان كان من يخفى عليه ذلك او بتحريمها بكونها مزوجة او معتدة وامكن جهله بذلك صدق يمينه وحدثت هى دون ان علمت تحريم ذلك اه (قوله ومر) أى فى النكاح اه كرى وكذا مرنا فى شرح وكذا علموا كنه المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو نسب) أى بحدان تزوجها ووطئها نهية واسنى (قوله وتحريم مزوجة الخ) أى ويصدق مدعى الجهل بتحريمها بكونها مزوجة او معتدة نهية واسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول الماتن وحد المحسن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحريفة والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حمله على من اعتد الحل لردته (قوله فلا يحد غير مكف) لو اوجب صبي او مجنون او مكروه فزال الصبا والجنون والاكراه حال الابلاخ واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام ر ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه الماهى في شرطه وكانت للزاني (قوله او بعد كنهك نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال فى الروض وشرحه ومن ادعى الجهل بتحريمها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق بعد الجهل بذلك نعم ان جهل مع ذلك النسب ولم يثبت لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الاذرى او بتحريمها برضاع فذلك لان قال الاذرى ان ظاهرهما تصديقه ان كان من يخفى عليه ذلك او بتحريمها لكونها مزوجة او معتدة وامكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحد جهاله أصلا أو بعد كنهك نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا يحرم نسب إذ لا يجهل أحد ومر حد من علم تحريمه وجعل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزوجة او معتدة ان امكن جهله بذلك (وحد المحسن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى تمت اجماعا ولا نه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او النعامية ولا يخلد مع الرجم عند جماهير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قبل لا معنى لا اشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجدور بد بان له معنى هو ان حذفه وهم ان اشتراطه لوجوب الحد لا لتسميته بمحصنات فين بتركه ان شرطه فيها وليحق بالمكلف هنا ايضا السكران (حر) كله فمن فيه رجم غير محصن لنقصه نعم ان عتق بعد التغيب فاستدام كان عصا على الاوجه بخلاف ما لو تزعم عتق (ولو) هو (دعي) لانه ^{بطلان} رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد ابو داود وكنا قد احصنا فالذمة شرط لحدده لما مر ان نحو الحرب لا يحد

لا لاحصانه إذ لو وطئ وطء المكلف الحرفي نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سمع انه على سياقي وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة اه رشيدي اقول ويمكن ان يجاب بان في قول المصنف وهو مكلف الاستخداما (قول المتن وهو) اي المحصن الذي يرمي عرش ومغنى (قوله) وان طرأ تكليفه (الخ) تعميم لا يحصل به الاحصان الذي يترتب عليه انه اذا زنى بعده رجمه عرش (قوله) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء) اي وطئ زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتي والاصح اشتراط التغيب حال حره وتكليفه اه رشيدي (قوله) أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوج طرأ انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين نهاية اه سم و قوله وجب الحد اي الرجم اذا زنى بعد قوله قبل الخ واقفه المعنى (قوله) (ولو يخلع) الى قوله على ما قلنا في المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله) فمن فيه رجم (الخ) اي ولو مكاتباً ومبعضاً ومستولدة اهمعني (قول المتن ولو دومي) اي او مرتداً بمعنى (قوله) لحده اي الذمي وكذا ضمير قوله لا لاحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اي ولو مخرقة خلافاً لما في المطلب او غيرها وغيره وهو نائم اه معنى (قوله) ولو لمع نحو حيض) الى قوله وهو اولى في النهاية لا لا قوله ولو لمع الاكرام الى فلا احصان والى قوله لا لان يؤل في المعنى الا قوله بالقوة الى استصحاب (قوله) ولو لمع نحو حيض (الخ) اي ونفاس ووصوم واهرام اه معنى (قوله) اجتنابها غير ان والضمير للذة عبارة المعنى ان يتمتع من الحرام اه (قوله) او استوفاهما اي مطلق اللذة اه رشيدي (قوله) لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسدا في اعتقاد احدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر (قوله) وكما يعتبر ذلك) اي ما ذكر من الشروط عبارة عن المعنى وهذه الشروط وكما تعتبر في الواطئ تعتبر ايضا في الموطوءة اه (قوله) خلافاً لنظر فيه) عبارة المعنى وان قال ان الرفعة في نظر اه (قوله) وطئ في نكاح (الخ) اي ثم زنى وهو كامل اه معنى (قوله) مع تغيبها (الخ) اي مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهي نائمة اه معنى (قوله) لان التكليف موجود حيث بالقوة (الخ) اعلم ان وجود التكليف بالقوة حاصلة التجوز في الوصف به كان ان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصلة التجوز في الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج الى بيان اه سم (قوله) وقضية المتن) الى قوله ولما ظهر هذا في النهاية (قوله) اشتراط ذلك) اي ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله) قال ابن الرفعة (الخ) معتمداه عرش (قوله) فلم الى المتن في المعنى (قوله) متعلق بالكامل) فالمتن حيث ان الذي صار كاملاً في الاحصان بسبب ناقص كما اذا وطئ المرأة المكلف امة او صبية او مجنون بنكاح صحيح ثبت الاحصان لهدونها وكذلك العكس اه

نحو حر في نكاح فهو محصن لصحة أن نكحتهم فاذا عقدته لذة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها او قدرها من فائدتها بشرط كونها من ذكر اصلي عامل على ما قلنا به البغوى ويتجه ان ياتي في نحو الزنا ماسراً انما (بقيل في نكاح صحيح) ولو لمع نحو حيض وعدة شبهة لان حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفاهما في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة (والاصح) اشتراط التغيب حال حره وتكليفه) ولو لمع الاكرام فاقضاه اطلاقهم وهو ظاهر خلافاً لنظر فيه فلا احصان لصبي أو مجنون او قرن وطئ في

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة باكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشترط حصولهما من كامل ايضا ولا يرد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تغيبها حال النوم لان التكليف موجود حيث بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادنى تنبيه وهو اولى من جواب الزركشي بانه مكلف استصحاباً لحاله قبل النوم إلا ان يؤول عما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلا احصن دمي ثم حارب واروق ثم زنى رجم والذي صرح به القاضي وغيره انه لا يرمي قال ابن الرفعة وعليه فيجب ان يقال المحصن الذي يرمي من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فاعلم ان من وطئ ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرمي بخلاف من كل في الحالين وان تغلبها ناقص كجوز ورق (وان الكامل الزاني ناقص) متعلق بالكامل لا بالزاني كدري

كما افاده كلامه اذ لو تعلق به لأقتضى ان الكامل الحر المكلف اذ ان في بنافص محصن وان لم يوجد فيه الغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وان كثروا ولا من غير الزاني بالباطي على أنه خطي. بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كافر به لم يحتج لتقديم بنافص اثر متعلقه (محصن) لانه حر مكلف وطى في نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوء كمكسه

لوجود المقصود وهو

التغيب حال كمال المحكوم عليه بالا حصان منها (و) حد المكلف ومثله السكران (البكر) وهو غير المحصن السابق (الحر) الذكور والمرأة (ماتة جلدة) للآية سمي بذلك لوصوله إلى الجلد (وتقريب عام) أى سنة هلالية أو آثره لانها قد تطبق على الجذب وذلك لخبر مسلم به وعطف بالواو لافادة انه لا ترتيب بينهما وان كان تقديم الجلد أولى فيعتد بتقديم التغريب وتأخر الجلد وان زاع فيه الاذرى وعبر بالتغريب لافادة انه لا بد من تغريب الحاكم فلو غرب نفسه لم يكف اذ لا تنكيل فيه وابتداء العام من ابتداء السفر ويصدق في انه مضى عليه عام حيث لا يئنه ويحلف ندبا ان اتهم لبناء حق الله تعالى على المسامحة تقرب معتدة وأخذ منه تغريب المدين ومستاجر العين وفي الاخير نظر ويفرق بان معظم الحق فيها لله تعالى وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزاني (قوله لا يقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزاني بنافص محصن بمعنى ان زناه بالنافص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدون ان كان المزني به ناقصا فلا يشترط تأثير احصانه كمال المزني به فليتام مبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المعنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لان قوله بنافص لا يتخلو اما ان يتعلق بالزاني او بالكامل فان علقه بالاول فسد المعنى اذ يقتضى الخ وعلقه بالثاني يصير قوله الزاني ضاعا لوقال وان الكامل بنافص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد من الشراح من أجاب بأن قوله بنافص متعلق بمحض وقد قدره وان الكامل الزاني اذا كان كاله بنافص محصن اه (قوله بالباطي) أى الناكح اه معنى (قوله بان المعروف بنى على أهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه معنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن واذعين الامام في النهاية إلا قوله وفي الاخير إلى لا يقرب قوله لا اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المتعدي اه نهاية (قول المتن ماتة جلدة) ولا فلو قربها نظر فان لم يزل الالم يضروا الا فان كان تخمين لم يضروا وان كان دون ذلك ضرر وعل بان اخمين حد الرقيق اه معنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانهاى السنة (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله وابتداء العام في المعنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغيره بنفسه اه وعبارة المعنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا لالاسنى وخلافا لظاهر المعنى عبارة هو ابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في احد وجهين اجاب به القاضي ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) الى قوله انهم في المعنى (قوله ومحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام ان يثبت في ديوانه اول زمان التغريب اه معنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تغذ عمله الخ قال ع ش قوله فالوجه عدم تغريبه الى انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفي الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كرى (قوله انه لا يغرب) ظاهره وان وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحته لوجوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش (قوله ما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يربذ الذهاب والاياب على سنة قوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقفا من نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما في النهاية وزيادة الروا مع (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة المعنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليها الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسله الامام (قول المتن واذعين الامام الخ) أى ويجب ذهابه الى فور امتثال الامر الامام ويغتفر له التأخير لتنبه ما يحتاج اليه الامة التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله لا نه قد يكون) الى قوله لو من محم وجب في النهاية لا قوله على المعتد الى الاستصحاب اه (قوله

التكليف بالقوة حاصله التجوز في الوصف به كما ان الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التجوز في الوصف به ايضا دعوى اولوية ما ذكره يحتاج الى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزاني بنافص محصن بمعنى ان زناه بالنافص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدون ان كان المزني به ناقصا فلا يشترط تأثير احصانه

للآدم ويؤيده ان القاضي لا يعدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب ان تغذ عمله في الغربة كمالا يحبس لغرمه ان تغذ عمله في الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بانه ان كان له مال قضى منه والام تغذ اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (فافوقها) بما يراه الام بشرط امن الطريق والمقصود على الاوجه وان لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولان مادونها في حكم الحضرة (واذعين الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح)

لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالأقامة فيها غرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتنق من تناقض في الروضة
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء قاعدة (١١٠) الغرب لاذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها يجعله كالمعتنق في الارض وهو

له) أي المغرب اه معنى (قوله فيه) أي في الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالأقامة فيها
غرب الخ) أي كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتنق) وقا للنهاية وخلا للفتى والاسنى كإياي أنفا
(قوله وجمع شيخنا الخ) واقفه المعنى عبارتها واللفظ للثاني تنبيه لو غرب على الاول إلى بلده من فهل
ينبغي من الانتقال إلى بلد آخر وجهاً أصبحها كأي أصل الروضة لا يمنع لانه مثل المنع من الانتقال لا يدل
عليه دليل وما صححه الروايي من انه يلزمه ان يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب في
الارض لانه كالزهره يحمل ان المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من
الضرب في الارض انه لا يمكن من ذلك في جميع جوارها بل في غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون
مرحلتين) عطف على بلده منها أي بلده هذه العبارة ليست في كلام شيخنا كما أنفا (قوله كالمعتنق) هو الذي
يسير في الارض للفرج كردى (قوله واخذ) إلى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهاية وله استصحاب امة
الخ أي وإن لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) إلى قوله وقضيت في المعنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو
خرجوا معه لم يتنعموا معنى وروض (قوله دون اهله) أي زوجته وعلمه لم يخف الزنا عه عش (قوله من
حمل مال زائد) أي يتجر فيه اه معنى (قوله خلا للباوردى والروايي) وافقه الاسنى والمعنى (قوله
ولا يقيد) إلى قوله المنع في المعنى (قوله ولا يقيد) أي في الموضوع الذي غرب اليه كاقالا لمن يحفظ بالمرآة
والتوكيل لثلاث يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) أي إلى بلد آخر (قوله ولم تقديه) أي في منعه من
الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلبان ثم رأيت قال عش عند قول النهاية كالشارح في
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكسر الجنابة على الناس ولم ينفع فيه
التعزير حتى يموت ماضيه قوله من يكسر الجنابة على الناس أي بسب او اخذ شيء او هو صريح في الدخول
(قوله واخذ) إلى قوله ولو اذ رجع عبارة المعنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كاقاله
الماوردى اه (قوله منه) أي من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) أي وجوباً ورزق من بيت المال
إن لم يكن له مال ولا لافن مياسير المسلمين اه عش (قوله واذا رجع) أي إلى المحل الذي غرب منه بالفعل اه
عش (قوله لما يراه الامام) أو لا يتعين للغريب البلد الذي غرب اليه أو الاسنى ومعنى سلطان (قوله
ومن ثم) يعنى من اجل ان القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) أي افافوقها اه معنى (قوله الاصل)
إلى التنبيه في النهاية لا لاقوله خلا لان الرفعة وغيره وقوله على المعتنق خلا للبلقينى (قوله أو إلى دون
المسافة الخ) مفهومة انه لو عاد إلى قدر المسافة متم لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيها تقدم عن شيخه
ولما يوافق ذلك الجمع فليتأمل اه سم (قوله منه) أي من احدهما (قوله وقياس مامرى) أي قبيل
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رأيت ذلك مصرحاً) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله اما غريب)
إلى قوله وفارق في المعنى (قوله فيعمل) أي وجوباً اه عش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المعتبر
في هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لانه مقصده ايضاً اه سم وفيه توقف إذ لا يتم الايحاش إلا بالبعد
عن مقصده ايضاً (قوله على المعتنق) وقا للفتى (قوله بان هذا) أي الزانى في سفره وقوله وذلك أي
الغريب الذي لم يتوطن (قوله فتعين امه الخ) أي مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عش (قوله)

مناف للمعتنق من تغريبه
واخذ من قولهم كالحبس
ان له منعه من نحو استمتاع
بالحليّة وشتم الرياحين وفي
عمومه نظر لتصريحهم بان
له استصحاب امة يتسرى بها
دون اهله وعشيرته وقضية
كلهما بان لا يمكن من
حمل مال زائد على نفقته
وهو متجه خلا للماوردى
والروايي ولا يقيد الا ان
خيف من رجوعه ولم تقد
فيه المرافقة او من تعرضه
لافساده النساء مثلاً واخذ
منه بعض المتأخرين ان كل
من تعرض لافساد النساء
او الغلبان أي ولم ينزجر إلا
بحسبه حبس قال ربه مسئله
نفسه واذا رجع قبل المدة
اعيد لما يراه الامام واستأنفها
إذ لا يتم التكيل إلا بوعا
مدة التغريب (ويغرب
غريب) له وطن (من بلد
الزنا إلى غير بلده) أي وطنه
ولو حله بدوى إذ لا يتم
الايحاش الا بذلك ومن ثم
وجب بعد ما غرب اليه عن
وطنه مسافة القصر فان
عاد (المغرب إلى بلده)
الاصلى أو الذي غرب منه او
إلى دون المسافة منه (منع
في الاصح) معاملة به بنقض
قصده وقياس ما مر انه
يستأنف السنة ثم رأيت
ذلك مصرحاً به اما غريب

لا وطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب ووصلها فيعمل حتى يتوطن محلها يغرب عنه وفارق خلا لان الرفعة وغيره
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتنق خلا للبلقينى لان القصد تنكيه وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا وطن
فلا يحاش حاصل بعده عنه وذلك لا وطن له فاستوى الاماكن كالبانبة اليه فتعين أمهاله لبالعم يغرب ليم الايحاش احتياطاً أنه قد

لا يتوطن بلدًا فيؤدي إلى سقوط الحد بعيد جدًا فلا يلتفت إليه كما حال الموت ونحوه ولو زنى في غربة لم يغرب له غيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأه وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) ونسوة (١١١) ثقات عندها من الطريق والمقصود

بل او واحدة نفة او
ممسوح كذلك او بعدها
الثقة ان كانت هي نفة
ايضا بان حسنت توبتها
لما رمى الحج ان السفر
الواجب يكفي فيه ذلك
وذلك الحرمه سفرها وحدها
كأمرهم بتفصيله ووجوب
السفر عليها لا يلحقها بالمسافرة
للحجرة حتى يلزمها السفر
ولو وحدها ويفرق بان
تلك تحشى على نفسها ابرضاها
لو اقامت وهذه ليست
كذلك فانظرت من يجوز لها
السفر معه ولا يلزم نحو
الحرم للسفر معها الا ابرضاها
(ولو باجرة) طلبها منها
فتلزمها كاجرة الجلاد
فان عسرت ففي بيت المال
فان تعذر اخر التغريب
حتى توسر كامن الطريق
ومثلها في ذلك كله امر دحس

فلا يغرب الامع محرم
اوسيد (نتبه) اطلقوا
الحران مؤنة تغريبه عليه
سواء مؤن السفر والاقامة
واما الرقيق بعضهم فيه انها
على السيد وقال شارح
مؤن تغريبه في بيت المال
والا فلي السيد ومؤن
الاقامة على السيد ولعله
لحظ الفرق بان ذلك

ولو زنى إلى قوله او عسح في المعنى الا قوله البعيد عن وطنه رمى زناه وقوله والمفحص (قوله غربة لغيره)
ظاهرا وإن لم يكن وطن ما غرب ليه وهو ظاهر اذ يكفي النظم الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر
خلافا لما زعموا من ان الاحاش حينئذ هو سم (قوله ودخل فيه) أي التغريب الثاني أي مدته (قول المتن بل
مع زوج) أي بان كانت امرأة او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من
لها زوج محصنه اه ويشدق (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيره ولو
لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه ع (قوله لما رمى الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن
للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم اقول قد يمنع ذلك القياس
التعليل اذ في عن المعنى (قوله ذلك) أي من ذكر من واحدة نفة وما عطف عليها (قوله وذلك) أي اشتراط
نحو محرم معها (قوله الحرمه سفرها) لغيره لا تسافر المرأة الا مع زوجها او محرم وفي الصحيحين لا يحل
لامرأة مؤن بالله اليوم الاخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذي رحم محرم ولان القصد تاديبه والزاوية
اذا خرجت وحدها منك جلباب الحياء اه معنى (قوله ثم) أي في الحج (قوله حتى يلزمها السفر) لكن قياس
جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك اه سم قد مر ما في
القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعني عنه قوله الا فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا ابرضاها) امله
منقطع اه سم (اقول) ولا يندفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) أي بشرط ان تكون اجرة المثل عادة
اه ع (قوله كاجرة الجلاد) أي حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) أي حصولها من بيت
المال ثم من ميسائر المسلمين (قوله ومثلها) أي المرأة (قوله في ذلك كله) رمنه ما مر في نفقة من تخرج
هي معه اه ع (قوله امر دحس) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا في المعنى
(قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر
اه سم (قوله مع محرم اوسيد) أي او نحوهما اه رشيد (قوله اطلقوا) إلى قوله ولعله في المعنى الاول
فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) أي وإن تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعله) أي
ذلك شارح لحظ الفرق أي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) أي مؤن السفر (قوله فصل فيه كما
تقرر) المراد به ما يستفاد من صدر التنية مع قوله والمعرس قاله سم وقال الكردى انه إشارة إلى قوله فان
عسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) أي فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كونه لاعتداده مقصده ايضا (قوله غربة لغيره) ظاهرا وإن لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي
التوطن الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في
انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما زعموا من ان الاحاش حينئذ لو كفى تغريبه
للغريب من وطنه لكن تغريبه لنفسه وطنه اذ الغريب منه بمنزلة ذلك باطل قطعاً (قوله لما رمى الحج
ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز
تغريبها وحدها مع الامن فليراجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها
لفرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك (قوله الا ابرضاها) لعله منقطع (قوله فلا
يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله
واما الرقيق فاطن بعضهم فيه انها على السيد الخ) الذي في العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه
وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله فصل فيه) ينظر في أي محل فصل فيه خصوصاً مع قوله
اطلقوا في الحد وقد يجاب بان المراد بالفصل فيه ما يستفاد من صدر التنية مع قوله والمعرس الخ (قوله)

واجب على القن اصاله وهو في حكم المعسر والمسر مؤنه في بيت المال او لا فقدم على السيد بخلاف الحر فانه يتصور
فيه اليسار وغيره فصل فيه كما تقرر ووجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقاً بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه والسلطان فهي بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجز في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من يهرق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون وغرب نصف سنة) على الصف من الحر لآية فلعين نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا يصف ولا مبالاة بضر السيد كما يقتل بنحو رده

ولا يكون الكافر لم يلزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيده وياتى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامة والعبد الامرد (وفى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كذمة الابلاء (و) فى (قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (وبئت) الزنا (بينة) فصلت بذكر الزنى بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشد انه ادخل حشفته او قدرها فى فرج فلانة بمحمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا بوجبه الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى مالا يراه الحاكم من اهمال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسب بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عام موافق وسيد كفى الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع انه لو شهد اربعة بزناه

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله) وفصل بعض الاصحاب (الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد أم لا كالحرة المعسرة اه سلطان وياتى عن ع ش ما يوافقه (قوله) فهي اى مؤن السفرو والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا يابا بمتاعه كما يجتهى في المطلب اه معنى (قول المتن لم يجز الخ) ثم لم ير ادال الزوج السفر معها او خلفها ليمتع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف مالم لم يسافر معها او سافر لغرض آخر واتفق مصاحبه لها من غير قصد ولا يتمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه ع ش (قوله) يعنى الى قول المتن ولو اقر في النهاية لا لا قوله ومخالفة الى وياتى (قوله) يعنى من يهرق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكر والانثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه معنى (قوله) سواء الكافر الى قوله وفيه نظرى في المعنى (قوله) لا يصف) ببناء المفعول من التتصيف (قوله) ولا يكون الكافر) عبارة المعنى وقضية كلامه انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقيني لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمأهول والمعاهد لا يحد دود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيده فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله) بقولهم اى الاصحاب (قوله) ومنه اى من الجميع (قوله) خروج نحو محرم الخ) اى ونفقت في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لا شئ عليه اه ع ش (قوله) والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله) لتعلقه اى التغريب (قوله) بذكر الزنى بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه ع ش (قوله) كاشد الخ) عبارة المعنى فيقولون زنا به ادخل ذكر ما وقد حشفت منه فى فرج فلانة على وجه الزنا وبيني كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى هازنا بوجبه الحد اذ كانوا عاقرين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى وبذكر الموضوع اه (قوله) على سبيل الزنا) ويسوغ ذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه ع ش (قوله) اوزنا بوجبه الخ) عطف على قوله ادخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغي ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى هازنا الخ كما مر عن المعنى (قوله) لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله) مالا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان يجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لما اكنى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسب بعضها بردى الزركشى اه ع ش (قوله) فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنسابة وشيخ الاسلام وخلافا للمعنى كما مر (قوله) باربعة) فيه تامل (قوله) موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه ع ش (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان روى رجل وامرأة اجنبيان تحت لحاف عرا ولم يجد او يقام الحد في دار الحرب ان لم تخف فتنة من تحوردهو الحدودو التحاقه بدار الحرب ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية السرعى نفسه فاطهارها ليدوا ويعز بخلاف المستحب واما التحدث بها فنكها فحرام قطعها كذا ينسب للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها لم يحجب حد على الغير كان شيدا ثلاثة بالزنا ثم اربع بالوقوف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى قتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقر به ليستوفى منه لما في حقوق الادميين من التصديق وبحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه معنى وروض مع شرحه (قوله) حقيقى الى قول المتن ولو اقر في المعنى لا لا قوله ان فهمه كل احد (قوله) نظير ما تقرر في الشهادة لعله بالنسبة لغير المكان والزمان اذ لا يظهر لها فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة ع ش ومنه ان يقول لانه قد يرى) اى الشاهد (فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه مر (قوله) وليس كما زعموه) كتب عليه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه زنى بواحدة منهن حدلانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كما زعموه لان كلاشيد بزنا غير ماشهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمه كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز أو الغامدية بأقرارهما وخرج بالحقيق العين المردودة بعد نكول الحنم فلا يثبت (١١٣) بهان النك تسقط حد القاذف

ويكفي الاقرار حال كونه
(مرة) ولا يشترط تكرره
اربعا خلافا لاني حنيفة
رضي الله عنه لانه صلى الله
عليه وسلم علق الرجم بمطلق
الاقرار حيث قال واغديا
انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها وترديده
صلى الله عليه وسلم على ماعز
اربعا لانه شك في أمره ولهذا
قال أبلك جنون فاستثبت
فيه ولهذا لم يكرر اقرار
الغامدية وعلم من كلامه
السابق في اللسان ثبوته
ايضا عليها بلعانه دونها
والآتي في القضاء ان القاضي
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد
استقواءه من قنه بعلمه لمصلحة
تاديبه (ولو أقر) به (ثم
رجع) عنه قبل الشروع
في الحد أو بعده بنحو كذب
أو رجعت أو ما زنت وان
قال بعده كذب في رجوعه
أو كنت فاخذت فظنت زنا
وان شهد حاله بكذبه فيما
يظهر بخلاف ما أقررت
لانه مجرد تكذيب للينة
الشاهدة به (سقط) الحد لانه
صلى الله عليه وسلم عرض
لما عر بالرجوع فلو لانه
يفيد ما عرض له بل لما
قالوا له انه عند رجه طلب
الرد اليه فلم يسمعوا قال هلا
تركتموه لعله يتوب اي
يرجع اذ التوبة لا تسقط
الحد هنا مطلقا فتوب الله
عليه ومن ثم سمى له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا أو قيل لاحاجة في تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشيتي
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الا عن تحقيق (قوله رجم ماعز أو الغامدية بأقرارهما)
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فضلا الاقرار اه سم (قوله لكن تسقط) من الاسقاط وكان
الانساب يسقط بهما من السقوط (قوله لاني حنيفة) اي واحد اه معنى (قوله وترديده الخ) ودرستنداني
حنيفة (قوله اربعا) لعله اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك ثبت لعلك استأبك جنون مع
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) اي الشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) منفرع على قوله شك
الخ (قوله ولهذا) اي لاجل كون التريده عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على
المصنف من اهمال طريق ثالث عبارة المغني وورد طريق آخر يخص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج
ولا عن ولم تلاقى هي فانه يجب عليها الحد كما ذكره في باب اه (قوله والاتي) اي ومن كلامه الاتي
(قوله قبل الشروع) الى قوله وافهم في المغني الا قوله وان قال بعده كذب في رجوعه وقوله وان شهد الى
بخلاف والي قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثباته فحكم الامام متعديا بان كان
يعتد سقوطه بالرجوع فثبت بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه يتضمن وغيره او توزع الدية على السياط
قولان اقرهما كما قال شيخنا الثاني كالمواضعة زائد على حد القذف اه معنى (قوله او رجعت) اي عما
أقرت به اه معنى (قوله او ما زنت) اي فاقراري به كذب فلا تكذيب فيما ذكر للشهود فاهم انما شهدوا
بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) اي يدرجوه (قوله او كنت الخ) عطف على
كذب الاول (قوله بخلاف ما أقرت) اي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد
تكذيب الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فكذبهم كان قال ما أقررت لم يقبل
تكذيبه لانه تكذيب للشهود والقاضي اه (قوله الشاهدة به) اي باقراره اه سم (قوله انه) اي الرجوع
(قوله قالوا) اي المبشرون برجمه لاي صلى الله عليه وسلم انه اقره ماعز او قوله اليه صلى الله عليه وسلم
(قوله طلب الراد الخ) اي مجرد طلب الراد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) اي لم يحجبوا لمعاليه اه عش
(قوله فقال هلا تركتموه الخ) الوجه حذف العادم فقال اه رشيد اقول قد صرح العصام بانه قد
يكون جوابا لما مضى مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) اي سواء ثبت الزنا
بالاقرار او بالينة (قوله فتوب الله عليه) من تمة الحديث (قوله ومن ثم) اي من اجل ترغيبه صلى الله
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغني والروض مع شرحه ويسمى لمن أقر زنا وشرب
مسكر الرجوع كالستر ابتداء ولو قال زنت بفلاة فانكرت او قالت كان زوجي فحرق بالزنا وقاذف لها
فيلزمه حد الزنا وحد القذف فان رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره فلزمه حد الزنا لا القذف
ولو لمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حتى ادعى اه (قوله بقاء الاقرار) سياتي انه يتضمن
بالدية اذ اقبل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمومه اه عش (قوله فلا يجب الخ) اي حد قاذفه سواء قذفه قبل
الرجوع او بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا غير المحصن لا بعد قاذفه اه عش (قوله فيه) اي في قاذفه
(قوله ولو وجد اقراره وبينه) اي ثم رجع عن الاقرار مغني ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغي كما قال شيخنا
ان الموعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب أقوى كما ان الاقرار في المال أقوى الا اذا اسند

مر (قوله رجم ماعز أو الغامدية بأقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فضلا الاقرار (قوله)
ولو اقر ثم رجع سقط هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمه بالرجوع فيه نظر (قوله لانه مجرد
تكذيب للينة الشاهدة به) اي باقراره (قوله بل لما قالوا) انه عند رجه طلب الراد اليه ليس رجوعا (قوله)
ولو وجد اقراره وبينه اعتبر الاسبق) المتعمد اعتبار البينة وان تأخرت لان البينة في حقوق الله أقوى من الاقرار
عكس حقوق الادميين مر (قوله ايضا اعتبر الاسبق) المعتر البينة مطلقا لم يسند الحكم الى الاقرار

مالم يحكم بالينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان نافي بقول الرجوع عنه كل حديثه تعالى كدبر وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه اذا ثبت بالينة لا يتطرق الرجوع وهو (١١٤) كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية ملك امة كما ياتي في السرقة

الحكم للاقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه أو تأخرت معنى ونهاية (قوله مالم يحكم بالينة وحدها) يدخل مالم يحكم بهما أو بالقرار وحده وتأخر المعتقدان المختبر البينة مطلقا مالم يسند الحكم إلى الاقرار وحده مره اسم (قوله وكان نافي) إلى قوله ملك امة في المعنى وإلى قوله وكاسلام في النهاية (قوله بالنسبة للقطع) أي المالم لا يؤخذ منه اه ع (قوله لا يتطرق اليه الرجوع) انظر الممراد من هذا اه رشدي (اقول) الممراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثالث بالينة لا يسقط بالرجوع اه عبارة المعنى قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثالث بالقرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية الثانية الاسلام الخ (قوله بغيره) أي غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية أي لمن ذني بها وظاهره ولو بالينة وكانت المني هامة زوجة بغيره اه ع (قوله وملك امة) وقوله وطن كونهن معطوفان على قوله زوجية (قوله وطن كونهن الخ) أي وتصدق في ذلك وقوله ونحو ذلك أي كدعوى الاكراه اه ع (قوله بينه) وكذا بالقرار لكن يقبل رجوعه عنه اه ع (قوله فانه يسقط حده) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرغ على سقوط الحد بالتوبة والاصح خلافه اه عبارة سم المعتقد عند شيخنا الشهاب الرمي بعدم السقوط اه (قوله اتركوني) إلى قول المتن ويستوفي في النهاية الا قوله للخبر السابق هل اتركتهم (قوله لانه) إلى قوله ولو لو اقر زان في المعنى إلا قوله للخبر السابق هل اتركتهم (قوله به) أي الرجوع (قوله فان صرح) أي بالرجوع (قوله للخبر الخ) علة للاستثناء (قوله فان لم يخجل) أي فاته اه معنى (قوله وقال اناصي الخ) تفسير للرجوع (قوله قبل يقبل) إلى قوله وليس الخ عبارة النهاية فالتجسس عدم قبوله اه (قوله وليس) أي قوله اناصي او بكر (قوله في معنى مامر) أي في شرح ثم مرجع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله رفع السبب) هو الاقرار بان زان (قوله ان اماما الخ) أي او نائبه المتقدم ان الممراد بالامام حينما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله وان لم ير له بيده الخ) ظاهره وان عين الحد من زمانه بعد مع زوال اثر الضرب اه ع (قوله وعلى قاتل الرابع الخ) وفاقا للمعنى والروض شرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله ولو ائتمل تجد الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ فتأمل (قوله ايضا) أي مثل ما قبل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله من الرجال) إلى قوله ولو أتي في المعنى إلا قوله وبه يعلم إلى المتن (قوله لم تزن) عبارة المعنى لم توطأ اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل المذكور (قوله لا بعد الزاني الخ) أي لان وجود العذرة ظاهرة في عدم الزنا اه ع (قوله ومن ثم) أي من اجل هذا الاحتمال (قوله بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا لإنها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه معنى (قوله حد قاذفها) أي والشهود دكاها وظاهر رشدي وع (قوله وبحث البقني الخ) عبارة النهاية ومحلها كبحثه للبقني مالم تكن غورا الخ (قوله ان محله) أي محل قول المصنف لم تحدى (قوله فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة المعنى فليس عليها حد زنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموها من لا يمكن جماعه اه وعبارة الرشدي قوله وحده مر (قوله مالم يحكم الخ) يدخل فيه مالم يحكم بهما أو بالقرار وحده وتأخر والحاصل انه ان أسند الحكم إلى البينة أو الاقرار اعتبر ولا اعتبر البينة لانها في حقوق الله اقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الاميين اقوى منهم مر (قوله وكاسلام ذني بعد ثبوت زناه بينة فانه يسقط حده) المعتقد عند شيخنا الشهاب الرمي بعدم السقوط قال ونص الشافعي على السقوط مفرغ على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله حد قاذفها) سكت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيت انه لاحد هنا على القاذف

وطن كونها حليلة ونحو ذلك وكاسلام ذني بعد ثبوت زناه بينة فانه يسقط حده (ولو قال) الممرات كوني او (لا تحذوني او هرب) قبل حده او في اثائه (فلا) يكون رجوعا (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يخجل وجوبا حالا فان صرح فذاك والاقيم عليه للخبر السابق هل اتركتهم فان لم يخجل يضمن لانه ^{بطلان} لا يسقط عليهم شيئا ولو اقر زان بنحو بلوغ او احصان ثم رجع وقال انا صبي او بكر قبل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس في معنى مامر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا لو ادعى المقر ان اماما استوفى منه الحد قبل وان لم ير له بيده اثر كراهية مامر اخر البغاة وعلى قاتل الرابع عذرة لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (و) عما يسقط الحد الثالث بالينة ايضا (لو شهدا أربعة) من الرجال (يزناهاوا ربعة) من النسوة اورجلان اورجلوا مران (انها عذراء) معجبة أي بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبتها (لما) تحدهي (لشبهة بقاء

العذرة الظاهرة في انها لم تزن وبه يعلم انه لا بعد الزاني بها ايضا ولا قاذفها ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكالشهادة بالمعنى في الاطلاق ومن ثم قال القاضي والقاضي الزن من بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البقني وغيره ان محله ان لم تكن غورا يمكن غيبة الحشفة فيها بقاء بكارتها والحدث لثبوت الزنا وعدم وجود ما ينافيه ولو شهدوا بالزنا او بالقرن فكالشهادة بانها عذراء او بالزنا

ولو أقامت أربعة أنكرهما على الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أنها بكر وجب المهر إلا أن تطالب بالثبوت لا الحد أو تطوط بها (ولو غن شاهد) من الأربعة (زاوية) أو زماناً مثلاً (ولو ناموا) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك (١١٥) الزنا لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

العدد بزيادة واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أي الحد (الامام أو نائبه من حر) للاتباع ويشترط عدم قصده لصارف كظم وليس منه حده بظن شرب فبان زنا لقصده الحد في الجملة (وبعض) لتعلق الحد بحملته وليس للسيد إلا بعضها وقن كله أو بعضها موقوف أو لبيت المال وموصى بعقده زنى بعد موت موص وهو يخرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو الأصح وقبح جور لاولي له وقن مسلم لكافر واستيفاء الامام من مبعض هو مالك بعضه رجع الزر كشي فيه انه بطريق الحكم لا الملك فبايقاب له لاستحالة تبعضه استيفاء فكذا في الحكم وفيه نظر لان الاستيفاء امر حتى فامكنت الاستحالة فيه ولا كذلك الحكم فلا قياس ثم رأيت في تكملة التدريب التصريح بما ذكرته ويستوفيه من الامام بعض نوابه (ويستحب حضور) جمع من المسلمين ثبت بأقرار أو بينة على الواجهة لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة

فكاشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم موانع لا يتأتى منه الزنا قاله الدمري وبه يدفع ما في سمأى من قولهم قضيت به انه لاحد هناعل القاذف لا الشهود مع انتفاء التعديل السابق فلا يرجع اه أقول وكذا يدفع بذلك قول ع ش أي فلا يحد ويحبس فدها على ما مر عن القاضي اذا لم يمكن عود الرقاه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيت به انها لو أقامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطوء لم يثبت اه ع ش (قوله وشهد أربع انها بكر) ينبغي ان يحكى كلام القاضي والبقين المار هنا فلا يرجع اه رشدي ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزن من بحيث لا يمكن عود البكارة فيه ويحد اذا كانت غوراه (قوله من الأربعة) الى قوله واستيفاء الامام في المنفى (قول المتن زاوية) أي من زوايا البيت (قوله مثلاً) أي أو امرأة (قول المتن يثبت) أي الحداه معنى والاولى الزنا (قوله بنية) بالفصح اسم للمرقب بالكر اسم للبهة والمناسب هنا الاول لو صفه بالوحدة اه ع ش (قوله والشهود) قال الزركشي ولا يبعد عدم الحد عند الشهود اذا تقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام الايلاج اه (قول المتن الامام أو نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من أحاد الناس لم يقع حد أو لومه الضمان لان الحد يختلف وقتاً ومكاناً يقع حد الاذن الامام بخلاف القطع اه معنى (قوله للاتباع) إلى قوله خروجا في النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا شموله الاطلاق أولى من قول المتن ولا بدق إقامة الحد من البينة اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه على دعوى الصارف وان تكر ذلك لان الاصل بقا الحد ولان القصد لا يعلم الا من مالو قصده اسم لا ضمان لا هداره شبوت زناه ان كان حصصاً بخلاف البكر فانه باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعده ينبغي ان يمهله حتى يبرأ من اثر الاول وان لم يمت بما فعله به الامام ضمنه لانهم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) أي من قصد الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدأ خبره قوله موقوفوا الجملة صفة قن (قوله بعد موت موص) أي وقبل اعاقاه اه معنى (قوله وهو يخرج الخ) أي كله أو بعضه كاه ظاهر اه رشدي (قوله وقن مسلم) بالتوصيف لكافر أي كستولته اه (قوله واستيفاء الامام) مبتدأ خبره قوله رجع الخ (قوله هو) أي الامام مبتدأ خبره قوله مالك بعضه بالتوئين وبدونه والجملة حال من الامام أو نعمت له بناء على ان الفيه للجنس (قوله فبايقاب له) أي الملك (قوله لاستحالة تبعضه استيفاء) أي بان يجعل بعضه للحرية وبعضه للرق ووجه الاستحالة ان كل موط وقع فهو على حر وورق اه رشدي (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والوجه خلافه كما في تكملة التدريب اه أي فهو بطريق الملك فيما يملكه والحكم في غيره وتظهر فائدة فيهما عل انما الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) أي امكن القول بها اه رشدي (قوله ويستوفيه من الامام) الى قوله ونوب في المنفى (قوله مطلقاً) أي سواء ثبت الزنا باقرار أو بينة وقال ع ش أي حضرت البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) أي ان ثبت الزنا بهم اه معنى (قوله إقامة الحد) مفقوع حضور الخ (قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله من خلاف من اوجه) أي أي حنية فانه قال بوجوب حضورهم اه معنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عاهاه معنى (قوله ونوب حضور الجمع والشهود الخ) في العبارة مسامحة وحتم اه نوب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع وحذف مطلقاً اه رشدي (قوله ونوب الى قوله فاندفع في المنفى) لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله وينوب للبيئة البداة الخ) أي ثم الامام ثم الناس اه معنى (قوله بدا الامام) أي بالرجم ثم الناس اه معنى ولا للشهود مع انتفاء التعديل السابق فلا يرجع (قوله وموصى بعقده زنى بعد موت موص) مفهومه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقاً أيضاً (وشهوده) أي الزنا إقامة الحد خروجا من خلاف من اوجه لنا انه عليه السلام رجم غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين ونوب حضور الشهود والجمع مطلقاً هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور البينة يسكن عن حضور غيرهم وهو متجه ان اريد بالبيئة لا كالأهل وينوب للبيئة البداة بالرجم فان كان بالاقرار بدا الامام

(ويحد الرقيق) للزنا وغيره قطع أو قتل أو حد حرم أو قذف (سيدة) ولو أني أن علم شروطه كيفية وان لم ياذن له الامام الحارم مسلم اذا زنت أمة احدكم فليحدها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكتما بما نكحتم المحجور بقرينه وليه ولو قويا وبحث ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤدبه مامران الجبر لا يزوج حيث نزع عظيم شفتة فالسيد أولى واستشكله الزركشي بان له حده اذا قذفه وقد يجاب بان مجرد (١٦٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة فوسن له بيع أمزنت ثالثة لخبر فيه ولو زنى ذمي ثم حارب واروق لم يحده الا الامام لانه

(قوله قطع) أي للسرقه أو قتل أو للردة والمخاربة اهتمنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه ويستثنى من اطلاقه السفية فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية اهتمنى (قول المتن سيدة) ظاهره ان كان الرقيق أصله أو فرعه بان اشترى المكاتب أصله أو فرعه عن وحلي (قوله ولو أني) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفية اى وان كان جاهلا بغيرها اه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المعنى فليجلدها وامله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سيفة أو مجنون اهتمنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) ويوجب عليه ان يبين ذلك لمشترها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة اذ عرش (قوله ثم ابيع) الاولى حذف الهزمة اذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع بالبيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليته من احرامه) أي اذا كان بلاذن السيد وعدمه اه اذا كان باذنه (قوله بخلاف الاول) أي الذمي وقوله تلك أي مسئلة الذمي وقوله بهذه أي مسئلة العبد اهرعش (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على مامر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه معنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيه الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولايته) الى قوله كامر في المعنى الا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الاول السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدي اه اذا لم يرازع له الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولانه استمر معنى وسم (قول المتن فان تنازع اه) أي الامام والسيد اهتمنى (قوله فيمن يتولاها) أي حد الرقيق (قول المتن الامام) أي يحده الامام الا عظم أو نائبه اهتمنى (قول المتن وان السيد يغره الخ) لا يخفى ما في عطفه على الامام المفيد لرفع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجمله) الى قوله كما تنقله في النهاية الا قوله وان عجز الى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود على ما ملكت ايما نكم ه (نتية) ه مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فان قد تدفعلى السيدو عليه مؤنة في زمن التغريب وقيل في بيت المال اهتمنى (قوله فلا يحده الامام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فكألف اهتمنى (قوله وان عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد اهتمنى (قول المتن والمكاتب) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة اخذ اما قبله اهرعش (قوله بما مر) أي من شروط الحدود وكيفية (قول المتن يحدون عبيدهم) أي اذا لم يرازعهم الامام والا فالامام اولى اهتمنى (قوله لعموم الخبر الثاني) أي أقيموا الحدود على ما ملكتما ايما نكم قد يقال ان الخبر الاول عام ايضا بالنسبة الى المالك فلم يقد الخبر استيفاه اذا زنى قبل الموت وان تأخر استيفاه ما بعد الموت وفيه نظر (قوله وبحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز واثني وهو اولى لانه استرو منه يعلم انه في غير الرجم هو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق اذا زنى حال الرق فلينظر مع ما تقدم قيل وان الكامل الزاني الا ان يبنى هذا على مخالفته ما تقدم أو يصور بما اذا زنى حال الكمال ايضا ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارع ولو زنى ذمي الخ (قوله لانه لم يكن مملوكا يوم زناه وقوله الا اني لانه كان مملوكا حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك انه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان للسيد استيفاهه فليراجع (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملكه غيره (قوله

وخاتنه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لان اقتصار كل على حصته امر مجتهد فيه (أو الامام) لعموم ولايته ومع ذلك الاول بالناني السيد لثبوت الخبر فلم يراع مخالفه (فان تنازعا) فيمن يتولاها (فالاصح الامام) لعموم ولايته (و) الاصح (ان السيد يغره) كما يجمله لان التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (ان المكاتب) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده الا الامام وان عجز اخذ مأمنا تقر في ذمي ذمي ثم حارب واروق اعتبار ابطال الزنا (و) الاصح (ان السيد) الكافر والفاسق والمكاتب (والجاهل العارف بمامر (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح ان اقامته من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالفصد والحجامة ومن حمده بعله بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر بحد الامام كاردون سيدة كنفلا وافرأه خلافا لا ذرى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كثير وفي المكاتب وبنو اعلية ان من ملك قنايعه الحر لا يبعده لانه ليس حرا كله والمعتمد ما ذكره (١٧٧) في المكاتب والمبعض أولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغيرها بخلاف ملك المكاتب (و) الاصح (ان السيد يعززه) لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لانه يجتهد فيه القاضى اما الحق نفسه فيجوز قطعا (و) انه (يسمع البينة) وتركيتها (بالعقوبة) المتقتضية للحد او التعزير اى بموجبها للملك الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العدل العارف بصفات الشهود وشروطهم واحكام العقوبة زاد بعضهم المذكور وفيه نظر (والرجم) الواجب فى الزنا يكون (بدر) اى طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه نحو (حجارة معتدلة) بان يكون كل منها يملأ الكف نعم يحرم بكبير مذقق لتفويته المقصود من التكيل وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تعذيبه ونازع فيه البلقنى لخبر مسلم فى قصة ما عازاهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاليد

بالتالى (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء معنى من قول المصنف وان الكافر الخ اعش (قوله كاسر) اى فى شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كنفلا الخ) اى دون سيدة (قوله خلافا لا ذرى) راجع لقوله كما نقلوه افرأه لا ما قلته عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الكافر اذا كان عبده كافر اما اذا كان مسلما فليس له إقامة الحد عليه بحال كاصرح به ان كج وقال الا ذرى انه الاصح المختار اه وذلك ينحل بتوقف السيد عر حيث قال بعد ذكر عبارة المغنى ما مضى قوله وقال الا ذرى الخ هذا يخالف ما فى التحفة فيحذر فعل فى العبارة سقطا واختلف كلام الا ذرى اه فانه معنى على ارجاع قول الشارح خلافا الخ الى ما قبل قوله كنفلا الخ (قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيدة (قوله فى المكاتب) اى حده مملوكه (قوله وبنو اعلية) اى على النزاع (قوله ما ذكره) اى المصنف فى المكاتب من حده لمملوكه والمبعض أولى منه اى من المكاتب فى حده لمملوكه (قوله لحق الله) الى قوله لكن بحث فى النهاية والمغنى (قوله لحق الله) قال فى شرح المنهج ولحق غيره اه سم عبارة عش وبقى غيره كان سبب شخص او ضربه ضربا لا يوجب ضمانا ويبنى الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما فى المغنى عبارة تنبيه على الخلاف فى حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفى فيها قطعا اه (قوله لا يؤثر فيه) اى فى قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اى السيد يجتهد فيه اى فى التعزير (قوله واه يسمع البينة وتركيتها الخ) لا يبدى كفى الروضة واصحابه من علمه بصفات الشهود واحكام الحدود و ان كان جاهلا لا يغيرها فلو سمع البينة بزناه عالما باحكامها او قضى بما شاهده من زناه جاز وخرج بكونه عالما باحكام البينة ما لو لم يكن عالما بها فلا يسمعها لعدم اهليته لسماعها اه معنى وروض مع شرحه (قوله المتقتضية) بكسر الضاد (قوله أى بموجبها) بكسر الجيم اى ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغايتها هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى اى ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اى البينة عش ومعنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى وقال الزركشى اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يؤهم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع وقد صرح الرافعى وغيره باعتبار الاهلية فى سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال شيخى المراد بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقضيته) اى كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد اه نهاية وتقدم عن المغنى مثله (قوله هنا) اى فى سماع البينة ايضا اى كالحد (قوله وفيه نظر) اى فى البحث المذكور (قوله الواجب فى الزنا) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية الا قوله وان يحل ولا انتفاء بيده (قوله اى طين) الى قوله ونازع فى المغنى (قوله من التكيل) بيان للقصود (قوله ونازع فيه البلقنى) الى قوله تصدق الخ عبارة النهاية وما فى خبر مسلم فى قصة الخ غير مناف لذلك لصدق الخ (قوله ونازع فيه البلقنى) وقال يرمى بالخفيف والثقل على حسب ما يجده الرأى اه معنى (قوله ويحجب) اى عن استدلاله بالخبر بانها اى الجلايد (قوله بل قولهم) اى الصحابة الراجرين لما عر (قوله عرض الحرة) وهى اسم جبل فى المدينة اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) الى قوله وظاهر المتن فى المغنى الا قوله اى ابلا ما يؤدى لسرعة التذفيف وقوله لو يعتد الى المتن (قوله والاولى) ان لا يبعد عنه الخ قال الماوردى والاولى لمن حضره ان رجمه ان رجم بالبينة وان يمسك عنه وان رجم بالافرا اه معنى (قوله اذ جمع بدنه الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يحل ولا انتفاء بيده) عبارة المغنى والاسنى ولا يربط ولا يقيد اه وعبارة الكردى والواو فى قوله والانتفاء بمعنى مع فالانتفاء مفعول معه

لحق الله تعالى قال فى شرح المنهج ولحق غيره

وهى الحجارة الكبار ويحجب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشتد واشتدنا خلفه حتى اتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاليد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلايد لم تكن مذققة ولا يبعددوا الرأى بها الى ان سكن والاولى ان لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤله اى ابلا ما يؤدى الى سرعة التذفيف وان يتوفى الوجه اذ جمع بدنه محل للرجم وان يحل ولا انتفاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره والتدبر عروته وجميع بدنائه يوم الصلاة دخل وقتها وجاب لشرب لاكل واصلاة ركعتين ويحرم ويدفن في مقابرنا ويمتد بقتله باليد لكن قات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجمه وإن ثبت زناه بيته وظاهر المتن امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لا نصح أن ما ذكره الحنفية ولو أعلم يحزن له واختاره بالبقية وجمع بأنه حفر له أو لا حفره صغيرة فحرف بها فاتبوه حتى قتله بالحرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفر إلى داره لا يمتد بطاعنها وجرب لإزالة الجرم من الحفرة ونزوله فيها دارا تراب عليه حتى لا يتسكن من الخروج (والأصح استحبابه للبرأة) (١١٨) بحيث يباغ صدره (إن ثبت) زناه (بيته) أو لعان كاتبه البقية ثلاثا تتكشف لإقرار

لتمسكها الحرب إن رجعت وتثبت الحفر في القامدة مع أنها كانت مقررة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجبهة وكانت مقررة أيضا (ولا يؤخر الرجم لمريض) رجي برؤه (وحرر برد مفرطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي ندبا (إن ثبت باقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه اما ما لا رجي برؤه فلا يؤخر له قطعاً على نزاع فيؤكد كذا لو ارادوا تخم قتلته في المحاربة نعم يؤخر لوضع الخل والفظام كما قدمه في الاجزاء والرجال جنون طرا بعد الاقرار (ويؤخر الجلد لمريض) أو نحو جرح رجي برؤه منه أو لسكونها حاملاً لأن القصد الردع لا القتل (فان لم يرج برؤه جلد) إلا غاية تنظر (لا بسوط) لثلاث (بل) بنحو نعال وتوقف البقية فيما المفاوq الم الشكال وأطراف ثياب (بعشكال) بكر الدين أشهر من فتحها وبالثلاثة أي عرجون (عليه

والمضى والاولى أن يعلى من أن يبقى نفسه يديه في لرايطه (قول) وتعرض عليه التوبة أي ومع ذلك إذا تاب لا يمتد طعنه الحداه عرش (قول) والتدبر الخ أي وجوبه باله معنى (قول) ويجاب لشرب) أي وجوبها أه عرش (قوله لا اكل) أي لأن الشرب له أش سابق والاكل أشبع مستقبلاً له معنى (قوله) واصلاة ركعتين) أي يجب له ذلك تدباً فيها يظهر أه عرش (قوله) ويجز عباره المغنى والروض مع شرحه والمقتول حدا بالرجم أو غيره حكم موت المسلمين من غسل وتسكين وصلاة وغيرها ككتاب الصلاة إذا قتل أه (قوله) وإن ثبت زناه بيته) كافي الروضة واصلا فصل الماوردي والشيخ ابو إسحق: بين أن ثبت زناه بيته فيبين أن حفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه فتتبعه من الحرب أو باقرار فلا يسئ أه معنى (قوله) وأنه لم يحفر له أي وضح الخ (قوله) واختاره أي التخيير (قوله) وجميع) أي البقية بين الراويين المذكورين (قوله) فحرف منها) أي مارجم حرب منها أه نهاية (قوله) ولا ينافيه أي ذلك المجمع وقوله لا الخ علة لعدم المناقاة (قوله) بحيث) إلى قوله ورد في المغنى لا قوله ولعان كاتبه البقية إلى قول المتن بعشكال في النهاية لا قوله على نزاع (قوله) وبثوب الحفر الخ) رد دليله مقابل (قوله) وكذا) أي لا يؤخر قطعاً (قوله) نعم إلى قوله وبثوب بعشكال في المغنى (قوله) يؤخر لوضع الخل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولا يشئ في الخل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يضمن بالبرأة إذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها إدامات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل أمه أنفق ما هو غدا له أخذاً عما قاله فقيل ذبح شاة فقات ولدها أه عرش (قوله) لوضع الخل الخ) سواء كان الخل من زنا أو غيره أه معنى (قوله) ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا فجنم لا يحذف جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد رجع بخلاف ما لو ثبت بالبيته ثم جن أه معنى (قوله) ونحو جرح عباره المغنى وفي معنى المرض النفساء ومن به جرح أو ضرب أه (قوله) رجي برؤه) كالمى والصداع أه معنى (قول المتن) فان لم يرج برؤه الخ) أي كرامة أو كان نضوا أه معنى (قوله) بل بنحو نعال) خلافاً للنهاية (قوله) وتوقف البقية الخ) عباره المغنى وإن نزع المغنى في الضرب بالنعال أه (قوله) وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول المتن بعشكال) وهو الذى يكون فيه البليح بمنزلة العقود من الكرم أه معنى (قوله) أي عرجون) هو العشكال إذا يبس والعشكال هو الرطب فسكانه بين هذا التفسير والمراد من العشكال هنا أه رشيدى (قوله) وهى الخ) أي الثالث لرعاية الخبر (قوله) فيضرب) إلى قول المتن وإذا جاء الامام في المغنى إلا قوله وكسرهما وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول المتن) ضرب به مرتين) أي وإن كان زنياً فقطاً ضرب به مرة واحدة أه (قوله) فيه) أي الحر (قوله) أما إذا لم تمسه إلى قوله وأما ضمن في النهاية لا قوله أو شك وقوله مع الحبس (قول المتن) أه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بماد ذكر من رجي برؤه فبرى لم يجزه ويخبر من له قد ف على مريض بين الضرب بعشكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه أه معنى (قوله) أو قبله) عطف على قوله بعد ضرب به (قول المتن) مفرطين) أي شديدين أه

(قوله) بدليل أنه لم يحفر للجبهة وكانت مقررة أيضاً) قد يعكس فقال الحفر في القامدة لأنه مستحب وتركه في الجبهة لبيان الجواز لترك (قوله) طرا بعد الاقرار) يفهم أنه لا تاخير لو ثبت بالبيته

مائة غصن) وهى الشارب يخ فيضرب به الحر مرة فخر أى دود بذلك (فان كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكثير المائة وعلى هذا القياس فيموت الفتن (وتمسسه الأغصان) جميعاً (أو ينكبس بعضها على بعض ليعاض لئنه بعض الالام) ثلاثا تعطل حكمة الجلد من الزجر وهى بارق الاكتفاء في الاعمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن منبها على العرف وغير المؤلف يسمى ضرباً عارفاً أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكفي (فان برأ) يفتح الراء وكسرهما بعد ضرب به بذلك (أجزأه) وفارق مقصود باحجج عنه ثم شفى بأن الحدود مبنية على الدم أو قبله كالأحجار فاعلم أن أفتائه عند بناءه على وسد الباقي كالاحجار (ولا جلد في حر وبرد مفرطين) بل يؤخر

مسح الخبيس لو تمت الاعتدال ولو لبلا وكذا قطع البرقة بخلاف القود و حد القذف لانهم احمق آدمي واستثنى الماوردي والروائي من يلد لا ينقل حره او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمصلحة التأخر الحدو لاشقة وقال افرط الزم بنخبة الضرب ليسلم من القتل (واذا جلد الامام) أو نائبه (في مرض أو حر أو برد) أو نضو خاق لا يحتمل السياط (فلا ضمان في النص) (١٩١) لحصول التاف من واجب أقيم عليه وإنما

ضمن من ختن في ذلك بالدية

لثبوت قدر الجلد بالنص

والختان بالاجتهاد فكان

مشروطا بسلامة العاقبة

كالتعزير واستشكل

الزركشي ما ذكر في النص

وقال الظاهر وجوب الضمان

لان جلد مثله بالمتكالا

بالسياط (فيقتضي) هذا النص

(ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح

في الروضة وجوبه وعلى

ضمان ايضا اعتمده الاذري

ونقله عن جمع ويؤيده قول

ابن المنذر اجمعا على أن

المرضى لا يجلد حتى يصح

وصوب البقيني حل الاول

على ما إذا كان الجلد في ذلك

لاهلك غالبا ولا كثيرا

والوجوب على خلافه

(كتاب حد القذف)

من حدم منع له من الفاحشة

او قدر لان الله تعالى قدره

فلا تجوز الزيادة عليه

(القذف) هو هنا الرمي

بالزنا في معرض التعيير لا

الشهادة وهو لرجل وامرأة

من اكبر الكبائر وان

أوجب التعزير لا الحد فيما

يظهر ويحتمل خلافه وإنما

وجب الحد به دون الرمي

بالكفر لقدره هذا على نفي

مارمى به بان يحدد كلة

معنى (قوله مع الخبيس) ولا يحبس على الرأجب في حدم من حدوده تعالى كما صرحوا به في باب استيفاء القصاص
اه نهاية (قوله لو تمت الاعتدال) متعلق بـ يؤخر (قوله بخلاف القود و حد القذف) أي فلا يؤخر ان اه نهاية
(قوله لمصلحة) أي من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جرما اه معنى
(قوله أو نضو خلق) بكسر النون وسكون الضاد أي ضعيف البدن (قوله لحصول التاف) أي قوله ويؤيده
في المتن (قوله في ذلك) أي المرض أو الحر أو البرد (قوله فكان) أي الختان (قوله واستشكل الزركشي
الخ) عبارة المعنى واقتصار المصنف على عدم الضمان في الحر والبرد والمرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزاني
نضوا خلق لا يحتمل السياط فجلده ما فات وهو الظاهر كما قاله الزركشي لان جلد مثله الخ (قوله وهو
كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المتمدد كما صحح في الروضة وجوبه عليه فلا ضمان ايضا اه
(قوله واعتمده) أي وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير في نقله ويؤيده قوله حل الاول أي
ما اقتضاه النقص من الاستحباب (قوله في ذلك) أي المرض أو الحر أو البرد

(كتاب حد القذف)

(قوله من حد) إلى قوله وتغليبا في المعنى إلا قوله إلى وإن إلى وإنما وجب وقوله وإن أتم وقوله به فارقي إلى
وكذا مكره هو قوله مع عدم الاتم وقوله ولغيره إلى التنيه في النهاية إلا قوله إلى وإن إلى وإنما وجب
وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أي ما خوذ منه لغة اه ع (قوله لمنه) أي الحد الشرعي (قوله من
الفاحشة) أي من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) فهو مخرج النص وهو ظاهر باذن
المقذوف سم اه ع (قوله هنا) أي شرعا اه ع (قوله لا الشهادة) عبارة المعنى ليخرج الشهادة بالزنا
فلا حد فيها إلا لان يشهد به دون أربعة كما سياتي اه وعبارة الرشيدي انظر هل يرد على التعريف مالم
شهد أقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكبائر) أي بعد ما رماه نهاية أي من القتل
والردة والزنا (قوله وإن أوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحرمة المشككة
من الصغائر لان الاذى في قذفه دونه في الكبير الحر المستتر اه كرى (قوله لقدرة هذا الخ) لك ان
تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفعه أو بالنسبة للخروج من العصية يفرض
تحققها قالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة في لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب
الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن أريد أتم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدي بانه وقوله
بان يحدد كلة الاسلام أي وبها يتنق وصف الكفر الذي رمى به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة
من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومرت تفاصيل القذف الخ) أي فاستغنى بها عن إعادتها
هنا (قوله فلا يحد حرن) أي مؤم من اه ع (قوله وإن أتم الخ) أي القاذف لذاته (قوله كامر) أي في
باب الزاني شرح الاسكران (قوله فلا يحد مكره) ولولم يعلم اكراهه و ادعاه هل يقبل او لا او
يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع (قوله به) أي بقوله مع عدم التعيير
(قوله لوجود الجناية منه الخ) يعني ان المأخذ هنا التعيير ولم يوجد هناك الجناية وقد وجدت اه كرى
(قوله ويجب التلفظ به) أي يجب لدفع الحد التلفظ بما اكراهه فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح في الروضة وجوبه) كتب عليه مرو قوله وعليه لضمان ان كتب عليه لضمان مـ

(كتاب حد القذف)

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقذوف

الاسلام ومرت تفاصيل القذف في اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقذوف و فرغته القاذف فلا يحد حرن وقاذف آذن
له وإن أتم ولا اصل وان علا كاي (والتكليف) فلا يحد حرن ويجوز لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحدون ان كان غير مكلف تغليظا عليه
كامر (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لرفع القلم عنه اضا مع عدم التعيير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجناية منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداعية الاكرام وكذا مكره وفارق مكر القاتل بانه آتية لا يمكنه اخذ فيه فيقتل به بدون لسانه فيه ذف به وكذا لا يجد جاهل بتحره بقرب اسلامه او بعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (المين) الصبي او المجنون زجر الوالد ناديا به ومن ثم سقط بالبلوغ الاقامة (ولا يجد اصل) اب أو أم وان علا (بذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولو لكانه يزول الايداء ويقرق بينه وبين عدم حبسه بدنيته

بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاتهم فلم يلق بحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه حيث عزز انما هو لحق الله دون الولد وعليه فلا اشتكال ولم يقل هنا ولا له قوله في القود للبارد ما لو كان لزوجة ولده ولدا اخر من غيره فان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوي فيه جميعه بخلاف القود ولو قال لولده أو ولد غيره ياولد الزنا كان قاذفا لا مه فيجد لها بشرطه واذا وجب حد القذف (فالخر) حالة القذف (حده ثمانون) جلدة للآلية فدخل فيه ما لو قذف ذمي ثم حارب واروق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والريق) حالة القذف ايضا ولو بمعضا ومكانا وأم ولد حده (أربعون) جلدة اجماعا وبه خصت الاية على ان منع الشهادة فيها للقذف مصرح بانها في الاحرار وتغليبا لحق الله تعالى والا فاجب للآدمي لا يخالف فيه الفن الحروان غلب حق الادمي في توقف استيفائه على طلبه انتفاقا وسقوطه بعفو ولو على مال لكن لا يثبت المال وكذا ثبتت زنا المقنوف

الحداه كرى (قوله به) أي بالقذف اه ع (قوله لداعية الاكرام) أي لالتشاف ونحوه اه رشدي وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كنهه التثني وتقدم في باب الردة ان المكروه لا تلتزمه التورية (قوله) وكذا مكرهه) أي لاحد عليه ايضا اه نهاية أي ويعزر عرش وسيد عمر (قوله وفارق) أي مكره القاذف بكسر الواو اه كرى قال السيد عمر وقد يفرق أيضا بان النفس لخطرها غلظ فيها بضعة من مله دخل في ازهاقها مباشرة اوسببا او شرطا بخلاف العرض فانصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن للعذر كالا كراهه (قوله بانه) أي القاتل بالا كراهة آتية المكروه بكسر الراء (قوله) او المجنون) أي الذي له نوع تمييز معنى وعش أي كادل عليا صنيع المصنف رشدي (قوله) ورثة الولد) أي فقط اه سيد عمر وعبرة عرش أي من زوجة واخ من أم مثلاه (قوله لا لايداء) أي السيد بالقذف فلذا يبرز بقية حقوقه كإتيان في فصل التزير اه عرش (قوله بينه) أي بين تزيير الاصل للقذف فرعه وبين عدم حبسه أي الاصل بدنيته أي الفرع (قوله قد تدوم) أي بخلاف التزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه معنى (قوله مع عدم الاتهم) أي من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من احداهما لعقوبة قد تدوم والثاني عدم الاتهم من الاصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التزير فيه ما اه رشدي وعبرة السيد عمر أي بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا ان عرض الاتهم فيه بسبب مظهره مع القدرة الذي هو مظنة الحبس اه (قوله) وقاله في القود) عبارته هناك ولاقصاص يقتل ولدو ان سفل ولاقصاص ثبتت له أي الفرع على اصله كان قتل قته او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله) للبارد ما لو كان الخ) قد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولا له من حيث انه لو ذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم اه عرش (قوله) ما لو كان لزوجة ولده الخ) أي والمقنوف الزوجة اه رشدي أي والقاذف ابو الزوج خلافا لما يأتي عن عرش (قوله) ولد اخر) انظر ما فائدة قوله اخر (قوله) فان له الاستيفاء الخ) أي فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلا ينهم من غيره الحد وان لم يكن لان الزوج الحد اه عرش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجة ولده ولم يقل لزوجة ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج لان برده تصور آخر غير ما في الشارح (قوله) ولو قال الخ) أي ولو هازلا اه عرش (قوله بشرطه) أي شروطه المذكورة في قوله لشرط حد القاذف الخ اه عرش (قوله فدخل الخ) تفرع على قوله حالة القذف وقوله فيه الخ (قوله وبه) أي بالاجماع (قوله) خصت الاية) أي اية قاضدوهم ثمانين جلدة (قوله فيها) أي في الاية (قوله) مصرح بانها الخ) أي لان العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه معنى (قوله وتغليبا) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المفتضى لكون التغليب دليلا مستقلا نظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشدي (قوله) في توقف استيفائه) أي حد القذف على طلبه أي الادمي قوله وسقوطه على قوله وقد يخدمته في المعنى (قوله) لكن لا يثبت المال) أي على القاذف اه عرش (قوله) وكذا ثبتت الخ) عطف على بعفو (قوله) او بلعان) أي في حق الزوجة اه معنى (قوله) ولا يعاقب في الآخرة الخ) فائدة اختار المصنف والغزالي الغيبة بالقلب يكتبها الملكان الحافظان كالمثل فظها ويركان ذلك بالشمو لعل هذا فيها اذ صمم على ذلك والافاضل خطر على القلب مغفور اه معنى (قوله) لم يعاقب) أي في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه عرش وقال السيد عمر والذي يتجه انه يائمه وان كان صادقا بناء على ما مشى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

(قوله) للبارد قد يمنع الورود حينئذ لان المعنى ولا له من حيث انه لو ذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم (قوله) للبارد الخ) قد يخدم من هذا البراءة على قوله السابق ومن ورثة الولد لان يمنع صدق انور شهادا لا يستغفر

بيته أو اقرار أو يمين مردودة او بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الله والحفظه لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايداء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المقنوف) ليحد قاذفه (الاحصان) للآلية (وسبق في العان) كاللسانية

بيان شروطه وشروط المقدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المقدوف (٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان

تقليط عليه لصيانته بالمقدوف
ولان البحث عنه يؤدى الى
اظهار الفاحشة المأمور
بسترها بخلاف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم ببراءتهم لا لتفناء
المعتين فيه كذا نقله الرافعي
عن الاصحاب (ولو شهد) عند
قاصر رجال احرار مسلمون
(دون اربعة بالزنا حدا)وا
حد القذف (في الاظهر) لما
في البخارى ان عمر رضى
الله عنه حد الثلاثة الذين
شهدوا برنا المغيرة بن شعبة
رضى الله عنه ولم يخالفه احد
ولثلاث تخذن صرة الشهادة
ذريعة للوقعة في اعراض
الناس ولهم تحليفه انه يزن
فان نكل لم يحدوا ان حلفوا
وكذا لو كان الزوج رابعهم
لتمت في شهادته برناها اما
لوشهدوا للاعتقاد فسد
قطعا ولا يحد شاهد جرح
بزنا وان انفرد لان ذلك
فرض كفاية عليه ويندب
لشهود الزنا فاعلم ما يظنونه
مصلحة من ستر او شهادة
ويظهر ان العبرة بالمصلحة
بحال المشهود عليه دون
حال الشاهد وبمحتمل اعتبار
حاله ايضا (وكذا لو شهد
اربع نوسة و) اربع
(عبد و) اربع (كفرة)
اهل ذمة او اكثر في الكل
فيحدون (على المذهب)
لانهم ليسوا من اهل الشهادة
فتمحضت شهادتهم للقذف
ومحله ان كانوا باصفة اليهود

كالاسانية بل ما هنا ولى لانها لاسانية وان لم يسمعها احد فليأمل اه (قوله) بيان شروطه وشروط المقدوف
اي شروط المقدوف صريحاً وشروط الاحسان ضمناً فان عبارة هناك والمحسن مكلف حر مسلم عفيف عن
وطم وعبد هو وكان الشارح اشارة بذلك الى دفع الاعتراض على المتن بان الذى سبق انما هو شروط المحسن
لا الاحسان لكن في جعله الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحسان تساهل اه رشيدى (قوله) نعم
لا يجب (الخ) ظاهره احوال لكن قوله ولو لان البحث الخ قد يقتضى خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان
تقول هذا ظاهر فيمن يغلب على الفان احصائه براءة في ظاهر حاله امامه يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة
قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا نشأ قوله رحمة الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله)
بل يقيم الحد على القاذف) اى حتى لو تبين عدم احسان المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان
كان سبباً في الحد بظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضى فليراجع لان
الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله) الى اظهار الفاحشة) اى في المقدوف اه عرش (قوله) لا لتفناء
المعتين (الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله) وكذا نقله الرافعي (الخ) معتمد اه عرش (قوله) عند قاض
الى التنبيه على المعنى الاول قوله ويظهر الى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة (الخ) ظاهره انه
فاعل لشهود هو على مذهب الاخفش والكوخين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيويه
والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدم معلوم من المقام ودون صفة لا تقديره رجال دون اربعة وهذا
المقدر ذكره مروجاً على ما يجرى على المنهج (قوله) ذريعة) اى وسيلة اه عرش (قوله) فان نكل لم يحدوا
اى وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اى وان نكلوا حدوا اه زياى (قوله) وكذا لو كان الزوج رابعهم
اى فيحدوهم ومعنى وسوم عرش (قوله) لتمت (الخ) اى في دفع عارها عنه مثلاً اه رشيدى (قوله) اما لو
شهدوا (الخ) يعنى طائفة الشهود وان كثروا والاخوص المذكور يزن في المتن اه رشيدى (قوله) ففقد
قطعا) اى وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله) ولا يحد شاهد جرح بزنا) وذلك بان شهد في قضية فادعى
المشهود عليه انزاعاً واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن
نفسه لا التعبير اه عرش (قوله) لان ذلك) اى جرح الشهادة بزناه (قوله) وبمحتمل (الخ) عبارة النهاية
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله) اعتبار حاله) اى الشاهد (قوله) واربع عبيد اربع كفرة)
عبارة النهاية اربعة بالنساء فيها (قوله) اهل ذمة) اى لا حد على اهل الحرب وان قذفوا العدم الالتزام اه سم
(قوله) او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اى لا غاية ذلك افادة العلم للقاضى بزنا المشهود
عليه والقاضى لا يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما ياتي فلم يقد شهادتهم الا بالتبعية (قوله) ومحل (الخ) اى محل الخلاف
اه معنى (قوله) ان كانوا باصفة الشهود (الخ) اى هم بائنا اوكفار او عبيدا اه معنى (قوله) ولا (الخ) اى بان علم
حالم لم يصح للقاضى اليهم اه معنى (قوله) فيكونون ذمة قطعاً) اى لان قولهم ليس في معرض شهادة (قوله) (فروع)
لو شهدوا اربعة بالزنا وردت شهادتهم بفسق ولو مقطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا وفاقوا مرقا في نقص
العددين بان نقص العودتين ونقصهم انما يعرف بالظن والاجتهاد والحد يدبر بالاشبهة ولو شهدوا بالزنا خمسة
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لقيام النصاب واثنان منهم حد لانها بالحاق به العار دون الباقي تمام النصاب
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولورجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقي لما ذكر اه معنى
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله ولورجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار

ارشافاً فليأمل (قوله) دون اربعة) قال في الروض ولو وردت شهادتهم بفسق مقطوع به اى فلا يحدون اه
وكردها بالفسق ردها بالعداوة كفى شرحه (قوله) وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحدوهم ومعنى (قوله) وبمحتمل
اعتبار حاله (ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضائفة نظر (قوله) اهل ذمة) اى لا حد على اهل الحرب وان قذفوا
لعدم الالتزام (قوله) لانهم ليسوا من اهل الشهادة (الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا واعادها مع
اربع لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا واثنان حدوا دون الباقي وكذا لو

ظاهراً ولا لم يصح اليهم فيكونون ذمة قطعاً

ولا تقبل إعادتهما من الاولين إذا تم البقاء التهمة كفاستقر ردفان بخلاف نحو الكفر وقول العبد اظهور فتنهم فلاتهمة (ولو شهدوا حد واحد على اقراره) بالزنا (فلا حد) كالمو قال له اقررت بالزنا فاعادها بحد فقهه تمييزه بل أولى (تنبية) كقديسك ما تقرر المعلوم منه ان حدود الاربعة للقتل اللازم منه الفسق بانه كيف (١٢٣) يجوز فضلا عن ان تطلب من احد الاربعة الشهادة بالزنا مع احتمال ان البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هنا لتسببه بل الاصل عدم شهادتهم وان وثق كل من الاربعة بالبقية بانه يشهد بعده وما يزيد الاشكال انه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه فيحتج بتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير ان لم يشهدوا شكل من ذلك انه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثنان فان شهدا به ترتب عليهما الحد والفسق وان لم يشهدا صار مقربين للزوج على وطنهما نالكن يحتل في هذه انهما يشهدان وجوب الاشياء عليهما لان قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بانه مران للشاهد ان يحلف المشهود عليه انه ما زنى فاذا كان الشاهد محتقارا فانه يوفى من من الحد لانه اذا طلب منه البين بانه ما زنى يتمتع منها نظرا للبالغ على الناس من امتناعهم من البين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أعمدو أم أخطؤا ألهم فطوائف ترك التثبت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا باربعة بالزنا فاحدوا واعادوا مع اربع لم تقبل شهادتهم كالفاسق ترد شهادته ثم يوب ويعيدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحدوا فاعادوا اشهادهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الاولين) اى فيما لو كانوا دون اربعة عرش وكردى (قوله إذا تواتر) اى بعد الدال والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) اى فتقبل منهم إذا عادوا بعد حكمهم اه عرش (قول المتن ولو شهدوا حد الخ) قسم قوله ولو شهدوا باربعة بالزنا اه عرش (قوله بل أولى) اى ما فى المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف في شرح حدوا فانه يعلم منه ان حدود الاربعة لاجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بانه الخ) متعاقب يستشكل (قوله من احد الاربعة) متعلق يجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلمها على التنازع (قوله عليه) اى على اداء احد الشهادة (قوله لها) اى الفسق والحد (قوله عنه) اى عن الاحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لالتفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة انهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) اى البقية (قوله بانه يشهد) اى كل من البقية وهو بدل من البقية باعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) اى الاربعة (قوله الحد الخ) اى حد نفسه (قوله بامتناع غيره) اى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقائذ المشهود عليه مطلقا (قوله ان لم يشهد) اى كل من الاربعة (قوله في هذه) اى مسئلة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) اى من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) اى اظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخ خبران (قوله توهم القذف الخ) اى قصد القذف (قوله عن ذلك) اى الاستشكل الاول (قوله بانه) اى انفا (قوله فهو) اى الشاهد وكذا الضمير فى لانه الخ (قوله منه) اى من المشهود عليه (قوله يتمتع منها الخ) قيد قال الحكم لو فرض انه يقطع باقداه على البين اه سيد عمر (قوله نظر للغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) اى جوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تنزله) اى الشهادة (قوله لانه الخ) مرافقه (قوله حينئذ) اى حين النظر المذكور او حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) اى قوله كذا قال فى النهاية والمعنى (قوله لان شرط النقص) اى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) اى اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البيهقى ولم يقل والجنس كما قال اولان الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدينين الخ) اى بدن القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعى على ظالمه ولو سمع الامام رجلا يقول زنى فقل ان لومة ان يقوم عليه الحد لان المستحق يجوز ولا يطالبه بتعيينه لان الحد يدبر بالالبينة وان سمعه يقول زنى فقل ان لومة ان يعلم المقذوف فى اصح الوجوه لان له حق لم يعلم به فعلى الامام اعلامه كالمو ثبت عند مال الشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عددا لا مثل ما ياتي به الساب بقوله لا كذب فيه الخ اه حلى (قوله لا كذب فيه الخ) اى وان كان ما تاتي به الاول كذبا او قذفا اه حلى وفى عرش ما يوافقه (قوله بالاحتم) قال امر والا حق من يفعل الشيء فى غير موضعه مع علمه ببقه اه بيجرى (قوله لخير اى داود) هذا دليل النقص فى السب وقوله لان احدا الخ هذا دليل التمثيل يا ظالم يا احمق فكان المناسب ان يذكر كلا

رجعوا حد من اربعة حد وحده اى سواء رجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك ان تقول لالتفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تنزله لانه حينئذ من لوق ضرره به فتأمل ذلك فانه مهم (ولو تقاذفا فليس تقاضا) منها فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط النقص اتحاد الجنس والصفوه وهو متميز هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدين غالبا نعم لمن سب اى يرد على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم يا احمق لخير اى داود ان زنى لماسبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك لا يحل له أن يتجاوز
لنحو أبيه أو بآبصاره ليستوفى
يبيح على الأول اثم الابتداء
والاثنى لم يحل لخلق الله تعالى كذا
قاله غير واحد وظاهره
أن لم يجعل والاثم هو
السابق انه يبيح عليه اثم
والذي يتجه انه لا يبيح
عليه الا الثاني فقط كقوله
فيمين قتل فقتل قودا وإذا
وقع الاستيفاء بالسب
المائل فأى ابتداء يبقى على
الأول للثاني حتى يكون
عليه اثم وانما الذي عليه
الاثم المتعلق بحق الله تعالى
فاذا مات ولم يتب عوب
عليه ان لم ينف عنه (ولو
استقل المقتوف) بالاستيفاء
للحد ولو باذن الامام أو
القاذف (لم يقع الموقع)
فان مات به قتل المقتوف
مالم يكن باذن القاذف كما
هو ظاهر وان لم يمت لم
يجد حتى يبرأ من الم الأول
وانما لم يقع لاختلاف
إيلاف الجدل مع عدم
أمن الحيف ومن ثم اعتد
بقتله الزاني المحصن لا بجده
نعم لسيد قذفه ان يحده
وكذا لمن قذف وتعدز
عليه الرفع للسلطان ان
يستوفيه اذا أمكنه من غير
مجازرة للشروع وانه اعلم
(كتاب قطع السرقة)

منها عقب مدعاة كلفه المعنى (قوله لها) أى لما تشبهه أم عرش (قوله سبها) وسنن ابن ماجه
فانتمرى فاقبلت عليها حتى ييسر ريقها فيفعلها (قوله له النبي ﷺ) أى معنى (قوله عن ذلك) أى عن الظلم
والحق (قوله ولا يحل له) أى للسبوب (قوله وبآبصاره) أى لنفسه بسببه صاحبه أم عرش (قوله ليستوفى
أى ظلامته يرى الأول معنى وشرح المنهج (قوله ويبقى على الأول اثم الابتداء) أى لما يفيد من الابتداء وإن
كان حقا أم عرش (قوله والاثم الخ) أى المذكور أم عرش قال للحد الذكرى بجريسي (قوله لم يجعل
والاثنى) أى لظهور بائنه في قوله والاثم لخلق الله تعالى هو السابق أى عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثنان) أى احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لخلق الله تعالى (قوله
إلا الثاني) أى الاثم لخلق الله تعالى (قوله فاذا مات) أى الأول (قوله لم ينف عنه) أى لم ينف عنه الواجب
تعالى عنه بفضل أم كرى (قوله لاجد) إلى الكتاب في النهاية إلى قوله وانما إلى ثم (قوله كاد وظاهره)
أى فيض من أى عليه ولو اختلف الوارث والمقتوف فيبني تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن أم
عش وقوله فيض من دل صوابه لا يضمر (قوله وإن لم يمت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتوف سم أقول
يلزمه التعزير فقط أم عرش (قوله اعتد بقتله) أى قتل واحد من الرعايا أم كرى (قوله نعم) إلى الكتاب
في المعنى (قوله وكذا المان ذف الخ) قضية التعزير به ان مسجق التعزير ليس له استيفاء وإن حجز عن رفعه
للما كرويه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر محض وروايع يستوفى فيه المستحق ولو
كان عارفا بذلك فلوجز له فعله فربما تجاوز في استيفاءه ما كان بفعله القاضى لورفعه فاحفظه أم عرش
قوله وتعدز الرفع الخ) دل من تعدز الرفع فقدان بنية الظاهر نعم والله اعلم أم سيد عرو وسياق عن الاسنى
ما يصرح به (قوله للسلطان) أى اؤنه يقوم مقامه من يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف
وان لم يكن له ولاية القضاء أم عرش (قوله ان يستوفى فيه الخ) أى كالدن الذي له ان يتوصل الى اخذه إذا
منع منه ماصرح به الماوردى وقضية هذا التشبيه ان ذلك بالبداهة الم يكن له بنية بقتله والقاذف يجمد
ويحلف أم اسنى (قوله من غير مجازة للشروع) ولو بالبداهة كقوله الاذرى أم نهاية

(كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله ان القطع الى هو المقصود (قوله لو حذفه) الى قوله له في المعنى
(قوله اعم واخصر) الأول ليتصل الالة تعلقها ثلث العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله
فكان الى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار
كون الزانى بكرا او محصنا ويؤنه كونه حرا او رقيا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف
الزناة وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه أم عرش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان أم سم
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الاحكام المترتبة عليها غير القطع
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاج والجحد فانها كلها مشتركة في الجريمة وضمان المال ان تلف
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود
بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وإن لم يمت) سكت هنا عما يلزم المقتوف باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام
(قوله من غير مجازة للشروع) ولو بالبداهة كقوله الاذرى مرش

(كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بأن القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود في ابواب بيان الاحكام ولا نسل أن بيان أحكام
القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم
اختلاف القطع بمنع ادعاء هذا الاختلاف لا يقتضى اختصاص القطع بالمقصود بالذات (قوله فكان
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة أم ويرد بأن القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعده بطريق التبع له فذكر لذلك والحد ثم متعدد بتعدد فاعله ومختلف في بعض اجزائه وهو التفرغ لحذف للتأنيث
بعضها فمما صيغ ان لكل ملحوظ فان قلت قال الزركشي عن غير التنيه بعد السرقه وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح
هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتع الحد او على ان من سرق خامسة او اولا ربعه او لا ولا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله
والوجه خلافة لان الحد مقدر شرعا والعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي المميز

والقاضي على ان تعزير
المجنون الذي له نوع تميز
حده فيه تجوز ظاهر كما
هو واضح (السرقة) هي
بفتح فكسر او بفتح او
كسر فسكون لغة اخذ الشيء
خفية وشرعا اخذ مال
خفية من حرز مثله بشرطه
الاتية الاصل فيها الكتاب
والسنة والاجماع ولما شكك
المحدث المعري بقوله

يد بخمس مئين عسجد
وديت ما بالها قطعت
في ربع دينار
اجابه القاضي عبد الوهاب
المالكي بجواب بدعي
مختصر وهو قوله
وقاية النفس اغلاها
وارخصها
وقاية المال قافهم حكمة
الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت
الجنايات على الاطراف
المؤدية لانه لا يهاق النفوس
لسهولة الغرم في مقابلتها
ولولم يقطع الا في الكثير
لكثرت الجنايات على
الاموال واجاب ابن
الجزري بانها لما كانت امينة
كانت ثمينة فلما خانت هانت
واركان السرقة الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبه لواله او ترتب الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن
مقصودا بالذات بل الاحكام كلما شركتها عرش (قوله) وماعده بطريق التبع) اي ان الكلام هنا اصاله
في الحدود ومن ثم عبر بعضهم ببداية الرد بكتاب الحدود وجعله اياها بما ياب بالسرقة فاندفع قول ابن
قاسم لان سلم ان بيان احكام القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع انتهى وعما
يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقة تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الوطن
المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشدي (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود
بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اي في الزنا (قوله خذف) اي لفظ حد (قوله للتأنيث
التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموهوم عدم ارادته ان اساء الموهوم
ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايام اه سم (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اه رشدي (قوله
فهما الخ) اي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنيه (قوله قلت انما يصح
هذا بناء على الضعيف الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارة التنيه معنى العقوبة فلا يرشدني عموما ورد في هذا
الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اي مرة
خامسة (قوله او اولا ربع الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبران (قوله
والقاضي عطف على الام) (قوله حوله) خبران وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى
قوله ولما شكك في النهاية والى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ
الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا سواء كان من حرز مثله او لا اه يجزى (قوله اخذ مالا خفية)
زاد المعنى ظاهرا و كانه احتريزه عن بعض صور الظلم سيد عمر (قوله فيها) اي في القطع بها نهية ومعنى
(قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة اه معنى (قوله واركان السرقة)
الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع
في عبارتهم (قوله اذ المراد التنيه) حاصله ان المراد بالسرقة الا الى الشريعة بالثانية للغة في فلا تهاون
اه يجزى (قوله اخذ خفية من حرز) اي الى اخره اه سم (قول المتربع دينار) وربع الدينار يبلغ
الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عرش (قوله كافي الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح
المنهج الخبر مسلم لا تقطع بدسارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى
وقال ابن بنت الشافعي بسرقة القليل ولا يشترط النصاب وعموم الاقوال للصحيح لمن اتفقوا على وجوب
عن الاية بانها مخصوصة بالحديث وعمافي الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة
الحد يدو الحبل الذي يساوي دراهم كجبل السفينة رواه البخاري عنه والثاني حمله على حسن البيض والحبال
والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدرجما من هذا الى ما قطع فيه بدهاه (قوله اما ما يدل الخ) خبر قوله

(قوله خذف للتأنيث التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموهوم
عدم ارادته ان اساء الموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف
ان الجسم من تمتع الحد او على ان الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارته التنيه معنى العقوبة فلا يرد
شيء مما ورد في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها (قوله)

للقطع سرقة كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح لادمار السرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر
وسارق ومسروق وطول الكلام فيه بداهة قال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كون ربع دينار) اي مقال ذهب مضروب كافي الخبر
المتفق عليه وشذ من قطع باقل منه وخبر لعنه السارق يسرق البيضة او الحبل فتقطع بده اما ما يدل بالبيضة فيه بيضة الحديد والحبل
ما يساوي ربعا او الجنس وان من شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع بده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غير هابساوى (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدينار فيقوم بالدرهم ثم يحى بالدينار فيقال لم يكن بمحل السرة (١٢٥) دنائير انتقل لا قرب محل الهافيه ذلك كاهو

قياس نظائر ولو اختلفت قيمة نقدن خالصين اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظير لدره الحد بالشبه لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بينه بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مثلثنا وبينه وبين مامر فيما لو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازن الظاهر جريانها هنا ايضا بان الوزن امر حسي والتقويم امر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثمم اغلب اعتبر ولا فوجها فريد وان قال الزركشى انه الاحسن بان الغلبة داخل لها هنا مع النظر الى مامر من صدق الاسم وبانه مع الاستوام لم يرجع شيئا فاعتين ما أطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمة كذا قطعنا وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاعدى القتل

وخبر عن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به سم اءه عش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اءه معنى عبارة الزبادى وتعتبر مساواة للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اءه (قوله فان لم يكن بمحل السرة الخ) يعنى بان كانوا الاتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر امر شيدى (قوله البها) الاولى التذكير كافى للمعنى (قوله فيه ذلك) اى في ذلك الاقرب للدينار (قوله ولو اختلفت قيمة نقدن الخ) عبارة المعنى ويراعى في القيمة المكان والزمان لا اختلافهما ولو كان في البلد نقدان خالصان من الذهب وتفاوتا قيمة اعتبرت القيمة بالاغلب منهما في زمان السرة فان استوى باستعمالا فيها لم يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثاني بالاعلى في المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اءه (قوله قيمة نقدن اى من النقد الدالى يقتضى الحال التقويم بها اءه عش) (قوله اعتبر ادناهما الخ) لكن الالوجه تقويمه بالاعلى دره القطع وعليه فلا قطع نهاية اءه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اءه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدربها الحد ولو ذكر الضمير لكان اولى (قوله بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل بالامسية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصروا ووضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا الدال على كل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بينه الخ) اى الاتى فى آخر السواده (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى التقدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اءه عش (قوله اعتبر) اى اغلب التقدين في القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة داخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اءه سم (قوله وبانه لم يرجع الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الرد به (قوله مع الاستوام) اى استواء التقدين استعالا (قوله فاعتين الخ) هذا التفريع لالوجه له اءه سم (قوله ما أطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى التقدين الشامل لكل من صورتى الغلبة والاستوام (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق فى المعنى الاقوله بان يقول قيمته كذا قطعنا الى المتن فى النهاية الاقوله بان يقول قيمته كذا قطعنا وقوله وهل الى وان لا يتعارضا (قوله ولا بد من قطع المقوم) اى مع الشهادة لا تقبل الابه معنى واسى (قوله بان يقول قيمته كذا قطعنا الخ) فى شرح الروض ما يشير بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اءه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق انما حصل بقوله فان مستند شهادتها لمعانة الخ اءه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى اذاه قوله وان كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاعدى القتل) اى حيث اكنى منها بقولها قتله ولم يكتف هنا بقولها سارق ما قيمته كذا بل لابد من قولها قيمته كذا قطعنا وقينا مثلا اءه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اءه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به (قوله اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي) لكن الالوجه تقويمه بالاعلى دره القطع م رش (قوله بان الغلبة داخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فاعتين ما أطلقه الدارمي) هذا التفريع لالوجه له

فان مستند شهادتها لمعانة لم يمتحج للقطع منهما وان استوى البان بان أن الشهادة فى كل إلتامتيد الظن لا القطع فاندفع ما لليقنى هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية لالحذ الواجب الاحتياط له او يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثانى اقرب لتصريح الشيخين نقلا عن الامام بان التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع اى فاذا قال قيمته كذا

احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكتفى فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بيننا وإلا أخذ بالافل وذلك لانه **عليه السلام** قطع في حين قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذلك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهب (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

مؤث فلا يصح كونه نعتا
 ربيع (لا يساوي ربعا
 مضروبا فلا قطع به في
 الاصح) لان الدينار المذكور
 في الخراسم للضروب او
 خاتما ذهبا تبلغ قيمته الربع
 لاوزنه فكذلك كافي
 الروضة وزعم الاستوى
 انه غلط فاحتش هو الغلط
 كما قاله البلقيني لان الوزن
 لا بد منه وهل يعتبر معنى
 غير المضروب كالفراسة
 والتبرو الخلى ان تبلغ قيمته
 ربع دينار مضروب الاصح
 نعم خلافا لما يوهى به كلام غير
 واحد كالسبيكة وتقويم
 الذهب السبيكة بالذهب
 المضروب الذى صرح به
 المتن لا يتحور فيه خلافا لما
 زعمه فوجب تقويمها بالدرهم
 ثم هي بالمضروب (ولو
 سرق دينارين ظنها فلوسا)
 مثلا (لا تساوى ربعا قطع)
 لوجود سرقة الربع مع
 قصد أصل السرقة ولا عبرة
 بالظن ومن ثم لو سرق فلوسا
 لا تساوى ربعا لم يقطع وان
 ظنها دينارين وكذا ما ظنه له
 لانه لم يقصد أصل السرقة
 (وكذا ثوب رث) بالثلثة
 (في جيبه تمام ربع جهل في
 الاصح) لما مر وكونه هنا
 جهل جنس المسروق لا يؤثر
 لما نقرر انه قصد أصل السرقة
 فلم يفتقر الحال بين الجهل
 بالجنس هنا وبالصفة (ولو

التامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضية أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو
 خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادى وقوله وإن كان مستند شهادته الظن اه سم اقول عبارة
 الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم بذهب اى دينار يقوم بقطع من المقيمين لا تقويم
 اجتهاد منهم للحدادى لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحته في تلك القضية (قوله) وان لا يتعارض
 بيننا وإلا أخذ بالافل عطف على قوله قطع المقوم الخ (قوله) ولا الخ) اى وإن تعارضنا أخذ بالافل
 فلا قطع وإن كانت بيننا أكثر كثر عددا لان الحديث بدأ بالشبهة اه ع (قوله) أخذ بالافل (قوله) اى بأقل
 من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه كردى (قوله) وذلك) راجع الى قول
 المتن اوقيمته (قوله) في حين (اى) ترس او درقة اه ع (قوله) فاندفع (قوله) الى قوله خلافا لما يوهى به في
 النهاية لا اقل وزعم الى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة
 وربعها حالا مقدمة اى حالا كونها مقدرة بالربع سم اه ع (قوله) واجب المعنى بان سبيكة صفة ربعا على
 تأويله بمسبوكا اه (قوله) فلا يصح كونه نعتا) اى وضح كونه نعتا لذهبا لان الذهب ربما يؤتى كافي
 المختار اه ع (قوله) لان الدينار (الافلو) ويوجب المعنى لا اقل ولأن لم يكن الى المتن (قوله) او خاتما
 عطف على ربعا فى المتن (قوله) تبلغ قيمته (اى) بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه
 امران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كافي الروضة
 وهو المعتمد اه معنى (قوله) هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة (قوله) راجع الى قوله الاصح
 نعم عبارة المعنى بعد كلام نصه وبذلك علم كما قال شيخنا انه لا بد من المستلثين من اعتبار الوزن والقيمة
 اه (قوله) لمن زعمه (وهو الدارمى اه معنى (قوله) ثم هي) اى الدرهم بالمضروب اى تقوم بالدينار
 المضروب اه معنى (قوله) مثلا) الى قوله ويوجب في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله)
 مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بثلثا ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك
 وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع (قوله) ولا عبرة بالظن) اى اليين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد
 أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع (قول المتن ثوب رث) اى قيمته دون ربع اه معنى (قوله) بالثلثة
 اى فيهما اه معنى (قوله) لالمار) اى انفا (قوله) وكونه الخ) رد دليل المقابل (قوله) وبالصفة) اى فى مسئلة
 الفلوس (قول المتن مرتين) اى مثلا كل منهما دون نصاب اه معنى (قوله) بان تمه الخ) اى بان
 اخرج مرة بعض النصاب وسرة ثانية باقيه (قول المتن واعادة الخرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق
 هتك للخرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتلى الى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار
 فيحتمل الا اكتشاف بعلم المالك اذ لا هتك للخرز حتى يصلحه اه ع (قوله) او نأته) اى بان يعلم به ويستغيب
 فى اصلحه اه ع (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منتهى بعد مثل ما ذكر نقلا عن مر ماضه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد قضية أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق
 والتقويم امر اجتهادى وقوله وإن كان مستند شهادته الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سبيكة) قد يقال
 يرد الاعتراض حينئذ بانه كيف يصح كونه نعتا لذهبا فان سرقة عن النسيئة كان يجوز كونه نعتا لالمار بما مع ذلك
 الصرف (قوله) ايضا فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة وربعها حالا مقدمة اى
 حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كافي الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امران الوزن
 وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتقويم يعتبر بالمضروب فلو
 سرق شيء يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والخلى ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به لا بخلافه
 لما قررناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى مر ش (قوله) لا تساوى) صفة فلوسا (قوله)

أخرج نصا يا من حرز مرتين) بأن تمه في المرة الثانية (فان تحلل)
 بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الخرز) بنحو اصلاح نقب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة
 ثم

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالخراج الثاني سرقة اخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حبيزة فلا قطع به كالاول (والا)

يتخلل علم المالك والاعادة
الحرز أو تتخلل أحدهما فقط
خلافا للبقيتي ومن تبعه
في هذه (قطع في الاصح)
اشتهر هناك الحرز ا لم يلقاه
الحرز بالنسبة اليه لهتمكة

له فأنبئ فعله على فعله ويوجه
ذكر هذه هنا بان فيها
بيان لان النصاب الذي
الكلام فيه تارة يكون
اخراجا على مرتين او
أكثر كأخراجه مرة
وتارة لا فان دفع اعتراض
الرافعي الوجيز في ذكرها
هنا مع اتباعه لفى المحرر
بانه لا تعلق لها بالنصاب

وسأني لهذه ما يشابهها مع
الفرق بينهما (ولو تقب وعاء
حطلة ونحوها) كجيب
أوكم او اسفل غرفة
(فانصب) أي مقوم به على
التدريج (قطع) به في الاصح
لانه هنك الحرز وفوت
المال فعد سارقا وزعم
ضعف السبب يطلعه الحاقه
بالمباشرة القود وغيره
كما راموا لو انصب دفعة
فيقطع قطعا (ولو اشتركا)

أي اثنان (في اخراج
نصابين) من حرز (قطعا)
لان كلامهما سرقة نصابا
توزعا للمسروق عليهما
بالسوية وبحت القمولى
ان محله ان اطلق كل حل
مساوى نصاب والا

ثم قال من اعادة غيرهما كعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلاقها مع ش (قوله وان لم يكن)
أي الحرز المعاد (قوله والا يتخلل علم المالك ولا اعادته) أي بان انتقام ما (قوله) ولا اعادته الخ بهاء
الضمير العائدة على المالك بخلاف عبارة المهاج ادعى تقتضي ان الحرز لو أعيد ولو من غير المالك كان سرقة
أخرى اه كرى (قوله) أو تتخلل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة وبصور
ما اذا أعاده المالك ظان انه جدار غيره وانه جداره ولم يعلم بانه سرقة منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه
شيئا بل يصور ايضا ما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فغلقه فعد اعادة الحرز باغلافة
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا أعيد الحرز بدون
العلم بالسرقة بانه صار حرز للسارق ولغيره فقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون
الثاني سرقة مستقلة بل يغني نصابا فقطع والا فلا وأجاب سم بانه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان
كعدم اعادته فبينما الثانية على الاولى اه يجزى (قوله) خلافا للبقيتي الخ) عبارة النهاية والمغني لكن اعتمد
البقيتي فيها اذا تخلل احدهما فقط عدم القطع ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم
القطع اه قال ع ش والرشيدي وله في الصورة الثانية هي ما لو تخلل علم المالك لم يعده اه (قوله) ليقام الحرز
بالنسبة اليه) أي الأخذ وهذا ليس لمعنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره
وايضا فكيف يقطع والفرض ان يخرج ثانيا دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج
ثانيا والمخرج أولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضا فليتامر سم أي بانه لما أعاده من غير علم
جعل فعله بالنسبة للسارق لغو ان تغلظا عليه اه ع ش (قوله) ذكر هذه) أي مسألة الاخراج مرتين (قوله)
بانه لا تعلق لها بالنصاب) أي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع ألقى اهم معنى
(قوله) وسأني) أي في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو تقب وعاد في ليلة اخرى الخ وقوله مع الفرق
أي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرقت في النهاية والمغني الا قوله وزعم أي اما لو انصب
(قوله) فان نصب منه نصاب) ولو اخذ ما لمالك بعد ان نصب به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى
وقد تعتذر فيه نظر فليراجع سم والا قرب سقوط القطع لماسياني ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخراجه
من الحرز وقبل الرفع للقاضي لم يقطع لان انتقامه عليه اه ع ش (قوله) على التدريج) تنقيح لجل الخلاف
كما يأتي (قول المتن) قطع في الاصح) ويلغز بذلك ويقال لباحصن قطع بسرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ
منه مالا اه معنى (قوله) وزعم ضعف الخ) رد دليل مقابل الاصح (قول المتن) ولو اشتركا الخ) خرج
باشتركا كما في الاخراج ما لو ميزا فيه فيقطع من مسروقة نصاب دون من مسروقة اقل اه معنى (قوله)
وبحت القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخلاف لظاهر كلامهم اه (قوله) والا) أي بان كان
احدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق حل ما فرقة نهاية ومعنى (قوله) وأشار الزركشي) الى المتن عبارة
المغني والظاهر القطع كما اطلقه المحقق لمشاركته في اخراج نصابين فلانظر الى ضعفه اه (قوله) وهو الا لائق)
أي التنظير (قوله) وبحت الاذرى الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله) ان محله) أي ما ذكره المصنف (قوله)

ليقام الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي ما يشرح المنهج من انصه قوله ابقاء للحرز
بالنسبة اليه هذا ليس لمعنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضا فكيف
يقطع والفرض ان يخرج ثانيا دون نصاب ففي كلامه مؤاخذة من وجهين بل من ثالث ايضا وذلك لان
اطلاعه يوم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال والمواخذات الثلاث وارادة على الشارح كما لا يخفى نعم
يمكن منع محالة الثالث لجر ازان يشبه حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة
ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو مجموع المخرج ثانيا والمخرج أولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
الاول ايضا فليتامر (قوله) فان نصب منه نصاب) لو اخذ ما لمالك بعد ان نصب به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشي الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا لائق باطلاقهم
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيما للمسروق كذلك وبحت الاذرى والزركشي ان محله

فما إذا بلغ نصابا إذا استقل كل وإلا فإن كان أحدهما غير مكلف فهو آله في قطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آله أنه أمره أو أذنه (ولو سرق) مسلم أو غيره (خمر) ولو عثره (خزير) أو كلبا) ولو لم يقتل (وجلد ميتة بلا دين فلا قطع) لأنه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كاسر بخلاف ما إذا دبح أو تحلل الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فإن بلغ أانا الخمر نصابا) ولم يقصد باخراجه أراقها أو قد دخل بقصد سرقته

فإن الخ (متعلق بضمير عمله (قوله إذا بلغ) أي أخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر أن (قوله فإن الخ) الأولى بأن الخ بالباء (قوله غير مكلف) بأن كان صيدا أو مجنونا لا يميز معنى ونهاية قال ع ش قوله لا يميز فيقتل كل من الصبي والمجنون أنه (قوله أنه) أي المكلف (قوله أمره أو أذنه) (ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الأمر أو الأذن وفي كونه حينئذ آله وقتة أمره سم ويؤيدها ما مر من المعنى والنهاية أنفا (قوله مسلم) إلى قوله وحكي في النهاية إلى قوله وكان الفرق في المعنى (قوله ولو عثره) أي بأن كانت لذى أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد أه ع ش (قوله كاسر) أي فأول الباب (قوله بخلاف جلد دبح) أي فإنه يقطع به لأن له قيمة وقت الآخر أجه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) أي ولو كان الدبغ والتخل بفعل السارق في الحرز ثم أخرجه أه سيد عمر (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في أنه يول (قوله أن استحقاق الأول) أي إنا ما الخمر (قوله صيره الخ) خبر أن وخبر النصب الأول (قوله بخلاف الثاني) أي إنا ما البول (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله أاما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك أه ع ش (قوله تيسر إفسادها) أي الخمر (قوله وإن دخل بقصد سرقته) ولو دخل بقصد سرقته أو إفسادها فلا يعد عدم القطع للشبه بسم أه ع ش (قوله أو دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد إفساده) أي الخمر فالأنا نسب الثاني (قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه أيضا طنبار فارسي معرب أه معنى (قوله وكل آله الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كاختر) علة لقول المصنف ولا قطع الخ أه ع ش (قوله ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرض أن مكسره يبلغ نصابا أه ع ش (قوله أي المسروق) إلى قوله ولو أخبرني داود في النهاية بقوله المعنى إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا لمسألة الوقف وقوله كبره إن لم يقبضه (قوله نخورهن) أي كاجارة أه معنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله ولو على قول الخ) غايته في قوله بماله فيه ملك الخ (قوله ما هو أقوى منه الخ) وهو في مثله الوصية تقصيره بعدم القول أهرشدي (قوله وذلك) أي ما فيه ملك الخ (قوله برمن خيار) أي ولو للبايع أه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بماله فيه ملك أيضا أه (قوله أو مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الوضوء ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين معنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه أنه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بأن المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا أن يقال لما كان ممنوعا من أخذه ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزا لا يمنع دخوله عليه أه (قوله وموقوف الخ) أي وموخر ومروهن أه معنى (قوله وموخر الخ) أي وإن أفهم منطوقه قطعه فيه نهاية معنى أي لأنه يصدق عليه أنه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه أه معنى (قوله فلا يفيد) أي ملكه بعده أي

(قطع) به (على الصحيح) لأنه أخذه من حرزه ولا شبهة كأنه يول وحكي جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق أن استحقاق الأول للسكروزة للسكر بشرطه السابق في العصب صيره غير ممتد بخلاف الثاني ويؤيده أن الخمر لو كانت مختومة أو أريق في الحرز قطع قطعاً مالم يقصد باخراجه تيسر إفسادها وإن دخل بقصد سرقته أو دخل بقصد إفساده وإن أخرجه بقصد سرقته فلا قطع (ولا قطع في) سرقه (طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل آله معصية كهليل وكتاب لا يحل الانتفاع به كاختر (وقيل إن بلغ مكسره) أو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو باخراجه تيسر إفساده (قطع قلت الثاني اصح والله أعلم) لسرقته نصاباً من حرزه ولا شبهة فيه ولو كانت لذى قطع قطعاً الشرط الثاني كونه أي المسروق الذي هو نصاب (ملكاً لغيره) أي السارق فلا قطع بماله فيه ملك وأن تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف أي مالم يعارضه

ما هو أقوى منه مالم يأت في مسألة الوصية وذلك كبيع برمن خيار سرقه بائم أو مشترى وموقوف وموخر أو سرقه قبل قبض سرقه الرفع موقوف عليه أو متب (فلملكه بارت أو غيره) كبره وإن لم يقبضه (قبل أخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم لأن القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثم أريت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب

باكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) الخرج للملك له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أني داود انه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداه صفوان قال أنا ايعوا به ثمته فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني بولنقصه ووجد كرهه مناعها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أن أشار بذلك إلى أن سبب النقص قد يكون علمكا كالزدراد أخذ الماس في غاصب بروح لم جعلها ماهرة (وكذا) لا قطع (لو ادعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

الجهول أو للحرز أو ملك من له في ماله شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لاجتهاله وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يعارضه تقديمه بالجهول فياخر الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا إلا أن يفرق بإمكان طرو ملكه كذلك ولوفى لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارمة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزدني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجران التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة النابتة بالينة قطع لانه مكذب للينة صريحا بخلاف دعوى الملك (ولو سرقا) شيئا بلغ نصابا (وادعاه احداهما) أو لصاحبه وأنه اذله (أو لموا كذبه الاخر لم يقطع المدعى) لاحتمال صدقة (وقطع

الرفع (قوله للملكه الخ) هذا لتعليل للسئلة الاولى وقوله ولنقصه لتعليل للسئلة الثانية رشیدی ومغنی (قوله والخبر اني داود الخ) تعليل لقول الشارع وبعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) أي صفوان (قوله) ووجد ذكر إلى قوله كذا قبل في المغني (قوله هذه) أي المسئلة الثانية (قوله هنا) أي في الشرط الثاني (قوله بالشرط الاول) أي كون المسروق ربع دينار أو قيمته (قوله أشار بذلك) إلى قوله ولا يقطع بسرقة في النهاية الا قوله خلافا لما نقله إلى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) إلى قوله على ما اقتضاه في المغني (قوله) لو ادعى السارق ملكه) أي أن لم يكن لا تقا به وكان ملك المسروق منه ثابتا بينة أو غير ما هو في الحيل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهي من الحيل المباحة ونقله عن الشيخ أبي حامد بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع خبره لملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كجاري على المغني فقال أي المسروق أو ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغني ولم يستند الملك إلى ما بعد السرقة وبعد الرفع إلى الحاكم وثبتت السرقة بالينة اه (قوله أو للمسروق منه) أي ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه عش (قوله بالجهول) أي حرته (قوله أو للحرز) عبارة المغني ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز أو انه أخذ باذن المالك أو انه أخذه وهو دون نصاب أو كان الحرز مفتوحا أو كان صاحبه مع رضاعن الملاحظة أو كان نائما هذا كله بالنسبة إلى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لا بد من بينة أو عين سرودة فان نكل عن التمين لم يجب القطع اه معنى (قوله أو ملك من الخ) أي للمسروق أو المسروق منه أو الحرز (قوله أو أقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) أي أن المال المسروق ملك السارق وإن كذبه السارق أو أقر بسرقة مال رجل فانكر المقر ولم يدع لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كإسرى في الاقرار اه معنى (قوله لاحتماله) أي لاحتمال صدقه فصار شبهة دارمة للقطع ويروى عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه ساء السارق الظريف أي الفقيه اه معنى (قوله لاحتماله) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشیدی (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتماله اه سم (قوله فياخر) أي أنفا (قوله هنا) أي في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) أي السارق أو نحو بعضه لذلك أي لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) أي لو كانت المزدني مأمورة بتزويجها من غيره اه عش (قوله بذلك) أي دعوى زوجية أو ملك المزدني بها (قوله وعلى الضعيف) أي الذي نقله عن الامام (قوله) بخلاف دعوى الملك) أي في مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه معنى (قوله شيئا) أي قوله أي مالم يدخل في المغني (قوله وانه اذله) انظر ما الحاجة اليه مع انهما سرقا معا وحاصل دعواه حيث اذله اخرج المسروق بحضور ماله مع ما ناله فيه أو لم ياذل في ذلك قوله لانه مقر الخ أي فيما لو ثبت اصل السرقة بأقرارهما لا بالينة وذلك صوري شرح المنهج اه رشیدی (قوله فاشبهه وطء أمة الخ) أي فلا يحده اه عش (قوله فيقطع به على ما جزم به التفتال) هذا محمول على ما إذا اختلف حرزهما اه معنى (قوله) حرزهما) أي المشترك والخص بالترك (قوله أي مالم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من أنه إذا دخل وسرق مال البائع بالخص بقطع انه يقطع هنا (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتماله (قوله الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف) قياس عدم الالتفات إلى دعواه ملك معروف الحرية لعدم الالتفات إلى دعوى الزاني زوجية المزدني بها

(١٧) - شرواني وابن قاسم - (تاسع) (الآخر في الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهه فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالمدعى وكذا إن لم يصدق ولا كذبه أو قال لأدري لاحتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الاظهر وإن قل نصيبه) لان له في كل جزء حقا شائعا ما فاشبه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتركة كسرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به التفتال والوجه جزم الماوردي بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أي مالم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذاً عما يأتي

فيلول المتأخر أو أجنبي المصوب والاقطع ولا يقطع بسرعة قبل هتبه ولم يقضه كإمر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأن
العقد لم يتم فضعت الشبهة واعترض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في
الأول وقد يجاب بأن الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف على القبض بخلاف الوصية بعد الإيجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يطلبها
فضنف سبب الملك هنا
جدا فإنه معرض للإبطال
ولو محدث دين بخلافه
والخلاف الأقوى إتمامه
عند تحقق عدم الدين فتماله
لتعلم به اتجاه المحرور بما خفي على
من شنع عليهم الشرط
(الثالث عدم الشبهة) له
(فيه) للخبر الصحيح أدروا
الحدود بالشهادات وفي رواية
صحيحة عن المسلمين أي
وذكرهم ليس بقيد كما
مرت نظائره ما استطعتم
(فلا قطع بسرعة مال أصل)
للسارق وإن علا (و فرع)
له أن يسفل لشبهة استحفاظ
النفقة في الجملة وبحسب
البلقيني أنه لو نذر اعتاقه
غير المميز فسرقة أصله أو
فرع قطع لا تنفاه شبهة
استحقاق النفقة عنه بامتناع
تصرف الناذر فيه مطلقا
وبه فارق المستولدة وولده
لأن له إجماعا ما قبل وفيه
نظر اه ولا وجه للنظر مع
علم السارق بالندروا أنه يتمتع
بعلية التصرف فيه (و) لا
قطع بسرعة من فيه رولو
مبعوضا كما بالمال (سيد)
أو أصله أو فرعه أو نحوهما
من كل من لا يقطع السيد
بسرقة قاله إجماعا ولشبهة

مطلقا قاله ع وش وفيه أن الفرق بينهما ظاهر (قوله قيل قول المتن) أي في الفصل الآتي (قوله
بخلاف ما أوصى الخ) أي سرقة ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا الحذف (قوله
بينهما) أي مسألة الهبة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) أي الموصى له المذكور أولى أي بعدم القطع من
المتبذ المذكور (قوله بأن الهبة) أي حصول الملك بها (قوله فضنف سبب الملك الخ) أي مع أن الموصى له
مقصر بعدم القبول بل أخذه نهاية معنى (قوله للخبر الصحيح) إلى قول المتن والظاهر في النهاية وكذا في
المتن لا قوله أي إلى ما استطعتم وقوله بحث إلى ولا قطع وقوله ولو ادعى إلى كالموطن (قوله أدروا) أي ادفعوا
وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين أي مضمون أنه في قوله بالشبهات اه ع (قوله أي وذكرهم) إلى قوله
ما استطعتم كالأولى تأخير عنه وابدال قوله أي وذكرهم بقوله والاسلام الخ (قوله فلا قطع بسرعة مال
أصل السارق وإن علا و فرع الخ) أي وإن اختلف دينها كما يحتمل ببعض المتأخرين معنى وع ش عن سم
على المتهج وسواء كان السارق منهاحر أو عبدا كما صرح به الزركشي نهاية معنى (قوله وبحسب البلقيني
التي) معتمد اه ع ش (قوله عنه) أي العبد هو متعلق بانتفاء اه رشدي (قوله مطلقا) أي في عينه وفي
منفعته (قوله وبه) أي بالامتناع المذكور (قوله فارق) أي القن المنذور عنه (قوله قبل وفيه نظر اه الخ)
عبارة أنها في وما نظر به فيه يرد بأنه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) أي أما إذا لم يعلم
فلنظر في وجهه كما هو واضح اه رشدي (قوله به) أي النذر عليه أي الناذر (قوله ولا قطع بسرعة من فيه ر
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كما يحتمل الزركشي بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية (قوله من كل من لا يقطع
السيد الخ) أي كتاب السيد أو أصله أو فرعه ومن ملك بعضه نهاية معنى (قوله ولو ادعى القن الخ) يعني
عنه ما قدم في شرحه وكذا لو ادعى ملكه (قوله أو سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) أي لا قطع
اه ع ش (قوله للشبهة) أي لأن مال ملكه بالحرة في الحقيقة لجميع بدنه معنى وع ش (قوله أي بسرعة
ماله) إلى قوله لأنه لا في المتن وكذا في النهاية لا قوله سوء جسد دينه وغيره (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت
آخر غير الذي هو فيه أه مالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان في صندوق مغفل مثلا سلطان وفي ع ش
أنه لو كان في صندوق مغفل يكون محرزا وإن كان الموضع واحدا اه يجزمي أقول قول المتن مالو كان المال
في مسكنهما بلا أضرار فلا قطع قطعاه قديروا الثاني ولكن الأول هو الأقرب لموافق لتقيد الشارح
والنهاية قول المصنف التي وع رصة دار وصفها الخ بقوله الغير نحو السكان (قوله وشبهة استحفاظها)
أي الزوج وهو رذل ليل مقابل الأظهر (قوله لأنها مقدر الخ) أي مؤنتها ولو كان في بيت (قوله فارتقت
المبعض) كذا في النهاية بالمهم وكتب عليها الرشدي ما ضعه كذا في النسخ بم قبل الموحدة ولعل الممثلة زائدة
وإن كانت صحيحة أيضا بم رأيت نسخة كذلك اه (قوله وايضا الخ) عبارة المتن وع ش الخلاف في الزوجية
إذا لم تستحق على الزوج شيئا حين السرعة الخ (قوله منهما) أي النفقة والكسوة (قوله فاخذته بقصد
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن سم وقره ع ش ثم

المحررة والزوجية لغيره فليراجع (قوله فضنف سبب الملك هنا جند الخ) وأيضا فالأوصى له مقصر بعدم
القبول قبل أخذه (قوله فلا قطع بسرعة مال أصل للسارق وإن علا) سواء أكان السارق حر أو عبدا مرش
(قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن (قوله
استحقاق النفقة ولا يده كيدسده ولو ادعى القن أو القريب إن المسروق أو حرزته ملك أحد من ذكر لم يقطع وإن كذبه
كالموطن إن ملكه لم يذكر أو سرق سيده مال ملكه به ضمه الحر فكذلك للشبهة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه
لعموم الأدلة وشبهة استحفاظها النفقة والكسوة في ماله لأن لها لا تملكها إلا بمقدرة محدودة وبه فارتقت المبعوض والقن وأيضا فالفرع
أنه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فاخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدنيته بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره أن حل وجحد الغريم أو ما طل لانه حيثنما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يعدلانه بعد شيبة (١٣١) وإن لم يبيع الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقم ولا يقطع بسرعة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بتمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرض لطائفة ليس هو منهم قطع) إذ لا شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين عليه بأنه افرضهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز كان له فيه حق لا يقطع لانه فيه حيثن شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افترض (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف فقر او غيره واثر الاول لثبته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وإن لم يجر فيها ظاهر باقي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غاها (قطع) لانقضاء الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانه لا يقدر تصرف لما ينفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينفع به الائتمالات والاتفاق

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدنيته (الخ) ولا يقطع برائد على قدر حقه اخذه معه وإن بلغ الزائد فصا بالو هو مستقل لانه إذا تمكن من الدخول والاختلاص بيق المال محرز امتنع بوضوح مع شره (قوله) بقصد ذلك اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم (الخ) وقضيته القطع بسرعة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سمس اي وكذا سرعة مال غريمه الغير المعامل اعم (قوله) وبه يعلم (الخ) اي بالتدليل (قوله) ولو (قيل) عبارة المفتى ومحل كتمان يكون جاحدا او معاطلا وقد يقال لاحاجة إلى هذا إذا الكلام في السرعة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرعة (قوله) لم يعدل (قوله) وفاقا للمفتى كما مر آنفا وبعض نسخ النهاية عبارة كانه عليه الشدي كدائن سرق مال مدنيته بقصد ذلك وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقم (قوله) ولا يقطع إلى المتن في النهاية المفتى (قوله) ولا يقطع بسرعة طعام) وكذا من اذن له في الدخول إلى دار او حانوت لشراء او غيره فسرقت يقطع بسرعة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الأدلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ولا يقطع بسرعة معرض للتلقي كهراسة وفوا كقول لذلك وما مر تراب ومصحف وكتب علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر فان لم يكن مباحا فاقوم الورق والجلد فان لم ينعاضا بقطع والافلا ولا يقطع بسرعة عين ثم سرقها ثانيا من مالها الاول او من غيره قطع ايضا كالزوني بامر اعد خدمتي بها ثانيا مدني ووضوح مع شره (قوله) لم يقدر عليه ولو (بمن الخ) اي بان وجحد الثمن ولم يسمح به مال السكة او عجز عن الخن او رشدي (قول المتن ان افرض) الاولى فان الخ بالفناء (قول المتن لطائفة) اي كذوي القرى والمساكين اعم (قوله) ولو غنيا) اي قوله وما منع في المفتى الاول به بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن والى قوله واعترض (قوله) افترضت اي عن غيرها فلا يخالف موضع المسئلة وقال الرشدي قوله افترضت انظر ما ادعى له وكانه لبيان الواقع (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غازا (قوله) الاول اي الفقير (قوله) فلا يقطع اي وان اخذ زكاة ياد على ما يستحقه اخذا ما تقدم عن الروض وشرحه اعم (قوله) للشبهة) عبارة المفتى فلا يقطع في المشتئين ما في الاول فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد (الخ) اما في الثانية فلا يستحقه بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارما لذات البين فلا يقطع (قوله) وان لم يجر فيها (ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اعم (قوله) وليس (الخ) اي والحال ليس ذلك المفتى (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (ه) من لا يقطع بسرعة مال بيت المال لا يقطع اصله او فرقه او رقيقة بسرقة منه وخرج بمال بيت المال ما لو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان من جنس ما وجبت التصرف وقتلا بالاصح انها تتعلق بغير الشركة فلا قطع كمال المشترك قاله البغوي وصاحب السكاني اعم (قوله) لانها (الخ) الاولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقاطات والباطات فتنتع بها الغنى والفقير من المدلين لان ذلك لخصوص بهم اعم (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا من مال المصالح كان او من غيره (قوله) لانه لا ينتفع به الائتمالات (قوله) وانتفاعه بالقاطات والباطات بالتبعية من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لاختصاصه بحق فيها (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والافلا صالح (قوله) انه لا قطع بسرعة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم اعم (قوله) بغير (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا حيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدنيته (الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او المعامل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيثنما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كبري اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع برائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد فصا بالو

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في القبط من عدم ضمته حمل على صغير لماله لو اعترض هذا التفصيل بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرعة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرض لمن ليس هو منهم ويمكن حل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والافلا صالح وقوله وهو فقير

لغالب فلا مغو له و قول شارح ان الذي يقطع وبلا خلاف يرد حكاية غيره وللخلاف فيه ولو في بعض احواله وحديث فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الاقرار لا يقطع مطلقا وإيها مخصص (١٣٣) ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كأن إيها مأل الصدقة باسائر أموالها من

أموال بيت المال غير مراد
ايضا وإن لم يثبت عليه احد
من الشراح فيما عرفت وقد
توول عبارته بجعله من باب
ذكر الظاهر وإن لم يصدق
عليه المقسم فيرتفع هذا
الايهام من أصله (والمنه
قطعه بباب مسجد وجذعه)
ونحو منبره وسقفه
وسواريه وقناديله التي
لترتفعوا تآزيره أي التي لترتفع
او التحصين لأن ذلك معد
لتحصينه وعمارته وأبنته
لأن ارتفاع الناس به يؤخذ
منه أن الكلام في غير منبر
الخطيب لأنه ليس لتحصين
المسجد ولا لزيافته بل
لارتفاع الناس بسماعهم
الخطيب عليه لأنهم ينتفعون
به حينئذ مالم ينتفعوا به لو
خطب على الأرض ويقطع
بسرقة ستر الكعبة أن
أحرز بالحياطة عليها (لا
ينحو) حصره وقناديل
تسرح) فيه لأنه معد لا ارتفاع
المسلمين به فكان كمال بيت
المال ومن ثم قطع بها الذي
مطلقا وكذا من لم يوقف
عليه بأن خصه بطاقة ليس
هو منهم وجواز دخول
غيرهم الذي أفتى به ابن
الصلاح إنما هو بطريق
التبعية مع عدم شمول لفظ
الوقف لهم وتردد الزركشي

مألو أخذ من مال الزكاة على ما مره عرش وفي المغني وشرحي الروض والمنهج ما يوافقه (قوله لغالب الخ) لو
أراد أن المقصود به مطلق المستحق فهو مكررم ما مر منه أو مطلق المسلم وهو ظاهر سافه بل صرح به فهو
مخالف لما مر عن المغني وشيخ الاسلام وعش (قوله يقطع بلا خلاف) أي فلا يصح جعل والافى الذي
لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته إلى النفقة (قوله وحديث) أي حين
حمل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) إلى المتن في النهاية لا قوله كما كان إلى وقد توول (قوله مطلقا) تذكر ما
مرفيه عن عش وغيره (قوله ببعض أموال بيت المال) أي بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) أي مال
الصدقة بجميع أنواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وجذعه) نحو الأخشاب التي يصف
عليها عرش أه يجرى (قوله وسقفه) إلى قوله التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لأنه إنما يقصد
بوضعه صيانتها لا ارتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقفة يقصده بوقاية الناس نحو الحرف فلا قطع بها ومن ذلك
ما يغفل فيه نحو فتحة بسقفة لا تقع نحو الراد الحاصل منها عن الناس ثم أه سم على المنهج أه عش (قوله
وتآزيره) ومثلها الشبايك أه عش (قوله لتحصينه) راجع للباب وتآزير التحصين وقوله وعمارته راجع
لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وأشتهر راجع لقناديل وتآزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) أي
من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيته أنه قديكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله
يجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رآناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) أي ودكة المؤذن
وكرسى الواعظ فلا يقطع بها وإن كان الساق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية ومعنى (قوله
لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالأرض لاستحقاق الارتفاع به في
الجملة لو خطب عليه لأعداده لذلك أه سم (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرقة ستر الكعبة
الخ) ويبقى أن يقال مثل ذلك في ستر الأولياء أه عش (قول المتن لا حصره) أي المدة للاستعمال
وخرج بها حصرة الزينة فيقطع بها كما قاله ابن الملقق ويبقى أن يكون ستر المنبر كذلك أي يخط عليه وأن
يكون بلاط المسجد كحصره المدة للاستعمال أه معنى (قوله بنحو حصره) أي كاستار ما يفرش فيه
نهاية ومعنى أي ولو كان ثمتا كبساط نفيس ويبقى أن يلحق بذلك أبواب الأضحية لأنها تتخذ للستر بها عن
أعين الناس عش (قول المتن وقناديل تسرح) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تسرح أه نهاية (قوله لأنه
معد) إلى قوله وينافيه المغني لإلا قوله وجواز دخوله لم إلى وتردد الزركشي (قوله قطع بها الذي) أي
بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كئناهم فيبقى أن يجري فيه تفصيل المسلم في سرقة من المسجد المذكور
في قول المصنف ولذهب قطعه بباب المسجد أه عش (قوله مطلقا) أي سواء كانت للزينة أو للاستعمال
(قوله وكذا من) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وجواز دخوله إلى والأوجه وقوله لمن
ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك في مسجد عام أما الاختصاص بطاقة
فتجبه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغيرها يقطع مطلقا أه (قوله أنما هو بطريق التبعية) أي فاشبه
الذي إذا سرق من مال بيت المال لأن ذلك تبع للسلبين أه عش (قوله بالاستماع الخ) أي وبالتعمل منه
أه معنى (قول المتن والأصح قطعه بموقوف) أي سواء قلنا الملك في الله تعالى أم للوقوف عليه نهاية
واسنى زاد المغني أم الواقف أه (قوله أذلاشبة حينئذ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق
كن سرق عا ووقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء

لدين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذنين وكرسى الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ)
الوجه عدم القطع وأن خطب بالأرض لاستحقاق الارتفاع به في الجملة لساع الخطيب لو خطب عليه لأعداده
وفي مصنف موقوف للقراءة فيه في المسجد والأوجه
عدم القطع ولو غير قارئ أشبه الارتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الأسراج (والأصح قطعه بموقوف) على غيره
بمن ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المنعبرة في الوقف أذلاشبة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرقة موقوف

على جهة عامة كبركة بئر مسبلت من ينفع بها وإن سرقه ذى على مقاله الروياني وعلله بأنه تبع لنا وإن ينافيه ما رفي في مال بيت المال إلا أن يفرق بان
شمول لفظ الواقف له عناصره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع بها قطعاً
لأنها ملك الموقوف عليه
اتفاقاً بخلاف الموقوف
وظاهر كلامهم قطع البطن
الثانية في وقف الترتيب
لأنهم حال السرقة ليسوا
من الموقوف عليهم باعتبار
الاستحقاق ويحتمل خلافه
لشبهة صحة صدق أنهم من
الموقوف عليهم (وأم ولد
سرقها) من حرز حال كونها
معدومة كان كانت (ثائمة
أو مجنونة) أو مكروه أو
انجمية لتعقد وجوب الطاعة
أو عياله لأنها مضمونة
بالقيمة كالقن بخلاف
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة
لتقدرتها على الامتناع
ويجوز خلافها في ولدها
الصغير التابع لها ونحو
منزور عتقه لاني نحو قن
صغيراً ونحو تأم بل يقطع
به قطعاً إذا كان حرزاً ولا
قطع بسرقه مكاتب ومبعض
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية
وقد يستشكل بأم الولد بل
الحرية فيها أقوى منها في
المكاتب لعوده في الرق
بأدنى سبب بخلافها وبجواب
بان استقلاله بالتصرف
صير فيه شبهة بالحرية أقوى
مافها لأنه مستقبل مترقب
وقد لا ينع (الرابع) كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اه معني (قوله) على جهة عامة) أى وأعلى وجوه الخير اه معني (قوله) مسبله
أى للشرب اه عش (قوله) لمن ينفع بها) شامل للامتناع بغير الشرب (قوله) على مقاله (الخ) عبارة
النهاية كما قاله الروياني لأن فيها حقاً ولا ينافيه ما رشح لان شمول لفظ الواقف (الخ) (قوله) وعلله بأنه (الخ)
عبارة المغني قال صاحب البحر وعندى أن الذى لا يقطع بسرقها أيضاً لان فيه حقاً اه وهذا هو الظاهر
اه (قوله) ما غلة الموقوف المذكور فيقطع (الخ) كذا في المغني (قوله) بخلاف الموقوف) أى فان فيه الخلاف
اه رشيدى (قوله) من حرز) إلى قوله وقد يستشكل في المغني وإلى قول المتن الرابع في النهاية إلا قوله ويجرى
إلى ولا قطع (قوله) أو انجمية (الخ) أى أو معنى عليها أو سكرانة اه نهاية (قوله) التابع لها) أى في
الرقية (قوله) ونحو منذور (الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغني ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور باعتاقه والموصى بدمته اه (قوله) لاني نحو قن صغير (الخ) عبارة النهاية
وكام ولد في ذلك غير اه أى من بقية الارقاء كما فهم بالاولى أو التقيد بأم الولد إنما هو لخلاف فيها عش
وعبارة المغني ولو سرق عبد صغير أو مجنون أو بالغ أو انجمية لا يميز سيده عن غيره قطعاً إذا كان حرزاً
اه (قوله) بسرقه مكاتب) أى كتابة صحيحة اخذ من قوله باستقلاله (الخ) اه عش (قوله) لما فيه) أى في كل
من المكاتب والمبعض (قوله) وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله) بل الحرية (الخ) عبارة النهاية ويقال
الحرية (الخ) (قوله) لعوده) لتعليل للشك والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه لتعليل لقوله
بل الحرية (الخ) (قوله) لانه)) أى ما فيها ولو لوانت الضمان بأرجاعها إلى الحرية لكان أولى (قوله) وقد لا ينع
أى بان تمت قبل السيد اه عش (قوله) (إجماعاً) إلى قوله ويبحث في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وحدها
إلى لان الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله) من قوى متيقظ) سياق في بعض الافراد الاكتفاء
بالمصنف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى فاعل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور
اه رشيدى (قول المتن) أو حصانة موضعه) يفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اه (قوله) وحدها)
وفاقلاً للنجس عبارة مع شرحه كونه حرزاً بإلحاظ تأم أو حصانة لموضع مع لحاظه في بعض من أفرادها
اه وخلافاً للمغني عبارة تعبيره أو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراد افانته سيصرح
بخلافه في قوله وان كان محصن كنى لحاظ معتاد فدل على ان اعتبار اللفظ لا بد منه إلا ان يحتاج في غير
أخصن إلى دوامه ويكتفى في الحصن بالمعتاد اه (قوله) أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فعمل انه قد تكتفى بالحصانة
وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها سم أى وقد يجتمعان اه عش (قوله) لان الشرع (الخ) لقوله لعوده وإنما
يتحقق الاحرار الخ المفيدان المدار في الحرز على العرف عبارة المغني والروض والمحكم في الحرز العرف
فانه لم يجد في الشرع ولا اللغة فرجع (الخ) (قوله) والأوقات) فقد يكون الشيء حرزاً في وقت ودون وقت بحسب
صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يصدق صاحبه مضيقاً وقال
الماوردي الاحرار يختلفون خمسة أوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره
وعكسه وباختلاف الوقت امتنا وعكسه وباختلاف السلطان عدلا وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف
الليل والنهار وحرار الليل اغلظ اه معني (قوله) مضيق) يفتح الياء المشددة (قوله) مع انتفاهما) أى الملاحظة
والحصانة (قوله) منزل منزل ملاحظته) يجوز أيضاً ان ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن ان يدعى حصانة

لذلك وأما تركه إياه وخطبه على الأرض فلا ينافي ذلك قليلاً (قوله) إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله) كان
كانت (ثائمة) أو معنى عليها أو سكرانة مرش (قوله) لتقدر تبعاً على الامتناع) وكام الولد في ذلك غيرها كما فهم
بالاولى مرش (قوله) وحدها أو مع ما قبلها) فعمل انه قد يكتفى بالحصانة وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها

حرزاً (إجماعاً) لما يتحقق الاحرار (ملاحظة) للسرقة من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما تأتى فأوامنة
خلق فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الاموال والاحوال والأوقات
واشترط لان غير الحرز مضيق فالحكم هو المقصر قبل الثوب بنومه عليه حرز مع انتفاهما ويرد بأن التزم عليه المانع غالباً لا يجذه

موضعه حقيقة سمى أى بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو ناحصين بالنوم على الثوب اه
 عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فإن كان بصحراء) أى قوله كفى لحاظ معتاد ما قد
 يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجلفة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو
 حصانة الخ الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو
 الاصطبل والدار الآتية وقوله لا تفى كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ سم على حج ويصرح به قول
 الشارح قبل فإما مائة خالو الخ اه عش (قوله وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لأحد حصانة كان حرزا
 فليراجع إلا أن يقال الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه عش وإلى الأول ميل القلب كما
 هو أى الأحرار هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل أهله تقودهم وجواهرهم في مساجدهم
 والله اعلم (قوله بكسر اللام) وهو المراجعة مصدر لخطه وأما بفتح اللام فهو كافى الصحاح مؤخر العين
 من جانب الأذن بخلاف الذى من جانب الأنف فيسمى موقا يقال لحظه إذا نظر إليه بمؤخر عينه اه معنى
 (قوله إلا الفترات الخ) أى الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغي
 تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع اه عش ومر عن المعنى ما يؤلفه (قوله واخذ فيها) أى
 في تلك الفترة (قوله وبحت البلقين الخ) اعتمد المعنى وكذا النهاية فيما يأتى في شرح رتب ومتاع وضعه الخ
 وخالفه هنا فقال مانصه وما يحتمل البلقين من اشتراط رؤية السارق الخ بخلاف لسلامهم اه وبعبارة سم
 اعتمد شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله لأنه لا يتمتع) أى السارق من السرقة
 (قوله لا يحتج) أى حين الرؤية (قول المتن بحسن) أى كتمان وبيت حانوت اه معنى (قول المتن كفى
 لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ ولا لاقد لا يشترط اللحاظ مطلقا كما يعلم من كلامه الآتى في
 الماشية اه سم (قوله ولا يشترط) إلى قول المتن فحرز في النهاية لإقوله خلافا لمن ظن إلى لا اشتراط
 الدوام (قوله فلا يشترط دوامه عملا بالعرف) كذا فى المتن (قوله هنا) أى فيما إذا كان المسروق بحسن
 وقوله ونهى أى فيما إذا كان بصحراء أو مسجدا الخ (قوله أخذ الخ) علة لظن المذكور وقوله وذلك أى
 الاختلاف (قوله وإن لم يكن) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاه (قوله دوام) أى دائما (قول المتن واصطبل
 بكسر الهمزة وهى هزة قطع أصيلة وكذا بقية حروفه فيبفتح الخيل ونحوها اه معنى (قوله ولو نفيسة) إلى قوله
 ومنه يؤخذ فى المتن لإقوله واغلق وقوله كما يعلم إلى المتن (قوله ولو نفيسة) أى وكثير الثمن اه معنى (قوله
 فع اللحاظ) أى الدائم اه معنى (قوله كما يعلم من كلامه الآتى في الماشية) قضية الأخذ بما يأتى في الماشية إلحاقا
 به وقضيته اعتبار اللحاظ لعل ما سياتى في التنبيه فيه فهاش ما هناك اه سم (قوله بخلاف نحو الثياب) أى
 ما يخفى ويسهل حله اه معنى (قوله واستثنى البلقين الخ) اعتمدته النهاية والمعنى وشيخ الإسلام (قوله
 ورواية) وقربة السقاء (تنبيه) المتن حرز المتن إذا كان متصلا بالدور كاسر في الاصطبل معنى
 وأسنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من قوله ما اعتيد اه رشيدى (قوله تقييد ذلك بالحسنة) أى بخلاف
 المنفضة من السرج واللجم فلا تكون محرزة فيه اه نهاية وقياس ان ثياب الغلام لو كانت نفيسة

حرز لنوع حرز ملادونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتى في الاصطبل (فان كان بصحراء أو مسجدا) أو شارع أو مسكة منسدة أو نحوها وكل منها لحصانة له (اشترط) فى الأحرار (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا فى الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحت البلقين اشتراط رؤية السارق للملاحظة لأنه لا يتمتع من غير تغفله إلا حيث (وان كان بحسن كفى لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملا بالعرف وظاهر نصيحه اختلاف اللحاظ هنا وشم خلافا لمن ظن اتحادهما أخذنا ما مر فى استثناء الفترات وذلك لا اشتراط الدوام ثم إلا فى تلك الفترات القليلة جدا التى لا يتخلل عنها اعادة لاهنا بل يكتفى لحاظه فى بعض الايام متدون بعض وان لم يكن دواما عرفا (واصطبل حرز دواب ولو نفيسة ان انفصل بالعمران واغلق والأفع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتى فى الماشية (لا آتية وثياب) ولو خديسة عملا بالعرف ولان اخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقين ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضا أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة (قوله فان كان بصحراء أو مسجدا إلى قوله كفى لحاظ معتاد) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ فى الجلفة فى سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الخ الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ فى بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله لا تفى كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحت البلقين اشتراط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرمل على عدم اشتراط ذلك مرش (قوله أى المصنف كفى لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ لا لاقتلا لا يشترط اللحاظ مطلقا (قوله كما يعلم من كلامه الآتى فى الماشية) قضية الأخذ بما يأتى فى الماشية إلحاقا بها وقضيته اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطلاح لم يكن حرزها اه عش (قوله وعرة نحو خان) أى محنة اه معنى (قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحربية بالنسبة لانواع المحرزم مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحربية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم (قوله خسية) إلى قوله أى بان يكون في المعنى (قولى المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كاللبس اه معنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكان وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لوضم العطار او البقال ونحوهما الامتعة وربطها بحبل على باب الحانوت او ارخى عليها شبكة او غلفها لوجين على باب حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها وفيها لوفل ما يذهبهم لو قصدها السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقل ونحوه كالنفيل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصيرا ونحوه فهو محرز بحارس وإن رد قساعة ودار على ما يحرسه اخرى والامتعة النفيسة التي ترك على الحوانيت في ليالى الاعياد ونحوها لتزين الحوانيت وتستر بطلع ونحوه محرزة بحارس لان اهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كامتعة العطار الموضوعة على باب حانوته فيسار والقدر التي يطبخ فيها الخوانيت محرزة بسدد تنصب على باب الحانوت للشقة في نقلها إلى بناء وغلق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لما عبال في من الامن ولو ليلالا لمتاع البزاز بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليلا والارض حرز للذرو والزرع للعادة وقيل ليست حرز الانحارس قال الاذرى وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرز في ناحية بحارس وفي غيرها مطلقا وهذا الوجه التحصيل بلا حارس لا يحرم الثمار على الانجار لان اصلت بحيران رافقها عادة وانجار آفة الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في الثلج والجمدة والجمدة والتبن في المتن والخطة في المطامير كل منها في الصحرا غير محرز الانحارس وابواب الدور والبيوت التي فيها والحوانيت ماعليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة او لم يكن في الدور والحوانيت احدو مثلها كاقال الزركشي وغيره مسقوف الدور والحوانيت ورخامها والاجر محرز بالبناء والحطب وطعام البائع محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط او بفتح بعض الفرائض حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق ومعنى وروض مع شرحه (قوله او ملوك غير مغصوب) مفهوما انه لو نام في مكان مغصوب لا يكون ماعه محرز به وبوجه بان المسروق منه متعبد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرز له وسياتي التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتي اه عش (قول المتن او توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه او اكع عليه اه معنى (قوله محرز) بفتح الراء أى احراز (قوله لاما فيه) عطف على متاع عبارة النهاية بخلاف ما فيه اه عبارة المعنى واستثنى الماوردي والرواني فيروا تو سد شيئا لا يعدل التوسد حرز الكالو تو سد كسافة نقد او جوه حتى يشده بوسطه قال الاذرى أى تحت الثياب اه (قوله ويبحث تقيده بشده) عبارة النهاية ينبغي كما قاله الشيخ تقيده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان قال الشافعي رضي الله تعالى عنه رداءه كان محرز باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتقيده عنه ولو بدنه إذا حرز مثله بالمعانة فاذا غيبه عن النار بحث لو به لم يره كان دفنه في تراب او اواره تحت ثوبه او حال بينها

له على ما سياتي التنبيه عليه في هامش ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحربية بالنسبة لانواع المحرزم مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحربية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتبار من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان
(دار وصفتها) لغير نحو
السكان (حرز آية) خسية
(وثياب بذلة) آية او
ثياب نفيسة ونحو (حلى
وقد) بل حرزها البيوت
المحصنة ولوم نحو خان
وسوق عملا بالعرف
فيها (ولو نام بصحراء)
أى موات او ملوك غير
مغصوب (او مسجد) او
شارع (على ثوب او توسد
متاعا) يعد التوسد له
محرز له لاما فيه نحو نقد
الا ان شده بوسطه كما
ياتي ويبحث تقيده بشده
تحت الثياب أى بان يكون
الخطب المشدود به تحتها
بخلافه فوثقها لسهولة
قطعه حيثئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته او خاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المختلخل فيه وكان في غير الائمة العليا
او رجله او كيس قد تشده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخر فقط بان المدرك انتباه النائم بالاختذ هو مستوفى الشكل
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو تمدقمر طادون النائم وفي اصبعه

خاتم بقص ثمين وايضا
فلا يتباه باخذ الخاتم
اسرع منه باخذ ماتحت
الراس وظاهر في نحو
سوار المرأة او خلخالها
انه لا يحز بجعله في يدها
او رجلها الا ان عسر
اخراجها بحيث يوقظ
النائم غالبا اخذ اما ذكره
في الخاتم في الاصبع
(فلو انقلب) بنفسه او قبل
السارق (فقال عنه) ثم
اخذ (فلا) قطع عليه
لروال الحز قبل اخذه
وفارق قلب السارق نحو
نقب الحز بانه هنا رفعه
بازالته من اصله بخلافه
واما قول الجويني وابن
القطان وجد جملا صاحبه
نائم عليه فالفاه عنه وهو
نائم واخذ اجل قطع فقد
خالفهما البغوي فقال لا قطع
لانه رفع الحز ولم يشك
وما قاله اوجه لما تقرر من
فرقهم بين هنك الحز
ورفعه من اصله ويؤخذ
منه انه لو اسكره فقاب
فاخذها معه لم يقطع لانه
لا حز حينئذ (وثوب
ومتاع وضعه بقربه)
بحيث يراه السارق ويتمتع
الا بتغله (بصره) او مسجد
او شارع (ان لاحظ) لحاظا
دائما كما مر (حز) بخلاف

حز اذن السكان (قوله) ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى اعتبار ما يأتي في قوله لو شرط الملاحظ الخ
(قوله) ويؤخذ منه انه لو اسكره فقاب فاخذها معه الخ) وقياس ذلك انه لو كان تقبل النوم بحيث لا يتنبه
بالتحريك الشديد ونحو لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله) ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا
انه لو رفع الحز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل (قوله) بحيث يراه الخ) لعلمه مبنى

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قربه منه لا بد من انتفاء اذن حام الطارقين
والاشتراط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويحز ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) يلاحظه كان نام او ولاء ظهريه او ذهل
عنه (فلا) احرار لانه يعد مضربا حذرا ولو اذن للناس في دخول نحر داره لشره اقطع من دخل سارقا لا مشتر باول لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصريح الالحق ثم صرح به ايضا (وشرط الملاحظ قدره على منع سارق بقوة واستعانة فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حرج بخلاف ما إذا مالى به من ثم لم يحظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذ قطع أرقوى فلا (ودار) حصينة كاعلم من قوله واحصاه بموضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كاعلم عامر مع وجود قوى منتهى (منفصلة عن العارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا وكان بها ضعيف وبعدت عن الغوث ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير الماذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منعه فلا داعي دخوله لغیر السرقة لم يقطع اه عش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المعنى هذه المسئلة عدت من قوله سابقا فان كان بصريح الالحق لكن زاد هنا قيد القرب لم يخرج مالو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا التصريح لا حرج اه (قول المتن على منع سارق) اى من الاخذ لو اطعم عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن فى المعنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه إشارة الى ان فى حكم القوى الضعيف القرب من الغوث سم على حج اه عش (قوله او اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول وينبغي انه كالا قوى اه عش زاد السيد سمير لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كاعلم) اى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحيد فشرطه انما هي فى قوله ومتصلة اه رشيدى (قوله عامر) اى فى شرح واحصاه بموضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) اى ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اى ما فيها ليل والنهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله اوفيه ولو مع فتحه فى المعنى (قوله او كان بها ضعيف) اى لا يبالي به اه معنى (قوله وبعدت) فيه إشارة الى ان الضعيف القرب من الغوث فى حكم القوى سم اه عش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غاية فى الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اى التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جربا عليه هنا) عبارة النهاية فى الكتاب كالحرج اه (قوله ونام الخ) ظاهره ولو ليل لزم من خوف اه سم (قوله بصير بر فتحه) اى صوته اه عش (قوله اوفيه) اى الباب اى فتحته اه عش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما فى هذه الغاية (قوله انه) اى من بدار الخ (قوله منه) اى الظاهر والجار متعلق بصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبق وكان بحيث الخ (قوله بالعارة) اى قول المتن وخيمة فى النهاية الا قوله على ان البلقينى الى نعم (قوله ويفرق بينه) اى بين ما اقتضاء اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما ياتى فى الماشية) اى قوله هذان احاطت بها العارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشيدى وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتى والافكاى قوله كما يحتمل الاذرى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك كما ياتى فى قوله فان خلت الخ فليتأمل اه (قول المتن حرز) اى ما فيها ليل والنهار اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حمل كلام الاذرى على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اى الحافظ النائم (قوله لذلك) اى لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله اى الباب) اى الحافظ بها بالنسبة وقوله اى كونه اه (قوله لاقتضاء العرف) اى الحافظ فى المنفصلة

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصريح الالحق ثم صرح به ايضا (وشرط الملاحظ قدره على منع سارق بقوة واستعانة فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حرج بخلاف ما إذا مالى به من ثم لم يحظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذ قطع أرقوى فلا (ودار) حصينة كاعلم من قوله واحصاه بموضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كاعلم عامر مع وجود قوى منتهى (منفصلة عن العارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا وكان بها ضعيف وبعدت عن الغوث ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير الماذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منعه فلا داعي دخوله لغیر السرقة لم يقطع اه عش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المعنى هذه المسئلة عدت من قوله سابقا فان كان بصريح الالحق لكن زاد هنا قيد القرب لم يخرج مالو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا التصريح لا حرج اه (قول المتن على منع سارق) اى من الاخذ لو اطعم عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن فى المعنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه إشارة الى ان فى حكم القوى الضعيف القرب من الغوث سم على حج اه عش (قوله او اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول وينبغي انه كالا قوى اه عش زاد السيد سمير لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كاعلم) اى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحيد فشرطه انما هي فى قوله ومتصلة اه رشيدى (قوله عامر) اى فى شرح واحصاه بموضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) اى ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اى ما فيها ليل والنهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله اوفيه ولو مع فتحه فى المعنى (قوله او كان بها ضعيف) اى لا يبالي به اه معنى (قوله وبعدت) فيه إشارة الى ان الضعيف القرب من الغوث فى حكم القوى سم اه عش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غاية فى الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اى التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جربا عليه هنا) عبارة النهاية فى الكتاب كالحرج اه (قوله ونام الخ) ظاهره ولو ليل لزم من خوف اه سم (قوله بصير بر فتحه) اى صوته اه عش (قوله اوفيه) اى الباب اى فتحته اه عش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما فى هذه الغاية (قوله انه) اى من بدار الخ (قوله منه) اى الظاهر والجار متعلق بصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبق وكان بحيث الخ (قوله بالعارة) اى قول المتن وخيمة فى النهاية الا قوله على ان البلقينى الى نعم (قوله ويفرق بينه) اى بين ما اقتضاء اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما ياتى فى الماشية) اى قوله هذان احاطت بها العارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشيدى وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتى والافكاى قوله كما يحتمل الاذرى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك كما ياتى فى قوله فان خلت الخ فليتأمل اه (قول المتن حرز) اى ما فيها ليل والنهار اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حمل كلام الاذرى على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اى الحافظ النائم (قوله لذلك) اى لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله اى الباب) اى الحافظ بها بالنسبة وقوله اى كونه اه (قوله لاقتضاء العرف) اى الحافظ فى المنفصلة

على بحث البلقينى السابق وكذا قوله الآتى بحيث يراه وينجز به فليتأمل (قوله او اقوى) بقى المساواة (قوله وبعدت عن الغوث) فيه إشارة الى ان فى حكم القوى الضعيف القرب من الغوث (قوله ونام الخ) ظاهره ولو ليل لزم من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما ياتى فى الماشية) كانه يريد ما ياتى فى الماشية ما افاده قوله الآتى والافكاى قوله كما يحتمل الاذرى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما ياتى فى قوله فان خلت الخ فليتأمل (ونومه) اى الحافظ فى المنفصلة (١٨) - شروانى وابن قاسم - (تاسع) انه كالعدم ويرد بان الارحاز الاعظم وجد بغلق الباب واشتراط النائم انما هو ليستغيث بالجيران فكفى الضعيف لذلك على ان البلقينى اطال فى عدم اشتراط شيء مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يدفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر عامر فى شرط الملاحظة (ومع فجه) اى الباب (ونومه) اى الحافظ بها بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليل) لانه ضائع ما لم يكن النائم بالباب او يقر به كما هو ظاهر اخذنا عامر آنفا بالاولى (وكذا انها رافى الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمثلة بأطراف الدكاكين وقوع نظرهم عليها بخلاف أمثلة الدار ووزن الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب بمنعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسوا أبوابها المنصوب نحو قطع المسعر ونحو سقها ورخامها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرز أيضاً (إذا كان بها بظان) لكن (تغفل سارق في الأصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتش ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالذهب أهاباً حرز زهراً) وأحق به ما بعد الغروب الى انقطاع الطارق اي كثرته عادة كما

هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) اي مع ما لم يوضع مفتاحه يشق قريب منه لانه مضيق له (فان قد شرط من هذه الثلاثة بان فتح او الزمن زمن نهب او ليل والحق به ما بعد الفجر الى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء) ان لم تشد اطنابها وترخي (بالرفع عطف للجملة على جملة في حين التي ونظيرة قراءه قبل انه من يتي بانبات الياوم يصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والاهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك انا لمعنى لاني التي فكان ترخي عطف على المعنى لا على اللفظ ويصح تحريكه على ماقول قيس بن زهير العبي هـ ما ياتيك والاباء تنى هـ من أن حرف العلة حذف للجازم ثم اشبت الحركة فتولد حرف العلة لا يقال يغتفر بالشعر ما لا يغتفر في غيره لا ناقل ظاهر كلامهم

ونظر الجيران الخ) رد الدليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمثلة الدار (قوله بخلاف أمثلة الدار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزن الخوف) اما حال من قوله هي المبتدا او ظرف لقوله غير حرز (يغتفر في الظروف ما لا يغتفر في غيرها) عبارة النهاية اما من الخوف فغير حرز اه وعبارة المعنى تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النيب وغيره ولا فالابام كاليالي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله لها) اي الدار (قوله وابوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسقوها وجدرانها حرز في انفسها فلا يتوقف القطع بركة فتش منها على ملاحظ اه ع (قوله رخامها) اي المنيث بها سواء كان مفروشا بارضها او كان ملصقا بجدرانها اه ع (قوله فهي حرز مطلقاً) اي متصلة كانت او منفصلة اه ع (قوله لولا ليل وزمن خوف) (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل المذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشدي ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله يشق قريب) مفهومه انه اذا كان محل بعيد وفتش عليه السارق واخذ به يقطع ويغني ان في حكم البعد ما كان المفتاح مع البالك محزاً بجيبه مثلاً فسرقة زوجته مثلاً وتوصلت به الى السرقة فتقطع اه ع (قوله او الزمن زمن نهب) اي او كان الزمن الخ فتقوله او ليل كان الاول نصبه (قوله والحق به) اي بالليل (قوله فلا يكون) الاول التانيث كافي النهاية والمعنى (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه ع (قول المتن اطنابها) اي حبولها (قوله بالرفع) الى قوله قالوا اني النهاية (قوله عطف للجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف بمجموع ترخي من مرفوعه على مجموع تشدع مرفوعه وحيد لا يظهر قوله ونظيره الخ لأن يقال انه نظيره في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظيره في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة اثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قريدها في السبع قوله تعالى انه من يتي ويصبر باثبات الياوم وهو عين ما سذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيدعرب عبارة الرشدي بقوله نظيره قراءه قبل التيه اذ غير صحيح لان من عطف فعل على فعل لاجل على جملة ولا لم يكن للجزم وجه الذي في الالة يخرج على لفظة يتي حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد بذلك) اي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) اي ما في قول قيس بن زهير (قوله فاولي المتن) انما تاتي الاولوية ان كان ذلك قياساً والافلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع اه سم (قوله بان انتفا) الى قوله ورؤية السارق في النهاية الى قوله وهو اصبوب في المعنى (قوله او بين العبارات) لعله عطف على صحراني قول المتن وخيمة بصحراء اه سم اقول وقول المعنى فلو كانت مضروبة بين العارضي فتى كتاب بن يديه في السوق اه صريح

(قوله لا ناقل ظاهر كلامهم) ان هذا ليس بمختص بالشعر بل لالقول بان ذلك ضرورة يؤيد بذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في يتي اثبات الياوم ان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم وهذه الموجودة اشباع فقط واذ خرجت الالة على هذا فاولي المتن وقيل اثبت حرف العلة وجوعا الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تحريك المتن على هذا ايضا (اذ بالها) بان انتفايعا (فهي وما فيها) ككتاب موضوع (بصحراء) فيشرط في احرانها واما لحاظه من قوى او بين العبارات فهي كتاب بسوق فيشرط لحاظ معناه (والا) بان وجد ما

ان هذا ليس بمختص بالشعر لانهم جعلوه اذ مقابلاً للقول بان ذلك ضرورة يؤيد بذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في يتي اثبات الياوم ان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم وهذه الموجودة اشباع فقط واذ خرجت الالة على هذا فاولي المتن وقيل اثبت حرف العلة وجوعا الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تحريك المتن على هذا ايضا (اذ بالها) بان انتفايعا (فهي وما فيها) ككتاب موضوع (بصحراء) فيشرط في احرانها واما لحاظه من قوى او بين العبارات فهي كتاب بسوق فيشرط لحاظ معناه (والا) بان وجد ما

(حرز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها) أو بقرها (ولو) هو (تأم) نعم اللفظ لا يشترط فيه بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث يتجر به قاله البلقيني وهو أصوب مما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام الباب أو بقر به بحيث يتجر بالدخول منه لم يشترط أسبالة للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نجاه (١٣٩) السارق عنها فكما مر فيما لو نجاه عما نام عليه

أما بالنسبة لنفسها فيكفي مع الملاحظ وأن نام ولو بقرها شد أظانها وإن لم ترخ إذا هالها قبل وما اقتضاه المتن أن فقد أحد هذين يجعلها كالمتاع بالصحره غير مراداه ورد بأنه لا يقتضي ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه كان الإرخاء وحده لم يكف مطلقا أي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مأمرا أو الشد كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بأبينة) ولو لم نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا زمن أمن أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن أحاطت بها العمارة من جوانبها كلها والأفكافي قوله كما يحشه الزركشي كالأدرعي (و) بأبينة مغلقة (ببرية يشترط) في أحرارها (حافظ ولو) هو (تأثم) وخرج بالمغلقة فيما المتنوحة فيشترط حافظ يقطع قوي

في ذلك المصنف (قول المتن قوي) أي أو ضعيف يبالى به وقوله ولو تأثم أي فيها أو بقرها أه معنى (قوله) ورؤية السارق له (الخ) خلافا للنبية ووفقا للبني (قوله) وإذا نام) إلى قوله أما بالنسبة للمغنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وأن نام ولو بقرها (قوله) فإن ضعف (الخ) يحترز قول المصنف قوي (قوله) أما بالنسبة لنفسها (الخ) يحترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد أظانها) فاعل يكفي أه ع شر (قوله) غير مراد) فإنه إذا وجد الشد فقط كفي الملاحظ المعتاد أه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما لو كره حرزنا حيث بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحتها والأود اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال أه سيد عمر و ع شر (قوله) نعم) إلى قول المتن وغيره مقطورة في المغنى الأقوله نهارا إلى ذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشترط في أحرارها ما مر وقول الشارع إذا وجب في النهاية الأقوله بأن لا يطول إلى المتن (قوله) نهارا (الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحافها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر (الخ) أنه لا بد من حافظ ولو تأثم في الليل وزمن الخوف سم على حج أه ع شر واعتمد المغنى إطلاق المتن وبقيدته بالنهار وزمن الأمن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتي (قوله) ما مر أي من قوله فإن خلعت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن وإغلاقه أه سم (قوله) وذلك (راجع للنتن وكذا قوله هذا (قوله) أي بأبينة الماشية المذكورة (قوله) (والا) أي بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معنى نهاية (قوله) فكيف (قوله) أي فيلحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها حرزا لحاظ متعاد في ذلك الجانب أه ع شر (قوله) في قوله) أي المصنف (قول المتن يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإغلاق سم على حج أه ع شر (قول المتن حافظ) أي قوي أو ضعيف يبالى به فإن كان ضعيفا لا يبالى به بالسارق ولا يلحقه غوث فكالمعدم كما مر أه معنى (قوله) بقط) بضم التثافي وكسرهما أه مختار ع شر بمعنى مستيقظ لا تأثم ريشدي (قوله) المعقولة) أراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها) أي من الخيل والبغال والخيول وغيرها أه معنى (قوله) على ما (الخ) عبارة النهاية كما (الخ) (قوله) على ما في الشرح الصغير (الخ) وهو الظاهر أه (قوله) فغير محرز) أي ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي عن جميعها (قوله) نعم يكفي طرق الناس (الخ) أي فيحصل الأحرار ينظرم

(قوله) غير مراد) فإنه إذا وجد الشرط فقط كفي الملاحظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقا) أي مع دوام الملاحظ أمامه فهي حرز كما بينه أو لا بقوله فهي وما فيها كمتاع بصحره أو فيشترط في أحرارها دوام لحاظ (و) المفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما لو كره حرزنا حيث بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحتها والأود اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظ نهارا) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحافها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو تأثم في الليل، والخوف كذا ذكره هناك بقوله حرز مع إغلاقه وحافظ ولو تأثم ضعيف ولو ليلا ولو زمن خوف أه (قوله) أخذها (أما) أي من قوله فإن خلعت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن وإغلاق أه (قوله) يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإغلاق (قوله) نعم يكفي طرق المارة للبرعي) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فإن نام أو غفل أو استبرم منها أضعع ما نصه فإن لم يخل المرعي عن المارين حصل الأحرار ينظرم نه عليه الرافعي أخذنا من كلام الغزالي أه

أو بإدخاله الغوث نعم يكفي نومه بالباب نظير مأمرا ونحو الأبل بالراح المعقولة محرزة بتأثم عندها لأن في حل عقلمها ما بقطه فإن لم تعقل اشترطت بقطه أو ما يرفع عنه إذا خذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرها من الماشية (بصحره) ترعى فيها مثلا والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بلا حافظ) أحرارها) بيدها نصرت على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين أكتناه بالنظر لامكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة نعم يكفي طرق المارة للبرعي (ومقطورة)

وغير مقطورة تساق في العمران يشترط في احرازها رؤية سائقها أو راكب آخرها جميعها وتقاد (يشترط الثفات قائدها) أو راكب أولها (الهاكل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها والا فإيراه فقط ويكتفي عن الثفات مروره بالناس في نحو سوق ولوركب غير الاول والاخر فهو سائق لما أمامه قائدا خلفه (و) يشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة لا نهلا تسير الا كذلك غالبا (ان لا يزيد قطار) منهما (على تسعة) للعرف فازاد كثير المقطورة فينشرط في احرازها ماسر وزعم ابن الصلاح ان الصواب سبعة بتقديم السنين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذلك هو المنقول لكن استحسّن الرافعي وصحّح المصنف قول السرخسي لا يتقدّم الصحره بعدد في العمران يتقدّم بالعرف وهو من سبعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه (وغير مقطورة)

أشنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقية ما يأتي ثم هو فإذا كان هناك ملاحظ لفارق قول المصنف الاتي وغير مقطورة ليست محرزة كإيراه عليه سم اه رشدي عبارة سم قوله وغير مقطورة بفارق قول المصنف الاتي وغير مقطورة الخ يتصور في هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشتراط بوغ الصوت لها ماسبق قريبا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القود في غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فقتبته او يقود واحدا منها فقتبته الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا لحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة قسم على حج اه عش (قوله والا فإيراه الخ) أى فالحرز ما يراه فقط الباقي غير حرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكتفى بذلك اه عش اقول وينبغي تقييده بما دال على تجر العادة بسرعة هؤلاء الممرور بهم واعانة بعضهم لبعضهم فيها كالتي نحو سوق الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله منهما) أى الابل والبغال (قوله فازاد كثير المقطورة) عبارة الروض وشرحه فواز ادعى تسعة جازى وكان الزائد محرزا في الصحرا لا في العمران وقيل غير محرز مطلقا هو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول في احرازها) المناسب تذكير الصغير اه رشدي (قوله ماسر) انظر ما المراد به فانه ان اراد به الحفاظ في قوله السابق بحافظ يراها فالتائب كل منهما حافظ يراها وان اراد به الثفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة او شيئا اخر فلم يظهر مروره سم على حج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فالتائب والشارح السابق وغير مقطورة الخ مفرض في غير الابل والبغال كما هو قضية صنع المعنى وقد مناه عن صريح الرشدي والكلام هنا فيما فقط لكن يرد عليه ما يأتي عن الرشدي فليتأمل (قوله تصحيف) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذلك) أى تسعة بالناء المتأخرة اه (قوله لكن استحسّن الرافعي الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسّنه المصنف كالرافعي من قول السرخسي الخ (قوله وصحّح المصنف قول السرخسي الخ) وجري عليه ابن المقرئ في روضه وهو الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حج اه عش (قول المتن وغير مقطورة) عبارة المتن وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست محرزة في الاصح لان الابل لا تسير (قوله وغير مقطورة الخ) بفارقه قول المصنف الاتي وغير مقطورة الخ يتصور في هذا بالملاحظة وذلك بغيره (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاتي ويشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فلي نظر ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤيته جميعها وبعضها الان يصور بان يمشى امامها فقتبته او يقود واحدا منها فقتبته الباقي او يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا لحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فازاد كثير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فواز ادعى تسعة جازى كان الزائد محرزا في الصحرا لا في العمران وقيل غير محرز مطلقا هو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير اه (قوله ماسر) انظر ما المراد فانه ان اراد الحفاظ في قوله السابق بحافظ يراها فالتائب والراكب كل منهما حافظ يراها او شيئا اخر فلم يظهر مروره فان اراد به الثفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى حيث لا يشترط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

منها لتساوق وتقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالبا ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها (تنبيه) للبناء ونحو صوفها او متاع عليها حكمها في الاحراز او عدمه كافي الروضة وغيرها (١٤١) و ظاهره بل صريحه ان الضرع وحده

ليس حرزا للبن ولانما حرز حرزها وبه يعلم ضعف الوجه القائل بانه لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصابا لم يقطع لأنها سركات من احراز لان كل ضرع حرز للبنه وعمل الاول إن كانت كلها لواحد او مشتركة وإلا لم يقطع إلا بنصاب مالك واحد إذ الوجه أن من سرق من حرز واحد عينين كل للمالك وجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب يؤيده ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (وكفن) من مال الميت او غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع في قبر بيت حرز ذلك البيت بتمامه وعين الزركشي كسر الرأه ويمكن توجيهه بانه لا يلزم من كون البيت محرزا بالنسبة لنفسه كونه محرزا بالنسبة لما فيه لما سر من اختلافهما ففتحها يوم أنه باحرازه في نفسه يكون محرزا بالنسبة لما فيه بخلاف كسرها فانه لا يوم ذلك (عمرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره ام خارجه بخير البيهقي من نبش قطعا في تاريخ

كذلك غالبا كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والحيرو الغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطورة ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معناد في البغال يختلف عدم الغنم المحرزة بحارس واحد بالبلد والصحراء اه والذي عليه ابن المقرئ ان البغال كالابل تقطير او عدمه وان غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه مثلها مع التقطير وهو الارجاه (قوله) منها المناسب لمقابله الثنية (قوله) بغير ملاحظ هذا إنما يأتي ان جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق الماشية وان كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما سراما بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته انها مع الملاحظ محرزة وليس كذلك كما علم بتمامه انظر ما معني قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تنبيه في نسخ فان كان مثنى كافي نسخ اخرى ومرجه الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى اه رشيدى ويمكن الجواب بعمل الملاحظة المنقبة على الملاحظة الدائمة والخلاف في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله) نظرها أى الغير والتاثير نظر المعنى (قوله) تنبيه الى قوله اذ الوجه في المعنى (قوله) للبناء أى الماشية (قوله) و ظاهره أى كلام الروضة وغيرها (ومحل الاول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصابا بغير نصابها وبمحل الخلاف الخ (قوله) لم يقطع أى جز ما كما قاله شيخنا معني ونهاية (قوله) من احراز) بفتح الحززة (قوله) ويؤيده أى الوجه المذكور (قوله) من مال الميت الى المتن في النهاية وبمحل المعنى قول المتن (عمرز) بالجرصة بيت اه معنى (قوله) وعين الزركشي) عبارة النهاية ولا يتعين كسر الرأه خلافا للزركشي اه (قوله) من كون البيت حرزا) بفتح الرأه (قوله) لما سر أى فى الدار المتصلة بالعمارة (قوله) من اختلافهما أى البيت وما فيه بالنسبة للحرز (قوله) ففتحها أى الرأه قول المتن (عمرز) بالرغ خير كفن اه معنى واليه اشار الشارح بقوله ذلك الكفن (قوله) ذلك الكفن الى قوله وفى تاريخ البخارى في النهاية (قوله) فيقطع سارقه) وانما يقطع باخراجه من جميع القبر الى خارجه لا من الحد الى فضاء القبر وتركه ثم نخوف او غيره لانه لم يخرج من تمام حرزه نهاية ومعنى (قوله) ام خارجه بخلاف المعنى (قوله) لخبر البيهقي) الى قوله وبمحل فى المعنى (قوله) ان كان الى قوله وبمحل فى النهاية الاقوله بخلاف غير المشروع الى المتن (قوله) ان كان أى الكفن عبارة المعنى وكذا كفن بقبر بمقبرة كائنه بطرف العمارة فانه محرز يقطع سارقه حيث لا حارس هناك لان القبر فى المقابر حرز فى العادة اه (قوله) لتعذر الحفر) الظاهر ان من تعذر الحفر صلاية الارض لتكون البناء على جبل ويبنى ان يلحق بذلك مالو كانت الارض خورة سريعة الانهيار او يحصل بها ماء لقربها من البحر ولولم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان وصول الماء اليه هتك لحرمة الميت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر اه ع (قوله) لا مطلقا) أى تعذر الحفر او لاعتبار المعنى بخلاف ما اذا لم تعذر الحفر ولا بد ايضا كما يحتمل بعضهم أن يكون القبر محترما ليخرج قبره فى أرض مفضوبة اه (قوله) بخلاف غير المشروع) والطيب المسنون كالكفن والمضربة والسادة وغيرهما والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذى يدفن فيه كالزائد حديث هو الاقطع بهاه نهاية بان كان بارض غير ندية وغير خورة ع (قوله) كان زاد على خمسة) يفيد ان الزائد على الثلاثة في الذكر من الرابع والخامس مشروع ومحرز يقطع بسرته (قوله) كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرزا بالقبر كالموضع مع الكفن غيره الا ان يكون القبر بيت حرز فانه محرز به معنى واسنى (قول المتن لا تضيقه) أى بقعة ضاعت كقوى بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة او ساكنة بوزن مسبعة اه معنى (قوله) مع انقطاع الشركة) (قوله) بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك ان التابوت اذا دفن فيه الميت ان شرع فحرز والافلاوان نحو الطيب حيث شرع ولم يغال فيه حرز والافلام (قوله) كان زاد على خمسة) قال فى شرع الروض فليس

البخارى ان ابن الزبير يرضى الله عنهما قطع ناشا (وكذا) ان كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الارض وجعل عليه أحجار لتعذر الحفر لا مطلقا (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون حرزا (في الأصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة او كفن به حرز كما هو ظاهر (لا) ان كان (بعضية) ولا ملاحظ فلا يكون محرزا (في الأصح) للعرف فيه ما مع انقطاع الشركة فيه اذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان حفت بالعارة وندر تخلف الطارقين عناني من يأتي فيه النيش أو كان بها جرس كانت حرز اولو لغير مشروع جز ماولو
سرقه حافظ البيت او المقبرة او بعض الورثة او نحو فرع احد هم لم يقطع وبحث انه لو على الميت كان الملك فيه لله تعالى فيكون سرقته كسرقه مال
بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٣) بيت المال والا فهو ملك للملكة ولا من وارت او اجنبي ولو غوى فيه بحث لم يخل مثله بلا

اي بين صاحب الكفن والسارق اه عش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشرية (قوله فان حفت)
اي المقبرة (قوله عنها) اي عن المقبرة والجار متعلق بتخلف اهرشيدى (قوله ولو سرقه حافظ البيت الخ)
ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه عش (قوله او نحو فرع احد هم) اي الورثة
(«فروع») لو كفن الميت من التركة فنبش قبره واخذ منه طالب به الورثة من اخذوه ولو اكل الميت سبع
او ذهب به سيل وبقى الكفن اقتسموه ولو كفته اجنبي او سيد من ماله او كفن من بيت المال كان العارية
للميت فيقطع به غير المسكينين والخصم فيه المالك في الاولين والامام في الثالث ولو سرق الكفن وضاع ولم
يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غير المالك لم تكن تركته فكن مات ولا تركه له
وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن اولاً في الثلاثة التي هي حق له فانه لا يترقب التكفين
بها على رضا الورثة اموال كفن منها بواحد فينبغي كفاؤه الاذرعى ان يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث
وبالبحر ليس حرز الكفن المطروح فيه فلا يقطع اخذه لانه ظاهر فهو كالوضع الميت على شفير القبر
فاخذ كفته فان غاص في المالم فلا قطع على اخذه ايضا لان طرحة في المالم لا يعد احرازاً كالوضع على وجه
الارض وغيره الريح بالتراب اه معنى وزاد الاسنى والخسة للمرأة كاللثة لمرجلها وكذا في النهاية لا
مسائل البحر (قوله ولو غوى) الى قوله وبحت الاذرعى في النهاية والى قوله وانما يحتاج للمغنى (قوله لم
يكن محرزا الخ) اي في غير البيت كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وبحت الاذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق
الكفن من مدفون بنفسه وجوز ناله دفن بها وكان يلحق السارق بنشها عنه كغير قطع والا فلا حيث
لاحارس اه قال عش قوله وجوزنا الدفن اخذناه والمتمدد حديث منعت الرامة والسبع ودفن بها على
انفراداه او مع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لكل على حدته اه

ه (فصل) في فروع تتعلق بالسرقة (قوله في فروع) الى قوله قال شيخنا في النهاية الاوله او المستحق
لنفسه وقوله والا لم يقطع (قوله بذكر ضدها) اي السرقة وكذا اخير منها (قوله لقطع) متعلق
بمنعها وقوله وعدمه اي عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كالواحد اخرج من
من بيت دار الى صاحبها حيث يفرق فيه بين كون الباين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما يأتي اه عش
(قول المتن يقطع مؤجر الحرز) اي لاجارة صحيحة بخلاف مالوا كانت فاسدة فلا قطع معنى وعش (قوله
بسرقته) الى قوله اي بخلاف في المغنى لافوله فيما نهي عنه (قوله للساجر) متعلق بانقضاء الخ (قوله وبه
فارق الخ) اي بقوله اذ لا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اي قطع المؤجر (قوله ان استحق) اي المستاجر (قوله
لم يقطع) الظاهر ان مثله اي المؤجر في عدم القطع الاجنبي فليراجع اهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) اي
خيار فسخ الاجارة بافلاس المستاجر نهاية ومعنى (قوله وبعد مدت الخ) عبارة المغنى ويؤخذ من هذا
اي من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو
كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع اه (قوله به) اي بالقطع بالسرقة بعد مدة الاجارة (قوله
قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستاجر بانقضائها واستعمله تعدياً
اه اي بان وضعه في متاعا بعد العلم بانقضائها الاجارة او امتنع من التخليه مع مكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف
مالوا استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخليه الممكنة سمع حجج اه عش (قوله فقط) اي بدون

الرائد محرز اه (قوله بان اللص لا يليق عنه) فان لقيه فمحرز م
ه (فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحمل^(١)) على ما لو علم المستاجر اي اواخر التخليه مع مكانها

حارس لم يكن محرزا الا
بحارس وبحث الاذرعى ان
ما بالنسبة الى التي بالمقابر
غير محرز عليه بان اللص
لا يليق عنه في نبشها بخلاف
القبر المحكم على العادة
وانما يحتاج لهذا ان قلنا
باجزاء الدفن فيها اما اذا
قلنا بما مرع السبكي انه لا
يجزى فلا فرق بين ان يليق
ذلك وان لا على ان منها ما
يحكم اكثر من القبر
ه (فصل) في فروع تتعلق
بالسرقة من حيث بيان
حقيقتها بذكر ضدها
وبالسارق من جهة منها
لقطعه وعدمه والحرز من
جهة اختلافه باختلاف
الاشخاص والاحوال
(يقطع مؤجر الحرز)
المالك له والمستحق لمنفعته
بسرقته منه مال المستاجر
لذا شبهة لانتقال المنافع
التي منها الاحراز للمستاجر
لذا الغرض صحة الاجارة
وبه فارق عدم حده بوطه
أتمه المزوجة لولم قيام
الشبهة في المحل وأهم
التعليل ان محل ذلك ان
استحق الاحراز به والا
كان استعمله فيما نهي
عنه او في أضرباً استأجره
كان استأجر أرضاً
للزراعة فأردى فيها موابيه
اي بخلاف ادخال موابي

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالماذون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه في مدة الاجارة وان ثبت له
الفسخ وبعد مدتها كما يصح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الاذرعى وغيره نظراهم والحق ان المعير فيه تفصيل يأتي
ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحمل الخ ليس في نسخ الشرح وكذا قوله او يرجع بقيد الآتي اهن هامش

واعلامه بالرجوع **(قوله وهذا)** أى المؤجر **(قول المتن وكذا معيره)** أى الحرز اعارة محسنة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وش **(قوله يقطع إذا)** إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المعنى **(لا قوله لو رجع إلى امتنع قوله فيما أذن له فيه)** خرج به مالو استأجر للزراعة ففرس ودخل المستعير فسرق من الفرس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة **(تنبه)** مثل اعارة الحرز مالو اعارة رقية لحفظ مال او رعى غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية **(قوله وإن دخل بنية الرجوع)** ولا تأميجوز له الدخول إذا رجع ناهياً وهو اسنى فجزاؤه لا يكون رجوعاً بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها ثم قوله ولا تأميجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما رضى بهذا الاطلاق م حين بحثنا معه فيه سم على حجج ا هـ **(قوله إذا لا شبهة ايضاً)** عبارة المعنى لا نه سرق النصاب من حرز محترم ولا تأميجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم وله الرجوع متى شاءم يؤخذ من هذا ان محل الخلاف في العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعاً فالتأجر ا هـ **(قوله لا استحقة منفعة)** فيشبهه سم أى ان المستعير إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقات الانتفاع بهذا لا محذور ا هـ سيد عمر **(قوله لو رجع)** أى المعير في العارية بالقول معنى وسم **(قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً)** قال سم كأنه إشارة إلى ما لو احدث شغلاً جديداً بان احدث وضع امتعة بخلاف ما اذا استصحب ما كان في هذا الإشارة إلى جواز بقاء الامتعة بعد المدة ا هـ ومحل ا هـ لم يطلب المالك بالتفريغ كما نبه عليه هو في قوله اخرى ا هـ رشيدى قوله تعدياً عبارة المعنى بعد التمكن ا هـ **(قوله وطوره)** أى قطع المعير ا هـ ع ش **(قوله به)** أى بالطر المذكور **(قوله نقب الجدار)** أى نقب المعير الجدار واخذ ما في داخله **(قوله لعرق ظالم)** يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التنوين انهم في الجواز العلقى والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاستاذ عن المضاف إلى المضاف اليه فاستمر الضمير كافى عيشة ارضية ا هـ ع ش **(قوله من غير علمه ورضاه)** ضرب على الواو في اصل الشرح فليتأمل وليحمر ا هـ سيد عمر اى ومفاد ثبوت الواو انه لا يسقط القطع إلا إذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها ان يكتفى في سقوط القطع علم الواضع رضا المالك بالوضع ولو علمه وان لم يعلم بالتفعل ولعل هذا هو الاقرب **(من غير علمه ورضاه)** مفهومه انه إذا وضع بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكل بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارتها لا ان يقال ان المستاجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفاسد لا اعتبار به فالتى تناقض منه من الرضا بخلاف مالو وضع برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع ا هـ ع ش ويأتى في شرح أو أجنبي المصنوع الخ ما قد يخالفه **(قوله وكذا لا يقطع)** الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر **(قوله وكذا معيره)** عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعارها لغيره المستعير وضعه وتأميجوز له الدخول إذا رجع ا هـ ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ لا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعاً فجزاؤه لا يكون رجوعاً بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها وقوله ولا تأميجوز الدخول إذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وانما ملك أن ينفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع مرفى ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتأمل **(قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً)** كأنه إشارة إلى ما لو احدث شغلاً جديداً بان احدث وضع امتعة بخلاف ما اذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة إلى ما لو احدث جواز ابقاء الامتعة بعد المدة **(قوله او رجع بقيد الاق)** فيه نظر لانه يسأتى انه لا يقطع عند الرجوع بالقيد الاق الا ان يريد بالقيد بعض ما باقى وهو العلم دون الاستعمال تعدياً او اراد بالاقى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما باقى فليتأمل **(قوله لا استحقة منفعة)** فيه شيء

أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو فلساً وان نازع فيه البقنى (وأحرزه) محروزة

فسرقة المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا تقطع عليه في الاصح لان له دخول الحرز وهتك لا خذماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم ينفرد بالحال بين المتهمة عن ماله والمخلوط به ولا ينافي هذا قطع دان سرقة مال مدنيته لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه محرز بحق والدان مقصر بعدم مطالبته ونبته الاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما سر ومن ثم قطع را هن ومو جرو معبر ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصابا آخر دخل بقصد سرقة اى او اختلف حرزها اخذ اتماما في مسئلة الشريك فقولهم لا يقطع مشتر وفر الثمن ياخذ نصاب مع المبيع محلان دخل لا لالسرقة وقد اتحد حرزها (او) سرق (اجنبي) منه المال (المغصوب) او المسروق (فلا تقطع) عليه (في الاصح) وإن اخذه لا يئب الرد على المالك لان المالك لم يرض باحرازه فيه فكان غير محرز وقد يؤخذ منه ان كل ما تعدى موضع اليد عليه كالبيع فاسدا ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا الاقبال انه لم يرض باحرازه وإن كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقة سرقتها اخذ المال خفية من حرز مثله فيحتث (لا يقطع مختلس ومتهيب وجاحد ودعية) او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا او لهما يعتمدان الحرب وثانها القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منه فقطع زجره او ما حديث الخز ومية التي كانت تستعير المتاع وتجده فقطعها النبي ﷺ فاقطع فيه ليس للجد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى إلا مسئلة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن) فسرقة المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله) فلا تقطع عليه (الخ) ينبغي ان يكون محله ان لم يدخل بقصد السرقة اخذ من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ انه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد ايضا قولهم فلم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله) لان له دخول الحرز وهتك (الخ) اى وإن لم يتفق له اخذه اه عرش (قوله) ولا ينافي هذا) اى عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه عرش (قوله) بشرطه لم يجعل له شرطا فيأمر اه رشدي ويوجب بان شرطه مفهوما قوله فيأمر ان حل ووجد الغريم او ما طل اه (قوله) او بنية (الاخذ) عطف على مطالبته (قوله) الاستيفاء) اى بشرطه اخذ من قوله قبل بشرطه سم اه عرش (قوله) ومن ثم) اى لاجل الفرق بين المحرز بحق وغيره (قوله) اخذ (الخ) راجع لقوله اى او اختلف (الخ) (قوله) ما مر في مسئلة الشريك) اى من انه لو دخل حرز فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه قطع ان دخل بقصد السرقة اه عرش (قول المتن) أو اجنبي (المغصوب) احتريز به عما لو سرق الاجنبي غير المغصوب فانه يقطع قطعا اه معنى (قوله) لا بنية (الرداخ) اى بل بنية السرقة اه معنى (قوله) وقد يؤخذ منه (الخ) قد ينافيه ما مر في اول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله) والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم ان السرقة اخذ المال الخ هو هو ظاهر (قوله) وهراتها) إلى قوله وما حديث الخز ومية في المعنى الا قوله مثلا وإلى قول المتن وتعاونا في النهاية الا قوله فانه مال إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى او كان (قوله) يعتمد الحرب) اى عن غير غلبة اه معنى (قوله) فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكى على الاغلب ولا فالجاحد لا بقصد الاخذ عند وجوده عيانا فلا يمكن منعه بسلطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك ان يشهد عليه عند الدفع فاذا جحد تخلف منه بنحو السلطان فلم يشهد به ومقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله) وإنما ذكر) اى جحد المتناع اه عرش (قوله) يشمل قاطع الطريق) اى مع انه يقطع اه سم (قوله) ويوجب بان قاطع الطريق (الخ) ويمكن ان يجاب بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم ما ياتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشمل هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لان تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك انه اخص منه والاخص مشمول الا عم قطعا الا ترى ان للانسان شروطا يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا فليتام فالاولى جوابنا سم ولك ان تقول يجوز ان يكون مراد الشارع بين جواب الحشى الذى صرح به فحاصله ان المراد بالمتهم من ياخذ عيانا ويعتمد الحرب ولا يكون قاطعا للطريق بقرينة ما ياتي في قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمل الخ فانه قرينة واضحة على هذه الارادة وإن كان في العبارة جمال اه سيد عمر (قوله) في ليلة) إلى قوله مستتلة في المعنى إلا قوله الذى هتك إلى وهنا قوله وقيل فيه خلاف (قول المتن) وعاد الخ) اى قبل إعادة الحرز اه معنى (قوله) اما إذا أعيد الخ) اى من المالك او نائبه اخذها سر فيها لو اخرج نصابا مرتين في ليلة اه عرش (قول

(قوله) او نبته الاخذ للاستيفاء) اى بشرطه اخذ من قوله قبل شرطه (قوله) قبل تفسير المتهم بقطع الطريق) اى مع انه يقطع (قوله) فلم يشمل هذا الاطلاق) يمكن ان يجاب بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم سياقي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك ايضا (قوله) فلم يشمل هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لان تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك انه اخص منه عرف بل لسرقة كائنه اكثر الروايات بل في الصحيحين التصريح به وهو ان قرىسا اهمهم شاهنا المسرقة قيل تفسير المتهم

عرفت بل لسرقة كائنه اكثر الروايات بل في الصحيحين التصريح به وهو ان قرىسا اهمهم شاهنا المسرقة قيل تفسير المتهم

أوسرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين ولا) بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (واقعا) لا تنهك الحرز فصار كإلو نقب وأخرج غيره وفارق أخرج نصاب من حرز فتيين بأنه ثم متم لاخذ الأول الذي تنهك به الحرز فوقع الإخذ الثاني تابعاً لم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوى وهو العلم والإعادة السابقان دون أحدهما بدون مجرد الظهور لانه يؤكد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعاً له وهما مبتدئ وسرقة مستقلة لم يسبقها الهتك الحرز باخذ (١٤٥) شئ منه لكنهما مرتبة على فعله المركب

من جزئين مقصودين لاتبعية

بينهما نقب سابق وأخراج لاحق وإنما يتركب منها إن لم يقع بينهما فاصل اجنبي عنهما وإن ضعف فكفى تحلل علم المالك أو الظهور فتأمل فان الفرق بمجرد دانه ثم متمم وهنا مبتدئ وفرق صوري ولو لا ما نظوى عليه من المعنى الظاهر الذي قررته وفي بعض النسخ ولا فيقطع قطعاً وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بأمره مالم يكن غير مميز أو عجمياً يعتقد وجوب الطاعة بخلاف نحو قد رد معلم لأن له اختياراً وإدراكاً أو ما تضمن انساناً أرسله عليه لأن الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم أن ساء ما أخرجه بالنقب من الات الجدار نصاباً يقطع الناقب كإناص عليه أو لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم أو لا لم يسرق أي شيئاً من داخل الحرز أو كان بأزاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع أيضاً (ولو تعاون في النقب)

المتن قلت) أي كإل قال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسئلة المتن اه معنى (قوله بأن علم) أي المالك النقب وقوله أو ظهر أي النقب لم أي للطارقين (قوله وفارق) أي ما هنا حيث اكتفى فيه بأحد الأمرين (قوله لانه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنهما مرتبة إلخ) فيه ترتيب الشئ على نفسه إذ الجزء الثاني من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخراج إلخ) بالجر على اتبهما بدل من جزئين أو بالرفع على اتبهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فإن الفرق بمجرد دانه إلخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما تنهات عليه (قوله وهو غلط) أي والصواب إثبات حرف النفي وهو موجود في خط المصنف قاله الأذرع اه معنى (قول المتن وأخرج غيره) أي أخرج المالك من النقب ولو في الحال اه معنى (قوله ولو بأمره) إلى قول المتن ولو تعاون في المعنى (قوله مالم يكن غير مميز إلخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج بمزا مال أو نقب ثم أمر صدياً غير مميز أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الأمران أمر مميز أو قد افلأ فلا نية ليس آله ولأن الحيوان اختياراً فإن قيل هل كان غير المميز كالقردها يجب بأن اختيار القردها أقوى فإن قيل لو عليه التقتل ثم أرسله على انسان قتلته فانه يضمه فهل لا يجب عليه الحد هنا اجيب بأن الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القردها مثل فبقاس عليه كل حيوان معلم أو لا يظهر الأول ولو عزم على عفرت فأخرج نصاباً يقطع أو لا يظهر الثاني كإلو أكره بالعلم ميزاً على الأخراج فانه لا يقطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قد رد إلخ) أي من مائر الحيوانات المعلمة كإلو علم عصفوراً أخذته فاخذته فلا قطع على ما تنهك هذه العبارة ومثل ذلك مالم عزم على عفرت كما ذكر الخطيب اه عرش (قوله أرسله) أي نحو القردها المعلم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه معنى (قوله ومعنى قولهم إلخ) الأولى فتى إلخ بالفاء بدل الواو اه رشيدى (قوله أولاً) لعله من تحريف التماسخو الأصل لأن الأول عبارة المعنى فيكون المراد حيثن بقولهم لأن الأول لم يسرق انهم يسرق ما في الحرز اه (قوله أو كان إلخ) عطف على قوله ساءى إلخ (قوله ملاحظ يقظان) أي وإن كان الحافظ ناعماً فلا قطع معنئ وأسئ (قوله ولو بأخراج إلخ) إلى قوله فلا اعتراض في المعنى (قول المتن بالأخراج) أي لنصاب فأكثر وقوله فأخرج به آخرى مع مشاركة له في النقب وساءى ما أخرجه نصاباً فأكثر اه معنى (قوله إذ القسم إلخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد في فقدان المخرج شريك في النقب اه (قوله نحو به) أي المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أي من الاستدالي أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الاستدالي لفظ ناقب (قوله فيهما) أي في صورتى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لانه اسم أرديه موضع النقب اه معنى وعلى هذا الاحتجاج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلاً وإنما زادهاى الشارح لملح على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون والاخص مشمول للأعم قطعاً لا ترى أن لا انسان شرطاً يتميز به أعم مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتام فالأولى جواز إيتام (قوله ولو تعاون في النقب) ثم أخذه أحدهما إلخ كان التصوير بذلك الاختلاف في قطعهما إذ بلغه المال في الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الاظهار إنما جرى في الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أي ناقب (قوله إذ القسم) اتبهما تعاون في النقب فقوله وضعه عطف على انفراد لا على تعاوناً م

(١٩) شروانى وابن قاسم تاسع) ولو بأن أخرج هذا لبنات وهذا لبنات (وانفرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب أيضاً إذ القسم اتبهما تعاون في النقب فلا اعتراض عليه لاسيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رابت البلقنى صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويله الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيها لانه السارق (ولو) تعاون في النقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلاً (فاخذته خارجاً وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطع ما في الظاهر) لأن

كلامهما لم يخرج منه من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجا فيه فإن الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من ثقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغیر المالك أو النحو نارف حرقته علم بها أم لا على الوجه أو وضعه بما جار) إلى جهة مخزجة فأخرج منه أو راكدا وجار إلى غير جهة مخزجة وحركه حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركه غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما أذاري حجرا لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخزجة أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لهنها بما ذكره بالاولى (أو عرض له ربح هابة) حالة التعريض فلا أثر لربوبها بعده (فأخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الأخرج في الجميع بفعله ومنسوب إليه قبل تنكيره الخرز مخالفا لاصله غير جيد لا بهامه أنه لو أخرج نقدا من صندوقه لبيت فنلف أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أو ليس

النصاب فانه لا يقطع عليه ما خر ما ه معنى أى قال تصور بذلك لتعريف محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لوسط الثقب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز أو ناوله ره شيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أى الداخل له إلى الخارج والجار متعلق بناوله فالاول محرز مافى المتن والثاني محترز مافى الشارح وقوله خارجا تارة فيه الفعلان (قوله فان الداخل يقطع) ولو ربط المسالك لشريكه الخارج بخره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان يقطع الاعي بسرة قامدله عليه الزمن وإن حمله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لأنه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه أو الاعي حامل لمن لذلك وكالمن غيره وقبح الباب والقفل بكسر أو غيره وتصور الحائط كل منها كالثقب فيما مر معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أى المال المحرز أو أخذه في يده أو أخرجه به من الحرز ثم أعاده هاهنا معنى (قوله من ثقب) إلى قوله وما إذا في النهاية لا قوله أو جار إلى غير جهة مخزجه وقوله وإن كان إلى بخلافه وإلى قول المتن وأظهر دابة في المعنى لا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرام لا لا أخذه غيره أم لا تلق بالرى ام لا معنى ونابة (قوله إلى جهة مخزجة) أى يخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى أنفجار أو سبل أو نحوه اه (قوله فان الغير هو الذي يقطع) أى كان تحريكه لأجل إخراج له لسرة كما هو ظاهر فليراجع اه شيدى (قوله لا يقطع عليه) قد يشكل بعدم القطع هناك بالقطع فيما لو ثقب وعاء حنطة فانصب منه فصاب لأنه لا يضام يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال فعدمه مستول عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هناك وإن يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه سم أقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن وأظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط لؤلؤة مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كالو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها اه معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فأخرجته في المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حرفى النهاية (قول المتن فأخرجته قطع) عمره شامل للمال أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقيل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما بقى من أن شرط القطع طلب المالك للمال بعد أخذه ليس لما يطالبه بقتله اه عش وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاولى الاقتصار على المظوف كفى المعنى (قوله قيل تنكيره الخ) وافقه المعنى (قوله لو أخرج نقدا الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود رماه أرض البيت فنلف الخ (قوله ثقف أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الاشكال كالأختفى بل حذفه بالبلغى الاشكال اه شيدى وفيه وقفة (قوله وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتى اه (قوله فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز اه سم (قوله فان قلت الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن التكررة في الاثبات لا عموم لها فقول الخارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول الخارج الحرز معناه كل حرز أذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج اه عش (قوله التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الوجه) هو الأصح مر (قوله لا يقطع عليه) قد يستشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو ثقب وعاء حنطة فانصب منه فصاب لأنه لا يضام يستول عليه إلا أن يجاب بأن هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال بعده مستول عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هنا وإن يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه (قوله لأن البيت أن كان حرز النقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز تكرر في الاثبات فلا عموم له أى وأخرجه إلى خارج الحرز رأى المعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فان قلت التنكير الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن التكررة في الاثبات لا عموم لها فقول الخارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول الخارج الحرز معناه كل حرز أذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله

في محله لأن البيت أن كان حرز النقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو الحرز فلم يترق الحال بين التعريف والتنكير فان قلت التنكير يفيد أنه لا بد من إخراجها إلى مضعية ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن الـ في الحزب للعبد الشرعي فتساوى و مرأته أو تالف نصابا كثر في الحزب لم يقطع مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفاً فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجاً و بلغت قيمتها (١٤٧) حالة الآخر أخرج ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر ما لو مشى لأشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في) الأصح) لأنه إذا لم يسبقها مشى باختيارها قال البلقيني ومحلها لم يستول عليها والباب مفتوح فإن استولى عليها وهو مغلق ففتحه لها قطع لأنها لما خرجت بحملها وقد استولى عليها ففتحه ينسب الآخر أخرج إليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده تحقق فخرجت وهو معها أنه يقطع لأن فعلها منسوب إليه ولذا ضمن ملتفها أنه ورده ما أمر الزمان بكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تيسير حقيقة لاحكاماً (ولا يضمن حر) ومساكن كتابة صحيحة ومبعض (يد ولا يقطع سارقه) وأن صغر وخبر قطعه ^{بغير} لمن يسرق الصبيان ويديمهم ضعيف أو محمول على الإرقاء وحكمهم أن من اخذ غير يميز من حرزه كفناه دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وأن تبعه ثم أخذه خارج الحزب لم يقطع إلا إن دعاه كريمة تساق أو نقاد وقضيته أن الإشارة

إن كان لفظ حرز في كلام المصنف العموم مع أنه لا مسوغ له أن يرشده (قوله) قلت ممنوع لأن آل الخ) حاصل هذا الجواب كالأختي تسليم مقاله المعتز في التكرار الذي هو حاصل جواب الاعتراض الأول وأدعاء التمر يف مثله يجعل للعبد الشرعي لكنه إن تأتى أن كان معنى العبد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرزاً في الجمل أو لغير هذا ما إن كان معناه ما جعله الشارع حرزاً لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة أن يرشده (قوله) و مرأته الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثلاً في الحزب وخرج منه قطع أن خرجت منه بعد ليقائها حالها فاشبه ما لو أخرجه في فيه أو عاها فإن لم يخرج منه فلا يقطع لاستهلا كهافي الحزب كالواكل المسروق في الحزب وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الحزب وخرج ربع دينار كما نه عليه البارزى ولو تضمنه بطيب في الحزب وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لأن استعماله بعد تلافه كالطعام اه (قوله) مالم يتحصل الخ) عبارة أنها بقوله إن اجتماع بعد ذلك بما على بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصاباً بخلاف البلقيني اه وقدر أن تقع المعنى والروض مثلها (قوله) مالم يتحصل إلى المتن لم يتقدم في كلامه خلافاً لما يقتضيه صنيعه فكان الأول أن يزيد كلمة (قوله) أو يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله) حالة الآخر أخرج) يعني حالة الخرج من جوفه اه رشدي (قول المتن بوضعه) أي بسبب وضعه قاله سببية اه ع (قوله) لأنه إذا لم يسبقها الخ) عبارة المعنى لأن لها اختياري في السير فإذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله) قال البلقيني الخ) عبارة أنها يقول البلقيني ومحلها الخ مردود بان الضمان الخ (قوله) والباب مفتوح المناسب لما ساقى الباب بالقبول الوأه رشدي (قوله) ينسب الأول المعنى (قوله) قال أي البلقيني (قوله) وقضية هذا) أي قوله فإن استولى عليها الخ (قوله) ورده) أي مقاله البلقيني بصورته (قول المتن ولا يضمن حرز يد) أي بوضع بدعيه كالأجر الوالي الصبي لأحد فهر من عنده ولا يضمنه مثله الزوجة الصغيرة إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه يجزئ عن شيخه الشاوي (قوله) ومكانب) إلى قول المتن وسرق في النهاية أو المعنى الإقوله وقضيته إلى وعين (قوله) وإن صغر) أي الخ لأنه ليس بمال معنى وشرح المنهج وقضية صنيع الشارع أن المرجع كل من الحزو المكاتب والمبعض (قوله) ويديمهم) أي هم يخرج بهم فيبيعهم في أرض أخرى اه معنى (قوله) وحكمهم) أي الإرقاء اه ع (قوله) غير يميز) أي قنا غير يميز أصغروا عجمة أو جنوناً بقوله معنى (قوله) الذي ليس بمطروق) أي كان كان منعطفاً عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشدي (قوله) وإن تبعه الخ) عبارة المعنى وسواء أحمله السارق أو دعاه فاجابه لأنه كالبيمة تساق أو نقاد اه وكذا في النهاية الإقوله لأنه الخ (قوله) وقضيته) أي الاستثناء المفيد للحصر (قوله) إليه) أي القن الغير المميز (قوله) ليست كدعائه) أي فلا يقطع فقوله لظنير مامر الخ راجع للمنى (قوله) ويميز بنحو نوم الخ) عبارة المعنى ولو حمل عبد أعزاً قوباً على الامتناع تأمناً أو سكران قطع اه زاد النهاية أو مضبوطاً اه أي مربوطاً ع (قوله) كالأحمله) أي متقطاً بقائه معنى (قوله) حراً) إلى قوله إلا أن كان في النهاية الإقوله كذا قالوه وقوله أن لا تاه به (قوله) ولو صغيراً) قضية هذه الغاية أن الكثير من محل الخلاف والظاهر أنه ليس كذلك فليراجع اه رشدي أقول قضية قول المعنى ولو سرق حراً صغيراً لا يميز أو مجنوناً أو أعرجاً أو أعمى من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما إذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بخلاف اه أن الكثير الكمال أو الأخذ من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافاً لما يوجهه صنيع الشارع والنهاية (قوله) أو معه مال آخر) أي يلبق به أيضاً كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفاً فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وإن ابتلع جوهره فخرج قطع أن خرجت منه وإن تضمنه بطيب وخرج لم يقطع

إليه بما كرهه ليست كدعائه لظنير مامر في البيمة ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكاً منه لتأولها مصالحها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو أكرهه حتى تبعه كغير المميز فإن خدعه فبقيته مختاراً لم يقطع كالأحمله وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حراً ولو (صغيراً) أو مجنوناً أو أعمى أو أعمى (بقلادة) وحل يلبق به ويبلغ نصاباً أو معه مال آخر (فكذلك) لا يقطع سارقه

وان اخذه من حرز (في الاصح) لان للحر يد اعلی ماعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارقه ما عليه يحكم على ما يبداه انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لاخرجه من (١٤٨) حرزه وعمله كما صرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية أو بجاهرة قولى يمكنه منعه

كغيره اه رشيدى عبارة المغنى أو مال غيرها بما يلقى به من حليه وملا بسا وذلك نصاب اه (قوله وان اخذه الخ) قد مر ما في هذه الغاية (قوله فهو) أى ماع الحرة الا ان يحرز أى بالحر اثنى (قوله) ولهذا لا يضمن سارقه) بمعنى انه لا يدل على ضمانه ان تلف مثلاً بغير السرقة اه رشيدى (قوله وقضيته) أى قولهم فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الحرام بحري (قوله وعمله) أى ذلك المتضمن عبارة الناهية أى الوجه بقاؤه الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية أو بجاهرة قولى يمكنه منعه من النزع قطع ولا افلاؤه (قوله أو بجاهرة) لعل المراد انه اخذه والصي مثلاً ينظر لكسنة في محل خفى حتى يصدق حد السرقة عليه فليراجع اه رشيدى (نوله) وقول الاذرى عن الزبيل الخ) قال الزركشى ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه ناهية هذا تفيدان لكلام الزبيل أى ما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز أى الحرز لها فيقطع لانه سرق ما لا من حرز مثله رشيدى (قوله عن الزبيل) قال ابن شبة في طبقات الشافعية الزبيل يفتح الزاى فباء موحدة مكسورة قال السبكي انه الذى اشتهر على اللسنة وقال الاسنوى هكذا ينطق به الذين ادر كناسهم ولا أدري هل له أصل ام هو منسوب الى دليل بدال مهجلة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة سا كسنة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قريبة من قرى الشام فيما اظن ورايت بخط الاذرى ان الصواب انه دليل ومن قال الزبيل فقد صحفاه بغير ايت لب التالاب في باب الدال المهمة ما نصه الديلى بالفتح والكسر نسبة الى الديلى قرية بالرملة اه عرش (قوله والاصح منه) أى من النزاع وقوله ولا أى ان لم ينزعها منه (قوله اما اذا لم يلق به) الى المتن في المغنى الا قوله ان لاقت به (قوله فان اخذه) أى الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله) واما اذا سرق ما عليه الخ) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فذكر هو اما اعتبر الحرز هنا لا سم على حج عرش ورشيدى اقول صنيع المغنى وكذا صنيع الناهية آخر اصرىح في انها غير ان يعتبر فيه الحرز بالتفصيل الا فى فالاول مفروض فيما اذا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه و اخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا يقطع على الاصح اما لو سرقه من غير حرزه فلا يقطع بخلاف ما قد مناه عن المغنى أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فيقطع ما قد مناه عن الرشيدى والثاني مفروض فيما اذا سرق قلادته دونها فان كان الخ (قوله فان كان يحمره) أى الصغير حر او قناه مغنى (قوله قطع) هل يقيد بما تقدم من قوله وعمله كما صرح به الماوردي الخ اذا فرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل سم اقول الظاهر التقيداه عرش (قوله ولو صغيراً) وفاقالناهية بظاهر المغنى وقوله ويرد بان هذا الى التوجيه المذكور (قوله وجودهما) أى الصغير وغيره (قوله ومن ثم جعلوا التام الخ) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كنى اه سم عبارة المغنى والعبدى نفسه مسروق وتثبت عليه اليد وتعلق به القطع اه (قوله عليه أمتعة) الى قول المتن فى الناهية (قول المتن قطع) سواء انزله بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به فى التهذيب اه مغنى (بالاولى)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله وقضيته) انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان اخذه من غير حرز الدال على انه لا فرق وان كان في حرزاً اكتشافه بكونه حرز ما عليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتى واما اذا سرق ما عليه فان كانت هي هذه فلم يجمع بينهما ولم يشترط في هذه الاخذ من حرزه على ما تقر واشترط في ذلك الاخذ منه وان كانت غيرهما فليحرر القين بينهما (وقول الاذرى الى وامكته) منعه) قال الزركشى ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز (قوله واما اذا سرق ما عليه) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فذكر هو اما اعتبر الحرز هنا لا سم (قطع) هل يقيد بما تقدم من قوله وعمله كما صرح به الماوردي الخ اذا فرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل (قوله ومن ثم جعلوا التام من حيلة المسروق) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كنى (قوله)

من النزع وقول الاذرى عن الزبيل محل الخلاف ان نزعها من اى والاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعاً يحمل على ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكته منعه اما اذا لم يلق به مثله ماله كانت ملكاً لغير الصي فان اخذه من حرز مثلاً قطع قطعاً أو من حرز يلقى بالصي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ماله على قن دونه فان كان يحمره كفته الدار قطع كفته الدار قطع والا فلا قلادة كلب يحرز دواب يقطع بها ان لاقت به اخذها وحدها ومع الكلب ولو نام عبد ولو صغيراً فيما ينظر خلافاً لقيد البالغ العاقل او بالمميز وان امكن توجيهه بان البعير لا يحمره مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز لو استيقظ ويرد بان هذا انما يظهر مع البيضة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بين اهل القافلة كتناح بين سوقه يلاحظونه فاستوى الصغير وغيره ومن ثم جعلوا التام من حيلة المسروق (على بعير) عليه أمتعة أو لا فتقاده و آخرجه عن القافلة الى مضبعة (قطع) فى الاصح لانه آخرجهما من حرزهما

بخلاف ماله آخرجه الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه ويتعين حمله على قافلة أو بلد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضبعة فانه اى باخرجه اليها آخرجه من تمام حرزه فلا يفيد احرازه بعد (او) تام (حر) أو مكان كتابة صحيفة أو بمعض على بعير فتقاده و آخرجه عن القافلة

سواء كان الحر مبرأ أو بالغا وغير مباحلا فالن قيد بذلك هنا أيضا لما مر أن له يد اعلى مامعه (فلا قطع) (في الاصح) لانه يده وخرج بنام مالو كان العبد مستقيظا هو قادر على الامتناع فلا قطع لانه بمنزلة الحر حيثن (ولو نقله من بيت (١٤٩) معلق الى محن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) يفتح غيره (قطع) لانه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع بخلاف مالو كان هو الفاتح لانه كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز كما في قوله (ولا) بان كان الاول مفتوحا والثاني مغلقا وكانا مفتوحين ولا ملاحظا ومغلقين ففتحها (فلا) يقطع لانتفاء الحرز في الثانية أو تمامه في الاولى والثالثة كالمورماه من دار الملك إلى أخرى له وقولهم أو تمامه يعلم ان ما هنا لا يخالف ما مران الصحن ليس حرز النجو نقد وحلى ومن ثم قالوا الوارخرج نقدا من صندوق مغلق الى بيت مغلق لم يقطع كما مرع ان البيت ليس حرزا للنقد باطلا (وقيل إن كانا مغلقين قطع) لانه أخرجه من حرز ويرتفع ما على به (وبيت) نحو (خان) ورباط ومدرسة من كل ما تعدد ساكنو بيوت (ومحنته كبيت) (ومحنته دار) لو احدى (في الاصح فيقطع) في الحال الاول دون الاحوال الثلاثة بعده والفرق بان محنت الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين

أى العاقلة الاولى (قوله سواء أكان الحر مبرأ الخ) انظر ماوجه التقيد بالحرز وهما عزم لذك مكانة الصغير متصورة تبعا وما المانع من هذا التعميم في المبهض اه رشيدى وقد يقال وجه اقتصار المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبهض مستفاد من جعلها في الشارع في حكم الحر (قوله وخرج بنام) الى قوله لانه في المغنى لا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقدم به على قول المتن أو حر الخ (قول المتن ولو نقله) الى المال من بيت معلق الخ بخلاف مالو نقله من بعض زوايا البيت بعض اخر منه فلا يقطع اه منى (قوله بان كان) الى قوله كالورماه في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول) الى باب البيت وقوله والثاني الى باب الدار (قوله مغلقا) الى العرصة حرز البخرج اسنى ومعنى (قوله ولا ملاحظ) قبله بطرف فقط (قوله او مغلق الخ) الى العرصة حرز البخرج اه معنى (قوله فلا يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غاى البابين أحد السكان المنفرد كل منهم ببيت قطع اه نهاية (قوله او تمامه الخ) تعاقب على الحرز والمضى وله دم إخراجهم من تمام الحرز في الاولى والثانية وعلى المغنى والاسنى عدم القطع فيما بانهم يخرجهم من تمام الحرز (قوله كالورماه الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار حدث فيها مال وهو فيها فاخذه وخرج به فلا قطع لاختذه من حرز متهوك اه واعتمده مراه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجه حل ما هنا على ما إذا كان المنقول ما يكون الصحن حرز له اه سم وقد تقدم ان المغنى والاسنى التقيد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر انه ليس مراد الشارع بل مراده كافيده سيقاه ان المبنى فيما مرون الصحن بنفسه حرزا تاما لنحو النقد والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الاشارة الى عدم المخالفة ويحتمل انها الى قوله او تمامه الخ وهو الاقرب (قوله لم يقطع) الى لانه لم يخرجهم من تمام الحرز (قوله مع ان البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزا) الى تاما مستقلا (قوله ورباط) الى قوله وكأمر في النهاية لا قوله وإن اخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) رد لدليل مقابل الاصح قوله نعم الى قوله وكأمر في المغنى لا قوله لو ان كان له باب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدد ساكنو بيوت كما هو صريح المغنى وقدما عن النهاية ما يوافقه (قوله أحد السكان) الى في الحرز المشترك لالخان اه اسنى (قوله وان كان له) الى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) الى اى بيت مغلق اه معنى (قوله قطع لحراره الخ) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة اه عش (قوله فيما لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الجار من حانوت جاره أو المغتسل من الحمام وان دخل ليسرق أو المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس حرز اعلمه يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليعتسل ولم يغتسل فتغفل حاميا وغيره استحفظ متاعا حفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه واستحفظ لم يحفظ لنوم أو اعراض وغيره ولم يكن حافظ اه روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزع ثياب في الحمام والحامى أو الحارس جالس ولم يسلبها اليه ولا استحفظه بل دخل على العادة فسرق فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والودى وجمعه شطوطه هى مشدودة قطع لانها حرزة بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير حرزة في العادة اه

الى اخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضيق (قوله لا يخالف) كان وجه حمل ما هنا على ما اذا كان المنقول مما يكون الصحن حرزا له

السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف محن الدار فيقطع بكل حال بردو إن أخذ بقضيته كثير ونوعه جمع متأخرون بأن اعتياد سكان نحو الخان وضع حقير الامتعة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقطع لانه ليس حرز عنه وإن كان له باب أو ما في حجرة مغلفة قطع لحراره عنه وكأمر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى محن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة يقطع بها وما يتماثل بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحمة السرقة وقد عذر بل ولم يعذر حيث يمكن جهله على احتمال لأن الحد يدبر بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحري ومن أذن له المالك وذو شبهة عامر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه

القطع لشبهة ولا يقطع

مكره بالسرق ايضا لما مر

أن التسبب لا يقتضى حدا

ومن ثم لو كان المكره بالفتح

غير مميز أو أعجميا يعتقد

الطاعة كان آله للسكره

فيقطع فقط (ويقطع مسلم

وذى) ولو سكران (بما لم

مسلم وذى) إجماعا في مسلم

بمسلم ولعصمة الذى

والترامة الاحكام وإن لم

يرض بممكنه وكذا في الزنا

وفرق بين هذا وعدم قتل

المسلم به بان ملحظ القود

الماثلة ولم توجد وملحظ

السرقة الاخذ خفية

بشروطه وقد وجد (وفى

معاهد) ومستأن (أقوال

أحسنها أن شرط قطعه

بسرقة قطع) لا لترامة (والا

يشترط ذلك (فلا) يقطع

لعدم الترامة) قتل الاظهر

عند الجمهور ولا قطع بسرقة

مال مسلم او غيره مطلقا كما

لا يحدان زنى (والله اعلم)

لا تملك يلزم الاحكام قاشبه

الحرفي نعم يطالب قطعاً ارد

ماسرقة او بدله ولا يقطع

ايضا مسلم اذى بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله) في شروط (إلى قول المتن ويقطع في النهاية

إلا قوله الركن الثالث وهو قوله بل ولم يعذر بل ولم يعذر إلى ولا يقطع (قوله) في شروط الركن

الخ) أى في بعضها فقهه وهو التكليف بيان للشروط من حيث هى الاتى في كلام المصنف في هذا الفصل

اه رشيدى ولك ان تحمله على ظاهره بحال المتن والشرح لا متزاجهما كما هما كلام شخص واحد (قوله

وهى) إلى قوله وما يتعلق بذلك فى المغنى (قوله) وعلم التحريم) أى تحريم السرقة (قوله) وفيما ثبت الخ

من الاثبات (قوله) ويقطع بها) أى وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاتى اه رشيدى

(قوله) وجاهل الخ) وأعجمي أمر بسرقة وهو يقتدل باحتها اه معنى (قوله) وقد عذر) أى يقرب عهده

بالاسلام او بهد من العلماء معنى وعش (قوله) على احتمال) ينبغى ان يكون هذا والوجه بل لوقيل به

بالاطلاق في الحدود وغيرها كان وجبها لاقتحام حسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله

لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله) وحري) لعدم الترامة اه

معنى (قوله) لعذرهم) يتأمل في الحرفي اه سم وقد يقال انه معذور بعدم الترامة الاحكام (قوله

المميز) أى من الصبي والمجنون (قوله) ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزانى المغنى (قوله) فيقطع فقط

أى كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله) إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله) ولعصمة الذى

والترامة الاحكام) عبارة للمغنى واما قطعه مال الذى فعلى المشهور لا نه معصوم بدمته واما قطع الذى بمال

المسلم والذى فلا لترامة الاحكام اه (قوله) وكذا) عبارة النهائية كما اه (قوله) بين هذا) أى قطع المسلم

بمال الذى (قوله) به) أى بالذى (قوله) وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفى معاهد

يفتح الهاء مخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله) ومستأن) إلى قوله وبحث الاذرى فى المغنى إلا قوله ولا

يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أى عليه في عهده اه معنى (قوله) لا لترامة

أى كل من المعاهد والمستأن (قوله) او غيره) من الذى والمعاهد (قوله) مطلقا) أى شرط قطعه بسرقة

اولا (قوله) نعم يطالب قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحرفي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا

ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزع منه نزع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله) برد ماسرقة) أى

ان بقى او بدله أى ان تلف اه معنى (قول المتن وثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين

المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فيشكل عن البين فترد على المدعى ويحلف اه معنى

(قوله) والمنقول المعتمد لا قطع) وقا قال للنهاية والمغنى (قوله) لان ثبوته) أى المال باليمين المردودة عش

وهنى (قوله) ان فضله) أى السارق الاقرار بما يأتى في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقدر

المسروق والحرفي تعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة

موجبه وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بلم القاضي وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما

مر في حد الزنا اه معنى (قوله) وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة للمغنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرر

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله) ويقطع بها) المغنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده الفنى

الخ (قوله) لعذرهم) يتأمل في الحرفي (قوله) وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله) نعم يطالب

قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحرفي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه

وان كان باقيا وامكن نزع منه نزع فليتأمل (قوله) والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

الاقرار

(والثابت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (فى الاصح)

لأنها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كالأثبت بها حد الزنا وحل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للبال وهم لأن ثبوته لا خلاف فيه (وبأقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فضله بما يأتى في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحث الاذرى قبول المطلق من قبته وافق للقاضى في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشبهة والحرفي في خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظائر ما قدمته في الزنا ما قرأه قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) وبثب المال أخذ من قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة
قبلا لكن لا يقطع حتى
يدعى المالك بماله ثم تعاد
الشهادة أثبت المال لانه
لا يثبت بشهادة الحسبة
لا للقطع لانه يثبت بها وإنما
انتظر لتوقع ظهور مسقط
ولم يظهر فعلم ان شرط القطع
دعوى المالك أو وليه أو
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة
بشروطها ومر عن صاحب
البيان قبيل الثالث ماله تعلق
بذلك (والمذهب قبول
رجوعه) عن الاقرار
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة
للقطع فقط (ومن أقر بعقوبة
الله تعالى) أي موجبا كزنا
وسرقة وشرب مسكر ولو
بعد دعوى (فالصحيح ان
للقاضي) أي يجوز له كافي
الروضة وأصلها لكن أشار
في شرح مسلم إلى نقل
الاجماع على أنه يجوز
البحر عن الأصحاب قضية
تخصيصهم للقاضي بالجواز
حرمته على غيره وهو
محتمل ويحتمل ان غير
القاضي أولى منه بالجواز
لامتناع التلقين عليه (أن
يرض له) ان كان جاهلا
بوجوب الحد وقد عذر
على ما في العزيز ولكن
توقف فيه الأذري ويؤيد
توقفه ان له التعريض لمن
علم ان له الرجوع فكذلك لمن
علم ان عليه الحد (بالرجوع)
عن الاقرار وان علم جوازه

الاقرار كافي سائر الحقوق (قوله مطلقا) أي قبيحا أو غيره اه ع (قوله) اما اقراره (الخ) لانه
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسألة المتن الآتية ومع ذلك فتأخيرها إلى هناك وذكره معها بالنسبة اه
سيد عمر (قوله) أخذ من قولهم (الخ) قد يشك هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال
لانه إنما احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت
به فليتأمل سم على حج ع وشريدي ووافق الاشكال المذكور قول المغني فان اقر قبله ما يثبت القطع
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كسأني اه حيث لم يذكر قوله وبثب المال ورفع الجيرى
ذلك الاشكال بماضيه وقولها وبثب عطاف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك ثلاثون من نفي القطع
عدم ثبوت المال وليس معطوف على يدعى المالك ويكون يثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت
بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله) لا للقطع لانه يثبت (الخ) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل
الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل سم على حج لكن قد يقال ان
الجواب الثاني لا يتناقض مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه وشريدي ولم يظهر لي وجه عدم الثاني إذ
الضد يرفى بقول سم أو بانه الخراج لم يثبت ثبوت المال بأعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب
موجود هناك ختمنا (قوله بها) أي بشهادة الحسبة (قوله) قبيل الثالث (الخ) أي من شروط المسروق في شرح
فلو ملكه بارت أو غيره قبل اخراجه من الحرز (نزل المتن والمذهب قبول رجوعه (الخ) (فرعان)
لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقر به ثم أقيمت عليه البيعة ثم رجع قال
القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردي كذا في
شرح الروض سم على حج لكن المعتد فيها بخلافه عند م أي والخطيب وفيما تقدم اه ع (قوله) عن
الاقرار (الخ) إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغني وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع
ولو في أثناءه لانه تحقق الله تعالى فيسقط كعد الزنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو نفسه
ولا يجب على الإمام قطعه وأما الترمذ فلا لأنه تحقق آدمي معنى وروضه شرحه (قوله) فقط (الخ) أي دون المال
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم (الخ) والمعتد الاول نهاية معنى أي الجواز سم وع (قوله)
القاضي بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل ان غير القاضي أولى منه وهو الوجه
اه نهاية (قوله) لامتناع التلقين عليه (الخ) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز وشريدي
(قوله) على ما في العزيز (الخ) ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرا له دوشة فلا فرق كما قاله البلقيني اه
نهاية أي بين العالم والجاهل ع (قوله) عرض به أي بالرجوع بقوله لملك قبلت فاخذت (قوله)
ما إخالك بكسر الهزلة على الأصح وبفتحها على القياس حلي أي ما اظنك اه بجيرى (قوله)
(قوله) أخذ من قولهم قد يشكل هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما
احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت به
فليتأمل (قوله) لا للقطع لانه يثبت بها (الخ) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد
يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل (قوله) والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة
(الخ) (فرعان) لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقر به ثم أقيمت عليه البيعة
ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردي
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على أنه (قوله) والمعتد الاول م (قوله)
ويحتمل ان غير القاضي أولى (وهو الاجماع م (قوله) فكذا لمن علم ان عليه الحد (الحد) كتب عليه م

فيقول لملك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهت لم تعلم ان ما شرهته مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عر وقال
لمن أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت قال بل فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع رواه أبو داود وغيره

ويؤخذ منه أنه يندب تكرير التعريض (١٥٢) ثلاثا بناء على ندبه وأهم قوله بالرجوع أنه لا يرضى له بالانكار لأن فيه حملا على

الكذب كذا قبل وفيه نظر لما مر في الزان أنكاره بعد الإقرار كالرجوع عنه ثم رأيتهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع بحجاب عما علم به بأن تشوف الشارع إلى درء الحدود التي النظر إلى تضمن الإنكار للكذب على أنه ليس صريحا فيه نغف أمره وقوله إقرار له قبل الإقرار ولا يثبت حمله بالتعريض على الإنكار أي ما لم ينشأن ذلك بحمله على أنكار المال أيضا على الأوجه وأنه لا يجوز التعريض إذا ثبت بالينة وقوله أنه ان حق الأدعي لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم ينفذ الرجوع فيه شيئا وبوجه أن فيه حملا على محرم إذ هو كتمان العقد الفاسد (و) قطعوا بانه (لا يقول) له (أرجع) عنه أو اجده فقام به لأنه امر بالكذب وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى أن رأى المصلحة في السر والافلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولاهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كمال طلب من المالك أو وكيله للبال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله) وأهم قوله) أي المصنف (قوله) لا يرضى له أي بعد الإقرار (قوله) وقوله) إلى قوله لو بوجه في المعنى (لا قوله) أي ما لم ينشأ إلى وأنه لا يجوز إلى المتن في النهاية (قوله) وقوله أقر (قوله) وأهم قوله أقر (قوله) أي ما لم ينشأ (الخ) ولعل صورة أنكار السرعة دون المال أن يقر به ويدعي أنه أخذه بشبهة أو نحو ذلك أه وشدیدی (قوله) وأنه لا يجوز (الخ) تطاف على قوله أنه لا (قوله) وقوله (له) أي وأهم قوله (له) (قوله) وقطعوا (الخ) عبارة المعنى وكلام المصنف يقتضي أن قوله ولا يقول أرجع من تمتة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل يجوز به في كلام الرافعي وغيره أه (قوله) عنه إلى قوله لو به يعلم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فقام به) ومثل القاضي غيره أه عش (قوله) لأنه امر بالكذب) إن رجوع للتمن أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتدال عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحل على الكذب والامر به فليجرح سم على سجع أه عش (قوله) وله أن يعرض (الخ) وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريرها بدلوغ الإمام وأنه يحرم تشفيعه فيه وأما بلوغ الإمام فاجازها أكثر العلماء إن لم يكن المشدوع فيه صاحب شر وأذى للناس فإن كان كذلك لم يشفع وسباق الشفاعة في التعزير في باب أه معنى (قوله) ولا فلا) شامل لما إذا لم يرضى له من أحد منها كما صرح به الأسي (قوله) ضياع المسروق (الخ) ومثله بالآل مالم يخاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم أه عش (قوله) أو حد الغير) عبارة الروض مشرحة في الزنا ثم على استحباب تركها أي الشهادة إذا لم يتعلق بتركها إيجاب حد الغير فإن تعاقب بذلك كان شديدا ثلاثا بالزنا فقام الرابع ويلزمه الإداه انتهى أه سم (قوله) للقطع) أي بالإقرار أيضا أي كدم الرجوع عن الإقرار (قوله) كما مر) حقه أن يؤخر عن قوله للبال (قوله) أو وكيله) أي أو وليه (قوله) فعليه) أي على اشتراط الطلب (قوله) أو بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلفت في النهاية لإلا قوله كما يأتي إلى المتن وقوله وقع إلى كونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) أي الدعوى كان وكله فيها يتعلق بالدعاوى أه عش ويجوز لإرجاع الإشارة للسرقة (قوله) أي بالسرقة والجار متعلق بالشعور (قوله) أو شهدا (خ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب أن يؤخر عن قوله والحق به السفه ويبدله قوله أو دعوى ولي المالك (قوله) أو مال) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله) أو مال غير مكلف) أي مال صبي أو مجنون (قول المتن حضوره) أي الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيفية ذلك كما قاله الأذرع وغيره أه أسي (قوله) وكما له) أي غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) أي المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالاباحة) أي بانه كان أباح له المال (فرع) لو أقر بعد سرقة دون النصاب لم يقبل إلا أن صدقه سيده أو نصاب قطع كآثاره بجنابة توجب قصاصا ولا يثبت المال وأن كان بيده كما عكس ذلك من باب

(قوله) وقوله أقر (الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التقيد بأقراره غيره بالآل (قوله) لأنه امر (الخ) أرجع للتمن أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع إلى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتدال عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحل على الكذب والامر فليجرح (قوله) أن رأى المصلحة في السر والافلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولاهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كمال طلب من المالك أو وكيله للبال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

وكيل الغائب الشاملة كالته لذه من غير شعور للمالك بها أو شهدا بحسبة (أنه سرق عال زيد الغائب) أو الإقرار مال غير مكلف والحق به السفه (لم يقطع في الحال بل) يحبس (و) ينظر حضوره) وكما له ومطالبته (في الأصح) لأنه بما يقر له بالاباحة

والملك فانه يسقط التعاقب وان كذب بكا، اما بدد دعوى عن موكل فلم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والشوق قبل الرغ للفقاضي فيسقط التعاقب ايضا ولا يشكك حبه متابعه فيما لو اقر بالغايب لان له المطالبة بالقطع في الاجلة لا بما لم الغائب ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لانه لم عليه المطالبة به حيثئذ كاي (١٥٣) قبيل القسمة وجوب قبضه عين الغائب إنما هو فيما اذا عرف ضاه عليه من

هي تحت يده كاي في ثم (او) اقر (انه اكره امه غائب على زنا) اوزني بها (حد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاسقاط واحتمال كونها وقعت عليه لا يؤثر لضدها الشبهة فهو من ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه نعم يحتمل انه يذللها وكانهم لم ير اعوانه دوره (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله (ثم) شهيد رجل وامرأتان (او رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما (مر) ويشترط للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهده به (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظن ان ماليس بسرقة فيمينان المسروق منه والمسروق

القرار معنى واسنى مع الرضى (قوله) والملك هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سياتى انه قد يبلغ الخ في اتي نفاذ في المجنون والسفيه اه عش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاحتمال لا لا لقرار بالملك ياتى من اكل كما هو صريح الاسنى والمعنى (قوله) وان كذبه اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله) اما بدد دعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر وافر المدعى عليه به بسفر المدعى عش (قوله) لعدم احتمال الاباحة هنا اى والملك ولول وجهان توكل في دعوى السرقة به بدله بها بعدد سبق الاباحة والملك (قوله) ونحو الصبي اى من المجنون والسفيه (قوله) ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقة كالفائى معنى واسنى (قوله) لانه اى لاحاكم عش ومعنى (قوله) ومن ثم لو مات (اى الغائب اه رشيدى عبارة المعنى لو مات الغائب من مال وخلفه طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويجسه اه (قوله) حبس) اى المقر عش ومعنى (قوله) لانه الخ) اى الحاكم عش ومعنى (قوله) وجوب قبضه الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا بما لال الغائب (قوله) ثم اى قبيل القسمة (قوله) او اقر الى قوله نعم في المعنى (قوله) او زني بها اشارة الى ان الاكره ليس بقيد (قوله) لانه اى حد الزنا (قوله) ولا يباح اى البضع (قوله) واحتمال كونها الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله) به اى الونف (قوله) في موضع اى في باب الونف معنى ونهاية (قوله) لاندوره) افادته اذا وطى الامة المندورة له بها وهى يذللها نذر لا بعده وظاهر لانه ملكها بالنذر اه عش (قوله) ويثبت القطع) كذا في النهاية بتد كبير الفعل والذى في المعنى والحلى وثبت السرقة الموجبة للقطع اه بتايت الفعل (قوله) القطع الى قول المتن ويشترط في المعنى (قوله) غير الزنا) فانه خص بزيد العدد اه معنى (قوله) ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله) كما يثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المعنى كالمعلق الطلاق والعنق على غصب او سرقة شهيد رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعنق اه (قوله) بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المعنى تنبيه على ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلو شهدوا احسبه لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله) كامر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله) اذ قد يظنان) الى قوله ويجاب في المعنى الا قوله لم وقع الى كونها (قوله) وان لم يذكر انه نصاب اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله) فيه) اى في كون المسروق نصابا (قوله) بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للفقاضي نفسه (قوله) ولانه ملك الخ) عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقر لاسرقة هذا المالك يقول هذا ملكى والسارق يوافقه او يثبت المالك بغيرهما كذا في المعنى (قوله) يقول لان لا نعلم الخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه عش (قوله) وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المعنى ويشترط اتفاقهما في شهادتهما حيثئذ لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله) ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التميز اه معنى (قوله) واستشكل) اى قولهم ويشير ان الخ ومحط الاشكال قولهم والا ذكر الخ (قوله) ويجاب الخ) عبارة المعنى وقد يجاب بانها لا تناسع تغليا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويذكر بماله كما مر اه (قوله) بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تابع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه في قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولأنه ملك لغير السارق بل للمالك ان يغيرهما ووقع في هذه التي قبلها بعضهم ما يخالف ذلك فاحذر هو كونهم حرز تبعينه او وصفه ويقولان لا نعلم فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشير ان السارق ان حضروا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيعة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعز او متوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

او ثوبا ايضاً او (بكرة) قول (١٥٤) (الآخر) سرق هذه شير الاخرى او ثوبا اسود او (عشية قباطلة) للتناض فلا يرتب

رشيدى (قوله للتناض) الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل اه سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص العين وبالثانية الاختلاف في تشخيص اللون (قوله) ومع كل منهما في الثانية) توفى ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها وإن شهد واحد يوثب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الآخر ويحلف مع شاهده واستحكما انتهى اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله قباطلة اى بالنسبة الى القطع اما المال فان حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه الا فلا كذا قتالاه فلما رد حلف مع من وافقت شهادته دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض (قوله ان وافقت شهادته كل) كان ادعى بعين فشهد احدهما ثم سرق بكرة في الاخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى ان ان شاء حلف انه سرق بكرة وان شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة شهادته دعواه اه ع (قوله والحق) بالصف عطفاً على دعواه (قوله ولو شهد) الى قول المتن فان تافى في المغنى الا قوله وله الحلف الى او ثابتن (قوله ولم يحكم بوجه واحد الخ) اى وإن كثرت دواعد احدهما لان السكينة ليست مرجحة اه ع (قوله ثبتا) اى الياناز (قول ابن عسى السارق رد مسروق) ولو كان للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجرتها كالغصب اى معنى زادم وقد يؤخذ من قوله الا ان كفايته اه (قوله برده المال للحرز) اى ولو لم تثبت السرعة الا بعد الرد وتذكر جرح بقوله برده الخ ما لو اخذه المالك قبل الرفع للقاضي كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا تطلع لتعذر طاب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه اه ع (قوله اجماعاً) الى قوله وقاطعها في المغنى (قوله ان من زف الدم) اى فان لم يؤمن زف الدم قطعت رجليه اليسرى بخلاف ما سياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرعة ولم يؤمن زف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعالى القطع بعينها فاذا تعذر قطعها بسقط بخلافه فان كان الشلل موجوداً ابتداءً فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هام رسم على حج اه ع (قوله ولان البطش الخ) عطف على قوله اجماعاً (قوله لانه ليس له مثله) اى والسارق له مثل اليد غالباً فلم تقت عليه المنفعة بالكلية اه معنى (قوله وبه يوثق الخ) اى غالباً اه معنى وهو علة مستقلة كما هو صريح المغنى (قوله وقاطعها في غير القن) اى من حرره وبعض ومكاتب المالكين قاطعها السيد والامام اه ع (قوله فلو فوضه) اى الامام ونايه وقوله للسارق خرج به ما لو فوضه للمسروق منه فيقع الموقع وان امتنع التفويض له بخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى الى اهلاكه وخرج بفوضه اى ما لو فوضه بلاذن من الامام او نايه فلا يقع بعد جحد وإن امتنع القطع له وات محل اه ع (قوله ولو خرج بفوضه الى الخ) فان الحكم في التفويض كذلك فامعنى الخروج حيث ذكره على انه يخالف قول الشارع الا انى فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليتأمل (قوله او ثوبا ايضاً الخ) في الروض وإن شهد واحد يوثب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الآخر ويحلف مع شاهده واستحكما انتهى (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل مر (قوله وعلى السارق رد مسروق) واجره تمدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الا انى كفايته (قوله ان من زف الدم) اى فان لم يؤمن زف الدم قطعت رجليه اليسرى بخلاف ما سياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرعة ولم يؤمن زف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعالى القطع بعينها فاذا تعذر قطعها بسقط بخلافه فان كان الشلل موجوداً ابتداءً فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هام مر (قوله فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع) في الروض في باب استيفاء القصاص قبل الطرف الثاني من ناضه ولو اذن الامام لسارق اى في قطع يده قطع يده جاز وبجزي اه قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز فصح في اول الباب الثاني من ابواب الوكالة اه

عليها قطع نعم للمسروق منه ان يحلف مع احدهما في الاولى ومع كل منهما في الثانية ان وافقت شهادة كل دعواه والحق في زعمه وياخذ المال ولو شهد واحد بكيس وآخر بكيسين ثبت واحد وقطع ان بلغ نصابا وله الحلف مع الذى زاد وياخذوا اثنتان ان سرق هذه بكرة واخران ان سرقا عشية تعارضتا ولم يحكم بوجه واحد منها فان لم يتواردا على شيء واحد ثبتا وقطع اذ لا تعارض (وعلى السارق رد مسروق) وإن قطع الخبر الحسن على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولان القطع لله تعالى والغرم للادعى فلم يسقط احدهما الاخر ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه برده للحرز (فان تلف ضمه) كفايته بمثله في المثل واقصى قيمة في المتقوم (وتقطع يمينه) اى السارق الذى لاربع اذ هو الذى يتاقى فيه الترتيب الا انى اجماعاً ولو شاء ان امن زف الدم ولان البطش بها اقوى فكان ابتداء بها اردد ولما لم يقطع ذكر الزانى لانه ليس له مثله وبه يفوت النسل المطلوب

بقاؤه وقاطعها في غير القن هو الامام او نايه فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع (قوله)

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفة المصحح يوقع فله الموقع وان لم يفوضه إليه الإمام ثم رأت كلام الرافعي ليس نضاف ذلك وانما هو عموم فقط وهو ان التوكيد في استيفاء الحد يتمتع ولا يقع الموقع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي ان القطع تعلق بهين العيين فاجز اسقوطها على اي وجه كان (فان سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق وتالي قطعها في الحراية لانها ممتد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و ان سرق ثالثا) قطعت (يده اليسرى) وان سرق رابعا) قطعت (رجله اليمنى) الخبر الشافعي ذلك ولم يشو اهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة ان السرقة مرتين تعدل الحراية شرعا وهما يقطعان في مرة منها كباقي اما قبل قطعها فسباني هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية ان تميزت وأمكن استيفائها بدون الزائدة والاقطعنا كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء في اوله وزائدة لم

(قوله) كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه عرش ماضيه قوله لا يقع الموقع اي ويكون كالسقوط باقية وسياق ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه يشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع والقول بعدمه بان كلاهما يسقط القطع إلا ان يقال اذا قلنا بوقوع الموقع كان قطعها جازيا للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقع لم يكن سقوطها حد الكثرة لتعدد الحد لثوات عمله فلا يكون سقوطها جازيا للسرقة وان اشتركت الصور تان في عدم لزوم شيء للسارق بعد ما ويوافقه قول السيد عمر مانصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لثوات عمله لا ينافي عدم وقوعه الموقع اي عن الحد كالساقط باقية فانه لا يقع عن الحد ويسقط به الحد (قوله على اي وجه كان) فيه ان تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الاول ليحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) إلى قوله كباقي في المعنى الاول وله شواهد إلى وحكمه إلى قوله هذا كله في النهاية (قوله) واندمل القطع الخ عطف على جملة سرق ثانيا ولو اخر عن قول المصنف فرجله اليسرى لسكان اولي ويندفع توهم الحالة عبارة النهاية واندمل القطع الخ قال الرشيدي قوله واندمل القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه يؤم انه لا تقع رجله اليسرى إلا ان سرق بعد قطع اليمنى واندملها بخلاف ما لو سرق يدها القطع وقبل الاندمل اه وعبارة المعنى فان سرق ثانيا بعد قطعها اي يده اليمنى فرجله اليسرى ان برئت يده اليمنى وإلا اخرت للبرائة اه وهي أحسن (قوله) واندمل القطع الاول (فلو الى بينهما فمات الموطوع بسبب ذلك فلا ضمان اخذنا ما تقدم في الحدود اه عرش (قوله وفارق الخ) عبارة المعنى واما لم يقطع الرجل لا بعد اندمال اليد لثلاث نفعي الموالات إلى اهلاك وخالفه وانتهى إلى الحراية لان قطعها فيها حد واحد (قوله) خبر الشافعي الخ) اي ما رواه الشافعي باسناد عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله (قوله بالاخذ) اي باليد والنقل اي بالرجل (قوله) وقطع ما ذكر في الثالثة (له) في الثانية فمثل امره شيدي ويؤيد بقول المعنى واما قطع من خلاف لثلاث يوت جنس المنفعة عليه فتصف حر كنه في قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحراية شرعا والمحابر يقطع او لا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى (قوله وشبهها) له اراد به ما سباني في قوله او مرتبا الخ (قوله) كذا اطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمدنا النهاية اي المعنى انه لا تقطع يدها مطلقا بسرقة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لمبا بعد ما سم (قوله) معناه او لا يمكن استيفاء ما بدون الزائدة) اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تختمل عبارة غير له لا نه عقب قوله فليقطعان بقوله وإن لم تميز قطعت احدهما وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما اذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعنا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منهما ان تميزت اه زاد المعنى هذا ما اختاره الامام بعد ان نقل عن اصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا قطعان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وروى في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الاصلية بالا زائدة اولم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل اه

(قوله) كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه مرش (قوله على اي وجه كان) فيه ان تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله) كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء الخ) اعتمد مر انه لا يقطع بان مطلقا بسرقة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لمبا بعد ما (قوله) معناه او لا يمكن استيفاء ما بدون الزائدة) اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تختمل عبارة غير خلافه لانه عقب قوله ولا فيقطعان لقوله وان لم تميز قطعت احدهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما اذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعنا

تميزه ان تسمع احدهما وهو الوجه لك ان تقول لا تخالف بين عبارة لان قوله هنا والامعنا هو الا يمكن استيفاء ما بدون الزائدة

وحينئذ فيمكن استيفاء الاصلية وحدها وإحداهما إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الموضوع والافتضاء وعليه يحمل ما هنا فلا نظر لغيره وعدمه بل لا مكان لقطع واحدة وعدمه نعم في قوله كثيره ثم فان لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا اصليتين او احداهما لم تتميز غرض إذ كيف يعلم عدم التميز انهما اصليتان تارة او احداهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان خلفا معا ومربيا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا لاصالة فان لم يكن له الا

زائدة قطعت وان فقدت أصابها وتقطع إحدى اصليتين في سرقه والاخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الاصلية اصلية بان صارت عاملة فتقطع في سرقه اخرى وتعرف الزيادة بنحو شش قصر ونقص أصبح وضعف بطش (وبعد ذلك اى قطع الاربع اذ سرق أو سرق أولا ولا أربع له يبرز) لانه لم يرد فيه شيء وخبر قتله منكر ولو صح لكان منسوخا ومحولا على انه قتله بنحو الاستحلال كما قاله الاثمة اما اذا لم يكن له الاربع فيقطع في الاولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الا لرجل بنى لانه لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (ويفس) ندبا (محل قطعه زيت) خص كانه لكونه ابلغ (اودهن) آخر (مغلي) يضم الميم لصحة الامر ولانه يسد افواه العروق فينضم الدم واقصر جمع على الحسم بالنار وخبر الشاشي بينهما واعتبر الماوردي عادة المقطوع الغالبة فللاحضرى نحو الزيت واللبدى الحسم

(قوله وحيتذ) لاحاجته اليه (قوله ثم) اى في باب الموضوع (قوله بان خلفا معا) ومربيا ويستويا فيحكم (الخ) اقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة وزيادة احداهما لان السلب يصدق بنى الموضوع فلا غرض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين واحداهما امر سهل وإنما ثبت الغرض لو كان المراد ان احداهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحيتذ لا يتناقى التصور الاول الذى ذكره فتأمل اه سم (قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الاثمة في النهاية الا قوله لم تقطع الى وتعرف (قوله وتقطع إحدى اصليتين في سرقه والاخرى في أخرى كزائدة الخ) اى ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المستلثين على قول المصنف فان سرق ثانيا فرجله اليسرى واجب عنه بانه انما تكلم على الحلقة المتعادية الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يبرز) وفي العباب يبرز ويجب حتى يموت وظاهر المتن انه لا يجيب اه عش (قوله اذ سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخلها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله او سرق ولا) الى قوله اما اذا لم يكن فى المغنى (قوله ولا أربع له) اى ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله لانه لم يرد فيه شيء) اى والسرقة معصية فتعين التميز اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع في النهاية الا قوله واقصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) اى جميعها وهو من سلب العموم عبارة النهاية لبعض الاربع اه (قوله ما قبلها) اى الرجل اليمنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعله في الحديث (قوله يضم الميم) اى وفتح اللام اسم مفعول من اعل الى ماتم مع كسر اللام وتشديد الباء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقصر الخ) عبارة المغنى قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقصر الشافعى في الام على الحسم بالنار وفضل الماوردي في الحاوى فيجعل الزيت للحضرى والنار للبدوى لانهما عاديهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنة المغنى كما مر وضعفه عش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدة (قوله اى الحسم) عبارة المغنى اى النفس المسىء بالخس اه (قوله لان فيه) اى الحسم (قوله على تركه) اى السرقة والتذكير نظرا للمغنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به فى المغنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه الامام لزوم كل من علم الخ) اى فان لم يفعل الحسم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه عش (قوله ولان الاعتاد) عبارة المغنى والمغنى فى ان البطش فى الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) يتدب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهلا للقطع ويتدب ان يقطع بعد دية ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان خلفا معا) ومربيا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط) اقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة وزيادة احداهما لان السلب يصدق بنى الموضوع فلا غرض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين واحداهما امر سهل وإنما ثبت الغرض لو كان المراد ان احداهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحيتذ لا يتناقى التصور الاول الذى ذكره فتأمل

بالتارثم (قيل هو) اى الحسم (تتمة للحد) فيلزم الامام فعله هنا لا في القود لان فيه مردا بلام يحمل المقطوع على تركه المقطوع (والاصح انهنه المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فتو تعله) هنا كذا على الاول مالم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلال (وللامام ايماله) مالم يؤد تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغما كاحتة القنبى وجزم به الزكشى وهو ظاهر وعليه ان تركه الامام لزوم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليدين كوع) للتابع رواه الدارقطنى وقال به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتاد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا ابلا قطع بل لم يلزمه لاحد واحد على المعتمد وانما) (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالو في بكر او شرب مرارا وانما تعددت فدية نحو لبس المحرم لان فيها حقا لآدم باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع الثمن مرارا كني قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكر ويكنى قطع الثمن أو غيرهما يجب قطعه وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا تجزى (ولو ذهب الخس) الاصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لاطلاق اسم اليد عليها

حيث منع وجود الزجر بما حصل له من الايلام والتشكيل ومن ثم اجزأت وان سقط بعض كفها ايضا (وتقطع يد) او رجل (زائدة اصبعاً) فاكثرت في الاصح (لشمول اسم اليد لها وفارق القود بان مقصوده المساواة ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو ظلمها او قودا او شلت وخشى من قطعها نزع الدم (سقط القطع) ولم تقطع رجله لتعلق الحق بيمينها فسقط بقوتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء اليدين (فلا) يسقط النطق (على) المذهب لبقاء عمل القطع وانما سقط بقطع الجلا دلهما غلطا لوجود القطع والايلام بعلته السرقة

(باب قاطع الطريق)

سمى بذلك لمتعه المروءية بپروزه لاختدامه او قتل أو ارباب مكاربة اعتاد اعلی الفقه مع عدم الفوت كما يعلم بما يأتي والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية اذ الفقهاء وجوهوا المفسرين وغيرهم على انها نزلت فيه بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالساً وان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضد المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وانما سقط في النهاية والى الباب في المغنى الاقوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الاحد واحد) الى وان علت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه ع (قوله) وانما (كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله) وانما تعددت الخ اي كان لبس اولاهم بعد نزع الثوب او العامة اعاد اللبس ثانياً اه ع (قوله) فدية نحو لبس المحرم اي وطئته في مجالس مغنى واسنى (قوله) باعتبار غالب مصرفها لان مصرف الكفارة اليه اه معنى (قوله) ويكنى الخ دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه معنى او غيرها (قوله) بذلك اي بشئ مما ذكر (قوله) فلا يسقط القطع اي قطع اليدين وحكم الرجل حكم اليد فاذا كر اه معنى (قوله) وانما يسقط بقطع الجلا دالخ عبارة بالنهاية ولو اخرج السارق الجلا ديساره قطعها فان قال المخرج ظننتها اليدين او انها تجزى ما جزاها الا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الروض ومحمم الراغب في اخر باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه ومحمم الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلا د فان قال ظننتها اليدين وانها تجزى وعنها وحلف رتمته الدية واجزائه او علتها اليسار وانها لا تجزى ما لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها الى عن اليدين او اباحتها لم تجزى مع جرم به ابن المقرى اه قال ع (قوله) فان قال المخرج ظننتها اليدين الخ معتمد اي ولا شئ على الجلا د في الحالين اه وقال المغنى بعد ذكر الطريقتين مقدما للثانية مع زيادة بسط مانصه وهي الى الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومى ترجيحها خلافا للنهاية

(باب قاطع الطريق)

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولاذى في المغنى (قوله بپروزه) الى قوله ولاذى في النهاية (قوله بپروزه) متعلق بيمينه (قوله لاخذ مال الخ) اي امر او امر دال معتمد كباقي (قوله او ارباب) اي اخافة (قوله مكاربة) اي مجاهرة ونصه على الحال اه مجرى (قوله مع عدم الفوت) اي مع البعد عن الفوت نهاية ومعنى اى ولو حكما كالودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستئذان اه ع (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المغنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لافى الكفار واحتجوا له بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المردداتوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة بعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدرة ولو عكس كان اولى (قوله فلا يضمن نفسا ولا مالا) اي اتلفه ما تلف يده وما اذا كان ما اخذه باقيا أو مكن نزع نزع كامر عن سم (قوله ولاذى الخ) عطف على لآخرى (قوله وان المنصوص المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله) وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ هذا لا يقتضى خروجها اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله) او سكران الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الاقوله

(باب قاطع الطريق)

(قوله) وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ هذا لا يقتضى خروجها

الاسلام لا يتقيد بقدرة وبدفع القتل وغيره (هو مسلم) لآخرى وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكامنا فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثله في عدم كونه قاطعا للمعاد والمستمأن ولاذى على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملا بمقتضى سبب نزول الآية لكن اطال المتأخرون في زوده وان المنصوص المعتمد انه كالسلم فيما ياتى ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لذين احكاما اشد من احكام القطاع كانتاقض عهد الاول على ما ياتى القضى لاستباحة ماله ودمه وقتل الثاني وبصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) او سكران عتار ولو قتا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنا النفس والمال (له شوكة) أى قوة

وقدره ولو واحد يغلب جمعا أو يساويهم وقد تعرض للنفس أو للبطح أو المال بجاهرا (لا تخلسون بمرضون لأخر قافلة) مثلا (بمتمدون الحرب) لانتفاء الشوكة لحكمهم قودا أو ضانا كغيرهم والفرق ان ذا الشوكة يعزده بغير السلطان فنظمت عقوبته ردعاه بخلاف نحو الخلس (والذين ينبلون شرمة بقتهم ١٥٨) قطاع في حقهم لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لافاقة عظيمة) إذ لا قوة لهم

أو يساويهم وفي المعنى الاقوله والبضع (قوله أو سكران) اى متعد (قوله وقدره) عطمت تفسيره اى عس (قوله ولو واحد) ولو اثنى يغلب جمعا اى اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو بالسكر والضرب بجمع السكس وقيل لا بد من آلف المعنى وأنى (قوله) وقد تعرض الخ) اى مع البعد عن الغوث كما يعلم من قوله يبد وفقد الغوث الخ اى معنى (قوله للنفس او البضع الخ) هلا قال ولولا رهاب اى رشيدى (قوله البضع) لم يجمعوا فيما يقابل للمعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اى عس عبارة الرشيدى وانظر للمعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخل فيه فلم ناص عليه اه (قول المتن لا تخلسون الخ) عبارة المعنى وخرج بالشوكة ما تضمنه قوله لا تخلسون قليلون يتعرضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب بركن الخيل او نحوها والعدو على الاقدام او نحو ذلك فليسوا قطاعا (نتيجه) قوله لا آخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لاولها وجوانها كذلك فلو قره وهم ولو مع كونهم قليلين قطاعا لاعتداهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرون لان القافلة لا يجمع كلهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) اى وان هربوا منهم وتركوا الاموال لملهم بغير انفسهم عن مقاومتهم (نتيجه) لو ساقهم للصوص مع الاموال الى ديارهم كانوا قطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المرزى اه معنى (قوله اليهم) اى الجماعة اليسيرة اه معنى (قول المتن لا لافاقة عظيمة) اى لا قطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهى المناسبة للتعليل الا ترى (قوله يقارمونهم) اى يقدرون على دفعهم اه معنى (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المعنى حتى قتلوا واخذت اموالهم فتنبهوا لقطاع وان كانوا ضامنين لما اخذوه اه (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا يتأخر بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) اى البحث (قوله) فالشوكة يكفى فيها الخ) قال فى شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وامر معه) اى من المطاع والعزم (قوله قولها) اى الشيخين اى مفهومه (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذى الخ) متعلق باعتراض (قوله بل متنبهون) الى قول المتن واذ فى النهاية والمعنى (قوله والسلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا فى نظيره الا ترى التعبير بالواو اى كافى المعنى وان المراد ان الموجود احدى الامرين رشيدى وعس (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك مؤلا الذين يأتون للسرقة المسمون بالمرشدين زمانا فهم قطاع طريق والمرس كسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه عس وقال الرشيدى قوله ومنعوا هذا قد يخرج للصوص المسعين بالمرس اذا جاهر اولم يمنعوا الاستغاثة او عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفى ان يعلم من خالهم

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا يتأخر بحث الشيخين (قوله وبقتهم يراعى اجتماع الكلمة الخ) قال فى شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم اه (قوله والسلطان) لعل الوجه التعبير

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقارمونهم لكن استسلوا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله اولئك عن شوكتهم بل عن قريظ الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفى فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وامر معه ثم رايه البصير صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى فقطاع بان الذى ظهر له من كلام الشافعى واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القاطع فى اثبات عقوبة القاطع فى حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السيل بهم (وحيث يلحق غوث)

ينع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفى نسخة ليس فالضمير للذكور وهو ذو الشوكة ولكونه فى معنى الجمع انهم راعاه فى قوله (بقطاع) بل متنبهون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران والسلطان (او لضعف) باهل العمران والسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دار او شورا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغفلون والحال هذه) اى وقد وصف السلطان او يودهو او اعوانه (في بلد) لدم (١٥٩) من بقاومهم من اهلها (فهم قطع)

كالذين بالصحراء وأولى
لعظم جراتهم (ولو علم
الامام قوما يخفون الطريق)
او واحدا (ولم يأخذوا
مالا) نصابا (ولا) قتلوا
(نفسا عزرهم) وجوبا مالم
ير المصلحة تركه كما يؤخذ
تأياقي في التزير (بحسب
وغیره) ردعاهم عن هذه
الورطة العظيمة وبالحبس
فسر النسق في الآي قوما من ثم
كان اولى من غيره فلا يتعين
وله جمع غيره معه كما اقتضاه
المتن ويرجع في قدره وقدر
غيره وجنسهما لراى الامام
والاولى ان يستدعى الى ان
تظهر تو بموان يكون بغير
بلده وافهم قوله علم ان له
الحكم بعله هتاما فيه من حق
الادى (ولذا اخذ القاطع
نصاب السرة) ولو جمع
اشتركوا فيه واتحد حرز
وتعترقمة محل الاخذ
بفرض ان لاقطاع ثم ان
كان محل بيع والا فاقرب
محل بيع اليه من حزره كان
يكون معه او بقره بملاحظ
بشرطه السابق من قوته او
قدرته على الاستغاثة فان
قلت القوة والقدرة تمنع قطع
الطريق لم امرانه حيث لحق
غوث لو استغث لم يكونوا
قطعا عاقلت ممنوع لانا لا
نعتبر ههنا في الحالة الراهنة
بل بتقدير كونه سارقا ولا
يلزم من وجودهما هذا
التقدير منهما ما وصف قطع
الطريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا والاقطاعهم نحو قتل محل نامل اه اقول اخذنا ما دعنا عن المعنى في حاشية قول المتن قطع
في حقهم ان الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغفلون) اى ذو الشوكه اهما معنى (قوله كالذين بالصحراء الخ)
عبارة المعنى لوجود الشروط فيهم ولا يهزم اذا وجب عليهم هذا الخد في الصحراء وهى موضع الخوف فلان يجب
في البلدهى موضع الامن اولى لعظم جراتهم (نتيجه) اشعر كلامه بانه لو تساوت الفريتان لم يكن
لهم حكم قطع الطريق لكن الاصح في الروضة واصلها خلافه اه (قول المتن قوما الخ) اى ولو كانوا غير
مكلفين اه ع (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) اى وان اخذوا منه وينبغي ان يقال أو
اخذوا نصابا مع قد بقية شروط السرة اه سم (قوله مالم ير المصلحة تركه) بل قد يجب اى الترك كان
علم انه ان عز رمز اذ في الطغيان واذى من قدر على إيدائه اه ع (قوله ومن ثم) اى من اجل التفسير بذلك
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الاولوية (قوله جمع غيره) اى غير الحبس (قوله في قدره) اى الحبس
(قوله لراى الامام الخ) فلا يقدر الحبس بمدة بل يستدام حتى تظهر تو بتو قيل يقدر بسة أشهر ينقص منها
شيئا لا يزيد على تغريب العبد في الزنا قيل يقدر بسة ينقص منها شيئا لا يزيد على تغريب الحر في الزنا
اه معنى (قوله وان يكون بغير بلده) اى وقوما مع ظاهر الآية اه رشيدى ولانه احوط والبلغ في
الرجح كانه عليه المعنى (قوله ان له الحكم الخ) اى الحكم عليهم بانهم قطع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف
اما الحكم عليهم بالقتل والقطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات ظراجم اه رشيدى (قوله هنا) اى وان
قلنا بان الاصح ان القاضي لا يقطع بعله في حدود الله تعالى اه معنى (قول المتن ولذا اخذ القاطع) اى
واحدا اكثر اه معنى (قوله ولو جمع) الى قوله على انهم صرحوا في النهاية الا قوله اى بعد الاندمال كما
هو ظاهر مامر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد اشركه الشيوع او الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان
المجموع يبلغ نصابا لقطع الآخذه نظرو لا يبعد الثاني تغليظ عليهم لكن قياس مامر في السرة الاول
ويؤيد ما فهم عللو القطع بالمشارك بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس
لو احدث منهم ان يدعى بغير ما يخصه معلوم مامر في السرة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من الماخوذ لوزع على عددهم ولا فلا اه ع (قوله واتحد حزره)
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشيدى ولعل الصواب على قول الشارع اشتركوا فيه (قوله
وتعتبر) اى قوله على انهم صرحوا في المعنى لا قوله فان قلت الى من غير شبهة وله اى بعد الاندمال كما هو
ظاهر مامر (قوله ثم) اى في محل الاخذ (قوله من حزره) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من
غير شبهة متعلق به اه رشيدى عبارة المنهج مع شرحه واخذ نصاب بقيد زهتما بقول بلا شبهة من
حزرا الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حفاظ او كانت الجمال مقطورة ولم
تعتمد كاشترط في السرة لم يجب القطع اه معنى (قوله لانا لا نعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكه ونحوهما كما علم مامر بخلاف
الحرز يكتفي فيه مالا لا السارق بعرفان لم يقاوم السارق اه (قوله لادنى قوة واستغاثة) اى صرهما
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمتع وصف السرة الخ لعل الوجه ان يقال يكتفي في السرة ولا يكتفي
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرهما واجرائها في الخارج (قوله تمتع) اى كل

بالو او كذا فله الآتى أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وان أخذوا
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الرضوي والباب وغيرهما هو قيد ظاهر بل يذنب ان يقال او
أخذوا نصابا مع قد بقية شروط السرة فليتل (قوله لان ادنى قوة واستغاثة تمتع وصف السرة الخ)
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ لو قدر على استغاثة يأتى بها السارق في حد ذاته ولا يأتى بها في تلك الحالة
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم فيجب البسرة الموجبة للقطع فلا يرجع (قوله تمتع وصف
السرة) لعل الوجه ان يقال يدل هذا ان وجد معه السرة او تحقق معه الحرز في التحقق معها السرة والا

استغاثة تمتع وصف السرة ولا يمتنع هنا وصف قطع الطريق الاقوة أو استغاثة تقاوم شوكه

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة ويثبت ذلك رجلين لا يغيرهما إلا بالنسبة للبال وطالب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) للبال كالسرقة (ورجله اليسرى) للحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو وحده واحد وخولف بينهما ثلاثون المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

أحداهما ولو قبل أخذ المال ولو للثلاثة وعدم أمن نزف الدم اكتفى بالأخرى ولو عكس ذلك بأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى إسماء واعتدبه لصدق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمينه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والافديتها فتهبط رجله اليسرى أى بعد الاندمال كما هو ظاهر ما مر وأما القول بأن قضية ذلك أجزاء قطع اليد اليسرى أول سرقة لأن تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد لا قائل به من اصحابنا فيرد بأن في هذه نصاعى اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق أنها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الهشة وأنحوها (فإن) فقدنا قبل الأخذ أو (عاد) ثانيا بعد قطعها إلى الأخذ المال (فيرداه أو يمتنه) يقطعان للآية (وإن قتل) قتلا يوجب القود وإن كان القتل مجروح مات منه بعد أيام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لأن الحاربة تقيده زيادة ولا زيادة هنا إلا التعمم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الإمام لأنه حق الله تعالى قال البندنجي وأما يتعمت

منها اه عش (قوله من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أى السرقة عبارة الاسنى والمعنى قال الأذرى وسكتوا هناعن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات ويبنى أن باقى فيه ما مر في السرقة اه (قوله ويثبت ذلك) أى قطع الطريق اه عش والأولى الأخذ الفاعل للنصاب (قوله رجلين) وباقراره كما باقى عن المعنى (قوله وطالب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف اخذ اه ريشدى (قوله نظير ما مر الخ) أى ترك المصنف له حالة على ما مر في السرقة اه عش (قول المتن قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة أو على الولاء اه معنى (قوله ولو لوشلها الخ) أى فلما رد بالفقد ما يشمل الحكمى (قوله هو وحده واحد) أى قطعها وبجسم موضع القطع كما فى السارق ويجوز أن تحسم اليد ثم تقطع الرجل وإن قطعها معاً ثم بحسب نهاية ومعنى قال عش قوله وإن قطعها الخ ظاهره وإن خيف هلاكه وبوجه بأنه حد واحد فلا يجب تفريقه اه (قوله بخلاف ما لو قطع الخ) ويبنى أن مثل ذلك فى الضئان ما لو قطع يده معاً أو رجله معاً لأنه خالف المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اه عش (قوله بشرطه) عبارة النهاية والمعنى إن تعمد اه (قوله وأما القول بأن قضية ذلك الخ) أى قوله ولو عكس ذلك الخ عبارة النهاية والمعنى والفرق أن قطعها من خلاف نص يوجب خلافه الضئان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفة الضئان ذكره الماوردى والرويانى قال الزركشى وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الأولى عامداً أجزأ لأن تقديم اليمنى عليها الخ وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الإيجاز (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على أنه من عندنا بما مع أنه جواب شيخ الإسلام فى شرح الروض فلعل هذا من باب توارد الخاطار اه سم (قوله وهو القراءة الشاذة) أى فاقطعوا أيانها بما يؤم معنى (قوله فإن فقدنا) إلى قوله وقياس فى النهاية لإلا قوله وعندى فيه وقفة (قوله قبل الأخذ) أى ما لو فقدنا تبعده فلا قطع للأخرين كما تقدم نظيره فى الوسوق فسقط يده وفى سم على حج عن شرح الروض أو بعده سقط القطع كما فى السرقة اه وقديشعر بذلك قول الشارح السابق ولو قيل اخذ المال اه عش (قوله يقطعان) الأولى التانيث (قول المتن وإن قتل) أى ولم يأخذ مالا اه معنى (قوله قتلا يوجب القود) عبارة المعنى معصوما مكاتلاً له عمداً كما يعلم بما باقى أما إذا قتل غير معصوم أو غير مكاتل له أو قتل خطأ أو شبهه عمداً فلا يقتل اه (قوله وإن كان القتل) إلى قوله واعتاد الزركشى فى المعنى إلا قوله وعندى فيه وقفة وقوله معترضا (قوله بعد أيام الخ) ظر فإن لمات (قوله بعفو مستحق القود) ولا يعفو السلطان عن لو أوارث له اه معنى (قوله لاخذ المال) أى ولم يأخذ مالا باقى من أنه لو قتل وأخذ المال صلب مع القتل ويعرف كون قتله لاخذ المال بقرينة تدل على ذلك اه عش (قوله نصابا الخ) عبارة

فالأذى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشرطه فليتامل (قوله أيضاً تمنع وصف الخ) لعل الوجه أن يقال يكفي فى السرقة ولا يكفي فى قطع الطريق من (قوله ولو فقدت أحداهما الخ) عبارة الارشاد ويقطع برع دينار ولو لم يجمع ورد ك السرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) أو ما باقى والأخريان أن فقدنا أو عاد اه (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على أنه من عندنا بما مع أنه جواب شيخ الإسلام فى شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله أيضاً فيرد بأن فى هذه نصاعى اليمنى وهو القراءة الشاذة) أقول رد على هذا الوردان القراءة تين فى حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمنى واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمن فبى من قبل أفراد بعض أفراد العام يحكمه وذلك لا يخصص كما تنقصر فى الأصول لأن يجب أن يمنع أن القراءة تين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القبيل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتامل جدا (قوله فإن فقدنا قبل الأخذ) فال فى شرح الروض أو بعده سقط القطع كما فى السرقة اه (قوله أن قتل لاخذ المال) وظاهره وإن لم يأخذ

أن قتل لاخذ المال واعتمده البلقينى وعندى فيه وقفة (وإن قتل) قتلا يوجب القود (وأخذ مالا) نصابا كما قاله وإن النهاية نازع فيه البلقينى (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنه مودترضا على نحو خشبة ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شروط المرقعة واعتماد الزكشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز ودان الماوردى لا يشترط هنا النصاب قالوا لحرز (ثلاثا) من الايام لياليها وجوب باليشهر الحال ويتم التكامل وحذف التام لحذف المدود سابع (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والا نزل حينئذ (وقيل يبق) وجوبا (حتى) يشرى و(يسل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربة الا لان لا يميز به من يتجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفى قول بصلب) جيا (قليل ثم ينزل فيقتل) لان الصلب

النهاية قطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتله اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب النخ) عبارة المغنى وقياس ماسبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحميم القتل وحده مر اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المغنى الا قوله ويظهر الى المتن ولى قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله) وهو حذف (الناء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المدود أى المذكور وهو الايام (قوله سابع) أى كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستان من شوال اه معنى (قوله) ان لم يخف تغيره أى قبل الثلاث قال الاذرى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافعى حسبت جيفة الميت ثلاثا حصل التثنية والتغير غالبا لانهاية (قوله والا) أى بان خيفه قبل الثلاث (قوله) انزل حينئذ (ومحل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا يجوز الزيادة عليها اهناية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله) ان هذا أى ولم يجر محل قتله الخ (قوله فاذا حفظا) أى الشيخان (قوله حشف أنه) أى بلا سبب اه عش (قوله) وما تقر (أى فى المتن من القطع فى الاخذ وتحمم القتل فى القتل وتحمم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أى القتل (قوله توقيف) أى تعلم منه على الله عليه وسلم (قوله اولفة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون اول للتوابع مالا يشبه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام في ارادته فى الالة ولا طريق لذلك الا التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فيه ابن عباس من الالة باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها مالا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) أى ابن عباس اه عش (قوله) ولم يزد الى قول المتن لومات فى المغنى الا قوله المنتحم وقوله الاصح تارمه الكفار فولى قول الشارح ونازع فى النهاية الا قوله الاصح (قوله) ولم يزد على ذلك) أى بان لم يأخذ مالا نصا ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المنتحم) وخرج به مثله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينحى سم على حجى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولانه لو قتل بل محاربة ثبت لولى القصاص فكيف يحيط حقه بقتله فيها السنى ومعنى (قوله تغليب حق الاذى الخ) ولا يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الاذى لان فى الزكاة حقاً ادياً ايضاً فانها تجب للاصناف فتقدمها ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين تقدمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أى معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمغنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله) اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحميم القتل وحده مر (قوله اولفة) لا يخفى ان كون اول لدفع للتوابع مالا يشبه فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام في ارادته فى الالة ولا طريق لذلك الا التوقيف (قوله) وقيل بتعين التغريب) هذا قرينة واضحة على انه يرد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله) وقتل القاطع المنتحم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقته لقود لا يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينحى (قوله) ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٣١ - شروانى وان قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصى وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام فظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل بتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المنتحم (ينقلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الاذى تغليب حق الاذى لبنائه على الضيق (وفى قول الحد) اذ لا يصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (ففى الاول) الاصح

وقن للاصالة أو لعدم الكفارة بل تلمزه الدية أو القيمة (و) على الاول ايضا (لومات) القاتل بلا قتل (فدية) للقتول في ماله إن كان حرا أو لاقبضته (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد والباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (و) عليه ايضا (لو عفا وليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حدا) كالواجب قود على مرتد فمعا عنه ووليّه ونازع فيه البليقي بان المصروع وعليه الجهور انه لا يصلح عفو على القولين بمال ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه أيضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (ولو قتل بمثل أو يقطع عضو فعل به مثله) ونازع فيه البليقي بان الذى يقتضيه النص انه يقتل بالسيف عليهما (و) يخص التهم بالقتل والصلب دون غيرهما خيئذ (لو جرح جرحا فيه قود كقطع يد فاندمل) أو قتل عقبه (لم يتحم قصاص) فيه في ذلك الجرح (في الاظهر) بل يتخير المجرع بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التهم تليظ حتى الله تعالى فاختص بالنفس

زاد سم قال في العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا اه (قوله تلمزه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاول تأخير بعطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الرض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا ابعيد او نحوه من لا يكافؤه كابن وذى والقاطع مسلم وتلمزه الكفارة ولو قال الضيان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله في قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا ولا فهو قديكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه وقع كذلك في نسخة المحشى سم وعبارة قوله بلا قتل أى اقتصاصا ولا فهو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول فى ماله ايضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) أى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا قوله يخص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله لو ان صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا ولا يمت بات قاتله بل تسقط الدية اه سم (قوله) ولا قيمته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره ولم يمت حلي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فان قتلهم مرتبا) أى ان صادق لهذه ايضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإهمال اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعا بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حيا وان أوتى كلام المتن خلافه حتى لو عفا ووليّه لم يسقط لتحمته اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حدا) ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذميا أو فنادا كالأب بقتل قصاصا اه عس أقول ولوبيده ايضا تعيدهم قول المصنف المار وأن قتل الخ قتلهم قولا بوجوب القود (قوله) ونازع فيه البليقي الخ عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كقائلا وان قال البليقي انه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد العفو شيئا لتحم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمثل أو يقطع عضو أو بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليب القصاص معنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه فى النهاية لا قوله ولو ان لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية بقرينة المعنى وان الخ زيادة ان الوصلة (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمثل ما قتل به (قوله) جرحا فيه قود) أى ما غيرهما كجائفة فواجه المال اه معنى (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يؤهم ان الاندمل قيد لخل الخلاف وليس مراد افلو قطع بدمه ثم قتله بل الاندمل جرى القولان إضافي تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يعنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله) كالكفارة) أى كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع اه يجزى (قوله) اما إذا سرى الخ) محتمز فاندمل (قوله كاسر) أى فى

فى العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا أو قياس هذا عدم توقف القطع على طلب صاحب المال بخلاف السرقة وعن بعض المتأخرين توقفه وفيه وقفة اه وتقدم قول الشارح وطلب المالك نظير ما سرى السرقة (قوله وقن) أى إن كان هو حرا ولا فهو قديكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا (قوله) ولومات القاتل بلا قتل) أى اقتصاصا ولا فهو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول فى ماله ايضا كما هو ظاهر ويجب دية لورثته على قاتله كقائلا فى الرض وشرحه وإذا قتله أحد بلاذن من الامام فلورثته الدية على قاتله ولا قصاص لان قتله متحم ولوم براع فيه القصاص لم تلمزه الدية بل مجرد التعزير لا قيات على الامام اه (قوله) ان كان حرا) أى المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا ولا يمت بات قاتله بل تسقط الدية (قوله) فان قتلهم مرتبا إلى اخره) المتن صالح لهذه ايضا

شرح فان قتل قتل حتماً (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل بأقراره ثم رجع قبل رجوعه كما ذكره في التنبيه في أوائل الأقرار اهـ معنى (قوله من تحتم القتل) أي دون أصل القتل فلا يسقط بوبته بل يقتل قصاصا لاحد إلا أن عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع ان الصلب يسقط من أصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده ما اهـ شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يوم خلاه فان الرجل هي المختصة بالقاطع واليد تشارك فيها السرعة اهـ شيخنا (قوله لان المختص به) الباء ادخاله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهما) أي الرجل واليد اهـ عش (قوله بعضها) وهو هنا قطع الرجل للمحاربة وقوله كلها العمل الاول والباقي وهو هنا قطع اليد (قوله للآية) أي لقوله تعالى (إلا الذين تابوا من قبل ان تغدروا عليهم الآية) والمراد بما قبل القدرة لان التمسك بهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اهـ نهاية عبارة الجبري المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كما سأل الجبري لاسماكم اهـ (قوله فيها) أي في الآية اهـ عش (قوله انها) أي التوبة قبلها أي القدرة (قوله لا تهمه فيها) عبارة المعنى بعيدة عن التهمة قرية من الحقيقة اهـ (قوله وظهرت اماره صدقه) أي وان لم تظهر لهم يصدق قطعا اهـ معنى (قوله لامارة) أي اماره صدق (قوله نعم ان اقام ما بينه الخ) قد يشكل اقامة البيئة بعدم اطلاعه على الندم والعزم من اركانها ونقطه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب إلا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قوتهم تسقط بوبته قبل القدرة اهـ سم (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز فلولي استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه به صف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب أي التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يردانها ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا له اذان الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العزم لا يلزم ان يكون منشأ الحكم المذكور فتام ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه اهـ سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ مجرد توسيع الدائرة فليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المارو يقتل حدا وما قول الشارح وان جاز او وجب الخ فافيه بمعنى بل

(قوله نعم ان اقام ما بينه قيل) قد يستشكل البيئة بعدم اطلاعه على الندم والعزم من اركانها ونقطه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب إلا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قوتهم تسقط بوبته قبل القدرة (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز فلولي استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوي اما القتل قصاصا فالى الاولياء يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز اهـ والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه به صف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب أي التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يردانها ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا له اذان الوصفان فلا ينافي ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يلزم ان يكون منشأ الحكم المذكور فتام ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه وانه لاحاجه به إلى تأويل لا يوافق مذهبه وإنما العجب من الاستطالة على البيضاوي ومحشيه بما لا منشأه إلا اهمال التامل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص القاطع (من تحتم قتل وصلب وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فهما عقوبات واحدة وهي اذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وإن لم يصلح عمله للآية بخلاف مالا يخصه كالقود وضمان المال (لا يدمها) وإن صالح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية (ولا لم يكن لقبل فيها فائدة والفرق انها قبلها لا تهمه فيها وبعدها فيها تهمه دفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبة قبله وظهرت اماره صدقه فوجها والذي يتجه منهما عدم تصديقه للتهمة ولا نظر لامارة يكذبها فله نعم ان اقام ما بينه قيل (تنبيه) وقع للبيضاوي في تفسيره ان القتل قصاصا يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز اهـ وهو عجب

وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة كاتفر لادخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً حالنا وجوب وجواز لانظر نال إلى الولي فطلبه جائز له لا واجب مطلقاً أو لإمام فإن طلبه منه الولي وجب والواجب من حيث كونه قصاصاً وإن جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل وأوله وبعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فاحذره فإن السبر قاض بانه

لا يجوز بحكم على غير مذهبه من غير عز وعلفائه (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولوفى قاطع الطريق (في الاظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم حدى من ظهرت توبته بل من اخبر عنها بما بعد قتلها وأطال جمع في الانتصار لمقابله بالآيات والاحاديث الدالة على أن التوبة ترفع الذنوب من أصلها نعم تارك الصلاة يسقط حدها عليهما وكذا ذى زنى نعم أسلم والخلاف في الظاهر أما فنيائنه وبين الله تعالى بحيث تحث توبته يسقط بها سائر الحدود وقطعاً ومن حد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الإصرار عليه إن لم يقب

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق بنسبته لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً) أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص أو معنى الحد (قوله فان السبر) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي باقيا اه معنى (قوله المختصة) أي قوله بل على الأصرار في المعنى لا لا قوله قبل الرفع وبعده وقوله بل من اخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية لا لا قوله وكذا ذى زنى نعم أسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو قاطع الطريق) عبارة للمعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولو قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حد امرأة اخبر أي صلى الله عليه وسلم هذا لا يؤيد الاظهر فمأفدة ذكره في مقام الاستدلال له (قوله عنها بما بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق باخبر الضمير الاول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القاتل بالسقوط بها فإساعلى حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الاظهر ومقابله (قوله وكذا ذى الخ) أو قاطع الطريق وخلافاً للتوبة عبارة تم لا يسقط بها عن ذى بإسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذى) الممتد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو من على أن الحدود جوارى ولا جوارى منى عليهما اه رشدي (قوله بل على الأصرار الخ) أو على الاقدام على وجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الأصح في المعنى إلا قول لا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية لا لا قول لا يجوز المبادرة به وقوله فان إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمع أعمال إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي إما لآدمي أو لله تعالى أو له وقد بدا بالنفس الاول اه معنى (قول المتن من لومه) لآدميين محلي ومعنى (لا أربعة) كان الاول ذكره عقب من لومه قال الجبيرى فلو كانت لو احداً يجب الترتيب شرعاً بل بارادته اه (قوله وان تأخر) أي موجباً قال الرشدي هو غاية ما بعده ايضاً اه (وخيف موته) سيذكر محترمه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن بمعنى المروءة اه رشدي (قوله فيجعل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق بنسبته لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد له الخ) أقول دعوى سباده فضلعاً دعوى ظهوره فاسدة فساداً واضحاً (قوله لأن التوبة لا تدخل لها في القصاص الخ) قلنا لم يدع البيضاوي أن لها دخلاً في القصاص بل ادعى أن لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه أي تختمه وقوله لا لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلت لم يدع أن له حالتي جواز وجوب بهذا القيد بل ادعى أنه في نفسه له الحالتان وهو محسب على أنه يمكن أن يدعى أن له الحالتي بذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولي وباعتبار الإمام إذ اطلب منه فقوله لا لانظر نال الخ كلام ساقط لا فني النظر اليهما جميعاً ولا شك أن النظر اليهما جميعاً يقتضي ثبوت الحالتي له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأمل فلنا تأملناه فوجدناه لم ينشأ إلا عن عدم التأمل الصحيح فاجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من البيضاوي وعشيه والتبث على ذلك بما لا منتهى إلا الغفلة الفاحشة لا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله ولو قاطع الطريق) إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذى الخ) الممتد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملى

(فصل من لومه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلا ماله بينهما فوجب الموالاة لأن الغرض أن المستحق مطالب بالنفس مستوفاة لا قطعه بعد جلده) فلا يجوز المبادرة به (أن غاب مستحق قتله) لأنه قد يهلك بالموالاة فيفوت قود النفس (وكذا أن حضر وعجز القطع) وأنا تأبادر بعده بالقتل وخيف موته بالموالاة بين الجلو والقطع (في الأصح) لأنه قد يهلك بالموالاة فيفوت القتل قوداً مع أنه لمصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وايضاً من بما عفا مستحق القتل فتكون الموالاة سبباً لنوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم إمالاً لم يخف موته بالموالاة فيجعل جزماً

وأما لو كان به مرض يخوف منه موته بالجلد لم يبادر بالقطع فيأخر به وجوبه وخرج بطالبه ما لو طالبه بعضهم فله أحوال الخيتنة (إذا
آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخران (جلداً فاذراً) بفتح الراء وكسرهما (قطع) ولا يوايى بينهما خوف الموت فيفوت وقد النفس (ولو
آخره مستحق طرف) وطالب الآخران جلده وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف) لتلافيف حقه واحتال تأخير مستحق الطرف
لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الدرهم والأسقاط ما يمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود والعفو والاذن

لمستحق النفس بالتقدم فان
إلى يمكن الحاكم مستحق
النفس (فإن يادر) مستحق
النفس (فقتل) فقد استوفى
حقه ولكنه يعزّر لتعديه
وحينئذ فللمستحق الطرف
دية (في تركه المقتول لفوات
عمل الاستيفاء) ولو آخر
مستحق الجلد) حقه وطالب
الآخران (فالتقياس صبر
الآخرين) وجوباً حتى
يستوفى حقه وإن تقدم
استحقاقها لتلا فيفوت
حقه باستيفائها أو استيفاء
أحدهما ولو قطع نحواً ثلثة
لأن الجرح عظيم الخطر
وربما أدى إلى الزهوق
فاندفع ما للبلقيس هنا (ولو
اجتمع حدود الله تعالى)
كان زنى بكر الورق وشرب
وارتد (قدم) وجوباً
(الآخف) منها (فالاخف)
حفظاً لمحل القتل كحد الشرب
ثم بعد بر منه الجلد ثم بعد
بر ثم القطع فالقتل وتوقف
إن الرفعة في تقديم قطع
السرقة على التغريب ويترجى
تقدم التغريب لأنه الآخف
ولا يخفى منه هلاك ثم رأت
شارحاً رجح عكسه واعتمده
شيخنا في شرح منهجه ولو

أي يجوز تعجيله أهـ رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للسرقة سم وعش
(قوله) فيأدر به) أي بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فان قيل كان المصنف غنياً عن
هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل اجب بانه إنما عاده لضرورة التقسيم أهـ معنى (قوله) وطالب
الآخران) إلى قوله باستيفائها في المعنى لا أقوله ولكنه يعزّر إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس
الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أهـ معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتال الخ) (قوله)
استحسان جبره الخ) هذا لغة قليلة والكثير لإجباره كافي المصباح أهـ عش (قوله) فان أبي) أي من جميع ذلك
(قوله) يمكن الحاكم الخ) أي من القتل وهذا من تمة الاستحسان (قول المتن) فالتقياس) أي الماسبق في هذه
المسئلة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير أهـ معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية في المعطوف (قوله) نحو ثلثة) عبارة
التهمة ببعض ثلثة أهـ (قوله) كان زنى) إلى قوله وجميع بينهما في المعنى لا أقوله ثم رأت إلى ولو اجتمع وقوله قال
الماوردي إلى قال القاضي (قول المتن) قدم الآخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تزيه فهو المقدم وبه
صرح الماوردي أهـ معنى (قوله) ثم بعد بر منه الجلد) أي أو التغريب أيضاً على الوجهين بقوله معنى (قوله) فالقتل)
أي بغير مهلة لأن النفس مستوفاة أهـ معنى (قوله) وتترجى تقديم التغريب) أي على قطع السرقة وصرح
التهامى بالمعنى إنما اعتاده (قوله) رجح عكسه) أي تقدم قطع السرقة على التغريب والراجح أنه قبل قطع
السرقة أخذ من قومهم قدم الآخف أهـ شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص في
غير محاربة وقتل محاربة بقدّم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفي اندراج قطع السرقة في قتل المحاربة فيما
لوسرق وقتل في المحاربة وجهان وجهها كما قال شيخنا نعم أهـ معنى ووافقه النهاية في الأولى دون الثانية
فقال وجهها لا يقطع للسرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لأن الظاهر في ذلك أن حق الأذى لا يفوت
بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم أهـ (قوله) لها) أي للسرقة والمحاربة أهـ عش (قوله) قال الماوردي
الخ) اعتمده النهاية بعبارة رجح لانه أكثر الخ) كما قال الماوردي والرويانى وذهب القاضي الخ) (قوله) رجح
الخ) ويدخل فيه قتل الردرجه الشهاب الرملى أهـ شوبرى (قوله) وقال القاضي الخ) اعتمده المعنى (قوله)
وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ) (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أي فان رأى المصلحة في
قتله بالردة قتله بالسيف أو قتلته بالزوجه أهـ عش (قوله) ولو اجتمعهما) أي قتل زنا وقتل ردة (قوله)
لانه حق ادى) قضيتان حدان ليس حق ادى مع أن في الزنا مع اكره المزني به الجنابة على الاعراض
أهم (قوله) واجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء في حقوفه تعالى وقوله وللاذى واستوت كقذف
اثنتين سم على جميع أهـ عش (قوله) مع هذه) أي حد الزنا والسرقة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)
عطف على كان كان الخ) (قوله) أو كانا عطف على قوله لم يفوت الخ) والضمير لحق الله وحق الأذى وقوله قتل

(قوله) وأما لو كان به مرض يخوف منه موته بالجلد للمرض (قوله) فيأدر به وجوباً) قاله
الأذرى مر (قوله) لانه حق ادى) قضيتان حدان وليس حق ادى مع أن في الزنا مع اكره المزني به الجنابة
على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله وللاذى واستوت كقذف اثنتين
(قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى في الزنا) وشرحه في اندراج قطع السرقة في قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل
اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة فطعت يده التي لهما ثم رجع له للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال الماوردي والرويانى رجح لانه أكثر نكالا
وقال القاضي يقتل للردة إذا ضاهاا الشو جمع بينهما بان الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعهما قتل قطع الطريق قدم أن قلنا أنه حد لانه
حق ادى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى وللاذى واستوت خفة وغلظا قدم الاسبق فالاسبق والابا للقرعة أو عقوبات (الله تعالى
ولاديين) كان كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الأذى إن لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلًا فيقدم
(حد قذف) (على) حد (زنا) لأن حق الأذى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفضل فهو حرام
اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن

قال بالتكفير لكونه مجمعا
عليه اعترض باننا لا نكفر من

ينسك اصل الاجماع ورد
بان الكلام فيمن اعترف

بكونه مجمعا عليه وانكره
لان فيه حينئذ تكذيب

جميع حمله الشرع فهو
تكذيب للشرع والجواب

بانالم يكفره لانكار المجمع
عليه بل لكونه ضروريا

لايتاني الاعلى المتعمدانه
لابدى التكفير من كونه

ضروريا اما من لا يشترط
ذلك فلا جواب الا امام

فنامله (كل شراب اسكر
كثيره) من خمر او غيرها

ومنه المتخذ من لبن الزمكه
فانه مسكر مانع كما مر بيانه

في النجاسات (حرم قليله)
وكثيره لخبر الصحيحين كل

شراب اسكر فهو حرام وضح
خبر انها كم عن قليل

ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر
كثيره قليله حرام وخبر الخمر

من هاتين العنبه والنخلة
وروى مسلم كل مسكر خمر

وكل خمر حرام وفي احاديث
ضعيفة ما يخالف ذلك فلا

يعول عليه ككتاب بل بعض
نلك الاحاديث بما ينبو عنه

ظاهرها من غير دليل (وحد
شاربه) وان لم يسكر اى

معاطيه لما ياتي ان الحد
لا يتوقف على الشرب وان

اعتقد باحته لضعف ادلته
ولان العبرة في الحدود

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا اطلق المعنى كما مر
وقيدته بالنهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشدي اى بخلاف مستحل الكثير منه
فانه يكفر خلافا لان حجر اه (قوله) اما المسكر بالفضل الخ) كان مقتضى مقابله لقوله قبل ولكن لا يكفر
الخ ان يقول اما المسكر بالفضل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تنقيد بالقدر المسكر هذا وبقى النظر في انه
هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته او لا وهل هو كبيرة كالخمر او لا فيه نظر والا قرب انه يكفر وانه
كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزبائى وشرب ما لا يسكر من غير هالقاته صغيرة اه وقضية صنع
الشارح عدم التكفير كما مر وصنع المعنى كما صرح فيه كما مر (قوله) خلاف مستحله اى فيكفر به وقوله
الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول مجملها بلك الصفة بعض المذاهب اه عرش (قوله)
اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمعنى ولم يستحسن الامام اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر
قال وكيف تكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله ولا نمانعده واول كلام الاصحاب على ما اذا
صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حله فانه رد للشرع حكاه عنه الراعى اه وبما يندفع قول
السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل اذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها
تكذيب اهل بل تقتضيهم في اجتهادهم لو سلم انه تكذيب لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتامل حق
تأمل اه (قوله) والجواب اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه اى تحريمه مستحله مثلا (قوله)
لا امامى اى في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله) من خمر الى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها من
نقع الثمر والزبيب وغيرهما اه معنى (قوله) ومنه اى من الغير (قوله) من لبن الزمكه اى الفرس في
اول نتائجها اه عرش (قوله) وكثيره الى قوله ككتاب بل في المعنى لا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم
كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطقي اذ حذف منه الحد الاوسط وهو المكرر الذى هو الخمر الواقع بحسب
للصغرى وموضوع السكرى اى نتج كل مسكر حرام اه رشدي (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المعنى وخالف
ابو حنيفة في القدر الذى لا يسكر من نقع الثمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معولة بين الحفاظ وايضا
احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر الى قوله ولان العبرة في المعنى لا لقوله
لما ياتي الى وان اعتقدوا الى قوله وما تانا كد في النهاية لا لقوله لما ياتي وان اعتقدوا قوله وان حرمت الى بل
التعزير وقوله وحدوها الى واحد (قوله) وان لم يسكر اى حسبا لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنبية
والخلوة بها لافضائهم الى الوطء المحرم وحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقيس بشرب النبيذ اه
معنى (قوله) لا يسكر ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى معاطيه تفسير لشاربه عبارة المعنى والمراد
بالشارب المتعاطي شرابا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والختلف فيه وسواء جامده وماؤه مطبوخه
ونينه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام باحثه على المذهب اه (قوله) لما ياتي الخ) اى بقوله الاتي انفا
بخلاف جامد اخره بقوله الاتي في شرح ويحد بدردى الخ وكذا يثبتنه اذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ)
عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المعنى ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر
حرم شره للنجاسة لا لالسكران ويحد ايضا كما قاله الدهيرى وغيره حسبا للباب اه (قوله) عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقد باحته قد يشكل بعدم الجاهل بالحرمة الآتي بجماع
ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كان ذلك معذور بجهله وضعف ادلته هذا لا يصر عن
انتفاء ادلة ذلك راسا لان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لاعتقاده وهو القول بالتحريم وادلته فهو
ايعد عن مخالفة صورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث
النجاسة لا لالسكران في الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة قد يقول الزركشى الاسكار

بذهب القاضى لا المتداعيين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا لالسكران ففى
الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فم كرى فعلة انه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حديقها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التزير لا تنفاه الشدة المطر بعنها ككثير
البنج والزعفران والنعبر والجوز قوا الحشيشة المعروفة وقودوها كان أوائل المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة ارفع
ولا أذهب للنفس منها راحد عبد الله الذي ليس فيه شدة مطر بخلاف جامد آخر نظر الاصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية
وعما يتكبد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) انه من الكبائر بل من اقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

الزركشي الاسكارولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد ورد عليه حينئذ انه يكتفي في المظنة ملاحظة جنس
الشراب أو المشروب سم على حج اه عش (قوله وخرج) إلى قوله وقولنا كذا في المعنى (قوله وخرج
بالشراب ما حرم) أي وأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المنتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب
والخيلط وهو ما يعمل من يسر ورطب لأن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط بل أن يتغير طعمه فيظن
الشراب انه ليس بمسكر ويكون مسكرا مفي واسن (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما يفسد
العقل بالنظر لغالب الناس وان لم يؤثر في المتناول له اعتياد تناوله اه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا
تقبل بعملها الصلاة اه معنى (قوله أوائل المائة السابعة) عبارة المعنى وقال ابن تيمية ان الحشيشة أول ما
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا حديقها) أي المذكورات محلها ما لم تشد بحيث
تقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كالخمر إذا ذيب وصار كذلك بل أولي أي
الخمر وفاقا لطلالوي والرمل إلى ثانيا سم على المنهج اه عش (قوله لاصلها) أي جامد الخمر ومذاب
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجنه إلى استعمال ذلك بحيث لو
تركها صابها ما يبيع التعميم ثم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه ما باستعمال ضده أو قتلها إلى أن يصير
لا يضره تركه اه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الان) الاسبك ذكره قبيل منه
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه ائذ و استعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على
مسخ والضمة لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم ان وخبره (قوله ونحوه)
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج
والزعفران الخ ايضا (قوله تركنا) اسم ان (قوله نضار) أي استعمال ذلك (قوله لانه يجب الخ) علة
لعدم الحجية (قوله لانه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما اجمع عليه) أي اذهب التدرج لذلك
(قوله ولا لاحدا الخ) عطف على لهم (قوله الاقدر ما يبيع الخ) أي من المحذورات المذكورة (قوله ذلك)
أي قوت نفسه (قوله اطعماه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن من غص في الثياب إلى الاقوله لكن
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى ان قول المصنف الاصل الخ مستثنى من التحريم ووجوب
الحد عبارة المعنى وظاهر قوله الاصل الخ انه مستثنى من التحريم ووجوب الحد لكن الاصحاب إنما ذكروه
في الحد اه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله او معاهدا) أي او مئنا كما فهم بالاولى اه عش
(قوله لانه لا يلزم) إلى قوله كافي في الجموع في المعنى الاقوله ككل آكل أو شراب حرام (قوله مسكر اقهر)
عبارة المعنى أي مصبو في حلقة قهرا اه (قول المتن على شرها) وفي النهاية المعنى على شره اه أي المسكر
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل آكل بلاتون (قوله ولا نظر إلى غدره) الاسبك تأخير عن الغاية (قوله)
وان لومه التناول أي كالمضطر اه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقوى (قوله وعلى نحو السكران الخ)
عبارة المعنى و من حدم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حدثا ثانيا اه (قوله فيحدثا ثانيا) أي حال
صحوه اخذا بما يأتي انه لا يحد حال سكره اه يجبر على عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

يسمى القبيسي يوجد بنحو
جبال مكة فانه أسوأ
المخدرات لأن قتلها يؤدي
إلى مسخ البدن والعقل
وزواله عن جميع اعتدالاته
وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ
من الأفيون في السمية وقيل
الآن من مركب يسمى
البرش ونحوه وهو أيضا
ماسخ للبدن والعقل ولا
حجة لمستعمل ذلك في
قولهم إن تركناه يؤدي
للقتل فصار واجبا علينا
لانه يجب عليهم التدرج في
تقيصه شيئا فشيئا لانه
مذهب لشغل الكبد به
شيئا فشيئا إلى ان لا يضره
فقدته كما اجمع عليه من رأيهم
من أفاضل الأطباء فتى لم
يسعوا في ذلك التدرج فهم
فسقة آثمون لا عذر لهم
ولا لاحد في إطلاعهم إلا
قدر ما يبيع نفوسهم لو
فرض قوتها بفقدته وحينئذ
يجب على من رأى فاقده
وخشى عليه ذلك اطعماه
ما يحيا به لا غير كاساغة
اللقمة بالخر الآتية ويحرم

شرب ما ذكر ويحد شاربه (الإصيا وخنونا) رفع القلم عنها لكن ينبغي تعزير الممنوع على قياس ما مر (وحرما)
او معاهدا لعدم التزامه (وذنبا) لانه لم يلزم بالذمة بما لا يمتدعه إلا ما يتعلق بالاديين (وموجرا) مسكرا قهرا إذ لا صنع له
(وكذا مكروه على شرها على المذهب) رفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شراب حرام تقوى ان أطاقه كافي للمجموع وغيره ولا نظر
إلى عذره وان لومه التناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه ولو لا سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره
بمقتضى استبعادها وعلى نحو السكران إذا شرب مسكرا حدوا حد ما لم يحد بل شره فيحدثا ثانيا (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظانا

إباحته (لم يجد) لعذره وفي البحر يصدق بعد صوره يهينه إذا ادعى هذا أو الأكرام أي وبين معنى الأكرام إن لم يعلم أنه يهينه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريرهما لم يجد) لأنه لا يقضي عليه ذلك والحديد بألشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضى قرينة

حاله بأن تحريرها لا يخفى عليه حد أو اعتماد الأذرى وغيره (أو) قال علت التحريم (وجهل الحد) إذا كان عليه أذعن التحريم أن يتجنبها (ويجذب بدري) (أو مسكر آخر وهو ما يقي آخراتها لأنه منها وكذا يتجنبها إذا أكله (لا يخبر عن دقيقه بها) لأن عينها أصحلت بالثار ولم يبق إلا اثرها وهو النجاسة (ومعجون هي فيه) وماء فيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقة وسط) بفتح السين لا يحدهما (في الأصح) وأن حصل منها إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا إذا تدعو إليه النفس وبه فارق أظفار الصائم بهما لأن المدار ثم على وصول عين الجوف (ومن غص) بفتح أو له المعجم كأنه يخطو بجوزهم (بلقمة) وخاف الهلاك منها إن لم تنزل إلى الجوف ولم يمكنه إخراجها كما هو ظاهر وظاهر أيضا أن خصوص الهلاك شرط للوجوب الآتي لا يجرد الإباحة اخذا من حصول الأكرام المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد

آخر اه معنى ومثلا غيرهما من المسكرات فشرها إلى قوله أو يؤخذ في المعنى لإقوله أي وبين إلى المتن (قوله) إباحته) أي كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يجد) أي ويجب عليه التقاؤا مع شراب أي إن أطافه (قوله) لعذره) ولا يلزم قضاء الصلوات الفاتية مدة السكر كالمعنى عليه معنى وروض مع شرحه وعش (قوله) وفي البحر يصدق (الخ) يتدرج الظاهر فين قال ظنتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف ومن جهل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يجذب به يؤيده ما يأتي فيمن علم الحرمة وجعل الحد ليقاها اه سيدعر (قوله) إذا ادعى هذا) أي الجمل وقال لم أعلم أن الذي شر به مسكر اه معنى (قوله) والأكرام (الخ) ظاهر وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع شر عبارة السيد عر ظاهره أن مدعى الجمل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرها أو بأصطناعها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكرام يصدق أيضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشئ وكذا حيث يقطع بعدم تصور أكرامه بتلك البلد وهو محل تأمل أيضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المستثنين بكون الحدود تدرا بالشبهات ويؤيد التقيد في المستثنين بحث الأذرى الاتي فيمن جهل التحريم والله اعلم اه (قوله) أي وبين معنى الأكرام (الخ) (فرع) كقول بين الأكرام ما ليس باكرام لكنه لجهل ظن أن مثله إكرام مبيح فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله) إن لم يعلم منه أنه يهينه) أي الأكرام أي فإن علم منه معرفه فلا حاجة لبيان اه رشیدی (قول المتن ولو قرب إسلامه) أي وأشأ بعيدا عن العلماء اه اسنى (قوله) واعتدته (الأذرى) عبارة النهاية كاعتدته الأذرى وعقب المعنى كلام الأذرى بماضيه ظاهر كلام الأصحاب الإطلاق وهو الظاهر اه (قوله) أو قال علت) إلى قوله وبه فارق في المعنى لإقوله وإن حصل منها إسكار (قول المتن لا يخبر عن الخ) ولا يلزم الحكم بطبخها بخلاف مرقه إذا شر به أو غص فيه أو ثرد به فانه يحل بقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله) وماء فيه بعضا) الظاهر أن الماء مثال قتله سائر المائعات اه ع ش (قوله) والماء غالب بصفاته) أي بأن لا يبقى للسكر طعم ولا لون ولا ريح اه حلي (قول المتن) وكذا حقة) أي بأن أدخلها به ووسط أي بأن أدخلها فيه اه معنى (قوله) بفتح السين) فإساره الضم كالقعود فان المراد به المصدره بجري (قوله) ولا حاجة إليه) أي الزجر هنا في الحقة والسعوط قوله لا تدعو إليه أي الذكور من الحقة والسعوط (قوله) وبه فارق (الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله) بفتح أو له) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله) ويجوز ضممه) أي وهذا وإن كان أصله لازما لكنه لما عدي بحرف الجر جاز بناؤه للفعول وفي الصباح غصص بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قبل لغة الغصة بالضم ما غص به الإنسان من طعام اه وهو صريح في أن الماضي غص بالفتح لا غير وإن في المضارع لغتين اه ع شر عبارة المعنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في أن الماضي الخ في نظر ظاهر فإن تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان في ماضيه لغتين أيضا (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منقصة عضو فليراجع ثم رایت العلاوة المذكورة اه سم (قوله) بما يأتي في المضطر) أي في كتاب الاطعمة (قوله) به) أي بالهلاك (قوله) ثم) أي في المضطر (قوله) إلحاقه به فيه هنا) أي إلحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في الفصص باللقمة (قوله) وجوبا) إلى قوله لا حد في النهاية إلى قوله وللزكري في المعنى الإقوله أو وصي أو يجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله) انقاذ النفس (الخ) وعلى هذا

(قوله) أي وبين معنى الأكرام (الخ) (فرع) كقول بين الأكرام ما ليس باكرام لكنه لجهل ظن أن مثله إكرام مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منقصة عضو فليراجع ثم رایت العلاوة المذكورة (قوله) إن لم يجد غيرها) يبنى أن لا حد وأن

فارت. عدم وجوب
التداوى (والا صح
تحرهما) صرفا (لدواء)
ما كلف أوصى أو يجنون
لأنه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
لمن سأله أنه يستعملها
للدواء أنه ليس بدواء
ولكنه داء. وصح خبر
أنه لم يجعل شفاء أمتي
في أحرم عليها وما دل عليه
القرآن أن فيها منافع إنما هو
قبل تحرهما ما استهلكه
مع دواء آخر فيجوز التداوى
بها كصرف بقية التجاسات
أن عرف أو أخبره عدل
طب بنفعها وتعني بأن
لا يغي عن أطاها ويظهر في
متنجس بخمر ونجس غيره
أنه يجب تقديم هذا ولو
احتجيج بنحو قطع بدئا كلة
الى زوال عقله جاز بغير
مسكر مانع (و) جوع و
(عطش) لمن ذكر ولو لبيمة
لأنها لا تزيد بل تزيد حرا
لحرارتها وبوسستها وظاهر
كلامهم امتناعها للعطش وان
أشرف على التلف وهو
بعيد ولا يبعد جوازها
حينئذ للضرورة ثم رأيت
الزركشى نقله عن الإمام عن
اجماع الأصحاب مع تحرهما
للدواء والعطش لأحديها
وان وجد غيرها على
المتعمد للشبهة وان قبل
الأصح مذهب الحد

مات بشر به مات شهيدا الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا وغص منه ومات فانه يموت عاصيا
لتعديه بشر به اه عرش (قوله) فارت. أي الاساغة أي وجوبها (قوله) صرفا أي اما غير الصرف ففيه
تفصيل ستأتي الاشارة اليه اه رشدي (قوله) انه أي المصنوع وهو الخمر (قوله) ليس بدواء (الخ) والمانع
أن الله تعالى سلب الخمر منافعها عند ما حرما وبطل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي (الخ)
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله) إنما هو قبل تحرهما) وان لم يبق المنة فتحرهما مقطوع به وبمحصل
الشفاء ما مذكور فلا يقرب على إزالة المقطوع اه معنى (قوله) إنما هو (الخ) قد يقال هذا ينفيه ظاهر
الاية حيث قوت المنافع فيها بالاشم الذي هو ثمرة التحريم اه رشدي (قوله) اما مستهلكة إلى قوله
وان قيل في النهاية الاقوله ويظهر إلى ولو احتجيج وقوله لمن ذكر (قوله) فيجوز التداوى بها) واذا سكر
عاشر به لتداوى أو عطش أو اساغة لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا ته تعدد الشرب
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كما صرح به
الروض (فرع) ثم صغير راحة الخمر وخيف عليه اذ لم يسبق منها بل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال
م أن خيف عليه الهلاك أو مرض يقضى الى الهلاك جاز ولا يجوز وان خيف مرض لا يقضى الى الهلاك
اه سمع من المتابع اقول لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة لا سيما ان غالب امتداد الباطل لم يكن
بعيدا اه عرش (قوله) كصرف بقية التجاسات) كحكم حية و بول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء
معنى و روض مع شرحه (قوله) ان عرف أي بالصاب ولو قاسما اه عرش عبارة المغنى والروض بشرط
اخبار طبيب مسلم عدل بذلك او معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه
والمشبه به كاهو صريح صنيع الروض والمغنى (قوله) وتعنيها) عطف على نفعها (قوله) تقدم هذا أي التجسس
الآخر (قوله) بنحو قطع بدئا كلة (الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلة ويدمنا كلة (الخ) قال عرش وهل
من ذلك ما يقع لمن اخذ برك او تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما ينبغي عقلها من نحو بنج وحشيش فيه نظر
ولا يبعد أنه مثله لا وسوسة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقها معلوم ان محل جواز وطها ما لم يحصل به
لها أدى لا يحتمل مثله في الالبكار اه (قوله) بغير مسكر (الخ) أنظر لولم يجد الا المسكر المانع سم على حج
والظاهر عدم جوازها في الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمر الصرفة للتداوى بها اه عرش عبارة السيد عمر
قال المغنى وينبغي أن كان باطلا فيشكل بمنع التداوى بها وان كان محله اذا اشرف على الهلاك لولم يقطع
المتاكلة فليس يبعد اخذها بما في مسألة العطش ويمكن ابقاؤه على اطلاقه ويرفق بتحقيق النفع هنا هو
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله) لمن ذكر أي المكلف والصبي والمجنون (قوله) بل تزيد حرا (الخ)
ولذا يحصر شارحها على الماء البارد قال القاضي ابو الطيب سالت اهل المرفة بها فقال تروى في الحال
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله) وظاهر كلامهم (الخ) عبارة النهاية بولوا اشرف على الهلاك من عطش جاز له
شربها كما نقله الامام (الخ) عبارة المغنى وعمله في شربها للعطش اذ لم ينته الامر به الى الهلاك وان انتهى به الى
ذلك وجب عليه تناولها كتناول الميتة للضطر كما نقله الامام الخروفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب
مثلا (قوله) ولا يبعد جوازها (الخ) ظاهر صنيعهم ان الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع
شرحنا قال السيد عمر ما نصه ينبغي انه لو اشرف على التلف للجوع ولم يجد غير ما ان تجوز ايضا بالاولى لان
نفعها في دفع الجوع والتغذية لا ينسكرا اه (قوله) للدواء والعطش أي والجوع (قوله) للشبهة) عبارة المغنى
وجد غيرها كما لا يحد بشرها للتداوى وان وجد غيرها كاسياق بل اولى (قوله) جاز بغير مسكر) انظر لولم
يوجد الا المسكر المانع (قوله) ولا يبعد جوازها حينئذ هو الوجه ويؤخذ منه ان الصغير لو شرب راحتهما
وخيف عليه منها ان لم يسبق منها كان اخبر طبيب مسلم عدل بذلك انه يجوز ان يسقى منها ما يدفع عنه الضرر
مر (قوله) ايضا ولا يبعد جوازها حينئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب ما لم ينته الامر الى الهلاك

(تنبه) جزم صاحب الاستصاها بطلانها بلهاثم ولا زركشي احتمال انها كالأدنى في امتناع اسقامها اياها للعاش قال لانها تيره
فيهلكها فهو من قبيل انلاف المال انتهى والاولى تلمية بان فيها اضرارها والاضرار (١٧١) الحيوان حرام وإن لم يتلف قال والمنجبه

منع اسقامها لها لالعش
لانه من قبيل التثليل بالحيوان
وهو متنع وفي وجهه غريب
حل اسقامها للتثليل لزداد
حواى شدة في جربها قال
والقياس حل اطعامها نحو
حشيش وبنج الجوع وان
تحدرت ويظهر جوازه
لأدى جاع ولم يحد غير
ذلك وإن تحدروا لان المخدر
لا يزيد في الجوع انتهى

ما خلا (وخدا الحر اربعون)
لخر مسلم ان عثمان امر
عليه بجلده وليد فامر الحسن
فامتنع فامر عبد الله بن جعفر
رضي الله عنهم بجلده وعلى
يعد حتى بلغ اربعين فقال
اى على امسك ثم قال جلد
النبي صلى الله عليه وسلم
اربعين وابوبكر اربعين
وعمر ثمانين اى بشاره ابن
عوف فلما استشار عمر الناس
في ذلك وكل سنة وهذا احب

الى به يرد زعم بعضهم
اجماع الصحابة على الثمانين
واستشكل ذكر الاربعين
بما في البخارى انه جلده
ثمانين ووجع بان السوط له
راسان والقصة واحدة
وقوله لكل سنة ما صح عنه
ايضا انه صلى الله وسلم لم
يسنه ولهذا كان في نفسه
من الثمانين شيء وقال
لومات ودينه وكان يحد في
امارته اربعين وبجواب
بجمل النبي على انه لم يبلغه

للبهية قصد التداوى ومثله شرها للعاش اه اى او الجوع (قوله جزم صاحب الاستصاها الخ) قد يقال
المنجبه ما قاله صاحب الاستصاها نعم يتجده بقاءه لما يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضراها بما لم يعد
التجريم اه سيد عمر (قوله بجل اسقامها بلهاثم) واطفاه الحريق بها اه معنى (قوله قال) اى الزركشي
(قوله حل اطعامها) اى الهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فاذا تقضى به
الفرغ عند الطليقة انه يزيد في الجوع فلجرحه اه سيد عمر (قوله لخر مسلم) لى قول الامن والزيادة في النهاية
الاقوله وبه رد لى واستشكل وقوله ونقل غير واحد لى واما المنطوق وقوله الامر عن لى الاكثر من
احواله (قوله فامر) اى على اه عرش (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت
اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميع امثلكم مبرهم الخ فانه بنافى الهدالة ووجب الفسق قلت يمكن
ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصويرها في نفسه تقضى جوازه فشرط تعويله على ما ليس هي كذلك
عنده من رفع له خذ على مقتضى اعتقاده وذاك شرب على مقتضى اعتقاده والبرهنة بعقيدة الحاكم فلا
اعتراض على واحد منهما فاحفظه انه قد سبق في انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شرب منهم اوروى
حديثا لا يثبت عن عدالته فتقبل روايته وشهادته اوروى شخص عن مبرهم من الصحابة فقال حدثني رجل
من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا وجب رتب عليه مقضاه
من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به الحلى في شرح جمع الجوامع اه
عش وقوله اى بشاره الخ بيان فائدة ذكره اى خلال كلامه على رضى الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل
سنة الخ) بقية كلامه على رضى الله تعالى عنه (قوله سنة) اى طريقة (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون
صرح به الكمال المقدسى في شرح الارشاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلى سم على
حجج اه عرش عبارة الجبري اى الاربعون كما في عرش والحلي وقال الشويرى اى الثمانون وهو الظاهر اه
اقول وهذا اى الثمانون صريح صنيع المنفى في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما مانوا ما ياتي حديثا
واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا ضرب مسكرا الخ (قوله ويورد) اى بقوله ثم قال جلد النبي
(قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلي واجيب عنه اى بعد تاسم دعوى الاجماع بان الاجماع
على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اى في الرواية المذكورة (قوله انه جلده)
اى صلى الله عليه وسلم (قوله له راسان) اى كان له راسان (قوله وقوله الخ) اى واستشكل قول على رضى الله
تعالى عنه وكذا خاتمه رضى الله عنه ونفسه وقال وكان يحذف امارته (قوله ويجاب بجمل النبي الخ) اى لم يسنه
وبمنع الحد كون رجوع على رضى الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والاثبات)
اى وكل سنة (قوله على انه) اى جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اى على رضى الله تعالى عنه
(قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اى انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل
قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فامله اه سم اى انه بلغه ثانيا
ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة قول المتن وورق
عشرون (تنبه) لى تعدد الشرب كنى ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ
بالاجماع ويروى ان ابا عجين الثقفي القائل
اذا مت فادفني الى اصل كرمه ه تروى عظامي بعد موت عروقه

والاوجب نقله الامام عن اجماع الصحابة (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى
في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسط ما مانا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا
الشهاب البرلى (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فامله

اولا والاثبات على انه بلغه ثانيا ولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع معينة وهي لا عموم لها ثم رايت ما يؤيد هذا
وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلده في الخمر ثمانين (ورق) اى من فيه ورق وإن قل (عشرون) لانه على النصف من الحر

ويجوز ما ذكره القوي السليم (سوط ١٧٣) أو أيد أو لعل أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قله وشده حتى يؤلم (وقيل بتعين سوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حكى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً لمخالفته للأحاديث الصحيحة ونظر فيه الأذرعى أما النضو ولو خلقه فيجد بنحو عكسك ولا يجوز بسوط (ولو رأى الامام بلوغه) أي حد الحرج (ثمانين) جلدة (جواز في الأصح لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الأولى أربعون كما يحتمل الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يمسسه وفيه نظر لما مر أنه سته إلا أن يقال الأكثر من أحواله عليه السلام الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعلمه بأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد الافتراء ثمانون (و الزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حدا لم تجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لأن كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه أنه فيها شائبة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحم بعضه ورجوع باقيه لراي الامام أو نائبه (وقيل حد)

ولا تدفع في الصلاة فأنسى أخاف إذا ما مت لا أدوقها

جلده عمر رضي الله تعالى عنه مراراً أو الظاهر أنها أكثر من أربع ثم تاب وحسنت وتبوء ذكر أنه قد ثبت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي معرشة على غيره بنو أحي جر جان أمعني (قوله) ويجعل ما ذكره القوي الخ) فعل ففعوله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيوريوى ويلف سمي بذلك لأنه يوسط اللحم بالدم أي يخلطه به معني (قوله) لا يتابع إلى المتن في المعني (قوله) ولا بد في طرف الثوب الخ) أي وجوب عرش (قول المتن) وقيل بتعين السوط) أي السليم القوي كحد الزنا والغذف معني (قوله) ونظر فيه (أي ما في شرح مسلم (قوله) أما النضو) إلى المتن في المعني (قوله) ولا يجوز بسوط) ولو لو خالف وجلده فمات الجلود فالنضو يظهر عدم الضمان كالوجلد في حر أو برد ومات به اه عرش (قول المتن) ولو رأى الامام الخ) قال القاضي لا بد في الحد من التيقن وخالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو غاب الامام ان عليه حد شرب فجلده فبان غير اه جز او كذا الوجه فبان ان عليه حدا اه وقد ثبت في قوله له وكذا الخ لأن ضربه ظلماً بقصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لوضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغي الاجزاء حملاً للطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المتبع اه عرش (قول المتن) جاز في الأصح) ويجزى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين اه معني عبارة رسم عن الأسنى أما العبد فلورأى الامام تبلغه اربعين جاز ولا يزاد عليها اه (قوله) لما مر) عبارة المعني لما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال جلده النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلده ابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر) أي فعله (قوله) وفيه نظر) أي في تعليل الزركشي لما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب الخ راجع لثمانين اه حلي (قوله) أشار على عمر) الأولى إسقاط على كفايته النهاية (قوله) بذلك) أي الثمانين عرش ورشدي (قوله) وعلمه) أي على رضي الله تعالى عنه الثمانين (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد ان السكر مظنة ذلك اه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء افتراء القذف اه سيد عمر (قوله) على الأربعين) أي في الخروج على العشرين في غيره اه معني (قوله) جازت زيادتها) عبارة المعني والنهاية فلنجز الزيادة على الثمانين وقد منعهوا اه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضاه على ما ورد اه معني عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص اه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجواز مع عدم تحقق الجنابة عرش (قول المتن) وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة محققة نهاية ومعني (قوله) ومع ذلك) أي كونها حدا وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لومات بهم لم يضمن اه قال عرش قوله ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا بخلاف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والرائد في حديث يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا افتراء على كون الزائد حدا لا تعزير أو ذلك مفرع على أنه تعزير إلا أنه بعده قوله ومع ذلك فانه كان الظاهر حيثئذان يقول وعليه ونحوه ينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتي بضمان عاقلة الامام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات اه عرش (قول المتن) ويحد باقراره) أي الحقيقي اه زبادي واحترض به عن البين المردودة لعل صورتها أن يرى غيره يشرب الخ فدعي عليه أنه ما بذلك ويرد تعزيره فطلب السأب البين من نسب إليه شربها فيمتنع وردعها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد للبين اه عرش (قوله) واعلم السيد) إلى قوله وساغ في النهاية وكذا في المعني لإقوله له ميتة وقوله وحد عثمان إلى المتن (قوله) دون غيره) أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة

(قوله) ولورأى الامام بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الامام تبلغه اربعين جاز فلا يزاد عليها اه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد ان السكر مظنة ذلك

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باننا وإن قلنا أنها حدهي تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فأن دفع ما للبلقي هنا (ويحد باقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لأربع خمر

(وهيئة (سكروق) لا احتمال أنها حقن واستعظم الوشربها أو أنه شرها مع عدم لفظ أو كراه وحده ما نرضى الله عنه بالقي اجتهاده (ويكنى في أفر وشهادة شرب خمر) أو شرب أو شرب ما شرب منه فلان فسكر وساغ له ذلك في شرب النبيذ لأنه قد يسمى خمر اشربا وكونه قد يكون حنفيا فلا يفسق بخلاف الخمر أراج عاها والمقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تعبير الشاهد عنه بالخروا لم يقل مختارا

علما كما فيها في نحو بيع وطلاق لأن الأصل عدم الاكراه أو الغالب من حال الشارب علمه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد أن يقول شرها (وهو عالم) به (مختار) لا احتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الأذري لأنه انما يعاقب بيقين وقرق الاول بان الزنا يطل على مقدمته كما في الحديث وفيه نظر فانه سران السرق لا بد فيها من التفصيل وكما أنها أطلق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بينهم ساعوا في الخمر بسهولة حددها ما لم يساعوا في غيرها وايضا فلا ابتلاء بكثرة شرها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد أن يرد من غير ضرورة احترازا من الاساغف الشرب لنحو تداء قال الزركشي ومحل الخلاف حيث لم ترتب الحاكم في الشهود الأوجب الاستفصال جزما وقباسة أنه إذا رتاب في عقل الشارب لزمه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا توفي به بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة (سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على حج اي لانه يستعاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهينه وإن لم يتحقق بالاول اه ع (قوله لفظ) الاول من غلط كافي النهاية (قوله) وحده عا (الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في أفر وشهادة) اي لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكتفي فيها بالاطلاق معنى وعش (قول المتن شرب خمر) اي حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه ع (قوله فسكر) اي الفلان اه رشدي (قوله) وساغ له اي للشاهد ذلك اي التعبير بالخمر ولعله اخذا بما بعده إذ لم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اي مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كامر (قوله وكونه) أي المشهور عليه (قوله عنه) أي النبيذ (قوله وان لم يقل) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيها في نحو بيع وطلاق وقوله لا احتمال إلى واختاره إلى قوله وقال الزركشي في النهاية لا قوله وفيه ما وقوله واختاره الأذري وقوله وفيه نظر إلى وقد يفرق (قوله) وان لم يقل (الخ) اي كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيها ما) اي كما يكتفي بالاطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الأصل) الاول ولان الخ عطف على قوله كما فيها ما (قوله لان الأصل عدم الاكراه أو الغالب الخ) اي فيزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من المتر) عبارة للمعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانعام مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لا احتمال ما) اي من أنه شر به لعذر من غلط أو كراه (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اي اشترط ذكر العلم والاختيار (قوله وقرق الاول) يتأمل وجهه الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يني احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قرحم شرب خمر الا يطل على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته من العيين بالنظر فيقال زني إذا قبل او نظر فاحتجج بالتفصيل فيه دون الشرب اه ع (لكن ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اي حديث العيينان زيان (تبيين) سكت المصنف هنا عن حكم جوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه اه معنى وسياتي في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة إلى ذلك (قوله وعلى الثاني) اي اشترط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اي كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداء) اي كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اي المقر بالشرب (قوله لانه ذلك) اي الاستفصال (قوله في حرم ذلك) إلى قوله خبر البخاري في النهاية يوقد في المعنى لا قوله ولم يصير إلى اعتد (قوله ولم يصير ملتي) اي فان صار كذلك لم يمتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا ياتر فكيف ينجز اه ع (قوله الظاهر فيه) اي في الاعتداد (قوله وفيه) اي في الازمة (قوله فوات ما ذكر) اي الزجر (قوله وكذا) إلى قوله وانما في النهاية يقول المتن في المعنى (قوله وان كرهه) عبارة النهاية مع السكر اه حيث لا تلوث اه قال الرشدي وعش قوله حيث لا تلوث قبل للكره اه اي الاحرام اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اي في الحد في المسجد اه اي للمسجد (قوله والتعازير) إلى قوله ولا ياتي على وجهه في النهاية إلا

(قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر أنه غير ضروري (قوله وقرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يني احتمال المقدمات

سكره) في حرم ذلك لفوات مقصود من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فحد ولم يصير ملتي لاحر كفيه اعتد به كما حجه لجر البخاري الظاهر فيه ومن ثم قال بعض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكاهم نظرو إلى إمكان تأويله فاحتاطوا فيها حتى الله نظرا لفوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادبي وكذا يجزي في المسجد وان كرهه في الزمان لم يحرم خلافا لنديجي لحصول المقصود به فيه من غير استغفار وقبه (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اي غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) (بين رطب وياوس) بان

يعتدل عرفا جرمه و رطلوته ليحصل به الزجر مع عدم خشية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي
الموطأ مسلا انه صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا فاقا بسوط خلق فقال فوق ذلك فاق بسوط جدي فقال بين هذين وهذا وان كان في زان
حجة هنا بتقدير اعتضاده واصله (١٧٤) كاقيل اذ لا فرق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (وبقره) اى

السوط من حث العدد
(على الاعضاء) وجوبا كما
قاله الاذرعى لثلاث اعظم الله
بالموا لاة في موضع واحد ومن
ثم لا يرفع عضده حتى يرى
ياض ابطه كما وضعه وضعا
لا يؤلم (لا المقاتل) كثرة
نحر وفرج لان القصذ جره
لا اهلا كرا (الوجه) فيحرم
ضربهما كما يحنه ايضا لامر
على كرم الله وجهه بالاول
ونهي عن الاخيرين والراس
فان جلده على مقتل فمات
في ضمائه وجهان وقضية
كلام الدارمى نفى الضمان
كالجلد في حراو برد مفرطين
(قيل والراس) لشرفه
واطل جمع في الانتصار له
لانه مشتق ويخاف منه العمى
والاصح المنع لانه مستور
بالشعر غالبا فلا يخاف
تشويهه بضربه بخلاف
الوجه ولا مرابي بكرضى الله
عنه الجلاد بضربه وعلله بان
الشيطان فيه لكن اعترض
بانه ضعيف ومعارض بما
عن على ومحل الخلاف ان لم
يقل طبيب عدل رواية
باضرار ضرر ابيح التيمم
والاحرام جز ما لان الحد
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)
بل تركه ليتقى بهما ان شاء
وليضرب غير ما وضعها عليه
لان وضعها بمحل يدل على

قوله كاقيل وقوله لامر على ان فان جلده وقوله واطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتنلف عضو
او ممتنعة (قوله فيمتنع كونه ليس كذلك) اى يجب كونه معتدلا الجرم والرطوبة كما تاله الزر كشي اى معنى
قال ع ش فو قل خلاف ذلك فالارباعداد به في التقليل دون الخفيف الذى لا يؤلم اصلا اه (قوله بسوط
خلق) بفتح اللام اى بال اى ع ش (قوله وهذا) اى الحرام المذكور (قوله وان كان في زان) اى ورديه
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) اى المرسل المذكور (قوله كاقيل) اى وصله اليه صلى
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة انها بان عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ) كان هذا
حقيقته ولا فالمراد بسوط العقوبة ما هو اعم من هذا كما هو ظاهر و اشار اليه سمر رشدي وع ش (قوله اى
السوط) اى قول المتن قيل في المعنى لا قوله والراس (قوله من حيث العدد) اى لا الزمن (قوله كما قاله الاذرعى
الخ) راجع لوجوب (قوله ومن ثم) اى من اجل المنع من عظم الالم (قوله لا يرفع عضده) اى فلورفعه
اثم واجر اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المعنى «تنبه» لا يجوز للجلاد رفع يده
بحيث يبدو ياضا بطلوه ولا يخفضها اخفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون
الجلود رقيقا لجلده يديه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصذ الخ) في مع قوله الاق لا مرعى الخ
بلا عطف مركبة والاسباب ما صنعتها المعنى من جعله علة لخرم ضرب المقاتل عبارة فلا يضرب به عليها ما مر من
قول على و اتق الوجه والذا كير و ظاهر كلامهم كما قال الاذرعى ان ذلك واجب لان القصذ جره لا اهلا ك
ولا الوجه فلا يضرب به عليه وجوبا لخبر مسلم اذ اضرب احداكم فليقتل الوجه ولا تهجم الحسن عظيم اثر شينه اه
(قوله كما يحنه) اى الاذرعى التحريم (قوله لا مرعى على كرم الله وجهه بالاول) اى التفرق حيث قال للجلاد
واعط كل عضو حقه ونهي عن الاخيرين اى المقاتل والوجه اى ضربهما حيث قال عقب ما مر عنه و اتق
الوجه وهذا كرا اه معنى (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتد
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لفرع او حلق راس اجتنابه قطعاً
اه انهاية (قوله بانه) اى خبر امر اى بكر بذلك (قوله باضراره) اى ضرب الراس (قوله والاحرام جز ما)
اى و اجزأ و اذ مات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك اى وان تاذى به
والا كره اه حلى (قوله بل ترك) الى الفصل في المعنى لا قوله اى يحرم الى ولا يمد قوله اى يكره الى بل
يجلد وقوله اى يكره الى بخلاف وقوله بل ينبغى الى ان منعت وقوله اى وجوباً فيما يظهر وقوله ما احده الى
وان المتأفت (قوله وليضرب الخ) اى وجوباً اه ع ش (قوله ولا يلبق على وجهه) ولا يربط اه معنى
(قوله اى يحرم ذلك) اى ان تاذى به والا كره نهاية (قوله التلى لاتمنع) الى الفصل في النهاية (قوله اى
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة ان كان على وجهه منكر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يرى به كقميص
لا يلبق به اوازار فقط على حج اه ع ش (قوله وتؤمر الخ) عبارة المعنى و يترك على المرأة ما يسترها

(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) فى شرح المنهج وقيل بالسوط غير هو فى
هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله وقيل بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله له سابقا
وسوط العقوبة الخ فان اراد بالسوط فيما هو اعم من هذا انتهى (قوله ولا يصح المنع) ومحل الخلاف
حيث لم ترتب تحذير تيمم بقول طبيب ثقة ولا احرام جز ما لم تعد توقف الحد عليه م (قوله اى يكره ذلك)
ينبغى حرمة ان كان على وجهه منكر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يرى به كقميص لا يلبق به
اوازار فقط (قوله وتؤمر اى وجوباً فيما يظهر) اى حيث ترتب نظر محرم على التشكك فيما يظهر

شدة تألمه بضربه ولا يلبق على وجهه اى يحرم ذلك فيما يظهر اخذ اعم من حرمة كسب الميت على وجهه وان أمكن الفرق ويشد
ولا يمد اى يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائما والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التى لاتمنع الم الضرب اى يكره ذلك ايضا فيما
يظهر بخلاف نحو جبة مشحوة بل ينبغى وجوب تجريدها ان منعت وصول الالم المقصود وتؤمر اى وجوباً فيما يظهر ايضا امرأة او عزم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تنكشف ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردي ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر
زيادة سترها وان المنهات على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والخثي (١٧٥) كالمرأة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الاحرم على الوجه (ويوالى
الضرب) عليه (يبحث
يحصل) له (زجر وتكيل)
بان يضرب في كل مرة ما يؤله
المال وقع يمح يضرب الثانية
وقد يتولى الم الاول فان فلت
شرط من ذلك لم يعتد به
وحرم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير وهو
لغة من سماء الاضداد لانه
يطلق على التفتيح والتعظيم
وعلى التاديب وعلى اشد

الضرب وعلى ضرب دون
الحد كذا في القاموس
والظاهر ان هذا الاخير غلط

لان هذا موضع شرعي لا لغوي
لانه لم يعرف الامن جهة
الشرع فكيف ينسب لاهل

اللغة الجاهلين بذلك من
أصله والذي في الصحاح بعد
تفسيره بالضرب ومنه سمي

ضرب مادون الحد تعزيرا
فاشار الى ان هذا الحقيقة
الشرعية منقولة عن

الحقيقة اللغوية بزيادة قيد
هو كون ذلك الضرب دون
الحد الشرعي فهو كلفظ

الصلاة والزكاة ونحوها
المنقولة لوجود المعنى اللغوي
فيها بزيادة هذه دقيقة مهمة

تفطن لها صاحب الصحاح
وغفل عنها صاحب القاموس
وقد وقع له نظير ذلك كثيرا

وكله غلط يتعين التفتن له
وأصله العزير بفتح فسكون
وهو المنع والتكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرها وان تنكشف سترها اه (قوله أئى
ووجوب الخ) اى حيث ترتب نظر محرم على التنكشف فيما يظهر سم على حج اه عش (قوله بشد
ثياب المرأة عليها) وينتبه وجوبه نهاية اى وجوب الشد عش (قوله كلما تنكشف) عبارة النهاية
كيلا تنكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه عش (قوله وان المنهات
الخ) عطف على ما حدثه الخ (قوله الاحرم) اى ونحو معنى واسئى قال عش فان لم يوجد المحرم تولا ذلك
من الفريقين كما في غسلة اذامات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل
مرة) اى فيسكنى هذا في الموالا في ليس المراد ان هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يتمتع بخلافه كما لا يخفى اه
رشيدى (قوله يمح يضرب الثانية) ولوجدد للزنا تخمين ولا موفى غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله
قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سوا مرضى به المحدود او لا وجهه الى يادى بانه اذ اجاز للامام الزيادة على
الاربعة تعزير اه هذا الى اه عش (قوله فان فلت شرط من ذلك) اى من الايام ومن كونه له وقع ومن
الموالاة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قبل في النهاية الاقوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله
والنكاح الى وما قلناه وقوله المشهور الى اقبلوا (قوله من اسماء الاضداد) اى في الجملة والا فالضرب الاتي
ليس تمام ضد التفتيح والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الاهانة اعم من ان تكون يضرب او غيره اه
رشيدى (قوله لانه يطلق) اى لغوي وقوله والتعظيم عطف تفسير اه عش (قوله وعلى التاديب) انقصر عليه
المعنى كما تاتي عبارة (قوله وعلى اشد الضرب) قضيت به لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياقي عن
الصالح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه عش (قوله ان هذا الاخير) اى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله
لان هذا موضع شرعي الخ) قد يقال سبر صنيع القاموس قاض بانه يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية
وغيرها وان كان اصل وضع كماله بموضوعات اللغة كما انه عرف من سبره ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية
والمجاز اللغوي وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعي له الرغبة في مزيد الاختصار والافتقار لتمييز في كلا

الامر من مهم اه سيد عبر عبارة عش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر
المجازات اللغوية بان كانت مستعملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفي سماع نوعه اه
اقول وقد يدفع كلاً من جواب السيد عمر وجواب عش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله ضرب
مادون الحد) ما زائدة (قوله واصله العزير الخ) اى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزيد وهو مشتق

من المجرد اه عش (قوله وهو المنع) انقصر عليه المعنى (قوله والتكاح) اى الجماع كما في القاموس
عبارة وهو لغة التاديب واصله من العزرو وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروه اى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه
ويختلف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلافه باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون في
الحدود الثاني تجوز الشفاعة فيه العقول يستجان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني خيفة ومالك
وشرعاً تاديب على ذنب لاحد فهو لا كفارة اه (قوله وما قلناه شرعي) وهو الاخير في كلا القاموس
(قوله لله اولادى) الى قوله المشهور في المعنى الاقوله والمصالح الى الخبر (قوله سوا الخ) كان الانسب
ذكره عقب قوله السابق اولادى عطفا عليه كما في المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة اجنبية في غير
الفرج وسرقة ما لا قطع فيهو السبب ما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالزور وشهادة

(فصل في التعزير في كل معصية لاحد فهو لا كفارة الخ) (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك)
لا يقال هذا الا بآتي على ان الواضع هو الله تعالى لانه لا يقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقف على الحق وغير ذلك وما قلناه شرعي هو ما تضمنه قوله (يعزير في كل معصية) لله اولادى (لاحد فيها) أراد به ما يشمل
القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حدو غيرها اجماعا ولا مره تعالى الا زواج بالضرب عند الشوز وما يصح من

فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي انه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تبردون نصاب غرم مثله وجلدات نكال وأفتى به على كرم الله وجهه فيمن قال الآخر يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الاصل وقد يفتي مع انتفاءهما كذوى الهيات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ به درجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء اقول ادوى الهيات عشراتهم [الحدود في رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حتمها مع القدرة اه معني (قوله قال في سرقة تبردون نصاب الخ) انظر هل معقول القول جميع في سرقة تبرد الخ وخصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ بيان لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عيش بالثاني (قوله واقفى به) اى بالنزى براه عيش (وما ذكره) اى المصنف هو الاصل اى الغالب عبارة المعنى ه (تنبيه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة امور الامر الاول تعزير ذى المعصية التى لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى لاداصر منولى لله تعالى صغيرة فانه لا يعزركا قاله ابن عبدالسلام الخ الثاني انه متى كان ذى المعصية حذكانا او كفارة كالتعصيط في الاحرام يفتى التعزير لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى الخ الثالث انه لا يعزركا في غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الخ (قوله وقد يفتى مع انتفاءهما) اى بان يفعل موصية لاحد فيها ولا كفارة ولا يعزركا عليها اه عيش (قوله ربما يبلغ) اى الحديث بها اى الطرق (قوله بغير استثناء) اى للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله انيلوا) اى وجوبا مالم يصلح في عدم الاقالة اه عيش (قوله وفسرهم) اى ذوى الهيات (قوله قيل اراد) اى الشافعي بقوله من لم يعرف بالشعر (قوله وفي عشراتهم) اى فى المراد بها اه عيش (قوله او اول زلة الخ) الاول الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبدالسلام الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله منهما) اى من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشعر والاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمداه عيش (قوله وزعم سقوط الولاية بها) اى الصغيرة جهل من مقول ابن عبدالسلام (قوله ونازعه) الى قوله وفيهم انتفاء في النهاية لا لقوله وكدخل الى وقذفه (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على المعزركا عليه صغيرة او اول زلة وهى واقعة حال فعلى سم على حج عيش ورشيدى عبارة المعنى اجيب عنه اى عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع اه (قوله وقد يثار فيه) اى في نزاع الادرعى بشقه (قوله وفعل عمر الخ) اى وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأى) الى قوله وواقره فى المعنى الاقوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذر الخ) عبارة المعنى فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحية اه (قوله والاحل له قتله الخ) اى بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حينئذ فيه ثبات على الامام فخرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهرا رشيدى (قوله واقيده) من الاقادة يقال اقاد القاتل بالقتل اذ قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعى) اى باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الادرعى) وقال واطلاق كثيرين او الاكثرين يقتضى انه يعزرها اسنى (قوله ويؤيده) اى تنظير الادرعى (قوله فهذا اولى) لانه لا حرمة على الامام في الحيا اه سم (قوله وبهذا) اى بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) اى الداخل المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبفرضه) اى اعتمدا على الادرعى لكن هل يناسب هذا الصنيع تاييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تاييده من حيث المدرك اعتماده لخالفته للقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على ان المعزركا عليه صغيرة او اول زلة وهو واقعة حال فعلى (قوله وكن رأى زانيا باهله وهو محصن الخ) قضية السباق حرمة القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما اتفق فيه التعزير مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا اولى) لانه لا حرمة على الامام في الحيا

رضى الله عنه بن لم يعرف بالشعر قيل اراد اصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفى عشراتهم وجهان صغيرة لاحد فيها او اول زلة اى ولو كبرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبدالسلام صريح في ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء وبالصغار فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الصغار وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الادرعى في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الامام في موضع لم يعزرها ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهد منه واجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأى زانيا باهله وهو محصن فقتله لعذره بالحية والفيظ هذا ان ثبت ذلك والاحل له قتله باطلا واقيده بظاهرا كما في الامم وكقطع الشخص

اطراف نفسه وكدخل قوى ما حاد الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يفرم وان اثم لكن يمنع من الرعى فقتله في الروضة واقره خلاف ونظر فيه الادرعى ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا اولى وبهذا يضعف قول البلقيني لم يعص وانما ارتكب مكرها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا تحريره على غيرهم وبفرضه فاخراج دوابه تعزير يكفى في نحو هذا

لخاصه ابتداء ظالم فاجر
أو نحوه كما فى شرح مسلم وبه
إن صح بتقيد قول غيره
يمرر فى سب لاحد فيه وعلى
الاول فكان وجه استثناء
هذه الالفاظ أن أحد الالفاظ
عنها نظير ما مر فى باب حد
القذف وكردة وقذف لمن
لا عنها وتكليفه قه مالا
يطبق وضربه تعديا لحليته
ووطئها فى دبرها أول مرة
لكل لكن اعترضت الاخيرة
بوطء الحائض ويرد بان هذا
الحش للاجماع على تحريمه
وكفر مستحله أن العلة
أن وطء الدبر ذلة ينبغي
عدم اذا اعتوا كالأصل لحق
فرعه ما عدا قذفه كما مر
وكناخير قادر نفقة وزوجة
عليها أو الالفاظ فانه لا يحبس
ولا يؤكل به وإن ائتم قاله
الامام وفهم انتفاء التعزير
منه الموجب للاستثناء فيه
نظر إذ مراده لا يحبس
لكونها دينا فانه لا يتحقق
إلا بمضى النهار إذ لو نزلت
مثلا أثناء سقطت نفقتها
وكثير يض أهل البنى
بسب الامام وقد يقال
انتفاء تعزيرهم لأن التعريض
عندنا ليس كالصرح
فليسوا بمنع فيه لكن قضية
قول البحر ربما هيجهم
التعزير للقتال فيترك أن
تركه ليس لكون سببه غيره
معصية ولكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صريح الشارح بل سياقه كالصرح فى أنه مقول للبلىنى ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل
فضمير وبفرضه حيثئذ العصبان أو التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أى الدخول المذكور
(قوله قاله) أى قوله ومثله الخ (قوله وبه) أى ما فى شرح مسلم (قوله وعلى الاول) يعنى ما فى شرح
مسلم وكان الاول حذفه (قوله هذه الالفاظ) أى نحو ظالم (قوله أن أحد) أى من الامة (قوله لا يخلو
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الأذى على تأمل وأما جواز التفاسف فيه المار فى باب القذف
فوجه واضح أه سيد عمر بان رد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كإظهاره وبأ
أحق وقوله على تأمل أى كإشارته إلى الشارح بقوله إن صح وقوله وأما جواز التفاسف الخ (قوله وكردة)
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى لإلا قوله وقذف لمن لا عنها (قوله قه) أى أودبته أعرش (قوله ووطئها فى
دبرها) قبل هذا بالنسبة له ما هي فتعزروه وهو ممنوع إلا بنقل مر سم وعش (قوله أول مرة) المراد به
قبل نهى الحاكم لو أكثر من مرة مر أه سم وقوله المراد الخ هو جرمه بأنه فى الكل اعنى قوله كردتوما
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم مخالفة صاحب النية فيه أه
سيد عمر (قوله فى الكل) أى فى الردوم عطف عليها أه سيد عمر وقال عش الظاهر رجوعه لما مر من قوله
كذى الهيئة إلى هنا معلوم أن التثنية لا يأتى فى مسئلة الزانى ويدخل فيه حيثئذ من قطع اطرافه
مرات أه أقول والاول هو ظاهر سياق الشارح وصرح صانع المعنى (قوله لكن اعترضت الاخيرة) بوطء
الحائض أى فانه يعزربه مر أه سم (قوله بان هذا) أى بوطء الحائض (قوله للاجماع على تحريمه الخ)
قضيته أن وطء الحليلة فى دبرها غير يجمع على تحريمه وعدم كفر مستحله أه عش أى بكسر حه القسطا فى
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل أنه عرّف من على (قوله وكفر مستحله)
عطف على قوله تحريمه (قوله لحق فرعه) أى فلا يعزرفيه وقوله ما عدا قذفه أى يعزرفيه أه عش (قوله
وكناخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكثير يض الخ (قوله قاله الامام) عبارة
النهاية كقَالَ الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وأخبره قوله فيه نظر (قوله وكثير يض أهل البنى) إلى
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البلىنى فى رده (قوله لأن التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا ينبغي
أن تعريض الغير بما يكرهه من أفراد النية فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة أهرشيدى وعش (قوله ليس
كالصرح) فيه نظر نعم هو ليس كالصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه أه سم أى بل فى المعصية
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير بل عدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا
قضية ثبوت تعزيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج أه عش (قوله وكمن لا يفيد الخ) سياق فى شرح
بحسب أو ضرب ما يشق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كقوله الامام عن المحققين وهو الأصح وإن
(قوله وكردة) قضية أن الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لاحد فيها أن اراد به ما يشمل القود
(قوله ووطئها فى دبرها الخ) قبل هذا بالنسبة له ما هي فلا تعزروه وهو ممنوع إلا بنقل مر (قوله أول مرة)
المراد قبل نهى الحاكم لو أكثر من مرة مر (قوله لكن اعترضت الاخيرة) بوطء الحائض فانه يمرر
به مر (قوله ليس كالصرح) لا ينبغي أن التعريض بالغريم بما يكره من أفراد النية أخذ من قول الشارح
السابق فى ببحث خطبة التكاثر فى حد النية ولو بأشارة أو إعمالا بل وبالقلب إن اصر على استحضاره أه
فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة فعدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصد المعرض به بموجب الاستثناء
فقوله ليس كالصرح فيه نظر نعم هو ليس كالصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليأمل (قوله ليس
لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير بل عدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبوت تعزير
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الأصح مر

و بحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه بغير مبرح إقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجمع التعزير الكفارة كجماع حللته نهار رمضان وإن اطال البليغي في ردده والمظاهر وحالف بين غموس وكقتل من لا يقاد به ونوزع فيها باختلاف الجهة وبينه الاستوى في الأخيرة ثم قال وقضيته إيجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا للحلق والصيد لا الاستمتاع باللبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حد سواء من اختلافهما لو شهد به نائم ربح (٧٨) في حلف اللغاف ويعزير لشهادة الزور وقد يجمع الحد وحده ومع الكفارة كتعليق يد السارق في عنقه ساعة زيادة في نكاله

في بحث الخ و يأتي في الشارح اعتياده أيضا (قوله) وبحث فيه الرافعي بأنه الخ) قال في المهمات وهو ظاهر اه
 معنى (قوله التاج السبكي) عبارة الثانية بجمع اه (قوله) وقد يجمع التعزير الى المتن في المعنى الا قوله ثم قال
 الى وقد يجمع الحد قوله قبل الى وكن يكتسب (حليته) اي زوجته وامته (قوله) وحالف بين غموس
 اي كاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا عامدا عالما اما اذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير فلا لحال
 كذبا ع ش وحلي (قوله) وكقتل من لا يقاد به (كولده وعبداه معنى عبارة ع ش هذا يشمل
 قتل الولد له وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لمعوم قوله السابق ما عدا قذفه
 فتضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله) ونوزع فيها اي في الصورة الاربع المستثناة (قوله) وبينه
 الاستوى الخ) اي بان إيجاب الكفارة ليس للعصية بل لاعدام النفس بدليل إيجابها بقتل الخطا
 فلباق التعمد خاليا عن الزجر اوجبا فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله وقضيته) اي البيان (قوله
 لا الاستماع) الانسب تسكيره (قوله) بل الكل على حد سواء) اي في عدم التعزير فيها (قوله) ومن اختلافها
 أي الجهة (قوله) وقد يجمع الحد الى المتن في النهاية الا قوله أو يحد (قوله) وقد يجمع (أي التعزير
 (قوله) وكالزيادة) الاولى حذف الكاف (قوله) وكن زنى الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع
 الاثنين (قوله) ومن صور اجتماعه) اي التعزير (قوله) وقد يوجد اي التعزير (قوله) وكن يكتسب
 باللو) اي امان يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة
 ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر نامن اتخاذه من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعز
 على ذلك الفعل ولا يستحق ما يخذمه عليه ويجب رده الى دفعه وان وقت صورة استجار لان الاستجار
 على ذلك الوجه فاسد ع ش وقوله في الحرام لعله ع ش في الحد بمعنى التعريف (قوله) المباح) كاللعب بالطار
 والغنائم القهاوي مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله) وكني الخ) وهو المتشبه للنساء قوله
 للصلحة منها دفع من ينظر اليه حين التشبه او من يرد التشبه بالذات بان يفعل مثل فعله اه ع ش (قوله) ثم
 التعزير الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحبس الخ متعلق بقوله الما يعزير الخ (قوله) وعليه) اي المعتمد
 المذكور (قوله) به) أي من الضرب فالباء بمعنى من (قوله) اعل) أي من الضرب (قوله) لذلك) أي لعدم
 الافادة (قوله) وعلى هذا) أي فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع بحمل ما مر عن الرافعي لا يخفى بعد هذا الحل
 (قوله) ما يأتي قريبا) اي في شرح وقيل ان تعلق بآدمي الخ (قوله) وهو الضرب) الى قوله انتهى في النهاية
 وكذا في المتن الا قوله وبسطها (قوله) او تعزير) سياتي بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كافي الاستى
 (قوله) او تسويد وجهه) اي او الا عرض عنه اه معنى (قوله) وحلق راس) اي لمن يكرهه في زماننا اه نهاية
 (قوله) لالحية) اي لا يجوز التعزير بحلقها وان اجر الو فله الامام اه ع ش وحلى وسم على المنهج (قوله) على
 كراهته التي عليها الشيطان) وآخرون وهي الاصح اه نهاية اي اذا فعله بنفسه ع ش (قوله) فلا وجه للنسج الخ)
 (وكقتل من لا يقاد به) يشمل قتل والد الولد وقد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال
 في شرح الروض كولد وعبداه (قوله) (لاصرار) يتأمل (قوله) يحتمل ما مر عن الرافعي كيف يتأتى ذلك

في عنقه ساعة زيادة في نكاله
 وكالزيادة على الاربعين في
 حد الشرب وكن زنى بامة
 في الكسبة صائما رمضان
 معتكفا محر ما فيزله الحد
 والعق والبدنة ويعز
 لقطع رحمه وانتهاك حرمة
 الكسبة قاله ابن عبد السلام
 قيل ومن صور اجتماعه مع
 الحد ما لو تكررت رده
 انتهى وفيه نظر لانه ان عز
 ثم قتل فقتله لا لصراره
 معصية اخرى وان اسلم
 عزرو لاحد فلم يجتمعوا وقد
 يوجد حيث لا معصية كغير
 مكلف فعل ما يعز به
 المكلف او يحد وكن يكتسب
 باللو المباح فيعزر المحسب
 الاخذو المعطى كاقضاه
 كلام الماوردى للصلحة
 وكني الخ) متعلق للصلحة
 وان لم يركب معصية ثم
 التعزير يكون (بحسب او
 ضرب) بغير مبرح فان علم
 انه لا يزجره الا المبرح
 لم يحل المبرح ولا غيره على
 المعتمد وعليه فينبغي انه
 ينتقل به الى نوع آخر اعلى
 فان فرض ان جميع انواع
 التعزير لا تنفيده كان نادرا
 فيفعل به اعلاها من غير

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فلم ان قوله لم يحل المبرح ولا غيره انما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا
 انواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فاذا علم ان لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيته كما ذكرته هكذا
 أفهم فمما رأيت ما يأتي قريبا عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرته (أو وصف) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبيخ) باللسان
 أو تعزير أو كشف راس أو قيام من المجلس أو تسويد وجهه قال الماوردى وحلق راس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو انما يجيء
 على حرمة التي عليها اكثر المتأخرين ما على كراهته التي عليها الشيطان وآخرون فلا وجه للنسج اذا رآه الامام لخصوص المعز

أو المعز عليه فان قلت فيه تمثيل وقدرتبا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة ليطه حتى تعود فبأنه انه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه لا لامام الجمع بين انواع منه كإياي واركاه الحار من كسوا الدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلحه بالخبر فيه ولا يجوز ثلاثاً أيام ولا يمنع طعاماً وشرباً ووضوءاً يصل (١٧٩) بالايام واعترض بجوابه بأنه يؤدى إلى الصلاة بالامام من غير ضرورة

خلافاً للنهائية والمغنى وشرح المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أى حلق اللحية (قوله تمثيل) أى تغيير للحلق (قوله عن المثلة) يضم فسكون وبضمتين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أو لأن فى الحلق مع ملازمة البيت اسرين لا ثلاثة (قوله إذا لا لامام) لعل الأولى والامام الخ (قوله واركاه) إلى قوله ويصل إلى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله الحار) أى مثلاً أه ع ش عبارة للمغنى الدابة أه (قوله ويصل بالامام الخ) عبارة النهاية ويصل لأموميا خلافاً له أى الماوردي على أن الخبر الذى استدله به غير معروف أه وعبارة المغنى ويصل موميا ويعيد إذا أرسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة الظاهر أنه لا يمنع منها أه (قوله فقياسه) أى جواز الحسب عن الجمعة هذا أى جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالامام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أى الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فالو للتوقيع فى المغنى والى قوله وقول ابن الرفعة فى النهاية (قوله وأن يراعى فى الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة فى زمان من تحميل باب للعرز وثقب أنه أؤذنه أو يعلق فيه رغيف أو يسمر فى حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد بأخذ المال انتهى أه ع ش (قوله فالواخ) أى فى المتن أه مغنى (قوله يذبح نفسه) أى الضرب (قوله إذا عدل معه الحسب الخ) أى إذا جعل مجموع الضرب والحسب عدلاً بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أى مجموع الضرب والحسب (قوله بالجملات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعنى لو سلنا اعتبار التعديل قليلاً ليعادل مجموعهما بالجمل فقط وقد يجاب بأن مجموع الجمل والتعريف ليس فى الحدود (قوله جنسه) أى جنس جزئيه (قوله كما نقرر) أى فى قوله ويتعين على الامام الخ (قوله لا غير مقدس) إلى قوله ومن ثم فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وقول جمع الى مثلها وقوله ومن الى وليسيد (قوله أنه ليس لغير الامام استيفاء) أى ولو فعله لم يقع الموضع ويعز على تعديه على المجنى عليه أه ع ش (قوله وسوء الأدب) ظاهره مولى غير معصية أه حلى (قوله على السفيه الممهل) عبارة النهاية على من طرأ نعيم مولى لم يعد عليه الحجر أه قال الرشيدى قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون له ما مضى به موقوفه لأن وليه حيث أنما هو الحاكم لها أه زاد ع ش إلا أن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الاب والجد فى امواله منعهما من التأديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه فى كل قضية لكن لو أبدى هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه أه (قوله ومثلها الامام) ظاهره وأن لم تكن وصيته وكان الاب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا لكونه ليس تصرفاً فى المال بل مصلحة تعود على المحجور عليه سوماً فيه ما يسمح فى غيره وتقديم فى فصل أنما تجب الصلاة كما يدل عليه أه ع ش (قوله وللعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه حلقه على غيره باقى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا اشتهى به ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تأديبه على امتناعه من توفية الحق وليس منه أيضاً ضربه لأمه المسوم بمشايخ الفقر أمه أنه إذا حصل من أحد منهم تعدى على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزره الشيخ بالضرب وغيره فيجرم عليه ذلك لأنه لا ولاية عليهم أه ع ش (قوله تأديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الاب وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعى قال يذبح ضربه غير مبرح (قوله لا تقابله) فلا يجوز تعزيراً بما لا يليق به مر (قوله وللعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الاب (قوله لكن باذن والى المحجور) هذا الاستدراك مع مقابلة يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأهم كلامه أنه ليس لغير الامام استيفاء نعم للاب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيهاً يحمل على السفيه الممهل الذى ينفذ تصرفه ومثلها الاموم من نحو الصبي فى كفالته كما يحته الرافعى وغيره وللسيد تأديب قته ولولحق الله تعالى وللعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن والى المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أن له تأديب صغيرة للتعلل أو اعتبار الصلاة واجتباب المساوى وبحث ابن البرزى بكسر الموحدة أنه يلزمه أمر زوجته بالصلاة أو أقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه لم يخش أن يرتب عليه مشوش العشرة بعسر تدراكه (وقيل أن تعلق بأدى

لم يكف توبيخ) لنا كدفعه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالردة الآن لأنه صار عارا في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الأذرى وأقوى ابن عبد السلام بأدامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت (فإن جلد وجب أن ينقص) عن أقل حدود المعزير فينصف (في عبد عن عشرين جلدة) ونصف في الحبس والتغريب (وحرر عن أربعين) جلدة وسنة فيما (وقيل) يجب النقص فيها عن عشرين) لحرم من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا بجلد فزق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثيرون قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم أنه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخلافه من غير إنكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم رآيت القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه اه عس ويؤدب ما قاله سم تقييد المعنى المتعلق باب الصبا بال صغير (قوله) كالنشوز) ويصدق فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لا لسلقوط نفقتها اه عس (قوله) شيئا من حقوقه) أى الزوج كان شرب الوو جهة خيرا فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب راحة آخره اه ضربها على ذلك أن أفاد وإفلاها يجزى عن سم عن مر (قوله) ومن ثم (الخ) لم يظهر له وجه هذا التفرع (قوله) أنه) أى للزوج (قوله) أنه يلزمه أمر زوجته (الخ) في الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الأجداد والحاصل أن كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا وفي الأمر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذي يتجه الجواز لا نه يحصل له بذلك من يد اقبال عليها لم يرد نظاقتها الناشئ عن الصلوات أو أقاتها دون الوجوب لما يرتب عليه من شدة المنافرة وانتفاء الالفة المطلوبة اه (قوله) وهو متجه (الخ) والمتعمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه يجزى عن مر عبارة المعنى وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لأنه لا يتعلق به وفقيته أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة وأن اقضى ابن البرزى بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك وأما أمره لها بالصلاة فسلم (قوله) لنا كدفعه) إلى قوله وقيل لا يزداد في النهاية إلا قوله الحبس (قوله) ومنع ابن دقيق العيد (الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله) لأنه صار) أى يصير (قوله) وهو حسن) معتمدا اه عس (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم أنه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله) قاله) أى قوله وهو حسن الخ اه رشيدى (قوله) وأقضى ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفقته ثم إن لم يكن فيمضى فينفق عليه من ميسائر المسلمين ولو كانوا بغير بدله لان المسلمين كالجسد الواحد إذ اتألم بعضهم تبعه باقيه بالحق والسهر اه عس (قوله) من يكثر الجناية على الناس) أى بسبب واخذ شيء وينبغي أن مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثر اه عس (قوله) المتن وجبان ينقص (الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال ألتا تعزير لو لم ألق المال فإنه يجب على أن يثبت أسعاره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت كالأصاغر وكذا الوغصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لو وجود جهة أخرى اه يجزى عن الشورى عن مر (قوله) فيها) أى الحبس والتغريب (قوله) خبر) إلى قوله والفرق في المعنى (قوله) لكنه مرسل) وهو يحتاج به إذا اعتضد لم يبين ما يسوغ الاستدلال به من المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه عس عبارة المعنى وشرح المنهج عطا على خبر من الخ وكما يجب نقص الحكم من العدة والدية والرضخ عن السهم اه (قوله) لا يزدان على عشر) أى لا يزداد في تعزيرها على عشرة أسواط اه معنى (قوله) قالوا) أى الكثيرون (قوله) ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن) جميع المعاصي) السابقة أى معصية الشرب وغيره في الأصح أى فليتلحق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذا دلل على التفرقة اه معنى (قوله) إذا نظر له) إلى الباب في النهاية (قوله) وإن كان لا يستوفيه) أى بدون عقواه معنى (قوله) والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله) أنه (الخ) أى حتى على الاب الذى يتمتع عليه ضرب الكامل مر (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم أنه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أن من حمله على النسخ مالم يتحقق (ويستوى في هذا) أى النقص عما ذكر المستحق في كل قول (جميع المعاصي في الأصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها بما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وإن زاد على حد القذف وتعزير بالسب عن حد القذف وإن زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام في الأصح) إذا نظر له فيه (أو) مستحق (تعزيره) أى الامام التعزير (في الأصح) لتعلقه بنظره وإن كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق قاله بالمعنى يسقط

فيبقى حق الاصلاح لينكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلواقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطلب وحصول

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) اي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) اي المستحق (قوله وهو احد وجهين) الى الباب في المعنى (قوله انه ليس له العفو) اي عند طلب مستحقه كالتفصيص (قوله ان راه مصلحة او يبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجهه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزير فيجب على المعزير اجتناب ما يؤدي إلى ذلك ويعزير غيره بل ان رأى المصلحة في تركه مطلقا تركه وجوباً به عرش) خاتمة يعزير من وافق الكفار في اعيادهم ومن يسك الحية ومن يدخل النار ومن قال الذي باحاج ومن هنا بعيدة من يسمى زائر قبور الصالحين حاجا والساعي بالنسبة لكثرة افساده بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النعام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحد ولا يجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ما لم يكن في حدم حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة إلى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته بهذه شفاعة سوء محرمه اه معنى

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) الى قوله كجة برى النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا الى المتن (قوله هو) اي لغتوقوله الوثوب اي المجهوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم اي الولاداه عرش (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المعنى واتلاف البائتم اه (قوله اذالو يخنن) اي مولى (قوله للمقابلة) اي المشاكلة نهاية (قوله و اشارة الخ) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه يبغي تركه وتركه استسلام سم على حج عرش ورشيدى (قوله الاية) اي في شرح لا مسلم في الاظهر (قوله لما باتى) ان الصائل يدفع بالاخف فالاخف اى ولو كان صائلا على نفس (قوله وللخير الصبح الخ) كان يبغي حذف الجار كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) اي دفع الظالم عن ظله وانظر ما فائدة هذه الناية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعا اه سم (قول المتن لدفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتى بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صليهم في شرح كهر عن نفسه عدم الاشتراط مطلقا كاستنبه عليه هناك ويبنى عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه عرش (قوله مكلف وغيره) عبارة المعنى مسلما كان او كافرا عاقلا او مجنونا بالغاً وصغيراً قروباً واجنبياً آدمياً او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) اي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه وهمه ولا الشك فيه او ظنه ظناً ضعيفاً على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناه الظن القوي اه عرش (قوله او منفعة) الى قول المتن او مال في المعنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لاتلافه نفسه ولاتلاف منفعته فلا حاجة إلى زيادة او منفعة وجعله خارجاً عن المتن زائداً عليه فيما تامل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال ما لو صال مكره على اتلاف مال غيره لم يجر دفعه بل يلزم المالك ان يقى روحه بماله كائناً لو المضطر طعاماً له أو لغيره المكروه له دفعه مسلم عن ذي والد عن ولده وسيد عن عبده لأنهم

يختلفون وقد يقال هو مع الاختلاف بقيد النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل يفرض هذا افاده ايضاً لا يمكن وجود الزيادة في غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاروى) كتب عليهم انه ليس له العقوب بل تزمه اجابته م

(كتاب الصيال)

(قوله و اشارة) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه يبغي تركه وتركه استسلام (قوله له اى الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتى بقوله ان لم يخف الخ ويبنى عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوماً اذا كان الصيال بما لا يسوغ كان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعا (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على معصوم له او لغيره من نفس او طرف) او منفعة (او نحو قبله محرمه

(أومال) وإن لم يتناول على ما اقتضاه (١٨٢) إطلاقهم كجبة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خيره من كثير

الاختصاص وبمحتمل تقيد نحو الضرب بالمتناول على انه استشكل عدم تقدير الال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرقه وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدى اليه وجوابه ان ذلك قد حذرهما فقد قدر مقابله وهذا لا يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذلك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالضبع قال الال الخطير فالحقير الا ان يكون لدى الخطير غيره او على صبي بلواط وامراه بزنا قيل يقدم الاول اذ لا يتصور اماتته وقيل الثاني للاجتماع على وجوب الحد فيه وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة فى مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ في نظر الشارع من غير هاهو الا قدم الدفع عنه لم يعذر (فان قتله) بالدفع على التدريج الاتى (فلا ضمان) بشئ موان كان صائلا على نحو المال الغير خلافا لابن حامد لانه مامور بدفعه وذلك لما يجامع الضمان اى غالبا لما ياتى في الجرة نعم

معصوم من معنى وروى مع شرحه وقولها ويستثنى الى قولها بل يلزم باقى الفاشح مثله (قوله) وإن لم يتناول قال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلبه مئة اه اقول ووظيفة يديه بوجه صحيح فله دفع من يسرى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كاهو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج ابنى بذلك فليراجع سم على حج اه عش (قوله) ويؤيده (اى العموم المذكور بالغاية) (قوله) ان الاختصاص كالكلب المفتى والرجلين معنى (قوله) كالمال) فيجوز دفع الصائل على جلود الميتة والرجلين ولو يقتله اه يجزى عن سم على المنهج (قوله) نحو الضرب) اى جواز الدفع به وقوله بالمتناول اى يكون الصيال على المتناول (قوله) انه لا يظهر له وضع هنا فلا يسلك الاخصر واستشكل الخ (قوله) بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع انه الخ اى كالمال من القطعين (قوله) اى القتل (قوله) وجوابه الخ) واجب ايضا بان قطع الطرف محقق باعتباريه فذلك بخلاف ذلك النفس اه معنى (قوله) بخلاف ذلك استشكله سم (قوله) وذلك الى قوله الا ان يكون فى المفتى الى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله) دون دمه الخ) اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اه عش (قوله) ويلزم منه الخ) وجه الزوم انما جعله شهيدا دل على انه القتل والقتال كان من قتله اهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال معنى وزيادى (قوله) واذا صيل على الكل) اى ولم يمكن الدفع عن الكل اه سم عبارة المفتى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او يعضين او مالين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس) اى وجوب اه عش (قوله) قدم النفس) اى وجوب اه عش (قوله) قدم النفس) اى نفس غيره او نفسه حيث لم يندب الاستسلام كاهو ظاهر اه رشيدى (قوله) قبل يقدم) الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اى وجوب بانها اى المرأة كاهو اوجه احتياطين واقتضاء كلامهم لا نحد الزنا بجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا اشد حرمة من اللواط اه بزيادة من عش (قوله) وهذا هو الذى الخ) اعتمدته النهاية كاهو انفا لا المفتى عبارة تقول بعضهم يبدأ بهم ماشاء وهو اوجه لعدم الاولوية اه (قوله) بالدفع) الى قوله وقد قتل فى النهاية الا قوله وتوقف الاذرى الى المتن وكذا فى المفتى الا قوله اى غالبا لنعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشئ) اى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المفتى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المنصوب او المستعمر على مال كقتله دفع لم يبرأ الغاصب ولا المستعير (نبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالت جنيها ميتا فلا يصح لا يضمنه اه وقوله تنبيه الخ فى عش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه عش (قوله) وذلك) اى الامر بالدفع (قوله) نعم يحرم دفع المضطر الخ) اى ما لم يضطر له مال كذا ايضا وبكى فى حرمة الدفع وجوه علامه قوية على الاضطرار اه عش (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله فدفع فله القود اه معنى (قوله) تمكنه اى بعوض حيث كان غنيا اه عش (قوله) والمكره) (فتجىء الى الرأى معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كذا الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لا تلافى نفسه ولا تلافى منفعة فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن اذ اعليه فليتأمل سم (قوله) او مال ان لم يتناول الخ) قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلبه مئة اه اقول ووظيفة يديه بوجه صحيح فله دفع من يسرى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كاهو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ابن حجر ابنى بذلك فليراجع (قوله) بخلاف ذلك) فيه نظران اراد ان السرقه وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو بمنوع وان احدهما لا يثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول منه بان لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فمما دون الصيال (قوله) واذا صيل على الكل) ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله)

في مال الغير اذا كان حيوانا
ويجب بان حرمة الادعى
أعظم من حق الغير ثابت
في البدل في الذمة نعم لو قيل
ان عدالمكره به حقير احتملا
عرفاني جنب قتل الحيوان
لم يجوز قتله حيث لم يعد (ولا
يجب الدفع عن مال) غير ذي
روح لنفسه من حيث كونه
مالا لانه يباح بالباحة نعم
يجب الدفع عن مال نفسه اذا
تعلق به حق للغير كرهن
واجارة وأما ذو الروح
فيجب دفع المالكه غيره عن
نحو اناله لنا كدحقه وبحث
الأذرع ان الامام ونوابه
يلزمهم الدفع عن اموال
رعابهم وقيدت تلك الحيثية
رد الماتوم من منافاة هذا
لما ياتي ان انكار المنكر
واجب وبسائه ان نفي
الوجوب هنا من حيث المال
وانباته ثم من حيث انكار
المنكر وكلام الفزالي
صريح في ذلك (ويجب) ان
يخفف على نحو نفسه او
عضوه او منفعة الدفع (عن
بعض) ولو لاجنبية مهددة اذ
لا سبيل لباحته وهل يجب
عن نحو القلة فيه ونظر ولا
يعد وجوبه لانه لا يباح
بالاحاطة بما رايته التصريح
بذلك ومران الزنا لا يباح
بالاكره فيحرم عليها
الاستسلام من صال عليها
ليزنيها مثلاً وان خافت على
نفسها (وكذا انفس قصدها
كافر) محترم او مهدر فيجب

المكره بالكسر اه عش (قوله أي مثلاً) يشمل جرحاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا
قليلاً في لزوم وقاية ذلك اذا كان المكره على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الاتي
نعم الخ اه سم (قوله في مال الغير الخ) اي في الاكره عليه (قوله في الذمة) اي ذمة المكره (قوله حقيراً
الخ) اي كضرب او مال يسير (قوله لم يجوز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفاً (قوله لنفسه) وسياق
السلام على مال غيره سم اه عش (قوله يجب الدفع الخ) اي ما لم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتي
وكذا الامر في قوله الاتي فيجب دفع مال المكره الخ (قوله كرهن) هو في رهن التبرع بظاهر اذا كان في يد المالك
وكان قد رهن بان قبضه المرتين ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المهرهون في يد
المرتين لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغي خلافة ادعائه انه كالمكره وهو يجب الدفع عنه اه عش
(قوله واما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول
والاقرب الاول اه عش اقول ويصرح بالشمول بما ياتي من قول الشارح كالنباة وكأهم انما الخ (قوله
فيجب دفع مال المكره) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغني اما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اناله
ما لم يخش على نفسه او يضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبياً يتلف حيواناً نفسه وجب عليه دفعه
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله لنا كدحقه) اي ذى الروح (قوله وبحث الأذرع الخ) عبارة
النهاية والوجه كما بحثه الأذرع الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسياق وجوب دفعهم عن نفس رعابهم
آخر الصفحة سم وعش (قوله وقيدت) بضم التاء اي المتن تلك الحيثية اي حيثية كونه مالا (قوله
لما توم من منافاة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقتها وضفت الجواب وبعده
اه سم (قوله وبسائه) اي عدم المنافاة (قوله وانباته) اي الوجوب (قوله في ذلك) يظهر ان
المشار اليه مجموع المعطوف والمطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رايته في المغني والنهاية (قوله
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) يحمله في الصيال على يضع الغير بقرينة قوله الاتي فيحرم عليها الاستسلام
الخ اه رشدي (قول المتن عن يضع) اي ولو يضع بهيمة كما أفاده المؤلف مر اه عش (قوله ولو
لاجنبية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانهما ساقى في قول المنصف الدفع عن غيره كونه نفسه اه رشدي
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغني ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجوه به ايضاً عن مقدمات
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول المتن وقبل يجب في النهاية (قوله مثلاً) اي او ليقبلها
(قول المتن وكذا انفس) اي للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه معنى (قوله محترم) الى قوله
وكأنهم في المغني الا قوله وجوب الدفع الى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تنبه) محل منع
جواز استسلام المسلم للكافر اذ لم يجوز الاسرافان جوزه لم يحرم كاسياني ان شاء الله تعالى في السير معنى وسم
(قوله وقضية الخ) عبارة المغني ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبخه الزركشي اه
عبارة البجيرمي عن سم على المنهج وقضية هذا السلام اى كلام المتن انه يجب دفع الذمي عن الذي لا المسلم

أي مثلاً يشمل جرحاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا قليلاً في لزوم روباة ذلك ان كان
المكره على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الاتي نعم الخ في اطلاق زيادته قوله اي
مثلاً المستدرك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسياق السلام على مال غيره (قوله كرهن) هو في رهن التبرع
بظاهر اذا كان في يد المالك وكان قد رهن بان قبضه المرتين ثم رده اليه (قوله واما ذو الروح) يشمل الرقيق
المسلم ويحتمل استنائه لغرض الشهادة (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رعابهم) وسياق وجوب
دفعهم عن انفس رعابهم آخر الصفحة (قوله لما توم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور
المنافاة وقتها وضفت الجواب المذكور عن رها وبعده وان وصف المنافاة بالتوم تحامل ليس في محله (قوله
فيحرم عليها الاستسلام) كذا اشرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف
على نحو نفسه الخ يقتضي الفرق بين المرتين بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

عن الذي فليحرر ولكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي وفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قد منه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كالتأية وجوب الدفع الخ (قوله) اشترط اسلام الموصول عليه معتد اه ع (قوله) واشترط الخ اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) وجوب الدفع عن الذي (إنما مخاطب الخ) استئناف يأتي (قوله) لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي أكثر النسخ لا احترامه بلام الجر ولعله من تحريف الناسخ (قوله) لا احترامه ويوجه تبعمه ر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه سم (قوله) ويوجه اي عدم اشترط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيذكر محترزه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو يجوزوا مر اه قالوا امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان الموصول عليه عالما بحد في عصره او ملكا كفر بحيث يرتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كافي به شيخنا الشهاب الرمي اه سم وفي البجيرمي عن مروزي يادى مثله وفيد قول الشارح الآتي وبحت الاذرع الخ (قوله) خير ابني آدم) يعني قابيل وهابيل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقوله الخ) واشهر ذلك في الصحاح رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كاهنا) راجع للثني والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اي في قوله واما ذر الروح فيجب دفع ماله الخ (قوله) متعلق بشموله اه ع ش اي والضمير للثني (قوله) وتارك الصلاة) اي بعد ما ر الامام اه ع ش (قوله) فكل كافر) اي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيره ما يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشترط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من اصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسيأتي عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله لم يوصل كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فاذا لم يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم يراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما يأتي في الجزية فانه يلزمنا الكسف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كاذكره الشارح (قوله) اي المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سيأتي في الجهاد فها اذا دخل الكافر بلادنا قوله فن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجوز الاسر ففعل هذا مستثنى مما هنا (قوله) وقضيته اشترط الخ) كذا شرح مر (قوله) ايضا وقضيته اشترط اسلام الموصول عليه) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) إنما مخاطب) كذا شرح مر (قوله) لا احترامه ويوجه الخ) تبعمه ر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو كان الموصول عليه عالما بحد في عصره او ملكا كفر بحيث يرتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فوجب الدفع كافي بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدي الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا التحصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدي الى الشهادة من غير ذل ديني كاهنا) اذا شهد وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الاحاد قد يقتضي خلافه الا ان يخص بالصائل الكافر على ان قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فها يأتي (قوله) اما غير المحترم) كذا مر ش (قوله) فكل كافر) اي فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشترط اسلام الموصول عليه وجوب الدفع عن الذي إنما مخاطب به الامام لا الاحاد لا احترامه ويوجه بان الكافر ممنوع من قتل المسلم المهدر (أو هيمة) لانها تدبىح لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابني آدم ومن ثم استسلم عثمان رضي الله عنه بقوله لا رقاؤه وكانوا أربعين من أثني سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم إنما لم يعتبروا الاستسلام في الفن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليبا لشأبة المال المتقتضية لالغاء النظر للاستسلام إذ هو إنما يكون من مستقل اما غير المحترم كران محض وتارك صلاة وقاطع تحم قتله فكل كافر

وبحث الأذرعى وجوب
الدفع عن العضو عند ظن
السلامة وعن نفس ظن
بقتله مفسد في الحريم
والمال (والدفع عن غيره)
نامر بانواعه (كهو عن
نفسه) جوازا ووجوبا
مالم يخش على نفسه نعم
لوصال كافر على كافر لم
يلزم المسلم دفعه عنه وإن
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل
على ما يده كوديعة لزمه
الدفع عنه لانه التزم حفظه
بل جزم الغزالي بوجوبه
عن مال الغير مطلقا أن أمكنه
من غير مشقة بدن أو
خسران مال أو نقص جاه
قاله وهو أولى من وجوب
رد السلام ووجوب أداء
شهادة لعلها ولو تركها
ضاع المال المشهود به وبجانب
منع الأولوية أذترك الرد
والأداء بورث عادة ضغائن
مع عدم المشقة فيها بوجه
بخلاف ما هنا (وقيل
بجوب الدفع عن الغير إذا
كان آدميا محترما ولم يخش
على نفسه قطعاً) لأن له
الاثار بحق نفسه دون حق
غيره واختاره جمع الحبر
أحد من أذل عنده مسلم
فلم ينصره وهو يقدر أن
ينصره أذله الله على رؤس
الخلايق يوم القيامة ومحل
الخلاف في غير التي فيجب
الدفع عنه قطعاً وفي غير

سم على حج أم عرش (قوله وبحث الأذرعى الخ) وهو بحث حسن أم (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) أي لانه ليس هناك ما يجوز لها الاستسلام رشدي ومغنى عبارة رسم أن كان هذا مفروضاً فيما إذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بيمية بالأولى أم (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن أم مغنى (قوله بقتله مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تلعب بعضهم على بعض فيجب على من قصد أن يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع أم عرش (قوله والمال) عبارة المغنى والأطفال أم (قوله) عن غيره مأمراً الخ عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً ولو رقية أم (قول المتن كهو عن نفسه) قد يقتضى أنه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مروه أو مؤمراً كافياً مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر أن كان المراد أنه مروه عند غير الدفع أما أن كان مروه تحت يد الدفع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حفظه بقبضه فاشبهه بالوديعة الآية أم عرش (قوله جوازا) إلى قوله وظاهر المغنى الأقره ولوجب إلى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم نمرام رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتن حيث يتن ومحل الوجوب إذا من من الهلاك كما صرح به في أصل الروضة أم وقضية هذا أن جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً جاز الاستسلام أم لا (قوله نعم لوصال) عبارة النهاية لوصال حربي على حربي الخ وهو أوجه لأن الأوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا أراد قتله لانه لا ينقص عن حماره والخارج يجب دفعه من يرد قتله حتى ما لم يرد سم على حج وهذا يخالف لما في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ لأن يحمل ما هنا على مأمراً عرش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربي أم هو موافقة لبارة النهاية المتقدمه بل أحسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى فالغزالي وإن كان أي المال الذي لا روح فيه مال يحوز عليه أو وقف أو ماله مودع أو جوب على من هو يده الدفع عنه أو كذا في الرشدي لكنه نقله عن الأذرعى لا لغيره (قوله لزمه الدفع الخ) أي إذا من على نحو نفسه أم رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف أم عرش (قوله مطلقاً) أي سواء كان يده كوديعة أم لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله وبجانب منع الأولوية) معتمد أم عرش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاره واضحة سم على حج وذلك لأن صاحب المال إذا علم أن غيره قد رده على دفع أخذه بلا مشقة بوجه يالم بذلك أشد من تألم بعدم رد السلام عنه ومن عدم أداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون أدائه باحتمال أن من عليه الحق يقر عند عرض التمين عليه مثلاً أم عرش عبارة الرشدي فيه أن فرض كلام الغزالي أن لا مشقة وأما عدم الضغائن فتعوز أم عرش (قوله الدفع) إلى المتن في النهاية لا أقوله واختاره إلى ومحل الخلاف (قوله من أذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) أي ولو ميتاً فيمتنع من يترض له بالسلب أم عرش (قوله وجوب ذلك) أي الدفع عن الغير عليهم أي الامام ونوابه (قوله وبحث) إلى قوله قال الامام كان الأولى ذكره قبيل قوله نعم لو صال الخ إلى المغنى (قوله وبحث البقيني عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف أم عرش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا أمثله فأقول والأول لا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد ذلك كالأجنبي حكاه الأرميني عن الامام يؤخذ منه كما قال الزركشي انه

(قوله وبحث الأذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) أن كان هذا مفروضاً إذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بيمية بالأولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى أنه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مروه أو مؤمراً كافياً مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة للمالك مال الغير وبالنسبة للرتين لا يرد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المروه أو المؤجر لوجه حق الغير عليه وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه فإتأمل (قوله نعم لو صال كافر على كافر) عبارة مروه لوصال حربي على حربي الخ وهو أوجه لأن الأوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا أراد قتله لانه لا ينقص عن حماره والخارج يجب دفعه من يرد قتله حتى ما لم يرد سم على حج وهو ظاهر أن كان المراد أنه مروه عند غير الدفع أما أن كان مروه تحت يد الدفع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حفظه بقبضه فاشبهه بالوديعة الآية أم عرش (قوله جوازا) إلى قوله وظاهر المغنى الأقره ولوجب إلى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم نمرام رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتن حيث يتن ومحل الوجوب إذا من من الهلاك كما صرح به في أصل الروضة أم وقضية هذا أن جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً جاز الاستسلام أم لا (قوله نعم لوصال) عبارة النهاية لوصال حربي على حربي الخ وهو أوجه لأن الأوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا أراد قتله لانه لا ينقص عن حماره والخارج يجب دفعه من يرد قتله حتى ما لم يرد سم على حج وهذا يخالف لما في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ لأن يحمل ما هنا على مأمراً عرش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربي أم هو موافقة لبارة النهاية المتقدمه بل أحسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى فالغزالي وإن كان أي المال الذي لا روح فيه مال يحوز عليه أو وقف أو ماله مودع أو جوب على من هو يده الدفع عنه أو كذا في الرشدي لكنه نقله عن الأذرعى لا لغيره (قوله لزمه الدفع الخ) أي إذا من على نحو نفسه أم رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف أم عرش (قوله مطلقاً) أي سواء كان يده كوديعة أم لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله وبجانب منع الأولوية) معتمد أم عرش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاره واضحة سم على حج وذلك لأن صاحب المال إذا علم أن غيره قد رده على دفع أخذه بلا مشقة بوجه يالم بذلك أشد من تألم بعدم رد السلام عنه ومن عدم أداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون أدائه باحتمال أن من عليه الحق يقر عند عرض التمين عليه مثلاً أم عرش عبارة الرشدي فيه أن فرض كلام الغزالي أن لا مشقة وأما عدم الضغائن فتعوز أم عرش (قوله الدفع) إلى المتن في النهاية لا أقوله واختاره إلى ومحل الخلاف (قوله من أذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) أي ولو ميتاً فيمتنع من يترض له بالسلب أم عرش (قوله وجوب ذلك) أي الدفع عن الغير عليهم أي الامام ونوابه (قوله وبحث) إلى قوله قال الامام كان الأولى ذكره قبيل قوله نعم لو صال الخ إلى المغنى (قوله وبحث البقيني عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف أم عرش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا أمثله فأقول والأول لا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد ذلك كالأجنبي حكاه الأرميني عن الامام يؤخذ منه كما قال الزركشي انه

بالخوف على نفسه في قتال الحربيين والمرتدين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم فهل للاحاد منه حتى بالقتل قال الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب ظنبور في بيت شخص أن يهجم عليه

وبزيل ذلك غان أو أقاتلم فإن قتلهم فلا ضمان عليه ويثاب على ذلك وظاهر أن محل ذلك ما لم يحش فنته من وال جائز لأن التعبير بالنفس والتعرض لعقوبة ولاه الجور ممنوع ولو سقطت جرة مثلاً من علو على إنسان (ولم تندفع عنه الا بكسرها) هذا قيد للخلاف فكسرها (عنه في الاصح) وإن كان كسرها واجبا عليه لولم تندفع عنه الا به اذا اختار لها محال عليه بخلاف البيمة فصار مضطرا لطعام ما كلة ويضمنه لانه مصلحة نفسه وبحث البلقيني ومن تبعه ان صاحبها لو وضعا محل يضمن كروشن أو مائلة أو على وجه يغلب على الظن سقوطها لم يضمنها كاسرها قطعاً ولو اضمحما هو الذي اتلفها ولو حالت البيمة بينه وبين طعام لم تكن صائلة عليه لانها لم تقصد فلا يلزمه دفعها ويضمنها وفارق ما مر فيما لو عم الجرد الطريق لا يضمنه المحرم لانه حق لله تعالى فسومح فيه (ويدفع الصائل المعصوم على شيء عامر ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه (بالاخف) قال اخف باعتبار غلبة ظن المصول عليه ويجوز هنا العض ويظهر

أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يحمل قولهم يجوز العض ان تعين الدفع (فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجر به (أو استغاة) بمعجمة ومثله (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغاة وهو متجه ان لم يترتب على الاستغاة إلحاق ضرره أقوى من الوجع كما سلك حاكم جائز له والاوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل إطلاق

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرض له أي لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أي نفس الدافع اه عرش (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلا لالامه وبين حتى لو علم شرب خمر الخ وعبارة المغني بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فلبعض الاحاد منه ولو على النفس كما قال الرافعي انه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا الخ والغزالي ومن تبعه عهروا بها بالجواب ولا ينافيه تعبير الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه يخبر فيه بل إنه جائز بعد امتناعه قبل ارتكابه ذلك وهو صادق بالجواب اه (قوله أن يهجم عليه) أي على متاعيله لازالة نيباع المنكر اه معني (قوله ان على ذلك) أي قولهم لمن علم شرب خمر الخ (قوله لان التعبير بالنفس) أي تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ) عطف تفسير اه عرش (قول المت جرة) وهي بفتح الجيم لانه من غزار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول المتن ويدفع في المغني لا أقوله هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن وأمكنه هرب في النهاية لا أقوله نعم إلى ولولم يجد (قوله من علو) بوزن قتل (قوله لا اختار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أي على اختياره اه معني (قوله فصار) أي كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فانه يضمنه لانه فكذلك ما وضع عليه اه بجري (قول لم يضمنها كاسرها الخ) أي يضمن واضعها ما تاف بها لتقصيره بوضعه اه على ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق العامر لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول الشارع الا أن ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عرش (قوله ولو حالت البيمة بينه الخ) أي لم تمكن جائداً من وصوله إلى طعامه لا لا يقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أي حيث كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فإن وقت في ملكه أي ما يستحق منفعة فصائلة عليه فخرجه بالاخف اخذاً بما أتى قاله عرش وأشار الرشيد إلى ردّه بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة أنه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز توجيه المغني الضمان هنا بقوله لانها لم تقصد وقوله هل الدافع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضطر طعام غيره فانه وجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أي إن دفعها لان الصورة انها لم تقصد ولم تقصد مالها اه عرش (قوله وفارق) أي عدم ضمان البيمة هنا (قوله لا نحن الله) أي وما هنا حق الآدمي (قوله المعصوم) صفة الصائل وسيد كحرمة بقوله اما المهدر الخ وقوله على شيء الخ يتعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى قوله ويظهر في المغني (قوله ومنه) أي الصيال (قول المتن بالاخف) أي ينبغي أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل بالدعاء عليه بكف شره عن المصول عليه وإن كان ملاً كحيث غلب على الظن أنه لا يتدفع إلى بالهلاك وإنه لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن المصول الخ) لعله جرى على الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيد (قوله وعليه الخ) أي على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة ومثله) احتراز عن الاستغاة بمهملة موحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغاة الخ) ظاهر السياق ان الاستغاة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيد (قوله وعليه الخ) أي على

واضحة (قوله ولو حالت البيمة الخ) كذا في الروض كغيره ايضاً وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن آدمي وبيمة عن كل معصوم من نفس وطرف وبضع ومقدما ثم مال وإن قل اه هو به يوضح الفرق بين مسئلة حيولة البيمة ومسئلة صياها على المال وانها في الاولى لم يوجد منها صيا على الطعام بل مجرد الحيولة والمنع من الوصول اليه وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وإن أدى إلى اتلافها ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

ترتب

من أوجبوه واضح أن أوجبه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم أمر أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالامساك للقاتل (أو يضرب

يده حرم سوط أو بسوط
حرم عصا أو يقطع عضو
حرم قتل) لأنه يجوز
للضرورة ولا ضرورة
للا غلظ مع إمكان الأسهل
وفى انتقل لمرتبة مع
الاكتفاء بدونها ضمن
نعم لمن رأى مولجا في
اجنية قتله وإن اندفع
بدو نه على ما قاله الماوردي
والروائي لأنه في كل لحظة
مواقع لا يستدرك بالاناة
وفى قتله هذا وجهان أحدهما
قبل دفع فيخص بالرجل
ولو بكرا والثاني حد
فيقتل الحصن منهما ويجلد
غيره والآخر قتل الرجل
مطلقا انتهى والذي في الام
بقتل الحصن منها باطنا كما
مرأول التعزير وأما غيره
فأذني يتجه فيه أنه لا يقتله
الا ان أدى الدفع بغيره
إلى معنى زمن وهو
متلبس بالفاحشة ولو لم
يجد المصول عليه الأسفا
جازله الدفع به وإن كان
يندفع بالعصا إذ لا تفسير
منه في عدم استحسانها
ولذلك من احسن الدفع
بطرف السيف من غير
جرح يضمن به بخلاف
من لا يحسن ولو التحم
القتال بينهما خرج الامر
عن الضبط سيما لو كان
الصائلون جماعة لإذراعاة
الترتيب حينئذ تؤدي إلى
اهلاكه أما المهترئ كان

ترتيب ما ذكر على الاستغاثه (قوله من أوجب) أي الترتيب بينها (قوله هو) أي إيجاب الترتيب (قوله)
لأنه يجوز) إلى المتن في المغني لا لقوله نعم إلى قول المجذوق قوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة لا غلظ الخ)
ولو اندفع شره كان وقى فماء وأثار أو اكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم تقتضيه كافي الروضة
نهاية معنى (قوله) ومضى انتقل لمرتبة الخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله ولكن الحكم كذلك في كل
صائل اه عش (قوله) وإن اندفع بدونه الخ) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا
الشهاب الرمي ان المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والروائي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى
اهسم عبارة المغني وهو أي ما قاله الماوردي والروائي مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد
رجلا في بئر أو غيرهما لمعه وقعه فان ملك في الدفع فلا شيء عليه وإن اندفع بضرب وغيره ثم قتله
لزمه القصاص أن لم يكن الزاني حصنا فان كان حصنا فلا قصاص على الصحيح اه فهذا دليل على اشتراط
الترتيب اه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال ع ش هو معتمد اه (قوله) لأنه
الخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والروائي كما هو صريح المغني خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله)
لا يستدرك بالاناة) أي لا يدرك معنعه من الوقاع بالتأني فالدين والتأني اندتان والضمير للوج على حذف
المضاف والاناة بوزن قناة الثاني والترخي والظاهر انه اسم مصدر لثاني اه يجزى (قوله) فيخص
بالرجل) أي ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله) مطلقا) أي حصنا أولا (قوله) انتهى) أي قول الماوردي
والروائي (قوله) بغيره) أي غير القتل (قوله) ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله) ولذلك) اسم الإشارة
راجع لقوله إذ لا تقتضيه منه اه ع ش (قوله) بطرف السيف) أي ظهره (قوله) يضمن به) أي بالدفع
بالسيف أي يحده (قوله) ولو التحم الخ) عبارة الغني ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم
القتال بينهما أو اشتد الأمر عن الضبطه طمراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة اه زاد النهاية
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لوراعيا لا يخف أفضى إلى هلاكه اه (قوله) فلا تجبر مراعاة هذا الترتيب
الخ) أي ما لم يكن مثله اه ع ش (قوله) صالح محترم) إلى قول المتن ومن نظري في النهاية لا لقوله وقضية المتن
إلى المتن وقوله فعض وقوله المعصوم أو الحربي وقوله ما غير المعصوم إلى قبل (قوله) أو تحسن) إلى قوله كذا
قبل في المغني (قوله) أو تحسن الخ) عطف على حرب (قوله) محترم على نفسه) أي نفس المصول عليه ولو قلب
فقال على نفسه محترم كان واضح اه ع ش (قوله) بشيء) أي حصن وجماعة اه معنى (قوله) وظن الخ)
عطف على جملة أمكنه حرب (قوله) فان لم يهرب) أي مع إمكانه (قوله) وقتله) أي بالدفع (قوله) على الأوجه
محله كما هو الفرض حيث ظن أن الحرب بنجته فلو ظن أنه ان الحرب يطعم فيه وبتبعه ويقتله لم يجب الحرب
(قوله) أو بسوط حرم عصا) أي أو بعضا حرم سيف (قوله) وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما مصرح
بخلاف هذا وعبارة العباب كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقود أن لم يكن حصنا انتهى
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرمي المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والروائي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة
اه لكن بوافق ما قاله بالنسبة للحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال الملقيني ومحله إرعاية
الترتيب في المعصوم ما غير ما كالحربي والمراد فله العدول إلى قتله لعدم حرمته إلا أن يستثنى من غير المعصوم
الزاني المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له إذ لا جازا ابتداء الزاني المحصن بالقتل مع عدم تلبسه
بالزنا حال صياله فمع تلبسه به أو لم نعم يمكن منازعة الملقيني فيها قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب
في الزاني المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك أنه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليست
لكن هذا غير ظاهر في الحربي لجواز قتله ابتداء ولو في غير صياله (قوله) كان محصن) قضيته استثناء ما تقدم
فيها لو رأى مولجا في اجنية على ما فاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غير هالولي (قوله) لزمه القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

محسن وتارك صلاة بشرطه فلا يجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صالح محترم على نفسه و(أمكنه) (ه) حرب) أو تحسن منه بشيء وظن
النجاة به وإن لم يتبينها (فان) ذهب وجوبه بتحرير قتال) لأنه ما مور بتخلص نفسه بالادوار فالاموز فان لم يهرب وقته لزمه القود على الأوجه

خلافا للغبوي ولو صلب على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب يلزمه كاجته الاذرعى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه
كذا قيل والذي يتجه
وجوب الحرب هنا ان
امكن ايضا ومحل قولهم
يجب الدفع عنه ان تعين
طريقا بان لم يمكنه هرب
ونحوه ولو صال عليه
مرتد او حربى لم يجب
هرب بل لا يجوز حيث
حرم الفرار وقضية المئن
انه لو امكنه الحرب لم
يحرم عليه الزجر بالكلام
وهو متجه ان كان غير شتم
والا وجب عليه يحمل
قول شيخنا في منهجه كهر
فجر (ولو عضت يده)
مثلا (خلصها) بفك لحي
فضرب فم فسل يد فعض
فقوم عين فقتل لحي
فمصر خسية فشق بطن
ومنى انتقل لمربة مع
امكان اخف منها ضمن
نظير مامر وقد اشار إلى
هذا الترتيب بقوله
(بالاسهل من فك لحيه)
اى رفع احد هاجن الآخر
من غير جرح ولا كسر
(وضرب شديقه) ولا يلزمه
تقديم الانذار بالقول
(فان يجز) عن واحد منها
بل او لم يجز كما اقتضاه
كلام الشافعى وكثيرين
قال الاذرعى والوجه
الجزم به اذا ظن انه
لو رتب افسدها العاض
قبل تخليصها من فيه فادر
(فسلها) للمصوم او الحربى
(فندرت) بالنون (استانه)

لذلا معنى له حيث بدل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عش بادن تصرف (قوله خلافا للغبوي)
فانه قال يلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما عارة الرافعى اه رشيدى (قوله
به) اى مع المال (قوله ويدعه له) اى يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح
هنا خاطب مسئلة بمسئلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت وفسها او الما لو كان الصيالى على حرمه ففضية البناء
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعم بل يلزمه الثبات إذا امن على نفسه وإن امكنه الحرب بهم
فكالحرب والتحصن بنفسه أو لى بالوجوب انتهت فيها مسئلتان الاولى اما إذا امكنه الحرب بنفسه دون
البضع والثانية إذا امكنه الحرب به وما نسب لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم
يتوارط طرفا الخلاف على محل واحد فامل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالتهاة ظاهرا في ارادة بضع
المصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولها الآتى ومحل قولهم الخ وجزم بذلك عش كباقي آفنا (قوله
بناء على وجوب الدفع) معتمد قوله عنه اى البضع وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اى فيجب على
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذنا من قوله ومحل قولهم الخ اه عش
(قوله إن تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صال عليه مرتدا) يحترز قوله بحرم (قوله
حيث حرم الفرار) اى بان كان في صف القتال ولم يزد المرتد او الحربى على مثله عش ومعنى وبارة
سم سياقى ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المئن الخ) اى حيث اقتصر على تحريم
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعلى
الخ) اى على الزجر بالثمن (قوله مثلا) إلى قوله اما غير المعصوم في المعنى لا لاقوله كما اقتضاه إلى فادر
وقوله المعصوم او الحربى (قوله مثلا) ينبغي ان نحوث به كاليه اه سم (قوله فغضب فم) اى حيث لم
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا اقدم الضرب اخذا من قول المتن بالاسهل الخ اه عش (فسل
يد) اى حيث ترتب عليه تاثر اسنانه ولا تفديكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه
عش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظان اللذان عليهما الانسان السفلى فلا يظهر
هذا التفسير فامله اريد باللحين هنا العظم الذى فيه الانسان الانسان السفلى والذى فيه الانسان العليجا
عش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك
الاعلى اى رفعها عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانب الفم اه معنى (قوله ولا
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منها) المناسب لاول
كلامه ان يقول عن كل منها فامل (قوله الجزم به) اى بقوله ولم يجز اه عش (قوله إذا ظن الخ)
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى اليد مثلا (قوله فادر) عطف على قوله مجز عن واحد منها اه
عش اقول بل على قوله لم يجز (قوله في ذلك) اى في سقوط الانسان بالسل (قوله والعاض المظالم)
اى كان اكره عليه او تعدى عليه آخر دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عش ورشيدى (كالظالم)
اى فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اى والزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المنتهم
قتله (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى في غير الدفع كاعلم

(قوله حيث حرم الفرار) سياقى في السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغي ان
نحوث به كذلك (قوله فقتل لحي فمصر خسية) قد توقف في اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخسية (قوله
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف اللزوم حيث افاد (ايضا ولا يلزمه تقديم
الانذار الخ) قال في شرح الروض كاجزم به بالوردى والرويانى اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار
بالقول) حيث يعلم عدم افادته م (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أى سقطت (فندر) لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بعدم الدية والعاض المظالم كالظالم لان العاض
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله اللقبني وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

الإفهام فإن قلت يؤيده ما علمنا من أنه ليس للمهر دفع الصائل عليه المقتضى أنه يضمته قلت ممنوع لأن ذلك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة
إتمامه لحواشيات على الإمام بخلاف البعض غير المتعين للدفع لا يتصور بإحتمالهم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قبل

قضية المتن التخيير بين الفلک
والضرب وليس كذلك
بل الفلک مقدم لانه اسهل
اه وليس في محله لانه لم
يخير بين الشديدين بل أوجب
الاسهل منهما وهو الفلک
كما تقرر ولو تنازع في أنه
امكنه الدفع بشيء فعدل
لأغلبه من صدق المعوض
كما جزم به في البحر قال
الاذرعي وليكن الحكم
كذلك في كل صائل اه
نعم ان اختلفا في أصل
الصائل لم يقبل قول نحو
القاتل الابينة او قرينة
ظاهرة كدخوله عليه
بالسيف مسلولا واشرافه
على حرمة (ومن نظر)
بضم أوله (الى) واحدة من
(حرمة) بضم ففتح ثم هاء
اي زوجته وامائه
وعارمه ولو اماء وكذا
ولده الامرد الحسن ولو
غير متجرد وكذا اليه في
حال كشف عورتيه وقبل
مطلقا واختير ومثله خشي
مشكل أو محرم للناظر
مكتشفا (في داره) الجائز
له الانتفاع بها ولو بنحو
اعارة وان كان الناظر
المعبر كارجحه الاذرعي
وغيره وكداره بيته من
نحو خان أو رباط كاهو
ظاهر دون نحو مسجد
وشارع ومغسوب (من كوة

مامر اه رشیدی عبارة المغنی وشرح الروض والمنهج إلا إذا لم يمكن التخلص إلا به اه (قوله الإفهام)
ای شرح ویدفع الصائل بالاختف وشرح ولو عصت يده خلاصها (قوله يؤيده) ای قول البلقنی وغيره
(قوله مامر) ای كانه يريد قوله أول الباب في شرح له دفع كل صائل مانصو كذا عن نفسه إن كان الصائل
غير معصوم اه فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما اه سم (قوله لأن ذلك) ای المهر (قوله وحرمة) ای
قتل المهر (قوله ولو تنازع) ای قوله فان قلت في المغنی الاقوله ولو اماء وقوله واختير وقوله لا يميز
وقوله اليه حالة تجرده (قوله نعم ان اختلفا الخ) وقوله شخص اخر في داره وقال انما قتله دفعنا عن نفسي او
مالي وانكر الولي فعله البينة بانه قتله دفعنا يعني قتلها داخل داره شاهرا سلاحا ولا يكتفي قتلها داخل سلاح
من غير شهر الا ان كان معروفا بالفساد او كان بينه وبين القتل عداوة فيكني ذلك للقرينة كما قاله الزركشي
ولا يتعين ضرب رجله وان كان الدخول ههنا لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ
المتاع وخرج فله ان يتبعه ويقا له الى ان يطرحه ولا يجوز دخول بيت شخص الاباذنه ما لم يكن له
مستجرا أو مستعير فان كان اجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا
وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيعلم بلزومه الاستئذان ولكن عليه ان يشعره بدخوله فيه بفتح
او شدة وطء او نحو ذلك ليستتر العريان فان لم يكن ساكنا معه فان كان الباب مغلقا لم يدخل الاباذنه وان كان
مفتوحا فوجبان والوجه الاستئذان اه مغنی وروض مع شرحه (قوله او قرينة الخ) ظاهر صعيه ان القرينة
كافية ولو بدون بيته وقدر ان افعان المغنی والروض ما يخالفه (قوله بضم أوله) ای قوله وكداره في النهاية
الاقوله وقبل مطلقا واختير (قوله بضم ففتح) جمع حرمة بضم فسكون (قوله وكذا ولده الامرد الخ)
ای بناء على حرمة النظر اليه كافي شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كاهو ظاهر وبه
عليه ابن قاسم اه رشیدی (قوله وكذا الخ) ای لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله مكشوفها)
ای حال كون كل من الخشني المشكل والمحرّم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير فيراجع لمن
له الحرم أما النظر فلا فرق بين ان يكون الموضوع الذي يطلع منه ملكا أو شارعا أو غيره لانه لا محل
للاطلاع اه مغنی (قوله وكداره بيته) والجمعة في الصحراء كالبيت في البیان معنى (قول المتن من كوة)
هي بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة اه مغنی (قوله ولم يكن للناظر) ای قوله فان قلت في النهاية الاقوله لا
يميز وقوله اليه حالة تجرده (قوله ولم يكن للناظر الخ) كقوله الاتي ولم يكن الناظر الخ عطفه على قول
المتن ومن نظر الخ (قوله شبهة) فان نظر لحظلة او شراة حيث يباح له النظر لم يحرم رمية اه نهاية (قوله)
ولو امرأة) ای وخشي مشكلا اه مغنی (قوله مطلقا) ای متجردا أولا (قوله ومراهما) عطف على
قوله امرأة وكان الانسب او بدل الو او معنى (قوله ولم يكن الناظر اليه الخ) اخرج الناظر الى حرمة
فليراجع اه سم اقول قضية صنع المغنی والنهاية حيث استظا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التعليل
الشعور للناظر الى حرمة ايضا بل بعض نسخ النهاية المزيدي فيه وان حرم نظر هاصر يحرّم فيه (قوله)

قال في شرح المنهج قال ان أي عصورن الا اذا لم يمكن التخلص الا به اه فان أريد لم يمكن التخلص الا به بالنسبة
لما ذكره لا لما فوقه لم يشك على قول الشارح لان البعض لا يجوز بحال قوله السابق فعوض فليتا من شهر رأيت
قول الشارح الإفهام كانه يريد نحو قوله في شرح قول المصنف أول الباب له دفع كل صائل مانصه وكذا
عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه ان كان (قوله بل أوجب الاسهل منها وهو الفلک)
لا يخفى ان ظاهر المتن أن الاسهل قد يكون ضرب شديقي ووجه بانه قد يكون بلحيه علة لا يؤمن معها من الفلک
ان يحصل نحو جرح ويتأتى التخلص بضرب دون ذلك في الضرر (قوله وكذا اليه في حال كشف عورته)
قد يكون هو امرد حسن فينبغي ان لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) اخرج الناظر

أو نقب) بفتح المثناة صغير كل منهما (عمدا) ولم يكن للناظر شبهة في النظر ولو امرأة أي لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذنا ما تقرر
في الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراهما لا يميز ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالا يحد بقذفه ولا يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعه عنه اقلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف ولا نزاع في جوازها وجوبه على الفرع وانما السلام هنا في الرى الخصوص وقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كبحث الاول والبلقينى والثاني غيره في حال نظره لا انولى (تخفيف كحصاة) او قيل لم يجد

تاك (اى كل من معصية الغدق والقتل (قوله دفعه عنه) اى الاصل عن معصية النظر (قوله) وانما الكلام هنا في الرى الخصوص (الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو حرب الحرمة (قوله) وقياس ما ذكر (اى من الغدق والقتل (قوله) بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه عش (قوله) اى ذو الحرم الى قوله ويكنى على الاوجه في النهاية الا قوله وان امكن زجره بالسلام (قوله) اى ذو الحرم (الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من ملكه او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان الضمير المنسوب الى المتكلم ان كان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من ملكه او من شارع اى او غيرهما اه (قوله) ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه فى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره فى شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن فى الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الا انى كما بحث الاول البلقينى اذ الساكن فى الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلامعنى ليحت البلقينى له فليراجع (قوله) فى حال نظره) الى قوله ومن ثم فى المغنى الا قوله وان امكن زجره بالسلام (قوله) فى حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطف عليه بقوله لا انولى اه رشيدى (قوله) منه) الاولى التانيك (قوله) وان امكن زجره بالسلام) هذا التعميم مجرد دخل المتن والا فیه تفصيل يأتى فى شرح قبله وانذار قبل رمية (قوله) ولا نظر لكون المراهق (الخ) هذا دفع لرد على قوله السابق ومراهقا اه عش (قوله) وفارق) اى المراهق (قوله) على ان هذا) اى الرى (قوله) لكنه) اى الصبي هنا فى الصيال (قوله) حل النظر) الى قوله ويكنى فى المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجرد دين (قوله) بخلافه) اى النظر (قوله) والواو بمعنى او) الصواب انها يحالها كما به عليه سى اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وإن وجد الآخر لفساده اه رشيدى (قوله) كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل فى كلام الشارع اذ المراهق بالمسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما سرفى شرح فى داره (قوله) من ذكر) الاول ما ذكر ليشمل المتاع (قوله) ذلك) اى عدم كون من ذكر فى المسكن (قوله) والاصح لا فرق (الخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله) وحسب المادة النظر) اى فقد يرد ستر حره عن الناس وإن كن مستترات معنى واسئ (قوله) تقدم بالاختف) الى قوله حيث لم يخف فى النهاية الا قوله للاحاديث السابقه وقوله يفرق فى المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله) كما مر) اى فى الصيال (قوله) والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيدو الا واجب تقدمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره فى دفع الصائل من تعين الاختف لا خوفه نهاية قال عش قوله والاوجب تقدمه ظاهره وإن تكرر منه ذلك اه (قوله) للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه معنى (قوله) نعم بحث الامام (الخ) عبارة المغنى وقال الامام وبجمل التردد فى السلام الذى هو مو عظمه وتخجل قد يفيدو قد لا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون فى

غيره (فاعاه او اصاب قرب عينه) بما عطف اليه منه غالباً ولم يقصد الرى لذلك المحل ابتداء (فجرحه فأت فهدر) وان أمكن زجره بالسلام لحبر الصحيحين من اطلع فى بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفقوا عينه وفى رواية صحيحة فقفا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبره ان امرأه اطلع عليك بغير اذنك فقفا ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرى لدفع مفسدة النظر وهى حاصلة به لما مر ان فى النظر كالبالغ ومن ثم ممن يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته فى المحل المنظور والمراهق لا شبهة له فى ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صي صال لكنه هنا لا يتعد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية بشرط عدم حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرطه وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) اوامة

الى حرمة فليراجع (قوله) بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله) مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله) والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيدو الا واجب تقدمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره فى دفع الصائل من

ولو مجرد دين (وعمرهم) مستور ما بين سرتها وركبتها الو او بمعنى او) (لناظر) والامام يرمى لعذره حيثئذ ويكنى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكره وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيثئذ (قيل) وبشرط عدم (استنار الحرم) والابان استنار او كن فى منعطف لا يراهن الناظر لم يجر رمية والاصح لا فرق لعموم الاخبار وحسب المادة النظر ومران نحو الرجل لا بدان يكون متجردا وحيثئذ فهل تجرده فى منعطف لا يراهمه الناظر يبيح رمية اكتفاء بالنظر بالقوة كفى المراهق يفرق محل نظره وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل) وبشرط (انذار قبل رمية) تقدماً للاختف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه قد دعا كتنخيف

أوزعة من عجة لا خلاف في وجوبه واستحسانه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا فوله لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل
انذاره لأن ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويفرق أيضا بان النظر هنا مخي ويؤدي إلى مفاسد فاباح الشارع تعطيل
آلة النظر منه أو ما قرب منها بالغة في جره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة لا تتوقف (١٩٩) على انذاره واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى
حكمه وخرج بنظر الاعمي
ونحوه ومسترق السمع
فلا يجوز رميها لغوات
الاطلاع على العورات التي
يعظم ضررها بالكوة وما
معها بالنظر من باب مفتوح
ولو بفعل الناظر ان تمكن
رب الدار من اغلاقه كما هو
ظاهر أو كوة أو ثقب واسع
بان ينسب صاحبها للتفريط
لان تفريطه بذلك صيره
غير محترم فلم يجزه الرمي
قبل الانذار نعم النظر من
نحو سطحه ولو للناظر أو منارة
كرو من كوة ضيقة إذ
لا تفريط من ذي الدار حينئذ
وبعد النظر خطأ وانفاقا
فلا يجوز رميه ان علم الرمي
ذلك نعم يصدق في ان الناظر
تعمد لان الاعلاج حصل
والقصد امر باطن قال
الشيخان وهذا ذهاب إلى
جواز الرمي من غير تحقق
القصد في كلام الامام ما يدل
على المنع حتى يبين الحال
وهو حسن انتهى والذي
يتجه الاول حيث ظن منه
التعمد كما دل عليه الخبر
وكلامهم تحكما لقرينة
الاطلاع لان القصد امر
باطن لا يعلمه قلبه فترفع
الري على علمه لم يرم احد

وجوب البداية به خلاف قال الرافعي وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله أو أوزعة) أي صباح (قوله)
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاولى تركه إذا الكلام في دفع الناظر بتقصيره لاني مطلق الدفع الشامل
لدفن الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أي من تصحيح عدم وجوب البداية بالانذار اه معنى (قوله داره)
أي أو خيمته اه معنى (قوله تعديا) أي بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أي رمي المتطلع اه معنى (قوله)
منصوص عليه) أي كقطع اليد في السرعة اه معنى (قوله وذلك) أي دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أي
النظر (قوله أو ما قرب منها) عطف على آلة النظر وكذا الضمير راجع اليها (قوله ان لا يتوقف) أي تعطيل
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة لان يكون الفرض
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفي كلام الامام في النهاية لا قوله ولو بفعل الناظر إلى أو
كوة قوله لقال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المعنى لا قوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحقيقة (قوله)
وخرج بنظر الاعمي) أي أو ان جهل عماه شرح وروض وكذا يصير في ظلة الليل لانه لم يطلع على العورات
بنظره اه سم (قوله ونحوه) أي كضعيف البصر اه سم (قوله لغوات الاطلاع) عبارة عن المعنى والاسنى
إذ ليس السمع كالبصر في الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوة الخ) قال في المعنى أي والاسنى اما الكوة
الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك أو اسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان يندره فيرميه كما
صرح به الحاوي الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار
من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقر انه لو كان الشباك أو اسع العين أو الكوة الكبيرة في
جدار مختص بالناظر جاز رميه الا لا تقصير حينئذ من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه
سيد عمر (قوله أو ثقب) ومنه الطلاقات المعروفة الان والشباك اه سم (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه
اه رشدي اقول مفهومه مجوز الرمي بعد ان لم يتدفع به كأم عن المعنى والاسنى (قوله النظر خطأ الخ)
عبارة المعنى ما اذا لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا أو كان مختلا الخ (قوله ان علم الرمي الخ) أي ظنه بقرينة
اه سم (قوله نعم يصدق الخ) معتمداه سم (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر انفاقا وكذا المعنى
عبارة هو ظاهر كما قال شيخنا ما ذكر ليس ذهابا بذلك الا لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الرمي
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذا رجع من صياله اه (قوله وكلامهم) عطف
على الخبر (قوله وبالحقيقة) إلى قوله لو كان في النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو
كذلك) اعتمد المعنى (قوله أو لم يتدفع به) أي رمي العين ما قرب منها (قوله على أحد وجهين) رجع عبارة
النهاية في أوجه الوجهين اه (قوله أو لم يتدفع) إلى المتن في المعنى (قوله سن ان يشده الخ) قضية السنية

تعين الاخف فالأخف مرمش (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذي في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أي
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمي وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان
الموافق لذلك ان يقول الشارع ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان
ما يمتنع الرمي فيه فليتل ما مر ايت في نسخة اصلا حياو افرح شرح الروض (قوله على أحد وجهين) على أوجه
الوجهين مرم (قوله سن ان يشده بالله) قضية السنة جو اذ دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليمر اجمع (قوله)

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحقيقة الثقل الذي وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية المتن
تخيره بين رمي العين وفقرها لكن قال الاذرع وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا امكنه اصابتها وانه إذا اصاب غيرها البعيد
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا هو كذلك خلافا للنفوي نعم ان لم يمكن قصدها لا ما قرب منها اولم يتدفع به جاز رمي عضو آخر على
أحد وجهين رجع ولو لم يتدفع بالخفيف استغاثت عليه فان قد مضى سن ان يشده بالله تعالى فان اذ دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزز)

من غير اسراف (ولي) بحجور و الحق (١٩٣) بولي كما مر في حل الضرب وما يترتب عليه ما يأتي كافلة كماه (ووال) من رفع اليه ولم

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه افادته وجب كما يؤخذ من مقدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث افاداه ع (ش) (قوله من غير اسراف) سيذكر محترزه (قوله كما مر) اي في اخر فصل التميز بر (قوله في حل الضرب) متعلق بقوله وما يترتب عليه عطف على حل الضرب والضمير المحرور للضرب (قوله كافلة النخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) اي من رفع الى الوالي وسيذكر محترزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاه على نحو الجيران والطل من نحو طاعة ام ع (قول المتن ومعلم) ظاهره وان كان كافرا وهو ظاهر حيث تعين التعلم او كان اصح من غيره التعليم اه ع (قوله المتعلم) عبارة المغني صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارة ع وش وانما يجوز للمعلم التعزير للتعلم منه اذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح اخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محترز قيد الحرية هنا وفيما قبله (قوله بما له دخل الخ) متعلق بعزري المتن وسيذكر محترزه (قوله تعزيرهم) الى قوله وكأنه في المغني (قوله للدخا) اي القدر (قوله اذا اعتبد) اي الضرب فهلكت به فانه لا ضمان اه معنى (قوله عه) اي الضرب (قوله والآدى) يعني عنه الخ (عبارة المغني وقديسغني عن ضرب الآدى بالقول اه (قوله في ذلك) اي اهلاك (قوله اولو وجها) اي الامة (قوله في ضربها) الاولى تنية الضمير او تذكره (قوله قاله البلقيني الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقيني لكن قيده غير الخ والضمير في قوله راجع للبشبه فقط (قوله وقيده غير الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال ابن شهبة ان يقيده بما اذا عين الخ (قوله بما اذا عين له الخ) معتمداً على ع (قوله وكأنه) اي الغير اخذه اي التقيد بذلك (قوله عندى) انه الخ (مقول ابن الصباغ (قوله ان اذن الخ) اي السيد (قوله او تضمنه) اي الاذن في التاديب اذنه اي اذن السيد في التعليم (قوله فاذا حمل الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وإن كان في عبارة فقصور ان اذن السيد في ضرب عبده كاذن الخ في ضرب نفسه فيشرط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحمل عدم الضمان فيه اذ عين له الخ والعقد كاصح بغيره بل التقيد المذكور في الحر انما هو ما ذكره في العبادا رشدي (قوله فكذا اذن السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفي سم ماضيه في الروض وشرحه فرع وقا المهرن للراهن اضربه اي المهرن فضر به فمات يضمن لتولده من ماذون فيه كالمال اذن في الوطء فوطيء فاحيل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضرب به فمات يضمنه لان الماذون فيه نهائس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما ساقاه ويؤخذ منه توجه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) اي السكالم المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد والسكالم المذكور (قوله امامعا ند) الى قوله او اطال في النهاية وهكذا في نسخ التحفة وكان الظاهر واما اه سيد ع وعبارة المغني واستثنى الزركشي من الضمان الحاكم اذا عرر الممتنع من الحق المتعين عليه مع القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لاله الخ) عبارة النهاية لو وصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدي او يموت كما قاله السبكي اه (قوله في عاقب) اي بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فالأخف ولا يجوز العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا لخلاص الحق اه ع (قوله حتى يؤدي او يموت الخ) ذكر

واما فن اذن سيد معلله او تزوجها في ضربها فلا يضمن الخ) في الروض وشرحه في باب الاله من ماضيه فرع لو قال المهرن للراهن اضربه اي المهرن فضر به فمات يضمن لتولده من ماذون فيه كالمال اذن في الوطء فوطيء فاحيل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضرب به فمات يضمنه لان الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما ساقاه في باب ضمان المثلقات او يؤخذ منه توجه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله امامعا ند) بان توجهه حق وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لاله الا عقابه في عاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح في كتاب التفتيش في شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ ماضيه فان ان تولى بيع ماله او اكرمه بالضرب والجس الى ان يبيعه ويكرضه بل كن يميل في كل مرة حتى يبرأ الم الاولى لتلا يؤدي الى قتله

يعاند (وزوج) زوجته
الحره لنحو نشوز (ومعلم)
المتعلم منه الحر بماله دخل
في الهلاك وان ندر (فضمون)
تعزيرهم ضمان شبه العمد
على العاقلة ان أدى الى هلاك
أو نحوه لتبين مجاوزته
للحد المشروع بخلاف
ضرب دابة من مستاجرها
أو راضها اذا اعتدلاهما
لا يستغنيان عنه والآدى
يعني عنه فيه القول اماما
لا دخل له في ذلك كصعفة
خفيفة وحسب او نقي فلا
ضمان به واما فن اذن سيد
لمعلبه اولو وجها في ضربها
فلا يضمن به كما اذا أقر
كامل بموجب تعزير وطلبه
بنفسه من الوالي قاله البلقيني
وقيده غير بما اذا عين له
نوعه وقدره وكأنه أخذه
من تنظير الامام فيما ذكر
في اذن السيد بان الاذن
في الضرب ليس كوفي القتل
ومن قول ابن الصباغ
واستحسنه الاذرى عندى
انه ان اذن في تاديه أو
تضمنه اذنه اشترطت
السلامة كما تشرط في الضرب
الشرعي أى فاذا حمل الاذن
الشرعي على ما يقتضى
السلامة فكذا اذن السيد
المطلق بخلاف ما اذا عين
فانه لا تقتصر بوجه جيتد
امامعا ند بان توجهه على حق

وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لاله الا عقابه في عاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه الشارح

وأما إذا أسرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه التودان لم يكن والده أو الدية المخلطة في ماله وتسمية كل ذلك ثمزير هو الأشهر وقيل ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا (ولوحد) أي الامام ونائبه يصح بناؤه للفعل وهما المرادان أيضا ولو في نحو مرض أو شديد حر وبرد كأم (مقدرا) لا مفهوم له إذا الحد لا يكون إلا كذلك ويصح أن يحترز به عن حد الشرب فإن تخيير الامام فيه بين الاربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة لارادته وان كان مقدر الان كلامنا لاربعين والثمانين منصوص عليه كأم (فات فلا تخان) (١٩٣) اجماعا وان الحق قتله ولو ضرب

شارب للخمر الحد) بنعال
وثياب (فات فلا تخان
على الصحيح) بناء على
جواز ذلك وهو الاصح
كأم (وكذا اربعون سوطا)
ضربها فات لا يضمن
(على المشهور) لصحة
الخبر كأم بتقديره بذلك
واجتمعت الصحابة عليه
وعمل الخلاف ان منعه
بالبسيط او هو الاصح
لم يضمن قطعا وذكر هذا
مع دخوله في قوله ولوحد
مقدرا لبيان الخلاف فيه
ويظهر جريان هذا الخلاف
في حد القذف وجلد الزنا
بجامع ان الآلة المحذومها
لم يجمعوا على تقديرها
بشيء معين في الكل (أو)
حد شارب (اكثر) من
اربعين بنحو فعل واسوط
(وجب قسطه بالعدد) ففى
احد واربعين جزء من
الدية وفي ثمانين نصفها
وتسعين خمسة اقسامها
لوقوع الضرب بظاهر البدن
فيقر بتمامه فيقسط العدد
عليه بهذا يدفع ما يأتي في
توجيه قوله (وفي قول
نصف دية) لموته من
مضمون وغيره وبحسب

الشارح في كتاب التفليس في شرح قولنا يضمن ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان في تولي بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرضه لم يكن يجهل في كل مرة حتى يران الم الاول لا ثلاثى
الى قتله خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقد يشعر بذلك قوله على ما قاله
السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبرى منه اه سم (قوله) وما إذا أسرف) اى من ذكر من
الولى والوالى والزوج والمعلم (قوله) وظهر منه) اى من الاسراف في التعزير (قوله) او الدية المخلطة
اى ان كان والده الا انه عمد (قوله) وتسمية الى المتن في المغنى (قوله) وتسمية كل ذلك) اى من ضرب الولى
والزوج والمعلم تعزيراه والاشهر اى اشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله) ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا
اى لا تعزير افيخص لفظ التعزير بالامام ونائبه اه معنى (قوله) اى الامام الى قول المتن والمستقل في
النهاية الا قوله وعمل الخلاف الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله) وهما اى الامام ونائبه (قوله) المرادان
ايضا) اى على هذا اه سم (قوله) ولو في نحو مرض الى قول المتن والمستقل في المغنى الا قوله وذكر هذا الى
المتن وقوله وهذا الى المتن وقوله بان الضعف الى المتن (قوله) ولو في نحو مرض غاية في المتن (قوله) الحد
مفعول مطلق لضرب وكان الاول للحد (قوله) بتقديره متعلق بصحة الخبر (قوله) واجتمعت الصحابة عبارة
النهاية واجماع الصحابة اه (قوله) ان منعه اى حد شارب الخ (قوله) والا اى وان جوزناه بالبسيط
وبغيره اه معنى (قوله) وذكر هذا) اى قول المصنف وكذا اربعون الخ (قوله) ويظهر جريان الخلاف الخ
وعلى هذا يصير الخلاف في الجميع خيئذ فلم يعارض ذلك قوله السابق فلا تخان اجماعا اه سم اقول وكذا
استدلال مقابل المشهور القائل بالظن بان التقدير بالاربعين اجتهادى كافى في النهاية والمغنى قد يقتضى
عدم الجريان (قول المتن قسطه بالعدد) اى قسط الاكثر بعدد الجملات نظر الزائد فقط ويسقط الباقي
اه معنى (قوله) تماثله اى الضرب وكذا ضمير عليه (قوله) وهذا الخ اى بالتعليل المذكور (قوله) ان عمل
ذلك اى القولين اه ع (قوله) والا اى بان ضربه بعد انقطاع الم الاول اه سم (قوله) حين ديتة كلها
الخ اى لا نه حيث كان الزائد بعد زوال الم الاول كان ذلك قربة على حالة الهلاك على الزائد فقط اه ع
(قوله) قيل الخ) عبارة المغنى واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثلا تساوى
حصة السوط الاول لان الاول صاف بدناحيما قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صاف
بدنا قد ضعف باربعين ولكن الاصحاب قطعوا النظر عن ذلك اه (قوله) جلد مائة) الاول العطف (قوله)
وهو الخ) الى قوله اى عدل رواية في المغنى الا قوله واكتاب وقوله بل في قطعه الى المتن وقوله اوله يمكن الى
لان فيه والى قوله وبحسب الزركشى في النهاية الا قوله ولو احتالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقين
وقوله لموج حال الترك فيما يظهر (قوله) البالغ الخ) اى كل منهما (قوله) ولو سقيها) وموصى باعتاقه بعد
موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية ويبنى ان مثا المندور وعقه ومن اشتراه بشرط اعتاقه تخيرت في سم
خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبرى
منه (قوله) وهما المرادان ايضا) اى على هذا (قوله) ويظهر جريان هذا الخلاف الخ) على هذا يصير الخلاف
في الجميع خيئذ فلم يعارض ذلك قوله السابق فلا تخان اجماعا (قوله) والا حين الخ) اى بان ضربه بعد
انقطاع الم الاول (قوله) فيه) صفة سلمة اى كاتبة فيه

(٢٥) - شروانى وابن قاسم - تاسع) البلقين أن عمل ذلك ان ضربه الزائد يوجب الم الاول والاضمن ديتة كلها قطعاً لجلد الجزاء الحادى
والاربعون ما طرأ الا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صاف بدناحيما بيجاب بان هذا تفاوت سهل فتساووا فيه وبان
الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجران) اى القولان (في) قاذف جلد احدى او ثمانين سوطا فات في الاظهر يجب جزء من احدى
وثمانين جزء في قول نصف دية وكذا في بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سقيها (قطع سلمة)

بكر السنين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذننه إلى الكفين من غير ضرر كالقص ومثله في جميع ما يأتي العضو المتأكل (الإخوة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتلها فيما يظهر (أو في كل من قطعها وتركها خطر) لكن الخطر في قطعها أكثر منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وإن نازع فيه

على المنهج نقلا عن الناشري خلافا في المنذور اعترافه قال لأن كسبه لسيده وقباضه ان المشروط اعترافه في البيع مثله للعلامة المذكورة وقد يتوقف فيه بأن السيد يجب عليه العتق فوراً فلا نظر لاحتقال تقويت الكسب عليه بل لا كذا القطع نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعترافه بعد سنة مثلاً ويغني مثله في الموصى باعترافه بعد موت السيد بسنة عرش (قوله بكر السنين) وحكي فتحها مع سكوت الام وفتحها اه معنى فقها اربع لغات (قوله من الحصة) بكر الحامو تشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه عرش (قوله فيه) صفة سلعة اى كانت فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع عرش اى والضمير ان للمستقل (قوله ومثله الخ) عبارة للمعنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة وليس تركه ويجرم على المتألم تعجيل الموت وان عظم الملم ولم يطفئه لأن برءه مرجو فلو اتى نفسه من محرق علم انه لا ينجو منه إلى ما عرّف قرواً هه اهن عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لانه اهن وقضية التعليل ان له قتل نفسه بغير اغراق وبصرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه وقوله ويجرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لا نه يؤدي الخ) اى شانه هذا (قوله اولم يكن في القطع خطر وجعل حال الترك الخ) لك ان تقول لا وجه له كره هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المحبول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فامله سم وعرش (قوله) وبحت البتني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسئلة الولي الاية اه اسنى (قوله وجوبه اذا قال الخ) والاوجه استحبابه اه معنى (قوله وانه يكفي علم الولي) اى يطلب اه عرش والاولى بان عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وان علا) إلى قوله وبحت الزركشي في المعنى لا لقوله السيد في فقه وقوله ولم يقيد إلى المتن (قوله اذا كانت قيمة) اى من جهة القاضي او اقامها الاب وصية وقوله ولم يقيد اى حكم الام بكونها قيمة عرش (قوله في كل) اى من القطع والترك (قوله او استويا) اى على الصحيح اه معنى (قوله وفارقاً) اى الاب والجد في حالة الاستواء اه عرش (قوله اذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل انه لو كانت الام وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر اه معنى وبقي ذلك قول الشارح المتقدم والام اذا كانت قيمة (قوله اى الاصل الاب والجد) هذا يصدق بالاب والجد اذ لم تكن له ولاية وليس يرد ما قالوا في الولي الاب والجد فربه الشارح الجلال والنهاية اه رشدي اقول اقاده الشارح بقوله الاتي واب لا ولاية له (قوله واب لا ولاية له) اى بان كان فاسقاً اه عرش اى اورياق اوسقيا كما يأتي عن المعنى والاسنى (قوله فان فعله) اى الاجني والاب الذي لا ولاية له (قوله بالنفس) اى او نحوها (قوله اقتص من الاجني) اى وعلى الاب الدية المخلطة لانه هذا اه عرش (قوله) وبحت الزركشي الخ القلب إلى تعقيد الزركشي اميل ثم رايته المحشى سم قال قوله اقتص من الاجني فيه ان الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فتدبر شكل بان القطع حيث لا يقتل غالباً كافي قطع اتملة (قوله بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه البتني) وكان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أولم يكن الخ) قال في الروض فان قطعها اى العدة والبد المتألمة من المستقل اجني بلا إذن فأت لزمه القصاص وكذا الامام اى يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن اه ظاهر وان كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالباً (قوله اولم يكن في القطع خطر وجعل حال الترك فيما يظهر) لك ان تقول لا وجه له كره هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المحبول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فامله (قوله فان فعله فسر للنفس اقتص من الاجني) صريح

البتني وكان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أولم يكن في القطع خطر وجعل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرضاً من غير أدائه إلى الهلاك وبحت البتني وجوبه اذا قال الأطباء ان عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الاذرى ويظهر الاكتفاء بواحد اى عدل روي اقواه يمكن علم الولي فيما يأتي اى وعلم صاحب السلعة ان كان فيما أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وان علا وأحق بهما السيد في فقه والام اذا كانت قيمة ولم تعيد بذلك في التميز لانه اسهل (قطعها من صبي وجنن مع الخطر) في كل لكن (ان زاد خطر الترك) على القطع لصونهما ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع او زاد خطره اتفاقاً واستويا وفارقاً المستقل بانه يتنفر للانسان فيما يتعلق بنفسه مالا يتنفر له فيما يتعلق بغيره (لا قطعها مع خطر فيه) (سلطان) ونوابه ووصى فلا يجوز اذ ليس لهم شفقة الاب والجد (وله)

أى الاصل الاب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصى (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلاً وان لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجني واب لا ولاية له ذلك محال فان فعله فسر للنفس اقتص من الاجني وبحت الزركشي في الاب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة تغير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر اما لو اقاما بتم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما إذا شهد به خير ان فلا رجة للتقيد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب اهداوه وقد يتساهل في الكفء ولا كذلك فيما يؤدى التلف فالوجه ما اطلقوه منا (ولن ذكر) فصدو حجامه ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشارة بطبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى وقع السلعة او الفصد او الحجامه ومثلها ما في معناها (فلا تخان) بدقه ولا كفارة (في الاصح) لئلا يتمتع من ذلك فيقتصر المولى نعم صرح الغزالي وغيره بحرمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه لا يلام تدعى اليه حاجة قال الغزالي (١٩٥) إلا أن ثبت فيه من جهة العقل رخصة

ولم تبلغنا وكاننا نأشار بذلك إلى ما قبل ما جرى عليه قاضيان من الخفية في فتاوه انه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي واما ما في الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما في آذانهن والفتنة في حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تأخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراقى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئى وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد او لا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة في الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح في الجواز في الصبي فالصبي اولى لان قول الصحابي من السنة كذا في حكم الماروع

مع السراية وكذا يقال فيما رعن الروض من الاختصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن في القطع خطر كاهو ظاهره ويبقى ما لولم يكن في القطع خطر ومات فوراً هل تتحقق السراية في هذه الحالة اه سم (قوله) اما إذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل في البحث عن الخبير انتهى اه سيد عمر (قوله) واما ثانيا (الخ) لك ان تقول العدو العداوة تحمل في كل محل على ما يليق به فالتربة من العداوة التي تقتضى التساهل في الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها إلى رتبة الاقدام على التلف وتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى إذ يبعد منه ان يكتب في التربة الاولى فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ولين ذكر) ان من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما يحسنه الاذرى معنى واسى (قوله) ونحوهما إلى قول المتن فلا تخان في المعنى الا قوله من كل علاج سليم عادة وإلى قول الشارح والرعاية من حيث الخ في النهاية (قوله) علاج صفة علاج (قوله) اشارة بطبيب) اى اوعر فنه من نفسه بالطلب كما تقدم اه ع (قوله) المولى) اى الصبي والاجنحون اه معنى (قول المتن) بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله) نعم صرح الغزالي (الخ) نقل المعنى في الحقيقة كلام الغزالي وافر اه سيد عمر (قوله) وانه) اى الغزالي (قوله) وفي الرعاية) اسم كتاب اه ع (قوله) من سكوته عليه) اى على التثقيب السابق (قوله) حله) اى التثقيب (قوله) اوراى من يفعله (الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك في عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل بها من البنات الصغيرات المتدبرة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله) ولم يعلم (الخ) قد يمنع بان اطراد العادة بذلك حتى في عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد ولم ينه عنه (قوله) فعل) لعل الاولى بفعل (قوله) انه عدا (الخ) اى ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله) فالصبي اولى) افتى شيخنا الشهاب الملبى بالحرمة في الصبية ايضا وكتب بهماش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه سم (قوله) في حكم الماروع) خبر لان (قوله) وهذا يتأيد ما ذكرنا (الخ) فالوجه الجواز نهاية اى فى الصبي والصبي ع (قوله) من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله) مع قولها) اى ازرع وقوله اناس اى ابرزع (قوله) من حل) يفتح فسكون (قوله) اذنى) يمد الياء مفعول اناس (قوله) ان اذنيا) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله) اذلم يدرا (الخ) وقد يقال ظهور ان الحارث احدثوا بها بنفسه او ما ذوه وسكوته صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله) انه حرام مطلقا (الخ) اى ومع ذلك فلا

في الاختصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع الصبي والسراية وكذا يقال فيما في الهاشم عن الروض من الاختصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن في القطع خطر كاهو ظاهره ويبقى ما لولم يكن في القطع خطر ومات فوراً فهل تتحقق السراية في هذا الحال (قوله) اما إذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل في البحث عن الخبير (قوله) فلومات بجائز (الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله) نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة في الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح في الجواز في الصبي فالصبي اولى افتى شيخنا الشهاب الملبى بالحرمة في الصبية ايضا وكتب بهماش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه (قوله) وهذا يتأيد ما ذكرنا (الخ) فالوجه الجواز مر (قوله)

وهذا يتأيد ما ذكرنا عن قاضيان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدل للجواز بما في حديث أم زرع في الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كائى زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حل اذنى انتهى وفيه نظر يلتقي بما ذكرناه في حديث النساء إذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنها كانتا ختتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل اذ لم يدر من خرقها وقد تقرر ان وجود الحل فيها لا يدل على حل ذلك التخريق السابق ويظهر في خرق الانف حلقة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازمة

فذلك يقتصر لأجله إلا عند فقرة قليلة ولا برة مع العرف العام بخلاف ما في الأذان فإنه زينة للسلام في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك الصبي مطلقا (١٩٦) لأنه لا حاجة فيه بغيره لأجله ذلك التعذيب ولا نظرا لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام

صغير إلا أن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبغير ضمه هو عرف خاص وهو لا يعتد به لأن الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حق من قد ما وجدنا وقد جوز رحمته الله اللعب لمن للصحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف مالها فيما يتعلق بزينة البس وغيره مما يدعو الأزواج إلى خطبتها وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديمها لمصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي أن يقتصر هذا التعذيب لأجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه تلك المصلحة مفسدة فوجه قائل ذلك فإنه مهم (ولو فعل سلطان) (امام أو نائبه أو غيره) ولو أبا (بصبي) أو بمجنون (مانع) منه فوات (فدية مغفلة في ماله) لتعديبه لا قودا لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر أو القاطع غير أبعل ما قطع به الماوردي (وما وجب نخطا امام) أو نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم في نفس أو نحوها) (فعل عاقلة) كغيره (وفي قول في بيت المال) (أن لم يظهر منه تفسير لا نخطا

يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام الزينة ولا النظر إليه أم عرش (قوله حرمة ذلك) أي تنقيب الأذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من أهل ناحية يدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لا في الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله أنه) أي التقب أي ما فيه من الخلق (قوله فكذا هنا) أي في تنقيب أذن الصبية (قوله امام) إلى قول المتن ويجب النهاية لا قول القاطع غير أبوعره و ذكر ابن سريج إلى المتن (قوله أو غيرها) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكنه مع اصلاح الله أعلم بما فعله الظاهر أو غيره وبه عبر في النهاية أم سيدعمر (قوله أو غيرها) أي من الأولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم أنه يقتصر منه أم سم عبارة عرش ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قد يردهن ولده فاخذ أولاد غيره من الفقراء فيختهم مع ابنه قاصدا الرقيق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمه الختان إن علم تعدى من حضره وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب ولا يخفى أن ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الأولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيد سباق المتن قول الشارح لا قود ينبغي حل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المعنى (قوله لا قود) قد يشكك على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته سن لا يحتمل إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هنا كذا لا خوف على البدن من ترك ختان أم سم وسياق إنشاء الله تعالى هناك عن المعنى والاستي فرق أحسن من هذا (قوله شبهة الإصلاح) أي وللعبضية في الأب والجداه معنى (قوله إلا إذا كان) خلافا للمعنى عبارته ودخل في عبارة المصنف ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه بوجوب القصاص (قوله حينئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به أم سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرع ثمانية أم شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله وبفسير الامام في المعنى إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعله معطوف على خطأ ولا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مر لكن يعكس على هذا فتدبره على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ أم رشدي وقد يجاب بأن المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلة الخ وما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المعنى انفا (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمدا أم بجري (قوله أن لم يظهر منه الخ) عبارة المعنى ومحل الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كما لو اقام الحد على الحامل وهو عالم به فالتفت جنيته فالفرقة على عاقلة قطعاً واحترز نخطه عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس أيضا كما إذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلة بالاجماع أم (قوله لأن خطاه يكثر الخ) أي فيض ذلك بالعاقلة أم معنى (قوله بخلاف غيره) أي غير الامام (قوله وكذا خطاه الخ) أي في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال معنى و سلطان (قول المتن ولو حده) أي الامام شخصا (قول المتن عدين) أي أو عدين للشهور عليه أو اصلا أو فرعاه أم معنى في قوله أو اصلا الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي أن كان مكافأ له وقوله أو غيره أي أن لم يكن مكافأ أو عفا على مال أم بجري عن العزيزي (قوله أن تعمد) أي و وجدت

أو غيرها (أي من الأولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم أنه يقتصر منه (قوله لا قود) قد يشكك على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته سن لا يحتمل إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبأن من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله طعاما وكذا

شروط

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدین) فوات منه (فبانا) غير مقبولى الشهادة كان بانا (عبدین أو ذمیین أو مراهمین) أو فاسقین أو امرأتین أو بان احدهما كذلك (فان تمر في اخبارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الامام (فالمضمان عليه) قودا وغيره ان تعمد

والافعلي عاقلة وبتفسير الامام هذا يدفع تنظير الاذرع في القود بانه يدربا بالشبهة اذ الك وغيره يقبلهما ثم رايته الملقبني صرح به فقال ليس صورة البينة التي لم يحث عنها شبهة (والا) يقرر في اختبارهما بل بحث عنه (قائلة ولان) اظهر هذان الضمان على عاقلة والثاني في بيت المال (فان ضمنا عاقلة او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدین والذميين في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والتعدي هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا

المراهقان والفاسقان غير

المتجاهرين بخلافهما

فيرجع عليهما على المنقول

المعتمد لان الحكم

بشهادتهما يشعر بتدليس

وتقرير منهما حتى قبل لان

الفرض انه لم يقصر في

البحث عنهما (ومن) عالج

كان (حججهم او فسد باذن)

معتبر من جاز له تولي ذلك

فحصل تلف (لم يضمن)

والا ما تولى احد ذلك

وذكر ابن سريج انه لو سرى

من فعل الطبيب هلاك

وهو من اهل الحذف في صنعة

لم يضمن اجماعا والا ضمن

قودا وغيره لتغريه قاله

الزركشي وغيره وفي هذا

رد لفتاوى ابن الصلاح بان

شرط عدم ضمانه ان يعين

له المريض الدواء والام

يتناول اذنه ما يكون سببا

للاتلاف لان مطلق الاذن

تقيد القرينة بغير التالف

بحجاب يحمل كلامه على

غير الحاذق ويظهر انه

الذي اتفق اهل فقه على

احاطته به بحيث يكون

خطؤه فيه نادر جدا

وكالطبيب فيما ذكر الجرائحي

بل هو من افراده كالكحال

(وقتل) جلا د وضر به

بامر الامام كباشرة الامام

شروط المعمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا هو سيد عمر (قوله والافعلي عاقلة) اي وان لم يعتمد اه

سم قال الرشيدى انظر ماصورة المعمد وغيره الذي في كلام غيره انما هو التردد فيما ذكره ليجب

القود والدية اه (قوله هذا) اي قوله بان تركه بالسكية (قوله يتدفع الخ) هذا يتوقف على ان مالكو غيره

انما يقولون بالقبول عند البحث في الجفلة وانه لو ترك البحث اصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المفهوم

من كلام الاذرع اه ع (قوله اذ مالكو وغيره يقبلهما) يعنى العبدین اذ هذا هو الذي في كلام الاذرع

اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما كان الظاهر الثانية او الجمع (قوله صرح به) اي بما تضمنه الجواب المذكور

من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة للمغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان

الظاهر عنهما كما عربه فيما ياتي (قول المتن فان ضمنا عاقلة) اي على الاظهر او بيت المال اي على مقابله

مغنى وع (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم

قال الرشيدى وعبارة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله

وذكر ابن سريج في المغنى الا قوله لان الفرض الى المتن (قوله وكذا المراهقان) اي والدعوان اه معنى

(قوله والفاسقان الخ) اي والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اي المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان

الذى كالتجاهر لان عقيدته لا تخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المالكين وهو ماقى اصل

الروضة عن العراقيين قبل الدعوى لكن في اصلها في التقصاص ان المالكى يرجع يتعلق به التقصاص

والضمان في الاصح وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يعنى عنه

قوله عن حاز الخ (قول المتن لم يضمن) اي ما تولى عنه ان لم يخطئ فان اخطأ ضمن وتحمله العاقلة كإص على

الشافعى في الخان قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يضمن اه معنى اي اذا كان من اهل

الحذف اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة

وكذا من تطيب بغير علم كقالة في الانوار اه وعبارة ع (قوله لم يضمن) اي اذا كان عارفا بظاهره ولو كان

كافرا لعدم تقصيره بالمعالجة ولو يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه بقوله خبره ويعلم كونه عارفا بالطب

بشهادة عدلين عالين بالطب بمعرفته وبنسبى الاكتفاء باشتهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله

وكذا اي تجب الدية على عاقلة اه (قوله وبحجاب) يحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له

المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله

يحمل كلامه) اي ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وتسليمه في المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا

ومالا اه معنى (قوله عنه) اي نحو الجلد (قوله ليس له) اي للجلا في هذه الصورة اه ع (قوله وافره

الخ) اعتمده المغنى والاسنى والريادى (قوله ان مثل ذلك) اي في ضمان الامام دون الجلا داه ع (قوله

وتسليمه الخ) ينبغى فرض السلام في غير الاعشى الذى يعتد وجوب طاعة الامرا ما هو فالضمان على

امره اماما كان وغيره اه ع (قوله وجوبه) اي المال عليه اي الجلا داه ع (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعلي عاقلة) اي والا يعتمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث

عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما في الشق الاول

وهو ما اذا قصر في اختبارهما بان تركه لم يعتمد (قوله والام يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) في

الانوار ما نصه ولو اخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير

علم اه (قوله وبحجاب الخ) فالحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظله كان اعتقد الامام تحريمه الجلا دحه (خطاه) فيضمن الامام لا الجلا دانه التو ولا يرغب الناس عنه نعم يسن
له ان يكفر في القتل ونقل الاذرع عن صاحب الوافى وافره ان مثل ذلك ما لو اعتد وجوب طاعة الامام في المعصية لانه لما يخفى انتهى
وتسليمه فهو انما يكون شبهة في دفع القود لا المال وحيث قد لا يذنبه وجوبه عليه وليس على الامام شئ الا ان اكرهه كإقوله (والا)

بان علم ظله او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاذ وحده وقته امتثالا لامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلاذ)

والمتن ويجب في المعنى (قوله بان علم ظله او خطاه) أشار به إلى ان الوافي قول المصنف وخطاه بمعنى أو (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ عبارة المعنى قبيل قول المصنف ويجب انصافه بتبنيه مما ذكر في الخطأ في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافرو حر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز ودون الجلاذ فان كان هنا كراهه فالضمان عليه ما لا يفعل الجلاذ في الاصح وإن اعتقدا الجواز فلا ضمان على احده او اعتقدا الامام المنع والجلاذ الجواز قبيل بيناته على الوجهين في عكسه وضغفه الامام لان الجلاذ مختار علم بالخال فو كالمستقبل كذا في الروضة واصلا وماضيه جزم به جمع اه وكذا في الروض وشرحه لا قوله قبيل بيناته الخ فغير تيماده لقتله الجلاذ عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاذ الخ اي ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المصيبة اخذنا من اننا (قوله) (لنعتديه) اي الجلاذ إذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع معنى واسى (قوله) فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقوله فلماذا اعتقدا حرمة الجلاذ وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الاكراه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالهد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجاب بان ضمانه وقلة التمسك به كراهه الجلاذ في ضمانه وقلة التمسك به ذلك في قتل مة قول الجلاذ (قوله) قطع سرة المولود) إلى قوله لخير اني دارد في النهاية لا قوله وهذا كله إلى ويجب وقوله وروى ابو داود إلى المتن (قوله) قطع سرة المولود) الأولى سرة المولود عبارة المختار والسر بالضم ما قطعته الثغرة من سرة الصبي والسرة لا تقطع ولا تنهي الموضوع الذي قطع منه السر انتبت اه عشر (قوله) هنا) الأولى بذلك اي بقطع السرة بعد تنحور رباطها (قوله) فن علم به) ومنه القابلة اه ع ش (قوله) فان فرط) اي من علم به (قوله) فلم يحكم القطع) ثلومات الصبي واختلاف الوارث والفا بلة فلاق انه هل مات لدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط واحكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اي بالدية على عاقفته وقوله وكذا الولي اي فيما لو امله فلم يحضره من يفعل بذلك اه ع ش اي وبالأولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القطع الخ (قوله) الرجل والمرأة) إلى قوله به يعلم في المعنى لا قوله وقد يجمع إلى وروى وقوله ودلالة الاقتران إلى وقيل وقوله وفي رواية اسرى الوجوه وقوله وتسمى إلى قال المصنف (قوله) ومنها) اي من ملة ابراهيم (قوله) الحناتان) اي وجوه بكافى شرح المذهب فعل على المدعى به بحري (قوله) اختن الخ) اي ابراهيم اه ع ش (قوله) وصح مائة وعشرون) اي صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله) حسب) يعني مبنى على حسان عمره (قوله) بالقدوم) بتخليف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله) آلة للنجار) ينحت بها وهي مخففة قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه ع ش (قوله) الق عنك الخ) عبارة المعنى انه ^{عليه السلام} امر بالحناتان رجلا سلم فقال له الق الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله) خرج الاول) اي الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله) الثاني) اي الامر بالاختن (قوله) على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله) وقيل واجبا الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قداسم الناس ولم يمتدوا اه معنى (قوله) ونقل الخ) عبارة المعنى قال المحب الطبري وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله) تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه معنى (قوله) وتقليله) اي المقطوع اه ع ش (قوله) اشى) من الاشمام

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديده فان اكرهه ضمنا المالم وقتلا (ويجب) قطع سرة المولود بعد ولادته بعد تنحور رباطها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اي ان حضر والا فغير علم به عينارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع ونحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اره ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختن لفقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الحناتان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثاني من حين الولادة بالقدوم اسم موضع وقيل آلة للنجار وروى ابو داود الق عنك شعر الكفرو اختن خرج الاول لدليل فيق الثاني على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كحقيق في الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كفيته في المرأة يحزم) اي يقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحم) الموجودة (بالفرج) فوق ثقب البول تشبه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان (قوله) فان كراهه ضمنا المالم وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام وقوله فلماذا اعتقدا حرمة الجلاذ وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الاكراه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالهد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل (قوله) ويجب قطع سرة المولود) قال في شرح الروض لان وجوبه على الغير لانه لا يفعل الا في الصغر كذا قاله الزركشي اه وفي قوله كذا اشارة الى التبري منه ولعل وجهه انه لا مانع من انه قد تبرك الى البلوغ فيجب له عليه كالحناتان (قوله) فيق الثاني على حقيقته) من الوجوب

ولا تنهك فانه أحظى للمرأة وأحب لابل أي لزيادته فإذ الجاع وفرواية أسرى الوجه (١٩٩) أي أكثر لما هو دمه (وفي الرجل

أى أخذى من النظر قليلا **(قوله)** ولا تنهك أى لا تنالنى **(قوله)** وفي رواية أى بدل أحظى للمرأة **(قوله)** أى أكثر الخ) تفسير لكل من روايتى أحظى للمرأة أسرى الوجه **(قوله)** فانه أى ماء وجهها أى معنى **(قوله)** جميع إلى قوله وسكتوا عليه فى النهاية لا أقوله وقبل يحنن إلى ومن له ذكر أن قوله ويفرق إلى الماتن **(قوله)** قول الماتن ما يعنى حشفته) ويذكر فيها أنها انثبتت بعد ذلك لا تجيب لإزالتها لحصول الغرض بما فعله أو لا اه عش **(قوله)** حتى تنكشف كلها فلا يكون قطع بعضها ويقال تلك الجلدة القلقة اسنى ومعنى **(قوله)** منها) أى الغرلة **(قوله)** وجب أى قطع ذلك الشيء **(قوله)** ولولا) أى وإن لم يمكن قطع شئ مالم **(قوله)** وقد كثر اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى **(قائمة)** أول من ختن من الرجال إبراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الإناث هاجر رضى الله عنها **(تنبيه)** خلق آدم محتونا ولداً ومن الأنبياء محتونا ثلاثة عشر شيت ونوح وهود وصالح ولوط وشيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويعيسى وحفظة بن صفوان ونيصلى الله عليه وسلم ثم ذكر روايتى ختن جبريل وخن عبد المطلب **(قوله)** كثرناة عشر نبيا) وقد نظمهم الشيخ على السعدى فقال

فآدم شيت ثم نوح نبيه ه شيب للوط فى الحقيقة قد تلا
وموسى وهود ثم صالح بعده ه يوسف زكريا فاقم لتفضلا
وحفظة يحيى سليمان مكملا ه لعدتهم والخلف جاء لمن تلا
ختنا ما جمع الأنبياء محمد ه عليهم سلام الله مسكا ومن تلا

ومن تلا اسم لعود البخور أه عش **(قوله)** وإن جبريل الخ) أى وجاء الخ **(قوله)** فى ذلك) أى فى شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا **(قوله)** غير واحد) عبارة النهاية جمع أه **(قوله)** ولم ينظروا) أى الحفاظ القائلون بذلك **(قوله)** فى رده) أى الحاكم **(قوله)** ولا تصحح الضياء الخ) عطف على لقول الحاكم **(قوله)** عندهم) أى الحفاظ المذكورين **(قوله)** والأوجه فى ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع أه **(قوله)** بأنه محتمل أنه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين روايتى ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتى ختن جبريل وخن جده عبد المطلب أه رشيدى **(قوله)** وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد أه عش ختن جبريل وخن جده عبد المطلب أه رشيدى **(قوله)** وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد أه عش **(قوله)** وإنما يجب) إلى قوله كذا أنه فى المغنى لا أقوله ويؤخذ إلى ومن له ذكر أن قوله ويفرق إلى الماتن **(قوله)** وإنما يجب) إلى قوله كذا أنه فى المغنى لا أقوله ويؤخذ إلى ومن له ذكر أن قوله ويفرق إلى الماتن وقوله لم يرد بذكره وقوله وفى وجهه إلى ولا يجب **(قوله)** فى حى) فن مات بغير ختان لم يحنن فى الأصح وقيل يحنن فى الكبير دون الصغير أه معنى **(قوله)** والعقل) أى واحتمال الختان معنى واسنى **(قوله)** فيجب بعدهما فوراً إلا أن خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه منه فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فإن لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يتم له أه زاد المغنى قال البلقينى وهذا شرط لإدائه الواجب لأنه شرط للوجوب أه **(قوله)** أن خيف عليه الخ) أى البالغ العاقل **(قوله)** وبإسره به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنفع بجبر الإمام البالغ العاقل إذا احتملوا امتنع منه ولا يضمنه حيث أن مات بالختان لأنه مات من واجب فلو أجبره الإمام بختن وأخته أب أو جد فى حر أو برد شديد فمات وجب على الإمام دون الأب والجدة نصف الضمان لأن أصل الختان واجب والحلاك حصل من مستحق وغيره ويفارق الجد بان استيفاءه إلى الإمام فلا يؤخذ بما يقضى إلى الحلاك والختان يتولاه المختون أو والده غالباً إذا تولا شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد فى الختان أه **(قوله)** وبإسره) أى وجوباً أه عش **(قوله)** حيثن) أى حين غلب ظن سلامته منه **(قوله)** ولا يضمنه) أى بالاجبار **(قوله)** أن مات) أى بالختان **(قوله)** إلا أن فعله به) أى يفعل الممتنع الختان باجبار الإمام **(قوله)**

(قوله) فإن امتنع أجبره ولا يضمنه إن مات إلا أن فعله به فى شدة حر أو برد الخ) عبارة الروض فلو أجبره الإمام وأخته الأب أو الجد فى حر أو برد شديد فمات وجب على الإمام فقط أى دون الأب والجدة نصف الضمان ومن ختن من لا يضمنه فمات اقتضت منه فإن كان أباً أو جدًا ضمن المال أو من يضمنه وهو ولي فلا ضمان أو اجنبى فالقصاص أه انظر قوله أو لا فقط وثانياً ضمن المال وكان الأول مخصوص بالبالغ والثانى

بقطع) جميع) ما يعنى حشفته حتى تنكشف كلها وبه يعلم أن غرله لم تقلصت حتى انكشف جميع الحشفة فإن أمكن قطع شئ ما يجب قطعه من الختان منها دون غير ما وجب ولا نظر لذلك التفصيص لأنه قد يزول قسراً الحشفة وإلا سقط الوجوب كالأول ولد محتونا وقد كثر اختلاف الرواة والحفاظ وأهل السير فى ولادته **(قوله)** محتونا لأنه جاء أنه ولد محتونا كثلثه عشر نبيا وإن جبريل ختنه حين طهر قلبه وإن عبد المطلب ختنه يوم سابعه لكن لم يصح فى ذلك شئ على ما قاله غير واحد من الحفاظ ولم ينظروا لقول الحاكم أن الذى توارث به الرواية ولد محتونا وعن أطال فى رده الذهبى ولا لتصحيح الضياء حديث ولادته محتونا لأنه ثبت عندهم ضعفه والأوجه فى ذلك الجمع بأنه محتمل أنه كان هناك نوع تقلص الحشفة فظهر بعض الرواة للصورة فسيأخذنا وبعضهم للحقيقة فسيأخذنا غير ختان وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه بالصواب أنه لم يولد محتونا وإنما يجب الختان فى حى (بعد البلوغ) والعقل لإدلا تكليف قلبها فيجب بعدها فوراً إلا أن خيف

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه وبإسره به حيثن الإمام فإن امتنع أجبره ولا يضمنه إن مات إلا أن فعله به فى شدة حر أو برد

فيلزمه نصف ضئانه ولو بلغ مجزئاً لم يجب خنانه وألم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب خنانه الخنئ المشكل بل لا يجوز لا متناع الجرح مع الاشكال وقيل بختن جرحه بعد بلوغه ورجحه ابن الرفعة فعليه يتولاهو ان أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجزت ولا رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه ان البالغ لا يجوز لغير حليله خنانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراً مائة تحسنه وقبائه لو كان ثم أمة تحسن مدواة أمة بفرجه لم يجز له توليته لغيرها إلا أن عجز عن (٢٠٠) شراً ما ومن له ذكر ان عاملان يختنان فان تميز الاصل منهما فهو قاطن فاشك فكالخنئ

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرة بأنه لا تعدى هنا فلم يناسبه التخليط بخلافه ثم (ويندت تصجيله في سابعه) أي سابع يوم ولادته لغير الصبح أنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهما يوم سابعهما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطبقه ويكره قيل السابع فان آخر عنه ففى الاربعين والاثني السنة السابعة لانها وقت امره بالصلوة وفي وجه مرته قبل عشر سنين ورد بخبره للاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولادته لانه كلما اخر كان اخف ايلاماً وبه فارق العقيقة لانه يردب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعته وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل ورد عنه صلى الله عليه

وسلم فان ارد ان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم فى الولائم ان الاظهار سنة فيهما الا ان يقال لا يلزم

فيلزمه أى الامامو (قوله نصف ضئانه) أى والنصف الثانى مدر اه عش (قوله ولو بلغ مجزئاً الخ) عجز عن قوله والعقل ولو قال اما المجزئ الخ كان أولى اه عش (قوله فعلية) أى مارجحه ابن الرفعة (قوله يتولاهو) أى الخنئ المشكل (قوله أو يشتري الخ) عبارة غيره والا يشتري الخ (قوله فان عجز) أى عن الفعل بفنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاهو امرأة أو رجل الخ) أى كالطبيب اسنى ومغنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التنقيده به مع ان غيره كهو فى حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) أى تزوجها (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف أى العمل بالجماع أو البول وجهان قال فى شرحه جزمه كالروضة فى باب الغسل بالثاني ورجحه فى التحقيق سم على حج ومارجحه فى التحقيق معتداه عش (قوله فهو قاطن) أى فالاصلى يجب ختنه فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختنان الاصيلين جميعاً وعدم قطعهما فى سرة واحدة اه سم (قوله وبه) أى بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) أى على الاول اهمته (قوله والاثني السنة السابعة) أى وبعد ما يبنى وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) أى والطهارة اهمته (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحاق الرأس وتسمية الولد اه معنى أى حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) أى بالعقيقة والتذكير بتاويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهائية ويسن الخ كافتله جمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) أى عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) أى معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) أى الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب لينة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذى يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار ندب ولينة الختان الشامل لختان المرأة اظهار خنانهما على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك التنى (قول المتن فان ضعف) أى الطفل اه معنى (قوله فى السابع) أى الى قوله كافر فى النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارع أى حال الى وإن قصد قوله وفى حال ذكر قوله ولمن قصد عقب قوله الاتى بخلاف الاجنئ لتعديه وهو حسن (قوله وجوبه بالخ) كذا فى المتن (قوله أى حال يمتنع الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتى فان احتمله وختنته الى فلم يقدمه هنا لم يحل فعله على ما ياتى فى المتن بان يقول كاياب وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم اقول صنع المغنى والنهاية صريحى ان هذا ذلك حيث لم يكتب بين قول المتن ومن ختنه فى سن وقوله لا يحتمله شيئاً اصلاحه اقتصار على ذكر مسئلة الاجنئ وما يتعلق بها فى شرح قول المتن الاتى فان احتمله وختنته الخ (قوله وهو متجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً لاسنى والمغنى (قوله وكذا ختان الخ) أى لا فود عليه ويضعن بديهة العمد فى الصورتين اه عش (قوله فيهما) أى فيما قبل كذا وما بعده (قوله وفى حال الخ) عطف على قوله حال يمتنع الخ (قول المتن لزمه قصاص) أى

بغيره (قوله ان البالغ) انظر التنقيده به مع ان غيره كهو فى حرمة النظر الى فرجه (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف أى العمل بالجماع أو البول وجهان قال فى شرحه جزمه كالروضة فى باب الغسل بالثاني ورجحه فى التحقيق اه (قوله بأنه لا تعدى الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختنان الاصيلين جميعاً عدم قطعهما فى سرة واحدة (قوله أى حال يمتنع الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتى فان احتمله وختنته الى فلم يقدمه هنا ولم يحل فعله على ما ياتى فى المتن بان يقول كاياب وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم (قوله وهو متجه) كتب

من ندب ولينة الختان اظهاره الى المرأة (فان ضعف عن احتمالها) فى السابع (آخر) وجوبه بالي أن يحتمله (ومن ختنه فى سن) وليا أى حال يمتنع وهو ولى ولو قوماً فلا ختان أو وهو اجنئ قتل لتعديه وان قصد اقامة الشعار كاقضاء اطلاقهم وهو متجه خلافاً للزركشى لان ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع بدسارق بغير اذن الامام لاهدارها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بمجمله فالقياس أنه لا فود عليه وكذا ختان باذن اجنئ ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو فى حال (لا يحتمله) لبحو ضعف أو شدة حر أو برد فأت (لزمه القصاص) لتعديه بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمل بلزمه قصاص على الوجه لدم تعديه (الاولاد) وان علما امر أنه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلفة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر حر لظن الامر أنه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وخنته ولي) ولو وصيا وقبيل (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادم صغير بخلاف الاجنبي لتدعيه كإمران قلت قولهم هلالا نه اسهل بنا في امر آتفاه ان كل آخر كان أخف ابلا ما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده وحم حسابان يوم (٢٠١) الولادة ولا شك انه مع عدمه اخف

منه مع حساباته (وأجرته)

وبقية مؤته (في مال المختون)

فان لم يكن له مال فعلي من

عليه مؤته كالسيد (فصل هـ)

في حكم اتلاف الدواب (من

كان مع) غير طير اذا ضاها

باتلافه مطلقا لانه لا يدخل

تحت البداي مالم يرسل أعلم

على ما صار اتلافه له طبعا فيها

يظهر ويؤيده قولهم يضمن

بتسيب ما علت ضراره

ليلا ونهارا وافتى البلقي

في نحل قتل جملا بانه مدر

لتقصير صاحبه دون

صاحب النحل إذ لا يمكنه

ضبطه فان قلت شرب

النحل للعسل طبع له قبل

قياس ما تقرضه بارساله

عليه فشر به قلت الظاهر

هنا عدم الضمان لان من

شأن النحل ان لا يهتدى

للارسال على شيء ولا يقدر

على ضبطه لا نظار لارساله

لانه ضروري لاجل الراعي

وحينئذ لو شرب عسل

الغير ثم مخر عسلا قبل

هو لصاحب العسل يحتمل

ان يقال لا أخذا من جعلهم

شربا للعسل المتجنس حيلة

مطهرة له اذ هو صريح في

استحالة ما شر به وان نزل

منه فوراً ويلزم من استحالة

ان هذا غير ما شر به فكان

ولا كان أو غيره ان علم أنه لا يحتمل اهم معنى (قوله) ان ظن أنه يحتمل (كان قال له أهل الخبرة يحتمل اهم معنى

(قوله) بلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية يشبه العمد كما يشبه الزكشي معنى وأسنى (قول المتن (الاولاد) أى

خنته في سن لا يحتمل اهم معنى (قوله) وان علا) إلى الفصل في المتن (الاقوله وحر لظن وقوله كإمران إلى المتن

(قوله) نعم عليه الدية مغلفة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في

غير البالغ فليتا مسلم على حج اه عش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفه ملحق بالصغير

كما صرح به صاحب الوافي والمستقل اذا خنته باذنه أجنبي فأت فلا ضمان وكذا السيد ختن رقيقه لا ضمان

عليه (اهم معنى (قوله) بخلاف الاجنبي) فعليه القصاص سم على حج ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختن ولده

فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك إصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغي ان الضمان على المزين كما علم من قولهم

السابق وكذا خاتن الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ضمنناه فينبغي ان

يضمن بدية أشبه العمد أو لقصاص للشبه على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه عش (قوله) وبقيته مؤته

إلى الفصل في النهاية (قوله) فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم ميسير المسلمين حيث لا أول له خاص اه

عش (قوله) كالسيد) عبارة المتن أما الرقيق فاجر نعم على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه

هـ (فصل) في حكم اتلاف الدواب (قوله) في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حل حطبا على ظهره

ودخل به سواقا وان أريد بالذابة ما يشمل الأدمى دخل هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع ذابة لان

من حمل هو الذابة لانه معها اه عش (قوله) غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية في المتن (الاقوله) فيبا يظهر

إلى قوله وافتى (قوله) مطلقا) أى ليلا ونهارا اه عش (قوله) أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله لا إذا

ضمان باتلافه مطلقا وقوله المالم يفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل

(قوله) على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه عش (قوله) متعلق باتلافه الضمير راجع لما وقوله طبعا

أى للعسل خبر صار (قوله) جملا) أى مثلا وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعفه بيت مسقف

أو لم يضعف عليه ما يمنع وصول النحل اليه لا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه عش (قوله) فهل

قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله) أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء

المفعول عطف تفسير له (قوله) وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله) إذ هو) أى ذلك الجمل (قوله)

ويلزم من استحالة الخ) سياقي في كلامه منه (قوله) ماله) أى النحل (قوله) وأيضا الخ) عطف

على قوله أخذ الخ (قوله) وهذا موجود هنا فزال به الملك) سياقي في كلامه منه (قوله) لما تقرر الخ)

أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله) أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما

يتجه مع تلف العين لأمع بقائهما سم (قوله) ان كان) أى الخلط (قوله) ماله) أى العسل

عليه مر صرح (قوله) نعم عليه الدية مغلفة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك

فيكون هذا في غير البالغ فليتا مسلم (قوله) بخلاف الاجنبي) فعليه القصاص

هـ (فصل) من كان مع ذابة أو دواب ضمن اتلافها ففسادها لا ليلا ونهارا الخ (قوله) ويلزم من استحالة ان

هذا غير ما شر به (قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لا ذاتا وذلك لا يقتضي خروجه عن ملكه كالم تفرخ

البعض المعضوب أو تحلل العصير ثم رأيت ما يأتي في الاحتمال الثاني (قوله) أنه غير مضمون) فيه ان عدم

(٢٦) - شرواني وابن قاسم - ناسع) ماله لا ماله هذا وايضا قد مر زوال ملك المعضوب منه باختلافه لا يمتنع عنه وهذا موجود هنا فالملك لا يبدل هنا ما تقرره غير مضمون وان يقال نعم والاستحالة انما توجه غير الوصف دون تغير الذات كما علم عامر في النجاسات والخطا انما يزول به الملك ان كان ممن يضمن حتى يتقل البدل لذمته وهنا لا ضمان فلا مزيل للملك على اننا لم نتيقن هنا خطا لاحتمال ان لاسل في جوف النحل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الزم بحيث تحيل العادة ان النازل منه غير الاول فهو ماله كمالا

(قوله مالكا) اى التحل **(قوله)** ولعل هذا اى الاحتمال الاخير **(قوله)** فى الطريق الى قوله كما يعلم فى المغنى ولى قوله نظير ماس فى النهاية الا قوله كما يعلم ما ياتى فى مركبه وقوله او عليها اركان وقوله ولو روى حاطب على الاوجه وقوله كذا الى وما لو غلبه وقوله كذا كقول قوله ومن ثم الى لكن **(قوله)** مثلا اى او فى سوق **(قوله)** سواء كانت الخ عبارة عن المغنى سواء كان مالكا ممتسجا ام ودعا ام مستميرا ام غاصيا **(قوله)** ام غيره الاول ام بغيره كفى النهاية قال عرش قوله ام بغيره شمل المكره بفتح الراء فيضمن ولاشئ على المكره بكسر الراء لانه انما اراده على ركوب الدابة لا على اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزبائدى ان قرار العنان على المكره بكسر الراء او المكره طريق فى العنان وعليه فلا فرق بين الاكره على الاتلاف والاكره على الركوب ادعش **(قوله)** ولو غير مكف ومن ذلك ما اذا اكره من ولبه انسان ليسوق دابته او يوقده او يرعاه او تقتضت المصلحة اجارته لذلك فتضيق ذلك ان الضمان على الهى كركابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة فى سوقها او قودها او رعىها بغير اذنيه فبغنى ان يكون كمالو اركبه اجنبى ام بجيرى عن سم **(قوله)** فى مركبه اسم فاعل **(قوله)** ولا كذا كذا هنا قد يقال قد يوجد هنا اقرار السيد بعد عمله سم على حج وقد يقال اللقطة امانة قيد واجدها والعبد ليس من اهل الولاية عليها اترك السيد لها فى يده تفرغ منه ولا كذا كذا البهية اه عرش وقد يقال ايضا ان اللقطة قد تصير ملكا للسيد بخلاف البهية **(قوله)** ضمن الاتفاها كان الاولى تأخير عن قوله ليد (قول المتن ضمن الاتفاها) (فرع) لو كان راكبا حارقه مثلا وراما جحش فان لم يشأ ضمه كذا فى فتاوى الفقهاء رحمته تعالى اه عرش **(قوله)** بجزء من اجزائها اشار به الى انه لا منافاة بين ما هنا وما ياتى من عدم الضمان بنحو يولع الى ما ياتى فيه اه رشيدى **(قوله)** على العاقلة عبارة عن المغنى تنبيه حيث اطاعوا ضمان النفس فى هذا الباب فهو على العاقلة اه **(قوله)** فى ماله الارادة منه انه لا يتنازع بالاعتالة بل بزمته وقبده من ماله فليس المراد بكونه فى ماله انه يتنازع به كمتنازع الدين بآدمه واه عرش **(قوله)** لان فعلها الى قوله ولو روى حاطب المغنى **(قوله)** او عليها راكبا ضمن الخا وخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة تاوركها اثنان فعلى المتقدم دون الردف كاتفى به الوالد رحمه الله تعالى لان فعلها منسوب اليه او يؤخذ من هذه العلة ان المتقدم لم يكن له دخل فى تسيرها كرويض وصغيرا اختص الضمان بالردف سم عرش ورشيدى (اقول) وقد يؤخذ منها ايضا انها لم تشارك فى التسير فالضمان عليها نصفين ويمكن ان يجمع هذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية **(قوله)** اوهما اى السائق والقائد **(قوله)** وراكب سئل بعض المشايخ عن اعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على ايها فاجاب بان الضمان على الراكب اعمى او غيره اه سم **(قوله)** وراكب ظاهره ولو اعمى ونقله سم على المنزع عن الطبلوى ثم قال (فرع) لو ركب اثنان فى جنبتيها كفى محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما فى الظاهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد ان يكون الضمان عليهم اثنالا وفاقا للطبلوى اه وظاهره ولو كان الزمام يدا حدهم اه عرش **(قوله)** ضمن وحده يؤخذ من

المضمونية انما يتجه مع تلف العين لانه لا مع بقائها **(قوله)** ولا كذا كذا هنا قد يقال قد يوجد هنا اقرار السيد بعد عمله **(قوله)** فان كان مع سائق وقائد الخ سئل بعض المشايخ عن اعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على ايها فاجاب بان فاضل الضمان على الراكب اعمى او غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراكبين مثلا اه وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين ان سيرها منسوب اليه وان كانت فى يدهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد يقتضى هذا انه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كالمقدم كان مقدم نحو مريض لا حركة له محضون للمؤخر اختصاص الضمان بالمؤخر ثم قضية ما أتى به فى الاعمى انه لا يعتبر فى تخصيص الراكب بالضمان كون الزمام بيده بخلاف قول ابن يونس لعل تضمنه الراكب اذا كان الزمام بيده فيقتل ما لا ان يقيد تضمن الاعمى بما اذا كان الزمام بيده **(قوله)** ضمنا هو احو وجوب فى الراكبين والاخر تضمنين المتقدم فقط وابقه شيخنا الشهاب الرملى وان كان لو تنازعا ما جعلت لهما اه **(قوله)** ضمن وحده يؤخذ

فهو مالكا لان نزوله منها سبب ظاهر فى ملك مالكا ولعل هذا هو الاقرب (دابة او دواب) فى الطريق مثلا مقطوعة او غيرهما سائقا او قائدا او راكبا مثلا سواء اكانت بيده عليها بحق ام غيره ولو غير مكلف كما يعلم بما ياتى فى مركبه وقائد سيد ام لا كاشمله كلامه فيتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة اقراها بيده فتلفت فانها تتعلق برقبته وبقية اموال السيد بانه مقصرهم يتبركها بيده المنزل منزلة يد المالك بعد عمله بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا تناقول ليس المراد باليد هنا التى تقتضى ملكا بل التى تقتضى ضمنا وهو هذا المعنى ليد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من اجزائها (نفسا) على العاقلة (ومالا) فى ماله (للا) ونهارا لان فعلها منسوب اليه وعليه حفظها وتعهدا فان كان معها سائق وقائد او عليها راكبان ضمنا نصفين او هما واحد هما راكبان ضمن وحده لان اليد له وخرج بقوله مع دابة

مالوا فقلت بعد احكام نحور بطاها وانلفت شيئا فانه لا يضمن كما يذكر ويستثنى من اطلاقه مالو نخسها وغيره من معها فضيان اتلافها على الناحس ولور مو حاطبها على الوجه ما لم ياذن له من معها فليده ولو كانت ذابة فردها (٣٠٣) آخر تعلق ضمان ما تلفه بعد الرد به كذا

اطلعه بعضهم وينبغي تقييده بما اذا كان رده بنحو ضربها نظير النخس فيأذركما اذا اشار اليه فارتدت فيحتمل ان لا ضمان اذا لا الجاء حديثه و مالو غلبته فاستقبلها اخر فردا كما ذكر فان الراد يضمن ما تلفته في انصرافها و مالو سقط هو او مر كوه بميتا على شيء فالتفه فلا يضمنه كمالو افتتح ميت فانكسره به قارورة بخلاف طفل سقط عليها لأن له فعلا والحق الزركشي بسقوطه بالموت سقوطه بنحو مرض او ربح شديد وفيه نظر والفرق ظاهر و مالو كان راكبها يقدر على ضبطها فاتفق انها غلبته لنحو قطع عنان وثيق وانلفت شيئا فلا يضمنه على ما اخذه من كلامهم لعدم تقصيره ومن ثم لو كانت لغيره ولم ياذن له ضمن لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده البلقيني وغيره الضمان نظير مامر في الاصطدام بخلاف مامر في غلبة السفينتين لراكبها لان ضبط الدابة يمكن بالاجام وعلى الاول فيفرق بان ما هنا اخف لاحتياج الناس اليه غالبا بخلاف خصوص الاصطدام لندرته وانباته غالبا عن عدم احسان الركوب

هذا تضمن الراكبة مع المسكاري القائد وانه لا على قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان الزمام بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها على حرج وعبارته على المنع يعلم بذلك ان الضمان على المرافة التي تركب الان مع المسكاري دون المسكاري مر انتهى وهذا هو المذهب اه ع (قوله) مالو انلفت الخ و يبنى عدم تصديقه في ذلك الا بيده اه ع (قوله) على الناحس اي ولو صغيرا بزا كان او غيره بغير اذن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف في الحال بين ما به يزويه اه ع (قوله) بعد الرد به اي بالرد ما لم ياذن له من معها اخذا عما قدمه في الناحس اه ع عبارة الرشدي انظر الى متى يستمر ضمانه و لعله مادام مسيرها منسوب لذلك الراد فايراجع اه (قوله) كذا اطلعه بعضهم وكذا اطلعه النهاية كاسر (قوله) اما اذا اشار اليها الخ وقد يتجه الضمان اذا انثرت الاشارة عادة ارتدادها اه سم (قوله) و مالو غلبته اي قوله وفيه نظر في المعنى (قوله) كما ذكر اي بنحو ضربها (قوله) فالتفه اي الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة فانه يضمن اه ع (قوله) والحق الزركشي الخ اقره المعنى (قوله) و مالو كان راكبها يقدر الخ يبنى ان يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده النهاية يبنى بكون الراكب لا يقدر على ضبطها كما تفعله صاحب المعنى وهو كذلك في العريز وغيره من تأمل تصويره وهو لتعليقه لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه المقاتل اخذ من كلامهم فهو اخذ شديد فليتأمل حتى تامله سيد عر عبارة المعنى خامسا اي المستثنى لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فقصمت للجمام وركبت راسها فهل يضمن ما تلفه قولنا وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله) ومن ثم لو كانت لغير الخ عبارة المعنى والاسنى ولور كسبى او بالغ دابة انسان بلا اذن فغلبته فالتفه شيئا ضمنه اه (قوله) لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين اعتمده النهاية والشهاب الرملى (قوله) وعلى الاول اي عدم الضمان (قوله) بان ما هنا خف الاولى به خفف هنا (قوله) و مالو راكب الى قوله لكن هذا في المعنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى و ماربطها ولى قوله و افق ابن عجل في النهاية الا قوله كما مر في الغصب بقيد وقوله ومحل الخ وخرج به (قوله) اجنبى الخ قال في العباب وان راكبها الى الصى لمصاحته وكان من يضبطها ضمن الصى والاضمن الى ام يجبرى عن سم وفي الرشدي عن الزركشي ما يوافقه (قوله) لا يضبطها مثلها ليس بقيد فالضمان على الاجنبى مطلقا ع وشور رشدي (قوله) لا لنحو نوم اي فانه يضمن ع ش معنى (قوله) فلا يصح ايراده يقال من هذا تضمن الراكبة مع المسكاري القائد وانه لا على قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان الزمام بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها (قوله) اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان وقد يتجه الضمان اذا انثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله) ومن ثم لو كانت لغيره ولم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كسبى ص و بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة وانلفت شيئا فملى الراكب الضمان بخلاف مالو ركب المالك فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متدصر به الاصل (قوله) لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده البلقيني الخ عبارة الروض وان غلب المركوب مسيره وانلفت وانطلق يضمن اى نحو وجهه من يده وان كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما تلفته قولنا قال في شرحه قضية كلامه كاصله في مسئلة اصطدام الراكين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله) واعتمده البلقيني ووافقه به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) او انلفت دابته من يده وافسدت شيئا فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيما لو غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين الخ يحصل منهما الفرق بين غلبتها على الراكب وبين اغفلتها وخروجها من يد غير الراكب وكان وجه الفرق وجود اليد الى الاول عليها وعدم وجودها مع الذنر في الثاني تأمل (قوله) لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ بقيد قال ليس في كلام

و مالو راكب اجنبى بغير اذن الى صياها و بجو ناداة لا يضبطها مثلها فانه يضمن متلفها و مالو كان مع دواب ففترقت لنحو هيجان ربح وظالة لا لنحو نوم و افسدت زرا فلا يضمنه كمالو تدبيره او انلفت دابته من يده و افسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده.

عليه خلافاً لزعمه ومالوربطها بباريق (٣٠٤) متبع باذن الامام أو نائبه كالمؤخر فيه لمصلحة نفسه مخرج بقولنا في الطريق مثلان

دخل دارها كلب عقور
فمقره أو دابة فرسته فلا
يضمنه صاحبها إن علم بها
وإن أذن له في دخولها
بخلاف ما إذا جمل فإن أذن
له في الدخول ضمنه والا فلا
وبخلاف الخارج منها بمن
الدار ولو بجانب بابها لانه
ظاهر يمكن الاحتراز عنه
وعمله كما يعلم بما يأتي فيها
ليس تحت يده أو تحتها ولم
يعرف بالضراوة أو ربطه
وخرج به ايضاً ربطها
بموت أو ملكه فلا يضمن
به متلفها اتفاقاً ولو أجره
داراً لا يتنا معينا فادخل
دأبته فيه وتركه مفتوحاً
غرجت واتلفت مالا
للكسرى لم يضمنه كإمر
في الغصب بقيد قبل يرد
على قوله نفساً ومالا صيد
الحرم وشجره وصيد
الأحرار فإنه يضمنها ويرد
بأنها لا يخرجان عنها
واقى ابن عجل في دابة
نطحت أخرى بالضمان إن
كان النطح طبعها وعرفه
صاحبها أي وقد أرسلها أو
قصر في ربطها أخذاً بما يأتي
في الضارية لكن ظاهر
اطلاقهم ثم لا فرق بين
أن يعلم واضع اليد عليها
ضراً أم لا ولا نعم لتعليمه له
بقولهم أمثل هذه إلى آخر
ما يأتي يرشد إلى تقيده
والكلام في غير ما يدهو ولا
ضمن مطلقاً كما علم مما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق (قوله) ومالوربطها بطريق متسع (الخ) أي فلا يضمن مظهره لانهاراً
ولا ليلاً (قوله) أو تحتها قد يشكك هذا وقوله السابق فإن أذن له في الدخول ضمنه بأن الفواسق التي
منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا أن يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله لم يعرف بالضراوة ينبغي أن
يجرى فيه ما ذكره بقوله الآتي أول الصفحة لكن ظاهر إطلاقهم ثم (الخ) (قوله) أو ربطه أي ربطاً
يكف ضرراً أو تهاوياً ظاهر فلوربطه بجمل في راسه فالتفت شيئاً برجله فمكالم لم يربطه كاهو ظاهر (قوله) لم
يضمنه) ينبغي إلا أن يكون معها كاهو ظاهر ثم قضيته أنه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير
بتركه مفتوحاً لغلبة خروجها وانلافها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فإذا دخل دأبته في داره وترك
الباب مفتوحاً غرجت فالتفت شيئاً فلا ضمان ولا فارق للفرق وكل ذلك يشكك فليحذر (فانه يضمنها) أي
ولا يضمنها نفساً ومالا (قوله) وقد أرسلها ظاهر ولو في وقت يعتاد الإرسال فيه ويفرق بينها وبين غير
الضارية حيث لا ضمان في إرسالها في وقت الإرسال (قوله) أخذاً بما يأتي في الضارية) بل هذه من أقواها
لأنها ضارية بالنسبة للطح (قوله) فقط مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الأخرى ايضاً (قوله)

وصرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر أخرى بجانبها فعضت أحدها الأخرى
بأن العاض أن كان هو الثانية ضمن صاحبها أو الأولى فلا إلا أن يحضر صاحبها فقط ولم يمتنع ما قدرته فيضنها ولو أكرت من ينقل متاعه

على دابة وعادتها الضرورة شيء من أعضائها ولم يعلم به فأثقلت شيتامه الاجير فالدعوى عليه لأما يده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها
فيرجع ما ضمنه عليه فان انكر الاجير ان افلاها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي يده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا
البن واعطها ففعل فرسته فأتت وهو حاضر ولم يحذره منها وكانت رموحاضته على (٢٠٥) عاقلة (ولو بالت اوراث بطريق فلف به

نفس أو مال فلا ضمان)
والا لامتنع الناس من
المرور ولا سبيل إليه هذا
ما مشيا عليه هنا وهو
احتمال للامام والمنقول
عن نص الام والاصحاب
وجزم به في المجموع من
الضمان حيث لم يعتمد
المار المشي عليه لان
الارتفاق بالطريق
مشروط بسلامة العاقبة
قال الاذرى وما هنا
لا ينكر اتجاهه لكن
المذهب نقله وهو يؤيد
الاتحاد قاعدة ما بالباب
مقدم على غيره لان الاعتداء
بتحرير ما فيه أكثر ومن
المقرر انهما لا يعترض
عليهما بخالفتهما عليه
الاكثر ولما اشرت اليه
في شرح الخطبة (ويحترز)
المار بطريق (عمالا يعتاد)
فيها (كره شديد في
وحد) اوفى بجمع الناس
(فان خالف ضمن ما تولد
منه) لتعديه كمالوساق الابل
غير مقطورة والبق والغنم
في السوق او ركب فيه مالا
يركب مثله إلا في صحراء
وان لم يكن ركض اما
الركض المعتاد فلا يضمن
ما تولد منه كذا قاله

على دابته اى المكترى (قوله ولم يعلمه) اى المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية
(قوله فرسه في خان) اى مثلاً (قوله فقال الخ) الفاء لظن ان ترتيب اه عش (قوله ففعل) اى الصغير ويظهر
ان الفاء هنا للتعقيب العرفي (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقيده به اى رشيدي عبارة
عش مفهومه عدم الضمان إذا كان غائباً ولم يحذره وهو رموح سم على حرج اقول وقد يتوقف فيه بانه
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان آمازحه فلم يحذره فليراجع
اه رشيدي ولا ينبغي بعده (قوله على عاقلة) اى الأكر اه عش (قول المتن ولو بالت الخ) اى ولو واقفة اه
معنى (قول المتن فلف به نفس الخ) اى ولو بالزئيق فذهابها عش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد
الاتحاد في المعنى الا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى المنع (قوله هذا اى ما جزم
به من عدم الضمان انتهى معنى (قوله ما مشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه معنى (قوله وهو
احتمال للامام) وهو المعتمد وإن زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اى سم وظاهر
قول الشارح الآتى يؤيد الاتحاد الخ اعتماده ايضا واعتمد المنهج والمعنى مانص عليه الام والاصحاب من
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى في باب الحج (قوله وجزم به) اى عاجزاً عليه في غير هذا الباب
(قوله من الضمان) بيان لما جاز باعله الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) نقله مشي قصداً على موضع
الروث والبول فلف به فلا ضمان كاذكره الرافعي ايضا هناك اه معنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما في
عش وقوله هناك اى في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص
والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قاله في النهاية (قوله
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكل بمخالفته النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص
ويتمسك على ما دعاه بنص اخر مثلاً اه عش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان نص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد
ما عليه الاقلون ولا اتبعوا من ثم وقوله لما عني الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو واحداً في مقابلة الاصحاب
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله البليغي في المعنى الا قوله وهو معها الى المتن (قوله كما لوساق الابل
الخ) قد علم بامر ضمان من مع الابل سائقاً وغيره ولو مقطورة سم على حج اه عش (قوله والبقرا والغنم
الخ) اى ولو واحدة اه عش (قوله الا في الصحراء) كالذواب الشرسة اه عش (قوله فلا يضمن
ما تولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً وملاطرات حصة لعين انسان لم يضمن اه معنى (قوله المنقول)
اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن أو هيمة) اى عليها اه معنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال
الزركشي وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكن اسند خشبة
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر إذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه معنى (قوله
بني مثلاً) اى الى شارع أو ملك غيره اه نهاية (قوله أو ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستوي ثم
مال خلافاً للبليغي اه (قوله حامل الخطب) اى على ظهره او على هيمة (قول المتن سوقا) اى مثلاً اه

وهو حاضر) مفهومه عدم الضمان إذا كان غائباً ولم يحذره وهو رموح فليتأمل (قوله وهو احتمال
للامام) وهو المعتمد مرش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بخالفتهما لما عليه الاكثرون)
لكن يشكل بمخالفته النص (قوله كما لوساق الابل) غير مقطورة (قد علم بامر ضمانه مع الابل سائقاً وغيره
ولو مقطورة (قوله ومر في الجنايات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابله المنقول يضمن به ايضا (و من حمل خطبا على ظهره أو هيمة) وهو معها وسباقاً حكم ما لو
ارسلها (الخ) بناءً فسقط ضمنه (ولا نهار الوجود التلّف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم إن كان مستحق الدّم ولم يتلف من الآلة شيء) فلا
ضمان ومثله البليغي ببناء بني مثلاً او ثم مال واضر بالمارة فيها ومر في الجنايات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقاً فلتلف به نفس او مال

مستقبلا كان أو مستدبرا (ضمنه) (إن كان زحاما) أولم يجد منطلقا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمد الزركشي لتقصيره بفعل
مالا يعتاد (وإن لم يكن) زحاما وحدث وقد توسط السوق كاجتحت (وتمزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمته إذا كان لا به مستقبلا البهيمة لأن عليه
الاحتراز منها (الاثوب) أو متاع (٣٠٦) أو بدن (اعشى) أو معصوب العين (ومستدبر البهيمة فيجب تنبيهه) أي من ذكره فإن لم يفعل ضمن

الكل إلا أن كان من صاحب الثوب أو المتاع ففعل كان وطىء هو أو بهيمته ثوبه أو مدامه جذبه صاحبه ولو مع زحام فالنصف لأنه بفعله ما وبه يعلم أنه لا ضمان على الواطء إلا فيما علم أن لفعله تأثيرا فيه مع فعل الابس فإن تمحض فعلي أحدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير أحدهما وثك في تأثير الآخر اعتبر الأول فقط فيما يظور ويحتمل تحكم القرينة القوية في ذلك وقد يدل له كلاهما وإن نهبه فلم يتبته فلا وكدم التنبيه الاصم وإن لم يعلم أنه أصم لأن الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وإنما يضمته) أي ما ذكر الحامل أو من مع البهيمة (أذا لم يقصر صاحب المال) فإن قصر بان وضعه بطريق ولو واسعا وإن أذن الامام كما اقتضاه إطلاقهم لأن الملاحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (أو عرضة للآفة) ولو بغير طريق (فلا) يضمته لأنه المضيع للماله وأقضى الغفال بان مثله ما لو مر إنسان بحمار الحطب يريد التقدم عليه فمزق ثوبه فلا يضمته سائقه لأنه المقصر بمروءه عليه قال وكذا لو وضع

مغنى (قوله مستقبلا) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى إلى قوله إذا كان لا به مستقبلا البهيمة وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبلا كان الخ) أي ما تلف بذلك من النفس والمال (وقول المتن ضمن إن كان زحاما) ومن ذلك ما يقع كثيرا باذقة مصر من دخول الجبال مثلا بالاحمال ثم إنهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجبل وإن كثروا لأنهم منسوبون إليه وما لو دفع الجبل بحمله مثلا على غيره فالتلف شيئا فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة أه عش (قوله منطلقا لضيق) عبارة غير منحر فالضيق وعدم عطفة أه قال عش قوله وعدم عطفة أي قريبة فلا يكلف العود لغيرها أه (قوله لتقصير الخ) علة للثب (قوله) أو حدث وقد توسط السوق عبارة غير أو دخل السوق في غير وقت الزحام حدث زحاما أه (قوله إذا كان لا به مستقبلا البهيمة) الأولى حذفه فيظهر الاستثناء الآتي (قول المتن الأثوب اعشى) أي ولو مقبلا ومغنى والأشبه أن مستقبل الحطب بمن لا يبرأ لصغر أو جنون كالاعشى قاله الأذري ولو كان عافلا أو ملتثما ومطر فمكتر أضمته صاحب الحطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية أي ولو مفكر في أمور الدنيا عش (قوله) أو معصوب العين أي لم يدنو نحو نهاية ومغنى (قوله من ذكر) أي الاعشى ومعصوب العين ومستدبر البهيمة (قوله) فإن لم يفعل أي لم يتبته ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه ما لظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد ما حصل به التلف المقضي للضمان والاصل عدم التنبيه أه عش (قوله) كان وطىء الخ أي المار في السوق (قوله) فالنصف أي فعل من وطىء هو بهيمته نصف الضمان وقوله في الروضة ينبغي أن يقال إن انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق رد بان لا يشترط تساوي قوة الاعتماد وضعفه لعدم اضطراره فمستقط اعتبارهما ووجب حالة ذلك على السبين جميعا كافي المصطلمين فإنه لا عبرة بقوة مشي أحدهما وقلة حركة الآخر أه نهایه (قوله) لأنه بفعله ما أي فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطء (قوله) وإن نهبه فلم يتبته عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعشى ونهيهما فليحترز انتبهت فراد الشارح بان يتبته لم يحترز لأعدام الشعور بالتنبية أه سم (قوله) وكدم التنبيه إلى قوله كما يحسنه البلقيني في النهاية الأول لو بغير طريق وقوله على الأصح إلى المتن (قوله) وكدم التنبيه الاصم عبارة النهایة والمغنى والحق البغوي وغيره بما إذا لم ينهيه ما لو كان أصم أه (قول المتن) وإنما يضمته أي صاحب البهيمة ما تلفته بهيمته أه مغنى (قول المتن) بان وضعه بطريق) على باباه وغيره أه مغنى (قوله) وإن أذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب أمام الحوانيت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالخضرة مثلا فلا ضمان على من تلفت دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة أه عش (قوله) واقضى إلى قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله) بان مثله أي التعريض للدابة (قوله) فرق أي الحطب قول المتن وإن كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله ما يقام كان مع دابة الخ أه مغنى (قوله) أي من يده إلى قوله وقياسه في المغنى (قوله) وغيره الأولى أو بغيره (قوله) في نحو الوديع أي كالأجير (قوله) ويرد أي نزاع البلقيني بان هذا أي لا يرسلها إلا بحافظ على أي نحو الوديع (قوله) بل العادة محكمة فيه الخ) أي في نحو الوديع أه عش فله أن يرسلها بلا حافظ على العادة

(قوله) أولم يجد منطلقا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصر المقبل عما إذا وجد منحر فلو قضيته أنه إذا لم يجد منطلقا وضيق وعدم عطفه ضمن لأنه في معنى الزحام نهبه عليه الزركشي أه (قوله) إذا كان أي لا به (قوله) فلم يتبته عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعشى ونهيهما فليحترز أه فراد الشارح لم يتبته لم يحترز لأعدام الأمثال والشعور بالتنبيه

حطب بطريق واسع فربه إنسان فتمزق به ثوبه (وإن كانت الدابة وحدها) وقدر أسهلها في الصحرا على الأصح في الروضة وقال الرافعي أنه الوجه (فالتفت زراعا وغيره منهار لم يضمن صاحبها) أي من يده عليها حتى كوديع أو اجبر أو غيره كغصب وإن نازع البلقيني في نحو الوديع بان عليه أن لا يرسلها إلا بحافظ ورد بان هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (أو ليلا

ضمن) للحديث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالب في حفظ نحر الزرع هـ اوالدابة يلاون من ثم لموجرت عادة بلديعكس ذلك انعكس الحكم
أو يحفظها فيهما ضمن فهما كما يحته البقيني وقياسه أنها لو جرت بعدهم فيمالم يضمن فيها مالو (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

اقتضاه كلاهما في الدعاوى
لخالفته العادة وقضيته ان
انعادلو اطردت به ادبر
الحكم عليها ايضا كالصحراء
إلا أن يفرق بغلبة ضرر
المرسلة بالبلد فلم تقم فيها
العادة على عدم الضمان
ويؤيده قول الرافعي أن
الدابة في البلد تراقب ولا
ترسل وحدها وحيد فيحمل
تعليمهم بها على إن الغالب
في سائر البلاد عدم إرسالها
بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة
لها بخلاف الصحراء فان
العادة لم تستقر فيها بشيء على
العموم فانظر الحكم في
كل محل بمادة اهله واستثنى
من عدم الضمان نهارا
المذكور في المتن ما إذا
توسط المرائي المزارع
فأرسلها بلا رع فانه يضمن
ما فسدته ليلا ونهارا لأن
العادة حينئذ لا ترسل
بلا رع ومن ثم لم يعتد
لإرسالها بدونه فلا ضمان كما
صرحوا به وحينئذ فلا
استثناء لأن الدار في كل على
ما اعتد فيه ولا ينافي هذا
ما قدمته في البلد لأن العادة
مختلفة غالبا لئلا يرسل
بلا رع يرق فيضمن متلفها
نهارا وإن اتسع الطريق لم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغني والاسني بارسال البهائم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار أه
(قوله انعكس الحكم) أي فيضمن مرسلها ما تلفته نهارا دون الليل ابتداء لعامة معنى واسني
(قوله ضمن) أي أنلاف الدابة (قوله كما يحته الخ) أرجع المعطوف فقط كما هو صريح المغني والاسني (قوله)
أما لو أرسلها إلى قوله وقضيته في النهاية والمغني لا يؤوله خلافا إلى مخالفته (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا
(قوله وقضيته) أي التعليل بمخالفة العادة (قوله أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إرسالها فيه أي في
البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان ما انتهت أه سم واستظهره ع (قوله به) أي بأرسالها ليلا وحدها أه
ع (قوله كالصحراء) لعله بدل منه أيضا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله الرافعي أن الدابة الخ) قد يمنع
التأييد هذا لأن مراد الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيها إذا انعكست العادة أه سم (قوله بها) أي
بمخالفة المادة (قوله في سائر البلاد) أي جميعها (قوله واستثنى) إلى قوله وإذا أخرجهما في المغني لا يؤوله كما
صرحوا إلى مالو تكاثرت وتوالت قوله ويحتمل عدمه في النهاية لا يؤوله ولا ينافيه إلى مالو تكاثرت وقوله ومالو
ربط إلى مالو أرسلها وقوله أخذنا من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة في أن دفاعها
بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) أي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) أي في المرائي المتوسطة بين
المزارع لا يحمي أي في إرسالها في البلد (قوله ومالو تكاثرت أي الموائش في النهار أي في المغني (قوله ومالو ربط الخ)
هذا كمرع ما قدمه في شرحه بأن وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على مالهناك والمغني على مالهنا (قوله)
بطريق) على بابيه أو غيره أه معنى (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم أه سم (قوله من كلام القاضي) من أنه إذا
أرسلها في ملك الغير سوا مكان ليلا ونهارا فهو مضمون لأنه متعدي إرسالها أه معنى (قوله وإذا أخرجهما
الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغني وإن نفر شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق قدر
الحاجة دخلت في ضاها كالأوقت الربح ثوب في حجره وأجر السيل جبا فالتقاء في ملكه لا يجوز أخرجه
وتقصيده بل يدفعه للملك ولنا ثم أن لم يجدد فالحكم فيقضي إذا نذر هانا لا يبالغ في ملكه بل يقتصر على
قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أهلها لعدم منه الزرع ولودخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردّها
للمالك فان لم يجدد فالحكم الحاكم لأن كان المالك هو الذي سبها فليحمل قوله أخرجهما من زرعنا لم
يكن زرع محفوف بزرع غيره على ما ذاسبها المالك أما إذا لم يسبها فيضمنها أخرجهما إذ حقان يسبها
للمالك فان لم يجدد فالحكم الحاكم يدفع صاحب الزرع الدابة عن زرع دفع الصائل فان تحت عنده لم يجز
أخرجاه عن ملكه لأن شغلها مكانه وأن كان فيه ضرر عليه لا يبيح إضاعته مال غيره ولودخلت دابة ملكه
فرمته فذات فكانت لاه زرع في الضمان وعدمه في فرق بين الليل والنهار أه بذق تصرف قال سم بعد
ذكر مثلها عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا أن ماسبها مالها يخرجها بقدر الحاجة فقط
ولا يضمنها بدم ذلك بتركها فان زاعل قدر الحاجة أو لم تنفصل عن ملكه ضمنها وأن ماسبها مالها
يضمنها مطلقا أن أمهلها بل يجب ردّها مالها الخ أو الحاكم كرلي راجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا
وقوله بخلاف ما إذا لم ينخش ذلك ولم يسبها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسبب المالك أنه لا فرق بين التسبب
في وقت اعتد التسبب فيه والتسبب في غيره ثم رأيت الشارح تنبيه بعد لعدم موافقة ما ذكره في الروضة
وغيرها فادق له الاتي ثم رأيت في الروضة وغيرها الخ مع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إرسالها فيه أي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان
أه (قوله ويؤيده قول الرافعي أن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأني بهذا لأن مراد
الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيها إذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم (قوله ايضا مالم ياذن
له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوني أه والذي في أصل الروضة ولم

ياذن له الامام في الواسع ومالو أرسلها في موضع مقصوب فانتشرت منه لغيره وفسدت فيضمنه مرسلها ونهارا كما يحته البقيني أخذنا من
كلام القاضي وإذا أخرجهما عن ملكه فضاءت أو رعى عنها ما تأحل عليها تعديا

لا نحو مفازة فلا ضمان عليه على (٢٠٨) الأوجه ان خشي من بقائها بملكه اتلافها لشيء وان قل بخلاف ما إذا لم يخش

الحاشية اه (قوله لا في نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الأوجه عدم الضمان لتعدي المالك وان قال بعض المتأخرين الأوجه الضمان لتعدي الفاعل بالنضيق اه (قوله فيحتمل حيثن الضمان الخ) عبارة الدابة فان الأوجه فيه الضمان لاها حيثن كتب الخ (قوله كتب طيرته الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه فدفنه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كقوله البغوى في فتاويه مغنى واسئوى الروض مع شرحه وان تخم في بحر حمام فزلق بهاى بنخامته رجل فلفض ختمه اه (قوله عدمه) اى عدم الضمان (قوله إلى الاول) اى الضمان وقوله إلى الثانى اى عدم الضمان (قوله يفرق) اى بين الدابة والتوب وقوله هنا اى في الدابة (قوله كأمري في الوديعه الخ) اى المأمور (قوله إلى الاول) اى الضمان (قوله بتقيد آخر اجاب من ملكه الخ) اى ففهموه انه لا يجوز اخرجها من ملكه إذا لم تنلف شيئاً فيضمنها مخرجها حيثن (قوله و ظاهر الخ) جواب عما يقال ان مافى كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا بالحشية منه التى هي المدعى (قوله كالاتلاف) اى فلا يكون اخرجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمناً اه عش اى مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخر اجاب) اى بقدر الحاجة فقط كأمري عن الروض والمغنى وسيأتى في الشارح (قوله ولا) اى وان لم يسيبها مالها (قوله تقيد هذا) اى قول الروضه ولا تضمنت (قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن لا أن يضطر الخ) استثناء من قول المصنف او ليلاضن (قوله بان احكمه) اى إلى قول المتن وكذا ان كان في النهاية الا قوله يؤيده إلى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى بان احكمه فافعل واغلق الباب عليها ففتح له ص او انهدم الجدار فخرجت ليلافا فالت زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

بشرضو الفرق بين ربطه باذن الامام ودون اذنه اه (قوله لا في نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وفي شرحه ان الأوجه الضمان وعبارة الروض وان حل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب قاله الرجل عنها وادخل دابته زرع غيره بلا اذن فاخرجها من زرع اى فوق قدر الحاجة كما في شرحه ففي الضمان وجهان اه قال في شرحه احدهما لتعدي المالك والثاني وهو الأوجه نعم لتعدي الفاعل بالنضيق اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مالها) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة مسبية عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها اى دخلت في ضمانه كالموت الربيع ثوبى في حجره او جرس السيل جبا فالتقاه في ملكه لا يجوز اخرجها وتضييعه فينبغى إذا نفرها ان لا يبالغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم انها لا تعود منه إلى زرع اه ثم قال وكذا ينبغى على الشخص رد دابة دخلت في ملكه إلى مالها كما فان لم يجد مالها الحاكم إلا ان كان المالك هو الذى سبها فيحتمل قوله فبما اخرجها من زرع محفوظاً بزرع غيره على ما اذا سبها المالك والابان لم يسيبها فيضمنها المخرج لها إذا حقه ان يسلمها للمالك كما فان لم يجد الحاكم اه وقوله فبما اشارة الى الموضوع الاول ويتحصل من الموضوعين ان ما سبها مالها مخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها ان لم يسيبها مالها فيضمنها مطلقاً ان اهلها بل يجب ردها مالها او الحاكم قالوا يدفعها صاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تحت عنه لم يجوز اخرجها عن ملكه لان شغلها مكانه وإن كان في ضرر عليه لا يبيع اضاعة مال غيره اه و ظاهر هذا امتناع اخرجها عن ملكه وان سبها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضا وعلى هذا فن فوات هذا الموضوع من الموضوع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تفريقها وان لم تفصل عن ملكه فليتامر وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها المالك الخ و ظاهر ما ذكر في تسبب المالك انه لا فرق بين التسبب فيه والتسبب في غيره ثم رأت الشارح تنبه بعد لعدم ما ذكره في الروضه وغيره فاذا قوله الاتي ثم رأت في الروضه وغيره الخ مع ذلك هو

ذلك ولم يسيبها مالها به فيحتمل حيثن الضمان لانها حيثن كتب طيرته الربيع إلى داره فيلزمه حفظها واعلامها فوراً ويحتمل عدمه والفرق أن الدابة اختياراً بخلاف التوب وكلامهم في الامانة الشرعية أقرب إلى الاول وهنا أقرب إلى الثاني والاول اوجه فان قلت يفرق ايضا بان له هنا غرضاً صحيحاً في تفرع ملكه قلت يتجبر ذلك بان على مالها الاجرة عليها كأمري في الوديعه أن وجوب قبولها لا يمنع اخذ أجره حرزه ونحوه ثم رأيت شارحاً أشار إلى الاول بتقيد آخر اجاب عن ملكه بما إذا تلفت شيئاً اه و ظاهر ان خشية الاتلاف مع العجز عن حفظها كالاتلاف ثم رأيت في الروضه وغيره ان المالك حيث سبها لم يضمن باخر اجاب ولا ضمنه لان المالك لا لم يقصر لزم ردها اليه ان وجد ولا فالحاكم و ظاهر تقيد هذا بما قدمته ان الفرض انه لم يخش من بقائها بملكه اتلافها لشيء (الا ان لا يفرط في ربطها) بان احكمه واغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلانحو

حلها أو فتح لص للباب لعدم تقصيره

وكذا الخلاها محل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كإقفاله البقيعي واعتمده ويؤيده قوله لو (٣٠٩) بعد المرعى عن المزارع وفرض انتشار

البهايم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتفقت مطلقا لا تنقضاء قصيره (أو) فرط مالك ما اتفقت كان عرضه أو وضعه بطريقها (أو - حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم أن حلف محله بالمزارع ولم من إخراجها منه دخولها لها لزومه إبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما اتفقت أي قبل تمكنه من تحوير ربط فها هنا يظهر ولا فهو المختلف لآله ولو كان الذي بجانبه زرع مالكا فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحلها لتقرر أن مالكا يضمن متلفها وأهم قوله وتهاون أن له تنقيها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يامن من عودها فإن زاد ولو داخل ملكه ضمن ما لم يكن مالكا سيها كاسر (وكذا إن كان الزرع في حوطه باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهو تلف طير أو طعاما أن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف

الآتي في أعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامهما وكأنه اخذ

تصدق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجود واقتضاء الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه أم عرش (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المعنى (قوله وكذا الخلاها) أي لا يضمن أم عرش (قوله لم يعتد ردها) أي لم يعتد العادة بردها أم معني (قوله ويؤيده قوله لم) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهايم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المرعى أي وبعد احتمال انتشار البهايم الخ (قوله مطلقا) أي لئلا تنهار (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المعنى أو فرط في ربطها لكن حضرا الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتفقت فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به أم معني (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المعنى (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المعنى أن كان زرعه محفوقا بمزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بدخالها من زرعه غير علم بجرحه أن يبق مال نفسه بال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها أم (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزرع وأن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كغصب وغيره أم عرش (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة أم عرش (قوله من تحوير ربط فها) أي ربطا لا يؤدي إلى إلحاق الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمدق الدافع لأنه النازم أم عرش (قوله ويجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما أم أي تساوى الزرعين في القيمة عرش وقال السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل أم أي فإنه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مالكا قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أنه له تنقيها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فإنه قال مانصه فإن نقر مسمية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه إلى أي مالكا فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيها فليجمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك وإلا فيضمن أم قال في شرحه إذ حقه أن يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم انتهى وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظر ما وانظر إذا شك هل سيها المالك أولا هل يعمل على المسية أولا وكيف الحكم أم سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم التسبب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فيؤى حكمه وإن اختلفا فالمدق صاحب الزرع كاسر عن عرش (قوله كاسر) انظر في أي محل رسم أقول لعله أراد ما قدمه في شرح أو ليلا ضمن من قوله فاذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المعنى (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) واقفه النهاية وقال عرش هو المعتد أم (قول المتن وطعاما) أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحوه ذلك منها أم معني (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فالهزة تملك كاصح حوايه وهو ظاهر لأنهما من جملة المباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك أم رشيدى أقول ويصرح بما قل قول شرح الروض وقوله مالكا مثال والمراد من يأويها أم ثم قال الروض والفواسق الخ لا تصمم ولا تملك ولا اثر ليدفعها باختصاص أم وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذبات يطاعها كالأسد الذئب أم (قوله من يؤويها) لا الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كأعبر به النهاية (قوله أي قاصدا أي واهما) أي بحيث لو غابت تفقدتها وقش عليها أم

لا يبعد جمع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مالكا سيها كاسر) انظر في أي محل مرهذه ثم أعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فإنه قال مانصه فإن نقر مسمية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها أم ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه إلى أي مالكا فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيها فيجمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك والاتضمن أم قال في شرحه إذ حقه أنه يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم أم وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظر ما وانظر

(٣٧) - شرواني وابن قاسم - تاسع) من العادة في الخيض وماقت عليه أنسب بمانها كالإيجني (ضمن مالكا) يعني من يؤويها مادام من يملكها مؤويا لها أي قاصدا أي واهما بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الأصح ليلا ونهارا)

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لو ربطها فأنقلت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أى ويصدق في ذلك
عش (قوله إن أرسلها الخ) إلى قوله وإنما لم يضمن في النهاية وكذا في المخني لأقوله وإن ملك (قوله كان
مثلا كل حيوان أى فيضمن ذواليدما أنقله ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الأضرار
مخلاف ما إذا سلمه لمن يقدر على حفظه فأنقل شيئا فاضمان على من هو يده كما علم من قول المصنف من كان
مع دابة الخ أه عش (قوله عرف بالأضرار) كالجر والحرار والذين عرفوا بقصر الدواب أو اتلفها أه معنى
(قوله فيضمن ذو جمل) أى عرف بالأضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفرع على ما قبله فهو مه أه
إذا لم يعرف بالأضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق مالو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن
يكون ما هنا عند اعتياد الأرسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مفر وضاف إرساله في
الصحراء أه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أى فانه إن كان عاديا يمتد بربطه
كالهرة لم يضمن مطلقا والأصح نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى أه (قوله بها) أى بالدار أى في داخلها
(قوله به نحو عى) الجملة خبر المدعو (قوله بعد ذلك) إلى قوله كما دل على في النهاية والمخني (قوله أى إن لم
يمكن الخ) عبارة النهاية بحيث تعين قتلها طريقا لقتلها أو الأذى كالأصائل وشمل ذلك مالو خرجت أذيتها
عن عادة القطط وتكرر ذلك منها أه قال عش أى أما إذا لم يتعين بأن يمكن دفعها بضرب أو زجر
فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالأخف فالأخف كدفع الصائل ومنه مالو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع
بالبضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه ودونها بأن يكررها دفعها عن هرة بعد
أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا أه (قوله وجوز القاضى) أى القتل مطلقا أى في حالة
عدوها وغيره أمكن دفعها بدون القتل أم لا قال الشارح في الإمداد وكان ابن عبد السلام اعتمدته حيث
أفتى يقتل الهرة إذا خرج أذى عن العادة وتكرره وأخاره الأذى عن فمه مهمل لا مالك له إلا حاله بالكلب
العقور ورجحه المملوك أيضا لأنه لا تقي له قيمة مع ظهور إفساده أه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا
للهاية عبارة وشمل ما تقرر مالو كانت حاملا فتقدم أى وإن سقط حملها كالمولود وهى حامل وسل
البقيى عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتلف ذلك المحل بحيث تهدب وتؤد إليه لا يؤدها
يضمن مالك المحل متلفها وأجاب بعده حيث لم تكن في يد أحد ولا ضمن ذواليد (خاتمة) لو دخلت بقرة
مثلا مسبية ملك شخص فأخرجها من موضع يعسر عليها الخروج منه فقلت ضمتها ولو ضربت بشجرة فى ملكه
ليقطعها علم أنها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فأنقلته ضمته وإن دخل
ملكه بغير إذنه فإن لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم بذلك الإنسان أيضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به أو
لم يعلم به لم يضمنه إلا لا تقصير منه ولو حل قيد أبة غيره لم يضمن ما تلفه كالموتى الحرز وأخذ المال غيره
أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرع مثلا للمالك ضمتها المستمير والبائع لأنها في يديه أو
أنقلت ملك غيرهما فإن كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمن الدابة لأنها أنقلت ملكه ويصير قابض للثمن
بذلك كما مر في غلوه وسل القفال عن حبيب الطيور في أقاص لسباع أصواتها أو غير ذلك فاجاب بالجواز إذا
تعهدا مالها كبايعها محتاجا إليها كالبهيمة تربط معنى وكذا في الروض مع شرحه لأقوله وسل القفال الخ
(كتاب السير)

أدمل هذه ينبغي أن يربط
ويكف شره ليلا ونهارا
فعدم إحكام ربطه تقصير
ومن ثم كان مثله في ذلك كل
حيوان عرف بالأضرار
وإن لم يملك فيضمن ذو جمل
أو كلب عقور ما يتلفه إن
أرسله أو قصر في ربطه وإنما
لم يضمن من دعا له داره أو بابها
نحو كلب عقور مربوط لم
يعلم به فاقترسه لتقصير المدعو
بعدم دفعه بنحو عصا مع
ظهوره وعدم تقصير ذي
اليد بربطه بخلاف مدعو
لداره بأثر بمطاة أو حملها
مظلل أو المدعو به نحو عى
لأن الداعى حينئذ هو المقصر
بعدم إعلام المدعو بها إذ
لا حيلة له حينئذ في الخلاص
منها (والا) بعد ذلك منها
(فلا) يضمن (في الأصح)
لأن العادة حفظ الطعام
عنها لا ربطها ولا يجوز قتل
التي بعد منها ذلك إلا حالة
عدوها فقط أى إن لم يمكن
دفعها بدون القتل كالأصائل
كالد على كلام الشيخين
وجوز القاضى مطلقا
كالقواسم الحسن وردوه
بأن ضروا بها عضة وحل
الخلاف في غير الحامل إذ
لا جناحة من حملها كذا قيل
وفيه نظر ويلزم قائله أن
الدابة الحامل لو صالت على
إنسان لا يدفعها وهو بعيد
جدا فالوجه جواز الدفع
بل وجوبه لا نظر للحمل
وأن قلنا أنه يعلم لأنهم يتقن

حياته وتبعنا أضراره لو لم يدفعها فروى والله أعلم (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة المقصود منها اصابة الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت
باقامة الدليل كانت أولى منه
وقوله الهداية لا يرد عليه
أنهم لو بذلوا الجزية لزم
قبولها لهذا خاص بمن
يقبل منه على أن هدايتهم
لا سيما على العموم بمجرد
إقامة الدليل نادرة جدا بل
محال عادة فلم ينظروا إليها
وكان الجهاد مقصودا لا
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم
وترجمه بذلك لاشتاله على
الجهاد وما يتعلق به المتلقي
تفصيل أحكامه من سيرته
سبع وعشرون غزوة قاتل
في ثمان منها بنفسه بدر
وأحد المربيع والخندق
وقرظلة وخيبر وحنين
والطائف وبعث عليه السلام
سبع وأربعين سرية وهي
من مائة إلى خمسمائة فما زاد
منسربون فسين مهمة إلى
ثمانمائة فما زاد جيش إلى
أربعة آلاف فازاد جحفل
والخيس الجيش العظيم
وفرقة السرية تسمى بشا
والكتيبة ما تجمع ولم
ينتشر وكان أول بعثته
عليه السلام على رأس سبعة أشهر
في رمضان وقيل في شهر
ربيع الأول سنة ثنتين من
الهجرة والاصل فيه الآيات
الكثيرة والاحاديث

بكر السنين وفتح المشاة التحتية اه معنى **(قوله جمع سيرة)** إلى قوله وإن جزم في النهاية **(قوله وهي)** أي
لغة اه عش **(قوله والمقصود الخ)** عبارة المغنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه **(قوله)**
وإن جزم الزركشي بأن الخ وافقه المغنى **(قوله إذ المقصود منه الهداية)** أي وما يتبعها من الشهادة ما نقل
الكفار فليس بمقصود اه معنى **(قوله وقوله)** أي الزركشي **(قوله قولها)** أي الجزية **(قوله)**
لأن هذا أي لزوم القبول **(قوله)** بمن تقبل منه احتراز عن عائد نحو وثن وأصحاب الطبايع وغيرهم بما يأتي
في الجزية **(قوله)** على أن هدايتهم أي الكفار **(قوله نادرة جدا الخ)** هذا لا ينافي قول الزركشي لو
أمكنت كالآخى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضى وجود المتقدم بل في تغييره بل إشارة إلى امتناعه **(قوله)**
فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقا فمتنع أو باعتبار الدليل يضره **(قوله وكان الجهاد مقصودا الخ)** هذا
لا يتفرع على العلاوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد
فلتأمل واعلم أن كون المقصود منها الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كالآخى اه سم وقوله كونها
مقصودة الخ لعل اصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من فم الناسخ **(قوله وترجمه بذلك الخ)** أي ترجم
المصنف هذا الباب بالسيرة لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجم به بعضهم لأن الجهاد متعلق من سيرة عليه السلام
في غزواته اه معنى **(قوله تفصيل أحكامه)** أي الجهاد **(قوله من سيرته الخ)** الأولى سيرة بالجمع أي
من أحواله كما وقع له عليه السلام في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه يجزى من
الزيرى **(قوله قاتل في ثمان منها الخ)** عبارة المغنى في تسع بنفسه كحكاها الماوردى اه وكذا في عش عن
شرح مسلم بزيادة الفتح عن ابن مكة فتحت عنوة في الجيرى بعد ذكر كلام الشارح مانصه فيه نظر لما شرح
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم انه قاتل في غزوة إلا في أحد أو يقاتل أحد إلا أن خلف فيها اه إلا أن برادان
اصحابه قاتلوا بعضه ونسب إليه القتال بخلاف غير ما قل فيه قتال منه فيها ولا منهم اه **(قوله وهي)** أي
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربعمائة اه وسياقي في السير
عن المغنى والرشيدى ما يوافقه **(قوله فازاد منسرا الخ)** عبارة القاموس والمنسركجل من منسركجل
ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من
الجيش ثم قد قام الجيش الكثير اه **(قوله جحفل)** كجعفر **(قوله الجيش العظيم)** لأنه خمس فرق المقدمة
والقلب واليمينه والميسرة والساقة أو قاموس **(قوله)** على رأس سبعة أشهر أي من الهجرة فيكون في
السنة الأولى منها لا ينفى ربيع الأول اه سيد عمر ولعله أطلع على نقل ورواية ولا فظاهر السياق أن
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضا **(قوله والاصل فيه)** عبارة المغنى والاصل فيه قبل الإجماع آيات
كقوله تعالى كتب عليكم القتال وأتانا المؤمنون كافة وأقتلهم حيث وجدتهم وخابر خبر الصحيجين
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم للعدوة وأروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً للإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه أن يذكر وأقدمة في صدر هذا الكتاب
فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فقول بعث رسول الله عليه السلام يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين
سنة وأمت به خديجة رضى الله تعالى عنهم بعد ما قيل على رضى الله تعالى عنه هو ابن تسع وقيل ابن عشر
وقيل ابوبكر وقيل زيد بن حارثة رضى الله تعالى عنهم هم اسر ببلغ قومه بعد ثلاث سنين من بعثته وأول
ما فرض الله تعالى عليه بعد الانذار والدعاء على التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم
نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس إلى بيت المقدس ليلة الاسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين
(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كالآخى وقوله فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقا
فمتنع أو باعتبار الدليل لم يضره وقوله وكان الجهاد مقصودا الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها

الصحيحة الشريعة واخذ منها ابن ابى عصرون انه افضل الاعمال بعد الايمان واختاره الاذرى وذكر احاديث صحيحة
مصرحة بذلك ألها الاكثرون بحملها على خصوص السائل أو المخاطب أو الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

فيل الهجرة فمتنألان الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانداز والصبر على أذى الكفار تألفاهم ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به فقال وقالوا في سبيل الله الذين يقاتلون نكرمهم عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه اذن (٢١٢) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي اذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم إباح الأبداء به في غير الأشهر الحرم بقوله فإذا

الاشهر الحرم بقوله فإذا
انسخ الأشهر الحرم
الايام في السنة الثامنة
بعد الفتح أمر به على الإطلاق
بقوله أنفروا خفافاً وثقالاً
وقاتلوا المشركين كافة
وهذه هي آية السيف وقيل التي
قبلها وقيل هذا ما أقرر ذلك
فهو من حين الهجرة كان
(فرض كفاية) لكن على
التفصيل المذكور إجماعاً
بالنسبة لفرضيته ولأنه
تعالى فاضل بين المجاهدين
والقاعدين ووعده كلا الحين
بقوله لا يستوي القاعدون
الآية والعاصي لا يوجد
بها ولا يفاضل بين ماجور
وما زور (نتيجه) ما حملت
عليه إطلاقه هو الوجه الذي
دل عليه النقل وإماما اقتضاه
صنيع شيخنا في شرح منبهه
أنه من حين الهجرة كان
يجب كل سنة فبعد مخالف
لأكلهم (وقيل فرض
عين) لقوله تعالى لا تنفروا
يعد بكعباً بالانواء القاعدون
في الآية كانوا آخر أسرار ودوه
بأن ذلك الوعيد لمن عينه
صلى الله عليه وسلم لتعين
الاجابة حيث أوعده الله
المسلمين وبأنه لو تعين
مطلقاً لنظمت المعاش (وإما
بعده فلكفار) الحريين
(حالاً أحد هما يكونون)

وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرض الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتدأ صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الاضحى ثم فرض الحج سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمرار بها وكذا في الروض مع شرحه الأقره قد جرت إلى بعث الخ وقوله وفي السنة الثانية التي فرض الخ (قوله قبل الهجرة) إلى التنبيه في النهاية الأقره لو قيل إلى المتن وكذا في المعنى الأقره بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية الخ (قوله ثم بعدها أذن الله تعالى الخ) عبارة المعنى ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاث عشرة سنة من بعثته في يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فقام بها عشر بالاجماع ثم أمر به إذا ابتدأه الخ (قوله في نيف وسبعين الخ) متعلق بنهي أعرش (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تعامدوا على عدم التقال فيها كما يعلم من كلام اليبضاوى أعرش (قوله على الإطلاق) أي من غير تعديد بشرط ولا زمان معنى واسع (قوله وهذه) أي آية وقاتلوا المشركين الخ وقوله وقيل قبلها وهو قوله تعالى أنفروا خفافاً وثقالاً عرش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الخ سم ورشدي أي من الأحوال الثلاثة (قوله إجماعاً الخ) عبارة المعنى أما كونه فرضاً فبالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا يستوي القاعدون الخ (قوله ما حملت عليه) أي التفصيل المذكور (قوله وإماما اقتضاه) صنيع شيخنا الخ صدر في شرح المنهج بالإطلاق ثم ذكر في الآخر التفصيل فينزل ذلك الإطلاق عليه بقرينة السياق ويسقط اعتراضه أعرش سيد عمر (قوله لقوله تعالى) أي قوله لعهد ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الخ) عبارة المعنى وقائله قال كان القاعدون حراساً للمدينة وهو نوع من الجهاد أعرش (قوله وردوه) بأن ذلك الوعيد لمن عينه وقال السهلي كان فرض عين على الأنصار دون غيرهم لأنهم بأيامه عليه قال شاعرهم

نحن الذين بأيامه أعرشاً * على الجهاد ما بقينا أبداً

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بأن أحاط عدو بالمسلمين كالأحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالاً خلاف ما يوهى به قوله أي المصنف وأما بعد الخ أمعنى (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المعنى الأقره المؤمنين إلى وإما بأن وقوله بشرطه وقوله وظاهر إلى وأقله ثم قال وما ذكره المصنف علفه والغزو وإحارسة حصون المسلمين فتبين فوراً أعرش (قوله وإما بأن يدخل الإمام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تشجيع الثغور ودخول الإمام الخ قال وهو المذهب لكن الشباب الرأى رد ذلك وله فيه تصنيف أقام فيه الرأى عين أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره ممن مشأخه وغيرهم فوافقوا على ذلك عرش ورشدي وسيأتي عن سم مثلاً (قوله) أو نائبه بشرطه لأنه إشاراً إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمراء المؤمنين الخ أعرش وتحتل أن إشاراً إليه قوله الاتي في آخر السواد وقوله بشرطه الخ فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله لم يحصل أما بتشجيع الثغور الخ (قوله وصرىحه) أي هذا الجهاد لا ينافى وجوبه وجوب الوسائل كالأغنى (قوله) لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

أي كونهم (يلازم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (ة) الجهاد حيث (فرض كفاية) إجماعاً كما نقله القاضي غيد الوهاب أو ويحصل أما بتشجيع الثغور وهي حال الخوف التي تلي بلاذهم بمكافئين لهم لتعودوا مع إحكام الحصون والخذاق وتقليد ذلك للأمراء المؤمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وإما بأن يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجوش لتألفهم وظاهر أنه إن أمكن بعثها في جمع نواحى بلادهم وجب وأقله مرة في كل سنة فإذا أذفره أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه لا يحمل عليه وصرىحه الاكتفاء

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد النور اذا شئت كما ذكر في ذلك
 اخذ لشوكتهم وإظهار لقهرهم بمعجز من الظفر بشئ مناولا يلزم عليه ما ذكر لما ياتي انه اذا احتج الى قتالهم اكثر من مرة وجب فكذا
 اذا كثفنا هنا بتحصين النور واحتج لقتالهم وجب واما ادعاء اصحاب الجهاد كل سنة مرة مع تحصين النور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه
 إنما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رأيت عبارة شرح المذهب وعبارة الاذرى في باب الاحصار صريحان في الوجوب كل سنة مرة
 مطلقا زاد الاول لان تدعو حاجة الى التأخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قبرة فتجب اقامته بحسب
 الامكان حتى لا يبق الا مسلم
 او مسلم ولا يختص بمرة في
 السن ولا يعطل اذا مكنت
 الزيادة وهو ضعيف وان
 اختاره الامام ثم وجه الاول
 بان تجهز الجيوش لا يثاق
 غالباً في السنة اكثر من مرة
 وعمل الخلاف اذا لم تدع
 الحاجة الى اكثر من مرة
 والواجب وشروطه كملر ان
 لا يكون بناضعف او نحو
 كرجاء اسلامهم والاخر
 حيثنوديس ان ييدا بقتال
 من يولوا لان يكون الخوف
 من غيرهم اكثر فتجب
 البداء بهم وان يكثره ما
 استطاع ويناب على الكل
 ثواب فرض الكفاية وحكم
 فرض الكفاية الذي هو
 مهم بقصد حصوله من غير
 نظر بالذات لفاعله انه (اذا)
 فله من فهم كفاية) وان
 لم يكونوا من اهل فرضه
 كذوى صبا او جنون او
 ائونة الا في مسائل كصلاة
 الجماعة على ما مر فيها (سقط
 الحرج) عنه ان كان من اهل
 و (عن الباين) رخصة
 وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

او ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أى بتشحين النور (قوله ولا يلزم عليه) أى على الاكتفاء
 بالاول ما ذكر اى عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذى أفهمته عبارات
 هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر انى
 ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه وعليه وصرحوا
 بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل اهم (قوله مطلقا) اى وان حصن النور (قوله زاد الاول) اى
 شرح المذهب وقوله الثانى اى وزاد الاذرى (قوله ان ذلك) أى الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله
 وما يؤيد بذلك) اى الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اى قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة
 عند الامكان (قوله ثم وجه) اى الامام الاول اى الوجوب في كل سنة مرة مع التحصين (قوله وعمل الخلاف)
 الى المتن في النهاية (قوله وعمل الخلاف) اى في قدر الواجب في كل سنة (قوله والاخر) اى وجوب اياه ع
 (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذى الخ) صفة
 كاشفة لما يفرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) أى بقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا
 بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد
 حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امته ولم يقيد بقصد
 الحصول بالجزم احترازاً عن سنة الكفاية لان الفرض يتميز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل
 بما ذكر شرح الجوامع للحلى (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل الى المغنى (قوله من اهل
 فرضه) الاول من اهل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل الخ) وفاقا لالاسنى وخلافا للحلى والمغنى والنهاية
 عبارته نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف
 في الروضة اه وبعبارة المغنى والمعتدان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع
 الجوامع اه (قوله واهم السقوط) الى قوله اخذا في النهاية والمغنى (قوله السقوط) اى عن
 الباين (قوله يخاطب به الكل) اى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اى كل من اهل
 الفرض وغيرهم اخذا ما مر آنفا (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغنى اثم كل من لا عذر له من الاعذار
 الآتى يائنا اه (قوله كالتاخر الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل
 الى خصوص قوله اى وقد قصر الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استراب في المغنى الا قوله ولا يحصل
 الى قال الامام الى قوله وعليه حمل الخبر الحسن في النهاية الا قوله ولربما الى فاما قوله واما الى فقال وقوله
 خلافا لما يهيمه كلام شارح وقوله ولانها الى قوله وبحت (قوله جملة في ابوابها) عبارة المغنى في الجنائز

بعدها اذن الله تعالى للسليين الخ (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذى أفهمته عبارات هو صريح
 كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر في ترك
 اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه وعليه وصرحوا بان
 ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به أفضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو علي عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وآله السقوط انه يخاطب به الكل
 وهو الاصح وانه إذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصروا في جعلهم اخذا من قولهم لتقصيرهم كالتاخر
 تجهيز ميت بقرية ممن تقضى العادة بتسده فانه ياتهم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شأن فروض الكفاية
 مهما كثرت وخفاها ذكر منها جملة في أبوابها ثم استطرد هنا جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام بأقامة الحجج)
 الملقبوا بالرايين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه من النوبات وصدق الرسل وما رسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن توميات المتبعين ومعضلات الملحين ولا يحصل كالذلك إلا باتقان (٢١٤) قواعد علم الكلام المبينة على الحكيما والالهيات ومن ثم قال الامام بقرى الناس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبا التشاغل به وما ينهائنه اى كما جاء عن الائمة كالشافعى بل جعله اقبح مما عد الشرك فاما الآن وقد ثارت البدع ولا سبيل إلى تركها تناظم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق وتحل به الشبهة فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات واما من استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعى إلى إزالتها حتى تستقيم عقيدته اه وقره في الروضة وتبعه الغزالى فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه فيه منفعة ومضرة فاعتباره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرة وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورباه ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القيام (ب) علوم الشرع كفسير وحديث والفروع الفقهية زائد اعلى ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفعه في القلط المتروك ذكر هنا المجاهد ثم استطرذ إلى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه إشكالان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضرورى بالنسبة لبعض غير ضرورى بالنسبة لآخر وقد يقام على الضرورى منه لازلة خفاء فيه والمنه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضرب عدم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إلا القيام به عند الحاجة إليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المتن وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الأمر الذى يخفى ادرا كدفعته والشبهة الأمر الباطل الذى يشبهه بالحق ولا يخفى أن المراد بالحجج غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثانى سم على المنهج اه ع (قوله وتصوف) اى تخلف وقوله ومعضلات الخ اى مشكلات اه ع (قوله كمال ذلك) اى القيام بأقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترجى بعلم الكلام فليس يفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) أى فى التوراة التى كانت حاصلة فى ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحواهم اه ع (قوله به) اى يعلم الكلام (قوله اى كما جاء عن الائمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه ما مضى عليه الشافعى من تحريم الاشتغال بعلم الكلام بحول على التوغل فيه اى ما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر الخرام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه فسق أو وحث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) اى جعل الشافعى الاشتغال بعلم الكلام اه معنى (قوله لتلظم) حال من ضمير تركها وفى القاموس تلظمت الامواج ضرب بعضها ببعض اه (قوله اه) اى كلام الامام (قوله وتبعه) اى الامام (قوله ذمه) اى علم الكلام اه ع (قوله حلال) اى مباح (قوله ويجب) إلى قوله وما يقرر فى المغنى إلا قوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم أدوية امراض القلب الخ) وقد ينهار حجه الله تعالى فى احياء علوم الدين بما لا يزيد عليه فليترجم من اراد قوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع (قوله زائد الخ) سيد ذكر عجزه بقوله اماما محتاجا إلى ما الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) وبأن أن الاجتهاد المطلق انقطاع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك اى ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما الموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج إليه للمعالجة الايدان والحساب المحتاج إليه لقسمة الموارىث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك الخ) اى بما يتوقف عليه ذلك اه رشيدى (قوله وما يقرر) أى من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال فى

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف فى الروضة م (قوله الضرورية) فيه شىء مع كون الكلام فى اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وتعرف الفروع للفتن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلا مصرية بما قاله حيث عبر بقوله وما يفرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية وقد دخل فى ذلك التفسير والحديث على ما سبق فى الوصية ومنها ان ينتهى فى معرفة الاحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قريب واقضاه على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلامه العلوم الثلاثة فرض كفاية فى نفسه مع قطع النظر عن العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه فى الموارىث والاقراءات والوصايا وغير ذلك بما أتى فى باب القضاء

توجيه

فتجب الاحاطة بذلك كله لشدة الحاجة إلى ذلك وما يقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلوم خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعرف الفروع للفتن أ ولانها لا تشتهر مراد بها الفقهاء إلا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازى انه لا يحصل فرض الكفاية فى اللغة والنحو

الإبصرة جمع يلفون حد التواتر وعلله بأن القرآن متواتر ومعرفته متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

الوثوق بقولهم فيما سبيله
القطع ويرد بأن كتبها
متواترة وتواتر الكتب
معتد به كاصح حوايه فيبني
حصول فرضها بمعرفة
الأحاد كما اقتضاه اطلاعهم
لتمكثهم من إثبات ما نوزع
فيه من تلك الأصول بالقطع
المستند لما في كتب ذلك
الفن ولا يكتفي في إقليم مفت
وقاض واحد لعسر
مراجعتهم بل لا بد من
تعدد ما بحيث لا يزيد
ما بين كل مفتين على مسافة
القصر وقاضين على مسافة
العدوى لكثرة
الخصومات أما ما يحتاج
إليه في فرض عيني أو في
فعل آخر أراد مباشرته
ولو بوجه فتمتع بظاهر
أحكامه غير النادرة فرض
عين وعليه حل الخبر الحسن
الشف في الدين حتى على كل
مسلم ونقل ابن الصلاح عن
الفرأوى أنه تحرم الإقامة
ببلد لا مفتي به وفيه نظر
وقضية مأمور من اعتبار
مسافة القصر بين كل مفتين
أن الحرمه خاصة ببلد بينه
وبين المفتي أكثر من
مسافة القصر وبتسليم
عمومه ينبغي زوال الحرمه
بأن يكون بالبلد من يعرف
الأحكام الظاهرة غير
النادرة لما تقرر أنها التي
يجب تعلما عنها بفرض

توجهها يعرف بمراجعتهم اه رشيدي وأقره المفتي عبارة قال الشارح وعرف أي المصنف والفروع أي
بالألف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح القضاء لئلا يتوهم عوده لما قبله إضاهة قوله
ويرد بأن كتبها متواترة الخ نظريه سم راجعه (قوله ولا يكتفي في إقليم) أي قوله وعليه حل في المفتي إلا
قوله ولو بوجه (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أي لئلا يحتاج إلى قطعها اه مفتي (قوله
لكثرة الخصومات) أي وتكثرها في اليوم الواحد من كثيرين اه مفتي (قوله أما ما يحتاج إليه الخ)
عبارة المفتي والروض مع شرحه ويتعين من ظاهر العلوم لادقافتها ما يحتاج إليه لإقامة فرائض الدين
كأركان الصلاة والصيام وشروطها وإتمامها يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذا لم يتمكن من تعلمه بعد
دخول الوقت مع الفعل وكأركان الحج وشروطه وتعلمها على التراخي كالخروج والركعة أو كآفة ملك ما لا ولو كان
هناك سماع وأحكام البيع والقرض إن أراد أن يبيع ويتاجر فيعين على من يريد بيع الخبر أن يعلم أنه
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقته وعلى من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع درهم بدرهم ونحو
ذلك وأما أصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله
ولو بوجه) ينبغي الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغي زوال الحرمه الخ) ولولم
يفت المفتي وهناك من يفتي وهو عدل لم يأثم فلا يلزمه الإفتاء قال في الروضة وينبغي أن يكون المعلم كذلك
اه مفتي (قوله إنما) أي الأحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أي التعليم والجار متعلق بيجب (قوله وإنما
يتوجه إلى قوله ولو بوجه في المفتي لا قوله ولو وقع إلى أو وجهها إلى قوله لئلا يتخذ في النهاية إلا قوله ولو وقع إلى
أو وجهها وقوله ما دونه مناه في الخطية (قوله مكنتي) أي قادر على الانقطاع بأن يكون له كفاية اه مفتي
(قوله لا يسقط) أي فرض الفتوى به أي بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرااخ) لأنها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله التيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه
وحجته فلا يسوغ تعليق الحجية المذكورة بالجمع لأن القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث
ليس مضبوطا بل لا يتأتى ضبطها لأن كلامها في نفسه لا يكتفي في حصول تلك الحجية كالأختي
والقدر الذي يتوقف عليه تلك الحجية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكتفي في حصولها أن يكون
عنده من الأصول الصحيحة الجامعة من كتب أحاديث الأحكام أصل فاكثروا يعرف آيات الأحكام فقط
بمعلوم أن مجرد وجود أصل فاكثروا عنده من ذلك لا يكتفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك
انضج لك ما قاله المحقق المحلى وعلت ما في كلام الشارح فتأملوه والحاصل أن القدر الذي يحصل به تلك الحجية
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لها لا يتوقف على تلك الحجية فتأمل
ذلك لتعلم أن ما ذكره الشارح بمحمل بعيد عن الصواب وأن ما ذكره المحقق المحلى مما لا يمكن خلافه عندنا إلى
الآبَاب (قوله لا إبصرة جمع يلفون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجميع المذكور حد التواتر لا ينبغي القطع
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلفون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بأن كتبها متواترة الخ) قد يقال أن أريدوا أن كتبها من مصنفها
الينا لم يقد أو تواتر ما فيها من العرب بأن كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من
العرب كذلك فإن هذا هو المبدأ للقطع فهو ممنوع كليا للظهور أنه في كثير منها ليس كذلك فلهذا ردنا كثر في
إن اجيب عن البحث بأن تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم معن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه
وعصمته عن الخلط فيه فإن فرض عدم تواتر بعض كيفية تامل محتج فيها لتواتر اللغة وورد عليه أن تواتر القرآن
إتماما لمنه أنه لا خلط فيه وأما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدا من غير هو هكذا مع توقف المفتي على ذلك
فلا يعلم من تواتره إلا أن يقال المفتي ظن فيكتفي معرفته بالأحاد (قوله ولو بوجه) ينبغي الاكتفاء بمعرفة

الاحتياج إليها وبمجر الحسب وجوبا أهل كل بلد تروا تعلم ذلك عليه قال الماوردي وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية
في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكنتي ولو فاسقا لكن لا يسقط به إذا لم يقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأ على أحد وجهين

وان لم يدخلها وقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذكر في مسئله الوجهين اوجبهما ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كان الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثة ائمة يعلم انه لا اثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا ابلداه بالنسبة اليها قبل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره او على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه ويرده ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد راد بها هي تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد يراد بها هي والآثار هي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصر حواه ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم ايت شارحا اشار لشيء من ذلك (و) منها اجماعا على قادر آمن على نفسه وعضوه وما له ان قل كما يشبه كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عند افي الجمعة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حالها ثم رأيت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والتهبي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلها) أي في الفرض اه سم (قوله عنه) أي الماوردى (قوله) ووجهه بالخ) كذا في النهاية والمعنى كما مر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أي إلى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان ايضا عز ابل عدما من زمن طويل اه اعداد (قوله) ويرده الخ) عبارة النهاية ويحاج عنه بصحة ذلك على كل منها اما الاول فنسكون الكاف استقصائية أي اوباعتبار الافراد الذهبية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتماما بشأه وقد يقال علوم الشرع قد راد بها الخ (قوله على قادر) إلى قوله كافي الروضة في النهاية لا قوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على غلته شيء من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة وحر وعبد ولصبي ذلك ويثاب عليه لانه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أي كدبرهم اه عش (قوله اياه) أي الخوف على العرض (قوله وان كانت) أي الجمعة (قوله وعلى غيره) إلى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ ومن على نفس وعضوه وما له وعرض غيره (قوله عليه) أي الغير (قوله) أكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل اربع صور الاقل بالنسبة اليه أي التكب والى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة وعلى تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في التكب فاي فائدة له وهل هو الا ترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى اضرار باخر ولو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقرر ان الضرر لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان الزوال متممضا لحق الله تعالى فكيف يسوغ في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبد وحق لله ايضا فانه لازم له اه سيدعر وقد يقال فرق بين المحقوق والمترقب (قوله) ويحرم مع الخوف على الغير) أي مع خوف المفسدة المذكورة قياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم انه يرتب على شهادته اعظم ما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد اما عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله) ويسن مع الخوف على النفس) مفهوما اخر ارجح المال فليراجع قال عش واقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشا عما قبله (قوله ككره الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أي كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا قوله كافي الروضة اليه وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أي المرتكب المنكر عليه فيها هو فعناده اه معنى (قوله لما هو افشخ الخ) خرج البدون المساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله)

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلها) أي في الفرض (قوله) فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يحاج بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهبية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته ان من عطف الخاص على العام لنسكتة كاظها مرض بها والاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله) ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان ابوسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشرين اه وغير ذلك او انه خافه وعاطر بنفسه وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افشخ الخ) خرج البدون المساوى لكن لا يبعد عدم

عن الانفاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد ككرهه على فعل حرام غير زنا بان وقتل ولو فعل منكفرا وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عناد ولا ينقل لما هو افشخ منه

بان لم يغلِب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع الثقة وزيادة العناد والانتقال
 للخش (قوله وإن ظن الخ) غاية في قوله على قادر الخ عبارة المفتى ولا يشترط فيه أن يكون مسموع
 القول بل على المكلف أن يأمروا وينهى وأن علم بالعادة أنه لا يفيد فإن الذكرى تنفع المؤمنين اهـ (قوله
 وإن ظن الخ) خلافا للفقائد المضد به عبارته مع شرحه للمحقق البدواي والأمير بالمعروف تبع لما يؤمر به
 فإن كان ما يؤمر به أو اجابوا جواب الأمر به وإن كان ما يؤمر به مندوباً فندوب الأمر به والمنكر إن كان حراماً
 وجب التنبه عنه وإن كان مكروهاً كان النهي عنه مندوباً وشرطه أى شرط وجوبه بنده أن لا يؤدى
 إلى الفتنة فإن علم أنه يؤدى إليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراماً بل يلزمه أن لا يحضّر المنكر ويعتزل في
 بيته للآراء أو لا يخرج للضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة إلا إذا كان عرضة للفساد أو يظن قوله فإن
 لم يظن قوله لم يجب سواء ظن عدم القبول أو شك في القبول وفي الأخير تأمل وإذا لم يجب بعدم ظن القبول
 ليخفف الفتنة فيستحب إظهار الشعار الإسلام (قوله وإن ارتكب الخ) عبارة المفتى ولا يشترط في الأمر
 بالمعروف العدالة بل قال الإمام على متعاطى الكاس أن ينكر على الجلّاس وقال الغزالي يجب على من
 غضب امرأة على الزنا ما يسترو جها عنه اهـ (قوله باليد) إلى قوله قال ابن القشيري في التنبهة الاقوله
 فلا إشكال في ذلك خلافاً لمن زعمه قوله وهذا إلى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا تأمّذاً كروه في النهي
 عن المنكر وانظر ما معنى الأمر باليد والقلب بعد تسليم تصوّره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم راي
 ابن قاسم أشار إلى ذلك اهـ رشيدى عبارة سم أنظر ما معنى الأمر باليد والقلب ثم وجوب تقديم البدع
 كفاية للسان الاخف ثم راي في التنبه الآتي معنى الأمر بالقلب ثم راي في الروض تأمّذاً ذكر اليدي
 النهي وشرحه مشعر بكفاية للسان فيه إذا حصل به زوال المنكر وإنما المؤخر عن البدع والوعظ فلي تأمل
 وقد يتجه أن يقال إن أمكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما تغيير بينهما وإن
 لحق أحدهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر وإن لحق كلا مفسدة على بل أو مساوية أو لم يفد واحد
 منهما اقتصر على القلب اهـ (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقدّيه على اليد فليراجع اهـ ع ش ولعله
 أظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق أنه يجب عليه الإنكار على
 زوجته ذلك مطلقاً لكن قوله أذله الخ صريح في أنه جائز لأوجب وهو الذي ينبغى أن يظهر أنه لحقه اهـ
 رشيدى (قوله مطلقاً) أى مسكراً كان أو غيره اهـ ع ش (قوله والقاضى) وقوله مقدر الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى إذا فائدة فلي تأمل (قوله الأمر باليد) أنظر معنى الأمر باليد والقلب ثم وجوب تقديم
 البدع كفاية للسان الاخف ثم راي في التنبه الآتي معنى الأمر بالقلب ثم راي في الروض تأمّذاً ذكر اليد
 في النهي وشرحه مشعر بكفاية للسان فيه إذا حصل به زوال المنكر وإنما المؤخر عن البدع والوعظ
 فلي تأمل ثم راي في كلام قهقه في شرح مسلم عن القاضي عياض في شرح الحديث ماصورته فإن غلب على
 ظنه أن تغييره يده يسبب منكر أشد منه من قتله أو قتل غيره بسببه كف يده أو اقتصر على القول باللسان
 والوعظ والتخويف فإن خاف أن يسبب قوله مثل ذلك غير قلبه كان في سعة وهذا هو المراد بالحديث إن شاء
 الله تعالى اهـ والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وإن لم يزل المنكر به وهو مشكل وحيث
 فقد يقال إن أفاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على البدو الا فينبغى عدم وجوبه مطلقاً لكن قضية قوله
 السابق وإن ظن أنه لا يقبل خلافه (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه أن يقال إن أمكن حصول المقصود
 بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما تغيير بينهما وإن لحق أحدهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر
 وإن لحق كلا مفسدة على بل أو مساوية أو لم يفدوا أحدهما اقتصر على القلب (قوله والنهي عن المنكر)
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل أكثر الناس فيه من هذا الباب ما إذا رأى انساناً يبيع متاعاً معيماً
 أو نحوه فأنهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري ببيع وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على أنه يجب
 على من علم ذلك أن ينكر على البائع وإن يعلم المشتري به والله اعلم اهـ

أه عش (قوله كآباني) أي أفتا (قوله ومقلدن لا يجوز الخ) أي فاعتقاده الحل لا يمنع من الإنكار عليه أه عش عبارة سمى أي فإذا ارتكب ما يعتد بإباحته بتقليد معتق فينكر عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه محرما عند من يجب عليه تقليده أه (قوله أو في اعتقاد الفاعل) أي محرما في اعتقاده أه نهاية (قوله ولا لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ أه رشدي (قوله أو جهل حرمة) صريح أن جهل التحريم من الفاعل مانع من الإنكار وهو مشكل لأن يخص بانكار ترتب عليه أذية فليراجع أه رشدي عبارة عش أي لكنه يرشده بأن ينهه الحكم ويطلب فعله ما بطف أه وعبارة الروض مع شرحه ويرفق في التعبير بمن يخاف شره وبالجملة فإن ذلك ادعى إلى قبوله وإزالة المترك أه (قوله أو ما من ارتكب الخ) محترز قوله ومقلدن لا يجوز الخ (قوله لكن لو تدب الخ) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا الندب الذي هو أحد الأحكام الجنسية كما هو ظاهر رشدي وعش (قوله للخروج الخ) أي اللام بمعنى إلى وقوله برفق متعلق بندب (قوله فلا بأس) عبارة الروض مع شرحه فحسن أن لم يقع في خلاف آخر أو في تركه سنة ثابتة لاتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ أه (قوله أو ما أحد الشافعي الخ) جواب عما نشأ من قوله أو ما من ارتكب الخ (قوله) ولأن العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (الظاهر أن هذا الإطلاق غير مراد إذ الظاهر أنه لو رفع لفاض شافعي بخلاف صلي مع عدم تسبيح ما صابه من نحو كلب أو مع الطهر يستعمل أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك ثم رأيت في باب كون النهي عن المترك من الأيمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من يخالفه إذ لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا أه سم وبقي عن الروض والمفتي ما يوافقه (قوله والسلام في غير المختص) (تتبع) يجب على الإمام أن ينصب محسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر وإن كانا لا يختصان بالمختص فتعين عليه الأمر بصلاة الجمعة إذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العبدوان قلنا إن استولا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهاهم عما يرونه فضرع عليهم أو سنة لهم ويامر بما يمتنع نفعه كعمارة سور البلد ومشربه ومغفرة المحتاجين من أبناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت المال إن كان فيه مال والأفعلى من له قدرة على ذلك وينهى الموسر عن عطل الفريم أن استعده الغريم عليه وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لأنه موضع ريبة بخلاف مال ووجده معها في طريق يطرقة الناس ويامر النساء بإبقاء العدد والاولياء بنكاح الأكفاء السادة بالرفق بالماليك وأصحاب البهائم بتعمدها وإن لا يستعملوها فالأطلاق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من أهله ويشهر أهله لا يغتبره وينكر على من أسرف في صلاة جهريه ووزاد في الأذان وعكسهما أي ومن جهر في سرية أو نقص من الأذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه ولا يحبس ولا يضرب للدين وينكر على القضاة أن احتجوا عن الخصوم أو قصروا في النظر في الخصومات وعلى أئمة المساجد المطروقة أن طولوا الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيها من الفساد وليس له حل

(قوله ومقلدن لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله أيضا ومقلدن لا يجوز تقليده) لكونه ما ينقض فيه قضاء القاضي أي فإذا ارتكب ما يعتد بإباحته بتقليد معتق فينكر عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه محرما عند من يجب عليه تقليده (قوله) ولأن العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (الظاهر أن هذا الإطلاق غير مراد إذ الظاهر أنه لو رفع لفاض شافعي بخلاف صلي مع عدم تسبيح ما صابه من نحو كلب أو مع الطهر يستعمل أو فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك فليراجع ثم رأيت في باب كون النهي عن المترك من الأيمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من يخالفه إذ لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا أه وهو بظاهره شامل لما نحن فيه (قوله) ولكن لو احتج أنكار ذلك لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويوسف لأحد الرعية أن يصدم تركب الكبيرة أن لم يتدفع عنها بقوله ما لم ينه الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الأمر إلى ذلك ربط الأمر بالسلطان أه

كآباني ومقلدن لا يجوز تقليده لكونه ما ينقض فيه قضاء القاضي ويجب الإنكار على معتقد التحريم وإن اعتقد المنكر بإباحته لأنه يعتد أنه حرام بالنسبة لفاعله باعتبار عقيدته فلا إشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وليس لما يجهل حكم ما رآه أن ينكره حتى يخبره عالم بأنه يجمع عليه أو في اعتقاد الفاعل ولا لعالم أن ينكر بخلافه حتى يعلم من الفاعل أنه حال ارتكابه معتقد لتحريمه كما هو ظاهر لاحتمال أنه حينئذ قد علم يرى حله أو جهل حرمة ما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح فلا يجوز الإنكار عليه لكن لو تدب للخروج من الخلاف برفق فلا بأس وإنما أحد الشافعي حنفيا شرب نبيذا يرى إباحته لضعف أدلته ولأن العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط ولم يرع ذلك في ذي رفع إليه المصلحة تألفه لقبول الجزية والكلام في غير المختص ما هو فينكر وجوبا على من أدخل بشيء من الشعارات الظاهرة ولو سنة كصلاة العبد والأذان وإلزامه الأمر بهما ولكن لو احتج أنكار ذلك لقتال لم يفعله الأعلى أنه فرض

كفاية وبهذا يجمع بين متفرقات كلماتهم

الناس على مذهبه معنى وروى مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في
 القروع ولا ينكر احد على غيره مجتهد فيه وإنما ينكرون ما خالف نصا وإجماعا أو قياسا جليا اه (قوله
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للحسب ان يبحث عمال
 يظن من المحرمات فان غلب على الظن استمرار قوم بها لامة وانما ظهرت فذلك ضربان احدهما ان
 يكون في انتهاك حرمة بقوت استدراكا مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقته او بامرأة
 ليزني بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من فوات ما لا يستدرك
 وكذا لو عرف غير المحتب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه
 هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها
 خارج الدار ولم يجمع عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهر او ليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم
 (قوله وليس لاحد) اي من الامر الناهي اه اسنى (قوله واقتحام الدور) اي الدخول فيها للبحث عما فيها
 اه عش (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استمرار قوم بالمنكر
 بانوار وامارة فان كان ما يقوت تدارك الخ اه رشدي (قوله ولا الخ) اي وان لم يفت تداركها فلا يجوز
 التجسس (قوله ولو توقف الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه والانكار المنكر يكون باليد فان عجز
 قبل اللسان ويرفق بمن يخاف شرو يستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عن رفع ذلك الى الوالي فان عجز
 انكر قبله اه (قوله من هناك) اي امرضه اه نهاية (قوله قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينجر الا به اي
 الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشدي المناسب وجب كافي التحفة اه (قوله وله احتمال بوجوبه)
 ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المال ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعلة اذا احتمل
 ذلك المال عادة سهر وفيه تأمل اما ولا فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كاهوشان ولا لاجور
 واما ثانيا ففضية صنع المحشى انه لا ينظر تغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذي يتجه ان ينظر
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال ويقتد اطلاقهم اذ في إطلاق الاخذ به ما يؤدي الى مفساد لا تليق
 بمحاسن الشريعة الغرام فليقت اقتضاه فاعل ذلك ويذل جهده في النظر الى اخف المفسدين اه سيد عمر
 (قوله بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق قال القلب انه اذا تعذر
 المرتبتان الاوليان اكتفى بالقلب وهذا الثاني تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال أي امام
 الحرمين وليس للامر بالمعروف والبحث والتقصير والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غيره
 جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للحسب ان يبحث عمال يظن من
 المحرمات فان غلب على الظن استمرار قوم بها لامة وانما ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في
 انتهاك حرمة بقوت استدراكا مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلا برجل ليقته او بامرأة ليزني بها
 فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من فوات ما لا يستدرك وكذا
 لو عرف ذلك غير المحتب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها خارج
 الدار ولم يجمع عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهر او ليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله وله احتمال)
 بوجوبه ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المال ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعلة
 اذا احتمل ذلك المال عادة (قوله تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق قال القلب انه اذا تعذر
 المرتبتان الاولتان اكتفى بالقلب وهذا الثاني تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره
 فقام له فانه بهذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانكار بالقلب

وليس لاحد البحث
 والتجسس واقتحام الدور
 بالظنون نعم ان غلب على
 ظنه وقوع معصية ولو
 بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة
 جاز له بل وجب عليه التجسس
 ان فات تداركها كالقتل
 والزنا ولا فلا ولو توقف
 الانكار على الرفع للسلطان
 لم يجب لما فيه من هتك
 وتغريم المال قاله ابن
 القشيري وله احتمال بوجوبه
 اذا لم ينجر الا به وهو
 الوجه ثم رأيت كلام
 الروضة وغيره صريحا فيه
 (تنبيه) ظاهر كلامهم
 أن الامر والنهي بالقلب
 من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الوجه أنه
 فرض عين لان المراد منها

به الكر اهتوا الانكار به وهذا لا يتصور فيه ان يكون لا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس (واحياه الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا
يفنى أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاكظم من بناء البيت وفي الاول إحياء تلك

المشاعر (تنبيه) ما ذكر

من تعينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصريح عبارة الروضة تعين الحج وأنه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وينحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلها تعينها غير مطابق لهما في التاويل فتأمل ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية عن لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كاستقصا صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالندوب كاجلوس بين السجدين بحملة الاستراحة والوجه انه لا بد في القائلين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من أهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنازة

والحاصل أن الانكار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ان أمكنت الزيادة عليه بنحو البدو جبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم وعبارة السيد عمر قوله بل الوجه الخ عمل تامل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهان فان لم يستطع فقلبه فمضى فقلبه على ما عليه السباق فليغيره بقلبه بان توجهه بمشي إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر توبة الامر بالقلب المراد ليطابق الحديث النبوي فتأمل ان كنت من أهله وبفرض تحققه في عموم الناس وان الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بان لا يغيب توجههم من غير فظاهر انه يكتبني توجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاءها في فرد ينافي بالامان والعياذ بالله تعالى اه اقول توجهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفي وجهه في ذاته لكن يعده عموم من رأى منكرا فليتاامل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المتخى الراجع للامر والتهى (قول المتن واحياه الكعبة) أى والمواقف التي هناك وروض ومعنى (قول المتن كل سنة) (قاعدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان قصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع بحجج من عن القليوبي (قوله بالحج) الى التنبيه في النهاية والنهاية المغنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقران اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع وش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) عن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان باقى بالحج والاعتبار كافى الروضة وأصلها بدل الزيارة بالحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بالتاويل) مرافقا عن سم (قوله) ويتصور إلى قوله والوجه عبارة المغنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون احياه الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع اجب بان هنا جبهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهه فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المخفلة في الوضوء فتسفل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدين بحملة الاستراحة وإذا سقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله عن لا يخاطب الخ) متعلق بمتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميز منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كامر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط إحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كاستسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى فرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والوجه) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله المصوم) الى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله لما يستمر إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاة ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحرر من الآلات اه ع وش (قوله ولمؤمنهم) أى ينبغي انه لا يشترط في الفنى ان يكون عنده مال يكفيه نفسه ولمؤمنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ان أمكنت الزيادة عليه بنحو البدو جبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم (قوله بالحج والعمرة) ولو بالقران اه سم (قوله فنقل شارح عن الروضة) أصلها تعين الحج والعمرة (قوله) من فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر اه (قوله والمجانين

بأن القصد من الدعاء والشفاعته هو احياها وان اظهر ذلك الشعار الاكظم فاشترط فيه عدد يظهر وبذلك (ودفع ضرر) المصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عدده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم

كما في الروضة وان قال البلقيني لا يقول أحد لان الفرض في المحتاج لاني المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره ما في الاطعمة يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (كسوة عار) ما يستر عورتها وبقية بدنه من مضطر كما هو ظاهر (واطعام جائع إذا لم يدفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه او لمنع متوليها وطلبا (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ أنه لو سئل قادر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادر آخر وهو متجه لتلا يؤدي الى التراكل بخلاف المفتي له الامتناع إذا كان ثم غيره ويفرق بان النفس مجبولة على عبة العلم وافادته قالوا تاكل فيه بعيد جدا بخلاف المال فان قلت ففرقوا بين هذا ونظيره في أولياء النكاح والشهود بان الزوم هنا فيه حرج ومشقة لكثرة الواقع بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف ماقرر في الاطعام قلت الفرق صحيح ولا يفهم ذلك لان المسائل العلية تقتضي مزيد تفحص وتطلب ومن شأنه المشقة بخلاف اعطاء المحتاج لامشقة فيه الا بالنسبة لشح النفس المجبول عليه أكثرها وذلك غير منظور اليه والالم يوجبوا عليه شيئا أصلا وقضية تعبيره بالضرر ان الواجب سد الضرورة دون الزيادة التي تلزم القريب وهو كذلك كاقضاء تحريمها

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به ع (قوله) كما في الروضة وان قال البلقيني (الخ) عبارة المعنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيء لكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على المولى المواساة بما زاد على كفايته مستقر مقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفايته مستقر وهو كذلك وان قال البلقيني هذا لا يقول أحد لا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك المضطر (قوله) لا يقول له اي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضى عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفايته سنة له ولمعونه (قوله) لان الفرض (الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر من الروضة لكن في استلزامه له تأمل (قوله) اوبق بدنه من مضطر (الخ) بولعير الروضة بستر العورة مثال اه نهاية عبارة المعنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف وتعبير الروضة بستر العورة معترض اه (قوله) لعدم شيء (الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصا على بيت المال اذا استاذن الامام به صرح الامام برساي اسم (قوله) ووقف (قوله) اي عام اهمنى (قوله) ومنه) اي التعليم (قوله) بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله) غيره) اي وهو عدل اه معنى (قوله) بين هذا) اي الافتاء اه سم وكذا قوله هنا (قوله) بخلافه ثم) اي في النظر (قوله) وهذا) اي الفرق المذكور (قوله) وذلك (الخ) اي الشح (قوله) عليه) اي على شخص (قوله) وهو كذلك) خالفه النهاية والمعنى فقالوا هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسهل الرق ام الكفاية قولان اصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ اي يرجع فيما لا يعلم كالمشقة اليه وقوله من شتاء وصيف اي لامن كونه فقيرا او غيره اه (قوله) ذلك) اي دفع الضرر (قوله) بان الوجه (الخ) اي قاسا على مؤنة القريب (قوله) هنا) اي في دفع الضرر وقوله ثم اي في نفقة القريب (قوله) ويلحق) الى المتن في النهاية لا قوله وقد يفرق الى او بما يتدفع وقوله خلافا الى ولو تعدد (قوله) كاجرة طيب (الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا لعله لا يجب اه سم (قوله) سياتي) اي في الاطعمة (قوله) على غير غنى تلزمه المواساة) اي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله) على غير غنى (الخ) (اقول) او على ما اذا كان

اي بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او ياذن للمميزين منهم في الاحرام (قوله) ما يستر عورته) عبارة الروض ويستر العاري قال في شرحه تعبير المصنف بالعاري اولى من تعبير اصله بالعورة لان الحكم لا يختص بها اه (قوله) لعدم (الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصا على بيت المال ان استاذن الامام به صرح الامام بر (قوله) بخلاف المفتي (الخ) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه (قوله) فان قلت فرقوا بين هذا) اي الافتاء (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة (الخ) وتعبير الروضة بستر العورة مثال اه (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة (الخ) في شرح الارشاد لا يتقيد الحكم بستر العورة خلافا لما توهمه عبارة الروضة (الخ) (قوله) بان الوجه) كتب عليه اه (قوله) كاجرة طيب وثن ادوية وخدام منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا لعله لا يجب (قوله) فليحمل (الخ) كتب عليه اه (قوله) على غير غنى (الخ) (اقول) او على ما اذا كان المضطر

ذلك على مضطر وجديته واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجاب عنه بان المدار هنا على الضرر قوم ثم على الحاجة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه لنضر بخشي منه مبيح تيم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طيب وثن ادوية وخدام منقطع كما هو ظاهر اه (تنبيه) سياتي ان المالك لا يلزمه بذل طعامه للضرر الا يبدله وحينئذ قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غنى تلزمه المواساة حتى يجامع كلامهم هذا ويفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بما نامطلقا بل مع التزام العوض ولا لا متنعوا من البذل وإن عصوا فيؤدي إلى اعظم المفسدين
وهنا لافوات للنفس فلا موجب لمساخمتهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالحاصل انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل ما زاد
على كفاية السنة ثم يجب البذل عالم بمتجته حالا ولو على فقير لكن بالبذل وما يندفع به ضرر المسلمين والذين فك اسرأتم بتفصيله الآتي
في الهدنة وجماعة نحو سور البلد وكفاية (٢٣٢) القائمين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على احد هذين
الامر من وجه من الفرق الذي ذكره لا نه إذا وجبت المواساة مجانا بلا اضطرار رفع الاضطرار أولى اهم
فالحاصل انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بدل من غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله
ثم) أي في المضطر (قوله بان لا يكلفوه) متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله مطلقا)
أي غنيا كان الباذل أولا (قوله وهنا) أي في المحتاج (قوله لمساخمتهم في ترك المواساة) متعلق بموجب
يعني لترغيب الناس في المواساة لأن في التني إنبات (قوله وما يندفع) أي في قوله فؤنة ذلك في الغنى (قوله
وكفاية القائمين بحفظها) أي البلد ومنه يؤخذ ان ما تأخذه الجند الان من الجوامك يستحقونه ولو زائد على
قدر الكفاية حيث احتيج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تأخذه امرؤهم من الخيول والمال كالتالي لا يتم
نظامهم وشوكتهم إلا بالقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله المذكورين) أي في شرح
ودفع ضرر المسلمين (قوله حدم) أي فسر القادرين (قوله ما ياتي الخ) مقعول يحدون (قوله
استيعابهم) أي القادرين المذكورين (قوله خص به) أي بما ذكر من فك الاسرى وما يبعده ويحتمل ان
الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة الغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على
استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله على اهل) الى التنبيه في النهاية إلا قوله أي ولم يعذر إلى
المتن وكذا في الغنى إلا لقوله على اهل له (قوله على اهل الخ) أي عدل اه عش (قوله ان كان) أي من
تحمل الشهادة (قوله من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله وإلا) أي بان تحمل اثنان في الاموال
اه معنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم أي لم يذكر ما يحصل به فرض الكفاية في الحرف هل
يشرط وجود جميعها او المحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشرط في كل محل او يتقيد بمسافة
القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما تشد الحاجة اليه وما تم وما تتدر اه سيد عمر (قوله كان
يتخذ الخ) مثال للغير (قوله وهو مشكل) أي لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنها عنه (قوله
اكل كسبها) أي الحجابة (قول المتن وما ياتي به المعاش) أي التي بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء
والحرث والخياطة وفي الحديث اختلاف أمي رحمة وفسه الحلبي باختلاف الهمم والحرف اه معنى
قوله عطف مرادف الى قوله الفرق في الذبابة الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى يسن وقوله للخبير
المشهور فيه وقوله في الاذكار الى ما كر فهو قوله ولم يضعفه (قوله عن ذبلك) أي الحرف والصنائع (قوله
لا يحتاج) الى قوله كما هو قياس الخ في الغنى (قوله ولان كرهت صيته) كميلك السلام كما ياتي اه عش
(قوله لكن هنا) الى قوله لو يسن عبارة النهاية ويجب الردفور اه عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الردفور باللفظ في الرسول وبه وبالكتابة في الكتاب اه وهي مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه
سم (قوله لكن هنا) أي في ما عر رسول أو في كتاب (قوله ويحتمل خلافة) لعله الاقرب لكن ينبغي ان
غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامر من وجه
من الفرق الذي ذكره لا نه إذا وجبت المواساة مجانا بلا اضطرار رفع الاضطرار أولى واما الفرق المذكور فلا
يقوى تلك القوة فليراجع (قوله لكن هنا كفي جوابه كتابة) عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الردفور باللفظ في الرسول وبه وبالكتابة في الكتاب اه وهي مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله

بأنهم من يجنون بعد ما على
كل مخصصه بالتوزيع على
عدهم ما ياتي معه يسارهم
ولو تعذر استيعابهم خص
به الوالي من شاء منهم
(وتحمل الشهادة) على اهل
له حضر اليه المشهود عليه
او طلبه ان عذر بنحو قضاء
او عذر جمعة أي ولم يعذر
المطلوب ولو بنحو عذر جمعة
ايضا فيما يظهر (واداؤها)
على من تحملها ان كان
اكثر من نصاب والا فهو
فرض عين على ما ياتي
(والحرف والصنائع)
كالتجارة والحجامة لتوقف
قيام الدين على قيام الدنيا
وقيامها على دينك وتغيرها
الذي اقتضاه العطف على
خلاف ما في الصحاح يكفي
فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها
تشمل ما يستدعي عملا وغيره
كان يتخذ صنعا يعملون
عندهو الصنعة تختص بالولي
ه (تنبيه) صرحوا بكرة
فعل بعض الحرف كالحجامة
مع تصریح هنا بفرضيتها
وهو مشكل وقد يجاب عنه
بان الحيشة مختلفة ومع ذلك
فيه ما فيه لا اذ انهم الناس
عن فعل الحجامة مثلا من
أي حيشة كان يلزم تركهم

لها فلا يخلص إلا اعتمادان المكروه اكل كسبها للحر لا فعلها فتأمل (وما ياتي به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج
لا عن ذبلك (تنبيه) لا يحتاج في هذه لامر الناس بها لانظرهم مجبولة عليها لكن لو تأمنا على ترك واحدة منها اثموا وقولوا كما
هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مستنون وان كرهت صيته ولو مع رسول أو في كتاب لكن هنا يكفي جوابه كتابة
ويجب فيها لأن لم يرد لفظ الفور فيها يظهر ويحتمل خلافة فوسن الرد على المبلغ والبداءة به فيقول وعليك عليه السلام للخبير المشهور فيه

من مسلم غير محتال به من الصلاة (على جماعة) اي اثنين فاكثر مكلفين وسكاري لم نوع تمييز سمعوه اما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه اسقاط المسلم لحقه لان الحق لله تعالى وفي الاذكار يسمن ان يحمله بنحو ابرأته من حق (٢٢٣) فانه يسقط به حق الآدي واما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتبا أثبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنازة ولو ردت امرأة عن رجل اجزأ ان شرع السلام عليها والا فلا أوصى او من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنازة لان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب للاجابة وهنا الامن وهو ليس من اهله وقضيته انه يجزى تشميت الصبي عن جمع لان القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنازة ولو سلم جمع مترتبون على واحد فدرمة قاصدا جميعهم وكذا والاطلق على الاوجه اجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة او نحو محرم او سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي عجوز لا تشتهي ويلزمها في هذه الصور سلام الرجل اما مشبهة ليس معها امرأة اخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه واذا لم يسمع بسن السلام ممن عليه ولا منه عليه ون في شرح الروض بعد قوله لا على جمع

لا يؤثره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع شاي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكاري الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ومحتل لمكفئين أو سكاري الخ (قوله ولا يؤثر) الى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفي الاذكار الى واما كونه وقوله لم يضعفه (قوله فيه) ادى في فرض الرد (قوله اسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فروع لو سلم على انسان ورضى ان لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولى لانه حق الله تعالى وباتم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقد رد على القيام به وان بعد عن المحل وكذا باتم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بأكبر البلبو وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الآدي) اي لاجئ الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) اي الراد منهم (قوله ولو ردت امرأة الخ) اي في الواسم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) اي عن نفسها كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ان شرع السلام عليها) اي بان كانت نحو محرم له او غير مشبهة اه ع ش (قوله او صبي) منه يعلم ان عموم قوله السابق وان لم يكونوا من اهل فرضه كدوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) اي من جماعة سلم عليهم وهو راجع الى قوله او صبي ايضا وفرض المسئلة ان فيهم مكلفا ايضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) اي الفرق (قوله عن جمع) اي مكفئين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة او مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل صار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله صار) كذا كان في اصله رحمه الله ثم الحق فاء بالراء فصار صارف فليتأمل سيد عمر (قوله وان نحو محرم) اي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها ولو سلم عليها نحو محرم او سيد او زوج وكذا اجنبي وهي عجوز لا تشتهي (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما اذا كان معها رجل فاكثر وقضية ما ياتي آتاف عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حيثن (قوله ويكره له) اي للاجنبي اه ع ش (قوله) ومثله ابتداءه ايضا نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانع ردهم عليها هل كذلك ردها سلامهم او ابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظاره سيد عمر (قوله والخشني) الى قوله لو من ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخشني كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة او عجوز لا تتفاحوف الفتنة بل يتبدل الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه يجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه ع ش اي كما يفيد قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم يمين) ولو صيا (قوله لم نوع تمييز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكركم رأيت ما ياتي اول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد ان الامر دكاشا فيه اذ كالا ان يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء او يضاف في المرأة الرجل من شدة الحياء الزائد بمحادتها له فيفتتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتي هنا والظاهر ان المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها) قال في شرح الروض نعم لا يكره من اجمع الكثير من الرجال السلام عليها ان لم تخف فتنة ذكره في الاذكار اه وقياسه ردهم عليها هل كذلك ردها سلامهم او ابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والخشني مع الرجل كما رة) قضيته انه اذا كان غير شاب فله حكم العجوز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجوز كما تقدم انه اذا كان شابا يحرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذ لا تحرم بالصلو ونجاس بالانظر نال ذلك لم يحرم النظر مع ان المقرر حرمة فليتأمل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممن عليه ولا منه عليه وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتدائها بطمعه فيها اكثر بخلاف ابتداءه ورده والخشني مع الرجل كما رة او مع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها ان لا يخشى فتنة حيثن ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر ان الامر دنا كالرجل

ابتداء وادو سلام ذي فيجب رده بعليك كما اقتضا كلام الروضة لكن قال البلقيني والاذرعي والزركشي انه يسن ولا يجب و سلام صبي أو مجنون عيز فيجب رده ايضا وكذا اسكران (٢٢٤) يميز لم يصبر يسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم ان الجنون والسكر يتايفان التبين غفلة عما صرحوا به من عدم التناقض اما المتعدي ففاسق وأما غير المميز فليس فيه اهلية للخطاب كالمجنون والملحق بالمكلف إنما هو المتعدي فان قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء متفية هل ان الرد لا يقضي كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا نعم لو قيل فاندته الاثم وإن لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج

ابتداء وردا) أي فيسن لكل منه. اعلی الآخر ومجب عليه الرد (قوله) سلام ذي عطف على سلام امرأه اسم (قوله) فيجب الخ) وفاقا للنهية في المعنى (تواه) بعليك) عبارة النهاية والمعنى بزيادة الواو ثم نه المعنى على جواز اسقاطها ايضا (قوله) سلام صبي الخ) عطف على سلام امرأة (قوله) او مجنون عيز) خلافا للنهية ولظاهر المعنى وقوله عيز راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا سكران يميز خلافا للنهية والمعنى (قوله) اما المتعدي) أي يسكره (قوله) ففاسق) أي وسياق انه لا يجب رد سلامه (قوله) واما غير المميز) أي السكران غير المميز (قوله) كالمجنون) أي غير المميز (قوله) قضية هذا) أي اللاحق (قوله) عليه) أي السكران المتعدي الجار متعلق بوجوب (قوله) في حقه) أي المتعدي (قوله) وإن لم يسمع) أي لسكره (قوله) وخرج به) أي بقوله مسنون (قوله) ومن معه) أي عطفًا عليه (قوله) ولما يجزيه) أي بقوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله) ان اتصل الخ) قضيته انه يضر الفصل بلفظ اجني ويؤيده قوله الاتي لان الفصل ليس باجني اسم (قوله) به) أي بالسلام وكذا ضمير بر كته (قوله) وذلك) أي عود البركة للحاضر (قوله) ولما خانت به) أي بقصد الحاضر بسلام التحلل (قوله) والسلام) الواو بمعنى او والمنوعة (قوله) ولا رد سلام) أي بقوله ولا بدق المعنى لا قوله وان شرع سلام (قوله) ولا رد سلام) ظاهره انه عطف على قوله رده من قوله فلا يلزم رده الخ ولا يخفى ما فيه من ايهام تقريره على ما قبله فكان الاولى وكذا لا يلزم رده سلام الخ (قوله) زجر الخ) عبارة المعنى إذا كان في ترك زجر الخ اه (قوله) اول غيره الخ) الاولى الثانية لما رسم عن ان المعطوف باو المنوعة كالمعطوف بالواو (قوله) فرض عين عليه) أي إلى ان كان المسلم أو المسلم عليه مشتهة والآخر رجلا ولا نحو محرمية بينهما فلا يجب الرداه معنى (قوله) من رفع الصوت الخ) فان شك أي الراد في سماعه أي المسلم زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته اه نهاية أي تدب مع الاسماع للسلام وان أدى إلى إيقاف التاممين عرش (قوله)

نسوة أو عجز زاي لا يكره ابتداء ولا رد اعلمين ما نضه بل يتدب الابتداء به ممن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله) سلام ذي عطف على سلام امرأه قوله ودخل في قول الخ وقضيته استحباب سلام الذي على المسلم واره فرأجه (قائدة) في فتاوى السبوطي في الباب الجامع آخرها ما نضه مسئلة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصراني فانكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقيل له من حقا ان تقول السلام على من اتبع الهدى فهل يجزي اللفظ الاول او يتعين الثاني (الجواب) لا يجزي في السلام إلا اللفظ الاول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصراني إذا قصد المسلمين فقط واما السلام على من اتبع الهدى فانما شرع في صدور الكتب إذا كتبت للكافر كما كتبت في الحديث الصحيح (مسئلة) إذا قال من يشمت العاطس برحم الله سيدي أو قال من يتبدي السلام على سيدي أو الرد على سيدي السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة في كتاب المردود ولكن التثنية بلفظ الخطاب لانه الوارد قال ابن دقيق العيد في شرح الامام هو لا لما تناخروا إذا خاطبوا من يعقلونه قالوا برحم الله سيدنا وأما شبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث قال وبلغني عن بعض علماء زماننا انه قيل له ذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدنا قال وكانه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسئلة) رجل قال اللهم اجعنا في مستقر رحمتك فانكر عليه شخص فن المصيب (الجواب) هذا الكلام انكره بعض العلماء وادعاه الأئمة منهم النووي وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اه (قوله) ان اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع باجابه) قضيته انه يضر الفصل بلفظ اجني ويؤيده قوله الاتي لان الفصل ليس باجني م (فلا يلزم رده على الأوجه)

به السلام على قاضي الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما يأتي وإنما يجزي الرد ان اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع باجابه وخرج بغير متحلل الخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزم رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بان القصد به الامن وهو لا يحصل إلا بارد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لعدم عليه بر كته وذلك حاصل وان لم يرد وإنما خانت به الخالف على ترك الكلام والسلام

لان المدار فيها على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجر اه نعم أول غيره وان شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بدق الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع

بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان سر عليه مر بما بحث لم يداه صرته فالذي يظهر انه لازمه (٢٢٥) ويروى عن ابن وهب وخلفه وظاهر انه

نعم ان من اى المسلم عليه اى الرد (قوله والفرق بينه اى بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضميز المجزوء لان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبره الفرق (قوله ومرا أنه) الى قوله ويجب الخ حقه ان يكتب قبل قوله وخرج بغير متحمل (قوله لان الفصل الخ) اى وهو لا يتانى اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التنوين في النهاية والمعنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اى الاصم (قوله في الاول) اى لسقوط الاسم وكذا في الثاني لحصول السنة عشر وسوم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عمر عبارة سم عبارة غيره انه اى الاصم فامل الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكني اشارة الاخرس الخ) اى ان فهم ما كل احدوا الا كانت كناية فتعبر معها التيقل وجوب الرد ولحصول السنة منه اه عشر (قوله عليك السلام) لكنه مكروه في الابتداء ويجب فيه الرد نهاية ومعنى وأسنى (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها افضل نهاية ومعنى اى الى الابتداء والرد (قوله وانما لم يجر) اى حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) اى سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لا سلاما) بالاضافة الى باء المتكلم (قوله وعكسه) اى عليك سلام الله عليك سلاما (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمعنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضرب في الابتداء) فلو قال وعليك السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة يبدأ ونحوها من غير لفظ خلاف الاولى ولا يجب لها ردوا لجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالجمعة جاز وان قدر على العربية حيث فهمها الخطأ وجب الرد نهاية ومعنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف معنى ونهاية ومثله سلام مولانا اه عشر (قوله وان نوى الخ) «فائدة» هي فتاوى السيوطي مسئلة اذا قال من يشمت العاطس رحم الله سيدي اوقال من يبتدئ السلام على سيدي او الرد وعلى سيدي السلام هل يتادى بذلك الشتم والفرض الجواب قال ابن صودة في المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام وهؤلاء المتأخرون يقولون رحم الله سيدنا ما شبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث اه وبلغني عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل برك الله باسدي وكانه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التظيم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اى في الابتداء والرد نهاية ومعنى (قوله في الواحد الخ) ويكني الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة ومعنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكتفيه ان يقول في الرد وعليك السلام عشر (قوله وزيادة ورحمة الله الخ) عطف على قوله عليك الخ عبارة المعنى وزيادة ورحمة الله

هل يسن (قوله بالفعل ولو في ثقل السمع مع قوله الا ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقل السمع والاصم (قوله مر انه لو بلغه رسول سلام الغير قال عليك وعليه السلام) وعبارة شرح الروض فيقول وعليه عليك السلام اه (قوله وحيث زالت القورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضي حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رده لم يعد جوابا وكان آتيا بترك الرده اقول له لم يعد جوازا وكذا قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك اذ لو كان يقضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويضرب عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبارة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليك السلام جاز وكراهه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضرب في الابتداء) كافي الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شرواني وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته ومغفرته ولا يجب وان اتى المسلم بما يظهر اجزاء سلمت معه من الملائكة وزيادة عليك وانا مسلم عليك ونحو ذلك اخذا بما مر انه يجزى في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما (وبسن)

وبركاته على السلام ابتداء ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ
الرحمة والبركة قال ابن شعبة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حييتم بتحية إياه (قوله عينا) إلى قوله
نعم في المعنى لا لقوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكنت في النهاية ما وافقه إلا فيما سانه عليه (قوله كالنسيمة
اللاكل) أي وللجائع (قوله وتشميت العاطس) والاضحية حق أهل البيت والأذان والاقامة أه معنى
(قوله وجوابه) انظر ما معنى كونه نسيمة كفاية مع أن ظاهر كلامهم إلا أن جواب التشميت إنما ينسب
للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فلا راجع (قوله به) أي بالسلام وتقديره
لفظة به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المعنى واستغنى عن
التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي أه (قوله عند إقباله الخ) أي من ذكر الواحد
والجماعة (قوله على مسلم) متعلق بضمير به وبمحتمل تعلقه بالإقبال والانصراف على التنازع وأعمال
الاول (قوله وفارق) أي ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله بأن لا ابتداء) أي مع كونه نسيمة أفضل أي من
الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم (قوله بعد تكلم الخ) ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مضى به أنه إذا
أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداده فيجب الرد لكن قضية قوله سابقاً ولما يجزىء الرد أن اتصل بالسلام الخ
بطلان التكلم وأن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حترار عما إذا طال الفضل بينهما ما هنا عما إذا قل الفاصل
وبفرق بينه وبين البيع بأنه بالسلام يعد مع رضاعن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا
يضر الكلام به من المبتدئ ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشغل بكلام اجنبي مطلقاً ولا يسكوت
طويل لأنه بذلك لا يعد قبالاً للأمان بل مع رضاعنه فكانه رده أه عش (قوله أنه لا يفوت الابتداء) ومثله
الرد أه عش (قوله أما الذي الخ) محترز قوله على مسلم (قوله فيحرم ابتداءه بالسلام) فإن بان من سلم
عليه ذمياً فليل له تدبياً استرجعت سلامي أو رد سلامي تحقير الهو يستثنيه وجوابه لو قبله أن كان بين مسلمين
وسلم عليهم ولا يبدؤه بتحية غير السلام أيضاً كأنهم الله صباحك أو أصبحت بالخير اللذر وإن كتب إلى
كافر كتب تدبياً بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على مجلس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل داراً نذبان
يسلم على أهله وأدخل موضعاً خالياً نذبان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسبى
قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله معنى ونهاية قوروض مع شرحه (قوله لغائب الخ) ينبغي ولو
فاسقاً فيزعمه تليغه لأنه لا يحمل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م رد سم أه عش (قوله
يشرع له السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة أه سم (قوله بصيغة الخ) حال من سلامه (قوله لا
بنحو سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام
عليك من فلان كأنه فيما إذا قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك
فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م رد سم وسياق ما فيه عن الرشدي
(قوله لزوم الرسول الخ) جواب ولو أرسل الخ زاد المعنى ويجب الرد كما مر (قوله أن يبلغه) أي ولو بعدمدة
طويلة بأن نسي ذلك ثم تذكره أه عش (قوله بنحو فلان يسلم الخ) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود صيغة
معتبرة تامر من المرسل ولأن الرسول وفاقاً للحنى وخلافاً للنهاية عبارة الرشدي قوله فإن أتى المرسل
بصيغة الخ الحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافاً لحن حجر وحاول الثشاب
ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كاعلم برأجته أه (قوله كافي الأذكار أيضاً) راجع لقوله
ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به في الروض عطفاً على المستحب وأنه يبدأ به قبل
الكلام أه ولم يرد شرحه على الاستدلال له (قوله لغائب الخ) ينبغي ولو فاسقاً فزعمه تليغه لأنه لا يحمل الأمانة وإن
جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م (قوله يشرع له السلام) خرج الكافر والمرأة الشابة (قوله لا بنحو
سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول فلان يقول لك السلام عليك فيسكن قول
الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م (قوله

عينا الواحد وكفاية
للجماعة كالنسيمة للأكل
وتشميت العاطس وجوابه
(ابتداءه) به عند إقباله أو
انصرافه على مسلم للخبر
الحسن أن أولى الناس بالله
من بدأهم بالسلام وفارق
الرد بان الإباحش والإخافة
في ترك الرد أعظم منهما في
ترك الابتداء أو أتى القاضي
بأن الابتداء أفضل كإبراء
المعسر أفضل من نظاره
ويؤخذ من قوله ابتداءه
أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد
به نعم يحتمل في تكلم سهواً
أو جهلاً وعذره به أنه لا
يفوت الابتداء به فيجب
جوابه أما الذي فيحرم
ابتداءه بالسلام ولو
أرسل سلامه لغائب يشرع
له السلام عليه بصيغة تامر
كقول فلان يقول السلام
عليك لا بنحو سلم لي عليه
على ما قبل والذي في الأذكار
خلافه وعبارته أو أرسل
رسولاً وقال سلم لي على
فلان لزم الرسول أن يبلغه
بنحو فلان يسلم عليك
كما في الأذكار أيضاً
فانه أمانة ويجب أدائها

ومنه يؤخذ أن محله ما إذا رضى بحمل تلك الأمانة أم لا وردها فلا وكذا إن سكّ أخذ من قولهم لا ينسب إسمك قول وكما جعلت بين يديه
ودعية فسكت ويحتمل التفصيل بين أن تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٣٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصى به تبليغه

ومحله أن قبل الوصية بلنقل
يدل على التحمل لتعليم
بأنه أمانة إذ تكليفه
الوجوب بمجرد الوصية
بعيد وإذ قلنا بالوجوب
فالظاهر أنه لا يلزمه قصده
بل إذا اجتمع به وذكر
بلغه انتهى وما ذكره
آخره في نظر بل الذي يتجه
أنه يلزمه قصد محله حيث
لا مشقة شديدة عرفا عليه
لأن أداء الأمانة ما أمكن
واجب فان قلت الواجب
في الوديعة التخليه لا الرد
قلت محله إذا علم المالك بها
والأوجب إعلامه بقصده
إلى محله أو إرسال خبرها
له مع من يثق به فكذا
هنا ومن قالوا في الأمانة
الشرعية كتب طيرته
الريح إلى داره يلزمه فوراً
أن عرف مالكه إعلامه
به (الأعلى) نحو (قاضي
حاجة) بول أو غلط أو جماع
للنهي عنه في سنن ابن ماجه
ولأن مكلفه بعيدة عن
الادب (و) شارب و
(أكل) في فقه اللقمة لشغله
عن الرد (و) كائن في (حمام)
لا شغله بالاعتسال ولأنه
ماوى الشياطين وقضية
الاولى ندبه على غير
المشغل بشيء ولو داخله
والثانية عدم ندبه على
من فيه ولو بفسلخه وهو

بحر فلا يخفى فكان الاولى أن يزيد هناك لفظاً أى (قوله) (قوله) أن محله) أى
وجوب التبليغ (قوله) (إذا رضى) أى الرسول (قوله) (أما لو ردها) (الخ) هذا ظاهر إذا ردها بحضرة المسلم
المرسل أما لو ردها بمقدمه فارتفع كائناً الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد
الوديعة بعد غيبة المالك فإنه لا يصح رد الرديفة نظر ولعل الأقرب الثاني أنه سم عبارة عرش قال من
أى بحضرة المرسل ولا يصح رد في غيبته لأنه لا يعقل الرد في غيبته أه فليتما هذا هل هو منقول وعلى
تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب فيه يسلم على فلان فله رد في الحال لأنه يحصل له تحمل ولو تأما
طلب منه تحمل هذه الأمانة عند وصول الكتاب إليه فإنه لا يتحملها بان ردها في الحال فليتما أه سم
على المنهج أه (قوله) (بين أن تظهر منه الخ) لعل الاولى بين أن يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصداً جازماً
وعدمه (قوله) (على الموصى به) أى بالسلام وقوله وما ذكره آخره هو قوله فالظاهر أنه لا يلزمه قصده
(قوله) (قلت محله) قضيته أنه إذا علم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب قصده وإن لم يثق فليحرم رسم وفيه
نظر إذ الظاهر أن وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله) (بول) (أى)
قوله لأنه في النهاية لا لإقوله للنهي إلى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المعنى (قوله) (ندبه على من فيه) عبارة
النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك أه وقضيته أيضاً أنه إن لم يكن مشغولاً في الحمام بغسل ونحوه من ابتداءه
بالسلام ووجوب الرد عرش ورشيدى (قوله) (ورجوه) أنه يسلم) اعتمده المعنى وكذا النهاية كما مر (قوله) (على
من بفسلخه) أى ويجب عليه الرد أه معنى (قوله) (ويسن) إلى قوله ويشج في المعنى لا لإقوله بل يسن إلى
ومبتدع وقوله لا للعذر أو خوف مفسدة وقوله بأن شق إلى المتن وقوله أى أن قرب إلى ورجح (ويسن
السلام) جملة حاله وعطف على محله (قوله) (على من فيه) أى السوق (قوله) (ويلزمهم) أى المسلم عليهم
في السوق (قوله) (والأعلى فاسق) إلى قوله وظاهر قولهم في النهاية لا لإقوله بأن شق إلى ومتخاصمين وقوله
ويحرم إلى ورجح وقوله لأنه الآن إلى ويسن (قوله) (والأعلى فاسق) بل ويسن تركه (الخ) مفاده أنه إن كان
مخفياً لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وإن كان مجاهر لا يسن ترك السلام عليه وابتداءه به بخلاف الاولى
أه عرش (قوله) (ومر تكب) معطوف على مجاهر أه رشيدى والظاهر أنه كقول مبتدع وعطف على فاسق
كما هو صريح صنيع النهاية في الثاني وعرش في الاول حيث قال كالزنا وهو عطف أخص على اعم أه (قوله)
ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصفات الشنيعة التي لم تقص بشاعتها إلى رتبة الكبرية أه سيدعمر ولعل
هذا أحسن مما مر عن عرش (قوله) (ومبتدع) أى لم يقص يدعته أه عرش (قوله) (لا للعذر الخ) ينبغي
رجوعه للجمع ومنه خوفه أن يقطع نفقته أه عرش (قوله) (أو خوف مفسدة) قد يقال الواو اولى لأن
عطفه على الذنب من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو أه سيدعمر أقول بل الاولى كخوف
الخ كما عبر به بالاسنى (قوله) (والأعلى مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على
المشغل بالوضوء ولا فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد أه سم (قوله) (ولمب)
أى في النفسك أه معنى (قوله) (ومؤمن الخ) والضابط كقائه لا إمام أن يكون الشخص على حالة لا يجوز

أما لو ردها هذا ظاهر إذا ردها بحضرة المسلم المرسل أما لو ردها بمقدمه فارتفع كائناً الطريق فهل يصح هذا
الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد الوديعة بغير غيبة المالك فإنه لا يصح هذا الرد في غيبته نظر ولعل
الأقرب الثاني مر (قوله) (قلت محله إذا علم المالك) قضيته أنه إذا علم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب
قصده وإن لم يثق فليحرم (قوله) (ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا أنه يسلم على من بفسلخه) كتب عليهم
(قوله) (والأعلى مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء أنه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا أنه يسلم على من بفسلخه ويوجه بأن كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك
السلام عليه ألا ترى أن السوق محلهم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد إلا الأعلى فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومر تكب
ذنب عظيم لم يثبت منه ومبتدع لا للعذر أو خوف مفسدة والأعلى مصل وساجد وملبوء وذن ومقيم وناعس وخطيب

أولا يليق بالمروءة القرب منه فيها معنى وأسنى **(قوله ومستمعه)** هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيدعمر وقد رجع الثاني تعبير المغني بمحاضر الخطيب اه **(قوله ومستغرق القلب الخ)** الاذا كان المطالبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولا فیه نظر والثاني غير بعيد إذ شق عليه الرد مشقة شديدة لتغيبته الثواب المترتب عليها سم على حج اه عش **(قوله بدعاء الخ)** أي أو مراقبة الصوفيين **(قوله أكثر من مشقة الآكل)** أي من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لم لا يكفي بالمساواة اه سيدعمر **(أقول)** وقد يفيد صريح النهاية والمغني حيث أسقط ذلك التصوير **(قوله وذلك)** أي عدم وجوب الجواب عليهم **(قوله بل بكرة)** أي الجواب **(قوله ويسن للآكل)** أي باللفظ اه اسنى **(قوله ولين بالحمام)** أي يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاغتسال ونحوه اه عش **(قوله ولمصل الخ)** أي وساجد لتلاوة اه اسنى **(قوله الإشارة)** أي المقصود بالسلام برأسه أو غيره اه عش **(قوله ولا)** أي وإن لم يرد بالإشارة **(قوله إن قرب الفحصل)** أي عرفا بأن لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اه عش **(قوله نحو حرق)** لعله أراد بنحو المعاهد والمؤمن فلا يرجع **(قوله ندبه)** أي السلام **(قوله على القاريء)** ومثله المدارس والطائفة في ندب السلام عليهم ويجب الرد اه عش أي بشرط عدم الاستغراق الآتي **(قوله ولا جراب)** أي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اه وهي صريحة في المقتضد اه سيدعمر **(قوله استغفره قم)** ظاهره ولودنيويا **(قوله حكمه ذلك)** أي لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد **(قوله عند التلاقي)** وبكره تخصيص البعض من الجمع بالسلام ابتداء وردا ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان ماري سرق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فإن جالس إلى من سمعه سقط عنه سنة السلام الأولى من لم يسمعه سلم ثانيًا ولا يترك السلام لحزف عدم الرد عليه لتكراره معنى وروض مع شرحه **(قوله سلام صغير الخ)** فإن عكس اه بان سلم كبير على صغير واقف ومضطجع على ماش وغيره اكب على راكب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومعنى وروض **(قوله على كبير)** ولو علم نحو الكبير والمائى ان الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أولا وعلى الاول فالتردد المحكى في الشارع بقوله وظاهر قولهم ان نحو على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة ان ملاقيه يعمل السنة واشك فيه وانه في هذين الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اه سيدعمر **(قوله وماش على واقف ومضطجع)** كذا في الروض والنهاية والمغني وظاهر انه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار **(قوله وقليلين على كثيرين)** ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارضنا نهاية واسنى أي فلا أولوية لاحدهما على الآخر عش **(قوله)** لان نحو المائى أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي كالكبير وكثيرين **(قوله ولزيادة الخ)** يتامل وجه انطباقه على مدلوله لان الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغي للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع المائى اه سيدعمر وقد يجاب بان المراد بالمرتبة الاخروية لا ما يشمل الدنيوية فقولاه لان الأقل مرتبة يخاف الخ منوع هنا **(قوله نحو الكبير)** أي كالكثيرين وقوله على نحو الصغير أي

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الاذا كان ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستمع الخطيب فانه يجب عليه وذلك لضعفه السلام في غير محله بل يكره لقاض حاجة ونحوه كالجامع ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولين بالحمام وملب ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة ولا يفعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حرق أو مر تدور رجح المصنف ندبه على القاريء وإن اشتغل بالتدبر وجوب الرد عليه ويتجه اخذًا مما مر في الدعاء ان الكلام في متدبر لم يستغرق التدبر قلبه ولا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداءه ولا جواب لانه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغي فيمن استغفره قم كذلك ان يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لان نحو المائى يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداءه من يندب له ويحتمل لأن وجوبه بعدم السنية هنا لا مخرج له ومخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاق
الجالس والوافد والمطالع فكل من ورد على أحد لم يسل عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فإن تربا كان الثاني جوابا أي مالم يقصد به
الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم واللام كالأرد (تمت) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٢٩) بالخبر أو قواك الله جوابا

ودعاؤه في نظيره حسن
إلا أن يقصد بها ما ناديه
تركه سنة السلام وحى
الظهر مكروه وقال كثيرون
حرام للحديث الحسن أنه
ﷺ نهى عنه وعن التزام
الغير وتقبيله وأمر بمصاحته
وأقوى المصنف بركة
الاحتناء بالرأس وتقبيل
نحو رأس أو يد أو رجل
لأسيا لنحو غنى الحديث
من تواضع لغنى ذهب ثلثا
دينه ويندب ذلك لنحو
صلاح أو علم أو شرف لأن
أبا عبيدة قبل يدعم رضى
الله عنهما ويسن القيام لمن
فيه فضيلة ظاهرة من نحو
صلاح أو علم أو ولادة أو
نسب أو ولاية مصحوبة
ببصاية قال ابن عبد السلام
أول من يرجى خيره أو يخشى
من شره ولو كافر أخشى منه
ضرر أعظيما أى لا يحتمل
عادة فيا يظهر ويكون على
جهة البر والاكرام لا الربا
والاعظام ويحرم على
الدخل أن يحب قيامهم له
لحديث الحسن من أحب

كالقليل (قوله) إلا ما استثنى وهو مستمع الخطيب (قوله) أنه لا يجب الخ خبر قوله وظاهر قوله
(قوله) هنا إشارة إلى ما في قوله ويسن عند الثلاث الخ قوله ويحتمل وجوبه بلعله أظهر اسم (قوله) من
يندب الخ كنجو الصغير (قوله) هنا أى فى سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله) وخرج الخ إلى
قوله لخبر البخارى فى المعنى الإقوله وحده إلى أو قوله وقال إلى وأقوى قوله للحديث إلى ويندب قوله
لأن إلى ويسن قوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم قوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله وأطبا
إلى ما من أحبه (قوله) مطلقا أى ما كان الوارد صغيرا لا قليلا لا ما معنى (قوله) ولو سلم كل أى من
اثنين تلاقيا معنى ونهاية (قوله) أى مالم يقصد به الخ عبارة النهاية نعم أن قصد به الابتداء صرفه عن الجواب
أو قصد به الابتداء والرد فنكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا (قوله) والا أى بان كانا
معا (قوله) لا يستحق مبتدئ أى قوله وقوله لا ينشئ فى النهاية الإقوله وقال إلى وأقوى وقوله
لأسيا إلى ويندب قوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخارى إلى ويسن وقوله لا يتابع إلى ويحرم وقوله
بمعلقة إلى إذا حد قوله للحديث الحسن إلى وأجابه منته (قوله) لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ
وأما التحية بالطهارة أى أطال الله بقاءك قبل بكر اهتباؤا الأوجه أن يقال كإقال الأذرى أن كان من أهل
الدين أو العلم أو من ولادة العدل فالعداء بذلك قرى والأفكره أو معنى زاد الأسى بل حرام (قوله)
جوابا أى بحسب أصل الشرع حتى لا يتأق مالو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يجبه فانه لا يبعد وجوب
الجواب جئت لك لعمراضه سيد عمر (قوله) إلا أن يقصد بها ما الخ أى فترك العداء له أحسن أسى
ومعنى (قوله) وحى الظاهر مكروه ولا يغير بكثرة من يفعله من ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما أسى ومعنى
(قوله) لأسيا لنحو غنى كشوكتو وجهه فتدبيل الكراهة معنى (قوله) ويندب ذلك دخل فيه تقبيل
الرجل وهو كذلك اسم (قوله) لنحو صلاح أى من الأمور الدينية ككبر سن وزهد أى معنى عبارة
عش من النحو المعلم المسلم أو قوله أو ولاية أى ولاية بحكم كالفاضل رشيدى وعش (قوله) مصحوبة صفة
ولاية (قوله) بصيانة أى عن خلاف الشرع ويظهر أن بصيانة كل من بحسبه (قوله) قال ابن عبد السلام
الخ عبارة الأسى قال الأذرى بل يظهر وجوبه فى هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه
ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفاسد (قوله) أول من يرجى خيره لعل المراد الخير الأخرى كالمعلم
حتى لا يتأق الحديث المار سيد عمر وينبى أن من الخير الأخرى نحو الاتفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله)
ويكون أى هذا القيام أسى (قوله) ويكون على جهة البر الخ أى وجوبه أى عش (قوله) والاعظام
انظر ما المراد به رشيدى (قوله) ذكره أى قوله ويحرم وكذا خبر حله (قوله) وحله أى قوله أما من أحبه
عبارة الأسى والمراد بتشميل له قياما ما يقعد ويستمر أقياما كمادة الجارية كما أشار إليه البيهقى ومثله
حب القيام له تفاخر أو تطاول على الأقران (قوله) واستمراره أى قيامهم (قوله) وأطبا لعله معطوف
على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله) وهذا أى قوله وأطبا الخ قوله من الأول أى قوله
واستمراره (قوله) أذى أى الأول (قوله) ولا بأس عبارة الروض والمعنى وتقبيل خد طفل لا يشتهى ولو لغيره
وأطراف شفته مستحب اسم (قوله) وجه طفل بل أى فى ولوفى الفم وقوله طفل أى لا يشتهى ذكر الواشى

أى كالكثير وقوله على نحو الصغير أى القليل (قوله) هنا إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاق عنه الخ
وقوله ويحتمل وجوبه ولعله الأظهر (قوله) فكل من ورد ولو كثيرا وقليل (قوله) ويندب
ذلك دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله) ولا بأس بتقبيل وجه طفل راحة الخ عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طبا لكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول أذ هو التمثل فى الخير
كما أشار إليه البيهقى أما من أحبه جودا منهم عليه لما أنه صار شعار البلودة فلا حرمة فيه ولا بأس بتقبيل وجه طفل راحة
ومردة لخبر البخارى أنه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن قال ابن عمر من الأول أذ ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدا عاتفة على اصحابها واه
 ابو داود ويسن تعقيب قادم
 من سفره ومعاقته لا يتابع
 الصحيح في جعفر رضى الله
 عنه لما قدم من الحبشة ويحرم
 نحو تعقيب الامر بالحسن
 غير نحو المحرم ومس شيء
 من بدنه بلا حائل كما هو وسن
 تشييت العاطس بمهمة
 ومهمة لان العطاس حركة
 من يحجر بما تولد عنه نحو لقوة
 فتاسب ان يدعى بالراحة
 المتضمنة لبقائه على سمته
 وخلقه والماعة من شماته
 علوه به اذ احدير يحكم الله
 اوركبك انما سن في السلام
 رد او جواضير الجمع ولو
 لا واحد لاجل الملازمة الذين
 معه كما مر ولصغير نحو
 اصلحك الله ابارك فيك
 ويكره قبل الحمد فان شك
 قال يرحم الله من حمده او
 يرحمك الله ان حمدته ويسن
 تكثير الحمد للخبر المشهور
 من سبق العاطس بالحمد
 امن من الشوص اى وجع
 الضرس واللوص اى وجع
 الاذن والعلوص وهو وجع
 البطن وتكرير التشييت
 الى ثلاث ثم بعدها يدعو له
 بالشفاء وقيد بعضهم بما
 اذاعه من كوا ما حذفوه
 لان الزيادة على الثلاث مع
 تنابها عارفا مظنة الزكام
 ونحوه يظهر انها لو لم تناب
 كذلك يسن التشييت
 بتكررها مطلقا ويسن
 للعاطس وضع شيء على

اه عرش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ويسن تعقيب الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه
 والدعاء بالمغفرة وغيره التلاقي ولا صل للمصافحة بعد صلاح الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانها من
 جملة المصافحة وقد حدث الشارع عليها وان قصد بالغير مفعلا يندب ان يسلم على اهله ثم تاذن فان لم يجب
 اعاده الى ثلاث مرات فان اجب فذاك والا رجع فان قيل له بعد استذانه من انت ندب ان يقول فلان بن
 فلان او نحوه بما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكتفى بنفسه او يقول القاضى فلان او الشيخ فلان
 او نحوه اذ لم يعرفه المخاطب الا به ويكره اقصاره على قوله انا والخدام وتندب زيادة الصالحين والجيران
 غير الاشرار والاخوان والا قاربوا كراههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف
 احوالهم وراتبهم ورفاههم ويسن ان يطلب منهم ان يزوروه وان يكثر وازيارته بحيث لا يشق وتندب
 عيادة المرضى معنى وروض مع شرحه (قوله تعقيب قادم) اى وجهه صالحا لا اى اسنى (قوله من سفر)
 اى او نحوها اسنى (قوله) ومعاقته ويكره ذلك اى التنبيل والمعاينة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق
 في هذا بين ان يكون الماتل والمقبل صالحين ام فاسقين ام احدهما صالحا والاخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار
 اه روض مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالمالك اى من غير شهرة كاه وظاهر اه عرش (قوله ويسن)
 الى قوله واما سن في المعنى لا لقوله بمهمة الى اذ احدي (قوله) ويسن تشييت العاطس الخ) وتندب رد التائب
 ما استطاع فان غلبه ستره بيده او غيرها وان يرحب بالقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان باي المسلم
 المنادى له بان يقول له ليك وسعدك اى ليك فقط اما الكافر فلا قال الاذرى والذى يظهر تحريم تلبية
 الكافر والترحيب به وبعد استحباب تلبية الفاسق والترحيب به ايضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان
 يدعو لمن احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوه ما ولا بأس بقوله الرجل الجليل في عمله
 او صلاحه او نحوهما جاني الله فذاك او فداك اى وادلائل ما ذكره من الاحاديث الصحيحة كثيرة
 مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في المعنى لا لقوله قال الاذرى الى وان يخبر (قوله بمهمة الخ) اى في
 التشييت اه شرح القاموس (قوله نحو لقوة) للقوة داء في الوجه اه قاموس (قوله والماعة الخ) عطف
 على قوله المتضمنة (قوله اذ احدي) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشيت العاطس عبارة المعنى
 والروض مع شرحه التشييت للسلم يرحمك الله اى يركب ويديك الله او يغفر الله لكم وتشيت الكافر
 يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملازمة الذين معه) فيه توقف
 اذ مع العاطس ملازمة ايضا وناقشه ايضا قوله لا اتى نحو يهديك الله بعضهم الجمع (قوله ولصغير) اى
 وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير يمين فليرجع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كاشاك الله
 انشاء صالحا اه عرش (قوله ويكره الخ) اى التشييت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغي اختصاصه
 بالمين فليرجع (قوله قبل الحمد) اى فلا يعتد به وياتى به ثانيا بعد الحمد اه عرش (قوله قال يرحم الله من
 حمده الخ) اى وتحمل بهامنة التشييت اه عرش (قوله ويسن تكثير الحمد) اى ان تركه اه معنى (قوله
 والعلوص) كسور ادها قوس (قوله وتكرير التشييت) الى قوله وقيد في المعنى (قوله يدعو له بالشفاء)
 كما قال الله او شفاك الله اه عرش (قوله وقيد) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذفوه) اى حذف غير ذلك
 القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العطاس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا
 اه عرش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) الى قوله
 ولم يجب في المعنى لا لقوله للحديث الى ولجاجة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوها معنى (قوله وخفض

وتعقب خد طفل ولو لغيره لا يشترى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تشييت العاطس الخ)
 قال في شرح الروض واذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد بشمت الى ان قال صرح بذلك في الروضة (قوله)
 ويظهر انها لو لم تناب كذلك يسن التشييت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكرره منه العطاس
 متواليا يسن تشييت لكل مرة الى ثلاث الخ فتقيد بقوله متواليا يفهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوتها امكنه للحدث الحسن العظمة الشديدة من الشيطان واجابة وسمته بنحو يهديكم الله ويحلب لانه لاخافة بتركه بخلاف والسلام وقوله ان لم يشمت يرحني الله والمران المصلي يتحدر او نحو قاضى الحاجة يحمد في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي وعجنون) لعدم تكليفها (وامرأة) الخبر البخاري جهاد كنى الحج والعمره ولا تنجبلت على الضعف ومثلها الخنى (٣٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال بان يحصل له مشقة لا تحتمل

عادة وان لم ينجب التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى وكالمريض من له مريض لا تمتد له غيره وكالاعشى ذو رمد وضعيف بصرا يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب الآفة في الثلاثة وخرج بينه وبينه الذي لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة إذ لا يلبس لها ولا نكابة ومثلها فاقد الانامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع في نادر من الازمنة فيسهل تجمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاعة للعمل الذي يكفيه غالبا على الدوام وهو لا يتناق مع قطع بعض الاصابع ويبحث عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا كان معه المثنى من غير عرج بين (وتبد) ولو مبعضا ومكانا بقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية لنذب عنه لا يذنب عنانهم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم امة قتال) كسلاحه مؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عظامه اعمق زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اى تكفر الله لكم ولو زاد عليه ويصلح بالكم كان حسنا اه ع عبارة المعنى ويريد بديكم الله او يغفر الله لكم وابتداءه وورده سنة عين ان تعين والافتكاف اه (قوله ولو لم ينجب) اى رد التشميت (قوله وقوله الخ) اى ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلى) الى المتن في المعنى (قول المتن ولا جهاد) اى واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجداهبة القتال اه معنى (قوله لعدم تكليفها) الى قول المتن والدين في النهاية لا قوله الآفة في الثلاثة وقوله ان الله في الموضوعين (قوله ومثلها الخنى) كذا في المعنى (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المعنى يتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداعه ووجع ضره اه (قوله ومثله) اى المريض اى قوله ويوفر في المعنى لا قوله بالوى وقوله وكالمريض الى وكالاعشى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه معه الخ) قيدي في كل من ذى رمد وضعيف بصرا اه ع (قوله ولو في رجل) اى واحدة (قوله الآفة في الثلاثة) عبارة المعنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فقد اصعبه كخنصر وبصره فيجب عليه اه ع (قوله ومثلها) اى الاقطع والاشل (قوله فاقد الانامل) اى اكثرها اه ع عن سم على المنهج عن العباب (قوله بان هذا) اى الجهاد وقوله وذلك اى العتق في الكفارة (قوله وهو) اى العمل المذكور او الاطاعة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله ويبحث) عبارة النهاية والوجه اه (قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المعنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المعنى الاقوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله باهو الكفر انفسكم ولا مال للعبدين وانفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه معنى (قوله وان امره سيده) اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه معنى (قوله كذلك) اى كالعبد اى من غير نظر الى العانة كما هو ظاهر رشدي (قوله وذى) مفهومه وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحربي وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ عبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وهى شاملة للذمى وغيره وقد يقال انما عر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا للاحتراز به عن غيره اه ع عبارة المعنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم امة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضي ابو الطيب اه معنى (قوله ومؤنة نفسه) تحطف على اياها (قوله او عونه) كذا مؤنتهما كاقبهم بالاولى اه ع وعبارة السيد عر قوله او عونه ذهابا او اياها فقد احدى المؤتين في الذهاب او في الاياب كافى في سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او اياها) وكذا اقامته وكفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قتله بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه ع (قوله مطلقا) اى اطاق المثنى ام لا (قوله اودونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المعنى ولو مرض بعد ما خرج اوفى زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) اى قوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطف على مدخول لم في قوله مالم يفقد الخ (قوله فشلا) اى ضعفا اه ع (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجدا ينفعه على نفسه وانه حصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشي مبيح تيمم اه ع (قوله ان محله) اى حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المسعرا وانظر لو كان ماله غابا بعيدا واراد

او عونه ذهابا او اياها وكذا مر كواب المقصد مسافة قصر مطلقا اودونه لا يطبق المثنى قياسا على ما مر في الحج ويلزم قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصف مالم يفقد السلاح يمكنه الرى بحجر مثلا او يورث انصرفه فذللا في المسلمين والاحرم كذا أطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً أو نومه ولم يعرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار) فانه وإن منع وجوب الحج ان عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) ان أمكنت عقاومهم كما يجنبه الاذرعى لانه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفاً (ومن

لصوص مسلمين) منع وجوب الحج ان عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذى وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (يحرم) على من هو في ذمته وأولو الداء وهو موسر بان كان عنده ازيد مما يفيق للفلس فيما يظهر قبل وكذا المعسر ونقل عن اصحاب والحق بالمدين وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصر رعاية الحق الغير من ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين (هـ) تنبيه (هـ) يظهر ضبط القصير هنا بما مضى به في التنفل على الايقاع وميل أو نحوه وحيداً فلينبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيراً (الا باذن غريمه) أو ظن رضاه أو من أهل الاذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردي والرواي لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين انتهى وظاهر ان هذا مندوب لا واجب والا ان استأنب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على ملة وظاهر كلامهم انه لا اثر لاذن ولا دين وهو متجه اذا لمصلحة له

الانصراف اهرعش (قوله) إن لم يظن الموت جوعاً أو (أي) ولا لاجاله الانصراف (قول المتن وكل عذر الخ) عبارة المغنى ثم اشار الى ما سبق وغيره وله وكل عذر الخ (قول المتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتيبته المحترف لانه اهرعش (قوله) أي وجوبه (إلى) قوله وإن كان في المغنى الا قوله كما يجنبه الاذرعى وقوله إن عم في الحاشية (قوله) إن أمكنت الخ (عبارة المغنى تنبيه على الوجوب في صورتين إذا كان له قوة تقاومهم ولا فهو معذور اهـ) (قوله) لذلك (أي) لان الجهاد مبنى على المخاوف (قول المتن والدين الحال) أي وإن قل كتمس اهرعش (قوله) ولو لذى (إلى) قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل الى الحق وقوله ومن ثم إلى الدين وقوله وظاهر إلى وإن (قوله) ولو لذى (هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي انهما كالذى ويشملهما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافراً بل يشمل مالوكا الدين الحرفي لوم المسلم بعقد اهرعش أقول قول الاسنى مسلماً كان أو ذمياً وقول المغنى على موسر لم اؤذى وموافقاً لتعبير الشرح كانهية بالذى فينبغي حل تعبير المنهج عليه إلا ان يوجد نفل بخلافه فلا يرجع (قول المتن يحرم) بكسر الراء المشددة اهرعش (قوله) وهو موسر (قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى اهـ) ثم عبارة المغنى واما المعسر فليس له منه شيء على الحج في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال اهـ (قوله) والحق بالمدين وليه (عبارة المغنى وكذا يوزن عليه كما يجنبه بعض المتأخرين لانه المطالب اهـ) (قول المتن سفر جهاد وغيره) أي ولو كان رب الدين مسافراً معه أو في البلد الذي قصد هاجراً من عليه الدين لا قد يرجع قبل وصوله إليها أو موت أحدهما عشر وسم (قوله) بالجر (أي) عطفاً على جهاد (قوله) تنبيه (يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصير هنا بالعرف لا بما مضى به في التنفل الخ (قوله) ضبط القصير (لعل الوجه ضبط السفر ولا فالقصير والعاويل سواهما) كما لا يخفى اهـ رشيدى (قوله) قال الماوردي (إلى) قوله ومثله في المغنى الا قوله وظاهر إلى وإن (قوله) ولا يتعرض الخ (أي) حيث جاهد بالاذن وقوله حفظاً للدين أي يحفظ نفسه اهرعش (قوله) وظاهر ان ذماً مندوب (وهو ظاهر النهاية) وصرح بالاستتجاب في المتن تنفلان البنديجي لكنه إنما ذكر عدم التعرض في الما قبل بما على عدم المنع منه معلوم انه لا فرق بينه وبين الحال عند الاذن اهـ سيد عمر (قوله) وإن استأنب الخ (عطف على قول المصنف الا باذن غريمه أي فلا يخرجهم لوصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة انه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة ان حج اسم على المنهج بقى ما لو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجوز على التوفيق حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم اجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضى اهـ عرش (قوله) من مال حاضر (أي) بخلاف ماله الغائب فانه قد لا يصل منى وعش (قوله) ومثله (أي) مثل المال الحاضر اهـ رشيدى (قوله) دين ثابت (أي) لم يرد السفر اهـ عرش (قوله) على ملة (أي) واذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الاذن لمن عليه الدين في الدفع الدائن لما تقدم من ان الشخص لا يكون وكلاء غير في إزالة ملكه وطريقه في ذلك ان يحل رب الدين بماله على المدين اهرعش (قوله) وظاهر كلامهم (إلى) قول المتن ويحرم في المغنى الا قوله بشرطى الا لا مطالبة (قوله) لا اثر الخ (أي) في السفر اهـ عرش (قوله) مطلقاً (أي) خوفاً وغيره اهـ عرش (قوله) لما يحل له فيه القصر (أي) كخارج العمران

السفر لما دون مسافته أو مثلاً وقد يقال اذا حل له أخذ الزكاة لغية ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قوله) الا باذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير اذن غريمه وان كان الغريم غائباً وظاهره ايضاً وان كانت غيبته في المحل الذى يريد المدين السفر اليه وهو محتمل وقد يوجه بانه ربما حضر بعد سفره فتفوت عليه مطالبته ولما في السفر من الخطر الذى قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدين أو ماله فيه ولو سافر معه لم يصرح له باذن ولا منع قبل مجوز فيه نظر وقضية اطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل) لا يمنع سفر مطلقاً أو قرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل الا لا مطالبة اهـ لمستحقه الا ان نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله (وقيل) يمنع سفر اخوفاً (كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير) (ويحرم)

على حرمه من ذكر ورائي (جهاد) ولومع عدم سفر (الإباضية) وان علمنا من سائر الجهات ولومع وجود الأقرب وان كانا قنيتين لا نبرهما
فرض عين وقلوه **قول** ابن أستاذنا وقد أخبره أنه ما عليه فيه ما جاهدته في قوله وضح لك والدلة قال نعم قال انطلق فأكرمها فان الجنة تحت
رجلها هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر لانها بمنه له حمية لدينه (٢٣٣) وان كان عدوا للمقاتلين ويلزم المباحض

استئذان سيده أيضا والقن

يحتاج لان سيده لأوبه

ويحرم عليه أيضا بلائذن

سفر مع الخوف وان قصر

مطلقا وطويل ولومع الامن

لإلغى كقائل (لا سفر تعلم

فرض عين) ومثله كل

واجب عيني وان اتسع وقته

لكن الظاهر ان لها منعه من

من الخروج لحجة الاسلام

قبل خروج قافلة أهل بلده

أو وقته في العادة لو أرادوه

لانه إلى الآن لم يخاطب

بالوجوب ومن فهم بحث ان

لها منع من أراد حجة

الاسلام ولم يجب عليه وفيه

نظر وقضية ما مر من جواز

فعلها عن لم يخاطب بها في

حياته تنزيلا لها منزلة

الواجب رعاية لعظم فضلها

جوازها هنا بل أولى لانه

يسقطها عن ذمته لو استطاع

بعد (وكذا كفاية) من علم

شرعى أو آله فلا يحتاج

إلى إذن الاصل (في الاصح)

ان كان السفر أمنا أو أقل

خطره. وإلا كخوف

أسقط وجوب الحج احتيج

لاذنه حيثن على الاوجه

اسقوط الفرض عنه حيثن

ولم يجد يبلده من يصلح

للكمال ما يريد اوردى

اه رشدي **قوله** على حر) إلى قوله وقلوه في النهاية إلى قوله ويحرم في المعنى (قول الماتن إلا بالإذن أوبه)
ولو كان الحى احدهم لم يجز إلا بانه اه معنى **قوله** (وإن عابا) قياسه ولو اثم رايت ان جاء اثم او الواو الياء فيقال
في مضارعه بل هو يلى وعله فانه على إحدى اللتين اه عى وقوله ان استاذنه اى في الجهاد وقد أخبره
انه له حال من استاذنه وقوله فيه ما جاهدته وقول القول **قوله** (وصح) عبارة المعنى وفرواية اه **قوله**
(هذا) اى تحريم الجهاد بدون إذن أوبه **قوله** (لم يجب استئذان الكافر) اى منها وكذا المناق اى معنى
قوله (حمة لدينه) هذا لا يظهر فيه الوكان الاصل يودوا والمقاتلون نصارى او عسكه لقطع بانتهاء الحية بين
اليهود والنصارى اه رشدي اقول وقد تمتع دعوى القلع بان الكفرة ملة واحدة **قوله** (ويلزم المباحض)
أى إذا أراد الجهاد ولا فهو غير واجب عليه وكذا الامر في قوله والى القن يحتاج الخ اه عى **قوله** (أيضا)
اى كآويه **قوله** (ويحرم عليه) اى على الكف اه عى **قوله** (وان قصر الخ) وافقا للنهية وخسلافا
للمعنى عبارته في شرح وكذا كفاية في الاصح (نتيجه) سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالتيجارة
وحكمه انه ان كان تصير الامنع من محال وإن كان طويلا فلا يغلب الخوف فكما جهادوا الاجاز على الصحيح
بلا استئذان والى الدالكافر في هذه الاسفار كالمسلم ما عدا الجهاد اه **قوله** (مطلقا) اى لعدوه وبدونه **قوله**
وطويل ولومع الامن الخ) هذا يفيد ما يغفل عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر اه سم
قوله (ولومع الامن) يشمل الخوف وقيد بالامن في قوله الاتى وكذا كفاية في الاصح وقد يجعل الو او هنا
للحال فيكون قيدا اه سم ويؤيد لزوم التكرار مع ما قبله لوجعل الو او له طاف **قوله** (لإلغى) ومنه
السفر لبيع او شرا اما لا يتيسر بيعه او شراؤه في بلده او يتيسر لكن يتوقع زيادة في ثمنه في البلد الذى يسافر
اليه كما ياتى في قوله كما يكتفى في سفره الامن لتجارة الخ اه عى قال سم هل من العذر التنزه اه (اقول)
الظاهر نعم **قوله** (كقائل الخ) راجع إلى قوله لإلغى (قول الماتن لا سفر تعلم فرض عين) اى حيث لم يجد من
يعلمه او توقع زيادة فراغ او ارشاد فانه جائز بغير إذنهم اه معنى **قوله** (ومثله) إلى قوله ومن ثم في النهاية
قوله ومثله اى مثل قوله **قوله** (وإن اتسع وقته) كتلم احكام الصوم في اول السنة مثلا اه عى **قوله**
قبل خروج قافلة اهل بلده) لو تكرر خروج قوافل اهل بلده فهل لها منعه من الخروج مع غير آخر
قافلة اه سم **قوله** (جوازها) أى جواز خروجها لحجة الاسلام **قوله** (هنا) أى من لم يجب عليه **قوله**
من علم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية **قوله** (ان كان السفر امنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبله اه سم اى على
الاحتمال الظاهر كمر **قوله** (لاذنه) اى الاصل **قوله** (لسقوط الفرض) اى ولوعينا **قوله** (عنه)
اى الفرع **قوله** (ولم يجد الخ) عطف على قوله كان السفر امنا وهذا القيد معترف فرض العين ايضا فكان
الاولى تقدمه وذكره هناك كقوله المعنى **قوله** (الامن) بصيغة الفاعل صفة سفره **قوله** (وسواء) إلى قوله
وفيه نظر في المعنى الا قوله نعم إلى ويشترط **قوله** (وفارق الخ) رد دليل مقابل الاصح من قياس فرض الكفاية
على الجهاد **قوله** (الجهاد) اى حيث توقع على إذن الابوين لإلغى اذا خلو اهل بلده اه عى **قوله** (فيه)
الزوج بغير إذن وإن لم تسقط نفقتها فليأتم **قوله** (وطويل ولومع الامن الخ) هذا يفيد ما يغفل عنه
وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر **قوله** (ولومع الامن) شمل الخوف وقيد بالامن في
قوله الاتى وكذا كفاية في الاصح وقد يجعل الو او هنا للحال فتكون قيدا **قوله** (لإلغى) هل من
العذر التنزه **قوله** (قبل خروج قافلة اهل بلده الخ) لو تكرر خروج قوافل اهل بلده فهل لها منعه
من الخروج مع غير آخر قافلة **قوله** (وان كان السفر امنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبله

(٣٠) - شروانى وابن قاسم - تاسع

بقريته زيادة فراغ أو ارشاد أستاذ كما يكتفى في سفره الامن لتجارة يتوقع

زيادة أو رواج وإن لم يأذن الاصل وسواء أخرجه وحده أو مع غيره كان يبلده متعددون يصلحون للاقامه لا وفارق الجهاد لخطره نعم

يذهب أن يتوقع فيه بلوغ مقاصده والا كبلد لا يأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لاجل ذلك لانه كالعيب ويشترط لخروجه

ولو لفرع رزق رزقه وأن لا يكون امر دجبل إلا ان كان... نحو محرم يامن به على نفسه ولو لم يمت نفقة الأصل احتاج لاذنه أو إنايته من عونه من مال حاضر وأخذ منه البقية: أن الفرع (٢٣٤) ولو لم يمت الأصل نفقته امتنع سفره أو الإذن بالفرع الأهل أو إنايته كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التخصيص فيه من المستحق لرضاه بذمته أم عن خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الأصل أو الفرع فالوجه منه فيه ما وكذا في الزوجة إلا باذن أو إنايته كما أطلقوه ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر أي وإن غلبت فيه السلامة كما اقتضاء إطلاقهم ثم رأيت الإمام وغيره صرحوا بذلك وكسوك بادية خطيرة ولو لعلم أو تجارة ومنها السفر لحجة استوجر عليها ذمة أو عينا بين الأصل والمسلم وغيره إذا تجمعت (فان اذن أو اه) أوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعدهم وجه (رجعوا) أو كان الأصل كافر أم مسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه أن علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا إذن (إن لم يحضر الصف) والأحرار الأعلى العبد بل يستحب وذلك لأن طرو المانع كابتدائه فان لم يمكن الرجوع لنحو خوف على معصوم أو مكنت أن يسافر لما من أو يقيم به

أي فيمن يسافر لتعلم فرض الكفاية (قوله) ولو للفرض شامل لفرض العين وبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله) رزقه أي أما غير الرشيد فلا يجوز له السفر وينبغي أن يحمله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر والأجاز الخروج على وليه أن ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية أو عرش وقوله وينبغي أن يحمله الخ يفيد قول المغني وقيد الرافعي الخارج وحده بالرشيد اه (قوله) امر دجبل أي يخشى عليه اه معنى (قوله) احتاج لاذنه أي اذن الأصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله) أو إنايته من (الخ) عطف على اذنه (قوله) من مال حاضر) ومثله كما تقدم أنفاد من ثابت على ملي (قوله) وأخذته أي من قولهم ولو لم يمت الخ (قوله) امتنع سفره) أي الأصل (قوله) الأذن الفرع الأهل) أي لا اذن وهذا يلزم به فيقال والدلايسافر الأذن ولده اه معنى (قوله) ثم بحث) أي البقية أقره المغني واعتمده النهاية وورق الفرق الشارح إلا في ما يأتي عنه (قوله) لو أدى أي الأصل أو الفرع (قوله) حله السفر فيه) أي في ذلك اليوم أي بقيته (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظر فيه بعضهم وبقا في المؤجل التخصيص ويرد الفرق المذكور بأنه أذا لم يمنع ما تعلقت أي اشتغلت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم يتعلق به وهو نفقة الند في حق الأصل أو الفرع أو الزوجة بالأولى اه بزيادة تفسير قال عرش قوله وهو متجه هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من أنه يشترط لواز سفره أن يترك ما له من نفقة الذهاب والإياب اه (قوله) منعه) أي السفر (قوله) فيهما) أي الأصل والفرع (قوله) أو تجارة الخ) عبارة الروض مشرعه ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلا ينقطع معاشه ويضطرب أمره إلا للخروج لركوب بحر وبادية خطيرة فيشترط ذلك اه (قوله) بين الأصل الخ) ظرف لقوله ولو لفرق الخ (قوله) أوسيده) أي قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله) في الجهاد) إلى قوله ولو لحدث في المغني (قوله) وصرح) أي الأصل بعد إسلامه (قوله) برجوعه) راجع للخوف أيضا (قوله) والأحرار) يعني عقول المصنف إلا في ما شرع الخ فكلان الأولى تركوه ذكر قوله الأعلى العبد بل يستحب هناك كإفعاله المغني (قوله) الأعلى العبد) انظر لولزم من رجوعه نحو الهزيمة أو انكسار القلب اه سم عبارة المغني فروع لو خرج بلا إذن وشرع في القتال حرم الانصراف أيضا ما لم يرجع العبدان خرج بلا إذن قبل الشروع في القتال واجب وعده مندوب وإتمام يجب عليه الثبات بعده لأنه ليس من أهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد أو عرج عرجا بينا أو تلف زاده أو دابته فله الانصراف ولو من الوقعة أو لم يورث فشلا في المسلمين والأحرار عليه انصرافه منها ولا يتولى المنصرف من الوقعة مرض ونحوه فإرا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعد ذمته الرجوع للجهاد من شرع في صلاة جنازة لم يمه الا تمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وإن أنس من نفسه الرشدية لأن الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله) بل يستحب) ظاهره وأن حصل بانصرافه كسر قلوب المسلمين وهذا لو قيل بوجوب الانصراف على العبد حديث رجح سده لم يبعد اه عرش (قوله) لزمه) وأن لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوقظان القتل كاتص عليه في الأم اه معنى (قوله) إلا أن صرح الدان بمنعه) أي والحال أنه موسر كما هو معلوم اه عرش (قوله) ما مر في الابتداء) أي في الدين الحال (قوله) ومنه يؤخذ) أي من قوله وفارق الخ (قوله) المستغرق) بكسر الراء وقوله لاجله فاعله وقوله السفر مفعول له وقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله) لانه (قوله) حل له السفر) هو متجه مر (قوله) ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بأنه أذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما تعلقت به بالأولى اه (أو تجارة ومنها السفر لحجة) ولا يوا ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد الأثر لركوب بحر وبادية خطيرة وروض (قوله) الأعلى العبد) انظر لولزم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لم يمت ولو حدثت عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه إلا أن صرح الدان بمنعه وفارق ما مر في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الائتمان كذلك فلا يحرم عليه استمرار السفر إلا أن صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لدى المؤجل المستغرق أجله السفر وغيره لانه مضيع لآماله

ان له السفر وان صرح له بالمتع يؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقضه وإن حل لانهما ردت بذمة قتل اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينه وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابلة فعومله به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنا منه من ذلك وهذا يعلم ان الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمتع أو عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تلزيمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فيعيد لليس في محله (فان)

التقي الصفان أو (شرع في القتال) ثم طرادك وعله (حرم الانصراف في الاظهر) لعدم الامر بالثبات ولا تكسار القلوب بانصرافه نعم يكون وقوفه اخر الصف ليحرس وينبئ حمله على مامر (الثاني) من حال الكفار (يدخلون) أي دخولهم عمر ان الاسلام اوخره او جباله كما افهمه التقسيم ثم في ذلك يفصل بين القريب بمدخلوه والبعد منه فان دخلوا (بلدة لنا) او صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبا عظيم (يلزم اهلهما) عينا (الدفع لهم) بالممكن من اى شيء اطاقوه ثم في ذلك تفصيل (فان امكن تهاب لقتال) بأن لم يهجموا بقتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو (فقير) بما يقدر عليه (ولد ومدن) و(عبد) وامرأة فاقوة (بلا اذن) من من ويفتقر ذلك لهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لاهماله (وقيل ان) حصلت مقاومة احرار) مناهم (اشترط اذن سيده) أي العبد للعتية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والضمير للدين (قوله قتل اما كلامهم الاول) فانما هو في المنع ابتداء أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرحه والمؤجل لا يقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنا منه) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمتع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لدى المؤجل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وان منعه وعلى هذا حمل قولهم لا منع لدى المؤجل الخ على اطلاقه فيشمل الحلول اه سيدمر (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمتع (قوله التقي الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والمغنى لا الاقوله وينبئ حمله على مامر (قوله ثم طرادك) أي رجوعه من ذكر وإسلام الاصل وتصريحه بالمتع وعلمه على علمه من حضرة الله فذلك (قوله على مامر) أي في شرح الاذان غر منه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة المغنى ما تضمنه قوله يدخلون الخ (قوله) أي دخولهم الخ) بوجه بان رفع يدخلون به حذف أن البه درية الدخالة عليه كفي تسع بالمعبدى وحيث قد يدخلون اول بالمصدر سم ومحملة ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المعنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدمه ان اه سيدمر أي كما جرى عليه المغنى (قوله اوخره وحباله) أي ولو بعيدا عن البلد المغنى واسنى (قوله كما افهمه) أي العموم المذكور (قوله اوصار) إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية لا الاقوله عينا وإلى التنبه في المغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه معنى (قول المتن فان امكن) أي لا هاهنا تهاب أي استعداد اه معنى (قوله بان لم يهجموا) (بابه دخل اه مختار عش (قوله بما يقدر الخ) متعلق بالدفع بواسطة حتى اى حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدر المغنى عقب الممكن ايضا فقال اى الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان يحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) ولا فلا تخضر اه معنى (قوله بمن مر) من ابوين ورب دين ومن سيد اه معنى (قوله ويفتقر ذلك) أي عدم الاذن اه عش (قول المتن فن قصد) أي من الممكنة ولو عبدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه معنى (قول المتن ان علم) أي ظان كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) يضم اولها اه معنى (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أي في القتل فلا ينافي ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جاز) أي المكلف المذكور اه معنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التهاب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التهاب والافاضة للبيان والمقدم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه بقبده وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي القدم يتعين لكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو المهر بمقتضى انكسار القلوب (قوله قتل اما كلامهم الاول) فانما هو في المنع ابتداء أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أي دخولهم) بوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف ان المصدرية الدخالة عليه كافي تسع بالمعبدى وحيث قد يدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التهاب (قوله وعدمه بقبده وهو الخ) انظر هذا مع انه

لا لتقوى القلوب (والا) يمكن تهاب لهجومهم بقتة (فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبه بان علم انه ان اخذ قتل (وان كان من لاجهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر) (وان جوز الاسرو القتل فله) ان يدفعه (وان يستسلم) ان ظان انه ان امتنع من قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (نتبه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه بقبده وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلهما الدفع بما أمكنهم وللدفع مرتبان احدهما ان يحتمل الحال اجتماعهم أو تهابهم للحرب فعل كل

ذلك بما قد عليه فانها ان يشاء الله تعالى ولا يتكسر وان اتيته وتاب فز وفت عليه كما اوفى كفار وعلم انه يقتل ان اخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام فقتل جاز ان يستلم فان المكافأة والحالة هذه استعجال للقتل والاسير يحتمل الخلاص انتهت مائة وبسعة فنادى فيها في الحالة الثانية ان من علم ان كان حيا وظاهر ان من اخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يعلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لانه الرخصة المذكورة وجوب من شخبا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منجه وان لم يحل عن ايهام انه يلزم في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الرخصة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليها يلزم الدفع امره اعلت وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها
لأنها لا تباح بخوف القتل قالوا
فان امتنع ذلك حال لا بعد
الاسر احتمل جواز
استسلامهم تدفع إذا ريد
منها ذلك (ومن هودون
مسافة القصر من البلد)
وان لم يكن من اهل الجهاد
(كاهلها) في عين وجوب
القتال وخروجه بلا اذن
من مران وجدوا او يلزمه
مشي اطاقه وان كان في
اهلها كفاية لانهم في حكمهم
(ومن هم (على المسافة)
المذكورة فما فوقها
يلزمهم) ان وجدوا اذا
وسلا حاورهم كوابان اطاقوا
المشي (الموافقة) لاهل ذلك
الحل في الدفع (بقدر الكفاية
ان لم يكف اهلها ومن
يلهم) دفعاعنهم وانقاذهم
وافهم قوله بقدر الكفاية
انه لا يلزم الكل الخروج
بل يكفي في سقوط الحرج
عنهم خروج قوم منهم فهم
كفاية (قل) بموافقة
على من مسافة القصر فما
فوقها (وان كفوا) اي

بيانه لسكون المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجد في المتن (قوله ذلك) أي التائب
(قوله ثانيهما) المناسب الثالث (قوله ثم قال) اي صاحب الرخصة (قوله وان كان) اي من ونف عليه
الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حاله من فاعل يجوز به ان كان ان امتنع الخ فان المكافأة اي المقابلة (قوله
والاسير يحتمل) عطف على اسم ان وخبره (قوله منها) اي عبارة الرخصة (قوله في الحالة الثانية) اي المرتبة
الثانية (قوله كما لو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قلا متبنا لا يجوز اسر (قوله وكذا ان
جوز الخ) هذه مائة وم اربعون اذ قد اشرع اخذ ان قول الرخصة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله
بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اي فيجوز له الاستسلام لانه الرخصة المذكورة
وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ وله قولها غفر وتقف الى قوله ثم قال وقولها
ولو امتنع من الاستسلام القتل (قوله عليها) اي الرخصة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية
وإلى قول المتن ولو اسروا في المعنى الا قوله وسلاحا قوله قبل (قوله ويلزم الدفع امره الخ) ومنه لا امر
كما يحتمل بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به ع ش اخذا من صنيع
النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها ادعش (١) (قوله وان لم يكن) الى ابتداء في النهاية الا قوله
وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة هم الاقرب بين
فالا قري بين اذ قد روى اعلى القتال ان يلبثوا الى طوق الاخرين (تتم) لا تتسارع الاحاد والوا انهم منا
الى دفع ملكهم عظيم شو كنه دخل اطراف بلادنا لما فيه من عظم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله
بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المعنى
فهم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قبل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفى اهلها يلزمهم
اه (قوله ولو نحوق) كالولد والمراداه ع (قوله خلافا لبعضهم) عبارة انهاء كفاية قضاء كلامهم اه قول
المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان وقعناه اي بان يكونوا قريبين اما اذا
لم يمكن تخصيصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر للضرورة اه معني (قوله اعظم) اي من حرمة الدار
معني (قوله من يذلل ذلك) بو منه ان محل التدب عند عدم تعذيب الاسرى الا وجبت اهر شدي (قوله مفاداته
بالمال) ينبغي تغير آلة الحرب لما سر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتابا كولو تهو حديد يمكن اتخاذه سلاحا
ولو قيل هنا يجوز ان دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في
تخليص اسرائلهم منهم اه ع ش وما ذكره اخره اظهر واثقه اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا
لم يشترط نحو عدم الرجوع كظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه
في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد

أهل البلد من يلهم في الدفع لمعظم الخطب ورد به بان يؤدي إلى الايجاب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير
حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الأقرب فالأقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا
مسلبا فالاصح وجوب النهوض اليهم) فور اعلى كل قادر ولو نحوق بغير اذن نظير ما مر خلافا لبعضهم (خلاصه ان وقعناه) ولو على ندور فيما
يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل لا إلى حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتي في الهدية مزيد لذلك عند
العجز عن خلاصه مفادته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير لان اذ نل من مفادته فيرجع
عليه وان لم يشترط له الرجوع على ما مر قبيل الشربة (١) قوله وان لم يكن إلى المتن كذا بخطه ولعل الاولى إلى الفصل اه من هاشم

(فصل)

﴿فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو﴾ (قوله في مكروهات) إلى قوله والخبر مسلم في النهاية لا لقوله كما صح إلى ريسن وقوله ذكر كرت إلى المن (قوله وما يبتغيها) أي وما يجوز قتالهم به اه معنى (قوله لأن الغازي الخ) أي رسي المقال غاز بالان الخ اه عش (قوله يطلب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك اه عش (قول المتن أو نائبه) أي ومن الواو اه سيد عمر (قوله لأن احدهما) إلى قول المتن وإذا ثبت في المعنى لا لقوله اه أي ولم يخش إلى المتن وقوله مالم يخش فتنة (قوله لأن احدهما) عبارة التهاية لإذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المعنى من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المعنى وينبغي كما قال الأذري تخصيص ذلك بالمطرعة واما المرتزة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مردون لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله انه ليس الخ) قضيت انه لا فرق بين أن يعطل الامام الغزو وان لا عليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغير اذن بالمطرعة عين بالغزو اه عش (قوله لم يرتق) هو من اثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المعنى تبيينه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بذمها به للاستثناء ما فيها اذا جعل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهدنا فيها اذا غلب على ظنه انه اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فيذني بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيذ عبارة المعنى وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثيرا وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد الجف رهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلته مرة كذا أو لحق مدد للعدو من جهة كذا او لهم كين في موضع كذا ويرد ايضا الحائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتبة والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومرياتها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المعنى وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعمائة سميت بذلك لانها تدرى في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير اصحاب اربعة وخير سرايا اربعمائة وخير الجيش اربعة الاف وان تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذي وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلي إذا ضربوا او صدقوا اه وفي الرشدي ما يوافقه المقدار ووجهي التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور الوجه الاول عن تحريم المصنف مانصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة العسكر وخياره من الشيء الذي التفتيش اه (قوله وذكرا هاتل) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المتن أن يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطبلاوي الوجوب إذا أدى تركه إلى التفرير الظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش وباتى عن سم عند قول الشارح الاق من ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوثق) ببناء المفعول وعبارة غيره يتق (قوله وخبرته) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام ولا ينبغي أن يولى الامام الغزو الا اذقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الاناة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وان يكون ذاريا في السياسة والتدبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد واما في الاحكام الدينية ففيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب أن يخرج بهم يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلائع ويتجسس اخبار الكفار ويعقد الرايات

﴿فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو وما يبتغيها﴾

يكره غزوهم وهولعة الطلب لان الله تعالى (بغير اذن الامام او نائبه) لان احدهما اعرف منه بالحاجة الداعية للقتال ولم يحرم لحل التفرير بالنفس في الجهاد وبحث الزركشي وغيره كالاذري انه ليس لم يرتق استقلال بذلك لانه بمنزلة اجبر لغرض مهم يرسل اليه والبلقيني انه لا كراهة ان فوت الاستئذان المقصود أو عطل الامام الغزو أو ظن انه لا ياذن له أي ولم يخش منه فتنة كما هو ظاهر (وإسن) للامام أو نائبه منع مخذل ومرجف من الخروج وحضور الصف واخراجه منه مالم يخش فتنة ويظهر وجوب ذلك عليه فيمن علم منه ذلك وان وجوده مضر لغيره و (إذا بعث سرية) ومر بيان اول الباب وذكرا هاتل (أن يؤمر عليهم) من يوثق في دينه وخبرته ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير ويوصيه بهم

﴿فصل بكرة غزو بغير اذن الامام﴾ (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وإن كانت المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فيذني بقاء الكراهة او الافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومرياتها) وانها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكرا هاتل) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فباظهار اخذهم من حرمهم عليه وتوليتهم نحو الاذان (وباخذ البيعة) عليهم رضى ففتح الموحدة التميم بالله تعالى (باليات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيما كاصح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله عليه السلام وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير بجمع
قصدوا سفروا وتجب طاعة
الامير فبايتعلق بمآثم فيه
وذكرت له احكاما اخرى
حاشية الايضاح (وله) اى
الامام او نائبه الاستعانة
بكفار) ولو حريين وخبر
مسلم اننا لنستعين بمشرك
لا يقتضى المنع بل ان الاول
ان لا يفعل كقولهم ليس منا
من استنجى من الربيع على
انه عليه السلام انما قال ذلك
لطالب اعانة به نفرس فيه
الرغبة فى الاسلام فردده
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)

كان يعرف حسن رايم
فيتابه يعلم انه لا بد ان
يخالفوا العدو في معتقدهم
(ويكونون بحيث لو انضمت
فرقتا الكفر قاومناهم)
لان ضررهم حيثن ويشترط
في جواز الاعانة بهم الاحتياج
اليهم ولولمخوذة وقتال
لفلتنا ولا ينافى هذا الشرط
مقاومتا للفرقتين قال
المصنف لان المراد قلة
المستعان بهم حتى لا تظهر
كثرة العدو بهم واجاب
البلقيني بان العدو اذا كان
ماتين ونحن مائة وخمسون
ففيقال بالنسبة لا استواء
العددين فاذا استعان بخمسين
فقد استوى العددان ولو
انحاز الخنوص اليهم امكننا

ويجوز لكل فريق راية شعار او ان يحرضهم على القتال وأن يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وازهد
وان يدعو عدد التقاء الصنفين ويستنصر بالضعفاء ويكره بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في
سير النى عليه السلام معنى وروض مع شرحه (قوله فان اسر نحو فاسق) اى وتجب طاعته لا يخلل امر الجيش
اه عس (قوله حرم الخ) يذنبى لان يكون ظاهر المزية فى النفع فى امر الحرب والجند نس اه عس (قوله
عليه) اى الامام (قوله توليته) اى الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله لا للاتباع فيما) اى
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير
الضرر ونسكابة الكفار فى السراية اه سم (قوله بجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه عس
(قوله قصدوا سفرا) اى ولو قصيرا اه عس (قوله وذكرته) اى الامير (قول المتن الاستعانة)
اى على الكفار معنى (قوله ولو حريين) كذا فى المعنى (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله
لا يقتضى المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاول الخ) اى بل المراد ان الاول الخ (قوله لطالب)
اى من المشركين (قوله نفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له عليه السلام (قوله صدق) من
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة المعنى ولما تجاوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال فى الروضة وان يعرف حسن رايم فى المسلمين والرافعى جعل معرفة حسن
رايم مع أمن الحياة شرط واحد وانهم ما ذكره بقوله ويؤمنون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالفوا العدو) وقفا للمعنى وخلافا للتأية عبارة لا يشترط ان يخالفوا معتقد
العدو كاليوم ومع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعى يدل على عدم اعتباره خلافا للابوردى اه
(قوله لا من ضررهم) اى لى قوله لا يجنون فى النهاية لا لقوله ويؤخذ لى ويفعل وللى قوله والموسى بمنفعته
فى المعنى لا لقوله ومدن لى المتن وقوله ومن ثم لى ولكون ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة
(قوله ولا ينافى هذا) اى قوله او قتال لفلتنا ومنشأ توهم المنافة ان المسلمين اذا قالوا حتى احتاجوا للمقاومة
فرقة لى الاستعانة بالاخرى كيف يقدر على مقاومتها معاها معنى (قوله قال المصنف) اى فى توجيه
عدم المنافة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اى لو انضمو اليهم (قوله واجاب البلقيني الخ) عبارة المعنى قال
البلقيني وفيما توجيه المصنف اين ثم اجاب بان الخال واجبنا فى كتب جمع من الرايين اعتبار الحاجة
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن فى
توقف الجواز على ذلك حيثن نظر ظاهر سم على حج اه عس (قوله ويؤخذ منه) اى من جواب
البلقيني من قوله لى عدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اى المستعان بهم (قوله وتفعل الخ) اى
وجوبا به عس (قوله الاصلاح) اى ما راء الامام مصلحة اه معنى (قوله من افرادهم) اى بجانب
الجيش وتفريقهم اى بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه معنى (قوله باذن
الازواج) اى الاولياء ولوفى الشديدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن ما لك امرن اه عس عبارة
المعنى تنبيه الخائن والنساء وان كانوا احرارا كالمراهقين فى استئذان الاولياء اوراقا كالمعبدى
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اى فى قتال وغيره اه معنى عبارة قسم تنقيده بالاقياء

حرم) يذنبى لان يكون ظاهر المزية فى النفع فى امر الحرب والجند (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)
لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير الضرر او نكابة الكفار فى السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم
الخ) فيه تامل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالفوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للابوردى مر (قوله واجاب البلقيني
بان العدو اذا كان ماتين الخ) لكن فى توقف الجواز على ذلك حيثن نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان
مقاومهم لى عدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه أن الضابط أن يكونوا بحيث لو انضمو اليهم لم يردوا على ضعفنا وتقل
بالمستعان بهم الاصلح من افرادهم وتفريقهم فى الجيش (وبعيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدن وفرع باذن دائ وأصل
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو نساء اهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعوا لى سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بمميز

ولو غير قوی لا یجنون لانه لا یمتدی لنفعه ولكن ما هنا فيه تمرین على الفجاءة والعبادة فأرق امتناع المقر بالصبي في البحر على أمر والموصى
بمنعته لبيت المال والمكاتب كتابه صحیحة لا یحتاج لاذن سیدهما على ما قاله البلقینی لان (٢٣٩) لهما السفر بغير اذنه وقد یُنظر فيه بان هذا

سفر مخوف وهو یوقوف
على الاذن فیهمام رايت
شیخنا توقف في المكاتب
وكان یبغی له التوقف في
الاخر لما ذكره وله ای
الامام اوناثیه بذل الابهة
والسلاح من بیت المال
ومن ماله) لیل ثواب
الاعانة وكذا للاحاد
ذلك نعم ان بذل لیكون الغزو
للباذل یمجز ومعنی الخبر
المفتی علیهم من جهز غازیا
فقد غزا ای كتب له مثل
ثواب المغازی (ولا یصح)
من امام أو غیره (استشار
سلم) مكلف ولوقناو معذورا
بناء على الاصح أنه دخل
الكفار بلدنا تعین علیهما
عنا او ذموا ببحث ان غیر
المكلف كذلك وفيه نظر
(لجهاد) كما قدمه في الاجارة
لثبته علیه فیما مر قبل الفصل
ولانه لا یصح التزامه في
الذمة واما صح التزامه من
لیمح الحج لانه لا یمكن وقوعه
عن الغیر والتزام حائض
لخدمه مسجد في ذمها لانه
ليس من الامور المهمة
العامة التي یفتی بتخاطب بها
كل أحد بخلاف الجهاد
فوقع من المباشر عن نفسه دون
غیره وما یأخذه المرتزق
من الفی والمتطوع من
الزكاة اعانة لا أجره فوقع

لان سیاقه في الاستعانة بنفس القتال ولا ینفع فيه الا الاقرباء اه (قوله رلو غرقوی) ای لئلا ما ذكرناه
ای من نحو السقي بخلاف لقتال فلا یدفعه مع المراهقة من القوة اه نهاية قوله لا یجنون ای غیر بمن اخذنا
من التعلیل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على مامر) ای في باب الحجر اه سم (قوله
فيهما) ای في الموصی بمنفعته المكاتب (قوله وكان یبغی له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السید خلافا
للبلقینی نهاية ومعنی (قوله لیلان) ای قوله ومعنی الخبر في المعنی ولی قول المتن ویصح في النهاية الا قوله
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعینه ای لانه لا یصح وقوله نعم ای صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)
ای بذل ما ذكر من اموالهم ولم ثواب اعانتهم ومجته في السلم اما الكافر فلا یلزم رجوعه فیما رای الامام
لاحتیاجه الى اجتهاد لان الكافر قد یخون معنی واسنی قال ع ش ولا تسلط لهم على بیت المال اه (قوله
نعم ان بذل) ای كل من الامام والاحاد ع ش ومعنی (قوله لیكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان
ما یحصل له من النعمية للبذل اه ع ش (قوله لم یجز) قضیه انه یرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولوصیاً كما یجته بعضهم اه (قوله علیهما) ای القن والمعدور (قوله عینا
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله كما قدمه في الاجارة) واما ذكره
هنا توطئة لقوله ویصح استشار ذی الخ اه معنی (قوله فیما مر الخ) ای في الحالة الثانية للكفار (قوله
واما صح التزامه من یصح الخ) ای بان اجر نفسه للغیر لكن انما یاتی به بعد الحج عن نفسه اذ لم یستأجره
للحج عنه في السنة الاولى من وقت الاجار اه ع ش (قوله لانه یمكن الخ) قد یقال لم یمكن هذا هناك دون
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزامه من الخ (قوله لانه الخ) ای خدمة المسجد والتذکر بتأویل ان
تخدم (قوله وما یأخذه المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) ای ومرتبه اه معنی (قوله ومن
اكره) ای قوله نعم في المعنی (قوله ان تعین) ای فیما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستعانة) ای
على المکره بکسر الراء اه ع ش (قوله المکره الغیر المكلف) ای الصبی ولو كان المکره الامام اه ع ش
(قوله مطلقا) ای للمدة كلها (قوله هنا) ای الجهاد (قوله مطلقا) ای حضر الواقعة لا اه ع ش والاولی
للمدة كلها (قوله) وهو صریح فیما قلته) عبارة النهاية وقیاسه في الصبی كذلك اه ای یستحق مطلقا
ع ش عبارة الرشیدی ای في اصل استحقاق الاجارة اه (قوله ونحو الذی) ای قوله ولمن عنه في المعنی
(قوله ونحو الذی) كالعهاد والسمان اه معنی (قوله المکره) بالجرفه الذمی وقوله والسمان عطف
عليه ای المکره ع ش (قوله بمجهول) كان یقول الامام له ارضیک او اعطیک ما تستعین به اه معنی (قوله
استحق الخ) خبر ونحو الذمی اه ع ش (قوله اجرة المثل) ای للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) ای وان لم
یقابل (قوله فقط) ای وان تعطلت منافعهم في الرجوع لانهم یصرفون حیث یمکن شاقا ولا حبس ولا
استیجار وان رضوا بالخروج ولم یعدم الامام شیء من رخصتهم من اربعة اخماس النعمية كامر فی بابها اما اذا
خرجوا ابلاذ من الامام فلا شیء لهم سواء انما هم عن الخروج ام لا بل له تمیزیرهم فیما هم عنه ان رآه
اه معنی وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) ای لا من اصل النعمية ولا من اربعة اخماسها اه معنی

تقیده بالاقرباء لان سیاقه في الاستعانة بنفس القتال ولا ینفع فيه الا الاقرباء (قوله على مامر) ای في باب
الحجر (قوله لا یحتاج لاذن) المعتمد الاحتیاج فیهمام (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومجته
في السلم اما الكافر فلا یلزم رجوعه فیما رای الامام لا احتیاجه الى اجتهاد لان الكافر قد یخون اه (قوله
وبحث ان غیر المكلف كذلك) كتب علیه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من یتعین علیه او نقول
من شان المسلم التعین (قوله بمجهول) كان قال ارضیک

غزوهم ومن اكره على الغزو ولا أجر له ان تعین علیه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الواقعة نعم المکره الغیر المكلف بذی استحقاقه
الاجرة مطلقا لانه لا یتعین علیه ولم یحضر ثمرا یتهم صرحوا في القن المکره بانه یمکن هنا الاجرة مطلقا ان قلنا تعین علیه اذا دخلوا ابلاذنا
وهو صریح فیما ذكره نحو الذی المکره او المستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والا فلذلك هاب فقط من خمس الخمس ولمن عنه امام

اونا فيه اجبارا لنجهن ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تسقط (ويصح استتجار ذي) ومعه ما هو مستأن من بل وحرب الجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغفرته جهالة العمل للضرورة ولا يحتمل في معاقدة الكفار مالا

يحتمل في معاقدة المسلمين
فان لم يخرج ولو لحصول
فسخ واسترد منه ما اخذه
وان خرج ودخل دار الحرب
وكان ترك القتال بغير
اختيار فلا ولو استوجرت
عين كافر فاسلم قضية فوهم
لو استاجرت ظاهر الخدمة
مسجد فحاضت انفسخت
الاجارة الانفساخ هنا لا
ان يفرق بان الطاريء ثم يمتنع
مباشرة العمل فتمدو ويلزم
من تعذره الانفساخ
والطاريء هنا ليس كذلك
فلا ضرورة الى الحكم
بالانفساخ (قبل ولغيره)
من المسلمين استتجار الذي
كالاذن والاصح للاحتياج
الجهاد الى مزيد نظر
واجتهاد ولان الاجير هنا
كافر قد يغدر ويبحث
الزركشي ان الامام لو
أذن له فيه جاز قطعا (ويكره)
تنزيها (لغاز قتل قريب)
لان فيه نوعا من قطع الرحم
(و) قتل قريب (محرم اشد)
كراهة لانه عليه السلام منع
أبا بكر من قتل ابنه عبد
الرحمن رضى الله عنهم
يوم احد (قلت الان
يسمعه) يعنى يعلمه ولو
بغير سماع (يسب) اى
بذكر بسوء (الله تعالى) او
تبيين الانبياء (أورسوله)
محمد (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او نائبه) اما لو كان المكروه غيرهما فالاجرة على المكروه حيث لا تركة عرش (قوله ثم تسقط) هلا قدم
على السقوط ما يسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على حج اء عرش
(قول المتن استتجار ذي) أى ولو باكثر من سهم لرجل او فارس معنى وروض مع شره (قوله ومعاهد)
الى قوله فان لم يخرج في المعنى الا قوله بل وحرب الى قوله كما استمر عليه في الهابة لا قوله او الاسلام
الى المتن وقوله بل وقيل الى محل قتلهم وقوله للثنى الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة
به) اى بان احتجنا لهم وامننا خيانتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قاتلناهم ما تقدم اء عرش
(قوله دون غيره) اى من اصل الغنيمة واربعة اخماسها اء سم عبارة المعنى قضية كلامه صحة استتجار
الذي ونحوه باى مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراد اى انما يطعن من سهم المصالح
سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة فانه لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها لانه محض
للصلحة لانه من اهل الجهاد اء (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اى من الذي فاشيه استتجار
الدواب اء معنى (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اء معنى (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ
بنفسه حيث تبدل لا بد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اى فلو كان صرفه في آلات السفر او نحوها
غرم بدله اء عرش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب
باختيار او بدونه أو بعد دخوله وترك القتال باختيار سم على حج (قول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه
اء عرش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) اى من الذي ولو بموته فيفضل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب
فلا يسترد منه ما اخذه كونه قبل دخوله فلا يسترد منه وقوله فلا ي اى فلا يسترد اء عرش (قوله واستوجرت)
أى اجارة عين اء عرش (قوله الانفساخ هنا) معتمد عرش ومعنى (قوله بان الطاريء الخ) اى الحيف
وقوله والطاريء هنا اى الاسلام (قوله من المسلمين) اى قول المتن ومحرم في المعنى الا قوله او الاسلام
الى المتن وقوله ويبحث الى المتن (قوله استتجار الذي) أى ونحوه (قوله هنا كافر) اى وفى الاذن مسلم اء
معنى (قوله لو اذن له) اى لغير اء عرش (قوله جاز قطعا) ولو اختلف الامام وغيره فى الاذن وعدمه صدق
الامام لان الاصل عدم الاذن اء عرش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج
اى بان كان محرم مالا قرا به كحرم الرضاع والمصاهرة اء عرش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد
ذلك رضى الله تعالى عنه اء عرش (قوله ولو بغير سماع) اى بطريق يجوز له اعتماده اء معنى (قوله نبيا من الانبياء)
اى وان اختلف فى نبوته كلفان الحكم ومرمى بنت عمر ان اء عرش (قوله ما) باقى اى انفا (قوله فلا كراهة
حيث لا ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة اذا قصده قتله فقتله دفاعا عنه اء معنى (قوله ومحرم قتل صبي)
ويقتل مراهق ثبت الشعر الحشن على عاتقه لان نباهته دليل بلوغه لان ادعى استعجاله بدواه وحلف انه
استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغا بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من
يدعى الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه اء معنى وروض مع شره (قوله ولان يمكن لها كتاب)
كالهريفة وعبد الاوثان (قوله على الواجبه) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ومن بهرق) الى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط ما يسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه
نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة اخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان
الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كاهو قضية اطلاقهم وان قال قائله عنه الاسنوى
فى بعض الكتب التى لا استحضرها الآن انهم مكفون بما عدا الجهاد (قوله وان خرج ودخل
دار الحرب) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخوله
وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله
فيسترون اخذا بما يأتى (والله اعلم) فلا كراهة حيث تقدمنا لحق الله تعالى ولحق انبيائه
ويعمر قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الوجود خلافا لما قيدنا بذلك (وخشى مشكل) ومن به رق

إلا إذا قاتلوا كما باصله أو سبوا من مر كذا أطلقوه وبني تحصيله بالمميز بل قيل بالملكف كالنساء يبدد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره الحق ما الخئي وهو ظاهر ومحل قتلهم أن لم ينهزوا وإلا لم تنبههم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصحيح نعم لم يضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ومحل قتل) ذكر (الراهب) وهو غاب (٢٤١) والنصارى وسوقة (واجير) لأن فيهم رأيا وقتالا (وشيخ) وأعي وزمن لا قتال فيهم ولا رأيا في الظاهر لعموم قوله تعالى قاتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه عليه السلام وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أي يضرب الامام عليهم الرق أن شاء لما سيذكره أن الكامل يخبر فيه بين الاربعة الآتية وأما قول الأذري يتعين استرقاقهم فيعيد جدا غلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فأنهم يرقون بنفس الامر (وتسي نأوهم) وصبيانهم (ر) تغصم (أموهم) لا هدرهم وبجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (وإرسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنيق) وغيرهما وإن كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وأن قال الزركشي الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولا نه عليه السلام حصر أهل

فيسترقون في المعنى إلا قوله بالمميز بل قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو ترس (قوله) إلا أن قاتلوا قال في العباب فيقتلون ومقبلين وإن تدفعوا بغيره لا مدبرين أه سم ويقا مثله في الشارح وعبارة الروض مع شرحه إلا أن قاتلوا فاجز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره أه (قوله من مر) عبارة المعنى والاسنى الاسلام والمسلمين أه (قوله) كذا أطلقوه أي استثناء من يسب من مر (قوله) تخصيصه أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره الحق ما الخئي عبارة المعنى والاسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل لأدب الخئي أو المرأة الاسلام والمسلمين أه (قوله) الخئي يبنى والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالملكف أه سيد عمر (قوله) ومحل قتلهم أي إذا قاتلوا اسم على حج أه عش عبارة السيد عمر أي إذا قاتلوا أو سبوا أه (قوله) والا لا تنعمم ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وبني خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم أه عش (قوله) أو يتترس الخ عطف على قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ راجع إلى قوله أو لم ينهزوا أيضا سم على حج أه عش هذا مبني على أن قول الشارح أو يتترس الخ معطوف على لم ينهزوا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المعنى ومتعين بالتأمل فينخص بقوله أو يتترس الخ (قوله في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخئي بالمرأة لاحتمال انوثته معنى واسنى (قوله) وهو باء النصرى) شيخا وشابا أه اسنى زاد المعنى ذكر الواشيه (قوله) وسوقة) بضم السين وسكون الواو أه اسنى وفي القاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكور المؤنث أه (قول المتن) واجير أي منهم بأن استأجروه لم ينصفون به أه عش (قوله) لأن فيهم أي الراهب والسوقة والاجير (قوله) رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح بقوله الاي اما ذو قتال الخ (قوله) نعم الرسل أي منهم أه عش (قوله) لا يجوز قتلهم أي حيث دخلوا الجرد وتبلغ الخبر فان حصل منهم نجس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم أه عش (قوله) بخلاف ما إلى قوله ومظاهر في المعنى الاقوله وأن قال الزركشي الظاهر خلافه (قوله) بخلاف ما الخ راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله) وصبيانهم) إلى قوله وسبى تأييده في الآية الاقوله وقال في البحث (قوله) وصبيانهم أي وبجانيهم اسنى ومعنى (قوله) وغيرهما من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عتارب عليهم أه معنى (قوله) كما قال البندنجي وأن قال الزركشي الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وأن قدرنا عليهم بدون ذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضت أي خلافه مصلحة المسلمين أه (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قوله) ورمهم بالمنجنيق) أي وقبس به في معناه بما يعم الاهلاك به شيخ الاسلام ومعنى (قوله) بمحل من حرم مكة) عبارة المعنى بمكة أو بموضع من حرمها (قوله) أن عله أي الاستدراك المذكور (قوله) لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله) للاتباع) أي قوله خلافا للمعنى (قوله)

(قوله) الا إذا قاتلوا قال في العباب فيقتلون ومقبلين وإن تدفعوا بغيره لا مدبرين أه (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة الخ) ما قال في الروض ومحرم قتل امرأة وخئي وصبي ومجنون إلا أن قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سب المرأة والخئي للمسلمين أه (قوله) ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله أن لم ينهزوا أيضا (قوله) وإرسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وأن قدرنا عليهم بدون ذلك الزركشي وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه أه شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) — شرواني وابن قاسم — تاسع) الطائفة ورمهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يجز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيما للحرمة وظاهر أن عله حيث لم يضطر لذلك (وتبينهم) أي الاغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نساءهم وذرائعهم لما ستل عنهم

هم منهم وبحث الزركشي بالقبلي كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم بظن انه كافر ولا يقا بل من علمنا انه لم تبلغه الدعوة بهذا ولا يغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا نحن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب امام من بلغته فقتله ولو بما يعم وسي تابعه إلى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهله (وان ٢٤٣) كان فيهم مسلم واحدا فكثر (اسير او تاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعم وتثبيتهم

(سئل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم بكرة الخ اه سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التثبيت صريح في الرجوع (قوله ولا يقا بل الخ) اى لا يجوز قتالهم معنى واسنى (قوله هذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احدا قبل عرض الاسلام اه معنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه ع ش (قوله فله) اى الامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهله) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن وبحرم في النهاية لا قوله او الوجوب وكذا في المغنى لا قوله وقضية التعجيل الى ومع الجواز (قوله فاكثر) عبارة عن المغنى وكلمة الطائفة من المسلمين بما قاله الراعى وقضيته عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله بكرة ذلك) اى حصارهم الخ اه ع ش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره ان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم معنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضامن هنا) اى لادبائه اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذى اه ع ش (قوله لم تعلم فانه) علم عنه ضمنه اه ع ش (قول المتن جاز رميم) ويتوق من ذكر اه معنى (قوله من الجواز) اى جواز رميم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وإن كان يصيبهم وثلاثا وتخذوا اذ ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة اى استبقاء القلاع لهم معنى واسنى (قوله ويشترط) اى فى جواز الرى اه معنى (قوله بذلك) اى رى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما معنى وروى (قوله لان حر منهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميم) على قصد قتال المشركين نهاية ومعنى (قوله ويتوقون) ببناء المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة عن المغنى وتتوق المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان لان مفسده الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه معنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه ع ش (قوله وقضية التعجيل الخ) عبارة عن النهاية وانما يقتل بوجوبه بل وقوع الخلاف فى الجواز (قوله وكان للقاتل الخ) كذا فى النهاية ايضا بالمتانة والقوة ولعلم من تحريف الناسخ واصله للبقا بل بالوحدة التحتية اى القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة لقوة المقاتل والضمير للاضطرار (قوله ان تخاف) اى من الانكشاف عن المترس بهم (قوله ودم المسلم) اى الذى المترس به (قوله رعايته) جواب لما والوا الضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح او الوجوب اى الذى يقتضيه التعجيل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه فى احدث وجهين يظهر ترجيحاه معنى (قوله ونحو الذمى) عبارة الاسنى والمغنى

مصلحة المسلمين خلافا من (قوله وبحث الزركشي بالقبلي) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم بكرة ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذى بالدية او القيمة والكفارة ان علموا ممكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان علمه القاتل مسلما ان كان يمكنه توقيه والرمى الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلم مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا لافصا ص وان ترس كان ترس بمسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه فى احدث وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كمال اختلف مال غير عند الضرورة اه فيها مسئلتان الاولى اذا ترس بمسلمين والثانية اذا ترس

فى غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) ثلاثا يعطوا الجهاد علينا بحسب مسلم عندهم نعم بكرة ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ايداء المسلم ما امكن ومثله فى ذلك الذمى ولا ضمان هنا فى قتله لان القرص انه لم تعلم عنه (ولو التحم حرب فترسوا ببناء) وخنائى (وصبيان) وبجائين وعبيد منهم (جاز رميم) لاذ اضطر رنا اليه للضرورة (وان دفعوا هم عن انفسهم) التحم حرب أولا (ولم تدع ضرورة الرميم) فالأظهر تركهم (وجوبه ثلاثا) يؤدى الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد فى الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما سرى في قتلهم بما يعم قال فى البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجا لهم (وان ترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميم تركناهم) وجوبا بصانة لهم ولو كون حر منهم لاجل حرمة الدين والعهد فاروقا نحو الذرية على المعتمد لان حر منهم لحفظ حق

الغائبين لا غير (والا) بان ترسوا بهم فى حال التحام الحرب واضطر نال رميم بان كنا لو انكشفنا عنهم غفروا وبنوا وكالذمى عظمت نكابتهم فينا (جاز رميم فى الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعجيل وجوب الرى الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للبقا بل قولا غايته ان تخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام رعايته فقلنا بالجواز فقط مع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذى بالدية او القيمة

والكفارة إن علموا يمكن توبه (ويحرم الأنصراف) على من هو من أهل فرض الجهاد الآن لا غيره من مر (عن الصف) بعد التلاق وإن غلب على ظنه إن ذابت قبل الغزاة أو لا فلا نولهم إلا بأرواح أنه صلى الله عليه وسلم عدل الفراء من الزحف من السبع الموبات وخرج بالصف ما لو نفي مسلم كافر في طلبها أو طلبة ولا يحرم عليه الفراء لأن فرض الثبات (أما هو (٢٤٣) في الجماعة وقضيت أن المسلمين لغير أربعة

الله في العزائم (ويجوز)
التحيز (الى فئة بعيدة) حيث
لا اقرب منهم اى لطيعه في
ظنه كما هو ظاهر (في الاصح)
لا طلاق الاية وان انقضى
القتال قبل عوده او يجتنبهم
اكتفاء باجتناهم في دار
الحرب ولو حصل تحيزه كسر
قلوب الجيش امتنع على
ما اعتمد الاذرى وغيره
ولا يشترط لحله استعاره
يجوز احوال الاستجداد
وقال جمع يشترط واعتمده
ابن الزفة (ولا يشارك)
متحرف لحل بعيد على الاوجه
ومن اطلق انه يشارك لانه
كان في مصلحتنا وخاطر
بنفسه اكثر من الثبات في
الصف يحمل كلامه على
القريب الذى لم يغب عن
الصف غيبة لا يضطر اليها
لاجل التحرف لان ماذكر
من التعليل انما يتأتى فيه
قطعا كما هو ظاهر ولا
(متحيز الى) فئة بعيدة
الجيش فيها غم بعد مفارقتها
ويشارك متحيز الى فئة
(قريبة في الاصح) لبقاء
نصرته ويصدق يمينه انه
قصد التحرف او التحزوان
لم يعد الا بعد انقضاء القتال
على الاوجه ومن ارسل
جاسوسا شارك فيها غم في
غيبه مطلقا لانه مع كونه في
مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر
من بقاءه (فان زادوا على
مثلثا جاز الانصراف)
مطلقا لانه يحرم

ينضم اليها ويرجع معها بجار با فيجوز انصرافه لقوله تعالى الاتحرف بالقتال او متحيز الى فئة والتحيز اصله
الحصول في حزوه الناحية المكان الذى يحوزه والمراد به هنا الذهاب بنية الانضمام الى طائفة من المسلمين
ليرجع معهم تحاربا ولا يلزمه العود ليقابل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود ذلكم رخص له
الانصراف ولا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاءه لانه لا يجب بالنذر الصريح كمالا يجب به الصلاة على
الميت في العزم اولى اه (قوله) فشديد الائم ولا يشك هذا بان الحيلة المخصصة من الربا ومن الشفعة الزكاة
وتحوها مكروية لان الكلام متم مقروض في حيلة نشأت من عقد صحيح اخبر معه على أن يفعله للتخلص من
الائم وما هنا مقروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر بظاهر اخلافه فهو كاذب لخالفه ما في نفسه اه عش
(قوله في العزائم) اى فيما يعزم على فعله ويريده اه عش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط
البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بعد الغوث اه نهاية وسيأتى
ما فيه (قوله) حيث لا اقرب منهم الخ وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو بعد
الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منه لا العذر كخوف استتصال البعيدة ونحوه كنزاهم
(قوله) لا طلاق الاية (ولقول عمر رضى الله تعالى عنه انا فقه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام
والعراق كذا في المغنى) كالعزيمه يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بعد القرب فليتأمل الا ان يكون
مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله) وان انقضى القتال الخ اى في ظنه وسكت
عن هذه الغاية المغنى والروض وشرحه المتبحر فليراجع (قوله) او يجتنبهم اى المتحيز اليهم قال
الرشيدى انظر هل هو مضاف لقاعله او مفعوله اه أقول والظاهر الثاني (قوله) ولو حصل تحيزه الخ يظهر
ان المراد مطلقا لى ولو الى فئة قريبة (قوله) امتنع الخ معتمد اه عش (قوله) ولا يشترط الخ) ويندب لمن
في المعجز او غيره ماذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة القرب احرهم اه روض مشرحه زاد
المغنى ولا داعى بالفرار هل يشترط في توبته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا يهزم كما امر الله تعالى
فيه وجهان في الحاروى والظاهر الثاني اه (قوله) الحله اى التحيز اه عش (قوله) وقال جمع الخ) عبارة
النهاية وان ذهب جمع الى بصيغة الغاية (قوله) ولا يشارك متحرف الخ) اى الجيش فيما غم بعد مفارقتها
ويشاركه فيما غم قبلها اه مغنى (قوله) متحرف الخ) الى قول لانه ماذكر في المغنى (قوله) لانه لا يشارك الخ) الى قول المتن
قول المتن وتجوز في النهاية (قوله) متحرف الخ) اى المتنقل عن محله ليكن اولا رفع منه الخ اه عش (قول المتن
الجيش) مفعول يشارك (قول المتن) فيما غم بعد مفارقتها اماما غمته قبل مفارقتها فيشاركه مغنى ونهاية
(قول المتن) ويشارك متحيز الخ) اى الجيش فيما غم بعد مفارقتها نهاية ومغنى (قوله) ويصدق اى
المنصرف عن الصف (قوله) وان لم يعد الخ) خلافا للمغنى في المتحرف حيث قال فيه صدق يمينه ان عاد قبل
انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان يحلف والا ففى المحذور بعد عوده فقط اه (قوله) ومن ارسل الى
قول المتن وتجوز في المغنى (قوله) ومن ارسل جاسوسا اى ارسله الام لا يظن عدد المسلمين وينقل اخبارهم
اليها اه مغنى (قوله) مطلقا اى قرب او بعد اه عش اى عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله) في
مصلحتهم) اى جيش المسلمين (قوله) من بقاءه) اى فى الجيش وثباته فى الصف (قول المتن) فان زادوا اى
الكفار (على مثلثين) اى من انصار الانصراف ولورجى الظفر حينئذ بان طئانه ان ثبنا استحب لنا الثبات
مغنى وروض مشرحه (قوله) مطلقا اى سواء كان فينا قوة المقاومة منهم ام لا وانما ذكر هذا الاطلاق لظهر
الاستثناء الاقنى (قول المتن) مائة بطل اى منا وقوله عن مائتين الخ اى من الكفار اه عش (قوله)
يؤيده ما يأتى) اى قيل قوله الآتى وتجوز المبادر وقد اجاز الانصراف الخ (قوله) ويجوز التحيز الى فئة
بعيدة) قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بعد الغوث
مرش (قوله) ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه
العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منه لا العذر كخوف استتصال البعيدة ونحوه

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالمدنى لجواز استنباطه من النص يخصه لانهم بقاؤه منهم لو ثبتوا لهم
ولما راعى العدد عند تقارب الاوصاف من ثم لم يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا ركب وما شل بل الضابط كما قاله

الزركشى كالبلقى أن يكون في المسلمين من القوة وما يغل على الظن انهم يقاومون الزائد على مثليهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم وإذا جاز الانصراف فان غلب الهلاك بالناكية وجب أو بها استحب (وتجوز أى تباح المبارزة) كما وقعت بيد وغيرها وبحت البلقى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقلم يؤذن له في خصوصها (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لما في تركها حيث من استهتارهم بنا (واتما تحسن أى تباح أو تسن المبارزة (من جرب نفسه) فعرف قوته وجراسته (وإذن الامام) أو أمير الجيش لانه أعرف بالمصلحة من غيرهم فان اختلف شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجازت بلا اذنه لجواز التغرير بالنفس في الجهاد وحرهما الماوردى على من يؤدى قتله لحرمة المسلمين واعتمده البلقى ثم أبدى احتمالا بكونها مع ذلك والوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أى منا قوله عن مائة وتسعة وتسعين الخ أى من الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على انه يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه اهـ (قوله لجواز استنباط معنى من النص الخ) أى على الاصح كما خصص عموم اول ما ستم النساء بغير المحارم والمعنى الذى شرع القتال لاجله وهو الغلبة بدور مع القوة الضعفة لاعم العددي فتعلق الحكم به اهـ (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعفة بنحو عشرين أو أكثر اهـ (قوله ما لا يقاومونهم) أى ما يغل على الظن انهم لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعفة (قوله فان غلب الخ) أى على ظننا سنى ومعنى (قوله بلا نكابة) أى في الكفار عرش ومعنى (قوله وجب) أى الانصراف علينا قوله تعالى ولا تقاتلوا بايديكم الى التهلكة معنى وأسنى (قوله أو بها) أى بئكة في الكفار استحب أى اننا الانصراف (قول المتن المبارزة) أى ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور ومعنى (قوله كما وقعت بيد) لأن عبد الله بن رواحة وأبى عفره رضى الله عنهم بارزوا فاهلوا لم يكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله وبحت البلقى) عبارة التهاية وتمتع على ما تحته بعض المتأخرين على مدين ورفعه ما ذنوا لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة ولم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البلقى وغيره الى كراهتها وهى مخالفة لما حكاه الشارح عن البلقى في الفن وسباق عن المعنى والاسنى ما يوافقها (قوله رجعا) أى الدائن والاصل (قوله) وقلم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البلقى وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة ان لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مديونا ما ذنوا لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز أو الافسكه اهـ وفيه بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانعه ففيه تصريح عن البلقى بكونها فقط لقلم يؤذن له في خصوصها اهـ أى خلافا لما حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) أى قوله واعتمده البلقى في المعنى الا قوله تباح وقوله وجازت الى وحرهما الى قوله هذا في النهاية الا قوله أى تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا) أى من استعصافهم وعدم مبايعة بنا (قوله أى تباح) أى عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أى عند طلبه (قوله فان اختلف شرط الخ) قد نبهنا فيه مامر عن المتن اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم يكره صلى الله عليه وسلم فصيير مباحا او مندوب (قوله من ذلك) أى من التجربة والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل رأس ابي جهل فقد تكلموا في ثوبه وتقدير ثوبه انه لم يخال من موضع الى موضع لان بلدنا كانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحققوا موته نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروى مع شرحه (قوله الاول) أى الحرمة اهـ (قوله قال الماوردى الخ) خبره الذى (قوله وفيه) أى في شرح الروض (قوله وهذا لا يخالف ما راجع الخ) يمنع بالنسبة الى العبد كما مر عن سم الان برا من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة (قوله انفا) أى في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بانهم) بالتخريب (وتجريم) بالقطع وغيره وكذا

كذلك (قوله وبحت البلقى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقلم يؤذن له في خصوصها) فى شرح الروض والبهجة قال البلقى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذنوا لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز أو الافسكه لهما ابتداء واجابة مثلها فيما يظهر للمدين انتهى فيه تصريح عن البلقى بكونها فقط لقلم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البلقى) لا يبنى التردد فيه حيث غلب عليه الهلاك

أعنى ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذى في شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر في الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا كبره يحصل لنا لكونه كبير ناهية فيه ايضا قال البلقى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذنوا لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة ولا لافسكه لهما ابتداء واجابة مثلها فيما يظهر للمدين اهـ وهذا لا يخالف ما راجع انما عن البلقى كما هو واضح (وتجوز اتلاف بانهم وشجرهم

لحاجة القتال والغفر لهم) للاتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فسادا رواه الشيخان وفي كروم أهل الطائف رواه البقي وأوجب جمع ذلك إذا توف الغفر (٢٤٦) عليه (وكذا يجوز أن لا يجر) إن لم يجر حصو لها) إن غاظه واضعها فلم (فان رجى) أى ظن

كل ما ليس بمحرم اه معنى (قول المتن حاجة القتال الخ) ليس بقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يجر الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المفتى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وسبب نزولها أنه ^{صلى الله عليه وسلم} أمر بقطع نخل بني النضير فقال واحد من الحصان هذا لفساد يا محمدا ناك تهني عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله) وأوجب جمع ذلك الخ) جزم به المفتى (قول المتن فان رجى نذب الترك) أما إذا غنمناها بان فتجنادهم قهرا أو صلحا على أن تكون لنا أو لهم أو غنمنا أو لهم أو نصرنا فيجرم لآلافها معنى وروض مع شره (قوله يجوز أكله) من التجوز (قول المتن الأما يقانون عليه) أى أو غنمنا أن يركبوه وروضه مفتى (قوله في ذراهم) أى في التبرس ثم اه معنى (قول المتن أو غنمناه وخننا رجوعه الخ) وإن غنمناه ترداد أسانهم وصبيانهم ونحوهما فلم يقبلوا لئلا نكسر احترامهم (تتمه) كما أمكن الانتفاع به من كتبهم الكفارية والمبدلة والهجوة والفحشية لا التواريع ونحوها مما جعل الانتفاع به ككتب الشعر والخطب واللغة تنجي بالنسل إن أمكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق ولما نره بأبدى أهل الذمة لا عقادهم في الخبز وتدخل المسؤول والمزق في الغنيمه فخرج بمنزلة تحرقه فحرام ما فيه من تضییع المال لأن للمزق قيمة وإن كان قبل قد جمع عثمان رضي الله عنه ما بأبدى الناس وأحرقه أو أمر بأحرقه لما جمع القرآن ولم يخافه غيره أوجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد من غنمنا مفتى وروض مع شره (قوله لا يجوز لآلافه) من الجواز (قوله كخزير) وكاب عقور اه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز لآلاف الخبز ولا أو ابتها لثبته فلا يجوز لآلاف بل تحمل فان لم تكن ثبته بأن لم يزد فيه تعالى مؤنة حملها انتهت هذا إذ لم يرغب أحد من الغنائم فيها ولا فيبغى أن تدفع إليه ولا تنف مفتى وروض مع شره (قول مطلقا) أى سواء كان فيه عدو أو لا (قوله إلا إن كان فيه عدو) ولا فوجها قال في المجموع ظاهر نص الشافعي أن يتخير قال الزركشي بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردي والرويان وهو الظاهر لأن الخبز تراق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا في الاسنى لإقوله وهو الظاهر (قوله فيجب) ظاهره أن مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وتقدم في أول البيع ما يخالفه اه ع

حصو لها (نذب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغنائم (ويجزم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحزمة روحه ومن ثم منع ما لأك من اجاعته وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا ما يقانون عليه) فيجوز اتلافه (لدهم) وأغفر لهم قيساعلى ما مر في ذراهم بل أولى (أو غنمنا وخننا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة ما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للأكل وأما غير المحترم كخزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا أن كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر وأموال الحربين (نساء الكفار) غير المرتدات وأن لم يكن لمن كتاب فيها يظهر من كلامهم خلافا للماوردي أو كن حاملات بمسلم ومثلن الخنثائ (وصبيانهم) ويجانيهم حالة الاسر وأن تقطع جنونهم (إذا أسروا رقوا) بنفس الاسر نفسمهم لاهل الخنس وباقيهم للغنائم (وكذا العبيد) ولو مسلمون يرقون بالاسر أى يدام عليهم حكم

(فصل في حكم الاسر وأموال الحربين) (قول المتن نساء الكفار) أى الكافرات اه معنى (قوله غير المرتدات) إلى قوله يفسرى لكه في النهاية لإقوله بناء إلى قوله ما قرره (قوله غير المرتدات) أى أمهات فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المنتقلة من دين إلى آخر وظاهر استثنائه المرتدات فقط أن المنتقلة يضرب عليها الرق اه ع وشوقه فلا يضرب عليهن الرق أى بل يطالبهن بالإمام بالاسلام وإن امتنعت فالسيف اخذاعما يأتي عن المفتى (قوله ومثلهن) إلى قوله كذا أطلقوه في المفتى (قوله الخنثائ) أى الباقون وأما الصغار فدخلوا في الصبيان بجري (قوله ويجانيهم حالة الاسر الخ) أى من اتصفوا بالجنون الحقيقي حالة الاسر وإن كان جنونهم منقطعاً في حد ذاته اه رشیدی عبارة المفتى تنبيه من قطع جنونه العدة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الإمام وصححه الفز إلى اه (قول المتن رقا) بفتح الراء اه معنى (قول المتن وكذا العبيد) أى ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله ولو مسلمين) أى بان أسلموا عندهم رشیدی وعش (قوله أى يدام عليهم الخ) عبارة المفتى تنبيه عطف العبيد هنا مشكل لأن الرقيق لا رقا فالمراد استمراره لا تجده اه (قوله حكم الرق) الظاهر أن الاضافة للبيان (قوله أنه يجوز) أى للإمام أرقاق بعض شخص أى من

(فصل) نساء الكفار وصبيانهم إذا أسروا رقا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ) قال في الروض ولا يقتلون أى النساء والصبيان والعبيد فان قطعهم الإمام ضمن للغنائم اه (قوله

الارق المنتقل اليها فيخمسون أيضا وكالعبد فيذكر البعض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الآخر فظاهر أنه يتخير فيه بين الرق والدين وقد أطلقوا أنه يجوز أرقاق بعض شخص فأتى في باقيه

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقتن قلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وثقة لان الحر في الاقود عليه مع ما فيه من تقوى بينهم على الغنائم وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للامام في قتلها متغيرا لهم من قتل المسلم الماكن وحيث قد قتلهم ليس قودا (ويجتهد الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الحرار الكاملين) أي المكلفين إذا أسروا (وفعل) وجوبا (الاحظ للمسلمين) باجتهاده لا بتشبهه (من قتل) بضرب العنق لا لغير اتباع (ومن) عليهم تبخلة (٢٤٧) سيظهر من غير مقابل (وفداء بأسرى)

منا أو من الذميين على الاوجه ولو واحدا في مقابلة جمع منا أو منهم (أو مال) في خمس وجوبا أو بنحو سلاحنا وفقادي سلاحهم بأسرانا على الاوجه لا بمال إلا ان ظهرت فيه المصلحة ظهورا تاما من غيرية فيها يظهر ويفرق بينهما في منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه إعانتهم ابتداء من الأحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالامام فجاز ان ينظر فيه إلى المصلحة (واسترقاق) ولو لنحو وثى وعربي وبعض شخص فيسرى لكه على ما يجتهد الزركشي اخذنا من السراية في احرمت بنصف حجبها وقت نصف طلفة وفيه نظر ظاهر بحثوا اخذنا لوضوح الفرق بإمكان التبعض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه فتخمس رقابهم ايضا (فان خفي) عليه (الاحظ) حالا (حبسهم) وجوبا (حتى يظهر له) الصواب فيفعله (وقيل لا يسترق وثى) كالأقرب بحجة ويرد بوضوح الفرق

الحرار الكاملين (قوله) بناء على عدم السراية اليه) وسيأتي ما فيه قريبا اه سم (قوله) من من وفداء) أي لا القتل لا ينسقط بضرب الرق على بعضه اه عش (قوله ولا مام) إلى المتن عبارة النهائية ولو قتل قن أو اثني مسلما ورأى الامام قتلها مصلحة متغيرا عن قتل المسلم جاز كذا ذكره بعضهم فلا يعارضه سقوط لم لا قود على الحر في اه (قوله) قتل امرأة) ومثلها الخنثى وقتن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكلفين فلا راجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة (الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المعنى والروض مع شرحه عبارة ما ولو لا يقتل من ذكر النساء والصبيان والمجانين والخنثى للذهبي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه ما كان قتلهم الامام ولو لشهره وقوتهم ضمن قيمته لثلاثين كسائر الاموال اه (قول المتن) ويجتهد الامام (الخ) هذا في الكفار الاصليين والمارتدون فطال بهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فاسبق اه معنى (قوله) أو أمير الجيش) إلى قوله أي لإلّا في المعنى لا لقوله ولو واحد إلى المتن (قوله) لا لغير) أي لا يتغير يق ويحرق معنى واسنى ولا تبديل روض وعش (قول المتن) فداء) بكسر الفاء مع المالد وبفتحها مع القصر اه معنى (قول المتن) بأسرى) أي رجال أو نساء أو خنثى عش ومعنى (قوله) على الاوجه) راجع للبعوف فقط (قوله) منا أو منهم) راجع إلى قوله واحد انقطدود قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قالوا عنهم كان فدى مشتركين مسلم اه وهي احسن (قوله) أو منهم) أي الذميين اه عش (قول المتن) أو مال) أي يؤخذ منهم سواء كان من ماله او من ماله في ايديهم اه معنى (قوله) مطلقا) أي ظهرت فيه مصلحة ام لا اه عش (قوله) وفيه نظر (الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية وولد الشريك المسمر بقدر حصته انتبهت اه سم زاد المعنى عليهم ما إذا منعنا استرقاق بعضه بخلافه وكذا وعلى هذا يقال لتأصويرة يسرى فيها الرق اه (قوله) هنا) أي في الاسترقاق (قوله) فلا ضرورة للسراية (الخ) وقالوا للآسنى والمعنى والنهي بقول نقل البجيرى عن الزياىدى واشوبرى اعتماد السراية وفاقا للبعوى فلا راجع (قوله) فتخمس) إلى التنبيه في النهاية لا قوله بل روى إلى من قتل (قوله) حتى يظهر له الصواب) أي بامارات تبين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه عش (قوله) بوضوح الفرق) أي بان في الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من أموالنا كالهيبة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذي قد يتقوى به على محاربتنا اه عش (قوله) خبر) إلى التنبيه في المعنى (قوله) أسير غير كامل) وهو المرأة والخنثى والصبي والمجنون والعبد (قوله) لزمته قيمته) أي إلا الامام فبما سر (قوله) أو كاملا (الخ) عبارة المعنى والآسنى فرع من استبد بقتل أسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلاثم عليه سوى التزجر لآفتيائه على الامام وان ارقه الامام ضمنه القاتل بقيمته وتسكون غنيمة وان من عليه فان قتل قبل وصوله في مامنه ضمن دية لورثته او بعده هدر دمه وان فداءه فان قتل قبل قبض الامام فداءه ضمن دية للغنيمة او بعده قبضه وإطلاعه إلى مامنه فلا ضمان عليه اموه إلى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا العمل ان محل ذلك إذا وصل إلى مامنه وإلا فيضمن دية لورثته وهو ظاهر اه (قوله) له الرجوع (الخ) أي هل ذلك (قوله) ولا إلى ان اختياره) أي الامام لخصلة (قوله) اما الاول) أي الرجوع عما اختاره وقوله هو أي التفصيل فيه (قوله) به) أي بالاجتهاد بناء على عدم السراية) وسيأتي ما فيه قريبا (قوله) وفيه نظر ظاهر بحثوا اخذنا (الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عرى في قول) لخير فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سئل قبائل من العرب كهوازن وبنى المصطلق وضرب عليهم الرق من قتل أسير غير كامل لزمته قيمته او كاملا قبل التخريفه عز فقط ما (نتيجه) لم يتعرضوا فيها علبت إلى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا إلى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذي يظهر في ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له بان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحجز له الرجوع عنها

هـ مطلقاً لان الغائبين واهل الجنس ولسوا (٣٤٨) بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله عليهم او قتلا جازله الرجوع عنه تغليبا لحقن الدماء ما يمكن

(قوله مطلقاً) اى لسبب زال لام (قوله بنحو الزنا) اى كالسرقه وقطع الطريق (قوله بالثاني) اى من الاجتهادين (قوله على بقتضيه) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا يولد بعد ستين ولا بين ان يتكرر اجتهاد او لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله واما الثاني) اى التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخ) فيهش، فبان ان مجرد حمل قديمه مثلاً لا يدل على ان عليه اه سم وتديقاً لا يدل عليه بقربته كالصريح ان حمل قديمه يبيح بالان والاشارة بنحو اليد بالذهاب الى وطنه وايضاه الى ماله من لفظ (قوله كامل) الى قولهم لم يذكر في المعنى وإلى قول له والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المعنى مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حر مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) هل المراد مطلق الكامل لا يقيد كونه اسير امع انه لا حاجة الى ذكره مثلاً نه سابق في باب الجزية وايضاً لا يتأتى فيه قول المصنف الاق وبقي الخيار في الباقي قاله الرشيد ويرد على المعنى في شرح حسبهم حتى يظهر ماضيه ولو بذل الاسير الجزية في قبولها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية يحرم قتله وبغير الامام فماعد الفتل كالمو اسلم كحججه الرافعي في باب الجزية اه (قوله شيئاً) عبارة المعنى مثلاً لا فداء اماناً اذا اختار الامام قبل اسلامه ان او الفداء اه التخيير وتبين ما اختاره الامام اه (قول المتن عصم) اى الاسلام دمه فيحرم قتله اه معنى (قوله لانه لا يصح) وقوله صلى الله عليه وسلم او امهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يجهلون من حقها ان ماله المقدور وعليه بعد الاسر غنيمه معنى ونهاية (قوله) اذا اختار الخ قضية هذا القيد انه اذا اختار غير الرق بعصم ماله او نظره مع قوله ومن حقها ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهوه في انفساخ تنكح الاسير كما ياتي كالصريح في اعتباره هنا (قوله) اذا اختار الامام رقه مفهوه انه يعصمه اذا اختار فداءه او المن عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يمتنع قبل اسلامه والا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعيته فكان اقوى كما ياتي في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله) ولا صغار ولده الخ اى ولم يذكر المصنف هنا صغاراً ولده للعلم الخ به يعلم ان كان ينبغي ان يزيدوا او ايبين لا ودخلوها (قوله باسلامهم) اى صغار ولده (قوله) والاصل المسلم قتلنا) حذف على اسم كان وخبره (قوله) والاصل المسلم قتلنا) انظر مع تعقيد الاسير بالكمال لان ان يريد به البالغ العاقل وان كان زرقوا ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر هنا ماله لان معناه ان كان له مال يار كان حراً ولا قول المصنف الاق وبقي الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يمتنع قتله مطلقاً لحق الغائبين لان ارادوا ان كان حراً اه سم وتقدم تعبير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعاق بالعلم (قوله) لاذ القيد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اى في كلام المصنف الاق (قوله بخلافها هنا) اى في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية قول الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله) نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقتضيه) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا يولد بعد ستين ولا بين ان يكون بغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر فيحرم (قوله بخلاف الخ) الحاصلين الاخرين) فيهش، اذ مجرد حمل قديمه مثلاً لا يدل على المن عليه (قوله) اذا اختار الامام رقه مفهوه انه يعصمه اذا اختار فداءه او المن عليه وهو ظاهر (قوله) والاصل المسلم قتلنا) انظر مع تعقيد الاسير بالكمال لان ان يريد به البالغ العاقل وان كان زرقوا ولا ينافيه قوله ولم يذكر هنا ماله لان معناه ان كان له مال يار كان حراً نعم اشكل عليه قوله السابق ولم يذكر هنا ماله لان معناه ان كان له مال يار كان حراً ولا قول المصنف الاق وبقي الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل ان الرقيق الاسير يمتنع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه لان اراد

وإذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تقيده وسقط عنه القتل بذلك فهناولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمى او فداء او منالم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقتضيه وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب الاول بالكافة واما الثاني فهو ان الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البدل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الاخرين لخصوصهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئاً (عصم دمه) للحديث الاق ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغاراً ولده للعلم باسلامهم تبعاً له وان كانوا ابدار الحرب أو ارقاه والاصل المسلم قتلنا من كلامه الاتى اذ التقيد فيه يقبل الظفر لافادة عموم العصمة ثم بخلافها هنا لما ذكر في المال

وأما صغار أولاده فالما حظ في الصورتين وأحد كما يعلم أيضا من كلامه السابق في اللغة بط وزعم المخالفة بين ما هنا وما في عموم ذلك مذهب هذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يصعدون به عن الرق ليس في عمله نصير بهم بتبعية لم قبل الظفر فبعد ذلك إذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجه وقد صرحوا في مجتبه التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٣٤٩) وأصله القتين إذا أسلم الأصل تبعه

الصغير قالوا إذا كان الأصل هو الفق وحده وصرحوا أيضا بأن من أسلم بعد ما استترقت زوجته الحامل يحكم بإسلام الحمل ولم يطل رق وقر وبأن اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الإسلام فكونه في قبضة الامام أولى وبأن الإسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا

تبعية أو غيره تباع وفي الرضة لو أسره أمه أو بنته البالغة رقت بنفس الأسير ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالأم وهو هفوة عند الأصحاب لأن المسلم يتبعه ولده الصغير في الإسلام فلا يتصور سبيته اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والفق ولذا لم يعترضوا هذا الإطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سبيته بصور يتصور فيها سبيته وأما قول الحلبي لو سباه في ولم يحكم بإسلامه ثم سبي أمه أو بنته أسلمها بمحكم بإسلامه فضيعت قال الأزدي وعلى قياسه لم يسلمها أسلمها بدار الحرب أو خرجها منها بأفئسها ثم أسلمها لم يصير مسلما بإسلامها

(قوله وأما صغار أولاده) أي عصمتهم (قوله في الصورتين) أي في الإسلام قبل الظفر والإسلام قبل الاختيار (قوله أيضا) أي كالعالم من كلامه السابق (قوله وزعم المخالفة الخ) الأولى التفرع (قوله وثم) أي كلام المصنف الثاني (قوله وأن عموم ذلك الخ) تنظف نفسير للمخالفة والشارح كلام المصنف الثاني قوله مقيد بهذا أي بالنسبة إلى هذا أي اختار (قوله ولا يصعدون به الخ) من عطف المسبب على سببه فكان الأولى التفرع (قوله ليس في عمله) خبر فزع الخ (قوله بتبعية له) أي في الإسلام (قوله عليه) أي الأصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الأولوية أن ملك الولد رب ما يتبع تبعية أمه سم (قوله استترعت الخ) فمتنع عليه (قوله رقه) أي رق الحمل تبعاً لرق أمه (قوله فكونه) أي الأصل المسلم (قوله وبأن الإسلام) أي إسلام الولد الصغير (قوله عند الدارق) أي رقة الأصل (قوله وقفه) أي وقف إسلامه ولد صغير لا يسير أسلم قبل اختيار الإمام فيه شيئاً (قوله وفي الرضة لو أسره الخ) بأن دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسره الخ اه سم (قوله رقت الخ) أي فمتنع عليه (قوله ثم قال) أي صاحب الرضة (قوله والحق ابن الحداد الخ) أي في الرقة بالأسير (قوله وهو) أي الإلحاق (قوله فلا يتصور سبيته) أي عاقلة لامة ولا من غيره (قوله اه) أي ما في الرضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أي الأصحاب حيث أطلقوا قولهم إن المسلم يتبعه الخ (قوله لنفيه) أي لقول الرضة فلا يتصور سبيته (قوله به و الخ) منها ما سبكه كرقه أخرى والوادة (قوله ولو سباه) أي حرياً (قوله وعلى قياسه) أي قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أي الحلبي في ذلك أي في عدم إسلام الولد بإسلام أبيه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أي كلام الأزدي (قوله قال غيره) أي غير الأزدي وهو أي الأمر كما قال الأزدي إن الأصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الإسلام (قوله على كلامه) أي الحلبي (قوله لم يفرقوا الخ) أي الأصحاب (قوله ولا إسلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله وإذا تبعوه الخ) أهل الأولى التفرع (قوله على من قارن إسلامه حرته) أي قبل الأسير ولا لا فقد تقرر أن الأسير لكن بعد الأسير قاسمه ولا حاجة إليه لأنه يتمتع طر والرق على الأسير بعد التفرع أيضاً (قوله أوارقاه) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقه) ينبغي أن ينظر إلى ما لكهم فإن كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه وأحرار جاز سبيته فينتقل الملك عنه فليتأمل اه سم وقوله جاز سبيته أي ولو من أصله فمتنع عليه (قوله واسترقاه) الأولى ويرق (أي باقي الحصال) إلى قول المتن وكذا عتقه في المنى لا لاوله وبه ردوا إلى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا لاوله وقرق إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن (قوله أي باقي الحصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وقول الختم عبارة المنى والاستنى وهو المان والارفاق والفداء لأن الأخير بين أشياء إذا سقط بعضها لتعذر له لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وإن كان حراً (قوله فأولى) هل وجه الأولوية أن ملك الولد رب ما يتبع تبعية (قوله وفي الرضة لو أسره) بأن دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسره الخ (قوله وإذا تبعوه في الإسلام) وظاهر أن الكلام في أولاد لم يسبقوا قبل إسلامه والأفلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يفرقوا) فيمتنع أرقاقهم بخلافه لو تقدم سبيته على إسلامه فلم يقارن إسلامه حرته قبل الأسير (قوله لا تمتنع طر والرق على من قارن إسلامه حرته) قبل الأسير ولا لا فقد تقرر أن هذا الأسير لكن بعد الأسير (قوله لم ينقض رقه) ينبغي أن ينظر إلى ما لكهم فإن كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه وأحرار جاز سبيته فينتقل الملك عنه فليتأمل (قوله أي باقي الحصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - ناسخ) لانفراده عنهم قبل ذلك وما أطن الأصحاب يوافقونه على ذلك اه قال غيره وهو كما قال اه أي بل خالفوه صريحاً فاقاسه الأزدي على كلامه لم يفرقوا الخ في المتن وإسلام كافر قبل ظفر به الخ إذا تبعوه في الإسلام وهم أحرار لم يفرقوا لا تمتنع طر والرق على من قارن إسلامه حرته ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسبي ولا يسترق أو أرقاه لم ينقض رقه ومن لم يملك حرب صغيراً ثم أسلمه بمحكم بإسلامه تبعاً لأصله جاز سبيته واسترقاه (وبقي الخيار في الباقي) أي باقي الحصال السابقة

اه **(قوله)** أو بعد ان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه **(سم قوله)** أو الرق) في القتل وكأنه تركه لظهور امتناعه اه **(سم قوله)** تبيين) اى ما اختاره الامام جزم به العباب اى وشرح المنهج فقد ينافى هذا ما قدمه في التنبيه من انهم لا يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التبيين يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بانى العباب اى وشرح المنهج يبدى لان يجعل ذلك محض صاحب لم يعلم اه **(سم قوله)** ومحل جواز المفاداة الخ) يبين ان مثلها المأ بالاولى عش و **(قوله)** ان كان له الخ) اى ولا فلا يجوز للامام فداء محرمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكره عش **(قوله)** ان كان له ثم شديدة) أو كان عزيزا في قوميه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه وروى معنى **(قوله)** بخلافه) اى الاسير الكامل (قول المتن) اسلام كافر) رجلا كان او امرا في دار حرب او اسلام اه معنى **(قوله)** مكلف) قيد به لبيان قوله دمه وصغار ولده كما هو ظاهر لا ذخير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده اذا كان صغيرا اه **(سم قوله)** اى نفسه على كل مامر) دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لا تمتاع ط والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في قول المصنف السابق ولو لو اسلم اذ يرعاه دمه الخ يعلم ان الدم هنا ارى به غير ما ارى به هناك اه **(سم قوله)** بدارنا ودارهم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كسابق ان في الاسلام اقوى من الامان وقا قار لان لا يوجد نفل بخلافه سم وعش **(قوله)** بالمر) انظر في اى محل وقد قال في شرح تصم دمه الحديث الاتى فلعلم ما هنا على توهم ان ساق الحديث هناك بتمامه **(قوله)** له قولها) اى الشهادة **(قوله)** الاقرار) فاعل ينضم **(قوله)** ولا الخ) اى وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة **(قوله)** الاقرار) خرج به الارقاء لانهم يملكون لغيره فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة امواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك او حريا فحكمهم حكم اموال الحرى اه سم اى فيجوز سبيهم ويتعامل الملك عنهم كامر **(قوله)** عن الاسترقاق) متعلق بضم المقدار بألفه **(قوله)** لانهم يتبعونه في الاسلام) قال في التكملة ومن هذه العلة يؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه عش وقد قدمنا عن المغنى ما يوافقه اتفاقا **(قوله)** كان الخ (كنفصل) اى فيعصم بعاله لان استرققت امه قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كان منفصل معنى وروى **(قوله)** والبالغ العاقل الحر كمنفصل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغنى اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول المتن لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلام سم وفي عش عنه على المنهج وحيث يقال لنا

ومن الرق كما يصرح به قوله وفى قوله الخ **(قوله)** أو بعد ان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل ان يختار الامام فيه شيئا هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق او ذلك مخصوص بمن لم يعلم فان التعيين هنا مجزوم به فى العباب فقد ينافى قولهم انهم لا يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التبيين يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بانى العباب بعيد فليتامل **(قوله)** أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكأنه تركه لظهور امتناعه **(قوله)** ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقيد انه يخشى من المفاداة رجوعه الى دار الكفر والمن عليه يخشى من ذلك فلا يقيد به أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز المفاداة ومنعه من الرجوع الى دار الكفر لا بالشرط المذكور فليتامل **(قوله)** مكلف) قيد به لبيان قوله دمه وصغار ولده كما هو ظاهر لا ذخير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده اذا كان صغيرا وقوله على كل مامر يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول الشارح السابق لا تمتاع ط والرق الخ **(قوله)** اى نفسه على كل مامر) هذا مع ما قرره في قوله السابق ولو لو اسلم اسير عصم دمه وبقى الخيار في الباقي يعلم ان الدم هذا ارى به غير ما ارى به هناك **(قوله)** على كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم وبقاى عدم دخول ما بدارهم في الامانة على ما يأتى فيه بان الاسلام اقوى من الامان **(قوله)** الاقرار) خرج الارقاء لانهم يملكون لغيره فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة امواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك او حريا فحكمهم حكم اموال الحربى **(قوله)** لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلام **(قوله)**

أو بعد ان اختار المن أو الغدأ أو الرق تعين ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم شديدة يامن معها على نفسه ودينه (وفى قول يتعين الرق) بنفس الاسلام كالذرية يجمع حرمة القتل وفرق الاول بانه لم يخير في الذرية في الاصل بخلافه (واسلام كافر) مكلف (قبل ظفر به) اى قبل وضع أيدينا عليه (يعصم دمه) اى نفسه عن كل مامر (وماله) جميعه بدارنا ودارهم لما مر في الخبر المنفصل عنه فاذا قالوها اى الشهادة عصموا منى دماهم وأموالهم وبه ردوا قول القاضى لابدان ينضم لقولها الاقرار بأحكامها والام يرتفع السيف (وصغار) وبجانبين (ولده) الاحرار وان سفلوا ولو كان الاقرب حيا كافر اعن الاسترقاق لانهم يتبعونه في الاسلام ومن ثم كان الخ (كنفصل) والبالغ العاقل الحر كمنفصل (لا زوجته على المذهب) ولو حامله فلا يعصمه عن الاسترقاق لاستقلالها ولا تمتاع عتيقه

كافر اعتقه مسلم والتحق
بدار الحرب لان الولاء
بعد ثبوته واستقراره لا
يمكن رفعه بحال بخلاف
النكاح (فاذا استرقت)
أي حكم برقها بان اسرت
اذ هي ترق بنفس الاسر
(اقتطع نكاحها في الحال)
ولو بعد وطء ولو الملكها
عن نفسها ذلك الزوج عنها
أولى ولمحرمه ابتداء ودوام
نكاح الامة الكافرة
على المسلم (وقيل ان كان)
اسرها بعد دخول انتظرت
العدة فلها ما تنق فيهما
في يوم النكاح كالرد ويورد
بان الرق نقص ذاتي
ينافي النكاح فاشبه الرضاع
(ويجوز ارقاق زوجة
ذمي) بمعنى انها ترق بنفس
الاسر وينقطع نكاحه اذا
كانت حرة حادثة بعد
عقد الذمة او خارجة عن
طاعتنا حين عقدها (وكذا
عتيقه) الصغير والكبير
والعاقل والمجنون (في
الاصح) اذا لحق بدار
الحرب يجوز استرقاقه
لجوازته في سيده لو لحق
بها فهو أولى (لاعتيق مسلم)
حال الاسر وان كان كافرا
قبله فلا يجوز ارقاقه اذا
حارب لما مر ان الولاء
بعد ثبوته لا يرفع (ولا
زوجته) الحرة فلا
يجوز ارقاقها ايضا (على
المذهب) والمعتد فيها
الجواز كزوجة حرة
اسلم (واذا سبي زوجان

امر أرق دار الحرب يجوز سبها دون حملها) **(قوله عن الارقاق)** اخرج غيره لا نه لا يزيد على حراصل
قريب مسلم اسم **(قوله اعتقه مسلم)** أي ولو قبل اسلامه كما يأتي **(قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره)** الخ
هذا مخصوص بولاء المسلم كما أفاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اسم أي ويقيده قول المصنف الآتي
وكذا عتيقه في الاصح لا عتيق مسلم **(قول المتن في الحال)** أي حال السبي اسمني **(قوله ولو بعد وطء)** الخ
أي ولو كان الاسر بعد الخ **(قوله فلك الزوج عنها)** أي من الانتفاع بها **(قوله اذا كانت حرة)** الخ متعلق
يجوز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المعنى والاسنى فان قيل هذا يخالف قوله ان الحرة
اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد
فيقتناها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناها لم يعمل ما هناك
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك **(قوله اذا لحق)**
إلى قوله ولو الحق به في المعنى الا قوله للمعتد إلى المتن **(قوله استرقاقه)** الانسب ارقاقه **(قوله في سيده)** أي في
الذي هو قوله فهو أي عتيقه **(قول المتن لا عتيق مسلم)** أي لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر ادمعش **(قوله حال)**
(الاسر) أي للعتيق طرف مسلم **(قوله وان كان)** أي العتيق كافر اقبله أي الاسر عبارة المعنى سواء كان
العتيق مسلما حال الاعتناق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق **(قوله لما مر)** أي أنفا **(قوله ان الولاء)** أي
لمسلم كما مر **(قوله المتن ولا زوجته)** أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فيمن
اسلم قبل ظفر به لا زوجته اسم **(اقول)** سياتي عن المعنى ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى
لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتي ومثله في الاسنى كزوجة حرة في اسلم كالصريح في إرادة ذلك
(قول المتن على المذهب) وهو المعتد بخلاف ما تضي كلام الروضة انها عبارة عن المعنى وهذا ما صححه في المحرر
وهو المعتد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهما سوا في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
الحرة إذا اسلم لان الاسلام الاصل أقوى من الاسلام الطارئ قال ابن كبريول تزوج بذيمة دار
الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولوا واحد **(قوله والمعتد فيها الجواز)** وفاقا للروض
والمنهج وخلافا للنهية

عن الارقاق (اخرج غيره كالقتل لا نه لا يزيد على حراصل قريب مسلم) **(قوله وامتنع ارقاق كافر اعتقه)**
مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال (في شرح الفصول الشيخ
الاسلام في مبحث الولاء) فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقبل
ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له ولا وقيل للثاني لان عتيقه اقرب الى الموت وهو الراجع فقد قال ابن اللبان
انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهما فافظ هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ
يخص ذلك بولاء المسلم **(قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي)** قال في شرح الروض واستشكل ما ذكر كما قالوه
من ان الحرة إذا اعتقدت له الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد ادمعش الزوجة الموجودة
حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهذا الزوجة المتجددة بعد العقد الذمة لعدم تناوله او يحمل ما هناك
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك **(قوله في الشارح حادثة بعد)**
عقد الذمة إشارة إلى هذا الجواب **(قوله او خارجة عن طاعتنا حين عقدها)** بخلاف من كانت تحت الطاعة
حينئذ **(قوله وكذا عتيقه)** انظر هل يراد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال او يخص
ذلك عتيق المسلم **(قوله حال الاسر الخ)** قضيت ان قوله لا زوجته معناه لا زوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة
كافر اسلم وينافي قوله السابق لا زوجته الخ **(قوله ايضا حال الاسر)** هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه
مسلم حال اسر العتيق فليأمل وعبارة الروض وكذا أي تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة
من اسلم وعتيقه **(قوله ايضا حال الاسر)** أي العتيق **(قوله ولا زوجته)** أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى
لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفر به لا زوجته **(قوله والمعتد فيها الجواز كزوجة حرة في اسلم)** عبارة
المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرة وقيل في شرحه بذلك علم ان نكاحها ينقطع فيها

والمنع كمر آتفا (قول المتن وإذا سى زوجان) أى معاه معنى (قول المتن أو أحدهما) أى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق اه سم (قول المتن انفسخ النكاح) أى سواء أ كان ذلك قبل الدخول ام بعده اه معنى (قوله وان كان الزوج) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله بناء على المعتد السابق وقوله وفيه نظار الوجه عدم الفرق (قوله وان كان الزوج مسلما) غاية أى بان اسلم بعد الاسر او قبله اه ع ش هذا على معتد النهاية والمنعى وأما على معتد الشارح والروض وشيخ الاسلام فببغى ان يقال ولو كان اسلامه اصليا (قوله بناء على المعتد السابق) عبارة للمنعى ومحل الانفساخ فى سبب الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى اولاه (قوله انهم) أى اصحابه ^{عليه السلام} الغانمين (قوله فحرم الله تعالى المتزوجات الاسلاميات) فدل على ارتفاع النكاح والاملا حلان اه معنى (قوله ومحل سى زوج الخ) أى وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المنعى ومحل الانفساخ فى سبب الزوج إذا كان صغيرا او مجنونا وكاملا واختار الامام الخ (قوله أو مكلف) الاول كمال ليخرج الرقيق (قوله وخرج بحر بن الخ) لا يخفى ما فى التعبير بالخرج والمقتضى له بخلافه فى الحكم ليس كذلك عبارة المنعى ثانيهما أى التنبيهين التقيد بكونهما حريين بغيره على عدم الانفساخ فيما إذا كان أحدهما حرا والآخرة قيقا وليس مراداً فلو كانت حرة وورق رقيق سيئت وحدها ومعه انفسخ ايضا والحكم فى عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف او مكلفا وارقة الامام اه (قوله وارقة الامام الخ) هلا قال ورق أى بان كان غير مكلف او رافة الامام اذا كان الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم (قوله فيهما) أى سبيهما وسبى الحر وحده (قوله بخلاف مالوسى الخ) أى فى المفهوم تفصيل اهم (قوله الرقيق وحده) أى او الحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اهم (قول المتن وإذا رق) كذا فى نسخ الشرح بالقول واحد بعد الدال وفى النهاية وفى المنعى بعد الفان (قوله أو لخرى سقط) لعدم احترامه معنى واسنى (قوله كالورق الخ) أى فانه يسقط اه ع ش (قوله وأحق به الخ) أى بالحرى فى السقوط اه ع ش (قوله المعاهد الخ) الحاق المعاهد فى شرح الروض اهم (قوله والفرق) أى بين ما هنا حيث الحق فيه المعاهد والمستأن بالحرى وما هناك حيث الحق فيه بالذى (قوله انه وان كان) أى المعاهد او المستأن وكذا الله فى قوله انه طالب الخ (قوله يطالب) ببناء المفاعل (قوله مطلقا) أى على حرى او غيره (قوله ولا يطالب) ببناء المفعول (قوله وفيه نظار) أى فى الحاق والفرق (قوله والوجه عدم الفرق) خلافا للنهاية ووفقا للمنعى والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحرى على غير حرى ورق من له الدين لم يسقط بل يوفى فان عتق فله وان مات رقيقا ففى اه (قوله بخلافه على ذى الخ) أى فلا يسقط اه ع ش (قوله على ذى) أى ومعاهدو مستأن لما مرأى نفا (قوله وفيه نظار الخ) ووفقا للنهاية والمنعى عبارة الاول وفى كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله وفيه نظار الخ) الظاهر ان التنظير فى مطابقة

امتعتوا يوم أو طاس من وطء المسيات المتزوجات نزل والمحصنات أى والمتزوجات من النساء الا ما ملكت أمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسيات ومحل فى سبب زوج صغير او مجنون أو مكلف اختار الامام رقة فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحر بن مالو كان أحدهما حرا فقط وقد سبى او الحر وحده وارقة الامام فيها اذا كان زوجا كاملا فينفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف مالو سبى الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين (قول او رقيقين) فينفسخ أيضا لانه حدث سى بوجبه الاسترقاق فكان كحدث الرق والاصح المنع سواء اسبى أم أحدهما وسواء اسبى أو أحدهما ام لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع (وإذا ارق) الحرى (وعليه دن) لمسلم او ذى أو معاهد او مستأن (لم يسقط) لان له ذمة أو لخرى سقط كالو رقه وله دن على حرى والخ فى هذا المعاهد والمستأن والفرق انه وان كان غير ملتزم للاحكام كامر فى السرقة لكن تأمينه اقتضى انه يطالب بمحقه مطلقا ولا يطالب بما على لخرى وفيه نظر والوجه عدم الفرق بخلافه على ذى أو مسلم بل يبقى بذمة الدين فطالب به سيده مالم يمتنع على ما بحث قياسا على ودائع وفيه نظر

لظهور الفرق بين العين يفرض تسليم ما ذكر فيهما أو مافي الذمة على انان قلنا ملك السيد لدن فلا وجه للتقييد بالعتق او بعدم ملكه فلا وجه المطالبة الذي يجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه له وقته (٢٥٢) لا يستلزم ملكه لماله بل القياس انها ملك

ليبت المال كامال الضائع
واما دينة قضية تنزيلهم
ما في الذم منزلة اعيان
الاموال في نحو الزكاة والحج
وغيرها انه مثلها هنا ايضا
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق
ولم يأخذها الامام هل
يكون احق بهما لان الزوال
لما كان لاصل دوام الرق
وقد بان خلافه ولا حقه له
فيهما لان الرق بمنزلة الموت
في بعض الاحكام فيقتل به
ليبت المال مستقرا كل
محتمل ثم اتيهم صرحوا في
الاقرار بانهم اقر عين او
دين لحري ثم استرق لم يكن
المقر به لسيده وهو صريح
فيما ذكرته او لا وذكر
ثم عتب ذلك انه يو قف فان
عتق فله وان مات فاقبوه في
فان قلت كيف يتصور
مطالبة السيد على القول
بها وهو لا يملك جميعه لانه
غنيمة خمسة قلت يتصور

السيد وما البقاء في الذمة كالودائع فحجوزم به حتى في الرض وغيره اه سم **(قوله)** لظهور الفرق (الخ)
وهو ان مافي الذمة ليس متعينا في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الوديعه اه ع **(قوله)**
فيها اي العين **(قوله)** للتقييد بالعتق كان المراد بعدم العتق اه سم **(قوله)** او بعدم الخ (عتق على
ملك السيد الخ **(قوله)** في اعيان ماله) اي كودائعه اه معنى **(قوله)** انه اي الدين **(قوله)** مثلها
اي مثل اعيان الاموال فلا يملكه السيد ولا يطالب به **(قوله)** هنا اي فبالورق ولدين على ذي الخ
(قوله) ايضا اي كما في نحو الزكاة الخ **(قوله)** هل يكون احق بهما الخ اعتمدته النهاية والمعنى **(قوله)**
لاصل دوام الخ الاضافة للبيان **(قوله)** في بعض الاحكام كقطع النكاح **(قوله)** ثم استرق اي الحربي
(قوله) فياذ كره تارولا كانه اراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتراز بالاجماع عنه
انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتام اه سم **(قوله)**
وذكرت ثم اي في باب الاقرار **(قوله)** عقب ذلك اي ماصرحوا به من انه لو اقر بعين الخ اي عقب ذكره
(قوله) انه يو قف اه هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد
ومطالبته اه سم وذكره المعنى هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته بيت المال وانه لو اخذها الامام
ثم عتق يستردهما منه **(قوله)** على القول الخ اي المرجوح **(قوله)** بها اي بمطالبة السيد **(قوله)** لانه اي
الريق اه سم **(قوله)** ولو كان الدين الى قوله ولم يتمتع منه في المعنى والى قوله ولو استاجر في النهاية لا قوله ولم
يتمتع اي المتن **(قوله)** فيما يخص بالساني وهو ما يقابل الاربعة اخماس **(قوله)** لانه ملك لغيره فلو كان
الساني ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم **(قوله)** واذالم يسقط اي دين غير الحربي وهل يحل الدين
المؤجل بالرق فيه وجهان اصحهما انه يحل لانه يشبه الموت من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح اه معنى
قول المتن من ماله هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم **(قوله)** تقدم ماله اي
لدين **(قوله)** كالوصية اي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى **(قوله)** الى عتقه اي وفساده اه معنى **(قوله)** واما
اذا غنم اي ماله وله قبل ارقاقه او معه اي يقينا فلو اختلف الدائن او المدين واهل الغنيمة في ذلك فيبني
تصديق الدائن او المدين لان عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الاصل اه ع **(قوله)** لان الغنائم ملكوه اي
ان قلنا ملك الغنيمة بالحياز فو قوله او تعلق اي بنامه اي انها ملك بالقسمة وهو الراجح قاله ع وكلام
المعنى والاشئ صريح في ان الاول في القليلة والثاني في المعية وهو الظاهر **(قوله)** بعينه اي بعين المال وحق
صاحب الدين كان في الذمة اه معنى **(قوله)** المن ولو اقرض الخ عبارة المنهج ولو كان لحري على مثله دين
معاوضة ثم عصم احدهما بالسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين التلاف ونحوه

والمالبقاء في الذمة كالودائع فحجوزم به حتى في الرض وغيره **(قوله)** للتقييد بالعتق كان المراد بعدم
العتق **(قوله)** فياذ كره تارولا كان المراد بما ذكره او لا لعدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتراز بالا
عما يحتمل من انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتام **(قوله)**
وذكرت ثم عقب ذلك هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الرض فان
استرق وله دين على مسلم او ذي لم يسقط كوديعته قال ما نصه فو قف فان عتق فله وان مات رقيقا في اه
وهو صريح في عدم ملك السيد مطالبته **(قوله)** لانه اي الريق **(قوله)** ولو كان الدين للساني سقط كارجحه
في الرض من زيادته **(قوله)** بناء على ان من ملك فن غيره الخ ويمكن الفرق فليتام **(قوله)** لانه ملك لغيره
فلو كان الساني ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه **(قوله)** فيقضى من ماله هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث
لم يسقط **(قوله)** ولو اقرض حري من حري الخ عبارة المنهج ولو كان لحري على مثله دين معاوضة ثم عصم
احدهما اي بالسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله اذا عصم

الغنيمة كالوصية وان حكم بوال ملكه بالرق كما يقضى دين المر تدل ان حكم بزوال ملكه بالردة اما اذا لم يكن له مال فيبي في ذمته الى عتقه
واما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقضى منه لان الغنائم ملكوه او تعلق حتمهم بعينه فكان اقوى (ولو اقرض حربي من حربي)

أو غيره (أو اشتري منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلمنا) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو متابولم يمتنع منه وهما حريان فأصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخزير (ولو اتلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الخرابة (فأسلمنا) أو أسلم المتلف (فلا ضمان في الأصح) لأنه لم يلزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمي لم يضمنه فأولى مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم يتطل برقه أو قهر حربي دائنه أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه ركذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم لقهره فاعلى من وصل إليه ولو بشر أو رده إليه (قهر) لهم حتى سلوه أو جلوه عنه (غنيمة) كإمر ميسوطا في بابها وأعادها توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد مسلم) (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهلها ولو يلاذناحيث

كالغصب فيسقط والحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الأول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمي أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) (ولم يمتنع منه) أي المديون من الدين وادائه (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع فأصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمي ونحوه فيسلم له الجميع (قوله فأصدا الخ) حال من فاعل يمتنع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في المعنى (قوله لالتزامه الخ) افهم أن ما افترضه المسلم أو الذمي من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أي مالم يمتنع المسلم أو الذمي منه فأصدا الاستيلاء عليه كإمر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخزير) أي ونحوهما تماما يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكنز يعني كان عليه دين إلتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد مر مثله من المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كإمر عن المنهج (قول المتن فأسلمنا) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلا المتلف أو حصل لها أو بالتلف أمان كإمر عن المنهج (قوله أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض أي والمنهج وكإسلامهما إسلاما أو بالتلف الأصل بإسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله المتلف) أي أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمي اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم يبتل) أي الاجارة فكان له استيفاء مدته لأن منافع الاموال ملكة ملكا تاما مضمومة باليد كإيمان الاموال اه معنى (قوله برقة) أي أو بغير ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقديكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اسم وفي الروض مع شرحه أيضا وبطل الدين في الاولى والرق في الثانية والكناح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا لما رجحه في النهاية لا لا قوله لو من ثم إلى فان كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أي الذي أخذه المسلمون) سينكر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي اه سم بل ينبغي أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن أيضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده إليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا به إلى بلادهم فاشترواها منهم فصرنا ودخل بها إلى بلاد الاسلام فمر فهمان أخذت منه وأثبتها بيته فتوخذ من هي يده وتسلم لصاحبها الأصلي ولا مطالبة للحربي على مالها بشيء لبقائها في ملكه أو مالو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المعنى لضرورة التقسيم الدال عليه قوله ركذا الخ (قول المتن وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بأمان معنى وروض (قوله واختلاسا) كان في أصل النسخة عقبه أو سوما ما تابعه

أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلمنا أو أحدهما) قال في الكنز ولو لم يسلم أحدهما ونجا كإمر البنساء خلاف الحكم بينهم عند الترفع والبناء أو الأفلا تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو الممتنع فأصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكنز يعني كان عليه دين إلتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلمنا أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض وكإسلامهما إسلاما أحدهما وتقييد الأصل بإسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دائنه أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقديكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي (أو سوما) قال في

يظن أنه الكافر فأخذنا لكل غنيمة خمسة أيضا (في الاصح) لأن تقريره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو ججده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تغيير لم يكن في معنى الغنيمة فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فإنه مملوك كله لا أخذه (فان أمكن كونه) أى الملقط (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر ان امكان كونه لذى كذلك (وجب تعريفه) ستمه لما يمكن حقيقا فدونها كل لقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يمكن بلوغ التعريف الى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة (فرع) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السرارى والارقاء المجلوين وحاصل معتمد مذهبتنا فهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أو لأحررى أو ذمى فإنه لا يخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة او اختلاس لم يجز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشى بأنه مخالف للروضة والروض هو كانه لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر (قول المتن أو وجد كهيئة اللقطة) أى أولم يؤخذ سرقة بل كان هناك اى في دار الحرب مال ضائع ووجد كهيئة اللقطة فآخذه شخص بعد علمه أنه الكافر فإنه غنيمة على الاصح المنصوص واما المروء الذى للحرى عند مسلم وأذى والمؤجر الذى له عند احد هما إذا انفك الزهن أو انقضت مدته الاجارة قبل هو في أو غنيمة فوجهان أشبههما كما قال الزركشى الثانى اه معنى (قوله) بما يظن أنه الكافر) اى وان توهم انه مسلم كما هو قضية الظن فافظر مع قول المصنف الاين فان أمكن كونه لمسلم وبعبارة الجلال اى والمغنى بما يعلم انه الكافر اه رشيدى (قوله فى الاصح) والثاني هو لمن أخذه مخاصة وادعى الامام الاتفاق عليه (نتيجه) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول الى اللقطة في دار الحرب هرومهم مناخو فاما من غير قتال فانه في قطعها وما إذا كان بقتال فانه مقرر غنيمة قطعها اه معنى (قوله) اختص به (ولا يخمس اه اسنى) (قوله) ويوجه الخ) قضيته ان لقطة دارنا إذا علم أخذها انها لحرى دخل دارنا بلا امان منا نخمس بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه وولد دخل صبي أو امرأة أو مجنون أو وختي منهم بلا دناءة فآخذه مسلم أو أخذ ضالة لحرى من بلادنا كان المأخوذ ذميا لا نه مأخوذ بلا قتال وموته اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة فيه (قوله) فان كان المأخوذ الخ) راجع الى ما بعد وكذا مقتدا وشرحا (تخير الامام فيه) هذا صريح فى انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حرى في تقديم سم عبارة الروض مع شرحه أو دخلها اى بلاد نارجل حرى فآخذه مسلم فغنيمة لان لا خذه مؤته تخير الامام فيه فان استرقه كان الجنس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة للمار اه (قوله) أماما أخذه ذمى الخ) أى سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غرض وفي التعميم الثانى توقف فليراجع (قوله) كذلك (دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب القبط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمى الخ) وخرج بسبابه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا بملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للسلبين اه الا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا الا بالاختلاف في حرر ولو راجع اه سم وبعبارة هناك بعد كلام وقد أوردت على م لم كان سبي الذى ملوكه ومسروقه غنيمة كما أفاده ما سمعته مع ان كلا استيلاء قهرى فاجاب بما لم يتضح اه (قوله) فانه مملوك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم (اقول) ظاهره نعم (قوله ثم) اى فى دار الحرب (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذى الخ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم (اقول) ظاهر اطلاقه نعم (قوله سنة) الى الفرع فى المغنى (قوله) فدونها) اى فان كان حقيقا عرفه بحسب ما يليق به اه نهاية (قوله) خلا لما رجحه البلقيني الخ) عبارة المغنى واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الامام في سير الوافدى وقال انه خارج عن قاعدة اللقطة تستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الاذرى الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر (قوله) كثر اختلاف الناس) الى المتن في النهاية الا قوله لجواز هذه عند الائمة الى نعم (قوله) ان لم يعلم الخ) بيتنا الفاعل أو المفعول وظاهره وان ظن كونه منها (قوله) البائنه) اى مثلا (قوله) فانه) اى من أسره حرى أو ذمى (قوله) وهذا كثير الخ) اى كونه أسره البائع له أو لأحررى أو ذميا (قوله) بنحو سرقة الخ) اى بما فيه تعزير الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فويله ولا يخمس اه فليتأمل ما قاله الشارح (قوله) تخير الامام فيه) صريح فى انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حرى كما تقدم (قوله) أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فانه مملوك كله لا أخذه) دخل فى قوله كذلك السرقة لكن ذكر في باب القبط ما قد يخالف ذلك فيها فانه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمى لم يحكم بسلامه فى الاصح وخرج بسبابه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا بملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للسلبين اه الا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا الا بالاختلاف في حرر ولو راجع (قوله) فانه مملوك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذى كذلك) هل وان كان قاطنا ثم

الاعلى الضعيف انه لا يخفى عليه فتول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع الرأى المجرى من الروم والهند والترك إلا ان يصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من امرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فبوله لجوارزه عند الأئمة الثلاثة (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغنائمين لكن رده المصنف وغيره بانه يخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمة لم تخمس ردها المستحق علم ولا فلناضى كالمال الصانع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه ولا كان ملك بيت المال فله فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذوه وإن ظلم الباقون نعم الورع لم ير يد التشرى ان يشتري ثانيا من وكل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مالهما فكأن ملكا لبيت المال (وللغنائمين) ولو اغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى لالا الذى كما اعتمد البلقينى (التبسط) الى التوسع (فى الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضعيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالاكل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإقرضه بمثله من بل وبيع المعطوم بمثله ولا رافيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله الاعلى الضعيف الخ) أى مقابل الاصح فى المتن (قوله بتعين حله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الاولى من (قوله من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله لجوارزه) أى القول المذكور ورواخص كل ما اخذه ذلك القول عند الأئمة الخ اه رشيدى (قوله وله) أى الامام (قوله من وقع بيده غنيمة الخ) أى مبدية او شرأه او غيرها (قوله لم تخمس) أى يعلم انها لم تخمس اخذ من اول كلامه (قوله المستحق علم) أى ان علم من بيده الغنيمة استحقاقها (قوله ولا الخ) أى وإن لم يعلم من بيده الغنيمة مستحقا فهو لها للقاضى العدل (قوله أى الذى الخ) تقييد للمال الصانع (قوله ولا) أى وإن ايس من معرفة صاحب المال الصانع (قوله ان من وصل له شيء) أى من بيت المال بأى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقون) أى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبا الخ (قوله الورع لم ير يد التشرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما قبيت المال (قوله ان يشتري ثانيا) أى يشترى ثانيا غير الذى اشتري به اولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه عرش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ليس من معرفة مالهما اه رشيدى (قوله ولو اغنياء) الى قوله وتنازع البلقينى فى النهاية لا لقوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو اغنياء) اخذهم قول المصنف الا فى الصحيح انه لا يختص الجواز الخ اه عرش (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المعنى لا لقوله الا الذى الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصده التقييد فخرج به من لاسهم له ولا رضى كاذى المستاجر لاجلها ودالمسلم المستاجر لا يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه عرش (قوله لا الذى الخ) خلافا للباية والمعنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه اطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو اية المصنف الذين حضروا بعد الواقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الا ان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب وبالحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله نعم له) أى للغانم (قوله منه) أى من المغنم (قوله وإنما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) أى وهو جائز اه عرش (قوله بلقمتين) أى بدلها (قوله ومطالته) أى الدائن من المقرض والبايع المديون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من المغنم) أى الغنيمة (قوله مالم يدخلها من المقرض والمشتري) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه عرش زاد المعنى وكذا الورع الطعام سقطت المطالبة دار الاسلام) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه عرش زاد المعنى وكذا الورع الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله مالم يدخلها الخ (قوله انه) أى المديون (قوله وقائده) أى الدفع (انه) أى الدائن (قوله احق به) أى بالمدفوع لحصوله فيه اه معن (قوله ولا يقبل منه ملكة) الضمير الاول للبايع وما بعده المشتري المفهومين من الكلام اه رشيدى وبعبارة عرش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض هو الاول ورجاع الضمير الاول للدائن الشامل للبايع والمقرض وما بعده للبدن الشامل للمشتري والمقرض (قوله ولا ائتم الخ) قال الزركشى ويبنى ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر معنى واسى (قوله رضىته) أى الزائد على حاجته (قوله كما لو اكل) أى من له التبسط فوق الشبع أى لومه بدله اه معن والمصدق فى القدر هو الاخذ والاكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عرش (قول المتن وما يصلح) بينا ما لمفعول (قوله كريت وسمن وعسل وملح ولحم الخ) ولولا قال لحكم ليكون ذلك مثلا لما يصلح به لكان اولى اه معن (قوله لا لنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما يأتى اه عرش عبارة المعنى ولحم لاكلاب وبازات وشحم لالدهن الدواب

يعا حقيقا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطالته بذلك من المغنم فقط مالم يدخل دار الاسلام وإنما يؤخذ منه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وقائده انه يصير احق به ولا يقبل منه ملكة لان غير المملوك لا يقابل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لا أكثر منه والا ائتم ورضته كالأكل فوق الشبع سواء أخذ (القوت) وما يصلح به) كريت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لا لنحو طيره

(و) كل (طعام يتعاد كاه عموماً) أى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك. وه البخارى ولان دار الحرب مظنة لعدو الطعام فيها يخرج بالغت وما بعده غير مكر كوب وملبوس نعم ان اضطر سلاحه بقاتل به او تخوفه فرس يقال عليها اخذه بلا جرم ثم رده ويعمو ما ينذر الاحتياج اليه كسكر وفان يدودوا فلا يأخذ شيئاً من ذلك فان احتاجه بالقيمة او بحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله

(البواب) التى يحتاجها

للحرب او الرجل ولان تعددت

دون الزيت ونحوها (تبنا

وشعير او نحوهما) كقول

لان الحاجة تمس اليه كونه

نفسه (وذبح) حيوان

(ما كول للحمة) أى لا كل

ما بقصد اكله منه ولو غير

لحم ككرش وشحم وجلد

ولان تيسر بسوق للحاجة

اليه ايضا نعم ينبغي فى خيل

لحرب المحتاج اليها فها منع

ذبحها بدون اضطرار لان

من شأنه اضعافاً ونزع

البقيتى ذبيح الماكول بان

قضية خبر البخارى منه

وهو اصاب الناس الجوع

فاصبنا ابلا وغنما وكان

صلى الله عليه وسلم فى اخبريات

الناس ففجئوا وذبحوا

ونصبوا القدور فامر صلى

الله عليه وسلم بالقدور

فاكفئت ثم قسم فبدل

عشر من الغنم بغير ويرد

بان هذه واقعة عملية بحملة

انهم ذبحوا ائدا على الحاجة

فانهم ^{عليه السلام} بذلك وبدل

له قول الراوى مجلوا وذبحوا

وحينئذ فلا دليل فيها ويجب

رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولما يجوز ذلك لاكل اكل اه (قول المتن بكل طعام وبتاد) أى لا دى منى ومنهج (قوله أى على العموم الخ) يمكن ان يرجع على قول المصنف عمر ما به يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفرداً او نسبة فتأمل اه سم عبارة عى اى فهو منصوب بنزع الخافض اه (قوله ولان دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجدنى دارهم سوا قومك الشراء جاز التيسر ايضا الخافض ادهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انا لو جاهدناهم فى دارنا امتنع التيسر ويجب حمله كاقال شيخنا على محل لا يعزفه الطعام اه معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله نعم ان اضطر سلاح الخ) ولان احتياج الى الملبوس لبرد او حر اليه الامام له إما بالاجرة مدة الحاجة ثم يردده الى المغنم او بحسبه عليه من سهمه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فالاقرب انه لا يضمنه ان كان التلف لمصلحة القتال اه عى (قوله او بحسبه) بانه نصر كافتى اختار اه عى (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى تبنا الخ اه سم عبارة عى اى بناء على انه متى وقع الحال جامداً اول مشتق قال الاشئورى وفيه تكلف ولا فهذا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ان الحاجب مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً اصح ان يقع حالاً من غير ان يؤول الجامد بالمشقة لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد المشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الرجل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) اى الفرج كفهو ودخور فليس له علفها من مال الغنيمة قطعاً اه معنى (قوله ولان تيسر بسوق) هذه الغاية معتبرة فى غير ذبيح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنيمة للحرب بخلاف ما لا تصالح كالكسبر اه عى (قوله منع ذبيح الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فلعلى الاقرب عدم الضمان وليراجم (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع البقيتى (قوله بان هذه) اى ما تضمنه خبر البخارى (قوله فانهم من التائب اى لا مهم بذلك اى بالامر باكفاء القدور (قوله ويدل له قول الراوى مجلوا) فى دلالة نظر اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كاقاله فى المغنى ولان قول المتن فى الاصح فى النهاية لا يوافقه اى الذى الى العنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) اى ويضمن قيمة المذبح جازاه عى (قوله فى الفانيد) اه لازادو السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى فجاز تناولها ولو كانت من الفانيد هو كذلك كايقتضيه ان الملاحظ فى الجواز كثرة التناول وفى المتن نذوره فليتامل سيد عمر (قوله وذلك) توجه لفقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكمة ونحوها عى ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبر به فى المغنى بان عتد له لذة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن انه يرجع على قول المصنف عموماً بانه يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفرداً او نسبة فتأمل وقد اوضحناه بهامش المتن (قوله بتقدير الوصية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى تبنا الخ فليتامل (قوله ويدل له قول الراوى مجلوا) فى دلالة نظر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذته منه كسقاء وحذاء وان زادت قيمته بالصفة لوقوعها هدراً بل ان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز ان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكمة) رطها وباسها والحلوى كاقاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن ينافيه ما مر فى الفانيد اذ هو عسل السكر المسمى بالمرسل كامر فى الر بالان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك يحتاج الى لاشتهائه طبعا وقد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل اذ هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه لا يجب قيمة المذبح (و)

لاجل نحو حله كالاتيجب قيمة الطعام (و) الصحيح) أنه لا يختص الجز بمحتاج إلى طعام وعلف) يفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منها إلى وصول دار الاسلام وإن كان عامه لو ردد الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازدحو عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التردد لمسافة بين يديه كذا عبروا به وظاهره أنه لا يتروك دخاله في رجوعه منه إلى دارناو الذى يتجه أن له ذلك أيضاً وأن التعبير بذلك بحر قصير أو للعالم (و) الصحيح) أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لأنه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز من لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العزيز وتبعه الحاروى أنه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين عدم استحاقه للقيمة

(قوله لاجل نحو حله) وخرج به ما لوجه الاحتياج لجلده فوجب قيمته اه ع ش أى كاسر (قوله اثر الامام) أى رجوعه باه ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فخذ غير ذوى الحاجة فالأمر به لا يضمنه برد بلده اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيدعرو رشيدى (قوله في رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التيسط المذ كوراه معنى (قوله) لأنه أجنبي) إلى قوله وعلى الاول في المعنى (قوله وقضية العزيز وتبعه الحاروى الخ) وهو المعتمد بها بة معنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحاقه للتيسط (قوله فيما) أى الغنمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهوماً أنه إذا لم يجدها لم يلزمه الرده سم (قوله وهى) إلى المتن في المعنى (قول المتن لزومه ردها الخ) أى ما لم تكن تافهة ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزومه الخ وسيد حر محترزه (قوله إرادته) أى معنى الغنمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي بما ينسبط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن أمكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه معنى (قوله والارده للبصالح) أى جعله الامام في سهم المصالح قال الامام ولا رب أن إخراج الحسن منه يمكن وإنما هذا في الاربعة أخماس اه معنى (قوله أى الحريين) إلى التنية في المعنى (قوله حله) أى التيسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى في دار الحريين (قوله وتمسكونا من الشراء) أى بلا عه أخذنا مرفقاً رجوع رشيدى (قوله جاز التيسط) أى بحسب الحاجة اه معنى (قوله في غير دارهم) كخبر دارنا لعل الاول اسقاط لفظه في عبارة المعنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيه ذلك فلا اثر له في منع التيسط في الاصح لبقاء المعنى اه معنى (قوله والوصول) مبتدأ أخره قوله كقول الخ لنحو اهل هدة في دارهم الاخصر لدار نحو اهل هدة عبارة المعنى وكذا دار الاسلام بلده اهل ذمة أو عهد لا يمتنعون من معاملتنا اه (قوله ولم يمتنعوا) الجملة حال من نحو اهل هدة (قوله كرو) أى كالوصول (قوله لأن مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى مافى هذا الكلام لأن ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً إيجاب الرد منع الاخذ لا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ في المعنى وإلى قوله كذا عبر به في النهاية لا قوله أو مكتاباً وقوله وإن نظر إلى ورشيدو قوله وتبعهم شيخنا في

بان التيسط امر تافه فسموع فيه مالم يسامح فيما هم اريت شيخنا فارق بذلك (و) الصحيح (أن من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عز قوهى مافى قبضتها وإن سكنها اهل ذمة أو عهد (ومعه بقية لزومه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح أن المغنم باقى بمعنى الغنمة وتصح إرادته هنا لانها المال المغنوم فأتضخ صنع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع وبه قد زالت الحاجة اليه اما بعد قسمتها فيرد الامام ليقسمه ان أمكن والارده للبصالح (و) موضع التيسط دارهم) أى الحريين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا يأتى حله ولومع وجودهم للبيع فإذا رجعوا لدارناو تمسكونا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارناو لكن اعتمد البلقنى قول القاضى لو كان الجهاد بدارناو ولم يتيسر شراء

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه في المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العزيز الخ) هو المعتمد بر (قوله ووجد حاجته) مفهوماً أنه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فإن قلت في دعوى عليه من قوله المذ كور بحث وذلك لاننا ما يفاداه ما هنا من موضع التيسط غير دارهم ايضا إلى عمران الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذ كور لصدة على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التيسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت بعبء صدة على ذلك التقدير التقيد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لأن مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى مافى هذا الكلام لأن ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التيسط (وكذا) في غير دارهم كخبر دارنا (مالم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام والعلف لا مطلق عمراته (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه الوصول لنحو اهل هدة في دارهم ولم يمتنعوا من مبايعته من مرهم كقول لعمر اننا (تنبيه) قوله وموضع التيسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ انصر به ايضا هو قد يقال ليس معلوماً من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفد من ذلك لأن مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمسكونا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فمهما حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولانما حر رشيد

ولو هو (موجود عليه بفلس الاعراض عن الغيبة) بقوله استعطت حتى منها الاوهت (٢٥٩) مراد به التملك (قبل القسمة) واختيار

التملك لانه به يحقق الاخلاص المقصود من الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا والمفلس لا يلزمه الاكتساب باختيار التملك وخرج بحر القن فلا يصح اعراضه وإن كان رشيدا او مكنا بل لابد من اذن سيده على الوجه نعم يصح اعراض بعض وقع في نوبته والا فقيما يخص حرته فقط وليس سيد اعراض عن مكاتبه وقته الماذون إذا احاطت به الديون كما يحثه الاذرع وإن نظر غيره في الثانية ويرق بينه وبين المفلس بان تصرفه عن نفسه فصح اعراضه بخلاف الماذون وبريد صي ومجنون وسفيه كسكران لم يتعد فلا يصح اعراضهم نعم يجوز عن كل قبل القسمة وانما صح غفر السفيه عن القود لانه الواجب عينا فلا مال يوجه وهنا ثبت له اختيار التملك وهو حق مالي فانتع منه اسقاطه لانه لاهلية فيه لذلك فاندفع اعتماد جمع متأخرين وتبعهم شيخنا في منهجه صحة اعراضه زاعمين ان ما ذكره مبنى على ضعف ما بعد القسمة وقبولها فينتع لاستقرار الملك وكذا بعد اختيار التملك (والاصح جوازه) اي الاعراض لمن ذكر (بعد غفر الخس) وقبل

منهجه وقوله للمامر الى ريعرف (قول المتن ولو محجورا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعد بسكره وقوله عن الغيبة اي حتمه منها سواء كان او رضاه بمعنى (قوله بقوله اسقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة الاعراض من هذا الاظا ونحوه مما يدل عليه فلا يسطح حقه بترك الطلب وإن طال الزمن اعرض (قوله) منها اي الغيبة (قوله لاوهت الخ) عبارة المعنى فان قال وهبت نصبي منها للغانمين وقصد الاستقاط فكذلك او تملككم فلا لا نه يجوز له (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المعنى والاسنى لان الغرض الاعظم من الجهاد اعلام كلمة الله تعالى والذب عن الملل والغنائم تابعة فمن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الاعظم (قوله المقصود) صفة الاخلاص وقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون الخ متعلق بالجهد (قوله والمفلس الخ) عبارة المعنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده للآخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك (قوله لا يلزمه الاكتساب) اي مالم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اتم لان غايته انه ترك التسكب وترك له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب اعرض (قوله وخرج بحر) اي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيات التفضيل في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه سيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله) او مكنا الخ جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح الخ) عبارة النهاية وانما البعض فان كان بينه وبين سيده ما يافاة باعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والا فصح اعراضه عنه اه (قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عمار قن كان اوضح (قوله والا فقيما يخص الخ) دخل في قوله ولو لا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لاني وبقره احد منهما بان لم تكن مهابة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في صورتين وفيه نظري في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج يزاد في الحر البعض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهابة او فيما يقابل رقه ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية للمرة انما ولكن يمكن ان يمنع الدخول بان يفسر قول الشارع والابان لا يكون بينهما مناباة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس لسيد) الى قوله كذا عرفت المعنى الا قوله او تبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد حتى فقه الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون يعني سيد الماذون فان نصرقه عن غيره (قوله وبريد صي) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولي الاو لم تعد الحظ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله عن كل الخ) اي بالبلغ او الافاقه من الجنون والسكر وبقي الحجر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ما ذكره) اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعف) اي من ان السفيه ملأ بمجرد الاعتناء فيلزم حتمه ولا يسطح بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله) وقبولها اي القسمة لفظا كما يأتي (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حق كل منهم) اي الغانمين (قول المتن لغيرهم) اي الغانمين نهاية قوله معنى (قوله للمامر في جواز الخ) عبارة المعنى لان المعنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيات التفضيل في سيده (قوله فلا يصح اعراضه) وإن كان رشيدا او مكنا بل لابد من اذن سيده على الوجه جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض المسكاتب (قوله) الا فقيما يخص حرته فقط دخل في قوله والامام وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لاني نوبته واحد منهما بان لم تكن مهابة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في صورتين وفيه نظري في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج يزاد في التقيد بالحر والمسكاتب الرقيق غير المسكاتب والمفلس لا يلزمه ذلك (قوله لا يلزمه الاكتساب) اي مالم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اتم لان غايته انه ترك التسكب وترك له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب اعرض (قوله وخرج بحر) اي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيات التفضيل في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه سيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله) او مكنا الخ جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح الخ) عبارة النهاية وانما البعض فان كان بينه وبين سيده ما يافاة باعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والا فصح اعراضه عنه اه (قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عمار قن كان اوضح (قوله والا فقيما يخص الخ) دخل في قوله ولو لا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لاني وبقره احد منهما بان لم تكن مهابة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في صورتين وفيه نظري في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج يزاد في التقيد بالحر والمسكاتب الرقيق غير المسكاتب والمفلس لا يلزمه ذلك (قوله لا يلزمه الاكتساب) اي مالم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اتم لان غايته انه ترك التسكب وترك له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب اعرض (قوله وخرج بحر) اي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيات التفضيل في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) عبارة المعنى لان المعنى المصحح

قسمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) الاصح (جوازه لجميعهم) للمامر في جواز اعراض بعضهم

ويصرف مصرف الخس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا في واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصم لأن بقية مستحق الخس جهات عامة لا يتصور (٣٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب فهو (و) المعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

فيضم نصيبه للقيمة ويقسم بين الباقيين واهل الخس كذا عبر به غير واحد وهو موهم والمراد ان اعراضه إن كان قبل القسمة بالكية أخذ أهل الخس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين فتأخذ الاربعة عادت اليهم فقط لأن أهل الخس لا يزيد ولا ينقص خمسهم بأعراض بعض الغائمين ولا بعدهم وإنما المختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة متلافصارت إذا كان المعروض واحدا تقسم على اربعة او بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصه اخره فأعرض عنها ردت على اهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقر بان اهل الخس أخذوا خمس الكل الغير المختلف بالأعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز اهل الخس به فلم لم يقسم حق المعروض اخماسا بينهم وبين الغائمين تنزيلا له منزلة غنيمة اخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقي من الغائمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صفته أو بعضه إن

للأعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيقال اعراض بعضهم اه معنى (قوله لان بقية مستحق الخس جهات عامة الخ) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمه معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم الخ (قوله وهو موهم) أى لتقسيم حق المعروض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله قبل القسمة بالكلية) أى قبل فرض الخس (قوله على الباقيين) أى من الغائمين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حتى الغائمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله اخر) الاولى التانيث (قوله له) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الاتى باللفظ اه سم (قوله فاز اهل الخس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى مصححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد الكل) أى كل من الغائمين ولو بأعراضهم ففوز اهل الخس بجميع الغنيمة (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة الخ) عبارة مع المتن في باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عشيء به بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوز نال النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كاهو الاصح فيرد نصيب المقدود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم انتهت فليتام مع ما نظره هنا اه سم (اقول) ولا يخالفه لان ما ذكره هناك في القدي بلد المال وما نظره هنا في القدي بغير بلد المال (قوله فقد بعض اصناف الزكاة) أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صفته) أى إذا امكن قسمة نصيب المقدود بين افراده الموجودة في غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بعض صفته إذا لم يمكن قسمته ونقله وقوله إن وجد أى صفته في غير بلد المال وقوله فلنصف اخر أى في غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) إلى قول المتن والصحيح في النهاية (قوله من التشبيه) أى في قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا اثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه عش (قوله رد الوصية) أى فان للوصى لرد الوصية (قوله بعد الموت وقبل القبول) ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع في الوصية بالقبول بعد الموت في الاول وبدونه في الثاني (قوله وليس له الرجوع الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو ولعلم الحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هي الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالنسخ بالفاء (وكا لو اعرض

بقابل رقة إن لم تكن اه (قوله لان بقية مستحق الخس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الاتى باللفظ (قوله فاز اهل الخس به) أى بجميع المال وفي الرض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعا جاز وصرف الجميع مصرف الخس اه وقوله فلم لم يقسم حق المعروض اخماسا الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لم ان يكون الحاصل لبقية الغائمين ماعاد دون اربعة الاخماس ولا صحاب الخس ماعاداه ازيد من الخس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتام (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة ينقل حصته إلى صفته أو بعضه الخ) عبارة مع المتن في باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عشيء به بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وجوز نال النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا كاهو الاصح فيرد نصيب المقدود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتام مع

وجدوا ولا فلنصف آخر فتأملوه ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كوصي له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلا لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكا لو أعرض مالك كسرة عنها

(الخ)

له العود لاخذ ما فبعد وقياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلة لان المرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كأمرو لان الاعراض عن الكسرة يصيرها باحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز للمرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغائبين ولم يعرض (حقه ولو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمه) مع رضائها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع عنها (ولهم) أي الغائبين (الملك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيب فيملك بذلك ايضاً (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة ولو املك الملك الكفار بالاستيلاء (وقيل الملك موقوف فيحتد) (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (وإلا) بان تلتفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العفار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها واختيار التملك بدليل قوله (٣٦١) (كالقول) لأن الذي قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد ان يملك يختص أي

(الخ) عطف على قوله تنزيلاً لاعراضه (خ) (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعد) جواب أما (قوله) ولان الاعراض (خ) عطف على قوله لان الاعراض هنا (خ) (قوله) والاعراض هنا أي في الغنيمة اه عش (قوله من الغائبين) أي قول المتن ولو لم يمتنع الاقوال باللفظ (قول المتن) (إلا بقسمه) أي او باختيار التملك كافي الروضة كاصحابه معنى وبعبارة قول المصنف الاتي ولهم التملك (قوله مع الرضاها) أي القسمة اه عش (قوله وإلا الخ) عبارة عن المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالاصطيد والتعطب لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يختص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوا لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم اه (قوله لامتنع الاعراض الخ) أي مع ان كلانها مجاز عن عش (قوله) وتخصيص كل طائفة (خ) أي وإن رغب غير تلك الطائفة فيما يخص به تلك الطائفة اه عش (قوله منها) أي الغنيمة (قوله قبلها) أي القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أي يملك كل نصيبه شاعاً فورث عنه ولا يصح رجوعه عنه اه عش (قوله ايضاً) أي تملك بالقسمة مع الرضاها (قوله بمجرد الحيازة) أي ملكاً ضاعفاً يفسق بالاعراض اه معنى (قوله) او اختيار التملك (عطف على القسمة) (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل في المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق في المعنى وإلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه سم وعش ورشيدى (قول) مراده بالجنس الكل بقرينة قوله اذ السواد (خ) (قوله والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الإضافة هنا للبيان على خلاف ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق أرض ذات زرع وأشجار (قوله في ثمانين) الأولى تعريفة ليطابق نعت (قوله وجملة العراق) أي باسقاط لفظه سواد (قوله سمي) أي قوله وعراق في المعنى وإلى قوله وقيل لم يقفه في النهاية الاقوال وقيل عشرة قوله وقيل ثلثا إلى المتن (قوله سمي) أي مسمى سواد العراق وكان الأولى وسعى او الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وايضاً ان بين اللوين تقارباً فيطلق اسم أحدهما على الآخر اسماً ومعنى (قوله وعراق) عطف على سوادا (قوله اذ اصل العراق الخ) أي لعله اه عش (قوله بينهم) أي الغائبين اه معنى (قوله بذلوه) أي أعطوه لعمر بعوض وبغيره معنى واسنى (قوله أي الغائبون) أي قوله وقيل لم يقفه في المعنى الاقواله مساكته وقوله وقيل عشرة وقوله قليل (قوله وذوو القرى) أي المحصورون في زمن عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهل) يؤخذ منه ان الحق

ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه قوله لان لان يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهل) يؤخذ منه ان الحق في وقف حصتهم لهم فلا حق للغير فيها (قوله

بخمسة وثلاثين فرسخاً لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخاً في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكبير عشرة الاف فرسخاً قاله الماوردي كذا ذكره شارح هو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة الاف وطول السواد في عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة ثلثاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الحصة والثلاثين الزائدة في طول السواد في ثمانين التي هي العرض وحيث فصول البعير وقوله العراق سمي سوادا لكثرة زرعها ونجورها والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لسوادها أرضه وخطها عن الجبال والأودية اذ اصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عوة) يفتح أو لآي قبر الماصح عنه انه قسمه في جملة الثمانم ولو كان صالحاً لم يقسمه (وقسم) بينهم كما تقرر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستأله عمر رضي الله عنه قلوبهم (بذله) لآي الغائبون وذوو القرى واما اهل الخس الأربعة فالامام لا يحتاج في وقف حقهم إلى بذل لان له أن يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهل (ووقف)

مادامساكنه وابنته اى وقفة عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة، وبدة له صلاحة السكينة بخراج معلوم يؤدون كل سنة فخر بيب الشعير
درهمان والبرأ بقرة الحجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية وقبل عشرة والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجريب ثلاثة
آلاف وستة ذراع والباقى له على (٢٦٢)

المسلمين (وخراجه) زرا
فوق حصتهم لم فلاح حتى لغيرهم فيها اسم (قوله) وابنته) تحذف نفسير لما بأتى في قوله وعمله في
البناء (اه ع) (قوله) (المصاحبة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك
المصاحبة السكينة في أمهم مالا يجوز في الوأنا (اه) (قوله) فخر بيب الشعير الخ) والجريب عشر نصبات
كل قصة ستة أذرع بالهشاش كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجريب مساحة مربعة من
الأرض يزل كل جانب من جوانبها ثمانية أذرع أو أكثر الجريب ثلاثة آلاف وستة أذرع اه اسنى
ومعنى عبارة الرشيدى الجريب هو المعروف بقرى مصر بالقدان وهو عشر نصبات الخ (قوله) (واشجر)
أى ماعدا النخل والعنب والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلهم لم تكن تصد لآزارعة
على حدة اه ع (قوله) (وباقى له) أى لمع رضى الله تعالى عنه (قوله) خوف اشتغال الغائبين الخ)
أى لو تركه بأيديهم (قوله) (أى بسواد العراق) (قوله) (بمنع) أى لاهل السواد بيع شيء ورهته وبهته
لكونه صار وقفاً ولم أجارهم مدة معلومة لأم بدة كسائر الاجارات ولا يجوز لغيره سائر كنيه ازعاجهم
عنه يقولون أناس قبله وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالأرض المنفعة بقدر بعض أباتهم مع عمر رضى
الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بأول منى وروى مع شرحه (قوله) (وهو) أى اثنين
المنجم (قوله) (في ذلك) أى في كل من قوله الوفى والبيع (قوله) (لم يصح عنه) أى عمر رضى الله تعالى عنه
(قوله) (أقرها) أى أرض السواد (قوله) (ابن عبد السلام) تحذف على البقنى (قوله) (على ذى اليد)
متعلق بالحكم من غير بيته أى من غير ذى اليد لا أقر أى من ذى اليد (قوله) (ويرد الاول) أى نزاع البقنى
وقوله والثانى أى نزاع ابن عبد السلام (قوله) (أما ماعدا أصل وضع البناء) لقال أن يقول اليد فيما نحن
فيه لم يعلم أصل وضعها إلا من الخبر الصحيح وقد سلم أن اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فنامه
وما المانع من أن يجاب بغير امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتام له اسم (قوله) (لكنه لا يملك) يتأمل
لأن كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله) (بذلك) أى بخبر صحيح (قوله) (أى)
سائر الأيدي الخ) لعله على حذف العاطف والمعطوف عليه والأصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفى سائر
الأيدي الخ (قوله) (ما تعجب الخ) قد يقال لا يجب أن يستشكل المتقول لا يخرج عن الاعتماد والصلاحة
للافتاء بفرض أنه اعتمد ما ذكر وصححه مخالفنا للأصحاب فيحتمل تغير الزمنين واختلاف النظرين ولا يجب
حينئذ أيضاً لأنه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله) (انه أقر) أى ابن عبد السلام (قوله) (أى السواد)
أى قوله ومن ثم فى التباينة إلى قوله اه فى المغنى الاقوله من عذبه إلى المتن وقوله وعكس ذلك إلى المتن
(قوله) (أى السواد) أى سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه معنى (قوله)
بفتح أوليهما) عبارة المغنى بمهمة موقوتين وقيدت الحديث بالموصول لآخره حديث أخرى عند
بغداد سميت الموصول لأن نوحا ومن كان معه فى السفينة لما نزلوا على الجودى أرادوا أن يعرّفوا أقدر الماء المتبقى

المسلمين (وخراجه) زرا
اوغرسا (اجرة) منجحة
(تودى كل سنة) مثلاً
(لصالح المسلمين) يقدم
الاهم فالاهم فى هذا يتنوع
بيع شيء مما عدا انفسه
ومساكنه وقيل لم يقفه بل
باعه لاهله بمن منجم على
عمر الزمان للصلاحة ايضا
وهو الخراج لان الناس لم
يزالوا يبيعونه من غير انكار
ورد بان عمر أنكر على من
اشترى شيئاً منه وبطل
شرائه ونزع في ذلك البقنى
بأنه لم يصح عنه اجارة ولا
بيع وانما أقرها فى ايدي
أهلها بخراج ضربه عليهم
وابن عبد السلام بان الحكم
بالوقف على ذى اليد من
غير بيته ولا أقر الاول اوافق
قواعدنا اذ اليد لا تزال
شرعاً بمجرد خبر صحيح ويرد
الاول بان إبقاء ما بأيديهم
بالخراج معنى الاجارة بل
هو اجارة بناء على جواز
المعاطاة والثانى بان محل
ذلك قد بدله لم يعلم أصل وضعها
فهذه هى التى لا تنزع بخبر
صحيح من غير يقول لا أقر
أما علم أصل وضع اليد
عليه وانها غير يملك كونه
لا يملك فيعمل بذلك فى سائر
الأيدي بعدها الا ترى ان

أما ماعدا أصل وضع اليد عليه الخ) لقال أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها إلا من الخبر الصحيح
وقد سلم أن اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فنامه ما المانع من أن يجاب بغير امتناع رفع اليد
بالخبر الصحيح فليتام له اسم (قوله) (ان البصرة) قال فى شرح مسأله وقال لها البصرة بالتصغير قال صاحب المطالع
وقال لها تدمر ويقال لها الموقوتة لأنها انتفكت بأهلها فى اول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة
الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزو ان فى خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة
ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على أرضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف فى ملك لاهلها وعدمه استدلت بغير بيته ولا أقر من ذى اليد وليس ملحظه الاماقر ته من العلم بأصل الوضع
عند كل من المجتهدين بما ظهله من الدليل بل بما تعجب منه أنه أقرهم بما بالقرافة من الابنية مستنداً فى ذلك لما ورد أن عمر وقفها على
موتى المسلمين (وهو) أى السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواحدة (إلى) آخر (حديث الموصول) بفتح أوليهما (طولا

(ومن) أول (القادية) ومن عذبيها وهو بضم أوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حلوان) بضم المهملة (عرضا) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزانة العرب (ولان كانت

داخلة في حد السواد

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حجر اثم دوله في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قومان قادمين زلوا ما اه (قوله بضم المهملة) بل معروف اه معنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد ولو اعرضنا بما ذكر (قوله والفتح افصح) اى فى غير النسب وما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يعبدها صم قط معنى وسم (قول المتن في حد السواد) اى سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) اى فى الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر رضى الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شمله الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنفو به يندفع ما لان قائم هنا ه رشدي اى من قوله يتأمل هذا الدليل اى قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد قال غاية الامر ان محلها كان موثلا لشملة الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه واحياته اه (قوله سبخة) بكسر الباء ارض ذات سباخ اى ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شريقها) وما سوى هذين الموضوعين منها كان موثلا واحياه المسلمين اه معنى (قوله شارحان) منهما المحلى اه عش (قوله ومحل) اى جواز البيع (قوله وهو بعيد فقد قال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لتمام الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله محله) اى ما نقله الملقين عن النص (قوله وليس من) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله تناول ثمر اشجارها) اى التى كانت موجودة قبل اجارة الارض اذ الحادث بعد ذلك ملك لحدته وال اجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه اجر جربب النخل والعنب والزيتون اه عش عبارة السيد عمر هذا واضح فى الشجر القديم وما تفرع عنه املوا الى بغراس من عل آخر وغرسه بالسواد المذكور فواضح انه ملك صاحبه ثمرة كذلك اه وعبارة الرشيدى قوله لتمامها اى ارض السواد وهذا فى الاشجار الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله لظواهر كلامهم اه اما استثنى من وقفية السواد لاجارته الا لانية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة فتكون الاشجار القديمة داخلة فى اجارته بل قولهم السابق وأجر جربب الشجر والنخل والعنب والزيتون صريح فى ذلك ومقتضا ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فليرح (قوله فصره او ثمنه الامام الخ) (نتيجه) كور اى الامام اليوم ان يقف ارض الغنمية كما فعل عمر رضى الله تعالى عنه وعقاراتها ومثاقيلها جاز ان رضى القامون بذلك كنظير فمما مر عن عمر رضى الله تعالى عنه لا فخر اعليهم وان خشي انها تشغلهم عن الجهاد لانها ملكهم لكن يقهرهم على الخروج الى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شي من الغنمية الى الكفار الارضا الغايمين لانهم يملكون ان يملكون ما همى وروض مع شره (قوله كادل عليه) الى قوله وما مافى فتح البارى فى النهاية (قوله وهو الذى) اى وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذى اخرجوا) اى وقوله تعالى الذى الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) فى الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يتخفى اه رشيدى عبارة عش قديتوق فى دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور يملكونه اذ ذاك بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياها عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد قال غاية الامر ان محلها كان موثلا لكن شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه واحياته وكونه كان سبخة لا يقتضى انقطاع حكم الفتح عنه لا مع ذلك ما لا يتنفع به لا يقال الكلام فى ابنتها لمسايقنا لاننا نقول فلا خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لتمام

لما مر انها فى ايديهم بالاجارة فصره او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتح مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا اى اهل مكة وهو الذى كفأ يديهم عنكم وايديكم عنهم بطن مكة الذين اخر جوامن ديارهم اى المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن ومن اغلقت بابا فهو آمن واستثناء افراد امر يقتلهم

يدل على عموم الامانة الباقي ولم يسبب عليه السلام احدا ولا قسم عقار ولا مقولا ولو فحنت عن ذلك لان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه وسلم متاهبا للقتال خوفا من غدرهم ونقصهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابي سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي الويل ان اسفلها فتحه خالد لدعوه وعلاها فتحه البرير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهة فصار الحكم له وهذا يجتمع الاخبار التي ظاهرها التعارض واما ما في فتح البرير ان صح منه عليه السلام الامر بالقتال حيث قال اترون الى اوباش قريش وتابعيهم احصوهم حصدا حتى توافوني بالصفا لجاء اوسفيان فقال ايحت خضره قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابه فهو آمن وان هاجبه الاكثر من القائلين بالنعوة كوقوع القتال من خالد وكصبره صلى الله عليه وسلم بانها احاط له ساعة من نهار ونهيه عن التماس به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم النعوة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح نعوة وان قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريش لم يلزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجب عنه وان سكنت عليه تلاذمته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٢٦٤) توافوني بالصفا ان امره إنما كان خالدا من معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى ابن عتبة وغيره انه امرهم ان

لا يقاتلوا الا من قاتلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفسير اي احصوهم ان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابه فهو آمن واما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لمن قاتله امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السير وبفرض انه اجتهد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم واما عن الثالث فبان صلحا له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن يقاتله ولم يحل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسير خصائصه صلى الله عليه وسلم واما عن الرابع فهو ان لم يجعل عدم القسمة دليلا

اه **(قوله يدل الخ)** خبر والخبر الصحيح **(قوله ولم يسبب)** بينا الفاعل من باب الافعال أي لم يعط السلب **(قوله إلى اوباش قريش)** الأوباش الاخلاط والسفلة اه قاموس **(قوله بالصفا)** جبل معروف في مكة **(قوله وان هذا الخ)** كقوله وان تركها الخ قوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح **(قوله بانها)** اي مكة **(قوله لم يلزموا ذلك)** اي الانسكاف **(قوله فيجب)** جواب اما قوله عنه اي عفاي الفتح **(قوله اما عن الاول)** وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من ابن ابي سم **(قوله فيما ذكره)** أي في الحديث الذي ذكره صاحب الفتح **(قوله ولا مانع)** جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره في جملة احاديث تقتضي عموم الخطاب به وهو ينافي ما ادعاه من امره بذلك إنما كان خالدا من معه **(قوله واما عن الثاني)** وهو قوله كوقوع القتال الخ **(قوله واما عن الثالث)** وهو قوله وكصبره الخ **(قوله واما عن الرابع)** وهو قوله وان تركه القسمة الخ **(قوله واما عن الخامس)** وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم **(قوله لا عبرة بها)** اي بجمعة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم **(قوله لانه)** اي التائب **(قوله لحوف بادرة)** البادرة على وزن نادرة ما يدبر من حدثك في الغضب من قول او فعل اه قاموس **(قوله وحامل رايتهم)** عطف على سيد الخرزج **(قوله بمر الظهران)** اسم موضع يقرب مكة **(قوله وان كان غاية قوله لان معناه الخ)** هذا خلاف التبادر فلا بدفع التأييد **(قوله ان يضرب الخ)** متعلق باطلاق **(قوله كادلت)** إلى قوله واما خبر في المعنى لانما انبه على قوله قبل في النهاية **(قوله نعم الاولى عدم بيعها الخ)** مقتضاه ان بيعها وإجارتها بخلاف الاولى كافي انجموع ومال المعنى إلى مقاله الزركشي من كرايتها **(قوله من خلاف من منعها)** ومن منع بيعها أو خفيضة رضى الله تعالى عنه **(قوله فلا خلاف في حل بيعها الخ)** أي إذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ عامر في بناء سواد العراق اه معنى **(قوله رابعها)** أي منازلها اه عرش **(قوله قيل الخ)** وعن قال به المعنى **(قوله لان قضيتها)** أي الصلح **(قوله اما بنفس الحصول)** أي على المرجوح من ان النبي يصير وقف بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وناخر الوقف عن الفتح **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من ابن

مستقلا بل مقويا على انك ان تجعله مستقلا بأن تقول الاصل في عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فقدمها ظاهرا في الصلح وان لم يستلزمه وما نحن فيه يكتبني فيه بالظاهر واما عن الخامس فهو ان كراهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم في غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا يمن بها لانهم كانوا الاخلاط لا يعابهم كما طبق عليه أئمة السير وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضي رد الصلح لانه لحوف بادرة تقيم من شو اذ ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخرزج وحامل رايتهم بمر الظهران لاني سفيان اليوم يوم الملحمة أي القتال وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاهما ولده قيس او لمي اولز البرير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد النعوة قوله عليه السلام ثاني يوم الفتح في خطبه لاهل مكة اذهبوا فائتم الطلقات قلت لا يؤيده لان معناه قائم الذين أطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من ان يضرب عليهم أسرا واسترقاق وحيت ذفوه دليل للصلح بالنعوة (فدورها وارضها المحجة ملك اتباع) كادلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يبايعونها نعم الاولى عدم بيعها وإجارتها خروجا من خلاف من منعها في الارض اما البناء فلا خلاف في حل بيعه وإجارتها خروجا من خلافه لا تجر دورها فضعف خلافا للجامع قيل قوله فدورها الخ يقتضي ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان قضيتها انها وقف لانها في وهو وقف اما بنفس حصوله

اول يقافه) وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك ايضا لان المفتوح عنوة غنمية خمسة والصواب انه عليه السلام اقر الدور يدها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظري في ذلك الى انها فتحت صلحا وعنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير اليه قول المعتز والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٣٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا

يترتب ذلك على العنوة لانهما
 أول يقافه) أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفا على قسم غلته على المرتبة وان يبيعه ويقسم ثمنه بينهم (قوله) وكونها الخ عطف على قوله كونها ملكا الخ (قوله فيه) الاولى التانيث (قوله) وثلاثة اخماس خمسها الخ لم يقل واربعة اخماس خمسها ولم ترك اربعة اخماس الغنائين مع انها تمتع ملك اهلها اه سم (قوله كذلك) أي كيف شاؤوا (قوله) وبان الخ أي ظهر (قوله) ومصر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمعنى وشرح المنهج وقال الرشيد أي ولم يصح انها وقفت كأي فتاوى والده وعليه فلاخراج في أرضها لانها ملك الغنائين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقل عن جماعة من العلماء انها فتحت عنوة وان عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج فليحروا ولينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبنا ثم رايت في حواشي ابن قاسم في الباب الاخير ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه ينقضي الاشكال اه عبارة عرش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقرها ونحوها ما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقل عن فتاوى شيخ الاسلام اه (قوله) وحمله الاولون الخ عبارة المعنى تمتع الصبح ان مصر فتحت عنوة وعن نص عليه مالك في المدونة و ابو عبيد والطحاوي وغيرهم وان عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج وفي وصية الشافعي في الأم ما يقتضي انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا افتتحها عمر رضي الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا نظرا لال الامر من قال عنوة نظر لآخر الامر (قوله هي نفسها) والمراد بها مصر التيقية والذي اعتمده شيخنا الحنفية ان مصر وقرها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغنائين فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطارق أو انهم ورثة الغنائين وإياها كان يضرب الخراج لإتاني الملك كإذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون خراجا كما يأتي في آخر الجزية اه بجري على شرح المنهج (قوله) ان مدن الشام) أي فتحها اه عرش

(فصل في امان الكفار) (قوله) في امان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية لإقوله وتنازع فيه البلقيني وقوله وإطال إلى المتن (قوله) في امان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه عرش أي من قوله والمسلم بدار كفتح الخ (قوله) والمنحصر) أي مطلق الا امان اه عرش (قوله) لانه) إلى قوله وعلى المعنى في المعنى (قوله) إن تعلق بحصور الخ) قضيت ان تأمين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احلبي وزيادي وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ مهدنة وان عقد بلفظ الا امان اه بجري (قوله) فالاول) أي امان الكفار اه عرش (قوله) او بغيره لا إلى غاية الخ) قضيت ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زيادي أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها محصورين اه عرش أي فالقيد خرج مخرج الغالب بجري وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ أي والهدنة (قوله) فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه عرش (قوله) واصله) أي الاصل في مطلق الا امان (قوله) يسمى بها) أي يتحملها ويعقد مع الكفار اه بجري (قوله) اذنام) أي كالرفقة المسلبة لكفار اه عرش (قوله) فن اخضر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الخنزير المجرب واخضره نقض عهده وعذره هو مثله في الصباح اه عرش عبارة الرشيد والهدنة فيه

(قوله) ثلاثة اخماس خمسها) ولم ترك اربعة اخماس الغنائين مع أنها تمتع ملك اهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حر الخ

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - تاسع) في اثناء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة (فصل) في امان الكفار الذي هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الامن لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية فالثاني أو اليها فالثالث واصلها قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخضر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان

والخزعة والحق وكل صحيح
 هنا وقد تطلق على الذات
 والنفس اللتين هما محلها
 في نحو ذمته كذا وبرئت
 ذمته منه وعلى المعنى الذي
 يصلح للارزام والالتزام
 كـ (مر) يصح من كل مسلم
 مكلف) وسكران (مختار)
 ولو أمة للكافر وسفيها
 وفاسقا وهو ما لقوله في
 الخبر يسعي به أدانهم ولان
 عمر رضى الله عنه أجاز
 أمان عبد على جميع الجيش
 لا كافرا لاتبامه وصيا
 ويجنونها ومكرها كساتر
 العقود نعم من جبل فساد
 أمان أولئك يعرف ليبلغ
 مأمته (أمان حربى) ولوقنا
 وأمرأة لأسير إلا من
 أسرهم ما بقي بيده ومن
 الامام (وعدد محصور) من
 الحر بين كالمائة (فقط) أى
 دون غير المحصور كاهل بلد
 كبير لأن هذه هدنة وهي
 لا تجوز لغير الامام ولو
 من مائة ألف متامنة ألف
 منهم وظهر بذلك سد باب
 الجهاد أو بعضه بطل الكل
 ان وقع ذلك معا وإلا فاف
 ظهر الخلل به فقط (ولا
 يصح أمان أسير لمن هو
 معهم) (ولا لغيرهم) (في
 الاصح) لأنه مقهور معهم
 فهو كالمكره ولأنه غير
 آمن منهم والمراد بمن معهم

للازالة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى
 في الحديث (قوله) وقد تطلق أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من
 إطلاق اسم الحال على المحل كاصرح به الزبايد وانظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعنى
 الاربع المذكورة وفى كل منها بعد لا يخفى فليتام اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم
 التجوز وظهور ان كلامنا من المعانى الاربعه حال الذات والنفس عله (قوله عله) أى الذمة اه عش (قوله
 في نحو ذمته كذا الخ) وفى جمل هذا مثلا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل بله المعنى الآتى فتامل
 اه رشيدى (قوله كامر) أى فى البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله
 وسكران) أى متعبد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) أى قوله نعم فى المعنى الإلا قوله وهو ما لى لا كافر (قوله
 ولو أمة) أى مسلبة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيداه وانظر ما للفرق بينها وبين الاسير بل
 يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكأثره محصورين فلا ينافى ما يأتى من ان شرط
 الامان أن يكون فى عدد محصور اه عش (قوله لا كافر الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان
 ينبغي جره عطفا على قول المصنف كل مسلم الا وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا
 يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوبها اه عش أى يعرف الحربى المذكور بفساد امانه
 (قوله ليبلغ مأمته) انظر لم يقل وبلغ مأمته كما يقتضيه ما يأتى فى شرحه ان لم يخف خيانة ثم رأت ان الروض
 عبر بذلك عبارة ثم عرخته فان اشار مسلم لكافر فظنه امة بشارته ناو انكر المسلم انه امة وامنه صبي
 ونحوه من لا يصح مأمته وظن حجة أى الامان بلغناه مأمته ولا نقتله لعذره فان قال فى الاولى علت أنه لم يرد
 الامان فى الثانية علت انه لا يصح امانه لم يبلغ المامن بل يجوز اغتياله إذ لا امان له فان مات المشير قبل أن
 بين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المامن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحربى قنا الخ اه عش (قوله لا اسيرا)
 إلى قول المتن ورسالة فى المعنى الإلا قوله لم يمتدحى إلى قوله المقيد وقوله رد الاسوى إلى قوله وعليه قال (قوله
 لا اسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى او أكثر ما لم يندب به باب الجهاد ولا ينافيه قول
 المصنف فقط لانه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى
 والتأمين لرعاية الحرب (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله آمن به من بدلت الثانية ألفا كافى
 المختار اه عش وقال البجيرمى بالمدعى الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سد باب
 الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا يندب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد
 محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا يندب بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعجالة البجيرمى وعلم من
 ذلك أنه لو أدى أمان الأحاد محصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وقام بالضابط شيخنا
 الشورى فلما رد المحصور هنا ما يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سد باب الجهاد سم عن
 شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التأمين لمائة ألف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فظاهر
 الخلل به) عبارة المغنى وشرح المنهج فينبى حجة الاول فالاول لا يظهر الخلل اه (قوله ولا غير الخ) الخ
 عبارة المغنى تنبيه على الخلاف فى الاسير المقيد والمحسوس وإن لم يكن مكرها لانه غير مقهور الخ ولا نوضع
 الامان أن يأمن المؤمن وليس الاسير آمنا ما سير الدار وهو المطلق بدار الكفر المنع من الخروج منها
 فيصح امانه كالتنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس
 المراد ظاهره كما يصرح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد المقيد والمحسوس فكان
 المصنف قال ولا يصح امان اسير مقيد أو محسوس وحيد فلا يأتى قول الشارح فيأمر ولا لغيرهم إلا ان
 (قوله ولو آمن مائة ألف متامنة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه بطل الكل
 الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا يندب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن
 وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا يندب بتأمينه باب الجهاد

على أن لا يخرج من دارهم صح أمانه كالتجرود الاسنوي له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

المأوردى (انما يكون مؤمنه
أما بدارهم لا غير الا ان
يصرح بالامان في غيرها
(ويصح) الامان) بكل لفظ
يفيد مقصوده) صريح
كاجرتك او امتك اولا
باس اولا وخوف اولا فخرج
عليك او كناية بنية ككن
كيف شئت أو أنت على
ما تحب (وبكتابة) مع النية
لانها كناية (ورسالة) بلفظ
صريح او كناية مع التيقن
مع كافر وصي موثق بخبره
على الاوجه وسعة في حقن
الدم (ويشترط) لصحة
الامان (علم الكفار بالامان)
كسائر العقود فان لم يعلمه
جازت المبادر بقتله ولو من
مؤمنه ونازع فيه البلقنى
(فان زده) كقوله ما قبلت
امانك اولا امك (بطل)
وكذا ان لم يقبل بان سكنت
(في الاصح) لانه عقد كالمية
وأطال البلقنى وغيره في
ترجيح المقابل (وتسكن)
كتابة أو (إشارة) او امانة
كتركة القتال او طلبه
الاجارة (مفهمة للقبول)
او الايجاب ثم هي كناية من
ناطق مطلقا وكذا الخرس
ان اخصت بفهما فظنون
وذلك لبناء الباب على التوسعة
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان
جاز يذفان آمن اما غير
المفهمة فلفظ (ويجب ان
لا تزيد منه) في الذكر الحق
(على اربعة اشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مردود فالقول حذفه فيها مر فتأمل اه رشيدى أى وان يقول
والمراد بلين هو معهم باعادة الالام (قوله) على أن لا يخرج من دارهم (الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشروط
المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كباقي قول المصنف ولو شرطوا الخ اه عش (قوله
كالتاجر) أى ما يدارهم (قوله) وعلى أى الفرق ومحنة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن) يصح
الامان بكل لفظ (الخ) يخرج منه انه لا امان ما لم يمدد المدفوع عسلك على سبيل القراض او التوكيل حيث لم يقترب
به ما يشعر بما ذكره وينبغى ان يقال فيه اخذا بما تقدم من الاخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء
عليه اخصص به فلا يخفى س والافغنية فيخمس اه سيد عرو قوله والافغنية الخ لم يظهر وجهه فليراجع
وليحرر (قوله) صريح (الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العرى كالا مثله المذكور وقوله العجى كترس أى
لا تخفف معنى وروض (قوله) بلفظ) الى قول المتن فان زده في المعنى الا قوله وصي موثق بخبره على الاوجه
(قوله مع النية) راجع للعطوف فقط (قوله) ولو مع كافر) عبارة المعنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهية وخلافا للمعنى حيث قال لا بد من تكليفه كما مؤمن اه (قوله) اولا
امتك) عبارة الروض فان قيل وقال لا اؤمنك فورد انتهت اى لان الامان لا يختص بطرف اه رشيدى
(قوله) وطال البلقنى (الخ) مال اليه المعنى (قوله) في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به المأوردى (اقول) وعليه فالخلاف
لفظى لما بينا من قول الشارح او امانة كتركة القتال معنى (قوله) كناية) انظر قائده مع قول المصنف
وبكتابة والجواب ان هذا في القول وذلك في الايجاب اسم على حجج واسارة الناطق لغو في سائر الابواب
الا هنا الحق بذلك الاشارة بجواب السائل من المعنى وبالاذن في دخول الدار والضيوف الى الكل ما قدم لهم
اه عش (قوله) الاجارة) اى الامان (قوله) او الايجاب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على ما مر
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كناية مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه
غير مردود فليراجع اه رشيدى عبارة المعنى تنبيهان احدهما قد بوم كلامه ان الاشارة لا تسكن في ايجاب
الامان والمذهب الاكتفاء بها كمر الثاني ان على الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استتجار فان سبق
لم يحج للقبول جزما اه (قوله) عجمي) اى الاشارة (قوله) مطلقا) اى سواء اخصص بفهما فظنون ام لا
رشيدى وعش (قوله) وكذا الخرس) الانسب من اخرس (قوله) ان اخصت بفهما فظنون) فان فهمها
كل احد فصحة معنى ونهاية (قوله) وذلك لبناء الباب (الخ) علة للاكتفاء باشارة الناطق هنا دون سائر
الابواب كالا يخفى لا لسكون الاشارة من الناطق كناية مطلقا وان اوجهه السابق اه رشيدى ويصرح
به ايضا صانع المعنى فكان الاولى بتقديمه على قوله وكذا الخرس كافي النهاية (قوله) فلفظ) (فرع) ما مر من
اعتبار صيغة الامان هو فيها اذ دخل الكفار بلاذنا لا بسبب امانهم دخل اليها رسولوا لبيع القرآن ونحوه
ما يقاد به للحق اذ ظهر له فهو آمن لا من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه
بلغ المامن والا اغتيل والامان لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا ان رأى في الدخول لهما مصلحة اه روض
مع شرحه زاد المعنى ولا يجب لاجابة من طلب الامان الا اذا طاله لبيع كلام الله تعالى فتجب قطعها ولا يميل
اربعة اشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه البيع (قوله) في الذكر) الى قوله وفي الروضة
في النهاية الا قوله خلافا للفاضى وان تبعه البلقنى وقوله يظهر وقوله ثم رايتم صرحوا به (قوله) لانية)
هى قوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر اه عش (قوله) فان بلغتها) الى قول المتن وليس في المعنى
(قوله) ومن ثم جاز) اى الامان في المرافقة الخفية فانها ليست امن اهل الجزية اه معنى (قوله) من غير
تقييد) اى بمدة (قوله) فان زاد) اى الامان على الجائز اى اربعة اشهر (قوله) هذا) اى قول المصنف ويجب

(قوله أو كناية) انظر قائده مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الايجاب

أ. كان المؤمن الامام أم غيره لانية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغتها امتنع قطعاً للاثارة الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخنى
من غير تقييد فان زاد على الجائز بطل في الرائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بتضعف والا كان الزائد الضعيف المنوط بنظر الامام

كهو في الهدنة نقولوا اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بهدما المامن بخلاف الهدنة لان بام الضيق (ولا يجوز) ولا ينفذولو من امام (امان بضر) بفتح او له (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المامن لان دخول مثله خيانة اما لا يضر فيجوز وان لم تظهر فيه (٣٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

أن لا يزيد مدته (الخ) **(قوله كوفي الهدنة)** قضيته التشبيه بالهدنة جواز الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث رأى المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشرة عشرين **(قوله الامان)** نائب فاعل اطلق **(قوله بخلاف الهدنة)** فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومغنى **(قوله لان بابا الضيق)** بدليل عدم صحته من الاحاد بخلاف الامان اه مغنى (قول المتن ولا يجوز امان بضر المسلمين) فلو آمننا أحادا على طرق الغزو او احتجنا إلى حمل الزاد والعطف ولو لا الامان لا أخذنا لعلمة الكفار لم يصح الامان للضرر راسي ومغنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه ما يعينهم الى دار الحرب اه مغنى **(قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار)** أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالمغنى لا ضرر تدخلوه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه عشرين **(قوله ثم قال)** أي البلقيني اه مغنى **(قوله هذا)** أي الخلاف **(قوله اما امان الامام فشرطه الخ)** هذا ظاهر اه مغنى **(قوله فينبذه الامام الخ)** وجوبه باقولم ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها التذاول فيه نظروا الاقرب الاول وجود الدخال المناق لا يبدئه وكل مانع من الصحة إذا قارن ولو طرأ الفساد الامان صاعلا بخلافه اه عشرين **(قوله والمؤمن)** الواو بمعنى او **(قوله حيث يبطل امانه)** أي مئاو منه اه عشرين **(قوله أي فرعه)** الى التنبيه في المغنى **(قوله غير المكاف)** أي الصغير والمجنون اه مغنى **(قوله وزوجته)** قال شيخنا الزبدي المعتمد انها لا تدخل إلا بالتنصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه عشرين وكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتي نعم ان شرط الخ جزم ما نقله عن الزبدي بخلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج لا يعمل به في الاقدام القضاء **(قوله ثم)** أي في دار الحرب **(قوله على الامام او نائبه)** أي بخلاف ما إذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حيث نهاه مغنى **(قوله دخلا)** الأسبب التنبيه **(قوله بدار الاسلام)** أي وان لم يكن في حيازته اه مغنى **(قوله لما ذكر)** أي من ان القصد تأمين ذاته الخ **(قول المتن لا بشرط)** أي إذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو لغيره بلا شرط مغنى ونهاية **(قوله وآلة استعماله)** أي في حرفته اه مغنى **(قوله لا يحتاج لشرط)** أي امنه الامام او نائبه او غيرهما **(قوله وجمع)** الى التنبيه في المغنى لا قولوه يفرق إلى لو انكس **(قوله وجمع الخ)** وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بد له منه غالبا ككتابها ونفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لا يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية **(قوله يحمل هذا)** أي ما في موضع اخر من الروضة وقوله الاول أي ما هنا من عدم الدخول لا بشرط **(قوله بأن أمن)** أي الحربي **(قوله بها)** أي الموجودان بدار الحرب **(قوله وإلا)** أي بأن امنه غيرهما اه مغنى **(قوله وما لا يحتاجه الخ)** أي بخلاف ما يحتاجه فدخل من غير شرط اه مغنى **(قوله فان كانا)** أي أهلوه ماله **(قوله ان شرطه الامام)** أي أو نائبه **(قوله عندنا)** أي الموجودين في دارنا **(قوله وإن نقض)** غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى من اسباب النقض ان يعود ليطون ثم اه **(قوله ما بقي حيا)** وان مات فولده الذي عندنا إذا بلغ وقبل الجزية ترك ولا يبلغ المامن واما ماله الذي عندنا فقولوه ان له الذي فقط دون الحربي فان فقدوا رثته الذي في اه روض مع شرحه **(قوله وإلا)** أي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئا منه ثم عاد ليأخذ الباقي اه أسنى **(قوله أي حرب)** إلى قوله ولا أظن في النهاية **(قوله كذلك)** أي كدار الحرب في الفصل الآتي **(قوله لشره)** إلى التنبيه في المغنى لا قولوه ولم يحرم إلى لورجى ظهور الاسلام **(قوله بخلاف الهدنة)** فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهلوه ماله **(قوله بهالو بلا شرط)** ان امنه الامام او نائبه والام يدخل أهلوه ما لا يحتاجه من ماله الا بشرط فان كانا بدار ادا خلا ان شرطه الامام لا لغيره **(تنبيه)** بين امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقي حيا له دخول دارنا لا أخذه ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة وإلا جاز قتله وأسرته **(والمسلم بدار كفر)** أي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشره او شرف قوموه وان فتنة في دينه ويفرق بان ما يكون منها

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام لئلا يكسر سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرة على إظهار دينه ولم تحرم لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لم يرجوا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لأن محله دار اسلام فلو هاجر لصار دار حرب ثم إن قدر على قتالهم ودعائهم للاسلام لازموا للاقتلا (تبيينه) يؤخذ من قوله لأن محله دار اسلام أن كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من (٢٦٩) الحريين صار دار اسلام وحيد الظاهر أنه

يتعذر عود دار كفر وإن استولوا عليه كاصرح به الخبر الصحيح الاسلام يعول ولا يعل عليه فقوله لصار دار حرب المراد به صيرورة كذلك صورة لاحكام لازم أن استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن استحبابا يسمحون بذلك بل يلزم عليه فداوه وانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحناها عتوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية بعد ثم رايث الافي وغيره ذكروا انقلاع اصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية ملكوه او لا وقسم كانوا يكتونه ثم غلب عليه الكفار قال الافي وعدم القسم الثاني بين اى يكنى في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكتفى لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين أن محله إذا لم يمتنعوا المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصرة الاسلام بهجرته أخذنا ما يأتي اه غش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) ويبنى تقيد بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو حصل التقوى بالضعفاء العاجزين عن الهجرة أخذنا ما يأتي في شرح ولا وجبت إن أطاها (قوله لئلا يكتر الخ) بينه الفاعل من التكثير (قوله وربما كادوه) أى أو يميل اليهم اسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أى الهجرة اه غش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله لأن من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انخيازه عنهم في مكان من دارهم بحري (قوله بالهجرة) أى بمجيئه اليهم اه غش (قوله كاصرح بالخبر الصحيح الاسلام يعول الخ) دعوى صراحة الحديث فيما افاده على تأمل إذا المتبادر منه ان المراد بعلوه انتشاره واشتباره وإخماد الكفر إلى أن يأتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره دار حرب كالآتي في غلبة الكفار لأهله ونصرتهم عليهم في كثير من الواقع اه سيد عمر (قوله فقوله الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لصوره فقط وبعدمه حيث المنى اذ صيرورته كذلك صورة فقط لا يحذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح على التاويل المذكور بقوله والاولام الخ فمعه دون علة مكبرة على عدم المناظرة (قوله بذلك) أى يعود دار اسلام دار حرب وكذا اختياره عليه (قوله على ملاكها) أى مستعليا عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرح به ان المسلم لا يزول ملكه باخذ اهل الحرب له منه قبر افعلى من وصل اليه ولو بشر امرده اليه كما مر في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أى فى الحال (قوله أولا) يسكن الواء (قوله وعدم القسم الثاني) أى من دار الاسلام (قوله قال) أى ثم قال الافي (قوله إن محله) أى كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحيد فكلهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة ان ماخذها من عاصم في كلامه اه سيد عمر قول ماخذها رواية الافي وغيره عن اصحاب انهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يندفع ايضا ما سمى المبنى على ان ماخذها قول الافي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بالخ (قوله مطلقا) أى غلب عليه الكفار بعد اتمام لانتموا المسلمين منها (لا) (قوله يمكنه) إلى قوله لكن إن أنت في المعنى لا قوله واهم بالاقامة وإلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسببت هجرة لانهم هجروا ديارهم ولم يقيدوا ذلك بأمن الطريق ولا بوجود الزاد والرحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الرحلة اه معنى ويأتى في الشارح ما يؤفه (قوله واهم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أى أو يضعها (قوله فعذور) أى إلى ان يطبقها فان فتح البلد قبل ان يهاجر سقط عنه الهجرة اسنى ومعنى (قوله والخبر الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الاسنى والمعنى وخبر اى داود وغيره ان ابرىء من كل قوم يقيم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر لاهجرة الخ) استئناف يأتى (قوله أى من مكة) خبر وخبر لاهجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله او قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام أو نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بمقامه هناك لا يتخلو عن البعد فليتأمل (قوله وحيد فكلهم صريح الخ) في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال أن يراد بالاستيلاء

والإلهى دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد فتلا ومدر كما هو واضح حينئذ فكلهم صريح فيما ذكرته ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه إظهار دينه أو خاف فتنة دينه (وجبت) الهجرة (إن أطاها) واهم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محرما لكانت إن أمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فإن لم يطها فمذور وذلك لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم الا يوقلوا للخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما قتل الكفار وخبر لاهجرة بعد الفتحة أى من مكة لانها صارت دار اسلام إلى يوم القيام واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذنا ما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدر واستمر مخفيا لإسلامه

إلى فتح مكة يكتب أخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له أن مقامك بمكة خير من الاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه ﷺ كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلامه ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان آمناً غير خائف من فتنه ومن هو كذلك (٢٧) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم رایت شيخ الإسلام الحافظ في الإصابة قال

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم وشهد بدراً مع المشركين مكرهاً فأتى نفسه وعقيلاً ورجع إلى مكة فقال أنه أسلم وكنتم قومه ذلك فكان يكتب الأخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد أن الهجرة لا تجب هنا جيب من بلد إسلامه أظهر بها احتقاراً وإجبالاً بقليل منه ولا قدر على إظهاره ويؤاqqه قول البغوي في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان يبذل لعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهايه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الأذرعى والزركشى وأقروه وينازع فيه ما مر في الويلة أن من مجاوره آلات هو لا يلزمه الانتقال وعمله السبكي بأن في مفارقة داره ضراً عليه ولا فعل منه فإن قلت ذلك مع الثقة يصدق عليه أنه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فإنه بالثقة

إلى قوله أخذ في الأسنى وإلى قوله الاستدلال في المعنى عبارة الأول واستثنى البغوين من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فجزأه الإقامة أو عبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتمه ويكتب إلى النبي ﷺ بأخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب (قوله) إلى فتح مكة) إلى أي قبله وبلا تخالف ما يأتي عن الإصابة (قوله) بذلك أي بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله) قبل الهجرة أي هجرة العباس (قوله) وأنه (الخ) أي وثبت أنه (الخ) (قوله) ولم يثبت ذلك) أي كل من ملأوا لعل مراده لم يثبت بخبر صحيح والافتقار ورود الخبر بذلك لا يترك كاسم (قوله) على أن الكتابة (الخ) لما ورد عليه أن المنيب مقدم على الثاني احتج إلى هذا الجواب العلوى (قوله) وبفرض ذلك (الخ) أي من ثبوت الأمرين واستزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله) وهو من هو كذلك لا تلزمه الهجرة (الخ) ولا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان يمكنه إظهار دينه أيضاً ولم يبين ذلك أه سم (قوله) في الإصابة) في أسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته أي العباس رضى الله تعالى عنه يدل منه (قوله) فأتى نفسه وعقيلاً أي بعد أسرها (قوله) وهو صريح بما ذكرته يعني في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ إليه بأن مقامك بمكة خير أقول وفي كونه صريحاً بالأمرين نظر لاسمائي الثاني إذا الإصابة ساكت عنه والساكت عن شيء لا ينسب إليه ذلك الشيء (قوله) وذكر صاحب المعتمد إلى قوله وأفرده في المعنى والأسنى الإقوله أي أوجبا (قوله) هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المعنى من دار الكفر أه (قوله) يجب من بلد إسلام (الخ) وفي الفروع لا ينقل المقدس الحنبل مانصه ولا يجب الهجرة من بين أهل المعاصي وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى أن أراضى وأسعة (الخ) أن المعنى إذا عمل بالمعاصي فأرضى فخرجوا منها وبقال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى أمي منكراً فليغيره الحديث وعلى هذا العمل أه سيد عمر (قوله) ويواqqه) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله) إلى حيث تنهايه العبادة (الخ) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك أي الحق كافى زماناً فلا وجوب بلا خلاف أه معنى (قوله) نقل ذلك) أي ما في المعتمد (قوله) وأقروه) وعن إفرده الأسنى والمعنى (قوله) وينازع فيه) أي بما ذكره صاحب المعتمد (قوله) آلات هو) أي استباحها (قوله) لا يلزمه الانتقال) أي من حيثية (قوله) ولا لافعل منه) جملة حالية (قوله) ذلك) أي من في جواره (قوله) مع النقلة) إلى أي دار بعيدة (قوله) فلم يلزمه) أي التحول (قوله) خلاف هذا) أي من عجز عن إظهار الحق (قوله) قضية هذا) أي الفرق (قوله) أن ذلك) أي من في جواره آلات الله وو كذا الإشارة بقوله وهذا (الخ) (قوله) أذا لم يلزمه) أي الانتقال (قوله) فاولى البلد) الأولى من البلد (قوله) على أن قضية (الخ) ولما كان قوله لأنه أذا لم يلزمه (الخ) قابلاً للنزع بجمار في قوله فإن قلت (الخ) احتج إلى هذا الجواب العلوى (قوله) وبفرض اعتماد ذلك) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله) به) أي بذلك القيد (قوله) وبأن شرط (الخ) أي وصرح بأن (الخ) (قوله) أن بقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك كافى زماناً فلا وجوب بلا خلاف أه معنى (قوله) والحاصل أن الذي يتعين (الخ) محل تأمل والذي يظهر وجوب الانتقال عندئذ في الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره

القديم الاستيلاء الأصلي وهو ما كان للمسلمين من أول الأمر الآن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطروليق الكفرو عروض الإسلام (قوله) ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة (الخ) لا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا يلزمه به لأنه أذا لم يلزمه من الجوار من فاولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكور أنه لا نظراً لبلد ولا لجوار بل للشقة وهي التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقيده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رأت البلقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن بقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتماده في ذلك أن شرط

وجوب الانتقال هذه الشروط المذكورة أن تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المثل بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك إن تركهم أزالها مع القدرة لأن الأمانة حينئذ معهم بعداعانته وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر أسير على هرب لزمه وإن أمكنه اظهار دينه كما صححه الامام وافضى كلام الزركشي اعتاده تخليصاً لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي ان قياس مامر

في الهجرة أنه لا يمازله ذلك لأن يمكنه اظهار دينه ولك أن تقول أن أطلقوه من الاسر بان ابحوا له ماشاء من مكث عندهم وعدمه تعيين الثاني والاعتين الاول كما هو ظاهر من تغليبه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتياهم) قتلا وسبوا واخذوا للبال لانهم لم يستأمنوه وليس المراد هنا حقيقة الغلة وهي ان يتخذه فيذهب به لمحل خال ثم يقتله (أو) أطلقوه (على انهم في امانته) أو عكسه (حرم) عليه اغتياهم لأن الامان من احد الجانبين منتزعة نعم إن قالوا آمناك واما لان عليك اى ولا امان يجب لك عليك جاز له اغتياهم (فان تبعه قوم) او واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان خاربه وكانوا مثليه فاقتلوا الا فتدبا كذا قيل ويرده مامر أن النبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا راعي فيهم ترتيب الصائل لان انتقاض امانهم بذلك على المعتد كذا قيل ايضا هو اوضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا ان يخرجوا منه ام تحوّلوه وفي عموم نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتبناه للعبادة ان يخرج منه الهجرة إلى محل يامن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعيد مقامهم ودخوله إلى البلد بعض الاحيان لفضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقيا ولا ينافي هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر اسير) اى في ايدى الكفار اه معنى (قوله وإن أمكنه) الى قوله لكن الذى في النهاية والمعنى (قوله) وافضى كلام الزركشي اعتاده) وهو الاصح اهانهاية (قوله) لكن الذى جزم به القمولى الخ) عبارة للمعنى وإن جزم القمولى وغيره بتقيده بعدم الامكان (قوله) إن لم يمكنه اظهار دينه) أى ولا يسن (قوله) الثاني) أى عدم الزوم وقوله الاول اى الزوم (قوله) من تغليبه) اى الامام هو قوله له تخليصا لنفسه الخ (قوله) فلا) الى قوله إن خاربه في المعنى لا قوله اى لا امان يجب لنا عليك ولا إلى قوله على المعتد في النهاية لكن بزيادة قيد يأتى (قوله) وهى) اى حقيقة الغلة (قوله) او أطلقوه على انهم في امانته) اى وإن لم يؤمنوه كائنص عليه في الامام معنى (قوله) او عكسه) اى او وجد عكسه اه ش ويؤجره عطف على مدخول على عبارة المعنى وكذا لو أطلقوه على أنه في امانهم اه (قوله) لان الامان الخ) عبارة للمعنى وقابله التزمه ولاهم إذا آمنوه وجب ان يكونوا في امان منه اه (قوله) جاز له اغتياهم) اى لفساد الامان مامر من تعدده من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للسنتين اه يجزى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للسئلة الثانية فقط اذ لا راعي الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كفى شرح الروض عن الروضة (قوله) ويرده مامر الخ) اى فيكون المعتد للندب مطلقا اه ش (قوله) ولا راعي فيهم ترتيب الصائل لان انتقاض امانهم) اى حيث قصدوا نحو قتله ولا لم ينتقض في دفعهم كالصائل اه نهاية (قوله) ومن ثم) اى للنظر في عموم (قوله) صرح جمع الخ) ومنهم المعنى (قوله) وهو معنى الخ) اى اصرح به الجمع (قوله) وهو متجه) اى عدم الانتفاض (قوله) فليحمل) الى المتن في النهاية ما يوافقه (قوله) هذا) اى اصرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله) والاول) اى ما قبل من عدم الرعاية (قوله) فالؤمن) بفتح الميم (قوله) بهذا الشرط) الى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المعنى لا قوله على مامر (قوله) بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم ووجه عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمه لأنه لم يكن مضمونا على الحرفى الذى كان يده بخلاف المغصوب اذا اخذ شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لأنه كان مضمونا على الغاصب فادى حكمة (فروع) الى قولهم لم قبل خروجه ما لا فداء هو مختارا وان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمد الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء له على كونه كماله الروايات وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا ليعت اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا لزمه الوفاء مكرها فاما لذهب ان العقد باطل ويجب رد الدين فان لم يخرج لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا كذا من المال قتال نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكلوه ببيع شئ لم يبدارنا بابعود ثمناه المعنى وروض مع شرحه (قوله) ما لم يمكنه الخ) ظرف لقول المصنف لم يخرج الوفاء (قوله) فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقط من قلم الناسخ عبارة النهاية والافلا يلزمه الخ عبارة للمعنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله) على مامر) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كامر اه (قوله) فيمنه لقو) اى ولا

يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله) وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليهم وقوله كما صححه الامام كتب عليه مامر

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتفاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا نحو قتله فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاول على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتالنا فالؤمن اولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يخرج) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فوراً بدينه من الفتى وبفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مامر بل يسن ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحلف فيمينه لقو

بحث بالخروج اه معنى (قوله والاحث الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لم ترغيا لهم ليفقوا به ولا يهيموه بالخروج ولوقبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الحث اه ع ش (قوله ومن الاكرام ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطفوه فخرج لم يثبت ايضا كالم اخذ المصون رجلا وقالوا لا تركك حتى تحلف انك لا تخرج بمكانا خلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين اكرامه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكرامه ان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكرام الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا الحث ولا فلا أثر لذكره هنا اه سم اى فكان ينبغي حذفه كإفعله النهاية والمغنى إلا ان يقال انه مقول الاكرام الاول لا مؤثر مستقل وفي ع ش هنا جواب لىلاقي السؤل (قول المتن ولو عاقد الامام) اى او نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الاقوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى ذلك وقوله وصوب الى المتن والى قوله اذا اسلام الجوارى فى النهاية الاقوله وصوب الى المتن وماسابه عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المنتصف بذلك كاذكره الاذرى اه وشيدى غارة القاموس الملج بالسكر الرجل من كفار العجم ورجل علق ككشف وصرود خلد شديد صريع معالج للامور اه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله عصوره اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على الاوجه) راجع الى قوله او مبهمه من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفى علينا طريقها وليدنا على طريق خال من الكفار اوسبل او كثير الماء والكلاء او نحو ذلك اه (قوله ويعينها الامام) ويحبر الملج على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالذلة) اى الموصلة الى الفتح كما ياتى (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهاية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نصه كذا قاله بعضهم والوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مرهم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال من دلى على قلعة كذا فله منها جارية فقال الملج اى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلا ولم يعتبروا التعب هنا ولهذا قال الملج بمكان القلعة كذا ولم يمش ولم يتبع استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستسجار على كلفة لا تتعب مسألة الملج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله وقال اخرون لا فرق الخ) وهو المعتدنهاية ومعنى (قوله وبه عليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاه) اى المسلم اه ع ش (قوله وان اسلمت) غاية اه ع ش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجزى فى الكافر ايضا كما ياتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاقدة المسلم كحكم معاقدة الكافر ولا غفلة بينهما الا باعتبار الناية المذكورة اه يجزى اى وان اسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية بما عتدى مثلا فانه لا يصح للجبل بالجبل كسائر الجمالات وتعبيره بالجارية مثال ولو قال جعل كفى التنبيه لكان اشمل اه (قوله للجبل بالجبل بلا حاجة) عبارة شرح المنهج والمغنى على الاصل فى المعاقدة على مجهول اه وهى احسن (قوله وقاتمها معاقدة) جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بلا اعتماد على نى او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة اخرى) كان تركناها بعدد لانه ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشيدى (قوله لا عكسه) اى بان اسلمت قبله اه ع ش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه (قوله

فان شرعى على الخروج لوجوبه كما تقرروا (ولو عاقد الامام علجا) هو الكافر الغليظ الشديد يسمى بذلك لدفقه عن نفسه ومنه العلاج لدفقه الداء (بداهه) (على) نحو بلد او (قلعة) باسكان اللام وفتحها معينة او مبهمه من قلاع محصورة على الاوجه اى على اصل طريقها أو اسهل أو ارفق طريقها (وله منها جارية) مثلا ولو حرة مبهمه يعينها الامام (جاز) وإن كان الجمل مجبوا لا غير ملوك للحاجة مع ان الحرة ترق بالاسرو ويستحق بالذلة ولو من غير كلفة كان يكون تحتها فيقول له وهى هذه للحاجة ايضا وبه فارق ما مر فى الاجارة والجملة اما المسلم فقال جمع لا يجوز هذه المعاقدة معه لانها انواعا من الفرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بقلاعهم وطرقهم وقال اخرون لا فرق ورجحه الاذرى والبلقنى وغيرهما وقضية كلام الشيخين فى الغنية اعتماده وعليه فيعطاه ان وجدت حية وان اسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله بما عتدى فلا يصح للجبل بالجبل بلا حاجة (فان فتحت) عنوة (بدلته) وقاتمها معاقدة

(قوله ولا الحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وإن كان الخروج واجبا (قوله بل هنا اكرامه ان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكرام الثانى منع الحث عارض قوله السابق ولا الحث ولا فلا اثر لذكره هنا (قوله وبه فارق ما مر فى الاجارة) والوجه حمل ما هنا على ما فيه كلفة ليوافق ما مرهم (قوله وقال اخرون لا فرق) كتب عليه مر (قوله لا عكسه) لا انتقال الحق منها الى قيمتها (قوله ايضا لا عكسه)

كأبائي (اعطيا) وان لم يوجد سواها وان تعلق باحتياز من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقا بالشرط قبل الظاهر (أو) فتحها معاقده (بغيرها) أي دلالة لو غير معاقده ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا شيء له) في (الصحيح) لفقد الشرط وهو دلالة وصوب

البلقيني الاستحقاق وينتجه

اعتقاده ان كان الفاتح

بدلالته نائبا عن دله (وان

لم تفتح فلا شيء له) لتعلق

جماعته بدلالته مع فتحها

فالجعل مقيد به حقيقة

وان لم يجر لفظه (وقيل ان

لم يعلق الجعل بالفتح فله

أجرة المثل) لوجود الدلالة

وبرده ما تقرر هذا إذا

كان الجعل فيها وإلا لم

يشترط في استحقاقه فتحها

اتفاقا على مقاله المارودي

وغيره (فان) فتحها معاقده

بدلالته و (لم يكن فيها

جارية) أصلا أو بالوصف

المشروط (أو مات قبل

العقد فلا شيء له) لفقد

المشروط (أو مات) بعد

الظفر وقبل التسليم) إليه

(ووجب بدل) لانها حصلت

في قبضة الامام فالتلف

من ضمانه (أو مات) قبل

ظفر فلا شيء له) في

(الظاهر) كالو لم تكن فيها

إذ الميتة ومثلها الهاربة

غير مقدور عليها (وان

أسلمت المبيعة) الحرية

كذا قيده شارح والثاني

غير قيد بل لا فرق وزعم

ان الحرية إذا أسلمت قبل

الظفر لا يعطى قيمته مردود

وكذا الاول إذ اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها الخ (قول المتن أعطيها) أي أعطى العليج الجارية التي وقع العقد عليها من المبيعة أو المبيعة التي عنيت الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله أو غير معاقده) عطف على معاقده) وإليه لفقد الشرط هذه على الصورة الاولى فقط قال المعنى واما في الثانية فلا تنفاه معاقده مع من فتحها اه (قوله وصوب البلقيني الخ) أي في الصورة الثانية اخذنا من آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقده (قوله بدلالته مع فتحها) فالاستحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه معنى (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة للمعنى من القطعة اه في معنى من (قوله اتفاقا الخ) لعل صورته انه عود قد يجعل معين من مال الامام أو بيت المال والافتقار انه لو عاقده بجارية من غير القطعة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق أجرة المثل (قول المتن أو مات قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو أسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه سم وسأتنع عن المعنى والاسنى ما يفيداه (قوله والثاني) أي الحرية (قوله بل لا فرق) هذا قد يتناهى قوله لا الفرق لان اسلامها يمنع رقها إلا ان يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس يقيد (قوله إذ اسلام الخ) أي الموجودة في القطعة (قوله كذلك) أي كاسلام المبيعة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة للمعنى مع المتن وان أسلمت دون العليم بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالذهب الخ اه ما لو أسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك بانها فاتته كقوله البلقيني وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقاقه لانه عمل متبرعا به وفي سم بعد ذلك قول اه ما لو أسلمت الخ عن الاسنى مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيها إذا ماتت قبل العقد اه اقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاول لم يدل الوأو (قوله ان لم يسلم) أي العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أي بان أسلم معها أو قبلها (قوله لا تنتقل الخ) أي وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يعطاهما لا تنتقل الخ (قوله وان نازع فيه البلقيني) أي بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولى ملكها سم أسلمت لكن لا تسلم إليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما طالع به مما حكاه في شرح الرضا اه سم وقال المعنى وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جملة جائزة مع المساحة فيها مالا يتسامح في غيرهما فلا تلحق بغيرهما اه (قوله لان اسلامها) أي لم يقله قال في النهاية والمعنى (قوله عن رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة وأسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا أسلمت الحرية بعد الاسر وأسلمت الرقيقة فليتلأ سم على حج اه عش

بان أسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ) في شرح الرضا ما لو أسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانه ما فقد دلالة لانه عمل متبرعا به وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما إذا ماتت قبل العقد (قوله ايضا) سواء كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو أسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه (قوله وإلا أعطيها) يتأمل هذا مع ما قدمه في شرح ولو أسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا متاعه طرور الرق على من قارن اسلامه حرته فان اسلام هذا قارن حرته لا ترق إلا بالاختد (قوله وان نازع فيه البلقيني) بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولى ملكها سم أسلمت لكن لا تسلم إليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما طالع به مما حكاه في شرح الرضا (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة وأسلمت قبل الاسر والاستيلاء

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - (تاسع)

الجواري كلهن في المبيعة كذلك في الظفر سواء كان اسلامها

قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها مالم يكن اسلامه بعدها لا انتقال حقه ليدلها قاله الامام والمارودي

وغيرهما بان على منع تملك الكافر للسلطان نازع فيه البلقيني (فالذهب وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقها واستيلاء عليها فيعطى البديل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذي يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو الممتد كافي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف في المعينة أمالمهمة إذامات كل من فيها أو أوجبا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات ا هـ والأوجه الاول ويرجع بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعبوة ماله فتحت صلحاً بدل لاته ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها بنذالصلح وبلغوا الامان فان رضوا بتسليمها يبدلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وعقب القتال لانه مغاها في الآيات التي هي كاخذه ﷺ إياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء اعتصمهم منا وسكناهم في دارنا فهي اذلال لهم لتحللم على الاسلام لا سيما اذا خالطوا اهلهم وعرفوا بحاسنه لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتقطع مشروعيها بنزول عيسى صلى الله على نينا وعليه وسلم لانه لا يتيق لهم حينئذ شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه ايمان بنزل حاكما به متلقيا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) اى لا من اصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو اوجه احتيا لين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى في القلعة من الجوارى (قوله والاوجه الاول) اى اجرة المثل خلافاً للنهاية والمعنى (قوله ويرجع بعضهم الثاني) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه عش (قوله وخرج) الى الكتائب في النهاية والمعنى (قوله ودخلت في الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تسكن الجارية منهم سلت الى العليج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العليج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصورا على ذلك تفقضا الصلح وبلغوا الامان بان يردوا الى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها الى العليج بقيمتها دفعتناهم القيمة اه (قوله بنذالصلح) لانه صلح منع الوفاء بمأشرنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخولها في الامان منع استرقاقها فكيف تسلم للعليج يبدلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من اصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) الى قوله لان الله تعالى اعز الاسلام في المعنى لا في القول وسكناهم في دارنا الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه عش (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاولى وعقب القتال بها (قوله في الآيات الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية معنى (قوله إياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بحيرى (قوله وغيرهم) كجوس مجرى واهل يلة معنى واسنى (قوله كاخذه الخ) فى موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه عش اى والجملة صلة التى (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكناهم في دارنا) ليس بقيد كباقي (قوله فهى الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله لافى مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله لاذلال لهم (قوله عن ذلك) اى اجزاء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاولى فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعيها بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين لسيدنا عيسى حكم كل ما يريده بذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن او السنة او الاجماع وقوله او عن اجتهداه الخ عطف على قوله عن الخ والضمير لعيسى والمغايرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التالى على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله واجتهاد التالى الخ) لعل مراده مطلق التالى الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى ولا فلا يطاقين المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فبو كالتص رشيدى (قوله واركانها) الى قوله ويرجع في المعنى لا في القول مع الذكور (قوله مع الذكور) وسباقي مع غيرهم

عليها إذا أسلت الحرة بعد الاسر أو أسلت الرقيقة فليتأمل (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى أن دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح يبدلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسباقي مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهداه مستمداً من هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهدا الذي ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله و أركانها عاقدوه معقوده ومكان ومال وصيغة ولا هيبتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرتكم كما بأمره

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصده به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للانشاء كما شهد يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافاً فويأى أنه الاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص

ليس ضماناً ولا كفالة وفي

الاقرار ان اقر بكذا لغو

لانه وعدو به يتايد ما تقرر

الا ان يوجه اطلاق المتن

بان شدة نظرهم في هذا

الباب لحقن الدم اقتضى

عدم النظر لاحتماله للوعد

عملاً بالمشهور انه للحال او

لهامرهم ما غنى في الضمان

ما يؤيد ذلك وبوضحه

فراجعه (بدار الاسلام)

غير الحجاز كذا قاله شارح

وظاهره انه لابد من ذكر

ذلك في العقد والظاهر انه

غير شرطاً كفتاوى باستانته

شرعاً وان جهله العاقدان

فيما يظهر على ان هذا من

اصله قد لا يشترط فقد

تقرر بها في دار الحرب

وحينئذ فصفة عقد فيما

يظهر أقرم في داركم على ان

تبدلوا جزية وتأمنا منا

ونأمن منكم (أو أذنت في

لأقمتكم بها) أو نحو ذلك

(على ان تبدلوا) اى تعطوا

(جزية) في كل حول قال

الرجاني ويقول أول

الحول وأخروه يظهر انه

غير شرط (وتتأدوا الحكم

الاسلام) اى لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد رجح صنيع المصنف باشماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمرح بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل سم على حج اه عش ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) اى ما في المتن بصيغة المضارع (قوله اشتراط الخ) خلافاً للنهاية والمعنى والمشرط لذلك البلغنى كافى المعنى (قوله واعتراض) اى اشتراط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المعترض للنهاية والمعنى (قوله يكون للحال) اى كالاتقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يرد بان هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصده به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله على ان فيه) اى في المضارع (قوله ما تقرر) اى اشتراط ان يقصده بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله الا ان يوجه اطلاق المتن الخ) اعتمدته النهاية والمعنى كاسم (قوله ذلك) اى التوجه المذكور (قوله من ذكر ذلك) اى من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) اى لى قوله وحينئذ في النهاية (قوله على ان) اى لى قوله وحينئذ والمعنى (قوله على ان هذا) اى قوله بدار الاسلام اه عش (قوله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد تقررهم) الفاء تعليلية (قوله بها) اى الجزية اه معنى (قوله وحينئذ) اى حين تقررهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) اى قول المتن ولو وجد في النهاية لا لقوله أو ما أقر كالله (قول المتن ان تبدلوا) بانه نصر اه عش (قوله اى تعطوا) بمعنى تأتروا اه معنى (قوله المتن جزية) اى هى كذا اه معنى (قوله في كل حول) اى لى قوله ويظهر في المعنى (قوله انه) اى ذكر كونه اول الحول واخره (قوله غير شرط) اى فيحمل ما قاله الرجاني على الكل اه نهاية (قوله اى لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف الى الافراد الاشارة الى حكم الاسلام بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين حكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعلقاته فليتأمل اه سيد عمر (قوله اى لكل حكم الخ) عبارة المعنى في غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة التملكات وكذا ما يعتقدهون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتقدهون كشراب الخمر ونكاح الجورس للبحارم (لا يرونه) اى لا يبيحونه ولا يعتقدهون حلوه به يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كان ناو السرعة) اى تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرهم) الظاهر انه معطوف على ما لا يرونه إذ هو من جملة الاحكام كالاعتقادي فهو اولى من جملة الشباب بن قاسم له معطوفات من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الاتزام) اى لى قوله وظاهر كلامهم في المعنى لا لقوله قال لى ولا يرد (قوله وبهذا الاتزام) اى الاتزام احكامنا اه معنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله اسنى ومعنى (قوله ووجب التعرض) اى في الايجاب اه معنى (قوله لهذا) اى الاتزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) اى عطف على ان تبدلوا الخ حينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجح صنيع المصنف باشماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالمرح بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل (قوله يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد) برده على ان احتماله الوعد لا يمنع ان يقصده به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن كالم يمنع ان يقصده به الحال مع الاستقبال ففي هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتماله الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصده به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال موايضاً م. فتأدوا والآنى وتقدوا الخ من حكم الاسلام امتناعاً مقامهم بالحجاز على ما يأتي (قوله على ان هذا من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) اى ذكر الزنا (قوله ومن عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يجعل من فيه يائنة لا تبغضية لتعذر هاهنا وتبغضية لجعل البعض

أحكامه غير نحو العبادات بما لا يرونه كان ناو السرعة لا كشراب المسكر ونكاح الجورس للبحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الاتزام فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عرض عن تقريرهم فكان كالمش في البيع والاجرة في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويرد وان نقله الامام عن الأئمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه محقق القول الكافر اقرني بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه انما اراد صراحة عقدهما الاصل من الموجب اما النفاذ فيمكن فيه
الاقياد للحكم الاسلام لا ذل الجزية عليهم (٢٧٦) و ظاهر كلامهم ان ما ذكره صريح وان لا كناية هنا لفظا و قول ان كنيات الامان اذا

تجمعوا وقوله امانو الخطاب (قوله ولا يرد عليه) أي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله
لانه) أي المصنف (قوله اما النساء) أي المستغلات اه رشدي وهو محترز قوله السابق مع ان المذكور (قوله
فيكني) بل يعين (قوله فيمن) أي في المقدمة من (قوله الانقياد الخ) أي ذكره في الاختصار عليه (قوله ان
ما ذكره) أي في المتن (قوله هنا) أي في الايجاب بدليل ماسبق في القبول اه رشدي (قوله لفظا) أي
بخلافه فعلا فانها موجودة كالكتابة و إشارة الى اخره في اذها فمهما القطن دون غيره اه عش (قوله على ان
تبدلو الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله يبعد جواب لو (قوله اقلها) وهو دينار اه
عش (قوله المتن عن الله الخ) أي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله
ذكره) أي الكسف (قوله معلقا) وتقدم محبة تعليق الامان اه سم (قوله لا نه بدل) إلى قوله لو افهم في المعنى
لأقوله والتوافق فيها (قوله لانه) أي العقد وقوله هو أي الاسلام (قوله فلا يكتفي الخ) عبارة عن المعنى وعمل
الخلاف في التأييد بمعلوم كسنة أما المحمول كافر كم ما شئتوا او ما شاء الله و زيد أو فر كم الله فالذهب
القطع بالغ و ما قوله صلى الله عليه وسلم افر كم ما فر كم انما تجري في المهادنة حين اودع يهود خيبر لاني
عقد الذمة و لو قال ذلك غيره من الائمة لم يصح لانه عليه السلام يعلم ما عاهد الله بالوحي بخلاف غيره و قضية
كلامهم لانه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضي التأييد اه (قوله وانما قاله) أي افر كم
الله نهاية ومعنى (قوله و ما شئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة)
لأنه يصح هذا اللفظ أي ما شئت لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي
لمقتضاه اسنى ومعنى (قوله المتن ويشترط) أي صحة العقد من ناطق اه معنى (قوله من كل منهم) ينبغي
او من وكلهم سم على حج اه عش (قوله و باشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة
المعنى أما الاخرس فيكني فيه الاشارة للمفهمة و تكفي الكتابة مع التنية كاعتنه الاذرعى كاليجب بل أولى كما
صرحوا به في الامان اه (قوله و بكناية) الجزم باطلا مع قوله السابق و انه لا كناية هنا لفظا فيه شيء
لذا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم و تقدم عن عش ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد
ينبغي عنه قوله سابقا لما اوجه العائد (قوله لم يلزم شيء) و جاز لنا قوله غلبه واسترقاقه واخذ ما له و يكون فثنا
و المن عليه بنفسه و ما له و ولد اه روض مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) من الملتزمين للاحكام فانه
يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحر لم يلزم شيئا بخلاف الغائب اه اسنى
(قوله لزم لكل سنة دينار) أي ويسقط للمسعى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية
(قوله فانه لا يلزم شيء) أي على المعقود له وان أقام سنقو يبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة)
وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة و يضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه عش أقول بل يزيد عليها كما يعلم
بسر كلامهم (قوله ولا سلم) إلى قوله و كأنهم اكتفوا في المعنى لأقوله او بنحوه وإلى قول المتن والاخر وثني
في النهاية لأقوله و بحكمته إلى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمعنى ولو في عي
وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قوله المتن و بامان مسلم) أي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسياته
عش اه يجبري (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشي فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع أحكامه وعدم النظاهر (قوله لانه انما اراد صراحة عقدها) قد يجاب أيضا بأن صور الاصل
على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلقا) وتقدم محبة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح
الروض لأصح هذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه
اه (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكلهم فيه (قوله و بكناية) الجزم باطلا مع قوله السابق و انه لا كناية
هنا لفظا فيه شيء و لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

صدر من الأحاد فانه لا يلزم شيء وهذا يعلم أن لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى
فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لاسلم أو لا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح أمانه

(صدق) وحالف نديان اتيتم تغليب الحق الدم نعم ان اسلم بعد في ذلك الى البيعة وفي الاولى يمكن من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقضى العادة بازاء الشهادة فلا يزداد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق الى البيعة لسببها وورد به بان الظاهر من حال الحرب اني لا يدخل الالباء ونحوه (ويشترط لعقد الامام او نائبه العام وفي عقدها (٣٧٧) من المصالح العظام فاخست بمن له النظر العام (وعليه) أى أحدهما

اتسبى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الإطلاق فلا يتأق أنه وجب تبليغ المأمون في الجلة في الروض في باب الامان وإن آمنه صبي ونحوه فظاهر صحة بلغائه مأمونه وقوله هل يجب الخ الظاهر أنه يجب ويرتبط عليه أنه لا يجوز نبذها عن عرض وقد يقال أن قضية التعليل والرد الآتي عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن والروض والمنهج وسكت شيخ الاسلام في شرحه ما عن التقييد بذلك وعليه فائدة تقييد الشارح كالنهي والمغني بذلك إنما يظهر فيما إذا صرح بمؤونه فينظر هل هو عاصم أم لا (قول المتن صدق) أى فلا يتعرض له معنى وشيخ الاسلام (قوله تغليب الخ) عبارة شيخ الاسلام لأن قصد ذلك يؤمنه والغالب الحرب في لا يدخل بلادنا بالامان اه (قوله نعم اسراخ) عبارة المغني ومحل ذلك إذا ادعاه قبل ان يصير عندنا أسيرا ولا فلا يقبل الى البيعة اه (قوله لا البيعة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله وفي الاولى) أى دعوى دخوله لسباع كلام الله تعالى اه عرض (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله او بنحوه) كالترام الجزية او كونه رسولا اه عرض ويظهر أنه مستدرك لا موقع لها (قوله لها) أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام او نائبه (قوله إذا طلواها) فيه كتابة الالف في آخر الفعل المنصل بالاضير ولو قدر عدها كما في المغني لسلم من ذلك (قوله للامره) أى يقول مطالبهم (قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله الاسراخ) عبارة العباب وإن بذلها أى الجزية اسير كتابي حرم قتله لارفاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثلها في الروض مع شرحه (قول المتن تخافه) أى الجاسوس ويحتمل انه راجع الى اسير ايضا (قوله بل لا تاتى) أى لا يجوز اجابتهم (قوله من الثاني) أى الجاسوس (قوله لو ظهر له) أى العاقد من الامام او نائبه (قوله منهم) أى السكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجزى) أى لا يجوز اجابتهم اه مجرى عن سم عن الطلوى (قوله لم يعلم أنهم يخالفونهم الخ) أى بان علنا موافقتهم او شككتنا فيها اه عرض عبارة المغني والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية إن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم وإلا فلا تغد لهم وكذا انعقد لهم لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) أى اليهود والنصارى اه معنى (قوله في آيتنا) أى الجزية (قوله ولأن لهم شبهة كتاب) والظاهر أن كان لهم كتاب فرغ اسنى ومعنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق) أى جواز التقديمهم (قوله مع ان الاصل الخ) حال من ضمير بهو تايد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة عيسى) هذا شامل بعد بعثة نبينا فلا حاجة لمازاده النباهة والمغني عقب ناسخه من قولها او تهود (قوله بناء على انها ناسخة) أى وهو الراجح اه عرض (قوله وسببه) عطف تفسير اه عرض (قوله وقضية عبارته) يتأمل سم على حجج وجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فمن أين الاقتضاء الا ان قال لما كانت من صيغ العموم كان المتبادر منها ذلك اه عرض وقوله لما كانت الخ لا يخفى ما في هذا الوجه ولو قال الان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو في ولد من تهود ومن دخل كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) أى بجواز العقد للشكوك وفي وقت دخول ابويه (قوله وتقييده اولاهم) أى يكون اصولهم تهودا وتنتصر قبل النسخ اه عرض (قوله ايضا يصح امانه) قال الزركشي فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد أنه لا يعتبر على الإطلاق فلا يتأق أنه وجب تبليغ المأمون في الجلة في الروض في باب الامان ان آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغائه مأمونه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وإن بذلها أى الجزية اسير كتابي حرم قتله لارفاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتأمل

بالبيعة وإن كان النسخ يتأخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما وهو متجه خلافا للبقية لعقدها لمن احدا به وفي كما ياتي (او شككتنا في وقته) أى دخول الابوين هل هو قبل النسخ وبعده تغليا لاحقن أيضا به حكمت الصحا بقرضوان الله عليهم في نصارى العرب قيل لا معنى لاطلاق اليهود والنصارى وتقييده اولاهم

ولو عكس كان أولى ثم انه يوم ان تموداوتصريف النسخ عند لا ولاده طافا وليس كذلك لانما بعد لهم ان لم ينقلوا عن دين ابائهم بعد البعثة اه ويرد بانه ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليوم ودوال نصارى الاصليون الذين ليس لهم انتقال مما ذكر الانتقال عبر فيه بالا ولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فليبق الاولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم إيهام ما ذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في أولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى أبائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف إبراهيم وزيور داود صلى الله على نبيها وعلماهم) وصحف شيث ابن آدم لصلبه ^{عليه السلام} لانها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن أحداويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختار شيئا وفارق كون شرط حل نكاحا اختياره الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يوم ان اختيار ذلك قيدنا ايضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليبا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابي ودان بدين أبيه لم يقر جز ما ومنه يؤخذ ان محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا تعقد إلا ان تموداوتصريف النسخ اولادهم اه عرش (قوله ثم انه) اي قول المصنف واولاد من تموداوتصريف الخ (قوله) ما هنا اي انتم لوا عن دين ابائهم ام لا (قوله) لانما بعد لهم اي بل لانما الخ (قوله) ويرد بانه فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله) الذين ليس الخ) من ابن اه سم وقد يقال علم من اصراف المطاق الى الكامل المتبادر (قوله) لما ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اي بعد ذكر اصولهم (قوله) لم يحصل منهم الخ) من ابن اه سم (قوله) ولا اي وان كان الكلام في الاولاد مطلقا (قوله) لم يكن للنظر الى أبائهم وجه) هذا نوع بل وجهه هو انه لما ثبت لهم احترام يكون انتقالهم قبل النسخ سري والاحترام لا ولادهم وان انتقلوا تبعاهم فنام له سم على حج اه عرش (قوله) وصحف شيث الى المتأخر في النهاية (قوله) عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى بعضه يراجع (قوله) ولو الام) اي ولو كان الكتاب الام (قوله) اختار الكتابي) اي اختار الولد اه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثيق فلا يقر كما سيذكره اه سم (قوله) وفارق) اي جواز العقد بين احداويه كتابي ولو لم يختار شيئا (قوله) اختيارها الكتابي) اي دينه اه عرش (قوله) ان اختار ذلك) اي دين أبيه الكتابي (قوله) هنا) اي في الجزية (قوله) لا لقريره) اي ولا لقرضه ان لا يختار دين الوثني مثلا اه عرش (قوله) تغليبا) لم لي قوله ومنه يؤخذ في النهاية ما لم يرد في المتن لا قوله ان بلغ الى محل عقدها قوله وخلاف الى المتأمل وقوله هذا غير الى صورته (قوله) نعم الخ) هذا مذهب يوم قوله المار اختار الكتابي ولو لم يختار شيئا وظاهر ان حكم عكس هذا لا يستدرك كذلك فراجع اه رشدي وسابق دن عرش الجزية بذلك ويصرح بذلك أيضا قول الشارح الاق ومنه يؤخذ الخ قول المتن والروض مع شرحه الاق هناك (قوله) ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ وقوله السابق اختار الكتابي غلبه بل البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ وما يظهر منه تدوين يوم احدين لدينين ومفهوم ذلك انه يقره وصرح بقوله السابق ولو لم يختار شيئا لا يخفى البالغ كمرسم على حج اه عرش (قوله) بدين أبيه) ومثله عكسه اه عرش (قوله) ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة عن المتن والروض مع شرحه ولو توثق نصراي بلغ المان ثم اطفال العوتيين من امهم النصيرية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لا نه ثبت له علاقة بالنصر فلا تزول بما عثرت بعد اه (قوله) ما اذا لم يختار الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله) ويقل) الى قوله يرد في النهاية لا قوله هذا غير الى صورته (قوله) ويقل الخ) عبارة عن المتن والروض مع شرحه ولو ظفر نافية قوم وداعو اربعضهم التمسك تبعاً لتمسك آبائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبديل صدقنا المدينين دون غيرهم عقد لهم الجزية لا دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهدوا لان ولو منهم بان اسلم منهم اثان وظمرت عدالتها بكذبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قائلهم بان كذبهم اغتنامهم وكذا لم يشرط في أحد وجبه نفعه الادري وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتأيسهم علينا اه وقوله فان شهد الخ في النهاية ما يوافقه (قوله) ندب تخليفهم) اي بالله واذا اراد التغايط عليهم غلط عليهم ببعض صفاته كالذي فاق الحجة واخرج النبات اه

بلغ من أولاد نصرائي توثق من نصرائية أو وثنية تغليبا لا ثبت لهم من شبهة التنصر اذا لم يختار دين الوثني وبه بل قولهم أنهم من تعدلهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا ان جهتهم وينبغي ندب تخليفهم وانهم كلامه انها لا تعقد عرش

لغير من ذكر كعابد وش
أوشس أو ملك وأصحاب
الطابع والفقلاسة والمعلطين
والدهريين وغيرهم كاسر
في النكاح (ولا جزية على
امراة) إجماعا وخلاف ابن
حزم لا يعتد به (وخشي)
لاحتمال أنوته فلو بذلاها
أعلما أنها ليست عليهم فان
رغبنا فهي أمة فلو بان
ذكر أخذته من لما مضى
وفارق ما مرفى حرقى لم يعلم
به إلا بعد مدة بان هذا غير
ملتزم فليس أهلا للضمان
بخلاف الخنثى فانه ملتزم
لحكمنا وإنما أسقطنا عنه
الجزية لاحتمال أنوته
فلما بان ذلك كورته وعمل
بفضيها وظاهر أن المأخوذ
منه دينار لكل سنة وقول
وقول أبي زرعة أخذان
كلام شيخه البلقى لعل صورته
أن تعقد له الجزية حال
خنثوته رد بأن هذا
لا يحتاج إليه لما تقرر أنها
اجرة وهي يجب وإن لم
يقع عقد بل لا يصح لانها
لو عقدت له كذلك تبين
بذكورته صحة العقد ولم
يقع خلاف في الزوم لان
العبرة في العقود بما في نفس
الامر (ومن فيهم) ولو
مبعضا لنقصه ولا على سيده
بسببه وخبر لا جزية على
العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فيهم العربي والعجمي وعند
مالك تؤخذ من جميع المشتركين لا لمشركي قريش اه معنى (قوله كما بدوثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا
أن يتمسكوا بدين من تعقد له لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام اه عش
(قول المتن ولا جزية على امراة وخشي) عبارة الروض مع ترجمه وتعقد الذمة لامراة وخشي طلبها بلا
بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الامام بانه لا جزية عليهما اه (قوله فلو بذلاها) أي لو طلبا عقد
الذمة بالجزية اه معنى (قوله عليهم) المناسب للتنبيه (قوله فهي أمة) أي لجهة الاسلام اه عش (قوله
هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض اثنى ومعنى (قوله فلو بان) أي الخنثى وقوله اخذته من لما مضى على ما يطلب وإن
كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذا لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود
بما في نفس الامر وقد تبين انه من أهل الجزية فأي دفعه جزية فكذا قال بعضهم واعتد شيخنا الزبادي
الاول وقال لانه إنما كان يعطى هبة لانه الدين وما قلنا شيخنا الزبادي الاقرب اه عش (قوله ما مرفى
حرقى) أي في شرح ويشترط ان يقبل من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملتزم
الخ) انظر من أين كان ملتزما لان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه
حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض
بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمعنى كما شرنا (قوله حال خنثوته) اقم انه لو لم
تعقد مضى عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالخبري إذا اقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش
وهذا على ما جرى عليه النهاية والمعنى من اعتنا هذا التصوير وبأني في الشارح رده واختيار لزوم الجزية
عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظرا لانه إن اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحرفي السابقة
بل هذا أولى وإن اقام بدارنا لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضى المال ولو على
العموم كان يعقد لهم واحد بأذنهم ومنهم الخنثى على أن على الذكر منهم كذا قلنا ثم راي تصوير قوله الاتي
انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا قلنا لم اه
سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في الزوم ولو لم يكن هذا
مختلفا فيه وليس كذلك فاستداده إلى هذا في جزمه بقوله بل لا يصح عملا لا يصح اه سم (قوله ولو مبعضا) فمن
كل فريق أولى ولو مكاتبان المكاتب عبد ما في عليه درهم والعبد مال والمال لا جزية فيه اه معنى (قوله)

اختار السكتاني الخ عمله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع
أشرف أبو يعقوب الدين (قوله ودان بدن ايه) انظر اذا بالغ ولم يظهر منه تدن بواحد من الدينين ومفهوم ذلك
انه يقر وهو صريح قوله السابق ولم يشر شيئا لانه في البالغ دليل ان الصغير لا جزية عليه وانه يتبع أشرف
أبو يعقوب الدين وانه لا اثر لا اختياره فليتام (فانه ملتزم) انظر من أين كان ملتزما لان يصور فيمن التزم
احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الآتي ان يعقد
الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظرا لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة
الحرفي السابقة بل هذا أولى لان الحرفي مع تحقق ذكورته إذا لم يلزمه شيء بالاقامة للخنثى أولى وإن اقام
بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضى المال ولو على العموم كان يعقد لهم
واحد بأذنهم ومنهم الخنثى على أن على الذكر منهم كذا قلنا ثم راي تصوير قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة
بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا قلنا لم اه
العقد بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في الزوم ولو لم يكن هذا
مختلفا فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه أو زوج امته ظان حاجاته فان ميتا
هل يصح أو يبطل وصرحوا بجران هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعق والطلاق والنكاح وغيرها
كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شرط البيع فاستداده الى هذا في جزمه بقوله لا يصح عملا لا يصح سم

لأصله (وصي وبنون) لدم التزاهما (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة لو لفت لم تقابل (٣٨٠) باجرة غال او قد يؤخذ من قولهم (أو تقطع كثيرا أو يوم فالاصح تلفيق الاقافة)

لأصله) أي فلا يستدل به اه رشدي زاد ع ش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجل ان يؤدع نسائهم وصبيانهم شيئا غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولو منهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه معنى (قوله لدم التزاهما) أي لدم صحته منها اه رشدي (قول المتن قليلا) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن اى زرعته وير هذا بما اذا عقدت له في اقافته اه سم (قوله ضبطه) أي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له ان يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والاقاليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشدي (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من أكثر من سنة وهو صادق لسنتين متعددة اه ع ش (قوله ايام الاقافة) أي ازمتها المتفرقة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بالان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشدي (قوله أجرى عليه حكم الجنون الخ) أي فلا جزية عليه اه ع ش (قوله وطرو جنون الخ) أي متصل فيما يظهر فان كان متقطعا فينبغي اخذ ما تقدم ان تلفق الاقافة وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حجة اه ع ش عبارة المعنى هذا أي مافي المتن اذا تعاقب الجنون والاقافة فلو كان عاقلا فيجن في اثناء الحول فكسوت الذمى في اثنائه وان كان مجنونا فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطرو موت اثنائه) وسياق انه يلزمه تسطه سم وع ش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمى) أي ولو نبأت عاقته اه معنى (قوله او افاق) الى قوله وصحبه في المعنى والى قوله وعلى الثاني في النهاية الاولاه وصحبه الى وعلى الاول (قوله او مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمه مولاه اه معنى (قول المتن ولم يبدل) أي لم ياتزم اسنى وروض (قول المتن فان بدلها) أي من ذكر اه معنى (قوله ولو سقيها) عبارة المعنى والروض مع شره ولو بلغ الصبي سقيها فعدت نفسه او عقده وله بدنيا رصاح لان فيه مصلحة حقن الدم او باكثر من دينار لم يصح لان الحق يمكن بدنيا ولو اختار السفينة ان يطبق بالمان لم يمنعه وله لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) أي ولا يكتفى بقدا اب او سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ او عتق كان قال قد التزم هذا عني وعن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحدا اليسهل عليه اخذ الجزية يستوفى ما لمز التابع في بقية العام الذي اتفق السكالي في اثنائه ان رضى او يؤخره الى الحول الثاني في اخذ مع جزية المتبوع في آخره لثلاث مختلف أو اخر الاحوال وان شافا درهمها يحول في اخذ ما لمز كلاهما عند تمام حوله معنى وروض مع شره (قول المتن عليه) أي الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) أي لزمت عقد جديد (قوله عليهم) أي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكل هذا ما عني في حرق دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعا لاما نيه مثلنازل بعد بلوغه منزلة من مكى بعد قداس من الامام اه ع ش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) أي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) أي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في اصل الرضا فراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدر هاجاله الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقود على الاوصاف اه سم (قوله لا راي لهما) الى قوله افه في النهاية (قوله اصلا) الى قوله وافهم في المعنى (قوله ولم يفضل) عطف على اصلا (قوله به) أي بسببه وكان الظاهر منه اه رشدي اقول بل الظاهر حمله على التضمن التحوى واصله او يملك بها ضلعان قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فم يفرق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الاقافة (سنة وجبت) الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم الجنون في الشكل على الاوجه وكذا لو قلت اقافته بحيث يقابل بمجموعها باجرة وطرو جنون اثنائه الحول كطرو موت اثنائه (ولو بلغ ابن ذمى) أو افاق أو عتق في ذمى أو مسلم (ولم يبدل) جزية الحق بما منه ولا يعتال له ان كان في امان ابيه أو سيده تبعا فان بدلها) ولو سقيها (عقده) عقد جديد لا يستقلا له حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفى بعقد ابيه لانه لا تبع في اصل الامان تبعه في اصل الذمة وصحبه جمع لان أحدا من الامة لم يستأنف لمن بلغوا عقدا وعلى الاول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكناه بدارنا المذهب فيها معنى الاجرة وهي هنا اقل الجزية فيها يظهر ايضا وعلى الثاني فيظهر ان ابا له لو كان غنيا وهو فقير او عكسه اعتبر في قدر هاجاله لا حال ايه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم) لا راي لهما (وأعنى وراهبوا جبر) لانها اجرة فلم يفرق المذهب

فيهما غيره أمان لم راي فنلزمه جزا (وقبى عجز عن كسب) اصلا ولم يفضل به عن قوت يومه وليته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنته هو معسر في ذمته) تبقى حولا فاكث (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة بولوا من غير استيطان كأن فهمه قوله بعد وقبل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم أن له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجه وان قيل الصواب منه لأن ما حرم استعماله حرم اتخاذ مورديان هذا ليس من ذلك كما هو واضح ألا يجير اتخاذ هذا إلى استعماله قطعاً وأما منع من الحجاز لأن من وصاياه صلى الله عليه وسلم عندهم ما أخرجوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي أخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وفي أخر أخرجوا يهود الحجاز وأهل تجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعاً بل الحجاز منها لأن عمر رضي الله عنه أجلاهم منه وأقرهم باليمن مع انهم أذهي طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام وعكس ذلك في القاموس وأيد بأن المشاهدة قاضية بخلاف الأول أي وأن نقله الرفعي عن الأصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمي بذلك لأنه حجز بين نجد وثمامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكّة ومرحلتين

مرحلة من مكّة ومرحلتين من الطائف وقال شراح البخاري بينهما وبين الطائف من رحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التي كانت تظفر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبه) ما ذكره من أن اليامة على مرحلتين أو مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم أن اليامة اسم للبلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها جبريل إليه أبو بكر رضي الله عنه زمن خلافته الجم الغفير من الصحابة فكان بها قتله والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكّة لأنها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار ويتركب بها وبين التحديدين بون بآئن مهم رايت في القاموس كالتباه ما يؤخذ منه أن اليامة اسم لبلاد متعددة وتحت ذلك الأئمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما ينه بين الطائف ومرحلتان

أما (قوله) وهو متجه خلافاً للتباه والمغنى (قوله) وأن قيل الصواب منه) اعتمدته التباه والمغنى (قوله) لأن ما حرم استعماله الخ كالأواني والآلات الملهية واليه أي المنع بشير قول الشافعي في الام لا يتخذ الذي شيئا من الحجاز داراً مغنى ونهاية (قوله) ليس هذا) أي اتخاذ الكفار أرضاً في الحجاز (قوله) من ذلك) أي الاتخاذ الممنوع اه رشدي (قوله) ألا يجير اتخاذ هذا إلى استعماله) أي لا يمكن أن يسم (قوله) وإنما منع إلى التنبه في النهاية الأول قال الشافعي وقوله وعكسه إلى سميت وكذا في المغنى الأول وقال إلى سميت (قوله) آخر ما تكلم به الخ) أي في شأن اليهود اه عش (قوله) ليس المراد) أي بجزيرة العرب (قوله) اجلام) أي أخرجهم اه عش (قوله) أذهي) أي جزيرة العرب (قوله) من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح أن تكون من فيه ابتدائية كالأخني اه رشدي (قوله) سميت) أي جزير العرب (قوله) بذلك) أي بالجزيرة اه عش (قوله) مدينة) عبارة المعنى وهي مدينة يقرب اليمن على أربع الخ (قوله) سميت) أي تلك المدينة اه عش (قوله) باسم الزرقاء) أي باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو اليامة (قوله) أن اليامة الخ) بيان للمشهور (قوله) تنبأ) أي ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله) قتله) أي مسيلة (قوله) وهذه) أي بلدة مسيلة الكذاب (قوله) وبها قبور الصحابة) إلى قوله وبين الخ لعل لا ينسب تقدمه على قوله وهذه على الخ (قوله) بون بآئن) أي مسافة بعيدة (قوله) كالتباه) أي لا مام الحرميين (قوله) بلاد) أي القطر مشتمل على بلاد (قوله) وهو) أي أولها (قوله) ما ينه الخ) أي بلد بينه الخ (قوله) دون ما عاده) حال من هو في قوله وهو ما ينه الخ والضمير لا ولها (قوله) وهو الخ) أي ما عدا أولها (قوله) وغيرها) أي غير بلدة مسيلة (قوله) وجارية الخ) أي اسم جارية (قوله) وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله إليها أي الزرقاء (قوله) سميت) أي بلاد الجومنسوبة الخ) أي اسم الزرقاء وهو اليامة (قوله) أكثر تخيلاً الخ) خبر ثالث لبلاد الجومنسوبة (قوله) وبها) أي في بلاد الجومنسوبة (قوله) تنبأ) في أصله رحمه الله تعالى غلطه تنبأ اه سيد عمر (قوله) دون المدينة) أي قرية منها (قوله) عن مكّة الخ) متعلق لما قبله أي عن جانب مكّة بالنسبة إليها ومن الكوفة نحوها خبر فينتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله) وبين) أي القاموس في الجوف مقام بيان معاني الجومنسوبة (قوله) ظاهر كلام القاموس) أي قوله أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله أنه موضع بالحجاز (قوله) أن تلك البلاد) أي بلاد الجومنسوبة (قوله) لا نظراً إليه الخ) يعني أنه من تساهله (قوله) على أنه) أي القاموس (قوله) فلم يجعل الخ) لعل الأولى ولم الخ بالواو (قوله) منه) أي الحجاز ومخالفه جميعاً يخلف أي قرأها اه سني (قوله) إلا أن يريد الخ) راجع إلى قوله فلم يجعل الخ (قوله) فيؤيد) أي ذلك المراد (قوله) وهو) أي ما ذكرته (قوله) أي الثلاث يتضح فيها إذا كان العقد وقع على الأوصاف (قوله) ألا يجير اتخاذ هذا إلى استعماله) أي لأنه لا يمكن (قوله)

(٣٦) - شرواني وابن قاسم - تاسع - أو مرحلة دون ما عاده من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الأئمة وما هو المشهور وعبارة القاموس واليامة قصد كاليام وجارية زرقاء كانت تبصر الركب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجومنسوبة إليها سميت باسمها لأنها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكّة على ستة عشر مرحلة من البصر ومن الكوفة نحوها وبين في الجوانه موضع بالحجاز في ديار الشيع وبين في أشجع أنه من غطفان أبو قبيلة فإن قلت ظاهر كلام القاموس أن تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر إليه في ذلك على أنه عرف الحجاز بأنه مكّة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل اليامة منه أصلاً إلا أن يريد أنها من مخاليف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو أن لا نعتبر من البلاد المسماة باليامة إلا المنسوبة للطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ما عدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أي الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والبيع وما احاط بذلك من مفارزه وجباله وغيرها (وقبل له الاقامة في طرقة الممتدة) بين هذه البلاد لانهم لم يفتقدوا
نعم التي بحرم مكة ينعون منها اضلا كما لم (٢٨٢) من كلامه الا في لان الحرمة للبيعة وفي غيره لخوف اخلاطهم باهله ولا ينعون وركوب

أورد عليه ان النامة ليس لها قري وأجيب بأن الاراد قري المجبوع وعده ولا يستلزم أن يكون لكل قري
اه عرش (قوله) كالطائف وجدة اي وجع مكة اه معنى (قوله) وكخبير والبيع اي المدينة اه معنى
(قوله) وما احاط بذلك اي بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضيعة مفارزه (قوله) وغيرها
اي كطريق الحجاز الاتية وكان الاولى التنبيه (قول المتن له) اي الكافر الاقامة في طرقة اهل الحجاز اه
معنى (قوله) بين هذه البلاد اي قوله اي غيره هاهنا في المعنى الا قوله كما لم الى ولا ينعون والى المتن في النهاية
الا قوله لان الحرمة الى ولا ينعون (قوله) لانهم لم يفتقدوا اي الاقامة فيها اي الطرق عبارة المعنى لانها ليست
بمجمع الناس ولا موضع الاقامة والمنصور انهم ينعون منها لان الحرمة للبيعة اه (قوله) التي بحرم الخ اي
الطريق التي بحرم الخ عبارة المعنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله) من كلامه الا في وهو قوله ويمنع
دخول حرم مكة (قوله) لان الحرمة اي حرمة الاقامة في حرم مكة للبيعة الخ فوجبه الاتفاق في حرم مكة
والاختلاف في غيره اي وحرمة الاقامة في غيره حرم مكة (قوله) باهله اي الحجاز (قوله) ركوب بحر
اي بحر الحجاز اه معنى (قوله) خارج الحرم) لبيان الواقع او استرازا على وجدهد (قوله) بخلاف
جزائره اي وسواحلها وروى معنى (قوله) جزائره اي جزائر البحر الذي في الحجاز اه عرش (قوله) اي
وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمعنى وظاهر الروض (قوله) اي المسكونة (قوله) قال القاضي
ولا يمكنون الخ اي لا يفرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله) قال ابن الرفعة الخ عبارة النهاية
وله مراده كما قال ابن الرفعة اذ الخ (قوله) اذن الامام اي اما اذ لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر
فضلا عن الاقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشدي (قوله) كافر الحجاز) الى الفصل في النهاية الا
قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى المتن (قوله) لتعديه الى المتن في المعنى (قوله) ولا يعززه
ويصدق في دعواه الجمل اه عرش (قوله) با كافتضاء ضيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) لكن صرح غيره
بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسنى (قوله) وهما اي في الدخول لو احدهما في المتن والشرح (قوله) لا ياخذ منه
شيئا) ولا من غير متبجح دخل بامان وان دخل الحجاز معنى وروى مع شرحه (قوله) في حرم الاذن) اي ومع
ذلك لا واذن له ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم التزامه ما لا اه عرش (قوله) ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما شرنا
وخلافا للمعنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامه في الدخول للتجارة انه لا يفرق بين الذي
وغيره هو كذلك وان خصه بالذمي والذمي وقال ان الحرب لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وبعبارة
المعنى ولا يؤخذ من حربي دخل دارنا رسولا او بتجارة تضطره حين البهاق لم تضطر واشتراط الامام عليهم
الخذش ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اغتافهم جاز ولا يؤخذ شيء
من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما عجزوا به وفي الروض نحو ما في شرحه سواء اكانا بالحجاز
ام بغيره (قوله) بشرط الخ) عطف على ذميا كان الاولى او بدل الواو اه (قوله) فيهمهم للبيع) اي بخلاف
ما اذا شرط ان ياخذ من تجارهم اي متاعهم اه معنى اي يهلم اي ثلثة ايام فاقل كما ياتي (قوله) لو لم تضطر
الخ) مقول قولهم (قوله) فان شرط عليهم عشر اثم اهل الخ) اي بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارهم
اه اسنى (قوله) لا يكفون) اي البيعة اه عرش (قوله) بدله اي بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله)
عوضا عنه اي المشروط من الثمن (قوله) في قدره اي المشروط (قوله) كما كان عمر رضى الله تعالى عنه
ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقنينة وياخذ نصف

بحر خارج الحرم بخلاف
جزائره المسكونة اي
وغيرها وانما يقيدوا بها
للقالب قال القاضي ولا
يمكنون من المقام في
المراكب اكثر من ثلاثة
ايام كالم قال ابن الرفعة
وله ان اذا اذن الامام
واقام موضع واحد وهو
ظاهر معلوم بما ياتي (ولو
دخل) كافر الحجاز (بغير
اذن الامام) او نائبه
(أخرجهم وعززه) ان علم انه
متنوع منه لتعديه بخلاف
ما اذا جهل ذلك فانه يخرج
ولا يعززه فان استأذن
في دخوله (اذن له) وجوبا
كما اقتضاه ضيعه لكن
صرح غيره بانه جائز فقط
(ان كان دخوله مصلحة
للمسلمين كرسالة وحل ما
يحتاج اليه) كثير من طعام
وغيره وكارادة عقد جزية
او هدية لمصلحة وهذا لا
ياخذ منه شيئا في مقابلة دخوله
امام مع عدم المصلحة في حرم
الاذن كما هو ظاهر (فان
كان) دخوله ولو مرة
(تجارة ليس فيها كبير
حاجة) كعطر (لم ياذن)
اي لم يجز له ان ياذن في
دخول الحجاز (الا) ان
كان ذميا كما نقله البلقيني
عن الاصحاب (وبشرط)

قال القاضي ولا يمكنون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله) لكن صرح غيره بانه جائز فقط
والمعتمد الاول شرحه (قوله) الا بشرط اخذ شيء منها الخ) في الروضة ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

اخذ شيء منها) أي من متاعها أو من ثمنه فيهمهم للبيع نظير قولهم في الداخل دارنا للتجارة
لهم يضطر اليها وشرط عليهم شيء منها جاز فان شرط عليهم عشر اثم اهلوا الى البيع اه ويظهر انهم لا يكفون بدون ثمن المثل
وحينئذ يؤخذ منهم بدله ان رضوا او الابقض اتممت بهم عوضا عنه ويجهد في قدره كما كان عمر رضى الله عنه ياخذ من المتجرين منهم الى المدينة

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضار اليافى وضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقبل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة ايام فاقبل ثم باخر مثلها وهكذا من نزع ان كان به كل من عاين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا) الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه) الامام او نائبه ليسمعه) ويخبر الامام فان قال لا تؤدبها الا مشافهة تعين خروج الامام اليه لذلك او مناظر اخرج له من بناظره وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه

عليه السلام لكفرهم وعقب جميع الكفار منهم منه مطلقا ولو اضروا كفى الام وبه ردوا قول ابن كعب يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وحمله على ماذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل اظله بدخوله

ولو باذن الامام (فان مات) وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن) نش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضيلة حرم مكة وتميزه بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا حرم المدينة وصح انه عليه السلام أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره

العشر من الخطوة الشعبية ترغيبا لهم في حملها الحاجة اليها معنى (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامر ولو ترددوا وليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب بان اخذ منه راة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الاقوله وليت الى قوله ويكتب وعبارة تسم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك وواقفه عليهم اه وعبارة ع ش ظاهره وان تكرر الدخول وتعد الاضافات واختلف باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل نصف جاؤا به وان تكرر دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة يعيم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة الجبيرى عن سم وعش قوله الامرة اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والى انواعه مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع به فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاده ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة فتره شيئا الطلاوى وصدم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول المتن فان كان في المغنى (قول المتن الا ثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو نوع منها لمصلحة ام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يوكل من يقضى دينه ان كان حرم من لا يمكن استيقاؤه في هذه المدة معنى وروض مع شرحه (قول المتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بدلى عند دخوله الحرم مالا لم يجب الفان اجب بالقعد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج ونبت المسمى او دون المقصد فبالقسط من المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة قصد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لا نه قد استوفى العوض وليس للملحة اجرة فرجع الى المسمى معنى وروض مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج المتن عن ظاهره الا الضمير فيه للخارج من الامام او نائبه وهذا يبين كونه لثائب ثم انه يقتضى ان المراد بانيه نائبه في خصوص الخروج والسباع وهذا كان المراد نائبه العام والمغنى خرج الامام ان حضره الا فانيه اه رشيدى اى كما وضعية صنع المغنى حيث قال عقب المتن مانصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والا بعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤدبها) اى الرسالة ع ش (قوله او مناظرا) الى قوله لكفى الام في المغنى (قوله او مناظر) عطف على رسولا بعبارة المغنى وان طلب منا المناظرة ليسلم خرج اليه من بناظره وان كان لتجارة خرج اليه من يشتري منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضروا) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ماذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحفل غير صحيح الا انه لا يصح حل كلام ابن كعب عليه وان وجهه العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم له على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الاقوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى المتن (قوله ولا فضيلة الخ) علة لا تنفاه اللاحق اه رشيدى (قوله بما لم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومعنى (قوله ذلك) اى في منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلا) عبارة النهاية نقل حتم الحرة المحل وهو المعتمد وان ذ كر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجرى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى السكالب على جيفته فان تاذى الناس بريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الان شرط مع الجزية قال في شرحه سوا ما كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك وواقفه عليهم مر (قوله لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن المتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اه) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف تحوز بادية مرضه (ترك) وجوبا بتدبير ما اعظم الضررين (والا) تعظم فيه (نقل) وجوبا بحرمة المحل وفي الروضة واصلا عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا عليه جرى مختصروها لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لتخوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتم نقل اما الحربى او المارم فلا يجرى ذلك فيه لجواز اغراء السكالب على جيفته فان اذرى ربحه غيب جيفته

٥ (فصل أقل الجزية) ٥٠ غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبر الصحيح خذ من كل حالم إلى محظم (٢٨٤) دينار أو عدله أى مساوى قيمته وهو يفتح العين ويجوز كسرهما وتقويم عمر الدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لاكثرها اما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضت مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم نذب عنهم الا اثناء السنة وجب القسط كما يأتى اما الحى فلا يطالب اثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنام من مزيد الفرق لهم يسلمون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقرر (عما كسته) أى طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وإن علم أن أهلها دينار (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أى حنيفة فانه لا يجزىه الا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن اجابهم إليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لا يجيئون له لاكثر من دينار

٥ (فصل) أقل الجزية دينار لكل سنة الخ (قوله) (ألا به) قد يشكل مع عدله الا أن يكون هذا محولا على الأخذ لا العقد فليتأمل (قوله) وجبت عليه هل فائدة الوجوب الامم بتركها حيث تم صحة العقد بالدينار أو فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله) والمالك كاتكون في العقد كاذر تكون في الأخذ اعلم ان المالك كسة تكون عند العدو عند الأخذ لاوى ان بما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن اجابه للأكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون كسة أو علم انه يجب اليه وان وجب العقد له دينار وأما الثانية فعلى وجهين احدهما ان يعقد له دينار ثم عند الاستيفاء بما كسه حتى يأخذ منه أكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقد به حتى لو عقد لفقير بدينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى أربعة دنانير والمتوسط دينارين

فلا معنى للمالك لوجوب قبول الدينار وعدم جواز اجبارهم على أكثر منه حيث تنو المالك كسة كاتكون في العقد كاذر تكون في الأخذ بل الاجحاب والمصنف إنما صدور بذلك في الأخذ

أجابه إلا كثر وجب العقد به كالأجابه إليه بدون ما كسبه من أن وجب العقد له بدنياراً وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما أن يعقد له بدنياراً ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصاد على أخذ ما عقد به حتى لو عقد لفقير بدنياراً وصار في آخر الحول غنياً ومتوسطاً لم يجز أخذه بأدعته منه على الدينار وثانيهما أن يعقد على الأوصاف كمقدت لك على أن على الغنى أربعة دنائير والمتوسط دنائيرين والفقير دنائيراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى أنه فقير أو متوسط فيقول له بل أنت غني فعليك أربعة أو أنت متوسط فعليك دنائيران فإن عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه الأربعة أو الدينارين والأخذ منه موجب للفقير ما لم يثبت غناه أو توسطه بغيره الشرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسبه عند الأخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الأول والا فهو ضعيف بخلاف الكلام للأصحاب مر اه سم وعبارة البجري والحاصل أنه ما كس عند العقد مطلقاً سواء عقد على الأشخاص أو الأوصاف وعند الأخذ أيضاً عقد على الأوصاف ثم المما كسبه عند العقد معناه المشاحة في قدر الجزية أي طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ معناه المنازعة في الانصاف بالصفات كالنقود والوسط فإن ادعى شخص منهم الفقر مثلاً قال له أنت غني فادفع أربع دنائير اه (قوله غنيته) إلى قوله وقد يشكل في المعنى وكذا في النهاية الأقواله ويقاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المعنى والقول قول مدعي المتوسط أو الفقير يمينه إلا أن تقوم بينة بخلافه أو عهده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضرو وقال اسلمت من وقت كذا كائن على الشافعي في الامم (قوله فاكتر) هنا وفيما يأتي أن كان الفرض أنه شرطي العقد أن ذلك لا كثر عليه أي المتوسط والغنى فواضح ألا يلبس له أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) أي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه ع (قوله على هذا) أي ما في المتن من جواز المما كسبه في الأخذ (قوله في سير الوادى) صفة النص وقوله على أنها متعلق به أي النص (قوله وقد يجاب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المعنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا أي قول المصنف ويستحب للإمام بما كسبه حتى يأخذ الخ بالنسبة إلى ابتداء العقد فما إذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز أخذه شيء من أئد عليه كائن على سير الوادى ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشيخان استحباب المما كسبه فأخذ شيخان من الاطلاق أن المما كسبه كالتكون في العقد تكون في الأخذ واستدل بقول الأصحاب يستحب للإمام المما كسبه حتى يأخذ من النتي إلى آخره وهذا لا يصلح دليلاً لذلك لأن قولهم حتى يأخذ أي إذا ما كسبه في العقد فإخذ إلى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف إلى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) أي اعتبار الغنا وضده وقت الأخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الأحوال بوقت) أي فإن قبضت هذه الأحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) أي الأخذ (قوله) أي ما كس المتوسط الخ) يعني مدعي الفقر بأن يقول أنت متوسط أو غني أو مدعي المتوسط بأن يقول أنت غني (قوله فاكتر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفاً عن سم فيه (قوله عده) أي العقد (قوله في ضابطهما) أي المتوسط والغنى (قوله وبتجه) إلى التنبيه في النهاية الأقل ولو شرط إلى المتن وقوله في حكمه وقوله أو حجر عليه بسفه (قوله كالنفقة) أي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش أي بأن يرد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة أن يملك بعد كفاية العمر الغالب أكثر من عشرين دنائراً والمتوسط فيها أن يملك بعد ما قل من عشرين دنائراً اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالنفقة كقولهم

والفقير دنائراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى أنه فقير أو متوسط فيقول له بل أنت غني فعليك أربعة أو أنت متوسط فعليك دنائيران فإن عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه الأربعة أو الدينارين والأخذ منه موجب للفقير ما لم يثبت غناه أو توسطه بغيره الشرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسبه عند الأخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الأول والا فهو ضعيف بخلاف الكلام للأصحاب مر (قوله في كل من المتوسط والغنى فاكتر) أن كان الفرض أنه شرطي العقد أن ذلك لا كثر عليه فما واضح

بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الأبواب اما السفيه فيمتنع عقده أو عقده عليه باكثر من دينار فان عقده شديدا باكثر من
سفه انما الحال لزمه ما عقده به بما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كالمواستاجر باكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم رابت

ولا العاقلة خلافا لظاهر صريحه من عطفه كقولها ولا ادافله عن النفقة عبارة النهاية والوجه ضبط الغنى
والمترسطة هنا وفي الشيافة بالنفقة لا بالعاقلة لا بالعرف اه تحذف (قوله) لانه يختلف لعل الضمير للغنى
والمترسطة فاعمال اه رشيد اعله اخذه من قول الشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين
رجوعه للعرف في الغنى والمترسطة (قوله) اما السفيه الخ يدل على صحة عقد السفيه بنفسه الذي انما
تصرف السفيه المالي يتمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد منع الروض والمغنى التصريح
بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله) فيمتنع الخ عبارة المغنى ومعلوم مما ان
السفيه لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده باكثر من دينار اه (قوله) لزمه ما عقده به الخ ظاهره
لزمه لكل عام اه سم (قوله) فما يظهر ترجيحه اي من وجهين اه سم (قوله) قول الاثني
اي قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله) من دينار إلى التبيين المغنى لإلا قوله أو حصر إلى المتن
وقوله أو حصر عليه بسفه (قول المتن ثم علوا) اي بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اي في كل
سنة مدة بقائهم اه عش (قول المتن فان او) اي بعد العقد اه مغنى (قوله) فيختار الامام الخ عبارة
المغنى فيبلغون الامان كاسيا وفي الثاني لا ويقع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا
الامان ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار اجبوا اليه كالمطلوبه او لا اه (قوله) او حصر اه مغنى (قوله)
أو حصر عليه إلى المتن مجردا كدلالة على كلام المصنف السابق وفتقر عجز عن كسب (قوله) او فلس اي
بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عش (قوله) وإذا وقع الخ والاولى التفرع (قول المتن من تركته) اي
في صورة الموت ومن ماله في غير اه سم ومعنى (قوله) فان كان) اي الوارث اه عش (قوله) اخذ الامام من
نفسه بقطعه الخ كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان نقل بالردو لإلا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره
وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالردو بارت ذوى الارحام يقتضي
ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله) وسقط الباقي اي حصه بيت المال اه مغنى
ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلها نصف التركة يؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فئاعش
(قوله) ضاربهم اي الغرماء (قوله) او اسلم الخ او تبذله العبد اه مغنى ما ذكرته اي انفا في شرح او في خلال
سنة (قوله) وهو مشكل عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله)

ولما فلس له ان يأخذ منها زيادة على ما شرط في العقد (قوله) اما السفيه الخ يدل على صحة عقد السفيه
بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفيه المالي يتمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله) فان عقده شديدا باكثر
ثم سفه الخ في العبال وبقول رشيد بدينارين ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل
بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل يوجبها لكل عام (قوله) لزمه ما عقده به فما يظهر ترجيحه ظاهره لزوم
عاقده لكل عام (قوله) أو حصر الخ فديوم السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كل من السفيه والمفلس
من اهل الجزية (قوله) اخذت جزيتين من تركته في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله) فان كان غير
مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقطعه وسقط الباقي هذا ظاهر ان نقل بالردو وإلا فلا يتجه فرق بين
المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالردو بارت ذوى
الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله) ايضا وسقط الباقي كذا في شرح
الروض (قوله) أو حصر عليه بسفه ان اردنا به يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفيه من اهل
الوجوب فلا وجه للسقوط وان ارد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آجرها
ففيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتأمل ثم رابته الحق

قول الاثني أو حصر عليه
بسفه تبعا لشرح المنهج
ولو شرط على قوم في عقد
الصلح ان على مترسطة
كذا وغنيهم كذا جازون
كثير (ولو عقدت باكثر)
من دينار (ثم علوا جواز
دينار لزمهم ما التزموه) كن
غنى في الشراء (فان او)
من بذل الزيادة (فالاصلح
انهم ناقضون) للعهد بذلك
فيختار الامام فيهم ما ياتي
(ولو اسلم ذى) او حصر (او)
مات (أو حصر عليه بسفه او)
فلس كانت الجزية اللازمة
له كدين ادى في حكمه
فتزخذ من ماله في غير حجر
الفلس ويضارب بها مع
الغرماء فيه وإذا وقع ذلك
(بعد سنة او) سنين اخذت
جزيتين من تركته مقدمة
على الوصايا والارثان
خلف وارثا ولا فتركت في
فلا معنى لاخذ الجزية منها
لانها من جملة التام فان كان
غير مستغرق اخذ الامام
من نصيبه بقطعه وسقط
الباقي (ويسوى بينهما وبين
دين الادنى على المذهب)
لانها اجرة فان نف التركة
بالكل ضاربهم الامام
بقسط الجزية (او) اسلم

او حصر او مات أو حصر عليه بسفه (في خلال سنة قسط) لما مضى يجب في ماله أو تركته كالاجرة (تنبيه) ما ذكرته في الاكثر
المحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اردنا بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي آخر الحال المسمى ايضا لم يكن
لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط

بل هذا يقال من قبله ولذا فسر الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بذلك وهذا يندفع ما أشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشييعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما سرف الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلا (ان يشرط عليهم إذا صولحو إلى بلدهم) او بلادنا كما اعتمدته الاذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافة وقره (ضيافة من يبرهم من المسلمين) ولو غنيا غير مجاهد لا يتابع وانقطاع سنده يحجره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفرة لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

سفره دون ميل لانه حيثئذ لا يسمى ضيفا وإن ذكر المسلمين قيد في الذنب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل التي خلافا لمن زعم انه للطارقين وإنما يشرط ذلك حال كونه (زائدا على اقل جزية) فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التخليك ومن الضيافة الراححة (وقيل يجوز منها) اى الجزية التي هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالما كسة (وتجعل الضيافة) على غنى ومتوسط اى عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تنكسر فيعجز عنها (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا و فرسانا) اى ركابا واثر الخيل لشرها وذلك لانه اقطع للزراع وانفى للغرر فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضافة عشرة مثلا كل يوم او سنة مثلا خمسة رجالة فرسان او عليك ضيافة

ومعنى (قوله) بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كالاختي ومع الاحتمال كيف يسوغ التشييع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحوة بجرده بما يقال من قبل الراى غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الجزم بالتشيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر فى الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله) بغير ذلك) اى كاسرافنا (قوله) في تشييعه الخ) اى على ما في المحرر (قوله) او نائبه) الى قوله وانقطاع سنده في المعنى والى قول المتن ولا يجوز في النهاية الا قوله وانقطاع سنده ويظهر وقوله لانها تنكسر فيعجز عنها (قول المتن) إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن في ان يشرط الخ واعمال الاول على مختار الكوفيين (قول المتن) ان يشرط عليهم الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية م اه سم (قوله) او بلادنا) اى وانفردوا في قرية اه معنى (قوله) لا يدخل عاص بسفرة الخ) وعليه فاخذ المسافر المذكور لا يحسب ما يشرط عليهم بل الحق باقى جهتهم يطالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه عش (قوله) لانه ليس من اهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص اه رشيدى وقد يجاب بان المصلحة فيه للمسافر كالرخص (قوله) لانه حيثئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر اه سم وقد يجاب بان الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل (قوله) وان ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله انه لا يدخل الخ (قوله) بان هذا) اى المشروط اه عش وعليه قوله كالما كسة اى كالزائد بالمما كسة (قوله) عند نزول الضيف الخ) اى ليلا او نهارا اه عش (قول المتن) ويذكر) اى وجوبا به اه عش (قوله) العاقد) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله واثر الخيل لشرها (قوله) وذلك) اى وجوب ذكر العدد وقوله لانه اى ذكر العدد (قوله) جزية) بالتوتين (قوله) وضيفة عشرة) اى عشرة انفس اه معنى (قوله) خمس) هو في الموضوعين بتوتين وانما حذف منه التاء لان المعدود مخوف اى خمسة اضياف رجالة الخ اه رشيدى اى ولانه مؤتى اى خمس منها اى من العشرة انفس (قوله) كل سنة مثلا) الاول تقديمه على رجالة كذا (قوله) يتوزعونهم الخ) عبارة المعنى ثم يوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض اه (قوله) بانه) اى ذكر عدد الضيفان اى وجوبه (قوله) انها) اى الضيافة (قوله) ذكر عدد) الانسب ذكر العدد (قوله) وذكر الرجالة الخ) اى واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله) اذ لا يفتاوتون) اى الرجالة والفرسان وكان الاولى التثنية (قوله) ويرد الاول) اى من الاعتراضين (قوله) بل هو) اى ذكر العدد (قوله) والثاني)

التشيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحوة مجرد انه بما يقاله من قبل الراى غاية ما يقتضى التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله) إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله) ان يشرط عليهم الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية م (قوله) لانه حيثئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر (قوله) ان يبين عددا بام الضيافة في الحول) عبارة كثر الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا و فرسان كذا اى سنة مثلا يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تقاوتهم في الجزية واعترض ذكر العدد بانه يتنافى مع اصل الروضة على ضعيفاتها من الجزية ما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشرط ذكر عدد و ذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون لا بعلف الباقية وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو منى على الاصح ايضا كاجرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان الآتى ذكر مجرد العلف والذى هنا ذكر عدد الدواب للالزام لذكر الفرسان واحدهذين لا يغنى عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عددا بام الضيافة في الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما
 سيذكره (و) يذكر (جنس
 الطعام والاداء) كالبر
 والسمن وغيرهما بحسب
 العادة الغالبة في قوتهم وقد
 يدخل في الطعام الفاكة
 والحلوى لكن محل جواز
 ذكرهما إن غلبا ثم على
 الاوجه ويظهر ان اجرة
 الطبيب والخادم مثلهما في
 ذلك ومن صرح بان ذلك
 غير لازم لهم يحمل كلامه
 على ما إذا سكت عنه اولم
 يعتمد على علمهم (وقدرهما)
 يذكر ان (لكل واحد) من
 الاضياف (كذا) منها
 بحسب العرف وبفاوت
 بينهم في قدر ذلك لاصفته
 بحسب تفاوت جزيئهم
 وليس لضيف تكليفهم ذبح
 نحو دجاجهم ولا غير الغالب
 نيل لامع للواو في لكل
 اهو يرد بان لامع كما افاده
 ما قدرته (و) يذكر (علف
 الدواب) ولا يشترط ذكر
 جنسه وقدره فيمكن
 الاطلاق ويحمل على تن
 وحشيش بحسب العادة لا
 على نحو شعير نعم إن ذكر
 الشعير في وقت اشتريان
 قدره ولا يجب عدم تعيين
 عدد دواب كل علف أكثر
 من دابة لكل واحد (و)
 يذكر (منزل الضيفان)
 وكونه يدفع الحر والبرد
 (من كنيسة وفاضل مسكن)
 ويبت فقير

أي يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان بين عدد أيام
 الضيافة لان بيان عدد أيامها لا يقتضي تولى بعض تلك الأيام اسم (قوله كما سيذكره) أي بقوله ومقامهم
 (قوله كالبر) إلى قوله قيل في المعنى لا قوله على الاوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة والمعنى والمعتبر
 فيه طعامهم وادهم نفيا للشفقة عنهم قال الماوردي فان كانوا يقتاتون الحنطة ويتأدون بالحم كان
 عليهم ان يضيفهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتأدون باللالان اضاؤهم بذلك اه (قوله
 وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في قولهم ويذكر جنس الطعام اه رشيدى (قوله لكن
 محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المعنى وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا ياكلونها غالبا في كل يوم
 شرط عليهم في زمانها بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تول كل في كل يوم (قوله ان غلبا)
 الاولى التائيد (قوله ثم) أي في علمهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك
 غير لازم) عبارة الروض أي والمعنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمائم دواء اهم (قوله بان
 ذلك) أي اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أي الذين (قوله على ما إذا سكت عنه) أي فاذا ذكره
 الامام فذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام (قوله اولم يمتد) أي ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله
 في علمهم) الاولى لاسقاط التاء كافي النهاية قال عرش قوله في علمهم المراد بمعلوم قوتهم مثلا التي هم بها
 والمراد بعدم اعتيادهم في علمهم انهم لم تجر عادتهم باحضاره للريض منهم فان جرت عادتهم باحضاره
 لكونه في البلدان قريبا منها عر فالوجب احضاره اه عرش قول المتن ولكل واحد كذا صريحه بالنظر
 لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف للكلام غيره اه رشيدى (قوله منها)
 أي الطعام والاداء (قوله وبفاوت بينهم الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزة
 استحسب ان بفاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثلا وعلى المتوسط عشرة ولا بفاوت بينهم في
 جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم
 او عكسه خسر المزدحم عليهم وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن
 للضيفان عرف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أي من أقاتهم اه معنى (قوله قيل الخ) واقفه
 المعنى عبارة بمعنى لا ثبات الواو وعبارة المحرر وقد ورد الطعام والاداء فيقول لكل واحد كذا من الخبز
 وكذا من السمن اه (قوله ويرد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض انه يمكن ان يقول وقد رهما لكل
 واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يتدفع بما قدره مع انه يقتضي انه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر
 التفصيل والكلام في ذلك فليزج وعبارة الروض وقد رهما لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)
 إلى المتن في المعنى (قوله لافن نحو شعير) عبارة المعنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فان ذكره
 بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه عرش (قوله ان ذكر الشعير) أي او نحو اه معنى (قوله علف
 أكثر) فاعل يجب (قوله ويبت فقير) أي وإن كان لاضافة عليه كما مر كان يقول ويحملوا المنازل يوت

ويذكر عدد أيام الضيافة وجوبا لاجتماع في الحول ولو لم يذكره وشرط ثلاثة أيام مثلا عند قدوم قوم جاز
 اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان بين عدد أيام الضيافة لان بيان عدد
 أيامها لا يقتضي تولى بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا
 يلزمهم اجرة طبيب وحمائم دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا بفاوت بينهم في حسن
 الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان اه (قوله قيل لامع للواو في لكل) عبارة
 الروض وقد رهما لكل واحد اه (قوله ويرد بان لها معنى الخ) ان كان مراد المعترض بان لامع للواو
 انه لا وجه لها لان المراد انه يذكر قدرها لكل والواو تنافي ذلك ولا تناسبه لم يتدفع بهذا الرد لكن كان ينبغي
 الاعتراض على ذكر كذا عدم الحاجة اليه هذا (قوله ايضا ويرد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض
 انه يمكن ان يقول وقد رهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يتدفع بما قدره

ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلماء أباهم ليدخلوا المنزلون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

النمام (و) يذكر
(مقامهم) أى مدة إقامتهم
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)
أى لا يتدب له ذلك لائمه
غاية الضيافة كما فى
الأحاديث فان شرط
عليهم أكثر جاز وعن
الإسحاب أنه يشترط
تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة ولو امتنع قليل
منهم أجبروا أو كلهم أو
أكثرهم فنافضون وله
حل ما أتوا به ولا يظالمهم
بعوض أن لم يرمهم
ضيف ولا يطعام ما بعد
اليوم الحاضر ولو لم يأتوا
بطعام اليوم لم يظالمهم
به فى المد كذا أطلقوه
وقضيت سقوطه مطلقا وفيه
نظر وإنما يتجه أن شرط
عليهم إياها معلومة فلا يحسب
هذا منها أوالو شرط على
كلهم أو بعضهم ضيافة
عشرة مثلا كل يوم فقوت
ضيافة القادمين فى بعض
الأيام فيحتمل أن يقال
يؤخذ بدلها لأهل الفء
ويحتمل سقوطها أو الأرب
الأول والا لم يكن
لاشترط الضيافة فى هذه
الصورة كير جدوى (ولو
قال قوم) عرب أو عجم
تؤدى الجزية باسم صدقة
لا جزية) وقد عرفوا
حكمها (فلا ملام أجابهم
لإذاري) ذلك (وبضعف
عليهم الزكاة) اقتداء بفعل
عمر حتى اتعالي عنه ذلك

الفرق أهـ رشدى (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه فى المعنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو
أكثرهم (قوله ولا يخرجون الخ) أى فلو خالفوا أموا والظاهر أنه لا جرة عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت
بقدر المدة المشروطة أعـ (قوله أهل منزل منه) أى من منزله وإن ضاق أسنى ومعنى (قوله أباهم) أى
أبواب دورهم لأبواب النجاس (قوله مدة إقامتهم) أى إقامة الضيفان فى الحول كشريرين يوما معنى
(قول المتن ولا يجاوز) أى الضيف فى المدة أهـ معنى وبعبارة سـ كان المراد فى الشرط أهـ واليه يشير قول
الشارح أى لا يتدب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أى غير يومى الدخول والخروج أعـ (قوله لأنه الخ) أى
الزمن المذكور (قوله فان شرط) إلى الفصل فى النهاية (قوله أنه يشترط) أى ندبا كاسر أهـ عـ (قوله
ولو امتنع الخ) أى من الضيافة عبارة المعنى ولو امتنع من الضيافة جماعة أجبروا وعليها فوامتنع الكل فواتوا
فان قاتلوا انتقض عهدهم قالم على أهـ (قوله فنافضون) أى فلا يجب تبليغهم المام كما يأتى فى قول المصنف
ومن انتقض عهده بل يتخير الإمام فيهم بين القتل والرق والمير والفداء على ما رآه أهـ عـ (قوله وله حل
ما أتوا به) عبارة المعنى ولضيغهم حل الطعام من غير أن كل بخلاف طعام الولية لأنه مكرمة وما هنا معاوضة أهـ
وفى سـ بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه قد تشعب بان الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير
الاكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رآيت الشارح قال فى فصل الولية
ما نصه نعم ضيف الذى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم إليه اتفاقا فله الارتحال به أهـ وقوته تعطى أنه
يملكه بالتقديم أهـ (قوله ولا يطعام ما بعد اليوم) أى لا يطلب تمجيده منهم أهـ عـ (قوله مطلقا) أى
عن التفصيل الآتى أقنا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيت أنه لا يسقط وهو فى غاية الاتجاه أهـ سـ بخذ
(قوله فقوت) بيتا بنام المعقول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية أتجه أخذ بدلها لأهل البيت لا سقوطها
أهـ (قوله كير جدوى) فيه نظر إذ هو جه المطالب فى الحال والأجبار جدوى أى جدوى أهـ سـ (قوله عرب)
إلى الفصل فى المعنى إلا قوله قال البلقنى إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أى الزكاة وأى شرطها
معنى وأسنى (قول المتن فلا ملام الخ) يفهم أنه لا يلزمه الإجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه
الإجابة عند ظهور المصلحة فيه فقوتهم وضعفنا وأغير ذلك إذا أوال الدفع بالإسم الصدقة أهـ عـ (قول المتن
لأجابتهم الخ) هذا إذا تيقنا فاه ما دينار وألا فلا يجابوا ولو اقتضى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض
ما التزمه فاهم يجابون وبعضهم أن يلزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل رأس فيقول
الإمام فى صورة العقد جعلت عليكم ضعف الصدقة أو صالحكم عليها ونحوه معنى وروض مع شرحه (قول
المتن وبضعف) أى رجوبا أهـ عـ (قوله بنو تغلب) بفتح المثناة فوق وبكسر اللام والنسبة إليها تعال

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجلة ثم قدر التفصيل والكلام فى ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز
ثلاثة أيام) كان المراد فى الشرط (قوله وله حل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيغهم حل الطعام قال
فى شرحه من غير أن كل بخلاف طعام الولية لأنه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعب بان الضيف
يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رآيت الشارح قال فى فصل الولية ما نصه
نعم ضيف الذى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم إليه اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى أنه يملكه
بالتقديم (قوله أيضا وله حل ما أتوا به) (تنبيه) هل يملك الضيف ما أحضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو
بوضعه فيه أو بغير ذلك وهل يجرى عليه حكم الضيف فى غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل
أنه هنا له حل ما أتوا بخلاف الضيف فى غير ذلك وهل له التصرف فيها أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا
يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فى ذلك نظر ويحتمل فى جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيت أنه لا يسقط وهو فى غاية الاتجاه لكن يتنازع فيه أنهم ما ذكروا عدم
المطالبة قالوا بناء على أن الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط لإلزامه يسقط صح
بناؤه أيضا على أنها غير زائدة على الجزية إلا لا يفوت شئ فليتأمل (قوله كير جدوى) فيه نظر إذ هو

فاني فاردوا اللحق بالروم فصالحهم على تضديف الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابو الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابرع شاتان) من (تخمسو عشرين) بعير (بنتا مخاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا (من) عشرين (٢٩١) دينار دينارو) من (ما تقي درهم)

فضة (عشرة وخمس

المشترات) المسقية بلامونة

والافشتر المامر عن عمر

رضي الله عنه ويجوز غير

تضعيفها كتريعها على

ما يراه بل ولم يقف التضخيم

بقدر دينار لكل واحد

وجبت الزيادة الى بلوغ

ذلك يقينا كما انه لو زاد جاز

النقص عنه الى بلوغ ذلك

يقينا ايضا قال البقيني ان

اراد تضخيم الزكاة

مطلقا وردت زكاة الفطر ولم

ار من ذكرها اوفيا

ذكر مورد زكاة التجارة

والمعدن والركاز في الام

والتخصر تضخيمها او

مطلق المال الزكوى

اقتضى عدم الاخذ من

المعلوفة وهو بعيد ولم اراه

انتهى والذي يتجه

التضخيم الا في زكاة الفطر

وهو ظاهر والافى

المعلوفة لانها ليست زكوية

الان ولا عبرة بالجنس

والالوجب فيما دون

النصاب الا في ولو وجبت

بنتا مخاض مع جبران) كما

في ست وثلاثين عند فقد

بقي اللبون (لم يضعف

الجبران في الاصح) في اخذ

مع كل بنت مخاض شاتين

بالسكر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استغناء لثلاثون الى كسرتين مع مياه الذهب وقوله وتبرخ هو
 بالتاء المثناة فوق وبالز ن مخففة وقوله وبر او في المصباح وبر ام مثل حراء قليلة من قضاة النسبة اليها
 بر اتي مثل نجراني على غير قياس وقياسه بر اوى اه عنى (قوله فاني اى عمر رضى الله عنه اه عنى
 (قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا معنى واسنى (قول المتن فن خمسة ابرعة
 شاتان) ومن عشرة اربع شياه ومن خمسة عشر شياه ومن عشرين ثمان شياه ومن اربعين من الغنم
 شاتان ومن ثلاثين من البقر ثديعان ومراثنين من الابل ثمان حقايق او عشرين بنتا لبون ولا يفرق فلا
 ياخذ اربع حقايق وخمس بنتا لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قالوا وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر
 اذ لا تشقيص هنا بخلاف ما هنا وهو الظاهر اه معنى (قوله ويجوز غير تضخيمها الخ) عبارة المعنى
 والروض مع شرحه فان وفي قدر الزكاة بلا تضخيم او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا غنا كنى اخذه فلو
 كثير او عسر عدمه لمرفة اوقاه بالدينار لم يجز اخذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس
 ولا يتعين تضخيمها ولا تضخيمها فيجوز تريعها وتخفيضها ونحوهما على ما يرويه بالشرط المذكور اه (قوله
 لوزاد) اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث
 امكنته الزيادة بان علم او ظن اجابهم البيا وجبت عليه المصلحة اه الا ان يكون ما عندنا المصلحة اه
 سم (قوله قال البقيني الخ) اى اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضخيم الزكاة بلا قيد ومن الصور
 بقولهم فن خمسة ابرعة الخ اه عنى (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والافى
 المعلوفة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والافى وجبت الخ اه عنى (قوله
 لانه لو ضعف الخ) ولا نهى على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه معنى (قوله لضعف علينا
 الخ) اى وهو ممنوع فقلعاه معنى (قوله والخبرة فيه) اى الجبران اى في دفعه واخذه وقوله هنا فى الجزية
 اى بخلافه فى الزكاة فان الخيرة لله لادفع ما لكان او ساعيا كاشم رشيدى وعنى (قوله للامام) ويعطى
 الجبران من التالى كما يصرفه اذ اخذه الى التالى اه معنى (قول المتن ولو كان بعض نصاب الخ) وهل المعتبر
 النصاب لكل الحول واخره وجهان فى الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير
 والتوسط اخر الحول فى هذا الباب ترجيح الثانى وهو كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله المال
 الزكوى) اى الكفاية (قوله اذ لا يجب فيه شىء على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضخيم
 ما يلزم المسلم لافى اجاب ما لم يجب فيه شىء على المسلم اه معنى (قوله فى الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة
 بعشرين لغيره اخذ منه شاة فان ضعفنا اه معنى (قوله لا ناقل ولا نطر هنا الخ) فلو تلفت امواهم قبل تمام

المطالبة فى الحال والا جاز جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال فى الروض
 ياخذ من مائتين اى من الابل ثمان حقايق او عشرين بنتا لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشقيص انتهى (قوله بل
 لولم يفت التضخيم بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان وفي قدر الزكاة اى بلا تضخيم او نصفها بالدينار
 يقينا لا غنا كنى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنته
 الزيادة بان علم او ظن اجابهم البيا وجبت عليه المصلحة اه الا ان يكون ما عندنا المصلحة (قوله ولو كان
 بعض نصاب) قال فى شرح الروض وهل يعتبر النصاب لكل الحول واخره وجهان فى الكفاية قياس باب
 الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير والتوسط اخر الحول فى هذا الباب ترجيح الثانى اه
 (قوله لا ناقل ولا نطر هنا لا يخاف بل لجموع الحاصل هل ينفى برؤسهم ولا) فلو تلفت امواهم قبل تمام
 الحول هل تستمر صحة العقود يرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظرو ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذ اردناه اليهم والخيرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه
 (ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه فى الاظهر) اذ لا يجب فيه شىء على المسلم ومن ثم يجب القسط
 فى الخلطة المرجحة للزكاة لا يقال بزم عليه بزمه من بل اجزية لا ناقل ولا نطر هنا للاختصاص بل لجموع الحاصل هل ينفى برؤسهم

الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع الرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظرو ولا يبعد أن الأمر كذلك
 اه سم (قوله هل يفي برؤسهم) أي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقر) أي في شرح وخمس المعشرات
 (قول المتن ثم المأخوذ) أي باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرغ على الجزية اه معنى (قول المتن
 فلا يؤخذ) أي نفي (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخشي بخلاف الفقير معنى
 وروض مع شرحه (قوله اجبوا) أي وجوباً به ع (قوله اجبوا) ولا ينافي هذا ما مر من أنها لو عقدت
 بأكثر من دينار ثم علموا أجواز دينار لزمهم ما لزم من الزيادة هنا مقابلة الاسم وقد اسقطوا ههنا
 وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقضيته أنهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة
 الاسم فليراجعهم هل يحتاج إجابتهم لتجديد عقد اه أقول والاول ظاهر والاقرب في الثاني عدم
 الاحتياج والله اعلم

(فصل في جملة من أحكام عقد الذمة) (قوله في جملة) إلى قول المتن أو أسلم في النهاية (قول المتن يلزما
 الكف) أي الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشدي ويصرح بذلك تصوير شرح
 المنهج الكف بقوله بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) إلى قوله أما
 عند شرط في المعنى إلا للوفاء وائر إلى المتن وقوله والحق إلى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما فردهما
 بالذكرة مع دخولهما في الاختصاص لأن لهما قيمة عندهم أولدفع ما يتوهم من منعهن إظهارهما من عدم
 لزوم الكف عن التعرض لهم فهما اه ع (قوله أو انتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم أو غيرهما هو
 وما بعده تفصيل لبعض أفراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كما في ع ش وإن كان بار اه بجري
 (قوله فانا حجيجه) أي خصمه لمخالفته للشرعي من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج من الجز
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذمي اه بجري عن القليوبي (قول المتن نفسا ومالا) منصوبان
 على التمييز من الكف وحذفان من قوله وضمانا متلفه لدلالة ما سبق والتمييز إذا علم جاز حذفه ولا يجوز
 أن يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لأنك إذا عملت الاول منهما اضمرت في الثاني فيلزم وقوع
 التمييز معرفة وإن عملت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه معنى أقول وإعمال
 الثاني هو مختار البصريين كما في الكافية وأكثر استعما لا كما في شرحه للفاضل الجامي (قوله ورد الخ) عطف
 على الكف (قوله ورد ما نأخذ الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه واحترز بالمال عن الخرو الخنزير
 ونحوهما فمن انقلب شيئا من ذلك لأضمان عليه سواء أكانوا الظهور أم لا لكن من غصبه عليه جرده عليهم
 ومؤنة الرد على الغاصب وبعضه بالنافه ما إلا أن اظهر وهو ارتاق الخر على مسلم اشترأها منهم وقبضها ولا
 ثمن عليهم لأنهم تعدوا باخر اجبا اليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بثمنه خرو ونحوه حرم على المسلم
 قبوله لأن علم أنه من ذلك لا نه حرام في عقيدته والا لزمه القول اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الضمان
 والرد (قوله كما افادته إتيانها) وانظر وجه الافادة فيها اه رشدي أقول وجهها المعنى بأن الله تعالى غياقتهم
 بالاسلام أو يبدل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذلك الجزية اه (قوله وائر
 الاولين) أي أهل الحرب اه ع ش (قوله لا نه يلزما الذنب عنها) أي عن دارنا ومنع الكفارة من طريقها
 اه معنى (قوله لم يلزما الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم أخذنا من قوله الا في أن أريد الخ سيد عمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة
 قال في شرحه وخشي بخلاف الفقير اه (قوله اجبوا) قال في شرح الروض لأن الزيادة أثبتت لغير الاسم
 فإن رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته أنهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم
 فليراجع (قوله ايضا اجبوا) هل يحتاج حينئذ لتجديد عقد
 (فصل يلزما الكف عنهم الخ) (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزما الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله
 السابق والذمة والاسلام أنه لا يلزما حينئذ دفع أهل الاسلام وقد يقتضي عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أولا كما تقر (ثم المأخوذ
 جزية) حقيقة فيصرف
 مصرفها كما أنهم قول عمر
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا
 تؤخذ من مال من لا جزية
 عليه) ولو زاد المجموع على
 أقل الجزية فسألو الإسقاط
 الزيادة وإعادة اسم الجزية
 اجبوا

(فصل في جملة من أحكام
 عقد الذمة) (يلزما) عند
 إطلاق المقدف عند الشرط
 أولى (الكف عنهم) نفسا
 ومالا وعرضا اختصاصا
 وعمامتهم كخمر وخنزير
 لم يظهره الخبر أبي داود
 ألا من ظلم معاهد أو انتقصه
 أو كلفه فوق طاقته أو أخذ
 منه شيئا يغير طيب نفسا فانا
 حجيجه يوم القيامة (وضمان
 ما تلفه عليهم نفسا ومالا)
 ورد ما نأخذ من اختصاصاتهم
 كالمسلم لأن ذلك هو فائدة
 الجزية كما افادته إتيانها ودفع
 أهل الحرب) والذمة
 والاسلام وآثر الاولين
 لأنهم الذين يتعرضون لهم
 غالبا (عنهم) لأن كانوا ابدارنا
 لا نه يلزما الذنب عنها فان
 كانوا ابدار الحرب لم يلزما
 الدفع عنهم إلا أن شرطه
 علينا

أو انفردوا بجوارنا والحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزم نافع المسلم عنه وأنه (٢٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فريب أو دفع الحربين
عنهم بنحو صوم فبعد جدا
والظاهر أنه غير مراد (وقيل
أن انفردوا ولم يلزمنا الدفع
عنهم) كما يلزمهم الذب
عنا ولا يصح أنه يلزمنا الدفع
عنهم مطلقا حيث أمكن
لأنهم تحت قبضتنا كاهل
الاسلام اما عند شرطان
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا
أو مجمل إذا قصدوهم همروا
علينا فسد العقد لتضمنه
تمكين الكفار مننا والإفلا
(ونتهم) وجوبا (أحداث
كثيسة) وبيعة وصومعة
للتعد ولو مع غيره كنزول
المارة (في بلد أحداثنا)
كالبرق والقاهرة (أو اسلم
أهله) حال كونهم مستقلين
ومتغلبين (عليه) بأن كان
من غير قتال ولا صلح كالنبيين
وقول شارح والمدينة فيه
نظر لأنها من الحجاز وهم
لا يمكنون من سكنة مطلقا
كأمر وذلك لخبر ابن عدي
لأن النبي كنيسته في الاسلام
ولا يجدد ما حرب منها
وجاء مناه عن عمر وابن
عباس رضي الله عنهم ولا
مما حدثوه وإن لم يشرط
عليهم هدمه والصلح على
تمكينهم منه باطل وما وجد
من ذلك ولم يعلم أحدهما بعد
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشيدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم
وصحباو الكسر انصح كما في المختار اه عش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعه عنهم ومن يتعرض لهم بأذى
يصل إلى المسلم وظاهره وان اتسعت اطراف دار الحرب اه عش (قوله فإن أريد إلخ) أي من الإلحاق
اه عش (قوله عنهم بنحو صومهم) أي الذميين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد
ما قد تمنعنا من مع المسلم عنهم ومنع من يتراض إلخ اه عش (قول الماتن يلد) أي بجوار دار الاسلام كبقيد
في الروضة اه معنى (قوله كالألزمهم الذب إلخ) أي عند طروق العدولنا اه معنى (قوله مطلقا) أي
سواء كانوا بدارنا أو بجوارها (قوله اما عند شرط) عثرز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو مجمل إذا)
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخلافه قول شارح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا
أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن
المراد كبقيد السباق أو مجمل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذميين الكاثنين
في هذا المخل (قوله وجوبا) أي قول الماتن أو أسلف في المغني الإقوله ولو مع غيره (قول الماتن كنيسته) وبيت
نار للنجوس اه معنى (قوله وبيعة) بالسكر للنجارى مختار اه عش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت
للنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه يجوز جعل على المصاحبة أي أو اسلم أهله
معادى مصاحبين له وكاثنين فيه أو بمعنى أي كاثنين فيه فينأمل اه سم (قوله كالنبيين) إلى قوله قال
الزركشي في النهاية الإقوله وذلك إلى وإن لم يشرط وقوله ومر إلى امامنا بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة والين انتهى ويجب عن نظر الشارح بأن
دخولها في هذا القسم المتضمن ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بحكم آخر وهو منع سكنة الاسيا وهذا
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العمل بالحكم الاول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة
عش وقد يجاب بأن مراده التمثيل به لما اسلم أهله فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من
الاقامة فيه اه وبعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لأصل ما سلم أهله عليه من قطع النظر عن
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسته ونحوها لم لا (قوله لخبر ابن عدي لاتبني إلخ)
عبارة المغني لما رواه أحد بن عدي عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني إلخ (قوله وجاء معناه
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا
أنهم لا يبنون في بلادهم ولا يباحون لها ديار ولا كنيسته ولا صومعة وأهلب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس
ولا يخالف لها من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمرو وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)
عبارة المغني ولو عاقدهم الامام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول الماتن
وإن أطلق في المغني الإقوله بعد الأحداث إلى قوله يبي وقوله وكذا إلى قوله امامنا بنى وقوله فقط وقوله ومر
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب الفصول أو الفتحى أي عنوة الاتي
وقد منه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتى الفتح صلحا (قوله كصر) أي القدمة ومثلها
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حالة الفتح فرضها المنسوبة إليها للغاتين فثبت
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة
الآن اه عش وباقى عن سم ما يوافقه ومر في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومر

لكن جواز تفرضا منافع لمصود عقد الذمة وبما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله
الاق فان أريد إلخ (قوله أو مجمل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخلافه قوله في شرح الروض بخلاف
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط
(قوله أو اسلم أهله عليه) أي مصاحبين له وكاثنين فيه أو بمعنى أي كاثنين فيه فينأمل (قوله بيقينا) تقيد

الفتح بيقى لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومر في القاهرة ماله تعلق
بذلك مع الجواب عنه أمامنا بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كصر

على مامرو وبلاذ المغرب (لا يحدثونها (٢٩٤) فيه) اى لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما حدثوه فيه لان الملهدين ملكوها بالاستيلاء

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الاصح) لذلك قال الزركشى وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لانهما فتحتا عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدمة ولو فعلنا اى قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعا (او) فتح (صلحا) بشرط الارض لنا وشروط اسكانهم (بمخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لمهم جاز) لان الصالح اذا جاز بشرط كل البلد لهم فبعضها اولى ولم يحتج ترميمها وقضية قوله ابقاء

منع الاحداث وهو كذلك وليس منه اعادة ترميمها ولو بالة جديدة ونحو تطبيقها وتنويرها من داخل وخارج وقضيتها ايضا منع شرط الاحداث وبه صرح الماوردى ونقل عن الرويانى وغيره جواز اهراقها وحله الزركشى على ما اذا دعت

اليه ضرورة وقالوا فلا وجه لورد بان الوجه اطلاق الجواز (وان اطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من ابقائها واحداثها فتدبر كلها لان الاطلاق يقتضى ضرورة جمع الارض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلبون وقد يخفون عبادتهم (او)

الجواب عنه في مصر (قول) على مامرو اى قبل فصل الامان من ان مصر فتحت عنوة قبل صلحا اه (قول) المتن لا يحدثونها (الخ) وكما لا يجوز احداثها لا يجوز اعادة احداثها (قول) حال الفتح (الخ) تنبيه محل الخلاف وسيد كر عزمه بقوله والمنهدمة (الخ) (قول) قال الزركشى (الخ) عبارة المتن وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشى اه (قول) فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر (قول) قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لانه اذا كان الغرض فتح مصر عنة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه عمل القاهرة اللهم لان يقال لم يتحقق شمول الفتح لحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى انه في غاية البعد (قول) ومر الجواب عنه اى قبل فصل الامان (قول) وليس منه اعادة ترميمها ولو بالة جديدة ونحو تطبيقها وتنويرها من داخل وخارج وقضيتها ايضا منع شرط الاحداث وبه صرح الماوردى ونقل عن الرويانى وغيره جواز اهراقها وحله الزركشى على ما اذا دعت اليه ضرورة وقالوا فلا وجه لورد بان الوجه اطلاق الجواز (وان اطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من ابقائها واحداثها فتدبر كلها لان الاطلاق يقتضى ضرورة جمع الارض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلبون وقد يخفون عبادتهم (او)

لحل الخلاف (قول) وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر (قول) قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لانه اذا كان الغرض فتح مصر عنة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه عمل القاهرة اللهم لان يقال لم يتحقق شمول الفتح لحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى انه في غاية البعد (قول) ومر الجواب عنه اى قبل فصل الامان (قول) وليس منه اعادة ترميمها ولو بالة جديدة ونحو تطبيقها وتنويرها من داخل وخارج وقضيتها ايضا منع شرط الاحداث وبه صرح الماوردى ونقل عن الرويانى وغيره جواز اهراقها وحله الزركشى على ما اذا دعت اليه ضرورة وقالوا فلا وجه لورد بان الوجه اطلاق الجواز (وان اطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من ابقائها واحداثها فتدبر كلها لان الاطلاق يقتضى ضرورة جمع الارض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلبون وقد يخفون عبادتهم (او)

في الاصح (ادنى) الروض وشرحه ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر وخنزير واعيادهم وضرب ناقوسهم بشرط ان تكون الارض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الاحداث في الاصح) لان الارض لهم يكنى

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط مما ذكر لو استولوا عليه بعد كيب المقدس كان عررض الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابقى لهم الكنائس ثم استولوا عليه فتحه صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط تخاف ذلك فهل العبرة بالشروط الاول لا نه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى نصل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشروط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصردار كفر كل يحمل لكن الوجه هو الاول وعجيب عن ائني بما يوافق (٢٦٥) الثاني ومعنى لهم هنا في نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصي في حقهم ايضا لانهم مكلفون بالفرع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحتهم بتكثيرهم من دار بالجزية ليسلوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشي وغيره جمعا توهموا انهم تفرقوا بالاصحاب لهم في هذا الباب على معاصيهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة قاحشة منهم إذ فرق بين لا يمتنعون ولهم ذلك إذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها احد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما تخالف شرعا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اه ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا ائني السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيولاسلم اعانتهم عليه ولا يجازي نفسه للعمل

يكفي الاطلاق فيه نظر الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويجعل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغر اه مش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية الا قوله كان عررض الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولوا عليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المفتي ما يوافق (قوله هو الاول) اي ان العبرة بالشروط الاول اه مش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المفتي (قوله هنا) اي في قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اي احداث نحو الكنيسة فلا يعاقبون عليه في الاخرة قوله لو استحقاقهم له اي فيجوز للامام الاذن لهم فيه بايم مانع (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اي عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اه نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المفتي عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصي التي يقرن عليها ككثرت الخرو ولا نقول ان ذلك جائز اه (قوله ومن هنا) اي من اجل ان معنى لهم هنا في نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اي باب الجزية (قوله وهو) اي هذا التروم (قوله منهم) اي الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة لكاشفة الاذن (قوله ان ما يخاف الخ) اي بان الخ (قوله انتهى) اي كلام القاضي (قوله ولكون ذلك) اي نحو احداث الكنيسة (قوله ائني السبكي) الى قوله واتصفر في المفتي (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المفتي عن السبكي لا يحل للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم انه لو اذلك اه (قوله فسخرناه) اي الاجاز المذكور (قوله ثم اختار) اي السبكي من كل ترميم وإعادة اي لنحو كنيسة مطلقا اي سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المفتي فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للسلم دخول كنائس اهل الذمة الا باذنهم ومعنى ذلك الاجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت وهي لا تنبثق عن ذلك حرم هذا اذا كانت ما يقرن عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنهم لانها واجبة الازالته وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اه (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المفروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد في المفتي الا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله وعلى ان هنا) اي او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله وللإمام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتوخذا الجزية) عبارة المفتي فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فتجب مع الاجرة اه (قوله لانه) اي الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اي من لا جزية عليه كجنون وامرأه وخشي اه معنى (قوله ولهم الايجار) لان المستاجر يوجب اه معنى (قوله لا نحو البيع) اي ايمريل الملك كالبية (قوله ولا يشترط الخ) اي في رده اليهم بخراج معين (قوله وعلى ان هنا) اي ما فتح صلحا بالخ وهذا عطف على قوله وعلى ان هنا الخ وكان الانسب تقدمه على قوله والاراضي التي الخ (قوله كل سنة) يعني يؤدونه كل سنة (قوله صح) اي الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اي الخراج الماخوذ احكاما اي الجزية فيصرف مصرف الفاء ولا يؤخذ من ارض صبي وجنون وامرأة وخشي اه معنى (قوله وان لم يزرعوا) اي الارض (قوله فان اشتراها) او اتبها اه معنى (قوله صح) اي وعليه الثمن والاجرة اه معنى (قوله)

فيه فان رفع البنا فسخرناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا واتصرو له ولولا لا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء الا باذنهم مالم يكن فيها صورة معظمة (تنبيه) ما فتح عنوة أو على أن للإمام رده عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتوخذا الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من ارض نحو صبي ولهم الايجار لنحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما مرفى في ارض العراق والاراضي التي عليها خراج لا يعرف اصله يحكم بحل اخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقرر وعلى انهم بخراج معلوم كل سنة يفي بالجزية عن كل اهلهم صح واجر عليهم احكامها فيؤخذ وان لم يزرعوا ولا يسقط باسلامهم فان اشتراها او اتبها اجرها مسلم صح

والخراج على البائع والمؤجر (وينون) (٣٩٦) وإن لم يشترط منهم في عقد الدعة على المعتد (وجوبه) قبل ندباً من رفع بناء لهم ولو

لخوف سراق بقصدونهم فقط على الوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقد رعى على تعلية من غير مشقة نعم بحث البقيني تقييده بما اذا اعتد مثله للسكنى والام بكلف الذي القص عن أقل المعتاد وان عجز المسلم عن تميم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيما لدينه فلا يباح برضا الجار أما جازمي فلا منع وإن اختلفت ملتهما على الوجه وخرج برفع شراؤه لدار عاليه تستحق الهدم فلا يمنع الا من الاشراف منها كصيانهم فيمنع من طلوع سطوحها الا بعد تحجيرهم كما قاله الماوردي وغيره ونازع فيه الاذرى بانه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء ومجاوب بانه لمصالحتنا فنظر فيه لذلك وله استجارها ايضا وسكنها لكن ياتي ما تقر عن الماوردي هنا ايضا كما هو ظاهر وتردد الزركشي في بقادر وشأنه لان التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاؤه لانه يتعذر الدوام ما لا يتعذر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أي باق عليهم الا تهجيره اه سم (قوله) وإن لم يشترط إلى قوله والوجه في النهاية لا قوله على المعتد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم إن تيقن الرفع طريقا دفع القتل ونحوه لم يبعد الجواز اه سم (قوله) إن كان على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤل اعمالا اشترك مسلم وذمي في بناء اعل من بناء جارهما مسلم هل يهدم والجواب ان المتجه انه يهدم لانه صدق عليه اعل بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذي بنقصه آلة المسلم او تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه اهمس بحذف (قوله) وإن كان إلى قوله ولا نسلم في المنع إلى قوله كما قاله إلى وله استجاره وقوله لكن ياتي وتردد (قوله) وقد رضى المسلم (قوله) نعم بحث البقيني عبارة النهاية نعم بجهة كما قاله البقيني اه وعبارة المنع وبحل المنع كما قال البقيني إذا كان بناء المسلم ما يمتد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لهدم بئنه اولاً لانه هدمه إلى ان صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جدار على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذي (الخ) قوله وذلك راجع إلى ما في المتن (قوله) اما جازمي (الخ) تبرز قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لا موضع يحق فان انهدم البناء المذكور امتنع المعلوم والمساواة معنى (قوله) عالية أي او مساوية بالاولى (قوله) فلا يمنع أي الذي (قوله) من الاشراف أي على المسلم (قوله) كصيانهم أي كنهم صيانهم من الاشراف على المسلم بخلاف صياننا حركه في الكفاية عن الماوردي اه معنى (قوله) فيمنع أي كل من الذي وصيانته (قوله) لا بعد تحجيرهم اه يضرب ما يمنع الاشراف (قوله) كما قاله إلى قوله وله الخ عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء لانه ما كان لمصالحتنا ينظر فيه لذلك (قوله) ونازع فيه أي في الاستثناء المذكور (قوله) بانه أي التحجير (قوله) وله استجارها (الخ) أي بلا خلاف اه معنى وبني واستعارها إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله) ايضا أي كالثراء (قوله) لكن ياتي أي في السكنى (قوله) ما تقر أي من منع طلوع سطوحها الا بعد تحجيرهم (قوله) وتورد الزركشي (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك دارا لهاروشن كما افادته عبارة شرح الروض أي والمغنى اه سم عبارة ما نقلنا عن الزركشي وهل يجري مثله فيما لو ملك دارا لهاروشن حيث قلنا لا يشترع له روشن أي وهو الاصح ولا يجري لان التعلية (الخ) قوله وقدر زال أي حق الاسلام أي بانتقال الدار إلى الذي (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المنع والوجه الاول اه أي جريان حكم التعلية في الروشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشي في تردده لان التعلية من حقوق الملك الخ اه رشدي (قوله) ايضا أي كما انها من حقوق الملك (قوله) ان المسلم لو اذن (الخ) أي للذمي في اخراج الروشن في هو اء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وان استشكله الشباب ان قاسم لان الذي انما يمنع من الاشراف في الطرق المسبلة لانه شبهه بالاحياء هو ممنوع منه ولا كذلك الاشراف في ملك المسلم باذنه لان المنع انما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشدي وقوله وقول الجرجاني الخ اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاملا م لكن زاد الاول ما نصه نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعة انهم يمنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر أي لانه جزية (قوله) ولو لخوف سراق بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم ان تعين الدفع طريقا دفع القتل ونحوه لم يبعد الجواز فلم يمكن الاحتراز منه الا بالانتقال إلى بلد اخر فيل يكلف الانتقال وأن شق حسا ومعنى لمقارفة المألوف اولا في نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤل اعمالا اشترك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب ان المتجه انه يهدم لانه صدق عليه انه اعل بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذي بنقصه آلة المسلم او تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فان قيل كيف قدم المقتضى للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم والمانع مقدم على المقتضى (قوله) وتورد الزركشي (الخ) تردده مفروض فيما لو ملك دارا لهاروشن كما افادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن ظاهره اذن للذمي وحيث

الاسلام ايضا كما صرحوا بقوله لورضى الجار بهما لم يحز لان الحق لله تعالى على انهما إلى بل المانع من الروشن ألا ترى ان المسلم لو ملاصقة اذن في اخراج روشن في هو اءملا كجواز ولا كذلك التعلية والوجه ان الجار هنا اربعون من كل جانب كما في الوصية وقول الجرجاني

المراد أهل عجلته لا كل أهل البلد فيه نظارون استظهره الزركشي وغيره لأنه قد لا يعلو على أهل عجلته ويعلو على ملاحقه من عجلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده من بناء المسلم من سائر الجوارب عفا بحيث صار لا ينسب إليه بعد اعتدائه حينئذ (والاصح المنع من المساواة) أيضاً تمييزاً بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف مقطع (٢٩٧) عن العبارة بأن كان داخل السور مثلاً وليس محاربتهم مسلم

وليس محاربتهم مسلم يشرفون عليه ليعد ما بين الثمانين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يتعوا) من رفع البناء إذ لا ضرر هنا بوجهه ولو لاصقت أبنيتهم دوراً للبلد من جانب جازر الرفع من بقية الجوارب أي حيث لا اشرف متوافقي أو زرعته بمنع بروزهم في نحو التل على جار مسلم لا ضرار لهم بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلام قال قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في أحياء الموت فلا وجه لذلك هنا نعم يتصور في نهر حادث ملوكه حافته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتعليق المسلم وكذا يعم المسلم على الأوجه أخذ من قولهم في مواضع من الصلح والعارية ثبت للبشرى ما كان لبايعه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام كما يسقط

ملاصقة أه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالحصل حينئذ أنه لا يعلو على أهل عجلته ولو لم يلاصقه ولا على ملاحقيه ولو لم يكن نوام أهل عجلته أه وهو أيضاً حاصل قول الشارح الاق نعم أن شرط الخ (قوله المراد أهل عجلته الخ) عبارة النهائية والوجه أن الجار هنا أهل عجلته كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره أه أي فإزاد على أهل عجلته لا يمنع من مساواة بنيائه له أو ارتفاعه عليه ولولم يصل للاربعةين داراً أه ع (قوله ويعلو على ملاصقة الخ) قد يقال كل ملاصقه من أي جانب كان هو من عجلته أه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يبعد اعتدائه) أي قول الجرجاني (قوله أيضاً) أي قوله بأن كان في المنفى والى قوله ويردد النظر في النهائية الاقوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم و بناء الذي (قول المتن بمحلة) والمحل يفتح الحامد الكسر لرفع موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المسكان الذي ينزل القوم أه عرش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد أه منفي (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد أه رشدي (قوله وليس محاربتهم الخ) حال من الواو في كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) أي قوله أي حيث في المنفى (قوله بمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة التراب أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الاق إذ لا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيدة منه بالنسبة إلى التراب فليحرق (قوله في نحو التل) عبارة النهائية في نحو الخلدان أه (قوله على جار مسلم) عبارة النهائية على بناء جار مسلم أه قال عرش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخلدان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فأنظر في أي صورة يخالف الخلدان فيها غير هامن الدور حتى تكون مقصودة بالحكم أه عرش وتظهر المخالفة بما قدمته أبقا من المراد بالبروز (قوله كالأعلام) أي كالأضاربه (قوله ثم) أي في البناء (قوله نعم يتصور) أي البروز (قوله ولورفع) أي قوله أخذ في المنفى (قوله وكذا يعم المسلم الخ) ظاهره أن لم يحكم بالهدم حاق قبل البيع وعبارة شيخنا الزبائدي ولو بنى داراً عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقط أه عرش وذكر المنفى عن ابن الرفعة مثله وأقره (قوله والذي يتجه إبقاؤه الخ) قال عرش استظهره شيخنا الزبائدي أه وقال سم أفتي به شيخنا الشهاب الرمي أه وعبارة النهائية وقيل الأوجه بقاءه ترغيباً في الإسلام وافقي والدخلافه وهو مقتضى اطلاعهم أه ولعله أفتي بهما في وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الأذري وحكمت الخ) أقره المنفى (قوله وبالنقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فاقالاه) أي الشيخ والأذري (قول المتن بمنع الذي) أي في بلاد المسلمين أه منفي (قوله أي الذكر) أي قوله على ما رجحه في النهائية وكذا في المنفى الاقوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) يفيدان الاثني وغير المكلف لا يمنعون أه سم

فليراجع ذلك فانه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقة من عجلة أخرى) قد يقال كل ملاصقه لمن أي جانب هو من عجلته (قوله نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده من بناء المسلم من سائر الجوارب) ولو لاصقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوارب لأنه لا جارية كثر (قوله والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وخالفه في هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبه بعض الهوامش (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) عنه الرجم بإسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعهم مسلم أو أسلم الظاهر أخذ من كلام ابن الرفعة وغيره أنه ذلك بمنع من الهدم قال الأذري وحكمت أيام قضائي على يهودي يهدم بناء أعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فأقرته على بنيائه أه فاقالاه في الإسلام يوافق ما ذكرته وما قاله شيخنا في البيع لم يخالف ما ذكرته أو الأوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ومنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

عليهم فى سائر الامكنة والازمنة إلا أن يقال لا نظر لذلك مع كونهم بغير دارنا إذ لا عز فيه بالنسبة لئنا الحق بها تعليم من لم يرج اسلامه علوم الشرع والانتها الانحو علوم العربية على أن بعضهم عم المنع لان ذلك تسليطا لهم على عوامنا (لا) براذين خسية كما قاله الجوينى وغيره قال الزركشى وهو حسن وعبرة أصل الروضة واستثنى الجوينى البراذين الخسية وسكت عليه فهم منه فى الروض اعتماده لجزمه بل لكن قال الزركشى وغيره الجهور على أنه لافرق ولا من ركوب نفيسة زمن قتال استعنا بهم فيه كما يحسنه الاذرى ولا ركوب (حير) نفيسة (وبغال نفيسة) لحسنه ما لا عبرة بطروعة البغال فى بعض البلدان على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبهم من الاعيان بهتو ركوبهم التى فيها غاية التحقير والاذلال كما قال (ويركب) باعرا ضانا يجعل رجليه من جانب واحد وبحت الشبان تخصصه بسفر قريب فى البلدان (باكاف) أو برذعة وقد يشملها (وركاب خشب

أى كاسينيه عليه اشارح اقول) والفخر) دفع تفسيره عرش (قول) لافي محلة) الاولى فى محل اه سيد عمر عبارة النهاية ثم لو انفردوا فى محل غير دار ناعلى اه زاد المعنى فى اقرب الوجوه إلى النص كما قاله الاذرى اه (قوله على مارجحه الزركشى) اعتمده لويادى (قوله) كالاذرى) اقره الاسنى (قوله واعترض) اى مارجحه الزركشى من استثناء غير دارنا (قوله) ويوجه) اى الاعتراض (قوله) بان (ار) اى فى غير دارنا (قوله) فى سائر الامكنة) اى فى جميعها (قوله) إلا أن يقال (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كركب (قوله) لذلك) اى العز (قوله) والحق بها) اى بالتحليل (قوله) لمنع) (قوله) تعليم من لم يرج) (الخ) من اضافة المصدر إلى مفعوله الاول (قوله) نحو علوم العربية (الخ) شامل للصرف والتأنيذ فلا يرجم (قوله) لا براذين) إلى قوله قال الزركشى فى النهاية (قوله) كما قاله الجوينى) اقره النهاية والمعنى وشيخ الاسلام (قول) واستثنى الجوينى) ضعيف ولا يتخلو من نظر اعتبار الجنس اه حج اه عرش ولعل ما نقله من حج فى غير التحفة والاضنيهما كالاسنى والنهاية والمعنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قول) وسكت) اى اصل الروضة (قوله) فهم) اى صاحب الروض منه اى السكوت (قول) فى الروض) الاولى حذف فى (قوله) على انه لافرق) اى فى منع ركوب الخيل بين النفيس منها والحسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله) ولا من ركوب نفيسة (الخ) دفع على قوله لا براذين (الخ) ملاحظة المعنى (قوله) نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله) زمن قتال (الخ) وفاقا للنهاية والمعنى وقال عرش هو الممتداه (قوله) استعنا بهم فيه) اى حيث يجوز انتهى معنى (قوله) كما يحسنه الاذرى) ظاهره وان لم يتبين ذلك طريقا لغير المسلمين ويبنى ان لا يكون مرادا وان ذلك يتفر للضرورة اه عرش (قوله) ولا ركوب حير نفيسة) اى طعا ولور فبعة القيمة اه معنى (قوله) نفيسة) إلى قول المتن ولا وقر فى النهاية لا قوله وقد يشملها وقوله من ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية إلى المتن وقوله وعومه نظرو قوله بالقيدين الذين ذكرتهم (قول) المتن وبغال نفيسة) اى فى الاصح والحق الامام والغزى البغال النفيسة بالخيول واختاره الاذرى وغيره فان التجمل والتعظيم بركوبها اكثروا كثير من الخيل وقال البلقي لا توفى عندنا الفتوى بذلك لانه لا يركبها فى هذا الزمان فى الغالب إلا اعيان الناس او من يشبههم اه وينع تشبههم باعيان الناس او من يشبههم قول المصنف وركب اه معنى (قوله) لحسنهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله) على أنهم (الخ) قد يقال أن ذلك موجود فى الخيل ايضا (قوله) وركبها) اى البراذين الخسية والخيرو البغال (قوله) عرضا) إلى قوله ومن ثم فى المعنى لا قوله وقد يشملها (قوله) بان يجعل رجليه (الخ) اى وظاهره من جانب اخر اه معنى (قوله) وبحت الشبان (الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهر المعنى وضعفه عرش وفاقا للزبادى (قوله) بسفر قريب فى البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبرة الاسنى قال فى الاصل ويحسن ان يتوسط فيفرق بين ان يركبوا إلى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون فى الحضر انتهى زاد المعنى وهو ظاهر اه (قوله) وليتبهزوا عاتنا) عبارة المعنى والمعنى فيه ان يتبهزوا (الخ) (قوله) مطلقا) اى عرضا ومستويا بالكلام فى غير الخيل اه عرش (قوله) لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة الاذرى من الاذى والتأذى اه رشيدى (قوله) وتمعنون) الى التنبيه على المعنى إلا قوله واستحسنه إلى قال وقوله وجوب (قوله) من حمل السلاح) قال الزركشى ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر ونحوه دون الاسفار الخوفة والطولة معنى واسنى (قوله) واستخدام ملوك فاره) قال المختار الفاراء الحاذق والملح الحسن من الناس انتهى ولعل الثانى هو المراد بقية التثليل به التركى اه عرش (قوله) ومن خدمة الامراء) مصدر مضاف لمفعوله المراد بخدمة امراهم بالخدمة بالباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو

يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يتمعنون (قوله) لافي محلة انفردوا فيها غير دار ناعلى) عبارة الروض وشرحه فان انفردوا ابدا او قرية فى غير دار ناعلى فجهان ثم قال فى شرحه قال الاذرى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لاحديد) أو خاص (ولاسر) لكتاب عمر بذلك ولتيمزوا عاتنا بما يحقرهم من ثم كان ذلك واجبا ببحث الاذرى منعه من ذلك الركوب مطلقا فى مواطن زحمتا لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح وتحمزوا لوفى استخدام ملوك فاره كتركى ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلها الثانية بل الاولى قال ابن كنج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اى الماعل لا يلزم

بصغارهم ويأتى كالجزية
وعليه يستثنى نحو الفجار
الضرورة التمييز (وبلجا)
وجوب باعذار حام المسلمين
بطريق (الى اذيق الطرق)
لامره عليه السلام بذلك لكن
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع
في ودة او صدمة جدار
قال الماوردي ولا يمشون
الا افرادا متفرقين

(تنبيه) قضية تمييزهم
بالوجوب اخذها من الخبر
انه يحرم على المسلم عند
اجتماعهما طريق ان يؤثره
بواسمه وفي عومه نظار
والذي يتجه ان يحملان قصد
بذلك تعظيمه او عدته ظاهرا
له رعايا الافلا لوجه الحرمة
لا يقال هذا من حقوق
الاسلام فلا يسقط برضا
المسلم كالتعليق لا ناقول
الفرق واضح بان ذلك
ضرره بدوم وهذا بالقيدين
الذين ذكرهما لا ضرر
فيه ولئن سلم فهو ينقضى
سريعا (ولا يوقر ولا يصدر
في مجلس) به مسلم اى يحرم
علينا ذلك اعانة له وتحرم

موادته اى الميل اليه لامن
حيث وصف الكفر والالا
كانت كفر بالقلب ولو
نحو اب وابن واضطرار
محبتهم للكنسب في الخروج
عنها مدخل اى مدخل
وتكره بالظاهر ولو
بالمادة اى الالوه ان لم
يرج اسلامه او يكن لنحو

ذلك كما هو اقم والسبب في ذلك تصنيف حافل اه رشدي عبارة ع ش أى خدمة تودى الى تعظيمهم
كاستخدامهم في المناصب المحوجة الى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالاسراء كل من له تصرف في امر
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وان عمل الامتاع عالم
تدع ضرورة الى استخدامه بان لا يقوم غيرهم من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله) كاذكرها (اى المنع
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين) (قوله) قال ابن كنج (الخ) يحتمل قوله اى الذكر المكلف وكان
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ (الخ) اه ع ش عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمتنعون من
ذلك كالا جازية عليه كحكمة في اصل الروضة عن ابن كنج وافره اه (قوله) نحو الفجار كالزناز والتمييز
في الحام اه معنى (قوله) ولا يمشون اى وجوبا اه ع ش (قوله) لا يقال هذا اى الاجزاء (قوله) بان
ذلك اى التعليل (قوله) وهذا بالقيدين (الخ) اى ينفوه ومهما من عدم قصد التعظيم وان لا يعد تغطيا في
العرف (قوله) ولئن سلم اى الضرر والحاصل ان التعلية مشتتة على امرين الضرر ودوامه وهنا
منفيان فبان ان فيه او أحد همارشدي (قول المان ولا يوقر) اى لا يفعل معه اسباب التعظيم اه ع ش (قول)
المتن ولا يصدر (الخ) اى ابتداء ولادوما فلن كان صدره مكان ثم جاء بعده ملبون بحيث صار هو في صدر
المجلس منع من ذلك بجري عن الرشدي (قوله) به مسلم (الى قوله) ولو بالمادة اى في المغنى لا لا قوله لامن حيث
الى بالقلب وقوله ولو نحو اب وابن ولى قوله اخذ في النهاية الى قوله واضطرار الى وتكره وقوله ولى هذا
التفصيل الى والحق (قوله) وتجرم موادته اى الميل (الخ) ظاهر هو ان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان ورفع
مضرة عنه وينبغي تقييد ذلك بما اذا طلب منه والميل بالاسرار رسالة في اسباب المحبة بالقلب والافلا مور
الضرورة فلا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصوها يسمى في دفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم
يؤخذ بها اه ع ش (قوله) بالقلب متعلق بموادته اى سيد عمر (قوله) واضطرار محبة (الخ) عبارة المغنى فان
قبل الميل القابل للاختيار للشخص فيه اجيب بانه كان رفعه بقطع اسباب المادة اى يشاعها ميل القلب كاقبل
الاسامة تقطع عروق المحبة (قوله) للكنسب خبر مقدم لقوله مدخل (الخ) والجلة خبر واضطرار (الخ) (قوله)
وتكره اى المادة (قوله) ان لم يرج اسلامه اى ولم يرج منه تفعا تدبيرا لا يقوم غيره فيه مقامه كان
فوضله لعله يعلم انه يتضح فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضررته اه ع ش (قوله) او تكن (الخ) او بمعنى
الواو عبارة النهاية ويلحق به ما لو كان بينهما نحو رحم او جوار اه (قوله) كعبادته عبارة شرح الروض
في الجناز في العيادة عن الروضة فان كان ذمها لقرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام استجبت
والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذى بالذى يجوزها والمجموع
بعدم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندبها وكلام المصنف بواقفه
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذى بالذى او بالمسلم الا اذا رضى اسلامه اه وقال في باب
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لا لسماعه وان كان معاند لم يجز تعليمه ويمنع تعلفه في الاصح

النص اه (قوله) وهذا بالقيدين (الخ) يتأمل (قوله) اخذها من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيت (الخ) عبارة
شرح الروض في الجناز في العيادة عن الروضة فان كان ذمها لقرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام
استجبت والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذى بالذى يجوزها
وفي المجموع بعدم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندبها وكلام المصنف
بواقفه قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذى بالذى او بالمسلم الا اذا رضى اسلامه اه وقال في
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لا لسماعه وان كان معاند لم يجز تعليمه ويمنع تعلفه في
الاصح وغير المعاند ان رضى اسلامه جاز تعلفه في الاصح والافلا اه وقال قيل السجدة هو والمتن ما
نصفه ويستحب الاذن فيه اى في دخول المسجد لسبب قرآن ونحوه كقصة وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج
اسلامه بان كان حاله يشهر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كاجزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

رحم او جوار فيما يقرر اخذها من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيت وتعليمه للقرآن

او نحوه وعلى هذا الفصل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عمره نافر والذي يتجه محل الحرمة على ميل مع
إيناس له اخذا من قولهم يحرم الجالس مع الفاسق إيناسهم (و يؤمر) وجوبا عند اختلافهم وإن دخل دار نال رسالة او تجار قولان
قصرت مدة اختلافه بنا كما اقتضاه إطلاقه (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخطف فوق أعلى ثيابه كما يفعله كلامه

الآتي بموضع لا يتباد
الحياة عليه كالكتف ما
يخالف لونها ويكنى عنه
تحو مبدل معه كما قاله
واستعبده ابن الرقة
والعامة المعتاد لهم اليوم
والاولى باليهود الاصفر
وبالنصارى الازرق
وبالمجوس الاسود
وبالسامرة الاحمر لان
هذا هو المعتاد في كل بلد
الازمنة الاولى فلا يرد
كون الاصفر كان زى
الانصار رضى الله عنهم
على ما حكى والملائكة يوم
بدر وكانهم انما اثروهم
به لعلبة الصفرة في ألوانهم
الناشئة عن زيادة فساد
القلب كما في حديث ولا
افسد من قلب اليهود ولو
أرادوا التمييز بغير المعتاد
منعوا خوف الاشبهة
وتؤمر ذمية خرجت
بتخالف خفها والحق بها
الخثي (والزناز) يظم
الزى (فوق الثياب) وهو
خط غليظ فيه ألوان يشد
بالوسط نعم المراق والحق
بها الخثي تشده تحت
أزارها لكن تظهر بعضه
والام يمكن له الفائدة وقول
الشيخ ابي حامد يجعله

وغير المعتاد وان روى اسلامه جاز تعليمه في الاصح والافلا اه وتقدم في شرح ويمنع ركب خيل الكلام
على علوم الشرع اه سم (قوله) او نحوه كقصة وحديث اه سم (قوله في ذلك) اى ما مر من الحرمة
والكرامة اه عش (قوله) إيناسهم اى اماما عشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم او جاب نفع لاحرمة فيه
اه عش (قوله) وجوبا الى قوله ونازع فيه الاذرى في النهاية لا اقول واستعبده ابن الرقة وقوله كما في
حديث الى ولو ارادوا قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وان نوزع فيه (قوله) وجوبا عند اختلافهم بنا
عبارة المعنى الذى اى الديمة المكنة في دار الاسلام وجوبا اما اذا نذر دوا بمجلة فلم ترك الغيار كما قاله في
البحر وهو قياس ما تقدم في تعليقه البناء اه (قول المثنى بالغيار) اى وان لم يشترط عليهم اه معنى (قوله) بكسر
المعجمة الى قوله وبالسامرة فى المعنى الا قوله كما يفيد كلامه الاتى (قوله) كلامه الاتى وهو قوله فوق
الثياب (قوله) بموضع متمثل بخط (قوله) ما يخاف مفعول يخطف وقوله لونها الاولى التذكير عبارة
شيخ الاسلام ما يخاف لونه هو بلبسه اه (قوله) واستعبده ابن الرقة) عبارة للمعنى وان استعبده الخ
(قوله) والعامة المعتاد الخ) ويحرم على المسلم ايسر العامة المعتاد لهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلم
وغيره كزرة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا تهدي ما يميز المسلمين من غير حيث كانت العلامة المذكورة
من زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الجريمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودى مثلا على
سبيل السخرية فيعز فاعل ذلك اه عش (قوله اليوم) وقد كان في عصره الشارح للصارى المائتم الزرق
واليهود العامة الصفر وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور الثمر مئدى او الاحمر وللنصارى
البرنيطة السوداء اه حلى (قوله) والاولى الخ) اى في الغيار كما هو صريح صنيع الاسنى والمعنى (قوله)
وبالمجوس الاسود) عبارة للمعنى وشرعى المنهج والروض والمجوس الاحمر والاسود اه ولم يذكر
السامرة (قوله) وبالسامرة) عبارة لنهاية وبالسامرة قال عش مراده بمن يعبد الكواكب اه (قوله)
آثروهم اى اليهود (قوله) وتؤمر الى قوله ونازع فيه الاذرى فى المعنى لا اقول والحق به الخثي في
موضعين وقوله فيه ألوان وقوله وقول الشيخ الى ويمنع وقوله وهو المنقول الى ولا نمنون (قوله) يتخالف
خفيها) كان يجعل احدهما اسودا والاخر ابيض اه اسنى (قول المثنى والزناز) اى يؤمر الذى ايضا
يشد الزناز قال الماوردى ويستوى فيه سائر الالوان معنى واسنى (قوله) نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز
بكل هذه الوجوه بل يكتفى ببعضها معنى واسنى (قوله) ويرد بان فيه تشبيها الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا
يستلزم ان يكون على الوجه المخصص بالرجال اه سم (قوله) تشبيها) الاولى تشبيها (قوله) ويمنع ابداله اى ابدال
الزناز حيث أورد به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكنى عنه اى الغيار نحو مبدل معه الخ اه عش (قوله)
والجمع بينهما) اى الغيار والزناز اه رشيدى (قوله) تاكيد اى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة
مميزها عن قلنسوة بعلامه فيها معنى وروض مع شرحه (قوله) ولا نمنون من نحو دياج الخ) كالا نمنون
من رفيع القطن والكتان اسنى معنى (قوله) خلاف محذور التطيل الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم
فليتأمل اه سم (قول المثنى واذا دخل) اى الذى متجردا حماما وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله) رد بأن فيه تشبيها بما يخص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله
فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله) خلاف محذور التطيل من محاكاة
عظماثا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم فليتأمل

فوق قبالة في التمييز رد بان فيه تشبيها بما يخص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه ازاراه
مذكرا
قيح بالمرأة فلم يؤمر بمنع ابداله بنحو متطقة او مبدل والجمع بينهما تاكيد ومبالغة في الشبهة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام
الامر بأحرفه فقط وان نوزع فيه ولا نمنون من نحو دياج او طيلسان ونازع فيه الاذرى بالنغم السابق ويرد بان محذور النغم من
الخيالات ينافى مع تمييزه عنا بما مر بخلاف محذور التطيل من محاكاة عظماثا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مسلمون)

او مسلم (او مجرد) في غيره (عن ثابته) ومحم مسلم (جمل في منقحه) او نحوه (خاتم) اى علق (حينئذ اورصاص) بفتح الراء وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع اى الخاتم كجداجل والكسراى الحد يداور الرصاص كنجاس وجوب باليتنزه وتتمتع الذمية من حمام به مدة فلا يتأتى ذلك (او يمنع) وجوب اوان لم بشرط عليه من التسمية بمحمد واحدا والخلفاء الاربعة (٣٠١) والحسين رضى الله عنهم على ما قاله بعض

أصحابنا قال الاذرى ولا ادرى من اين له ذلك والمنع من محمد واحد يحتمل عندى خشية السخرية به وقد يعرض بانهم يسمعون بموسى وعيسى وسائر اسماهم الا نباء دائما من غير تكدير مع عداوة بعضهم لبعض الانبياء نعم روى ان عمر نصارى الشام ان لا يكونوا بكفى المسلمين اه قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد واحد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسيح فيمنعون منه كما قاله العراقي واشهر به كلام الماوردى ويمنع (من اسماهم المسلمين شركا) ككذلك ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفًا على شركا (فى عزير والمسيح) صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن انه ليس من الله تعالى (ومن) ابتداء مسلم في مهنة باجرة أولا وارسال نحو الضفائر لانه شعار الاشراف غالبا (ومن) (اظهار) منكريننا (نحو) من خمر وخنزير وناقوس) وهو ما يضرب به النصارى لآوقات الصلاة (وعيد)

من كراى قوله فيه مسلمون اه معنى (قوله) او مسلم الى قوله من التسمية فى النهاية الا قوله فلا يتأتى ذلك فيها (قوله) ومحم مسلم اى ولو غير مجرد كما هو ظاهر لحصول الالباس اه رشيدى (قول المتن) جمل اى وجوبا اه معنى وسيأتى فى الشارح ايضا (قول المتن) خاتم بفتح الخاء وكسر هاء اه معنى (قوله) بالرفع (الخ) لعل وجهه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جمل بناء على انه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسى ثلثت نحوه سم اه رشيدى عبارة المعنى وقوله ونحوه مرفوع مخطؤه ويجوز نصبه عطفًا على خاتم لارصاص واراد بنحو الخاتم الجمل ونحوه يجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ بنحوه التحاس ونحوه بخلاف الذهب والفضة اه (قوله) والكسر الاول بالجر (قوله) وتتمتع الذمية من حمام به مسلة ترى منها ما لا يدور فى المهنة اه نهاية اى قولهم تمنع حرم على المسلة الدخول معها حيث ترتب عليه نظر الذمية لما لا يدور منها عند المهنة وحرم على زوجها ايضا تمسكها عن ش (قوله) فلا يتأتى ذلك اى جمل نحو الخاتم فى نحو العنق فيها اى الذمية (قوله) وجوبا و اى لم بشرط عليه اى فى العقوبة به صرح القاضى ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه معنى (قوله) والخلفاء (الخ) اى اسمائهم (قوله) وقد يعترض اى المنع من محمد احمد قوله انتهى اى قول الاذرى (قوله) قال غيره اى غير الاذرى وكان الاذرى قال الخ بالعطف (قوله) وما ذكره اى الاذرى (قوله) ككذلك الى قول المتن ومن انتقض فى النهاية الا قوله ابتداء مسلم الى المتن وقوله لما مر فى نكاح المشرى وقوله لما مر الى المتن (قوله) ويمنع من قولهم القبيح (الخ) يبنى ان ما تمنعون منه اذا خالفوا عزروا اسمهم (قوله) ويصح نصبه (الخ) نقل المعنى النصب عن خط المصنف واقتصر عليه عبارة ع ش وهو اى النصب اولى اذ لا طريق الى منعه من مطلق القول اه (قوله) انهما (الخ) بدل من القبيح اه رشيدى (قوله) ابتداء مسلم الى قول المتن ومن انتقض فى المعنى الا قوله ومر الى ويحدون وقوله لما مر فى النكاح وان فعلوا كانوا ناضين وقوله لكن الى المتن وقوله وقطاعهم الى المتن وقوله او نكح الى المتن وقوله وقتنا بالاتفاق انتقض (قول المتن) ومن اظهر اخر (الخ) ويمنعون ايضا من اظهار دفن موتاهم ومن اسقام مسلم خمر او من اطعمه خنزير او من رفع اصواتهم على المسلمين معنى وروض مع شرحه (قوله) ومن اظهر منكر (الخ) ويبنى ان يمتنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب فى رمضان اه سم (قوله) ونحو لطم ونوح اى لانهما من الامور المنكرة اه ع ش (قوله) كاظهار شعار (الخ) عبارة المعنى واظهار الخ بالواو (قوله) فان اتنى الاظهار (الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج وفهم من التقيد بالاظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه فى الام فان اظهروا شيئا من ذلك عزروا وان لم بشرط فى العقد اه (قوله) ومرضايط الاظهار (الخ) وهو ان يمكن الاطلاع عليه بلا تجسس اه ع ش (قوله) ويحدون (الخ) ولا يعتبر رضاهم اه معنى (قوله) لنحو زنا (الخ) اى ما يعتقدون تحريمه اه معنى (قوله) لاخر اى لانهما خمر لما يمتدنون حله اه معنى (قول المتن) ولو شرطت (الخ) اى فى العقد اه معنى (قول المتن) هذه الامور اى من احداث الكنيسة فابعد اه معنى (قوله) وان فعلوا (الخ) عطف على الامتناع يعنى

(قوله) بالرفع) لعل وجهه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جمل بناء على انه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول ولهذا نقل عن ضبط المقدسى ثلثت نحوه (قوله) ويمنع من قولهم القبيح) يبنى ان ما تمنعون منه اذا خالفوا عزروا (قوله) ومن اظهر منكر (الخ) يبنى ان يمتنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب فى رمضان

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو توراة وانجيل ولو بكثافتهم لان فى ذلك مفساد كاظهار شعار الكفر فان اتنى الاظهار فلا منع وتراقى خمر لهم اناقوس ولتلف وناقوس لهم اظهور ومرضايط الاظهار فى النصب ويحدون لنحو زنا او سرقة لاخر لما مر فى نكاح المشرى (ولو شرطت) عليهم (هذه الامور) التى يمتنعون منها اى شرط عليهم الامتناع منها او ان فعلوا كانوا ناضين

(خالفوا) ذلك مع تدبيرهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبير ضرر علينا لكن يبلغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قالوا) بلا شبهة لما سر في البغاة كان صالح عليه مسلم فقلته (٣٠٢) دفعاً وقناهم لحزومين بلزنا الذب عنهم قتلنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أومتعوا)

وتشرط عليهم انتقاض العهد بها (قوله خالفوا ذلك) أي باظهارها اه معنى (قوله إذ ليس فيها كبير ضرر الخ) بخلاف القتال ونحوه بما يأتي وحلوا الشرط المذكور على تخويفهم معنى (قوله) لكن يبلغ في تعزيرهم الخ) ظاهره انه عند عدم الشرط لا تعزيراه سم وقد مر خلافه عنه وعن المغني وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله بلا شبهة الخ) اما إذا قالوا بلا شبهة كان اعانوا طائفة من اهل البني وادعوا الجهل اوصال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين اوقطاهم فماتوا منهم فماتوا منهم فلا يكون ذلك نقضا معنى ونهاية (قوله لما في البغاة) عبارة الاسني بخلاف ما إذا قالوا بشبهة كما سر في البغاة اه (قوله كان صالح الخ) مثال للشبهة المنقبة (قوله وقناهم) مبتدأ خبره قوله قتلنا (قوله بلزنا الذب الخ) اي ان يكونوا في دارنا (قوله لغير مجز) اما العاجز إذا استعمل فلا ينتقض عهده بذلك اسني ومعنى (قوله عهده المنتقض) الاول ليشمل المقاتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمغني وشرح المنهج (قوله) وكذا المنتقض من الاخير يتأمل وكان المراد المنتقض منه بالقتال اه وعبارة المغني والاسني قال الامام وانما يؤمر بعدم الانبعاث لا بحكام الاسلام إذا كان يتعلق بقوة وعدو نصب لقتال وأما المنتقض منه هار بافلا ينتقض عهدهم بوجرمهم في الحماوى الصغير اه (قول المتن ولوزنى ذى بمسلة) أي مع عليه باسلامها حال الزنا وسياق جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فالاصح الخ فان لم يعلم الزنا في اسلامها كما لو عقد على كافر فاسلمت بعد الدخول بها فاصابها في المدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه اه معنى وقوله فان لم يعلم الخ في الآسني مثله (قوله والحق به الخ) زاد التأييد ومثل الزنا ما قدمته اه كقوله الناشرى اه (قول المتن أول أهل الحرب الخ) أو آوى جاسوسا سلم اه معنى (قوله والقرآن) يعنى عنه ما مر آنفا في المتن (قوله او قتل مسلما) او قطع طريقه عليه ورض معنى (قوله عمدا) وإن لم توجد القصاص عليه كذى حرقت عبد مسلم الاسني ومعنى (قول المتن فالاصح الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال عرش لا يقال هذا مناف لا تقدم من اهم لوسموا المسلمين شركا واظهروا الخ ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وان شرط عليهم الانتقاض بذلك لان ما تقدم فبأيديتوني به او يقرن عليه كشرب الخروما ما هنا لا يتدينون به أى لم يحصل به أى لنا كما يشهد اليه قوله الآسني أما ما يتدين به الخ اه (قول المتن) إن شرط انتقاض بذلك الخ) ينبغي ان يأتي هذا التفصيل فيما لو ضرب المسلم وقوله انتقض أى فيترتب عليه احكام الحرابين حتى لو عفت رثة المسلم الذى قتله عمدا عنه قتل للحرابة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه عرش (قوله على الاوجه) خلافا للمغني حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على انه مشروط (قوله) وصح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية وهذا أى التفصيل المذكور هو المعتمدون صحح الخ (قوله من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر اه عرش (قوله فلو رجم الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل بمسلم او بن حاله كونه محضاً بمسلة صار ماله فالا انه حرى مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه لآثار به الذميين لعدم التوارث ولا للحرابين لانا إذا قدرنا على ما هم اخذنا فبنا او غنمية وشرط الغنمية ليس موجودا اه (قوله وقلنا بالانتقاض) مرجوح اه عرش وفي إطلاقه فظار لما مر من التفصيل فالاولى ان يقول كما إذا شرطنا الانتقاض بذلك

تغلباً (من) بذلك (الجزية) التي عقدها لغير مجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد المنتقض وإن لم يشرط عليه ذلك لا يثابه بنقض عهده الزمة من كل وجه أما المورس المنتقض بغير نحو قتال فتؤخذ منه قولا ولا انتقاض وكذا المنتقض من الاخير (ولو زنى ذى بمسلة) والحق به الواط بمسلم (او اصابها بنكاح) أي بصورته مع عليه باسلامها فهما (أودل أهل الحرب على عورة) أي خلل للمسلمين كضعف (أو فتن مسلمان كدينه) اودعاه للكفر (او طعن في الاسلام والقرآن أو ذكر جهر الله تعالى (او رسول الله ﷺ) او القرآن أو نبيا (بسوء) مما لا يتدينون به او قتل مسلما عمدا او قتله (فالاصح) انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض (لخالفه الشرط (ولا) بشرط ذلك أو شك هل شرط او لا على الاوجه (فلا) ينتقض لانها لا تتخل بمقصود العقود صحح في اصل الروضة ان لا تنقض مطلقاً وضعف وسواء انتقض أم لا يقيم عليه موجب فعله من حد أو تعزير

(قوله) لكن يبلغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله) ولو قالوا بلا شبهة (الخ) فلو قالوا بلا شبهة مما عار في البغاة او دفعاً للصائين او قطعاً عن طريق من يتنقض حر (قوله) وكذا المنتقض من الاخير يتأمل ذلك وكان المراد المنتقض منه بالقتال (قوله) فالاصح ان شرط انتقاض الخ) كيف عليه مر (قوله) اما ما يتدين به) ينبغي ان يمتنعوا من اظهار ذلك وان يميز روعاً على اظهاره (من رقة غير كامل (١)) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كاسياقي في قوله لم يبطل امان نسايتهم والصبيان في الاصح (قوله)

فلورجم وقلنا بالانتقاض صار ماله فينا أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو إن الله ثالث ثلاثة (قوله (١) قول الحمصي قوله من رقة غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بآبدينا اه

فلا يخفى به مطاوعا (ومن انتقض عهده بقتال جائز) بل وجب (دفعه وقته) ولا يبلغ المأمّن اعظم جنايته من ثم جاز قتله وان أمكن دفعه بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل في غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للسلطين في

عدم المبادرة إلى قتله مصلحة لهم فلا تقوت عليهم (او بغيره) أي القتال (لم يجب ابلاغه مامنه في الاظهر بل يختار الامام) فيه ان لم يطلب تجديد عقد الذمة ولا وجبت إجابه (قتلا وراقا) الواو هنا وبعد بمعنى او وأثرها لانها أجود في التقسيم عند غير واحد من المحققين (ومنا وفداء) لانه حربى لابطاله امانه وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا قبل ما قاله هنا ينافي قولها في الهدنة من دخل دارنا بامان او هدنة لا يقتل وان انتقض عهده بل يبلغ المأمّن مع ان حق الذي أكد ولم يظهر بينهما فرق اه وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية الذي اغشى لكونه خالطنا خلطة الحقته باهل الدار فنفظ عليه أكثر (فان أسلم) المنتقض عهده (قبل الاختيار امتنع الرق) والقتل كما هو معلوم والفداء كما يعلم من امتناع الرق فلا يردان عليه بخلاف الاسير لانه لم يحصل في يد الامام بالقهر وله امان متقدم فحتم

(قوله فلا تنقض به) ويمنون على ذلك معنى (قوله مطاوعا) أي شرط انتفاض العهد بذلك أولا (قوله بل وجب) إلى قوله في أظهر في المعنى وإلى باب لانه لا يوجب دفعه من قوله كما يعلم إلى بخلاف الاسير (قوله في ثم جاز قتله) عبارة المعنى وحيدة في اختيار الامام فيمن ظهر منهم من الاحرار الكماين كما يختار في الاسير اه معنى (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير الكماين لا يبطل امانه كما سيأتي في قول المصنف لم يبطل امان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاذا لم يقتل غير الكامل ومما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف وقته ابتداء لم يضمه اه ع (قوله) أي القتال إلى قول المتن قتلا في المعنى (قول المتن مامنه) بفتح الميمين أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى (قوله والاوجب الخ) ظاهره وان تكرره منه ذلك ويبنى ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله ثقة فقط اه ع (قوله لانه حرى) إلى قوله قيل في المعنى (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ المأمّن اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالاتفاض زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مامنه اه اسنى (قوله لكونه خالطنا الخ) جرى على الغالب اه رشيدى امله اراد به دفع تنظير سم بمافيه فيه شيء اه إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المعنى إلا قوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية فلو قال المصنف تعيين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قوله لم يبطل امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا ويجوز تقريرهم اه معنى (قوله ولوطبوا الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولوطبوا الرجوع إلى دار الحرب أوجب النساء دون الصبيان لانه لا حاكم لا اختيارهم قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضانة اوجب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب والخناثى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المأمّن) قال الاذرى هذا في النصراي ظاهره وأما اللويدى فلا مامن له نعله بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصراي فيما احسب وهم اشد عليهم منا فيجوز ان يقال اللويدى اختر لنفسك مامنا والحرى باى دار الحرب شئت اه رشيدى (أي المحل الذي هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذي يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر ومسكنه بلد لاسلطين محتاج للروض عليه ولورجع المستامن إلى بلده باذن الامام لتجارته ورسالة فهو باقى على امان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام هل انتقل للاقامة فهو حرى وللجارة فلا ينتقض عهده أوجب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فبلغ مكانا يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامان ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ولدينه وحليته فيعرض لسنه

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ المأمّن (قوله وقد يظهر بينهما فارق بان يقال جناية الذي اغشى الخ) في شرح الروض واجب بان الذي يلتزم باحكامنا وبالاتفاض زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مامنه اه (قوله لكونه خالطنا خلطة الحقته باهل الدار) فيه شيء اه إذ عقد الذمة لا يستلزم الحضانة مطلقا ولا الخلطة المذكورة (قوله ولوطبوا دار الحرب اوجب النساء الخ) قال في شرح الروض. كالنساء والخناثى كالصبيان والمجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة الروض دون الصبيان حتى يبلغوا وطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

اسره (وإذا بطل امان رجال) الحاصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم تناقض امانهم وإنما تبعوا العقد لا انتقض تقديلا للمصنفين ما ولوطبوا دار الحرب اوجب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (وإذا) اختار ذى نبد العهد والحرى بدار الحرب بلغ المأمّن أي المحل الذي هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وماله لا يتم بطلانه منه خيانة

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضاء الظاهرة من وجهه ولحته وحاجبيه وعينه وشفته وأنفه وأسنانه وأثار وجهه ان كان فيه اثار ولو نه من سمره وشقرة وغيرها ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطهرون يعرفون مات او اسلم او بلغ منهم او دخل فيهم واما من يحضرهم لؤدى كل منهم الجزية او يشتكى إلى الامام بمن يتعدى عليهم هذا او منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره معنى وروى مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا قوله لان إلى قوله إلى قول المتن ومتى زاد في النهاية لا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله لا لا يتابع في الاولى وماسان به عليه (قوله من الهدون) أي مشتق منه اه اسنى (قوله اذ هي الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحربين الخ) الاظهر ان يقال عقد يتضمن مصالحة الحربين الخ وكانه عبر بما ذكر قصدا للنسبة بين المعنى الشرعي والقوى مع كون المقصود معلوماه ع ش عبارة المعنى وفيهم من تعبير المصنف بعقداه اعتبارا لاجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعض وغيره) سواء فهم من يقر على دينه ومن لا يقر معنى وعميرة (قوله وتسمى) أي الهدنة أي مساهما (قوله واصلاها) عبارة غيره والاصل فيها اه فلاضافة بمعنى (قوله اول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو السلا فاجنح لها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوى اه بجري (قوله وهي) أي مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أي في شرحه وان يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردي ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهدنة في ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امامهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أي في انه يعقد لاهل اقليم اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أي لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أي عموم النية فلا ينافى قوله الا إلى كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث في المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمعنى والمنهج والروض وخلافا للنهاية (قوله وفاقا للفوراني الخ) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان والى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو اظهر من قول العمراني ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى في ذلك أي في عقدها لبعض اقليمه وهو قضية كلام الراغبى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التي في الربع المسكون من الارض والاقليم اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقر النهاية القضية الثانية عبارة وتشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الا ترى (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد اه سم عبارة النهاية ولو لم يجمع اهل اقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقينى الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل اقليمه) أي بخلاف ظهور مصلحة لغير اقليمه فقط كالامان لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمل اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطف على جوازها اه رشيدى (قوله

على ترك القتال الهدنة) من الهدون (٣٠٤) وهو السكون لان بها تسكن الفتنة اذ هي لغة المصالحة وشرعا مصالحة الحربين
على ترك القتال الهدنة
الآية بعض أو غيره
وتسمى مهادنة ومسالمة
ومهادنة ومهادنة واصلا
قبل الاجماع أول سورة
براءة ومهادنته
قريشا عام الحديبية وهي
السبب لفتح مكة لان
أهلها لما غلظوا المسلمين
وسموا القرآن أسلم منهم
أكثر من أسلم قبل وهي
جائزة لواجبة أى أصالة
ولما فالوجه وجوبها إذا
ترتب على تركها إلحاق
ضرربنا لا يتدارك كما علم
بما يأتي (عقداه) بجمع
الكفار أو (لكفار اقليم)
كالهدن (يختص بالامام)
ومثله مطاع اقليم لا يصله
حكم الامام كما هو قياس
نظائره (ونائبه فيها)
وحداهل مع غيرها ولو
بطريق العموم لما فيها
من الخطر وجوب رعاية
مصلحتها (و) عقداه
(بلدة) أو أكثر من اقليم
لا كله وفاقا للفوراني
وخلافا للعمراني (يجوز
لوالى الاقليم ايضا) أى كما
يجوز للامان أو نائبه
لاطلاع على مصلحة
وبحث البلقينى جوازها
مع بلدة مجاورة لاقليمه
إذا رأى المصلحة فيها
لاهل اقليمه لانها حينئذ

(كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقع السؤال عموما وقت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانه إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلجوز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفوراني) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد اه

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يمكن انتفاء المفسدة قال تعالى فلا تنهوا وادعوا إلى السلم وانتم
الاعلون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدو أهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديثية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء) اسلام اوبذل

جزية) أو إعانتهم لنا أو
كفهم عن الاعانة علينا أو
بعدادهم وان كنا اقرباء
في الكل للاتباع في الاول
(فان لم يكن) بناضعف كما
باصله وراى الامام المصلحة
فها (جازت أربعة أشهر)
وتو بلا عوض للآية
السابقة (لا سنة) لانها مده
الجزية فلا يجوز تقييرهم
فيها بدون جزية (وكذا
دونها) وفوق أربعة أشهر
(في الاظهر) للآية ايضا
نعم لا يتيقدها لنحو
تساموا بمدة (واضعف)
بنا (يجوز عشر سنين) فما
دونها بحسب الحاجة (فقط)
لانها مده مهادة تقيير متى
احتج لاقبل من العشر لم
يجز الزيادة عليه وجوز جمع
مقدمون الزيادة على
العشر ان احتج اليها في
عقود متعددة بشرط ان
لا يزيد كل عقد على عشر
وهو قياس كلامهم في
الوقف وغيره لكن نازع
فيه الاذرى بانه غريب

حيث تردد الخ) أى وأما إذا ظهرت له المصلحة بلا تردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطؤه
فعل الامام بعدمها فنضاهه ع ع ع (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في
التبيل مسامحة سم (قوله عطف على ضعف) اى لاعل قلته اه معنى (قوله او بعدادهم) لدل المصلحة في
المهدة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحاربة واجبة وهي مع بعد الدار تورج مشقة عظيمة في تجهيز
الجيوش اليهم فنكتفى بالمهدة حتى ياذن الله اه ع ع (قوله للاتباع) لانه حصل الله عليه وسلم هادن صفوان
ان امية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظهر اعليه ولكنه فعل ذلك لرجاء اسلامه
فاسلم قبل مضى معنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضعف) الى قول المتن
ومتى زادى المعنى لا لا قوله وهو قياس لكن وقوله لوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هلا زادوا لارجاء
اسلام اوبذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما
نضاهه لما فاقصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر لا عند
الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان انقضت المصلحة كاصرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه
نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اى قوله تعالى في اول برائة فيسبحوا في الارض أربعة
اشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخثاني والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ع (قوله مده
مهادة تقيير) اى في الحديثية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة
النهاية وقول جمع يجوزها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى
المقتضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره واقره لكن المعنى وافق الشارح كما ياتى
(قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مده ما قبله بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل اه
سم وياتى عن المعنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرى الخ) عبارة المعنى جزم به الفورانى وغيره وقال
الاذرى عبارة الروضة ولا يجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد
وهذا صحيح واما استئناف عقد اخر عقد كما قاله الفورانى فغريب لا احسب الاصحاب وافقون عليه اصلا اه
وهذا ظاهر اه (قوله لوجه الخ) اى النزاع (قوله من كونها) اى العشر (قوله فقه) اى في تجوز الزيادة
على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بمخالفة النص (قوله فارق نظيره)
قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه
سم (قوله نعم ان انقضت الخ) هذا الاستدراك من تنمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى
المهدة اه ع ع (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا اما اولافاها من مسائل الامان لا المهدة واما
ثانيا فتقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد
لقول المصنف جازت أربعة اشهر بما اذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول
المصنف المذكور لمنع الزيادة لا نقصان ايضا اه يجبرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع

(قوله كضعفنا بقلة عدو أهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديثية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء) اسلام اوبذل
باصله هلا زاد ولا رجاء اسلام اوبذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر
(قوله ان احتج اليها في عقود) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مده ما قبله بدليل قوله نعم ان انقضت الخ
وفيه تأمل (قوله وبفارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط
الواقف الذى هو كنص الشارع (قوله فتكرر سماعه الخ) عبارة الروض فاستمع في مجالس يحصل
فيها البيان أى التام بلغ المأمون ولا يجهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع)
عقد آخر وهكذا ولو زال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ومجتهدا امام عند طلبهم لها ولا ضرر وبفعل الاصالح وجوب ولو دخل
دارنا بامان لسباع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يجهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على المجاني)

من أربعة أشهر وعشرين مثلاً (فقل لا تفرق الصفة) فيصح في الجائز ويطل فيأز عليه ويشكل عليه أن نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا أن يفرق بأن المذهب هنا الذر لحقن الدماء وللصلحة التي اقتضت جواز الهدنة تعلى خلاف الأصل فروعى ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النسيئة (يفسده) لاقتضائه التأييد المتعنى ويفرق بين هذا وتنزيل الأمان المطلق على أربعة أشهر بأن المفسدة هنا أخطر (٣٠٦) لتبنيهم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده أيضاً (على الصحيح بأن) أى كان (شرط) فيه (منع فك أسراً) منهم (أترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدنا بل الذى يظهر أن ما للذى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر أيضاً أن شرط تركه لذى أو مسلم كذلك أورد مسلم أسير أفلت منهم أو سكتاهم الحجاز أو أظهارهم الخربدارنا أو ان تبعت لهم من جاءنا منهم لا التخلية بينهم وبينه أو يأتى شرط رد مسلمة تاتينا منهم (أو) فعلت (لنعتقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (أو) لاجل أن (يدفع) ويجوز جره عطفًا على دون (مال) تناوهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا أن يفرق (اليهم) لمساواة ذلك كله لعزة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم أو لاحاطتهم بنا وخوف استئصالنا وجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسر فك الأسرى في محله في غير المعذبين إذا امن قتلهم

في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يعمل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المعنى وإلى قوله فالخلاص في النهاية إلا قوله هنا إلى المتن وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى في حال قوتنا وعشرين أى في حال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أى أو دون العشر و فوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الواقف أن لا يؤجر الموقوف بأكثر منها وقوله بلا عذر أى كالاتحاد إلى العارة ولم يوجد من يستاجر إلا بأكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخائى والمال اه عش (قوله لما سر) أى قبيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى إطلاق عقد الهدنة (قوله لتبنيهم) أى تعلقم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه أن عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشرط لصحته أن يكون لمصلحة اه عش (قوله استولوا عليه) افاد به أن مالنا يفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز أيضاً اه عش أى كما جرى عليه المعنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لأنه ان جعل وصفاً لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للجرور ولم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الآتى أنفاً الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجازاً شائع وياق جواب آخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المعنى قال الزركشى بحثاً أو مال ذى اه (قوله ما للذى كذلك) خلافاً للآسى عبارة نحو خرج بالمسلم أى الأسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك ما لهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحداهم (قوله أن شرط تركه) أى ترك مالنا أو للذى (قوله) أورد مسلم بالرفع عطفًا على منع فك وقوله أفلت نعم ثامن لمسلم وفي الجبرى عن الشورى قال في النهاية التفتت والافلات والافتلات التخلص من الشيء من غير تمكن اه وفي الصحاح أفلت الشيء وتقلت وأفلت بمعنى وأفلقته غيره اه (قوله وسكتاهم الحجاز) أو دحوهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله وباقي) أى فى المتن عن قريب (قوله أو فعلت) أى الهدنة أنظر لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) أشار به إلى أنه معطوف على تعقد وقال المعنى أو لنعتقدهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة إليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الباء المتناة من تحت اه عش ولا يخفى أن مثله يتوقف على النقل (قوله للمنافة) إلى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله وخوف استئصالنا) ينبئ أو خوف استيلائهم على بلادنا (قوله وجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شيء أو لافن مياسير المسلمين وينبئ أن محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال أو الاقدم على بيت المال اه عش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه معنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل سر (قوله أن محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الأسرى (قوله إذا لم تنزع خلاصهم الخ) أى كان استقر الأسرى ببلادهم لان فكهم قهراً حينئذ يترتب عليه ما لا يطاق اه نهاية (قوله والأوجب الخ) عبارة النهاية أما إذا اسرت طائفة مسلماً ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فك وجهه يمكن إذ لا عذر لهم في تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه عش (قوله بما سر في شراء الماء الخ) عبارته هناك ويتجه في المقيم

(قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لأنه ان جعل وصفاً لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للجرور ولم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الآتى أنفاً الصادق باحدهم (قوله

وقال شارح النذب للاحاد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غزو ما يعلم اعبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبهم فالخلاص ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فدائه والاسن وهل يجب على كل موسر بما مر في شراء المالم التي يعم فداء المعذب لا تأولى من شراء الماء ولا لان هذا إنما يخاطب به الامام فقط أو يفرق بين قلة الفداء وكثرة تعرفا كل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظنه خلاصه بما ينذله فيه فاعلاعه امره وبقرب بين ما تقر من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عن الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الاعند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها (مق شاه) وتحرم عليه مشيئته اكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضعفنا وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقرم الله وتماما لقوله رسول الله ﷺ عليه بالوحي ولأمام تولى بعد عاقدها نقضها إن كانت فاسدة بفساد بلغوا ما منهم وجوبوا انزاعهم بل أن تقاومهم إن لم يكونوا بدارهم والاختلافها قاطن بلا انذار ومق (صح وجب) علينا (الكف) لا ذاتا أو أذى الذين الذين ببلادنا فيما يظهر خلاف أذى الحريين وبعض أهل الهدنة (عنهم) وفاء بالهدن إذ القصد كف من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم بخلاف أهل الذمة (حتى تنقضي مدتها أو ينقضها مدتها أو ينقضها علفت بمشيئته أو الامام أو نائبه بطريقه كما يعلم بما يأتي (أو ينقضوها) هم ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قتالنا) أو مكاتبه أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالنظر اه (قوله الاول) أي الوجوب على كل موسرا (قوله عما تقر) أي عن مؤتم يوم وليلة (قوله مطلقا) أي غاب لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرم ويجوز ان لا توثق الهدنة ويشترط الامام بنقضها متى شاء اه رشیدی (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى في المعنى لا الا قوله يحرم إلى وخرج وإلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا الا قوله أي عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أي بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقرم الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وتماما لقوله) أي أقرم ما أقرم الله تعالى اه معنى (قوله ينقضها) إن كانت فاسدة الخ انظر ما معنى النقص مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبليغهم الامان اه عرش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) واعلانهم اه معنى (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المعنى على عاقدها وعلى من بعد من الائمة اه (قوله لا ذاتا) إلى قول المتن وإذا انتقضت في المعنى الا قوله أي الذين إلى بخلاف وقوله او الامام إلى المتن وقوله أي عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحريون مالهم بغير حق وظفرنا به وردناه اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) أي والذين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من اول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان قدرنا على دفعهم اه عرش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المعنى او ينقضها الامام اذا علفت بمشيئته وكذا غيره اذا علفت بمشيئته اه (قوله ما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم اقول المتن أو قتالها) أي حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعوان البغاة مكرمين فلا ينتقض كاعتنه الزركشي اه معنى (قوله او بنحو قتالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (اقول) نعم كما يعلم بالاولى من قول الشارح الآتي انفا وذي بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظروا لا يبعدنا كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم اه سم (قول المتن أو قتل مسلم) ممن ان لم ينكر غير القاتل مثلا عليه بعد علفه انتقض عهده ايضا كما يأتي انتهى عرش (قوله بدارنا) لعله قيد في الذمي فقط فليراجع اه رشیدی (اقول) هذا صريح صنيع المعنى (قوله او فعل شيء الخ) عبارة المعنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينقض باشيء منها ان يسو الله تعالى والفران او رسول الله ﷺ وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنقض الهدنة به جز ما لان الهدنة ضعيفة غير مأكدة بهذا الجزية اه (قوله ابواه عن الخ) أي ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار إلى الكفار اه عرش (قوله واخذنا) أي جميعهم في الصور كلها او فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي عنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أي نحو قتالنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاول تأخيره عن قول المصنف وبيانهم كما فعله الاسنى والمعنى (قوله من بعد عودهم) أي الآية اه معنى (قول المتن واذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقض من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشیدی (اقول) ظاهر صريحهم لاسيما المعنى كما مر في شرح حتى تنقضي الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله تها) (قوله

أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظروا لا يبعدنا كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم (قوله ببدل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يمتنع حينئذ نقضها بما اختلف في نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمي بدارنا أي عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقد الذمة به مما سر وغيره لعدم تأكدها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) تها (ويائهم) أي الاغارة عليهم بل لأن كانوا ببلادهم ومقيل الباب

ماله تعلق بذلك فان كانوا يبلغان ما منهم اى محلا يمتنون فيه متاومن اهل عهدنا ولو يطر فبلادنا فيما يظن ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما مانت يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه ابلاغ مسكنه منها على الاوجه واهم قوله وإذا آخروا أنه يضم لما بعد حتى

ويصلو امانهم) ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون عليه (يقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنهم وسكنوا (انتقض فيهم ايضا) لاشعار سكوتهم براضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك في عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتراضهم او باعلام الامام) او نائبه (بقيامهم على العهد فلا) نقض في حقهم لقوله تعالى أنجينا الذين نهون عن السوء ثم ينذر الملعدين بالتيار عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانته) بشئ مما ينقض إظهاره بان ظهرت اماره بذلك (فله نذعهم دهم اليم) لقوله تعالى وإما تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقض لان عقدها لازم وبعد التبت انتقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط في النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المانمن) وجوب اوفاء بالعهد (ولا ينفذ عقد الذمة بتمه) بفتح الهاء لانه

آكد لتأييده ومقابله بالولا لهم في قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم) مسلمة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار وخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقوع ذلك في صلح الحديبية نسخه ما في الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صحيح ولم يجز به رد مسلمة احتياطا لاسرها خطره (فان شرط)

ردالمسألة (فسد الشرط) لانه اهل حراما (وكذا العقد في الاصح) لاقرانه بشرط (٣٠٩) فاسد قبل ما عبر عنه بالاصح هنا وبفض

ما عبر عنه بالصحيح فبما مر
فكررونا قاضاه وتجاب
بانه لا يرد ذلك الا لو كان
ما مر صبغة عموم وليس
كذلك ولنا هو مطلق
وهذا تقييده فلا تكرر
ولا تاقض ووجهه قوته هنا
صححة الخبر به كاتقرر فكان
مستقنى من ذلك وبسره أن
فيه إشعارا بتمام علة الاسلام
واستغناء اهله كاتر شذاليه
قوله ^{عليه السلام} من جاءنا منكم
رددناوه من جاءكمنا فسخا
صححة (وإن شرط) بالبناء
للمفعول اى شرطوا علينا
او الفاعل اى شرط لهم
الامام (رد من جاء) منهم
الي اى التخليه بينهم وبينه
(اولم يذ كررد) ولا عدمه
(فجاءت امرأة) مسئلة لم
يجب علينا لاجل ارتفاع
نكاحها باسلامها قبل وطه
او بعدوه وإن حلتا بينه وبينها
(دفع مهر اى زوجها فى
الظاهر) لان البضع غير
مقوم فلا يشمله الامان
وقوله تعالى وآتوهم ما
أنفقوا الا بدل على وجوب
خصوص مهر المثل ووجه
بانه لا يمكن الاخذ بظاها
لشموله جميع ما أنفقه
الشخص من المهر وغيره
ولا نعلم قائل بوجوب ذلك
ولا حله على المسمى لانه
غير بدل البضع الواجب فى
الفرقة نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخثي فيما يظهر اسنى ونهاية (قول ابن فسد الشرط) اى قطعا سواء كان لها صبغة
ام لا اه معنى (قوله قبل ما عبر عنه) اى عبارة المعنى فتيه هذا هو الخلاف المار فى قوله وكذا شرط فاسد
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواهنا فكرر وناقض واجاب عن ذلك الشارح فقال اشار به الى
قوة الخلاف فى هذه الصورة وعبر فى صور تقدمت بالصحيح لإشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر اولا
تخالف اه (قوله وناقض) اى حيث عبر بالاصح هنا بالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك الا
الخ) ولك أن تقول هو لا يرد وان كان فيه صبغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه
سم (قوله وهذا تقييده) اى من حيث الخلاف والإفلا حكم واحد فى الموضوعين اه سم (قوله ووجه قوته)
اى الخلاف (قوله صححة الخبر به) اى كفى صلح الحديثية وقوله كاتقرر يتأمل اه سم وقد يجاب اشار
الشارح بمالى قوله السابق انفاو وقوع ذلك فى صلح الحديثية بنسخه الخ وقصده بيان انه وإن صح الخبر به
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صححة الخبر به لم صار مرجوحا (قوله فكان) اى ما هنا وقوله مستقنى من ذلك اى
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يرد هذا الاحتمال قوله وبسره الخ اى الاستثناء
(قوله ان فيه) اى شرط رد المسئلة (قوله اى شرطوا علينا) اى قبل الامام او نائبه وقوله اى شرط لهم
الامام اى او نائبه وقبلوه (قول المتن اولم يذ كررد) كذا اصله فى اصل رحمه الله تعالى ببدان كان ردا
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقفت من نسخ المحلى والمغنى والنهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط متبنا
للفاعل واقتصر المذ كررون فى الحل عليه اه سيدعمر (قوله فجاءت امرأة مسئلة) ولو ان اسلمت اى وصفت
الاسلام من لم تر لم يجزى فان افادت ردتاها له لعدم صححة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تقبل ترد وكذا ترد
ان جاءت عاقلة وهى كافرة لان اسلمت قبل مجيئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان
شككتنا فى انها اسلمت قبل جنونها او بعده فتنها لا ترد ورض مع شرحه معنى ونهاية (قوله لاجل الخ)
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلتا الخ) غاية اى وإن حصل مناحيولة بينهما وبين زوجها (قوله غير مقوم)
اى غير مال نهاية ومعنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد دليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) اى عدم الدلالة
(قوله ولا نعلم قائل الخ) اى فهو اى ظاهاه مخالف للاجماع (قوله ولا حله على المسمى الخ) نى الامكان
هنا فيه نظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) اى فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله ولا مهر المثل)
عطف على المسمى وفى نى الامكان هنا نظر (قوله وهذا) اى التوجيه المذ كرر مع ما فيه لعله إشارة
إلى ما فى عاتى نى الاحتمالين الاخيرين من البديل عدم استزام المذعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)
عبارة المحلى اى والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهى اولى سم ورشيدى اى لان التذب خاص وعدم
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) اى الوجوب لان الاصل فى صبغة
افعل الوجوب حلوى وقبل صفة لعدم مجرى مجرى عليه السكرى وفسر الاصل براءة الذمة (قوله ورجحوه

(قوله وناقض) اى حيث عبر بالاصح هنا بالصحيح ثم (قوله ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو
لا يرد وان كان فيه صبغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده) اى
من حيث الخلاف والإفلا حكم واحد فى الموضوعين (قوله ووجه قوته هنا صححة الخبر به) اى ما فى صلح
الحديثية (قوله كاتقرر) يتأمل (قوله لم يجزى علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) فى الروض
وشرحه وان اسلمت اى وصفت الاسلام من لم تر لم يجزى فان افادت ردتاها له لعدم صححة اسلامها
وزوال ضعفها والتقييد بالا فاقه من زيادته وكذا لا اذرى وغيره لاحتراز عما اذ لم تقبل فلا ترد أخذاما
بأنى المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهى كافرة سواء طلبها فى الصور تين زوجها لم يحارمها لان اسلمت قبل
مجئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا فى انها اسلمت قبل جنونها فانها لا ترد
ولا نعطيه مهر اه (قوله ولا حله على المسمى) نى الامكان هنا فيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتمتعي أن الامر لتذب تطيب خاطره بأى شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت
ظاهرة فى وجوب غرم المهر محتملة لتدبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى التذب اه عرش **(قوله لما قام عندهم)** أى من أن الأصل برادة الذمة حلوى وكردى وقال الشورى عن الطيلوى أى من أعزاز الاسلام واذلال الكفر اه **(قوله انتهى)** أى الجواب **(قوله ما ذكرته من أن حملها على)** يعنى قوله ولا نعلم قائلا بوجوب ذلك **(قوله يمكن ذلك)** أى فيفتح الجوابان **(قوله من الرد)** أى ردم من جامنا منهم **(قول المتن ولا يردصى الخ)** لضعفهما وهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اسنى ومعنى **(قول المتن ويجنون)** طرا جنونه بعد بلوغه مشركا ما لا اه معنى **(قوله انتهى)** إلى قوله أى لا يجوز في النهاية إلا لقوله لا وإلى المتن في المتن إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام واطلق المجنون **(قوله وصفا الاسلام)** أى أيا بكلمة الاسلام اه نهايه **(قوله ام لا)** أسقطه المنهج والاسنى والنهاية **(قوله فان كل الخ)** عبارة عن المتن فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصف شيئا كما يحسنه بعض المتأخرين وإن وصفا الاسلام لم يرد اه **(قوله ومحل قولهم الخ)** أى الدال على جواز رد الصبي الذى اسلم لا يوبى له وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم ولا يجوز ردهم ولو للاب لانه فى الرد إلى دار الكفر اه سم **(قوله بالغ)** إلى قول المتن وحر في النهاية **(قوله ولو مستولدة)** عبارة عن المتن اما الأمة المسلمة ولو مكاتبه ومستولدة فلا ترد قطعا اه **(قوله ثم إن اسلم الخ)** عبارة عن الروض مع شرحه وعن المتن ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدها العبد والأمة ولو مستولدة ومكاتبه ثم اسلم كل منهما عاق لا نه اذ جاء قاهر السيده ملك نفسه بالقره فيعتق ولان الهدنة لا توجب امانا بضمهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها واسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق ولو وقع قهره حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لان أهولهم عطفورة حينئذ فلا يملكها المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لانه جاءه بالمراسم وأخاله وانتهت امره وسببه ولا عشرة له تحميه بل يعتقه باليد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه منهم ولهم ولاؤه وعلم أن هجرة النبي ليست شرطا فيعتق لا بشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة أو طاعة إن لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم ادلى ولو لم يهد الهدنة أو اسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا برث ويورث وانما ذكر وهجرته لان هبايتم عنه غالبا أو المكاتبه فبقي مكاتبه إن لم يهجرته فان أدت نجوم الكتابة بعتقه بها ولو لاؤه بالسيد هدا أو أن هجرته وورقة وتذات شيئا من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب ما أدته من قيمتها الواجبة فان وفيها أوزاد عليها عتقه لانه استوفى حقه ولاؤه بالمسلمين ولا يسترجع من سيده ما أوتدوا أن نقص عنها وفي من بيت المال اه وبذلك علم ما في كلام الشارح هنا وكان ينبغي أن يقول ثم إن هاجر قبل الاسلام مطلقا أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه الخ كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن الروض مع شرحه **(قوله بعد الهجرة)** أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر **(قوله عتق)** أى بنفس الاسلام اه عرش **(قوله أو بعدهما)** أى بعد الهجرة والهدنة اه عرش **(قوله كذلك)** أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم روض **(قوله ردا أحدهما)** أى العبد والحرة المذكورين **(قوله عند شرط)** إلى المتن في النهاية والمنتقى

في ذلك اه فان قلت ما ذكرته من أن حملها على وجوب الشكل يخالف الاجماع وعلى المسنى يخالف القاعدة وعلى مبر المثل يخالف ما يقوله المقابل يمكن أنه الذى قام عندهم قلت يمكن ذلك بلا شك (و) عند شرط ما ذكر من الرد (لا يردصى ويجنون) أى أو ذكر وصفا الاسلام أم لا امرأة ونحى أسلم أى لا يجوز ردهم ولو للاب أو نحوه لضعفهم فان كل أحدهما واختارهم مكناه منهم ومحل قولهم تسن الحيلولة بين صبي أسلم وأبويه فيمن يهدر نالانا تدفع عنه (وكذا) لا يرد لهم (عبد) بالغ عاقل أو أمه ولو مستولدة جاء البنا مسلما ثم إن أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه سيده فواضح والابا الامام لمسلم أو دفع لسيده قيمته من المصالح واعتقه عن المسلمين والولا لهم (وحر) كذلك (لأعشيرة له) أوله عشيرة ولا تحميه فلا يجوز رد أحدهما (على المذهب) لثلا يفتوه

(ويرد) عند شرط الرد لا عند الإطلاق إلا يجب فيه رد مطلقا (من) أي حذر ذكر بالغ عاقل ولو مسلما (له عسيرة) تحمية وقد طلبته (أو واحد منها) ولو بوكيل كما هو ظاهر (اليها) لأنه صلى الله عليه وسلم رد ما يجندل على أيه سهيل بن عمرو وكذا استدلو به ورد بان هذا وإن جرى في الحديثية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم رواه البخاري (لا إلى غيرها) أي عسيرة ته الطالبة له (٣١١) فلا يرد ولو باذنهم فيها يظفر فاليا

(قوله) عند شرط الرد أي لمن جاءنا منهم قال الزركشي وإذا شرط رد من له عسيرة تحمية كان الشرط جائزا صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رد في عقدها لئلا يقال إن شبهة وهو ضابط حسن اه معني (قوله) مطلقا أي سواء كان له عسيرة أو لا (قوله) أو واحد إلى قوله كذا استدلو في المعنى (قوله) على أيه سهيل ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه مرضى الله تعالى عنه اه ع (قوله) إلا أنه قبل عقد الهدنة (الخ) أي والكلام هنا فيها بعده (قوله) أي عسيرة ته الطالبة) عبارة النهاية أي لا يرد أي غير عسيرة ته الطالبة له اه وعبارة المعنى ولا يجوز رده إلى غير هاتين عسيرته إذا ظلمه ذلك الغير لأنهم يؤذونه اه فكان ينبغي التماس رد كبر الطالبة (قوله) بكل من الفعليين أي يرد وظلمته اه سم (قوله) فيرد إلى قوله والوجه في المعنى الإقوال ومن ثم إلى المتن (قوله) فيرد إليه أي الطالب أما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد أسنى ومعني (قوله) وعليه حلوا (الخ) قضية هذا الحل أن الجاني في طلب أبي بصير لم يكن من عسيرة ته ولا وكلاهم اه سم (قوله) كما في الوديعه (الخ) عبارة المعنى ولا تبعد تسمية التخلية ردا كما في الوديعه اه (قوله) لحرمة إجبار المسلم (الخ) عبارة النهاية لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه قال ع (قوله) وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من المتن من من من أن هذا خارج من قربة وراد استيطان غيرها اجبروه إلى العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعهم وأصوله في تلك القرية اه (قوله) ولهذا) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجبا لأمره بالرجوع إلى مكة اه معني (قوله) ومن ثم) أي من أجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قوله) المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لا يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ اه سم (قوله) كما فعل أبو بصير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قوله) المتن ولنا (خ) موصادق بالامام وأحد المسلمين اه معني عبارة النهاية ولو بخصرة الامام خلافا للبقي اه (قوله) المتن له) أي للمطلوب يقتل طالبه اه معني (قوله) كعرض) أي قوله وكذا أن أطلق في النهاية الإقوال والوجه إلى المتن (قوله) بذلك) أي يقتل طالبه عبارة المعنى والنهاية يقتل أبيه اه (قوله) لأنهم في أمان) فالتنافي للأمان التصريح لا التبرع اه سم (قوله) لأنه لا يتناول الخ) عبارة النهاية والمعنى لأنه لم يشترط على نفسه أمانا لهم ولا يتناول له شرطا الامام كما قاله الزركشي اه (قوله) وضده) أي ضد كل منهما (قوله) من جاءهم) إلى قوله وكذا أن أطلق في المعنى الإقوال على المعتمد (قوله) من الرجال والنساء) عبارة النهاية ولو أمر أقرور قيقا اه (قوله) وحيث لا يلزمهم الرد) ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد الرقيق المرتد إلىنا بعد أخذ قيمته ردناها إليهم بخلاف نظيره في المهر معني ونهاية

(قوله) وران هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها لأن لم يكن أولى (قوله) متعلق بكل من الفعليين أي يرد وظلمته (قوله) وعليه حلوا رده صلى الله عليه وسلم إلى أبي بصير (الخ) قضية هذا الحل أن الجاني أي في طلب أبي بصير لم يكن من عسيرة ته ولا وكلاهم (قوله) وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لا يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ (قوله) لأنهم في أمان) فالتنافي للأمان التصريح لا التبرع (قوله) من الرجال والنساء) قال في الروض ويغرمون مهر هاتين المرتدتين في شرحه قال البقي وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فان أهمهم المهر مع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لا وجه له اه وصرح أعني في شرح الروض عن تصريح أصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلما بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب بقتل طالبه لأنه لا يتناول الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا) من جاءهم مرتدا منا لزهم الوفاء) به حرا كان أو ذكرا أو نثرا بالزهم (فان أبوا فقتلوا) المهدن للقتلهم الشرط والأوجه أن الرد هنا أيضا بمعنى التخلية (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) من جاءهم مرتدا منا من الرجال والنساء على المعتمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديثية من جاءنا منهم كذا ناهوا من جاءهم مناسقا فسحقا وحيث لا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف فيه الماوردي واعتمده الزركشي (فرع) يجوز شراء اولاد المعاهد منهم لاستيهم وموافقه في رابع شروط البيع وأفتى أبو زرعة بأنه لا يصح صلح من بايدهم اسير حتى يشترط عليهم اطلاقه اذ لا سبيل الى ابقائه بايدهم بل يجب عينا على كل أحد السعي في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان يد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي ينتج صحة عقد الصلح في الاول ان اضطررنا اليه وفي الثانية انه يجب ان يشترط عليهم رده فان أبوا انتقض عهدهم

• (كتاب الصيد) •

مصدر بمعنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظه ويصح بقاءه على مصدرته لأن أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبايح عليه لا ينافي ذلك (والذبايح) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بسكين وسهم وجارحة واصلها الكتاب والسنة والاجماع واركناهما فاعل ومفعول به وفعل وآلة وتساقى كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر الاصحاب لأن في أكثرها نوعان الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ربع العبادات لأن فيها شوباناما منها (ذكاة الحيوان) البري (المأكول) المبيحة لحل أكله انما هو (بذبحه في ساق) وهو أدنى العتق بطريقتين

وروض مع شرحه (قوله) وكذا الخ) أي لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله ببدل ورم الراد اذ اطلق العقد ايضا بين انهم يغمرون مهرها فراجعه اهتم (قوله) على الاصح عندهم) أي الاصحاب (قوله) فرع) الى قوله ومرت في المعنى وشرح المنهج (قوله) يجوز شراء اولاد المعاهد) عبارة القليوبي على المحلى يجوز شراء اولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لا نه لا يملك بالبر لا من أولاد أباه اذا قهر أو أراد بيعه دخل في ماله فيقتض عليه فلا يصح بيعه وعلى ما جعل قول الماوردي يجوز شراء اولاد المعاهد منهم انتهت بجري وحله الشارح في البيع على اطلاقه وأجاب عما ردد عليه من عدم استقرار ملك الاب لولده بما فيه بعد عنه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتي ومر الخ (قوله) في رابع شروط البيع) الاصوب شروط المبيع ولعل الميم سقطت من قلم الناسخ (قوله) حتى يشترط عليهم الخ) أي ويقبلو ذلك الشرط منا (قوله) والذي ينتج صحة عقد الصلح الخ) أي بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أي باضطرار وبدونه وقوله وأنه يجب الخ) أي والذي ينتج وجوب السعي في اشتراط ذلك في الاول والثانية فان قبلوه فيها والا فصح الصلح بدونه في الثانية مطلقا وفي الاول ان اضطررنا اليه وقوله فان أبوا الخ) أي فيها اذا قبلوا ذلك الشرط هذا ما ظهر لي في فهم المقام والله اعلم

• (كتاب الصيد والذبايح) •

(قوله) بمعنى اسم المفعول) أي المصيد ومعنى وشرح المنهج يعني ما يعتبر فيه من حيث اصطباذه ليجل هو أي المصيد (قوله) على مصدرته) أي على معنى الاصطباذ يعني ما يعتبر فيه ليجل المصيد (قوله) ذلك) أي بقاءه على مصدرته (قوله) جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة وشرح المنهج والتاء للوحدة بجري معنى ما يعتبر فيها من حيث ذبحها لحل (قوله) واركناهما الخ) عبارة غيره واركنا الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أر بعة ذبيح وذابح وذبيح وآلة اذ قال الرشدي قوله بالمعنى الحاصل بالذبح أر بالانذبايح وكون الحيوان مذبوحا وانما قسرنا بهذا اللفظ الذي هو واحد الاركان والاولم اتحاد الكل والجزء اهـ (قوله) فاعل ومفعول به وفعل وآلة) والمراد بكونها أركانها لا بدلت تحققت منها والافليس واحدا منها جزأما منها اهـ (قوله) وما بعده) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعموا الذر اهـ فليراجع (قوله) لان فيها الخ) عبارة النهاية والمعنى لان طلب الحلال فرض عين اهـ قال الرشدي هذا كما يحسن مناسبة ذكره هاهنا كما يحسن ايضا مناسبة ذكره هاهنا والذي يظن ان صاحب الروضة انما ذكره هاهنا كناسبة الاضحية للهدى لاشتراكهما في أكثر الاحكام ومن ثم ذكره هاهنا قبل الصيد والذبايح اهـ (قوله) لان فيها الخ) أقول ولناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اهـ سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ الى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اهـ سم (قوله البري) الى قوله وهي بالمعجمة في المعنى (قوله) انما تحصل الخ) أي تحصل شرعا

بعد لزوم الراد ان اطلق العقد ايضا بين انهم يغمرون مهرها ايضا فراجعه (قوله) وكذا ان اطلق العقد) بخلاف ما تقدم في آخر الصفحة السابقة من جاءهم من لا يجب رده عند الاطلاق (قوله) ايضا وكذا ان اطلق العقد) في شرح الروض عن تصريح اصله عدم لزوم عند الاطلاق ايضا فراجعه

• (كتاب الصيد والذبايح) •

(قوله) لان فيها شوباناما منها) أقول ولناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك (قوله) ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ الى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر (فرع) حال عليه حيوان ما كوله فرما فاصاب منه بحيث انقطع كل حلقوه ومررته حلوان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى التاديب حيث صار غير مقتور عليه حل باصا به في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته في المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمرى فقط قبل يتعين في الحل اصابة المذبح او لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس بذبحا شرعا فلا فرق بين اصابته واصله وغيره فيه نظروا ينتج

(اوله) بفتح اوله وهى
أسفله (ان قدر عليه)
وسيدكر انها إنما تحصل
بقطع كل الحلقة والمرى
فالذبح هنا بمعنى القطع الآتى
وهى بالمعجمة لغة التطليب
ومنه راحة ذكية والتتيم
ومنه فلان ذكى أى تام
الفهم سمي به شرعا الذبح
المسيح لانه أطيب أكل
الجوان باباحته وإياه بهذا
يعلم رد ما قيل تعريف لها
بذلك غير مستقيم لانه لغة
الذبح فقد عرف الشئ
بنفسه أى المساوى له
مفهوما وما صدقا ووجه
رده منع قوله انه لغة الذبح
على انه لولم اطلاقا عليه
لغة كان المراد بها مطلقه
وهو غير الذبح شرعا لانه
يعتبر فيه قيد المسيح فلم
يعرف الشئ بنفسه على انه
ليس هنا تعريف أصلا
وإنما صواب العبارة ان فيه
تحصيل الشئ بنفسه
وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة
غير خصوص الذبح المسيح
ولاشك أن المطلق يحصل
بيانه بذكر المقيّد ولا رد
عليه حل الجنين بذبح أمه
وان اخرج رأسه وبه حياة
مستقرة او هو ميت لان
انفصال بعض الولد لا اثر
له غالبا وذلك لان
الشارع جعل ذبحها
ذكاة له واعتبرت

بطريقين ذكر المصنف لإحدهما في قوله بلذبحه الخ والثانية في قوله والافيعمر الخ اه معنى (قول المتن
اوله) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو مخل او محرم فهل يحل ذلك ام لا فيه نظروا الاقرب الاول لان
الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المغنى بلام وموحدة شديدة مفتوحة
اه (قوله فالذبح هنا بمعنى القطع الخ) مكان الاولى ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وهى) اى
الذكاة (قوله وبهذا) اى قوله وهى بالمعجمة الى هنا (قوله تعريفه) اى المصنف لها بذلك اى للذكاة بالذبح
(قوله لانها) اى الذكاة (قوله منع انها لغة الذبح) اى لما مر انها لغة التطليب والتتيم (قوله كان المراد
بها الخ) اى فى اللغة مطلقه وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى اى المراد بالذكاة هنا اى المراد بالذبح فى
كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يتدفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الذبح هذا كبعض
كلمات الشارع الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى
والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقه وهو غير الذبح شرعا
الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح
المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشئ بنفسه كان صوابا اه بخذف (قوله على انه ليس هنا تعريف
اصلا) بله: اتعريف شئى اى سم اى والاولى اسقاطا أصلا (قوله وانما صواب العبارة) اى فى الاعتراض
على المتن (قوله وجوابه) اى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الذبح الذى جعل جزاء
من التعريف غير خصوص الذبح المسيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله ولا شك ان المطلق
يحصل بيانه بذكر المقيّد) يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا بين بما يدل
عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفتها (قوله ولا رد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والمغنى واللائظ الاخير فان قيل رد على المحصر في اطار بين الجنين فان ذكاته بذكاة امه اجاب بان كلامه فى
الذكاة استقلال لا وسياق الكلام على الجنين فى باب الاطعمة اه كان المناسب ذكره بعد قول المصنف
والافيعمر من مز الخ كافيه (قوله او هو ميت) المعتد بخلاف هذا مر اه سم عبارة الجبرمى عن
الشورى وضابط حل الجنين ان يذبح وموته الى ذكاة امه ولو احتملا بان يموت بذكيتها او يوق عيشه
بعد الذكاة عيش من ذبح ثم يموت او يشك هل مات بالذكاة او بغيرها فيحل لانها سبب في حله والاصل عدم
المانع فخرج ما لو تحققنا وموته قبل تذكيته كما لو اخرج رأسه ميتا او حيا ثم مات ثم ذكيت وما لو تحققنا
عيشه بعد الذكاة ثم مات كما لو اضطرر فى بطنها بعد تذكيته زمانا طويلا او تحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم
سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للفاية (قوله وذلك) اى عدم الوجود (قوله
واعترضت) الى قوله فعلم فى المغنى لا قوله اى نكاحا له لا ملته وقوله لما بقى (قوله بانه سيعبر عنه بالنحر)

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الذبح) هذا كبعض كلمات الشارع الآتية يدل على انها فى كلام المصنف
بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا
اشكال اصلا (قوله كان المراد بها مطلقه) وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى
بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاد عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو
جائز على قول لكن قد ينافيه ما دل عليه قوله الاقوى ولا رد عليه الخ لدالته على ملاحظة القول باعتبار كون
للتعريف جامعاً مانعاً وإلا فلا حاجة الى دفع ورود هذا فتأمل ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى
وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشئ بنفسه كان صوابا لانه حينئذ لا رد عليه ان المقصود بيان
معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك لان المعنيين مختلفان فلا يفسر أحدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها
على مجرد معنى الذبح لغة بل اضاف اليه قيودا صريحا وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل
(قوله لانه يعتبر فيه قيد المسيح) قد يقال الاباحة حكمر تب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف
الخ) بل هنا تعريف شئى (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتد

وird بأنه لا مانع من تسميته ذبحاً ونحوه وبفرض منه لا مانع من تسميته به تغليبا (والا) يقدر عليه (فيعقر من حق حيث كان) أي بای موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتي (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا ليجل نحو مذبحه (حل منا كحته) أي نكاحنا لاهل ملته لا سلامهم

أو كناية بهم بشرطهم وتفاصيلهم السابقة في النكاح لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم أي ذابحهم وإن لم يعتقدوا حلها لا بل فعلم أن من لم يعلم كونه إسرائيليا وثاك في دخول أول اصوله قبل ما مر ثم لا تحمل ذبيحته ومن ثم أقي بعضهم في يهود الذين بحرمة ذابحهم للشك فيهم قال بل نقل الأئمة أن كل أهل التين أسلموا له ولا خصوصية لليهود الذين بذلك بل كل من شك فيه وليس إسرائيليا كذلك ومقابل نكاح المشرك ما له تعلق بذلك فخرج نحو مرتد وصاني وسامري خالف في الأصول ويجوز ووثني ونضاري العرب ويعتبر هذا الشرط من أول الفعل إلى آخره فلو تخلف رد مسلم أو إسلام مجوس لم يحل وسيعلم من كلامه أن شرط الصائد البصر ومثله جارح نحو الناد الآتي ولا رد عليه المحرم فإن مذبحه الذي يحرم عليه صيده ميتة لأنه مباح الذبيح في الجلالة وذلك لعارض يزول عن قرب وزعم أنه خارج يحل منا كحته فاسد يلزم عليه عدم حل مذبحه الأهل (وتحل ذكاة) أو صيدو عقرو

أو مقتضاه أنه لا يسمى ذبحاً اه معنى (قوله) وورد بأنه لا مانع (الخ) وورد أيضا بأن المراد بالذبيح مطلق القطع لا الذبيح الشرعي والألزم استدراك قوله في حل أولية فتدبر اه سم (قوله) فيعقر هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن مزق) أي اللروح اه معنى (قوله) أي بای موضع منه وجد تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق بيعقر (قوله) لما يأتي (قوله) أي مع استثناء عقرا للكل للتردى (قول المتن وصائد) أي لغير سمك وجراد اما صائداهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لأن ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله) نحو مذبحه (قوله) أي من مصيده ومعقوره (قول المتن حل منا كحته) أي للمسلمين (تنبيه) أن قلنا محل منا كحة الجن حلت ذبيحتهم وإلا فلا وتقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح معنى (قوله) لقوله تعالى (الخ) لعقلهم أو كناية بهم (الخ) (قوله) وإن لم يعتقدوا (الخ) غايته في قوله أي ذابحهم أو قوله لو كناية بهم وهو صريح صانع المعنى (قوله) فعلم (قوله) أي من قوله لو كناية بهم بشرطهم (الخ) (قوله) في دخول أول اصوله) أي في دين النصراني أو اليهود قبل ما مر أي قبل بمئة تسخسه ثم أي في النكاح (قوله) للشك فيهم) أي يهود التين أي دخول اصولهم (قوله) انتهى (قوله) أي فتوى بعضهم (قوله) فخرج (الخ) مفرغ على المتن (قوله) غالف) أي كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيدمر (قوله) ويجوز (الخ) ولو أكره مجوس مسالم على الذبيح أو محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله) هذا الشرط (قوله) أي حل المنا كحة (قوله) فلو تخلف (قوله) إلى قوله وسيعلم في النهاية وإلى قوله ومثله في المعنى (قوله) فلو تخلف رد مسلم (الخ) أي كان رد مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسياق فيما لو أرسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغرا مجوس أنه يحل ويمكن الفرق اه سم (قوله) من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برى وكلب (قوله) ومثله) أي مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله) ولا يراد (الخ) عبارة المعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرم في الوحش أو المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرم على حلال أو محرم لأنه تقدم ذلك في محرمات الاحرام ولأن المحرم مباح الذبيح في الجلالة ولكن الاحرام مانع بالنسبة إلى الصيد الذي اه (قوله) عليه) أي على منعة (قوله) فإن مذبحه (الخ) علة المتن وقوله لأنه (الخ) علة المتن (قوله) وذلك) أي كون مذبحه الذي صاد منيته (قوله) لعارض) وهو الاحرام (قوله) يلزم عليه (الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كناية) لعوموم الآية المذكورة معنى ونهاية (قوله) وهذه (قوله) إلى قوله لكن في المحل والمعنى (قوله) ما قبلها) أي قول المتن وشرط ذابح وصائد (الخ) (قوله) لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل منا كحته أي واما بذلك التأويل فلا استثناء بل هي داخلية فيما قبلها اه سم (قوله) وبه (الخ) أي بذلك التأويل (قوله) أنه لا يراد

خلاف هذا م (قوله) وورد بأنه لا مانع (الخ) يراد أيضا بأن المراد بالذبيح هنا مطلق القطع لا الذبيح الشرعي والألزم استدراك قوله في حل أولية فتدبر (قوله) ويجوز ووثني ونضاري العرب (الخ) قال في الروض فإن أكره مجوس مسالم على الذبيح أو امسك له صيدا فذبحه أو شاركه أي في قتله بسهم أو كلب وهو في حركة المذبوح أو فرد الصيد على كلبه أي المسلم بأن رد إليه لم يحرم اه وفي مختصر الكفاية لأن التقب إذا أكره مجوس مسالم على الذبيح حل وكذا إذا أكره محرم حلالا على ذبيح الصيد قال في الروضة عن إبراهيم المروزي وقال الرافعي لو أكره مسلم مسالم على الذبيح يمكن أن نقول أن اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وإن جعلناه كالآلة فكذلك لأن المكروه كان مذبح قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة أكره المجوس أن لا حل وفيما لو أكره المسلم مجوسيا على الذبيح أن يحل اه (قوله) فلو تخلف رد مسلم أو إسلام مجوس لم يحل (قوله) أي كان رد مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسياق فيما لو أرسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغرا مجوس أنه يحل ويمكن الفرق (قوله) لكن لا بالتأويل (الخ) اما بذلك التأويل فلا استثناء بل هي داخلية فيما قبلها (قوله) لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل منا كحته (قوله) في غير الشاة

(أمة كناية) وإن لم يحل نكاحها لأن الرق لا تأثير له في منع نحو الذبيح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من نخورق الولد وهذه مستثناء من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه به يعلم قوله أنه لا يراد (١) قول المحشى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح (الخ)

ايضا مات المؤمنين رضى الله عنهم وانه لا يحتاج للجواب عنه محل نكاحهن قبله عليه السلام وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملاءة وقطعة لحم باناءه لا يحمل يغلب فيه من تحمل ذكاته ولا ان أخبر من تحمل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملاءة ان

غيرها محل مطلقا وبظاهر ان محلها ان لم يتحصن نحو الجوس محلها وخرج بالتى فى اناء الملاءة فتحرم مطلقا وعمل بالقرينة فى الحل فى بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلا فى حل الاموال وامشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك بجوسى) وانجوه من تحريم ذبيحته (مسلم) او كناية ولو احتالا فى غير الملاءة وقطعة اللحم المذكورين (فى ذبح او اصطاد) قائل كان امرأ سكتا على مذبح شاة او قتلا صيدا بسم او كلب واحد (حرم) المذبح او المصيد تغليبا للحرمان اما اصطاد لاقبل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسلوا كلبين او سهمين) او احدهما سهما والاخر كلبا على صيد (فان سبق الة المسلم فقتل) الصيد (او انهاة الى حركة مذبح حل) كالمذبح مسلم شاة فقدحها بجوسى فان لم ينه لذلك فاصابة الة الجوسى فانتهى الى حرم وضمنه الجوسى للسلم بقيمتها وقت اصابة الة لانه افسد ملكه بجعله ميتة (ولو انكس) بان سبق الة الجوسى فقتل او انهاة لذلك (او جرحاهما)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى ايضا زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا تحمل منا كتهن وتحمل ذبيحتهن واعترضه البلغنى بانه كان يحل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكهن صلى الله عليه وسلم وبعد ان ينكهن فالتحريم على غيره لا عليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال ابن شبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته صلى الله عليه وسلم بعد موته يحرم نكاحهن وتحمل ذبيحتهن اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شئ فيهن ولما هو تغلبا له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقتها مع كفرها (نتيجه) علم من كلاءه حل ذكاته المرأة المسلمة بطريق الاول وان كانت حائضا وقبل يكره ذكاته المرأة الاضحية والخشى كالاشئ اهـ وعبارة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقف والخشى والاخر من تحمل ذبيحتهن اهـ (قوله ايضا) يعنى كعدم ورود الجرح وموفيه تأمل (قوله يحمل نكاحهن) اى المسلمين وقوله وله الخ تعطف على هذا المقدور (قوله) وتحرم الى قوله وقضية التقيد فى النهاية (قوله وقطعة لحم باناءه) او خرقه اهـ عش (قوله لا يحمل يغلب فيه من تحمل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب او ساوم نحو الجوسى له اهـ عش (قوله من تحمل ذكاته) مسداً او كناية (قوله) ان أخبر من تحمل عبارة النهاية اخبر فاسق او كناية انه الخ قال عش اخرج به الصبي والنجون ولو مع نوع تعيين فلا يقبل خبرهما فيحرم ما اخبر ابذبحه وظاهره وان صدقهما الخبر اهـ (قوله) وقضية التقيد ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملاءة وغيره وان المدار على الشك فى ذبيحتها ومن تحمل ذكاته او غيرها اهـ فتى غلب من تحمل ذكاته فظاهره مطلقا ولا فحصة مطلقا فلا يرجع (قوله) ان لم يتحصن الخ (ظاهره) الشمول لمسلم واحد مثلا وفيه بعد ولعل الاقرب ان لم يغلب نحو الجوس فلا يرجع (قوله محلها) الاول التذكير (قوله) وخرج بالتى فى اناء الملاءة) اى المزمة مكشوفة اهـ عش (قوله مطلقا) اى غلب من تحمل ذكاته ام لا (قوله) فى بعض هذه الصور (وهو قطعة لحم باناء بشرطها) (قوله لان لها) اى القرينة (قوله) من تحرم الخ) كثرى ومن رتداه نهاية (قوله ولو احتالا) اى المشاركة (قوله) فى غير الملاءة الخ لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحمل الخ اهـ سم (قوله المذكورين) الاول الثانى (قوله قائل) اى وادلى القتل ولو بعد مدة (قوله) كان امرأ) الى قوله وزعم شارح فى المغنى الا قوله اما اصطاد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغليبا للحرمان) لانه متى اجتمع المبيع والمحرمان غلب الثانية اهـ نهاية اى فى هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسلوا) اى مسلم وىجوسى اهـ معنى (قول المتن فان سبق الة المسلم) اى يقبض اخذا من قوله الاق اوجهل اهـ عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآلة اهـ رشيدى (قول المتن وانهاه الخ) فان لم ينه اليها فودخل فى قوله او مرتباً الخ اهـ سم (قوله كالمذبح الخ) اى ولا يقدح ما وجد من الجوسى كالمذبح الخ اهـ معنى (قوله فان لم ينه الخ) عبارة المغنى ولو اخذن مسلم بجر احته صيد او قذال از امتناعه ملكه فاذا جرحه بجوسى ومات بالجر حين حرم وعلى الجوسى قيمته مخنأ لانه افسده بجعله ميتا ولو اكره بجوسى مسلما على ذبح او امسكه صيدا فذبحه او شاركه فى قتله بسهم او كلب وهو فى حركة مذبح او شاركه فى الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اهـ وقوله ولو اكره الخ فى سم عن الروض مثله (قوله وضمنه الجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اهـ سم اى بان ازال امتناعه (قوله) لذلك اى الى حركة مذبح (قوله ولو بان كان الخ) لا حاجة الى زيادة بان (قوله مذفقا) اى قاتلا سريعا (قول المتن ومرتباً الخ) بان سبق الة احدهما لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحمل الخ (قوله) وانهاه الى حركة مذبح (فان لم ينه اليها فودخل فى قوله او مرتباً الخ) (قوله وضمنه الجوسى للسلم) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله)

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان احدهما مذفقا والاخر غير مذفق لكنه يعين على المذفق على المعتد (او جهل) انسبهما القاتل او لم يعلم ايها قتله (او) جرحاه (مرتباً) لم يذفق احدهما اى لم يقتله سريعا (حرم) تغليبا للتحريم وكذا الوسبق كلب بجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صار مقدورا عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم و اراد هذه عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) أى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) وليراد هذه (الخ) ومن اوردته المغنى (قوله) عليه اى على قول المصنف ولو انعكس (الخ) (قوله) ويحل الى قوله وعبارته فى النهاية (قوله) ويحل ما اصطاده (الخ) وكذا ما اصطاده المجربى بكتب المسلم حرام قطعا اه عرش (قول المتن ويحل ذبح صى (الخ) اى مذبحه والافول لا يخاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال فى قوله الا ترى نعم بكرة (الخ) اه رشيدى (قول المتن ذبح صى (الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلما اه معنى (قوله) فى عدم صحة ذبحه (الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله) (الآنى) أى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله) بالاولى اى بالنسبة الى حل صيده (قوله) يطبق الى قول المتن ويحرم فى المغنى والى قوله وظاهر المتن فى النهاية لا لقوله وقتله الى المتن وقوله فى البحر (قوله) يطبق الذبح اى بالنسبة لما ذبحه اه عرش عبارة المغنى ويحل ذبح غير المميز إذا طاق الذبح فان لم يطق لم يحل نص عليه فى الامم والمختصر قاله البلقنى بل المميز إذا لم يطق لحكم فيه كذلك ونقل عن نص الامم اه وبما مر عن عرش ينحل توقف السيد عمر بما نصه ينبغي أن يحرق إذا طاعة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلاف الآلة اه (قوله) لا تميز لها (اصلا) تنبيه لحل الخلاف عبارة المغنى وحل الخلاف فى الجنون والسكران اذ لم يكن لها تمييز اصلا فان كان لها اذى تميز حل قطعها البغوى اه وقال الجبرى قوله كهي وبجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام يصح ذبحهم كما يرشد اليه التعليق الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لان لهم قصدا و ارادة فى الجملة عبارة سم قوله او بجنون قال الطالوبى ينبغي ان يحل ما بصر مائى كالخشبة لا يحس ولا يدرك والا فكلنا ثم اه وقال مثله فى السكران اه وهذا خلاف ظاهر المنهاج وصريح شروحه الا ان يجعل المتن فيها على ادراك الكليات والمثبت فى كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطالوبى (قوله) نعم بكرة (الخ) اى اكل ما ذبحه اه عرش (قول المتن وتكره زكاة اعشى) ظاهره لو دل به بصير على المذبح لكن مقتضى التعليق خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد غلط فى الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه غير المميز كراهة كل مذبح الا على الا ان يقال ان علة الكراهة فى ذلك ما ذكره جريان الخلاف فى مذبحهم بخلاف الاعشى فانه لم يذكر خلافا فى حل مذبحه اه عرش (قوله) وبحولك (قوله) اى بارسال كلب وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله) نحو الجارح) الاول نحو الكلب (قوله) فى ظلمة اى او من وراء شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله) وظاهر المتن) الى قوله قال فى المغنى والنهاية (قوله) حل صيد من ذكر) اى الصي والجنون والسكران الغير المميزين (قوله) وهو ما صححه (الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجرم به فى الروض فقال لا صيدهم اى الجنون وغير المميز والاعشى اى لا يحل اه سم وعبارة المغنى وقول الروضة وأصلها ان الوجهين فى الاعشى مجريان فى اصطاد الصي والجنون لا يلزم منه الاتحاد والترجيح وان جرى ابن المقرئ فى روضه على الاتحاد واما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تقم اشارة كالجنون (فرع) قال فى المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذابة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكنانى ثم الجنون والسكران اه قال شيخنا والصي غير المميز فى معنى الاخيرين اه وقوله قال فى المجموع الى قال شيخنا فى سم عن شرح الروض مثله (قوله) قال اى فى المجموع (قول المتن) وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع سواء ما تابسبب ام لا وان كان نظير الاول فى البرع ما ككلب اه معنى (قوله) والمراد الى قوله واعلا له فى المغنى (قوله) والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء فى ذلك ما صيد حيوات ومات و مات حتف انفه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او إذا خرج منه صار عيشه عيش مذبح وان لم يكن على صورته المشبوهة ابل وان كان على صورة ما لا يؤكل فى البر ككلب وتكره ذكاة اعشى (الخ) (فرع) فى المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذابة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكنانى ثم الجنون والسكران والصي غير المميز فى معنى الاخيرين شرح الروض (قوله) وهو ما صححه فى المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروض وجرم به فى الروض فقال لا صيدهم اى

مسلم بكتب مجربى قطعاً (ويحل ذبح صي ميز) مسلم او كتابي الصحة قصده وعبادته وزعم شارح كراهة ذكاته لقصوره عن المكلفين انما يتجه ان كان فى عدم صحة ذبحه خلاف يعتد به وظاهر كلام المجموع الا ترى انه لا خلاف فيه بالاولى (وكذا غير ميز) يطبق الذبح (وبجنون وسكران) لا تميز لها اصلا فيحل ذبحهم (فى الاظهر) لان لم قصدا فى الجملة بخلاف التام نعم يكره خوفا من خطئهم فى المذبح (وتكره ذكاة اعشى) خوفا من ذلك (ويحرم صيده) وقته لغير مقدور عليه (برى) لنحو سم (و) بنحو (كلب) وقته له على نحو الصيد بصير (فى الاصح) لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد فصار كاسترسال نحو الجارح بنفسه اما اذا لم يدله عليه احد فلا يحل قطعاً وفى البحر ان البصير إذا احس به فى نحو ظلمة فرما حل اجماعا وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا يعد عرفا ربه عينا بخلاف الاعشى وان اخبر و ظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الاعشى برى او جارح فهو ما صححه فى المجموع قال اما المميز فيحل اصطاده قطعاً وتارة فيه الاذرى واطال (ويحل

وان طفالاه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر بالمدينة وهو الحوت الذي طفاره ادهم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتان الحوت والجراد اولاه بوقفه على ان يمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقيته ما في جوف الجراد وصغار السمك لعسره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاؤه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كما يرشد اليه تعليقه بالاراحة له نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه حينئذ اتجه تعين خصوصه وخروجان من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهة ما فيه من ايهام توقف حله على ذبحه وحينئذ قلارادها

ذبحه وحينئذ قلارادها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع وجاب بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة تن اللحم والطعام وهو لا يحرمة (ولو صادها) او ذبح السمك (بحسب) حل ميتهما فلم يؤثر فيها فاعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر به يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجماع ان كلا لا يتوقف حله على ما فاعله المحرم فيه (وكذا) يحل (البود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد الفائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان الفاءه وتولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته ادغابته انه كلهم تن وقد صرحوا بجل اكله كحل

وآدمي عرش (قوله وان طفا) عبارة المفتى سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لاني حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طفا) اي فوق الماء وعلا عليه (قوله وان طفا) اي الخبز المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهة في النهاية والمغني الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاولى ان يكون الذبح من ذيله ولعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اماما هو على صورة حمار وادمي فبني ان يكون الذبح في حلقه او لبته كالحيوانات البرية اه عرش (قوله انجه الخ) اي في تحصيل المستون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة المفتى والاسنى لانه عشت وتعب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهة (قوله ونوزع الخ) واقفه المفتى فقال وشمل حل ميتة السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالومات خفف انها الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذرعى لانه صارت كالرث والقيء اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عرش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) واقفه المفتى فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اي في حله لغير المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كساره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجملين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المعتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حينئذ) الاول بعده (قوله تن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اي وجب ان معنى (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اه مفتى (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل البود عبارة المفتى والنهاية ويقاس بالبود المتولد من الطعام التمر والباقلاء المسوسان اذا طبخوا ومات السوس فيها اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراد عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المفتى عبارة تم قضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالنجاح يحرم ككله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لاشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وقال المفتى وخلافا للنهاية عبارة تم وعمل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشيدي وقوله ولم يغيره اما لا ذغيره فانه يحرم ما فيه البود لنجاسته حينئذ كما مرفى الطهارة لكن هذا لما يكون في المانع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا آكد) لان وقوعه لانفسه له سائلة يمكن صون المانع عن كثرته بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمده النهاية كما مر وكذا المفتى عبارة تم وخرج بقوله معه اكله منفردا بغيره من نجاسته واستفادته وكذا لو نجاه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني واتجه بنفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله وان نجاه) لعل او هائل للتويع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار (قوله وكان وجه الكراهة) ما فيه الخ) عللها في شرح الروض بان تعبه بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) الذي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الاكل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه مر (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نجاه الخ) كتب عليه مر

وفاكهة ومثله نحو التمر والحلب (اذا اكل معه) ولو حيا يعني اذا لم ينفرد وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اي ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كنية لانفسه لما سائلته ويفرق بان الضرورة هنا آكد ومن ثم جوزت اكل الحوي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نجاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح ويبيح حمله على ما إذا فصله عنه ثم عاد إليه وإن قلنا فإيا النفس له سائله أن ما نشأ منه إذا انفصل وعاد لا ينسب لأن العلة هنا غير ما هم اما المفرد عنه فحرم وإن أكل معه لئلا ينسب له مات والأفلاستعذر و لو وقع في عمل بخل وطبخ جاز أكله أو في لحم للفهلوة لتفتيته كذا جزم به غيره و احدو فظهر ظاهرا اذ العلة ان كانت الاستهلاك يلتمض الفرق على علمه بما يأتي في نحو الذبابة او غيره فغابت انه ميتة لادم لها سائر وهي لا محل اكلها مع ماتت فيه وان (٣١٨) لم تجسه نعم افي بعضهم بان انه ان تعذر تحصيله ولم يظن منه ضرر احل اكله مع او في

(قوله ويكره) ايضاً قلبها وشهاجة الخ فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قلبه وشيه حياً وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمدته في الروضة دون الجراد كما يوضح من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البراة المذخور وما في شرح الروض مما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يدل عن اجرائها (قوله) اوبلغ سمكة حل بلها في الاصح (هذا تصريح بحل بلع الحية الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه لا يسهل تقبضه مع الحياة

يجوز قتله بلاذبح بخلاف سائر الحيوانات المأكولة لجاز حرقله لأنه يقتله بلاذبح يجمع أن ذلك تعذيب والنهي عن التعذيب بصير
بالتأثيرات ما هو فيمالم يؤذ في قتله لأكله بلاذبح (فان قل) أي قطع بعض أكله لا ما بين من حي كيته وأما حرقله المتفصل من الصيد لان
جميعه لا يلحق إلا بجزءه وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فإنه يحل وإن مات خنث أنه (أو بلغ) بكسر اللام مع مضغ
أو لا (سمكه) أو جردة (حبة حل) بلها (في الأصح) لأنه ليس فيه أكثر من قتله وهو جائز أما الميتة الشكيرة فيحرم بلها بسهولة ثقة مافي
جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولو زالت الحياة قطع البعض أو بلها لتداول حل قطعاً (وإذا رمي)

بصير لا غيره (صيد امثو حشاو بعير اندا و شاة شردت بسهم) أو غيره من كل عدد يجرح ولو غير جديد (أو أرسل على جرحه فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة أو الاشتراط ذبحه ان قدر عليه وسيد كراهه يكتفي جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذفق (حل) اجماعا في المستوحش والخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير مورويا واما ما اصاب بقوسك فاذا كرم الله عليه وكل ولا تطلق خبرا في ثعلبية الكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣١٩) حال الاصابة فلورمي نادا فاصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبذبة أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبذبة ولا بشكل اعتبارها ناهيا باعتبار حل الماكحة من أول الفعل الى آخره كأمير لا مكان الفرق بان القدرة نسبية باختلاف الاشخاص والارقات فاعتبرت بالحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل الماكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد ناس فكيف قدور عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذعي اشتراط رمي المالك او غيره بقصد حفظه عليه لا تعديا لان هذا رخصة يرد بان حل من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلورمي فيها التعدي على ان ظاهر الحديث وكلام الاحباب انه لا فرق (ولو تردى بعيره ونحوه في نحو) بشر ولم يمكن قطع حلوقه ومريته فكنداد في حله بالرمي لحديث فيه حل على ذلك وكذا بارسال الكلب (قلت الاصح لاجل المتردى) بارسال الكلب (الجرح عليه

بصير الخ) أي لا مرانه يحرم صيدا الأعمى (قوله متوحشا) وهو الذي ينفر من الناس ولا يسكن بهم اه عش (قول المتن) انه يهرب اهناية عبارة المغنى اى ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن جرحه) اى من سبع أو طيور اه معنى (قول المتن) شيئا من بدنه اى حلقا ولية أو غير ذلك مغنى ونهاية (قوله) ان قدر عليه (اخرج) ما اذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما ياتى اه سم اى أضاف (قوله بما فيه) اى البعير وقوله لا غيره اى كالشاة والبقر (قوله) حل الخ يفتح الاولين (قوله) والاعتبار الى قوله وبحث في النهاية المغنى الا قوله ولا يشك الى اما صيد (قوله) والاعتبار) اى في نحو التوحش (قوله) فلورمي نادا الخ (فرع) صال عليه حيوان ما كره ما فاصاب مذبذبة بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبذب فان كان معنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابته اى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته في المذبذب لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم والمريء فقط فل يتعين في الحل اصابة المذبذب أولا لان قطع البعض من الحلقوم والمريء ليس ذبحا شرعيا لافرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظروا يتجه الثاني وقالوا لمراه سم عبارة عش (فرع) وقع السؤال في الدرر عما لو صال عليه حيوان ما كره فضر به سيف قطع رأسه لم يحل أولا فيه نظروا الظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط واما الشرط قصد الفعل وقود وجد بل وينبغي ان مثل قطع الرأس ما لو اصاب غير عنقه كيد مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه (قوله) ومقدمته اى كارسال نحو السهم (قوله) اما صيد ناس اى بان صار لا ينفر من الناس اه عش (قوله) وبحث الاذعي اشتراط اى في حل الناد بالرمى (قوله) او غيره هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأول ذبح حيوانا بغير اذن المالك فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لا تعديا وانما موقع الرد الاتي فانه موافق ومؤيد له (قوله) انه لا فرق اى بين التعدي وعدمه (قول المتن) لو تردى اى سقط اه معنى (قوله) لحديث فيه اى الحل بالرمى وذلك الحديث ماسيد كره في شرح ويكتفي في الناد الخ لا لنسب ذكره هنا كافي في النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله) على ذلك اى المذكور من المتردى والناد (قول المتن) بارسال الكلب اى ونحوه اهناية (قوله) صاحب البحر الخ عبارة المغنى وهو بغير همن نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعي زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعي المتيهما من حفظي اه (قوله) في انه اى الشافعي لم يصححه اى الخلية (قوله) وفارق السهم به الخ عبارة غير هو الفرق ان الحد يد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة اه (قوله) يعنى امكان الخ عبارة المغنى (تبيين) كلاته يفهم انه متى امكن وتعرض ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق المعجزة في الحال اه (قوله) اى الصيد الى قوله للحديث في النهاية (قوله) بمهمة ثم نون عبارة المغنى بمهمة نون نخطه من العون ويجوز قرأته بمعجمة ومثناة من الفوات اه (قول المتن) بمن يستقبله اى مثالا معنى (قول المتن) فقدور اى حكمه كحيوان مقدور اه معنى (قوله) اما اذا تعدر لحوقه حالا اى بحسب العرف كان لا يدركه في ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراهه ولو اذ ترك رما استقر في محل آخر فيدركه في غير الوقت الذى تدفيه فلا يكلف الصبر الى صيرورته (قوله) ان قدر عليه اخرج ما اذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما ياتى (قوله) أو غيره هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأول ذبح حيوانا بغير اذن المالك فانه يحل كما هو ظاهر (قوله) بان حله من حيث هو الخ يتأمل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (و الشافعى) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تليد الشيخ أبى اسحاق والزاعق انهم يصححه لا يلتفت اليه (واقعا لم) وفارق السهم بانه تباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومنى تيسر) يعنى امكن ولو بعسر (لحوقه) اى الصيد والناد (يعدوا واستعانوا) بمهمة ثم نون و بمعجمة ثم مثناة (بمن يستقبله) فقدور عليه (فلا يحل إلا بذبحه في مذبذبة) اما اذا تعدر لحوقه حالا فيحل باى جرح كان كأمير (ويكتفي في) الصيد المتوحش (والنادو المتردى

جرح بقضى إلى الزهوق كيف كان (٣٢٠) لأحديث الصحيح وطوت في فخذها لأجرك أي المردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش
(وقيل يشترط) جرح
(منذقف) أي قاتل حالاً نعم
إرسال الجارحة لا يشترط
فيه تذيق جز ما ولو تردى
بغير فوق بغير فخذ الرمح
من الأعلى للأسفل حلاوان
جهل ذلك كما لو فخذ من
صيد إلى آخر (وإذا أرسل
سهما أو كلباً أو طائراً على
صيد) أو نحو ناد مما سر
(فأصابه ومات فإن لم يدرك
فيه حياة مستقرة) قبل
موته (أو أدر كها) قبل
موته (وتعد ذبحه بلا
تقصير) منه (بأن سل
السكين) أو اشتغل بطلب
المنذبح أو بتوجيه للقبلة أو
وقع منكساً فاحتاج لقلبه
ليقدر على الذبح (فات قبل
امكان) لذبحه (أو امتنع)
منه بقوته أو حال بينه وبينه
حائل كسبع (ومات قبل
القدرة عليه حل) لعذره
وكذا الوشك هل يمكن من
ذبحه أولاً أي حالة على
السبب الظاهر ويستحب
فيها إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة أن يمر السكين على
مذبحه وتعرف بآمارات
كحركة شديدة بعد القطع
أو الجرح أو تفجر الدم
وتدفعه أو صوت الحلق أو
بقساء الدم على قوامه
وطبيعته وتكنى الأولى
وحدها وما يغلب على
الظن بقاؤها من الثلاث

وكذلك ومنه ما لو أُرِدَ ذبح جاجة فقتر منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعين اه عش (قول المتن
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه وأما بالضم فهو اسم عمام على الجماء أي الأثر الحاصل من فعل الجراح اه
عش (قول المتن بضم) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذنب الجرح أم لا اه معنى
(قوله لأحديث الصحيح وطوت) أي في جواب بإرسول الله ما تنكرن الذكاة إلا في الحن واللبه اه نهاية
(قوله أي المردية) تفسر بضره فخذها بآرة النباة يقال أو داود هذا لا يصح إلا في المردية والمتوحش اه
(قول المتن وقيل يشترط) أي في الرمي بهم اه معنى (قوله أي قاتل) إلى قوله وبفرق في المغنى إلى قوله
أو نحو ناد مما سر وقوله وتدفعه إلى وتكنى وقوله وما يغلب إلى فإن شك (قوله ولو تردى) إلى قول المتن ومات
في النهاية (قوله حلاً) وأن مات الأسفل بشق الأعلى لم يحل ولو دخلت الطمئة إليه وشك هل مات بها أو بالنقل
لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوى اه معنى (قوله وإن جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن وإذا
أرسل) أي الصائد كلباً أو طائراً أي معلماً اه معنى (قوله أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد بعبارة النهاية
أو يعبر أو نحوه وتعد ذبحه ولو بالاستعانة به وهي ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة
بجرح مزق وقضية ذلك مع قوله فإن لم يدرك الخ أنه لو مات بالزهر مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه
سم وباقي عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن فإن لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله
منه) أي الصائد (قول المتن بأن سل السكين) أي كان سل الخ وضايق الزمان ومشي له على هنبه أو لم يتعدوا
اه معنى (قوله بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أي في الجميع كما لو مات ولم
تدرك حياته اه معنى (قوله وكذا الوشك الخ) عبارة المغنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل
في الاظهر لأن الأصل عدم التقصير اه (قوله هل يمكن) أي هل كان متمكناً (قوله أي حالة الخ) أي حل
أحالة الخ (قوله على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) إلى قوله
وبفرق في النهاية إلى قوله وتدفعه إلى وتكنى وقوله وما تغلب إلى فإن شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة) عبارة المغنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله أن يمر السكين) كذا في النهاية بعبارة المغنى
أن يذبحه في نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحه ليربحه اه ومعنى مضمونة بعبارة الروضة فإن لم يفعل
وترك حتى مات فهو حلال اه فتمين أن الكلام فيها فيه حياة لكن بما غير مستقرة بخلاف ما يلم فيه فيه حياة
بالكلية فلا معنى لأمر السكين عليه وإن أهمله بعبارة الشارح اه سيد عمر وقوله بعبارة الروضة الخ في
النهاية مثله وقوله فتمين أن الكلام فيها الخ يصرح بما فند من عبارة المغنى (قوله وتعرف الخ) عبارة
المغنى وللحياة المستقرة قرآن وآمارات تغلب على الظن بقاها الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن آماراتها الحركة
الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجد معه الحركة الاختيارية بقرآن وآمارات تغلب الخ واما
الحياة المستقرة فهي الباقية إلى خروجه بذيخ ونحوه واما الحركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا
إبصار ولا حركة اختيار اه (قوله بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى منها بقوم معنى (قوله أو الجرح) اسقطه
المغنى والنهاية فامل (قوله أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى منها بقوم معنى (قوله وتدفعه) الو أو
فيه معنى أو كآءر بها شرح الروض في موضع اه عش قضية قول الشارح الآتي من الثلاث أنه بمعنى (قوله
وتكنى الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ وعمل ذلك كما يأتي في قول المتن إذا لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك (قوله فإن شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يرجح وكذا إدخال ظن حرم
نهاية معنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الراي والمرسل بكسر السين عش وسم ورشيدى

(قوله فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزق وقضية ذلك مع قوله فإن لم يدرك
الخ أنه لو مات بالزهر مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد
الآخر فإن شك فندمه أو لا يشترط عدو بعد إصابة سهم أو كلب وبفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه
إدراك الجمعة على خلاف فيه بأنه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو إرسال الكلب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً فهذا يكبر حتى في الوقت الواحد وكلاب الدواب في كل مرة التي مشيت شديدة لا تخمل بخلافه ثم قبل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة مورداً للتفسير الذي من جملة ما لا يذكره وبه حياة مستقرة اهـ وهو غير سيد فانه عطف مات بالواو الموصولة بانه وجدت اصابة وموت وهذا صادق بالاذن اعلم ما حياة مستقرة اولاً (وإن مات انفسه به بان لا يكون معه سكين) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت بذلك لانها تسكن حرارة

الحياة ومدية لانها تقطع مدتها (او عصبت) منه ولو بعد الرمي (او نشيت) بفتح فسكن (في الغمد) أي الغلاف بان علق في وعسر اخر اجسامه ولو لعارض بعد اصابته لكن بحث البلقيني فيه وفي النصب بعد الرمي انه غير تقصير (حرم) لتقصيره وقد يشكك غضب سكينه باحالة حائل بينه وبينه كما سرق وقد يفرق بانه مع الحائل لا يعد قادراً عليه وجهه بخلافه مع عدم السكين ثم رأيت من فرق بان غضبها عائد اليه ومنع الحائل عائد للصيد وهو معنى ما فرقت به والام يتضح (ولو رماه فقد نصفتين) يعني قطعتين ولو متفاوتتين كما يفيد ما ذكره في امانة العضو وافهم تعبيره بالقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) لحصول الجرح المذنب (ولو ابان منه عضواً) كيد (بجرح مذنب) أي قاتله حالاً (حل العضو والبدن) أي باقية لما سر ان عمل ذكاته كل البدن (او) ابانه (بغير مذنب) ولم ير منه (ثم) يحبه او جرحه جرحاً آخر مذقفا حرم العضو) لانه ابين من

(قوله) وايضاً هذا أي الاصطاد (قوله) بخلافه ثم أي المد في ادراك الجمله وكان الاول اسقاط ثم وارجاع الضمير إلى الادراك (قوله) قبل رافعة المعنى (قوله) الذي من جملة من عبارة المعنى فان منها ادراكه بالحياة المستقرة والميت لا حياة فهو عبارة عن المحرر والشرح والروضة فأصابه ثم ادراك الصيد بالخال اهـ (قوله) وهو أي الاعتراض المذكور (قوله) فانه أي المصنف (قوله) اولاً فيه تأمل والاولى ان يقول بما تخللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بان أي كان اهـ معنى (قوله) تذكر إلى قوله وهو معنى في النهاية لا قوله بانه إلى بان غضبها (قوله) وتؤنث وقد استعملها المصنف من حيث قال معه سكين ثم قال غضبت واستعمل التذكير فقط في قوله بعد ولو كان يده سكين فمقطاه معنى وفيه نظر (قوله) ومدية عطف على ذلك (قول المتن او غضبت) بضم المعجمة اوله أي اخذها منه غاصب ولم تكن محدودة واذبح بظهرها اهـ معنى (قوله) بفتح إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المعنى بعده ما نصه نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتمداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير به على ذلك الزركشي اهـ (قول المتن في الغمد) يعني معجمة مكسورة ومعنى بحل (قوله) ولو لعارض كحرارة اهـ ع (قوله) لكن بحث البلقيني الخ عبارة النهاية نعم رجح البلقيني الحل فيما لو غضبت بعد الرمي او كان الغمد معتمداً غير ضيق فعلى لعارض اهـ وصنيها يشير باليل اليه وهو وجهه سيد عمر وقال عرش قوله او كان الغمد معتمداً الخ معتمد اهـ (قوله) فيه أي النشب لعارض بعد اصابة به عبارة المعنى نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتمداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير به على ذلك الزركشي اهـ (قوله) لتقصيره لأن من حق من يعانى الصيد أن يستصحب الآلة في غدمه وافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير معنى ونهاية (قوله) وقد يفرق الخ) هذا لا يأتي على ما عساه البلقيني من ان غضبها بعد الرمي لا ينع الخ فان فيه التسوية بين الغضب والحيولة نعم ان كانت الحيولة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اهـ ع (قوله) بان غضبها عائد اليه أي وصف له بكونها غضبت منه فنسب لتقصير اهـ ع (قوله) ولا الخ) أي وان لم يده ما فرقت به (قول المتن ولو رماه) أي الصيد فقده أي قطعه نصفين أي مثلاً معنى (قوله) يعني إلى قول المتن وذكاة في المعنى لا قوله كما يفيد به إلى المتن (قول المتن حلا) لكن ان كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بخلاف فان ذلك يجري مجرى الذكاة وإن كان العكس حلاً ايضاً خلافاً لابي حنيفة وهو احدى الروايتين عن احمد اهـ معنى (قول المتن ولو ابان منه) أي ازال من الصيد اهـ نهاية (قوله) أي قاتله حالاً عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل العضو الخ ما إذا لم يمت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا يحل اهـ (قوله) لما سر أي اتقافى قوله ويكنى في الصيد المتوحش والنادخ (قوله) ان حل ذكاته أي نحو الصيد (قوله) بالذبح أي في الصورة الاولى أو التذيق أي القائم مقام الذكاة في الصورة الثانية اهـ معنى (قوله) أما إذا أزمته أي بالجرح الاول في الصورة الثانية وقوله فيعتين الذبح أي لا يجزى الجرح الثاني لانه قد روي عليه معنى ونهاية (قول المتن حل الجرح) أي العضو والبدن اهـ معنى (قول المتن رقبيل يحرم العضو) واما باقي البدن فيحل جزاً اهـ معنى (قوله) وهو الاصح) الذي قاله فيهم في النهاية (قوله) وهو الاصح) وهو المأثم اهـ نهاية (قوله) وغيره أي الشرحين والجرح عناية بمعنى (قوله) لانه ابين من حي فاشبهه بالوقوع في الشاة ثم ذبحه لا حل الاية نهاية ومعنى (قول المتن قد روي عليه) أي ربه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اهـ معنى (قول المتن يقطع كل الحاقوم الخ) وخلق له رأساً وعنقاً وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

(قوله) يقطع كل الحاقوم الخ) لو خلق له رأساً وعنقاً وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

احظه من ذبحه ومات بالجرح الاول (حل الجرح) لان الجرح السابق كذبح الجمله وقبل يحرم العضو) وهو الاصح كما في الروضة وغيره لانه ابين من حي (وذكاة كل حيوان) يرى رحى أو انسى (قد روي عليه يقطع كل الحاقوم وهو مخرج النفس) يعني

يجراه دخولا وخروجا
قال بعضهم ومنه المستدير
الناقي المتصل بالقم كابدل
عليه كلام أهل اللغة وتسمى
الحرقدة فتى وقع القطع فيه
حل ان لم يتخرم منه شيء كما
يدل عليه كلام الاصحاب
لاسيما كلام الانوار
بخلاف ما اذ وقع القطع في
اخر اللسان والخارج عنه
الى جهة القم ويسمى الحرقدة
بكسر الحاء والقاف كما في
تكملة الصغاني وهذا
وراء الحرقدة السابقة (و) كل
(المريء) بالهمز (وهو
يجرى الطعام) والشراب
وهو تحت الحلقوم لان
الحياة إنما تعتمد حالا
باعدانها ويشتد بتمحض
القطع فلو ذبح بسكين
مسموم بسم موح حرم
وجود الحياة المستقرة
عند ابتداء الذبح خاصة
قالوهو المعتمد خلافا لمن
قال لا بد من بقائها الى تمامه
وسياتي ندب اسراع القطع
بقوة وتحملا ذهابا وعدوا
ومحله ان لم يكن بتأنيه في
القطع ينتهي الحيوان قبل
تمام قطع المذبح الى حركة
المذبح والواجب الاسراع
فان تأني حينئذ حرم لتقصيره

كانا اصلين فلا بد من قطع كل حلقوم ومريء من كل عتق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالاصل
وإن أشبه بالاصل لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال انه الزائد ولا يقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح
الشرعي بل بغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كما لو قارن الذبح جرحه أو تخسه في محل آخر
ويحتمل ان يحل بقطعهما لان الزائد من جنس الاصل وكذا الامر فبالو خلق لم يثان فلو خلق حيوانان
ملتصقان وملسكا على التبيين الشخصين فهل لكل مالك ذبح مسلكا أو فصله من الاخر وان ادى إلى موت
الاخر أو تلف عضو منه أو منفعة كما كان للانسان ان يتصرف في ملكه على العادة وان ادى إلى تلف ملك
جاره اخذ من قول ابن القطان ان للدين المتصلين حكم الشخصين في سائر الاحكام ولا فيه نظرو الاول
غير بعيد اه سم (قوله ومنه) اي الحلقوم (قوله الثاني) اي المرتفع (قوله المتصل) اي كالتصل فهو
كتابة عن القرب والا فلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالقم) اي اخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي
يفتح الحاء والقاف عقدة الحنجور اه قاموس (قوله فيه) اي المستدير (قوله ان لم يتخرم منه الخ) يعني ان لم
يبق منه جزء لم تترك السكين عليه ولم ينقص بها (قوله لا سيما كلام الانوار) عبارة تعالجها قطع تمامها ولو ترك
منها او من احدهما شيئا وان قل ومات الحيوان او انتهت الى حركة المذبح ثم قطع الباقي حرم وكذا
لو خرج السلاح من راسها او من راس احدهما ولو امر السكين ملتصقا باللحمين فويق الحلقوم والمريء
وابان الراس حرم اه (قوله بخلاف ما اذ وقع القطع في اخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع اي
الرأس بالصاق السكين باللحمين اي فوق الحلقوم والمريء انتهى سم (قوله والخارج عنه) اي عن المستدير
عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) اي اخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) اي في جهة الرأس
(قوله وكل المريء) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطع فلو قطع من غيرها كان قطع من الكتف
ولم يصل للحلقوم والمريء لم يحل المذبح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لوارحته
كالخار الزن مثلا اه عش (قوله بالهمز) على وزن اميراه قاموس عبارة المفتى بفتح ميمه وهمز اخره
ويجوز تسميته اه (قول المتن بجري الطعام) اي من الحلق إلى المعدة اه معنى (قوله والشراب) إلى
قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المفتى لا قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله
خلاف إلى وخرج وقوله وانتهى إلى فعل (قوله موح) اي مسرع للموت ومسبل له (قوله حرم) سياقي عن
عش ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله وجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الامام الخ) وفي زيادة
الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيعه اه معنى (قوله وهو المعتمد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله
إلى تمامه) اي الذبح بقطع الحلقوم والمريء جميعا (قوله وسياقي) اي في شرح وان يحدشفرته (قوله ومحله
ان لم يكن بتأنيه الخ) يفيد انه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبح

كانا اصلين فلا بد من قطع كل حلقوم ومريء من كل عتق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالاصل
وإن أشبه بالاصل لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال انه الزائد ولا يقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح
الشرعي بل بغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كما لو قارن الذبح جرحه أو تخسه في محل آخر
ويحتمل ان يحل بقطعهما لان الزائد من جنس الاصل ولو خلق لم يثان فينبغي ان يقال ان كانا اصلين
وجب قطعهما وان كان أحدهما زائدا فالعبرة بالاصل فان أشبه بالزائد لم يحل بقطعهما ولا يقطع أحدهما
على قياس ما قرر ولو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح مسلكا أو فصله من الاخر
وان ادى إلى موت الاخر أو تلف عضو منه أو منفعة كما كان للانسان ان يتصرف في ملكه على العادة وان
اى إلى تلف ملك جاره اخذ من قول ابن القطان ان للدين المتصلين حكم الشخصين في سائر الاحكام
اولا فيه نظرو الاول غير بعيد (قوله بخلاف ما اذ وقع القطع في اخر اللسان والخارج عنه) الى جهة القم
ويسمى الحرقدة الخ (قال في الروض ولا يقطع اي الرأس بالصاق السكين باللحمين اي فوق الحلقوم والمريء
(قوله ومحله ان لم يكن بتأنيه في القطع الخ) يفيد انه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبح

وخرج بالقطع خلف رأس بنحو بقعة لأنه في من الخلق وقد رتب عليه غيره وقد سرب بكل ذلك بمعنى انتهى إلى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل فلم انه يتركه يسير من احد هما إلى الجدة الخ فرفعها وفي كلام غير احداى (٣٢٣) فرفعها على اقاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر فاته بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم انه لو رفع يده لنحو اضطرارها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوتى أو سجع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لأن هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما لكون السابق محر ما قول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحتمل على ما إذا أعادها لاعلى الفور ويؤيده افتاء غير واحد فيما لو انقلبت شفرته فرددناها لانه لم يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانبا ثم يرجع للآخر فيقطعه ومرأى الجنين يحل بذبحه اما إذا خرج بعضه

هذا ما ياتي في شرح الافلام قوله نعم لو تاتي اه سم (قوله رخرج) إلى قوله فعل في النهاية (قوله خلف رأس) لمصغور وغيره وقوله بنحو بقعة كبره اى فانه مبنية نهاية ومعنى (قوله رقد سر) اى في اول الباب (قوله وبكل ذلك) اى كل الحلقوم والمرى (قوله بعضه الخ) عبارة النهاية ما لو قطع بعضه وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه اشارة إلى انه قطع البعض الاول ثم راعى قطعه للناحية بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فورا وسقطت من يده فاحذرها وتم الذبح فانه يحل كما عرج ما ينحرجون فلو انوا ما عاها فورا من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها الى اخذ غيرها فورا فلا يضره عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي اى بعد ترك القطع لأمع تولى اليه ايضا اخذها ما تقدم عن الامام ومن التعبير بهم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذها من قوله الا في آتفا أو يحتمل على ما الخ (او مع وجود الحياة المستقرة اه سم) قوله سواء وجدت الحياة الخ فعمل الفرق بين الذبح بالكال والثاني فاته وسبأ في شرح وان محد شفرته بما يقبضه فاهماشة على مخالفتها لهذا عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرارها) اى كاضطرار الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فورا) ظاهره ان لم تبق حياة مستقرة وبدل عليه او يصرح بقوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتأمل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اى ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني قولهم لو قطع البعض الخ اى المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) اى الشرعى (قوله وكذا) اى لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اى مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اى الحل المذكور (قوله وايده) اى الحل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اى الطعن (قوله جانبا) اى من الحلقوم (قوله ومن) اى اول الباب ان الجنين الخ اى فهو مستثنى مما هنا عبارة المعنى وقد يدخل في قوله قدر عليه ما إذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صحح في زيادة الروضة حله وسيأتي الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحر منها لانه زيادة في الذبح والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما باقى في شرح وان يحدش فته (فرع) كواضطر شخص لكل ما لا يحل اكلمه قبل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يقدور في ذلك تردد الافر ب عدم الوجوب لكن يذبح اى اولى لانه سهل الخروج الروح اه (قوله يفتح الواو) الى قوله وما افتضت في النهاية والى قوله راعى الامام الخ من في المتن الا فوله لما هلى المتن وقوله لحيث لا إلى الا ان رقه له نعم الى ومن اه (قول المتن في صفحة العنق) اى من مقدمه اه نهاية (قوله رهما الوريدان) اى في الاذى اه معنى (قوله اذهر) اى قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اى الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لما فيه من التعذيب) وللامدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا في اخر الصفحة نعم لو تاتي الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لأمع تولى به ايضا اخذها ما تقدم عن الامام ومن التعبير بهم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعده على الفور اخذها من قوله الا في آتفا أو يحتمل على ما إذا أعادها لاعلى الفور (قوله سواء وجدت الخ) فعمل الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتأمل هذا وسيأتي في الصفحة لانه ما يذبحه فاهماشة على مخالفتها لهذا عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فورا) ظاهره ان لم يبق حياة مستقرة وبدل عليه او يصرح بقوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتأمل (قوله ومرأى الجنين) اى اول الباب

وإن كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) يفتح الواو والبال (وهما عرفان في صفحتي العنق) بحيطان الحلقوم قبل المرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح للمأمور به اذ هو سهل الخروج الروح (ولو ذبحه من فقاء) او من صفحة عنقه (عنى) لما فيه من التعذيب (فان ادع) في ذلك (بان قطع الحلقوم والمرى) به حياة مستقرة (ولو ظنا بقرينة

كأمر (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (ولأنه) تكون به حياة مستمرة حيث أن وصل الحركه مذبح لما انتهى إلى قطع المريء (فلا يحل له) صاع مذبحة قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستمرة عند قطعها جرم غير مراد بل الشرط رجوعها عند ابتداء القطع هنا أيضا حيث لا يضر انتهائهما الحركه مذبح لما ناله بسبب قطع الفعل لأن أقصى ما وقع الذبح به وجودها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهائهما الحركه مذبح قبل تمام (٢٢٤) قطعها لم يحل لتقصيره ومن أنه لو شرع في قطعها مع الشروع في قطع الغنم مثلا حتى التقى

القطعان حل غير مراد أيضا لا يحل كالوقارن ذبحة نحو إخراج حشوته بل وغيره مما له دخل في الهلاك وإن لم يكن مذقفاً لأنه اجتمع مع المسيب يمكن أن يكون له أثر في الأضغاق والأصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التدقيق وجد منفرد أحال تحقق الحياة المستمرة وظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى حركه مذبح بمرض وإن كان سببه أكل نبات مضر كنب ذبحة لا نعلم بوجودها يحال عليه الهلاك فإن وجد كان أكل نباتاً يؤدي إلى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبب أو هرة اشترط وجود الحياة المستمرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم أن النبات المؤذي بمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤذي للهلاك أي غالباً فيما يظهر إذ لا يحال الهلاك عليه الاحتياط وكذا إدخال سكنين باذن ثعلب مثلاً لقطعها داخل الجلد حفظاً لجلده فإنه حرام للتدبيب ثم إن ابتداء قطعها مع الحياة المستمرة حل والأفلا (ويسن)

كأمر أي في شرح وإذ أرسل سبحانه الخ (قوله) لأن الذكاة صادقة الخ) كما وقطع بها الحيوان ثم ذكاه معنى ونهاية (قوله) تكون به حياة مستمرة) عبارة المغني بأن لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستمرة اه (قوله) لما انتهى الخ) يفتح اللام ويشد الميم (قوله) عند قطعها أي الحلقوم والمريء (قوله) عند ابتداء القطع أي قطعها اه سم عبارة المغني عند ابتداء قطع المريء اه وهي أوضح (قوله) حيث أن وجدها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهائهما الخ أي قبل تمام قطع الحلقوم والمريء وبه يدفع قول السيد عمر (قوله) حيث أن يتأمله اه (قوله) لم يحل الخ) أي كما مر انفا (قوله) بل لا يحل الخ) يؤخذ من قوله الثاني بخلاف مسألة المتن الخ أن حل عدم الحل هنا حيث لم يتحقق الحياة المستمرة ولم يظن وجودها بقرينة سديمر وفيه نظر (قوله) كالوقارن الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التدقيق متحصصاً بذلك فلا يؤخذ في قطعها وما أخر في نزاع الحشوة أو نخس الحاصرة لم يحل اه (قوله) وظن وجودها الخ عبارة المغني ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستمرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت ببداهة الحركه كالأضغاق أو انفجار الدم وحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بمرح إلى حركه المذبح وفيه شدة الحركه كمذبح لم يحل وحاصله أن الحياة المستمرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فإن شككنا في استقرارها حرم للشك وتقليداً للتحريم اه وفي عرش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه أي بخلاف ما إذا وصل إلى حركه المذبح وليس فيه تلك الحركه كمذبح فاشتدت حركتها أو انفجرت معها فحل اه (قوله) نعم لو انتهى الخ) استدراك على قول المتن والأفلا (قوله) وإن كانت سببه الخ) خلافاً للمغني عبارته أن مرض أو جاع قد ضاع أو قد صار آخر رمق حل لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سبباً للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضي مرة وهو أحد احتماليه في مرة أخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله أو انهدم إلى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله) اشترط وجود الحياة الخ) فإن ذبحت وفيها حياة مستمرة حلت وإن تيقن موتها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حياة مستمرة لم تحل اه نهاية كذا في الروض مع شرحه إلا أنه قال وإن تيقن هلاكاً بعد ساعة أو قال عرش قوله وإن تيقن موتها بعد يوم الخ وكان الأولى أن يقول وإن تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله) لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله) مثلاً إلى المتن في النهاية إلا قوله ابتداء وإلى قول المتن وللغلبة في المغني إلا قوله قبل يكره إلى ظاهر عبارته وقوله خلافاً إلى المتن وقوله فإن فرض إلى المتن (قوله) مثلاً أي فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اه معنى (قوله) لقطعها أي الحلقوم والمريء (قوله) أي طعننا الخ) عبارة النهاية ويسن نحر ابل ونحوه بما طال عنقه وهو قطع البلية أسفل العنق لأنه أسهل الخ لا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمريء كما جزم به المجموع اه وقوله وهو قطع البلية الخ شامل كآثر لقطعها عارضاً بدون الطعن (قوله) ومن ثم يبحث ابن الرفعة الخ) جزم به النهاية بلا عزم وكأمر والمغني مع العزوبية (قوله) كالأوز والنعام والبطاء معنى (قوله) وغيره الخ) إلى قوله وقيل في النهاية (قوله) من غير كراهة) لكنه خلاف الأولى اه نهاية (قوله) قيل الخ) وافقه المغني كما أشرنا إليه (قوله) مخصوص) أي كل منهما (قوله) وليس كذلك الخ) عبارة المغني وليس مراد ابل (قوله) عند ابتداء القطع) أي قطعها

نحر ابل أي طعننا بماله حتى منحره أو هو الهدء التي في أسفل عنقه المسمى بالبلية للامر به في سورة الكهف وفي الصحيحين بحريان ولا بأس مع خروج الروح لطول العنق ومن ثم يبحث ابن الرفعة تبعوه أن كل ما طال عنقه كالأوز كالابل (ذببحه بقروغم) وخيل وحمار وحش وسائر الصيد للاتباع (ويجوز عكسه) أي ذببح نحو الأبل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الأم قبل أن ظاهر عبارته أن إيجاب قطع الحلقوم والمريء ندب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كافي المجموع وغيره خلافاً لقضية كلام

البندنجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اولية الصريح في قبول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا ذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا فالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكره سبو (و سن) أن يكون البير قائما فان لم يتيسر فبار كاوان يكون (معقول ركية) وكونها اليسرى للاتباع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة جنبها اليسر) لما صرح في الشاة وقيس بها غيره والكون اليسر أسهل على الذابح وبسن للاعرانة بغيره ولا يضرجهما على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركهما (وتقد باقي القوائم) لتلائض طرف فيخطئ المذبح قال في البسيط ويحب الاحتراز عن حركتها ما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح فان فرض اضطراب سير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

يجري بان في النحر ايضا كما جزم به المجموع وحكامه في الكفاية عن الحاوي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله أي المصنف) (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ ينقطع وقوله هنا الخ على قوله اول الخ كان أسهل (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين في المصنف (قوله وكونها) أي اليمنى في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبح كل منهما اه معنى (قول المتن مضجعة الخ) ويندب اضجاعها برفق اه نهاية (قوله ولكون اليسر أسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين واسمها كراسها باليسار نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضرجهما الخ) أي يكره ذلك اعم من (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله واعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله بضم اوله) إلى قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبح إلى وتندب وماسانته عليه (قوله يفتح اول) ويضم ايضا اه شوبري (قوله وآثر ما الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لانها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكل الخ) عبارة المعنى تنبيه لو ذبح يمكن كل حل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقوم الخ) عطف على لم يحتاج القطع الخ (قوله وقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه حركة مذبح) وهذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكل قطع بعض الواجب ثم اتمه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه فوله فقد اكتفى في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعهما فقط مع القطع فيها بكمال وزواهما ففيها زمان القطع بذلك الكمال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التمس بغير كمال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكمال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدم ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يرد بقوله وقطع الحلقوم والمرى معنى شرعى في قطعهما فليتأمل فان قياس ما هنا تضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المعنى اتفاقا للصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعهما فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المعنى لكن عبارة النهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المعنى وان يرض عليه الماء قبل الذبح لان ذلك اعون على سهولة تساخه اه (قوله وسقيها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وسليها) عبارة النهاية والمعنى ابانة رأسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله الاتباع) ولانها افضل الجهات معنى ونهاية (قوله أي مذهبها) إلى قوله ولا يقال في المعنى الا قوله ونصب الشبهة (قوله يمكنه الخ) لقوله انه إلى مذهبها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المعنى فان قيل ه لا كره كقول إلى القبة اجيب بان هذه عبادة فلهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية ينته ما يجري عن الشوبري (قوله وانما كره) إلى قوله فلا (قوله وقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه حركة مذبح) وهذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة فمنه من سنته التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارة الطريق ضعيف وغاية أمره انه مكروه كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو سلكوا جردا أو ارسال الجارحة ونصب الشبهة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة لما فيه من سهولة خروجه ورحمة وانما كره تعد ترك التسمية ولم يحرم له تعالى اياح ذبائح الكبار بين وهم لا يسمون غالبا وقد امر صلى الله عليه وسلم في شاة ان ذابح يسمي أم لا ياكله فلو كانت التسمية شرطا لمحل عند الشك والمراد بما يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الصائم بدليل وأنه لفسق إذا لاجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق

فرق في النهاية الاقوله غالبا والمراد الى قوله ولو ذبح ما كر لا في المعنى الاقوله فلا فرق الى ويسن وقوله
وياق الى المتن **(قوله)** وإنما كرهه عبارة المعنى ولا يجب فلو تركها عمدا وهو احول وقال ابو حنيفة ان تعمد
يحل واجاب اعتبار قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الدم الى قوله لا ما ذكيت فاباح للميت ولم يذكركم القسمة
وبان الله تعالى اباح ذبايح اهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون
غالبا فدل على ما غير واجبه اه **(قوله)** بين جعل الواو اى قوله تعالى وانها لتفسق اه معنى **(قوله)** وغيره
اى للمطاف **(قوله)** في كل ذبح الخ اى كالمعققة والهدى **(قوله)** ويسلم الى قوله ولو قال في النهاية الاقوله
والقول الى المتن **(قول المتن)** ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز ان يقول الذابح اى
والصان ذكيا اصله باسم محمولا باسم الله واسم محمد اى ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجركا في اصله للتشريك
فان قصد التشريك فبني ان لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفعه محمد ولا يحل ذبيحة كثنائي للمسيح
ومسلم لمحمد وللحكمة اى مثالا فان ذبح للحكمة بالارسل اعطاه الكونهات الله ولو كونه رسول الله جاز
انتهت وبه يعلم ان تسمية محمد على الذابح على الانفراد او بالهاتف يحرم وان اطلق ولا يحرم ان اذ التبرك
وتحل الذبيحة في الحائض وماذا قصد الذبيح فان اطلق حرم وحرم الذبيحة وان قصد التتفاقم والعبادة
كفرو وحرم الذبيحة وبه يعلم الفرق بين اطلاق الذبح لما ذكر وان قصد منه التتفاقم والعبادة اه سم
وفي المعنى ما وافقه **(قوله)** اى يحرم عليه ذلك اى القول لا المذبح رشيدى وعش عبارة سم والحرام
هذا القول والافضل اكل للذبيحة كما هو ظاهر اه **(قول)** التبرك عبارة غيره لاهاء التبرك وهو
أحسن لذل التبرك لو قصد التبرك فبني ان يقول ان كان في التبرك يذكر اسمه لم يحرم اخذها مناسبات
عن تصويب الرافعى وان كان في الذبح له حرم وحرم المذبح اخذ من كلام الروض اه سم **(قول)** فلا
باس عبارة المعنى فانه لا يحرم بل ولا يكره كما عرفت شيخنا لدم اه اسم التبرك **(قول)** وبعت الاذعى الخ
عبارة المعنى قال الزركنى وهذا ظاهر في النوى اما غيره فلا يتجه فيه اه **(قول)** فمها سبان اى اجر الرفع

بين جعل الواو للحال
ولغيره ويسن في الاضحية
أن يكبر قبل التسمية ثلاثا
وبدها كذلك وأن يقول
اللهم هذا منك واليك فتقبل
مني وبأن ذلك في كل ذبح
هو عبادة كما هو ظاهر (و)
أن (يصلّي) ويسلم (على
النبي ﷺ) لانه محل يسن
فيه ذكر الله تعالى فكان
كالآذان والصلوات القول
بكرامتها بعيد لا يقول
عليه (ولا يقول بسم الله
واسم محمد) أي يحرم عليه
ذلك للتشريك لأن من حق الله

ابتداء قطعه ما فقط وهذا يخالف ما تقدم في الذبح بكل قطع بعض الواجب ثم أتم آخر قولنا أنه محل وان
 فقدت الحياة المستقرة عندهم وع ذلك الأخير فقد اكتفى بذلك بوجوده عند ابتداء قطعه ما فقط مع
 القطع فيها بكل والو الحافض ما من القطع بذلك الكال وكون الاتمام ثم يفعل اخر ان لم يوجب ضمها مع
 اوجب قوة لان الفرق بان التيمم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة
 المستقرة لا يتقدح ويمكن حل ما هنا على ما مر بان يريد قوله وقطع الحلقوم والرى معنى شرع في قطعهما
 فليأمل فان قياس ما هنا ضعيف ما تقدم **(قوله)** ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الرفض ولا يجوز
 ان يقول الذابح اى او الصائدي كما في اصله باسم محمد ولا يسم الله واسم محمد اى ولا يسم الله ومحمد رسول الله بالج
 كما في اصله للتشريك فان قصد التشريك فينبئ ان لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل
 ذبيحة ككتابي للسبح ومسلم لمحمد ولللكعبة فان ذبح لللكعبة والو للرسول تعظيما للكونهايت الله اول كونهم
 رسل الله جازاه وبه يعلم ان تسمية محمد على الذبح على الانفراد او غطفه على اسم محرم ان اطلق ولا يحرم ان
 اراد التشريك وتحل الذبيحة في الحالين وأما اذا قصد الذبح فان اطلق حرم وحرمت الذبيحة وان قصد
 التعظيم والعبادة كفر وحرمت الذبيحة **(قوله)** اى محرم ذلك اى والحرام هذا القول والافضل اكل
 الذبيحة كما هو ظاهر **(قوله)** للتشريك الخ عبارة غير ملاهامة التشريك وهى احسن ويستشكل التحريم
 هناو الكراهة في طهارتها بنوع كذا او يمكن الفرق بان الاهاهم هنا اقرب لان الانبياء وقع كثيرا التشريك
 باسمائهم وعبادتهم بخلاف النواو اعلم انه لو قصد التشريك فينبئ ان يقال ان كان في التشريك بذكر اسمه لم
 يحرم أخذنا مما ساقى من تصو بالرافى وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح اخذنا من قول الرفض
 ولا تحل ذبيحة ككتابي للسبح ولا مسلم لمحمد واللكعبة اى مثلا قال في شرحه ان ذبح لذلك تعظيما
 وعبادة كفر اه وبه يعلم الفرق بين اطلاق الذبح لما ذكر وان يقصد معه التعظيم والعبادة

وكذا يقال في الذبيح للكبنة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا نيز أكلم يحرم وان (٣٢٧) أنهم بذلك (فصل) في بعض شروط

الآلة والذبيح والصيد ه
(يحل ذبيح مقدور عليه
وجرح غيره بكل معد)
بتشديد الدال المفتوحة أى
شئ لحد (يخرج كحديدي)
ولو في فلاة كلب أرسله
على صيد فجرحه بها وقد
علم الضرب بها والامح
(ونحاس) ورصاص والتظير
فيه بعيد لان الفرض انه
حدا يجرح (وذهب)
وفضة (وخشب وقصب
وحجرو زجاج) لان ذلك
اوحى لازهاق الروح قبل
تعبيره معكوس فصوابه
لا يحل المقدور عليه الا
بالذبح بكل عدد الخوارج
بان السلام هنا في الآلة
وكون المقدور عليه لا يحل
الا بالذبح قدمه اول الباب
وأقول لو فرض أن هذا لم
يتقدم فلا يراد فاسدا ايضا
لان مقابلة ذبيح المقدور
بجرح غيره الصريح فان
الذبيح قيد في الاول دون
الثاني يفهم ما ورد (الا
ظفر او سن او سائر العظام
للحديث المتفق عليه ما نهر
الدم وذكر اسم الله عليه
فكلوا ليس السن والظفر
أما السن فعضم وأما الظفر
فدنى الحيشة أى وهم كفار
وقد نبهنا عن التشبه بهم
أى لمعنى ذاتي في الآلة
التي وقع التشبه بها فلا يقال
بمجرد النسي عن التشبه
بهم لا يقتضى البطلان بل

في الحرمه (قوله) وكذا يقال (الخ) فان ذبح للكبنة أو للرسل تعظما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاء
قال في الروضة ولهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكبنة اه معنى (قوله) أو قدوم السلطان
(الخ) عبارة والمعنى وبحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالي السلطان أو غيره لما سر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا
باس كذبح العقبة لولا دة المولود اه (قوله) وان (الخ) ويظهر انه اذا لم يقصد طهارة نحو جلد
(فصل) في بعض شروط الآلة والذبيح والصيد (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
ذكر ما لو ذبح بخيط يؤثر مروه على حلق نحو المصفور قطعه كئثار السكين فيه فيحل المذبح فيه ويبنى
الاكتفاء بالمشار المعروف الان (فائدة) يكفى الذبيح بالمذبة المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع
اه ع ش يحذف ولا يخفى ان ما ذكره آخر انحاء الماس في السواد بعد قول المصنف هو يجرى الطعام (الخ)
ان يحمل على غير سم يسرع للقتل وان ما ذكره اولاً من الاكتفاء بالخيط او المشارة يبنى ان يقيد بما مر في
الذبيح يسكن كالمن الشرطين والله اعلم (قوله) بتشديد الدال (الخ) الى قوله وقد علم في النهاية (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
أى يقطع اه معنى (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
(قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
قوله (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
قبل تعبيره معكوس (الخ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فانه عين ما ذكره
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وقد أعجب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه
الشارح بقوله ورد (الخ) (قوله) في الآلة (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
بقوله ذكراً كالحية ان المأكول بذبحه في حلق اولية ان قدر عليه اه معنى (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
(الخ) الصراحة ممنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائزاً في الآخر والمقابلة
لا تنافي ذلك بل يحتمل دفعه فساد الايراد فيه ما فيه اه سم أقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة
مألغة وأما ما هو مملو من الحشنى من المساو أو عدم ظهور المقابلة فيها قاله الشارح ففكرة (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
العظام) ظاهره دخول الصدف المعروف الذى يعمل به الكسنان فلا يكفى وينبغى الاكتفاء به لان الظاهر
انه ليس يعظم فليراجع اه ع ش (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
والحكمة الى قول ابن مسقط في النهاية الاقوله والحكمة الى نعم وقوله بمذبة كالة وقوله بضم العين الى
جانبه وقوله جرحه او لا وقوله ولا يحتاج الى (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
او المنبر المأخوذ من نهر بليل قوله فكلوه أى المنبر بضم الميم وفتح الهاء وقوله ليس أى ما نهر الدم (قوله)
واما الظفر (الخ) هذا قد يقضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام اه
ع ش أقول ولصريح قول المنهج الاعظام كسن وظفر اه (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
بهما باقى العظام نهاية ومعنى (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
الذبيح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور اه سم عبارة المعنى فلو جعل فصل سهم عظما فقتل به صيد احرم
(تنبيه) قد يؤخذ من علة النبي عن الذبيح بالعظام انه بمعلوم الاذى الى كان يذبح بحرف ر غيف عدداه

(فصل) يحل ذبيح مقدور عليه (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
وهو عكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به
الذبح فانه حسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله (قوله) (الخ)
الصريح في ان الذبيح قيد الصراحة ممنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائزاً في الآخر
فيه المقابلة لا تنافي ذلك بل يحتمل دفعه فساد الايراد ما فيه (قوله) (الخ) (قوله) (الخ) (قوله) (الخ)
هل ينبغى عن تنجيس العظم في غير الذبيح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور

ولا الحرمه في نحو النبي عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدمع انه زاد الجن ومن ثم نبه على الاستنجاء به

وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) اتقى الله فبعل رمى الصديد بالبنديق لانه طريق الى (٣٢٩) الاعطيا د المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى

والموردى يحرم لأن فيه
تعريض الحيوان للهلاك
ويؤخذ من علتها اعتماد
ظاهر كلامه في شرح مسلم
من حل رمى طير كبير لا
يقبله البندق غالباً كاللاز
وهذا ما لا شك فيه لانه
يقتلها غالباً وقتل الحيوان
عنه حرام والسكلام في
البندق المعتاد قديماً وهو ما
يصنع من الطين أما البندق
المعتاد الآن وهو ما يصنع
من الحديد ويرى بالنار
فيحرم مطلقاً لانه محرق
مذنب سريعاً غالباً ولو في
الكبير نعم ان علم حاذق انه
إنما يصيب نحو جناح كبير
فيثبته فقط احتمال الخلل
(ويحل الاصطياد) المستتر
لحل المصاد المدرك ميتاً او
في حكمه (بجوارح السباع
والطيور ككلب وفهد) ونحو
قبلا التعليم وإن سلم ندوره
لا فلا وعليه يحمل تناقض
الروضة والمجموع (وباز
وشاهين) لقوله تعالى وما
علمتهم من الجوارح أى
صيدها أما الاصطياد بمعنى
اثبات الملك على الصيد
فيحصل بأى طريق تيسر كما
يأتى (بشرط كونها معاملة)
الآية (بأن ينزجر جارية
السباع بجز صاحبه) أى
من هو يده ولوغاصها كما
هو ظاهر شمر بأنه منصوصاً

(الخ) أى البقي (قوله) وطيره الذى ليس هو انه) هذا يدل على أن المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه وإن بلازمه لا يجرد ما يتفق حلوله فيه أوفى وانه اه سم (قوله) ويؤخذ عن عليهما (الخ) هذا التفصيل هو المعتبر انتهى شيخنا الزايدى أقول وكلامى بالبندق ضرب الجوز ان بصا ونحوها وإن كان طريقا للوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع فى امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكا فجرد ذلك لا يبيح ضربها فانه قد يؤدى إلى قتلها وفيه تعذيب مستثنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منع عنه فتقبله اه ع ش^(١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الخ) (قوله) بخلاف صغير) كالصائير وصغار الوش فحرم معنى وعش اعتمدته المغنى ايضا (قوله) وهذا) أى التفصيل المذكور او قوله بخلاف صغير (قوله) يقناها) أى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتن) وبجمل الاصطياد (الخ) لو علم خنزيرا الاصطياد حل الصيد وإن حرم من حيث الاقتناء بمنه الطيلورى وقره سم على المنهج اه ع ش (قوله) المستزمل) أى حل الاصطياد دلى حذف المضاف عبارة المغنى أى اكل المصايد بالشرط الاق ذير المقدور عليه اه (قوله) المذكور (الخ) أى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بأن ادركه ميتا أو فى حركة المذبوح اه معنى (قول المتن) جوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يجرح سمى بذلك لجرحه الطائر بظفره أو نابيه اه معنى (قوله) قبلا لتعليم) لعل مراده بهذا بيان ما قبل التعميم من هذا النوع والافراط الحل كونه معلما بالفعل لا قبله اه رشيدى (قوله) ندوره) أى قبول التهدي والتزج لتعليم (قولا) والا) أى وإن لم يقبل لتعليم (قوله) لا يعلل الاصطياد بها (قولا) وعليه (الخ) أى على هذا التفصيل (قولا) وعليه يعمل (الخ) عبارة المغنى قال فى المجموع وقوله فى الوسيط فريسة النهى والتزج حرام غلط مردود وليس وسبها فى المذهب بل هما كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا فى الروضة واصحابهما بعد التزج فى السباع التى يحل الاصطياد بها وقالا فى كتاب البيع لا يصح بيع الثر لا نه لا يصلح للاصطياد اجب بان ما ذكر فى البيع فى ثمر لا يمكن تعليمه وما هنا علمانه فاذا كان معلما أو مأكلا تعليمه صحيح اه (قوله) لقوله تعالى إلى ابنى فى المغنى (قوله) أى صيده) أى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الصغير (قوله) فيحصل (الخ) أى فلا يخص بالجوارح بل يحصل (الخ) (قوله) كباقي) أى فى الفصل الاق (قول المتن) بشرط كونها معلمة ولو لم يعلم المجموس اه نهاية (قوله) أى تف) إلى قوله وكذلك لوهر فى المغنى لا لقوله لو من لازم إلى المتن (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يعمل (الخ) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطاق بنفسه إنما هو للحل كإسباتى فى كلامه لا للتعليم كإقتضاه كلامه اه انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يعلل انتهى وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليه فليتأمل ثم انظر سببه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله عما استرسل عليه

بتأمل (قوله) وطيره الذى ليس هو انه) هذا يدل على أن المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه وإن بلازمه لا يجرد ما يتفق حلوله فيه أوفى وانه (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يعمل (الخ) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطاق بنفسه إنما هو للحل كإسباتى فى كلامه لا للتعليم كإقتضاه كلامه اه ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يعلل اه وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليها فليتأمل ثم انظر سببه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله عما استرسل عليه فليتأمل ثم انظر سببه هنا ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليه فليتأمل

صاحبه وانه لو انطاق بنفسه لم يكن معلما ورآه الامام بشكله من حيث أن الكلب دلى أى صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو دلى كلب الجوع يريد أكله اه

(۴۲) - شروانی و ابن قاسم - تاسع) للشافعی رضی اللہ عنہ اے یحییٰ باقافہ ولو بعد شدہ عدوہ (وہیسترسل بارسالہ) اے یحییٰ باقافہ! لہذا اللہ تعالیٰ مکیبیین اے مؤتمرن بالامر منہین بالنہی ومن لازم هذا ان يطلق باطلا فلو انطلق بنفسه لم یحل

كاسيد كره (ويذكره الهيد) أي صيده صاحبها فإذا جاحد على أنه (ولا ياكل منه) بعد ما سكا قبل قله أو بعده ولومن نحو جلده لانهو
شعره للنهي الصريح عن الاكل مما اكلت منه وكادله منه مقابلته دون هو كذا ولو في وجه صاحبه عند اخذه الصيده كما يحتمل ان الرفعة قال لان
من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يرف في صاحبه اهـ وبيته أن عمله إن كان هـ رة الطاع فيه لا ليجرد عادة وظاهر كلامهم هـ انه لا فرق
بين اكله عقب إمساكه أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وعليه ففرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه يفتقر بد ظهور التعليم مالا يفتقر

في ابتدائهم رايت في كلام
شيخنا ما يقتضي استوامها
في التفصيل الآتي وفي
كلام الزركشي ما يؤيد
ذلك (ويشترط ترك الاكل
في جراحة الطير في الاظهر)
كجراحة السباع وكذا
يشترط فيها بقية الشروط
حتى انور عاجها بوجر صاحبها
ولو بعد العدو كما تنص له
البيقني لكن نقلا عن
الامام وقراره ان هذا
يشترط وهو الوجه لا يطابق
اهل الصيد على استحالة
ذلك فيها (ويشترط تكرار
هذه الامور) المعتبرة في
التعليم (بحيث يظن) في
عادة اهل الخبرة بالجوارح
(تادب الجارحة) ولا يضبط
بعدد (ولو ظهر كونه
معابا) فارسله صاحبه فلم
يسترسل او زجره فلم ينزجر
او استرسل (ثم اكل من
لحم صيد) او حشوته او
جلده او ذنه او عظمه قبل
قتله او عقبه (لم يحل ذلك
الصيد الا في الاظهر) للنهي
السابق ولان عدم لاكل
شرط في التعليم ابتداء
فكذا واما الخبر الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيما بعد ظهور التعليم اهـ وصنيع النهاية
والغنى كالصريح في ان اكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه مالمسا (قوله كاسيد كره)
عبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط اكله ان يطابق باطلاق صاحبه وان لا يخاف بنفسه
لم يكن مالمسا وراه الامام شكلا أي من حيث ان اكله على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو
على غلبة الجوع يبدد استكشافه اهـ سم (قوله أي صيده) إلى قوله وكذا في النهاية إلا قوله للنهي إلى
وكا كاه (قوله أي صيده) صاحبها (ولا يحل عليه ذهاب مئى ولا يقبله نهاية (قوله تحلى عنه) عبارة المئى
والنهاية تحلى بيته وبيته ولا بد منه اهـ (قوله أو بعده) عبارة النهاية والمئى عقبه اهـ (قوله ولومن
نحو جلده) كحشوته واذنه وعظمه نهاية ومئى (قوله لا نحو شعره) كحشوته ورشحه بنحو مئى
(قوله اكلت) أي الجارحة (قوله فمائلته دونه) أي مع الصائد من الصيد اهـ مئى عبارة النهاية
ولو اراد انه اخذه مفاقتع وصار يفال دونه كذا لاكل منه اهـ (قوله لو هـ) أي صوت دون النباح
قاموس (قوله أن لا يرف) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أي البحث قوله فيه أي الصيد (قوله أنه
لا فرق الخ) خلافا للمئى عبارة اما إذا اكل منه ولم يقبله أو قلعه ثم انصرف وعاد بالفاكل مفاقتا لا يخرجه
وهذا نصية قول النهاية فيها مرته أنفا عقبه (قوله يفتقر بد ظهور التعليم) أي كفي الآتي وقوله
مالا يفتقر في ابتدائه أي كذا اهـ سم (قوله مائة تعلى الخ) وفاقا لظاهر صنيع النهاية والصريح المغنى كما
مر آنفا (قوله الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله ولو بعد العدو) وهذا هو الظاهر
كأجرى عليه شيخنا في منهجه اهـ مئى (قوله وهو الوجه) وفاقا لظاهر النهاية وخلافا للمغنى والمنهج كما
مر آنفا (قوله على استحالة ذلك) أي ان جازها بعد ما يطير انها لا يشترط اهـ عرش (قوله المعتبرة) إلى
قول المتن ولو ظهر في الغنى (قوله في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل
يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اهـ مئى (قول المتن ولو ظهر) أي بما ذكر من الشروط اهـ
مئى (قول المتن ثم اكل) أي مرة كافي المحرراه مئى وهو تقييد محل الخلاف كما يأتي (قول المتن ثم اكل
من لحم صيد الخ) راجع لمص واهـ ترسل نقط (قوله أو حشوته) إلى المتن في النهاية وإلى قول المتن
ولا يجب في المئى إلا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر اعماره اهـ يعبرى عن
الصحيح (قوله السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله اما في سنده الخ) لا يخفى مافيه عبارة المغنى والثاني
يحل اكله لخبرناى داود بن اسناد حسن إذا أرسلت الخ ويجاب الاول بان في رجاله من تكلم فيون صح حل على
ماذا الخ وهي ظاهرة (قوله فاقولان) أي الاظهر ومقابله (قوله ولا الخ) أي وان اكل منه بعد ما قتله
وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى ولو تكرر وقوله آخر إلى ولا
يؤثر (قوله ماسبقه) أي ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لحنيفة اهـ مئى (قوله ومن ثم قال
في الشرح الصغير) عبارة المغنى ومحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا
ما اكل منه الخ) أي بخلاف ماسبقه مالم ياكل منه (قوله على الاقوى) أي الاصح اهـ مئى (قوله
ولا يؤثر الخ) عبارة المغنى والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل ما أرسل عليه فان استرسل المعلم
(قوله بأنه يفتقر بد ظهور التعليم) كما في الآتي وقوله مالا يفتقر في ابتدائه كما هنا (قوله آخر اقطعا) يتأمل

وإذا أرسلت كل ذلك المعلم فكل وإن أكل منه
اما في سنده متكلم فيه او محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه او اكل منه بعد ما قتله وانظر بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال
في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالقولان ولا حل قطعا وخرج بذلك الصيد ماسبقه عالميا كل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير
ولو تكرر منه الاكل وصار عادة لحرمة ما اكل منه آخر اقطعا وكذا ما اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعاقبه

ولذا حرم ما ذكره اهـ بد (فيشترط تمام جديد) فساد التام الاول اى من بين الاكل (ولا اثر لوق الدم) لانه لا يسمى اكلا مع عدم قصده (ومع ضرر الكلب من الصيد ينجس) نجاسة مغافة كثيرة مما اصابه به بعض اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا ينجس) لندرته (و) (الاصح) انه

يكنى غله بما سباعا (وتراى) في احدا من كغيره (ولا يجب ان يقور ويطرح) لانه لم يرد وتشرب اللحم بلعاه لا اثر له لانه لا نجاسة على الاجواف كاص عليه (فرع) يحرم اقتناء كلب ضار وما لا نفع فيه مطلقا وكذا ما فيه نفع الا ان اراد به الصيد حالا بصطاد به ان تامل له او حفظ نحو زرع اودار بعد ملكهما لاقبله ويجوز تربية جرو لذلك وكذا اقتناء كبير لتعليمه ان شرع فيه حالا فيما يظهر وفيما قبل الا ينقص من اجره كل يوم قير اطان كاصح به الخبر ونقل احد في مستنده ان اصغرهما كاحد قال جماعة من الصحابة وتعدد القرارت بتعدد الكلاب (ولو تحملت الجارحة على صيد قتلته) او انه لم تحركه مذبح (بقلها) او بصدها او بعضها او بقوة امساكها (حل في الاظهر) لاطلاق قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ولا نهى بغير تعليمه لان يقتل إلا جرحا أو مات حرم الميت بعرض السهم لانه من سوء الرى وتسميتها جوارح باعتبار ما من شأنها او

بنفسه ونقلوا كل لم يدح في كونه لما اطعماه (قول) وإذا حرم الخ دخول في المني و اشارته إلى أنه مفرغ على عدم الحل الاظهر (قول) ما ذكر) اى من اكل المني من لحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا ربه صاحبه او عدم انزجاره اذا زجره (قول) (الصيد) مفعول حرم (قول) لفساد التام (اى قول المني ولا يجب في النهاية (قول) من بين الاكل) اى او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) لانه لا يسمى كلابا) اى والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) مع عدم قصد اهـ الا صائد (قول) لندرته) عبارة المعنى كولو غه اهـ و عبارة النهاية كالو اصاب ثوبا به (قول) وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل (الاصح) (قول) اقتناء كلب الخ) اى كبر اخذ ما عايناه (قول) مطلقا) اى عن الاستثناء الاقوي ويحتمل ان المراد اصلا (قول) ان تامل) اى الشخص له اى الاصطيد بالكلب بعد ويحتمل ان المعنى ان تامل الكلب للاصطيد به حالا فليراجع (قول) نحو زرع الخ) كالماشية (قول) بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المفسر بالعطف لا بعطف الخ (قول) لذلك) اى لصطاده بعد تامله له او ليحفظ به نحو زرع ملكه بال فعل فيما يظهر فليراجع (قول) وفيما قبل (الا) اى في قوله السابق إلا ان اراد به الصيد حالا اهـ سم (قول) او انه لم يرد لولا يؤثر في المعنى لا لوق له ولا تحريم الى ولومات وقوله لا فيما يشترط الى المني (قول) بقلها او بصدها الخ) اى من غير جرح اهـ معنى (قول) لاطلاق الى المني في النهاية (قول) لاطلاق قوله تعالى الخ) عبارة النهاية والمعنى لعدم قوله الخ) (قول) الاجرحا) الاولى يجرح (قول) وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول) بالياء) لانه احترأ عن البلاء المتناهية (قول) او فزع الخ) دافع على يجرح عبارة المعنى وخرج بقوله بقله مالم مات فزعاً من الجارحة او من عدو ما فاته بحرم قطعه اهـ (قول) او بشدة عدوها) اى او فزعاً بشدة عدو الجارحة اهـ سيد عمر (قول) حرم قطعاً) وكذا لو تب من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في العزيز اهـ سيد عمر (قول) فيمسر) اى في قوله بان يذجر الى ويشترط (قول) وللمنى اخرى) وهو انها اسم للحیوان الذى يجرح وان كان اثنى ولفظ الحيوان مذكر اهـ ع (قول) ويشترط الخ) كذا في الرض والعباب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيها اى الذبيح والعقر من قصدها لى بالفعل وان اخطأ في الظن او الجنس وان اخطأ في الاصابة اهـ ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعته لم يحل اذ لم يقصد عينيها وان التحريم الاقوي فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اهـ سم (قول) في الذبيح) الاولى في التفكة (قول) قصدها لى) اى وان اخطأ في الظن او الجنس اى وان اخطأ في الاصابة كما سياق تصويرهما اهـ معنى (قول) بالفعل) متعلق بالقصد (قول) المني سكين) وقوله صيد وقوله شاة اى ملاوق له وهو في يده اى سواء حر كها لم لاوق له وانقطع حلقه ماله الخ) او تنمر به صيده اهـ معنى (قول) لفقد القصد) اى المذبح في الذبيح انتهى نهاية (قول) وانما لم يشترط في الضمان الخ) اى فتى تالف شيء بقله ضمه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القطع والخلاف فيما قبل (قول) وفيما قبل (الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا (قول) ويشترط في الذبيح الخ) كذا في الرض فقال فلا بد فيها ماله الذبيح والعقر من قصد العين بالفعل وان اخطأ في الظن او الجنس وان اخطأ في الاصابة اهـ وفي شرحه اما التصريح في الذبيح من زيادته اهـ ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعته لم يحل اذ لم يقصد عينيها ولا جندتها وان التحريم الاقوي فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره ويؤيد ذلك انه لما قال في الرض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحا ولو اتفاقا حلت عليه في شرحه بقوله لا نه قصد الرى اليها اذ قد دل على انه لو اتنى القصد اليها لم يحل ولما قال في العباب ولا بد فيها اى الذبيح والعقر من

الجوارح الكوا سب بالياء ولو مات يجرح مع الثقل حل قطعاً او فزعاً منها بشدة عدو حارم قطعاً (تنبيه) ان هذا الجارح قد ذكره هافيا مرفظا للفظ تارة وللمعنى اخرى (و) يشترط في الذبيح قصد العين او الجنس بالفعل فيختلذ (لو كان بيده سكين فسقط وان جرح به بدو) ات (او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقه ماله ومريها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل

كلب) مثلا (بنفسه يقتل لم يحل) لان الارسال شرط كما في الحديث الصحيح ولا يؤثرا كالهنا في فساد تعليمه ويقرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه نعم عائد صاحبه ومع المعاندة (٣٣٢) لم يوجب التعاليم اثر فوجب استئنافه وهنالم يعدا فنهنا انما اطلق بنفسه فوقه اكله الضرورة

الطبع للمعاندة تصد تعليمه (وكذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه) او غيره (فزا دعوته) لا يحل الصيد (في الاصح) لاجتماع الاغرا بالمبيع والاسترسل المحرم فغلب فان لم يزد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغرا فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزا دعوته باغرا نحو مجوسى حل كذا فغلاهن الجهور ثم تعقبا بجرم البغوى بالتحريم واختيار شيخه ابي الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا (وان اصابه) اى الصيد (سهم) باعنا تريح طراهو بها بعد الارسال اوقيله كاقضاه اطلاقهم وكان بقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بقاطعت مثلا لان اثر الرامى باق مع ذلك بخلاف مالو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لا انقطاع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعنا تها تحض الاصابتها فلا يحل (ولو ارسل سهمها) وكليا (لاختيار) قوته او لم يغررض) اوالى مالا يؤكل اولا لغرض (فاغترض صيدا) او كان

عش (قول المتن كلب) اى علم اه معنى (قوله هنا) اى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) اى فى قوله ولو ظهر كونه معلما فارسله صاحبه الخ (قوله او غيره) الى قوله ولو ارسله فى النهاية اولى قوله كذا فغلاهن فى المعنى (قوله فازجر الخ) وان لم ينجز ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المعنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه (قوله فزا دعوته) وباغرا نحو مجوسى حل) جزم به بالروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا ينقطع بالاغرا وان ارسله مجوسى فاغرا سلم حرم لذلك كذا جزم المعنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) اى وباختيار شيخه البغوى (قوله لانه) اى لغراه نحو المجوسى قاطع اى لحكم ارسال المسلم (قوله) وهو الارجه) اى التحريم مدركا اى لاحكام (قوله اى الصيد) الى قوله لو كذا فى النهاية الى الفصل فى المعنى الا قوله بخلاف مالى وخرج قوله لاما بفتحها الى المتن وقوله لو من سرب اخر وقوله لكن خالفه الى كالمواصلة وقوله والتمريم الى المتن وقوله ولو وجد الخ (قول المتن باعنا تريح) اى مثلا اه معنى (قوله) وكان بقصر الخ) تعطف على اصابته سهم الخ (قوله عنه) اى عن اصابة الصيد (قوله عنها) اى الريح واوعايتها عبارة النهاية والمعنى عن هبوبها اه (قوله مع انقطاع وتره) التورع كشرعة القوس ومعلمها اه قاموس (قوله فانه يحرم) خلافا للمعنى والروض مع شرحه عبارة تهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذ فيه او انقطع التورع عند نزاع القوس فقدم الفرق فارتى السهم واصاب الصيد في الجبع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا اختيار للسهم اه وقرها سم (قول المتن الى غرض) محركة هدف يرى اليه اه قاموس (قوله اولى مالا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كن رى سهمها او ارسل كلبا على حجر او عينا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورى سهمها على نخلة مثلا بقصد رى يلهما فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارع الا فى غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كان يباه انفا اه سم (قوله بوجه) اى لامعينا ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غيره) اى فلا يحل لانه الخ عبارة للمعنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا اخطا فى افان والاصابة مما كن رى صيدا نه حجر او خنزير افاصاب صيدا غير دحر لانه قصد محر ما فلا يستفيد الحل بخلاف عكسه بان رى حجر او خنزير اظانه صيدا فاصاب صيدا فانات حل لانه قصد مباحا اه (قوله) لانه قصد محرما لا يفتى انه قصد محرما الاضافا اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يدفع توقف السيد عمر بماضيه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان اى عينه اذ قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح وما ذكره وقال ابن الرقة وينبغى ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدرا ايسيف فاصاب عنق شاة لم يحل كاقاله القاضى وغيره اه ما فى شرح الباب وقد يقال ما ذكره ابن الرقة وهو صريح واشترط قصد جنس الحيوان اوعينه فليتأمل (قوله فزا دعوته) وباغرا نحو مجوسى حل) جزم به فى الروض (قوله بخلاف مالو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم) عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدرا فازدلف او انقطع التورع فقدم الفوق فارتى واصاب الصيد اه قال فى شرحه لانه ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا اختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا فى غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غيره) لانه قصد محرما) عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا اخطا فى الظن والاصابة مما كن رى صيدا نه حجر او خنزير افاصاب صيدا غير دحر م قال فى شرحه لانه قصد محر ما فلا يستفيد الحل اه م قال فى الروض لا يسعك قال فى شرحه بان رى

موجودا (فقتله حرم فى الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه بفرق ما فى قوله (ولو رى صيدا ظنه حجرا) فنيا مثلا او حيوانا لا يؤكل فاصاب ذلك الصيد لا غيره لانه قصد محرما (حل) ولا اثر اظانه كالمواصلة قطع حلق شاة يظنها ثوبا او حيوانا لا يؤكل

ولورى نحو خنزير او حرج ظنه صيد افاصاب صيد احل لانه قصد مباحا (او) رى (سرب) بكسر واو له اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولين اذ هت بقله ولا اعتبار بالتصديق الاخره قصد اجمالا بما يقتضيه من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٣٣٣) الصيد فى الجملة وكذا لو ارسل كلبا على صيد

فقدل لغيره ولو فى غير جبهة الارسال كافى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ما هو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فاما اذا استند بر المسئل اليه وقصد آخر وهو الاوجه لما نذته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول لم يؤثر كالمسك صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد الارسال فامسك لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يخرج منه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطعا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب اخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجره جرحا يمكن اعادة الموت عليه ولم ينه لحرمة مذبوح (وغاب) عنه ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر لما ذكر والثانى يحمل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى الصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شيء

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيه اذا ظنه حرا اذ يحرم اه وقد فدها عن المغنى والنهاية والروى مع شرحه وباقى فى الشراح ما يصرح بدم القرنين ظنه حرا وظنه خنزيرا (قوله) ولورى نحو خنزير (الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كاسر عن المغنى وغيره (قوله) او نحو قطا) بكسر فتتزين جمع قطة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) اى فيها ظنه حرا او حيرا انا لا يؤكل وقوله بالفصد اى الظن وقوله فى الاخره اى فى سرب نحو ظباء (قوله) اما بتجهتها اى السين (قوله) لانه قصد الى المتن فى النهاية الا قوله وهو الوجه كالمسك (قوله) وان ظهر اى الصيد بعد ارساله معتمد اه عى (قوله) لمعاندته (الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار عرض بالكيلة عما ارسله اليه صاحبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكانه لم يعدل اه عى (قوله) لو كان عدوله (الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله) وقد وجد اى الارسال على صيد (قوله) قبل ان يخرج منه الى الفصل فى النهاية (قوله) جرحا يمكن (الخ) راجع للمتن ايضا (قوله) ولم ينه (الخ) فان انما اليها فيحل قطعانها ومعنى قول المتن حرم فى الاظهر) وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية وباقى عن المغنى مثله (قوله) وعلى الشافعى الحل على صحة الحديث اى وقد صححت الاحاديث به وسياق عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء (الخ) (قوله) واعترضه اى ما اختاره النووي فى الكتب المذكورة من الحل (قوله) على الاول اى ما فى المتن من الحرمة (قوله) تلك الاحاديث (الخ) عبارة المغنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرر من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله) او جرح اى اخر

(فصل فيما يملك به الصيد) (قوله) وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه (الخ) يجزى (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول عى (قوله) لغيره نحو حرم (الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك مبنى للجهول وانظر ما وجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل قيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المغنى (قوله) لغيره نحو حرم (مرد) انظر ما فائدة لفظة نحو المريدة على المنهج والنهاية وقوله المغنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحريمى متبعا كان ام لا ثم يمكن به اثر ملكه وصائده غير حرم وغيره ثم دام الصيد الحريمى والصائد الحريمى فقد سبق حكمها فى حرمت الاحرام وما المرد تدفيع فى الردة ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ والافواه باقى على ابحاثه اه (قوله) اى الذى) لى قوله باطل فى النهاية لى قوله ولو حكى فى المغنى (قوله) اى الذى يحمل اصطياده (الخ) ومن ذلك الاوز والعراق المعروف فيحل اصطياده او كله ولا علة لما اشتهر على الامة من ان له ملا كاعرفين لانه لا علة بذلك ويتقدر صحته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقس جناح فينبى ان يكون لفظة كغيره مما وجد فيه ذلك اه عى (قوله) باطل ما منعت اه اى امتناعه عن ريدته والحار متعلق بيملك فى المتن (قوله) ولو حكى) كخضبه بيده والجماع لم يضيّق وتعديشه فى بناءه ومستلحق الحوض والسقية الايتين واما الابطال الحسى فكبحر به بمذقة وازمانه (قوله) مع القصد) خرج به ما لو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيراه صيدا افاصاب صيد او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رى خنزيرا او حجرا (الخ) (قوله) لانه قصد حرم) لا يخفى انه قصد حرم ايضا فاما اذا اصابه فن ذلك يعلم ان قصد الحرم إنما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له (فصل) يملك الصيد بضبطه (الخ) (قوله) ولو حكى مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيدا باطل ما منعت

وعلى الشافعى الحل على صحة الحديث واعترضه البلقينى بان الجمهور رعى الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى او يظن ظنا قويا فيها بظهر انه قتل حده ولو وجده بماء وفيه اثر آخر كصدمه او جرح حرم جزا (فصل) فيما يملك به الصيد وما يتبعه (عكس) لغيره نحو حرم ومرد تدل على ان لا سلام (الصيد) الذى يحل اصطياده ولا ين عليه اثر ملكه باطل ما منعت ولو حكى مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أى
الإنسان ولو غير مكلف نعم
أن لم يكن له نوع تميز وأمره
غيره فهو لذلك الغير لانه
الله لمحضة (بيده) كسائر
المباحات وأن لم يقصد
تملكه كان اخذه لينظر اليه
فان قصده لغيره الآن له
ملكه الغير (و) يملكه وان
لم يضع يده عليه (بحرج
مذفف وبازمانو) نحو
(كسر جناح) وقصه بحيث
يعجز عن الطيران والعدو
جميعا أو بحيث يسهل لحرقه
واخذه ويعطشه بعد الجرح
لعدم الماء بل لعجزه عن
وصوله (وبوقوه) وقوعا
لا يقدر معه على الخلاص
(في شبكة) وتو مغصوبة
(نصبها) للصياد كما يصله وان
غاب طرديا أم لا لانه
يعد بذلك مستويا عليه
بخلاف مالوم نصبها أو
نصبها لاله اما اذا قدر معه
على ذلك فلا يملكه مادام
قادرا فن اخذه ملكه
وبارسال جارح عليه سبعا
كان او كلبا ولو غير معلم
عليه يدولو غصبا فامسكه
وزال امتناعه بان لم ينفلت
منه ولو زجره ففضلى فوق
ثم اغراه كان ماصدا له
بخلاف مالوزاد عدوه
باغراه من غير وقوف
ويفرق بينه وبين ما مر انفا
في اغراء الجوس بناء على
الحرمة بانه يحتاط لها
(وبالجائه الى مضيق

حسا أو حكا فصدأه قال في شرحه وخرج بقصد مالوم وقع اتفاقا في ملكه وقد قدر عليه بتو حله أو غيره ولم
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخه وقد مثل لقوله لو حكا بمسئلة الشبكية (قوله بضبطه)
قد يتبادر انه إن كان من إضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله أى ضبط الانسان إياه وتفسير الشارح قد
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله ويده فيدونه لا يتأني ما قلناه (قوله) وبحيث يسهل لحوقه
قد مثل به لقوله أو حكا (قوله) ويعطشه بعد الجرح (الخ) عبارة الروض أو جرحه فوق عطا عدم الماء
أى فلا يملكه لا بجرحه الى الاماى بل ملكه اه ويفرق بينه وبين ما مر في أعلى الصفحة (قوله)
وبالجائه الى مضيق) عبارة الغياب اما بالجائه الى مضيق بيده لا ينفذ منه كيد ولو مغصوبا اه وفي
شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتنا بالاصح انه لا يملكه فالفن اجنبي عليه لم يملكه صاحب
الدار ولا الاجنبي لانه منفرد لم يحصل الصيدي بده خلاف من غصب شيئا وصادها اه ثم قال في الغياب
واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لا يخرج (الخ) قال في شرحه وقوله لا يخرج هى عبارة الروضة
والمجموع وغيرهما عبارة ان الرفعة وغيره فيعلق عليه الباب قاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما
غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يدولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما ما فعل ان اغلاق
الاجنبي باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك والا فلا وان مراد الغياب باليدى العبارة

لا يقلت (بضم ثم كسر من افلتى الشيء وتقلت منى افلتت منه) كيدت او برج اغلق بابا عليه (٣٣٥) ولو مقصودا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من أن يتمكن اخذه منه من غير كلفة ويتعديشه في بنائه الذي قصده كدار أو برج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده لم يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أماما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا درة وجدا بسكة اصطادها وهي منقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي أن صادها من بحر الجواهرى وإلا فهي لقطعة ايضا وإذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كنز جهل فاته له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أومت عبارة غير واحد دخلوا فيه دخل سمك حوضه ولو مقصود بافنده بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والاصار احق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه ولو وقع صيد في ملكه اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعبارة كسفية كبيرة (وصار مقدورا عليه بتو حل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المرجوحة (قول المتن لا يقلت منه) وإن قدر الصيد على التفتل لم يملكه المالحى ولو اخذه غيره ملكه اه معنى (قوله بضم) إلى قوله على المتقول في التامية والمعنى (قوله اغلق بابا عليه) أى من له يدعى البيت لا من لا يملكه عليه انه بارة سم عبارة العباب واما ما جاءه إلى مضيق يده لا يقلت منه كيدت ولو مقصودا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتلنا بالاصح انه لا يملكه فاعلق عليه اجنبي لم يملك صاحب الدار ولا الاجنبي ثم قال في العباب واما ما غلق ذى اليد لا غيره باب البيت لا يخرج اه وفي شرحه قوله للثا لخرج هي عبارة الروض والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة فيقول عليه الباب قاصدا يملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما غير ذى الدان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدهما اه فعمل ان اغلق الاجنبي باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك ولا فلا اه بحذف (قوله الذى قصده) أى واعتد الاصطيد اه بانه بارة سم وعشور وشيدى ويأتى في الشارح ما يوافقه وكذا فى المعنى ما يوافقه (قوله وكذا هو) أى الصيد (قوله على المتقول المعتمد) أى خلافا للجواهر والعباب عبارة الجبري ثم للملك هذا الطريق أى التمشيش إنما هو البيض والفرخ كاصرح في الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء لم يش فيه الطير فتمش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منه الطائر لاحسا ولا حكا يسمجد التمشيش سم وقضية الحامى ملك الطائر ايضا واخذ به القنوى وهو ظاهر الروض واعتمده الطبرلاوى وكذا مريشطان يقصد بالبناء تمشيشه وان ابتاد البناء للتمشيش اه بحذف (قوله لكنه يصير أحق به) أى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله اما ما عليه) إلى قول المتن ومضى ملكه فى المعنى الا قوله ولم علم وان السفينة (قوله اما ما عليه اثر ملك الخ) محذوف قوله وليس عليه اثر ملك (قوله فهو لقطعة) أو وصالة اه معنى (قوله وكذا درة الخ) عبارة المعنى (فرع) الدرّة التى توجد فى السمكة غير مقبوضة لملك للصياد ان لم يبيع السمكة للبشرى وإن باعها تبعها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويضبط ان يقال انها فى الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون تحيها وما يحته هو ما جزم به الامام الماوردى والرويانى وغيرهم فان كانت منقوبة للبايع ان ادعاها فان لم يكن بيع او كان ولم يدعها البايع فلفظ قيد الماوردى ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجواهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله فللبايع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال ع ش أى وان لم تكن لانتفة به وبعد ملكة لملكها اه (قوله منقوبة) أى مثلا (قوله والا) أى ان لم تكن منقوبة (قوله فله) أى الصائد (قوله ان صادها الخ) جزم به النهاية بلا عزو (قوله من بحر الجواهر) ويبنى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجواهر عبارة ع ش قوله من بحر الجواهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للبنى كما هو خلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام الماوردى والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للبشرى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولودخل) أى قوله لو علم فى النهاية (قوله ولودخل سمك) يعنى تسبب ادخاله كما هو ظاهر اه ع ش (قوله حوضه) أى الحوض الذى يده (قوله والا الخ) أى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهد وتعب والقاء شبهة فى الماء لم يملكه به ولكن صار الخ معنى بانه (قوله فيحرم على غيره الخ) أى بغير ادنه تايوم معنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المعنى أو مستأجر اه أو معار أو مقصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) أى الغير (قوله لا يقصده) الاصطيد) أى والقصد مرعى فى التملك تايوم معنى

الثانية ما يشمل يد الغاصب (قوله ويتعديشه فى بنائه الذى قصده له) واعتد الاصطيد اه م (قوله واذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت منقوبة فللبايع ان ادعاها والا لقطعة م (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام الماوردى والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للبشرى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصده الاصطيد

نعم إن قصد بسق الارض ولو مقصود بحل الصيد بها فتوصل صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لهما فيه ومحل ان كانت ما يقصد به اذ كان ما دعى (٢٦٢) قررته ان الغصب ينافي بالحرر لا الملك فتبيده بملكه قيد للتجحر المطوى او للخلاف وان

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما ذكره المصنف مالم يقصد به الاصطباح فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف من ان الرخصة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطباح به فلا وعليه يحمل ما نقله في احكام المرات عن الامام ايضا اه (قوله نعم) اي المتعد (قوله ان الغصب ينافي التجحر) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انما في سبب الخوض (قوله للتجحر المطوى) اي المذكور بقول الشارح صار احق به اه سم (قوله وان السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها صيد ملكه كان الحذر للصيد والا فلا اه معنى (قول المتن لم يزل ملكه) أى كالأوبق العبد أو شردت البهيمة اه معنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقط المغنى لا لقوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله ان غرق النهاية لا لقوله كما صححه في المجموع وقوله يوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الاولى التفرغ كافي المغنى (قوله هو لا غيره) اي الصيد فان قطعه ما غيره فان قلت فهو باق على ملك صاحبه فلا يملكه غيره نهاية معنى (قوله يحجزه) اي الكلب عنه اى الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الاولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى ام لا هيومغنى (قوله كالأوبق سبب الخ) عبارة النهاية والمغنى لان رفع اليد لا يقتضى زوال الملك كالأوبق سبب الخ وزاد الثاني فليس لغير من يصيده إذا عرفه اه (قوله لانه يشبه الخ) ولانه قد يحتل بالمباح فيصاها نهاية معنى اى وهو يؤدى إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير اذنه اه غش (قوله نعم ان قال الخ) عبارة النهاية وتخل حرمه ارساله مالم يقل مرسله انما قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن ياخذ كاله بلاضمان ولا يفتقر تصرفه فيه بيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اه يعنى شيخ الاسلام وواقفه المغنى وسم عبارة الاول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله لاحتج له باخذه واحتج فقط كائنه شيخنا محلن اخذه اكله بلاضمان وله اطعام غير منه كائنه شيخنا ايضا ولا يفتقر تصرفه فيه بيع ونحوه وهل محل إرساله في هذه الحالة او لا من ذكره لكن افتى شيخنا بالاول اه وعبارة الثانية قوله اكله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجهه جدا لان غير من كان يجوز له اخذه واكله فامنع من اطعامه وإن خالف في ذلك مر اه وعبارة غش ويبنى أن مثل الأخذ عياله فلم اكل منه فيما يظهر فان كان غير ما كول فيبنى أن لمن اخذه الانتفاع به من الوجه الذى جرت امادة بالانتفاع به منه مخرج باكله اكل ما تولد منه فلا يجوز لأن الاباحة تتناول له فيرسله لمن ياخذ اه وقوله وخرج باكله الخ فيه وقفة (قوله اما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الملك مطلق التصرف راما الصبى والمجنون والمجور وعليه بسفه ارفلس والملكانب الذى لم ياذن له لسيده فلا يزول ملكه قطعا اه (قوله ورم) الى قوله وقوله في النهاية لإماسانه عليه (قوله ورم ان من احرم الخ) أى فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله فى المغنى (الاماسانه عليه) (قوله واستثنى الزركشى ما إذا الخ) عبارة النهاية واستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكر (قوله نعم ان قصد بسق الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله فى الرخصة هناعن الامام وغيره مر (قوله ومحل ان كانت ما يقصد به اذ كان ما دعى) بخلاف ما اذا لم يعتد الاصطباح بذلك وعليه يحمل ما نقله فى الرخصة عن الامام في احكام الموات مر (قوله فتبيده بملكه قيد للتجحر المطوى) المذكور بقول الشارح صار احق به (قوله نعم ان قال الخ) دل ارساله مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله لاحتج به لمن ياخذ) وكذا لاحتج فقط فيما يظهر برسلى وم (قوله ابيع لا أخذه اكله) ولا يفتقر تصرفه فيه بيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله اكله فقط) أى لا يفتقر تصرفه فيه كما قاله فى الرخصة ببيع وغيره ر قوله اكله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجهه جدا لان غيره كان يجوز له اخذه واكله فامنع من اطعامه وإن خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشى)

السفينة ان اعدت للاصطباح بها وازال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل اخذه منها ملكه من هي يده ولو غاصه بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) ومن اخذه لزمه رده لو ان توحش نعم ان قطع الشبكه هو لا غيره وانفلت منها صار مباحا وملكه من اخذه كما صححه فى المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بانه بان ذلك يحجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رايته صرحوا بنحو ذلك ولا اثر انقطع بها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يهدو ويمتنع بها فهو على اباحته والافلاصحاها ولو سعى خلف صيد فوقف اعياء لم يملكه حتى ياخذ (وكذا لا يزول ملكه (بارسال الملك) المطلق التصرف (له فى الاصح) كالأوبق يهيمه بل لا يجوز ذلك لانه يشبه سوا آب الجاهلية نعم ان قال عند ارساله لاحتج له باخذه ابيع لا أخذه اكله فقط كالصيف ان علم بقول الملك ذلك واما بحث شيخنا ان له اطعام غيره فبنى حمله على ما اذا علم رضامه بذلك او على أن

اكل الثانى له انما استفاد من قول الملك ذلك لكن بشرط على هذا علم الثانى بذلك القول واعتقدهم ببيع ذلك اما غير مطلق التصرف (قوله كما كتب لانه لسيده فلا يزول بارساله قطعا ورم ان من احرم وملكه صيد زال ملكه عنه فزله ارساله واستثنى الزركشى ما اذا خشي على

ولده لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لا ولاده الماسة تجرت به في الأولى وحديث الحرمة التي أخذت
فرخها لما جاءته إليه تعرض فامر بردها إليها في الثانية قال وهو صحيحان فيجب الإفلات حينئذ فيما أي الان يراد ذبح الولد لما كوله وقوله
صحيحان غير صحيح فإن حديث الغزاة ضعيف من سائر طرقه ولعله أخذني الخادم من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحفاظ ابن كثير قال
لا أصل له ومن نسب له النبي ﷺ فقد كذب وغرر مدعيه عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض وأما الحرمة وهي بضم المهملة
فهم مشدد وقد تخفف طائر كالصفر فخذ يشبه وجهه الحامك وفيه التعريض بفرخها وبأنه عليه السلام قال رده رده رحمة لها وكذا عبر بالفرخ
بالأفراد التزمى وابن ماجه في رواية الطيالسي بعضها قال الدميري وحكمة الأمر (٣٣٧) بالرد احتال إحرار الآخذوا بها لما

استجارت به إجارها أو
كان الإرسال في هذه الحالة
واجبا له وما قاله آخر
يوافق ما قاله الزركشي قال
ومن معه طير أو غيره ولم يجد
ما يذبحه به ولا ما يطعمه
إياه بلزمه لإرساله أيضا
ويحل لإرسال معتاد العود
ويجب على احتال لإرسال
ما نهي عن قتله كالخطف
والهدد لأنه لما حرم
التعرض له بالاصطياد
حرم حبسه كصيد الحرم
ويحرم حبس شيء من
القواصق الخمس على وجه
الاقتناء ويحل حبس
ما يتبع بصوته أو لونه اه
مخلصا وبما ذكره آخر
يقيد احتاله في نحو الخطف
بأن يكون حبسه لالتحجور
صوته فرع يزول ملكه
بالاعراض عن تحوكة
خيز من رشيد وعن سنابل
الحصادين واردة
الحاددين ونحو ذلك ما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد (قوله تعرض) يعني تقرب من الأرض وتوقف بجناحها اه
عش (قوله في الثانية) أي صيد الولد دون أمه (قوله قال وهو صحيحان) عبارة المغني والحديثان صحيحان
نبي على ذلك الزركشي وحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولدان لا يكون ما كولا ولا يصحوز بجمعه
اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحفاظ السنخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وإن من
نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحفاظ أنه ورد في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض اه
(قوله وفيه) أي صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أي بالأفراد (قوله في هذه الحالة) أي تفريق الولد عن
أمه بصيد أحدهما دون الآخر (قوله وما قاله آخر) وهو قول الدميري أو كان الإرسال الخ وقوله ما قاله
الزركشي أي من استثناء ما إذا خشي على ولد صيدت أمه دون اه على أم صيد ولدها دونها (قوله قال) أي
الدميري (قوله كالخطف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور
الجنة لأنه زهدهما بأيديهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يأوى البيوت في الربيع اه مغني (قوله على
وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخر) وهو قول الدميري ويحل حبس ما يتبع الخ
(قوله يزول ملكه) إلى قوله لكن بحث في المغني والنهاية إلا قوله منه يؤخذ أنه (قوله من رشيد) سيذكر
عن البلقيني وغيره ما يقيد أنه ليس بقيد وبواقفه تعبير النهاية والمغني هنا بمن المالك اه (قوله واردة)
بضم الهمزة وتخفيف الراء (قوله فيملكه أخذه) أي وإن كان غير ميم وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما
أخذ منه ذلك لأن هذا ما يقصد الاعراض عنه فكان الزكاة تعلق به وذلك إذ لم ياره غيره بذلك فيملكه
بأخذه وحيث امره غيره بذلك ملكه الأمر وإن أذن له أناعا ما كان قال له النقطلي من السنايل ما وجدته
أو تيمرك وتراخي فمل المأذون له عن إذن الأمر ولأذن له أو أن مثلاً كان التقاطه منها ملكها مالم
يقصد الأخذ لنفسه اه عش وقوله مالم يقصد الخ هذا لا يظهر في الميز والموافق لكلامهم فيه أن يقول
أن قصد الأخذ للأمر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه
ملكها بنفس الأخذ عليه فلو طلب المالك رد مالها لم يجب دفعها له وهو ظاهر عش (قوله ومنه يؤخذ)
أي من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمغني كما اشرنا إليه (قوله أعراضه) أي
المالك (قوله قال) أي الزركشي (قوله على ما يؤخذ الخ) أي على زكاة الخ (قوله نعم) أي قوله ثم رأيت
في النهاية (قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ) سيذكر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده
بكلام المحجور (قوله أن محل حل الخ) مقول نقل (قوله وعبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رأيت اه الخ

أي من عدم جواز الإرسال قوله ولم يحرم حبس شيء من القواصق الخمس على وجه الاقتناء أخرج غيره (قوله)
ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما تعلق به الزكاة وغيره) كتب عليه مر (قوله وبه يعلم أن مال المحجور)

(٤٣) — ورواها ابن قاسم — (تاسع)

يعرض عنه عادة فيملكه أخذه وينفذ تصرفه فيه أخذا بظاهر أحوال السلف
ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما تعلق به الزكاة وغيره مساحاة بذلك لخصارته عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما تعلق به
لأنها تعلق بجميع السنايل والمالك ما أمر بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها لإزالة الخلل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في
المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز يحتمل على مال الزكاة فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ
منها اه ومرفق زكاة ثلثات عن مجلي وغيره ماله تعلق بذلك فراجعته نعم محل جواز أخذ ذلك كما هو ظاهر مالم تدل قرينة من المالك على
عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إلا يتصور منه إعراض ثم رأيت في الروضة في اللفظة نقل
عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنايل لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يلقطه وينقل عليه النقاط الناس له

فلا يحل وعبرة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يخلون بمثل تلك السنابل حل وتجعل دلالة الحال كالذان أو يخلون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة
قولي ما لم يدل الخ وعبرة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل إن وجد منهم من يتركه رغبة أي يقبض الاحتياط
ورأيت الأذرعى بحث في سنابل المحجور أنه لا يحل التقاطها كما لو جعل حال المالك ورضاه المعبر وغيره اعتبره بما بحثه البلقيني في عبون مر
الظهر إن أن ما لا يحتفل به ملا كولا يتمتعون منه أحدا واطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان محجور فيه شركة اه ورددان المساحة
في مياه العيون أكثر منها في السنابل (٣٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضع أيديهم عليها لا يمكن ماها إلا أن ملكوا

منبها وهو أصل تلك
العيون وملكه متعذر
لأنه في بطون جبال موات
لا يدري أصله فيكون
حيث أحق بتلك المياه
لا غير ثم رأيت البلقيني
صرح في السنابل بما صرح
به في الماء فقال كلام الروضة
يقضي إثبات خلاف في
السنابل وليس كذلك وإن
كان الزرع لنحو صغير اه
قال غيره وهو جيد وبدل
له إطلاق المجموع الآتي
على الاثر أن اعتبار الإباحة
كاف من غير نظر إلى كونه
محجورا وغيره لأن تكليف
وله المشاحة فيها اطردت
العادة بالمساحة به امر مثق
وهذا ينظر في تنظير ابن
عبد السلام في حل دخول
سكة أحدا مالا كما محجور
اه ويحرم أخذ ثمر مساقط
أن حوط عليه وسقط داخل
الجدار وكذا أن لم يحوط
عليه أو سقط خارج له لكن
لم تعد المساحة بأخذه وفي
المجموع ما سقط خارج
الجدار أن لم تعد إباحته
حرم وأن اعتدت حل
عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أي الالتقاط (قوله وعبرة شيخه) أي المتولى (قوله إن كان الخ) أي الالتقاط (قوله
بمثله) (الأنسب التانيث (قوله وعبرة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي فلا يكفي مجرد عدم
قرينة عدم الرضا ليدن قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله
وغيره) أي الأذرعى (قوله واطردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أي عدم المنع (قوله وملكه)
أي منبها (قوله اه) أي كلام البلقيني (قوله قال غيره) أي البلقيني (قوله وهو الخ) أي ما قاله الغير
وكذا ضمير له (قوله على الاثر) أي انفا (قوله أن اعتبار الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أي للمحجور
(قوله وهذا) أي بقوله لأن تكليف الخ (قوله اه) أي كلام الغير (قوله لكن لم تعد الخ) رابع المعطوفين
(قوله وفي المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتي (قوله اه) أي كلام
المجموع (قوله ومن أخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المعنى إلا قوله أو
بماح إلى المتن وقوله الذي إلى المتن (قوله أعرض عنه) أي لم يرض عنه وذو اليد لا يملكه التنازع له ولا شيء
له في نظير الدبغ ولا في ثمن ماديغ بهو ينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم
الأعراض ما لم تدل قرينة على الأعراض كالقائه على نحو الكوم اه ع (قوله واختلط بماح الخ) عبارة
المعنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام بملوك أي محصورا أو لا محصورا بماح غير محصور
أو انصب ما ملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطباذ والاستقاء من ذلك استقصا بالما كان أو لم يزل ملك
المالك بذلك لأن حكمه لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالأختلط حرمة ببناء غير
محصورات يجوز له التزوج منهن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم التزوج في نظيره اه (قوله حرم
الاصطباذ) ولا ينبغي أن للمالك أن يأخذ منه ماشا ولو بلاجته لأنه مباح وضع يده عليه صار ملكا لأنه أن
كان بملوك فلا كلام أو مباحا ملكه وضع يده عليه اه سم (قوله وسريانه) أي المحصور في النكاح أي في باب
ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحيث يشك لأنه في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل اه سم أي إلا أن يشك في أن المعنى دخل المباح مع حمامه بعد
الاختلاط بوجهه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ السلم عن الاشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى
ولو شك في كون المخلوط حمامه بملوك الغيرة أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح اه زاد النهاية ولو
ادعى إنسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه اه (قوله فالورع
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة ثم اه سم (قوله أن يميز) أي قول المتن فإن اختلط في
النهاية لإقوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن يميز) وباقي المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة
النهاية والمعنى وراه بالرداعلام ملكه وتمكنه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لا رده حقيقة فإن لم
رده ضمنه اه (قوله فهو المالك الآتي) هذا إنما يظهر اثره فيما إذا كان أحدهما ملك الأناث فقط والآخر

كتب عليه مر (قوله أو بمباح دخل برجه) عطف على مباح محصور وحيث يشك لأنه حيث في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل اه (قوله فالورع) قضية التعيير بالورع عدم الحرمة (قوله أيضا فالورع تركه)

المطلبة على الظن إباحتهم كما نحل هدية أو صلما عزيزا اه ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه فدفعه لملكه ولو ال
ما فيه من الاختصاص الضعيف بالأعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطباذ
منه وسريانه في النكاح أو بمباح دخل برجه لم يملكه لكبر البرج صار أحق به ولو شك في إباحة فالورع تركه اه (إلى برج غيره) الذي له
فيه حمام فوضع يده عليه بأن أخذه (أو مرده) أن يميز بقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يذمه الإعلام بها فوراً والتخلية بينها وبين
مالكها فإن حصل بينهما فخرج أو يرض فهو المالك الآتي (فإن اختلط) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعيين البلقيني

الذكر

الذكر ا ما اذا كان كل منهما ملك من كل منهما فلا يقتل ا يتمريض او فرخ ناث ا أحدهما عن يرض او
فرخ ناث الاخر ا هرشدي عبارة ع ش قو تنازع ا فيه قتل صاحب البرج هو يرض ا ناثي وقال من
تحول الحمام من برجه هر يرض ا ناثي صدق ذو اليد هو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد
الاختلاط تقضي العادة في مثلها ببويض الحمام المتحول لا احتمال ان يرض او باض في غير هذا المحل اه
(قوله لهذا التصور) اي الثاني (قوله عجيب) خبرو تعيين البقيتي الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين في
المعنى الا قوله وزعم الى نعم وقوله الى وقوله الى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكية) لا يظهر في صورة
الكل اه سم اى كاشا ا الى الشارح بقوله لذلك الشيء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المعنى وعلم من
كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولي وصرح به في البسيط اه (قوله هو مارجحه في المطالب) ولا يشك
بما مر في تفريق الصفة من الصحة في نصيبه لان محل ذلك فيما اذا علم عين ماله ورشدي وسم (قوله ان
ملك الخ) اي بيع اوهبة او غيرها من سائر التملكيات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التسامح
باختلاف بعض الشروط ولهذا صححو القراض والجماعة مع ما فيها من الجلالة معنى ونهاية (قوله
اي المالكان) الى قوله وقوله الى في النهاية الا قوله وزعم الى نعم (قوله المختلط) بالافراد نظر الى المعنى والا
حق التعبير الحمامين المختطين كافي النهاية والمعنى (قوله وكل لا يدرى) الو اول للحال ا مع ش (قوله ووزع
الثن على اعدادهما) اي فاقثن بينهما اثلاثا في المثال المتقدم اه نهاية (قوله في المبيع) اي حصة كل
منهما والا فمجموع المبيع لا جهل فيه اه سم (قوله له) اي الثالث (قوله بالجزئية) اي كصفه وقضيته
عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالشهادة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك
احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اي التوزيع حيثذ اي عند جهل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة
المعنى والروض فالحجة في صحة بيعهما الثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما او يوكل
احدهما الآخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع بثمن ويتقسمه او يوصلحافي المختلط على شيء بان يتراضيا على ان
ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعا به لثالث فيضح البيع اه وقال شرح الروض ماضيه وقضية كلامه
كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان
قال كل بعتك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط الا ان قوله السابق
لم يصح بيع احدهما الخ ويوجب منع المناقاة لقوله السابق المذكور يصور بما اذا باعه شيئا معينا بالخصص
لا بالجزئية كما صور بذلك البقيتي ويصرح به لتعليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه
بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البقيتي ايضا فانه قال في قول المصنف
شيئا منه محله اذا وهب او باع شيئا معينا بالخصص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك ا ما لو تبين انه ملكه يصح وكذا
لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كمنصف ما يملكه او قال بعتك جميع ما يملكه بكذا فيصح لانه يتحقق
الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كالو باع ا من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اي لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الا باع اهر (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه) لا يظهر في
صورة الملك (قوله هو مارجحه في المطالب) فان قلت قد يشك لانه من قيل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه
وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تفريق الصفة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به
(قوله في المبيع) اي حصة كل منهما والا فمجموع المبيع لا جهل فيه ولم يقل وفي الثمن بالنسبة لكل كانه
لا تنفك الجهل فيه لانه اذا كان العدم معلوما والقيمة سواء كان الكل منهما من الثمن معلوما (قوله للمعين
بالجزئية) اي كصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالشهادة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما
لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم) ان قال كل بعتك الحمام الخ ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا
يصح قول احدهما فقط الا ان قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويوجب منع المناقاة لقوله السابق
المذكور يتصور بما اذا كان باعه شيئا معينا بالخصص لا بالجزئية كما صور بذلك البقيتي ويصرح به لتعليل
للضرورة

ويتغير الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيده ووجهه (قوله) وقوله لي لا بد منه) خلافا لظاهر التهاية والمغني (قوله) فان بين الخ) جواباً لـ (قوله) من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا اقتضية ما قدمنا اتفاقاً عن المغني والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور بعبارة تهم بمرح به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة التوكيل بـ (ثم) ويقسمه اياه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح [لا يَحْتَمِلُ انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقسمه فهذا الايهام عين المنقول فتأمل اه (قوله) لو اخطط مثلي) عبارة المغني والتهاية يقولوا اخططت دراهم او دهن حرام بدراهمه او بدنه او نحو ذلك ولم يسمي غير قدر الحرام وصرفه الى ما يجب صرفه فيه و تصرف في الباقي مما اراد جازاً للضرورة كحماة لغيره اخططت بحماة فانه ياكله بالا اجتهد فيه الا الواحدة كالواحد اخططت تمره غيره بثمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للتيق ان يتجنب طير البرج وبناءها اه قال ع ش قوله وصرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاطه به صار كالمشترك واحد الشريك لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه من القسمة للضرورة اه

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكة لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة المبيع كاصح به البلعيني ايضاً فان قال في قول المصنف شيئاً منه عله اذا باع او وهب شيئاً معيناً بالثمن سم ثم يظهر انه ملكه بعد ذلك اموالاً تبين انه ملكه فصيح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معيناً بالجزئية كصنف ما ملكه او قال بعتك جميع ما املكه منه بكذا فبصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البايع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بـ (ثم) معين اي لكل واحد ويتغير الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان في المقيس عليه جملة المبيع للشترى معلومة وما ياراه من لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغترى الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغترار الجهل به اغترار الجهل بجملة ما املكه ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب البرلسي اقول و قول العراقي ان جملة المبيع معلومة للشترى في المقيس عليه في شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فليشك ان يقول سلنا ذلك ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بـ (ثم) لا يصح وان كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغترار فيه الجهل بقدر المبيع اذا كان على الوجه المذكور انتهى (قوله) وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور بعبارة تهم بمرح به عبارة الروض ما نصه لو جهل العدداً او لم تستو القيمة كايته في شرحه فالجمله ان يبيع كل نصيبه بكذا او يوكل احدهما الاخر في البيع بـ (ثم) ويقسمه اياه او يصطلح اياه في المختلط على شيء ام يبيعهما لكذلك واحتملت الجهالة اي في عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله في صورة التوكيل بـ (ثم) ويقسمه اياه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح إذ لا يَحْتَمِلُ انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقسمه فهذا الايهام عين المنقول فتأمل وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقسمان الجملة المقرضه على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا يخفى بعده (قوله) فرع لو اخطط مثلي حرام الخ) قال في الروض فرع وان اخطط حمام علك اي محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطيد ولو كان المباح محصوراً حرم اه ولا خفاء ان للمالك ان يأخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهد لانه مهمما وضع يده عليه صار ملكه لانه ان كان علكاً فلا كلام او بما حاكمه بوضع يده عليه واما غير المالك فهل له الاجتهاد في المباح كالواحد اخطط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالا اجتهد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

وقوله لي لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك فإن بين ثمن نفسه و ثمن موكله كما هو ظاهر صرح أيضاً بما ذكر وما أوهمه كلام شارح من أنه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقسمه بغير الجهل بالثمن حيثئذ لأن الغرض جعل العدد أو القيمة هـ (فرع) لو اخطط مثلي حرام كدرهم أو دهن أوجب

بمثله لجازله ان يعزل قدر الحرام بقية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك الضرورة إذ الفرض الجبل بالمالك فاندفع ما قبل تبين الرفع للقاضي لقسمة من المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد من (٣٤١) هذا اختلاط او خلط محذورام بلجاعة

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقي عن سم والشيدى ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلاط قوله له اى لشخص حال من مثله (قوله لجازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحماة اى لغيره اختلطت بحماه ياكله بالا جتهاد الواحدة اسم (قوله ان وجد) اى ان عرفه وقوله والافتلاظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها اعمش (قوله فاندفع الخ) فيه تأمل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله طريقه) اى تمييز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لمالكه ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ عمل تأمل وعبارة الرشيدى قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجزاؤه ان التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراده (قوله ومن هذا) اى اختلاط التلبي بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه بناء المفول (قوله وفيه) اى المجموع (قوله ان حكم هذا) اى نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلام تميز بلجاعة (قوله هذا ينافى) اى ما رفي اول الفروع ويجوز رد الإشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذلك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حذرنا في هامش باب النصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا ينافى ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنه بمجموع جرحه) اى بان لا يكون واحدا منه ما على حاله من ما وسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغنى لدخولها في قول المصنف او ازمنه دون الاول الخ (قوله لما ياتى) اى من الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اى الاول (قوله ويمكن الثاني من دعه) اى وتركه (قوله نظير ما ياتى) اى في قوله له اما اذا تمكن من دعه الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذا لم يذوق وتمكن الثاني من الدبع وذبحه (قوله وكذا) اى يلزم الاول قيمة الصيد بجر وحال الجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتى الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتى فيها بعد كذا الاستدراك الاتي (قوله اى لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغنى الاول وقوله الامام الى المتن وقوله فيه فقيها يلزم في النهاية الاول له ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله له وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله

المملوك كالا يضرب اجتهاده من اختلاط ملكه بملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر (قوله لجازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحماة اى لغيره اختلطت بحماه ياكله بالا جتهاد الواحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوى والذى حكاه الروايات انه ليس له ان ياكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله لجواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الان يراد صرفه فيه الصرف لمالكه ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذلك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حذرنا في هامش باب النصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذى هو الخلط فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا ينافى ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

ولم تميز فطر يقفه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لافى حل الاجتهاد ادلا علامة هنا لان الفرض ان الشكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا ينافى ما رفي في النصب ان مثل هذا الخلط يقتضى ملك الغاصب ومن ثم اطال في الانوار في رد هذا بذاك قلت لينا فيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كاتقرر وبفرض استوائهما في معرفته فاهنا اما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اى بغير الاراد او هذا لينا في ملكه لانه ملك مقيد باعطاء البدل كامر فاهله وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصديق اثنان متعاقبان فان) أزمنه بمجموع جرحهما

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتى فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذوق وتمكن الثاني من دعه ضمن ريع قيمته توبعا للنصف على جرحه المهدر احدهما نظير ما ياتى مع استدراك صاحب التقریب اذ نقض فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالدبح والاحرم عليه قيمته بجر وحال الجرحين الاولين وكذا ان لم يذوق ولم يتمكن الثاني من دعه نظير ما ياتى وان (ذوق الثاني او ازمنه دون الاول) اى لم يوجد منه ذيف ولا زمان (فهو الثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذوق الاول) هو (له) لذلك

لن على الثاني ارض ما نقص بحرجه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وإن أذن من) الاول (هـ) بوله) اذ لك (ثم إن ذفب الثاني يقطع
 حلقه ومضى فهو حلال وعليه للاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمانا ومذبحا كذبحه شاة غيره متديا بقول الامام لما يظهر التفاوت
 في مستقر الحياة تعمقه البليغي بان الجلد (٣٤٣) ينقص بالقطع وإن ذفب لكنه حينئذ لما تضمن نقص الجلد فقط ويؤخذ منه محبة كلام

الامام لانه إنما نفي في
 غير مستقر الحياة التفاوت
 بين قيمته ومذبحا وزنا لا
 مطلق القيمة فلا رد عليه ما
 ذكر في الجلد (وإن ذفب
 لا يقطعها) اى الحلقوم
 والمرى فحرام لانه مقدور
 عليه وهو لا يميل الا بذبحه
 (او لم يذفب ومات بالجرحين
 فحرام) لاجتماع الميبح
 والحرم (ويضمنه الثاني
 للاول) لانه افده ملكا اى
 يضمن له في التذفيف قيمته
 من منا وكذا في الجرحين
 الغير المذققين إن لم يتمكن
 الاول من ذبحه على ما اقتضاه
 كلامهم لكن محضا
 استدر الك صاحب التقریب
 عليهم بانه ينبغي ذاساوى
 سليمان عبدة ومن مناسعة
 ومذبحا ثمانية انه يلزمه
 ثمانية ونصف لحصول
 الزهوق بفعلها فيوزع
 الدرهم الفائت بهما عليهما
 اما اذا تمكن من ذبحه
 فتركه فله قدر ما فوته الثاني
 لاجبع قيمته من منا لانه
 بتفريطه جعل فعل نفسه
 افسادا ففي هذا المثال
 تجمع قيمته سليمانا ومننا
 تبلغ تسعة عشر فيقسم
 عليهما ما فوته وهو عشرة
 خمسة الاول وخمسة عشرة

لكن على الثاني ارض ما نقص الخ) اى إن كان اه معنى (قوله وقول الامام لما يظهر التفاوت في مستقر
 الحياة) تتمتع فان كان متالما بحيث لو لم يذبح هلك فاعتدى انه ينقص بالذبح شىء اه سم ونهاية (قوله تعقبه
 البليغي الخ) خبره قول الامام الخو افر النهاية تعقبه (قوله ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه
 اى الاستدرالك (قوله فلا رد عليه الخ) فيه نظرا اه سم (قوله وكذا في الجرحين الخ) اى يضمن قيمته من منا
 اه سم اى التسعة في المثال الاق (قوله على ما اقتضاه كلامهم لكن محضا الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم
 بمراجعة الروض وغيره سمور شيدى (قوله لكن محضا الخ) معتمد اه يجزى وجزم به النهاية والمغنى
 (قوله ومذبحا) اى لوديع كما قال في العباب فينظر إلى قيمته لوديع فان كانت ثمانية ازم الثاني ثمانية
 ونصف اه سم (قوله أنه يلزمه ثمانية ونصف) اى لا تسعة كاقضاه كلامهم اه سم (قوله فترك الخ)
 ولوديعه لم الثاني الارش إن حصل بحرجه نقص معنى ونهاية (قوله فعل نفسه) وهو ازماته الصيد
 (قوله ففي هذا المثال الخ) وإن كانت الجنابة ثلاثة وارش كل جنابة دينار جمعت القم اتى هي عشرة
 وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فيقسم العشرة عليها اه نهاية (قوله تجمع قيمته سليما
 الخ) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقتى الاولى عشرة دنائير وعندى الثاني تسعة فيقسم
 ما فوته وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنائير ونصف دينار
 على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة
 اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار وبفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم
 على تسعة عشر فيحصل الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ونحو الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة
 ما على الاول خمسة دنائير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة
 دنائير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سم (قوله تبلغ الخ) اى قيمتها
 سليمانا ومننا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهى احسن (قوله فيقسم
 عليهما) اى على القيمتين (قوله ما فوته هو العشرة) اى بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اه يجزى (قوله
 لوضمن) ولا فهو ملكه (قوله من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبضية والثانية ابتدائية
 اه يجزى (قوله اللازمة له) اى على الاول (قوله وهذا الخ) اى ما صححه الشيخان من استدرالك صاحب
 التقریب (قوله على ملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاه (قوله جراحة الخ) مفعول مطلق نوعى لقوله
 جنى (قوله لانه الخ) من قول ابن الصلاح وعلة للتعيين (قوله بما يقطعها عنها) اى بكيفية تقطع الواقعة
 عن النظائر (قوله فاق تلك الاوجه الخ) جواب إذا (قوله هو هذا) اى اقلها ما طبق عليه العراقيون وقوله

(قوله وقول الامام لما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متالما بحيث لو لم يذبح هلك فاعتدى
 انه ينقص بالذبح شىء (قوله فلا رد عليه) فيه نظرا (قوله وكذا في الجرحين) اى يضمن قيمته من منا
 (قوله على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن محضا الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله
 ومذبحا) اى لوديع كما قال في العباب فينظر إلى قيمته لوديع فان كانت ثمانية ازم الثاني ثمانية ونصف
 اه سم (قوله أنه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كاقضاه كلامهم (قوله ففي هذا المثال تجمع قيمته سليما
 ومننا) يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خمسة الاول لوضمن عشرة اجزاء من تسعة عشر
 جزء من علة وروضة الثانية تسعة اجزاء من ذلك فهى اللازمة له) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت

أجزا من تسعة عشر جزء من عشرة وروضة الثانية تسعة اجزاء من ذلك فهى اللازمة له وهذا على الراجح في أصل هذه
 المسئلة وهو ما لو جنى على ملوك قيمته عشرة جراحة أرشها دينار ثم جرحه آخر جراحة أرشها دينار ومات بهما ففيما يلزم الجارحين ستة
 أوجه للاصحاب وكلامهم في تحرير ما طيل من مشتبك الذى أطلق عليه العراقيون منها واعتمده الحاروى الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح
 أنه متعين لانه إذ لم يكن بدمن مخالفة النظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاق تلك الاوجه محذورا وهذا انه يجمع

بين قيمته فيكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ماؤا و ثمانون و عشرة ففي الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة و على الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وان جرحا) هـ معا و ذقفا بجرهما (وازمنا) هـ اوقفه احدهما و ازمنا الاخر او احتل كون الازمان بهما و باحدهما (هـ) و ان تفاوت جرحهما و كان احدهما في المذبح لاشتراكهما (٣٤٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذقيف احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف للاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال و اصطلاحا و اضح والاقسم بينهما نصفين ويسن لكل ان يستحل الآخر فيها خصه بالقسمة (وان ذقف احدهما او ازم دون الآخر) وقد جرحاه معا (هـ) (وهو له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباحا و محل المذفق ولو بغير المذبح (وان ذقف واحد) لا يذبح شرعي (وازم من الآخر) فيها اذا ترتبا (وجعل السابق) منها (حرم على المذهب) تقبيل الدم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذقيف فيحل و تأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبحه المذفق حل قطعاً و الاعتبار في الترتيب والمية بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)

(هي) بكسر الهمزة و ضمها مع تخفيف اليا و تشديدها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية و اضحاة يفتح

أنه يجمع الخ خبر و الذي أطبق الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبا و قيمته مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أي مجموع القيمتين (قوله عليه) أي على مجموع تسعة عشر (قوله بجرهما) إلى الكتاب في المعنى (قوله و احتل الخ) عبارة المعنى ولو جهل كون التذقيف او الازمان منها او من احدهما كان لها لعدم الترجيح اه (قوله في الاخرة) وهي صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم العلم بالمذفق في الاخرة (قوله تذقيف احدهما) عبارة المانئ تأثير احدهما اه (قوله و لا قسم الخ) أي التصف الموقوف فيخص للاول ثلاثة ارباع الصيد و للآخر ربعه اه معنى (قوله ويسن الخ) أي فيما اذا لم يتبين الحال (قوله و يحل المذفق) يفتح الفاء (قوله لا يذبح شرعي) أي في غير مذبح اه معنى (قوله كاسر) أي في مواضع (قوله ومن ثم لو ذبحه المذفق الخ) عبارة المعنى أم لو ذقف احدهما في الذبح فانه يحل قطعاً و يكون بينهما كما استظهره في المطلب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما اولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له او لا فالحل تخلف صاحبه فان حلفا اقتسماه و لا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على التاكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا و سهما فآمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان آمنه السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخبر فاسق او كذابي انه ذبح هذه الشاة ملاحا كلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس و مسلمون و جهل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوسي لم يحل اكلها للشك في الذبح المباح و الاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كافي بالاداء الاسلام فينبغي كإقال شيخنا ان يحمل كنفائهم في باب الاجتهاد عن الشيخ ان حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما اذا لم يكن فيه مجوسي فتحل وفي معنى المجوسي كل من لا تحل ذبيحته اه (قوله و الاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السوادعة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسهل و استغنى عن قوله الاتي ثم مذهبنا ان التضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله و روى الترمذي في النهاية إلى قوله و كانه لم ينظر في المعنى الا قوله لكن على نزاع فيه و قوله رشيد إلى قادرو قوله و صح إلى وجاء و قوله و يوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة و ضمها) و جمعها اضحى يخفيف الياء و تشديدها و قوله و يقال ضحية و اضحاة و جمع الاول ضحايا و الثاني اضحى بالتثنية و كراطة و ارطى و قوله و يفتح و اكل و كسره فهذه ثمان لغات فيها معنى و بجري (قوله سميت) عبارة غير هـ هي ما خذ من الضحوة سميت الخ (قوله بالوازم) أي باسم ما خوذ من اسم اول الخ اسم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك و انحر أي صل صلاة العيد و انحر النكح و السنة كخبر مسلم انه ^{صلى الله عليه} ضحى بكشين المحدثين اقرنين ذبيحتهم يده و سمي و كبر و وضع رجله على صفاحيهما شيخ الاسلام و نبيه و معنى (قوله انها) أي الاضحية (قوله و الخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

زى الاول عشرة دينار و عند ربي الثاني تسعة فيقسم ماؤا و ثمانون و عشرة على مجموع القيمتين و هو تسعة عشر فيها تسعة دنانير و نصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر و ذلك خمسة دنانير و على الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر و ذلك اربعة دنانير و نصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار و يخص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون جملة ما على الاول خمسة دنانير و نصف و تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار و رر

(كتاب الاضحية)

أول كل و كسره سميت بأول آمنة فعلها و هو وقت الضحى و الاصل في مشروعيها الكتاب و السنة و اجماع الامه و روى الترمذي و الحاكم و هو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب الى الله تعالى من اراقة الدم انها لثاني يوم القيامة بقرونها و اظلالها و ان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا و الخبر المذكور في الرافعي وغيره عظموا ضحاياكم فانها على الصراط

مطابقاً كما قال ابن الصلاح خير ثابت ثم ذهبنا إلى الضحية (سنة) في حقنا الحر أو مبعض سلم مكلف رشيد نعم الولي الاب أو الجدة لا غير الضحية عن وليه من مال نفسه (٣٤٤) كإتيان قادر بان نضل عن حاجة مائة من صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حاجا بنى

والأن اهدى خلافاً لمن شذ
مؤكدة لخبر الترمذي
أمرت بالتحرو وسنة لكم
والدارقطني كتب على
التحرو وليس بواجب عليكم
وصح خبر ليس في المال حق
سوى الزكاة وجاء باسناد
حسن أن أب بكر وعمر رضي
الله عنهما كانا لا يضحيان
مخافة أن يرى الناس
وجوبها وبواقفه
تقويضها في خبر مسلم
إلى إرادة المضحي
والواجب لا يقل فيه ذلك
ثم إن تعدد أهل البيت
كانت سنة كناية فتجزى
من واحد رشيد منهم لما
صح عن أبي أيوب الأنصاري
رضي الله عنه كنا نضحى
بالشاة الواحدة يذبحها
الرجل عنه وعن أهل بيته
والأفستة عين ويكره تركها
للخلاف في وجوبها ومن
ثم كانت أفضل من صدقة
التطوع وبحسب البلقيني
أخذنا من زكاة الفطر أن
ندبها لا يتعلق بمن كان حلالاً
أول وقتها وإن انفصل عقب
دخوله ثم أمرت أخته أيتها
بقول الأصحاب لا يضحى
عما في البطن كالاتخرج
عنه الفطرة اه وكأنه لم
ينظر إلى احتمال أن مراده

(قوله بالواحد) أي باسم مأخوذ من اسم أول الخ (قوله بالفضل عن حاجة مائة من الخ) ومنه نفسه (قوله) فتجزى من واحد رشيد منهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت أفضل) هل المراد أن ما تصدق به منها أفضل من صدقة التطوع (قوله وبحسب البلقيني) أخذنا من زكاة الفطر الخ في الأخذ بحث لا يحنى (قوله ويرد بان الخ) ويرد أيضاً بان الضمير عائد للضحية المفهومة من الاضحية أو للضحية المفهومة مع حذف مضاف أي ذبح اه

إدام بجنا لأن التشبيه بزكاة الفطر يرد ذاك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان الراد منها ما يعيم الامرين فأعاد الضمير

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (تنبه) لم يبدوا المراد بأهل البيت هناك من ينوهم في الوقف فقالوا له قال وقتت على أهل بيتي فهم أقارب الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنا ذلك ايضا ويرافقه ما مر أن أهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية لإفسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة وفي تصريحهم بندها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المهاجرين ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما معهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مدار على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى يحتمل عليه لفظ الواقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من أهل الموساة إذا لاضحية كذلك ومن هو نفقة غيره ليس من أهل الموساة غالبا وقول أبي أيوب يذهبها الرجل عنه وعن أهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بأن اتحدت مراقبها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تنم في شرح العباب

سم (قوله على أحدهما) وهو التضحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وإن أراد في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من عمله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكره من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذهبها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال أه سم (قوله ينوهم) الأولى أفراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي تصريحهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب ايضا وهذا مخصص قوله الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب أه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الارشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من أهل البيت أي عرفا بما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بأهل البيت مثنى عليه الطالب لاوى كذا في حاشية سم على شرح المنهج ويغني أن يكون هو الماعول عليه وإن قال في التفتة أنه بعيد أه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن أراد أداصل الطلب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقتت اضحية وأثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب أه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تنزهه النفقة أه عرش (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرحه سلم أنه إن اشترك غير في ثوابها جاز أه نهاية أي كان يقول اشتركك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدت التضحية لنفسه وهو قريب عرش (قوله أن المراد بهم) أي بأهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بأهل البيت ما معهم نفقة منفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الماشرح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحي واحد منهم لم يجزى عنهم وحاصل ما اعتمدته في ذلك عدم الاجزاء أه سم ومرعش عن الرمي ما يوافقه وكذا في الجبير عن الزبدي ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعقله على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من الموساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وأن أراد بها في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من عمله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكره من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذهبها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب ايضا وهو تخصيص قوله الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب محم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وأهل بيته لم يجز إذا شفع لإعان واحد الحديث محمول على الأثر الكافي في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه عن وعن أهل بيتي كانت شاة لحلم إلا أن يريد وقوعا عن نفسه وإنما اشترك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن أمي وفي رواية عن لم يضع من أمي محمول لنص البيهقي على أن من نواها عنه وعن أهل بيته أجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستحالة وقوعها عن كل جزء من شاة لا حسب فيه خلافا له وما قدمته علم أن معنى نفي الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب المخصوص وأن حل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ أه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أداصل الطلب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقتت اضحية وأثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما معهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح

تجب بالالاتزام) كسائر المندوبات (٣٤٦) وصرح به ثلاثيهم ان المراد بالسنة الطريقة وإن كان بعيدا هنا قبل ان اراد مطلق

الاتزام وورد عليه التزمت
اضحية أو هي لازمة لوان
اشترت هذه الشاة فله
على ان أجعلها أضحية ولا
وجوب فيها أو خصوص
النذر ورد فجعلت هذه
أضحية أو هذه أضحية فانها
تجب فيها الحاقا لها
بالتحرير والوقف اه
ويجب باختيار الثاني ولا
يرد ذاك للعلم بهما من
قوله الآتي وكذا لو قال
جعلتها أضحية والاول وينع
ايراد تلك الثلاثة بان الذي
يتجه في الاولين انها كناية
نذرو في الثالث انها لتقصير
أضحية بالشراء بل بالجعل
بعده فيلزمه ان قصد الشكر
على حصول نعمة الملك والا
كان نذر لجاح فاندفع اطلاق
قوله ولو لا وجوب فيها (ويسن
لمريدها) غير المحرم ولا
يقوم نذره بلا ارادة لها مقام
ارادته لها لانه قد يحل
بالواجب (ان لا يزيل شعره)
ولو بنحو عانته وبطله
(ولا ظفره) ولا غيرهما من
سائر أجزء البدن حتى الدم
كأصروا به في الطلاق
قاله الاسنوي لكن غلطه
البلقيني بانه لا يصح لده
من الاجزاء هنا وانما المراد
تبقية الاجزاء الظاهرة نحو
جلدة لا يضر قطعها ولا
حاجة له فيه في عشر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله وجب في المعنى لإاقوله أو هي لازمة لى
(قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله ثلاثيهم الخ) وللنويح مخالفة إلى حنفية حيث
أوجبها على مقيم بالبدن مالك لتصاب زكوى ولتنبه على انية الشراء للأضحية لا لتقصير به أضحية لأن ازالة
المالك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كالمواشى اشتري عبدانية العتق أو الوقف اه معنى وبارة سم أقول
في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك
وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي اهمن من الواجب والمندوب اه معنى (قوله وإن
اشترت الخ) عبارة الروض فان قال الله على ان اشترت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لومه ان يجعلها قال في
شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروض فان عنها في
لزم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وبارة المعنى وما لو قال
ان اشترت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشتراها لا يلزمه ان يجعلها أضحية كما هو اقيس الوجهين
في المجموع تعليما للحكم العيين وقد أوجبها قبل الملك فيلزم كولو على بطلا فاقا أو عقفا بخلاف ما لو قال ان
اشترت شاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشترى شاة لومه ان يجعلها أضحية فاه بما التزم في ذمة هذا ان قصد
الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح وسياق اه (قوله او هذه أضحية الخ) ينبغي ان يكون
محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعين اه سيدعمر (قوله فانها
تجب فيهما) أي مع انها ليستا بنذر اه معنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله) وينع الخ أو يقال
ان المراد مطلق الاتزام الشرعى ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيدعمر (قوله انها كناية تاندر) جزم به
الاستاذ في كثره اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد
شراؤه جعلتها أضحية (قوله فيلزمه ان قصد الخ) وسر عن المعنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف
(قول المتن) ويسن لمريدها الخ قال الزركشي وفي معنى مريد الاضحية من اراد ان يهدي شيئا من النعم إلى
البيت بل اولى وبه صرح ابن سراقه اه معنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها)
أي التضحية يخرج ما عدا من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أى أما المحرم
فيحرم عليه ازالة الشعر والظفر اه معنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تنازع فيه
قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن ان لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئا من ذلك اه نهاية (قوله) ولو بنحو
عانته إلى قوله حتى الدم في النهاية والمعنى (قوله ولو بنحو عانته الخ) عبارة النهائية والمعنى وسواء في ذلك شعر
الراس والحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر الكثر على
الجزء بما قاله الاسنوي بلا عزم اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذلك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة
جلدة لا لنحو وقوله في أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع ش وعبرة (قوله
الروض ولم يتعرض لقول الشارع ولو تبرع سئل شيخنا الشهاب الرمي عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرية بينهم
فضحى واحدمهم هل يحزى عنهم وحاصل اعتناده في ذلك عدم الاجزاء (قوله وصرح به ثلاثيهم الخ)
أقول في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل
على ذلك وهذا فائدة أي فائدة (قوله) وان اشترت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية الخ عبارة الروضة
فان قال الله على ان اشترت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لومه ان يجعلها قال في شرحه هذا ان قصد الشكر
على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروضة فان عنها في لزوم جعلها وجهان ولا
تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اه (قوله انها كناية تاندر) جزم به بالاستاذ في كثره فقال ولو قال
التزمت الاضحية أو هي لازمة لى فكناية بنذره (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به (قوله لمريدها) يخرج
ما عدا مريدها من أهل البيت وان وقعت عنهم (قوله قاله الاسنوي لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر في
الكثر على الجزم بما قاله الاسنوي من غير عزم (قوله بانه لا يصلح) لم ذلك

التشبه بالحرمين والالكراهة نحو الطبيب والمخيط فان فعل كره وقيل حرم وعليه احمده وغيره ما لم يتنجس ولا فقد يجب كقوله في سارق وختان بالغ وقد يستحب البختان صى او كتفاف لمزيد احرام او حضور جمعة على ما يحته الزكوى لكن ينفيه افتاءه واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسئ له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقطع سن ووجه وسبعة واعترض الاسوى التثليل بختان الصبي بانها تترحم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشرك بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة ائمة ائمة على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يرداه وخالفه غيره فيحتسب ذلك لمولى ارادها عنه ولهم مال المولى وقياسه التذب في مسائى الاسوى لو قوعها فيهما عن الصبي ويضم على الوجوه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التشريق الى ان يضحي ولو قات ايام التشريق ان شرع القضاء بان اخر الناذر التضحية بمعين فانه يلزمه اضحيته انتفت الكراهة

(الامر) إلى قول له لا التشبيه في النهاية والمعنى **(قوله)** شمول المغفرة (الخ) لعل المراد الشمول قصد احتياطي إذا زال الأمر لم يشملها كذلك اهـ سم عبارة البجيرى انظر اى فائدة شمول التعلق لما مع انهما لعود حين البعث واجب الاجبوري بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة طالب بمحققا كعدم سلبها من الجناية توخيها بحيث اذا لم يقبل ذلك اهـ **(قوله)** والاى ان قصدا التشبيه بالحرمين **(قوله)** فان فعل إلى قول هو بوجه في المعنى لا قوله وقيل إلى ما لم يتحقق قوله وقد يباح إلى وايعترض قوله ولو خالفه إلى ويضم قوله بنام إلى والذى **(قوله)** فان فعل كره) كذا في النهاية **(قوله)** ما لم يتحقق عبارة النهاية وبطل ذلك فيما لا يضر اما نحو ظفر وجودة الضر فلا اهـ وعبارة المعنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالتة واجبة الخ **(قوله)** فقد يجب) اى الفعل اى الازالة **(قوله)** وكنتظفر بمر يد احرام) عبارة المعنى وقول الزركشى لو اراد الاحرام فى عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة القياسية على ما لو دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره وعننى على المقس والمقس عليه إذا لم يخلو العشر من يوم الجمعة اهـ **(قوله)** اولى) له لا خبر رعاية الخ الاولى ان يقول بل اولى **(قوله)** بانها تحرم) اى الاضحية اهـ سم **(قوله)** بتصورها) اى الاضحية من الصبي **(قوله)** ثم رده بان الاخبار (الخ) اعتمدت المعنى عبارة تعال الاسوى ولقائل ان بمنه وهو الوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامرو عبارات انما الخ وقد منعت سم ما يوافقه **(قوله)** وهذا) اى الصبي المذكور **(قوله)** وخالفه) اى الاسوى **(قوله)** فيحث ندب ذلك (الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وبقياسه الذنب الخ فيه توقف لا سيما بالنسبة إلى المسئلة الاولى **(قوله)** في مسألتى الاسوى) اى مسئلة كون من اهل البيت ومسئلة الاشرار **(قوله)** لو وقعها فيما (الخ) فيه بالنسبة إلى المسئلة الاولى وتوقف يظهر بمرراجعة ماتهده في معنى كونها سنة كفاية **(قوله)** ويضم إلى قول له ايضا في النهاية لا قوله ولو فاتت إلى ولو تعددت **(قوله)** ولو فاتت (الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التشرى حتى تظهر هذه الغاية او يحمله كلاما مستانفا كافي المعنى **(قوله)** بمعنى (الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الا في لزمه ذهبها الخ غير المدين كذلك وفي مختصر الكفاية لان التقيب **(فرع)** لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذنبها بوقت الاضحية ولو قال لله ان اضحي شاة فكذا ذلك في الاصحاح في وجه يجوز في جميع السنة الخ اهـ سم **(قوله)** انتفت الكرامة الخ) تنبيه) لو لم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واراد الاضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يصحى خلافا لما توهم من انه لا يطلب ترك ازالته في العام الاول **(قوله)** وحكته شمول المغفرة والعق من النار الخ قضيت انه زال ما ذكر قبل التضحية لم يشملها المغفرة والعق من النار حتى لا يعذب دون بقية الاجزاء هو مو بعيدو يحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احتياطي إذا زالها لم يشملها كذلك **(تنبيه)** لو لم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واراد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يصحى خلافا لما توهم من انه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادته لم يشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية **(قوله)** وكنتظفر بمر يد احرام او حضور جمعة على ما يحته الزركشى (الخ) يحتمل الفرق بين مر يد احرام فلا تذكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالته فانه في الفدية مريد بحضور الجمعة فتكره له الازالة لانه لو احتاج لالاز القلم يلزمه شيء ويؤنبى ان يطلع بمر يد الجمعة الكافر اذا سلم فانه يسن له ازالته شعر الكفر (لكن يتأنيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطير رعاية للصوم فكذا هذا رعاية شمول المغفرة واولى) لقائل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة ودالة طلب عدمها بمر يد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مر يد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للارجح فليتأمل سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية **(قوله)** بمعنى) يؤخذ من قوله الا في في شرح قول المصنف لزمه ذهبها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداما الخ غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لان التقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذنبها

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى العرائب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متدة لم تنصف بالاول والذى يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذهب بما نفسه) إن أحسن للاتباع ثم الافضل للتحقق ولاثنى ان يوكلا (ولا يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه) فيشهدا) ندبا لما في الخبر الصحيح أنه عليه السلام أمر فاطمة رضي الله عنها

فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان السكال يقبل السكال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياه اه معنى (قوله وقضيته أنه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فالاحتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتن وان يذهب الخ) اى الاضحية الرجل ومعنى ونهاية ومنه ويبنى ان يستحضر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخره له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك عيش وشورى (قوله ان احسن) الى قوله وسياق في النهاية الاقوله وان تقول الى واقفهم الى قول المتن وشروط ابل في المعنى الاقوله وان تقول الى وعدها وقوله وسياق (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذرع والظاهر استحباب التوكيل لكل من نصف من الذبح من الرجال لرض او غيرهم وان امكنه الاتيان ويتأكد استحبابه للاعشى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والورد بالخ) اى لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله وعدها الخ) عطف على امراخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنع المعنى (قوله واقفهم المتن) حجة الاستنباط وبها صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة فخر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضي الله تعالى عنه المديّة فخر ما غير اى بي والافضل ان يستحب مساقا معا يباب الاضحية وتكره استنباط كثنائى وصي واعشى قال الروباني واستنباط الحافض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وسياق) اى فى المتن (قوله فى بيته) وفى يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) لفرحوا بالذبح ويستعوا بالهم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة بالمعنى ويسن للامام ان يصحى من بيت المال عن المسلمين بدنة فى المصل وان ينحرها بنفسه رواه البخارى وان لم يتسر بدنة فشاة وان ضحى عنهم من ماله ضحى حيث شاء (قوله التضحية) عبارة بالمعنى اى الاضحية قال الشارح من حيث التضحية به اى لان من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوز) اى المتولد بين ضأن ومعز او بقر وعظم ابل وعظم او بقر وغنم يجرى عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم يرد ذكره اه ويفهم منه كما به عليه السيد عمران المتولد بين ابل وبقر يجرى عن سبعة والله اعلم (قول المتن يطن) اى يشرع اه نهاية (قوله بضم الهين) ويجوز الفتح ايضا عرش ورشيدى (قوله عنه) اى الطعن (قوله اذن لازم) اى تمام الخامسة (قول المتن الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) اى قوله وفى خبر مسلم فى المعنى والى قوله لا يخلو فى النهاية الاقوله وفى هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) اى اشتراط ذلك فى الضأن (قوله قبلها) اى السنة (قوله والا) اى وان اجزع قبل تمام السنة اى سقط سنة كفى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان يجز) اى مرید التضحية (قوله لمناقاته لقولهم الاتى الخ)

بوقت الاضحية ولو قال الله على أن اضحى بشاة فكذلك فى الاصح وفيه يجوز فى جميع السنة الخ (قوله) بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى العرائب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متدة لم تنصف بالاول والذى يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذهب بما نفسه) إن أحسن للاتباع ثم الافضل للتحقق ولاثنى ان يوكلا (ولا يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه) فيشهدا) ندبا لما في الخبر الصحيح أنه عليه السلام أمر فاطمة رضي الله عنها

بذلك وان تقول ان صلاحى ونسكى الى وان امن المسلمين ووعدها به انه يغفر لها بابل قطرة من دمها كل ذنب عملته وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستنباط فيها وسياقى ويسن لتغير الامام ان يصحى فى بيته بمشهد اهله وله اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح بنفسه فى المصلى عقب الصلاة يغلبها الناس للاتباع (ولا تصح التضحية) (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقر وحش (وغنم) للاتباع وكالزكاة فلا يكفى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الاوجه اى ضانها باعلامها سنا كستنبت فى متولد بين ضأن ومعز او بقر ويظهر انه لا يجوز اى واحد من هذه لانه المتيقن وشروط ابل أن يطن بضم العين فى السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيها يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطن فى السنة الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

أن يطن (فى) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجزع قبلها والا كفى كفى خبر أحد وغيره وفى خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تدبج الا ان يجزع عن المسنة وتاوله الجهور بمحمله على التدبى اى يسن لكم ان لا تدبحوا الا مسنة فان عجزتم لجذعة ضأن وفى هذا التأويل نظر ظاهر لمناقاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة فى الخبر تشمل الثلاثة السابقة كما فى شرح مسلم عن العلماء

(ويجوز ذكره واثق) اجماعا لكن الذكور ولون مفضل فيها ينظر افضل لان لحمه اطيب إلا إذا كثرت وانه فاقته لم تله افضل منه ويجزى خشي ألا يخلو عنها والذكر افضل منه لا احتمال انوثته وهو افضل من الانثى لا احتمال ذكر كونه (وخصي) لا يتابع ولان لحمه اطيب والخصيتان غير مقصودتين بالاكل عادة بل حرم غير واحد اكلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٤٩) (البعير والبقرة) الذكور والانثى منها اى

وجه المناقاة ان قولهم الاى فاد تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل افاد العكس لان مسنة المعز من جملة المسنة في الحمر اه سم زاد الجبرم وقال البرماوى والثنية من المعز التى لها ستان مقدمة على التى اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر لحما ويحل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صرح في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث افرا التأويل المذكور وقال عث ما جرى عليه الجمهور من الحمل على الدب هو المعتمد اه فاجاب القليوبي عن التفسير الاقنى عن شرح مسلم عن العلماء بانه تفسير لغوى (قوله اجماعا) الى قول المتن والشاة المعنى لا الاقوله ولو بلون الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انها الى ولا يجزى وقوله وظهر كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الانثى وظهره ولو سميت وسياق ما فيه ادعش (قوله لان لحمه االخ) عبارة المعنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيارا وكثرة نسم الفحل افضل منه ان يحصل منه ضراب اه (قوله اى كل منهما) راجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كاهو ظاهر لانه في حكم سبع اضاح اه سم (قوله من البيوت) الى قوله وعلى انها فى النهاية (قوله ومن الدماء االخ) عبارة المعنى ولا يخص اجزاء البعير والبقرة عن سبعة من التضحية بل لولم يشرخصص شياء بسباب مختلفة كالقنم والقران والقوات ومباشرة وعذورات الاحرام جازع عن ذلك بغير ابرة اه (قوله كتحلل المحصر) الظاهر انه مثال للامام لا لاسباب المختلفة (قوله وان اراد االخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البعير والبقرة (قوله انها افراز) جزم به المعنى والنهاية عبارة ما قولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افراز اه وزاد الارسل على الاصح كافي المجموع اه (قوله فن طريقة) اى بيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لو جوب التصديق بالبيع وقد يشك في الاضحية لو جوب التصديق بالبض فله فيمن اراد مجرد الدماء خاصة اسم (قول المتن والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة او بقره بدل شاة او اجابة فالاراد على السبع تطوع فله صرف مصرف اضحية التطوع من اهداء وتصديق معنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظهره في النهاية والمعنى (قوله بل ولو ذبحا عنها شاتين االخ) وكذا يقال فيها لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعيتين او بعيرين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بقره او بعير من كل واحد من ذلك اه معنى (قوله له ان يشرك غير االخ) اى كان يقول أشركك او فلانا في ثوابها وظهره ولو بعدنية التضحية لنفسه هو قريب اه عث (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم اقول ويشك ايضا بما تقدم في شرح في عشرين الحجة حتى يضحى من ثمانية مستثنى الاسنوى ومر انفا عن عث ما يصرح بجواز اشراك الحالى ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمعنى (قوله ويفرق بينه) اى جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو ما مر االخ) فيه تأمل اذ ما مر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد هنا واضح (قوله ان الثواب االخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الحبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كاهو الظاهر لانها في حكم سبع اضاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لو جوب التصديق بالبيع وقد يشك في الاضحية لو جوب التصديق بالبض فله فيمن اراد مجرد الدماء خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيت وظهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية الكاملة عنه بانه يتنفر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يتنفر ثم ثم رابت ما يؤيد ذلك وهو ما مر في معنى كونها سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (واضفها)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الاتي سبع شياه الخ (يعبر) لانه اكثر لحم البقرة (ثم بقرة) لانها اكثر اللحم ابعدها (ثم ضأن) لان لحمه اطيب (ثم معز) احتاج لثم لان بعده مراتب اخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنه ثم بقرة (وسبع شياه) لافضل كافتضاه كلامهم وان اومر بتعليمهم بتعدد اوراق الدم خلافة ويوجهه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه (لا لسبع) (افضل من بعير)

في التواب وهو ايضا ظاهر قول المفتي فان ذبحها عنه وعن اهلها او عنه واشرك غيره في ثوابها جاز وعليها حمل خير مسلم ناصلي الله عليه وسلم ضحي بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن امة محمد وهي في الاولى ستة كفاية الى ان قال ولكن التواب فاذا ذكر للبضحي خاصة لان الخ (في قوله عند الانفراد) اى الانقصار على التضحية بواحد من الانواع الاربعه (قوله عند الانفراد) الى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج لثم) اى لثم معز بقريته ما يليه عبارة المفتي وبعد المعز المشاركة كسبائيا فالاعتراض بانه لا شيء وبعد المعز ساقط اهـ (قوله لانه بعد مراتب اخرى) اقول لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اهـ سم (قول المتن وسبع شياه افضل الخ) (فرع) لو اراد ان يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فينظر وبوجه انه يقع اضحية (قوله يوافق) اى سبع البعير إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اهـ سم اقول ويدل على ذلك ما سياتي من انه صلى الله عليه وسلم تحرماته بدنه الخ (قوله ويوجه) اى ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) اى سبع البعير بضم السين (قوله فلا يقاومه) اى البعير (قوله مع الزيادة عليه) اى البعير في الفضيلة وقول السيد عمر اى في عدد الاراقة اهـ في تساهل (قوله لا لسبع) اى من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله للانفراد الخ (قوله ولان كان) اى الشراك (قوله لمن نظر فيه) وافقه المفتي عبارة تعرف قضية إطلافة ان الشاة افضل من المشاركة وان كانت اكثر من سبع كالواشراك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي فقها لكن الشارح بقوله بقدرها فافهم انه اذا زاد على قدرها يكون افضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) اى من اجل اعتبار الافضلية في الضأن والمعر بالاطية لا بكثرة اللحم (قوله سبع) اى من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله اكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة الى الضأن والمعر (قوله فافهم الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المفتي عقب تعليل قول المصنف وسبع شياه الخ بما مر فصور قبل البدنة او البقر افضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقدي يؤدى التعارض في مثل هذا الى التساوى ولم يذكره اهـ (قوله وبما يؤيد ذلك) اى ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) الى قوله فعل في النهاية ولما قرره قال في المفتي (قوله كثرة الثمن هنا افضل الخ) اى في النوع الواحد معنى ورشيدى (قوله فالصفراء العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب الى البيضاء من الصفراء اهـ سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سواد وياض وكذا البلقاء بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما هو اعلم من ذلك ليشمل ما فيه ياىض وخمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه ياىض وسواد لفرق بين البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الازرق على الاحمر وكما كان اقرب الى الابيض يقدم على غيره اهـ ع ش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمدته المفتي كما مر

قد يشكك مع هذا ما تقدم من جواب الاستوى الثاني عن اعتراض التمثيل بختان الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنه فيه ان الصبي ليس من اهل الاذن فليتأمل (قوله لان بعده مراتب اخرى) اقول بل لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه افضل من بعير) (فرع) لو اراد ان يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فينظر وبوجه انه يقع اضحية (قوله لا حدا لاكثر الاضحية الا ان يوجد نقل بخلاف ذلك) (قوله فالصفراء العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب الى

ومن بقرة وان كان كل من جذن أكثر لحمًا من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد اوراق الدم (وشاة افضل من مشاركة في بعير) للانفراد باراقة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها افضل من الشراك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بخلاف ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظروا فيه والحاصل أن لحم الابل والبقر لما تقاربا في الرءاء اعتبرت الافضلية فيها بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعر لما تقاربا في الاطية اعتبرت الافضلية فيها بالاطية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت السبع البعير الأكثر لحمًا وقدمت أكثرية اللحم على اطيته لان القصد اغناء العفراء فافهم بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدى التعارض في مثل هذا الى التساوى فتأمله وبما يؤيد ذلك قوله كثرة الثمن هنا افضل من كثرة

العدد بخلاف المتق لان القصد هنا طيب اللحم وحم تحلص الرقة من الرق فلم أن الاكل من كل منها الا سم (قوله في سبعة افضل من بعيرين وإن كانتا بلون افضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غريردى ولا خشن افضل من كثرة الشحم وافضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين املحين والاملح الايض قبل ما يابضه أكثر من سواده فالصفراء العفراء هو ما لم يصف ياىضها فالمراد بالبلقاء فالسوداء قال الماوردى والافضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح ورده المصنف بانه خلاف السنة

فانه ^{عنه} يخرج ما تبذنه في يوم واحد وسارة للخيرات (وشرطها) أي الاضحية لتجزى حيث لم يلتزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم يتقدمه الايجاب ولا فورة خروجا عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كاسر (الحا) حالا كقطع فلفة كبيرة نحو غدو ما لا كخرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقعد منها اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص الالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا تجزى ومقطوع بعض آليه وأذن كما يأتي ولا بردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان أموال الزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

اضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى وضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا إلخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به ونبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو مافي المجموع عن الاصحاب لان الحل ينقص لها كاصرحوا به في عيب المبيع والصدائق ومخالفة ابن الرقعة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله لان نقص اللحم ينجز بالجنتين ردوه ايضا به قد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلاقة بان زيادة اللحم لا تجبر عيبا كمرجاء أو جرباء سميت وإنما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجمع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقي عنهم كالنص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل بذلك رده

(قوله نحو مائة بئدة) يخرج منها بيده الشريفة ثلاثين وأسر عليا رضي الله تعالى عنه فحرق تمام المائة اه معني زاد القليوب في ذلك إشارة إلى مدته حياته ^{عليه السلام} اه (قوله أي الاضحية) إلى قوله وإنما عدوها في المعنى لا في اللفظ وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا بردان إلى اما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قبل في النهاية لا في اللفظ فاعتبر إلى ويلحق (قوله لا يجزى) أي بنذر اه عش (قوله ولا فوقت خروجا الخ) يعني وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها التجزى بسلامة وقت الايجاب فكان الاولى ولا فوقت الايجاب (قوله كيشكر) بفتح واو وضم ثالثة (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد الصاد كافر اه عش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو يفتح المشا فو كسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كافي مقدمة الادب للزخري وهذا خلاف ما اشهر ان هر لم يسمع إلا مبني للجهول فتنبه لذلك اه رشيدى اى وان اريد معنى بناء للفاعل (قوله اللحم) اى ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر الخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا بردان) اى مقطوع بعض آليه او اذن عليه اى على قول المصنف لهما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الما كول (قوله اماو الزمها الخ) عزز الحثية الاولى (قوله بمعية الخ) لعل الصورة انها بمعية اه رشيدى (قوله او صغيرة) اى لم تبلغ سن الاضحية اه عش (قوله او قال الخ) عطف على نذر الخ (قوله ولا تجزى وضحية) اى لا مندوبه ولا مندورة في ذمته اه عش (قوله وهو سليم) الواو حاله اه عش (قوله ونبت له احكام التضحية) قضيت اجزأها في الاضحية وعليه يفرق بين نذرها سليمة ثم تعيب وبين نذرها ناقصة بانها لم تزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها حكم بأنها ضحية وهى سليمة بخلاف الممية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تنبت لحافصة السكال بحال اه عش (قوله بانه قد لا يكون الخ) عبارة المعنى بان الجنتين قد لا يبلغ حد الكل كالمضغة اه (قوله كالعلاقة) تصريح منهم بان الحامل بعلاقة لا تجزى فبالضغة اولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تأمل (قوله وإنما عدوها) اى الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) اى الذى في المجموع (قوله ونقل الخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنص) اى كقوله عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل الخ (قوله بحمل الاول) اى مافي المجموع (قوله والثاني) اى ما نقله البلقيني (قوله يرد الخ) خبر والجمع الخ (قوله قبل الخ) واقفه المعنى عبارة ويلحق بها اى الحامل قربة العهد بالولادة انقص لحمها والمرض تبه عليه الزكئى (قوله وقضية الضابط) اى ضابط الاضحية اه (قوله والذي يتجه خلافه الخ) وقاله للهاية وخلافا للبعثى كاسر انفا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله فانه الاولى) وهوانها (قوله وهى التي) الى قوله وظاهر المتن في النهاية والمعنى الاقوله بحيث الى الخبر (قوله ذهب عنها) والمعنى ذهبن العظام اه معنى زاد القليوب في فيشمل غير الراس اه (قوله وفي رواية المعجم) اى بدل

البضام من الصفر اه (قوله كالعلاقة) تصريح منهم بان الحامل بعلاقة لا تجزى وبالمضغة اولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما نقرر ان الحل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط ايضا أن قربة العهد بالولادة لا تجزى ايضا لنقص لحمها بل هى أسوأ حال من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجه جمع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يتجه خلافه ويفرق بينهما وبين الحامل بان الحل يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كاصرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور واما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا بآثار مثله فانها إن اخذت بولدها حاضر المالك أو بدو من ضرها أو ولدها (فلا تجزى) بحقها وهى التي ذهب عنها من الهز البحث لا يرغب في لها غلب طاب اللحم في الرغاء الخبر الصحيح أربع لا تجزى في الاضاحى الموراء الذين عورها والمرضة الذين مرضها والعرب جاء الذين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنقئ أي (٣٥٢) من التي بكسر النون واسكان القاف وهو المنع (ومجنونة) أي تولاها إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعي أي الاكثار منه فتزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزئ ولو سميت لا تافع ذلك تسمى معينة (ومقطوعه بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (أذن) أي وإن قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كولو ما في خبر الترمذي أنه ^{في حديث} أمر باستشراف العين والاذن أي بتأملهما كذا يكون فيهما نقص وغيب وقيل بذيبح واسع العين طويل الاذنين ونهى عن المتابعة أي مقطوع مقدم اذنها والمدابرة أي مقطوعة جانبها والشراف أي متغربتها والخرقاء أي مشقوقتها وأفهم عدم اجزاء مقطوعة كل الاذن وكذا فاقدها بخلاف فائدة الالية لأن المعزلا الية والضرع لأن الذكر لا ضرعه والاذن عضو لازم غالباً والحفا الذنب بالالية وأعرضا بضرع جمع بأنه كالاذن بل فقد اندر من فقد الاذن ويتردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل الحاقه ببعض الاذن ويؤيده قوله وان قل ويحتمل أنه ان قل جدالم يؤثر كايصرح به قوله المخصص لعموم قوله وان قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنقئ) أي لا تلحقها معنى (قوله أي من التي الخ) وكان معنى لا تنقئ حيث لا تنصف بالتقاء أي المنع لفقده منها للزال اه سم (قوله أي تولاها) أي بالملئنة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذي في النهاية والمعنى وشرح المنهج بالملئنة وفي القاموس لها معنى مناسب للملئنة ايضاً (قوله إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصورها لعدم العقل اه سم (قوله وذلك للنهي عنها الخ) عبارة المتقنن عنها في الحار وقضية اجزاء السمينة وهو الظاهر حيث سلم اللحم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جر بام سمينة اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيتها ايضاً اجزاء العرجاء السمينة بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمعنى على خلافه ايضاً قول الشارح الاتي وظاهر المتن الصريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السمينة (قوله للنهي عنها لانه الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن التولا وهي المجنونة التي تستد بالمري لا القليل وذلك وبورث الهزال اه (قوله تسمى معينة) فيه تأمل (قوله ضرع) أي قوله حتى في النهاية والمعنى (قوله والية) أي لغيران تكبر كما يأتي (قوله اذ ذنب) أو اسنان معنى وعش (قوله او بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها اه سم (قوله وان قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أي من الاذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفي ايضاح المناسك للبصفت ولا يجزئ ما قطع من اذنه جزء اه ويمكن حمله على ما في التحفة بأن يراد بالين فيه ما لا يلح للنظر من قرب (قوله لم يلح) يضم اللام (قوله وقيل) أي في تفسير باستشراف العين الخ بذيبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وأفهم المتن) أي قوله والحفا في النهاية وإلى قوله وأعرضا في المعنى (قوله وكذا فاقدها) أي خلقها اه سم عبارة عش أي بأن لم يخلق لها اذن أصلاً ما صغيرة الاذن فتجزئ لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجنه وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو اصاب بعض الاذن آفة ذهبت شيئاً منها ككل نحو القراد لشيء منها أو لا ويفرق بالمشقة التي تحصل بإرادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظروا الأقرب الثاني اه وقوله والأقرب الثاني فيه توقف (قوله بخلاف فائدة الالية) أي خلقه علم أنه لا يضر فقد الالية أو الضرع ويضر مقطوعة بعض أحدهما اه سم عبارة المعنى إما إذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب يقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لجذو ما يؤثر في نقص اللحم اه (قوله لأن المعز لا الية له) يبقى ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزئ اه أم لا فيه نظر ثم رابت الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب معنى وزادى (قوله والاذن) بالنصب عطف على المعز (قوله والحفا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادة كما مر انفا (قوله ويحتمل أنه ان قل جد الخ) أفي هذا إذا كان المقطوع يسير أشخنا الرمي اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لا جلا كبرها فالوجه الاجزاء كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى بدليل قوله لا يضر فدلقة يسير من عضو كبرها قال عش وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا يتأفقه قوله فقد فاقده يسير من عضو كبير لأن المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرته فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في أن المقطوع كان كبيراً في الأصل فلا يجزئ ما قطع من الية الآن أو صغيراً فيجزئ اه فيه نظر والأقرب الاجزاء لانه الأصل ما قطع منه أو افقظت لأغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغير اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بدل من قولهم المخصص زاد المعنى عقب ذلك ما نصه كنفخه لأن ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أي من التي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنقئ حيث لا تنصف بالتقاء أي المنع لفقده منها للزال (قوله إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصورها لعدم العقل (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الآتي وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدها) أي خلقها (قوله بخلاف فائدة الالية الخ) أعلم أنه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض أحدهما (قوله ايضاً بخلاف فائدة الالية) أي خلقها (قوله ويحتمل أنه ان قل جد الخ) أفي هذا إذا كان المقطوع يسيراً شيئاً الشهاب الرمي

اليها في صغرها لتعظم وتحسن كالأضراس خضاء الفحل اه لكن في اطلاقه مخالفة للكلامهم كاعلم غافروته فنعين ما فيه ثم هو تردد الزركشي في شلل الاذن ثم بحث تخفيفه على اكل اليد الشلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد الشلاء تؤكل وتنعن الاجزاء والذى يتجه ان شلل الاذن كجبرها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحلفها عن الماشية في المرى الطيب وإذا ضرو ولو عند اضطرابها عند الذبح ففسر (٣٥٣) العضو وفقدته اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولية (و) ذات (عور) فالعلماء اولى بين بان يذهب ضوء احدي عينيها ولو بيباض عمه او اكثره كالنقله للبقيتي واعتمده ثم لا يضرب ضعف البصر ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه المزال (و) ذات (جرب بين) للخبير السابق فيهن وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذا جرب مرض وسواء انقصت هذه العيوب ام لا (ولا يضرب يسيرها) اي الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفتخ (ولا فقد قرن) وكسره إذ لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبير فيه نعم إن اثر انكسار في اللحم ضرر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى فاقدة جميع الانسان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حل على ما ذالم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافعي بخلاف

الكبيرة بالاضافة إلى العضو فلا يجزى لنقصان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقول (قوله فنعين ما فيه ته الخ) يعني قوله ان قل جد او قد يقال يعني عنقيد الاعتدال في كلام الباحث (قوله بحث تخفيفه الخ) اعتمده المغني بعبارة وبحت بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر لان خرج عن كونه ما كرا لا اه (قوله فان اكلت) اي الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية الاقوله وإن نازع إلى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبير فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقد قوله بخلاف مالى او يحمل وقوله به إلى المتن (قوله بان يوجب) اي العرج (قوله) ولو عند اضطرابها الخ (اي) ولو حدث العرج عند الخ عبارة غيره باضطرابها الخ بالياء بدل عند (قوله ففسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للرعى فلو قل هذا ذلك عند ارادة الذبح لتمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه عرش بخف (قوله وفقدته) اي غير ما مر استأنو في السوادة انفا (قوله فالعلماء اولى) كذا في المغني (قوله عمه او اكثره) اي العين فكان الاولى الثانية (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة المغني تجزى العشاء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء هو التي لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالباً اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي النهاية (قوله للخبير السابق) اي في شرح فلا تجزى بجنفاً (قوله) وطف الاخيرة الخ هي ليست موطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) في اصله بغير مزمة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اي خلقته اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ في المغني الاقوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اي وان دس بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذك لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرر اه عرش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبير فيه) ولاها احسن منظار ابل بكثر غيرها كقلته في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله ولا تجزى فاقدة جميع الانسان) ظاهره هو لخلقته (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عرش عن الجمال الرملى يضاف اذا كان الفقد خلقاً قايماً قال فيحجر (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعد) اي هذا الحل (قوله فانه لا يضرب الخ) عبارة المغني لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اتركه كذا كذا اي كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لترادفهما) اي الحرق والنقب اه عرش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اي ذهاب شيء بذلك (قوله السابق) اي في شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اي كرامة التنزيه اه معنى (قوله المفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اي الى اخره (قوله السابق) اي في شرح ولا تجزى بجنفاً (قوله على الاعتدال بمفهوم العدد) اي كارجحه في جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافعي انه قضية ما اورده المصنف صريحاً ودلالة ونقلوه عن نصفه الجديد اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملاً في المغني الاقوله وبه إلى المتن (قوله والودك)

(قوله) وعطف الاخيرة على ما قبلها ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لترادفهما) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) - شرواني وان قاسم - (تاسع) فقدم معظمها فانه لا يضرب ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شق اذن وخرقها ونقبتها) ناك لترادفهما (في الاصح) ان لم يذهب منها شيء لبقاء لحمها بخلاف ما اذا ذهب بذلك شيء وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر اربع السابق أي بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها تجزى (قلت الصحيح المنصوص بغير يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به التبور والقروح

وبه يتضح ما قدمناه في الشال (و يدخل رؤفها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو عاشر الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لكل من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقت وأن التثنية نظرا للفظين السابقين وإن كان كل منهما مثنى في نفسه كما في هذان خصمان اختصما إذ يجوز اختصما فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه يقيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل يجزى من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى وكان تطوعا كما في الخبر المنقذ عليه أو بعده

أجزأ وأن لم يذبح الإمام خلافا لما وقع في البويطي نعم أن وقفوا بعرفة في الثامن غلطا وذبخوا في التاسع ثم بأن ذلك أجزأهم تبعا للحج ذكره في المجموع عن الدارمي كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فإن الحج لا يجزى في الثامن أجماعا فأي تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فإن الأيام تحسب على حساب وقوفهم فيذبحون بعد مضى أيام التشريق وقد حرت ذلك في حاشية الإيضاح مع فروع نفيسة لا يستغنى عن مراجعتها (وبقي) وقت التضحية وأن كره الذبح ليلا إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب الشمس) (آخر) أيام (التشريق) للخبير الصحيح عرفة كلها موقف وأيام مني كلها منحر وفي رواية في كل أيام التشريق ذبحوهي ثلاثة أيام بديوم النحر وقال الأئمة الثلاثة

محركة الدسم اه قاموس (قوله) وبه (الخ) أي باللاحق (قوله) في الشال) أي شال الاذن (قوله) أي التضحية) إلى قوله وان لم يذبح في النهاية لا لوقوله فاندفع إلى وضابطه (قوله) بقاعدة الشافعي (الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة لكل (قوله) أو أن التثنية (الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني اه سم (قوله) نظرا للفظين) أي يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما لفظين كما قد يقادراه رشيدى عبارة السيد عمر أي لدلوليهما فإن الركعتين لها وحدة باعتبار أنها صلاة والخطبتين لها وحدة باعتبار أنها خطبة اه (قوله) كما في هذان خصمان (الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كإلهامه رشيدى (قوله) إذ يجوز (الخ) أي في غير القرآن اه عش (قوله) بأنه قيد في الخطبتين) أي فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أي في الواقع إضائي كما أنه قيد في الخطبتين (قوله) وضابطه) أي ما في المتن اه رشيدى (قوله) أن يشتمل) أي فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله) تطوعا) أي صدقة التطوع عبارة المعنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله) نعم) إلى قوله فيذبحون في النهاية لا لقوله في الثامن إلى في العاشر (قوله) كذا ذكره شارح وهو غلط (الخ) عبارة المعنى وهذا لما تأمنا على رأي مرجوح وهو أن الحج يجزى موالصا اه لا يجزى فكذا الاضحية اه (قوله) بل في الوقوف (الخ) أي غلطا اه عش (قوله) فإن الأيام) أي الذبح اه نهاية (قوله) تحسب على حساب وقوفهم) أي فنسكون أيام التشريق ثلاثة بديوم النحر المذكور اه عش فإن الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص بأهل مكنون في حكمهم اه (أقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله) على حساب وقوفهم (الخ) خلافا للمعنى عبارة تنبيه لوقوفوا العاشر غلطا حسب أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله) بعد مضى أيام التشريق) يعني إلى مضى ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله) وقت التضحية) إلى قوله ووصوف المعنى لا لقوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله أقل إلى المتن وفي النهاية لا لقوله وقال إلى المتن وقوله خلافا لما زعم شارح (قوله) وإن كره الذبح) شامل لغير الاضحية واطهر منه في الشمول قول المعنى ويكره الذبح والتضحية ليلا للنبى عنه اه (قوله) إلا الحاجة) كاشتغال النهار بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كثير القراء ليل أو سهرة حضورهم اه عش (قوله) أن وقت العيد) أي وقت صلاته نهاية ومعنى (قوله) بل نازع الباقين (الخ) أقره المعنى (قوله) واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية لا لقوله وإن نازع فيه الباقي وقوله وإن كانت إلى المتن وما سانه عليه (قوله) لا كطية) أي فانه لو قال يجب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها خلاف ما لو نذر أن يتصدق بها فانه يجب ولو حلفوا لا يتصدقوا تصدق بها بمن على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المنذورة اه عش (قوله) والحقت) أي المعيشة التي تجزى في الاضحية عش ورشيدى (قوله) لا بالصدقة المنذورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الإسلام في شرحه كذا في الرافعي هنالك كنهه قال في كتاب النذران الصدقة كالزكاة

(قوله) أو أن التثنية نظرا للفظين السابقين وإن كان كل منهما مثنى في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله) كما في هذان خصمان) فيجب تحفظ الفرق فتأمل (قوله) لا بالصدقة المنذورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لأن يصلوها والصدقات أي

قدر) أقل يجزى خلافا لما زعم شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل ويجوز بالطولع وهو الأصح كما روي وصوب الأذرع ومن تبعه ما في الحرر نقلا ودلا وليس كقائل بالنازع بالمعنى في أن ارتفاع الشمس فضيلة بأن تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظرو المعتمد تذب تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم بموكله (معينة) وإن لم تجز اضحية كعبية وفصيل لا كطية والحقت بالاضحية فيعين زمنها لا بالصدقة المنذورة لأن شبهها بالاضحية أقوى (١) قول الحنفي وعبارة البهجة (الخ) هكذا في النسخ التي بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما وارقة الدم في هذا
الزمن أكل فلا يردها كونها
شبهة بالاضحية وليست
باضحية (فقال الله على) أو
على وإن لم يقل الله كما يعلم
من كلامه في النذر (أن
أضحى بهذه) أو جعلتها
أضحى أو هذه أو هي أضحية
أو هدى زال ملكه عنها
بمجرد التعيين كما لو نذر
أن تصدق بمال بعينه وإن
نارعه فيه البقيني (لزمه
ذبحها) وإن كانت بجزء
لحدث فيها ما يمنع الاجزاء
كأمر (في هذا الوقت)
السابق آدم هو أول وقت
يلقاه بعد النذر لأنه التزمها
أضحى فتعين لذبحها وقت
الاضحية وإنما لم يجب الفور
في أصل النذور والكفارات
لأمر رسالة في الذمة وما
هنا في عين وهي لا تقبل
تأخيرها كما لا تقبل تأجيلها
ويشكل عليه أنه لو قال على
أن أضحى بشاة مثلا كانت
كذلك إلا أن يجب بان
التعيين هنا هو الغالب فالحق
به ما في الذمة بخلافه في تلك
الأبواب وخرج بقوله
قال نية ذلك فهي لفو كنية
النذر وأقهر أنه مع ذلك
القول لا يحتاج إلى بل
لأعبر بنية خلافه لأنه
صريح وحيث قد يقع فيه
كثير من العامة أنهم يشعرون

وبجوز تقديمها أي على الزمن المعين لها في النذور وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم
(قوله كونها) الأولى أنها كما في النهاية (قوله شبهة بالاضحية وليست الخ) أي فلا يزعم لها وقت اه
رشدي عبارة عن شيء غفها أن لا يتقدم ذبحها بأيام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم أن
إشارة الآخرس المفهمة الناطق كمنطق كما قاله الأذرع وغيره معنى (قوله أو على) إلى قوله كآلو نذر في المعنى
لأفعله كما يعلم إلى المتن وقوله أو هدى (قوله أو هدى) أي وعقبة (قول المتن لزمه ذبحها) أي ولا يجوز
غيرها ولو سلمية مع معينة عنها في نذره اه ع (قوله وإن كانت بجزء لحدث الخ) أي أو كانت معينة مثلا
عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كأمر) أي في شرح وشروطه أسلامه من عيب ينقص لحما (قوله
السابق) إلى قوله وإنما في المعنى (قوله وهو أول وقت يلقيه الخ) احتراز عن وقتها من عام آخر اه
رشدي عبارة عن شيء غفها أن لا يتقدم ذبحها بأيام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم أن
(قوله فتعين لذبحها الخ) أي لا يجوز تأخيرها للعالم القابل اه معنى (قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة النهاية
وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها أصالة بانها ملازمة مرسله الخ (قوله في أصل النذور)
أي المطلق اه ع (قوله لأنها مرسله الخ) وفي سم ما حاصله أنه لا حاجة للفرق المذكور لأن ما هنا من
النذر في زمن معين حكما لأن الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها في وقتها فيحمل على أول ما يلقيه لأنه المفهوم
من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور
فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على أن تصدق بهذا الدينار والظاهر أنه غير مراد وبصرح
بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع (قوله ويشكل عليه) أي على التقيد بالمعينة
انتهى معنى وبجوز أرجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أي كالمعينة في
تعيين أول وقت يلقيه بعد النذر (قوله هنا) أي في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أي بالمعنيين انتهى
ع (قوله في تلك الأبواب) أي أبواب النذور اه ع (قوله وخرج الخ) إلى قوله كنية النذر في المعنى
(قوله نية ذلك) أي بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد ريد عنه أنه من تشبيه الجزئي بأكمله
(قوله وأقهر) أي قول المصنف قال (قوله لأنه صريح الخ) فنه أن الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم
(قوله جاهل بالخ) وإنما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم العلم ولأن الجهل إنما يسقط
الائتمار بالضمان انتهى ع (قوله بل وقاصدين) إلى قوله وفي الوسط عبارة النهاية بدل تصدير به اضحية
وأجبة بمتنع عليه أنه منها ولا يقبل قوله اردت أن أطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع (قوله ولا يقبل
الخ المتبادر عدم القبول ظاهر) وأن ذلك يشفع فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وإن كان قوله
هذه اضحية صريحا لأن الصريح يقبل الصرف إلا أن يحمل قوله ولا يقبل الخ على معنى لا ظاهرا ولا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الإسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الزمان هنا لكنه رجح في
كتاب النذر التعيين في الصلاة إلى أن قال فالصدقة كما ذكره يجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد
يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن لكن في شرح الارشاد للكرارح بل يجوز التقديم أي تقدم الصلاة
عليه أي الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه بخلاف ما مال إليه الاستوى من جواز التقديم فقط اه
(قوله لحدث منها ما يمنع الاجزاء) أو كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم في أول الصفحة
السابقة (قوله وإنما لم يجب الفور الخ) أن كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية
الذي يلقيه بعد النذر فلا حاجة للفرق لأنه إنما وجب في هذا الوقت لأنه عينه حكما لأن التزام الاضحية
الالتزام لا يقاها في وقتها والحل على أول ما يلقيه لأنه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير
عنه لكن ما في الحاشية الأخرى عن شرح الارشاد بخلاف ذلك قد يشكل بشموله العلم على قوله وما هنا
في عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في
تلك الأبواب) قد يدل الجواب أن المعين في تلك الأبواب حكم ما في الذمة فليزاج (قوله لأنه صريح الخ) فيه

الاخبار عما أخبروه وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هي ظاهر كلام

الشيخين انه صريح في إنشاء جعله هدایا وهو بالافرار اشبه لان بنوی به الانشاء هو ورد بانه نظیر هذا حرام مبيع منك بالف فكأن كلام من هذين صريح في بابه فكذلك ذلك ثم رايت بعضهم قال وفي ذلك حرج شديد وكلام الاذرعی يفهم قبول إرادته انه سيطوع بالاضحية بها ويؤيده قوله ليس ان يقول بسم الله هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها اه ورد ما قاله أولا بما سفي رد كلام الاذرعی وثانيا بان ما ذكره لمرد وإنما السنة ما يأتي اللهم هذه عقبة فلان وهذا صريح في الدعاء فليس مما نحن فيه وبفرض أنهم ذكروا ذلك لاشهاد فيه ايضا لان ذكره بعد البسملة صريح في أنه لم يرد به إلا التبرك فعل ان هذا قرينة لفظية صارفة ولا كذلك في هذه اضحية وافهم قولنا اداء انه متى فات ذلك الوقت لزمه ذبحها بعده قضاء وهو كذلك فيصرفه مصرفها (فان تلفت) او ضلت او سرت او نعتبت بعيب يمنع الاجزاء (قبله) اي وقت الاضحية بغير تقييد اوفيه قبل تمكنه من ذبحها وبغير تقييد ايضا (فلاشيء عليه) فلا يلزمه بدلا والملك عنها بالاتزام فهي كوديعة عنده وتمام يزل الملك على أن أعنت هذا إلا بالعتق وإن لم يجز

ان ملك نفسه وبالعقل لا
يتنقل الملك فيه لاحد بل
يزول عن اختصاص الادمي
به ومن ثم لو اتلفه الناذر لم
يضمنه ومالكوا الاضحية
بعد ذبحها باقون ومن ثم
لو اتلفها ضمنها ولو ضلت
بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا
ان لم يكن له مؤنة اى لها
كبير وقع عرفا فبا يظهر
وتأخير الذبح بعد دخول
وقته بلا عذر تفتت تقصير
فيضمنها او فضلت غير
تقصير كذا في الروضة
واستشكل بان الضلال
كالتفكك باق وقد يفرق
بان الضلال اخف لبقاء
العينة معه فلا يتحقق التقصير
فيه إلا بمضي الوقت بخلاف
التلف ولو اشترى شاة
وجعلها اضحية ثم وجدها
عقائد بما امتنع ردها وتعين
الارش لزوال ملكه
عنها كامر وهو للبضحي
ولو زال عيبها لم تقصر اضحية
لان السلامة انما وجدت
بعد زوال ملكه عنها فهو
كالواقعة اعمى عن كفارتها
فاصر بخلاف مالو كل من
الزم عقبه قبل اعاقه فانه
يجزى عنه عن الكفارة
ولو عيب معينة ابتداء صرفها
مصرفها وضحي بسلامة او
تعيبت فضحية ولا شيء عليه
ولو عين سليما عن نذر ثم
عيب او تعيب او تلف او

(١) قول الحنثي وله ملكه اه
الذي في نسخ الشرح وله
اقتناه اه

عبارة النهاية بالاتفاق (قوله نحو يعمه) اى كسبه وابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال
الملك في منذور العقل لاحد من الخلق (قوله ولو اتلفه) اى قبل الاعتاق (قوله ومالكوا الاضحية الخ) الاولى
نصبه عطف على اسم ان قوله لا نه الخ وتصديره بما كافي النهاية عبارة تهو اما الاضحية بعد ذبحها فلا كما
الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان قصر حتى ضلت لزمه طلبها ولو بمؤنة مغنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ)
فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء وصر فيها مصرف الاضحية مغنى وروض مع شرحه (قوله
وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيما مر قبل يمكنه من ذبحها اه رشدي (قوله او فضلت غير تقصير)
خلافا للنهاية والمغنى والاسنى عبارة الاولى ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا
في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمدته النهاية والاسنى والمغنى عبارة الاخيرين
قالا ومن التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كن مات في أثناء
وقت الصلاة الموسع لا ياتم قال الاسنى وهذا زول عما ذكره كالرافعي فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح
ولم يذبح حتى تلفت او تعبت فانه يضمنها وذكر البلقيني نحوه وقال مارجح النووي ليس بمعتمد ويفرق
بينه وبين عدم اثم من مات وقت الصلاة بان الصلاة بحض حق الله تعالى بخلاف الاضحية انتهت اوزاد للمغنى
وما فرق بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدي فالارجه
التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كما ياتي) اى في شرح فان اتلفها (قوله إلا بمضي الوقت الخ) قضيتها
انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتي به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم
عبارة الروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوبه ولو بمؤنة وذبح بدلها وجوبه باقيل خروج الوقت
ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اوجدها يذبحها وجوبه ايضا لانها الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى
بالنذر اعرش اى ولو حكما كهدية اضحية (قوله وتعين الارش) اى وجب ذبحها اعرش (قوله كامر) اى
في شرح ومن نذر معينة (قوله وهو) اى الارش اه عرش (قوله ولو زال عيبها الخ) لعل المراد مطلق
الاضحية لخصوص الشاة المشترأة المذكورة فليزجج اه رشدي عبارة الروض مع شرحه ولو قال
جعلت هذه ضحية وهى عوراء او نحوها فصيل او سخله لا طيبة ونحوها لزمه ذبحها وقت الاضحية وكذا
لو التزم بالنذر عوراء او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية وثابت عليها لا يجزى عن المشروع
من الضحية ولو زال التقص عنها لانه ازال ملكه عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بعده كن اعتق اعمى من
كفارتها فعاد بصره اه بحذف (قوله لم تقصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة
بالاضحية فيجب ذبحها وليست اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المندوبة ولا الواجبة ان كان التزامها بنذر
في ذمته اعرش (قوله فاصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة وينفذ عنه اعرش (قوله ولو عيب) الى
قوله وقضية كلامهم في المغنى (قوله ولو عيب معينة) عبارة النهاية وعين معينة ابتداء صرفها مصرفها
وأردفها بسلامة اه وقوله عين معينة لعله يحرف من عيب معينة والافو مكررم مع مقدمه في شرح ومن نذر
معينة ومناف لقوله بعد اودفها بسلامة (قوله صرفها الخ) اى وجوب اعرش (قوله وضحي بسلامة) اى
وجوب اسنى مغنى (قوله او تعبت فضحة الخ) عبارة والمغنى والروض مع شرحه النوع الثاني حكم التعيب فاذا
حدث في المندوبة المعنية ابتداء عيب منع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من

اذغاية ما مر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كاتنين في هو امش باب الخوالة (قوله ومن ثم لو
اتلفها ضمنها الخ) قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المندور عقبه اذا اتلفه اجنبي فانه اى الناذر ياخذ
قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتريها عابدا يعقته لما مر ان ملكه لم يزول عنه ومستحق العتق هو العبد وقد
هلك ومستحق الاضحية باقون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه إلا بمضي الوقت الخ) قضيتها انه يضمن اذا مضى
الوقت ثم رأيت قوله الآتي به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله ملكه الخ) يتأمل

ذمها أجزأ ذمها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فان ذمها قبل الوقت تصدق بالحم ولا يأكل منه شيئا
لأنه فوت ما التزم به بتقصير، وتصدق بقبضه تاديرهم أيضا ولا يلزمه ان يشتريها الضحية أخرى لأن مثل المعيبة
لا يجزئ اضبطوا ان كان التعيب بهذا التمكن من ذمها المتجزئة كتصويره بتأخير ذمها ويجب عليه ان يذبحها
ويتصدق بالحم لانه التزم ذلك الى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا مالم وان يذبح بدلها سائمة ولو ذبح المتذرة
في وقتها ولم يفرق لحما حتى فسد لزمه شراء اللحم بدله بنادى انه مثلي وهو الاصح ولا يلزمه شراء أخرى
لحصول ارقاة الدم ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمته، وجري عليه ان المأزى تبعا لاصح له بنادى انه متقدم واما
المعيبة عانى لذمة فلو حدث بها عيب ولو حالة الذبح جال تعينها لولا التعريف فيها او يرقى عليه الاصل في ذمته
اه (قوله ابدله) اي وجوباً عرش ومنى واسنى (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف
انفكاكها عن الاختصاص على ابدالها بسام فقبل الابدال يجوز ان يتصرف فيها ببيع وغيره كما صرح بذلك
ما مر انتفاعي المغني والاسنى خلافا لما في تحريم التوقف اخذ ما ذكر الانفكاك بعد الابدال (قول
المتن فان انقلها الخ) وان ذمها الناذر قبل الوقت لزمه، انه تصدق بجميع اللحم ولو لمه ايضا ان يذبح في وقتها مثلاً
بدلها عنوا وان باعها فذبحها اشترى قبل الوقت اخذ الباقي منه اللحم وتصدق به واخذ منه الارش وضم
اليه الباقي ما يشتري به البدل مغني وروض مع شرحه (قوله او قصر) الى قوله وتضيعة كلامهم في المغني الا
قوله اي وقد الى المتن والى قوله لا الاكثر في النهاية الا قوله لا نه يوم الحرج وقوله وفيها اذا زاد الى ولو كانت
وما ساقبه عليه (قوله او قصر حتى تلفت) ومنه ما لو اخر ذمها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير
لاستغاله بسلامة العيد لان التأخير وان جاز مشروط بسلامة العاقبة اه حش وقد يقال ومنه ايضا ما مر
عنه انه لو اشترت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذمها ولم يذبحها لزمه قيمتها اه ولعل الا لازم هنا
قيمتها وقت الاشراك وهو ظاهر ما مر عنه الى فقها وقوله لا الاكثر منها من قيمتها يوم النحر فايراجع
(قوله) وقد فات الخ) انظر كيف يجتمع ذمها وقوله وان يذبحها فيه اي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت
والباس منها لا يتأني الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذبحها فيه اشكل من وجه آخر وهو ان تضيعة
انه اذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده لتقييده بفوات الوقت
والباس منها بخلافه قول الروض وشرحه اي والمغني ماضيه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بثمن ثمن
وذبح بدلها وجوباً قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده اه سم ورشدي (قوله وما مر انفاً)
اي قوله او وضعت غير تصدير الخ (قوله او سرت) تنظف على تلفت (قوله او نحوه) كالسرة اه
عش (قوله ومنها) تنظف على قبضتها وعلى ضمير المجرور بدون اعادة الجار كما يجوز ان مالك عبارة
النهاية وتخصيل مثلها اه وعبارة المغني وقيمة مثلها اه (قوله لانه بالترامه الخ) عبارة المغني كالو باعها
وتلفت عند المشتري ولانه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فتموا بهذا فارق اختلاف الاجنبي اه (قوله اذا
تساوبا) اي المثل والقيمة اه نهاية (قوله واذا تفتت القيمة) اي في يوم نحو التفتت غم الأولى اسقاطه
لاغناؤه قوله الاتي ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بين القيمة) اي بين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل ابدله بسام وله اقتناء تلك
المعيبة والضالة لا تفككها
عن الاختصاص وعودها
للمالك من غير انشاء تملك
خلافا لما يرويه كلام جمع
(فان انقلها) او قصر حتى
تلفت او وضعت أى وقد فات
الوقت وأيس منها في قيمتها
يظهر وبه يجمع بين هذا
وما مر آنفاً أو سرت
(لزمه) أكثر الأمرين من
قيمتها يوم تلفها أو نحوه
ومثلها يوم النحر لانه بالترامه
ذلك التزم النحر وتفرقة
اللحم فقيماً إذا تساوبا أو
زادت القيمة يلزمه (ان
يشتري بقبضتها) يوم نحو
الاتلاف (مثلها) جنسا
ونوعا وسنا (و) ان يذبحها
فيه أي الوقت لتعديده
وبصير المشتري متعينا
للاضحية إن اشتراها بعين
القيمة او في الذمة لكن
بينة كونه عنها ولا يفعله
مد الشراء بدلها وقضية
كلامهم تعين الشراء بالقيمة
فلو كان عنده مثلاً لم يجز
اخر اجرة عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ الا ان يريد بتملكها تصرفها تصرف المالك (قوله) وعودها للمالك من غير انشاء
تملك خلافا لما يرويه كلام جمع مر (قوله اي وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجتمع ذمها وقوله وان يذبحها
فيه اي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والباس منها لا يتأني الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذبحها
فيه اشكل من وجه آخر وهو ان تضيعة انه اذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت وان علم انه
لا يجدها الا بعده لتقييده بفوات الوقت والباس منها بخلافه الروض وشرحه ماضيه وان قصر حتى ضلت
طلبها وجوباً ولو بثمن ثمن فذبح بدلها وجوباً قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده ومن التصدير تأخير
الذبح الى الخروج ايام التشريق فلا عذر فعليه البذل لا الى خروج بعضها فليس بتقصير اه وقوله لا الى
خروج بعضها الخ لعله في الضالة فلا يتأني قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

أى لأنه لا غرض في تعيينها وهذا واضح من فرق الروضة بان تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معينة ثم عين معينة فلا تعين بل إن يذبح سليمة وهو الافضل فلم أن المعيب ثبت في

أى لأنه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرض لجودتها أو كونها من جهة حل لا بتعيين
أه عش (قوله في تعيينها) أى الدراهم (قوله بان تعيين كل (الخ) لم يظهر لي حاصل هذا الفرق لاسياً بقطع
النظر عن قول الشارح إلا أن يقال (الخ) فراجع (قوله) أما إذا التزم معينة (الخ) كأن قال الله لي أن اضحى
بعوراء أو عرجاء أه عش (قوله بل له أن يذبح سليمة) مفهوماً أنه ليس له أن يذبح معينة أخرى غير معينة
مع وجودها على حالها فراجع (قوله) وذهب المعينة إلى قوله فاحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه
أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذا هو التزم عوراء في الذمة بل يذبحها وقت الاضحية أه (قوله
المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء ونحوها أو فصيل أو سحولة أه روض
(قوله) وعليه قيمتها (الخ) أى أن لا يتصدق بلحماً قاله عش وكلام الرض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً
عبارة تصديق جميع لحما بقيمتها دراهم أه (قوله) فاحمول على أنه (الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر
(قوله) بدل المعيب أى المعين عفا في الذمة (قوله) لا يثبت في الذمة أى لا يثبت شاة بدل المعينة في ذمته وإلا
فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة أه عش (قوله في المعينة) أى عن النذر في الذمة أه معنى
(قوله) لبطان التعيين عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه
فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء أه (قوله) إذا ما في الذمة لا بتعيين (الخ) وهذا كالأمر اشتري من مدته ساعة
بدينهم تلتفت قبل تسليمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كأن كان نابة وشرح المنهج (قوله) لا بتعيين (الخ)
أى يقبض بسقط به الضمان فلا ينافى ما مر (قوله) وتقيد بشارع (الخ) وقد يكون التقيد لتعيين محل الخلاف
أه سمى أى فيفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله) عين (الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله) بما
مر أى في شرحه ثم عين (قوله) وقوله أن الضال (الخ) سند ذكر أنقاع الرض مع شرحه ما بوضعه (قوله)
وبه يعلم (الخ) عبارة المغنى ولو عين شاة عماف في ذمته ثم يذبح غيرها مع وجودها في أجر أنها خلاف ويؤخذ بما
مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عماف في الذمة فذبح غيرها جزأه فإن وجدها لم
يلزمه ذبحها بل يتسلمها كما صرح به الرافعى أه وكذا في الرض مع شرحه لا قوله ويؤخذ أنى ولو ضلت ثم
قال فلو وجدها قبل الذبح لغيرها لم يلزمه يذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الاصل الذى تعين أو لاه
(قوله) وكذا المجموع أى أطلقه (قوله) وإنما اجزاء أى غير المعين مع وجود المعين (قوله) فانه (الخ) هذا
علة ثبوت الاجزاء في الكفارة قوله لا لأن (الخ) توجيه للاجزاء وعلة اثباته فلا إشكال (قوله) كما مر
أى في شرح فلاشئ عليه (قوله) هذا مشكل أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله) ما ذكر
أى أنه لا يزول الملك (الخ) (قوله) هنا إلى قوله ولو عين في النابة والمغنى لا قوله من تناقض فيه (قوله) هنا أى
فما إذا عينها عماف في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذره ابتداء أه عش (قوله) فسيتأتى أى فى قوله كما يكتفى

الذمة وأما قولها عن
التهديب لو ذبح المعينة
المعينة للتضحية قبل يوم
النحر تصديق بلحماً أو لا
ياكل منه شيئاً وعليه قيمتها
يتصدق بها ولو لا يشتري بها
أخرى لأن العيب لا يثبت
في الذمة فاحمول على أنه أراد
أن يبدل المعيب لا يثبت في
الذمة (فان تلتفت) المعينة
ولو (قبله) أى الوقت (بقي
الاصل عليه) كما كان (في)
الاصح) لبطان التعيين
بالتلف إذا ما في الذمة لا بتعيين
الابقض صحيح وتقيد
شارح التلف هنا بغير
تقصير غير صحيح بل لا فرق
هنا كما هو واضح (فرع)
عين عما بذمته من هدى
أو اضحية تعين كما علم مما مر
وما يصح به قوله أنه
بالتعيين يخرج عن ملكه
وقوله أن الضال هو الاصل
الذى تعين أو لا به يعلم أن
الارجح من خلاف إطلاقه
وكذا المجموع أنه لو ذبح
غير المعين مع وجوده كاملاً
لم يجزء وإنما اجزأ في نظيره
من كفارة يمين عين عبداً
عنه فانه وإن تعين يجزئ
عق غير مع وجوده كاملاً
لأنه لا يزول الملك عنه بالتعيين
كما مر فقول الأذرى هذا
مشكل جوابه ظاهر كما
هو واضح (وتشترط النية)
هنا لانها عبادة وكونها

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غيرها جزأه فإن وجدها لم يلزمه ذبحها بل يتسلمها فلو وجدها قبل الذبح
لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فان لعب أو مات
فوجب غيره ولو اتعق غيره مع سلامته جزأه أه وفرق في شرحه بين الاجزاء أهنا وعدمه على وجه مسألة
التردد السابقة بان المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله) (١) وإن حدث به عيب انظره مع قوله للسابق
قبيل المتن فإن تلفها ولو عين سلباً عن نذره ثم عيبه أو تعيب إلى قوله لا يبدل بسلم ومع قول الرض وشرحة
أما المعينة عماف في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعد ولو في حالة الذبح يبطل التعيين طوله لا بيعها وسائر
التصرفات وعليه البذل بمعنى أنه بقي عليه الاصل في ذمته أه (قوله) فاحمول (الخ) عبارة شرح الرض لأن
المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذا هو التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها
وقت الاضحية (الخ) (قوله) أن يبدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله) وتقيد بشارع (الخ) قد

(عند الذبح) لأن الاصل افترقا بأول الفعل هذا (أن لم يسبق) افرازاً (وتعيين) ولا لافسائاً (وكذا) تشترط النية افترقا
عند الذبح (أن قال جملة اضحية في الاصح) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التى بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربى في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المنذورة الاية بان صيغة الجعل لجرى الخلاف في اصل الزوم بها منقطعة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقررت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكتفى اقرارها باقرار او تعيين ما يضحى به في مندوبة واجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا فهمه قوله ان

لم اخرج وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا يجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل (نتية) ماقررت به عبارة من ان وكذا عطف على الميثب وظاهر العبارة وزعم ان ظاهرها العطف على الميثب ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهر بالنذر تكاف ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (نتية ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقدمهما عليه لا تاخيرهما عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقرارها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه عرش (قوله) وفارقت أي المجموعة اضحية (قوله الاية) أي في قوله وقد يفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله) عن النذر) أي عن صيغته اه معنى (قوله) فاحتاجت أي صيغة الجعل (قوله) لو اقررت بالجعل أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذنا ما يأتي أنفا (قوله) كما يكتفى اقرارها الخ لعل المراد بالافتراء هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المعنى ما مضى وهذا في ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجو الاضحية في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كما في تقديم النية على نفقة الزكاة لكن بشرط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل بشرط ذلك دخول وقت الاضحية او لا فرق فيه نظرا له الوجه الاول اه (قوله) ولو عين عما في ذمته بنذر بان قال الله على ان اضحى بهذعوا ضحائفا ذمى بالنذر السابق المطلق اه سيد عمر أي بلا نية عند التعيين كما يأتي عنه وعن سم (قوله) ويفرق بينه وبين ما مر الخ فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تنكس النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ سبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله) ما مر كانه يريد بما مر قوله السابق وواجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتاج للفرق بينهما ولا فجرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فلتأمل اه سم (قوله) نتية الخ يتأمل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله) من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على الميثب أي المذكور في المتن (قوله) وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله) على النية) أي مفهوما ان لم يسبق الخ وهو لا تشتترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله) كهر بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله) في موضعين) أي اخرين (قوله) من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله) حيث وجبت) أي النية (قوله) او نذبت) أي كالمعينة ابتداء المعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز او مقرون بنية (قوله) عند النفقة) سكت عليه سم وسيد عمر وعش (قوله) والهدى مثلا جملة اعتراضية (قوله) لاها أي الاضحية (قوله) فكانت وقت الاقامة) أي قوله ومن دماء النسل يتأمل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فعين قرن النية به اصالة (قوله) قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحجج في محبت الدعاء عبارة هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها لان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بنفقة اللحم فيه كما مر فوجب اقرارها بالقصود دون وسيلته وهم اقامة الذم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقيد بمحل الخلاف (قوله) لم يحتج للنية عند الذبح مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله) ويفرق بينه وبين ما مر الخ فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تنكس النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ سبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله) ما مر كانه يريد بقوله السابق وواجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٦٤) - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في محبت دماء النسل وأقرهم تبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند النفقة وعليه يجوز تقدمها عليها كالزكاة ولا ثاني بين اليايين لا ما كان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلا اقامة الدم لاها فداء عن النفس فكان وقت الاقامة هو الذبح فعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسل جبر الخلل وهو إنما يحصل بارتقاء المساكين والحاصل ان ذلك هو النفقة فعين قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التقديم عين دون التأخير قلت لانا عهدنا

في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يهدفها تأخيرها عن فعلها وسره أن المقدم يمكن استصحابه إلى الفعل فكل الفعل كالنصل به بخلاف المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبتة إليه فلم يكن انقطاعه عليه وما يؤيد ما فرقت به أو لا تؤيد في بحت الدماء عند اشتراط مقارنة النية للنفرة ما ينفع عليه وهو لادب الدم فسر أو (٣٦٢) غصب ملا ولا يؤيد ما فرقت به أو لا يؤيد في بحت النقرة لزومه إما إعادة الذبح والتصديق به وهو

لأن قارنت نية القرية ذبحها فأتمه أم (قوله في العبادات) أي كالزكاة والصوم (قوله فكل الفعل) بتخفيف التوابع المفتوحة (قوله وما يؤيد) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أو لا) يعني الفرق بين الاضحية ودماء النسل (قوله ما ينفع عليه) مقول قومهم (قوله وهو الخ) أي ما ينفع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل النقرة) متعلق بقوله فسر الخ (قوله بينه) أي دم النسل (قوله التي لا تجب الخ) صفة لبعض صور الخ والتأنيث نظر اللغوي (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بانها وجدتها من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعيين أن يقول بان ما وجدتهما من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول المتن عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله المسلم) إلى قوله كوكب الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضعف أه ع ش عبارة المغني قال الزركشي ويستثنى ما لو وكل كافر في الذبح فلا يكفيه النية عند الذبح في الظاهر أم والظاهر الاكتفاء بذلك أم (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأفهم) إلى المتن في المغني الأقوله وأغيره وللفظة نحو (قوله له تفويضها) إلى المتن في النهاية (قوله أو غيره) أي بان يوكل في النية غير وكيل الذبح أم سيد عمر عبارة سم قوله أو غيره ويشمل الوكيل في الأفرز ويقتضي أنه لا يترك في الأفرز والنية عنده أم (قوله ولا نحو مجنون) أي غير عاقل (قوله استنابة كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا ينفعه الخ سم ورشيد (قوله لواجب نحو اضحية الخ) أي كمنعة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع إلى الصورتين فالنذر ابتداء بنذر الله أن اضحي بهذه والمعين بنذر عماري الذمة كقوله أن اضحي بهذه عماري في ذمتي وقد تقدم أن في هذين الحالين لا يحتاج إلى النية أصلاً سيد عمر سم (قوله في وقته) متعلق بالذبح (قوله لا ينفعه من وقوعه الخ) وباخذ من أرش ذبحها كما ذكره قبيل قول المصنف وإن نذر في ذمته فأهنا وهناك مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية وأهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عماري الذمة فضولي في الوقت واخذ من المالك اللحم ووفره على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف إليهم ولا نذرها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزم الفضولي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو يقدره المالك مثل الأصل أن أمكن والا

هنا لا يحتاج لنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتياج للفرق بينهما ما لا يفجر عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتل (قوله أو غيره) يشمل الوكيل في الأفرز ويقتضي أنه لا يترك في الأفرز والنية عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ وقوله لا ينفعه خبر (قوله وذبح اجنبي لواجب) أي لا ينفعه من وقوعه موقعه وباخذ منه أرش ذبحها كما ذكره في راس الصفحة بقوله أخذته من أرش ذبحها فأهنا وفي راس الصفحة مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية وأهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عماري الذمة فضولي في الوقت واخذ منه المالك اللحم ووفره على مستحقه وقع الموقع لا ينفعه مستحق الصرف إليهم ولا نذرها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزم الفضولي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو يقدره المالك مثل الأصل أن أمكن والا فكمسار أم باختصار وقوله فكمسار إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فان كانت ثنية من الضان فنقصت القيمة عن ثمنها أخذتها جذعة ضان ثم ثنية معهم دون سن الاضحية ثم سهمان ضحية ثم لحام يصدق بالدرهم أم باختصار (قوله أو عماري الذمة بنذر) ينبغي رجوعه لهما أخذان قوله السابق ويفرق

الافضل وإمساها بدله خا والتصديق به أي لأن النية المشتراط مقارنتها للنفرة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح حصل المقصود الذي هو إرفاق المسكين كاتفر نعم نتيجة أنها حيث وجدت عند النقرة لا بد من فقد الصارف عند الذبح ويفرق بينه وبين بعض صور الاضحية التي لا تجب لها نية عند الذبح فان الصارف لا يؤثر فيها بانه وجد هنا من التعيين ما يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم فان الدم من حيث هو لم يوجد له ما يعينه فان الصارف فيه فقامل ذلك كله فانه مع كونه مهما أي مهم كاعتلم لم يتصرفوا لشيء منه) وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل المسلم على ما يحته الزركشي ما يصح به وإن لم يعلم أنه اضحية (أو) عند (ذبحه) ولو كافر كتابيا كوكيل تفرقة الزكاة ويفرق بين ذبح الكافر وأخذه حيث اكتفى بمقارنة النية للناول دون الثاني بان النية في الأولى قارنت المقصود فوفقت في محلها بخلافها في الثاني فإنها تقدمت عليه

مع مقارنة مانع لها وهو الكفر فان اعطاها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيقة وقد قارنها كفر الأخذ الذي ليس من أهل النية فلم يعتد بتقدمها حيث تنول ليس كافتقارها بالعلل لانه لم يقارن مانع وأفهم المتن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها للمسلم غير وكيل في الذبح أو غيره لا كافر ولا نحو مجنون وسكران لانهم ليسوا من أهلها ويكره استنابة كافر وصبي وذبح اجنبي لواجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداء أو عماري الذمة بنذر في وقته لا ينفعه من وقوعه موقعه لا ينفعه لا مستحق الصرف لهذا الجهة غير نية له

(وله) أي المضحى عن نفسه ما لم يتدلى يجوز لكافر الأكل منها عاقلاً، وخذته أن (٣٦٣) الفقير والمهدى إليه لا يطعمه، وبوجه بان

القصد منها إرفاق المسلمين
بأكلها فليجوز لهم تمكين
غيرهم منه (الأكل من
اضحية أطوع) وهدية بل
يسن وقيل يجب لقوله
تعالى فكلوا منها ولا تباع
رواه الشيخان ما لا الواجبة
فلا يجوز الأكل منها سواء
المعينة ابتداء أو عما في الذمة
وبحث الرافعي الجواز في
الأولى سيقه إليه الماوردي
لكن بالغ الشائش فيرده
بل هي أولى ولا يجوز الأكل
من نذر المجازاة قطعاً لأنه
كجزء الصيد وغيره من
جبران (الحج) (وله) (أطعام
الاغنياء) المسلمين منه يتنا
ومطبوخا لقوله تعالى
وأطعموا القانع والمعتر
قال مالك أحسن ما سمعت
أن القانع السائل والمعتز
الزائر والمشهور أنه المتعرض
للسؤال (لأتملكهم) شيئاً
منها للبيع كما قد به في
الوجيز والبيع مثال ومن
ثم عرج به بأنه لا يجوز أن
يملكهم شيئاً يتصرف فيه
بالبائع ونحوه بل يرسل إليهم
على سبيل الهدية فلا تصرفون
فيه يتصرف فيه هبة بل
ينحوا كل وأصدق وضيفة
لغنى أو فقير مسلم لأن غايته
أنه للمضحى واعتماد جمع
أنهم يملكونه ويتصرفون
فيه بما شاؤوا وضيعف وإن
أطالوا في الاستدلال له نعم

فكلم انتهى باختصار اه عبارة عرش قوله لا يمنعه من وقوعه الخ أي حيث ولي المالك تفرقه ولا
فكان لا فله فلم يمتنع الا اجنبي بتمامه ما يدفعه المأذون فيشترى ما يملكها ويضعها في وقت التضحية وإتمام
يكتف بتفرقة الاجنبي مع أنها خرجت عن ملك المأذون بالذرة لا نهوت تفرقة المالك التي هي حق اه (قوله
أي المضحى) إلى قوله ويبحث في النهاية لا لقوله وقيل إلى ما لا الواجبة (قوله أي المضحى عن نفسه) خرج بهما
لوضعي عن غيره فلا يجوز الأكل منها اه نهاية عبارة المغني والاسني وخرج بذلك من مضى عن غيره كعب
بشرطه الا فيليب له ولا لغيره من الاغنياء الأكل منها وبصرح الفقهاء ونظله بان الاضحية وقعت عنه
فلا يملك الأكل منها إلا بذهنه وقد تقرر فيجب التصديق بها اه (قوله مطلقاً) أي فقيراً أو غنياً مندوبة أو
واجبة اه عرش (قوله) (وخذته) أي من عدم جواز أكل الكافر منها مطلقاً (قوله) (أن الفقير والمهدى
إليه الخ) لكن في المجموع عن مقتضى المذهب الجواز نهاية أي وهو ضعيف كما يعلم مما يأتي في الشارح اه
رشدي وسياق تضعيفه أي كلام المجموع عن سم عن الأعياب أيضاً (قوله بل يسن) إلى قوله سواء في المغني
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء اه سم قال المغني فإن أكل أي المضحى منها شيئاً غرم
بدله اه (قوله) (وبحث الرافعي الخ) وافقه الروض وورد شارحه عبارة ما ولا يجوز الأكل من دم وجب
بالحج ونحوه كدم متمم وقرآن وجبران ولا من اضحية وهدى وجباً بنذر ومجازاة كان علق البر بها بشفاء
المريض ونحوه فلو وجباً بالنذر المأذون ولو سحبا بان لم يقع الإثم ما يشي كقوله تعالى أن اضحى هذه
الشاة أو يشاء أو اهدى هذه الشاة أو شاة أو جازات هذه اضحية أو هدبا أكل جواز من المهدى ابتداء كالنطوع
تبع في هذا ما يحتمل الأصل وقضية ما قدمنا في النوع الثاني من وجوب التصديق ببيع اللحم أنه لا يجوز أكله
منه وبصرح في المجموع دون المدين من المأثم في الذمة فلا يجوز أكله منه اه بحذف (قوله في الأولى) أي
المعينة ابتداء (قوله سبقه) أي الرافعي وقوله إليه أي البحث (قوله في رده) أي الماوردي (قوله بل
هي) أي الأولى أولى أي بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) أي نذر التبر للمعاني كن شفي مرضي فقتل على
أن اضحى هذه الشاة أو يشاء اه أسنى (قوله وغيره) عطف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) إلى قوله بل
ينحوا كل في المغني لا لقوله شيئاً إلى شيئاً أو إلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية لا لقوله قال مالك أحسن ما سمعت
وقوله الزائر والمشهور أنه فوقه شيئاً وقوله واعتاد جمع إلى نعم (قوله منه) الأولى التانيث (قوله أن
القانع السائل) يقال تقع يقع فتوقعا بفتح عين الماضي والمضارع إذ أسال وقع يقع فتاعة بكسر عين الماضي
وفتح عين المضارع إذ ارضى بمارزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر لنقمه والخمر عبد أن تقع فاقنع ولا تقع وما هـ شيء يشين ويى الطامع

معنى وحلي (قول المأثم لأتملكهم) أي كأنه يقول ملككم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم وما يبين المراد بالنفي
هنا وجوز الجلال الرمي أنه من تحريم عليه الزكاة والفقير منا من تحمل له الزكاة سم على المنهج اه عرش (قوله
ينحوي هبة) أي وهدية كما قال في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات المغني قبل التصرف بنحو
أكل اللحم قبل يثبت في حق وأثره ما يثبت في حقه أو يطلق تصرفه فيه اه سم والباب إلى الأولى أهيل
أخذنا مما بقي في الشرح في وارت المضحى ثم قوله أي وهدية الخ قد يخالفه ما يأتي من قول المشرح بل ينحو
أكل الخ وقوله لا زغايته أنه الخ فإن ظاهرهما يدل الهدية (قوله لأن غايته) أي المهدى إليه اه نهاية
(قوله نعم) إلى قوله ثم الأكل في المغني (قوله يملكون ما استطاعه الامام الخ) أي الاغنياء وظاهره أنهم
يتصرفون فيه حتى بالبائع اه عرش (قوله في الأكل) أي ونحوه اه معنى (قوله ثم الأكل الخ) ثم

الخ إذ يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن التيقن كذا من قوله هو المأثم وكذا يشترط التيقن عند الذبح الخ
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقييد لا يأتي على ما في الحاشية
عن المجموع (قوله وهبة) أي وهدية كما قاله في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات المغني قبل التصرف

يذكر من أن هذا لا يملك من ضحية بيت المال كجهنم الباقى (و يأكل ثلثاً) أي يرضان ضحية لنفسه أن لا يزيد في الأكل عليه ثم الأكل

كأياق أن لا يأكل منها الا لقمة يسيرة تبركها للاتباع ودونها كل ثلث والتصدق بثلاثين ودونها كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قاسا على هدى التطوع الوارد فيه فكل أمنا وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفى قول) قديم بأكل (نصفاً) أى يسناً لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاه ولو من غير لفظ ملك كما كادوا أن ينطبقوا عليه حيث اطلقوا انها التصدق

وعبروا في الكفارة بأنه لابد فيها من التملك واما ما فى المجموع عن الامام وغيره انهما قاسا هذا عليهما وأقرهما فافظاهر اخذنا من كلام الأذرى انه مقلد ويرقى بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالاطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعى تملك البدل فوجب ولوعلى فقير واحد (بعضها) بما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال فى الحاوى وهو ما يخبر عن القدر التام الى ما جرى فى العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقاً للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدّر فى نفقة الزوج المسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادن جزء كفاه

هنا لآتى ترتيب الذكرى (قوله كأيان) أى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقير او اهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قاسا الخ) ظاهره انه علة للربط بين الأخيرين وجعله المعنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسناً لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقنى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الأولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) الى قوله و ترد فى المعنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ ملك (قول المتن ببعضها) أى المندوب وهل يتعين التصديق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم وملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وإن تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصديق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدّر فى نفقة الزوج الخ) أى كطل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) الى قوله ولا يصرفه فى النهاية الا قوله اخذنا من كلام الماوردى (قوله تنقيده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقوف فى الجملة كطل اه عش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يخفى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى اى للاغنياء عش (قوله ومنه) أى على ما لا يمسى لحا (قوله وتردد البلقنى الخ) عبارة النهاية والوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحماً نهاية ومعنى (قوله وقاس ذلك) أى ما ذكر من الجند ما ذكره معه (قوله وللفقير) الى المتن فى المعنى الا قوله أى لمسلم الى ولو اكل (قوله بيع) أى ولوللمضضى كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كية ولوللمضضى كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحو بيعه لكافراً سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحو بيع نحو جلد الكافر ايضا فليراجع (قوله او اهداء) أى للفقير (قوله غم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غم ما ينطلق عليه الاسم وباخذ شئته شقصان امكن والا فلا وله تاخيراه عن الوقت لا الاكل منه اه وعبارة المعنى والاسنى غم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزم صرفه الى شقص اضحية ام يكفى صرفه الى اللحم وتفريقه وجهان فى الروض اسحبهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت لا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرى عن الحلبي ويشترى بقيمته لحا ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شئ الخ) قال فى شرح العباب كاتقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال الى الحب الطبرى انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله واللقن) أى ما لم يكن رسولاً لغیره اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا فى النهاية والمعنى (قوله

بلاخلاف نعم يتعين تنقيده بغير التافه جدا اخذنا من كلام الماوردى ويجب ان يملكه نيا طار بالافتد او لا يجوز أى ما لا يمسى لحاً ان عما يأتى فى الامان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبها كطيبه وكذا ولد بل اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقنى فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجوزى و للفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كاعلم عامروا بآى ولو اكل الكل او اهداء غم قيمة ما يلزم التصديق به ولا يصرف شئ منها لكافر على النص ولا لقن الا لبعض فى نوبته ومكانه أى كتابة صحيحة فيها يظهر

(والأفضل) أن يتصدق (بكلها) لأنه أقرب للتقوى (إلا لتباينك باكلها) للآية والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد لخبر اليهقي أنه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحية وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق

به ويجوز ادخارها ولو في زمن الغلاء والنبي عنه منوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرفها المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو يتنفع به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه يبيع كسائر أجزائها وأجارته وعاظاته أجرة للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحية فلا أضحية له ولو مال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث السبكي أن لورثته ولاية القسمة والتفقه كهو

المقرى في وضوءه هو المتمدن وليس مبني على القول بجواز أكله من أمه خلافا لجمع متأخرين. إله قال عرش قوله خلافا لجمع المتأخرين ابن حجر إله شيخ الإسلام وقد مر إله في شرحه وله الأكل من اضحية تطوع (قوله مطلقا) إله عبت ابتداء الذرأو عما في الذمة (قوله فيحرم) إله الأكل من ولدها وفاك الشيخ الإسلام وخلافا للهاية والمعنى كما رافا (قوله كذلك) إله مطلقا إله اسم (قوله لكن انتصر بعضهم الخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمعنى بما يأتي (قوله بما يقع عليه الخ) إله اضالة إله نهاية (قوله والولد ليس كذلك) إله لا يسمى اضحية لنقص سنه إله معنى وقوله لنقف الخ هذا نظر الغالب والأولى أن يقول اضالة كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيتها) إله تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

أن يتصدق إله قوله ولو مال ملكه في المعنى وإلى قوله لا يرفع في النهاية الا قوله ونحو قرفها إلى المتن (قوله لأنه أقرب إلخ) وأبعد عن حفظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدها كما في نقل الزكاة معنى ونهاية إله مطلقا أو المندوب أو الواجبة والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عرش (قول المتن اللقمة) أو لقمة أو قمتين إله معنى (قوله ومنه) إله من المتبوع (قوله من كبد اضحيته) إله غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالاولى إله عرش (قوله أثيب على التضحية إلخ) إله ثواب التضحية المندوب وقوله والتصدق إلخ إله ثواب الصدقة إله عرش (قوله ويجوز إلخ) إله من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن) أن يتنفع به كان يجعله دلو أو نعل أو خفاه إله معنى (قوله نحو يبيع الخ) ليس فيه إفصاح بطلان وقضية قوله ولو مال ملكه عنائها إله بطلان إله سم (قوله بحث السبكي الخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله والتفقه) إله مؤن الذبح انتهى عرش (قوله ويؤيده) إله البحث (قوله قول العلماء إلخ) عبارة المعنى ولو مال المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو فلو أرثه أكله إله (قوله له الأكل) إله لو أرث المضحي بعدموته (قوله سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالذرأو بالجعل معنى وشرح المنهج (قوله فان مات) إله الاضحية (قوله بقضحية) إله فيجب التصديق بجميعه إله عرش (قول المتن) وله أكل كله اعتمده شيخنا الشهاب الرملي إله سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى فقالوا للفظ لالول هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في وضوءه هو المتمدن وليس مبني على القول بجواز أكله من أمه خلافا لجمع متأخرين. إله قال عرش قوله خلافا لجمع المتأخرين ابن حجر إله شيخ الإسلام وقد مر إله في شرحه وله الأكل من اضحية تطوع (قوله مطلقا) إله عبت ابتداء الذرأو عما في الذمة (قوله فيحرم) إله الأكل من ولدها وفاك الشيخ الإسلام وخلافا للهاية والمعنى كما رافا (قوله كذلك) إله مطلقا إله اسم (قوله لكن انتصر بعضهم الخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمعنى بما يأتي (قوله بما يقع عليه الخ) إله اضالة إله نهاية (قوله والولد ليس كذلك) إله لا يسمى اضحية لنقص سنه إله معنى وقوله لنقف الخ هذا نظر الغالب والأولى أن يقول اضالة كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيتها) إله تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

في شرح العباب كأنه جمع متأخرين وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الأصحاب وهو وجه مال إليه الحب الطبري أنه يجوز أطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة إله كما يجوز إعطاء صدقة التطوع لموقضية النص أن المضحي لو أرث لم يجز له الأكل منها وبه جزم بعضهم وأنه يتمتع التصديق منها على غير المسلم والأهداء إليه إله عبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في أطعام الفقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب البناء وكره مالك إعطاء الضر أن جلد الاضحية أو شيتان لحما أو كرهه اللث قال فان طبخ لحما فلا بأس بكل الذي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاما فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز أطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة إله (قوله نحو يبيع الخ) ليس فيه إفصاح بطلان وقضية قوله لروال ملكه عنها بطلان (قوله عقلت به قبل النذر) تقدم أنه لو نذر التضحية المعينة لزمه ذبحها ولا تجزى اضحية فان شمل العيب فيه الحل فقوله هنا عقلت به قبل النذر لا يقتضى أنها حينئذ تقع اضحية على الفرض إله أن انفصل قبل ذبحها فبين أن لم يلزم معية (قوله وله أكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم) إله الأكل (قوله من ولدها كذلك) إله مطلقا

واعتمده قال الأذري عوجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة التي بان التصديق أنما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولو لم ذبحه معها لكونه كجنيتها وأنه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفا فكذلك الولد هنا

اه وليس يصحح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام هنا في الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيره ويرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائده الموقوف والولد من جهتها وبالندرك في الفقره اباكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالا لولا حكم جنيها لاذبحته فأت بموتها واذبحه فن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا المأمر انه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا ما سر ان الحل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا هاتان الحامل وقت اضحية وإنما الذي دل عليه كلامهم ان الحامل إذا عينت بنذر تعينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالو عينت به معيبة بعبأ آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما إذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع لها اكل جميع ولد المنظوع بها سواء أذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريق هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر ما سر إلى قولي على انهم ولا يحوز الاكل قطعاً من ولد واجبة قد دم من دمها النسك (وله بكرة شرب فاضل لبنها) اى الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو ما لا يضره فنده ضرر الاحتمال كمنعه نموه كما مثاله فيما يظنر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) اى ما انتصر بعضهم (قوله وليس يصحح) اى ذلك الانتصار (قوله من الحصر) اى بقوله إنما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) اى ولو باعتبار الاصل فقتل ولدها ويظهر عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) اى ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) إلى قوله فن حرم في النهاية (قوله فن حرم الخ) كالشراح وشيخ الاسلام تبعاً للجموع (قوله ومن اباحه الخ) كالنباية والمغنى تبعاً للدين والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) اى الام (قوله فان قلت) إلى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) اى قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ اى مقتضى لصحة التضحية بالحامل (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييده اه سم اقول المراد بالندرك هنا ما يشمل الحكى كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كالو عينت به) اى بالندرك وقوله بعبأ اخرى اى غير اكل اه عرش (قوله ووضع قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حال تلم حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله لو تعينت فضحية ولا شيء عليه اه عرش عبارة سم قوله ووضعت قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والاخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتام اه اقول فانما قيد الشراح بالوضع قبل الذبح ليناسب تغيير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً كانه عليه شيخ الاسلام والمغنى والنهاية (قوله على ذلك) اى الجواب الثاني العلوى (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للبعوط فقط (قوله تفريق هذا) اى قول الجمع المذكور (قوله مامر) اى من السؤال والجواب (قوله في دم من دمها النسك) لعله في جزاء الصيد والافترط دماء النسك ان تجزى في الاضحية قاله السيد عرو والاولى حملها على ما إذا حملت بعد تعينها بالندرك عا في ذمه من دمها النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) اى مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله اى الواجبة) إلى قوله على المنقول في النهاية الا قوله كمنعه إلى كذا (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تقتضى الاولوية نى الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النباية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) اى فاضل اللبن (قوله لا يضره) اى ولدها (قوله لما فيها من المنه والضمان) قد يشكل بان قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت اه سم اى لان يقال ان العلة لجمع المنه والضمان (قوله واركاها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) اى المستعير الذى يضمه خلافاً للنفى (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوى الخ) وافقه المغنى كما مر في بحث تلف الاضحية المندوبة (قوله هذا) اى مستعير الاضحية من نادرها (قوله من نحو مستاجر) اى كالوصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييده (قوله ووضع قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والاخ لان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتام (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضى الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنه والضمان) قد يشكل بان قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت (قوله لكن يضمن) اى صاحبها على ما اقتضاه قوله الاق لان معييره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحجر (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ لكن حاجة بان عجز عن المشى ولم يجد غيرها بأجر فوجدها ولا اثر لقد رت على الاستعارة لما فيها من المنه والضمان (قوله واركاها محتاج بلاجرة) لكن يضمن المصحى نقصها بذلك لان حصل في يد مستعير فهو الذى يضمه على المنقول الذى اعتمدته ابن الرفة والقمولى وغيرهما لان معييره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غيره ويندفع قياس الاسنوى لهذا على المستعير من نحو مستاجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

أن معيره ثم ملك المنفعة فزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا ما أحسن قول الأذرى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الأسنوى
تفقها وقياسا وفارق الابن الولد بانه يضربا حجبهم بخلاف ولوج اعداء نسرح فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه تحويبه ويسن له
التصدق به وله جزر صرفها أن أضربها والانتفاع به (ولا تضحية لرفيق) بسائر أنواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعض فيها

يملكه كالخر (فان اذن
سيده له ولوعن نفسه
(وقعت له) اى السيد لانه
نائب عنه والغام لقوله عن
نفسك لعدم امكانه واخذ
بقاعدة اذا بطل الخصوص
بقى العموم اذا ذهبت
لتيقوعها عن نصلم له ولا
صالح لها غيره فانحصر
الوقوع فيه به بيجاب عما
يقال كيف تقع عنه من غير نية
منه ولا من العبد نية عنه
ثم رأيت شارحا اجاب
بما ذكره ثم قال ويحتمل ان
المراد انه اذن له ونوى عن
نفسه او فرض التية له فنرى
عنه ما وظهر كلامهم خلاف
هذا ولا يضحى مكانب
بلا اذن من السيد لانها
تبرع وهو منع منه لحق
السيد فان اذن له فيها وقعت
للمكانب (ولا تضحية)
الحى (بغير اذنه) لانه اعادة
والاصل منعها عن الغير الا
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة
بالنذر لا يمنع وقوعها عن
التعيين ففتح الموقع لمام
انه لا يشترطها نية ويفرق
صاحبها لها ولا ترد عليه

(قوله فزل) اى المستعير (قوله لانه) اى المستعير (قوله فلا يصح الخ) مقول الأذرى (قوله وفارق)
الى قول المتن فان اذن فى المعنى (قوله وفارق الابن الولد) اى عند من منع اكلاهما معنى (قوله وإن خرجت
الخ) غايته والضحية الواضحة الواجبة (قوله ويحرم) الى قوله ثم رأيت النية لانه (قوله ويسن له التصديق
به) اى الابن ويجلها ولو قلنا هذا اى نية (قوله ان أضربها) اى ان تركه الى الذبح والا فلا يحزر ان
كانت واجبة لا انتفاع الحيوان به فى دفع الأذى وانتفاع المالك به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر
الشعر والوبراه معنى (قوله والانتفاع به) خرج به البيع فلا يحزر له اه عش (قوله بسائر أنواعه)
الى قولنا لا ترد هذه فى المعنى الا افراد ثم رأيت الى ويحتمل وقوله وظهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن
ثم كان المبعض الخ) ظاهره ان لم تكن مهابة اه سم عبارة عش اى ولو فى نية السيد (قوله كالخر)
فيضحي بمال مسكه بعضه الحر ولا يحتاج الى اذن السيداه معنى (قول المتن فان اذن سيده) اى فيها وضحي
وكان غير مكانب اه معنى (قوله ولو عن نفسه) اى الرفيق (قوله والغاء لقوله الخ) عطف على لانه نائب
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ وهى أحسن (قوله غيره) اى السيد (قوله وبه الخ) اى بقوله واخذ
الخ (قوله نية عنه) راجع للمطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) اى الاحتمال المذكور (قول المتن
ولا يضحى مكانب الخ) اى كتابة صحيحة اه عش (قوله من السيد) الى قوله كما علم فى النهاية (قوله
وقعت للمكانب) بفتح التاء اه عش الاقوله وذبح الاجنبى الى الولوى (قوله الال دليل) عبارة المعنى
الاما خرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء وعما فى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج الى نية
عند الذبح كما يعلم عامر قبيل قول المصنف قوله الاكل الخ (قوله عن التعيين) اى جهته اى المعين (قوله
للمام) اى غير مرة (قوله ويفرق صاحبها الخ) اى وتقريب الاجنبى كاتلافه كما مر اه عش (قوله
ولا ترد) اى مسألة ذبح الاجنبى عليه اى المتن (قوله لان هذا) اى ذلك الذبح منه اى الاجنبى (قوله
ولوا الى الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) اى لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى (قوله
لانه) اى الغير (قوله عنه فى هذا) كل من الجارين متعلق بولا يتم الضمير راجع للمحجور واسم الاشارة
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) اى الولى (قوله عن محجوره) اى وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه
فيقع ثواب التضحية للصبي والابن ثواب الهبة اه عش (قوله ولا ترد دعائه هذه) صحة تضحية الولى عن
مولى (قوله وان الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء فالصغو بذلك مجرد حصول الثواب لهم
ويذنبى ان مثل ذلك التضحية بمأثرط الواف التضحية به من غلوة فانه يصرف لن شرط صرفه فلم ولا تسقط
به التضحية عنهم وبما كلون من مولى اغنياء وليس هو ضحية من الواف بل هو صدقة مجردة كقيمة غلة الواف
اه عش وقوله ويذنبى سائى عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) اى بذنه فى المصلى فان لم يتسرع
فشاء اه رشيدى (قوله ان اذع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا ترد هذه) اى
المسائل الثلاث (قوله رحيث) الى قوله اما باذنه فى المتن (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر
اه سم به يتدفع عش حرك قال تامل فيما احتريزه عنه فانها متى بذحت عن غير المضحي

(قوله ومن ثم كان المبعض) فيما يملكه كالخر (ظاهره وان لم تكن مهابة) (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء
وعما فى ذمته بالنذر كما يعلم من آخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر (قوله
كاعلم من قوله السابق الخ) فيه تامل لان المارد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة

لان هذا منه لا يسمى تضحية ولولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتملكه فتضعف ولا يات عنه فى هذا التضحية من ماله عن محجوره كاله اخراج
القطرة من ماله عن ولا ترد عليه هذه ايضا لانه قائم مقامه ومراية يجوز اشره غيره فى ثواب اضحيته بما فيه وانه لو ضحي واحد من اهل
البيت اجز اعنهم من غير نية منهم وان الامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشر الكفى الثواب ليس اضحية
عن الغير وبعض اهل البيت الامام جعلها للشارع قائمين مقام الكل وحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحي والا فلا

اما باذنه فيجزى كاعلم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لايها منه ان اذنه للغير مقيد بما امر ان الوكيل انما يذبح ملك الآذن وانما التاوى مالم يفرض اليه بشرطه والظاهر انه لا يشترط هنا الاول اخذنا بما في الميت انه لا يشترط ان يعطيه مالا وعامر انه لو قال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يعطه شيئا (٣٦٨) فاشتراه له به وقع للوكيل وكان الثمن قرضاه لغيره فبدله وحيد فقياس هذا انه يكتفى

هنا صح عنى ويكون ذلك متضمنا لاقتراضه منه ما يجرى أضحية أى أقل يجرى فمما يظهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه وبأى في وصى الميت إذالم يعين له مالا احتالان والذي يظهر أنهم لا يأنيان هنا لان كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث امره معه وفي الميت لوصل الصدقة اليه إجماعا ولان الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط او يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فيها (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر ويفرق بينهما وبين الصدقة بأنها تشبه الفداء عن النفس فتوقف على الآذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وان وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لان هذه لفداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتيق بغير ما مع انه فداء ايضا لنشوف الشارع اليه اما إذا وصى بها فتصح

كانت معينة اه (قوله اما باذنه الخ) يحترز قول المصنف بغير اذنه (قوله كاعلم من قوله السابق الخ) فيه تامل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسئلة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله كذا قاله الخ) اى قوله اما باذنه فيجزى الخ (قوله مالم يفرض) اى الآذن النية اليه اى وكيل الذبح بشرطه اى التفويض من كون المفوض اليه النية مسما عينا (قوله هنا) اى في التضحية عن الغير باذنه (قوله الاول) اى كون المذبح ملك الآذن (قوله قرضاه) الاول عليه (قوله فقياس هذا) اى مامر (قوله ذلك) اى قول الشخص ضح عنى (قوله لانه) اى الاقل (قوله ولاذنه الخ) عطف على لاقتراضه الخ (قوله بالنية منه) حال من ذبحها والضحية للوكيل (قوله وبأى) اى انفا (قوله إذالم يعين) اى الميت (قوله هنا) اى في ضح عنى (قوله لوصل الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله اليه) اى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) اى لليت (قوله فيها) اى وصول الصدقة اليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله مامر) اى لى قوله ومن ثم في النهاية (قوله لما مر) اى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله ينيها) اى الاضحية وكذا ختم لم يفعلها وضحية بغيرها (قوله اما إذا وصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتفعفه وتقدم في الوصايا بان محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احدا شيخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحي عنه بمثل ذلك اه معنى (قوله لما صرخ الخ) عبارة المغنى فان اوصى بهما جز في سنن ابي داود والبيهقي والحاكم ان على ابن ابي طالب كان يضحي بكبشين عن نفسه وكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني ان اضحي عنه فانا اضحي عنه ابد الكهنة من شريك القاضي وهو ضعيف اه (قوله ويوجب) اى قوله لانه نأته في النهاية بالمغنى لا قوله سوا وارثه الى التصديق (قوله على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية وخرج بذلك اى بقول المصنف وله الاكل من اضحية تطوع من ضحي عن غيره كبت بشرطه الا أنى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبصرح الفقهاء وعلله بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله من مال عينه) اى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى باذنه انه لو لم يعين قدر المال يحمل على اقل يجرى اه فليراجع (قوله في ثلثه) اى الميت (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين بنبغي صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء واحكم الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) قال في شرح الروض وعمل ذلك اى استحباب الاكل من اضحية التطوع إذ اضحي عن نفسه فلو ضحي عن غيره باذنه كبت اوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبصرح الفقهاء في الميتة وعلله بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين بنبغي صحة ذلك وجوب العمل به وإعطاء واحكم الاضحية من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب تفرقتها كاشتراط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها فضاء فيه نظروا فيه ان يجب الان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صرح عنى كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحي عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا لضعف سنده حيث لا نجباره ويجب على مضح عن ميت باذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء مال ماذونه فيما يظهر فان لم يعين له مالا يضحي عنه احتمل صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نأته في التفرقة لاعلى نفسه وعونه لا لتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نأته في التفرقة أنه لا تصرف هناك ولو ارث غير الوصى في شئ منها ويفرق بينه وبين هذا

ومار عن السبكي بان المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه ثم يشبه اخذنا من هذا ان الوصي اطعام الوارث منها ومان اللولى الاب
فالجدة التضحية عن مولى عليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولى كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير فظاهر لذلك اما اولاً فلان اقرب

الظن ان البها الحقيقة عنه
وهى لا تقدير فيها كما
يصرح به كلامهم وأما
ثانياً فلانه يلزم عليه منع
المقصود منها من الاكل
والصدق كسائر اموال
المحجور وحينئذ فبل للولى
اطعام المولى والظاهر نعم
(فصل في الحقيقة
وهى لغة شعر رأس المولود
حين ولا تدنو شعره ما يذبح
عند حلق شعره تسمية لها
باسم مقارنها كما هو عادتهم
في مثل ذلك وأنكر أحمد
هذا لان الحقيقة الذبح
نفسه وصوبه ابن عبد البر
لان عن لغة قطع والاصل
فيها الخبر الصحيح الغلام
مرتبن بعقيقته أى فقع
تركها لا ينمو غوا أمثاله قال
احمد رضى الله عنه اولا
يشفع لأبويه قال الخطابي
وهذا احسن ما قيل فيه
واستبعد غير هذا لا بعد
فيه لانه لا مدخل للراى فى
ذلك فاللاق بجملة أحد
واحاطه بالسنة انه يقوله
لا بعد ان ثبت عنده توقيف
فيه لاسيما نقله الحليمى
عن جمع متقدمين على
احمد وشرعت اظهار اللبس
ونشر النسب وكراهى الشافعى
تسميتها عقيقة أى لانه

حيث وجوب ذبحها وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو مات وقت الاضحية قبل ذبحها فبل يجب ذبحها قضاء
فيه نظر ويتجه انه يجب الان بدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر وقتها من العام الاخر
اه سم (قوله) ومار عن السبكي اى فى شرح اوبنتفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصى
(قوله من هذا) اى الفرق (قوله ومر) اى انفا فى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن
عش بل تعليله السابق بى عدم جواز تضحية غير الاب والجدة فبل للتقدير (قوله اما اولاً) اى اواجه عدم
التقدير اولا (قوله عنه) اى المولى (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزم الخ) قد يمنع اللزوم اذ لا ضرر على
المولى اه سم (قوله وحينئذ) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقا للنهاية
(فصل فى الحقيقة) (قوله فى الحقيقة) من عن يعق بكسر العين وضمتها معنى وشورى (قوله) وهى
لغة الى قوله وظاهر كلام المتن فى النهاية لا لافواه وانكر الى والاصل وقوله واستبعد الى فاللاق وقوله اى
الى بل وكذا فى المعنى لا لافواه فاللاق الى نقله (قوله عند حلق راسه) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق
اه عش (قوله تسمية الخ) علمه لمقدّر اى وإنا سمى ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى
متعلق مقارنها ذبح الحقيقة إيماناً بقرائن الحاق المتعلق بالشعر بالنفس الشعر المسمى بالحقيقة لغة (قوله
فى مثل ذلك) اى فى النقل من المعنى اللغوى الى الشرعى (قوله) وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور
او كرون الحقيقة لغة ما ذكر (قوله لان الحقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالحقيقة فعيلة بمعنى مفعولة
ف تكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب فى الاسماء المنقولة من المعنى اللغوى الى الاصطلاحى (قوله
الغلام مرتن بعقيقته) تنتمه كفاى النهاية والمعنى تذب عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال عش
لعل التعبير بالغلام لان تعلق الولدين به اكثر من الانثى فقد حثهم على فعل الحقيقة ولا لافلا تى كذلك
اه (قوله اولا يشفع لأبويه) اى لا يؤذن له فى الشفاعة وإن كان اهلا لها لكونه مات صغيراً او كبيراً او هو من
اهل الصلاح اه عش (قوله وشرع الخ) فهو معقول المعنى وليس بعد اعضا اه عش (قوله للبشر)
هو يفتح اوصم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا فى القاموس وفسره عش بالنعمة ولعله
تفسير مراد (قوله وكراهى الشافعى الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتاد الكراهة
ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاختبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابو داود انه
عليه السلام قال للسائل عنها لا يجب الله العقوق فقال الراوى كانه كره الاسم ووافقه قول ابن ابي الدم قال
اصحابنا يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة اه واقتصر
الاخير ان على ما ذكره ابن ابي الدوم افرأه قال عش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه
شيخنا بشارته وفى الجيرى عن سلطان مثلاً والمعتد ان لا يكره لورودها فى الاحاديث اه (قوله كان
يكره فقال الخ) اى فيها تناول بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) يضم السين كفاى اختصار اه عش
عبارة الشورى يقال نسك ينسك نساك يفتح السين وضمتها فى الماضى وبضمها فى المضارع وباسكانها فى
المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كالتى وادادوا بانها بدعة أى كالحسن اه معنى (قوله
إفراط) اى مجاوزة اه عش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيتها ان التصديق قيمتها يكون عقيقة وقد
يخالفه ما يأتى من اقل ما يجزى عن الذكر شافقوه لم يحصل اصل السنة فى عقيقة الذكر بشاة فاعلم المراد

(قوله) ومار عن السبكي اى فى شرح اوبنتفع به (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزم عليه) قد يمنع اللزوم لانه
لا ضرر على المولى
(فصل) (يسن ان يعق عن غلام بشارتين الخ) (قوله لان عن لغة قطع الخ) قد يقال هذا بمنع ان الحقيقة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - ناسع)
نسيكة أو ذبيحة ولم تجب لخير أنى داود من احب ان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة إفراط كما قاله الشافعى
رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والحقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافاً
للهائية عبارة مولونوى بالاشارة المذكورة الاضحية والعقيقة حصلاً خلافاً لمن زعم اه (قوله لان كلامهما
الح) قد يقال وايضاً كل منهما لا يحصل بأقل من شاة ويلزم من حصولها واحدة حصول كل منهما بدونها
اه سم عبارة الجبري عن الحلبي والشو برى مولونوى بالعقيقة والاضحية حصولاً عند شئنا خلافاً لان
خج حيث قال لا يحصلان لان كلاهما هو وجه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه
لا فرق بينهما في الاكل والتصديق والاهداء كما يأتي (قوله يختلفان) الاولى التائيد (قوله كما يأتي) أى في
شرح والاكل والتصديق والاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في النهاية والمعنى الاول خلافاً
إلى لاقبله (قوله وان مات) قال في العباب ويقع عن مات بعد السابغ وامكن الذبيح لاقبل السابغ او
التكمن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاء كلام الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم
به في المجموع انه يقع عنه وان مات قبل السابغ وقول الاذرعى يبعد عنها عن مات عقب الولادة وقبل
السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي ولم تأمنا في
الامر ان في المسئلة خلافاً جرى في الروضة على وجه من هو جري عليه في المجموع هنالك كنه في آخر الباب جرى
على مقابلة فقال لو مات المولود قبل السابغ استجبت العقيقة عندنا خلافاً للحسن ومالك قوله عندنا في
مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المعنى والاسنى والنهاتو يسر ان
يقع عن مات قبل السابغ وبعد التكمن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الح) خلافاً
لظاهر النهاية والروضة لصريح الاسنى والمعنى عبارة تهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لاقبله اى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله
وفي مشروعتها في النهاية وكذا في المعنى الا قوله اى إلى قبل (قوله والمعاق) اى من يسر له العن اه رشيدى
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقر) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام اى
يقع من مال الح (قوله لا الولد) اى اماماه فلا يجوز للولى ان يقع عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع
من مال المولود فان فعل ضمن كاتقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الح)
عبارة المعنى ولو كان الولي عاجزاً عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابغ استجبت في حقها وان
ايسر بها بعد السابغ مع بقية مدة النفاس اى اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما اذا ايسر بها
بعد السابغ في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبته بها لا يفوت على الولي
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يقع عن نفسه تداركاً لما فات اه (قوله قبل مضى الح) متعلق
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والام تشرع) وفاقا للمعنى كما مر آنفاً (قوله حيثئذ) اى حين إذا لم تشرع
لوليه (قوله احتيالاً) تشرع لا تشرع اه سيدمر (قوله وان ظاهر الح) ظاهر ضميمه انه معطوف
على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة الجبري عن

وهو ظاهر لان كلامهما
سنة مقصودة قوله لان المقصد
بالاضحية الضيافة العامة
ومن العقيقة الضيافة
الخاصة ولا يمتثلان في
مسائل كما يأتي وبهذا يتضح
الرد على من زعم حصولها
وقاسه على غسل الجمعة
والجنابة على انهم صرحوا
بان مبنى الطهارة على
الشدخل فلا يقاس بها
غيرها (يسر) سنة مؤكدة
(ان يقع عن) الولد بعد
تمام انفصاله وان مات
بعد على المعتمد في المجموع
خلافاً لمن اعتمد مقابلة لا
سبب الاذرعى لاقبله فيما
يظهر من كلامهم لكن
ينبغي حصول اصل السنة به
لان المدار على علم وجوده
وقد وجدوا العاق هو من
تلزمه نفقته بتقدير فقره من
مال نفسه لا الولد بشرط
يسار العاق اى بان يكون
من تلزمه زكاة القطر فيما
يظهر قبل مضى مدة أكثر
النفاس ولا لام تشرع له وفي
مشروعتها الولد حيثئذ
بعد بلوغه احتمالان في
شرح العباب وان ظاهر
اطلاقهم

فعلية بمعنى مقفولة وهي التي تذبج لانها مقطوعة أى مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة) ولان
القصدي بالاضحية الضيافة العامة الح) قد يقال وايضاً كل منهما لا يحصل بأقل من شاة ويلزم من حصولها
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسر ان يقع عن الولد بعد تمام انفصاله الح) قال في العباب ويقع
عن مات بعد السابغ وامكن الذبيح لاقبل السابغ او التكمن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاء كلام
الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم به في المجموع انه يقع عنه وان مات قبل السابغ وقول
الاذرعى يبعد عنها عن مات عقب الولادة لاقبل السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس
في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي ولم تأمنا في الامر ان في المسئلة خلافاً جرى عليه في الروضة على وجه
من هو جري عليه في المجموع هنالك كنه في آخر الباب جرى على مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الح اه
العقيقة عنه خلافاً للحسن ومالك قوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الح اه

سنتها لمن لم يقع عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ يستقل فلا يثبت الذنب في حقه بانتفاءه في حق عمله وخبرنا به صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكانه قلدي ذلك انكار البيهقي وغيره وله وليس الامر كما قالوا في كل طرفة عين وراه احدوا الزار والطاراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدها ان رجلا من رجال الصحيح (الاول واحد او ثثة اه وعنه صلى الله (٢٧١) عليه وسلم عن الحسين لانها

كانافي نفقته لا عسار او ينها او مدني عن اذن لايها او اعطاء ما عتق به ومن تزمه النفقة الاهيات وفي ولد زنا ولا يلزم من ندها اظهارها الحافى لا خفاة والولد الفتي يذبح لاصله الحر العتق عنه وان لم تزمه نفقته لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصل والافضل ان يقع عن (غلام) اي ذكر (بشائين) ويسن تساويا (و) يسن ان يقع عن (جارية) اي انثى ومثلها الخنثى على الاوجه فان قلت ما فائدة الخلاف لاذ الشاة تجزىء حق عن الذكر قلت فائدة ان الافتصافيه على شاة هل يكون خلاف الاكل كالذكر او لا كالبشائين رجحا هذا لان الحكم على ذابح واحدة عنه بانه خالف الاكل مع الشك بعيدا وما قول البيان يذبح عنه شائين فينبغي حمله على ان الافضل

الشوري نفسه فان ايسر بعدها أي مدة النفاس فلا يذنب له قاله في المباح نال في الادب وهو كبيرهم بلا يؤمر به صريح في ان الاصل المورود الستين اي اكثر مدة النفاس لو فعل قبل البلوغ لم تقع عقوبة بل شاة لحم وقولهم لا الحرة لم تجزىء على ما اذا كان الاصل من مراهقة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان اصله لم يخاطب بها كان هو كذلك وتحصل بقوله مطلقا لانه يستقل فلا يثبت الذنب في حقه بانتفاءه في حق اصله كما يحتمل وظاهر اطلاقهم الا في ان من بلغ ولم يقع احده عن يسن له ان يقع عن نفسه يشهد للبشائين اه اذ اعلمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم الخ لعل تاخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنه) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان سم اي احتمال انها تشرع اه سيدعمر وجرم به المغني كما مرنا (قوله وخبرناه) الى قوله ومن تزمه في المغني لا قول له وكانه الى وعنه (قوله باطل) أي فلا يستدل به الاول (قوله وكانه) أي المجموع (قوله في ذلك) اي القول بالطلاق (قوله له) اي ذلك الخبر (قوله وعنه) الى قوله والولد في النهاية (قوله وعنه الخ) جواب عما روي في قوله والعاق من تزمه نفقته الخ (قوله او اعطاه) اي اياها (قوله) ومن تزمه النفقة (الاهيات الخ) عبارة المغني قال الاذري واطلاقهم استحباب العقوبة لمن تزمه نفقة الولد فيهم انه يستحب للام ان تقع عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وان له ولدت امته من زنا او زوج مصر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يقع عنه وليس مراداه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافا للنباتية (قول المتن بشائين) وكالبشائين سبعان من نحو بدنة اه قلوبى (قوله ويسن تساويا) كذا في النهاية والمغني (قوله على الاوجه) وفاقا للشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنباتية والشهاب الرمي (قوله وانما رجحا هذا) اي كون الخنثى كالانثى (قوله عنه) أي الخنثى (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا محل يتوقف على معارضة الافضل لا لكل (قوله لان لم تتحقق سبب هذه المخالفة) لفاصل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط ذابح مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفته لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتأمل اه سم (قوله للخبر الخ) عبارة النهائية والمغني لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقع عن الغلام بشائين متكافئين وعن الجارية بشاة وراه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله وليكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغني الاقوله واثري الى الافضل وقوله الى اللقابلة (قوله وليكونها الخ) متعلق بأشبهت (قوله وتجزىء) الى قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله واثري) اي المصنف (قوله نظير مامر) هو برفع نظير خبر عن الافضل اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مختص بالذكرا ام لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم الا بل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم الحقيقة او بعضهم ذلك وبعضهم لاحم نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك) اي من الافضل منها وتعيينها اذ اعلمت معنى

(قوله سنه) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لان لم تتحقق سبب هذه المخالفة) لفاصل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط ذابح مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفته لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتأمل (قوله

تتحقق سبب هذه المخالفة) بشاة) للخبر الصحيح بذلك وليكون فداء عن النفس أشبهت البدية في كون الانثى على النصف من الذكر وتجزىء شاة أو شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم علق عن كل من الحسين رضي الله عنهما بشاة واثري الشاة تبركا بلفظ الوارد ولولا فالافضل فانظر مامر من سبع شياه ثم الا ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والية (والاكل والتصدق) والاهدام والادعاء وقد روي الما كقول وامتاع نحو البيع وغير ذلك مامر (كالاضحية) لانها شبيهة بما في الذب

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفرقها في أحكام قليلة جدا منها ان ما يهدي منها للغي يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضيعة ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كبروا اله البيق عن عاتشة نعم الافضل اعطاء رجلها الى اى اصل الفخذ فبا يظهر والافضل العين كما هو ظاهر أيضا للفاة نية للخبر الصحيح به هذا ان لم تذكره والواجب التصديق ببعضنا كما يحسنه الاذرعى فظير ما رعى الاضيعة وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نية (٣٧٢) فان لم تقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما يحسنه ثم رايت الزركشى قال الظاهر انه

ونهاية (قوله ولو كونها) أى العقيقة وقوله قد تفرقها أى الاضيعة اه عرش وكان الاولى للشارح أن يقول لو كونها فداء عن النفس وتفرقها الخ (قوله العين) الاولى النجى كما في النهاية (قوله للفاة الخ) متعلق بالايعام (قوله هذا) اى سن طبخها (قوله والواجب التصديق الخ) وفاقا لظاهر النهاية عبارة ته ولو كانت اى العقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك اى العقيقة المنذورة مسلكتها اى العقيقة اى فلا يجب التصديق بجميع لهما نياها اه بزيادة تفسير الضائر الثلاثة عن عرش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عرش ظاهر فى انه يجب التصديق ببعضنا نياها بخلاف باقياها (قوله مطبوخة) أى نديا اخذا من السوق والى جواب الآتين فى كلامه (قوله بلحما الخ) اى بكله كما يفيداه قوله الاق وبه يتبادر الخ (قوله اومسلك العقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه المعنى وإشار إلى منع قول الشارح لم يقد النذر بمحل وجه الشبه سن الطبخ عبارة ته (تنبيه) ظاهر كلامهم اى يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشى اى يجب التصديق بلحما نياها وهو ظاهر ما ذكرنا اى انها كاللاضيعة المنذورة فى وجوب التصديق بالجميع وكالعقيقة المستوفى فى سن الطبخ فوافق قول الشارح فالوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضيعة) اى المنذوبة (قوله لم اثر) اى النذر فى هذا اى فى وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) اى كونه نياها (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كما ذكرنا الخ خبره وهو قوله سواء خبر مبتدأ محذوف اى هما متساويان والجللة تأكيد لما قبلها وقوله لا فرق بينهما تأكيد لذلك او خبر ثان للبند المحذوف (قوله فاذا) الاولى التانيث (قوله ومنه) اى الجميع (قوله بل وان يجب كونه نياها) قد يقال انه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ العقيقة كما علم استثناء وقت الاضيعة باطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالوجه ما ذكره او لا من وجوب التصديق بالجميع مطبوخة كما اقتصر عرش والجبرى على حكايته عنه ولم يذكر اماما الى ثانيا هنا من وجوب التصديق بالجميع نياها (قوله وارسالها) الى قوله وظهر كلام النجى فى النهاية بقا كذا فى المعنى الا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر الى ولا تحسب (قوله وارسالها) اى العقيقة مطبوخة اه معنى (قوله افضل الخ) ولا بأس ببناء قوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمعنى منك اه (قوله واليك) اى ينتهى فعل اليك لا يتجاوزك الى غيرك اه عرش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال فى الاضيعة المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذا صحيح لا لتصريح هذا واجبه وهو قريب فليراجع اه عرش (قوله وان يطبخها بمحل النجى) ولا يكره طبخها بمحاض معنى وعبرة قال السيد عرو فى النهاية ويكره بالمحاض اه وفى اصل الروضة ولو طبخ بمحاض فى كراهته وجها ان يصح ما يكره اه لنقل لا ساقطة من النهاية اه (قول المتن ولا يكره عظم) اى يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله ولكنه خلاف الاولى) والا قرب كما قاله الشيخ انه لو عنى سبع بدقواتى قسمتها لغير كسر تدعى استحباب ترك الكسر بالجميع اذ ما من جزء لا للعقيقة فيه حصنة نية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للجنين اه عرش (قول المتن ويسمى فيه) ويبنى ان التسمية حق من له عليه الولاية من الاب وإن لم يجب عليه نفقة لفقده ثم الجد ويبنى ايضا ان تكون التسمية قبل العلق كما قد يؤخذ من قوله

يجب التصديق بلحما نياها كاللاضيعة وشيخنا فظهر فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكتها بدون النذر اه فاما التنظير فى كلام الزركشى فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكتها مسلكت الاضيعة الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علت رده او مسلكت العقيقة الغير المنذورة لم يقد النذر شيئا فالوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضيعة باجزاء المطبوخة وان شاركته فى وجوب التصديق بالبعض والنذر لا يبدله من تايير وهو انما يظهر فى وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر فى هذا دون وجوب كونه نياها قلت لان هذا وصف تابع لا يرتب عليه كبير اخر بخلاف التصديق بالكل فاكفى به ثم رايت المستقلة فى المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما ذكرنا فى الاضيعة سواء لا فرق بينهما انتهت فاذا أن التعين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

هذه عقيقة وأنه يجرى هنا جميع أحكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وانه يجب كونه نياها ويبتدأ من عرش الزركشى وينتفى التنظير فيها وارسالها مع رقبها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة لان لحر البيتى به وان يطبخها بجلو تفاولا بجلوة اخلاق الولد (ولا يكره عظام) تفاولا بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره ولكنه خلاف الاولى (وإن تدخ يوم سابع ولا ذته) فيحسب يومها كما مر فى الحتان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذى يليها (و) ان رسمى فيه) للخبر الصحيح بما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نبي سمي بما يصلح لها كهندو طلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم
الولادة وحملها البخاري على من لم يرد العن يوم السابع وظاهر كلام ائمتنا ندها يومه وان لم يرد العن وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيما
فيه وبين تحسين الاسماء واحبا عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده
محمد اسميته بحب الاسماء
الى وكان بعضهم اخذ منه
قوله معنى خبر مسلم أحب
الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن انها احية
مخصوصة لا مطلقة لانهم
كانوا يسمون عبد الدار
وعبد العز فكانه قبل لهم
احب الاسماء المضافة للعبودية
هذان لا مطلقا لان احبا
اليه كذلك محمدا واحدا لا
يختار لثبته عليه السلام الا الافضل
اه وهو تاويل بعيد يخالف
لما درجوا عليه وما عل به
لا يتنجس له ما قاله لان من
اسماه عليه السلام عبد الله كافي
سورة الجن ولان الفضول
تدور لحكمة هي هنا الاشارة
الى حيازته لمقام الحد
وموافقة للبحر من اسمائه
تعالى كما مروى في ذلك انه
عليه السلام سمي ولده ابراهيم
دون واحد من تلك الاربعة
لاحيا اسم ابيه ابراهيم
ولا حجة له في كلام الشافعي
لان عدوله عن الافضل
لنكتة لا تقتضي ان ما حصل
اليه هو الافضل مطلقا
ومعنى كونه احب الاسماء
اليه اي بعد ذينك فتأمل

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله اه عش (قوله) وان مات قبله (ظاهرا) انه يسمى في السابع وان
مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا يقيد كونها في السابع فليراجع اه
رشدي عبارة المعنى ولومات قبل التسمية استحباب تسمية بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح
فيما ذكره آخر (قوله) ووردت الخ عبارة المعنى ولا بأس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان
السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل البخاري اخبار يوم
الولادة على من لم يرد العن واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه هو جمع لطيف لم
اره لغيره اه (قوله) وحملها البخاري الخ هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين سم اه بجري (قوله) وكانهم
اي ائمتنا (قوله) ان اخباره اي ندها يوم السابع (قوله) ويسن الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمعنى
(قوله) ويسن تحسين الاسماء لخير انكم تدعون يوم القيامة باسماكم واسماء آبائكم فحسنوا اسماءكم
اه معني (قوله) ثم عبد الرحمن كذا في النهاية ثم عبر المعنى بالواو (قوله) اسم نبي او ملك (قوله) ويسوطه
خلافا لما لك اه معني (قوله) بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ وفي كتاب الخصائص لابن سبع عن
ابن عباس انه اذا كان يوم القيامة نادى ما نادى الا ليعلم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لثبته محمد صلى
الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد لم يسم احدهم
بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من اهل بيت فيه اسم محمد الا رزقوا رزق
خير قال ابن رشد عتمل ان يكونوا عرفوا ذلك التجربة أو عدهم في ذلك اثر اه معني (قوله) في تسميته
الخ اي سبها (قوله) وكان بشد التوزن (قوله) منه اي قول الشافعي المذكور (قوله) ومعني خبر الخ
مقول البعض (قوله) المضافة اي المنسوبة (قوله) لا مطلقا اي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا
(قوله) اليه اي الله تعالى وقوله كذلك اي اجنبية مطلقة (قوله) انتهى اي قول البعض (قوله) لما
درجوا اليه اي من ان عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله) وما عل به اي قوله لان احبا
اليه الخ (قوله) لان من اسمائه رد لقول البعض لان احبا الخ قوله ولان الفضول الخ رد لقوله لا يختار
الخ (قوله) ويؤيد ذلك اي التعليل الثاني (قوله) من تلك الاربعة اي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد
ولا حجة اي البعض (قوله) ومعني كونه اي محمدا مبتدأ خبره قوله اي بعد الخ كان الاولي التفرع (قوله)
اليه اي الشافعي (قوله) اي بعد ذينك اي عبد الله وعبد الرحمن (قوله) فتأمل اه ويظهر ان كلام الشافعي
المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله) بمن اعتمد
اي قول البعض (قوله) ويكره اي قوله قال الاذري في النهاية الا ما سانه عليه وزلى قوله اه في
المعنى الا ما سانه عليه (قوله) ويكره قبيح اي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة
وما يتطير بنفيه معنى وروض مع شرحه (قوله) ويحرم ملك الملوك وشاهان شاة ومعناه ملك
الاملاك معني وزيدى والاولى ملك الملوك (قوله) عبد النبي خلافا لنهاية والمعنى حيث قال
واللفظ للارل وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي اي اوعبد الرسول على ما قاله
الاكثر من والوجه جوازه اي مع الكرامة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه
بزيادة تفسير في موضعين من عش (قوله) ومنه يؤخذ اي من التعليل (قوله) لا يباهم اي نحوهما
(قوله) لا يباهم المحذور اي التشريك اه عش (قوله) وحرمة قول بعض العامة الخ اي وان لم يقصد
ويكره قبيح كسباب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس او العلماء

ولا تعتر بمن اعتمد غير مبال لخالقته لهرج كلامهم ويكره قبيح كسباب وحرب ومرة قوما يتغير بشبه كسار ونافع وبرك ومبارك ويحرم
ملك الملوك لان ذلك ليس لغير الله تعالى وكذا عبد النبي والكعبة او الدار او على او الحسين لابهام التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية
بجار الله ورفيق الله ونحوهما لابهام المحذور ايضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل فقلا الحلة على الله قال الاذري نقلا

عن بعض الاصحاب ومنه قاضي القضاة وافتاح منه حاكم الحكام اه وما ذكره من بعض الاصحاب يردده تجويز القاضي أي الطبيب الاول واستدلاله بتجويزهم الثاني لكن فيه (٣٧٤) نظرا بالنسبة الاول بل الذي عليه الماوردي وغيره تجويزهم وقام القاضي ان المراد ملك

المعنى المستجبل على الله تعالى لاهلها ما به اه عرش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة للمعنى عن القاضي ان الطبيب اه وهي مخالفة لما يأتي في الشرح فايراجع (قوله ومثله) اي ملك الملوك في الحرمة (قوله وافتاح الخ) هذان جملة المتأول (قوله منه) اي من ملك الملوك (قوله الاول) اي ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدلاله الخ) هذان وعطو الراد (قوله الثاني) اي قاضي القضاة (قوله فيه نظر) اي في الرد او فيما اختاره القاضي (قوله واما الثاني) اي قاضي القضاة سيد عمر (قوله لعله يحتمل الخ) المعتد الكرامة يراى اه بجري (قوله عليه) أي جواز الثاني (قوله أقرب) وفي الجبري عن الزيادة اعتياده كملك الاملاك حرام وكذا اقر المعنى الاذرى في حرمة كل من قاضي القضاة وحاكم الحكام كامر (قوله تسمى به) اي ملك الملوك (قوله فاستقى) اي الوزير عنه اي الماوردي (قوله ثم هجرة) اي الماوردي الوزير فسال اي الوزير عنه اي الماوردي وزاد اي الوزير في تقريبه اي الماوردي وقال اي الوزير لو كان اي الماوردي يحاي اي ميل (قوله وقال الحلبي) اي قوله اه في المعنى (قوله وفي حديث) بالثنتين خبر مقدم لقوله لا تقولوا الخمر ادا به لفظه (قوله فانما الطبيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطبيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اي وجه الحلبي ذلك الحديث وقوله بانه اي الشخص المعالج للمريض وقوله والطبيب العالم مبتدا وخبر عبارة للمعنى وانما هي الرقيق لا تفرق بالعليل واما الطبيب فهو العالم الخ وليست هذه الالفة تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) ففى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن الميمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسم حتى اذ لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال اتم المسلمون وانا السلام واتهم المؤمنون وانا المؤمنون بالنار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلت) اي كرامة الطبيب (قوله ولا باس) اي قوله وان الحرمة في المعنى وكذا في النهاية الاقوله ومن ثم الى ويكره قوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عروا والعش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه الا به اه معنى (قوله حتى سموا) اي لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) أي كضياء الدين وعلاء الدين فيكره اه عرش (قوله ومن ثم) أي من أجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اي تسمية السفلة وتلقبهم بنحو محي الدين من الالقاب العلية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغي الكرامة بنحو عرب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عرش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحق اه عرش (قوله ولا يعرف الست الخ) في القاموس وستى للمرأة اي باستجباتي والجن والصواب سيدتي انتهى اه سم (قوله ومراهم) اي العوالم اه معنى (قوله ويحرم التكني) باني القاسم الخ) ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافرا قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للسكرعة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاعلاظ عليهم الا خوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد يا كبيرا ولده اي واثي ولا باس بتكنية الصغير اي ولو اثنى ويسن لو لد الشخص وتليذمو غلامه ان لا يسميه باسمه اي ولو في المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه في كتاب وغيره الا ان كان لا يعرف بغيرها وكانت اشهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي سواء كان اسمه محمدا لم اه عرش اي وسواء كان في زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغي (قوله كله) الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله وفيه الى ونحوه اشدر اه وقد منعه العلماء ملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطبيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطبيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا في العدد) في القاموس وستى للمرأة اي باستجباتي

ملك الارض بعيد لان اللفظ صريح في خلافه واما الثاني فله يحتمل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر في المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكام يتردد النظر فيه والمخافة بقاضي القضاة فيها ذكرناه اقرب ولا سلم ان افطنته ان سلت تقتضى تحريمه لا مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردي اقرب الناس غنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجرة فسال عنه وزاد في تقريبه وقال لو كان بجاني احد الجبابرة وقال الحلبي قال الحاكم وفي حديث لا تقولوا الطبيب وقولوا الرقيق فانما الطبيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطبيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والوجه حله الان صح الحديث الذي ذكره بل مع محتمل لا بعيد ان النهي للتزبي تجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحمن بل ظاهر هذا عدم الكرامة ايضا فان سلت اطردت في كل ما شبه الطبيب في انه لا يتبادر منه

الا الله وحده ولا باس باللقب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها الفضة ويكره التي لا تساغ ويكره كرامة شديدة نحو ست الناس أو العرب والقضاة والعلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا في العدد ومراهم صيده ويحرم التكني باني القاسم مطلقا كامر في الخطبة بما فيه ما ينبغي بحمته هنالو الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (مخلى رأسه)

منافع طيبة له ويكره
 تطليخه بدم من الذبيحة
 لانه فعل الجاهلية وكان
 القياس حرمتها ولا رواية
 به صحيحة كافي المجموع أو
 ضعيفة كاقاله غيره قال بها
 بعض المجتهدين ويحث
 الحرمة مخالف للنقول فلا
 يعمل عليه لولم تظهر له علة
 فكيف وقد ظهرت ويكره
 القزع وهو حلق بعض
 الرأس من محل أو محال
 خلافاً لفرق واستدل بما لا
 يدل له ويسن اطخه بالخلوق
 والزعفران وأن يكون
 الحلق (بعد بضعها) كإشار
 إليه الخبر ونافعه فيه للقبني
 بما لا يصح وغاية الامر ان
 في المسئلة قولين (و) سن
 بعد الحلق في الذكر والاثني
 أن (يتصدق بـ) رته ذهباً أو
 فضة للخبر الصحيح انه
عليه السلام امر فاطمة أن تزن
 شعر الحسين رضي الله
 عنهما وتصدق بوزنه فضة
 وألحق بها الذهب بالاولى
 ومن ثم كان افضل نعم صح
 عن ابن عباس سبعة من
 السنة في الصبي يوم السابع
 وذكر منها ويتصدق بوزن
 شعره ذهباً وفضة وقول
 الصحابي من السنة في حكم
 المرفوع إلا أن يكون ابن
 عباس اخذه من قياس

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفي حلق بعض الرأس
 ولا تقصير الشعر ولو لم يكن براسته شعر في استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) أي
 اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطيب (قوله تطليخه) أي الرأس اه عرش (قوله) وكان
 القياس الخ عبارة التأنيلاً وإعالم بحرم الروايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى وإعالم
 يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع عليه السلام قال مع الغلام عقيقة فأمره وقوله عليه داموا بطول اعنه الاذى
 بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به)
 أي يطلب التطليخ (قوله صحيحة) فكيف كره اه اسم (قوله كاقاله) أي ضعفها وقوله غيره أي غير المجموع
 وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المحرور عائداً إليها (قوله وبحث الحرمة مخالف) مبتدا وخبر (قوله
 للنقول) أي من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تطليخه الخ (قوله عليه) أي ذلك البحث وقوله لولم
 تظهر له أي للنقول وقوله وقد ظهرت أي الهمة وهي الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة
 اه عرش (قوله خلافاً الخ) عبارة المغنى وهو حلق بعض الرأس مطلقاً وقبل حلق ما وضع متفرقة واما حلق
 جميع الرأس فلا بأس به لمن اراد التنظف ولا يتركه إن اراد ان يدهنه وبرجله واما المرأة فيكره لما حلق
 رأسها بالضرورة اه (قوله بالخلوق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه عرش (قوله فيه) أي تقديم
 الذم على الحلق (قوله للخبر) إلى قوله نعم في التأنيلاً والمغنى (قوله) ومن ثم كان أي الذهب افضل والخبر
 محمول على انها كانت هي المتيسرة إذ ذاك (تنبيه) من لم يفعل يشعر وما ذكر ينبغي له كما قال الزركشي
 أن يفعله هو بعد بلوغه إن كان شعر الولادة باقياً والاعتقاد بـ رته يوم الحلق فإن لم يعلم احتياطاً واخرج
 الاكثر اه معنى عبارة التأنيلاً ومن ثم كان افضل فار في كلامه للتنويع لا للتخيير لان القاعدة متى بدى
 بالاغظ قبل او كانت للتنويع او بالاسهل فالتخيير اه (قوله نعم الخ) استدر كشي على قوله والحلق ما الخ
 (قوله وذكر) أي ابن عباس منها أي السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ)
 (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين أي وقتاً بعد وقت بحيث يحف الاول وان
 يكتحل ونرا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقل الطفر ويتف الا يطو ويجوز حلق الا يطو وتتف العانة
 ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف في تزيينه والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنفها والخشن مثلاً
 كاحتج شيخنا والعانة الشعر الثابت حول الفرج والذبروان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانيا
 ظاهر ولا يحفيه من اصله ويكره تأخير هذه المذكورات عن الحاجة وتأخيرها إلى بعد الاربعين اشكر اه
 وان يغسل البراجم ولو في غير الوضوء هو عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها
 فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف ثماناً في كل المذكورات وان يحضب الشعر
 الثابت بالخرق الصفرة وهو بالسواد حرام إلا المجاهد في الكفار فلا بأس وخضاب البدن والرجلين
 بالحناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها مطلقاً والخشن في ذلك كالرجل احتياطاً ويسن فرق
 شعر الرأس وتمشيطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اشارة للبرودة
 وتنف الشيب واستعمال الشيب بالكبريت او غيره مطلباً للشيخوخة وتنف جانبي العنقفة وتشعيبها اظهاراً
 للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للزينة والتصنع والنظر في سوادها وبياضها انجاباً واقتخاراً والزيادة في
 الغذار من الصدغ والنقص منها ولا بأس بترك سباله وهما اطراف الشارب ومعنى ونهاية قال عرش
 قوله ان يدهن أي يدهن الشعر الذي جرت العادة بزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة أي متواليه وقوله
 وهو بالسواد حرام أي للرجل والمرأة كاشتهل اطلاقه وقوله إلا المجاهد أي بالنسبة للرجل فقط وقوله لحرام
 أي ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ أي عند الحاجة إليه وقوله وتنف جانبي العنقفة ومنه ازالة ذلك
 بنحو المقص اه وقوله لا يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله لا يدهن بالنسبة

أولحن والصواب سيدتي اه (قوله لولا رواية صحيحة) فكيف كره

ونحوها خلاصا لا مكره منها انتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الخليص لا يحل ذلك لامكان حمله على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتد وصح عند ابن حبان كان عليه السلام يأخذ من طول لحته وعرضها وكأنه مستند ان عمر رضى الله عنهما في كونه كان يقبض لحته ويرذل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح انه يمكن حل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للندب وهذا اقرب من حمله على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المهرذلان ظاهر (٣٧٦) كلام اثمتا كراهة الاخذ منها طلقا وادعاء انه حيث يشوه الحلقة ممنوع ولما

المشوه تركه تعهد بها بالنسل والدهن وبحث الاذرى كراهة خلق ما فوق الحلقة من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسن ان يؤذن في أذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه عليه السلام اذن في اذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حيث تشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقبل مرض يلحقهم في الصغور ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر وان اعجزها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد انه عليه السلام قرأ في اذن مولود الاخلاص فيسن ذلك ايضا (و) ان (ينكح بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردى في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب وللرأ الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرملى في شرح الزيدوج للراة ذلك باذن زوجها اوسيدها لان له غرضا في تربيتها وقد اذن لحافيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيدوهو مفهوم كلام الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها انتفها وحلقها (قوله والنص الخ) ميتدو جملة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اى قول الخليص (قوله على ذلك) اى نفي الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتد الخ) قال في شرح العباب (فائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ان الرمة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الخليص في شعب الايمان واستأذنه الفقهاء الشافعى في محاسن الشريعة وقال الاذرى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كايقله القلندرية اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمل الخ) فيه تأمل (قول المتن وان يؤذن) اى ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذى هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدكر للترك وكذا ظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا وهو قريب اه عش بخلاف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبز الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن الى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للقبلى (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اى حين تولده (قوله واني الخ) عبارة أصل الروضو تبعه المغنى والنهاية انى يغبروا اه سيد عمر (قوله ويبد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة والترك بلفظ الآية بتاويل ارادة التسمية اه (قوله التسمية) هي حركة الانسان اه قاموس (قوله في اذن مولود) اى انه اليمنى معنى وعش (قوله ثم) اى في فطر الصائم (قوله هنا) اى فى تحنك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الحلق عقب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاولى وعدم عمله (قوله نعم قياس ذلك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهي وفي معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشى) الى قوله وفي ذكرهم في المغنى لا قوله الى اليبارك (قوله خلافا للقبلى) اى حيث خصه بالذكرا اه معنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجلا فامراة صالحة اه معنى (قوله ويسن تهنة الوالد الخ) اى سواه كان الولد ذكرا او اثنى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك الولد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكرا له (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفي ذكرهم)

(قوله او يحرم كان خلاف المعتد) في شرح العباب فائدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ان الرمة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الخليص

بعضه لجوفه للخبز الصحيح اى فان فقد تمر فحلوا لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو انما يتأتى على قول الروبانى ان الحلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره يوفى بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما فانه يدرك على الصبر والهمم ويدوم التمر شيئا طويلا حتى بما في موانعه نعم قياس ذلك ان الرطب هنا افضل من التمر كونهما والاشى كانهما على الاوجه خلافا للقبلى ويغنى ان يكون الخبز من اهل الصلاح ليحصل للبولود بركة مخالطة ريقه لجوفه ويسن تهنة الوالد اخذ امام في التزمية عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده وورقة بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفي ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صحيح به حديث ولم نره ثم رايته في المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهنئة فقال قل بارك الله لك اخ اذ فاطباك الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه والابن البصري لان الظاهر ان هذا الاقبال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعي وحيث اوضح منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فافكره يادى رايه واما قول

الاذرى الظاهر انه البصري

فريد بانه يلزم عليه تخطئة

الاصحاب كلهم لان ما يجيء

عن التابعي لا تثبت به سنة

وينبغي امتداد زمنها ثلاثا

بعد العلم كالتعزية ايضا

خاتمة المعتمد من مذهبا

الموافق للاحداث الصحة

كاليه في المجموع وادعاء

نسخها ثبت ما يدل له وان

سلم ان اكثر العلماء عليه

ان التعزية بفتح المهمة

وكره الفوقية وهى ما يذبح

في العشر الاول من رجب

والفرع بفتح الفاو الراء

وبالعين المهمة وهى اول

تاج البهية يذبح رجاء

بركتها وكثرة نسلها

مندوبان لان القصد بهما

ليس الا التقرب الى الله

بالتصدق بلحهما على

المحتاجين فلا تثبت لهما

احكام الاضحية كما هو ظاهر

كتاب بيان ما يجلى

ويحرم من الاطعمة

ومعرفتهما من اكد مهمات

الدين لما في تناول الحرام

من الوعيد الشديد المشار

الى بعضه بقوله صلى الله

عليه وسلم اى لحم نبت من

حرام قال النار اولى بهو الاصل

فيه ا قوله تعالى ويحل لهم

اي الاصحاب (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ان على كرم الله وجهه ما سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرعة في ذلك (قوله فقال الخ) من عطف المفصل على الجمل (قوله ان هذا) اي القول باستحباب التهنئة بما ذكر (قوله فهو حجة) اي في حكم المرفوع في الاحتجاج به (قوله وحيث ان) اي حين حجية قول الصحابي فيا ليس الراى فيه مجال (قوله انضح منه) اي بما جاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) اي قوله فاطباك الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله وينبغي) الى قوله لان القصد في المغنى الا قوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله امتداد زمنها) اي التهنئة (قوله بعد العلم) اي او القدوم من السفر اه نهاية (قوله وان سلم الخ) غاية (قوله عليه) اي النسخ (قوله ان العتيرة الخ) قال ابن سرافة اكد الدماء المستوية الحداي بم الضحايا بم الحقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله وهى ما يذبح الخ) ويسمونه الرجية ايضا اه معنى

(كتاب الاطعمة)

(قوله بيان) الى قوله قبل الناس في النهاية الا قوله لو من نزار الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى قيل وما سانه عليه وكذا في المغنى الا قوله اوحى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله بيان ما يجلى الخ) اي وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله ويحرم) الاول وما يحرم كافي المغنى (قوله ومعرفتهما) اي ما يجلى وما يحرم اه عش (قوله المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة المغنى والنهاية فقد ورد في الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله الى بعضه) اي بعض افراد الوعيد (قوله اوحى) مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبح اه سم عبارة عش قوله اوحى عطف على مذبح وعليه فالمراد اوحى حياة مستقرة ولا فاحركته حركة مذبح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بر تغير ماؤه ثم فقتش فوجد فيها كمية فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والمتغير بالطاهر لا يتنجس ثم ان الماء ينفصل منها اجزاء تتخالط الماء وتغيره فهو طاهر ولا تغير طهور وان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله لكنه لا يدوم) سياق يحترز في قوله دائما عقب قول المصنف وما يعيش اه رشيدى (قوله بسبب) اي ظاهر كصدمة حجر او ضربه بصاد او انحصار ما اه معنى (قوله وصح خبره هو الطهور ماؤه الخ) عبارة المغنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله ومر) اي فى اوائل باب الصيد (قوله حرم) اي تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله وانه يحل الخ) اي وانه الخ (قوله وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضرا ما فى الكبير وشبهه قال مر فقتضى تقديم حل ذلك بالصغير حرمة ما قرره سم على المنهج وينبى ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

في شعب الامان و استاذة الفقهاء الشافعى في عاصم الشر يعقو قال الاذرى الصواب تحريم حلها جلة لغير علها بما فعله القلندرية (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ان على كرم الله وجهه

(كتاب الاطعمة)

(قوله اوحى الخ) مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبح فكيف بشكل حيث ان اطلاق قولهم لما

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجه

عيش مذبح اوحى لكنه لا يدوم (الملك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسيا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر

وطاماه اى مصيده ومطومه وفسر طاماه جهور الصحابة التابعين بما طافوا على وجه الماء وصح خبره الطهور ماؤه الحل ميتة ومرا

انه ياكل من الغنر وكان طافيا نعم ان انتفخ الطاني واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتساح بما في جوفه

ولا ينسج به الدهن وأنه يحل شبهه وقليه، ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (غيره في الأصح) ما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي
تصحیح الروضة أن جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش وهو اللحم يفتح الام والمجمة ولا انفار الى تقويه بناه ومن انفار لذلك

عرقاً لا يصغير فيدخل فيه كإربس البسار به المعروفة بمصر وإن كان قدر أصبعين مثلاً اه عش (قوله) ولا
يتنسج به الدهن (ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنسج به الدهن) أي فوائ الدهن باق على طهارته
وليس ينسج معفو عنه اه عش (قوله) وأنه يحل شبهه (الخ) وإنه لو وجد سمكة في جوف أخرى حل أكلها إلا
أن تكون قد تغيرت فيجزم لأنها صارت كالقلاء معني ونهاية (قوله) شبهه (الخ) أي صغير السمك من غير أن
يشق جوفه اه معني (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عش
قال صاحب العباب يحرم في الجراد وصرح في أصل الروضة بجواز ذلك قياساً على السمك انتهى والاقرب
عدم الجواز لأن حياته مستقرة بخلاف السمك فإن عيشه عيش مذبوح فالتحقق بالمت اه ورجع
الشارح في باب الصيد جواز في الجراد وعقبه سم هناك ما هو انق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) مما
ليس (الخ) كخنزير الماء وكتبه ولا يترط فيه الذكاة لأنه حيوان لا يعيش إلا في الماء معني (قوله) ما ليس
على صورة السمك المشهور) لعل المراد عالم يشتر باسم السمك وإن كان على صورته حتى ينافي قوله ومنه
القرش والافوه على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه) أي الغير (قوله) القرش
بكسر فكأن قاموس ومعني (قوله) غير السمك) أي المشهور اه سم (قوله) ويرده) أي لتليل
القبيل بما ذكر (قوله) كالبقرة) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قوله)
المتن حل) أي أكله ميتاً اه معني (قوله) لتناول الاسم (الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه ما لا نظير
له في البر يحل اما اذا ذبح ما اكل شبهه في البر فانه يحل جزاً ما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حبش
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحاً فحل الخلاف اذا اكل ميتاً معني وسم وعش (قوله) دائماً)
اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسنا) بفتح النون مصباح وضبطه في
شرح الروض اى والغنى بكسر النون اه عش (قوله) المتن وحية) ويطلق على الذكر والانثى ودخلت التاء
للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تنبيه) هدي فهم كلامه ان الحياة التي لا تعيش الا في الماء حلل
لكن صرح الماوردي ببحرهما وغيرهما من ذوات السموم البحرية اه معني عبارة الرشيدى قوله
حية اى من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كقرباه اه معني (قوله) وسلحفاة)
بضم السين وفتح اللام ومهمة ساكنة معني ورشيدى (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)
وهي اللجأة (الخ) عبارة النهائية قيل هي السلحفاة قيل اللجأة هي السلحفاة اه (قوله) على انها كالسلحفاة)
اى في الحرمة او في الخلاف وتصحیح الحرمة (قوله) لكن الأصح الحرمة) وفقاً للنهاية والمعني (قوله)
لاستنباطه وضرره) عبارة المعني السمية في الحية والعقرب والاستنباط في غيرهما اه (قوله) عن قتل
الضفدع) اى صغيراً كان او كبيراً اه عش (قوله) وجرياً على هذا) الاشارة لما في المتن اه رشيدى (قوله) في
الروضة واصلها (الخ) اعتمدته النهائية عبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وان قال في المجموع إن
الصحيح المتمتع بالخ أو اعتمد المعني ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) ايضاً) لا موقع له هنا (قوله)
ان جميع ما في البحر (الخ) اى وان كان يعيش في البر ايضاً (قوله) يحمل على ما في غير البحر) اى فالحية والنسنا
والسلحفاة البحرية حلل وعلى ان السلحفاة هي الترسة الذي قد تم تكون الترسة المعروفة الآن حللاً
على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فاحفظه فانه دقيق اه عش (قوله) قيل النسنا) الى
قوله قبل زاد المعني قبله وهو اى النسنا على خلقه الناس قاله القاضي ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز)

حل شبهه وقليه لان عيشه بعد دخوله من الماء عيش المذبوح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) اى المشهور
(قوله) دائماً) اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الشحيح المعتمدان
جميع ما في البحر تحل ميتة الا الضفدع اى وما فيه سم (الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الارنب

في تحريم التمساح فقد
تسأل ولما لم يلة الصحيحة
عيشه في البر (وقيل لا) يحل
غير السمك لتخصيص الحل
به في خبرا حل لنا ميتتان
السمك والجراد ويردهما
نقرر ان كل ما فيه يسمى
سمكا (وقيل ان اكل مثله في
البر) كالبقرة (حل والا)
يؤكل مثله فيه (فلا) يحل
(ككلب وحمار) لتناول
الاسم له ايضاً (وما يعيش)
دائماً (في بر وجر كضفدع)
بكسر ثم كسر او فتح وفتح
ثم كسر ويضم ثم يفتح الفاء
ساكنة في الكسر (وسرطان)
ويسمى عقرب الماء وسماس
ونسنا (وحية) وسائر
ذوات السموم وساحفأة
والترسة وهي اللجأة بالجم
جرى بعضهم على انها
كالسلحفاة وبعضهم على
حلها لانها لا يدوم عيشها في
البر وجرى عليه في المجموع
في موضع لكن الأصح
الحرمة وقيل اللجأة هي
السلحفاة (حرام) لاستنباطه
وضرره مع صحة النهي عن
قتل الضفدع اللازم منه
حرمة وجرى على هذا في
الروضة واصلها ايضاً
لكن تعقبه في المجموع
فقال الصحيح المعتمدان

جميع ما في البحر تحل ميتة الا الضفدع اى وما فيه سم وما ذكره اصحابنا وبعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسنا محمول على من
ما في غير البحر اقل النسنا يوجب جزاء الصبي يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يسلم ويقتل الانسان ان ظفره بفقر كقفر الطير

قبل يرد عليه نحو بوط واوزفانه يمش فيها وهو حلال اه ويرد بجمع عيشه تحت الماء دائما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا للدنيلس وقد عنت به البلوى في بلاد مصر كعنت البلوى في الشام بالسرطان وعن ابن عدلان انه ابقى بالحل لاكل فاثيره البر وهو القسقي وهذا عجيب أى من شيين اعتبار المثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المارد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتى بتحريمه وهو الظاهر لانه اصل السرطان لتولده منه كما نقل عن اهل المعرفة بالحيوان اه واعتمد الدميري الحل ونازع في صحة ما نقل عن ابن عبد السلام ونقل ان اهل عصر ابن عدلان واقوه (وحوان البر يجل منه الانعام) اجماعا وهي الابل والقر والغنم (والخيل) العربي وغيرها لصحة الاخبار بحلها وخبر النبي عن لحومها منكر وبفرض حتمته هو منسوخ باحلالها يوم خيبر ولا دلالة في تركبوها وزينة على ان الآية مكية اتفاقا والخبر لم يحرم إلا يوم خيبر فدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الآية تحريم الخمر فكذلك الخيل والمراد في جميع ما مروى في الذكر والاشي (وبقر وحش وحماره) وان تانسأططبيها واكله صلى الله عليه وسلم من الثاني وامره بالاكل منه رواه الشيخان وقيس به الاول (وظي) اجماعا (وضيع) يضم بانه أفصح من اسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أى يشاه قاموس (قوله يرد عليه) أى المثنى (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير لنحو بوط (الخ) (قوله) وقد عنت البلوى به) أى بالكله (قوله) انه ابقى بالحل) أى حل الدنيلس وهذا هو الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه معنى (قوله) عليه) أى الضعيف (قوله) ما اكل مثله من الحيوان (الخ) ما المانع ان يكون لنحو بوط يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر وفي دعوى التبادر وقفة (قوله) وهو الظاهر) خلافا للفتى كما مر اتفاقا للثبته كما يأتى اتفاقا (قوله) لانه أصل السرطان (الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أى في كلام نفسه عن ابن المطرف في السرطان انه معتول من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمه السرطان فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا أن يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفي ترجمتهم بجل الدنيلس وحرمه السرطان دليل على ان كلامهما اصل مستعمل وليس احدهما متولدا من الآخر اه عرش (قوله) واعتمد الدميري (الخ) عبارة انما يؤول الدنيلس فاعتمد له كاجرى عليه الدميري واقى به ابن عدلان وأئمة عصره واقى به بالودرحه الله تعالى اه (قوله) في صحة ما نقل (الخ) أى صحة نقله (قوله) وأقل) أى الدميري (قوله) اجماعا) إلى قول المثنى والاصح في النهاية الاقوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله حقه إلى امره وقوله وهو السجاب إلى وزعم وقوله وكذا اهية إلى وكذا (قوله) وهي الابل) إلى قول المثنى والاصح في المغنى الاقوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حين إلى المثنى وقوله اعجمي معرب وقوله وزعم إلى المثنى وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى المثنى وقوله كرهه بالريح وقوله قيل إلى وقيد الغراب (قوله) وغيرها) أى غير العربية (قوله) بحلها) أى الخيل (قوله) ولا دلالة) عبارة المغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوهن يومئذ كرا الاكل مع انه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية بالاتفاق ولحوم الخمر إنما حرمت يوم خيبر سنة تسع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة من الآية تحريمها بالالحوم فاتها لدلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الخمر ولم يعتدوا منها بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا لاقتصار على تركبها التي ينالها لا يندل على الزائد عليها وانما خصها بالذكر لانها معظم مقصوداه (قوله) وان تانسأ) أخذه غايه في الخمار ظاهر لدفع توهم انه إذا تانسأ صار اهليا فيحرم كسائر الخمر اهليه واما اخذه غايه في البقر فلم يظهر له وجه لان الاهل من البقر حلال عرا باكان او جواميس اه عرش أى فالاولى الافراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة المغنى ولا فرق في حمار الوحش بين ان يستانسأ ويبقى على توحشه كانه لا فرق في تحريم الاهل بين الحالين اه (قوله) وامره) عطف على حقه (قوله) ولا يسقط له سن) أى إلى ان يموت مغنى ونهاية (قوله) وانه (الخ) عطف على

البحري وهو حيوان رأسه كرس الارانب وبنده تكبد السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدق وهو من السموم إذا شرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل في البر يؤكل شبهه في البحر لان هذا لا يشبه الارنب الشكل بل في الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه في البحر أى وان عاش في البر ايضا كما هو ظاهر هذا الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة في التقييد بالشبه لان الحل حيث لا يتوقف عليه ثم هذا لا يتناقض قول المصنف وما يعيش في البر ويحمر لان كلامه في الميتات وفيما لا يشبهه في البر وهذا الكلام فلما نكح في البر والحاصل انما لو ألتاحوا انما يؤكل في البر كذئب وبقروا ووز دجاج يعيش في البر والبحر حل بتدكيته (قوله) واعتمد الدميري (الحل) واقى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وحماره (الخ) قال في شرح الروض وفارقت أى الخمر الوحشية الاهلية بانها لا ينتفع بها في الركب والحل فانصرف الاتفاق على حلها خاصة

بانه يؤكل ونابه ضعيف لا يتقوى به وخبر النبي عنه لم يصح وبفرض حتمته فهو نهى تنزيه للخلاف فيه كذا قيل وفيه نظر لان ما خالف سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حقه انه يتناول حتى يصاد وامره أنه سنة ذكر وسنة أنثى ويحصى (وضب) وهو معروف لذكره ذكران ولثاناه فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بمحض تهشم بين جنسه وانه إنما تركه لانم باله متفق عليه

(وَأَرْبَ) لَاحِظُ الْكَلَامِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَخَارِيُّ وَهُوَ قَصِيرُ الدِّينِ طَوِيلُ الرِّجْلِ عَكْسُ الزَّرَاقَةِ يَطَأُ الْأَرْضَ بِمَوْخَرِ قَدَمِهِ (وَتُعْلَبُ) بِمَثَلَةِ أَوَّلِهِ
لَا تُعْلَبُ وَالْجَبْرَانُ فِي تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ (٢٨٠) (وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ قَصِيرُ الدِّينِ جِدَا طَوِيلُ الرِّجْلِ لَوْ هُوَ كَلَوْنَ الْغَزَالَ لَا تَعْلَبُ أَيْضًا وَنَاهِيَا

حَلَهُ وَقَوْلُهُ تَرَكَهُ أَيْ الْأَكْلَ (قَوْلُ الْمَتْنِ وَأَرْبَ) بِالتَّوْنِ مَخْطُوفٌ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ بِلَا تَوْنٍ لَمَنْعُ صَرْفِهِ
حَيَوَانَ شَبَهَ الْعَنَاقَ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ) أَكْلَ مِنْهُ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَلَمْ يَبْلُغْ أَحَدُهُمْ ذَلِكَ لَمْ يَحْمِلْهَا مَعْتَدًا بِهَا
تَحْيُضُ كَالضَّبْعِ وَهِيَ مَحْرَمَةٌ عِنْدَهُ أَيْضًا أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ) عَكْسُ الزَّرَاقَةِ (يَفْتَحُ الزَّوَى وَضَمُّهَا لَفْتَانُ
مَشْهُورَتَانِ وَهِيَ غَيْرُ مَا كَوَّلَ أَهْ عَشْ (قَوْلُ الْمَتْنِ وَرَبُوعٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يُشَبَّهُ الْفَارَ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ)
لَوْ هُوَ كَلَوْنَ الْغَزَالَ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى أَيْضُ الْبَطْنِ أَغْبَرُ الظَّاهِرِ بِطَرْفِ ذَنْبِهِ شَرَاتُ أَهْ (قَوْلُهُ) وَنَاهِيَا أَيْ
التَّعْلَبُ وَالرَّبُوعُ (قَوْلُهُ) نَفَذَ بِالذَّلَالِ الْمَجْمُوعَةِ دَمِيرِي وَيَضُمُّ الْقَافَ وَفَتْحَهَا مَخْتَارٌ وَيَضُمُّ الْقَافَ وَتَفْتَحُ
لِلتَّخْفِيفِ مَصَابَحُ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ) وَرَبُوعٌ هُوَ بِسَاكُنٍ الْمَوْحِدَةِ دَوِيَّةٌ أَصْفَرُ مِنَ الْمَرْكَحَاءِ الْعَيْنِ لَا ذَنْبَ لَهَا
مَعْنَى وَرَشِيدِي (قَوْلُهُ) فَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ (أَخْ) وَتَوْنٌ فِي آخِرِهِ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ وَفَكَ) وَهُوَ حَيَوَانٌ
يُؤْخَذُ مِنْ جِلْدِهِ فَرُو لَيْتَهُ وَخَفَّتْهُ مَعْنَى وَنَاهِيَا (قَوْلُهُ) وَقَافُ (أَخْ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالرُّوْضُ مَعْ شَرْحِهِ وَالدَّلْدَلُ
هُوَ بِسَاكُنٍ اللَّامِ بَيْنَ الْمَهْمَلَتَيْنِ الْمَضْمُونَتَيْنِ دَوِيَّةٌ قَدْرُ السَّخْلَةِ ذَاتُ شَوْكَةٍ طَوِيلَةٌ تُشَبَّهُ السَّهَامَ وَفِي الصَّحَاحِ
أَنَّهُ عَظِيمُ الْقَانَدِ وَابْنُ عَرَسٍ وَهُوَ دَوِيَّةٌ رَفِيقَةٌ تَعَادَى الْفَارَ تَدْخُلُ جِرَّهُ وَتَخْرُجُهُ وَجَمْعُهُ بَنَاتُ عَرَسٍ
وَالْحَوَاصِلُ جَمْعُ حَوْصَةٍ وَيُقَالُ لَهُ حَوْصَلٌ وَهُوَ طَائِرٌ أَيْضًا أَكْبَرُ مِنَ الْكَرْكِيِّ ذُو حَوْصَةٍ عَظِيمَةٍ يَتَخَذُ
مَنْهَا فَرُو وَيَكْتَرُّ بِمَصْرٍ وَيَعْرِفُ بِالْبَيْعِ وَالْقَافُ يَضُمُّ الْقَافَ الثَّانِيَةً دَوِيَّةٌ يَتَخَذُ جِلْدَهَا فَرُو أَهْ وَعِبَارَةُ
الْثَّانِيَةِ وَيَعْلُ دَلِيلُ وَابْنُ عَرَسٍ أَهْ (قَوْلُهُ) وَزَعَمَ أَنَّهُ أَيْ السَّمُورُ (قَوْلُهُ) وَشَقِيٌّ وَهُوَ حَيَوَانٌ يَتَخَذُ
مِنْ جِلْدِهِ فَرُو أَوْ قِيَانُوسَ (قَوْلُهُ) مَثَلًا أَيْ أَوْ بَقْرًا أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ) حَلُّ اتِّفَاقًا أَيْ لَانَهَمَا
مَا كَوَّلَا أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ) لَمَّا ذَكَرَ أَيْ مِنَ النَّبِيِّ الصَّحِيحِ عَنْهُ (قَوْلُهُ) وَهُوَ الطَّيْرُ (أَخْ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ
وَالْمَعْنَى أَيْ ظَفَرُ أَهْ (قَوْلُهُ) فَالْأَوَّلُ أَيْ ذُو النَّابِ (قَوْلُهُ) وَفَهْدٌ عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ
وَالْخَنَزِيرُ وَالْفَهْدُ يَفْتَحُ الْقَافَ وَكُسرُهَا مَعَ كُسرِ الْهَاءِ وَاسْكَانُهَا وَالْبَرَبَاءُ مِنْ مَوْحِدَتَيْنِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٌ
وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ وَهَرُوبٌ مِنَ السَّيَاحِ يَعَادِي الْأَسَدَ مِنَ الْعَدُوِّ لَامِنِ الْمَعَادَاةِ وَيُقَالُ لَهُ الْفَوَاقِي يَضُمُّ الْقَافَ
وَكَسْرُ التَّوْنِ شَيْبَةُ بَابِنِ أَوْ أَيْ (قَوْلُ الْمَتْنِ وَنَمْرٌ) يَفْتَحُ التَّوْنَ وَكَسْرُ الْمِيمِ وَبَسَاكُنِ الْمِيمِ مَعَ ضَمِّ التَّوْنِ
وَكَسْرُهَا حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ أَخِيثٌ مِنَ الْأَسَدِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَمَثُّلِهِ وَاخْتِلَافِ لَوْنِ جِسْدِهِ يُقَالُ تَمَثُّلَانِ أَيْ
تَكَثُّرُ تَغْيِيرِ لَوْنِهِ لَا يَجُودُ غَالِبًا إِلَّا غَضَبًا نَامِعًا بِجَانِبِهِ ذُو قَرُونٍ وَسُطُوتٍ عَنِيْدَةٍ وَنَبَاتٍ شَدِيدَةٍ (إِذَا شِيعَ نَامَ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِيهِ رَاحَةُ طَيِّبَةٍ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُ الْمَتْنِ وَدَبٌ) يَضُمُّ الدَّالَ الْمَهْمَلَةَ وَالْأَشْيُ دَبَةٌ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ)
وَالثَّانِي) أَيْ ذِي الْخَلْبِ (قَوْلُ الْمَتْنِ وَصَقْرٌ) يَفْتَحُ فَسْكَوْنَ كُلِّ شَيْءٍ يَصِيدُ مِنَ الزَّادَةِ الشَّوَاهِينِ أَهْ قَامُوسُ
(قَوْلُهُ) بِحَرْمَةِ النَّسْرِ الْأَوَّلِ أَنْ حَرَمَةَ النَّسْرِ كَأَنَّ الثَّانِيَةَ (قَوْلُهُ) وَهُوَ) أَيْ ابْنُ أَوْ فَوْقَهُ أَيْ التَّعْلَبُ (قَوْلُهُ)
وَكَذَا أَهْلِيَّةُ (أَخْ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَاحْتِرَازٌ بِالْوَحْشَةِ عَنِ الْأَهْلِ قَانِيَا حَرَامٌ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا
سَبْعٌ وَقِيلَ تَحْلُ لَضَعْفِ نَاهِيَا (تَنْبِيْهُ) قَالَ الدِّمِيرِيُّ لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ قَوْحُودٌ لَفُظٌ وَحْشٌ لَكَانَ أَشْمَلُ
وَإِخْصَرُ أَهْ وَقَدْ يَتَعَدَّى بِاخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ كَاعْلَمُ مِنَ التَّقْرِيرِ وَأَنْ أَوْ هُ كَلَامُهُ الْجَزْمُ بِحَرْمَتِهَا وَأَمَّا ابْنُ
مُقَرَّضٍ وَهُوَ يَضُمُّ الْمِيمَ وَكَسْرُ الرَّاءِ وَكَسْرُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الرَّاءِ الدَّقِيقُ يَفْتَحُ اللَّامَ فَلَا يَحْرَمُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعِطِيهِ
وَنَاهِيَا ضَعِيفٌ أَهْ بِحَدْفِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَحْرَمُ خِلَافًا لِلثَّانِيَةِ عِبَارَةٌ تَعْرِيمُ النَّفْسِ لِأَنَّهُ يَفْتَرِسُ الدَّجَاجَ وَابْنُ مُقَرَّضٍ
عَلَى الْأَصَحِّ أَهْ (قَوْلُهُ) وَكَذَا النَّفْسُ وَهُوَ دَوِيَّةٌ تَحْوِي الْمَرَّةَ يَأْوِي الْبَسَاتِينَ غَالِبًا وَاجْتَمَعَ ثَمُوسٌ مِثْلُ حَمَلِ

ضَعِيفٌ وَمَثَلُهُمَا نَفَذُ وَرَبُوعٌ
وَأَمْ حَبِيبٌ بِجَاءٍ مَهْمَلَةٍ
مَضْمُونَةٌ فَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ
فَتْحَتِهَا تُشَبَّهُ الضَّبْعَ وَهِيَ
أَيْ الْحَرَابِيُّ (وَفَكَ) يَفْتَحُ
الْقَافَ وَالتَّوْنَ وَتَسْتَجَابُ
وَقَافُ حَوْصَلٍ (وَسَمُورٌ)
يَفْتَحُ فَضْمٌ مَعَ التَّشْدِيدِ
الْجَمْعِيُّ مَعْرَبٌ وَهُوَ
وَالسَّنَجَابُ نَوْعَانِ مِنَ
ثُعَالِبِ التَّرْكِ وَزَعَمَ أَنَّهُ طَيْرٌ
أَوْ مِنَ الْجِنِّ أَوْ نَبَتٌ غَلَطَ
(وَعَجْرَمٌ) وَشَقِيٌّ (وَبَغْلٌ)
لِلنَّبِيِّ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالْحَارِ
يَوْمَ خَيْبَرَ وَلِتَوْلَدِهِ بَيْنَ
حَلَالِ حَرَامٍ مِنْهُمْ لَوْ تَوَلَدَ
بَيْنَ فَرَسٍ وَحِمَارٍ وَحَشَى
مِثْلًا حَلُّ اتِّفَاقًا (وَحِمَارٌ)
أَهْلٌ لَمَّا ذَكَرَ (وَكُلُّ ذِي
نَابٍ) قَوَى بِحَيْثُ يَعْدُوهُ
(مِنَ السَّيَاحِ) وَغَلَبَ بِكَسْرِ
فَسْكَوْنٍ وَهُوَ الطَّيْرُ كَالظَّفَرِ
الْإِنْسَانِ (مِنَ الطَّيْرِ) لِلنَّبِيِّ
الصَّحِيحِ عَنْهُمَا فَالْأَوَّلُ
(كَاسِدٌ) وَفَهْدٌ وَنَمْرٌ وَذَبُوبٌ
وَدَبٌّ وَفِيلٌ وَفَرْدٌ (وَالثَّانِي)
نَحْوُ (بَازُوشَاهِينَ وَصَقْرٌ)
عَامٌ بِعَدْ خَاصٍّ لِمَشْوَلِهِ لِلزَّادَةِ
وَالشَّوَاهِينُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ كُلِّ
مَا يَصِيدُهُو بِالسَّيْنِ وَالصَّادِ
وَالزَّوَى (وَنَسْرٌ) بِتَثْنِيَّةٍ
أَوَّلُهُ وَالتَّفْتُوحُ أَفْصَحُ
(وَعَقَابٌ) يَضُمُّ أَوَّلُهُ وَجَمِيعُ

جَوَارِحِ الطَّيْرِ وَقَالَ جَمْعُ بِحَرْمَةِ النَّسْرِ لَا لَانَهُ غَلَبًا وَإِنَّمَا ظَفَرُ كَطَفَرِ الدَّجَاجَةِ (وَكَذَا ابْنُ آرَى)
بِالْمَدِّ وَهَرُوكَرِيهِ الرِّيحُ طَوِيلُ الْمَخَالِبِ وَالْأَطْفَارُ يَمُوتُ لَيْلًا إِذَا اسْتَرَحَّ بِمَا يَشَبُّهُ صَبَاحُ الصَّيْدَانِ فِيهِ شَبَهُ مِنَ الذَّنْبِ وَالتَّعْلَبُ وَهُوَ
فَوْقَهُ وَدُونَ الْكَلْبِ لَا سَتَجَابُهُ وَعَدُوهُ نَبَاهُ (وَهُوَ قَوْحُودٌ فِي الْأَصَحِّ) لَعَدُوُّهَا وَكَذَا أَهْلِيَّةٌ قِيلَ جَزْمًا وَقِيلَ فِيهَا الْخِلَافُ وَكَذَا النَّفْسُ

(ويحرم ما ندب قتل) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (مكية وعقرب و غراب ابقع) اى فيه سواد ويارض (وحداة) بوزن عينة (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اى عاد للخبر الصحيح فى الفواسق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن فى الحل والحرم وهى غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب وكلب عقوروفى وايه لمسلم ذكر الحية بدل العقرب وفى اخر زيادة السبع الضارى قبل البيمة التى وطئها الاذى ماور بقتلها مع حلها وهى وموان قتلها وجه ضعيف فلا استثناء على انها لارد وإن قلنا بقتلها لانه لعارض والا لورد ماله صال عليه حيوان يحل اكله فانه يجب قتله ومع ذلك هو حلال وقيد الغراب بالابقع تبعا للخبر ولالاتفاق على تحريمه والا فالألود هو الغداف الكبير ويسمى الجبل لانه لا يسكن الا الجبال حرام ايضا على الاصح وكذا العقق وهو ذلولين ايض واسود طويل الذنب قصير الجناح صوته القعقة وخرج بضار نحو ضبع وتعلب لضعف نابه كالمز (وكذا رخصة) للنبي عنها رواه البيهقي ولحشيتها (وبغاة) بموحدة مثله فمعجمة ثم مثله طائر ايض او غير بطنى الطيران اصغر من الحداة ياكل الخفيف والاصح (حل غراب ذرع) وهو اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكرى بمجر المتعار والرجلين لانه مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح اءعش (قول المتن ما ندب قتل) اى لا يذاته اه معنى (قوله حل اقتناؤه) اى فكانه لا يقتل اه سم (قول المتن كنية) يقال للذكر والاثنى وعقرب اسم للأنثى ويقال للذكر عقربان بضم العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكينيتها ام خراب وجمعها فتران بالهمز والبرغوث بضم الباء الزبور بضم الزاى والبق والقمل واما ندب قتلها لا يذاتها ولا تقع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخناس جمع خنفساء بضم الفاء افصح من فتحها والجلعان بكسر الجيم وهو دوية معروفة تسمى الزعوق تعض البهائم فى فروجها فتهرب وهى اكرم الخنفساء شديدة السواد فى بطنها لون حمرة للذكر قرنان والرخم والسكب غير العقور الذى لا منفعه فيه مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى رواية لاني داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمس اه قال عى لعلمه من الرواية الاولى اه (قوله قبل الخ) واقفه المغنى عبارة واستثنى من عموم تحريم ما امر بقتله البيمة المأكولة اذا وطئها الاذى فانه يحل اكلها على الاصح كما ذكر فى باب الزنا مع امر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه عى (قوله وهو الغداف) بالدال المهملة اه عى عبارة القاموس فى فصل النين الغداف كغراب غراب القيط اه (قول المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الحلقة والنحاس بسين مهملة طائر صغير ينس اللحم بطرف منقاره واصل النيس اكل اللحم بطرف الانسان والنهش بالمعجمة اكله بجميعه ما فحرم الطيور التى تنهش كالسباع التى تنهش لاستباحتها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغاة) هى غير الجوزية المسماة بالنورية وقد اقبى عليها الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله واوغبر) اسقطه المغنى وعبارة النهاية ويقال اغبراه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ) ولوشك فى شئ هل هو بما يؤكل او من غيره فينبى الحرمة احتياطا اه عى لعل ما ذكره مخصوص بالشك فى انواع الغراب والايضا خلاف ما ياتى قبيل التنبيه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا والشهاب الرملى المتمد خلافاً فى اصل الروضة اه سم واقفه اى الشهاب الرملى النهاية والمغنى عبارة الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون فتعضى كلام الرافعى حله وبه صرح جمع منهم الرويانى وعله بانه ياكل الزرع وهو المتمد وإن صح فى الروضة تحريمه اه وعبارة الثانى قالها الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صح فى اصل الروضة جرى عليه ابن المقرئ وقيل يحله كما هو قضية كلام الرافعى وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى واعتمده الاسنوى اه بخذف (قوله حرام) خلافاً للشهاب الرملى والنهاية والمغنى كما مر وروى كل مادف ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله بفتح الموحدتين) الى قوله واعررض فى المغنى الا قوله وفى القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله اذا نزل الى المتن وقوله فتأمله الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المتوقعة له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طبعه العف وحب الزهو بنفسه والخيلاو الإعجاب يرشوه ومع حسنه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحمل نعمة الخ) كذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشقاق يفتح المعجمة وكسر هاء كسر القاف وتشديد الراء وبكسر هاء اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشر قراق وهو طائر اخضر على قدر اللحم وروض مع شرحه ونهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشد الياء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله

الاهل اه (قوله حل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى المتمد خلافاً فى اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود او رمادى حرام واعررض بما لا يجدى بل الاسنوى انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدتين مع تشديد الثانية ثم معجمة بالنصر وهو الدرة بضم المهملة ولولا انها تختلف والغالب انها اخضر (وطاوس) ولحشيتها (وتحمل نعمة) اجماعا (وكركى وبط)

قال الدميري (عبارة المغني نفيه عطفه أي الأوز على البط يقتضي تغيرهما وفسر الجوهري وغيره الأوز بالبط وقال الدميري الخ) **(قوله)** بتلث أوله الخ) عبارة المغني وهو بتلث أوله والفتح أفصح يقع على الذكر والأنثى والواحدة دجاجة وليست الهاء للثاني وحله بالاجماع سواء أنسيه وحشيه ولا نهض الله عليه وسلم أكلهم رواه الشيخان اه وعبارة ع ش قال الشافعي في سيرته روى الشيخان عن أبي موسى الأشعري قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاجة وروى أبو الحسن بن الضحاك عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام اه **(قوله)** كسائر طيور الماء الخ) المناسب تقدمه في قول المصنف ودجاجة كافي النهاية والمغني **(قوله)** إلا اللقلق) وهو طائر طويل المغني يأكل الحيات ويصف فلا يحل لاسمها ولا لقول المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح إياه بالأسود الصغير (قول المتن وحام) ويحل للوربان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاختة والحمامة وتحمل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل يفتح الأولين جمع حجلة وهي طائر على قدر الحمام كلفظ أحر المقارو والرجلين ويسمى دجاجة البر وهذه الثلاثة قال في الروضة أنها درجت في الحمام مغني وروى مع شرحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والديسي والمام والفواخت والقطا والحجل اه **(قوله)** بلا تنفس ومص) أي بأن شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه معنى (أي رجم) من التجميع **(قوله)** وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كغرد وغرد تغردا رفع صوته وطرب به اه **(قوله)** وذكره تاج الكيد) إلى من ثم ضرب عليه في أصل المصنف ثم أصلح ما نصه وذكر من باب ذكر الخاص بعد العام اه وليس هذا الإصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الأصل فليحذر فان الظاهر أنه غير متين بعبارة النهاية ما وافقه كما كان سابقا من غير اصلاح اه سید عمر (أقول) بل لا بد من الإصلاح وأولادان تزداد الواقيل فيمنظر فيكون حثيثا وزعم معطوفا على اقتصر فيصير دعوى التلازم مآلى الروضة كما يصح به قول المغني وجمع ما بينهما تبع للمحرر وقال في الروضة أنه لا حاجة إلى وصفه بالهذر مع العب فانهما متلازمان اه ويؤيد صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم أنهما الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها وأما أصل كلامه بلا اصلاح فیرد عليه أن قوله أذل النفر الخ كما يتبع عدم التلازم بينهما كذلك فيعدم لزوم الثاني للأول ولذا قال سم ما نصه قوله يجب ولا يهذر انظر هاذم قوله فهو لازم للأول إلا أن يكون ذلك منقول له وهذا مختاره اه ومعلوم أن عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كغندليب) بفتح العين والبدال المهملةين وبينهما نون واخره موحدة بعد تختانية اه معنى **(قوله)** وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشیدی (قول المتن وزر زور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لارزرتة أي تصويته وتغير نغمه الزون وفتح المعجمة عصفور أحر الانف وبلبل يضم الباء وكذا الحجرة يضم الحاء المهملة وتشديد الميم المتحقة قال الراغب ويقال إن أهل المدينة يسمي البلبل النغرو والحجرة مغني وروى مع شرحه ونهاية (قول المتن لاخطاف) عبارة المغني ولا يحل ما نهى عن قتله وهو أمر منها خطاف يضم الحاء و تشديد الطاء وجمعه خطاطيف وسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد في ما يديهم من الافوات قال الدميري ومن عجيب أمره أن عينه تغلق وتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطيقه بطرن جدي وهدو الصد وهو يضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر فوق العصفور يقع ضخم الرأس والمقارو الأصابع بصيد العصافير اه بدني زيادة من الاسنى وكذا في الروض مع شرحه لإلا قوله وقال إلى والهدد **(قوله)** وهو الخفافش الخ) عبارة المغني وظاهر كلامهما أن الخفافش والخفافش متغايران واعتراضا بأن الخفافش والخفافش واحد وهو الوطواط كما قاله أهل اللغة واجيب بأن كلامهما ليس باعتبار اللفظة في تهذيب الاسماء واللغات أن الخفافش غرطا وهو طائر أسود الظهر أبيض البطن يابى البيوت في الربيع وأما الوطواط وهو الخفافش فهو طائر صغير الخ **(قوله)** أذل النغز من العصافير يجب ولا يهذر) أنظر هاذم قوله وهو لازم للأول إلا أن يكون ذلك منقول له وهذا مختاره

قال الدميري هو الأوز الذي لا يطير (أوز) بكسر ففتح وقد تحذف هزته (ودجاج) بتلث أوله في الذكر والأنثى والفتح أفصح لطبيها كسائر طيور الماء إلا اللقلق (وحام وهو كل ماعب) أي شرب الماء بلا تنفس ومص وفي القاموس العشب شرب الماء والجرجع أو تابعه (وهذر) أي رجم صوته وغرد ذكره تاج الكيد والافو لازم للاول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على عب وزعم أنها متلازمان فيه نظر أذل النغز من العصافير يجب ولا يهذر (وما على شكل عصفور) يضم أوله أفصح من فتحه (وأن اختلف لونه ونوعه كغندليب) وهو الهزار (وصعوة) مهملة مفتوحة فسا كنهته وعصفور أحر الرأس (وزر زور) يضم أوله لا نهان الطييات (لا خطاف) للهوى عن قتله في مرسل اعتضد بقول محامي وهو الخفافش عند اللغويين وفرق بينهما المصنف في تهذيبه بأن الأول عرفا طائر أسود الظهر أبيض البطن أي وهو المسمى الآن بعصفور الجنة لأنه لم يأكل من قوت الدنيا شيئا والثاني طائر صغير لا يرش له يشبه الغارة يطير بين المغزب والعشاء

واعترض جزمها بجرمها بجرمها بان فيه القيمة على الحرم فان ذلك يستلزم حل اكله ويجاب بنع هذا الاستلزام ان المتولد ما يحل ويجرم
حرام مع وجوب الجزاء فيه فلعل الخفافش عند هدمان هذا افتتله فان المتأخرين كانوا ان يطغروا على تغليظها وليس كذلك (وتحل وتحل)
لصحة النبي عن قتلها وحلوه على الفل السلياني وهو الكبير اذ لا ذى فيه بخلاف الصغير اذ اذ فيحل قتله بل وحرقة ان لم يدفنه إلا به
كالغمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهي صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثاته (٣٨٣) بضم القصر والمداو وفتحهم والمدا

(ودود) منفرد لما مر فيه
في الصيد الذبائح ووزغ
بانواعها وذوات سموم
وابر والصرارة وذلك
لاستحبابها نعم يحل منها نحو
يربوع ووبر وأم حنين
وقنفذو بنت عرس وضب
(تنبيه) استدلت الراجعي
لتحريم الوزغ بأنه نهي
عن قتلها وهو سبق قلم بلا
شك فقد روى مسلم أن من
قتلها في أول ضربة كتب
له مائة حسنة وفي الثانية
دون ذلك وفي الثالثة دون
ذلك وفي ذلك حض أي
حضر على قتلها قيل لانها
كانت تنفخ النار على ابراهيم
صلى الله على نبينا وعليه وسلم
(وكذا) يحرم كل (ما تولد)
يقينا (من ما كول وغيره)
كسعم بكسر فسكون تولده
بين ذئب وضبع وكر رافة
فتحرم بلا خلاف كما في
المجموع لكن اطال الأذرعى
وغيره في حلها تولدها بين
ماكولين من الوحش
وخرج يقينا ما ولد
شاة كلبه ولم يتحقق نزولك
عليها فانها تحل كما قاله
البعوى كالتقاضى لانه قد
يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهم الفقهاء بالذك وإن أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعدترض
جزمها (الخ) عبارة المعنى واما الخفافش فقطع الشيخان بجرمها مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب
قيمتها اذ افتتله الحرم او قتل في الحرم مع تصرحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتد ما هنا اه (قوله)
حرام مع وجوب (الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة
النهي (الى قوله) بلا شك في المعنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحلوه اى النهى عن قتل الفل (قول المتن)
كخنفساء وهي انواع منها نبات ودران وحمار قبان والصرار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء
وهي بالعين المهملة والصاد المعجمة دوية اكبر من الوزغ والحل كما بضم اللام وفتح الحاء المهملة دوية
كانها تتسكع لمساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احست بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه معنى
(قوله) وافتتحه اى ثلثه وهو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن) ودود جمع دودة وقوم جمع ديدان وهو
انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القرو والبودا الاخضر الذي يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة
وتقدم حل ودود الخمل والفاكهة معه اه معنى (قوله) وابر بكسر الهجمة اه رشيدى جمع ابرة اى
وذوات ابر كعقربوز نور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدجد
اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المعنى والروض (قوله) يحل منها اى الحشرات
اه معنى (قوله) قيل (الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزغ وقال
كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لانها كانت تنفخ النار (الخ) اى لان اصلها
الذى تولدت هي منه كان ينفخ الخ فثبت الحسنة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه عش (قوله) يقينا
الى قوله ويجوز في المعنى الا قوله لكن الورع تركها ولى قوله انه في النية الا قوله بلا خلاف الى يخرج
وقوله ان فرض الى الذى يظن وقوله في شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكر رافة (الخ) بفتح الزاى
وضمها لفتان مشهورتان اه عش زاد المعنى كاحكامها الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام
اه (قوله) فتحرم قيل لان الناقة الوحشية اذ وردت الماء طرقتها انواع من الحيوانات بعضها ما كول
فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه عش (قوله) ولم يتحقق نزولك (الخ) اى لم يعلم نزول الكلب عليها او علم
اى فى وقت يعلم من عاده ان ما ولدته ليس منه اه عش (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع
اه (قوله) ان كان (الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وان اقتضى صنيع الشارح
كالنهاية ان مرجعه نحو كلب تولدتا نحو شاة من غير تحقق نزولك عليها فكان ينبغي على الاول تقديم قوله
وقال آخرون الخ على قوله وخرج الخ فليجمع (قوله) ومنها اى الامام (قوله) مسخ الخ اى لم يمسح الخ (قوله)
لكن ينافية (الخ) وقد بينت النافاة بان كلام الطحاوى في نسل المسوخ وما هنا في المسوخ نفسه (قوله)
مظاها (الخ) فيه تامل (قوله) وفي إطلاق هذا) اى ما فتح البارى من اعتبار المسوخ اليه وما قبله اى من
اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت (الخ) هم يعلم ان المبدل الذات والصفة اه سم عبارة السيد
عمر قوله ان بدلت الذات الخ كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغي ان يتامل المراد بتبديل الذات

(قوله) والذي يظهر أن ذاته ان بدلت (الخ) هم يعلم أن المبدل الذات أو الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون إن كان أشبه بالحلل خلقه حل ولا فلا ويجوز شرب لبن فرس رلدت بفلا وشاة كلها لانه
منها لامن الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل وعكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم فلهما بالاصل لكن ينافية ما في فتح
البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب مسوخا لا يقتضى تحريم اكله لان كونه آدميا منزال حكمه لم يبق له اثر اصلا وانما كره صلى الله
عليه وسلم اكله لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من ماء بموده افظاه اراه اعتبار المسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة في إطلاق
هذا وما قبله نظر والذي يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر المسوخ اليه والابان لم تبدل الاصفه فقتلها اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسيح أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه فانه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتباره في الأدبي المسوخ أنه لا يجوز أكله مطلقا كأيديله الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل
مسخت دواب في الارض
واخشي ان تكون
هذه فاكفوه وهاولاني
ذلك انه اذا ن في اكلها حلا
للؤل على انه جوز مسخها
وللثاني على انه علم ببدان
المسوخ لانسله في خبر
مسلم وغيره ان الله لم يجعل
للمسوخ نسلا ولا عقبا وقد
كانت القرود والخنازير قبل
ذلك وتورد بعضهم في مال
مغصوب قدم لولي قلب
كرامة له دما ثم اعيد الى
صفته او غير صفته والوجه
عدم حله لانه يعود الى
المالية يعود ملك مالكة
كما قاله في جلد ميتة دبع
ولا ضمان على الولي بقلبه
الى الدم كما لضمان عليه
اذا قتل بحاله (وما لانس
فيه) من كتاب ولا سنة خاص
ولا عام بتحريم او تحليل
ولا بما يدل على احدهما

والصفات اه وعبرة عش لكن يبق النظر في معرفة ما تحول اليه أو الذات الصفة فان وجد ما يعلم به
احدهما فظاهر ولا يفتني اعتبار اصله لان ما لم يتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وان المتحول هو الصفة وقد
عهد تحول الصفة في انخلاع الولي الى صور كثيرة نحو عذرة الجن والملك غير صورتها الاصل مع القطع
بان ذاتها لم تتحول وانما تحولت الصفة اه (قوله مطلقا) اي تبدلت ذاته او صفته (قوله فاكفوه) اي
بصفة الامر من باب الافعال والضمير للقدور (قوله ولا ينافي ذلك) اي الحديث المذكور (قوله حلا
للؤل) اي الامر بالا كفاء وقوله للثاني اي الاذن في اكلها (قوله قبل ذلك) اي مسخ أمة من بني اسرائيل
(قوله وتورد) الى التنبيه في النهاية لا قوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طباعهم الى الحق
وقوله واغترضه الى اماما سابق (قوله قلب) ببناء المفعول والضمير للغصوب او الفاعل والضمير للولي
ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه الخ (قوله والوجه عدم حله) اي لغريمه ما لم يكن كما لا يخفى
اه رشدي (قول المتن وما لانس فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لانس فيه شيء مما
مربشرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا
استطاعة ولا استنباط ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فليست يصح
تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان ثبت تحريمه
في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد به عدلان اسلامتهم يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم بحذف
(قوله من كتاب) اي قوله وهذا قد ينافي في المعنى لا قوله بشرطه الى المتن وقوله سواء الى المتن وقوله لم يبحث
الى قد صرحوا وقوله ويظهر الى فان استوى (قوله ولا سنة) ولا اجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ)
ما وجه اندفاعه اه سم (اقول) وجهه التعميم بقوله لخاص ولا عام بتحريم او تحليل الخ (قوله ما للبلقيني
هنا الخ) فانه قال ان اراد نص كتاب او سنة لم يستقم فقد حكم بحل التغلب وتحريم البيعا والطاوس وليس
فيها نص كتاب ولا سنة او نص الشافعي او احد اصحابه فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح
الاصوليين اه معنى (قول المتن اهل يسار) اي ثروة وخشب اه معنى (قوله العباقة) اي الكراهة
(قوله مآدب) اي عاش ودرج اي مات اه يجري عن عرش (قول المتن في حال رفاهية) اي اختيار
بجبري (قوله سواء ما يلاذ العرب الخ) اي فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافا لمن
ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيما يلاذ العجم اه رشدي (قوله بالخبث) عبارة النهاية والمعنى
بالخبث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتمع الخ (قوله على ذلك) اي الاستطاعة والاستنباط

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسيح أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته هاهنا تشطير الصادق
(قوله وما لانس فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لانس فيه بشيء مما تقرر شرع
من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة
ولا استنباط ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فليست يصح تحريمه قولان
الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان ثبت تحريمه في شرعهم
بالكتاب او السنة او يشهد عدلان اسلامتهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاروي فعل هذا واختلفوا
اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاذا لوجه ان عند تعارض الاشياء
اه كلام الروضة لا يقال بشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان النصراني من انواع
الكفر ما ليس لنحو اليهودي كالتثليث وقولهم بالا قانين لاننا نقول اتعاذنا بالشرع الذي جاء به
رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لينا فينا بعدم
لنخالفتهم وتعاليمهم في كفرهم فليتامل (قوله فاندفع ما للبلقيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

العرب والمعجم فيما يظهر (ولان استنبطوه فلا) يحل لانه تعالى اناط الحل بالطيب والحرمة بالخبث ومحال عادة
اجتماع العالم على ذلك لا خلاف طباعهم فتعين ان المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الاعدل طباعا والاكمل عقولا ومن ثم اسرل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة بها كافي حديث وفي آخر من أحبهم فيحبى أحبهم ومن أنغضهم فيغضى أنغضهم لكن طباعهم مختلفة ايضا فرجع الى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بعثه الرافعى انه يرجع فى كل عصر الى اكل الموجودين فيه وهم من جمعا ما ذكر واعترضه البلقينى بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه ان رجع السابق لزم ان لا يعتبر من بعدهم بالعكس ورد بان العرب انما يرجع اليهم فى الجهول واما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قصدا معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه ويبحث الزركشى أنه يكفى خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخر ان أخذ بالحظر لانه لا حوط وكان كلامه فى هذا التصوير بخصوصه الا قد صرحوا بان له استطابا البعض واستخبه البعض أخذ بالكثران (٣٨٥) استوار جمع قرش لانهم اكل العرب

عقلا وقوة فان اختلف القرشيون ولا مرجع أو شكوا وسكتوا ولم يوجدا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شها كما ياقى أما اذا اختلف شرط عما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ وان جهل اسم حيوان سئلوا عنه (وعمل بتسميتهم) حلا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو او ضدها وطعماً للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المساقى الكامنة فى النفس فالطعم بالصورة فان استوى الشبهان اولم نجد له شها حل لقوله تعالى قل لا أجد فيها وحى الى محرما الآية وهذا قد يناقى ترجيح الزركشى الحرمة فيما مر الا ان يفرق بان التعارض فى الاخبار ثم أقوى منه هنا (تنبيه) قوله او طعماً متعذراً من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فجى) من اضافة المصدر الى مفعوله أى بجعله اه عش (قوله وهم) أى الاكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أى فى المتن (قوله واعترضه) أى ما عتبه الرافعى (قوله بما اذا خالف) أى فى اذا الخ (قوله او بعدهم) لأحاجة اليه (قوله فى الجهول) أى فى امر الحيوان المجهول حكمه اه عش (قوله لكلامهم) أى العرب الذين بعدهم قال س قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع فى شروط الاعتبار تحكم مجرد السبق لا يقتضى الترجيح اه (قوله بالحظر) أى الحرمة اه عش (قوله وكان كلامه فى هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه فى هذا التصوير بخصوصه فيخالف اطلاق قولهم الا فى آفاقنا استوار جمع قرش اذ قضيته ان احدا الجانبين فى هذا التصوير اذا كان من قرش رجع اخباره ولو بالحل فليتام اه سم (قوله فى هذا التصوير الخ) أى فى حالة التساوى واتحاد القليلة (قوله وقوة) أى مروءة وكرما (قوله اولم يوجدا) أى فى موضع يجب طلب المأمنة فيما يظهر اه عش (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما اذا فقدوا او وجد غيرهم اه رشيدى (اول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالكثر فان استوار جمع قرش فانه اذا قدم الاكثر ولو من غير قرش على الأقل من قرش فيعتبر قول غير قرش عند قد قرش بالاولى (قوله به شها كما ياقى) عبارة المتخى شها به صورة او طبعاً ما فأن استوى الشبهان اولم يوجدا يشبهه خلال لاية قل لا اجد فيها وحى الى محرما الخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا فاعتاد ظاهر الآية المقضية للحل اولى من استصحاب الشرائع السابقة اه ومرعن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا اختلف الخ) عبارة المتخى وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلا فى البوادر وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله بما ذكر) أى فى المتن اه رشيدى (قول المتن سئلوا) أى العرب اه معنى (قوله حلا وحرمة) تمييزان لعمل لا لتسميتهم كالاختفى اه رشيدى وفيه ما لا يخفى عبارة المتخى بما هو حلال وحرام لان المرجع فى ذلك الى الاسم وهم اهل اللسان اه وهى صريحة فى انه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أى قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أى التجربة (قوله على ذبح) بالتوين (قوله او قطع فلذة) كقطعة لفظا ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الا خسر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن واذا ظهر تغير لحم الخ) أى ولو يسير من نعم او غيره كدجاجة اه معنى (قوله أى طعمه) الى قوله و قول الشارح فى التباين والمتخى الا قوله كاذ كره الى ومن اقصر (قوله كاذ كره) أى شول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع فى شروط الاعتبار تحكم مجرد السبق لا يقتضى الترجيح (قوله وكان كلامه فى هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه فى هذا التصوير بخصوصه فيخالف اطلاق قولهم الا فى آفاقنا فان استوار جمع قرش اذ قضيته ان احدا الجانبين فى هذا التصوير اذا كان من قرش رجع اخباره ولو بالحل فليتام

(٩٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) أوقطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم الى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية على أنه قد لا يتفق لو فعل كثير من ذلك فالذى يتجه تعين حل كلامهم على ما إذا وجدنا عدلا ولو عدل رواية بخبر بمجرد قطع هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحمل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتنذ على الاشبه به صورة أو ما إذا لم يوجدها فلا يعمل الا على المشابهة الطبيعية فالصورة فتأمله (وإذا ظهر تغير لحم جلالة) أى طعمه أو لونه أوريحه كاذ كره الجوى وباعتمده جمع متأخرون ومن اقصر على الاخير أراد الغالب وهى آكلة الجلة بفتح الجيم أى النجاسة كالعدرة و قول الشارح وهى التى تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجللة مثله البعر والبصرة اه فتنقيده بالبابسة

وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وماتولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله) يحتاج فيه لسند من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر تقلى وهو مشهور بمن يدلتحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وبنيى كقوله البقنى تعدى الحكم إلى شرعها وضوفا المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجد الرثعة فيه نهاية ومعنى قال عرش قوله ووجدت الرثعة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها أنه لا فرق وعبارة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أورد كى ووجدت فيه الرثعة اه وهى تقتضى أنه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وأنه إذا خرج حيا لم يذك فصل فيه بين ظهور الرثعة وعدمه اه (قوله) أكله إلى قوله ويكره في المغنى وإلى قوله وافهم في النهاية لا لاقوله وبه قال احد (قوله) ويكره اطعام ما كولة نجسا المتبادر من التجس نجس العين وقضيته أنه لا يكره اطعامها المتنجس اه عرش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمغنى ويلف جواز المتنجس دابة لم يجز صحيح فيه اما نجس العين فيكره علفها به اه (قوله) وهو محتمل لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى في بيان تغير اللحم مانصه بالرثعة والتين في عرقها وغيره اه (قوله) لأن النهى إلى قوله وبه عرفت في المغنى وإلى قول المتن ولو تنجس في النهاية (قوله) لا يحرم من التحريم (قوله) لو تين ككرم وضرب اه قاموس (قوله) ويكره ركوها الخ ظاهره وإن لم ترق اه عرش (قوله) ومثلها أى الجلالة لسخلة ربيت بلبن كلبه او خنزيرة اه معنى (قوله) إذا تغير لحمها لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر أنه لو كان بدل اللبن الذى شرب في تلك المدة عذرة ما لظهر فيه التغيير نظير مسابقي في كلام البغوى وإلا فاللبن لا يظهر منه تغيير كالابنخى فليجره اهر شيدى (قوله) لا زرع الخ عبارة المغنى لا يكره الثمار التى سقيت بالماء النجسة ولأحزرع نبت في نجاسة كزبل اه (قوله) ومنه أى التعليل (قوله) او متنجسا كشمع اصابه ماء نجس اه معنى (قوله) كاجنبا بناء المفعل عبارة النهاية كاهو ظاهر كلام الروض اه وبعبارة المغنى كاهو ظاهر كلام التنية اه (قوله) فهو تبرع علميا قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لأنه اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة وهذا الاحتاج للتقيد بقوله بلا كراهة الذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد اذ اه رشيدى عبارة المغنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكراهة على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حلل يجمع الكراهة إلا ان يريد حلها مستوى الطرفين (قوله) اما طيبه الخ عبارة المغنى وخرج بعلقت ما لو غسلت هى ولحمها بعد ذبحها او طبخ لحمها فال التغيير فان لكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كقوله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروذى تبعه اللقاضى وقال شيخنا هو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغيير بذلك اه (قوله) غذيت بحرام أى بلفظ حرام كالمنصوب اه معنى (قوله) ورجح ابن عبد السلام الخ يجوز التصرف باكله وبيع وغيرهما قبل اداء بدل المنصوب او لا كالأخط المنصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المنصوب هنار اسما بحيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله) وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سدقان هذا أمر تقلى وهو مشهور بمن يدلتحري والامانة (قوله) وهو محتمل لعل الاوجه خلافه (قوله) وقيل يكره الخ في الروض قبل الكلام على الجلالة لم يحرم ما تقوت بنجس اه قال في شرحه لحيث غذاته والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس ثلاثا رد الجلالة اه لعل المراد ما شانه ذلك بحسب نوعه وإلا فالوان بقرة أو شاة مثلا لم تمت النجوس بالنجس من حين ولا داتها حلت كاهو ظاهر كلامه (قوله) كالأول نعت لحم المذكورة في هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنطبق به الكراهة والقياس خلافاً قال البغوى وكذا لا تنطبق بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافاً بصيغة قبل وعبارة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالتالى جزم المروذى تبعه اللقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغيير بالحلم أنه لا أثر لتغيير نحو اللبن وحده وهو محتمل لأنه يتغير في التابع ما لا يتغير في التبوع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لأن النهى لتغيير اللحم وهو لا يحرم كالأول نعت لحم المذكورة أو يضها ويكره ركوها بلا حائل ومثلها سخلة ربيت بلبن كلبه إذا تغير لحمها لا زرع ونمى سقى أو روى بنجس بل محل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر التجس فيه ومنه أخذ أنه لو ظهر ريحه أى مثلاً فيه كرهه ومعلوم ان ما أصابه منه متنجس يظهر بالغسل فان علفت طاهرا او متنجسا او نجسا كاجنبا أو لم تعلق كما اعتمد البقنى وغيره وانصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وإنه الطاهر (فطاب لحمها حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تبرع علميا وذلك لزوال العلة ولا تقدر بلدة العلف وتقديرها باريين يومها في العير وثلاثين في الفقر وسبعة في الشياه وثلاثة في الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ فلا أثر له وتردد البغوى في شاة غذيت بحرام ورجح ابن عبد السلام كالغزالي

اظهره اسم (قوله) انها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش عبارة المغنى وقال
الغزالي ترك الاكل من الورع اه (قوله) لخل ذاته) اى الغذاء الحرام اه رشيدى (قوله) وإنما حرم لخلق
الغنى) اى وغير المكاف لا يغضب بالحرمة اه رشيدى (قوله) وبه) اى بقوله لخل ذاته فارتقت اى الشاة
المعلوفة بعلقت حرام (قوله) غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله مبنى الخ خبره وافي
الانوار الخ (قوله) مبنى على الضعيف الخ) فيه امور منها ان كونها ينبت على حرمة الجلالة لمن جملة ما فى الانوار
خلافا لما يوهمه كلام الشارح ومنها ان ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذى اعتمد به البيهقى فى فتاويه
خلافا لما يوهمه سياق الشارح ومنها ان قوله وما فى الانوار الخ لا موقع له بعدما ذكره عن الغزالي وابن
عبد السلام لذهومت على القول بالحرمة والقول بالكراهة اذ الظاهر انه لا كراهة فى الشاة المذكورة
ايضا للمعنى الذى ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلهما إنما اقتضرا على نفي الحرمة لانها التى كانت
تتوهم من غذائها بالحرام وقد سبق ان امالها سيقهما الى البيهقى اه رشيدى (قول المتن طاهر) اى مانع
على ومعنى (قول المتن ودبس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب اه ع ش عبارة القاموس الدبس
بالكسر وبكسر تين غسل التمر وغسل النحل اه (قوله) بالمعجمة) الى قوله ولا يحرم فى المغنى لإقوله
هذا الى ولا يكره (قوله) تناوله) الى المتن فى النهاية لا لقوله للخبر الى ولا يكره وقوله ولين وقوله او من غير
ما كره وقوله وعنده وقوله ومن ثم الى ولو وقت (قوله) هذا) اى الباقي (قوله) وهو المحترز عنه) اى بذائب
اه سم (قوله) مطلقا) اى مالا يقتضى التجسس وغيره (قوله) ولا يكره أكل يرض الخ) كالا يكره الماء اذا سخن
بالنجاسة اه اسنى (قوله) ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه يحرم تناول ما يضر
البدن او العقل كالخمر والربا والزجاج والسّم بتثنية السين والفتح افصح كالا يقرن وهو لين الخشخاش
لان ذلك مضر وربما يقتل لكن قلبه اى السم يحل تناوله للتداوى به ان غلبت السلامة واحتج الى به وحل
اكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد يذبح الخ (قوله) ومنه) اى التراب (قوله) وسم) كقوله لو جلد عطف
على نحو حجر (قوله) إلا ان لا يضره) اى القليل منه ما لا الكثير فيحرم اه ع ش (قوله) ونبت ولين جوز
انه سم أو من غير ما كره) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه كما ذكره القاضى لكن اعترضه النووي
بانه يتعين تحريمهما اى التين واللبن المذكورين على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه
سم (قوله) جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم وإلا ففيه حرج لا يخفى فراجع (قوله) انه سم
او من غير ما كره) نثر على ترتيب اللف (قوله) مسكر) قال فى الروض ويحرم مسكر النبات وان لم يطرِب
ولا حدفيه اه وقضيه عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المعتمد خلافا لما فى شرحه عن الماوردى اه سم
عبارة شرح الروض والمغنى ولا حدفيه ان لم يطرِب بخلاف ما اذا اطرب كما صرح به الماوردى ويجوز
التداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان أسكر للضرورة ما لا يسكر الا مع غيره يحل اكله وحده لا مع
وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة اذا زال المتغير بذلك قال البيهقى وهذا فى مرور الزمان على اللحم فلو
مر على الجلالة ايام من غير ان تأكل طاهر اقل الائمة حلت اه (قوله) انها لا تحرم) هل يجوز التصرف
بأكل ويبيع وغيرهما قبل اداه بدله المنصوب او لا كالمو خط المنصوب بماله حيث يملكه ويبيع عليه فيه
إلى اداه البدل فيه نظروا قد يفرق باستهلاك المنصوب هنا راسا بحيث انعدمت عينه ومالته بالكلية ولم يبق
منه فى الحيوان شي متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا اظهر (قوله) وبه فارتقت حرمة المراءة بلين كلبه على
الضعيف) قال فى الروض وللسخلة المراءة بلين كلبه كالجلالة (قوله) هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت
ولين جوز) انه سم أو من غير ما كره) كذا فى العباب قال الشارح فى شرحه كما ذكره القاضى قال وكذا لو وجد
مذبو حاشوك هل ذبحه من يحل ذبحه او غيره ولكن اعترضه النووي فى النبات واللبن بانه يتعين تحريمهما على
الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبح بان الاصل فيما التحريم حتى
يعلم المبيح ولم يعلم بخلافهما فان الاصل فيما الحل اه كلام شارح الباب وما ذكره فى المذبح شامل لما

الها لا تحرم وان غديت به
عشرين لخل ذاته وإنما
حرم لخلق الغنى وبه فارتقت
حرمة المراءة بلين كلبه على
الضعيف وما فى الانوار
عن البيهقى من ان الحرام
ان كان لو فرض نجسا غير
اللحم حرمت وإلا فلا
مبنى على الضعيف ان
الجلالة حرام (ولو تجس
طاهر كحل ودبس
ذائب) بالمعجمة (حرم)
تناوله لتعذر تطهيره كما
آخر النجاسة بدليله اما
الجامد فيزيل التجس
وما حوله وبأكل باقيه
للخير وهذا هو المحترز عنه
فلا يقال ظاهره ان
المتجس الجامد لا يحرم
مطلقا ولا يكره أكل يرض
ساقى فى ماء نجس ولا يحرم
من الطاهر إلا نحو حجر
وتراب ومنه مدر وطفل
لمن يضره وعليه يحمل
اطلاق جمع متقدمين
حرمة بخلاف من لا يضره
كما قاله جمع متقدمون
واعتمده السبكي وغيره
وسم وان قل إلا ان
لا يضره ونبت ولين
جوزانه سم أو من غير
ما كره

ومسكركثيرافونوحشيشوجوزةوعنبروزغفرانوجلدديغومستقذرأصالةبالنسبةلغالبذوىالطبايعالسليمةكمخاطومنى
ويصاقرعرقالاعراضكفسالةيدولحم(٣٨٨) مثلاًأنتنوخرجبالصاقرهوومايرمىمنالقمالريقوهومافيهذلافيحرمفمايظهر

منكلامهلافيهغيرمستقذر

غيره اه (قوله كثيرافونوحشيشاخ) أما القليل بما ذكر الذى لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لا نطاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شئ من ذلك يدعوه إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كاهو ظاهر اه اعياب (قوله وجوزة) أى جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلددنغ) أى لينة اما جلد الذكاة فيحل اكله وان دنع مغنى واسنى (قوله كمخاطومنى) والحيوان الحى غير السمك والجراد كالم عمار فى باب الصيد وفى حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال فى المجموع وإذا قلنا بطهارته أى هو الراسح حل اكله بلا خلاف لا نطاهر غير مستقذر بخلاف المني ومال البقنى الى المنع اه معنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو نتن اللحم والبيض لم ينسج قال فى المجموع قطعاً ويحل اكل النقاتق والشوى والهراثس كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يتجر من الدم غالباً اه (قوله فيه) أى القم (قوله) لا نه غير مستقذر (الخ) قد يقال بمنع هذا لا نه مستقذر إلا لعارض نحو جبرته وهذا لا نظر اليه فهو مستقذر أصالة بالنسبة لغالب الطبايع السليمة إذا استقذره أو تأمنى بالنسبة لنحو المحب من الافراد فامل اه رشيدى (قوله بحيث تستقذر) أى ما استقذرت فتحرم وإن لم تستقذره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطبايع السليمة اه عش (قوله او قطعة) أى قوله فى الثانية فى المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره من ان تستهلك وتبترز لكن فى شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالى لم يحل منه شئ محرمة الا دى وخالفه فى المجموع وقال المختار الحل لا نه صار مستهلكاً فهو لم يتحقق اصابه روث الثيران القمع عند دوسه ففغو عنه ويسن غسل القم عنه كما فى المجموع وموت الاشارة إلى ذلك فى كتاب الطهارة اه (قوله المتن وكفى) أى لتجس كرىل معنى وشرح منهج (قوله المتن مكروه) أى تناوله شرح المنهج (قوله للحر) أى قوله وقيل فى النهاية إلى قوله فيكفه فى المغنى الا قوله واقتضى قوله وما أخبر الى وعلة خبته (قوله) ولأن كسبه قن فيه اشارة إلى ان ما فى المتن موصولة وفى المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قررت به كلام المصنف ان ما فى كلامه مقصدية لا موصولة ولا للسكان ما فى ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسوب لا يوصف بكرة اه ولا غيرها وانما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله) لا نه صلى الله عليه وسلم اعطى (الخ) هذا الدليل إنما يأتى على القول بنجاسة فضلاً نه صلى الله عليه وسلم اه رشيدى أى المرجوح (قوله) ولو حرم لم يعطه (الخ) فان قيل يحمل انه صلى الله عليه وسلم إنما اعطاه ذلك ليطعمه رفيقه وناضجه اجيب بانه لو كان كذلك لبيته له صلى الله عليه وسلم اه معنى زادهم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى لان يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاعطاء شاعر) للاحجوه معنى واسنى ومقتضاه ان اعطاه ليطهر الشاء عليه لا يحرم كمال اليعش آخر (قوله او ظالم) أى ثلاثاً بمقتضى حقه او ثلاثاً ياخذ منه شيئاً اكثر مما اعطاه معنى واسنى (قوله فيحرم الاخذ فقط) أى ولا يحرم الاعطاء لما تستدفع به الضرورة اه عش (قوله علة خبته) أى كسب الحاجم وكذا ضربه (قوله نعم صمخ) عبارة النهاية لأضداد على الاصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال عش ومثل الماشطة القالبة اه (قوله) وقبل ذناة الحرة (الخ) عبارة

مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يمس لسان عائشة وصح فى حديثه لا بركا اتلاعها وتلاع بك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردوداً لاغراء على ريقها صريح فى حل تناوله ولو وقت ميتة لانفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقذر أو قطعة يسيرة من لحم آدمى فى طيبخ لحم مذكى لم يحرم اكل الجميع خلافاً للغزالى فى الثانية وإذا وقع بول فى قلى ما ولم يغيره جاز استعماله جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكفى مكروه) للحرمان كسبه قن للنهى الصحيح عن كسب الحجام ولم يحرم لانه ^{عليه السلام} اعطى حاجمه أجرة ترواها البخارى ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة الناحية الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوفاً منه فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحاجم خبيث فاوله الجمهور بان المراد به الذى على حد

إذا غاب المسلمون ولا فإيراجع كلامهم فى باب الاجتهاد فانهم ذكر واذك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله) ومسكركثيرافونوحشيشاخ فى الروض ويحرم مسكركالنبات وان لم يطرب ولا حيد فيه اه وقضيت عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المعنى خلافاً فى شرحه عن الماوردى (قوله وجلددنغ) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه لا لاجل مدينة دنع قال فى شرحه وخرج بالينة جلد الذكاة فيحل اكله ان دنع اه (قوله او قطعة يسيرة) من لحم آدمى فى طيبخ لحم مذكى لم يحرم (قوله) ظاهره من ان لم تستهلك وتميز لكن فى شرح الباب خلافه فراجع اه (قوله) ولو حرم لم يعطه (قوله) قال فى شرح الروض وفيه نظر لاحتتمال انه

ولا نيمو الحديث منه تفوق وعلة خبته مباشرة النجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزال
ودباغ وقصاب نعم صح فى أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاد لقلة مباشرته لها وقيل ذناة الحرفة وانصر له البقنى

فيكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصحفي الروضة انه لا يكره كسب حائلك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم والودع والوقوع في الربا والذى في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره لحر وغيره مكسوب بحر حرفة دينية وفي خبر لاني داود الطيالسي كاذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا يغزل غالباً عن حرام او تغدير خلق الله (ويسن للحر) (ان لا ياكله) بل يكره له اكله هو مثالي اذا تاجر وجوه الاتفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما يحتمل الاذرى

والزركشي (و) (ان) يطعمه رقيقه (واضح) اي بعيره الذي يستقى عليه لهبه ^{عليه السلام} من استاذن في اجرة الهجوم عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعلقه ناضحك واعلمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركاً بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناءة القن لاق به الكسب الذي يخالف الحر (فرع)

يسن للانسان ان يتحري في مؤنة نفسه وموئنه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملته من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعا واقرّب للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال أكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجدنتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نتحر

المخني ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كقصود حيا كعلم تكرة إذ ليس فيها غامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكراهة ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دائمة للحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع الى الصواغ والصباغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعلم المصوغ باكثر من وزنه اه معنى (قوله والذى في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذلك النبايقو المخني كامر (قوله بحر حرفة دينية) ومنها حرفة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدمه على قوله الذي في المجموع (قوله بل يكره) لاني قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المخني الا قوله واثر لاني والمراد وما سألناه عليه فيهم جواز ان يشتري بملبوسا لو نحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرى التعميم بجوه الاتفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره له الخ) ولا يكره للرقيق ولان كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المخني (نتية) قوله ان لا ياكله (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذاً من قولهم الاتى ولدناءة القن (قوله عنها) أى اجرة الهجوم والجار متعلق بالنهي (قوله وآثر) أى المصنف (قوله ولدناءة الخ) متعلق بقوله لا الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المخني قال في الذخائر اذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا يندبعله والعيال لا تعلمه ثم قال والذي يحجى على المذهب انه اهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة ثوب وعمارة منزل ولحم تنور وشراء حطب ودهن سراج وغيره امان المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المخني ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) اي ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه عش (قوله ثم التجارة) اي لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجدنتا) او عيشه عيش مذبوح في بطن مذكاة بالجمعة سواء كانت حر كائناً بذبحها او ارسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) لاني قوله كما قاله في النهاية والمخني لا قوله كما صححه اي قد بحث وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) اي نبت شعر (قوله ما لم يتم الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أى رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتاً عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النبايقو والمخني وشيخ الاسلام فقالوا اللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتاً واضطر في بطنها بعد ذبحها ما ناطو باليمن سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتقد وعليه لو اخرج راسه به حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج راسه ميتاً ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كابدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافاً للنفوى اه اقول وفيهم ضعف ما قاله النفوى بما سيذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافة) اي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) اي ورايت غير ابن الرفعة (قوله قد بحث) عطف على قوله لو خرج (قوله حل) اي اذا مات عقب خروجه

أعطاه ليطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجب بأن لو حرّم عليه يئنه لا ان يقال لعله كان معلوماً (قوله والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه مر (قوله بحر حرفة دينية) ومنه حرفة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فجدد في بطنها الجنين أى الميت فلقه بأم نأكله فقال كلوه ان شتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاة التي احلناها احلته تبعاً لها ما لم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والاشترط ذبحه فعمل ان لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدور عليه او ميتاً كما ذكره النفوى وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافة ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام النفوى وغيره قال انه أقرب للقول فذبحت قبل انفصاله حل لان الانفصال بعضه حكم المتصل كله غالباً ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حيا

لكن حركته مذبذب وان طالت خلاف مالم يبق يبطنها يضطر بز مناطولا كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وافرعه واعتمده الاذرعى وكذا الزركشي لكنه فاسه على ما فيه نظر قال البقيني ومالم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتمالا ولا كان ضرب ببطنها يجل وما لم يكن علة لا تدم او مضغة لم تبين فيه صورة (٣٩٠) كاقضاء كلاهما علوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلاء لا نه انما

يسمى ولدا تبعا لها حينئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا لا ز لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كباقي (وخاف على نفسه موثا او مرضا غوفا) او غير نخوف او نحوها من كل مبيح التيمم (ووجد محرما) غير مسكر كبتة ولو مغلفة ودم (لزمه) اى غير العاصي بسفره ونحوه والمشرف على الموت بان وصل لحالة تقضى العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقوله تعالى فن اضطر الآية مع قوله لا تقتلوا النفس كذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل بضر لا نحو وحشة كما هو ظاهر وكذا اذا اجهد الجوع وغيل صبره وبكى غلبة ظن حصول ذلك بل لوجز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كاحكام الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع الملك طعام من بذله لمضطر لا يعبدو طمنا زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكرام بالقتل لا يبيح الزنا والواط ولو كانه مظنة في الجلة لا اختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بكاذة ام معنى واسنى ونهاية (قوله لكن خركته الخ) اى فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما رافعا عن المعنى والاسنى ونهاية (قوله بخلاف مالم يبق يبطنها الخ) اى فيحرم اه سم (قوله قال البقيني) اى قوله كاقضاء المعنى الا قوله ولو احتمالا (قوله قال البقيني الخ) اى عطف افعلى مالم يتم انفصاله الخ (قوله ولو لا كان ضرب الخ) عبارة للمعنى فلو ضرب حامله على بطنها وكان الجنين متحركا فاستسكن حتى دبت امه فوجد ميتا لم يجل اه (قوله ومالم يكن الخ) عطف على قوله مالم يتم الخ وليس من مقول البقيني (قوله او مضغة) عطف على علة (قوله على ما ثبت به الاستيلاء) يعنى لو كان من ادعى اه معنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذ كعضو اشل حل كاشرا جزاها معنى ونهاية (قوله ومن اضطر) اى كان مضطرا (قوله وهو معصوم) اى قوله وظاهر في النهاية الا قوله ولم يتمكن من الموت بقوله او شر به (قوله نحو زنا به الخ) اى كالواط به اذا عاياتي (قوله او نحوهما) اى المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مبيح التيمم) كزبادة المرض وطول مدته قال الزركشي وينبى ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتيمم معنى وروض مع شرحه (قوله كنية) الى المتن في المعنى الا قوله او شر به وقوله ان وبكى وقوله بناء الى و ظاهر (قوله ولو مغلفة) وميتة الكلب والخزرفى مرتبة اخذ من اطلاقه اه عش (قوله اى غير العاصي الخ) حال من ضمير لزمه الرجوع للبرص خلافا لما يروه صنيعة انه تفسير له فكان الاولى اسقاط اى (قوله ونحوه) اى نحو السفر كاقامته كباقي عن الاسنى والمعنى عن الاذرعى (قوله وكذا خوف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوها الخ فالنصريح به لدفع تورم اورد بخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه معنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعلى) اى فقد اه عش (قوله وبكى غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتدال على قول طيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركها وقاس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخ بعذر واه او معرفته بالطلب اه عش (قوله حصول ذلك) اى الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) اهم انه اذا جازز التلف مع كون الغالب السلامة لم يجز تناوله اه عش (قوله لم يجز تمكينه) وخالف اباحة الميتة ان المضطر فيها الى نفس المحرم وتندفع به الضرورة فتناول الاضطر ارباس الى المحرم وانما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة فادق يصير على المنع بعد وطئها اه معنى (قوله ولكونه الخ) اى الزنا اه عش والاولى اى الى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه اكثر) اى من الواط اقاله عش وهو مخالف لقول الشارح كانه بناء على الاصح الخ وبقوله السابق لا بعد زنا به الخ فليراجع (قوله كاجوز) الى قوله ويظهر في المعنى الا قوله الى او مغلفه وقوله اما المسكر الى و اما العاصي وقوله ونحوه الى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) اى الصائل اه معنى (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله اى كادى الخ) عبارة المعنى كشاة وحر اه

(قوله لكن حركته مذبذب) اى فيحل (قوله بخلاف مالم يبق يبطنها يضطر بز منا طويلا) اى فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه مر (قوله من كل مبيح التيمم) شامل لنحو بطة البره في لزوم الاكل لخوفه فظهر ظاهر بل قد ينظر في اللزوم لخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمرتد والحرى فلا ياكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين ومتمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظاره و ظاهر ان الاضطرار لغير القوت والماء كسيرة خشى بتركها ما رأت في جميع احكام المضطر السابقة (قوله والآية (وقيل يجوز) كاجوز الاستسلام للسلو وفرق الاول بان هذا فيه اثار طابلا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يجل مذبوها وأخرى لا يجل اى كادى غير غيرتم فيها يظهر تخير او مغلفه وغير هاتين غير هاقاله في المجموع وعواترض الاسنوى مردودا اما المسكر

عطش كإمر وأما العاصي
بفسره ونحوه فلا يجوز له
تناول المحرم حتى يتوب
قال البلقيني وكذا مرئ
وحري حتى يسلم وتارك
صلاة وقاطع طريق حتى
يتوباً به ويظهر فيمن لا
تسقط توبته قتله كزنا
محض أنه يأكل لأنه لا يؤمر
بقتل نفسه وأما المشرف
على الموت فلا يجوز له
تناوله أيضاً لأنه لا ينفعه
ولو وجد لقمة حلالاً لزمه
تقديمها على الحرام (فإن
توقع أي ظن كإمر ظاهر
حلالاً) بحده (قريباً)
أي على قرب بان لم يحش
محذوراً قبل وصوله (لم
يجز غير سد) بالمهمة وهو
المشهور أو المعجزة
(الرمق) وهو بقية الروح
على المشهور والقوة على
مقابله (والا) يتوقعه (في
قول يشع) لاطلاق
الآية أي يكسر سورة
الجوع بحيث لا يسمى جائعاً
لأن لا يجد للطعام مساعاً
أما ما زاد على ذلك فحرام
قطعا ولو شبع ثم قدر على
الحل لزمه ككل من تناول
غير ما لو مكره التقوان
أطاقه بان لم يحصل منه
مشقة لا تحتمل عادة
(والأظهر سد الرق
فقط) لأنه بعد غير مضطر
نعم أن توقع قطعه لبادية
مهلكة على الشبع وجب
وبحث البلقيني أنه متى خشي

(قوله) فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك إذا لم ينته به الأمر إلى الهلاك والافتين شر به كما يتعين على
المضطر أكل الميتة على منع التداوى به إذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالتراب يأتى لاستهلاكه وكيفية وخارج عما
قاله شر به لا ساعة لقمة فيحل أه أسنى (قوله) كإمر أي في الاشتربة (قوله) وأما العاصي بفسره ونحوه
عبارة الغنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الأكل حتى يتوب قال الأذرى ويشبه أن يكون
العاصي بأدامته كالسافر إذا كان لا كل عونه ناله على الإقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي بأقامته محمول
على غير هذه الصورة أه وفيه بعدد كمرقالة الأذرى عن الأسنى مانصه ويحتمل أن الشارح أراد ذلك
بقوله ونحوه أه (قوله) وقاطع طريق أي قاتل في قطع الطريق مغني نوبة (قوله) لأنه لا يؤمر (الخ) قضية
هذه العلة أن المراد بقوله أنه يأكل أنه يجوز أن يأكل أه سم (قوله) لزمه تقديمها على الحرام أي وإن
لم تسد رمقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة أه عش وقال سم يحتمل أن يراد بتقديمها
ما يشمل مقارنتها ما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معاه ويدفع ذلك الاحتمال قول
المغني ويبدو جواً بلقمة حلال ظفر فلا يجوز له أن يأكل عماداً حتى يأكلها لتحقق الضرورة أه
(قوله) على قرب أي قول المتن ولو وجد في النهاية لا فوله وبحث إلى المتن وقوله وقياصه إلى وإذا فوله أي
أن كان إلى وقيد فوله وورقيهم (قول المتن لم يجوز) أي قطعاً غير سد الرق أي لا ندفع الضرورة به وقد
يجد بعده الحلال مغني وأسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح أنه نزل ما أصاب به من الجوع
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فعبر عن حاله الذي وصل إليه ببقية الروح مجازاً والأفلا روح
لا تتجزأ أه عش (قوله) على المشهور عبارة الأسنى والمغني قال الأسنوي ومن تبعه والرمق بقية الروح
كما قاله جماعة وقال بعضهم أنه القوة وبذلك ظهر لك أن الشدائد المذكور بالشين المعجزة لا بالمهمة وقال الأذرى
وغيره الذي تحفظه أنه بالمهمة وهو كذلك في الكتب أي والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الحلال المحاصل في
ذلك بسبب الجوع أه (قوله) يتوقعه أي الحلال قريباً أه معنى (قوله) لا إطلاق الآية إلى قوله ويجب
في المعنى لا فوله نعم إلى المتن (قوله) على ذلك أي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعاً (قوله) ولو شبع
(الخ) عبارة التباقر ولو شبع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال عش قوله في حال امتناعه الخ قضيته أنه حيث لم
يتمتع بتناوله أو امتنع لكن لم يقدر بعد التناول على الحل لا يجب عليه التقوى في كل منهما وينافي ذلك
ما تقدم له في أول الاشتربة من قوله ولا يزمه ككل أكل أو شارب حرام تقويه أن أطاقه كافي المجموع وغيره
ولا نظر إلى عذره أو لزمه التناول لأن استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتدأه ولو زال سببه

(قوله) وأما العاصي بفسره ونحوه) قال في شرح الروض قال الأذرى ويشبه أن يكون العاصي بأقامته
كالسافر إذا كان لا كل عونه ناله على الإقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي بأقامته محمول على غير هذه
الصورة أه ويحتمل أن الشارح أراد ذلك بقوله ونحوه (قوله) قال البلقيني وكذا مرئ تدور حتى إلى آخر
السلام عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضي أن المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه
المذكورات فلينظر ما هو (قوله) وحري قضية أخرج الذي قبل قياسه أن يكون عقد الذمة للحري
كأسلامه فيقال في حقه حتى يسلم أو يعقد له ذمة (قوله) أيضاً قال البلقيني وكذا مرئ (الخ) عبارة شرح
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من إسقاط القتل بالتوبة قد يخرج للزاني المحصن
الصلا من قتل في قطع الطريق أه وقوله وهو متمكن من إسقاط القتل بالتوبة قد يخرج للزاني المحصن
(قوله) لأنه لا يؤمر بقتل نفسه قضية هذه العلة أن المراد بقوله أنه يأكل أنه يجوز أن يأكل (قوله) لزمه
تقديمها على الحرام) يحتمل أن يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة
ويتناولها معاه (قوله) بان لم يحش محذوراً قبل وصوله لعله المراد لم يحش محذوراً قبل وصوله بعد سد الرق
أما لو لم يحش محذوراً كذلك بدون سد الرق فينبغي امتناع ما يسد الرق أيضاً لعدم الحاجة إليه بل لا يتصور
سد رفق حيث (قوله) الرق وهو بقية الروح (الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم أنه

فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه زمنا اتصل
معه خاصته الى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه نفع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المفتى سالمة عن
الاشكال الاول وهى واذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها زمنا مه التالى اذ لم يضره كما هو قضية نص الامام
فانه قال وان اكره من جل شرب خمر او اكل محرما فليمنه ان يتقاه اياه اذا قدر عليه اهرهى كما ترى شاملة
للشبع وما دونه من لحال الامتناع وغيرها (قوله اى محذور) الموافق لكلامه السابق في شرح اور ما مضى خافا
ولكلام النباهة والمفتى في الموضوعين او بدل اى (قوله اى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من
خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الرض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر
راجعه اه سم اقول ويفيده ايضا كلام المنهج والنهاية والمفتى (قوله عتزم) الى قوله وظاهر كلامهم في
المفتى (قوله اذالم يجد ميتة غيره) فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو
وجد ميتة مسلم وميتة ذى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلما كما به
عليه المفتى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يتمتع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذى اذ صاحب القول الراجح
لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) اى من اجل النظر لاحترام عبارة النباهة والمفتى نعم اه
(قوله لو كانت ميتة نى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حتى فليتا مسلم وعش (قوله امتنع
الاكل منها الخ) ولو لم يخله خلافا لبعضهم روعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان كان رسولا والميت نبي
اه يجزى وسياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انهما الخ) اى الميت والمضطر (قوله وعصمة)
احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لا فضيلة الميت) اى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافا للنباهة (قوله
ويتصور في عيسى والخضر الخ) اى اذ اقامت احدهما دون الاخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه
الخ) لكن اذ قلنا به فينتج تفصيل وفاقا لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره
من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبى اكل الافضل ميتة المفضول دون
العكس فان تساوى بافقيه ونظر ويتجه الجواز لان حرمة الحلى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان
المفضول الحلى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله واذا جاز اكله الخ) اى الادبى الميت
قوله كاحتاه الاذرى) وفاقا للبغى وخلافا للنباهة عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما اذا كان محترما والوجه
الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهدرا الخ) لم يقيد بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهمله وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه
بالمهمله وهو كذلك في الكتب والمفتى عليه صحيح لان المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع اه
(قوله اى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة
المرض وكلام شرح الرض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله اذالم يجد ميتة غيره) فان وجد
ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى (قوله ومن ثم
لو كانت ميتة نى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حتى فليتا مسلم وهذا غير محتاج اليه
لكن اذ قلنا به فينتج تفصيل وفاقا لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من
سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس
فان تساوى بافقيه ونظر ويتجه الجواز لان حرمة الحلى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول
الحلى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الرض ولو سئل بطلخا اى الميت المسلم بل
الميت المحترم كافي شرحه ويخبر في غيره اى بين اكله نينا او مطبوخا او مشويا (قوله قتل مهدرا) لم يقيد
بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهدرا نحو مرتد وحرى الخ)
يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير ادبى اخذ من قوله السابق واخرى لا تحل اى كادى غير محترم
فايظهر تخيير لانه اذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكلمه مع وجود غير محتمل

يخاف تلفا) اى محذور تيمم
(ان انقصر) على سدر الرق
فيلزمه ان يشبع اى يكسر
سورة الجوع قطعاً لبقاء
الروح ويجب التزود ان لم
يرج وصول حلال ولا جاز
بل قال الفقهاء لا يمنع من
حل ميتة لم تلوه ولو لغير
ضرورة (وله) اى المعصوم
بل عليه (اكل آدمي ميت)
محترم اذ لم يجد ميتة غيره
ولو مغلظة لان حرمة الحلى
اعظم ومن ثم لو كانت ميتة
نى امتنع الاكل منها قطعاً
وكذا ميتة مسلم والمضطر
ذى وظاهر كلامها انها
حيث اتحد اسلاما وعصمة
لم ينظر لافضلية الميت
وقياسه انها لو اتحد انبوة
لم ينظر لذلك ايضا ويصور
في عيسى والخضر صلى الله
على نينا وعليهما وسلم
وهذا غير محتاج اليه اذ النبا
لا يتقيد برأى غيره واذا
جاز اكله حرم نحو طبخه
اى ان كان محترما كما يحتمل
الاذرى وقيد شارح
ذلك بما اذا امكن اكله
نينا ويؤيده تعليلهم بان دفع
الضرر بدون نحو الطبخ
والشئ (وله بل عليه قتل)
مهدرا (نحو مرتد وحرى)

وزان حصن ومحارب وتارك صلاة بطرطه من له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء كانوا مضطرين لم يجب على احدهم الطعام لهم (لاذی ومستامن) لعصمتها (وصي حربي) وارساء حربية لخرمة قتلها (قلت الاصل حمل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى وانجنون ورقعهم (للاكل والله اعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم (٣٩٣) لحق الغائبين ومن نهم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والاحرم لانهم صاروا ارقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الدقت ولده لال كل ولا للسيد قتلته قال ابن الرفعة إلا ان يكون الفتن ذميا كالخربي فيه نظر ظاهر (ولو لوجود) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رمقه فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوما ولا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطار الغائب أيضا وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطارره بهذا دون غيره وغيبته ونحوه كنية مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله جئت لنسئله لمعسر بالرهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو اولى بالخبر ابدا بنفسك اما النبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سمعتم كتب أيضاً قوله قتل مخرج حربي حربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمي ويحتمل تنقيده بما إذا لم يجد مية غير ويحتمل أن يفضل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالخربي فيجوز قتله او كله وإن وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) اي كامل بالذرة كورة والعقل والبلوغ (قوله وزان حصن) الى قوله وليس لو الدقت المغني الا قوله وهذا الى المتن (قوله وزان حصن الخ) الوجه ان محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سمعتم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان حصن الخ كاهو صريح صنيع الروض والغني وسم (قوله من هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكر للاكل (قول المتن حمل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيره اه سمعتم اقول ويفيده بحث ابن عبد السلام الاتي (قوله فيه) اي قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهائية بقوله حمل كائنه البلقيني الخ (قوله ان محله) اي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي بالغ من الكفر الحكي وكذا يقال في شبه الصبي اه معني أي من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهائية اقرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لاننا لانسلم ان حقن الدم انذلك فقط والام يلزمه كفارة بقتله فوجب ابدل على ان عصمته ليست تجرد حق السيد ولو صح ما قاله لم عدم عصمة قتل الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سمعتم (قوله مضطر) الى قوله واما ما فضل في المغني الا قوله وهو متجه الى وغيبته ولى قول المتن وانما يلزم في النهاية الا قوله لو كان هو الى اما إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم ميتة يتوق طعام غير الغائب على طعامه أي الغائب اه سمعتم (قوله او ما يشبعه بشرطه) اي بان لم يخش غمور اقبل وجود غيره اه عرش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اي المضطر (قوله اذا قدر) اي عند الاكل اه عرش وفي اطلاق مفهومه توقف الاقرب تنقيده بما اذا لم ينظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر في قوله اخرى ما يوافق ما قلته كاتاني (قوله قيمته) اي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى وباتي في الشارح مثلاً (قوله والافئلة) نعم تبين قيمة المثل بالمقارنة كاذ كرو في الما منه عليه الزركشي اه معني (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الاخصر للغائب عبارة الاسنى لا تلافة ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) اي الولي وقوله بيع ماله الى المحجور وقوله للضرورة اي ضرورة المضطر اه عرش (قوله بل هو) اي المالك (قوله فيجب على غيره الخ) او يتصور هذا في من عيسى ^{عليه السلام} او الخضر على القول بحياة تنويعه اه معني (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يسكن احدهما وتسوا في الضرورة

تنقيده بما اذا لم يوجد مية غير ويفرق بين مجرد اكل الميتة غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفضل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالخربي فيجوز قتله او كله وان وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه ان محله إذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيره (قوله الا ان يكون الفتن ذميا) قال لان حقن دمه اتمامه لاجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لاننا لانسلم ان حقن الدم انذلك فقط والام يلزمه كفارة بقتله فوجب ابدل على ان عصمته ليست تجرد حق السيد ولو صح ما قاله لم عدم عصمة قتل الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فتقدم ميتة وجدها عليه كاسيا في قول

(٥٠) - شرواني وابن قاسم - تاسع (اثره على نفسه ولو من غير طلب وأقضى القاضي بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدمها من يده واعترض بانها كسائر المباحات فذكر اليد عليها احتج بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أي عن سد رمقه كما يحتمل الزركشي فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان أثر)

أى مالك الطعام (اطعام)
أى سدرقم (مضطر) أو
أشباعه بشرطه معصوم
(مسلم أو ذمى) أو مستامن
وإن احتاجه مالكه لا
للضرورة الناجزة وكذا
بهمة الغير المحترمة بخلاف
نحو حربي ومرد وزان
محصن وكلب عقور ويأزمه
ذبح شاهته لا طعام كلبه الذى
فيه منفعة ويجب اطعام
نحو حصى وأمرأة حريين
اضطر قبل الاستيلاء عليها
وبعده ولا ينافيه ما مر من
حل قتلها إلا ثم للضرورة
فلا ينافى احترامها هنا
وإن كانا غير معصومين فى
نفسهما كما مر آنفا (فان
منع) إياك غير المضطر
بذله للمضطر مطلقا أو لا
زيادة على ثمن مثله عا لا
يتجاوز (فله) أى المضطر
ولا يأزمه على المعتدوان
أمن (قهره) على أخذه
(وإن قتله) لا هداره بالمنع
فان قتل المضطر قتل به أو
مات جوعا بسبب امتناعه
لم يضمن له لأنه لم يحدث فيه
فعلا وقضية كلامهم أن
للمضطر الذى قتل المسلم
المانع له وعليه يفرق بين
هذا وعدم حل الكه لامية
المسلم بأنه لا تقصير ثم من
إلّا ياكل بوجه وهنا
المعتصم بهدر لنفسه بعصيانه
بالمع فحث بعضهم أنه

المتن ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره اى الغائب الخ (قوله والذى) لعله اذ لم يكن المأثور ايضاضاميا (قوله) لانه لم يحدث فيه فعلا) والتلف السبب سابق لا مدخل له فيه بخلاف مالو حبسه ومنه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لانه احدث الحبس والمنع بخلاف مالو شتمت الحبلر ائمة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجاض والابالغ وض حتى اجمضت لان التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مـر (قوله وقضية كلامهم ان المضطر الذى قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للمضطر الذى قتل المسلم فان فعل ضمن مـر (قوله ايضا وقضية كلامهم الخ) في المحل ما يصرح بخلاف هذه القضية

بعضته وكان هو أم من جرم به كالشارح أخذ مآذ كرمية المسلم رد مآذ كرمته أما إذا رضى يذله له ضمن مثله ولو
 بزيادة يتعان به فإليه موقوف له بذلك ولا يجوز له قهره (وإنما يلزم) المالك بذل مآذ كرمه للبصائر (بعض ضائع) (هو ضمن مثله زنا ومانا مكانا) (ان

(حضر) معه (والا) يحضر معه عوض بان غاب ماله (ة) لا يلزمه بذله بجنا مع اتساع الوقت بل بعوض (نسبة) تمتددة زمن وصوله اليه لان الضرر لا يزال بالضرر قال الاسنوي ولا وجه لوجوب البيع نسبيته بل الصواب انه يبيعه بحال غير انه لا يطالب به الا عند اليسار اه ويرد بانه قد يطالبه به قبل وصوله لماله مع عزه عن اثبات اعساره فيجبسه اما ما لم يكن له مال أصلاً فلا معنى لوجوب الاجل لانه لاحد اليسار يؤجل اليه ثم ان قدر العوض وأفرز له المعوض ملكه بكائنا ما كان وان كان المضطر معجورا وقدره عليه باضعاف ثمن مثله للضرورة وان لم يقدره او لم يفرزه له لزمه مثل المثل وقيمة المتقوم في ذلك الزمن والمكان أمام ضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فيلزمه اطعامه بجنا ويفرق بين هذا ومالو أوجر المضطر قهراً أو وهو نحو مفعي عليه أو يجنون فان له البدل بان مانع التقدير هنا قام بالمضطر لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجره

(قوله) فلا يلزمه بذله بجنا عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أي ماله بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفاً على الهلاك بوقوعه في ماء أو نار أو نحو هابل يلزمه تخليصه بالأجرة لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بالأجرة كما ذكرنا في قبله فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلطين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الأذري انه الوجه والذي قاله القاضي ابو الطيب وغيره ما اختصر عليه الاصفوني والحجازي كلام الروضة الثاني اه زاد الغني وهو الظاهر والفرق ان في اطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقاً بخلاف تخليص المشرف على الهلاك اه ومال اليه ع وش في سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة فافهم به يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما يأتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلطين وكذا مر اه (قوله) مع اتساع الوقت اي لزم من الصيغة اه ع ش (قوله) تمتددة زمن وصوله الخ قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجهول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترب به التزام الصحة للضرورة بعيدة اه سم اي فينبغي حمله على تقدير زمن معين يعلم عادة امتداده الى وصول المضطر الى ماله (قوله) قال الاسنوي الخ وفاقا للغني (قوله) انه يبيعه اي يجوز ان يبيعه اه معنى (قوله) ثم ان قدر الخ راجع لما في المتن والشرح جميعاً عبارة الهابية والروض مع شرحه ولو اشتراه باكثر من ثمن مثله ولو باكثر مما يتغايين به وهو قادر على قهره واخذه منه لزمه ذلك وكذا الوجه عن قهره واخذه (قوله) ملكه به الخ اي وقد وقع عقد صحيح الا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا الا اذا لم يذله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتمل اخذه ببيع فاسد لثلاث يلزمه اكثر من قيمته اه سم (قوله) وإن كان الخ غايه وقوله لو قدره الخ جملة حاله (قوله) وان كان المضطر معجور الخ وكان عاجزاً عن اخذه منه قهره اه معنى (قوله) وإن لم يقدره ولم يفرزه له لزمه الخ قد يشكل بان من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين الا ان يقال صورة المسئلة هنا ان مالك الطعام ليس من الاغنياء اه ع ش عبارة البجيرى يحمله اي لزوم ثمن المثل ان كان المضطر غنياً فان كان فقيراً الا مال له اصلاً فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مر وتقدم انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم لثلاثاً ولو كوا اه (قوله) بجنا وقال للها بقوا الاسنوي وخلافاً للغني كما مر (قوله) فان له البدل عبارة المعنى لزمه البدل لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهجته ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد يقال في المتن انه لو اطعمه ولم يذكر عوضاً له لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره اوجب بان هذه حالة ضرورة فربغ فيها اه (قوله) هنا اي في مسائل اجار المضطر وقوله واما في

(قوله) فلا يلزمه بذله بجنا الخ عبارة الروض ولا يلزمه بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفاً على الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع لم يجب تخليصه إلا بالأجرة قال في شرحه كافى التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلطين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب كما قاله الأذري وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع و آخر الباب انه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله كالاصل عن القاضي ابو الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجهور انه لا يلزمه البذل في تلك الايوض بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بالأجرة وعلى هذا اختصر الاصفوني وشيخنا ابو عبدالله الحجازي كلام الروضة اه وبه يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما يأتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلطين وكذا مر (قوله) تمتددة زمن وصوله الخ قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجهول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترب به التزام الصحة للضرورة بعيد (قوله) ثم ان قدر العوض الخ اي وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يذله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتمل اخذه ببيع فاسد لثلاث يلزمه اكثر من قيمته (قوله) وان كان المضطر معجوراً وقدره وليه الخ في الناشئ ولا يخفى ان محل لزوم العوض بذكره ما اذا لم يكن المضطر صيافاً فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال البلخني يحتمل ان يلزم في هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صيافاً والاول

فناسب الزامه بالبدل واما في تلك فالمانع لم يشاغله بل عن أمر خارج فلم يلزم بشيء (ولو اطعمه ولم يذكر عوضاً فالاصح لا عوض) له

لتقصير فان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البقيني وكذا لو ظهرت قريتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الويلمة
 واول القرض ماله تعلّق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطر ميتة) غير ادى محترم (وطعام غيره) الغائب فالذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

بالنص الاقوى من الاجتهاد
 المبيح لمال الغير بلا اذنه
 اما الحاضر فان بذله ولو
 بضمن مثله او بزيادة يتغابن
 بهما هو معه ولو بذل سائر
 عورته ان لم يخف هلاكها
 بنحو برد اروضى بذمته لم
 تحمل الميتة ولا يتغابن بها
 حلت ولا يقاتلته هالاً او متع
 مطلقاً (او) وجد مضطر
 (عجرم) او بالحرم (ميتة
 وصيدا) حيا او الحق به ليلته
 ويضعه وفيه نظر لان هذين
 ليس فيهما التحريم واخذ
 كالميتة الا ان يفرق بان فيها
 جزء بخلافها (فالذهب)
 انه يلزمه (اكلها) لان في
 الصيد تحريم ذبحه المقضى
 لكونه ميتة ولو جوب الجزاء
 وتحريم اكله وفيها تحريم
 واحد فكذلك ان خفف نعم لو
 وجد المحرم حللاً لا يذبح
 الصيحر حرمت على الالوجه
 وان ذبح له لانه هذا حرمه
 عليه وحده فهو اخف منها
 لحرمتها على العموم او ميتة
 ولحم صيد ذبحه محرم تغير
 بهما او صيد حيا وميتة
 وطعام الغير فوجه سبعة
 اصحابا تعينها ايضا ولولم يجد
 محرم او من بالحرم الاصيدا
 ذبحه واكله واقتدى او
 ميتة اكلها ولا فدية او صيدا
 وطعام الغير اكل الصيد
 لان حق الله تعالى مبنى على

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصيره) عبارة غير حلاله على المساحة المعتادة في الطعام
 لا سباقى حق المضطر اه (قوله فان صرح) الى قوله نعم في النهاية لا اقوله ومرو الى المتن وقوله والحق الى المتن
 وإلى قوله على الالوجه في المعنى الا ما ذكر (قوله وكذا) أى لا يلزم عوض قطعاً اه معنى (قوله قريتها)
 عبارة المعنى قريته اباحة أو تصدق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره
 واختلفا في قدره تحالفاهم بفسخانه ههما واحدهما والحاكم ويرجع الى المثل او القيمة فلو اختلفا بعد
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى
 عبارة النهاية إذ لو لم تصدق له غلب الناس عن اطعام المضطر وافضى ذلك الى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)
 هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه اطعام مضطر مسلم او ذمى فان منع الخ لان ذلك في وجود طعام
 الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضا اه سم (قوله ولا يتغابن الخ) عبارة المعنى اما إذا
 كان مالك الطعام حاضراً او امتنع من البيع اصلاً او بالاكثربما يتغابن به فانه يجب عليه اكل الميتة في الاولى
 ويجوز له في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفيه يمدح كمثل ذلك عن شرح الروض
 مانصه وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به الشاويح كما يأتي لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب
 البرلى بها مش شرح البهجة مانصه (فرع) إذ اطلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر غير ايبين
 الغصب والشرأو بينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء به عليه الجرجى انتهى فليتأمل اه (قوله
 هنا) أى في مال ووجد المضطر ميتة وطعام الحاضر (قوله مطلقاً) أى بعوض ودونه (قوله وألحق به الخ)
 الاحاق في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على
 تحريم ذبحه (قوله وميتة) أى لصيد او غيره (قوله اصحابها تعينها الخ) وقد يدعى ان المتن يفيد (قوله
 او ميتة) أى اصيد (قوله اكل الصيد) او قال لا سنى والمعنى وخلافا لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) الى
 قوله والمعصوم في المعنى الاقوله بل يلفظ الى المتن وإلى قوله ومتى قدر في النهاية (قوله عم الحرام الخ) ولو وجد
 المريض طعاماً له أو لغيره ويضره ولو بزيادة مرضه فله اكل الميتة ودونه اه نهاية زاد المعنى ويجوز للمضطر
 شرب البول عند فقد الماء التجسس لا عند وجوده لان الماء التجسس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله
 ما تمس حاجته) ظاهره انه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراد الهل لان يقال ما هنا
 فيعادل ما يتوقع ذوال المبيح فكان الاقتصار على سد الرق دوا ما من شأنه ترتب الضرر اه سيد عمر (قوله
 بلفظ المصدر) احتراز به عن ان يكون هكذا اكله عطفاً على وبعضه وعن أن يكون هكذا اكله اه سم أى

أقرب اه وقضية التمليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفية كالصبي وكذا المجنون (قوله أما الحاضر
 الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه طعام مضطر مسلم او ذمى وإن منع الخ لان ذلك في وجود
 طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضا (قوله ولا يتغابن بها حلت) عبارة الروض
 وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضراً او امتنع من البيع قال في شرحه اصلاً او الا بالاكثربما يتغابن به
 وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد
 إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن حاجته وقضيته ايضا امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به
 الشارح (١) لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلى بها مش شرح البهجة مانصه فرع إذا طلب
 المالك العوض مع الغبن كان المضطر غير ايبين الغصب والشرأو بينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء
 به عليه الجرجى اه رأيت ما (قوله والحق به ليلته ويضعه) الاحاق في شرح الروض (قوله او صيد
 او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احتراز عن ان يكون هكذا

المساحة ما لم يحضر مالك الطعام وبذله ولو بضمن مثله كما هو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز ان يستعمل بصيغة
 منه ما تمس حاجته بدون ما زاد هذا ان وقع معقراً باه ولا اصار مال بيت المال فاخذته لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)
 أى بعض نفسه (لا كاه) بل يلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الجرجى لكن ياض يسير في النسخ التي يابدين

قلت الاصح جوازها لما يسد به رمقه أو لما يشبهه بشرطه لانه قطع بعضه لاستبقاء كل فهو كقطع يد متاعا (وشرطه) اى حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجدا ما كاله حرم ذاك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف اصلا او (يكون الخوف في قطعه اقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وانما جاز قطع السلعة عند تساوى الخطرين لانها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وافساد للبنية الاصلية فتزويق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما براد قطعه نحو سلعة أو يد متاعا كذا جاز هنا

حيث يجوز قطعها في حالة الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) اى البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطرا لفقد استبقاء الشكل هنا نعم يجب قطعه لشي (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم هنا ما يجوز قتله لاللاك اما غير المعصوم كحربي ومردت ومحارب وزان محصن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لاله واعرض بتصريح الماوردي بجرمته لما فيه من تعذيبه ويرد بان اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حيا ﴿كتاب المسابقة﴾ على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعمد ما بعد هابل ظاهر كلام الازهرى انها موضوعها فليعلم العطف الآتى عطف خاص على عام من السبق بالسكون اى التقدم واما بالتحريك فهو المال الذى يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصبغه اسم الفاعل (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغين والممتع رأسا فليحرم اه سم وقد تمتع شتمه للبازل بالغين قوله الاتى فتي وجد الخ (قوله) ويحصل الشفاء) اى يتوقع حصوله اه معنى (قوله) ومتى قدر الخ (خاتمة) ترك التبسط في الطعام مستحب فانه ليس من اخلاق السلف هذا اذ لم تدع اليها حاجة كقرى الضيف و اوقات التوسعة كيوم عاشوراء يوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من انواع الطعام اذ لم يقصد بذلك التفاخر والتكابر بل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطرح ما يشتمون به ويسن الخوض من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام و اكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل وليس تقليله ويكره ذم الطعام لاساغة قال الخليلي قال الزركشي ومغل الكراهة اذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيا ما ورد خبته بالكل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر ومغله في طعام نفسه اما في طعام منصفه فتحرم الا اذا علم رضاه كما مر في الوقيعة ويسن ان يأكل من اسفل الصخرة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمده عقب الاكل فيقول الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اه روض مع شرحه زاد المعنى ومثله في عرش (تمة) في اعطاء النفس حظا من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منها وقهرها كى لا تظنى والثاني اعطاؤها تاحيلا على نشاطها وبعضها روحانيتها والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلادة اه ﴿كتاب المسابقة﴾

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه احد الى تصنيفه نهاية معنى (قوله) على نحو الخيل) الى قوله لانه يؤذى في المعنى لا لقوله وكالقبض الى المتن وقوله وانه ساق الى المتن وقوله لا لايه وقوله ويجاب الى اما بقصد ولى قوله ويؤيده في النهاية لا لقوله وكالقبض الى المتن وقوله لما ياتي الى ويكره وقوله غير ما ذكر الى المتن (قوله) وقد ترم اه) المسابقة ما بعد هابل المناضلة (قوله) لما اى المعنى كلى يصدق على ماعلى نحو الخيل وماعلى نحو السهام (قوله) عطف خاص الخ) اى لكنته كدنته (قوله) بالرى) اى يعلمه ولو باحجار اه عرش فاطق السبب على المسبب تدبر بجري (قوله) بقصد التأهب الخ) سيدك عزه (قوله) للجهاد) ينبغي ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله) للرجال الخ) اى غير ذوى الاعذار كاصرح به صاحب الاستقصا في الاعراج اه معنى (قوله) المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للزميين كييع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله) اى تحرم الخ) اى عليهما (قوله) لا بغيره) لكنه مكروه ومسابقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها لانها لبيان الجواز كافى القليوبى اه بجري (قوله) او قد عصى) كذا في الاسنى والمعنى وبغارة النهاية أو فقد عصى اه اى خالفنا وهو يحول على الكراهة المذكورة عرش (قوله) آكد) اى من الرهان (قوله) الالية) يتأمل (قوله) ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المعنى والمعنى فيه ان السهم ينفع في السعة والضيق كواضع لا كلعطف على بعضه وعن ان يكون هكذا الا كله (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغين والممتع رأسا فليحرم ﴿كتاب المسابقة والمناضلة﴾ (قوله) للرجال المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للزميين كييع السلاح لهم ولا نه

فيما قبل الاجماع قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرى وانه سابق بين الخيل الجيدة الى خمسة اميال وغيرها الى ميل (هما) اى كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخنايا لعدم تاهلها لما اى تحرم بمال لا بغيره على الواجهة لما يأتى في سياق عائشة ويكره كراهة شديدة بل عرف الرى تركه لغير مسلم من تعلم الرى ثم تركه فليس منا او قد عصى والمناضلة آكد للآية ونحوه لغير السن ارموا واركبوا وان ترموا خير لكم من ان تركبوا ولا تنفع في الضيق والسعة

قال الزركشي وينبغي أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتحه اقاؤه اما بقصد مباح فباحان او حرام كقطع طريق خرامان (ويحل اخذ عوض عليهما) لاخبار فيه وبأني يانه وشرط باذله لا قبله إطلاقا التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال موليه فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

الحصار بخلاف الفرس فانه لا يقع في الضيق بل يقبض اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المفتي (قوله) وينبغي أن يكونا فرضي كفاية الخ) والامر بالمسابقة يقبضه اه معنى (قوله وسيلتان له) أي للجهاد اه معنى (قوله لاصله) أي أصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) عتبر قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه معنى (قوله خرامان) أي او مكروه فخرهان قياسا على ما ذكر اه ع (قوله فيه) أي اخذ العوض (قوله يانه) أي العوض او اخذه او حله (قوله) لا قبله) أي فيجوز في القابل أن يكون سفيها أو أبلصبي فلا يجوز العقد معه لانه عابرة اه ع (قوله) لا قبله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاقا تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي أن يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المفتي والروض مع شرحه ليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفادها بالتعلم نعم إن كان من أولاد المرتزة وقد راقق فينبغي كإقاله الأذرعى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمه في الديوان وكذا في السفه البالغ لما فيه من المصلحة اه (قوله فيه) أي في تعلم المناضلة أو المسابقة (قوله او نحو قرآن) أي كعلم اه نهاية (قوله) وصح الخ) دليل للثنى كما هو صريح صنيع المفتي وعليه فافادته قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله الشهاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه معنى (قول المتن ومنجنيق) أي الرمي به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أن المناسب له أن لا يقتصر على بدو مقلع اه سم وعجالة التجريي قوله باحجار الباء فيه للاباء وفيه دلالة على قوله ومنجنيق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمي بالاحجار فتكون الباء الداخلة عليه للالة فان عطف على بكان مغاير تادبر اه ولا يخفى أن اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء في المعطوف عليه للالسة وفي المعطوف للالة (قوله لان كل نافع الخ) فيه إظهار في موضع الاضمار عبارة النهاية لانه في معنى السهم الخ (قوله اماري الخ) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظرو وجود العلة اه سم (قوله خرام الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما جرت به العادة في زمتان من الرمي بالجر يد الخيلة فيجرم لما ذكره الشارح اه ع (قوله ولا) ومنه البهلوان وإذ مات موت شهيد او قوله حل أي حيث لا مال اه ع (قوله ولستع) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالضيايع فكل ذلك يحل للحاق الذي تغلب سلامته بل الضيايع المذكور داخل في قول الشارح اما رى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة ع (قوله) ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلع البود اه (قوله في الحديث الخ) أي في شرحه وقوله حدثوا الخ يدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتزداد الأذرعى الخ) عبارة النهاية و اقرب جواز التقاف لانه يتبع الخ قال ع (قوله) و ظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو جال اه (قوله في الحاق التقاف الخ) التقاف يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقين (قوله لا قبله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاقا تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي أن يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع اه سم (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع أن المناسب له أن لا يقتصر على بدو مقلع اه سم (قوله اماري كل لصاحبه) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظرو وجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة

قرآن وصح خبر لاسبق اى بالفتح وقد تسكن لإلا في خوف او حافرا ونصل (وتصح المناضلة على سهام) عرية وهي التبل وبججمة وهي الشهاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح) عطف عام على خاص (ورمى باحجار) بيده او مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر كالتردد بالسيف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه في معنى السهم المنصوص عليه فحل بعوض وغيره وانما يحل الرمي الى غير الراى اماري كل لصاحبه خرام قطعلا لانه يؤذى كثير وعمله ان لم يكن عندها حلق يثلب على ظنهما سلامتهما والاحل اخذا من قول المصنف في فتاويه في البيع واذا اصطاد الحاموى الحية ليرغب الناس في اعتناء معرفته وهو حادث في صنعة ويسلم منها في ظنه ولستع لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحادق

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيث يؤذيه قول بعض أئمتنا في الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفي رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للجهة اه منه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصده ضرب الامثال والمواظ على تعلم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات وتزداد الأذرعى في الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحصر على اصابة صاحبه

ثم رجح جواز له لأنه ينفع في الحرب وعمله حيث يمكن فيه الخصام المعروف عند أهله لحرمة اتفاقا وخرج برمي اشائه باليد ويسمى العلاج ورمائه والاكثر من على حرمة بال (لا) مسابقة بال (على كرهة صولجان) أي بحجن (٣٩٩) وهو خشبة عنية الرأس (وبندق)

أي رمي به يد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقيد في هذا فقط أنه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أو له المعجم أو المهل (وغائم) ووقوف على رجل) وكذا اشباك على الوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كسابقة يسفن أو اقدم لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعا له وقع بقصد فيه ما يغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيمري بجواز اللعب بالخانم وصح أنه صلى الله عليه وسلم سابق عائشة فرة سبقتة ومرة سبقها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) يعوض (على خيل) وأبل تصلح لذلك وإن لم تكن مما يسهم لها (وكذا قبل وبغل وحمار في الاظهر) لعموم الخف والحافر في الخبر لكل ذلك أما بغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقرأي يعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مهارشة ديكه

ككتاب المضاربة يقال تافقه تعافا إذا خاصه وجالده أو قانوس (قوله ثم رجح) إلى قوله وقد صرح في النهاية بالإقوله ورمائه وكذا في المغني الإقوله وعمله إلى وخرج وقوله أي رمي إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المغني وخرج بقوله ورمي بأحجار المراماة بأن رمي كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والاكثر من على عدم جواز العقد عليه (قوله ورمائه) مكررم قوله السابق أماري كل (القول المتن على كرهة) الكرهة الكرهة وإضافة الكرهة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو كما في المصباح يجيرى ومعنى (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكرهة أه يجيرى (قوله أي رمي به الخ) عبارة المغني رمي به إلى حفرة ونحوها أو أماري بالبنديق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها أنه كذلك لكن المتقول في الحاروي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب أه وفي سم بعد ذكر مثلها ما نصه والشارح مثنى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له لأنه نكابة وإي نكابة انتهى أه عبارة عرش قوله يد أو قوس التعبير به قد يشكل بآمر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبنديق منه ومن ثم قال شيخنا الزايد وبندق يرى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكابة في الحرب أشد من السهام رملي أه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال رمي به للجل الذي اعتيد لعبهم به فيه أه (قول المتن وغائم) أي بأن يأخذ خانماً ويضعه في كفه وينقطه ويلقاه بظهر كفه ثم يدحرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو أدب أهل الشطارة أه يجيرى (قوله شباك) أي المشابكة باليد أه اسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل القطس بغيره ويتجه أن جواز له حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتامل أه سم (قوله يعوض) أي وغيره أه معنى (قوله وأبل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية بالإقوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المغني الإقوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) أي الخيل وكان الأولى التنية (قوله فيصح الخ) الأولى التانيت (قوله وبه يعلم الخ) أي بمفهوم قوله بعض (قوله نحو مهارشة ديكه الخ) كالغلاب اسنى ومعنى (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين أهلكم الله بذنوبهم أه معنى (قوله وقد يضمن) عبارة المغني قال ابن قاسم بكسر الصاد ووه من ضنها أه (قوله ومصارعته الخ) استئناف يأتي (قوله ركابة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شياء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة أه يجيرى (قوله فانه كان) أي ركابته وقوله لا يصارع بينا المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يريه وقوله قاسم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتعل على إيجاب الخ) أي لفظاً أه معنى (قوله الضياع فكل ذلك محل للحاق الذي تغلب لاملته بل الضياع المذكور داخل في قول الشارح أماري كل لصاحبه الخ (قوله ثم رجح جواز له) ظاهره ولو مال (قوله وبندق) قال الزركشي الظاهر أن رادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بديل قولهم لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفي الخلاف فيه لكن المتقول في الحاروي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى والشارح مثنى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له لأنه نكابة وإي نكابة أه (قوله كل ذلك) دخل القطس بغيره ويتجه أن جواز له حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتامل (قوله وبه يعلم)

ومناطقة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لأنه سفة ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرار) بكسر أو له وقد يضمن بعض فيها (في الأصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته صلى الله عليه وسلم ركابة على شياء المروية في مراسيل أبي داود إنما كانت ليريه مجزه فانه كان لا يصارع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فأسلم رديعه غنمه أما بلا عوض فيصح جزماً (والاظهر أن عقدهما) المشتعل على إيجاب و قبول أي المسابقة والمناضلة

يعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (ع . ٥٠) (لازم) كالأجارة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأثر أن الصحيح هنا

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لأجائز) من جهة بخلاف غيره كالحلل الآتي أما بلا عوض لجائز جزما وعلى لزومه (فليس لأحدهما) الذي هو ملتزمه ولا لأجنبي الملتزم أيضا (فسخه) الأداة ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطئ شأنها بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح وأوضح منه ان ثم عوضا يقبضه حالا فلزمه الاقباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا أماهما فلهما الفسخ مطلقا وكأهم أعمال ينظروا للحلل فيما اذا اتفق الملتزمان على الفسخ لانه الى الان لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل امكن ان يدرك ويبقى والاجاز له لانه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) الى العمل (ولا في مال) ملتزم بالعدوان وافقه الآخر الا ان يفسخاه ويستأنفا عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم) المسافة بالذرع او المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها هذا لم يغلب عرف

بعوض منهما) اي محتمل معنى (قوله هنا) اي المسابقة والمناضلة (قول المتن لأجائز) إنما ذكره ليصرح بمقابل الأظهر القائل بأنه كمقد الجعالة اه معنى (قوله من جهته) اي ملتزم العوض (قوله) إلا إذا (الخ) راجع إلى المتن فقط لا إلى قول الشارح ولا لأجنبي الخ أيضا (قوله وقد التزم كل منهما) اي من المتعاقدين المال وبينهما محتمل اه معنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحتمل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نقول فديكون له أيضا كأي علم عسائقي وخرج مالو كان الملتزم أحدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الآخر لجواز العقد من جهته إلا ان يقال جوازه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير مالو قالوه في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الرض ولما كان العقد في حقه جائز أفسخه ولو بيع اه سم وبذلك تبين ان قول ع ش قوله لكل منهما اي من الأجنبي واحد المتعاقدين اه سبق قلمو لعل منشاء توهم رجوع الاستثناء إلى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله ووضح الخ) قد نبأني ما قبله (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها اه سم وقد يقال انها قوة العوض (قوله اماهما الخ) اي المتعاقدان الملتزمان وهو مختار قول المتن لأحدهما (قوله مطلقا) اي ظهر عيب ام لا (قوله إلى الان) اي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الرض فان امتنع المنضول من إتمام العمل حبس وكذا الاخر اى الناضل ان يقع صاحبه ادراكه اه قال في شرحه ولا بان شرطا لاصابة خمسة من عشرين فاصاب أحدهما خمسة والاخر واحد او لم يبق لكل منهما إلا ريتين فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه سم (قوله ويستأنفا عقدا) زاد المعنى إن وافقهما المحلل اه اي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما سرق في كلام الشارح اه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) اي شرطها اه معنى (قوله) من اثنين) إلى قوله فان ابني المعنى لا قوله فاغلب إلى المتن وقوله وكذا إلى فيتمتع وإلى قوله وإطلاق التصرف في النهاية لا قوله اي من قوله اي والاحوال وقوله وسبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونه ياتى فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة الموقف والغاية اه سم عبارة المعنى (تنبيه) دخل في إطلاقه الغاية صورتان الاولى ان تكون اما بتعيين الابتداء وانتهاء امام مسافة يتفان عليها مذرة ومشهورة الثانية ان يعين الابتداء وانتهاء ويقولان إن اتفق السبق عندهما فذاك وإلا فغايتهما موضع كذا اه وهذه سالمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) اي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحتمل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نقول بل فديكون له أيضا كأي علم عسائقي وخرج مالو كان الملتزم أحدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الآخر لجواز العقد من جهته إلا ان يقال جوازه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير مالو قالوه في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الرض ولما كان العقد في حقه جائز أفسخه ولو بيع اه (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها (قوله اماهما) مختار أحدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الرض فان امتنع المنضول من إتمام العمل حبس وكذا الاخر اى الناضل ان توقع صاحبه ادراكه اه قال في شرحه ولا بان شرطا لاصابة خمسة من عشرين فاصاب أحدهما خمسة والاخر واحد او لم يبق لكل منهما إلا ريتين فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونه ياتى فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (وتمامها فيهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما امتنع لأن القصد مرة الأسبق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غايته أن اتفق سبق عندهما أو لا فإني أخرى عيناها بعد ما لا أن يتفقا على أنه أن وقع سبق في نحو وسط الميدان وقعا في الغاية لأن السابق قد سبق ولأن المال لمن سبق بلاغية (ويعين) الرا كين كالأربابين بأشارة لا وصف (الفرسين) مثلا بأشارة أو وصف سلم لأن القصد امتحان سيرهما (وهذا) يتعين أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كإياي فيمتنع (٤٠١) إبدال أحدهما فانات أو عني أو قطعت

يده مثلا إبدال الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الرا ك ب يقوم وارتبه ولو بنائبه مقامه فان إني استاجر عليه الحامو كواظهر أن محله أن كان مورثه لا يجوز له النسخ لكونه ملتزما ويفرق بين الرا ك ب والراي بأن القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ومركوب ذلك فقام غيره مقامه وعند نحو مرض أحدهما ينتظر أن رجى أي والا جاز الفسخ إلا في الرا ك ب فيبدل فيما يظهر (وامكان) قطعهما المسافة (وسبق كل واحد) منهما لأعلى تدور وكذا في الرايين فان ضفوا أحدهما بحيث يقطع بتخلفه أو يندر سبقه لم يجوز لا نه عبث لكن نقلنا عن الإمام فيه تفصيلا واستحسنه وهو الجواز أن أخرجه من يقطع بتخلفه أو سبقه لا نه حيثن مسابقة بلالمان فان أخرجهما معا ولا محال وأحدهما يقطع بسبقه فالسابق لا محال لأنه لا يفرم شيئا وشرط المال من جهة لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أي في المناضلة (قوله لأن القصد مرة الأسبق) إجابة المغنى والنهاية لأن المقصود مرة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تعاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق لغرب المسافة للحق الفارس ولا لفراده الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) يسكون السنين (قوله قد يسبق) ببناء المفعول (قوله بلاغية) أي بلا تبيينها معنى (قوله إبدال أحدهما) عبارة المغنى إبدالهما ولا أحدهما لاختلاف الفرض (قوله نعم في موت الرا ك ب) أي دون موت الراي ع ش وسم (قوله لسكونه ملتزما) راجع للنفي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أي الرا ك ب والراي (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أي والإخ (قوله وأمكن قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتب والوالا فلعقد باطل أسنى ومعنى (قوله أن أخرجه) أي المال (قوله لأنه حيثن مسابقة بلالمان) يتأمل في الأول أنه سم وعلل الروض والنهاية الأول بأنه كالبدال جعلاهما أي في نحو قوله لغيره أرم كذا فذلك هذا المال أسنى (قوله وشرط المال من جهة لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد سم وع ش (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أبوى البغل حمارا (قوله أن الكلام الخ) فيه تصريح بأنه لا يكون أحدا بويه حمارا سم على حج أي وهو خلاف المعروف أع ش (قوله برؤية المعين) إلى قوله أو أن سبقه في المغنى الأقوله واستحق إلى وركوبهما (قوله برؤية المعين الخ) عبارة النهاية جندوا قدر أوصفة ويجوز كونه عينا أو يتاحلا أو مؤجلا أو بعينه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أو في الذمة ووصف أزد المغنى فلا يصح عقد بغير مال ككسب وان كان لأحدهما على الآخر مال في ذمته وجعلاه عوصا جاز بناء على جواز الاعتراض عنه وهو الراجح (قوله فان جهل) ككسب غير موصوف (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتباب وقوله وإسلامهما الخ وقوله وإطلاق النصف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أي للدايتين (قوله كآخه البلقين) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً سم عبارة الأسنى قال البلقين والأرجح اعتبار إسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة ع ش تقدم أنها الاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهو مباح وعليه فينبغي جحها إذا جرت بين المسلم والكافر ليقوى به على أمر مباح ومكروه من ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه (قوله كآمر) أي في شرح ويحل أخذ عوض عليهم (قول المتن ويجوز شرط المال) أي أخرجه

الموقف الغاية (قوله ويتعين الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المراكز بين يتعينان بالتبيين لا بالوصف فلا يجوز إبدال أحدهما في الأول ويجوز في الثاني (قوله نعم في موت الرا ك ب يقوم وارتبه الخ) بخلاف الراي (قوله لأنه حيثن مسابقة بلالمان) يتأمل في الأول (قوله وشرط المال من جهة لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد (قوله وركوبهما الخ) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحدا بويه حمارا (قوله كآخه البلقين) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً (قوله وإطلاق النصف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ويحل أخذ عوض عليهما

(٥١) — شرواني وابن قاسم — (تاسع) اشتراط اتحاد الجنس لا النوع وإن تباعد النوعان وإن وجد الامكان المذكور نعم يجوز بين بطل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ أن الكلام في بطل أحدا بويه حمار (والعلم بالمال المشروط) برؤية المعين ووصف الماتزم في الذمة كآمر في الثمن فان جهل فسدوا استحق السابق أجرة المثل. وركوبهما لغو شرط جازي بما بأنفسهما فسدوا واجتباب شرط مفسد كطعام السابق لأصحابه أو أن سبقه لا يسا بقه إلى شهر وإسلامهما كآخه البلقين لأن مبيحه غرض الجهاد وإطلاق النصف في خرج المال فقط كآمر لأن الآخر أما أخذ أو غير غارم (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق منكاه في بيت المال)

كذلك إذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيها خلا فالمن زعم تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسية وبذل مال في رقبته يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فريقول ان سبقتك فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء لي (عليك) إذا قار (فان شرط ان من سبق منها فله على الآخر كذا المصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الامحلال) يكافهما في المركوب وغيره (فرسه) مثلاً المعين (كفف) (٤٠٣) بتلث أوله أي سار (لرسهما) ان سبق أخذ ما لهما وإن سبق لم يغرم شيئاً وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به
من لفظ المحلل فحينئذ يصح
للخبر الصحيح من أدخل فرسا
بين فرسين وهو لا يؤمن أن
يسبق فليس بقار ومن
أدخل فرسا بين فرسين
وقد آمن أن يسبق فهو
قار فإذا كان قاراً عند
الامن من سبق فرس المحلل
فعدم المحلل أولى وقوله
فيه بين فرسين للغالب
فيجوز كونه ينجب أحدهما
إن رضوا والاعمى التوسط
ويكفي محلل واحد بين
أكثر من فرسين فالتثنية في
المتن على طبق الخبر وسعى
مخللاً لانه أحل العوض
منهما ما أدام يكافى فرسه
فرسهما فلا يصح نظير مامر
(فان سبقهما أخذ المالين)
سواء أآجأ معا أو مرتبا
(وان سبقا فوجا أمعا) ولم
يسبق أحد (فلا شيء لأحد
وإن جاء مع أحدهما) وتأخر
الآخر (قال هذا) الذي
جاء معه (لنفسه) لانه لم
يسبق (ومال المتأخر للمحلل
والذي معه) لانها سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكان في النهاية الاقوله خلافا
الى لما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني اه
معنى (قوله لمن زعم الخ) واقفه المعنى (قوله لما في ذلك الخ) أي أو ما صح ذلك الشرط ما فيه من التحريض
على تعلم الفروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه عش (قوله ويجوز) الى قوله وكان
في المعنى الاقوله يكافهما الى المتن قول المتن وسبقتك الخ الاول وان سبقتك الخ (قوله إذا قار) بكسر
القاف اه عش (قول المتن فان شرط) أي شرط في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى
(قوله يكافهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحد في (قوله وغيره) أي كالرعي حلي ومسواتهما
في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلاً) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله
المعين) فيشرط ان يكون فرسه معينا عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق أخذ ما لهما) وان
سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا يأخذ لم يجز اه
(قوله من لفظ المحلل) أي قول المصنف فان سبقهما أخذ المالين (قوله فحينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في
النهاية الاقوله واعتمد البلقيني الاول (قوله فحينئذ) أي حين إذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) وخروجه
بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا
بين فرسين وقدم امن ان يسبقهما فهو قار وان لم يأمن ان يسبقهما فليس بقار ووجه الدلالة ان هذا علم ان
الثالث لا يسبق يكون قاراً فاذالم يكن معهما الثالث فالو بان يكون قاراً انتهت اه سم (قوله وهو
لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يأمن الخ باهمر بدل الواو قال الرشيدى قوله وهو لا يأمن ان يسبق هو ببناء يأمن
للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما ساقى في قوله وقد امن ان يسبق فانه ببناء امن للفعول وبناء
يسبق للفاعل لطابق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه أقول ما ذكره في الاول ليس بمتعين من
حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله له صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكفي محلل واحد الخ)
الى المتن في المعنى الاقوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام
من حلل المتمتع جعله حلالاً لانه محلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكافى
الخ) عبارة الاسن فان لم يكن فرسه مكافئاً لفرسهما بان كان ضعيفاً يقطع بتخلفه أو قارها يقطع بتقدمه لم
يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في
المعنى الاقوله اثنتين الى ثلاث وقوله وقيل الى وآمر ما نزه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعداً) أي
وباذل المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنبي (قوله الاصح في الروضة كالشرحين الصحة)
وهو المعتمد هنا وفي معنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يتجهدان لا يكون ثالثاً مثلاً اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد
امن ان يسبقهما فهو قار وان لم يأمن ان يسبقهما فليس بقار ورواه ابودود وغيره وصحح الحاكم استاده
وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قاراً فاذالم يكن معهما الثالث فالو بان يكون قاراً فان لم
يكن فرسه مكافئاً لفرسهما بان كان ضعيفاً يقطع بتخلفه أو قارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار
لانه كالمعذور اه أي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد امن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا
وقيل للبلحلي فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم
الآخر) أو سبقاه وجاء آخر تبين أو سبقاه أحدهما وجاء مع المتأخر (قال الآخر لا للول في الاصح) لسبقه لما فعل من كلامه حكم جميع
الصورتان الثانية التي ذكرها وان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب اولهما أو ثانيهما أو باقى
الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعداً وشرط) من رابع (للتاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا لا يتجهدان في السابق لوثوقه
بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يتجهدان لا يكون أولاً وثانياً ليفوز بالعوض ومن ثم لم لو كانا اثنين فقط

وشرط الثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط الثاني اكثر من الاول فسدو اعتمد البلقيني الاول (و) إذا شرط الثاني (دونه) أي الاول (يجوز في الاصح) لان كلا يجتهد ان يكون اول ليقوز بالاكثر ولو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٤٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على ما في الروضة (وسبق ابل) وكل ذي خف كفيل عند إطلاق العقد (بكف) أو بعضه عند الغاية عبارة الروضة كالشافي والجمهور بكتبه وهو بفتح الفوقية أشهر من كرها بجمع الكتفين بين اصل الظاهر والعق ويسي بالكمال قيل مال العبارتين واحد وآثر المتن الكف لانه أشهر وذلك لانها ترفع اعناقها في العدو والقيل لاعتق له فتقدر اعتبارها (وخيل) وكل ذي حافر (يدق) أو بعضه عند الغاية لانها لا ترفعه ومن ثم لو رفعت اعتبر فيها الكف كما بحثه البلقيني وصرح به جمع متقدمون ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول أو الاقصر بتقدمه باكثر من قدر الزائد وهذا سبق الاطول واضح وما في سبق الاقصر فهو محتمل والذي يتجه انه يكفي ان يجاوز عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها (وقيل) سبق (بالقوائم فيهما) أي الابل والخيل لان العدو بها والعيرة بالسبق عند الغاية لا قبلها ولو عثر أو ساخت قوائم

سم (قوله الاول) أي ما في المتن من الفساد (قوله الثاني) أي منهم اه معنى (قوله أي الاول) أي أقل منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشترط له دون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى وشرح المنهج (قوله جاز) أي في الاصح اه معنى (قوله على ما في الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى والمنهج اعتمده (قوله وكل ذي خف) إلى قوله ويشترط للناضلة في النهاية إلا قوله وقيل إلى وائر عند إطلاق العقد أي كافي الروضة فان شرط في السابق أقدام معلومة فلا يحصل السابق بما دونها معنى ونهاية (قوله اعتباره) أي العنق (قول المتن وخيل يدق) لم اعتبروا العنق دون الرأس اه سم (قوله ولو اختلف دون عنقها الخ) بنامل هذا يعلم ان المتعبر في تساويها في الموقف تساوي قوائمها المقدمة اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم اقصرهما عنقاً فهو السابق وان تقدم الآخر نظراً ان تقدم بقدر زيادة الخلفة فأدونها فليس بسابق وان تقدم باكثر سابق انتهت وبناملها يعلم ما في صنيعه اه سيدع (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) قضيته انه لا بد من تقدم صاحب الاقصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرطان يجاوز قدر عنقه من عنق الاطول فتزيد الجوز من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسابقاً اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ) في الركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوي في الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما وقديقال ما للمانع ان المتعبر في الابتداء ما هو معتبر في الانتهاء اه سم (قوله أي الابل والخيل) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعيرة) أي قوله ولو عثر مكرراً مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر في اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) أي احد المركوبين اه معنى وينبغي تصديق صاحب الفرس العائر في ذلك عرش (قوله أو ساخت) أي غاصت اه عرش (قوله أو وقف لمرض) عبارة النهاية أو وقف بعد جرح لمرض ونحوه فتقدم الآخر لم يكن سابقاً وبلاغة فسيوق لان وقف قبل ان يجري اه زاد المعنى ويسن جعل قضية في الغاية باخذها السابق ليظهر سببه اه (قول المتن ويشترط للناضلة الخ) فصوره عقد هاهنا بعدد على رمي عشرين مثلاً فنفضل منها باصاصة خمس مثلاً فله العوض اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) أي كخمس اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصاصة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها الخمسة الاولى ثم رمي الاخر العشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون

يجتهد ان لا يكون ثالثاً مثلاً (قوله يدق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول أو الاقصر الخ) بنامل هذا يعلم ان المتعبر في تساويها في الموقف تساوي قوائمها المقدمة (قوله وقيل بالقوائم) في الركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوي في الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما او قد يقال ما للمانع ان المتعبر في الابتداء ما هو معتبر في الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بأدى ما وعود رمي واصابة وقد عرض وارفعاه ان لم يغلب عرف لم يبادر الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعدد على رمي عشرين مثلاً فنفضل منها باصاصة خمس مثلاً فله العوض (قوله وهي ان يبدد احدهما باصاصة العدد المشروط اصابتهم من عدد معلوم كعشرين من كل علم استوائها في العدد المرمى والياس من استوائها في الاصابة فلو شرط الخ) المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصاصة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها

بالأرض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً (ويشترط للناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي ان ان يبدد) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصاصة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابتهم من عدد معلوم كعشرين من كل

الآخر كان يرى احدهما قد راسواه كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرى الآخر ما رماه الاول من العشرين والعشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخمسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخمسة الاولى منه فنام له فانه ربما يتوهم خلافة من لفظ المبادرة والسبق اه سم **(قوله)** مع استوائهما في العدد المرمى اي الذي رماه صاحبه لالعدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي او عشرة ومثل ذلك في شرح الوجبة والروضة اه سم **(قوله)** او الياس الخ) عطف على استوائهما الخ **(قوله)** فلو شرط الخ) هذا التقييل صريح كآثر في انه مع كون المشروط السابق بخمسة لورمي كل عشرة وتميز احدهما باصابة خمسة منها فهو الناضل وان أمكن الآخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فنام له يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام اه سم **(قوله)** او عشرة الخ) قضية هذا ان الثاني لو رمى من العشرة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك برأى اه سم **(قوله)** ولا فلا) اي وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فان اصاب احدهما خمسة من عشرين الخ) ولعل الحاشية من الاصابات لما حصلت بتدعيم العشرين والاقل حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدر اصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فنام له اه رشدي وهذا الخاف امر عن سم اولا في القولة الطويلة (قولنا ان ان او عاظة) اي بيان ان الرمي في المناضلة محاطة اه معنى **(قوله)** بتشديد الطاء) الى قوله ويشترط في المقتضى **(قوله)** كعشرين من كل) اي كان يقولنا كل مائة مائة عشرين مثلا اه معنى **(قوله)** فاضل الآخر) فيستحق المال المشروط في العقد ولو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئا فقل يقال الاول ناضل اولا ان قيل نعم انتقض حد المحاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان قيل لا احتيج الى نقل وقضية كلامه انهما لو شرطوا النضل بواحدة وطرح المشترك انه لا يكون من صورة المحاطة لان الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى **(قوله)** بيان ما ذكر) اي من كون الرمي مبادرة او محاطة معنى وعش **(قوله)** ويحمل على المبادرة) كان يقول تناضلت معك على ان يرمى كل منا عشرين ومن اصاب في خمسة فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الآخر او زيادة على الآخر فتحمل على المبادرة اه يجزى

الخسة الاولى ثم رمى الآخر العشرة فاصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون الآخر كان يرمى احدهما قدر اسواه كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الاول من العشرين والعشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخمسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخمسة الاولى منه فنام له فانه ربما يتوهم خلافة من لفظ المبادرة والسبق **(قوله)** مع استوائهما في العدد المرمى اي الذي رماه صاحبه لالعدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي او عشرة ومثل ذلك في شرح الوجبة والروضة وغيرهما **(قوله)** فلو شرط) هذا التقييل صريح كآثر في انه مع كون المشروط بخمسة من عشرين لورمي كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخمسة منها فهو الناضل وان أمكن الآخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فنام له يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام **(قوله)** او عشرة) قضية هذا ان الثاني لو رمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك بر **(قوله)** مع استوائهما في عشرين) اي على ذلك التقدير **(قوله)** وهى ان تقابل اصابتهما الخ) قاله الزركشي واورد بعضهم هنا اسئلة الاول لو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئا فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقض حد المحاطة الثاني لو اصاب الآخر واحدا فهل يكون بالاول لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعدد طرح المشترك فنض شيء من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشا هذه الاسئلة انه اعتبر في المحاط

مع استوائهما في العدد المرمى او الياس من استوائهما في الاصابة فلو شرط ان من سبق خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين او عشرة وتميز احدهما باصابة الخمسة فهو الناضل ولا فلا فان اصاب احدهما خمسة من عشرين والآخر اربعة من تسعة عشر تمهما لجواز ان يصيب في الباقي او ثلاثة فلا لباسه من الاستواء في الاصابة مع استوائهما في رمى عشرين (او محاطة) تشديد الطاء (وهي ان تقابل اصابتهما) من عدم معلوم كعشرين من كل (ويطرح المشترك) بينهما من الاصابات (فن زاد) منهما بواحد او (بعدد كذا) كخمس (فناضل) للآخر والمعتمد في اصل الروضة والشرح الصغير انه لا يشترط لصحة التقديان ما ذكر بل يكفي اطلاقه ويحمل على المبادرة وان جهلاها لانها الغالب

ويفرق بين هذا وما يأتي قريباً بالجهل هذا نادراً فلم يفتأ إليه (و) يشترط المناضلة بناء على خلاف المعتد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة ليضبط العمل إذ هذا وما بعده من كالمبدأ في المسابقة (٥٠٤) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم واثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان اطلقا حمل على سهم سهم كاقالاه وبه يعلم ضعف ما في المتن كما تقرر اما بيان عدد ما ربه كل فهو شرط مطلقاً (و) بيان عدد (الاصابة) كخمسة من عشرين لان الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المتن انهما لو قالا نرمي عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الاذرى بخلافه فله لا يشترط بيان هذا كالذي قبله ويشترط امكانها فان ندر كشرة او تسعة من عشرة وكشدة صغر الغرض او بعده فوق مائتين وخمسين ذراعاً اي بذراع البالد المتعدلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحاً صرح به لم يصح والتحديد بذلك انما ياتي على عرف السلف واما الان فقد اقتضت القسي حتى صار الحاذق يرمي اضعاف ذلك العدد فلا يبعد التقدير لكل قوم بما هو الغالب في عرفهم أو يتقن كواحد من مائة لحاذق فكذلك على

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يفتقر بالجهل فيه وما يأتي قريباً أي في مسافة الرمي أنه لا يفتقر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتد (قول) في كل مرة من المحاطة إلى قوله كاقالاه في النهاية الاقوله وما بعده وإلى قول المتن والظاهر في المتن الاقوله كذلك وقوله والتحديد إلى وتيقن وقوله علم الموقف والغاية وقوله لعمري ان عرفاً ما إلى ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله) وما بعده أي عدد الاصابة وما ذكره بعده في المتن والشرح ويحتمل انه ادخل فيه عدد الرمي ايضاً (قوله) وذلك أي عدد النوب (قوله) وكسهم يسهم أي خلافاً لما يرميه تبعيره بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقاً) أي عن بيان عدد النوب (قوله كاقالاه) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الماوردي اه معنى (قوله ضعف ما في المتن) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وقدر شرط المال لم يصح ما يفتقر فيه (قوله مطلقاً) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك ام لا اه اسنى (قوله) وبيان عدد الاصابة (ال) في قول المتن والظاهر في النهاية الاقوله وقضية المتن إلى ويشترط وقوله ثم زابت شارحاً صرح به (قوله) لكن جزم الاذرى (الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلافه) أي بالصفة (قول) ويشترط امكانها (الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة عرش أي امكانها تقريباً ليصح التفرع بقوله فان ندر الخ اه عبارة عن المتن والروض مع شرحه ويشترط امكان الاصابة والمحاطة في عدد المقدار ان تمتعت الاصابة عادة لصغر الغرض او بعد المسافة او كثرة الاصابة المترتبة ككثرة الموتى او ندرت كاصابة تسعة من عشرة او تيقنت كاصابة حاذق واحد من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المتن ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوى وتيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التاثير واما كونه ضمير الامكان فيلزم مغايرة التعسف كالا يخفى اه سم ويجوز ارجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله) والتحديد بذلك يعني بمائتين وخمسين ذراعاً عبارة عن المتن والروض وقدر الاحجاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعاً وما يندر فيها بما فوق ثلثائة وخمسين وما يندر فيها بما بينهما اه (قوله) فكذلك الخ عبارة عن النهاية فالوجه عدم الصحة كالجزم به ان المقر اه (قوله) والاستواء فيه عطف على اتحاد جنس الخ عبارة عن المتن ويشترط ايضاً تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله) وبيان علم الموقف انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند احدهما الى الآخر ثم بالعكس بان ياتون الى الآخر ويلتقطون السهام ويرمون الى الاول لانهم بذلك يحتاجون الى الذهاب والاياب ولا تقطول المدة ايضاً اه (قول المتن ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور عليهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدتهما مع الجهل بالمسافة وان كان هناك عادة او لم يقصد ارضاً (قوله) وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله)

اشتراكهما في الاصابة بان ينضل لاحدهما وان ناضله عدد او يكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتاهم يطرح المشترك واعتبار كون الفاضل عدداً افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسرى عدد اخلاقاً (قوله) ويشترط امكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المتن ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوى وتيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التاثير واما كونه ضمير الامكان فيلزم مغايرة التعسف كالا يخفى (قوله) وبيان علم انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور عليهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لانه عت ويشترط اتحاد جنس ما يرمي به لا كسهم مع مزارق والعلم بالمشروط وتقارب المتناضلين في الحلق وتبينهما كالوقوف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (ومسافة الرمي) بالذرع والمشاهدة تحت لاعداد وقصد اغراض الام محتج ببيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاً ما لا يشترط بينها ويصح رجوع قوله الآتي الآن بعد الذي آخره لهذا أيضاً لجئنا لاعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رايوا لم يقصد اغراضا صح ان استوى السهان خفة وزانة والقوسان شدة وولينا (وقدر الغرض) الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسماكوار تقاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أي الغرض المعتاد نظير ما مر في المساقه وبينان أيضا موضع الاصابة أم هو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٥٠٦) في الشن أم الخاتم في الدارة أن قلنا بصحة شرطه (وليبتنا) ندبا (صفة الرمي) المتعلقة بأصا به

ولو تناضلا (الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (هـ) (قوله) ان استوى السهان (الخ) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا هـ سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المساقه ان الثاني يكتفي في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض يفتح الغين المعجمة والراء الملهمة ما يرمى اليه من خشب او جلد او قرطاس والهدف ما يرفع من حائط بيني او تراب يجمع او نحوه ويوضع عليه الغرض والرقعة عظام ونحوه ويجعل وسط الغرض والدارة نقش مستدير كالقمر قبل استكماله قد يجعل بدل الرقعة في وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة معنى وروض مع شرطه (قوله) (وسماك) أي شئنا هـ ع (قوله) وبينان أيضا موضع الاصابة (الخ) قال الماوردي فان اغفل ذلك كان جميع الغرض محلا للاصابة وان شرط الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى معنى (قوله) ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع وش هو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصا به الخاتم الحق بالناذر اه فيطيل العقد اسنى فايراجع (قوله) باصابة الغرض (قوله) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية المتعلقة باصابة الغرض اه (قوله) أي انه يكتفي فيه ذلك) لا تلغ عن شيء من حيث المعنى فان التحكم من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل اه سم وقوله من حيث المعنى أي لا من حيث النقص (قول المتن) ولا يثبت فيه) بان يعود اسنى ومعنى (قوله) بالراء) أي المكسورة اه معنى (قوله) كامر) أي في شرح بلا خدش (قول المتن) من حيث يجوز) أي من الجهة التي يجوز منها اه معنى (قوله) فيجوز (الخ) عبارة المغنى فيخرج عوض المناضلة الا لام من بيت المال او احد الرعية او واحد المتناضلين او كلاهما فيقول الامام او احد الرعية رايما كذا فان اصاب من كذا فله في بيت المال او على كذا او يقول احدهما نرعى كذا فان اصبحت منها كذا فلك على كذا وان اصبحت انما منها كذا فلا شيء عليك و اشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحل يكون رمية كرميها في القوة والعدد المشروط باخذها لهما ان غلبها ولا يغرر ان غلب اه (قوله) بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا بشاره او وصف ملو وتعيين ان غنيا بالعين فيتمتع ابدال احدهما فان مات او عوى او قطعت يده مثلا بديل الموصوف وانسخ في العين اه (قوله) فان اطلقا (الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا فاصح العقد ثم ان تراصاع على نوع فذاك او نوع من جانب واحد او من جانبين في الاصح وان تازع فاصح العقد قبل ينسخ اه (قول المتن) والظاهر اشتراط بيان البادى (الخ) فان لم يبيناه فقد العقول بذا احدهما في نوبة له تاخر عن الاخرى في الاخرى ولو شرط تقديمه ابدل المحل لان المناضلة مبنية على التساوى والرمي من احدهما في غير النوبة لا يغزو لوجرى ذلك

الغرض (من قرق) يسكون الرام (وهو اصابة الشن) المعلق وهو يفتح اوله المعجم الجلد البالى والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خدش) له أي انه يكتفي فيه ذلك لان ما بعده يضرو كذا في الباقي (او خرق) يفتح فسكون للمعجمتين (وهو ان يقبه ولا يثبت فيه او خسق) يفتح للمعجمة فسكون للمهمله ففاف (وهو ان يثبت) فيه او في بعض طرفه ويسمى خرما وان سقط بعد وقد يطلق الخسق على الرق وجرا عليه في موضع (أو) مرق) بالراء (وهو ان ينفذ) بالمعجمة منه ويخرج من الجانب الاخر والحوالي من حبال الصبي وهو ان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثب اليه ولا يتعين ما عيناه من هذه مطلقال كل يبنى عنها ما بعده كما في مرق القرق يعنى عنه الخرق وما بعده والخرق يعنى عنه الخسق وما بعده وهكذا والعبرة باصابة النصل كاياتى (فان اطلقا) العقد عن ذكر واحد من هذه (اقتضى القرق) لانه المتعارف وبه

لعدم مشاهدة وتقدرها (قوله) ولو تناضلا على أن يكون (الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (قوله) ان استوى السهان) قضيته عدم اشتراط ذلك اذا قصد اغراضا (قوله) أي انه يكتفي فيه ذلك (الخ) لا يتلغ عن شيء من حيث المعنى فان التحكم من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل (قوله) بخلاف الفرس) في شرح الروض فعلم ان

يعلم أن الامر في قوله وليبتنا للندب كامر دون الوجوب والام يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز بائنا فهاهما عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما من أحدهما وكذا منها بمحل كفه لهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) ويعينه ولو ناعه لان الاعتماد على الرمي بخلاف الفرس فان أطلقوا اتفاقا على شيء أو لا فسح العقد (فان عين) قوس أو سهم بعينه (لنا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالراء (فان شرط منع ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضا اذ قد يعرض للراعى أمر خفى يحوجه اليه ففي منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمي)

مطلقا وإن أطال الباقين في خلافه لا شرط الترتيب بينهما فيه لثلاثيته المصيب بالخطيء ولورميا معا (ولو حضر جمع المناضلة فانتصب) منهم
برضاهم (زعيمان) فلا يكون واحد (بختاران) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد ائدهم هذا واحد وهكذا الثلاث يستوعب أحدهما الحدائق ويبدأ
بالتعيين من رضاءموا الا فالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٧٠٤) لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

بانتقامهما فلا يحسب الزيادة له ان اصاب ولا عليه إن أخطأ معنى وروى مع شرحه (قوله مطلقا) أي
سواء كان هناك عرف غالب في ذلك ام لا سني اه (قوله وإن أطال) أي قوله وهو كقائه جمع في المعنى
الا قوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شرط الترتيب) علة للثبوت وقوله لثلاثيته الخ علة لتلك العلة
(قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احذق الجماعة معنى ونهاية (قوله أي
هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله ولا فالقرعة) أي
وإن تنازع الزعمان فيمن يختار او لا اقرع بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حزبه الخ) ونص في
الام على انه يشترط أن يعرف كل واحد من رضى معهما بان يكون حاضر او غايبا يعرفه قال القاضي ابو الطيب
وظاهره انه يمكن معرفة الزعيمين ولا يعتبر ان يعرف الاصحاب بعضهم بعضا ابتداء احد الحزبين كما تقدم
احد الحزبين ولا يجوز ان يشترط ان يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم
فلان لأن تدوير كل حزب الى زعيمه وليس الاخر مشاركتة فيه معنى وروى مع شرحه (قوله وكل حزب
إلى قوله في جميع في النهاية (قوله وتساويا) أي الحزبين ويشترط تساوى عدد الحزبين عند القرايين
وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوى في العدد بل وروى واحد من في مقابلة
اثنتين جاز معنى (قوله في عدد الاشراق) بفتح الحزبة جمع رشق بفتح الراء هو الرمي واما بكسر هاء فهو
الثوب يجرى بين الرامين سهامهما واكثر اه سني (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض
في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى
الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله تلك اربع) نشر على
ترتيب اللف (قوله والاربعة) المناسب لما قبله او بدل الواو (قوله قد تجمع الحدائق في جانب) أي وضدهم
في اخرها نهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافا) أي بان الغريب غير مألوف به بخلافه بالنصب اه ع
(قوله وهو الواحد الساقط) (قوله ما اختاره) الاول من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاول ان احد
الزعيمين الخ (قوله ويرد بانه الخ) معتمده اه ع (قوله ويرد بانه لو كان الامر الخ) خلاصته ان الاختيار
وإن كان واحدا في نظري واحد لا يلزم منه انه لا يسقط واحد سقط من اختير في نظيره اه رشدي (قوله
لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جعل ما اختاره زعيمه في مقابله او بان المراد انه يسقط من
اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسخ العقد اه سم وياتي عن المعنى ما وافق الجواب الاول (قوله اما
لو بان) إلى قوله هو في بعض في المعنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غيره ضعيف الرمي او قليل
الاصابة اه (قوله اوفوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره بجهل لا ظنه غير رام فبان رمايا قال الزركشي فالقياس
البطالان ايضا (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل
يطل العقد او لا وجهان اظهرهما كاجزم به ابن المقرئ البطلان لثبوت فساد الشرط اه معنى (قوله
ظنوه) الاول افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفريقا ويصح العقد فيه فان
صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلهم الخ اه معنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد)
هذا قلنا لا يسقط واحد على الاهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ان الصباغ في الشامل والشاشي
في الحلية وصاحب التريغ كاحكامه الاذرى انه انه يسقط الذي عينه الزعيم في مقابله وقال البلقيني انه متعين

المركوبين يتعيان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم
ينت) ثم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جعل من اختاره زعيمه في مقابله او بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابله واحد اه هكذا ويرد بانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الاق وتنازعوا فيمن يسقط بدله فتامله اما لو بان ضعيفه
فلا فسخ لحزبه اوفوق ما ظنوه فلا فسخ للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في الباقي (قولا) تفريق (الصفقة) واصحهما الصحة فيصح هنا
(فان صححنا فاهم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد) لتندرامضاته

في الشرحين بل قال
الاستوى ان ترجيح الاول
سبق فلم يقسم بينهم
(بالسوية) لانهم ك شخص
واحد كما ان المتضولين
يغرمون بالسوية ويمكن
حل الاول لولا مقابله
المذكور على ماذا شرط
المال بحسب الاصابة فانه
يتبع (ويشترط في الاصابة
المشروطة ان تحصل
بالنصل) الذي في السهم
دون فوقه وعرضه
بالضم لانه المتعارف نعم
ان قارن ابتداء رمية ربح
عاصفة لم يحسب له ان اصاب
ولا عليه ان اخطأ القوة
تأثيرها (فلو تلف
وتر او قوس) ولو مع
خروجه بلا تقصيره
ولاسوء رمية كان حدثت
ربح عاصفة او علة يده
(او عرض شيء) كهيئة
(انصدم بالسهم واصاب)
الغرض في كل ذلك (حسب
له) لان الاصابة مع ذلك
تدل على جودة الرمي وقوة
الساعد (ولما) يصبة (لم
يحسب عليه) لعذره فيعيد
رميه اما بتقصيره او سوء
نقلت ربح الغرض عن
محل (فاصاب موضعه حسب
له) اذ لو كان فيه لاصابه

اه وعلى هذا لا يفسخ ولا مانعة ويحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن نضل)
اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فن لا اصابة له لا شيء له ومن اصاب
اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ الخ اي وجوبها اه عرش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد
اه عرش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيت ان يعطى من لم
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا ان
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف محقق لا يمكن حل كلام المتن على هذا اه (قول المتن
بالنصل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهمل على طرف النصل وصوبه بعضهم اه معنى (قوله فوقه)
هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة
بذلك اي بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اى فوق موضع الوتر من السهم
اه (قوله بالضم) اي فيها اه عرش اي في فوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه
حاله رمية او قوس اي بانكساره حال رمية اه معنى (قوله في كل ذلك) اي من المسائل الثلاث اه معنى
(قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي
فيه النصل حسب له لان اشتداد مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الحد في خلاف اصابته بالنصف
الاخر لا تحسب له كالمولم يكن انكسار وظاهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو
اصاب السهم الارض فازدلف واصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من
الرامي بان بالغ بالمدح حتى دخل النصل مبيض القوس ووقع السهم عنده كقطع القوس والتر وانكسر القوس
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يرجدنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع
شرحه مثله (قول المتن والا يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم مائلا عن السمات او
مسامتا والريح لينة فردته الى الغرض او صرقت عنه فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في الاولى وعليه
في الثانية لان الجو لا يتخلل عن الريح اللينة غالبا ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتداد ادماء ولو
رمى رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان الرمي كذلك في ربح عاصفة قارنت
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور
السهم نعم لو اصاب في الحاجة حسب له اه بخلاف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او
القوس بتقصيره الخ (قوله في حسب له) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء
الرمي لما رافق المعنى والاستنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بلا مانعة ولا يفسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقوله وقيل بالسوية
قضيت ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض
والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لاله على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى
(قوله ولو مع خروجه) اي السهم عن القوس (قوله او عرض شيء) انصدم به السهم الخ في الروض ولو
انصدم بالارض فازدلف واصابه حسب له وان اخطأ فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شره وان اعانته
الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه بقوله وان اخطأ قال في شره بعد اذ لا فله يصب الغرض
فعليه يحسب انخص مسئلة الخطا بصورة الازدلاف لتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح
والا يصب له يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء
انصدم به السهم فلا يتناول الازدلاف (قوله والا يحسب عليه) في الروض وشرحه ولورمي السهم مائلا
عن السمات او مسامتا والريح لينة فردته الى الغرض او صرقت عنه فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في
الاولى وعليه في الثانية ولورمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب صرح به الاصل لانه رمي كذلك في ربح

نسخ أصله قال
الاذعى وهو سبق قلم
والذى فى أكثرها الاقتصار
على قوله فلاى فلا يحسب
اله كاهو قضية السياق وهذا
يخالفان قول الروضة
وغيرها حسب عليه لاله وان
اصابه فى المحل المنتقل اليه
فان قلت هل يمكن فرض
عبارة الروضة فى غير صورة
المنهاج لتصح كان تحمل
الاولى على انتقاله قبل
الرمى والثانية على انتقاله بعده
كطروا الربيع بعده والفرق
انه فى الاول مقصر بخلافه
فى الثانى قلت نعم يمكن
ذلك ثم رايت بعضهم صرح
به وقال معنى قول الشارح
ولا ترد على عبارة المنهاج
أن عبارته ليست شاملة
لها وظن كثيرون اتحاد
صورتي الروضة والمنهاج
فاطالوا فى الاعتراض
عليه (ولو شرط خسق
فتقب) السهم الغرض
(وثبت) فيه (ثم سقط
أولقى صلاية) منته من
تقبه (فسقط حسب له)
لعذره ويسن جعل شاهدين
عند الغرض ليشهدا على
ما يريانه من اصابه وغيرها
وليس لهما ولا لغيرهما
مدح أو ذم أحدهما مطلقا
لانه يحل بالنشاط

نسخ أصله اى المحرر (قوله) وهذا بخالفان الخ مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فلعلها لان
المبادر من عدم الحساب له ان يصير لنوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى التباين والمعنى الاول له ثم رايت
بعضهم صرح به وقوله مطلقا (قوله لتصح) اى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المعنى قال الشارح
وما بعد لا مز يدعى المحرر وفى الروضة كاصالها وأصاب الغرض فى الموضوع المنتقل اليه حسب عليه لاله
ولا يرد على المنهاج اذ فع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابة الغرض
فى الموضوع المنتقل اليه حسب عليه فالاولى بحسب عليه اذ لم يصبه وجه الدفع امان يقال ان ما فى المنهاج
يحول على ما إذا طرأت الريح بعد رمية فتقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما إذا نقلته قبل رمية
فنسب الى تقصير فيها مستلтан او انه يحول على ما إذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو
قوس أو عروض شئ. انصدم بالسهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله)
ان عبارته (أى المنهاج) (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب
يشير لطروها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض
بجامع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لهما) أى لعبارة الروضة وما تفيد
(قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهم رجلان
على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلل صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع
الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات
اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى غفطنا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا وكذا الحكم لو جمحت فى مرور السهم نعم
لو اصاب بغير الهاجة حسب له اه باختصار الادلة (قوله) اما بتقصيره او سؤر رمية فيحسب عليه ظاهره
وان اصاب (قوله) ولو نقلت ربيع الغرض الى موضع اخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه
لاصابه هذا ان كان الشرط اصابه وكذا ان كان خسقان ثبت فى موضع مساو صلاية أى مساو فى صلابته
صلاية الغرض أو فوقه فيها انتهى يقول المصنف حسب له امان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان
الشرط اصابه أو امان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشمل اصابه موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال
فى الروض وشرحه ان اصاب الغرض فى الموضوع الآخر ولم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته
حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له
وان رمى الغرض لخاد السهم عن طريقه حسب عليه لسؤر رمية انتهى (قوله) وقال معنى قول الشارح ولا ترد
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربيع
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى وأصاب

يشير لطرداها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع وبليه الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان

﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 (للعامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى)

صفحة

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	٢
فصل في الاصطدام ونحوه	١٨
فصل في العاقلة	٢٥
فصل في جناية الرقيق	٣٣
فصل في الغرة في الجنين	٣٨
فصل الكفارة	٤٥
كتاب دعوى الدم والقسامة	٤٧
فصل فيما يثبت به موجب القود	٦٠
كتاب البغاة	٦٥
فصل في شروط الامام الاعظم	٧٤
كتاب الردة	٧٩
كتاب الزنا	١٠١
كتاب حد القذف	١١٩
كتاب قطع السرقة	١٢٣
فصل في فروع تتعلق بالسرقة	١٤٢
فصل في شروط الركن الثالث وهو السارق	١٥٠
باب قاطع الطريق	١٥٧
فصل في اجتماع عقوبات على شخص	١٦٤
كتاب الاشرية	١٦٦
فصل في التعزير	١٧٥
كتاب الصيال	١٨١
فصل في حكم اتلاف الدواب	٢٠١
كتاب السير	٢١٠
فصل في مكروهات ومحرمات ومنهوبات	٢٣٧
في الغزو وما يتبعها	
فصل في حكم الاسر وامول الحريرين	٢٤٦
فصل في امان الكفار	٢٦٥
كتاب الجزية	٢٧٤
فصل في اقل الجزية	٢٨٤
فصل في جملة من احكام عقد الذمة	٢٩٢

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل في بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل في العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

